

استقرضت من عماد الدين
 و قد كان له اربع الف و اربع
 مائة و ثمانون دينار

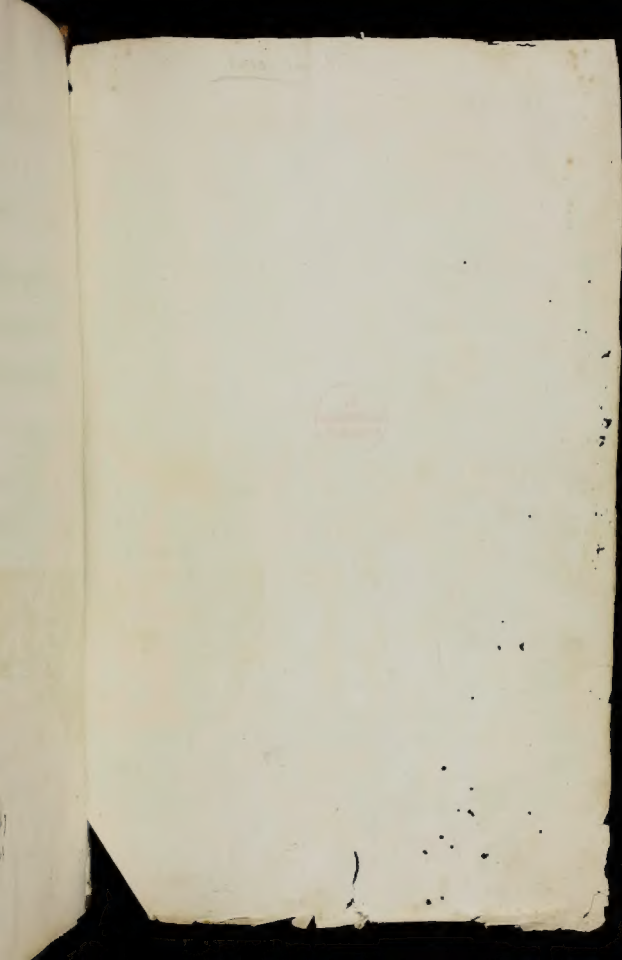
في يوم ٧ قمر من شهر ربيع الثاني
 سنة ٨٠٤ هـ و كان له
 اربع الف و ثمانون دينار
 بعد ان كان له
 اربعة الف و ثمانون دينار

١٠
 ٢
 ٣
 ٤

III.



باقی لکھنؤ خشتی و رسد ۲۰۲۵
علی الشری سمکان



ان شاء الله تعالى
مكتبة علي بن ابي طالب
في عصره واولاده واهله
السلامة

ترتيب الابواب لهذا الكتاب

الباب الاول في المساجد واحكامها واحكام مولها وما يجوز وما لا يجوز وما اشبه ذلك

الباب الثاني في المدارس واحكامها وما يجب على المعلم فيها وما يجب له اخذ

واموالها وفي ارسوم واقسامها وفي الوقوف فاست

الباب الثالث في الامام والقاضي والوالي والشارع وما يجوز لهم وما لا

يجوز وفي الاموال المعروفة والهي عن المنكر وفي احكام بيت المال وما اشبه ذلك

الباب الرابع في الاحكام وصنوفها وفي الدعاء والميقات وفي كون القول

قوله وما اشبه ذلك

الباب الخامس في الشهادات والايان وفيما يجب فيه العيّن والصلح بين الخصمين

وفي قامة الوكلاء واحكام الوكالات وما اشبه ذلك

الباب السادس في الصكوك واحكامها وما يثبت منها وما لا يثبت وما اشبه ذلك

الباب السابع في الديون وصنوفها وجوانب الانتصار منها والمقاصص

فيها واحكام المغلس وما يجوز فيه وعليه في الضمان والكفالة والملازمة وما اشبه ذلك

الباب الثامن في الضمانات والملاص منها وفي التعدد والغصب

والحل والفاظه وما يجوز فيه الحل وما لا يجوز وما اشبه ذلك

الباب التاسع في الامار والاموال واحكام الشرايات والبحر وحرمها

والفتح عنها وفي الفصل على السواقي واحكام الشجب

الباب العاشر في فصل الخلل والشجر وفي ضعف الخلة للوضيعة

والعاضدية وفي القياس والمفاصلة واحكام ذلك

الباب الحادي عشر في صرف المضار وانزال الاحداث وصرف ما اناق

من الخلل والشجر وفيما يجب صرفه وما لا يجب وما اشبه ذلك

الباب الثاني عشر في الطرق وصنوفها والاحداث فيها وفي المياريب

والمماريق وفتح الابواب وما اشبه ذلك

الباب الثالث عشر في الهبات واحكامه وصفة احيائه وقيل الشجر

منه وفي الامور واحكامها وفي بناء سور البلد وما اشبه ذلك

الباب الرابع عشر في الاحداث والمقاصد والشركة

والصناعات والعمال وما يلزمهم فيه الضمان وما لا يلزم وما اشبه ذلك

الباب الخامس عشر في الشفع واحكامها وفيما يجب فيه وما لا يجب

الباب السادس عشر في البيوع واحكامها وفي اصول والعروض والميقات

وفي بيع المتكسفة والمحبلة والقاسدة وفيما يكون التلافا وفيما لا يكون وما اشبه ذلك

الباب السابع عشر في العلق والسلف والمضاربة والقباض وما يجب في ذلك

وما لا يجوز وما اشبه ذلك

الباب الثامن عشر

الباب الثامن عشر في بيع الخيار واحكامه وما جاء فيه واحكام رفعه وما
يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
الباب التاسع عشر في الرهن واحكامه والاشاات وما جاء فيه والعرض
والصرف وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
الباب العشرون في الامانة والوديعة واللقطة والسرقة والغصب والمهادنة
والعقوبة وما اشبه ذلك
ثم تنبيه ابو بقوع الملك الوها

وقال على الرضا طالب

لنعم اليوم يوم السبت حقا
وفي الاحد البناء لان فيه
وقى الاثنين ان سافرت فيه
وان ترد الحجة فالثلاثا
وان شرب امره يوما ذواء
وفي يوم الخميس قضاء حاج
ويوم الجمعة الترويح فيه
وهذا العلم لا يخفى الا

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَىٰ

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنْهُمْ

فِيهَا نَفْسٌ وَفِيهَا نَفْسٌ

الصلح بين الخصمين

وما لا يعقبت وما لا ينكر

الحوائج وما أشبه ذلك

عقد الغضب

ت والجرع فيها

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ

ث وصرح بالانفاق

شبه ذلك
وقال المصنف

جانہ و بطور

سورة التوبة

بِرَوِّمَا لَيْسَ ذَلِكَ

شبه ذلك

وفيها لا يكون وما يشاء الله

رض و مایه بر سر

ما بين الناس عثر

بسم الله الرحمن الرحيم • وبعد استعين
 • اعلم ان الله تعالى ذكره لما احب في كابه فعمق بنا فحان وبين فضله وحث على
 عمارتها فقال في بيوت اذن لعدان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها العدة
 والاصال رجال وقال انما يعمر مساجدنا من الله واليوم الآخر • فلذلك
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رايت الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا
 له بالانيمان ثم بين النبي صلى الله عليه وسلم ان المساجد بعضها افضل من بعض يقول
 لا تشدوا رجالا ولا ثلثا مساجد • مسجدى هذا والمسجد الحرام ومسجد ابيليا يعنى
 البيت المقدس • وقال الصلاة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة فيما سواه
 والمساجد الا المسجد الحرام • وقال عزنا الله مسجدنا الله له بيتا في الجنة •
 وقال عزنا الله بيتا بعد الله فيه بنا الله له بيتا في الجنة • ويبقى لمن بنا الله بيتا
 ان يكون جيدا واسعا للصلاة والذكر • ويكن التراب فوق الحفرة والصخرة والنقش
 بالخط والشرف • وقال ما ساء عمل قوم قبط الا زعموا مساجدهم وعمارها
 ان نقصان عن جمع الاصوات بالخصومات وعن البيع والشراء وعن اقامة الحدود
 والصناعات وعن اللغات في الكلام والفرج فيما لا يعنى وعن حضور الصلوات والحج
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم حجتوا ما احكم صبيانكم ومحامينكم وتعمروا بالصلاة
 والذكر والقرآن ومدارس العلم وتكسب وتنصف ويخرج منها الفداء وتكسى
 الحلة الجياد لمناجاة ذلك وزعم يكلنه جعل الحصى فانه سنة ويسبح فيها ليل الصلاة
 الناس وتقولوا بها الاعتدال وفات الصلاة وكسب المساجد من الحصى والعين والبراق
 في المساجد خطية وكفارها فيها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخاعة في
 القبلة فشق عليه ذلك حتى روى في وجهه فقام فحكته بيده فقال لا احكم اذا قام
 في صلاة فانما هو بنا حتى يراه فلا يترق احدكم في قبلته ولكن على سائر او تحت قدمه
 اليسرى اخذ طرف رداءه فزق فيه ثم ركع بعضه على بعض ثم قال او يفعل هكذا
 وروى عنه انه كان يمشى في المسجد اذ رأى براقا في جداره فحكته ومسحه ثم جعل يكانه
 زعفران وطيبا • وهى عن ابيع والشرى في المسجد وان تشد فيه الصلوات • وقال
 لا يقام الحدود في المساجد • وقال صلى الله عليه وسلم حجتوا ما احكم صبيانكم
 ومحامينكم وشراءكم وبيعكم ورفع اصواتكم وسأبوتكم والصلوات الا دخلت اهلها
 لغزاة القرآن فلا يمنع واذا افان المجهون فلا يمنع في الصخرة ومن قال شغل ائمة
 العلماء بما ينجو ابراهيم او شعرا فيه ذكر النساء وما اشبه ذلك • فيزى فانه عند
 وامر وقال الشعر مخرج من الاسلام وشعره في شوق الجنة واتخذ من النار وحث
 به قابله على طاعة فلا بأس لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الشعر الحكمة • وبنا صلى
 الله عليه وسلم لحسان من اهل بيتنا يقول فيه الشعر • وقال عمر بن الخطاب كان اهل المساجد

فيما مضى

فيما مضى على ذلك انصاف صنف فصلا ثم لم يزلوا من ساطع وصف في ذكر
معهج به الى الله وصف ساكن سالم في نقل ذكر الى خلوف السوء في اربعة الدور
ونذرت الى اسواق الى مساجدهم فصار من المساجد معادن خوضهم ومن احوالهم
يتقلبون القبة ويغيد بعضهم بعضا الخبيثة ويبيعون في دخل المسجد ان يجلس
حتى يرفع فيركع فيقول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين فينبغي للمسلم ان يلزم نفسه ذلك ولا يتوان عنه ثم يعلم المصل
ان اذ صلى جمع فيه خلا لشرعة منها انما تعظيم بيت الله تعالى اذ لم يجعله
كسائر البيوت وثابت طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها **مسألة** وثالثه
فضل الصلاة وان المصلح ما جاز لربه فاذا سجد فليس بمولاه اكثر من وان كان
دخولها قضاء حاجته من حاجات الدنيا رجوت لما اذبا بالصلاة ان يجعل الله له
ويجبر عونه ويحسن له الاختيار وان كان حاجته من راحة الاخرة ثم استغفر
بالصلاة رجوت لان مبعده مولاه املما اعظم بينه واطاع رسوله صلى الله
عليه وسلم **مسألة** ورزق المسجد فدرع رجلا ناعيا او فاعلان كان
المسجد منتظ للصلاة فعلى السارح ضمان ما اصاب منه **وان كان غير منتظر**
فكلامه على السارح ان كان يريد صلاة فربضا او فاعلان فان لم يعلم السارح
ان المسجد كان منتظا او غير منتظر فالحكم فيه غير منتظر **والسارح** **مسألة**
واذا وجد سبي في المسجد فحاز لاهل المسجد عز لان يشغلهم فجاب فان اصابه الجوع
المسي فقلم خارج حتى يصلوا فان جعلوا في غير جرد وتلف ضمنوا **وقيل** ان موسى
بن علي باخرج جرد في المسجد ولم يلاحظها والسارح **مسألة** وكل من في المسجد
قلم وروى في فعله باخراجه وان تغترب وبس فيه تغتربته والاسي عليه وكذلك
في الارض المباحة اذ لم تكن منه مصرع والسارح **مسألة** وفي اهل يلد خافوا على
انفسهم وعدوهم والنجوى الى المسجد هم هل لهم ان ينقلوا اليه الجند الى الجار يولد
عدوهم **لا اله الا الله** لا ينبغي ذلك ان قدر على موضع غير الا ان يضطروا
الى ذلك فالاضطرار على الاختيار فان ثبتت فاعلم مصرع عليهم ان التمس والارحمت
ان يخرجهم لثمة والسارح **مسألة** وفلان ان يبيت مسجد جديد قرب مسجد
بني قبله فقول في حرمه عالم بئر المسجد **وقول** فيهم عند حيث اذ سمع الاجل
اذ ان المودت ثم اراق البول وتوضى وذهب الى المسجد لم يدرك **وقول** جابر
ذكر ان لا يقدر ان يصل الى الاول وقول عالم برحوب الاول والسارح **مسألة**
وفينا مسجد في ارض قوم ثم مات فيها رجلان يصلي فيه على قول وعلى الحديث له
ثم الموضع الا ان يتم ذلك لاهل الارض واختلف في حكم الارض اذا اغتصبها ونسا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بانی

فيهدا وتول رعاها استعها لها ويهدم المسجد • وقول له عليه قمتها وقول شراؤها
واهدا علمه • **مسألة** • واذا كان حول المسجد موضع خراب وفيها دلائل بقايا عمار
تد على انه كان مرقا هل يجوز ان يعمر ما لا المسجد • **قال** انه خير من المسجد
في المسجد • واذا كانت من المسجد فمما رعاها هذا لا اراي القيام • انما صلح وما لم يصلح رعاها
منه فلا يجوز ان يعمر من رعاها • **مسألة** • واذا اهل البلد عني بناء
المسجد هل يجوز ان يباع له قطع من ماله في عماره وان لم تكنه هل يجوز اهل
البلد على قيام بنايه • **قال** اذا خرب خرابا لا ترجع عمارته الا بدينه او لم
تكن وقفا فلا يصح ذلك عذري على القيام في نظر الصلاح لا الحكم • واما جبر
اهل البلد على عمار عمارته فخطر على القيام بالا اهل رجاء ان تقوم له عماره
والاجبرهم • **مسألة** • وسالته هل يجوز ان يزل في المسجد وينقض
موسع ورفع ويجعل مكان المنقض جديدا ومكان الجريد ينقصا • وكان قد توسع
اولا • **و** **قال** • ان المسجد لا يعبر عن اساسه ولا عن موضعه ولا
يعمر منه البعض ويجبر البعض • وكذلك اولاه فزعموا لا يصح على احد يرد صلاحا
وفوق يزل في بنايته ولا ينقض • **مسألة** • المؤلف اذا ثبت معنى الصلاح فعد
انه يجوز ذلك • فزعموا • او نقصان ومعناه يجوز ان يعطي الكري من مال المسجد
اذا ثبت معنى الصلاح • **في** ذلك • **مسألة** • فان زاد عمار في عمارته وتوسع
او رفع في مرقه من رعاها هل يجوز ان يصلح ونعم اذا خربت وتوكل فيها فظن
المسجد وما وقف له • **قال** • يختلف في ذلك فون يجوز كل ذلك • وقول لا يجوز
والله اعلم • **مسألة** • واذا وقع تخلف المسجد واحده من على الطريق او حال
الناس وفي ساقية على ما تكون اخرج هذا الحديث • **قال** • لم احفظ فيه
شيئا الا انه يعين ان يكون مال المسجد كاملا في مال البيت والاعقاب والله اعلم
• **مسألة** • وكان عليه درهم مسجد وطبا • تخلف منها وله حجارة • وعند جند
هل المال يصلح لها المسجد والحجارة تحمل التراب • **قال** • نعم • لم يزل من حجارة
ونبتوى منها الجردوع • والا فيجب عني ان يقدم البيت قبل العمل • مما عليه له • والله
اعلم • **مسألة** • وفزع عمار جلد درهم ليعمرها المسجد فانقلبه اهل سمه حكمه بناء •
قال اما ان قال خذها للصلاح فطوبى ما منه • **مسألة** • **قال** • او يبنى ما فعل •
وان قال للمسيح فلا ينفعه حل منها • والله اعلم • **مسألة** • اوسعيد • ومن
نصف على مسجد فخذ • او عطا دايها او اقل من رعاها • **قال** • ان يرجع فيها
ام لا • **قال** • فخذ من المسجد وما اشبهه لا احرز عليه • وقول له العظيمة
باللفظ • وقول عليه لا احرز فان احذر له قبل الرجوع ثبتت له الجدة والحمية
والا اقراره الصدقة • وقول لا احرز عليه في الاقرار وعنده لا احرز في غيره • فان

[illegible]

غير ان يقتضيه كل المسجد لا احدا من الثقات ليبراه ذلك عند وجود الوكيل النقة
 والحق الثقات ام لا **قال** ان فعله هذا يجوز به كان هذا المسجد وكل لم
 يكن له وكيل كان هذا الضمان من قبل نفسه او من قبل غيره كانا مائة او مضى
 وهذا اكثر قول المسلمين وقالوا لا يفعل هذا وحده اذا كان لهذا المسجد
 وكيل وامد اعلم **مسألة** عن الشيخ ورد في احد واما تخلية المسجد فان جرت
 بالشهود العدول في مال رجل ولم يعرفوا موضعها فلما صاحب المال ان يجعلها
 في افضل المواضع فلا يصح على المسجد ولا صاحب المال وامد اعلم **مسألة**
 واما القياض في المسجد اذا كان فيه صلاح للمسجد ففيه اختلاف قول انه
 لا يجوز ذلك خوف الدرك وقول انه جائز اذ لا يضر في ذلك القياض الصالح
 للمسجد حين القياض وهو معمول به عندنا والضمان على الداخل في هذا القياض
 ولا على الكاتب في هذا داخل فيه على الصلاح ولو وقع على مال المسجد تلف
 من بعد ذلك لا وضياح وامد اعلم **مسألة** الصبي كغيره في دفع اثم الصلاح
 مساجد ولا فلاح يجوز لو صحت ان يعطى وكلا المساجد والافلاج هذه الدائم
 ليصلح بها اذا كانا ثقات ام لا **قال** نعم جائز لو صحت لهما كد تسليم
 ما اوصى به لولا ان الكلاء اذا كانا ثقات واما الوكيل في هذا وفعله اولى
 وامر وصي لهما كد وفول ليس لوصي لهما ان يكون هذه الدائم من يوصيها
 اذا كان لهما وكلاء يقومون بامرهم وقول يجوز لو صحت الميت فعل ذلك ووكيل
 المساجد والافلاج او اذا كان من المسلمين هكذا يعجز وامد اعلم **مسألة**
 الشيخ عبد الله بن محمد بن شير وسالته عن الذي استوجر ليجوز تخلية المسجد هل
 يضمن اذا كسر منها عذقا او شتم اخا قال اذا لم يتعد فعله فلا ضمان عليه
 وامد اعلم **مسألة** الدائم وفيما استاجر ليجوز تخلية المسجد ويجوز لها
 من وكيل او محتسب فكسرها عذوقا يكون ضما على المستاجر لا ضمان
 على احد جهاه **قال** ان كان الوكيل استاجر ثقة وامينا فلا ضمان عليه
 والضمان عندك على الاجير ان تعدي في خطايته فعله فلا ضمان عليه
 ثقة ولا يؤمن على مال المسجد ولم يتخاص ما ضمنه فيجب على المستاجر ان يتخلص
 والضمان لا ينسب له في مال المسجد وامد اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل
 فسل تخلية قربة من مسجد تخلية المسجد وازعان له في ذلك الموضع تخلية قد
 ذهبت يجوز للقائم بامر المسجد استكوت عنه والتعاضى حق فيه باطل
 ما فعل ام لا **قال** اما في الحكم فلا يقبل قوله على تخلية المسجد ولا يجوز
 للقائم بامر المسجد التعاضى في معنى الحكم اذا قدر على الامكار عليه اذا كانت

ان يخط نفسه
 على غيره بالنقل
 او الضميمة
 على الوكيل
 من المسجد
 قال انه يمكن
 الضمان والله
 استقر في نفسه
 ثم جازموا
 امد اعلم
 من قبل
 مسجد ولا يحدث
 من وجود بعض
 رغبة وعرض
 يدينه ويجعل
 هذا اذا كان في
 روم وساق
 من لا طار
 من بعض
 من غير غير
 من مال المسجد
 الحكم فلا يجوز
 مساجد الخلاء
 لاجل التوفيق
 من غير كد
 تخلية الشراء
 من المسجد الذي
 تخلية الشراء
 امد اعلم **مسألة**
 في ذلك من

هذه المسئلة لا يجوز على هذه الغلظة في قوله وإما في معنى الأطنان فتفان
 كان هذا ألفا سبعة وثلث في مائة لا أن لم يترك فتح الغلظة المسجد على ما
 أمر به المسلمون في الأذرع لم يبق عليه عند في معنى الأطنان أن يتفاضل عنها
 وأسد أعلمه **مسألة** ومنه وفي رجل قبض درهم المسجد من بيع خيار بعد له
 رجل في بيته أو في ماله قبضها من يد البايع ثم أراد ردّها إليه وجبت له تسليمه
 للخلاف في وقت ذلك لا يجوز له ردّها له **قال** إن كان هذا القابض ممن يجوز
 قبضه له درهم المسجد عند رفع الخيار منه وبقيت الخيار بسبب قبضه فلا يجوز
 له أن يردّها على البايع إذا كان غير ثقة **وإن** كان قبضها منه على مبيع
 الإمامة بعد ما أقرّها المسجد ففي ردّها عليه اختلاف قول لا يجوز لأن يكون
 ثقة **وقول** جاز ذلك إذا ردّها على اليد التي قبضها منها وأسد أعلمه **مسألة**
 ومنه ومن يستطيع مال المسجد ولا يدركه ويكفي تقديمه لا ولم يطلع على
 خيانة أيّ إذا قبضه مال المسجد له **قال** إذا وكل هذا الوكيل أحد من
 المسلمين من يقوم بهم الحجّة وأما ما أفاض فلا ضمان على المستطوف حتى يفتح عنده
 خاتمة الوكيل وإن كان لا يدركه ثقة أم لا فعليه الضمان إذا لم يدركه وكله
 وأسد أعلمه **مسألة** ومنه وفي وكيل المسجد إذا اشترى المسجد ما يبيع الخيار
 المدة معلومة وانقضت المدة وأراد البايع الألف لم يرد الوكيل فأقاله ورد عليه
 مائة وأخذ درهم المسجد يجوز ذلك له **قال** الموجد في جوابات الشارح
 أنه يجوز للوكيل أن يرد البيع للخيار على صاحب المال ولو انقضت مدة البيع للخيار
 لأن البيع للمسجد في الحكم لا يجوز وإنما أجازوا الشراء للمسجد على نظر الصالح
 وأسد أعلمه **مسألة** ومنه وفي وكيل المسجد إذا رأى في جدار المسجد ضياعا
 رأى غلظة معوجة تقابل عن بيان ماضع من الجدران على محال الغلظة حتى
 سقطت الغلظة والجلد على الوكيل ضمان في مثل هذا **قال** إذا كان ذلك
 منه على التقدير بعد لا مكان والقدرة فأخاف عليه الضمان وإن كان على الضمان
 لم يجوز أن يكون عليه الضمان لأنه أمين ولا يلزم إلا أمين ضمان الإيضاح على
 التقدير منه لأصاغة إمانته وأسد أعلمه **مسألة** ومنه والمسجد إذا درك
 لا يقر له إلا البسط الضعيف والتمعة وأجمع له مال كثير يجوز أن يشتري له
 البسط الجيدة الكثير الثمن وما لا يقر منه أم لا **قال** إن المسجد تكسب
 المحصل الخيار ولو كان لا يجوز إلا المثل المحصر التي درك لشق ذلك على أولئك لأنه
 على هذا المعنى إذا درك الوكيل بسطا في المسجد لم يجوز أن يأخذ أحسن منها
 ولا أضعف منها إذا كان لا يأخذ إلا المثل الذي درك منه في المشقة العظيمة

وأما علمه **مسألة** ومنه وإذا أورد كل المسجد رجلا ان يستاجر من يرضم
 عنه مال المسجد فامت اجراما موزون بحبس مال المسجد على نظر الصلاح يجوز
 للوكيل ان يمتع للمامور به فعله ولو فيه الاجرة مع مال المسجد **ام لا** **قال**
 ليس عندى للوكيل ان يفعل احد بغير امر فى مال المسجد واستجاره يبيع ويغير
 ان يوثق بما فعل لانه في ظاهر الامر متطوع على المسجد الا ان يكون في لغتهم
 يستقر اهل بيته **مسألة** وعندى في المعنى يقوم مقام الرضخ نفسى ان لا يتطيل
 اجرة وأما علمه **مسألة** ومنه وفي وكل المسجد يجوز له ان يوالى به
 رجلا فتمت يقوم فيه مقامه اذا اراد فيه هو الخصة فيمنه واولى الذى وكله
 ان يعزى من وكالته وما السبيل له في ذلك ويكون للوكيل الاجرة مالا ولا
قال حاي للوكيل ان يولى المقتد بكيفية اقيام مال المسجد ويدفع له ما جعل
 له في مال المسجد الا ان لو كالت تكون ثابتة عليه هو لا على الذى جعله ليقوم
 مقامه حتى يرضى عما فعله الذى وكله ويبره منها وأما علمه **مسألة**
 وفي المسجد اذا كان صليقا واراد الجماعة توميعه وادرا في صرحه المسجد
 وداخله زبارة فاموالهم يكون في المستقل عارة تلك الزبارة وما المسجد
 ام **لا** **قال** ان كانت الزبارة من غير المسجد المتقدم فلا يجزى ان تعصى
 تلك الزبارة ولا يוכל فيها مال المسجد المتقدم الذى ادرك بغيره ويوكل
 في المسجد المتقدم الا ان يوجى له بوجبة بعد ما زيدت فيه هذه الزبارة
 لئلا اوكل وارجله ان جاء في قول رجوات المتاجر واجازة ذلك وانما
 يجزى الذى وصفت لك وأما علمه **مسألة** ومنه ولا كان المسجد
 صرحه صغيرة لا تقل بعد 2 مال فاس ولم يطلب البدار عليها اجرة والبدار
 ممن يعمل الاجرة وانتمت الخلة او السنة ولم يطلب ايضا على الوكيل ان يعطى
 البدار عليها اجرة **مسألة** اما قبل ان يتم فلا يجزى ان يعطى
 البدار عليها اجرة وما المسجد اذا لم يقع منه شرط على الوكيل واما بعد ان
 تم اذا اراد نصيبه فغيرها على ما جرت به السنة في العمل وكانت هذه الصرمة
 في موضع وما لا يمكنه الا سقيها مع المال فيجوز ان يعطى منها نصيبه ولو لم
 يشترط على ما جرت به السنة في العمل وقوله لا يجب لشرط حتى يشترط قبل
 العمل وأما علمه **مسألة** عن الشيخ حسن سعيد رحمه الله في البيع الخيار اذا كان
 مسجد او بيت وراى النقام بذلك صلاحا للمساواة للبيتم ان سلخ بعضا من القيمة
 لمن ينفذ من عندها لايامه من حلة الثمن لان المال قد نصف او قل ثمنه
 ام لا يجوز ذلك على حاله **قال** ان كان النقام باو هذا المسجد قد اخذ من غلته

على الطمانينة
 للمساواة على ما
 ان يتجانس فيها
 مع حياضه
 من حلة الثمن
 الفاضل من حلة
 من حلة الثمن
 على سبيل
 يجوز ان يكون
 على
 ولم يعلم على
 الوكيل ان
 على حلة الثمن
 اذا لم يدر ذلك
 حله ما يبيع الخار
 قاله من حلة
 في كالت الاضاح
 مدة البيع الخار
 على غير الضاح
 من حلة الثمن
 قال الخلة حتى
 ان كان ذلك
 كان على الضاح
 الاضاح على
 المسجد اذا ادرك
 من يشترطه
 ان المسجد يفسق
 على الوكيل ان
 احسن منها
 من حلة الثمن

بيع الخمار بقدر ما يحيط من عقد بيع الخمار في المداهم وراى القيام بأمر المسجد
ان ذلك اصل المسجد واؤفله لم يصدق ذلك على القيام بأمر المسجد لان اصل
البيع للمسجد غير ثابت وان كان اشترى المسجد لم يأخذ المثل من المبيع
بقدر ما نقص المداهم التي عقد بها بيع الخمار للمسجد فلا اقدر ان اعذر
المشتري من الصمان مما نقص من مال المسجد لان البيع للمسجد فلا يثبت في الحكم
وهو صام من ذلك المداهم المسجد والله اعلم **مسألة** وعند وفي وكيل المسجد
يجوز له ان يستوفي المدايم التي اقيمت للمسجد بغير رزق في الزمان الذي
فيه الناس يستوفون بغير رزق **لا قال** ان مقتضى المسجد وغيره
يقضى بصرف يوم القضاء اذ لم يكن شرط في القضاء بصرف نقد معلوم وان
كان شرط القضاء بصرف نقد معلوم ثبت من ذلك الصرف الا ان يكون
ذلك الصرف غير موجود حين القضاء او يكون مطروحا لا يتعامل الناس به
فيكون القضاء فيما يجوز له القضاء يوم القضاء بقيمة ذلك الصرف المشروط
واذا لم يكن شرط على القاضي ان يقضى المقتضى بصرف يوم القضاء كما يتعامل
الناس والله اعلم **مسألة** وعند وفي المسجد اذا حارب ولم يعلم القيام به
رفع من قبل كمن الوجه له الا ان ارعاه ايجزه ويكون سالما ام لا كذلك
اذا لم يعرف **قال** الجحوظ في ذلك اذ لم يعرف له مجهود ان يتحمل
القيام به ويحتد في موافقة الصواب فيه بعد ان يطلب من يعرف بتعيينه
فلم يجد من يعرف ذلك **مسألة** وعند وفي وكيل المسجد يجوز له ان يجعل
نايبا عنه بكيفية محاضر الاجراء للمسجد ولما له وغير ذلك مما هو خارج عن
موضع هذا الوكيل ويكون اجرة هذا النايب من مال المسجد **لا قال**
ان كان شرط ذلك في وكالته لم يصدق عليه ذلك وان لم يشترط لم يجوز له
هو عندئذ ان يأخذ اجرة ثابتة ويجعل اجرة من مال المسجد التي يقوم مقامه
في رعاية الوكالته والادارة والمدايم والله اعلم **مسألة** وعند اذا ترك
وكيل المسجد للمسجد بعض ما انا بد عشره الذي استحققه من مال المسجد عن
ضمان له من مثله ولم يقضه هو من مال المسجد ولا يقضه احد المسجد اجزى
عنه ويراه فيما بينه وبين اعداء **لا قال** فيما يجزى ان يقض له من
مال المسجد ويدفعه الى احد يجوز قبضه من مال المسجد حتى يراه والصلوات
او ينفذه فيما يجوز انفاقه من مال المسجد الذي ضمنه والله اعلم **مسألة**
ومن وافتى في الذي بينه وبين المسجد مال وفصل فيه فلا يبيع مشقة
الوكيل ان لا يشتري له على المسجد ولا ياراد قلع الفصل الذي فصله جازين للوكيل

المقتضى

التفاضل عنه اذا خرج عنه انه هو فله وانما صلح هو والوكيل ان يعوض عنه لئلا
 يقع حاز له ذلك واذا علم **قوله** - ومنه وفي وكيل المسجد اذا اراد
 طنا مال المسجد اذا اراد طنا مال المسجد واذا اراد من الثقات ان يستطفي
 منه شيئا فهو له كما لو غطى بهم منه اذا كان له فهو له فطوى من حلة ما له
 واراد الوكيل ان يجمع ذلك لياخذ هو عشره في قيمته ذلك من غير ذلك التخلية
 وقوم ذلك هو واحد يجوز له **قوله** - ان كان مال المسجد على حسن لحد
 لا وفيه وكان هذا الوكيل الشئ عشرة ما له بسبب وكان له وهو عندك
 مثل الشئ ما يجوز للشئ في مال شركه جاز له ما اطناه اخذ نصيبه
 في نفسه وما تفرع او ارجع احد نصيبه منه ثم ارجع الا ان يشتري
 هو مال المسجد بدينار من يجوز له ان يبيع عليه ويبيع هو ما وقع له على
 المسجد على يجوز له ان يشتري المسجد فان اخذ مكانا لم يدرهم او اخذ
 مكانا لم يدرهم ثم اخذ من المال الذي له باق في مال المسجد وعليه ردها اخذ
 من غير حسن حقه واما ان اخذ ما يقع له من عشره هذه التخلية في حلة غيره
 من جنسها ان كان ثم اوقف فلا يصح عليه ذلك عند طنا في الاوكل من
 طنيه المسجد وكذا لا يعلم به المطي فلا يصح ذلك واما ان يقوم التخلية
 هو وثقة ويأخذ قيمته او مال المسجد ان كان في ذلك الصلاح المسجد فلا
 يصح الصلاح عندك ويكون الاخذ من حسن ما في مال المسجد ان كان ثم
 اوقفنا واذا علم **قوله** - ومنه وفي وكيل المسجد اذا اعطى المئاري سلعة
 بيعها للمسجد وروكل جلا يشتري حاله وهو حاضر عند المئاري فوفقت واجبت
 البيع على وكيله وهو يعلم بذلك فقال للمئاري بع السلعة بذلك يجوز
 لكن يتم بيع هذه السلعة مع علم ان المشتري لها وكذا **قوله** -
 ان كان المئاري لا يعلم بوكالة وكيل المسجد المشتري ويأبى عنه بمران الوكيل
 وكذا في الشراء فمن ذابيع جابر لا شبهة فيه وان علم المئاري ان هذا الذي
 يرايه على سلعة هو وكيل الوكيل للمسجد في الشراء فلا يجزئ مثل هذا
 الا ان يكون المئاري ثقة امينا او ثيا في الدين من لا يجري عليه التهمة في شئ
 من معاملته نفسا ان يجوز ذلك ايضا لان الوكيل لا يدخل عليه التهمة في شئ
 من معاملته **مسألة** - الصبي معي ان احتساب عمار المسجد في اقامة وكيل
 له جاز في بعض الفروع لا بد له من القيام وقيل لا يجوز مع وجود الحاكم وهم
 اولوهم بالقيام **قوله** - له وان كان مال المسجد لعمام ومعه ما
 موقوف على عماره لا يكون له فطوى ورجع له ومن سألهم فيه وفي غيره مضاف الى

[illegible]

مال العام ولم تقم بنية بتعيينه من بعضه بعضه في الحكم ولا وجد له كتاب يعرف
 بيبانه في الاطمانه كيف يصنع به • قالوا يستجمع موقوفها بحاله ويحفظ ما
 جاء من كل غلظة او يتوجه على حده ولا يبطاء مجموعها ولو ما لا واحد كان او
 منازل اذا التمساع وخفي فقه حتى يصح احد الحكمين فيحكم القضاء او
 حكم الاطمانه ومال عمان غير مال عمار الموقوف عليهم • **مسألة** له
 عمار المسجد انفق ام النفقات وغيرهم قال بل الصالحون المطيعون
 المقيمون بحقوقه وعلى المصنفين ان يتقوا ويعملوا وقال **الامام** ان وليا قوم
 الا مشقون • **مسألة** لم يرد عماره قال قد قيل حد الجماعة
 الاثني مائة وقل ثلاث مائة عدا • **مسألة** له قالوا حد جماعة •
 قال الامام لم يحفظ فيه شيئا وقد قيل ان الامامة تقوم بالواحد ويثبت
 حكمها به في الصلاة وفي الدعاء وقد قيل ان الامامة لا تقوم بالواحد ولا
 يوجد في قولنا لا الخ والامام • **مسألة** ومنه هل يجوز أحداث الحصى
 في المسجد اذ لم يكن به من قبل من ماله مما يوصي به او لصلاحه لا • اما حله
 او ما اوصى به لصلاحه والعمارة فيه اختلاف وجاز في مال المتبرع
 لذلك اذ لم يكن ضرره على المسجد وعند انتميزه الحصى والامام • **مسألة**
 الشيخ ناصر عيسى وعمران عليهما السلام في الفلاف وكذا في بناء المسجد
 فيما ينفذه سائر ماله وللموال كغيره منها وقف لعمارة ومنها لذلك
 ومنها لم يبال فيه ولم يفسد هذا الاما ذكرته • قال ان هذا الموصوف
 شهد شيئا ينفذه فيما ينفذ سائر ماله فلا يجوز ان يجعل كل واحد في المسجد
 ولا يعطى التباينه بل ينفذ في عمارة وبناءه ولا يضيق ان يجعل في فريشه
 ومسجد على اي والامام • **مسألة** وفي مال المسجد هل يجوز ان يقطع
 من الزايب لبناء المسجد ولو اضطرر بخل المسجد لا • **مسألة** لا يجوز ذلك
 اذ كان يضر بخل المسجد وارضه والامام • **مسألة** ابن عبيدان وفي كل
 المسجد اذ كان غير فقه وكذا جماعة المسجد وهم غير نفقات هل يجوز للشيخ
 ان يأخذ من التوقية من يده واذا دفعه الى شيخا من مال المسجد مثل العبد والتمن
 ودخل هذا الوكيل غير من حاكمه ونفقتا يجوز لبلد يأخذ ذلك له • **مسألة**
 جاز له ان يأخذ من ينفقه ذلك المسجد من هذا الوكيل الا ان يكون شيئا يعرف
 مثل ثوبه يربط فقه ما انشأ من هذا اختلاف • واما دخوله في محبة ان يكون
 من حاكم من حكام المسلمين او جماعة نفقات واما غير نفقات فلا يجزئ
 ولا اقل قول له حرام والامام • **مسألة** وفي وكيل اذ كان عدى كسائر الناس

ولا اطلع

والا اطلع
 مال المسجد
 ومنه ولا يرد
 وكذا خلاف
 ان يكون الوكيل
 قطع عليه جاز
 الا في غير نفقة
 الحاد خارج
 وكان ذلك السنة
 في غير هذا المصنف
 ان يكون ذلك من
مسألة ومنه
 الا في غير نفقة
 الحاد خارج
 وكان ذلك السنة
 في غير هذا المصنف
 ان يكون ذلك من

ولا اطاع عليه بشئ من الحيانات وليس له بولي يجوز ان لا يستطوع عنده من مال المسجد واقتضى من الطائفة المسجد **لا** **قال** ان كان الوكيل امينا في دينه ولا يدخل في الايسرة بمحمل ولا يعلم ولم يصح عندك حيانتة ففي ذلك اختلاف **قوله** لا يجوز كان تسليم المال المسجد من الطائفة ويعين الا ان يكون الوكيل ثقة عدلا عند المسلمين **وقوله** ان كان الوكيل امينا في دينه ولم يطلع عليه جبانة فجاز ان كان تسليم له دراهم المسجد وغيرها وهذا القول من الاجر فيه تبعه المتأخر **واما** الاكل من فطر المسجد في شهر رمضان واستعجال الحال الذي يرجع به في المسجد اذا كان وكيله غير ثقة ولم يصح عندك حيانتة وكانت تلك السنة الحاربية في المسجد ولم يبدل هذا الوكيل السنة الحاربية لانه عن علامها فلا يصح عليك ذلك في الحكم **واما** عطف التزعم والورع فيجبنا ان يكون ذلك من يد الثقة ولكن ذلك الاختلاف في المحنة للمسجد والله اعلم **مسئلة** ومنه وقيل ان وكيل المسجد وما اشبهه من الوطاء اذا وقف عن الوكالة لعذر او عزل عنها او مات قبل اقباضه ما جعل له من الاجر عليه فليس الحساب مما مضى من الشهر والايام ولا يعلم في ذلك اختلاف **وان** وقف فزادت نفه من غير عذر فلا شيء له ولا يعلم في ذلك اختلاف **ولا** تعلم في ذلك نذهب عنه **وحقا** اذا وقف لعذر والله اعلم **مسئلة** ومنه وقيل ان حضر المسجد صر ما ففي ذلك اختلاف واكثر القول ان عليه فيه الصرم له في المسجد وتغذ قيمة الصرم فيما يقضيه عليه ذلك المال على اكثر القول **وفيه** قول لا صرم والا اصل وعلى هذا القول يجعل في صلاح المال وان انفذ في السفى في ذلك حسن عندي والله اعلم **مسئلة** وكيال المسجد اذا باع صر ما به مال المسجد الحاربي بعده هل للوكيل من الصرم بقدر ما له من علة مال المسجد ان الصرم ما باقا للفصل او غير ما بلغ **قال** في هذا اختلاف قولنا لعلته وقولنا الاصل وتعال اكثر القول ان من لعلته والله اعلم **مسئلة** الصبي وفي مسجد لا وكيل له ولم يؤمن عليه وعلى ما لا خلاف والضياع اكل طلب والى القريته التي بها هذا المسجد احدا من القنات ليؤكد فيه في اذاعة من ذلك ولم يصح له وكيل ولا جازل ذلك هل يكون هذا الوالى معدوم وعندنا انه اكل بلغ في ذلك حسن ولم يصح له احد ولا هو يقدر على قيام ذلك بنفسه وهل يجوز ان يحكم على جريد كلام **لا** **قال** ان قدر الحاكم على القيام بما لا احد ولا ياتم من روالى له لا هو فليعلم ذلك ولا بعذر عندنا ولا ياحد على ذلك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اجل ويجزم على هذا لان لا يقدر على القيام به بل لا يجزئ عنه وقلة غنائم
 اخذوا مثل ما يراه المسلمون وان لم يقدر على ذلك كله جازئ لان يجبر
 احدا من المسلمين على القيام باحد هذه الفاضل اذ لم يكن ضرر على المجبور ولم
 يتفاد عنه في غير جبر وبعض الجرائم بل لا شطط ولا حيف على المسجد
 وهكذا العبد لا انصاف في الجمع ولا يسع الحيف ولا التصنيع وقال
 الله تعالى في اهل البيت في ما لو تكفوا لست افي قدام الله لم يحرموا طيب
 اهل الاسلام كافة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ خمس مبادئ للموالي
 عليه السلام عن اهل المساجد والايام والا فلاح والطريق وعليه ان يقوم بصلح
 ذلك ما عدا البطلان وتبسط اليك ذنوبه واما ما ذكره السلف الصالح
 الماض من المسلمين وصفت للموالي وان قصصه ونقص خصلته ففقه وصمته
 فاعلم سيدك ان قول المسلمين فيه ترخيص وتشديد وكل نظر عن غيرهم وكلهم
 مجتهدون لله وابتغاء رضائهم وما جوارون على اجتهادهم هذا اذ لم يكن فيه
 نص في كتاب الله ولا سنة عن الرسول واجماع المسلمين فما كان فيه احدى هذه
 الاصول فلا يجوز خلافا ولا اقتصار من زعمه واما ما وصفه في الايام
 والقاضي والموالي فيعدهم في زماننا هذا الا ما شاء ربك ولكن نقصد اهل
 كل زمان ان يقيموا فيه ما اوجبهم وكل اهل طرفة الارض ما مانون على دينهم
 ولولا ذلك لكانت مقام العلماء مقام الانبياء والمسلمين ولا قام الاخر
 مقام الاولين ولكن الله تعالى يرفع درجاته فلهذا على ان يتفضل على
 الآخر كما يتفضل على الاول والله تعالى واحد وحده واحد وكاتبه لا يعثر
 واحكامه لا تتبدل وتبديع تعالى واحد في يوم القيمة فمن استقام على المنهج
 وسلم والكون الى الهوى والاعوجاج فليس بينه وبين الاولين الا فضيلة
 السبق ولا يضيع عنده عمل عامل الحق في اول الزمان واخره واما اقامتك
 الوكلاء للايام والمساجد فذكر مما هو لازم على المسلمين القيام به على
 وجهه في ذلك بنية الاداء لما تعبد الله به فلا يضيع ذلك عند الله
 اذا قام به على وجهه واما اعطاء الوكيل للمسجد اكثر من العشر فلا احت
 له ذلك ويجوز له امتناع الصير في اموال المساجد وغيرها والله اعلم
مسألة واذا قال الجماعة خذوا ثمانية اناكله في المسجد في الوقت
 فلا يجوز لوكيل المسجد ان يعطيهم من اموال المسجد لان ايام احد منهم من ذلك
 قبل الشراء وكان المأمور بوقت عند الله اعلم **مسألة** الصبي محاسب

من لا يمكن له استعفا الى الحاكم فلا احتساب هل ان يقبضه ويكبله ويجعل له
 اهرامه ذلك قال لا احفظ في هذا شيئا واقر ان احتاج الاحتساب الى الغناء
 وجعل الحاكم ذلك معنى من المعاني لم يقدح في ان شاء الله تعالى والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر محسن فمن وصي يدرهم معلومة بنى مسجد في
 بلد معلوم حيث شاء جماعة البلد في موضع واوصى لهذا المسجد بوصية
 وما لا صلاحا بعدنا بمرفوع النظم بهم بالنساء في موضع والبلد هل
 يجوز ان يبنى الصرح والدرهم الموصى بها **قال** ان الصرح والمسجد
 محسوب **قال** الشيخ خلف ريسان لا يعجز بناء الصرح وهذه الدراهم
 قال القاضي ناصر محسن لا يجوز ذلك **قال** الشيخ سعيد ريشير في حلال
مسألة لهم هل يجوز حفر المير في هذا المسجد وبناء بركة في جانبه من
 الدراهم الموصى بها **قال** لا يجوز ذلك **مسألة** لهم هل يجوز ان يجعل
 جريد في هذا المسجد لدعام البركة قالوا لا يعجز ذلك **قال** الشيخ
 سعيد ريشير لا يصح ذلك **مسألة** لهم ان يوصى البركة وحفر المير من
 ماله هل يجوز اصلاحها هذه الوصية الموصى بها اصلاح هذا المسجد
 اذا احتاج الى اصلاح وقالوا لا يجوز ذلك **قال** الشيخ سعيد ريشير
 اختلافنا والله اعلم **مسألة** وفي وصية بخلة مسجد معلوم على راي
 وصية وصي الوصي المسجد الموصله كيف يفعل هذه الخلة وما الحكم فيها
قال اذا لم تعرف هذه الخلة الموصى بها انها مسجد عينه واستكملت
 معرفتها فاعلى ما حفظنا ان الخلة تجعل لا قرب المساجد الا ما هو مساجد
 القربة التي الخلة فيها فان لم يكن بها مساجد فانها تجعل لا قرب مسجد من
 اقرب المساجد القربة كذلك القربة التي بها تلك الخلة **مسألة** واذا كان
 هذا الوصي قد مره مسجد اكثر طلبة وهو طلبة وظن الوصيان تكون
 الوصية لتلك المسجدين ان يجعلها له اذا ما اقلبه الى ذلك السبب ام لا **قال**
 لا يجوز ان يجعل هذه الخلة للمسجد الذي هو قرب بيت الموصى وهي غير
 معينة مسجد معروف على الظاهر الوصي انها تكون له قرب للامانة اخ
 لم تكن له ولا يوجب هذا الظن والتخي والله اعلم **مسألة** ومن وصي
 بغلة مال له على راي تجار مسجد فصيل ان يقيم يعقضي الوقت والظلم وعارة
 المسجد في هذه وفول يعقضي حكم السائل من مال وفول يعقضي رايهم كل شئ
 يجوز في هذه الوصية ما لم يحتاج باطلا والله اعلم **مسألة** ومن وصي
 عن وصي كتاب مسجد ما يصنع به **قال** مع ان قيل جعل اصلاح ذلك

من لا يمكن له استعفا الى الحاكم فلا احتساب هل ان يقبضه ويكبله ويجعل له
 اهرامه ذلك قال لا احفظ في هذا شيئا واقر ان احتاج الاحتساب الى الغناء
 وجعل الحاكم ذلك معنى من المعاني لم يقدح في ان شاء الله تعالى والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر محسن فمن وصي يدرهم معلومة بنى مسجد في
 بلد معلوم حيث شاء جماعة البلد في موضع واوصى لهذا المسجد بوصية
 وما لا صلاحا بعدنا بمرفوع النظم بهم بالنساء في موضع والبلد هل
 يجوز ان يبنى الصرح والدرهم الموصى بها **قال** ان الصرح والمسجد
 محسوب **قال** الشيخ خلف ريسان لا يعجز بناء الصرح وهذه الدراهم
 قال القاضي ناصر محسن لا يجوز ذلك **قال** الشيخ سعيد ريشير في حلال
مسألة لهم هل يجوز حفر المير في هذا المسجد وبناء بركة في جانبه من
 الدراهم الموصى بها **قال** لا يجوز ذلك **مسألة** لهم هل يجوز ان يجعل
 جريد في هذا المسجد لدعام البركة قالوا لا يعجز ذلك **قال** الشيخ
 سعيد ريشير لا يصح ذلك **مسألة** لهم ان يوصى البركة وحفر المير من
 ماله هل يجوز اصلاحها هذه الوصية الموصى بها اصلاح هذا المسجد
 اذا احتاج الى اصلاح وقالوا لا يجوز ذلك **قال** الشيخ سعيد ريشير
 اختلافنا والله اعلم **مسألة** وفي وصية بخلة مسجد معلوم على راي
 وصية وصي الوصي المسجد الموصله كيف يفعل هذه الخلة وما الحكم فيها
قال اذا لم تعرف هذه الخلة الموصى بها انها مسجد عينه واستكملت
 معرفتها فاعلى ما حفظنا ان الخلة تجعل لا قرب المساجد الا ما هو مساجد
 القربة التي الخلة فيها فان لم يكن بها مساجد فانها تجعل لا قرب مسجد من
 اقرب المساجد القربة كذلك القربة التي بها تلك الخلة **مسألة** واذا كان
 هذا الوصي قد مره مسجد اكثر طلبة وهو طلبة وظن الوصيان تكون
 الوصية لتلك المسجدين ان يجعلها له اذا ما اقلبه الى ذلك السبب ام لا **قال**
 لا يجوز ان يجعل هذه الخلة للمسجد الذي هو قرب بيت الموصى وهي غير
 معينة مسجد معروف على الظاهر الوصي انها تكون له قرب للامانة اخ
 لم تكن له ولا يوجب هذا الظن والتخي والله اعلم **مسألة** ومن وصي
 بغلة مال له على راي تجار مسجد فصيل ان يقيم يعقضي الوقت والظلم وعارة
 المسجد في هذه وفول يعقضي حكم السائل من مال وفول يعقضي رايهم كل شئ
 يجوز في هذه الوصية ما لم يحتاج باطلا والله اعلم **مسألة** ومن وصي
 عن وصي كتاب مسجد ما يصنع به **قال** مع ان قيل جعل اصلاح ذلك

فالذي يوجد في الآثار من اختلاف قول المالكي وقول السجدة والساجد **مسألة**
 الغاوي فمن وصي المسجد بكذا وكذا لارثة فضة وكان الوصي وكيلاً لئلا
 المسجد يجوز له ان يقبض هذه الوصية وما لئلا كان يضعها في امانته
 من غير ان يقبضها احد من الثقات ويرزها اليها التفتاه **لا** **قال**
 في اعتبار ركانه يكفي ان قبضها ثقة فحسن والساجد **مسألة** ان يعيدان
 والحنسب اذا انتقل عند ائمة اخرى وضاع ما له عليه ضمان **لا** **قال**
 اذا انتقل البلد فلا يلزم منه شيء **مسألة** في السجدة والساجد **مسألة** ومنه
 واذا اقيم وكل المسجد فيقبل قول الوكيل الاول ان المأمة الغلاف والباقي الغلابة
 كذلك ان ثقتا او غير ثقة **قال** اذا كان هذا الوكيل الاول وفيه مال
 المسجد بقوله مقبولان هذا المال كذلك وهذا الخ لا وخاصة اذا كان هذا
 الوكيل من يوم من على ذلك ولا يعلم منه خيانة ولا كذب في قوله وفي مثل هذا
 ولم تر الامور الناس على ذلك والساجد **مسألة** ومنه ونخل المسجد اذا
 اثبت ثمة كثيرة هل يجوز ان يحفف عنها **قال** جاز ان يحفف عنها على
 نظر الصلاح والساجد **مسألة** الصبي ومنه لا تحل الطنصيات
 صغارها يحفف اهم لا يتقرب الخاصة في المسجد الذي يصلح فيه ويأمن
 للصلاة برطوبة في ثيابهم وابدانهم ويمرون متوضئين **2** امكنة لا
 يرضاها المنتزه ويعلق نارجلهم الطير منها ويحاطون في سبط المسجد
 وربما ان كثير من الباقين ايضا مما يحفف في منهم مثل هذا يسعد لاخذ
 بالحكم حتى يعاين بخاسة لا يشك فيها والا فلا يتحول عنهم ما هو ثابت لهم
 وحكم الاسلام والطهارة والصبيان المحاطون على الصلاة لا يمنعون من
 المساجد الا ان يقع شيء ومخصوص الاحكام فذلك بعوض المشاهدة عند
 الناظر من ذلك **مسألة** وهل يجوز ان يدخل احد المسجد متى يشاء
 او عايط او دم وجانبه **لا** **قال** لا يجوز **مسألة** وفي رجل وكله
 الحاكم مسجداً وقبض له كل سنة كذا لارثة فضة وما له وان في مائة شيئاً
 للهار وشيئاً للقطر يجوز له ان ياخذ فضة وما له ان ياخذ ام وكل شيء
 بقسطه **قال** ياخذ فضة وكل شيء بقسطه والساجد **مسألة**
 الشيخ ناصر جيب وفي وكيل المسجد ائمة يكن ثقة واطن لا يخلو واقعه ارضا
 للمسجد يجوز له ان اطي هذه التخلصة واقعه هذه الارض واسلم للفقير
 ام **لا** **قال** في ذلك اختلاف قول حائز لان الحق متعلق عليه وقول
 لا يجوز ويحب في السلامة والساجد **مسألة** ومنه جواز الشيخ في نهات

ان ينظر لهم القيام ما هو نفع واصل **وابقى** - **له** وان وجد في ورقته
 اخرى وصي ببيع ماله هذا ليقرب منه على مذهب فقهاء المسلمين
 من ضمان لم يرد ولم يعرف ربه وكان تارة هذه الوصية بعد تارة الوصية
 الاولى والحكم **قال** ان هذه الوصية الاولى هي الثابتة لم وصي لهما
 اذا وقعت في الصحة منه وعليه في ماله عن هذا المال الموصى به للمعنى الاخر
 وهذا الذي علم به واكثر القول عندنا **والله اعلم** **ومنه** وفي مساجد
 قرية في بلاد غير قنات انقرعها الوالى منهم واقام فيها ثقتان فلما اراد ان يطبق
 اموالهما لم يجد من يعرف الثقتان ان هذا المال مسجد كذا وهذه الخلة
 تنفذ عنهما في كذا هل الوكيل عند ربه الوقوف اذا خاف تلف المصالح
 وان لم يعذر الوالى وهل للوالى حبسه اذا امتنع **قال** على الشيخ صالح
 بن سعيد ان هذا الوقوف هو هذا لا طائفة اذا لم توجد لبينة العاقل
 او خبر من خبره حجة **قول** المستمل يقول العوام وسكنت نفسه الى ذلك
 واعتقد ما يلزمه من تضييع ذلك اذ اصح معه بخلاف ما فعلنا لبينة
 العادلين فعلى قول الشيخ صالح لا يتيقن ويحلوا في نفسه هذا القول
 وان جمع غلة كل موضع وحده وكل بخلة متفرقة وحدها واشهد على
 ذلك بعد ولده متى قدر ووجد تحت انفق كل شئ في موضعه ما تحت
 الظاهرة اجزاء ذلك واما عذره عند من وكله وهو ذلك هل مع مخالفته
 على نفسه الضمان المتبعات على مبيدان هذا كله جائز وينبغي
 للحاكم ان لا يتحمل على اصحاب ما يشق عليه الدخول فيه لعله يجد سبب ان
 من غير هذا وهو اقد منه والعذر ليس في جاره اقامه وكيلان واما
 الحس في عقوبة ولا يستحق الا بدنب وما احتمل للتحجج استوجب
 العذر **وهذا** عذر له في مخالفة الحق فارادوا الا انظار من جبهه **والله اعلم**
ومنه وما يشتري مالا او ماعا ببيع الخيا را مسجد هو وكيل ومات
 وكل غيره وراى يقض هذا البيع اصل له هل ينقضه على ابعاد وهو حرج
 والبيع الوعد خمسين سنة ولم يذكر في عقد خيار لاحد في التقضي
 وان جاز نقضه هل على المسجد حرجا استغله **قال** لهذا الوكيل النظر
 فيما يصلح المسجد وماله فان راى ترك اصل او نقضه فهو الناظر في ذلك مع
 مشورة الصلحاء من المسلمين ولا راد على المسجد فيما اصيب له من غلة هذا
 المال والماء ولا على المشرك **والله اعلم** **ومنه** المختص
 في المسجد اذا كان غير ثقة فلا بأس ان يقال له هذا يحتاج الى كذا وينبغي

ان يفعل

ان يفعل كذا وهو فلا يعدل وجاز وكذا اذا سال عن اشياء هل يجوز فعله
للوكيل ويترك نفسه بمنزلة الوكيل فاجاب بان يجب ما يجوز للوكيل وان لم يعلم
بمسألة ووكيل المسجد اذا كان مبدلاً في مال المسجد ما يدبره غير اياه في
جميع الاشياء ورد وما له المسجد ما لم يقطن ان يدخل مال المسجد فدخل
فمال الوكيل فمأثر وما وجد في البياض في مال الوكيل عساه ثم ردوه عنه
الى مال المسجد لمحقق في مثل هذا ضمان ام لا قال لا تعجبى للوكيل ان
يتخلص من مال المسجد اذا علم ان البياض يسقوا بماء المسجد وفيقول الضامن
على رد فعل ذلك وان لم يعلم مسأله قال الشيخ فاصبر فليس جازم عن
بعض فقهاء المتأخرين ان تخلط مال المسجد وماله ولا عليك امر
والوقوف فاستاذم يصح انها موقوفه لا بد من حق يصح انها مؤتمرة لا تخلط على
ذلك وان لم يعلم مسأله ان عيادات وفي وكيل اليتيم والمسجد اذا استوفى
لهما درهم من عند فاس شتى ووجد شيئا ليقاير به من الزائف وكذا اذا
قضى احد شيئا فله درهم فردد الدرهم حبيته واطان قلب الوكيل ان لا يبدله
ابعد ان يبدله وما للمسجد واليتيم ايضاً ام لا قال اذا علم الوكيل
ان الزائف عند اخذه للدرهم فلا ضمان عليه وان رد عليه احد درهمه زائفاً
فلا يجوز لمان يرد عليه مزر درهم المسجد واليتيم بدلها ما لم يعلم انها من
درهم زائفة فلا يجوز لمان يرد عليه مزر درهم المسجد واليتيم وان لم يعلم
مسألة الشيخ فاصبر فليس جازم ما نقول في مال وكيل المسجد هل يجوز
طناؤه قبل اخراج الكيل والاكل منه قبل ذلك واذا طناؤه قبل اكله وترك مسدداً
تخلطه لاجل الكيل فقصرت تلك التخلط على الكيل هل يجوز ان يشتري قمره
غير مال او فائدة الكيل ام بضاف الى الستة الثابتة وان كان هذا الكيل
مجموعاً في تخلط واحدة ولم تقم مرثعاً بما هو معمول فيها والكيل يجوز ان
يشتري قمره بها ككيل القطر لما نفع من مرثعها قال ان مثل هذا
عندنا يختلف باختلاف اللفاظ وبثبت بالسنة الاسلامية الجارية في
مثل هذا فان وصي الموصي يكد جرت قمره غلته مالاً لغيره لا يقطر له اصابع
شهر رمضان في مسجد كذا فان مثل هذا يكون من غلته ذلك المال كان من
التخل او من الشجر او الارض وان كان قال قمره تخلط ولم يحصل منها ما
اوصى به فيها في سنة والسنة ثم زادت بعد ذلك في سنة اخرى فيؤخر من الزيادة
ويجعل زواهاً لما نفع من جريه على سنة المتقدمة لا سلامية فبذل كان له سنة

فلا علم عليهم مثله ثم عز عن ذكر المال اذا انقضى سنة من الزمان

فأمره
المسلمين
الوقت
عن
الأخر
ساجد
الحمد
فان
من
الأول
لذلك
بنت
الكامل
عليه
محمد
عنه
باب
وأما
جب
لهذا
روايت
في
نص
بالظن
مع
هذا
تب
في

ثبتت فلا سلام بالزيادة والنقصان فهو على مستمده ومن حو لها ايضا اذا
بقي من ثمة هذا المال بقدر ما فيه من الكيل فلا يصح عند بلطائه شي من ثمة
والاحسن عندنا ان يكون الناقص من الكيل بوقته هذا المال كما اوصى به
الموصى والسما علم **مسألة** ومنه وكيل المسجد اذا تيسر له ان يبيع من مال الكيل للمعجزة
من مال المسجد على رايهم وشاؤهم في ذلك وفي احد وسكتا احد وفي قلبه انه
ليس بملص يجوز له وكيل المسجد ان يبيع ذلك على الفقراء لاجتماعهم ببرد وهل
يجوز ان يحرم الذي ليس بملص ويكون المعجزة على الجماعة وغيرهم وصغير
وكبير بالسوية ام لا **قال** اذا وقع في جماعة فلا يترفع فسادهم من حفاظ
على الصلوات حتى في جماعة وسعد ذلك ولو كره مكره من جماعة لا عمل
في ذلك بالعدل ولا يحرم من لم يرض وفي التفضيل للجماعة في التفرقة
اختلاف وكذا ان يعطى ويحرم على قوله والله اعلم **مسألة** ومن
عبادة واذا كان المسجد يسير لما العادة في زمان الشتاء وما له للجماعة
فالمغرب الوقت في الشتاء الاخرة ثم جاء في زمان الحر مطر واحتاج اليهم
الى داخل في الحر في المغرب الوقت صلاة الاخرة يجوز ان يسير هم
في ذلك الوقت ام لا **قال** ارجوا ان لا يعدم في الاختلاف والذي يحكي
والا فله ان يسير الا في زمان الشتاء مثل ما كان يسير والسما علم **مسألة**
مسألة ومنه وفيما عندنا فتاوى يحرم ثم الفطرة ان يباع ويؤخذ منه
الفطرة للمسجد الذي يعطى فيه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي المسجد
اذا خرب ولم يوجد له مال يعم به يجوز ان يباع فاصل ماله بقدر عمارة
ام يتركها الى ان يجتمع له شيكارة فله ان يعلو ماله ان ماله موقوف عليه وان
صح ان ماله موقوف عليه فلا يجوز بيعه ابدا ويترك عن البناء الى ان يجتمع
عليه ماله والله اعلم **مسألة** ومنه وفي وكيل المسجد اذا استأجر اجيرا
لخدمته من اجل المسجد واختلف الاجير والوكيل في المقاطعة قال لا جبر ما كثر
ما قال الوكيل **القول** قول الاجير وليس في مال المسجد ايمان الا ان يكون
الوكيل مسلم ولا جبر جميع الاجرة فله من الوكيل الضمان اذا سلم الاجرة في غير
شروطه واذا لم يرض الوكيل الضمان فله ان يبيع على الاجير لاجل الضمان الذي
له منه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل استطلق بخلا المسجد ورثه على
وكيل المسجد ان جاءت التخل جارية من قوم ومطر اوضاع التمرات في درهمي
انبت هذا الشرط ام لا **قال** انما يطبق اذا شرط على وكيل المسجد هذا
الشرط الذي ذكرته نقول انما ثابت وقولنا لا يثبت وينقض الطنا والله
اعلم **مسألة** ومنه والذي اوصى في المشرب في المسجد يجوز ان يشتري منه

في زمانه قال اذا لم يوجد للقرية شيء من غير جاز شها منه واداعلم
 مسئلة ومنه ان الشراء للمساكين على نظر الصلاح جاز بان الشراء يبيع
 قطع او بيع خيارا كان الشراء ماء او مالا او مغزلا ولا يحتاج البيع للمسجد
 الذي ينفق وان تلف الشراء الذي اشترى قبل ان يكون للمسجد والغلة
 تقدر ذراهم فعلى المشتري الضمان واداعلم مسئلة ومنه وفي جماعة
 مسجد لا لا مسجد هم على ان اصله الاول كانت تلك الزيادة في حرجها و
 خارجة في موضع غير حرجها يجوز لها ان يبيعوا تلك الزيادة من مال المسجد
 الا ولام لا قال في ذلك اختلاف قولانه يبيع من مال الزيادة الذي
 زاد للمسجد وقولهم من مال المسجد على كل حال واذا كان مال مجموعا على
 رأى الجماعة جاز ان يبيع تلك الزيادة من ذلك المال المجموع على رأى الجماعة
 مسئلة وهما يجوز ان توكل القطعة وما يفتى في ذلك المسجد في تلك
 الزيادة الحادثة في المسجد اذا كانت من غير ام لا قال في ذلك اختلاف
 فوجاز ان توكل القطعة او المقرقة في تلك الزيادة الحادثة وقول توكل
 في الموضع الاول للمسجد واداعلم مسئلة ومنه وفي كل المسجد من
 مات تخلفه او شجرة من مال احد يبيع على مال الاخر يجوز لهذا الوكيل ان يبيع
 بصره فان لم يبيع حكمه وجاهك ام لا قال جاز لتوكل ان يبيع بصره
 ذلك اذا عدم الحاكم وكان جازيا صرفه لذى ناف في الشرع مسئلة
 فان كان لكل مسجد وكيل ومات تخلف المسجد على مال المسجد الاخر ونفعها
 وكل المسجد لذى مات على ماله يجوز له صرفها بغير حكم حاكم ام لا
 قال يجوز اذا لم يبيع له حاكم مسئلة لم يبيع الوكيل ان يبلغ ذلك
 الامام او الحاكم ان لم يكن امام او حاكم في تلك القرية ام يجوز له صرف ذلك
 بغير امرها قال يجوز له ذلك مسئلة لم وان لم يبيع لتوكل احد
 من المسلمين يبيع بصره ذلك قال جاز بصره ذلك اذا كان جازيا
 في الشرع واداعلم مسئلة ومنه قد جاء في آداب المسلمين على اهل
 البلد عن مسجدهم الجامع اذا لم يكن له مال ويجب عمار على من ينج عليه
 صلاة الجمعة والجماعة واهل البلد والرجال الاحرار البعيون وقال من
 قال انما يكون على الاعياء دور الفقراء وقال من قال ان يكون عمار من بيت
 المال وهذا خاص في المسجد الذي يقضى فيه الجمعة واما ما احل الحارث
 فقال من قال لا يوجد ذلك اهل المحلة وقال من قال يوجد ذلك واداعلم
 مسئلة ومنه وجاز للرجل ان يبيع من ماله اذا كان في ماله نخل للمساكين

صرحه ومعنى ذلك صلاح ويرجى به لعامله فلاح اذا كان في المقيت يكون
 اراحمه ويقتدره في هذا فضل من نعمه ولا زال على هذا يتجمل الا فضل
 الى ان يقدر الله له ما لا يعلم فيه وفي غيره فالحق وارى هذا الزمان
 زمانا لضر وريح وقلته الامنا والنفقات والاولياء ولو تركوا مال
 الايتام والمساجد والوقوف فاست الى ان ينسب لها اعمال الامناء لصاعته
 وفسدت ونقضت سننها وقهدمت حيطاتها وصاح الايتام واموالهم
 الاما شاء الله. وهذا بقوى هذا الراى ما يوجد على الخواص في حق
 الافلاح وانظر الى المسئلة الاخرى التي وصفتها لكم من قبل وهي هذه بعينها
 وبذلك فاعلموا انها على الشجر في سعيد فيما ارجوه وسالني عن وصي
 اليتيم هل كان يسكن عند اليتيم في منزله ام لا حامد بغيره فوجدت
 الساكن لليتيم. قال: معنى ان اذا كان اصل لليتيم في المنزله جاز ذلك
 والاله يحرم اذا لم يتيق في ذلك مصلحة لليتيم او ماله. **مسئلة** فان كان
 في المنزله شجر مثل وان وغيرهما يكون له غلة وحاف الوصي من الساكن او
 ممن يدخل مع اليتيم ان ينال من ذلك الشجر هل الوصي ان يسكن معه ويحاف
 منه ذلك اذا كان اصل لليتيم ويحاف على ماله. قال: اقول لا لا يصح
 هو لناظر لليتيم بالعدل فاذا لم يقدر على اصلاح نفسه الا باطلاق ماله
 عليه ففقه اوله ماله فانظر الى ذلك وكذا يخرج معنى القياس
 اذا لم يقدر على اصلاح ماله لا بتسليم البعض منه كان ولو من ذهاب
 الجميع وقد وجد في الاثر انه وصي ماله المسلم في سقطة فاجر عليه
 الامام الوارث بن كعب او غيره من المايمة بالنصف منه ولعله قد تكلم
 من تكلم في تلك الاجرة وكما هم استكثروها وكان ماله ان يجعل لهم مثل
 عنه المثل في ارضه او في اشياخ المسلمين من اهل العلم والعقائد تمام ما قاطع
 عليه الامام. واما معنى قوله قال ان الوكيل يسافر عن امانته واذا خرج
 من يده مائة او سكن في بعض الاماكن مائة او سافر وانتقل من يده الى يده
 اخرى فكأنه خطوا على روم القيام بالامانة فقد وجد شبه هذا في
 اثار المتأخرين وعلى ما جدها في الاثر القديم ولم يبيد معنى ما قالوا وكان
 ارى هذه الاقاويل مضطربة لانه يوجد في صحيح الاثار وتاويلاتها وفي
 كتاب الاستقامة عن ابي سعيد انه لا يجوز لك انسان ان يتبرك فرضا حاضرا
 لاجل فرض غائب وهذا اذا كان السفر لاجل فرض غائب فكيف اذا كان
 السفر لاجل فائدتا ومباح او معصية ولا يخرج السفر لاجل فائدتا وجوب

ولما جديها نسخة فلو كمل ولم اخذ بقول كانت الخلة في يده ثم تركتها ولم
اقصها وحازها التي كانت اولاد في يده وفطرها صاعيا شهر رمضان
في المسجد واداران يعطيانها ايحى واحد ها واجعلها للفقير مثل ما
جعلها الذي اعطاني اباها على هذه الصفة ام لا ه قال قد جاء في الاثر
عن المسلمين وكان في يده شئ من مال المسجد فيقبل فيه فويل في يده
اشبه في كذا ولولم يكن فقرا وان حاز هذه الخلة للمسجد ولم يصح انها
تتخذ في كذا تحكمها للفقراء والاعداء علمه الزامني واذا اذعنا
عمار المسجد على حل حق المسجد فانكر الجبل ولم يصح عليه فاراد المحتسب
للمسجد والعماريين هذا الرجل بجلف ام لا ه قال لا يمين في مال
المسجد الا ان يكون المحاصم للمسجد في شئ لم يقر به الخصم صمته المحاصم من
ماله مثل ان يكون باع عليه شيئا من مال المسجد فانكره التمس وكانا يبيع عليه
شيئا نفسي ان يكون في مثل هذا اليمين والاعداء علمه ومنه والمال
اذ لم يكن معروف الا في مسجد يجوز فيه شهادة الشريعة والبلد لا قال
اذ انما تزلت الاخبار والشريعة التي لا يربا ب فيها ويظهرها القلب فلا
يصح عندي ذلك على معنى الاطمان ان يجعل علم ما شهدت به الشريعة والله
اعلم ومنه والا فقدرت سنتان يقر به ماله وكيلها لتقتد
في المسجد شيئا من مال كولات مثل سكر او عنب ومثله ثم جاء وكيل اخر فرفق
غير المذكور قبل مثل حلو او غيره خلاف ما علم يعرف فيه جهالة منه
ابنه ما فرقة بخلاف الاول لم كد سوا لا تمكلم سوا ما كولات ام لا ه
قال ان المساجد اذ لم تدرك الوصايا في اموالها تكون على سنتها المتقدمة
الثابتة فيها التي خالف السنة الثابتة بغير ذلك الوصية خيف عليه الضمان
والاعداء علمه ومنه وفي وكيل المسجد اذا وجد نسخة مكتوب
فيها ان المال للفقير والخلة الغدا في مال المسجد الا في النسخة ليست
خطا من يجوز حظه ومنه على هذه الخيل والاموال غير ثقات يجوز له
ان يجوز هذه الاموال والخيل على ذلك النسخة والرجال الذين هم
غير ثقات ام لا ه قال لو لم يقبل او كذا في نخل المسجد الا في ثقات
لصاعت اكثر نخل المساجد ان الناس اكثر ما يبيعون فيه النسخة والنسخ لا
يكون اكثرها الا على الاطمان ه ووجد عن الشيخ سلمان بن محمد بن مذكروان
لم يعرف مكان الخلة احد يد والتمسها في بيعي ان بقا يضر صاحب المال
مكا فاجبر ان المكان الذي للمسجد اذا تحركا مكانها في موضع الا انهم لم يعرفوا

انا في موضع ليدفعوا مكان تخلت المسجد عوضا عما دفعه هو لم يرد ما له ويجبي
 اذا اطاع القلب بخره خبز عنها انها تخلت المسجد الفلاني ولم يعارضه
 من يقول لصدوقا قال المختار ان يوجد فيها بالاطمئنان واسد اعلم
 ابن عبيدان وفي وكيل المسجد اذا كان في نصفه عشر مال المسجد ثم عليه من
 وكذا يكون له شيء من الغلة ويكون بالاشهرام غير ذلك وكذا اذا زرع ارض
 المسجد بالشرط ان الزرع له ثم عليه والزرع قائم في ارض المسجد ان يكون
 قال يكون له من الغلة بحساب الاشهر واما الزرع فيكون له ويكون
 عليه القعادة يوم فزرع له لو كانت في انقضاء الزرع واسد اعلم
 ومنه وفي وكيل المسجد اذا زرع له ثم عليه غلة ما له واراد هذا الوكيل
 ان يتخلص من ضمان زرع هذا المسجد يجوز له ان يأخذ من الخس المجعول له
 اياه ويدفع شيء منه ويخلطه في مال المسجد فيقبضه احدا من الثقات
 ويخلطه في دراهم المسجد يجوز له ذلك ويتراد ضمان ام لا قال
 لا يتراد وكل المسجد يتسلم ما عليه للمسجد في دراهم المسجد الا ان يجعل
 ما عليه من الحق للمسجد فيما يجوز له ان يجعله فيه زعما او وقف او فطره
 او يسلم ما عليه له خاكم عدل من حكا او تسليم واما بتسليم ما عليه للمسجد
 فلعلمهم قد قالوا في ذلك باختلاف اجازة بعض ولم يجز اخرون واسد
 اعلم **مسألة** ومنه وفي تخلت المسجد كانت في مال رجل ويسقيها
 من مائده هو مال الرجل ثم باع ماءه خالطه وصار يسقي مال بالخر ثم
 جاء الوكيل المسجد وقال له اعطني تخلت المسجد لاسقيها بالربع او بالثلث
 او بالنصف يجوز له وكيل المسجد ان يعطيه تخلت المسجد على هذه الصفة
 ام لا قال ان كان صاحب المال والماء ادرك هذه التخلت تشرب
 من هذا الماء مع المال ولم يعلم حقيقة كيف هو الا ان ورث هذا
 الماء والمال واشتراه وتخلت المسجد تشرب من هذا الماء مع سقى
 المال فقد ثبت لها في ظاهر الحكم حق في هذا الماء وليس له على هذه الصفة
 بيع الماء وحده الا ان يبيع الماء والمال جميعا على ثقة او امين يؤمن منه
 الجيف والظلم مال المسجد على قول من يقول بالامين وان باع على هذه
 الصفة وحده فعليه الاجتهاد في تركه والخلاص من حق المسجد وان عرف
 يقيننا ان التخلت لاحق لها في مائده وهو ماء قد اشتراه وحده والمال لا ماء
 له او ورثه وحده او ورث المال وحده فغير ماء فجاز له بيعه على هذه الصفة

ثم تركه ما لم
 ورثه ما
 من في يد
 ببيعها
 اذا ادعى
 المختار
 من في مال
 المختار
 في بيعه عليه
 ومنه والمال
 قال
 قلت قال
 منهم ما له
 ما يقتد
 من في
 من هذه
 ام لا
 المسئلة
 المختار
 ب
 است
 من له
 من
 ما
 لا
 من
 من
 من

واما تسليم ثلث غلظة المسجد ورعيها بسبقها فاجاز ذلك على نظر الصلاح فخلت
 المسجد والمسجد علم **مسألة** الذي يوجد في اقل المسلمين من غير اولاد او يعاين
 بناءه لا يقرأ او يمال المسجد او مال السبيل ان ذلك جائز اذا كان ذلك على نظر
 الجماعة او يعرف عدل ما يدخل فيه ورايت الجماعة ان ذلك يصلح المسجد
 واو في الفقراء او للسبيل واقل الجماعة اثنان ممن يعرف عدل ما يدخل فيه
 وقبله لو احدى والمسجد علم **مسألة** وقال في قول لم يباح سقاها اذا كانت
 في المسجد مثل الغايط هل يخرج ذلك من ماله قال تعجبون يخرج ذلك
 من ماله لا يكون موضع منه نجاسة والمسجد علم **مسألة** ابو محمد وسالته
 عن وجد في المسجد مثل نوى او قرا او خطب او اذى فاجبر ورعيه قال
 لا ضمان عليه والمسجد علم **مسألة** ابن عبدان قال بناء قريب المسجد
 اذا خرج بالهيئة العادلة او ينظر العهد ورعي المسلمين هذا البناء يكون المسجد
 ويعتبر كقول الجمهور ويكون خلافا لا يجرى قال البناء لا يجوز على المسجد
 ولا يثبت على اكثر القول كان لينة شرق المسجد وغربها ونهشيد او
 مهيبة قال قوله في ذلك واحد وقد جاء في آثار المسلمين ان البناء قريب
 المساجد اذا كان يضربها منسوب هو البناء ان لا يثبت ولا يجوز ولا
 يصف **مسألة** واما اذا لم يكن في البناء مضرة على المسجد وضع الهواء ولا يجرى
 فاجاز البناء فيه واما البناء قريب بيوت الناس فهو جائز ولو كان
 يضربها بالمنع فلهو ولا يجوز ولا البيوت خلاف المسجد على ما ذكرتم
 فلا تأثم المسكن اسد علم **مسألة** ومنه هل يجوز ان يسرج بده المسجد
 للقراءة وقت الحر اذا لم تكن لذلك سنة مدركته ام لا قال في زمن
 اختلاف السلامة من ذلك سلم واسد علم **مسألة** التواضع وفي سراج
 المسجد اذا ركب سنة فيدها يسرج فيها لا يقتلن ولا حاجة لجماعة
 في بعض الاوقات الى ثلاث او اكثر لاجل القراءة واجتماع الكتب
 والناظرين فيها يجوز لهم الزيادة في هذا ومثلها م لا قال ان كانت
 هذا المسجد دمر يسرج فيه فبقتلة محروقة وانما يزداد عليها فلا يجرى
 فيها التبديل وان كان اذكر يسرج فيه فبقتلة وقبيلتين ولم يدرك انه
 لا يجوز ان يزداد عليها فبعتلن جماعة المسجد فاعلة الاثر وقراءة الاثر
 فلا يضر ان يزداد وفي السراج ما يحتاجون اليه فبقتلة او زيادة
 في الغنائل وهذا عند لو تحذف الغنائل الى حد محدود لصعب عليه يسرج
 في المسجد ان يجعل الغنائل على حرس واحد في الغنائل والوصوفة وقال

الصبغي

الصحيح اما شراء القطع للقتال من مال المسجد فجاز على بعض القول
وهي منزلة الحبل ومخرج الحبل للسرّاح من مال المسجد فلا يمنة الغنيلة -
عند وهذا ما لا بد منه ولا يستقيم السراج الا به واما قتلان او
ثلاث فيجب ان يحترق فيهن ما عليها الناس والاغلب قتلهم واما علم
مسألة ومنه وفي محل المسجد المتفرق في البلد في غير مكان على
السواقي وعجزها اذا خيف عليها التلف في من الحبل ومن قلة الماء يجوز
ان يتروك بلا سقي ولو ماتت وسع وكيفية ترك القيام بها والتغافل عنها
لان سقيها لا يقوم الا بالعزيمة الشريعة لكثرة قتل الماء وبعد منها وان
مدة الحبل لا يعلمها الا الله قال ليس على الوكيل في ذلك الا الاجتهاد
في نظر الصلاح مع مشاورة من هو اكبر منه عقلا واكثر علما فان كانت
الصلاح في ترك سقيها وتركها وليس عليها فانت على هذا وذلك اذا كانت
لا تشترط به ايزم عليها من مال المسجد لتسقي طال الحبل واما علم مسأله
الشيخ شبيب يرام وفي الحاكم اذا اعتذر له وكيل مسجد واراد الحاكم
ان يوكلا غيره من وثاق الحاكم جماعة هذا المسجد وقالوا اننا نريد ان
نعمل فيه ولنا ايجور الحاكم ان يوكل ولده ويجوز دفعه لزم من مال
مال المسجد من كان مدفوعا لغيره ام لا قال لا يضيّق بوكيل
الحاكم لا يبتدأ اذا كان ابتداءه لا كذلك وقد تكلمنا بحالهم من الجعة لان
هذا المصلحة لا كما بقى حوله على احد والاجرة لها لغناه لذلك المصلحة
وانه اعلم مسأله ومنه وما حقه المنع عن البناء على ما جازى
القياس والقراب والبعاد وهل يكون جواز الصرح وحولها من
بعد المسجد القائم بمنع البناء سواء ام لا قال ان لقياس يقتضيه
مساكنة الطريق ورفع الصرح واما الجحبات فالنقض والغرف فيل
بناء عليها وقيل لا بناء عليها واما الشرف والسبيل لا بناء عليها
واما اعلم مسأله واذا نشت في اموال المسجد شيء مثل قط او
سدر ولم تكن مغلة فاذا باع الوكيل يقول ان قيمته تكون في الغلة
وقولنا ان لا اصل واما المساجد لا ايمان فيها ووكيل المساجد
فله من مطاوعة من يعلم ان احدا وصلي لم يسن واما علم مسأله
على الشيخ سعيد احمد الكندي واقل ما يجوز ان يولد في المساجد اموالها

[illegible]

المأمون عليها وعلى أموالها وأهلها ولا يصنعها ولا يصنع بشأنها
 وغير ما يسعه وصعد مجمع عليه أو يختلف فيه ومتى وافق من عاق ذلك
 مختلفا فيه ما يجوز فيه الرأي من أهله فلا يصح على المستلي بذلك أن شاء
 الله وإن لا ينهم بأحد شيء لنفسه من الأجرة فإموا لها قبل استحقاقه
 لها لأنه متى أخذ شيئا من ذلك على سبيل الأجرة لم وكانت الأجرة جعلت
 له على القيام والاجتهاد فيه وكان ثم تقصير منه مما لا يسع فيه التقصير
 مما يجب فيه الضمان عليه صار مطالباً بعد أهل دين العدل بتقصيرهم وضمان
 ما لم يرد من ذلك فصار عليه أكثر مما أضعافاً مضاعفة وكان خائفاً
 أمانته أخذ ما لا يسعه أخذ منها ضامناً فيما فرط وقصر مما هو لازم
 عليه ووقع بسبب تقصيره فلا في أصل ذلك وغلاها ويكون إذا أبصر
 فيما يجوز فيها فغادر غلاها وأجرها من غيرها التامة إلا سلامته وما يجوز
 فلا يغادرها ولا صلاح أموالها ويكون له حسن نظر في حق استيجار من
 الأجر بما يجوز من استحقاق الأجر المثل لذلك في فصل تجلبها العاصدية
 على ما يسع في الحق والتعاقد والقيام بها والذب عنها مما يصيرها ما يوجب
 عليها وعنفها ويكون له ضبطاً وحمية في بناء العمل وجلبها واستنجرها
 ومن يجوز أن يوقع على ذلك ممن لم يصر ذلك ويكون له ضبطاً وبصر وحسن
 نظر في موضع الأمانة في المواضع المأمونة عليها على ما يجوز ويجب في
 الشرع وإن لا ينهم بتقييض أمانته فلا يجوز له تقصير ولا الدلالة عليها
 إذا طرأ لها ولو نزع فيها فإصل رغبته والنزاع إذا كان ما مونا على ما
 وصفنا وما اشبهه ومنا كده ما هو مشدداً وإنه لا يعمل ذلك إلا بعلم
 وبسبب ما يحتملها من الخسران في ذلك وكان ممن لا تلحقها التهمة بوضع شيء
 من ذلك في غير موضعه جاز في كيدته وتقصيره من أن يتركه ومعوقته
 ونصرت ما دام مستقيماً محتملاً فيما هو متعبد به ومخاطب به من تلك
 الأمانة إلا أن يتيقن منه تضييع ما لا يجوز ولا يحتمل له في ذلك عند
 فينزل حيث أنزل حديثه والله أعلم **سنة** ومنه والفتنة إذا أقامه
 السلطان الجائر وكبله لا يمكن له وأجعل للأجرة على ذلك هل له أخذها
 قال له أخذ ذلك إذا كان للأجرة عدلاً لا جحف على قول من جحد وكان له
 السلطين إذا أقاموا بالحق وهو أكثر القول وقيل اختلاف وأما **سنة**
 له امر بعدل وهو يلزم من إلقاء القيام بالمساحدة والقيام والإعانة

ووصايا الذين يوصون على المسلمين قال كل ذلك يتعلق على الوالي اذا كان قادرا
 وياثم بتركه وان كان قاض ووال قال القاضي اولي وان لم يقع به والوالي عليه
 اذا كان قادرا من ان لم يقع به القاضي والوالي مع وجودها جاز للجماعة
 ان يقيموا بذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ فاصر عيسى ما حد بجماعة
 الذين يجوز لهم اقامة الوكلاء للمساجد والايام والا فلاح واقامنا المعلم
 للتعليم مالا المدرسة ويجوز لمن جعلوه وتحلل للائحة وغيرها **قال**
 ان جماعة المسلمين اهل الحل والعقد هم العدد والاعضاء من المسلمين اهل الاستقامة
 في الدين وهم الذين يتولون بعضهم بعضا في الاشياء فصاعدا وقيل بالاجد
 في تول بعض فقهاء المسلمين وهم المحقق فيها قالوا به المعروف في ذلك والله
 اعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر عيسى رحمه وفي وكيل المسجد اذا اشترى
 مالا فطباعا او خيارا المسجد على قول الجارية الحياره ذلك على نظر الصلاح
 للمسجد فلم يجد المشتري عند البائع مالا وانما باع ماله غير وتلف مال المسجد
 ولم يفتد الوكيل على استحقاق ذلك لم المسجد من عند البائع فقلد ما في يده ثم
 ان هذا الوكيل اشترى مالا اخر لهذا المسجد ودخل عليه من الغلة ما يزيد
 على ما له من الغلة في البيع السابق وزعم ما يدخل على المسجد من الغلة اضعافا
 ما ذهب على طول المدة هل يملك هذا الوكيل ضمان هذه الدار لهم الداهية
 في البيع السابق **قال** لا يجزئ ولا يبراه به فيما عدى على قول من
 يقول بضمانه والله اعلم **مسألة** وعند فيما وجدنا عن الشيخ بنيت
 لادان حقوق المساجد من حقوق الله فعلى هذا القول هل يخرج عندك
 ان من زعم ضمان من المساجد تكفيها التوبة والندم من غير تسليم ما الزعم من
 ضمان لها على قول من يجعلها حقوق الله كما جاء في الصلاة في الاثرها
 يخرج فيها التوبة من غير كفارة ولا بد بعد التوبة والندم ام لا **قال**
 فتخرج به فيما عدى التوبة فتكفي على هذا القول **مسألة** الشيخ
 ووكيل المسجد هل يجوز له ان يجهز احد بالمقرقة **قال** اما اذا كان
 هذا مال مجرى الى اهل الجماعة فاليهم اولى وان كان مجموعا الى اعمار
 انفسهم فله ان يجهزهم وان كان هذا يفتد في مسجد هكذا لا يجزئ
 بدمار ولا خراب فلا يضيئ على القيام دعوى من شاء من الناس والها
 تأثير احدا الى احد من اعمار هذا المسجد فيما جعل عليهم وفقا في جواز
 اختلافه واما اخذ هوسمين او لاشه فلا يجزئ ذلك ولا اقول به

تقع من انفسها
 من على ذلك
 من شاء
 استحقاق
 من جعلت
 في التفسير
 نصيبه وهما
 خائبا
 بما هو اذ
 ان البصر
 وما يجوز
 كان من
 اصدية
 ما ياتي
 منيها
 من رضى
 من في
 عليها
 على ما
 علم
 من
 من
 من ذلك
 من
 من
 من
 من

المساجد

الحياض والافاق
 احكامهم وادبهم
 مرضان وواحدة
 بكلمة به هل عليه
 وكان جعلوا
 نزلوا اهل السرح
 وولده فابان
 الشورى ومن مطر
 بهج وساله عن
 واليه اقبى بشرة
 مال السورام في
 اوج مصلى فغ
 نقي منه نزل
 واسبغ القفزة
 سوي من ان
 عار ومال السور
 السور ونزل السور
 عار السور الذي
 القفزة وكله
 صبح فوجر لظما
 مات تابع الحار
 فاجبه فوجر فوجر
 ان لو كان هذا
 الحاج وورثه
 لم يبق له اهلها
 محمدين بشري
 فخرها فاحس
 الصبي وفي حكمة

الساجد الا في مخصوص فلا يجوز تنقيح عند وقوعه في قلوب العلماء البصراء
 باحكام الله والافلا لهما جعلت لغيرهما واسد اعلم **مسئله** الشيخ مسعود
 مرمرضان وفراخ من فرقته المسجود عزبان يعطيهما الوكيل وهبط به
 او اكلم فيه هل عليه ضمانه قال ان هبط به فعليه ضمانه وان اكلمه
 لم يضمن مجمعوا لذلك فلا اقوال عليه ضمانه واسد اعلم **مسئله** وهما اذا
 اشترى الحل لسراج المسجود من يبرج له بغير رأى الوكيل يجوز لهما ان يعطيه قيمته
 ويمنه له قال ان شاوره قبل ان يبرج به جاز له وان يبرج به قبل
 الشؤنه فهو منطوع ولا يجحون ان يملكه وما لهما المسجود واسد اعلم **مسئله**
 الصبي وسالته عن بسط المسجود والدلاء والمحال الطوبى والغرب والمحال
 والاوعين القويشرب فيها وكذا الكسح والنضاح للمسجود هل يجوز من
 مال المسجود ام شئ من ذلك لا يجوز قال في هذا اختلاف قول بجوز
 اذا خرج مصلحتهم وان وقول لا يجوز من مال المسجود ليس لهما ان الانتفاع
 بشئ منه وبعض المسلمين يندرون او عين الماء ولم يبرها مال عماره
مسئله وكذا ان الوكيل اذا اراد ان يشتري له شئاً من ذلك فما
 ذكرناه واسد القيمة عنده وفي نيته انه يقضه ولياخذ ذلك من مال
 المسجود يجوز لهما ان يأخذ العوض من مالهم لاه قال على قول من يجيز له
 انفاقه من مال المسجود جاز لهما ان يقضه على نيته انه ياجد بدله من مال
 المسجود وقول ليس له ان يرجع ياخذ عوضه واسد اعلم **مسئله** ابن عبيدان
 وعامل المسجود الذي وكله بغير ثقة واذا اعطى احداهما حصته شئاً ايجل له
 اخذه منه واكلمه لاه قال اذا كان العامل اخذ الامقدر حصته فلا
 يصيق على فراغ اعطاء العامل فنول ذلك منه واسد اعلم **مسئله** ومنه واذا
 مات بايع الخيار للمسجود والوكيل المشتري منه وارورثته فلما لم
 هاكلهما يجوز للوكيل الثاني ان يخلص لهم ابيع الخيار ام لاه قال اذا
 كان الوكيل يعلم ان مئة الخيار للبايع باقية او يبيع معها ما بقيت
 للبايع او ورثته جاز له فنول لفعله والا فلا يجوز فنول لفعله لانه
 لم يعلم ببقاء الخيار للبايع او ورثته واسد اعلم **مسئله** ومنه وهما
 يجوز ان يشتري سماً للغيران من مال المسجود يجعل في خلته لان لا ياكل
 ثمها قال لا يجعني ذلك لانه لا يدرك بلوغ صلاحه واسد اعلم **مسئله**
 الصبي وفي خلته في صفة المسجود فيها حق وبطل كما عاين يجوز ان يصف

[illegible]

زورها ماله قال ان هذه الخلعة تنزك بحالها ولا يصرف زورها
 والسلام نداسم واسد اعلم **مسألة** وسئل الشيخ ناصر في نهات
 كثر يصح عن هذا نقلا ممي انه يجوز صرف ذلك كلها اذا صرنا لجماعة
 في الصلاة في ذلك واذا كان قد سلفت فيه فلا يسلف فيها الا موضعها
 الذي هي فيه فليس يسلف ثبوت ضررها في عمر ذلك وانما حديث
 للعبادة لعالم الغيب والشهادة الا لثبوت ما يثبت فيها او ثبوت
 ما قد ثبت ويجوز صرف ما يثبت فيها الا ما قد سلف ولم يدر على اي
 وجد كان ثبت ما فيه نفع لاصرها كخلعة او مما يزيد وزرعه على موضع
 المسجد او صحنه ما يضرب بالجماعة واذا كان هذا حارصا يضر بالجماعة
 مما هو غير سالف فيه وليس المتقرب السالف وصرف ذلك كخلعة لا يقتلها
 وزرعا يكون سببا لروا ذلك منها وان لم يزل ذلك فالجماعة اول المسجد
 منها ويجوز لهم صرف ما يوزي الجماعة للصلاة وحاجات وجوات
 وكل مؤذي حتى ان الشيخ والدرى وعنى مثله صرفا اهل العطر الذين ياتون
 المساجد يغطون بذلك لالعبادة والمساجد لظهور اذاهم للغيثين
 بها وهذا على خلاف جميع من تقدمنا وليس سعة الخلع ما سدد من ذلك
 واسد اعلم ويبقى في ذكر رجوع **مسألة** ومنه وما لالمسجد الذي على
 مشيئة جماعة في اي شئ يجوز فيه مشيئتهم قال قول يجوز فيه
 مشيئتهم لما يريدون وقول لا يجوز الا في عمارته ورفقه وقطعة واسد اعلم
مسألة ومنه ولو كمل في المسجد من اذاري على احداهما للآخر شئ في الحساب
 هل ان ياخذ من على عيده لمن له من غير ان يقبضها ثقتة قال يجوز ذلك
 اذا كان ينفذها في الحال وان كان يخلطها في غيرها فيجب ان يقبضها
 ثقتة واسد اعلم **مسألة** ومنه ومن ذقت خلعة لتوكل عليها فطوى
 او هجر اهل محل ان يأكل منها قال يجوز ذلك واسد اعلم **مسألة**
 الزامني وبين وصي ببناء مسجد ولم يجد وسعد ولا طوله قال
 انما يطول يكون فامة والعرض قد قام ثم رجل وان حده فيكون كما
 حده غير الجدار واسد اعلم **مسألة** الصبحي واذا كان وكيل المسجد
 غير ثقتة هل يجوز له اخذ ماله من ثقتة المسجد والاكل والحق والقطر
 قال اما في حكمه فكل ولو ما في يد واقرانه فيه مقبول واما ان قال
 انه وقف من مال المسجد لتوكل ففي حمان النوى على كل منه اختلاف
 والتمس عن ذلك اسلم واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي اجنب مال

فيه الامام هو من مال المسجد **ام على الامام** قال هو من مال الامام لا يختص
 به وقوله من مال المسجد **سنة** الموقوف قالوا ان من مال المسجد يعني
 لان اختصاص الامام بالموضع لا المصنف **واسد اعلم** **سنة** ومعد وفيه
 عليه حق المسجد هل ان كان يثبت له من مال غيره **واسد اعلم** قال لا يبرأ
 ذلك الا ان يرى الجماعة ذلك صلاحا على قول ولا يكون القضاء الا من
 قاض ومقتضى **واسد اعلم** **سنة** عن الشيخ مدار عبد الله ومن لم يرضه من
 وهاء الشرب الذي في المسجد يكون لساقي **واسد اعلم** قال يكون لساقي
 ان كان قوطع على ما يرضه من المسجد ولو لم يكن محمد وكان يوم
 كذا وكذا وان كان محمد وداود في المسجد **واسد اعلم** **سنة** الصبي وهل
 يجوز لو كمل المسجد صرف ما اتفق على غيره من مال المسجد غير حكم حاكم
 وان حكم عليه بصرف ذلك وامتنع ما يجب عليه فلحاكم فيه الخيار بين جميع
 وعزله واقامته غيره وعزله احتاج الى اذن امتنع عن واجب عليه **واسد اعلم** **سنة**
 ومنه ومن يقر به مسجد حزب من صلاة الجماعة ويجوز اذيع
 يغلبه لا قاتله فيرحد صلاة الجماعة ولا درسته قرآن ويتخا وزع **سنة**
 احل ذلك ما حله قال ليس له مجاوزة الا بعد ان يصلي منه وخاف
 ان لا يسعد عند اخوانه وعيناهه وفيه ترك **واسد اعلم** **سنة** ففضل ما شر
 وهلك في الاخرة **واسد اعلم** **سنة** وهل يجوز لو كمل المسجد ان يوجر
 لمحمد من المسجد **واسد اعلم** قال ينظر لو كمل في ذلك الصلاح للمسجد
 فان كان ان لم يستاجر مثل هذا ضاع مال المسجد فانه لا يتركه بضميه وان
 امكن ان يواعد ساعة معروفة وينظر صنع كان ذلكا حسن وهذا
 عند عدم الثقة لان الثقة اولى **واسد اعلم** **سنة** رجل وصى بدارهم
 للمسجد العلاف لا صلاحه ثم هلك الموصي والدار الوصي فادرك ذلك ملك
 الله لهم الموصيها في صلاح ذلك المسجد فوجد غنيا كسفا لخلصة قال
 يعني ان تنفذ هذه الدارهم الموصيها ويقتضها وكيل المسجد وعمارة
 او وكيل بينهم الحاكم وفي الثقة اختلاف اذا قبضها من غيره وكان من حكمه
 ويكون بعد ذلك ما تقرر للمسجد يحفظ له **واسد اعلم** **سنة** عن الشيخ عيسى
 سعيد رحمه الله وفي وكيل المقيم والمسجد اذا اطناه شيئا بعضه مدرج
 وبعضه غير مدرج او كان قبل المادرك وكذلك ان اطناه ما لم قبل المادرك
 وتناهما عند المادرك **واسد اعلم** **سنة** اذا اطناه ما لم قبل المادرك وتناهما
 بعد المادرك فذلك جائزه وما اذا اطناه مال المقيم والمسجد قبل المادرك

جميع ذلك لكذا هو باب البر هل ثبت هذا الاقرار عليه مع وجود الشرط •
قال معان في ذلك اختلاف قال من قال ثبت الاقرار والشرط وقال من قال
يبطل الاقرار والشرط وقال من قال ثبت الاقرار ويبطل الشرط وقال من قال
اذا كان لاقرار لا يوجب ولا جبر فثبت ذلك فثبت لان لا اقرار بينهم
ودلك على قول من يقول لا اقرار الصحيح مخرج العقيقة • وقال
من قال لا يلاب دون الام • وعلى قول من يقول لا اقرار مخرج مخرج الاعتراف
فالابواب في الارواح وعبرهم سواء والله اعلم • **مسألة** ومنه وراضي
لمسجد كذا مرفقة كذا وفيها مسجدان اسماءهما كذا انك انك انك فيها
القول وقد ثبت حالها وهذا يجبي لنا وجب النظر هل العلم ان يفتد
عليها لم بعدد الحق وان قال قائل هل العلم انها لم تثبت وانها
تخرج الى الورثة لوقوع المبيع فيها لم يتفرق المصواب والله اعلم • **مسألة**
ومنه وفي كراهية المبيع في المساجد هل الواجب نفسه ام الحديث في معنى
المبيع كله مكرن • قال فيما عذر كراهية والتمني هي واجبة المبيع وروقه
وقال ابو الحسن التمني في هذا بيع ولا يبرمها بل يحس ولا بأس بالبحر
الظاهر قد جاء الاثر مثل هذا مفسرا والله اعلم • **مسألة** في العلم
وفيما روي الموصي لا نفاذ وصاياه وكان الموصي قد اوصى بتحويل شئ
لمساجد وكلها المساجد واكثرهم غير ثقات على الموصي القيام بالتحل
التي اوصى بها الموصي للمساجد وبغيتها وانفاذها في موضعها ام لا •
قال فيما عذر ان الموصي فيما اوصى به الموصي في الاصول في
ابواب البر والمساجد وغيرها يكون فيها كواحد من المسلمين وليس هو
مخصوصا فيها بشئ فيلزم هروب سائر المسلمين الا ان يكون الموصي
بشئ من الاصول المبيع ويعبر فيها في شئ من ابواب البر مثل ان كانت
صلوات او ايمان مثل هذا عندك يقوم به الموصي ان كان قد قبل الوصية
على ان يتفقدوا وكذلك الذي ثبت التحل الموصي بها المساجد وتجرها
فلا يبرمها لقيامها من قبل نيتته ونسبته ويلزم القيام بها الموصي
فيها والله اعلم • **مسألة** في الصبي وكل المسجد اذا استأجر لعمام قال
رجلنا سلم هذه الاحقة موضوعة على هذا المسجد هل يجوز له ذلك
وبعد هذه الوصية • قال ان كان الموكيل ثقة فيجبي ان يسلم
الوصية الى الموكيل ويجبر معها هل يثبت محرم للموكيل وضعها • واما
ان يسلم في الاجرة فلا يجبي ذلك اذ لم يستأجر الموصي والله اعلم •

والاثر انفق الشحان ابو الحواري وابو سعيد رضوانهما ان لا يجوز للقيام
بالسجدة والقيام يستاجر على خدمته ذلك خائفا يعلم جانت في ذلك لان
بعضه في خدمته بنفسه او يتبرك ما يدا منه على ذلك يقوم مقامه فيخدم
بجور له ذلك وصفت الامين الذي يترفعه الذي يكون معه وفابا المعاصي
يا منة احدث على انتمه عليه في الامانة ولم يعلم منه خاتمة وهذا هو
الامين الذي هو غير ثقة والحاجين هو الرجل المعروف بخيانة واذا وقعت
القصاص والقيام بما للسجد وما تامل جاز في القصاص في ذلك الحاجين
حاجين وثابت اذا دخل بها ولا يجوز ذلك للقيام الاعلى الشرط لها صفة
الحاجين جاز في وثابة اذا دخل بها ولا يجوز ذلك للقيام الاعلى الشرط
لها صفة الحاجين ومن اصاب على ذلك في الحصة عند الحاجين واسد علمه
وسالت عن تخلف السجدة هل يعطى من عليها سهم منها قال لا وعلى
ذلك ان يفره عليها والذي وجدت ان في الاثر جواز ذلك لغير السجدة واما
ان يعلمها للقيمة وياخذ منها العتامة فلا يجوز ذلك له ولا يعلمه
وسالت عن تخلف السجدة اذا كانت مقومة موقوفة هل يجوز ان يعدها عليها
ويخدم عليها قال جاز ذلك وحفظت ان لا يجوز ان تتعاقب بالعدو
المحذورة منها الا لم يكن لها في ذلك البلد قيمة واسد علمه **سنة** الشيخ
ناصر عيسى في بيع مال السجدة اذا احتاج الى ذلك من عارة او غيرها قال
مع انه يختلف في ذلك الا لم يكن وقفا ولا يجوز ان كان وقفا او وصيته
وبع ما يحصل من غلبه الا ان يوصى ببيعه واسد علمه **سنة** الشيخ حبيب
وفي وكيل التيمم والسجدة اذا اراد ان يشتريها ما هو فروع تخلف او يتجوز
وهو فاضل ما هو وفي بيعه صلاح وكذا كان اراد ان يشتريها من مال ذلك
ويسد في ما هو وياخذ منه من مالها ما يخلقه في الوحيين قال اذا
جعل العبد او فقة او امين ما منه ان يشتري منه التيمم والسجدة واشترى
منه على العبد فجاز ذلك واما اقتضائهم في توفيره فلهذا الذي يختلف
فيه وان اخذ هو التيمم بنفسه فجزا ذلك اختلاف وكذا كان هو ان
ان يشتري منها وعلم ان يرد مثل التيمم الذي جعله القوم ولبعد الذي
جعل له ذلك ولا يجوز البيع والشراء الا من يشتري وبيع وما ياكل ويوزن
فيما رخص ولا يجوز على ما وصفنا واسد علمه **سنة** وعنده لو كان
للخلف والمدرسة والباحث تكتفي عن حياء البلد كما لو اقامت في ثلث
والا كما في الثقات فقهاء والنجباء اعياها وزعمهم قال تكتفي في اقامته بعلم

ووكلاء المساجد من جهة البلد والنقات ولو ولو كانوا فقراء ودوام العلم
 فلو بدأوا ولو وأبداء علمه **مسألة** الشيخ عيسى سعيد وفي محتسب كان
 لمسجد وعين وكان لمن احتسب لم يزد في المعروف لما لم يعرف
 لمن احتسب لم يزد في اذ لم يصل هذا الماء في هذا المال عند نقصان
 هذا العلم ولا يسوي شيئا من الثمن اذا ورد على ما وسيم يتنقح فخلاص هذا
 المحتسب من ذلك وكذا كل لو كل **قال** اذا لم يصل هذا الماء لما لم المسجد
 او غيره ولم يسوي شيئا من الثمن فلا اعلم ان يضيء على هذا المحتسب او الوكيل ترك
 هذا لان ترك ما ليس بالتضييع اذا خرج الى حرمه لا ينتفع به لشيء من الاشياء
 وان كان ينتفع به لشيء من الاشياء ولو قل فلا يعلمه والله اعلم **مسألة** وفيه
 وفيه ما مكتوب في نسخة الفقه وكان الفقه معروف فاداء الماء معروفا من فقه معروف
 ان المفقرة والمساجد ولم يذكر في الكتاب انها مساجد كذا ولم يذكر في نسخة
 هذا الماء كيف علم الاحتسب هذه المقرة والمساجد اذا كانت معروفة او
 وكيفية **قال** ارجوا ان اذا كان هذا الماء بمسجد معروف او معتبر
 معروفه انما جاز ان يجاز على سبيل ما تقدم فيه من اليد المتقدمة في مسجد
 معروف او معتبر معروف ولا يضر ما في النسخة وعندنا ان اليد ثابت مما
 في النسخة في الحكم والله اعلم **مسألة** الشيخ عيسى سعيد راجد صبارا ككند
 راجد واذا الا ارجدان يعني قرب المسجد **يقسم** عن المسجد **قال**
 اذا اراد ان ينفق في المسجد في الفقه في ذلك بحري الاختلاف **فولس**
 ان ذلك على نظر العبد واهل المعرفة يدرك ان كانت تلحق المسجد مصر في ذلك
 لم يجز وان لم يكن في ذلك مصر حار ذلك **فولس** ان ينفق الباقي عن المسجد
 بقدر المسافة التي بين المسجد وبين الحدار المحدث وبحسب ايضا مع الحدار
 ان كان من قبل حدار فان لم يكون قبل حدار فيبقدر المسافة ولا احفظ في ما في
 المسجد اذا كان من تنقعا او فازلا وكذا ذكر عندك سوا **وما** ان اراد ان ينفق
 داخل الحارة الذي لم ولم يظهر من السطح لم يضر ذلك عندك فان ظهر ذلك
 من السطح فعلى ما مضى والله اعلم **مسألة** وعندنا واذا وصى الموصي بشئ
 للمسجد الفلاني فيجب ان ينفق في اصلاح المسجد وحده مثلا عمار وحده
 واما ابناءه فلا اقدم اقول بذلك وعندنا انه لا يخرج من حال الاختلاف
 واما اذا انفق المير المسجد بدينهم او غيرها على غيره بطريق المسجد بغيره
 ثم زيد فيه فحكم الاقرار خلاف الوجبة والاقرار حكم المسجد يوم الاقرار
 وهو المسجد الاول ولا يجوز ان تضل تلك الواجبة من هذا الذي اقر له به وكذلك
 اذا كان في ضمان عليه له والرايين لم تكن بعد في هذا المسجد لا نعم جعلوا الذي

وهذان مثال الاول هكذا وجدنا اصحابنا يقولون والله اعلم **مسألة** الزواني
وفي رجل صنع شيئا من الزرع ويضع شيئا منهن في المسجد وقال هو للمسجد
والله المسجد ولم يقل للمزوج بها يجوز ان يتزوج بها في المسجد الا قال
اما في الطماننة فالزوج اذا جعلها صاحبها للمسجد انه لم يجعلها الا ليتزوج
بها في ذلك **مسألة** الصبي اذا اراد وكيل المسجد ومختصة صلحها في
زرع اموال المسجد فليس الاموال ويكون الزرع للزراع وبشيء غناء مال المسجد
لان اقبس صلح للخل والارض يجوز ذلك كوكيل الزارع **قال** نعم
اذا كان صلحا والله اعلم **مسألة** الغاري وهل يجوز اقامه جباة
البلد ولو كانوا غريقات **مسألة** وكيل المسجد وفيه معلمة مال المدرسة وما
اشبه هذا مما تقوى به الحائز ويجوز ان اقامه اخذ ما يجعلون في ذلك
ام يكونوا ثقات عدول **قال** اظن من غلظت افواه الذين ادعوا ان كان
فعلهم حقا وصالحا ان جاز لنا ان نحقق قول والله اعلم **مسألة** ابن
عبدان ومولاه من صمان من فطرة مسجد وهجوم يحرمه اذا فرط او ثمر
وعبر الجنب الذي لم يرد منه الضمان فهو حرام او فطرته كان من جنس ذلك
التميز النوع او غير **مسألة** ما اذا كان افضل وان كان ادون منه فلا يحرم
الا من جنس الغلظة وطبها الذي لم يرد منها الضمان ويبرأ مبدوات
قبضه وكيل المسجد ويحترقه او فطره او يحرقه او فطره بنفسه وان اكل
بنفسه وقت الهجوم والفتور ارجاه **وقال** الصبي اذا اكل بنفسه
ففي هذه تباخلاف ولولم يكن في المأكول وكيل وان طعمه غير مري اذا لم
يكن له وكيل وان كان له وكيل ففي البراءة منه اختلاف والله اعلم **مسألة**
منه ومنه وفيه فطرته من رداء ارض مسجد ونزكها ما شاء
الله فالبرهان قليلا او كثيرا **مسألة** قلها فطره المسجد وفصلها في ماله وان
استقل منها غلظا كثر بعد ان صارت ارضه ما اذا باره المسجد
فلذلك كله **قال** في ذلك اختلاف بين المسلمين الذي قاله في
المسلمين ان ليس لب الصرمة ان يقلعها او مال المسجد اذا كان في تركها
صلاح لذلك المسجد ولرب الصرمة قيمتها يوم فصلها **وقال** في
المسلمين قلها على كل حال وعليه ضمان ان شئت صرمتها مال المسجد وما
جلت صرمتها من الزراب من مال المسجد ويرد هو في مال المسجد
اذا كان في رداء الزراب صلاح لما للمسجد وكل غلظ المسلمين صواب والله
اعلم **مسألة** الزواني فان صح الركن في هذه الخلقة وقد وصي بها الهاك

[illegible]

للمسجد فان كان بيع خیار فعلى ما سمعته وجوابه ان المتأخر من بحرى
 الاختلاف يقول لا تثبت فيها الوصية وقولان فديت من مالها كى تكت
 للمسجد وان لم تقدم تثبت فيها الوصية • وارجوا ان فيها قولاً نقلاً •
 فقد وان يكون من مال المسجد اذ اراى النقايم قد هاصلها للمسجد وان
 كان منها مقنونا وقد وصفي بها لها كى للمسجد من مالها كى اذا خرجت من
 التثت بعد الفداء والى علمه • **مسألة** الشيخ خيس سعيد وفى وكيل المسجد
 او غيره اذا لم يجد ثقتة ليوزع جرد متعال من توكل لى غير الثقة ام لا •
قال ان على المرء ان يجتهد في اهانتة ولا يكلفه الله الا ما يطيق فان كان
 هذا الاجير امينا لم يكن عليه ان يجاهر في وقت خدمته وان كان غير مامون
 ونظان لم يستاجر ضاع المال وان استاجر اعتدله لما به والى يعلم
 المفسد المصلح وقال الله على المحسن من سبيل اذا اجتهد هذا المبتلى
 ونظره الى الصلاح لم يواخذ الله بسعيه للصلاح وعلم منه صدق النية
 والاجتهاد والى علمه • **مسألة** الصبي والوكيل اذا اشترى ثمرا فطر المسجد
 وقال الجماعة هذا ثمرة ضعيفه في بيعه اعليه ضمان ما عده ونقص عنه •
قال لا يصح عليه بيعه ان كان لا يتركه لم ياكله او ياكله البعض منه ولا
 عزم عليه فيما نقص منه على نظر الصلاح والى علمه • وفى وكيل
 المسجد اذا فصل صفة في مال المسجد ثم ماتت عليه ضمان ذلك • **قال**
 ان كان قبلها فصره المسجد ولم يقصر عن سقيها فارحوا ان لا ضمان عليه
 وان كان اشتراها من مال المسجد ففسلها المسجد فان كانت فارحوا ان فيه
 اختلا فان قول هو صامى وقول لا ضمان عليه والى علمه • **مسألة** الشيخ
 سليمان بن محمد مدار وفى وكيل المسجد اذا اراد ان يستطير من مال المسجد
 فاذا كان يتولى صفقة البيع لمال المسجد غيره مثل لا لا ويخرج وارا د
 الوكيل شراء شئ من ماله فليوكل احدا لا يعلم ما للدلال انه وكله ولا يذم من
 على ما يريد سواء بنفسه • وان كان يتولى صفقة البيع بنفسه فليوكل
 وكيلا وليوكل وكيلا غيره لم يعلم ماله وكيل وكيله • وان كان الذى
 يتولى بيعه مما كمال وبوزن وقد استعمر عرف منه على كى كى وكى
 وعلى ان كى كى وكى واذا الوكيل ان ياخذه منه متلا يبيع على عزم فقد
 قيل في ذلك اختلاف فاجاز بعض ولم يجز اخرون • وفيما لا يكال ولا
 بوزن فلا يجز • **مسألة** وكيل المسجد يسلّم ما عليه للمسجد
 في دراهم المسجد الا ان يجعل عليه من الحق للمسجد فيما يجزى ان يجعله
 فيه من عماره وقف او فطره او يسلم ما عليه لاكم عدل من حكام المسلمين

واما تسليم

والا يتم تضييع اذا كان الحاكم لا يقدر ان يقوه بها **مسألة** ومنه وفي وكيل
المسجد وكثير بيت المال اذا ما ع شيئا من غلة المال بزيادة ليست عت
بيع النقد ولم يصح له وفاء ايلزم جميع ما عقد عليه البيع ان لم يمت
النقد **قال** لا يلزم جميع ما عقد عليه البيع والبيع **مسألة**
ومنه وفي وكيل المسجد اذا ارضى بقاء مال المسجد من بين به من الدلائل وانقطع
عندهم شيء من التراحم بعد اجتماعه في طلبها منهم ان يكون على الوكيل ضمانات
ما تعلق بالادخاله بطن الوكيل بالنقد فعليه ضمان ما انقطع من مال
المسجد واما اذا اطمأنا بالنقد واستمد شهره من عدو ولا على الطاعة وارحوا
ان الاضمان عليه والعدل عليه **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد صدار ورجل ط
درهم في درهم مسجد واعاب او عزمه وله يعرف درهمه ايلزمه شيء
ام لا **قال** اذ لم يعرف درهمه من درهم المسجد ودرهم الميثم والاعاب
في مشتركة عندي وله منها نقد ما يخصه منها ولما وجد حصته منها
بالمعاملة وان يتجرى واخذ لا ضعف وترك الحد للمسجد من وجه صواب
عندهما والعدل عليه **مسألة** واذا لم يحصل الحما عن المسجد وكيل بقدر
وحصل امين احوار بكونه في مال المسجد لا **قال** اذا عدم القوام
بالمسجد فليجوز ان يكون في المسجد رجلا بقدر وان لم يوجد ووجد
امين فقد قيل باحرازه وكان الامين ان عدم النقد على فوزه بقوله
بذلك واسد عليه **مسألة** الشيخ حبيب بن سالم وفي وكيل المسجد اذا حضر
التفات مع الحاكم ويكون في المسجد ونقطة هو عليه بشرط الوكيل
واجاز له على ما اتفقوا هو واباهم واشترط هو عليه قبل العقد ان
من اراد بتركه وكان هذا المسجد فله عليه الحساس والاحرة ورضوانه
المراد كلامه **قال** انما اشترط قبل صفة العقد في ثبوت اختلاف
فولك الشرط ندخل على ما استسنت وقول لا ندخل وهي على ما عقدت
ويجوز دخولها ونحوها والعدل عليه **مسألة** ومنه والوكيل اذا قال
او لاحد من ارجح كل شيء ما يوجب به واعتد خوف الخواص اذا وقع
خوف الخواص وغيرها ولم يقدر يعينه في البلد الذي فيها المسجد وما است
ليفهم باصلاح المسجد وما له على الشرط السابقة في الوكيل ان ثبت على
وكان له ويجوز له ان ياخذ حريته اذ لم يرجع عن الوكيل لشرطه السابق
ولمعه عن القيام ام لا **قال** اذا كان المانع للوكيل من خوفه على
نفسه او دينه او ماله ولم يكن منه تعصير من ذلك نفسه ولا يفرط
حين امن فليأخذ حريته هو على وكان له هكذا في اكثر قول لاهل العلم وقول

لا تهم

وهذا يحسن ان يثبت هذا الشربان يستحق المسجد قيمته او مثله او
وجها به المسلمون عدلا واذا علم **مسألة** ومنه اذا اقامني لوالى
وكيلا للمساجد وجعل لغيري يدركهم جماعة اولي والموازن قال
روا في الامام متبوع وروا في ثابته وهذه المساجد وان اقام عمارها وكيلا
جاز وثبت **هـ** وقال **ابو سعيد** قيم عمارها وكيلا وان لم يفعلوا جبرهم
الحاكم ان يفعلوا وكيلا وان لم يفعلوا فعل الحاكم ذلك واذا علم **مسألة**
ومدوا اذا اعطيت دراهم محلوطة لمسا جدم فقت فيها برون المسجد
الغلاف والمسجد الغلاف كذا فقضت الدراهم عما مكتوب في البرق او
كانها شئ في كيف فعل بها قال ان وجدت فاقضه خسران يجعل
المقصود منها على الدراهم واما ان وجدت فيها زاييف فالزاييف بين
المساجد القليل فقلته والكثير يكثره ويحسن وقف هذه الدراهم في
الوجهين حتى يروا للنسب والنداء **مسألة** ومنه في الخلل المباحة
على مسجد وادركت الخلل يجوز لباعها بالخيار ان يهدمها ويأخذ غلتها
ام الغلة للمسجد دون صاحب الاصل قال **الشيخ** لا يملك امر لا يثبت
ولو كان زائلا صحها ثابا ومغلا بشرط الخيار ولا اعلم في ذلك خلافا
في معنى الحكم ومعنى انه يخرج في بعض القول جبر بيع الخيار وبعض يخصص
فيه ويجبره ويثبت غلته لانه لم يتقل عنه وهو قول حسن ويجوز ان كان
الشراء للمسجد فغلته للبائع لعدم الثبوت له بقض هذا البيع قبل انقضاء
هذه المدة وبعددها وعليه بما اخذ من دراهم المسجد وكذلك المشتري
لهذا المال لا ينكسر الضمان لتسليمه دراهم المسجد بالخيار ولعل به ضيا
يرى هذا الشراء للمشتري دون المسجد لضمنا مال المسجد بلا حجة ولعل
بعض يراه للبايع ويدخل عليه المشتري بما اتفق وعنا ولا شئ للمسجد
ولا عليه سوى ما لم يذ شري به ولا يبين في الشراء للمسجد ولا جزم
ولا تنويه لانه اذا كان ما لا يوضي به لعمارة هذا المسجد فهو على ما اوجبه
به ولا يغير ولا يبدل وان كان اصلا تنفذ غلته لمصلحة هذا المسجد
فذلك لا يجوز خلافة وان كان شيئا ينقل في عمار القايين به فلا يجوز
خلافة وان كان شيئا ينقل في عمار القايين فلا يجوز خلافة ولا يوزع
العمار لانه غير محدودين ولا اعلم في ذلك خلافا في حكمه ولا فتوى وان
كانت الدراهم وصيها بشريها مال ويجعل غلته في مصالح مسجد كذا
فان هذه الدراهم لم يستحقها هذا المسجد بعد حتى يشتري بها استحق هذا

المسجد فتمت او فمقدروا
ومنه وان اقام على الارض
تأخر او في الزمان فليس
احد ان اقام على الارض او
كلها وان لم يفعلوا جرم
نواهد علمه
فتمت فيها بوجه المسجد
فما مكث في البراء او
فما قصته فحسب ان جعل
فما اذيف فالرافع بين
فمن هذه المداير في
ومنه وفي الفعل المساعنة
بعدتها وادخلت عليها
سواء لم يكن اوم لا يثبت
ولا اعرف ذلكا خلافا
في الجار وبعض بعض
في حسن ويجوز ان كان
وهذا السبع قبل انقضاء
مسجد وكذا الشترى
وبالاجرة ولعل بها
المسجد بلا حرج ولعل
وعلى ولا يبقى للمسجد
من المسجد ولا حرج
المسجد في معنى
المسجد هذا المسجد
في القاموس به لا يجوز
يجوز في قوله ولا حرج
في قوله ولا حرج وان
في مصالح المسجد كما
في هذا السبق هذا

المسجد

المسجد من هذا المسجد وهذا الشراء الغلة كما وصي به الموصي فانظر وامعش
المسلمين من خارج جواز الشراء قطعاً او خياراً او ائماً اظهرت هذا من
للانار ونذكر في الاراء وبها للاخبار الذين ستمسحون القول فيتمت
احسن من اهل المصائر والنذر كما رواه العلم **مسألة** ومنه وفي الذي
يعرف في المساجد ان ترك منها جماعة شيئاً لا حد غير حاضره وارسلوه لما جئنا
لناخذ ويجوز لهم ارساله **قال** ان كانت هذه سنة فلا يضيئ التبايع
وان كانت سنة الوقف لم يجمعه قد كفايهم وان كانت السنة والوصية
على حصر فلا يجوز خلافها **مسألة** ومنه وفي المسجد اذا كان له حق
في تخليق الجوز فلا يطي حق في ترك حفرة واحصه حتى وان ترك حفرة في الغلة
قال يجزى ان تقوم حنكاً وحقه وما ذكره من قبض حنك وترك حفرة
فهذا مما يختلف فيه وخصوصاً اذا لم يحدد بها سبب **مسألة** ومنه
وفي المسجد اذا كان داخل حجرة ابويه ما يوجب اهل الحج اذا ارادوا ان
يصلحوا سور حرقهم وبابهم وان كان لم يثبت يسلم عندهم لاه **قال** ان
لا اوفر القول على المسجد ولا على بيته شيء من ذلك وان وجب نظر اهل العلم
شأن ذلك فلا قول لنا خطأ وان وجد شيء من المسلمين في الانار فقد نك
واستد علمه **مسألة** ومنه ويجوز ان تترك النابت لصرة دراهم
المسجد المساجد لحفظها ام لا **قال** لا يضيئ ذلك ان وافق الحق فما فعل
واستد علمه **مسألة** ومنه واذا طاحت نخلة المسجد او نبت على مال احد من
الناس او على طريق فاستاجر على صرهما فلا مال كما يصرف غيره من غير امر
الوكيل يجوز لو كان يسلم الاجرة من مال المسجد وكذلك اذا احتسب
محتسب للطريق وكذلك اذا كانت ساقية للناس لافاس وفيها حق للمسجد
فاستاجر باب الساقية على عمارتها او سلافتها يجوز لو كان للمسجد
ان يسلم ما يوجب المسجد اذا لم يستاجر بنفسه **قال** اذا استاجر لو كان
على جمع ذلك على المسجد وصح ذلك فله في مال المسجد ما يتجره وان لم
يصح هذا وجح محتسب فاجر المحتسب على امد وان كان يخرج معناه
على غير هذه من المعنيين عرفاً وعادى عند معرف ذلك فلا قول على من وافق
الحق لوم واستد علمه **مسألة** ومنه يختلف اهل العلم في انتقاء عمار المسجد
من ماله واكثر القول ان لا يجوز على ما قيل في الانار وكذلك الحال فيه
واما غير العمار فلا نعلم اجازته في انارهم ولا عرفاه عن اذكاره واختلف
في ثبوت اقامتهم وكذا ليع وجوز الحاكم ويجوز ان يعطوا سائرهم بما جعل لهم

ان كان مالا موقوف على سائر اعمال وليس للوكيل دخل فيها لم يكن منهم لعلة
 مباح في وقت واحد عليه **مسألة** لعقد جاعده تجس في وكيل المسجد
 والقيام وامتناعها والمخمس هل اذا لم يجد مبدل لثمنه ولا امين بل وجد
 خائبا اليسعدان يبدرون بسقي مواهن ويجعل لها احرار من غلة اموالهن
 اذا راي صلاحا لانه صار غنما ولا بد له من اجداد من اقامته هذا الخائن
 واما ترك اموالهن مندي وبأول ذلك الوضاع فما الواسع لرفي ذلك •
 قال لا يبين في المصريح بما لا المنع وان لا يجوز لمان يجعل الخائن
 على هذا فيه سبيل اذا كان مع وفاء الخيانة في مثل هذا وكان التهمة
 في ذلك تامة على معافي ما وجدنا عن الشيخ او الخوارزمي والشيخ في سعيد
 رحمه الله على اتفاقهما في هذا وقد نقول لا ان يكون عليه رقيقا
 او يجعل عليه من الامناء مشرقا يقدر على المنع من الخيانة ان ارادها •
مسألة له واذا لم يسعها قامت هذا الخائن ولورعي الصلاح فيه
 اليسعدان يعتذر لوكالته ويكون رضا منها ام لا • قال لا اعلم
 وجرح صلاح ولا رجاء فلاح في استعمال الخائن على ما يستعمله فيه وعلى مثله
 فيما يعيبه عندا وعن مراميه من الامناء عليه او لا يقدر عليه معه
 ويكون له ذلك في وضعه عن في ترك القيام في اموال المساحد والقيام
 اذا لم يقدر لانه وحاشا له من الامناء وغيره يتول عما يضع هنا فان ترك
 لان ذلك يشبه ان يكون لما عليه في احوال عليه ان استعان على امانته
 عن المأمون من الناس عليها ولا يستقيم ان يكون ما خول ترك ماله وعليه
 ترك لعدم قدرته على القيام الا بمثل اليسعدان بقدره على ذلك عما لا
 ولا على ما في يد الامانة **مسألة** له واذا لم تنزل جبانته هذا السدار
 في بعض اموالهم هل وبانت في بعضها اليسعدان يعتذر في الكلام ام التي
 بانته الخيانة منهم ام لا يسعد في شيء منها • قال اذا بانته
 خائنه في شيء من هذا كايضا ما كان فاحكاما احكام الخائنين ووسع
 التوكيل في شيء لوكالته عن نفسه ويجوز له ترك القيام بها ويكون ذلك
 عليه باحري وقد مضى القول بانته في دفعها في هذه المسائل فانظر في
 ذلك **مسألة** له فان كان من تلحق الخيانة في عفا بدرية الا انه لم
 يصح عليه في مثل هذا في الماء ولا في السقي في المال بل عرف مندي ذلك
 الاجتهاد والامانة هل يجوز ان يؤخر لسقي هذه الاموال ويدفع اليه الاخر
 منها • قال نعم اذا كان معلوما بالامانة على مثل هذا فيما ظهر من امره
 ولم ينظر اهر عليه الخيانة ولم يتحقق سبب التهمة على ذلك على حسب

له على القيام به المعذور بل يطلب من المسلمة من حجابها إلى السليمة به مولحاه
 كلات ذلك لما ياباه اهل الباب العاقله ولا يرضاه الا الربا بالنفس
 العاقله لانهم يرونه هؤلاء معناه حيث بعده او تلك معناه قل هل
 يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الباب **مسلم**
 له واذا التزموا اموال هذه المساحدين في الصناديق من قبل فقصر فيها
 واستعمال الخاف عليها ثم تاب الى الله هل عليه العزم هذه حقوق
 الله وتجزئها التوبة عن العزم قاله قد قبل انما وجوه فاسدوا ذللت
 هذا فكان يشبه ان يخرج فيها معنى الاختلاف في الاحتزاء بالتوبة عن
 العزم لمعاني لما جاء في قوله من تجزئه عن المراء لما ضيع حقوق الله
 وقبل لا تجزئه وعليه الغضاه وفي قول الشيخ سعيد بن عبد الله الكندي
 انما وجوه العباد ولا بد له من العزم على معنى قوله ولو تاب الى الله
 ورجع فاناب وفي نفس الاحتزاء بالتوبة والعزم اجب ان لا يعمل
 ان شاء الله التوبة بالصدق والصدق **مسلم** وهو جالس
 وجاز لو كان المسجد بركا لو كان ولو لم يستقل احد وثقات المسلمين فيها
 واهل بلد لعدم واستماع اذا كان يخاف على نفسه او ماله او دينه
 وليس له الخيار مع التقية على الدين على حاله لا يجوز في دين الله ولا في
 قضيه شيء والدين لا قامة شيء منه وذلك حال الوضاع شيء من مال المسجد
 او شيء من ماله يومه ما فلا ضمان عليه ولا الله وارجو ان لا يواخذ الله
 به ولا يبال يوم القيمة عنه لا يتاحل وان يكلف في دينه احد من حجاب
 حال الاطاعة له به او يرب به العسر في شيء من دينه كلابن يريد ان يكمل العسر
 ولا يرب بكمل العسر وهذا ما لا يستقيم غيره ولا يجوز في العسر سواء والله
 اعلم **مسلم** الصحيح هل لو ان واحد الاجر على حفظ ما استرجاه
 مثل اموال المساحدين والابنار وسائر الرفوف قال الله عنه ولا يبين في
 ان لو ان الاجر على ذلك لا يندفع الا من عليه ولا يجوز احد الاجر على ابقاء
 الدار في هذا الموضع وانما يجوز احد الاجر على ابقاء الدار من حيث
 مال الله لا من حيث خطا وشركه من اجل هذا ظهر الفرق بينهما والله اعلم
مسلم الشيخ سعيد بن عبد الله الكندي عن رجل في دينه شيء من الوقوف والاصول
 المساحدين وغيرهم طلب المتبرع منها الى احد حكام الجاهل الذين لا يؤمنون
 على تلك الاصول ان يضعوها في غير ما عدا ذلك الحاكم لم يعذر المتبرع فيما
 تبرأ اليه عند تبرعها منها اليه ثم انه قد استقام على سبيل لو كان في تلك
 الوقوف رجل من المؤمنين على تلك الاصول ولم يعلم انه وكلها ذلك الحاكم

او غيره وكان في الدار حكام ومولدين في الحل والعقد على الوكيل كالمثل ذلك لو وقف
 على ذلك الحاكم وجاز تلك الوقف من غير تعيين لم يفي في يد وليس بقدر
 على منعه من قبل فقته يتقنها من الحكام وعبرهم هل يراه المتبري ضمان تلك
 الاصول حيث تزامنها مع ذلك الحاكم ام لا **قال** لا يبين في على هذا الميز
 ضمان ذلك بجميع ذلك الحاكم ذلك المتبري في وقت ما تزا المبري ذلك الوقت
 او يصح معدته وكيل الوكيل الثاني في سبب تزي الوكيل الاول ولم يقدر على
 معدته من قبل فقته لم ولم يكن تسليم منه تلك الأصول بل قد جازها ولم
 يعلم حوزها باق سبب الا ان باق وقت يقدر على استخراجها من يد ذلك
 الوكيل ولم تنقل منه لاحد من القضاة العامون عليها فصح في الآراء
 يحاول على استخراجها منه او من مثاله كما قيل على الامين اذا سفت منه امانته
 ثم قدر على استخراجها من يد **قال** انه يكون عليه ويكون خصما فيها
 وقولنا ليس عليه وليس خصم فيها بعد ان يخرج من يد على ما يكون فيها
 ضامنا فيها حسب امز قيل واذا علم **مسألة** عمن عيدين ان يجوز
 ان يتخذ للمسجد حطب للوقد وكذا السراج والماء والبسط والعمار
 اذا لم يكن من قبل على قول بعض المسلمين ولا يجوز ذلك من مال الوقف ولا من
 مال الخطة الا ان يكون هذا الوقف مجعولا على رعي الجماعة فينبذ بجور
 لهم ان يسلموا ذلك من مال الوقف واذا علم **مسألة** الشيخ راشد
 سعيد كحضرة الوكيل اذا اخرج حلا في استقاء ماء المسجد والسراج
 وجامع المسجد فامون فيه فداء للاجير سعر جعل كما من حلا ولا لاجل
 لم يحد حلا للسراج ولم يعمل في الوكيل اشتريه حلا وقالوا احد في الجماعة
 اشترى حلا هذه البسطة وبسلم ذلك الوكيل فقته ابيع الوكيل التسليم لم
 قيمة الحل من مال المسجد لا **قال** اذا ائنه على ذلك وبان لم يعد عمله
 في ذلك وكان عند الشراء منه هذا الحل ان من مال المسجد سبب او الجماعة
 لم يدرك لاه من المال على سبيل النقص منه بذلك فلا يضييق على الوكيل ان
 يسلم من مال المسجد على هذه الصفة من مال الوقف على معاق لا طمنا نذا
 واذا علم **مسألة** الشيخ جاعدي عيسى الجردى واذا اوتى حلا ان يبيع
 مسجدا في سبيل في فناء في تعشير جابر في هذه واذا هدمه ولم يرفع
 انرا جابر في ذلك لا **قال** فاذي تخد في انه لا ينعى حزين يخرج
 حله معقلا لاختلاف وعلى قول اخر يخرجك هدمه فلا باس عليك وان لم يبن عليه

من يخرجها او في البسطة من
 قلند ولا يرضاه الا ان يرضى
 بعد ذلك معقلا فاهل
 يتركوا الا ان يرضى
 لها باق من قبل فقته
 على الميز من هدمه من قبل
 لخاصة حقوق الميز او ان
 في الاحتواء بالوقت
 الميز لما مضى من قبل
 الشيخ سعد بن احمد الشافعي
 في قولنا ان يرضى الى الله
 والعرض ان لا يرضى
مسألة وروى في
 احد القضاة المسئلة فيها
 في نفسه او ما لا يرضى
 في الميز من قبل الله والى
 لروايت في قولنا المسجد
 من وارواح لا يرضى الله
 في ربه احراز عباد
 به كل من يريد ان يرضى
 يجوز في القول به والله
 على حفظ ما استقر عليه
 في الداعية ولا يرضى
 في احد الميز في القضاة
 لخاصة الداعية من رتب
 الميز بعد ما ائنه على
 منى من الوقف والى
 حكام الجماعة في الداعية
 حاكم لم يرضى الميز
 على سبيل الوكيل في تلك
 لم يرضى فيها ذلك ان

مسألة له وعلى قول لا يجوز له أن يكون له على هذا المأوى مثل الذي
تلكم والقيمة قال **مسألة** هكذا أعدي في الموضع لأنه هو الذي تعلق على هذا
المرأى عليك بغيره ولكن القول لا ولا عجب إلى **مسألة** له وإذا أردت
أن لا يبقى مسجد في مسجد سمع التكبير والقراءة من بعضهما بعضهما
كراهية وإن كان فيه كراهية ما أحجته في ذلك **مسألة** لا أعلن هذا في
كونه مما يجد منع ولا عدمه لا بأحد من جهة القربى البعد بل قبل فيسمع
الأذان ثم أراقة البول والطهارة والوضوء وأدراك الصلاة مع الجماعة
ولا يجوز بالتالي يمنع الأول في قول غيره وعسى أن يكون معنى الضرر
بأنه يفسد من جهة القيام فيه على بعضه يجوز دوقه إلا أن قاله يقال
في القربة فيجوز بغيره هذا ويخرج فيه قول الحارثي إذا لم يجد ضررا
وإن قرب خاصة كان زاهلا الضعف عن الوصول إلى الآخر لما يرد فيه
فاتخذ لنفسه لاحد هذا ولو كان مثله وعسى أن يخرج فيه قول الحارثي لأن
شرط استي من هذا الوجود بخلافها في القربة بغيره من المسجد على من
فعله ولكن لا بد من عدم الضرر على القائمين معنى بوجوب معنى المنع من النساء
لغيره يجوز فيما عدا ذلك وإن بعضا كان يذهب إلى كراهية من غير إرادة
الضرر وإن يبنى مسجد بصلبي فيه من صلبه إلا ولو كان فاوله بعض المسلمين
أما إذا كان عمار هذا خرابا لذلك وأسدله **مسألة** ومنه وفي رجل
استمر دارا أو ما لا وفي أحدهما مسجد أحاطت به داراه **مسألة** له
لا يجوز له ذلك **مسألة** له ويجوز له أن كان ليجوز أحسن الحكم أن
قال نعم فقبل يجوز وقيل لا يجوز وأسدله **مسألة** الصبي وهل
يجوز لو كمل المساجد ترك مواها إذا جاء إلى الحاكم وقال قد سحقت نفسي من
أموال تلك المساجد لقلته مقدرة على القيام بها وأموالها يكون له
محتة في ذلك ويسعى تركها بما بينه وبين الله وهل يملك الحاكم قبل أموال
هذه المساجد تركها الوكيل ولم يورث هذا الحاكم ليدخل نفسه في أمور هذه
المساجد ولا يقصصها لها ولم يجد أحد من الثقات يقول بما هو هذه المساجد
كيف الجبلت هذا الحاكم من هذه البلية **مسألة** أما سقوط القيام بها من
الوكيل إذا كان عارضا فنعيم بسقوط عنه القيام للمعوج ولا يكلف ولا أمور ما لا
يطيقه وقد عذرهم الله عن ذلك وإن تغذرت منها وهو قادر على القيام بها
فلا يسع تركها إلا أن يعذر الحاكم منها وإن عذر بوجه فعلى الحاكم القيام
بها وإن لم يعذر كل هافر يقوم بها والنفقات وإن لم يجد نفقة حتى وجد

ولا يلزم مد أكثر من ذلك **مسألة** له وإذا كان هذا الوكيل مدة سنين فمذ دخل في وكالة هذه المساجد فخرج نفسه ولو كان عند الحاكم والحاكم لا يعرف أحدًا من المقاتل فزاهل المد لتوكل في هذه المساجد ويخضع على أموالها الضياع الحاكم جبر هذا الوكيل إذا امتنع عن القيام بهذه المساجد وبأموالها خوف الضياع عليها ويجب له **لا** **قال** عند إذا ثبت له مدعة ولا مدع أحد الحاكم ولو كانت له مدعة القيام بأمانته ووزعه القيام بهم الجبر في الحاكم على حسب ما عذري والتوفيق بالله عز وجل **مسألة** له وإذا كان المساجد أصولاء وفلج واراد إرباب الفلج خدمة وزر وحاجة الماء في فلجهم ويجوز له تحتهم على كل فرد نصيب في هذا الفلج وناب هذه المساجد حتى لا تخلط فإني الوكيل أن يسلم ما ناب هذه المساجد من مالها لو كل هذا الفلج الجوع على تسليم ذلك له **لا** وإذا اراد عاير كل السجدة وكل هذا الفلج غير أمين وصحت عنه حياته وإنما يبق به يسلم لزوال المساجد ما نجا للفلج الذي جرت في قوله هذا الحاكم لا يعرف من حياته هذا الوكيل ولا أمانته وكل ضمن وكل هذه المساجد أسلم من مالها ما نجا للفلج لو كيلة ذهب يعرف غير أمين لا لضمان عليه إذا التسليم بحكم وحاكم المسليم **قال** على مواه المساجد والعز على غيرهما فيما يحكم به على إرباب الافلاج والوزوز المانعة لجري الماء بحكمهم يخدمونها إذا طلب بعض إرباب الفلج ذلك وعلى وكيل المساجدة يسلم ما يلزم مواه المساجد من مالها ولا تحتها إذا دعا حياته الوكيل إذا كان الوكيل من تحت الحاكم أو قرب جماعة المسلمين دون كان وكيل المساجد يعلم حياته وكيل الفلج وجبر الحاكم على التسليم إليه **لا** يسلم ضمان للمساجد وأصله **مسألة** له وإذا طلب وكيل الفلج من وكيل المساجد يريد منه ما ناب المساجد من التخلط للفلج فلم يقطع الحاكم الحكم بينهما أو قاله وكيل المساجد لا يسلم ما ناب المساجد للفلج ثم بعد يوم وصل وكيل المساجد الحاكم وقال له قد شئت نقضوك لأن هذا المساجد عناء قد ضيعت من نفسه الوكيل عند الحاكم والحاكم يبعده ولو كانت له المد تحت في ذلك عن التسليم لا تحت له في ذلك ويجبر على التسليم لما ناب المساجد **لا** **قال** معني أن لا يحمل على الوكيل ثوبت الوكيل لو كان له عند الوكيل نقضه لقيام بأمر المساجد على يد الثواب وإن كان الحاكم قادر على القيام بأمر المساجد من ذلك وإن أباها الوكيل أن لم تكن له عذر فلا يسعد ترك القيام بالمساجد كانت وكانك ثابتة عليك وإن لم تكن ثابتة وانك

القيام من باب الفضائل حسن ذلك واجرك على البدوان كنت عاجزا عن ذلك
 فاسمك يكلف المعدوم لا يطيق والحمد لله **مسألة** وهل يجوز الزيادة
 في رفع صرح المسجد كانت قبله او على يمينه او شماله وتكون الزيادة
 من خارج المسجد او من وقعه وتكون الزيادة قدرة فامتلأوا قلوا اكثر ازاوا
 عما هذا المسجد صلاحا لانه لا يجوز الزيادة في ذلك قالوا فان كان في ارتفاعها
 صلاح للمسجد ففي جواز ذلك من حاله عان اختلاف ولا يضيع من مال
 الوقف الا ان يكون الوقف على شيء جماعة وارادوا ذلك قالوا لا يستلزم
 احت الحاجة ان تكون الزيادة واراد ان يزيد رجوع **مسألة** لم يمتزج
 هذه الدراهم وهذا الحديث فداء عن فلان للمسجد الفلاني ولا مسجد الفلاني
 وتكرار يجوز لو قيل ان يجعل في عمارة المسجد لاه قالوا ما جعله للمسجد
 فهو في عمارة وعلى الوكيل قبضه وحفظه وما جعل فداء عن فلان فلا
 فلاح له في به وذلك المستتم ان كانت له سنة وماله يكن ثابتا فلا يقول
 فيما يشاء وقال الشيخ **مسألة** بنت راشد ما الذي جعل عن فداء احد
 من الناس في شيء ان يكون على سنة اهل البلد وتعارفهم في ذلك هكذا
 عرفنا انما راى مسلم وابدا علم رجوع **مسألة** وفيهم وصي بدراهم
 لمساجد واللفظ وكذلك لا يمتزج قبضه من مال المسجد الفلاني في سنة
 كذا من عمن عليه يجوز للقيام به من المساجد بين هذه الدراهم الموصى
 بهن للمسجد في مصالح ماله وجدره على هذه الصفة ام لا قالوا هذا
 لفظ جازي وثابت في راس المال في بعض القول وقد قيل في الثالث اذا لم
 يقل عليه له وجازا نفاذه في اصلاح ما ذكره في مال المساجد وحدها
 وعما تحا وقالت ابنت راشد فعلوا وصفت بها النية واهذه الوصية
 الموصى بها للمسجد فقد جاء في آثار المسلمين عن بعض المتأخرين من
 ان هذه الوصية لا تكون للحدس وسطوحه وذهابها بالحق والراجح
 لا غير ذلك وقال في قول المسلمين انها تكون على مشيئة الجماعة ان كانت
 على رأي الجماعة والقول لا ولا شيء في الاقارب وهو قول الغاضى عبيدات
 وابدا علم رجوع **مسألة** لم في المسجد اذا احتاج لغفل يجوز لو قيل
 ان يشترط له قفلا من ماله ويقله قالوا لا يجوز ان يشترط الغفل
 من مال المسجد على نظر الصلاح للمسجد وابدا علم **مسألة** الشيخ مسعود
 مره صان وفيه يد مال المسجد ويمنه وامانة فضاء وذلك شيء فاعلم
 هذا من ماله ثم وحد في ضاع بعينه الدان اخذ مكا ذله قالوا لا يجوز له

لذلك اذا وجدنا نكاح من قبل علمه **مسألة** الشيخ احمد مراد فعليه ما جاء في
 انار الحلي اتمناه لا يجوز للقيام بما هو المكسب او مال الايتام ونحو هذا ان يقعد
 مال هؤلاء وما هم الا ثقة او ما مونا يافته على ذلك وعلى علمه ان كانت
 القعدة بحره والعتلة وعلى الاخر ان كانت بدنا يراوحت ولا يجوز
 ان يقعد بغير ثقة وعبرنا ما هو الذي علم من الخيانة في ذلك حوالا خلاف
 الاصل واخلاف سفي الماء في عدم اموال هؤلاء ونحن بجانب القعدة المتشكك
 واخلاف الاخر الاجل ظلي وتقليبه ولو اشتراط الغايه على المستعجل والمند
 لا يبقى الماء الا في اموال هؤلاء لان هذه الاموال عندنا هي من اموال هؤلاء
 يجوز ان يترك ما منه الامع ثقة او امين يافته عليها ولا يقعد خائفا يعلم
 خيانه في مثل هذا الا ان يكون بحره بنفسه عند حصول القعدة المتشكك هؤلاء
 الغايه باوهم وبعض عد السقي الماء فلا حصر او يترك احدا يافته على ذلك بحره
 في ذلك اذا لم يحفظ لنفسه المصلح في تركه على هذا الشرط ولا ضمان على
 الوكيل سقي لا يعلم خيانه يجر الا ان نصح معه خيانه الخائن الذي اياه
 امانته في ذلك يفرغ عند او يمينه عادل حينئذ يلزم ضمان ما اتفقه الخائ
 الذي امانته ما فيه من ماء المسحر او التلغ من ذلك وقع من سببه وقد عرق
 امانته للتلغ وان لم يصر معه خيانه امينه في ذلك فلا ضمان عليه وذلك
 وعليه الثقة والاستعفاء من ذلك لاجل مخالفتهم قول المسلمين ولا اعرف في
 ذلك خصه وكذلك معاملته النبي صلى الله عليه وسلم في خير ليهود خيبر
 بصف ثارها فان لم يصحح وليس في ذلك دليل على اجازة امانته الخائين
 في حال المسحر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعامل في مال المسلم الا بصدق
 نفسه الله عليه الا فيما يات منه الله على عامد فيه من سقي حبه وعارضا وجس
 الظن برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز فيه الا ذلك وحاشا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يعامل خائفا عنه لا يامنه في خير لان امانته في ذلك
 تقع في اليهود والنصارى وفي ساق هذا القعدة وتحميم طبع اسم الفسق
 والكفر والله اعلم **مسألة** ابو علي الحسن لحداد كان من عبيد زنا نير
 مسعود معلوم فسلم الله عليه لانه كذا المسود والى عدل ثقة المسلمين واعلم
 انما ان ذلك المسود عوض ما عليه له والذنا نير فانه يبرأ مما عليه لذلك المسود
 ولو تلفت تلك الدرهم وعند الامين وكذلك لو رجعها ذلك العبد لا امين
 على الاقر لتلك مرفوع الدرهم وانما اياها فائبة لانه عند ثقة فانه يبرأ
 مما عليه للمسود ولو تلفت فمحمدا لا امين الثاني في عدم امانته لذلك المسود

[illegible]

وقد رأينا مما عليه للمسجد يتسلمه ذلك إلى عدد ثلثة والمسلم حتى يفتقر الحاكم
او جماعة المسلمين عند عدم الحاكم وكذا لا ذلك للمسجد والله اعلم **مسألة**
الشيخ صلح من وضاح والذي اخذ من تراسل المسجد فوضعه على حجره فلا يبلغ إلى
ثم لا لا فمن لم ولا يضر ذلك للمسجد وهذا على طائفة النفوس لا تحق **مسألة**
محمد علي عبد الباقي ان راجد ج ما يبا على المسجد فلا يجوز ان يضع عليه
ترايا في المسجد ولو لم يضر بالمسجد وكذلك الذي يكتب الرسالة ان يكتبها
في المسجد فلان يترها من تراسل المسجد وان كتبها وهو في غيره فلا لاف من تراها
منه والله اعلم **مسألة** الصبحي اذا كان جماعة المسجد الذين هم اعلو احوالهم
يصلون فيه لا يرايطون فيه المصلين على مجاء به الا ترى صفتهم وترعا
لا يوجد احد كذا كذا يسمون هؤلاء جماعة المسجد ويغذونهم ما اوصى
بانه ان على راي جماعة المسجد **قال** اما في عذر عن القيام بالجميع
فعسى ان ينفذوا سملهم او لم يكن لعذر فلا يسمي من العار والله اعلم
ومنه والقيام بالمسجد والقيام الذي يجمع ويملكهم ومن لا يملكهم اذا كان
عنه ثقة ولا يضمن على وضع الامور في موضعها هل يجوز ان راي ضياعا
في المسجد وما لا والقران ياوع ويخصص على خدمته وصلاحه وحده مست
العلم ببقاء جباية ترا فيه هكذا عار عنهم ولا يلزم من عجزه بذلك وصرح
بشيء ام لا **قال** لا تثبت وكالة الخاين في مال ولا يملكه او انما الوكالة
للعبد المضي فان عدمه فالثقة لا يمين ولا يعجب ان يشد على عسند
لغاين بمعنى ولا سؤال ولا مناظرة ومن سأل ليصلح كذا او يمين او كذا من
امور هذه المنكولات فلا يجوز له وهذا اذا كان لا صلاح من اهل اذان
كان من مال الوكيل جاز وعلى كل حال لا اقول بتعيين السائل اذ لم يصح خيانة
او فعل لا يجوز والله اعلم **مسألة** الزاقل اما الشراء للمسجد بالبيع
القطع وبيع الخمار غير جائز في معنى الحكم وانما احاز بعض على نظر الصلاح
واذ كان شايئا غيرهم اهد يشتررون للمسجد ببيع القطع والسلامة سلم
لان ان لم يبيع في الشراء صلاح ضمن المشتري وكذلك القياس والله اعلم **مسألة**
الشيخ صلح من وضاح ان كل شئ فيه مصلحة للعار يوجد له العار وقيل
عنه هذا ولا نظر كما يصلح للعار كالحصر والسرار وكذلك عمار المسجد ومصلحة
للعار لا يكتفيهم في المشر والبرود ولو المسجد وسقا فهو من مال المسجد للعار
المسجد ولا يجوز لجمية الناس والله اعلم **مسألة** ان كانا المختب دخل
في مال المسجد فليس كبر بعد الغول الا ان يعذر من حاكم عدل او موكل غيره
من ثقات المسلمين او يعذر من جماعة المسلمين عند عدم حاكم العدل والجماعة من

وان كان يجره وهو في المسجد فيجعل على رايه والى المسجد والله اعلم

انثني

اثنتي عشرة اعدان وقيل ثلاثة اعداء فصاعدا يستولي بعضهم بعضا لهم معروف وغيره
 بعزل ما يدخلون فيه وان كان الذي عد من جماعة المسجد وهو غير ثقات
 ولا امانة فليس له ترك ذلك في ايديهم اذ اذله بوضوئهم على تركه وهو امانة في
 يده وليس له ترك ما منه في يد من لا يؤمن عليه وان احتسب في مال المسجد
 ويعمل فيه ما يحرم له فعليه فيه فلا ماس عليه في ذلك والسؤال عليه **مسألة**
 والاحتسب المسجد اذا فعل بخله مال المسجد فيما يحول لغيره اذ هو اذن وعار
 ووجه اثره فيما بينه وبين الله ولو كان غير ثقة فظواهره اذ لم يكن فيه اولى
 منه وادخله **مسألة** الاولى في تحلة المسجد في مال رجل وللمال سيدا فلما
 ادركت هذه التحلة طلب البيدر على الا سنة البلد ثم حتى يحق البيدر على
 وكيل المسجد قبل ان يدخل عليها ولكن اذا كان الطالب صاحب المال الذي
 فيه التحلة ولم يكن للمال بيدر **قال** اما البيدر اذ لم يشترط على الوكيل قبل
 التقي فعلى ما سمعته والآخر فيه اختلاف بعض قائل صاحب المال يعجب
 ان يكون لرجوع اذ لم يشترط لانه معروف انه يسي ما لم يعرجه والسؤال عليه **مسألة**
مسألة ومنه وفي وكيل المسجد اذا قا شيئا فلما كالات ليعرفها وانقر
 ليعطيه الصابون في شهر رمضان فاحد من رجل وكلفه في المسجد عمارات
 ان يعطيه الوكيل هل ترى عليه ضمان ذلك له **قال** ان كان الاكل علم ان
 الزاوي من فلما كالات جعل يوكل في المسجد في وقت فراقات لم يلزمه
 عد ضمان ان اكل على ما جعل له وان لم يعلم ولم يارح او وكيل يدرك وهو الذي
 اقره ضمن ما اكل حتى يجر عنه انه يجعل لذلك والسؤال عليه **مسألة** الرابع
 وارضى المسجد لامة المظفر فيها البيتة يجوز ان يبعد بغير ما يمر فيها
 مع كاسب عليها هذه الارض لسود كذا **قال** اخيه لا يجوز ان ترك
 خوف شرب الحجة على رجل المسجد والا وراق تلف والسؤال عليه **مسألة**
 واذا كان وكيل المسجد غير ثقة والموكل لم يغير ثقة هل يجوز لهما من المصطفي
 المسجد وعما ان يفعلوا في المسجد ما يحرم لهم وتفرقة وغيرهما وغيره الوكيل
 ولا مشاورة **قال** على صفتك هذه فانه يجوز لهم اذ لم يكن هذا الوكيل
 وكذا احدهم حكام المسلمين او جماعتهم والسؤال عليه **مسألة** الخامس اذا
 احتب في مال المسجد او مال اليتيم ودخل فيه ذنوا ولم يمس له تركه سدى
 الا ان يعضد منه حاكم عدلا وينقل المحتسب الى البلد الى عن ساكنا او
 مسافرا سفل بعيدا لقضاء فرض وجب عليه من حج او جهاد او خيف على مال
 المسجد واليتيم الضرر كان ذلك على كل قدر من تلك البلد الغنيام بذلك من زعم

[illegible]

بعد المقدرة وضاع خفت على وكان قادر على ترك الضمان والنداء **مسألة**
 الشيخ ناصر جيب من القاض يا موالى صاحب **مسألة** انوفات الموقفة
 لا يجوز في الحكم ولا في نظر المصلح ولا يعلم في هذا احتلافه واما في غير الموقفة
 اجاز ذلك من اجازة من فقهاء المسلمين على نظر المصلح لا في الحكم وله بحكم ذلك
 منهم اخرون وترك ذلك على ما كان عليه وفي **مسألة** **مسألة** وفي نظر المصلح
 المسعود على قدرها من قبل ان يوقف **مسألة** ان عياله الصمان لا يندى لم
 ان يوقف المخرج والنداء **مسألة** ان عياله لا يندى ولا يحدث حال المسجد او
 الميمم بعد حجة الوكالة الاولى ويلزم الوكيل القيام به **مسألة** ان يكون
 وكلا في الاول والندى يحدث وان ترك شيئا من ذلك في غير عياله فاحاف عليه
 الضمان والنداء **مسألة** ومنه والوكيل اذا قصد المسجد مع غيره ثم
 غلط في غيره وانقذه في وطرف المسجد هل يمان ياخذ عوضه من غير المسجد
 او قيمته قال لا يعلم ذلك **مسألة** ومنه ووكيل المسجد ياخذ
 اجرة بعد حجة الميمنة والنداء **مسألة** قال يكون بعد حجة الميمنة الا ان
 يشترط اقل ذلك فله شرط والنداء **مسألة** الزام في اعادة الدال
 عن وفاء طنا مال المسجد الذي طناه بالاحضر وذهب شيء منه هل يصح
 الوكيل **مسألة** اذا كان الدال لا تقة وشرط عليه ان يكون مع النداء استعمال
 ثمن ما اطاله به يكن عليه عند ضمانه لنداء **مسألة** الشيخ جيب رآه
 ان مال العمار اذا كان فيه فضلة عن بناء المسجد صلاحه وعما ربحا العلاء
 خبره من شراء البسط والسراج وهذا مصلح العمار لا مصلح المسجد واجبا
 العلاء جعل الماء فيه المشرب وهذا ليس فيه المسجد صلاح بل هذا من
 صلاح العمار وعندى اذ لم يكن قطر للمسجد ولا تفرقة مما يوجب العمار في
 المسجد فلا يضيق ان يقطر من مال العمار وان يفرق فيه مما يشتهي الجماعة
 والعمار من مال العمار من فضلة عمار المسجد وهذا لا يوجب على الحسن
 من عمار عمار وعيونه من فقهاء المسلمين وعما ربحا عمار اهل العلم فليس
 له ذلك **مسألة** اهل العلم من المسلمين في بعض اجازة وبعض لم يجز وليس ذلك
 في النظر المظاهر وصلاحه ولا في عمارته وانما هو مصلح عمار لا غير
 فيما يبيع في ذلك وكل العمار على هذا فضلة مال الدال في العمار كما ذكره
 خارج في النظر الحقيقة معنى ذلك وليس في الشبهة شيء اقرب اليه من شراء
 الاواني ليستفي بها العمار الماء وبهذا لا حجة لذلك على قدر النداء ولا من
 وقيد الخطب من مال عمار عند الحاجة اليه في من المشاء اذا كان ذلك مما

من يجزئها والرفع حيث كان لا بأس به ان لم يكن بالسجود شتر وطاوما ادرك
 عليه من سنة خاربين في جاز ولا نعلم ان يختلف في ذلك قاله شيخنا طاهر رحمه الله
 اعلم **مسألة** الفقهاء من ان خلفا ان جعلوا في السجود على الجماعة
 فلا يجزئ في هذا ان يراعى الى سنة متقدمة فتتقضى وانما يردوا الى ما يراه
 الجماعة من صالح السجود ومصلح عان عن الما جعل لهم في ذلك هكذا يوجد
 عن بعض الفقهاء وبعضهم يرونه كذلك لا في شاة مفيدة وهي في عار السجود
 والوقوف عليه والقطر فيه فلا لا يرفع لها وقد حرج عليهم الراي فمما
 عداها واما التفرقة في السجود بعد ثبوتها فيوجد عن بعض المسلمين الترخيص
 في تفصيل الراي القاء في تفصيله وان يعطى من شاء ويعجز من شاء وبعض
 فيما روجاهم يرونه ولعل العجبان يكونوا يحضرون في ذلك بالسوء لما في عدم
 التسوية والمخبات والاعتاب وتكبر القلوب **مسألة** ورواى المفضل
 جماعة من الروايات في الفضل ليد يكونوا وعبرهم من هو دورهم في منزل واحد
 والجميع في ذلك مجتهدون والاصحاب متفقون والميتلون هم الناطقون
 وما رجع به الجماعة للوكيل فان كان لاجل قيامه فالجاء اولئك منهم
 ان وجدوا لا لم يصر عليه ما جعلوا له على القيام فانه يخرج من العذر حاله
 عدم الجاهل ويجوز ذلك له ولهم على هذه الصفات شاء الله واما السراج
 اذا كان من السجود في تركه على حاله بعد صلاة الجمعة العظيمة تشديد
 في الفقهاء خاصة اذا كان فعود القاعد من السجود في ذلك الوقت لا مردها وى
 فلا وجد في بقائه لهم على حاله بل لطفوا به اولى على كل حال وان كان فعود
 لقراءة قرآن او تراودا لحد لم يذكر الصلاة مع الجماعة والاداء الصلاة بعدهم
 فارجوا عن بعض المسلمين الترخيص في تركه مثل هؤلاء المذكورين اعانة لهم
 على طاعة الله بذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وفي وكيل السجود اذا اراد
 تركه ليجزى عن القيام به وامواله وخوف على ترك السجود طاعة او قعاة بل
 اغوص وعنى او مرقب الحاجات التي يجعلها السلطان على اموال اهل البلد
 من مساجد وغيرها يجوز تركه على هذه الصفة وان جاز لها عليه ان يسافر
 ويعلم احد ذلك ام لا **مسألة** فالحق في هذا الوكيل عن قيام بما وكل فيه
 مرقب السجود وامواله واخاف على نفسه او دينه في اقامته على تركه لولا ان
 فحينئذ يجوز له التبرى من تلك الواكلا لصحة عذره عن القيام بها لقوله
 تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولو كان الوكيل مقيما في بلد فلا ادرك
 معنى لشرط السفر في تبرئه موكلا لند حال العذر الموجب لتركه في حضره وسفره
 اذا اوقف بينهما في صحة عذره ومقارن له لتبرئ موكلا لند فليس له ان
 يجبر عمن يبرئ منها بعد ان يرفع يده عنها وانما ذلك كاف له ونحو هذا يوجد

[illegible]

三

فقال قال المذنب يا خذنا مسلمة من اهلنا وعبر جمل القرض من اهل المسجده وقال
 من قال لا يجوز له ذلك وقد صنع ما له واما القرض من الامانة فاجاز نعم
 ولم يجز اخرون ويجبى قولهم لا يجوز قرض من الامانة وهو عندنا شرب
 الى الجحيم ندد وقد جاء الحديث اذا الامانة الى ما تهتك **مسألة**
 التاسع وقال الله تعالى ان الله يامر بان تؤدوا الامانات الى اهلها ما رجوع
 ولا تخفى وجا نيك وهو اكثر القول معنى والله اعلم **مسألة** الصعي ووكيل
 المساجد لانهم لو كانت عند الحاكم وسافر من يده ابرى هذه الوكالة
 بتبصر هذا وسع وهل يسع هذا الوكيل بما بينه وبين الله ترك المساجد
 واموالها **قال** لا يترك وكيل المسجد يسقم الا ان يعده احد حكام
 المسجد واجامعة المسلمين عند عدم الحكم وان عي الوكيل يسقم لا يستخلف
 ثقة او فقيه في امانته وان كانت الوكالة في الاصل غير مائة فلا يجزى
 ان يحمل عليه مالا يلزمه وفي المسلمين يسقم عه اذا اختار العذر وعليه وعليك
 الاحتمار في اصل الدين وامد عليه **مسألة** ومنه وفي وكيل مسجد كذا
 اذا جاء الى شجرة يدعى ان هذه الشجرة المسجد فلا المسجد يكون هذه
 الشجرة المسجد الذي قطعت له ويكون ذاب يقطع وكله امام يكون بينهما
 ام هو موقوف بينهما **قال** الله علم انهم بالبيعة العادلة انما في هذه
 الوكيل القاطع لها بجورها وبينهما وبشرها ان كانت من ذوات القمار لا
 معارضة واحد وبشرها هذا المسجد الذي قطعت له والوكيل عدل قائم
 المسلمون او يقوم مقامهم من عدول عامه وان عارضه وكيل مسجد
 آخر لهذا القام باع فعليه البيعة العادلة انما لهذا المسجد قد استحقها
 بوجوبها وافرار هتة فرمى به وان لا اول غلط واحط في خروج
 وادعائه وان لم يجمع جميع ما ذكرناه وانما صح ان هذا الوكيل قطعهما
 فقال قال بمنزلة اليد وقال وقال حتى يكون مع القطع دعوى
 من قطعهما انما المسجد كذا او يجمع القطع والدعوى من غير قول وكيل المسجد
 الاخر والله اعلم **مسألة** ودخول المسجد بالصل لا بحضور ام لا
 اذا كان الداخل دخل اجل الصلاة ولا يمكن ترك صلته خارجا **قال**
 الله لا يصنع هذا اذا كان لا يمكن الا ذلك والله اعلم **مسألة** واذا طلب
 وكيل المساجد خروج منها وقد مضى من السنة النصف والثلاث لم يصب
 لما مضى من الشهر ام لا **قال** اذا كان خروج الوكيل من غير غير فليس له
 شيء وان كان من غير غير فليس له **مسألة** ان عيدين
 واذا كان مال المسجد لما يشاء جماعة وارادوا القام من وكيل او محاسب شر

شيء وبعد ان شئ من مصالحه ومصلح ماله فرجع الاشياء اليكون برأيه
 كلامه **قال** يعني ان يكون برأى الجميع ان آمنوا فذكر وان لم يكن
 يعني ان يكون برأى الامة فصاعدا **السلام** عن الشيخ الفقيه
 جعفر بن محمد عن ابي بصير قال كان ابو بصير اوصى شيئا فوافوا وتغلب
 ما لم يوافق شيئا والمجاهدين كل يوم اوفى رمضان ويوم عرفة وكذلك
 هذه المنزلة ما لم تكن في المساجد كما يفعل أهل العصر والناس اهذروا
 حائره والعلية **واسع** **قال** لقد جئ في هذا في الاثار الواردة عن الصحابة
 على اطلاق الناس على فعله وعبره في السيرة ولما انظر في هذه الامور
 والاربع النظر فيها فلا ادراكها احوال المنكورة وفعلا لا يجوز ان اذ لم يكن لها
 في الدين اصول ولا في صحيح الرواى فرج اجبت ووقوف الارض الامور ما لها
 من قرار يرى هذا في بعض النسخ الاربع في مكان لا يورث فليس يقدر به الى
 النظار في كل واحد حتى قاطع للمصراط مستقيم السوى لم يركب على قواعد
 الدين الحق ومعرفته بغير السابرون الى الله تعالى والقادرون عليه
 ويستقي هذه الناس وظلمات الاناس **ولم يكن** يعرف الحق الرجال ولكنه
 ينظر الحق يعرف به اهله من الانساجد لم يبين مثل هذا **وقد قال**
 الله تعالى وما ظلم من شيء مساجد اهلان يتركها السوء وسعي في اجابها
 جميع ما يمنع المصلين والتذكير والركع السجود المتعطين وتوسيس على
 القائمين بها والعارين بها من فعال وفعال احوال من هو في السعي
 وفعالها وداخل تحت حكمها والاية التي بعدها فانظر في ذلك هل يمنع وهذا
 وقال به حكم الامة تحريم اوضح وان يحتاج العاقل في الخبر في ذلك
 على اوضح المحجة وان ذلك تحريم والوصية به باطل على حال واذا عرفت
 ذلك الخلق وتبينت هناك مقتضى الامة ففسد ما سائر الاشياء والمنذور
 ما لم تكن في غير هذا المقام فعلا الذي بمنعوا عنها العقول وكما فاطت
 ان هذه العقول التي من قبل الاولين اذ لم تحدث في الاولين فيها عقلا ولا
 استت المشرك بها عندهم فعلا فكانها حادثة في الخلق ان يكون ظلالة وان
 يكون العمل بها فسقا والابطال لها حقا لانها كانت اقرب الى ان تكون هذه
 الحادثة من تلبسات الشيطان على الخلق في مواضع التي اقرعها اذ لم يوصى
 والنادي المقرب به الخيرة لا يلبس ولا الطاعات لله ولم يدرك الضعيف
 المسكين ان يقرب الى الله بما لا يرضاه لم يزد من اعداء العبدان ومن المحال
 ان يرضى غير الحق ولا يكون الخفاف حكم ما نص في الكتاب والسنة والاجماع

حقا وما خرج عن الحق فهو باطل ودليل الكتاب من ذلك منع قاطع ولا
يجب الخزي في الحياة الدنيا والعذاب في الآخرة شارب على كل مانع
أن يذكر فيها اسمه وسعي في خرافها وانت تترك هذه والمالعات من ذلك
بلسان حالها وأبدى فعالها وبطشة أفعالها لكن لو أظهر هذا والناس
أن لا عرض ضابطا فيه عند الأئمة لقصور نظرهم في حق بصرة وفطرته ونحوها
هو وسد شرم وأدعية تعقيد وتبليس شيطان ولا سيما إذا قصر ذلك
ما لو فاق حق الله معرفا وقد تمت عن غير واحد في خصوص فتكم فيها
بافتقار واختلاف كلها لا سيما إذا القاعد ليست عند العارفين بشيء ولكن
بالكتاب العزيز فيها حجة وبينا نوابا ليست زوجة وبرها أنا وقد ثبت فيها
عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن محمد بن الحنفية قال سأدت ما مولد ينادي
المعادنة بين الناس فيها أو سمع لها ضرة فأنه وأشر وأدعى وأمره ما
يقطعها إلا العالمون والسلام على من أتبع الهدى وهي النفس عن هوى
وصلى الله على محمد النبي وعلى آل وصحبه وسلم **مسألة** لو أتت هاتين
أن يقول صرح السوء عارا أو العار صرا أو يناديها أو يصفها ما لا
قال من ذلك جاز على نظر الصلوة والقول بالهدى في المسألة يكون
الزيادة من مال غنائه من الناس ولا يعلم **مسألة** الصبي
بسط السوء من داخل إلى الصرح لغير الصلاة يجوز فيه الخلو من مال لا قال
لا يخرج بساط السوء لغير الصلاة وهكذا قالوا ولم أحفظ في هذا غير ذلك
ولو قال قائل يجوز لأحد أن يفتد فيه من ذلك الله ويخوف الناس من
الآخرة وينتوا آثار السالفين لم ينعزل أحد في دعائه ولا يعلم **مسألة**
بنت وأشد وبين مقدار ضا وما به صوابه وعيوب **مسألة** لو قيل
أو تحت غير فتد ومن عمار مسكر أو ذرة أو برا أو عذر ذلك حال يجوز الشراء
والأكل من هذا الزارع ويكون سالما من العفائف **مسألة** قالت في الأكل
والشراء من هذا الزارع يجوز الاحتلاف بين المسلمين والمنزلة للزواج
ما استعملوا الله **مسألة** لو تحت في السجدة إذا كان غير فتد
يجوز له ينال له هذا يحتاج إلى كذا وينبغي أن يفعل كذا لا قال
هذا من العبد ويكون جاز وكذلك أن سالما تحت عن شيء هل يجوز
فعلها للوكيل **مسألة** لو كان ما يجوز للوكيل **مسألة** فقال نعم يجوز والله عليه
وسمع قال السوء يستثنى به أفضل منه لا بعده من العار على
نظر الصلاة وعلى قول لا يجوز فيكون مشتملا كذا إذا حل سب والله أعلم
مسألة الصبي يشترط الصرم من الأموال الموقوفة للساكنين أو ساكنيها

افا كان بعد صلوة لا تتخلل المقنوع منها اهو جاز بلا اختلاف وبطلت
مستثناه ام فيه قول لا يجوز وانما ثبتت اصلا بحال الوقوف الذي قال
مستثناه قال قد قيل هذا وهذا في صوم المسجد وبعد وتعود الصلاة
مسئلة ومنه وفي وكيل المساجد بصارف بغير المساجد فاحتمل احتاج احدهما
لذلك قال انما كان يقوم احد الفوار بصارف او وكيل فذلك عندى فيه
الاحتياط وان فعل الوكيل بنفسه فلا يصح في الواسع ان شاء الله تعالى
ومنه في انقامه بالمسجد مسئلة ومنه ويجوز ان يمارى المسجد لثقات
منهم ان يقوموا وكيلا لكان لم يزل وليك غير ذلك الحاله لا تحمى حاجيون
منه وفيه وفي القيام به وقاله وهذا في بعض القول فما عندى وبسبب الى كبر
المشاكله اذا احتل حقه في دخوله ولله العارضة اذا رجا المصلحة في
معارضته وفي بعض القول ليس لهم ذلك والله اعلم مسئلة
ها عن المسجد فاجبه عند اذا تعلق الرجوع اليه للصلاة امكنهم من غير ضرر
عليهم لا ان يخفف عليهم ان يصلوا حيث يكون الماء قريبا منهم فلهذا عذر
بذلك في ترك الصلاة على هذه الصفة لا قال لا احفظ في هذا شيئا
لانهم خرجوا عن حد الحواز في وقت الصلاة وان ثبت عليهم الرجوع ثبت
على هذا لسوق الرجوع الى مساجدهم كانت في سجد وسعال من زوى
وقال الشيخ خلف رمضان الرجوع عليهم في الغضيل وانا لا احفظ شيئا
والله اعلم مسئلة ومنه وفيما وصي من مالها واقر بكذا كتحريمه للصالح
اموال مسجد كذا ولاموال مسجد كذا ولا موال مسجد كذا وبذلك لا صلاح
وهذا المسجد اموال تتقنها لعمان ولغيره ومنها على رأي عام ان يكون ما
قربا واوصى به لاموال هذا المسجد على عدد اموال الجوز الغداة في بعضها
دون بعض قال يصلح بها الاموال التي تقرب لعمان وما اصل منها اجزا والله
اعلم مسئلة ومنه وفيما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
جتوا مساجدكم صباكم وجماعتكم ما حد الصبيان في هذا وهل يجب منعهم
عن دخول المساجد كان دخولهم لصلاة ودراسة وغير ذلك في المعاني قال
ان يحرم هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحيح حتى يبلغ وان
قيل لا على معنى الخصوص وانما ثبتت في الصغار وعلى خلاف بقى الحاسات
ولا يؤمن على علمها واحتمل معاهال الوجوه المتشاكل في الصبيان على من
يتنكر الى الفتيان في المساجد وان قال قابل بالعموم لكل صبي ويجوز
لم بعد حتى يبلغوا لان الصبيان غير محاطين بعمام المساجد ولا باوا
شيء من ذلك في بعض القول وقال مر قال لا يصح لا يؤذن ولا يني سبط

[illegible]

الصف **مسألة** عن سيدنا ابن خلفان اما في الاحكام فلا وحيد في شرا
 المال المسجد بديرهم واما على نظر الصلاح ادا كان المسجد مستغنيا عنها
 نفسي لا يضيق ذلك واجب ان نزلها بها وانما ذرها فيما جعلت له
 متى احتاج الى ذلك لان في شراء الاموال اقامت والصلاح معبوع لا يدرك
 عاقبته والله اعلم **مسألة** وعندنا اذا كان الوكيل ثقة وانفق بعد موته
 مخطوبه على المسجد الا حد من الناس وراهم وصحة ذلك ان يخط به ففما ارجو
 ان لا يضيق قاذبة الملك بمر مال المسجد بل كنت ليعلى في هذا الاطمئنان لا
 الحكم والله اعلم **مسألة** وعند وهل يجوز بناء المساجد في غير بلدنا هله
 مذهبهم هذه الا باصحة من يفتي وقال المسلمام لا قال فالتى عرفنا
 ان قباء المساجد الفضل العظيم اذا اراد المظنوع بذلك وجد الله اكرهه
 ولا اعلم بتحديد جوازها في موضع دون موضع اذا وقع بناؤها في
 في موضع وموضع اهل الاسلام وكذا البناء في مكانها واهل الخلاف
 حكمهم الاسلام وكل مسئول عن صلاته ان في فيها ما ينقضها كان فلا هل
 الوفاق واهل الخلاف وليس على راي في ذلك المسجد من ذلك حتى بل كل
 ما يؤخذ بذمة لقوله تعالى ولا تفرقوا وازرع وزرع **مسألة** هذا عند حسب
 ما بان لي والله اعلم **مسألة** ومن جعل عبد الحذر من المسجد خيف منه لرب
 فغزاهن محبوب الله لا يجوز بيعه وشراعه غير لانه لعل الذي يشتريه يضمن
 هذا ان يكون عم اقصر **مسألة** ولا يجوز ان يدخل المولى في مال المسجد
 للصلاة ولا خارج به وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 صلي على جنازة في المسجد فلا صلاة له والله اعلم **مسألة** وعن **مسألة** ومن
 ولا جاس يعلق ابواب المسجد في عز اوقات الصلاة صيانة لها وحفظها
 واما في اوقات الصلاة فلا **مسألة** وارضى المسجد بقاء في صلاح
 المسجد واما الوقوف فلا والله اعلم **مسألة** ومن لم يرضى ان المسجد
 فسلم الى من يقوم به وعلى امره ثم تلف فمات على المسجد فمات على المسجد
 شئ من اوقاف المسجد فقد برئ المسلم كان من مسلم زكاة الى الساعي والمقام
 تلفت فقد برئ بتسليمها اليها **مسألة** يخرج ذلك اذا كان المتوفي
 للمسجد على نظر الصلاح وبعض المسلمين يمجده ذلك وقد حفظت في طلب
 الشيخ محمد بن عبد الله لا يجمع بين بيع الخبار للمساجد والسلامة في ذلك السلام
 ومن كان الا جاز على نظر الصلاح فلا يضيق ذلك عليه والله اعلم **مسألة**
 الباب الثاني في المذنبين واحكامها وما يجب على العمل فيها وما يجوز
 لاخذها من اموالها وفي الموهبة واقسامها وفي الوقفات
 وما اشبهه عن الشيخ الفقيه جعفر بن محمد بن محمد بن عبد الله الحارثي

الحمد

هذا الكتاب من اوراق
 مكتبة
 دار
 الكتب
 في
 القاهرة

المهدي الذي جعل في الدين النصيحة • وأخذها لاهلها فأفضل المناجح •
وان عذها السعيا • والعصا • وعرض الموتى بها في ابواب اوليا الله
لما رآها من اعظم المصالح وان كانت القاذرة لنا والعدوان من قلب كل
عالم • وهو رتبة للفقهاء في عزم كل صاحب • والصلاة والسلام على
مولانا في كل معاقل ابواب الصالحين • وعلى آل المطهرين والعقبا •
وفي السنة عن النبي اخبار مدونة • وفي الآخرة من السيرة فيقول ما نوره •
اما الكتاب فقد جاء فيه في الابواب فيما لا يحصر بمداد ولا يحمله
وقاويله كتاب لا اله الا الله ما تركت لكتب • ولا اربل الرسول الا بالنصائح •
وكم لله ما عجز ما فيها نعم ولعمارة في الكتاب لعين بها انفسه • وكم حذر وانذار
وكم بصر وبشارة • وكم اخبر وجادل في الكتب المنزلة • وعلى السبل الانبياء •
السلطان ما يعرف منه ويعقل عنه والده يقول الحق وهو مهدى السبل •
وايام الاحسان والعدل وبني عن الحشاه والمكر والعصان • ويقول قوله
الصدق فقد كان نفع الذكر مسير كمرحى • يتجنى الاشقي الذي يصلى النار
الكرية • ثم لا يموت فيها ولا يحيى • فاني من تركه وذكر اسم ربه نصي • وقال الله
تعالى فذكر ان الذكر نفع المؤمنين • وهذا الخطاب وان كان في الظاهر
في صورة الخصوص للنبي صلى الله عليه وسلم فانما يستعمله الباطن بالمعنى على
كافة القادريين والائمة والاولاد في موضع الوجوب ومباح في موضع النقل
واما الحديث فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دين الا بالصبر
يقولها ثلثا فخر بن باسوق الله قال الله ولا يبول ولا يسلم • وقال عليه
السلام انظر حاك ظلالا او ظلوما • فقبله كعب بن صخر ظالما قال فنعمة
والظلم قد صدق قائما اذا كانت له النصرة على ظلمه واراد في الدنيا عزم
اجري ان يكون اذا كان ظالما لان هذا لك على شفاعته في النار فكانه
في المعوقين الى انقضاء الله انفع واشقى والمنع عن التورط فيها اولى
والاعانة له على عونه المبسوط في محمد بن يحيى • وقال عليه السلام
آخ السلم لا ظلم ولا جرم ولا محذور • ولحديث علي التاويل في يوم واشد
الحذر لان تركا سيرا في يد الشيطان واعانة على الاثم والعدوان ومن النص
له فله من جبال العز ورواجير الظلمات الى النور وفي ذكر الاجر
المفوض لان هذا السعي المشكور في النبي صلى الله عليه وسلم لمعذور جبل
محمد بن حنين هبة الى الله لان هذا الله بك حلا واحد خير والدين وما
فيها • وقال صلى الله عليه وسلم لعلي في الخطاب ابن هادي بك ارجل خير
مما طاعت عليه النبي • قد صدق وان رغب عن هذا ولم يوده في حقده •

القادر على ان يفعل ويرجع اخيرا ان يقبل فقد حرم ولا خذله ومنعه حقه
فظمه واستند الى كثره وبالاخر وزنه وبالبرح خسر الا ان يوجب
الحق له غيره وفي الحديث عنه عليه السلام انه قال اذا ظهرت البدع
فامتنع على العالم ان ينشع عليه فان لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين لا يقبل منه ضرب ولا على الا ان يكون له غير تنقيده واما الاثر
فقال بعضنا هو احكام عند كل ملته وكن عند صحتك على حذره قال
بعض السلفا حرم من يصحك محمد ويبدك على الرضا حذره لا يبيع هواك
اذا كان مخالفا للواجب يردك الى ما كره فيه الصبيحة والاستقامة والسداد
وقال يحيى معاذ اخر من ترك العيوب وصد بقدر حذره الذنوب
وقال بعض فاحذرهاك وفاحذرهاك ويقال اما الصبيحة فاحذرهاك
على الا يبيعك فاحذرهاك وديناك لا تفرغ على ما يبيعك في الدنيا والآخرة
وقال بعض فاحذرهاك على الصبيحة اعرض عن القبيح وقيل احسن اليك وجب عليك
نقصه ولقد احسن فيما قال فانما فاة كره الصبيحة على الاحسان ومن
المروة ويتم الحال ولكنه لا يكون والواجب معنى الكرم ورفض الا في موضع
الوجوب دلان ما فيه هو خارج على معنى الوسيلة وقد يقال للمتي وجب
في حق بعض المسلمين والكافرين وللا باحذرهاك كان للوجوب الفرض
وجوب ولكل منهما تفضيل يتبع والقول الحق ان على كل ما ان يبتدأ بالصبيحة
بنفسه فالأقرب فالأقرب ثم قد روي الناس عليه الامثلة فالامثلة الاعاين
لذلك حق المناغات له والموجبات لغيره لان من اتيام به في الارض القبط
ولهذا كان الصبيحة عادة ارباب الدين وشيوخ السلف الصالحين بوضوئهم
وبسائرتهم ويكرهونه ويحبون التعريف لهم بما فهم من العيوب ليظهروا من
اذا ناس الذنوب ويحبون اخوانهم كما لم يهملهم يستكشفون بهم ما عاب ويمنع
عنهم وانفسهم فصدى القول رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن راحة المؤمن
اي انه يرى به عيب صورته الشاطنة كما يرى المرأة ما في صورتها الظاهرة
والعيب فيكشف لها فيما بعين ما لا يتكشف له من نفسه بنفسه ولا راحة
النفس غالب الاشياء من الناس تحب ما يكون منها وتختص بها العيوب
التي هي راحة لها وتغفل الادب في حقيقة الاعتدال في عجزها وزرك نفسه
وصفا فليد احب الاطلاع على ما فيه لا ترى الخاف بكر الصديق رضي الله عنه
كيف كان فيما قيل يقول ايها الناس انما انا متبع ولست متبذ فان احسنت
فاعجبوني وان زعجت فقوموني قال عمر الخطاب رضي الله عنه رحم الله عمر
اهدني الى عيوبك وقيل لا وواطئ ما اعتزل عن الناس لانه يخاف الناس

فقال اصنع بقوم يحفون عني عيونى وقال بعضهم من اناج البصيص الموقن
في نصح العاشر كان في يومه حاسدا . وقيل في الحكمة ما يستغنى فيه
استغن البصيص . وقيل في طابعه فاصعدار عمك شجرة وفاضل فاستد
اسما حاسدا . وروى في السلا ما سلم وروى في البصيص غم . فانظر
في هذا اجماع النصح . وعلمه ونذره ونظمه . واعلم بالحق ان الالبات والافان
والاجار في النصح لا تخص ولا تعد فتستقوى . وللسيرة هذا سير وكلام
لا يصدر في هذا الا في الالباب مقنع وفه يرفع بقليل الحكمة صرة كثيرها
والاستقر هذا وروى اهلها في الكتاب والسنة والاف ورجع على من ذكره القيام
به والمعتدين في الناس عند ظهور الهدى والضلالات وشيوخ ابطار الحكوات
لنكون كمن الذين كرهوا السفلى طرا امدى العليا ارايت من القيام بالحق في
امد الصبح كد وعز النقطيل السكون والاعضاء عند ولا بد الان من قوله
ينفع عليك هاديك تنفع . وشيخص من فركك فترجع . ونقول في القول
حظة فسلم هذه الورقة . قلنا انما يوم القيمة . ولقد اجابنا في البصيرة
اناك وعرفك عيون نفسك وادرك . ورايك في غير الحق وادرك . وعرفك
وإدراكك وزين كد في غير الصدق ارك فان المدة كلوج والمحب نصح .
والعاقلة من بين المباني ونقول المهابي ونفكر في المباني واعتبر بالمناصير
اسمه . وبما اورد في حده . لما خذ نفسه بنفسه . قل جلوسه
فلما بعد النصاب الصالح والغنى والا التعريف له بما فيه من البصيص بل تلقاها
بالصلى والعقول ولم يقابلها بالرد والعدول . وراى المنة للناس عليه
فكس على ما اهداه البر واى لا شعرك الحاذق ولما انوار الرحيم شديد
العقاب والغلاب الالهم . واتيى كد في الحق الباب وادرك على الهدى
والصواب غير ما لك هذا المحام لمعاب . ولا كما شغلهم ولا معتهم
لغتهم في هذا الذي باكله من المكس على القيام بالمكس والاحتياط في تعليم
الصبيان الكتاب والادب فاقى لاعلم وجه الحق في اكله على ترك القيام
لواجب عليك من القيام فيه البصيص فليذكر ما التزمته بالارام لاجاعات
كداياه شطبا . واثبت ايتها المستور انك الممل لكثير من الساعات المهدورة
في الاوقات . واثبت في البذر الحاضر وزعانت المسافر فبطل العبد اياما
على غير اختلاف الامين ورعا لا استخفاف في بعض الاحيان ابدا ورعا
جلست للصبيان في عمل الجوزع الموقوف على المال واثبت متاعا على
صاعدا لنصح في غالب الارباب وهذا ظاهر العيان واضح البراهات .

لا يعينه علمه احد بل جنانه الاعلى سبيل المكارمة زوره فزمنك هذا
وجده ونفى عما اخذتموه فحق يجب ان تلقى هذا مفسراتا لتساووا جد
فيما زلوا وتبينت فيه خبرا فاتباعا يتعرفون فيها ازدرجه علماء فالحق
مسموع والعدل متنوع والبطل موضوع وعند التبارك في هذا لا ممتنان
يكملون اوجهاه وكاف اذ لا شبهة شيء بالحال ان يكون لها قبل هذا لا باخ
مقالا ان يقول الضلال على وجه المرأة المكارمة والمناصلة في الحداد وليس
ذلك فام الدين في شيء ولا فام الاحتجيب على شيء فلما التحن بلقائمة المحنة
فكنا بامستد او جاء او اثر خاوم من نظر عقل يشهد لها الحق بالصواب
والقول لفصل الحد الذي ليس له ان فالواجب على العلم بعد العايت
والاجتهاد في الكلام باذن واعية وعين فطرة وقلب حاضرة ويعلمهم
الكاتب والكتاب ومحاسن الادب ومنها هم عن الخلق السوء وبأخذ هم
قانع بالسة كلا على وفا الحق قدر ما يستحق ويكون لهم كالات الشفق
والصاحب القوي يحضف بين ايديهم الترتق والمبا سطة لهم بالمرح لتسلا
تسقطا حيثما يفلوهم ويورهم الاستغفار به والمجاعة عليه وقلة لتبلا
والامتثال اوم ويخبرهم رحمهم ولد في اوسع ضرب الادب لهم على ترك الادب
اولا وما هم به او به لهم عنه المصالح العايت يعلمهم تنعها في العايل والاحل
برضى الاماء والاولياء واذا اوكالا والاوصياء وتختلف ضمة على غير الاذن عالم
تجعله عليه فتقبل فيه بالايجان وقيل بالمنع ولا خرج على وجه الاحتساب فيه
لمن لا ولي له الناس ولا يرب على الثلاث ضمة عن مرجع ولا مؤثر ولا يخرج
فان اترقا المتاب والضممان ولو كان عن امر ما به الصيات لانه محجور
والا ايريه متكون ويختلف في بلاء ترة الضمان بعد وجوبها رشالين وجب
لديهم براءة الاب له منه فقبل انه يرء وقيل لا يرء اذ ابراه الصبي ان
بلغ الحلم وصح عقلمه وسلا خلاف تعلم اذا ما وقع على وجه الواسع في الدين
الحق وقد استحق بعض السلامة وضرب اليتم والقول باباحة المباح
العجب ان في الصلح فانظر في هذا بها المصنوع نظرا بل يقن ان ليس
للانسان في الاخرى الا ما سعى في الاولى واعلم يا اخي ان على المعلم تعليم من
صح معه انه يرسل اليه للتعليم ولا ما يرسل عليه في تعليمه وروى الى المكت كتب
الصبيان اذا اطمان في نفسه انه يرسل الى المكت ولما في الواحدة تعليمه
ولولم يصح معارسله مالم يتبين في تحجيره لضرب عليه او مئة لدماعه
اصل لم يحنه وانفع وعيد المساواة واختاب المبل لم يورى والا تفرغ على
عني ولا يبين في اباحة التفضيل حقا وعليه بد الاحتبار لدم في التعليم
بطاقته وليس عذرة ترك شيء فالواجب عليه مع اكل المال لموقوف

المبيحة على الانبعاث في يوم الاحتماد فان غلب على احداهما الوهي عن
المجاهدة في غائب التماس لاسيما في المصبات في مثل هذا والمجاهدة بمباح الكلام
المستحب وكل امكنة فقد كان الاحت الى ان يتولى جرح فان تبع ورجع والا
ضا حار لمز الادب فيضربا ولا يسلط احدا على نفسه ليسوا في محل الامانة
ولا يؤمن في المصع منهم على بعضهم بعض الضرب ولا ماس في التقافل عنهم فيما
اذا نوع وغيره منه لهم به لمعنى ما قبل منه من اتفع ما لم يتبع الضرر فان
كان ذلك فالمنع يكون مع العقدة لم عليه وان استحب انتهى لهم عن المناسع
على حال فهو الاولي والاسلم ومراعاة ما فيه ترحي المصلحة ولا يخاف منه
توليا المصرة الجي وغمه وقد صح من قول المسلمي وثبت انه على هذا ليس له ان
يجعل في الملك في وقت التعليم شيئا من الاعمال الا ما لا يشغل في النظر عن
القيام بما هو عليه فقد خص له فيه وكان يخرج على الخصوص في المساعات
لا على العموم في الحال ولكنه يقوم فيه على ما في النظر اذا ما عمل الا وبات عليه
في حال الشغل بما هو عليه ومضى العمل شغلا عن حاله عليه لزم ولم
عليه جرم عليه فعلمه وعليه المباداة الى تركه فاذا زال ما عارضه من وجوب الجرح
ارتفع التحريم بزمه كما وقع بزمه وكان لا في ان يكون الخصة لادانت
فيها لا يشغل لادان عن سماء ولا بصراع نظر ولا قلة عن حضور لوطر
لان عليه في كل حال ان يكون لما في قلبه حاضر راعيه فاما المستوفى في هذه
الحواس ولا حده حتى لا يبقى فيها منسوع لهم في القيام بما عليه القيام به فيه
لا البصر جما باحتد وكذلك المفرد لها على هذا الحال لا ضرورة لا محبس
في النظر عنها او في تركها ضرر فالضرورة توجب الا باحتريم مع الخليفة او انغلاق
لما فات قضاءه ولان باذن المصبي في الخروج فلا ملكة لبول او غايضا
او شرب ماء يحتاج اليه ولا زالت المحاط او مصاف او ما اشبه هذا لا نهى
مصلح وعلينا اذا كان على الصبي مضر في تركه فيما في تركه ضرر ولم يمنع لما اذا
ما دلى ذلك فغلبت منه فكان عليه اذا ضرر معه ولما ايضا ان يامر بعمل ما
عليه من الخجاسات اذا كان له فيه النفع ولم يخف عليه في الغدة الى المغسل
وكان من يحكم ذلك عرفه ولا سيما اذا خيف منه تجسس الملك فانما جرم الا ان
يكون بخلافه لا يحسن الظن به فصار اذا لم يخف عليه ان يغدو الى الهذلي
ما عليه من الخجاسات وبغيره لا فضل ولا اصل ولا يغدو الى المغسل ولو وثق
في الملك للتعليم ان لم يكن هذا وكان يكون الوصف اصله الا ان يخرج في
مخصوص في الامور غير ذلك وان كان في الصبيان مريض فيكون له في الخروج

وقل الصلة

الحاجة هو ان يخرج
من المسجد في وقت
يقع وجوبه في الصلاة
يؤتيه الله ما يشاء
سنة الفاعل على وجه
يقتضي الضرر فانه
لا يفيهم عن الحاجة
لحاجة ولا يخاف منه
تدعي هذا القول ان
يستعمل في النظر عن
في خصوص المساعات
فيما هو على الواجب عليه
في حاله عليه لغيره
باعتبار الوجوب المحض
فيكون الجواب ان ثبت
حق حضوره لوط
اما المستوفى فيه
ما عليه القيام به فيه
او ضرورة لا يجيب
منه الخليفة او ان لا ي
لكن لولا وعارضا
الاستدلال انه من
ضرر ولا منع لما اذا
ان يار من قبل ما
في العدة الى المعتل
لكن فانه يوم الا ان
قدرا الى الله ليريد
في المعتل والوقت
الا ان يخرج في
من لذي الخروج

في الصلاة

وقت الصلاة وادومها واصل ما يكون عند خروج المعلن لها الا ان يخرج عن
في حال المعنى يكون في الناحية للصلى صلاح فالاصل اصل فانظر في هذا وتدين
تدبر المشفق على نفسه في الهلكة قبلها واعلم اني ان ليس للمعلم التواني
في شيء والساعة الواحدة في الوقت المستلزم له بالشرط في القيام به في هذه
الخدمة بحيث ولا قراءة ولا عمل شيء ولا في شيء حتى ان ليس بالخروج
في عبادة المريض ولا تسمع جارة ولا تغيب صوت ولا تكفيه وحمل عبته
ولا القيام بدفنه وما حضر الوقت وكان فيه الا ان المحقق والجمهور في القيام
به الضرر بنفس او مال او عيال او من عليه القيام في الحال لا يعبر عند نزول
البلية عليه بوجوب ذلك لعدم وقوعه به غيره فلا ينافي في الوقت مما لا
يسع تأخير حتى انصرام الوقت الذي عليه ويجوز في التأخير المضرة فانه
له ويكون العذر بجواز الخروج الاداء ما عليه القيام به او لما يقع عليه بالتأخير
الضرر فيه ولو اعدم الخليفة فادان في ما عليه ولم فلا ينافي في لاشي ولا في
شيء يمكن القيام فيه غير المحاضر من الناس ولكنه يار في الوجوب الى
الكتب ما دلل تمام وقتان كان في الوقت بيقينة وبقص ما فانه في الوقت
وذكر هو الا اني اني عيذان في الاداء ان عليه ان عليه ويكون في غير
الوقت الذي يكون عليه ان ذلك وقت ثاني فكيف يفتي ما فانه في الاول
فيه وعلى حسب هذا يخرج القول في السفر في المنع والا واحدة عند الضرورة
لانه لا ضرر ولا اضراء في الاسلام والدين ليس بالعسر وما جعل الله في الدين
مزعج وانما العسر والحرج على عكس الامر وانكسر واما الخروج من المكتبة اداء
الصلاة المكتوبة وما يحتاج اليه والاستسقاء والموضوع لها فله عليه بلا
خليفة ولا بد عليه ما فاته فيه ولو كان عند الدخول في الشريطة مجر لان
او ضرر دون معلوم قطعاً ان لا يترحمه لاحد فلو لم يتعد من الناس الا ان
بغير في ذلك مما هو خارج عن الحد المتعارف ان يخرج من دونه فالتقاء اذا
لم يكن ثم خليفة ولا فلا الا ان يشترط واحد هو فالشرع الزهره ولسه
خروج منه لقضاء ما ياتيه وتخل به بليت عليه من لولا والعاريط او التقى
او اعان وما اشبه هذا ولا بأس عليه فيه ولا في الخروج الى الطهارة لها وما
يصيد من الخاسات في المبدأ والتب بالماء اذ لم عليه تأخير وكانت الضرر
في الناحية عليه وعليه ان يستقر في الوقت شيئاً لقضاء ما فاته ان لم
يكن ثم يقوم في القيام مقامه والشرط في هذا من له كما هو متبطل
بالجمالات لا الشكك لها عنها وكما هو معلولات لاها غير معلومات

فلا ثبات لها فان حضر الموت قبل استدراكها رجا قضاء فالوصية به
مما فيه دليل لما فات على غير استحقاق احد ولا يجوز لها ان يستغنى غير
الثقة واقلا يكون ان يكون على الصبيان والتعليم ما هو فيه وكذلك المحمول
حالة على هذا الحال لا يجوز ولا يخبره الا ان يرضى به الاولياء او من يقوم
في الحق على الاحتساب لمخضته مقام الولي في احكام الاسلام فلم في الواسع
ومعاني الجارية لانه تعلم قد صحت معهم امانته وقد تدخل العلة عليه بالمتنع
له في استحقاق اذا كان في الصبيان اليتم وزهوا في الحال بحاله والمعنى
حتى يستدبره في اهليته لذك على محذور ثقة فيسرع الاستناد في مثل
هذا على قوله على نظر والحقنا النامة على نظر اخر هذا فاوله وفصوله
والمفصول في الاصول الصوره وان صح معه ان محمول الحال معهم غير محمول له
بالامانة ولا عليه بالجناية عند هم لم يحمله ولو اذن له ابا الصبيان في
استحقاقه لا يسلم لهم ان يؤمنوا عليهم فكيف يحى لمن يحرمه ما لا
يجوز لهم ان يستخبروه فيه وهل هذا الا باطل فطعا فان فعل المعلم فقد عصى
وعصى المطلق الى المكتب ولده او من يولي القيام بعد ما صح معه لانه قد صار
كل واحد الضيع لامانة ذلك بالاستحقاق وهذا في الولد لان يكون الحق في
معرفة ابا النامة على الاولاد وكذلك اهليته في نفس التعليم وحده فان
بعض ولا يعصرون الا اطلاق لهم الى المكتب على هذا وكذلك ان كان ابا المعلم
في منزله في الاستحقاق لغير الامن وكان محذور من يجوز الاعتماد على
استحقاقه لا يكون في الدين حرج على المطلق الى المكتب ولده او من يولي الحق اوم
ما لم يعلم ذلك من المعلم ويصح معه وكذلك المعلم في موضع ما لا يجوز له على
رأي الجماعة ان يجعله خليفة مكانه على غير معرفته مما خات ابا الجماعة او
الجمعة التي يسعه ان يستند اليها في بعض او لا بعض فانظر في هذا ولراجع البصر
كرتب اهل ان تجي روح النامة وناسي على ما وفت في حيله في بعض
ما فاتك طلب السلامة ان كنت كذلك محمدا وكنت له على سبيل التوجيه منها
واعلم بان لا يجوز للمعلم استعلاء الماء الموقوف على المكتبة غلة من
يعلم بها في الصبيان في الادب والكتابة والقرآن ومن يرد ذلك في الطلبة مهما
كان في بعض الاوقات يعلم في غيره ولوروى لهما عنه ذلك جهلا فليس لهم في
هذا ربح وكان لا يبعد على سبيل الاختلاف ان يكون له من غلة الماء
مقدر الغناء والشقا مما علم فيه لا في غيره وان كانت في هذا سنة فعلى السنة
كون حتى يصح باطلها والافلاها وانما التعليم لهم في غير امن المواضع المباحات

في الاضمان كان على جليل النطق بلا عوض على العناء في التعليم اذ كان من الجماعة
على غير شرط المحصور والمواضع اذ كان المال الموقوف لم يعلم بخلته في هذا
المكتب سنة واما يقوم ببعض الزايفات ولم يكن التوفيق للمال على التقيص
وغلبت لم يعلم بحاسته في المكتب واما هي لم يعلم ما فيه مطلقه ووقع النظر
واهل التعليم فيه عما يحصل منها فعمل كذلك ثم اخذ في تمام السنة عن تطوع منه
في ذلك الموضوع ومما احب الامكنة حاز لا خلافا على ولا بالاستحقاق استحق
في النظر بوجهه ولكن كانا جميعا مع الجماعة على ان لا يملك تمام السنة وانظم المرائي
على ان تكون المزايا ليعلم بها بعد استقام غلبة المال الموقوف في موضوع غير
موقوف فذلك وان لم يكن شرط على مكانه الا ما كان موصوف جاز
هالكه في موضع ازالها الاضرب على الصيان فيه التكيلف والايثار ههنا
في التعليم اخرج فيه عقيد التعريف به والوفى والا فانه داخل تحت الغرر
ولو كان على حسب المقابلة للعوض عند التفاوت في البذل لدعى العناء
اجرة ازاله وكان ينبغي معي الجماعة عليه مما كان التعريف به على التوضيح
لمقدار التأثير والنقص التناقض فيه ويرجع الى اجرة المثل في العناء ونظر اهل العمل
والوفى بلا اثبات العناء ونزاع لا يفيد التوضيح في الجملة عن الجمال وعلى التفضل
في حق بعض الاشخاص في الناس اجملا به وهذا الموضوع بعد العمل اليه بعد العمل
في الاصل واما هو فعليه سبب التعليم عقيد الاستيذان والرضى لبقائها ولا
على غيرها الا ان يكون شرط يمنع او يكون في التعليم فهو المقيم فاعلمت تبقى
غير محتمة ومما اخرج اخذ العوض من مال على العناء في تعليمه يخرج التضييع
ولو فاشي السير على التقيص في حق من مقدار المبدور من ماله وهذا شئ
في النظر خارج على النظره ومما يخرج من الصلاح في نظر اهل الصلاح ومنه
معرفة بالصلاح لم يكن في بذله ولا في اخذه خرج ومما علة مجازي لم يكن
في الراس جازا وهذا شئ لا ينافي له عن اخرا معي الجماعة عليه وثبتت النقض
فيه ولكنه يخرجهم مع الشرط الا ان يكون مجازا في المبادئ على العناء العطاء
لم يرضوا وان كان التعليم على معنى النطق فلا بأس في هذا كما لا ما كان اجرة
له وان كان فذلك التوقيف في الغلبة لم يعلم بها في المكتب سنة ولم يرض
ما العناء ولم يخذل الجماعة وتوضيحه ورضيها والمأمورين على الصيان وعلى
القيام بما يجعلونه والقيام في التعليم لذي الاماء والايام انظر بقول يد
حتى يولى سنة ولا يجوز ان يعلم يجعله لم يعلم منه بعض السنة لانها نفاذ الموقوف
على خلاف التوقيف فلا وجه له وان يخرج من المكتب قبل تمام عن التعليم لا ماسا

فقتضا فالصين من
الذين لا يسلطون غير
موراه وتترك المحمول
اولياء او موراه من
السلطان فلهذا قالوا
رحل العزة عليه بالنسب
قال بخالد في المعنى
مع الاستاذ في مثل
ملكه اوبل في حضور
اربعه غير محمول له
اباء الصبيان في
من يحرمه وله ما لا
في قول المعلم فقد عصى
وعده لا تترك صار
لولا لان يكون السخط
عليه وحده فانه
كانت خان الدنيا لعلم
والاستقام على
له او لم ياتي اوم
ما لا يحرمه على
الاجماع او
في هذا الراجح الص
في احد
يسئل الله منها
الملك غلة من
وتترك الطلبة مما
هذا ليس لهم في
غلة اما
لانه في السنة
الاولى المباحات

وانما علم البعض من السنة في المكتبة لم يكن له في الغلة شيء ولكنه لا يبعد من
 الاختلاف وان يكون له في الغلة قدر العناء على بعض القول مما علم في في عيب
 اذا كان على احد العوض في المكتبة فخر او مزايا لم يجز ان يمام او حاكم او
 والمام او جماعة المسلمين او حياه البداءة وقام بالعدل على قصد استغلال
 الموقوف في المال موزع لنفسه لما عدم من وقوعه والقول قوله والاجرة له اقل
 كان لم يكن ممن يعرف بالبطوع فيه وكل الوجوه لا يبعد في النظر من لان هذا
 شيء كان في هذا الموضع يخرج يخرج الاحاطات لا الاقرار ولا الوصايا الثانية
 وكما لا تتفكر عن الجمالات هـ وكذا لو كان ذلك له في الاصل والى على مثل هذا
 يكون على هذا الحال ولا يبين في النظر ان يصدق على هذا الموقوف لهذا العيب
 على العادة العارية والسنة الماضية في التعليم في ذلك الموضع فذلك البدل التوقيف
 له ما يمنع جوازها على العادة ما منع شرعي لشروط في نفس التوقيف يذهب به عنهما
 الى خصوص ما يخصه على حسب ما يقضيه معنى الكلام والموقف له شرط هـ
 وكذا كان لم يكن في الموضع سنة متقدمة في حق به حسب ما يقع التوقيف
 عليه في المباح وما يقع له على الجماعة في فعله او الجماعة يكون ما لم يجز
 الراية محرم من الامور فيه وليس هذا موضع الكلام عن الوصايا والتوقيف في النظر
 في الفاظ التوقيف ولكنه لما في هذه الاشياء انجرت من الكلام الى هذا الميدان
 الفصح فليقتصر في هذا القدر في التوضيح وانت فانظر في هذا نظر زمام
 للنفس بالجزء الملاك والفكر كلها من شأن الملاك وسمع فانفع هـ وخشع
 فانرفع هـ وخضع فانرفع هـ واعلم يا اخي ان اذا كانت الاجرة على العا ائمتا
 هي من ائمتا بالغة الاصل في الموقوف وان يجوز من يجوز ما لا يجوز له
 ولا يباح به لان يجرها لان الغلة غير الاصل وان كانت في الاصل
 فاصل عيها وهذا شيء معروف في بعض في الكتب موصوفه والغلة لا يكاد
 ان تخفى على من يعرف بالافره لكنه ينظر في بعض الصور منه الاشكال
 للخلقية مثل الصور والشجر الثابت في الارض من غير عيب في الخشب في الشجر
 المعروف بالخشب والعاجين والشماريح والسعف اليابس فقبل ان في الغلة
 وقيل ان في الاصل ويشبه ان يخرج معو الخلاف في الانجزة والدراب
 واما الورق والصوف والشعر فتريب في الغلة ولا سيما في الدواب المعروفة
 بذلك ولا يبين في اوراق الاشجار ولا في الخطب اليابس منها ان يكون من
 الغلة ولكنه في الاصل الا ما كان معروفا بذلك ومعروفا به وكما في الورق
 اليابس منها عداه بكاد ان يقاس في الشبه بالسعف اليابس في الغلة وخصوصا

وبالسبق به او التصرف فيه حيث اراد المباحات فالاصل خال من ان يكون هناك
 شرط يمنع الا فيها يخاف منه اثبات محذور فيه فوجب المقابلة عند ويكون ما
 ايجابه من موانع الارض له وقد كافي لا يجب ان يكون على الاشهاد المحذور
 التي هي محذور في موضع الاجازة اخذ بالثبوت خوفا من ثبوت المحذور الا فيها لا
 يخاف عليه ولا يحتمل شوقا فيه وانما عدم المحذور لم يرتفع معوق الاحتمال المحذور
 فالامتناع اسلم واخرج واعلم فان فعلنا ليس له في الحق بعلم او جهل فالتلف
 اصلا وتلف على عدم اوانه لم يمتنع بعبء او شيء من الصعوبات للخطاء او عدم من
 قضيه من فيه وتلف على عدم اوانه لم يمتنع بعبء او شيء من الصعوبات للخطاء او عدم من
 على موجب الحق في الاصل وفيما كان في الغلظة لنفس الملك وما يعلم به فيه حكمه
 فان كان ذو عسرة فظفر الى ميسرة وعليه توصية به مما حضر الموت قبل
 التخلص الا ان يكون مستحله ولا نقول في المحذور عليه كذلك بالذات بوقته
 لا ان كان يشبه على الاصل ان يكون محذور هذه لا وجوب العباد ويخرج فيه
 ما يخرج فيها في الثابت الياسر بعد التضييع لها وانتهاك الحرم منها والاختلاف
 في لزوم البذل لها وما فات على النسيان وقد علية فانظر في هذا بعين البصيرة
 عن خالص الفكرة لعلك ان تعرف الطريق المكنة على حقايق التحقيق وتقاتل
 على قطعها التوفيق حتى يفضي بك من مضائق التصديق الى خضم الفضاء وياض
 الرضى ومنازل الارضاء في حنة عالية قطبها دانيته واعلم يا اخي ان ليس
 في الملازمة على المعلم عانة المكتب مما حارب ولكن ان كان له مال معروف له
 او مورد فيه او مضاف اليه وابشاء ذلك من ذلك يعرف على وكيل القيام بعان
 ان كان له كل والا فالجامعة من الموقوف بعوان ومن احسب له قيام بعوان
 والناس قد اجمعوا ومما احتاج الى تزيان فلا بأس بقطع التراب بعوانه وانه
 الذي بعوان غلة واصلا ان لم يوجد التراب في غير ولا سيما ان كان في القطع
 تقع وان كان لا تقع فيه فلا اذا كان بالقيمة يوجد في غيره والقيمة من الغلظة
 موجودة وان عثر وجود التراب الا عند القيمة قطع ولو اضيق قطع
 بالمال لا لا يجوز التلطف اصل المتروك بعوانه بالبيع وقطعاً كيف يشاء اخذ
 التراب من بعوانه نزعاً اذا لم يكن المال موقوفا عليه شرعا وعلى ما كانت
 الجعالة في المال اجماع يجعله اصلا فاصلا وان كان في الغلظة فالاصلا
 عدم الغلظة فالعوار له يسكنه وما الموقوف عليه بعوان مطلقا فلا
 الا ان يكون في نزع التراب صلاح المال فلا بأس بالقيمة ولا سيما ان كان في صرفه
 ضرر ويجعل القيمة في صلاح المال وبغير القيمة فلا الا ان يكون لا قيمة ولا يبلغ
 القيمة فالقيمة له والقيمة في القيمة ويختلف هذا باختلاف الامكنة والغلظة

ولكن

المال الذي لم يكن هناك
فقال العبد ومكوث ما
على الشئ لا يوجب
موت الحي لا سيما لا
يقع الموت الا بالحق
فقالوا اجل الحافة
فقالوا اجل فالتف
بالطاهر او عد من
بالطاهر فليعلم الخلاص
فما يعلم به في حكمه
احضرت الموت فقل
كنتك بالذنب فموت
في العباد ومخرج في
الحرم منها او اختلف
في هذا يعني العبد
يقول التحقيق وتقات
فيهم القضاء وياض
واعلم بان في ان ليس
العرف لما
والوكل القيد بها
بما لم يقدّم به
القول لما هو فيه
بما ان كان في القطع
والقيمة والعلّة
ولوا في القطع
فكيف في احد
وعلم ما كانت
لما في الاصل
ان مطلقا فلا
بما ان كان في
لا يوجب ولا يسلط
في الامانة

والكثرة وزعم بالامر منه وان كان لا ضرر في المال له حاله ولكننا لقطع انفع
والوضع للمنفق في موضع اخر في المال الصالح فانه الضار ولا خال نفع ولا باس
وان كان في القطع مضرة فلا ولو كان تصرف الضرر في موضع اخر لا معنى له
ضرره في موضع ما حاله على اخر في المال لان ما يفسد في النظر وجه الصلاح فلا
فيه مخرج كما لو اسع ولا خارج وكذا في شبه ان يخرج فيه معنى الاختلاف اذ
لم يكن مدعى ان لا يملكه فمكّن عمارته الا بذلك ولو اضر به على غير ثبوت نفع للمال
وجه حتى انه يخرج معنى الاختلاف في بيع اصل الموقوف على عماران في معنى
الاسع عند الضرورة البعد واما المال الموقوف فليعلم به فيه فلا اعلم ان يبيع
لعمارة في كاسب ولا سنة ولا اجماع ولا رأي ولا يخرج ايا حجة معاني نظرس
ولا قياس بل هو المخرن بحال ويحكم في الموضع ان يخصص في التعليم به فيه ولو خصص
انكبت فلا يجاز ولا يبرأ العبد في غيره والموضع والا حوالا لان يذهب لموضع هذا
لا ترى عودته فليعلم ما كان من جهة الوصايا غلة ترجع الى الورثة ان عرفوا ولكن
في الحق انك لا ترى حتى حقه وان جعلوا او جعل قسمه والتسليم ولم ترجع معرفته
لما وعرفه فخرج من هذا هو ما كان ثابتا للمكنت او ما ثبت له اصله كان
يشبه فلا احوال المحو لانه ما اعلى حسب ما قبل نزع النور ان الموضع
لا حكمها فانما يخرج ان يعلم به في موضع آخر وقد كان في موضع او بموضع
او حيث ما امكن والامانة للمباحة بعد هذا ب هذا الموضع وان كان لا يثبت
فيه الغلة على ان يعلم به في موضعين او ثلاثة او اربعة مواضع ولم يجز ما لكل
ما يعلم به فيه فكانه يخرج فيما يكون له على ما يثبت في حكمه وان يعلم به فيما
بقي ما بقي في الموضع موضع معنى الاختلاف او كان قد خص منصف فذلك
او لم او خرج كذا معنى الحكم فيه فيما لم يخصص يكون كالمخصص به وقد
مضى القول فيه فانظر في هذا وتذكر معاينته ولا منهك حسن الظن عن
النظر فيه فانه لا يسع القابل غير الخوان يقبل ولا العالم في العلم ان يجمل ولا
الجاهل عارضا لان بسان فاسا لاهل الذكر ان كنت لا تعلمون وواعلم بان في
ان القواعد عارضا المال الموقوف كالقول في جماع المكنت ان كان له مال لذلك
او فيما وعده والا فلا يكون غلة الموقوف لجماع المكنت ولا الموقوف فيعلم
به فيه ولا على القايمة با اختلف فيه لان ينص في التوقيف انه في الغلة او يكون
سنة نقدت لثمن عمارات المكنت والمال غلة المال لم يصح باطلا او يكون شرط
مطلوع فيما اوتى احدها بالجماعة على الدخل فاشترط امكلا لا يخرج له
وكنت منطلقا بالجماعة لا تفكك له عنها ولو عيى الجملة العوض في مقابلته
العام لعماله والمبدول تسليمه وان لم يبيح في القول فاجمل ولا يثبت له على حال

والقول

عندنا فنفقة وعما اورد في الجاهل والاحتاج الى عامل يعالج امانا مساقاة
او الاجرة او جزء من العتق فليحتقر الثقة ان وجدته والا فالما مون على امان فيها
يعيب به عند ان لم يجد الثقة وليس يحسن عيانه في الحق ان يات من غير الامين عبد الله ان
يكون عليه وفيه لانه على غير هذا لا يؤمن من دخول الاسباب الضرورة في المال
على حاله وعلى المدخلين له في العمل وما انقض الشرح جباله وثبت له سنة
موضع ما ثبتت للانقض من غير العناء على العملين لانه لم ينف العتق بالعناء
اذ لم يكن لهم وجبة العتق من غيرهم فانظر في هذا لنفعل ما يكون على المعلم ولد
فكنون من نفسك على بصيرة فيما لتذكر كالمعاطاة ان انت في المعاطاة وكنت
فيها لغاسط وتوردى ما يجب في الحق عليك على وجه الحق فتقول كعتق الموقف
على هذا ان تمت له وتكثرت بما عكفت في الحق وارحوا ان يكون هذا التحليص
في هذه المعاطاة خارجا على ما في الصواب في الحق والعلم عند الله وعلم بما
اخذ في الاجرة على تعليم القراء على الشوط لها في غير موضع اللازم بالمرح مختلف
فيها فقبلت الاجارة واكثر القوار فيها انما من السحت وفي قول ثالث انما
على الشوط مكره وهذا وعلى قول طبع ان لا بأس على العتق في اخذها او كان
لجوازها او باحت الشوط لها على العتق لا على القراء هو الاحتاق في هذا
وان كان في الطاعة اذا كان في حاله ذلك بغير وجبة عليه فعلة معني اللازم لان
عليه والقيام عتق كما اجير في الحج والزبايع والصوم غير العتق والعتق بالاجرة
وهي في الطاعة وكيف تمنع اخذ الاجرة على الطاعة كلها كما جاء مطلقة في
بعض الآثار والامور كلها طاعة او معصية وفي الحال جوازها على شيء من
العصيان به كذا في الاجرة على المعاصي لانه لا يخل خلافا جازما وكذلك
على الطاعة في موضع اللازم عليه لغيره وفي عيجه لانه عليه فكيف يستحق
في الحق على ذلك ما عليه جازا ان اجرم الاعلى لانه فكاكته على هذا لم يجر
الحوار الا فيما ليس عليه فعل لغيره في الطاعات وهذا خصوص والمخصوص
عموم وخصوص وليس هذا موضع البسط فيه والقول فيما اعطيه في الاجرة على
وجبة المكافاة في غير شوط لانه لا جرم عليه فيه على الاصح وقد نصت الابا حنة
في غير محمد بن محبوب ويشير الى الحوار وان سجد محمد بن عبد الله لا تقول انه
بالاجرة ولكنه كذا ان يخرج فيه معنى الاتفاق لولا ما شد في المنة اني فيه
على انما المعقنة في العمل عليه لانه لا با حنة اخرج حتى زمال اليقيم على تعليمه
فيما جاء عن شير وعزال المؤثر وعزال عبد الله وكذلك في الشرح في سجد محمد بن
في بعض في الجوزية التي تنسب اليه اذا كان يجب معروفة في ذلك وقد

فتنقذ

فقلت لا ثم يصل به اليه الصبيان في الجهاد والجراد على غير الشرط لما اذا
اطان في نفسه انه من اجل الصبي وفيه عتسب او وكيل او وصي بعيد
السؤال والغزاة والصواب من اجله وقيل لا لاجابة على غير السؤال
ولم يقل الصبي انه من اجله الاطان في الارسل قبله اذا اطان
في الارسل قبله ما لم يخرج في الغار في الارسل زجدا من اجله
لا يرسل اليه فان خرج حرمه وغيره لم شرط الا على تغيير الكتابة لاها
كغيرها والصناعات في معنى الاجرة على ان هذا كانها محمولة من مقتضه
عند الماقتضه ورجوعه الى اجرة المثل ان يكون العقد في الاجرة الموجه على
هنا معلوم على معلوم من الوقت معلوم فانما يصيب كل منهما الرجوع
على الجور والغيبه للعقد قبل المدة فان امتنع الموجه مختارا كانت الاجرة عليه
تماما وانما الموجه في تمام ما عليه كذا لم يكن له شيء وان نقص هذا الوضع
احد دعوى او اعتناء بعدد وكانت الاجرة كما ثبتت كذا على معلوم من
التعليق انقص الاجرة بقدره في المستقبل لا فيما مضى عليه وان كانت على
عدد محصوره لم ينقص لان عليه تعليم مثله مما اتى به الموجه وكذا ان
كانت على الغناء في التعليم مطلقا في معلوم المدة غير معلوم والحصر لمعولين
في التعليم ولكن في المحاولات عنها والغزاة في التفصيل هذه المعاني شمع
والاشبه ان يكون معنى الجمال لان ما للاجاعة على حاله في الارزاج وثبتت
فيها النقص ويكون المرجوع فيها فيما عدا الاجرة في الاجرة المثل من موضع ذلك
فالقر في هذا نظر الصبر وقد نوافع غير تفكر واستقص واستبان ابيات
فلم يخط عليه خبرها بجان ولا يفتقر بالحقه واعلم ان هذا يهددك ويشرح
نورا ليمان صدرك ويخرجك من ظلام جهلك وذكره الحق ان اجهدت
فاسد وجهك فيند واعلم اني ان للفتح الحق في القلب الزكي اظهر النوراني
وقعا وللوق في سويده اثر ولا شر على الظاهر محامل والخيال دلائل من
النور والعرج والفتور والسرقة والمودة لمن كان منه لبيده وابعد وقده
واما القلب العظيم المشغول بانواع الحيات فيبوع قولها ينو الحيات
الباس عن قول الباس من زبيل النور وذلك لاجه على ذلك حلية الحق والكشف
عينا لما هو النافع والنافع في ما نرى في العادة والبغض والمباراة والشجاعة
وافقت به الى الفرج في المناصرة والتب لم والتميز في العزلة والغيبة لم

ملوك واولاد الملوك
 من موافق على ما لا يوافق
 غيرهم الا من عليه الملك
 ساسا لانه في الملك
 باله ومنت نرس
 العبد بالاعلاء
 بالكون على العلم و
 في الحظ وكت
 في كل هذه الوصف
 يكون هذا الشخص
 عند الله واولاد
 الامم واما في مختلف
 في غير انث انما
 فاه واحد هانك
 والاحتاني في هذا
 بعض الامم لان
 غير العزة بالاربع
 كاهه مطلقا في
 من على شي من
 اجماعه وكنك
 كيف يسبق
 على هذا
 ووصف الشخص
 طمعه والاربع على
 الفتحة
 الامم واولاد
 الامم في
 الامم في
 اليهم في
 اليهم في
 اليهم في
 اليهم في

والطعن فيه واكذب عليه والزم له في المجاسي من العوام والشارع والمغالطة
بمثله لا غير هذا ما يشبه في المعنى هذا لا موملا صادقة على الحق والاشارة
واخلاق السوء مما لا يكاد ان يحصى لان الخيون فنون حتى ان لشدة حجة يرى
الناس له ويمثل له اعداء الاعداء وربما اودر السعي في اهلاكه واقتلاف
املاكه وذلك من علامات الشفاء الا ان يدركه الله برحمته فينبغي عليه من قبل
ان يلقاه مصرا على معصيته فيبين هذا منكم القلب يعتقد النفس عن نور القلب
فان وجدت ولو ادركت في هذا ولو درج فيكم عن قول النعم المحرر في الجبل
فانت في الاشقي فبادر الى قلعه من مغربه والى جسم الاسباب والحوادث المورثة
له وايكظا لها ونشئ منها وعليك بالسرعة الى العلاج بالدواء قبل
استحكام الداء فانه مما اهل تعاطيهم واستعملوا على القلب فاحكم العطاء ويرون
العنى عضدكم اوم في الشفاء وبقيكم هناك رجال عصال ومك في مال
ان لم تتذكر نفسك في الحياة قبل الوفاة والى العباد ماله فانظر في هذا
النصوح والنصح فارج يا هذا ان ترجع او تقلى فيك في الحق منكم
ولم يرد في ترجمته كان يوضح تقدير في الكمال اهل هذه الصفة بقوله تعالى
ولكن لا تخشون لهما محبة فارجع على طلب الصوفية والنصح وكذلك الحق اوضح فان با
بكره من الله عنه يقول في رسالته على ابي طالب وقد تركت ارفاء ضا لكم
وصافاك واجامودن لسانك وقد قال في الخطاب على علمه علم الله
اهدكم الى الجنة عيونهم وقد جاء في بعض ما روي عنه انه قال كلكم بيكر على حتى
المرة حتى قبل ان قال الحمد لله الذي جعلني في قوم لا اعوجيت قوموني كالفتح
او نحو هذا في اللفظ زاد ونقص فالمعنى بعينه فيما ارجوه واعلم يا اخي انه ليس
المسئد كذا على ان تحت ذلك عفا او حجة كذا عليك انك في بنية على خطيئة ان
كانت كذا في مسكة وعقل وانت يا هذا المضج نعتك المسئد عليك لمي عليك مما
لتخذه فكيف هذا ان لا يجد ان يشكر نعم الوديك لان هذا معنى الحياة
الباقية السعيدة وذلك معنى الحياة الباقية السعيدة وذلك معنى الحياة الباقية
الدينية فشتان ما بينهما من البون الشديد والفرق فافهم ان
كنت ذا فهم فاني قد هديت الطريق الى الصحة وياك في الحق في هذه
النصوح بل ارجو في هذا في التواب واخاف على النصح لهدم وجوبه من
العقاب واعدنا لان يهدى في يده في ويرشد في منهم الحق والصواب
وقد صنعت لك مجدي وما ابقيت لك في المصيبة غاية فاعلم ما بان لك منها
صوابه وعدله عجا و جانب ما جانب الحق جانبنا وليس بخارج والحق ما لم

يخرج في أحكام أهل الحق من الحق أصلا وفصلا وما خرج عنها الزجر بها فمما يلبط
 في الحق عند البصر الحق والحق أقول إن كان قلت الحق وعملت به فخطأك أخذت
 وبكل طوع **•** وإن لم تأخذ فلا يصبر علي وماذا بعد الحق الأصل الذي لا يضره
 وأصل علم **•** وسألت هل أحد يسكن في مرقوم بلدهم ويأخذ
 في المصليات والمساكن والمأوى له قال لا إذا وجد ما يثبت على أهل
 الزجر فلا **•** وإما المصليات والسكن الذي لا يضر أهل الزجر ولا يكون فيه جبر
 فلا بأس **•** وكذلك جفر المأوى إذا لم يمنعوه ونقص يحيى الله أعلم **•**
 وسألت هل يجوز أخذ اختا من الموم والمطبخ والشرع والبنو والبوت
 والحانة والغاب والاسل ونفوس النسل والشجر غير الزجر والماله والمغز والسكن
 فيها بالغيب ويخوها من كان في أهلها أديعها أهلها **•** قال قد ربيت
 جانا في هذا فلا تأرا إلا أن يكون أهل الزجر محبوه ويدفعون عنه ويحضرونه
 وقد تفرغ عن كل هذا فزجر أهل الزجر **•** وأصل علم **•** وورع في مرقوم
 قوم بأي حال من أهل الزجر من يحون بغد حقه ولا يصون له مقاسمة فاذن له
 أعباد يورع بغد جسمه هو عرض ذلك عرفته جاز له ما يحون للمأوى ويكون ثقت
 أيضا ويحرم بما يستحق من ذلك وقد عرف أهل الدار ما لم يقطع بينهما وأدى
 وشتر وأجل وطول أو ما فيه تكبره وأذن بين عمارين فهو مرفق وقول
 لمن سألهم وقول موقوف والله أعلم **•** سأل الشيخ محمد بن عبد الله بن مولا روفي
 خرج من مالين أحدهما الأعلو والأخر أسفل كيف حكم **•** قال إن كان مستويا بالأعلو
 فهو وإن كان مستويا بالأسفل فهو وإن كان مستويا بقول بعينه نصفات
 وقول للأسفل الثلثان وللأعلو الثلث وقول للأسفل الثلث وللأعلو الثلثان
 وهذا يحيى **•** وقول أنه موقوف والله أعلم **•** سأل عنه أن ألبس المصنوعة
 مثل سيفه وستوت وجراح لا يحى الأكل من ثمارها والبيع والشراء في ثمارها يحى
 بها حتى لا يجلب فيها مثل الحب والتمر والقطن ماله يعلم ثمنها وما في الحكم فكل
 أو في أي يد **•** وكان الشيخ أحمد مرقوم يكاتب بينهم البيوعات في سيفهم ومحمد كلاوي
 على يد **•** وإما الأجر فله حفظ فيها شأنا الأثر والله أعلم **•** سأل عنه وجاز
 للمعقر أن يورع في مرقوم سأل في لاجل فقرة لا علمي فتملكها ولو كان يقن الأثرها
 أنها مقصودة وجاز للمعقر أن يبدل بينه وبين مرقوم في ذلك الأثر على العفة واستغف
 لاجل مرقوم والله أعلم **•** سأل عنه وقول مرقوم فزجرها فلان جد قبيلة
 تدمايت وتشق وزنته وصارت لا تنقسم على تكون غلة تلك الأرض **•** قال
 قولنا حاشين لا يحى الدخول فيها ولا يجوز غلتها وقولنا حتى للمعقر عاقته

[illegible]

وقولان فقهاء الغيبة او فيهما والله اعلم **مسألة** عن الشيخ احمد سليمان
 العاقبة ما نقول في الباطنية واحكامها وجواز انكاثنها فيها يحيى وموتها
 وفجارتها وما السبب لتضرعها وادبها قالوا وجدت في
 الاثار السالفة عن اصحابنا في المظنة غايب ولم اجدا لها خاص في
 حدودها واما سببها فقد رفع الى فادركتهم ولاخوان من غايبا اهل بيتنا
 من صحابان بعض بلدتها جار الحار على هدا الى ان هربوا منها وتركوا العصر
 باهلهم وبعضها طغى عليها الشدة فخرها قال الشيخ سليمان ان سعيد
 ان الدار اذا ملكها اهل الجور ودهسها اهلها او بعضهم فخرت فان الخراب على
 ضربين فخراب كان عاملا في الجور فكلما لا اهل له فخراب لم يكن معمولا
 الا وفيه شرع فخراب الطيب لم يجبه وهكذا اجمع في الباطنية فيها
 باقى عصر الامام العبد سيف سلطان سيف المعز في مما يحيى في غايبها
 الا انهم يستطوون ان يكون ذلك من اهل الامام ورضا لمن اذن يحيى
 موافقا منها وليكنوا له فيها اذا كان على ما شرطوا وقال الشيخ صالح
 بن وضاح جاز للفقهاء من عن الباطنية وحلوا لهم كل شيء ما لم يملكوها
 ويديها وجاز للاغنياء من اهلهم لا تخم استحقاق لفقهم واما لوى
 وصغار فان ادركوا اخوانا يكتنون في الاموال التي قريب من الخصى دون
 ما بعد عنه ولعلهم عرفت وعرف هدا بعد ما حملها السيل لفرها وقد
 شهر عدى في الشيخ المرحوم ناصر بن ابي الاموال لعلنا سقتهم ولصم وانه ياكلها
 وياكل منها ولا ياكلها فيهم ان كان عدم الكابة فيها من وقوف قوامهم عن
 البحث لا يطا اعتلوا برون في الباطنية غايب في جملة القول فلا يجنون في
 تفصيلها وبشيء ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى وفيه من يذكر
 ان الغيبة معروفة اجتماع وقد راسه من جامهم على ان يجزوا فلما حد ثنا
 ويسقوا به هذا الزعم على ان تكون لهم غلته ثمانين سنة من بحر الفخ ووقع
 فيه غلته ومن بعد هذه المدة يكون كما قال اهل الزعم يفعل به ما يفعل بكم ما يجزى
 وتخل غلته على هذه المدة ام لا قالوا ان كان ذلك وقع من الجاهل الجاهل
 فعلم ان الشاة على اربابه وكان صلاحا وعلى السنة الحاربية فيه ولم يكن خلافا
 لها فلا نقول بحكم ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ احمد فملا وفيه من
 لها موضع معروف وهي سبيل الى بطر عليها ولها نخلة لصلحها والحق المرب
 صار هيا خفيفا اجوز ان يباع ويشترى فيه من غلته الخلة ام لا قالوا

لا يجوز ذلك ويترك بحاله ولا يباين موضوعها الموقوفة فيه ولو خرجت الحائقة
التي فيها والى علمه **ع** واذا ذهبت الى الموقوفة اوصاعت وموقوف
عليها بخل لاصلاحها لم يشترى وعلمته الخلق في غيرها قال الشيخ
حيث ان كانت الغلة للاصلاح فلا يشترى غيرها وفي كتاب المظان
ثلاث الوصية رجعت الى الورقة وقال الشيخ ناصر محسن بحوزات
يشتري وعلمته هذه الخلق في والى علمه **ع** على الشيخ جيب سالم
اذا وقع فيها والى العلم ان يعطى قوماً ليعاملوه واصله وكان له جاهد
غير ثقات ولا امانة الا انه يفتن للمتبادلين بذكر صلاحه ونظر اهل القرية
الاصح للادبام ورفع حكم وابانت بمن لا يظن بالاثم وحكم بصحة المعاملة
وحيث ان كانت فيه فليس شربة تبقى في هذا العلم لان قال اف معاملة
جاءه الافلاج جائز وان كانوا غير ثقات اذا كانوا في العلم على ما يظهر
فيما لصلاح وليس فيه النجاس لادبام وغيرهم ولو قوفات وكلم يحضر
ملا الغائبين وتلك المعاملة تثبت على الحاضر والغائب ولا يمكن امو وهو
راي ابا الحارث ولا شبهه في علمه هذه الصفه لمن اراد ان يكتسب في الصلاح
اذا وقع واحد فهو صلاح او مجموعي او عايد وثق ولا أحد يتبع عليه والده
اعلم **ع** على الشيخ ناصر محسن في مدرسته ادرست هذه الماهية
لمن علم فيها القرآن العظيم نشأ على ذلك الصغير ومات الكبير ثم دخل فيها احد
والجاءه او ما عتاه المسلم هل ان ياجر غيره يعلم فيها على سنها حتى قليل
وعلمته ما لها ويعبر ويقاود هو بنية علمها نفسه وقال ان المدارس
تكون على ستة الجارية الاسلامية فيها اهل العلم والمثقلين وان لم يتمك
ها ستة يكون ذلك على ما يراه القوام بالعدل لا الاتفاق بينهم وفتنت
لعلمتها بتعليم فيها على احوال ولا يشتغل عن التعليم فيها ما بعد من السلوك
على الوقوف فيها واقام عين مقامه هو اهل ذلك فلا امانة الموقوفة باح
اذا خرج فلا بأس بعلمه اذا كان وقوف عن التعليم فيها بنفسه اضطرر الا احتياذا
ولا تعليم في ذلك حدا محد وذا ولا احلام معد وذا وقال الشيخ **ع** ان
الغلة تكتل لمقامه هو اذا كان على سنها ولا يجل الاخذ متى منها الاعن
رضي وفتنت لعلمتها والى علمه **ع** ابن عبدان والصبر والشيخ
الذكي يفتن في مال المدرسة او المسجد هو الغلة ويجوز للمعلم والوكيل
اخذ ما له قال قول انظر الغلة ويجوز لها اخذ على سبيل الغلة وقول
هو الاصل لا يجوز للمعلم والوكيل اخذ ذلك ولو دفع به الجماعة عند الضرورة

[illegible]

[illegible]

معلمهم يوم انفاذ الوصية فالحكم يوم موت الموصي لا غير والله اعلم
 وفيها معلم ثم صار وفيها غير يعلم فيها حين انفاذ الوصية فالعلم على وقت
 انفاذ الوصية وتكون الوصية لمن يعلم حين الانفاذ والله اعلم
 الزايم في حرامه في العلم اذا ثبت تحلل الميراث وكسرها كبرية فاذا كانت
 لا تقتصر على ما كانت في الكرب لياس فلا ضمان عليه فيها. وكذا اذا اخذنا
 في الموصي ليعلم به العوض اذا كان فيه صلاح لغيرها لم يصدق عليه ذلك. واذا
 استاذن باء الصبيان في ادبهم بالضرب فلا بأس عليه ان يضربهم ضرب
 الادب كلما استنوا على القراءة فغير عذر. وكذا اذا ادى بعضهم بعضا
 بضرب وكلام وليس له ان يضربهم الا باذن ابيه ولا تحفظ في ضربهم في
 ادبهم واصابعهم. واذا استاذن باءهم وضربهم في ضربهم وضربهم
 ضربا مبرحا وهو الموت خضوع واجتماع او رما فعليه الضمان ولو كان في الصبي
 قسورا وجب وخرج الدم والقشور والحيت وضربه فعليه الضمان واذا ابراه
 والله الصبي فعليه الخلف ونحن علمنا بقولنا جاز ذلك اذا كان الولد صبيا
 واخطأ كذا فلا بد ان يقر في كل امر يقر في ذلك فلا بد وهو كذا وكذا ولا
 يصدق ضربهم اذ لم يقصوا اطرافهم ويكبلوا اعينهم اذا اذن له اباؤهم بذلك
 وليس له ان يرسلهم الا بان يرسلهم منهم الا باذن ابيهم فان ارسلهم باذن
 ابيهم وضربوا من صار له ولم يامرهم المعلم بضربه فارحوا الله لا يلزم
 ضمانه. واما اذا عاقل واحد منهم على صاحبه ان يضربه لم يجز للمعلم ضرب
 المذنب عليه بغير صفة واذا احسن بينهم وغاصعوا بالكدفهم وكان عذره
 هو اعرف بخلاف فاذا احترق يقول عندى ان احسن فليس عليه عندي شيء
 واخذ ما اعطاه الصبيان في الدرهم باذن ابيهم لاجل التعلم فان كانت
 بغير شرط فلا يجزى ذلك في حصة غيره انه يبيعون بذلك على معيشتهم
 وان بشرط على التعلم للفرق في اكثر القول لا يجوز. وان شرط على الادب
 وحسنه في الميراث وتعليم الخط فلا بأس عليه. واذا ضرب الصبي ولم يعلم انه
 اذ لم يؤثر تحريمه في وضرب الصبي اذ شهد عليه والمواثان وبعضهم
 بعض ان يضربه او يكلم عليه واذا سلمه والده فان ادى اذ يصلح يكلمهم عن
 بعضهم بعض فصول لا يصدق عليه اذا ادى على هذا مما يجوز في الادب
 وبالله الميعاد المعلم اذا اقرضه بالضرب اكثر القول والمذنب عليه العمل لا يجوز واما

اختاره فلا

أخذ فلما جاوز ليلته • وإذ لم يبق له من الليل إلا ما عجز عن فعله فليجفف
صبرهم • فيجف حتى يذهب ما بقي من الليل • ولا يفرغ من الليل على غير ما
منه • والادب • وما كان الصبر إذا كان يعرف الغنى والفرح • وكان سنة قدا
صار حتى عشر سنة • بعض أحواله • وبعض لم يجمع حتى يبلغ • وأما ان يكتب
المعلم نحو أو لا سم • مثل النوا اليسير أو يرفي في عود • وأما بقا كتب الاثر
إذا كان الاو لا يدرى • فيجف حتى يشترط ذلك عند له • فاما
المدرسة • لأنه لا يكون الحكم عليه عند دفع على شرط • والشرط الحار •
ولا يعنى حسن الصبي • صفته • ولا قس • إذا فصلان ذلك يخاف عليه •
الضرب أو هم • يعرف على الصغير الكبير • إذا كان كذلك عاودهم • وكسر الحار • والقفا
والنوع • محافضا • التلى • لها على القرآن • وكسر الملاهي • التي يلبس • بها
ولا تقع فيها الا لله • فمعتات • بعض المسلمين فعل ذلك • ولا يضيئ ذلك
عندك على نظر الصلاح • • وأما امره • هل تعلموا غيرهم • فارة • أو كما • نزل
بصق ذلك • إذا رأى في ذلك الصلاح • للمعلم • والمتعلم • ولا يدرى • لم يجر
منه • وان كان لم تزل • عند اجرة • عوض هذا على الشيخ • ناصر • عيسى
فقال • لم ينزل • الا للصواب • والاعلم • • • • •
العلم • والقرآن • والادب • وغيره • أي • أي • • • • •
عليه • ما • لا • قال • • • • •
فلاصمان • عليه • وهو • ما • جوف • ذلك • • • • •
والعلم • والادب • وغيره • على ذلك • وغيره • أي • أي • • • • •
لم • ما • يتولد • من • تعليمهم • • • • •
العلم • هل • عليه • • • • •
مصحف • هو • أو • غير • ذلك • • • • •
عاب • عنه • والزم • التعليم • هل • يكون • ضامنا • لذلك • حتى • يعلم • أنه • جسم •
عن • شيء • يكون • • • • •
على • القيام • بمصالحهم • في • ذات • أنفسهم • ما • هو • عود • عليهم • • • • •
غير • ذلك • • • • •
مصلحة • خاصة • • • • •
لم • على • التعليم • • • • •
القيام • على • العلم • والتعليم • والادب • الا • في • قول • إذا • كان • في • بعض • ما • وعاش •
واصل • حاله • بنفسه • في • صيغة • يعود • بها • نفع • ونفع • في • نها • الصرا •

في العبد المذنب عليه السلام
والله اعلم بالصواب

ما كن من افلا كاست
 ولكن كذا الحذر شا
 بصر عيذكه ولا
 علي ان يفرح فرب
 من خصه بفضا
 طارفا في ضمهم
 فم فمهم ومنهم
 ان رلوا في الصي
 لخصان واذا ابر
 لان الواجبا
 فوهو كذا وكذا ولا
 اذن لما وهم يذك
 فان رلهم باذ
 ووا ان ابر مس
 فحي لعل صر
 فم وكان عذر
 علي عدي شى
 فم فان كان
 كعلي معيتم
 شطاعى الارب
 الصي ولم يعلم انه
 لدا وان فمهم
 راجع اليكم عن
 من الارب
 الارب لى ولما

ان يكون ذلك والى الان فقام بمصالحهم والاستغاث بالصلح الاضمان فيه
 ويرجع فيما اغتاث مالم يقع تعطل او ضرر يقين والله اعلم **مسألة** وفي
 المعلم اذا قال لا ماء الصبيان واعمالهم انهم انما هم ابناء بائعين منهم
 كذا وكذا من المجر او الدارهم والحق على المشهور ان الثمار هل يجوز له قال
 اذا قاطعهم على تعليم الغزاة في اكثر القول لا يجوز ولا يثبت ولو قاطعهم
 على شيء معروف باجر معلوم الى اجل معلوم وذلك باطل فان عنامهم في
 غير تعليم الغزاة كما ناله عليهم اجر مثله في ذلك المعنى وان قاطعهم على
 التعليم ولم يقاطعهم على تعليم شيء معروف في ذلك يجوز ولا جرم عليه وان
 قاطعهم على تعليم الكتاب والحساب او شيء من الادب باجر معروف
 الى اجل معلوم قد كثر ثبات تعليمهم وهم واما اذا قصر عما يلزمه وعن شيء
 قد ثبت عليه فانما يترك وذلك بقدر ما قصر ويستحل قدره الا ان في
 ذلك **مسألة** العوفي وفي هل يلحقا موارحلا يعلم ولا دهم ورضعوا له
 بما للمدبرة ثم ان احدنا اجماعا لم يرض به ما نرى في ذلك واذا لم يكن
 معروفا ان التعليم يكون في موضع معروف الا انهم يعلمون في مسجد ويعلمون
 في غيره فيسيرا لاوقات اذا مات احد من حضرة ذلك المسجد للنفقة يعلمون
 في غيره اين يكون اذا لم يكن معروفا ان التعليم في موضع كذا قال اذا
 كان المعلم ثقة او امنا في دينه واقام مع للتعليم جاءه البلد لرؤسا السا
 قد اومر في البلد وكانوا من السلافة فصار عدل على اكثر القول ورضعوا الزعمال
 المدبرة على التعليم فهايز ذلك وثابت على تجميع ولو لم يرض بذلك المعلم
 احد من الجماعة مالم يصح جبايته فلا يلتفت الى قول من لم يرض الا ان يكون
 الذي لم يرض بالمعلم ثقة عدلا فان قول الثقة العدل مقبول في ذلك وجايز
 عن المعلم بقول الثقة ويكون للثقة العدل في اقامة المعلم وعملها وفي
 الجباية اذا لم يكن فيهم ثقة عدل على اكثر القول واما التعليم في المواضع
 في البلد فيقتضي به السنة السابقة الاسلام ما يصح باطلها والله اعلم
مسألة الصحيح وسالتني عما صفا من بلدنا في الاعمال التي اخذها المسلمون
 فهاهم قال لا أعلم لم احفظ اكثرها ولا نساها الى خبرها ولا وجبت
 وسماها ثمها ومما جاء به الاثران فارس والاهواز والسواد فقبل ان
 الاهواز على كور الاهواز والعراق مصر ومما فخذ المسلمون في بلد الهند
 وجعلوا صافين وكلما استفتح فها من بلدات المشركين وجعلوا للمسلمين
 ومعنى ان قيل ولو كانا المستفتح لها من السلطين في العرب كانوا او في النعم
 وجعلوا صافين لاهل الديار المسلمين من خالفهم وليس لخالفهم تغلبت

على

علمنا فتقوى من بلدات المشركين ومن ذلك انما مما فقهه عمر الخطاب راجب
ان من فوجها فارسية واكثر ما ذكرناه ان لم يحط علما به واما البصرة فانها
بعت بالاسلام فيما قبل واهل اليمن السلطايعين حيث بعث اليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل واما اهل المدينة فقد نصرهم
آزاد وصنوا ان يحفظوا كما يحفظ الاناء هم وضميرهم الحنة قال
الناس طوبى لهم وباءعهم على ذلك ولم يثابه الثاني بغداد ومحمد بن
واحيى ابنها يحيى بن الملق وهاجاوار رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يبت فيها شيئا واما اهل عمان فاجاوار رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم واسوا بر قبل بصلهم رسولهم وقول في هذا قول الله ورسوله
والصديقين وعبدان وعذري ان اهل كل مصر لا يخفى عليهم حكمه واما عليه
رسوله واما مكة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآها على اهلها
بعد ان اخذها منهم صلحا وقبل بل استحققتها استفتقها منهم وهي من
الصفاق واما جابر بن عبد الله فقد عامل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
شظير من غارها ولم يزل المسلمون والصالحون والنايعون الى يومنا هذا
يستغفرون الامصار ويبررون فيها بين الاحبار والدة موفى كل
محمد ومار واصل علمه **مسئلة** واذا وقف المعامل التعليم قبل ان يقضى
ما عقدت عليه الاخر فيمنع عن فلائق وان وقف بعد مع السنين
ولم يمكن تمام علم فلزم الاجرة الحساب وكذلك لو كمل وكمل كان مثل
هؤلاء واصل علمه **مسئلة** ان عبيدان وفي الرجل موقفة اذا صارت
ضعيفة واشترى القاء هذه الرخي احس منها وقوى يجوز ان يتابع
الاول ويشترى غيرها رخي غيرهما ويجعل عليها في ذلك الشيء الموقوف
فان كان هذا الرجل القاء اشترى هذه الرخي من عنده وهي احس من
الاول فلا يضيئ عليه ان يخذ الاول ويترك هذه مكائها على قول من يحجز
القصاص على نظر الصلاح وان لم يكن اشترى الرخي من عنده فيعفى اب
بذلك الاول مكائها حتى يصير الواحد ما لا يتنفع بها واصل علمه
مسئلة ومنه واذا كان في يد رجل وقف ومنه يعرف على اهل
المحلة المعروفة يجوز للاحد من هذا الوقف من يفتنه كان فقه او غير فقه
قالوا اذا وقف هذا الوقف على مستند المقدمة فلا ضمان على الاخذ منه
والاداء له **مسئلة** الرأى وفيه لو فقه وقف على اناس معروفين
يجوز ان يدفع الى الاب ما ينوب ابنة الصغرى وذلك كان لا من غيرا اوقفا

[illegible]

تعدا وغير تعدا قال ان كان تعدا غير وان كان غير تعدا ففقد اختلاف واحد
اعلم **مسألة** الشيخ ناصر مجيب والخلة الموقوفة عليها لا اكل اذا احتاجت
الى ذلك لئلا يسجل الهل يجوز ان يسلم ذلك من غلته قال اذا خيف وقوعها
جاء ذلك في حقها وجوبها او صلاحها وانما علم **مسألة** الشيخ مجيب
بمن وصي مال الخلة ولا وجبهه ولا يجوز هذا الخل جعله فقهاء المسلمين
ولم يذكر في الوصية عار الخبز وقوله وابوابه ما ذا يكون عار هذا الخبز
وقوله وبابه وحطب طبع الخل وقال لا احفظ في هذا ولا في الاثر شيئا وفي
ان كان في غلته مال بعد ذلك لا يصدق ذلك على اصل هذه الاشياء وعلم هذا
المال **مسألة** الشيخ سالم مجيب الخلة الموقوفة في حق من وصي في حق من وصي
فقلعه وكلها وابوابه ما تقول في قيمته هو لعمارة الخلة بمصوم بها
قال فيما ذكرت اختلاف قول المصنف في الخلة فعلى هذا القول لا ينفذ
قيمه المصروف بها تنفذ فيها الخلة وقولنا في الاصل وعلى هذا القول لا ينفذ في
الاصل وانما علم **مسألة** عملا وصي يدرهم مدرسة كذا ولم يقل لمن يعلم
الفرق بين لعمارة المدرسة نفسها ولا يجوز للمعلم اخذها الا ان يقول الموصي
انها من ماله المدرسية وانما علم **مسألة** الشيخ احمد مداد وفي
درهم موقوفة تفرق يوم الحج على الفقراء ورفع الوكيل منها مائة يوم الحج عند
رجل وسلمها للمعدية ام كيف حكم ذلك قال لا يجوز ذلك لان الوكيل
لم يفرق لذي قدر بل بعد ما تم وليس ذلك ملكا للفقير الا ان يكون الموقوف
الرجل ان ينفذ له ذلك يوم الحج ففرض وكله ان ينفذ نفسه وانما علم **مسألة**
ابن عريان فما خرج من مسك وفيه موت تنفذ على من شرطها ما حكمه
قال فاذا كانت هذه البيوت والنجار الشيخ ليست هي في ملك احد من
الناس وكانت داخلية في جرم مسك الوهي صافية للمسلمين فلا يصدق عند ذلك
يكون لبيت مال المسلمين ان يكون احديتهما ملكا ولم يعرفها رب لان كل
ماله يعرفه ربه فاللام ان جعله في عذر ذلك المسلم وان كان هذه البيوت
بناها احد الناس من مات في يده وكان ملك الخل والاستجار اذا غرمت في
موت في يده عرهما وانما علم **مسألة** المصحح في عابدة فيها يورجر
وهي موقوفة لشيخ او لفقير فاخذت ولادوت هل يجوز ظهرها بالجدل
من غلته الارض والميراث لا **مسألة** قال لا تستقيم الا بالظهور جاز ذلك وان
استقامت بعرضه لا يجوز وانما علم **مسألة** وعند في خلة الوقت اذا
طاحت قيمتها غلته **مسألة** في اصلاح الاصل هو الغسل والاسقي
واما الهيس والشرابة فيوجدان في اصلاح الميراث وانما علم **مسألة** والخلة

في وقت تولد في ثراها يوم الحج في المسجد الفلاني وكثرت ولم تقدر على اكلها فملا
 قال في ذلك السائل انما افضل شيء من ذلك لا بعدد الاجارة ان يشترى به
 خبز اليك في ذلك اليوم واما فقير فمدره فلا يجوز ان كان مدره ولا لاكل
 واسد علمه **مسئلة** ابن عبيدان وفي ارض معروفه لفلان ومات صاحبها
 فبقي العلم ان وصيها المديونة هل يجوز له جزها قال لا يجوز جزها
 الا شاهدى عدل لان الشريعة في الاحكام لا يجوز واسد علمه **مسئلة**
 وهل للعلم ان يعلم الصبيان وهو عيوصه قال في اختلاف ومزعم
 في ذلك اجاره واسد علمه **مسئلة** عن الشيخ جابر عيسى في الباطنة او
 زنا فيها هل لرب اكل منها فتنفع بشيء من ثراها وزروعها وعلف اشجارها
 ويجوز له في صولها ان يبيع ويشترى ويعر ما يحاق في فقر او غناه من ثراها
 ويجوز ما كان من ثرتها وما كان من ثرتها في ارضها وهل هي فلا غائب
 باجمعها في جواهرها وعرضها ام لا قال فاسد علم والذي يلغى فلا اخبار
 نحو ما وجدته عملا في الاثار وانها فلا غائب في اسمها وعلى هذا ان صح فيجوز
 في حكمها وكان من غير تحديد شيء دون غير منها وعلى ظاهره في الحكم
 فهو مما يتناول ما وقع عليه الاسم الا انما لا يفيد ان صح ان يكون الخاص
 لم يصح معه انما كذلك وما صح منها لا في العام لم لم يصح عنده في بعضها او كلها
 وان اطلق في ظاهره من كانه لا يصح في درهم ولا في يومه الا ما قد افترقا في
 تخصيصا لما يقيد فيها جازية لا ما عده اذ لا يجوز في كل ذي بدال ان
 يكون اولى بما في يده فيما له في الحكم وعليه حتى يصح ان لا يفرق عند من يجر معه
 دون ولم يصح عنده وان علمه من سواه فيلس له ولا عليه علم عن شيء في
 مثل هذا وما ظهر موافق جاز لملاز ان يعرف الاستحسان فمغ من مقدم حياته
 او ما يكون في يوم مانع لجواز في خصوص اعيانهم باجماع او على راي في موضع
 لزوم والا فهو على ما به في الاباحه وعلى فادعاه ان يظهر ما تقو لم يرد به
 الحق فيه والا فلا تسمع دعواه بلا ظرف في شيء من هذا وما اشبهه وانما
 في كبره او اشافها فمرفق في صغر الاجامه بحسب الحق في هذا ولا لهما في
 الحق بالسواء ولا علم في هذا كله انما يتجمل بالراي في عدلها في المساج
 على اصل حتى يصح فيه كون نقلها ما يجرم في الاجماع او على راي في موضع
 جواز عليه في تحريمه وحله ولو يجوز ان يصح ذلك في مثل هذا الاجتهاد تقوم
 برمزهم او اقلها ويقتض او شدة والافق والحلال لم لم يصح معه ما يمنع
 من جواز في الحال وليس من الجاه والمحي ومنزلت في شيء من الامور

في ذلك

في وقت تولد في ثراها يوم الحج في المسجد الفلاني وكثرت ولم تقدر على اكلها فملا
 قال في ذلك السائل انما افضل شيء من ذلك لا بعدد الاجارة ان يشترى به
 خبز اليك في ذلك اليوم واما فقير فمدره فلا يجوز ان كان مدره ولا لاكل
 واسد علمه **مسئلة** ابن عبيدان وفي ارض معروفه لفلان ومات صاحبها
 فبقي العلم ان وصيها المديونة هل يجوز له جزها قال لا يجوز جزها
 الا شاهدى عدل لان الشريعة في الاحكام لا يجوز واسد علمه **مسئلة**
 وهل للعلم ان يعلم الصبيان وهو عيوصه قال في اختلاف ومزعم
 في ذلك اجاره واسد علمه **مسئلة** عن الشيخ جابر عيسى في الباطنة او
 زنا فيها هل لرب اكل منها فتنفع بشيء من ثراها وزروعها وعلف اشجارها
 ويجوز له في صولها ان يبيع ويشترى ويعر ما يحاق في فقر او غناه من ثراها
 ويجوز ما كان من ثرتها وما كان من ثرتها في ارضها وهل هي فلا غائب
 باجمعها في جواهرها وعرضها ام لا قال فاسد علم والذي يلغى فلا اخبار
 نحو ما وجدته عملا في الاثار وانها فلا غائب في اسمها وعلى هذا ان صح فيجوز
 في حكمها وكان من غير تحديد شيء دون غير منها وعلى ظاهره في الحكم
 فهو مما يتناول ما وقع عليه الاسم الا انما لا يفيد ان صح ان يكون الخاص
 لم يصح معه انما كذلك وما صح منها لا في العام لم لم يصح عنده في بعضها او كلها
 وان اطلق في ظاهره من كانه لا يصح في درهم ولا في يومه الا ما قد افترقا في
 تخصيصا لما يقيد فيها جازية لا ما عده اذ لا يجوز في كل ذي بدال ان
 يكون اولى بما في يده فيما له في الحكم وعليه حتى يصح ان لا يفرق عند من يجر معه
 دون ولم يصح عنده وان علمه من سواه فيلس له ولا عليه علم عن شيء في
 مثل هذا وما ظهر موافق جاز لملاز ان يعرف الاستحسان فمغ من مقدم حياته
 او ما يكون في يوم مانع لجواز في خصوص اعيانهم باجماع او على راي في موضع
 لزوم والا فهو على ما به في الاباحه وعلى فادعاه ان يظهر ما تقو لم يرد به
 الحق فيه والا فلا تسمع دعواه بلا ظرف في شيء من هذا وما اشبهه وانما
 في كبره او اشافها فمرفق في صغر الاجامه بحسب الحق في هذا ولا لهما في
 الحق بالسواء ولا علم في هذا كله انما يتجمل بالراي في عدلها في المساج
 على اصل حتى يصح فيه كون نقلها ما يجرم في الاجماع او على راي في موضع
 جواز عليه في تحريمه وحله ولو يجوز ان يصح ذلك في مثل هذا الاجتهاد تقوم
 برمزهم او اقلها ويقتض او شدة والافق والحلال لم لم يصح معه ما يمنع
 من جواز في الحال وليس من الجاه والمحي ومنزلت في شيء من الامور

في ذلك

لا نكحها ما حلالا وما حراما في الرأى وفي دليل السلام لكن قد يكون فيقع بينهما
 شيئا من منع فإن يحكم بها حلالا ومن فيكون الوقوف مراما على حال
 في حق من خفي عليه ما يترتب على حقيقته أو يحل ويجرم في الحين وما
 صرح فيها من الغايب فهو مجهول ويجوز أن ينتفع به الفقهاء عند أولان
 يجعل في عز الزول في بعض القول في رأى من يذهب في الصلاة إلى بعد
 إلى أهله فتمنع العبران ينتفع من لا عزرا بهم وقد عدموا معرفته في منزله
 بجوارح لم يكره ما قلنا ظاهر ما فيه من رأى القرآن هو المعمول به **مسئلة**
 لم وما صح بالشهر من عمارها من الغايب في الأصل إلا أنه في يد من يجوز
 فيه عدمه كمن ذكره في الجور والعزل **قال** أما في الحكم فلا يوجب فيه إلا
 باقائه أو يثبت تقوم فيه ما ذكره ولا فلا يقضى عليه ما يترجم وأما فيما
 يحق المتلا به في نفسه فلا عرفها على حال إلا أنهما لم يثبتا في
 من ذلك **مسئلة** لم وما لم يكن في يد أحد عمارها أو خراجها والشهر من ذلك
 فيها **قال** في المحنة فيها من جهة عدمها بها عليه لا كما دل صرح
 ما تادى إلى الاسماء والأخبار ولا اختلاف فعله إلا أن يكون على قول
 من يبين الحكم في مثله فظهر من علمه فصول يجوز على هذا الرأى في جواز
 حكمه بين ذوي الانصار إلا أن يكون في الدعوى في أصلها فيمنع فإن يجوز
 والأقليس في الحق لا ما يدل على شوقها وحوار الحكم في مثل هذا الموضوع لما أدت
 لظهور صحة عدله **مسئلة** لم وإن كان هذا الناشئ عما أقره فاه
 في الحكم وفي الفقهاء في عدمه فوجدوا لا آثار فيها ولا عماره فقتل
 فيها نكح الحاكمها وما زال فصل فيها التخييل ويعزس الأشجار ويحتقر
 نسقها الأمان والأهاف في على ذلك يعقها وما كل من عليها ولا يدعى
 تخفيفا عليها حومات على ذلك أهوا إلى عند إعدامها كره **قال**
 قد قبل بجوار هذا منها وهو صحيح ولا لا يخرج من معنى الصواب في النظر
 لا كما هو موافقا ما لم يصح معه تقدم جاتها أو ما يمنع هناك على رأى من جواز
 ذلك **مسئلة** لم فإن وجد هذا الناس أو الامتصاص أو به يجوز لا نكحها
 ويعتاقها ويبعان منها وما كلات من ما باعاه ويوفيان ما عليها من
 دين الناس فلما دنتا لهما الاجال منورت منها تلك الأموال هل كان يعمل
 فيها علمها من بيع أو لا عنه الحاجة لم كره **قال** نعم لأنه لها ما لم يصح أنه
 يعرفها من معلوم أو مجهول **مسئلة** لم فإن باعها أو باع شيئا منها فانتفع
 فيما شاء وأراد واشترى منه أكلت وبها الجارح على آخر المعمل للصبيان
 واستعان منها على حج بيت الله حرام واسع لم ذلك وحلالا وحراما **قال**

[illegible]

لا أعلم في شيء من نحو هذا في نصره فانه ما يحرم عليه فيمنع من فعل ما حاز له
في المال وما هو معه من انعيم من وجه في يد فليس له الا بالاصغر من هذا واطلعه
له في الامعاء او على رأى في خاله ذلك **مسئلة** له انواع على احدها شيئا
الذي يبعد له قال **السنة** فالتشي في النوع ولكن ما لم يحرم في رعا واجامع
لان ما يدخل فيه بالعدل ما يكون من نوع الفروع او الاصل وما حاز له على
والمعطى في حالة من له جلال وان لم يكن من ماله قليل بما يكون حكمه له ما لم يصح
معد به او من علمه ان يعير فيحتاج ان يكون على رأى في ربه والا فلو لم يكن ذلك
واعرفه لم يخلو فانه قد ادى على نحو ما في السؤال معنى **في اجمال**
وان اشترى الغني منها ما رهاها بنوع في ظاهر الامر مع اهلهما وليكن في موضع
لها مشاهد يخطو بعضهم لبعض مع معرفتهم بها انما غايب الركن غلبها
ام لا **قال** ما حاز من الغايب في حكمه فلا يبيع ولا يشترى ولا يهب ولا
عطاء ولا وصية ولا ميراث في اصله لان يكون شيء والاساس
في فعله ما يكون من رقبته على رأى في اجاز في فعله والا فلا يعير له شيء ونحو
هذا في ان لا على اهله وانما يجوز ان يكون لبيت المال او لبيتك من اهل
علة لا امانا له عليها على رأى في اجاز في ذلك واما ان كان من اهل الغنا فليس
له من بعد ان يبيع مع ما هي به وعليه ان ياكل منها الا وجهه ما يجوز من مثله فريد
من اجاز له في الفناء او من بيت المال على رأى في اجاز ذلك **مسئلة** له
فان كلما رزقنا بل او اراد الخلل ان قلت غير واسعه لم يعلم ذلك فيم خلاصة
قال ما اكله حتى فلا شيء وما انتفع على وجه باطل فهو عليه ولا بد له
في موضع يتجده من رزقه كما يلزم من مثل او قيمته في حكمه وما حاز لان يدخل
عليه الرأى في حوزة فمعيان يختلف في لزومه وكله بما يحتمل فيه ان يكون
في يومه **مسئلة** له ان مات قبل ان يعلم يتخلص يكون سالما ام
هانكا **قال** لا هلاك في الحق على رأى في اتبع في دين وراى كان معه ولا سلامة
لن جافة الدين في البطل في علم ولا جمل وما حاز له ان يعمل به فيكون
عليه فلا اقول فيه الا ان سلم كما اننا اقول مما لم يجز لم يرد لا اسر
هاكله لان يرجع الى الله قاتلا وما يلزمه دينا والا فهو كذلك وعلى هذا
يكون الغنى في اكله ما يكون من نحو هذا في رزقه او عدل له ما ركب في رزقه
وحد فانه لا يخرج له من ذلك **مسئلة** له فان علم فلم يتخلص كيف يكون حاله
قال فاذا اتى من هذا ما لا يخرج له رزقه ومعه في فقر او غناه فتزكيا له ان يكون

لما وترك التوبة في موضع لزومها الركوبه ما ليس له فهو في معنى ما صر على فعله
بعد عمله والعبادة بالاصرار على شيء لا زاره وان كان في معتاده فقال
ذره في الشبهة هذه الدمار كفى ان يكون قائدا للمال المثاره فكيف يعين بما زاد
عليه في عدم جبنه وما كان له من مبلغ فاعلم فيه من جناح الاما ارا دبر
غير وجله تعالى ونزول ما يلزم في ذلك **مسألة** فان مات الفقير وله منها
مال وعليه دين ابوي دينه من ذلك الما لام تذهب حقوقا ونكاحا لرجال
قال ماصح عليه من دين فهو في مالها فيما يدينه والغايب على وجه ما جاز له
فيها لاما اخرهم من علانته وتمام حاله فقره ولم يزد في مقداره على ما لم
ان ياجد في حوله نفسه ولم يكون في عمله فانه له ودينه اخيه من بعده
وما زاد على هذا تجاوزا والواسع له الفقراء اولى به من غيره على قول ارجان
لهم والله اعلم **مسألة** ومنه وفي اطباء مال مدرسة محتسبا في طبه فتراد
الرجوع فيه رجوع الذي اطناه وقال له في راجع عن طبه ما المال المدرسته وهو
لم يقبض من قيمته الطباشيا واخذوا اموالها اهل البدر وجعلوا معلما يعلم فيها
ودفعوا اليه المال والقيمة بلزم الطباشيا لهذا المال شيء اذا كان الذي جعلوا
عنه ثمة ام لا قال **مسألة** فان كان هذا المحتسب ثمة في المسئلة والاحتساب
في موضع وجوبه عليه وجوبه له في الحين والطباء على عدل السقم والقيمة وقع
في يوم حمله لم يتقدم بالحق وجبهته الجامعة فاجازت ولم يجز له ان يرجع
فيه وجوبه لا يطلبه ولا يزيله عن مع القدرة ما لم يرضه فله بها القيام
بمحافظة حتى يخرج منه بوجه جواز ان كان هذا المحتسب ليس بثمة فوجب له
المستطفي وثبوتها على ما ذكرنا من زوال الموانع فولا ان احدثها يجوز والثاني لا
يجوز وعلى قول من يجزعه فيثبت له وعليه فالتمس في صمانه ولا يجوز له ان يوزيه
اياه فان فعل له يحرم وفيه عليه فان كان عن عمل جاز له ان يرجع فيه لان يكون
امنا في الحقه من فوطه الاختلاف فالاحتساب به عن العزم وبجرح في الرجوع فيه
معنى العمل عليه معنى ذلك على هذا الرأي وان لم يكن كذلك لم يجز له ولم يحق ان
كان فعل ذلك على حال لكن ذاك لم يقصد له بالطباء فله عليه وثبوتها القيام به
جميع القدرة ولا يراعى له ما دخل فيه ان لم يكن المستطفي ثمة في المسئلة حتى يصح
معدول عنه الى ما له منه وجه خلاصه وعلى هذا فيبقى له مع المكنة ان ياتيا فيه
ما يكون فيه خلاصه لها وان لم يكن فعل المستطفي ان يتول خلاصه نفسه وعلى
ثبوت وجوبه في موضع الاتفاق والاختلاف على قول ارجان فليس له فيما
فعله اجماع من رجوع الثمن الى غير الامين وجه خلاصه لها حتى يصح معها ان تقوم بجميع

ما عليه فاستحق ذلك نفسى ان يكون على وصفه وانما دفع تلك العلة اليه فلا يكون
ابعد لانها حق المستطوع على جوارحه والحق بعد عليه وعلى قول ولا
يجوز في هذا الموضع فهو باطل وليس على المستطوع عز ما بعد المستطوع فيه
مضى يلزم فيه العزم والكل لا يتغير بعد قيام جهة العمل في المال عليه
لانه لم يرد على اكثر ما يجوز فيه لانه لم يعرف فراجع الحق عليه بل المستطوع
هو لما خذ به لا ذلك في المطلق ليس له شئ فلا جهة له به ولا فيه وان
كان وقوع الغطاء لا على عدم السعر في القيمة وانما قبل جعل جوارحه او كان
هناك مانع بالحق وجعله للمحال وغيره فهو باطل على حال والمحال سب
فما ياتي فيه المستطوع من شئ يلزم فيه العزم قد مضى ان يكون عليه وعنى
ان يكون المحب على هذا اذ لم يعنى الاختلاف في ضمانان هو اشتراك الامور لا
سلطان له عليه الا في موضع ما يكون جهة المستطوع في جوارحه لخطا او لم
عليه نفس القيمة على عدم السعر في الحال ويكون هناك قد مضى وليس
عليه اذ لم يعنى وجوب عزمه فانه يعنى لما قد بلغه المستطوع قبل ان يتبين
بالرجوع فيقيم عليه المحب وليس عليه فيما ياتي فيه من شئ بعد قيامها عليه
وهذا الوجه شئ على حال الا في موضع ما يجوز ذكره مع هذا لان يلزم هناك
الضمان وان رجوع عليه ولم يكن شئ من ذلك ونزك المستطوع المال لم يعرض له
شئ يلزم فيه الضمان في هذا الموضع او في موضع ما يختلف في جوارحه وشئ
على قول لا يجيز فلا عليه ما من فعل غيرهما من جهة مضي الاما يكون على
القادر في الحال غير الحق على طورية الدار او يكون من جهة الخطا بدق
المجلة فيترك في موضع لزوم حتى يضيع لالعزم نفسى ان يتغير في ضمانه
معنى الاختلاف والقباح ان يدفع الى غير الامين على انه لا يات به تعليم حتى يصح
معدله استحقاق ذلك لهما ما ما عليه نفسى اذ لم يزل وانما على اعيان به
او ما نفعان في محله غير داخل في الخطا بل يعين المحرم ولا اعزم ولا ائتم
ولا اتم على واجب الحق عزمه في مثل هذا وما استهمه وعلى كل حال في
العلة فكانها ما لطاء في موضع الاختلاف في جوارحه وشئ لا بد وان يخرج
بالحق فيها انما تنق على ما هي عليه في كل الراي في الحق اخذها على قيامه
بالذي عليه فيها والدفعين لداها على هذا مثل المستطوع لها على تركها ورفع
يد عنها بعد ذلك لانها على قول لا جازها المستطوع في مال له عليه القيمة
وعلى قول لا يجزها في على حاله المبررة فكيف لم يخرج من الاختلاف على

[illegible]

一

على هذا فاعلم في هذا الاصل ان هذا الضمان لها منها او من لها فلا خلاص له الا بالاداء
فيما هو له بالعدل والى من يكون له المرأة او يعجز عن تسليمه لعدم اوجع يخرج
له بالخيار في امسية يجدها معها محجرا او يحضر الموت في الخلد فيوصي
به لذكره مع قدرته وعلى قولنا في يخرج فيه مع لزومه على التضييع لهما
او لشيء منهما في موضع ما يكونان فيها غير ماكد بعينه والناس ان التوبة
تخرج عن العزم وعلى جواز معهما وهي في لزومها اما تكون في العزم لدفع
الاثم فيشبه ان يكون في الخطا على قيامها في ان لا يكون عليه شيء فينظر
في ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي اخذ الرجعة المعلن التي ردها له اهل البلد
وما لم يدرسه ولم يعرف ان المعلم فقد المذهب شيء اذا احد على يد والمال
المدفع له غلته كان ثانيا او غير من قال ان غير المعلن لا يجوز له الاخذ
من يد من غلته هذا المال على انه اجرة لا يطيب حتى يصح معه ان قام بها
عليه فاستحق الاجرة في موضع جوازها ليدنك والافلا ومختلف في الامين
حق لكل بقية فعلى قول لا يجوز فالجواب في اخذ على يد من اجرة كما
مضى وعلى قول من يذهب الى جواز فلا بأس به حتى يصح معه ما يذهب من
ذلك واذا لم يصح فهو محمول المال لا يحكم فيه بامانة ولا عليه بما سدد
وحكم على ذلك في معنى اخذ من يد من غلته ذلك المال كالاول في حق من
جهله الا ان يصح موافقة اقدم هذا التقدير في المسئلة او في البصيرة فيجوز في
معنى الاطمانه حتى يصح معه لزوم ما بوجبت المنع له ان يكون ثم يشترط
والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن استخرج ان علم في مدرسة غلته مالها
ودخل في ذلك باء اهل البلد وجعلوا له غلته هذا المال على ان يعلمها ثمانية
اشهر وان يتخرج باربعه اشهر تمام السنة عن القصير لان غلته المال
الاشي قليل قدر سنتين مجدية ولم يصح من يعلمها على الشرح الذي يجب على
المعلم وستة واحدة لم يعلم فيها الا ثمانية اشهر واعطى المدرسة مائة مائة
قد رماية مجدية وقد صارت لها مائة من السنين يستقبلها الذي يعلم
اكون فله هذا جائزا و خلاصا ما اخذ من غلته هذا المال اما هذا
فان كان على وجه الاجرة فما وكان ذلك هو المدرس فيها في السنة الحادية
عليها والاشي في حق فيها فكانه يخرج على قولنا بما حبا وذهب الجوازها
على العناء في الاجرة انها محمولة على هذا والعنا كذلك والاربعة الاشهر التي
يحق تمام السنة كما هي غير خارجات على معنى الاحتياط الدخول في الشرط وعلى
هذا فكانه لا يبعد في الصواب في الرأى لا سيما عند الرجوع الى النقص بالجملة
ان يكون له قدر العناء في الثمانية لا شهر وكما في هذا اميل وان كان يخرج

على فاد بعض المذهب في الرأي ان لا شئ له اذ لم يتم ما عليه شرط او غير عذر
يكون له ومع العذر فلا بد وان يكون له مقدار العناء واذا لم يمتد في فاد العناء
لا كذا العلة على التقصير في الاداء ما عليه فيها والخلص مما فيه فيها ان
له يكن في العلة قائم بالعذر في المسلم من غير حاكم عدل او من يقوم في موضع
عده مقامه فيؤدب اليها كما هو عليه في الشئ اذا ذكرها والقيمة اذا عده
هوان يتخلص منه الى احد حكم العذر والى مكان في التفتات بامور الحاكم
او يعزله على رأي اخر ويجعل ذلك بالعذر على وجه الاحتساب لمعق
خلاصه فيما قد جعل له في موضع الحاحته ان امكنه وان لم يمكنه واذى
مكان القيمة في محل جوازها بخلافها على نظر اهل المعرفة وذوي الصلاح
ان يقولوا لا ينبغي فضلا على ذلك واحد من المعنيين على مثلها ويكون لهم
نظر في ذاتها في وجه جوده معنى خلاصه على ابلغ ما قدر لما عر عليه وجوه
واقل ما يجب به منهم نفس في القياس له بغير ان يلخصه في موضع القناعة
في الحال وغيره والواجب له في القناعة فيما هو له معنى الاختلاف في جواز
فيصير ان كان في غيرها بالعدل من قيمتها في الحال ما ياتي على قيمتها قد لم
يخرج ذلك على معنى الصلاح فوافق في حاله ذلك العذر في الاخرى على معنى قول
ويخرج جواز على فاد معنى قوله فان زاد في القيمة على مقدار ما عليه فمن
عده لا غير اذ ليس عليه في الزيادة شئ وعلى قول من يخرج في هذا على معنى
قوله يخرج فلا يخرج به ولو زاد عنها في المقدار على ما قدر له وكانه فيما يخصه في
هو الاصل على اذى فيه ومن توسع بالاول بعدد راء لنفسه موضع خلاص
ذاته او غيره من يكون له حجة وان نزل الى اخرى فاداه الى ذلك جوده لم يقل
في واسع يخرج وحده في الصواب في موضع ثبوته وان كان في الزمان العلى الثاني
والثالث في قوله فاد موضع رأى على كل حال فلا يبين في جواز في موضع الحاح
في التعليم مع وجوده في يوم به فيها من يخرج وان شئ على ذلك والحكم عليه
بالسنة من لم يمتد حكمه ومنى حجة معدة في حجة التخلل والعلل بما جاق
في مقدار على ما قدر له من علة ذلك الحال وان قدر ان قد على وجه العذر
فيما قد جعلها على ما قدر له في قول المسلمين ما يدل على انه يخرج به وكن ذلك
ان بلغ الى من يخرج ان يؤخذ على ان لا هو له وجه ذلك عده معه على
قوله ان لم يكن ذلك حجة الحاكم او من يقوم فيه بالعذر مقامه في نظر ذلك
والساعلم **مسألة** في كتاب القاضي في رجل فقيرت تحت نخل السبيل
فاحتب لها وسقاها وادركت فيه فجاءه فقرا اخر من موضعوا بينهم

[illegible]

ونزل فعوا في ذلك كيف يحكم الحاكم بينهم **قال** اذا كان حاكم اعطى الذي
 بنت الفصل عاهة على قدر ما يعمل العامل عندها هل الاموال وتجرى التمرة على
 الفقراء الحاضرين ولا يدعون بتعدون على بعضهم بعضا وان لم يكن حاكم
 فللمن يفت النخل ان ياخذ عناه ولا يمنع الفقراء من بقية التمرة وانما ياخذ
 كل واحد من الفقراء على قدر قدرتهم ولا يمنع بعضهم بعضا ولا يتعدون بعضهم
 على بعض وان كانت ارضا فيرعها احدهم فلان ياخذوا الزراعة كما يزرع
 اهل البلد وبقيت التمرة هو وغيره فيها سواء على قدر حصصه وبعض يقول
 ان الزراعة لمن يزرعها في تلك التمرة ولا يمنع الفقراء من الزراعة من بعدهم
 والله اعلم **مسألة** من مشورة ابن عبد السلام في احوال الصائفة فلا يجزى قطعه
 ولا يسلم في ماله وهو اصل ولا يدرى وهو على اصله وهو اشتد في المسجد
 واليتيم اذا المسجد يشترى وكيفية الضرر وكذلك اليتيم يبيع الوكيل صرعه
 اذا احتاج واما الصائفة غير ذلك والله اعلم **مسألة** ان الخوازيج الذين
 يكونون هذه الزمره وانما تعلم احوالهم فتمنعهم وعندهم الاشجار مثل النخل
 والعناب والعلف والخز وبطون في الشجر الذي عندهم والخبز واعطوا كل العلف
 فكل ما اعطوا واظم داسك حتى تعلم انهم متفقون وتعلم انهم يزعمون
 تلك الزمره وغير ذلك والله اعلم **مسألة** الصبي وفيما وصي لمن
 يعمل العلف في موضع كذا انما فاقته وتوقع لمن علم في ذلك الموضع في الواحد في
 ما فوق ذلك على سبيل الوصية لا الاجرة وكذلك في وصي شيء لم يصر
 او يزرع في ماله وصية فاقته ونقط ان يقوم به ذلك على سبيل الوصية
 لا الاجرة الا ان يستعمل المعنى في الوصية في الاجرة بمعنى مفرق من اوصى حاكم والله اعلم
مسألة القاضي ناصر سليمان وفي المال الموقوف على المجدومين من قرية
 سمائل تقرق غلة عليهم ولعل ياتهم فاس من المجدومين من بقية البلد عند
 اوائل القرية بعد الطناء فابوا عليهم المجدومون الساكنون سمائل وقالوا
 لا نعطيكم حتى تسكنوا معنا حولا كاملا **قال** اذا صح الوصية في
 انفاذ غلة هذا المال الموقوف فاعمل عليها واذا لم يصح العمل على السنة الجارية
 في اجرائها على فراقت عليهم واذا لم يصح فيه وصية ولا سنة جارية بل ان
 معروف عند الخاص والعامة لم يضر ذلك عند انفاذ غلة ذلك المال
 للمجدومين من سكان قرية سمائل فانه يوزع عليهم بالسوية ولو سكن بها ما
 يجب باناسم سكن فهو داخل في الساكنين ولو لم يحل عليه حولا عام ساكنا فذلك
 كذلك حتى يرضى وكرهه والله اعلم **مسألة** الصبي والنور اذا لم يكن له

وقف

وعلاوة سواه في التعليم وان خالف ذلك واجتهد على اعطائه وترك الاجتهاد
 في التعليم على بيطه او منع من التعليم فلا ضمان عليه في مال المدرسة
 لا تدفع له فيها واستحق الغناء بتعليمه بعض الصبيان لكن عليه التوبة
 والاستغفار وجعفة في التعليم ومنعه من العلم **مسألة** ومنه وفي مال
 المدرسة اذا كان موصى به لمن يعلم القرآن في المدرسة وطاحت نفقته ذلك
 المال واختار الى عمار ومنه لا وغيره وفي تلك المدرسة معلم يعلم القرآن
 فاحسب رجل المعلم في المدرسة واراد ان ينسب مال المدرسة ويحرم
 ان يكون ذلك من مال المدرسة ولو كرم ذلك المعلم ام لا **مسألة** لا يلزم للمعلم
 ان يوجد من مال المدرسة للفصل والعمارة اذا المعلم قد استحق من مال
 المدرسة بتعليم القرآن فيها فلا يلزم ان يوجد من مال المدرسة من مال
 لعمارة المدرسة الا برأيه ورضاه وان ما اذا لم يكن في المدرسة معلم فحاز
 ان يعمر مال المدرسة الذي موصى به للتعليم وتخلت مال المدرسة كمثل مال
 الفطرة والغفران يصلي في الخلعة ولا يجوز ان يعمر مال المدرسة الذي موصى
 به للتعليم من غير تخلع مجعولة لصلاح المدرسة ولو كانت تخلع فاضلته
 من عمار المدرسة **مسألة** ومنه ومنه وفي البيت هل يجوز لمن يعلم
 القرآن ضربه ضرب الادب **مسألة** من اذن لبيتها وادخله ام لا **مسألة** قال يجوز ذلك
 ضرب الادب وهو غير مؤثر ان لم يكن له وفي وان كان له وفي فلا يضرب الا
 باذن وليه وكذلك الصبي الذي لم يرب لا يضربها الا باذن وليه ولا يكون
 ضرب الادب الا غير مؤثر واما الضرب المؤثر فلا يجوز **مسألة**
 عن الشيخ جعفر اذا لا يكون رجلا لله وفيه جاء رجل فقال له ان فلانا
 يفتقد طوبى المدرسة وفلان ذلك ورتب الخبار فكت هذا كبا للوزن وورث
 له حاسب ما كتب له في ذلك فزجج هو من جاءه شيئا من الزرع ولا زاد هذا
 الكائن الخالص ما يلزم من ذلك **مسألة** ان كان هذا الزرع زرع المال
 من قبله او من قبل غيره بقعانه بالخبار او غير بقعانه فعليه الخصاص مما سار
 البعير حصته في ما استحق تلك المدرسة من المعلمين يوم زرعه بالها **مسألة**
 من وزع لمن يعلم وان لم يكن ذلك اليوم في المدرسة من يعلم فيجب ان يوزع
 على الاصل ويكون لمن يعلم بعد ذلك وان رد ذلك في صلاح المدرسة وكان
 هذا الذي علم يتفقد مال المدرسة كما يتفقد غيره من كان قبله من المعلمين
 كان ذلك حوط واقرض المصوب **مسألة** الشيخ ابو عبد الله واذا وقف المعلم

على التعليم

على التعليم مما سطر عليه من غرضه فالذي حفظته زانا والمسلم ازا الاجم
قال نعم ما استخرج عليه فلا حرج له وهو اكثر القول وقول المرحوم فاعمل في
موضع وما اذا وقف سبب عذر فله بالحسب السلامه وما اذا كان
ابدا رصيفا فوق الصبي والاول فالذي يحجب عن الغلو اقرب منه وازالة
مواد ان يكون هذا اليتيم بقدر ما علم ان كان على هذا الزرع قدر نصف
الزرع فله نصف علمه وان كان على منه قدر ثلث عمر الزرع فله ثلث علمه
وهذا على الحساب يكون لليتيم بخلاف المبالغ والعدا علمه ومنه
وفي العلم في المدرسه بعلته اموال المدرسه اوصى بها لمن يعلم القرآن في
المدرسه ان علم سنة بعثت الفخلة واعطيت او اعطت قليلا ولا شيئا على
وادخل فيها لانه دخل في ذلك علمه وكذلك فرضي بخلة من يصوم عند شهر
فاستاجر الوصي او الورثة رجلا يصوم بقدر ثلثه فرضي بذلك وصام ثم لم
تبعث الفخلة واعطت قليلا فلا شي لم على احد منهم لانه عام بوصية الوصي
ابدا علمه ومنه والمعلم الذي اقامه في التعليم بعلته مال المدرسه
بها احد حكموا المسلم واستقام بالعدل فيها ثم مات ذلك الحاكم او عزل او
الامه او جرحه من حق الحق فقد لا امر ذلك المعلم بزواله اقامه لذلك وقال
بعض فقهاءنا انهم يزول بعد ذلك والقول الاول اكثر والعدا علمه
ومنه وجده رجل المسجد والمدرسه في الاصل جامع وبصل به الاصل وليس
للمعلم ولا للوكيل احد ذلك وليس لجامعنا المسجد خلع ذلك للوكيل ولا احد
علمه ومنه واذا كان المدرسه تحت اموال الزمر احد من بعضها
فانما جاز ان يتخلص منه في المال الذي لم يمددوا وعيهم الى المدرسه وانه
علمه مسئلة ومنه واذا رفع للمعلم جميع علة المدرسه وكان في
ماء فضله عن سقي ما المدرسه تجاوز له فعادة الماء ولما خد فعادة
للافضلة حكمها في العلة مسئلة ومنه وفيه قديم اصل من يعتد
من نفسه ولما لا يعبر عن نفسه ولما جازوا وانما معروفه عند اهل المعرفة
ايضا كل يعرف ماءه وفي حوزة وفي ارض ايضا على هذه الصفة غير ان
هذا الامر علمه من وسعة عن مفسومة وقالم كان له حصته في ماء
في العلم نفسه فله قدر حصته من الزرع قلت واذا انا احد احد شيئا من
اليد ببيع او عطية او فداء او غير ذلك من وجع الازاله فلم يتحقق من
اليد مستحقا من ذلك الامر فهو قسم من اربعة في كل سنة تدور هكذا في

لم يزلوا يعطوا ومن ذلك ما
 قيل في فضل المدرس
 من كن عبد التوفيق
 ومنه وفيه
 من وطأ حبة من
 العلم لم يزل
 المدرس ويعبر
 قال لا يزال العلم
 يعلم فداحق في حال
 من المدرس من يفتي
 المدرس معلم خبير
 المدرس كل حال
 المدرس الذي يوصي
 كان عليه فاضله
 السليم من يرضى به
 له قال يحوز له
 لدون ولا يهزمه الا
 بان عليه ولا يكون
 من راعاه **عنه**
 في قال ان فلا
 هذا كما في التور
 والبراعة والادب
 في الاربع من الما
 عليه خلاص ما صار
 من راعاه
 من راعاه في
 المدرس وكان
 من علمه المعلم
 يدان ولا وقت العلم
 عن العلم

الاخر الاول بطيب المتنوع اذا اقتعدوا واشتروى شيئا من ماء هذا العلم زراعت
 حصته **مسألة** قال **الساجد** اذا كانت القسمة صلاحا للبيتاني والمساجد
 وهكذا ادرك الاخر الاول في كل سنة يقسم فلا اقتدر الزرع من زرع في ضيعة
 صمانا للحد وان كانت غير صلاح وفيها حق للبيتام والمساجد **مسألة**
 المتنوع ان يخلص بقدر قعادة الارض التي زرعهما وانما علم **مسألة**
 ومنه وفيمن لم يضمن من ماء يسقى به ما لا ينفق ايجوز له ان ينفق
 ما لم يرضه الضمان على العقله مثلا ينفق الغلة عليهم ام لا ينفق ذلك الا
 في شرب الماء الذي ذكرته على حد العقله فانه يحسن به على قول
 ويجوز ان ينفق ذلك في شرب الماء الموقوف والبدل علم **مسألة**
 ومنه واذا فضل من الغلة هل يجوز ان يباع ويحذر به ما لا ينفق **مسألة** قال
 في ذلك اختلاف واكثر القول ان الاموال الموقوفة لا يجوز ان يفسد ريعها ولا
 اصلاح شيء من الاصل ولعل بعضها اذا كان في ذلك صلاح وكانت الغلة
 فاضلة يجوز ذلك والبدل علم **مسألة** الشيخ فاضل بن سليمان والى الامام
 اذا قال له الامام لو اريد اقيم بالعدل بالخير فستر اليها وبعث معه سيرة
 من عساكر المنصورة وامر بحوزها واخذها من يد اهلها وضوا او كرهوا فضا
 الذي يجب لهذا الولي وعليه **مسألة** قال فعلى الولي اذا امر عليه امام المسلمين
 التلبية بالسمع والطاعة والنصرة له ولحقه ولاه من المسلمين على اظهر
 كلمة العدل والفضل على مخالفتها وجماعة اهل القبلة وغيرهم اذا رجع
 الامام نفع المجازين وصلاحها وان رأى كيف اصح للمسلمين وليت مال
 المسلمين ودخل في ذلك نظر اهل مصر فليتيه وكذا الجوف والقباب في
 كلا الوجهين **مسألة** فان قدم اليها من معه من السيرة هل عليه دعوة
 على اهلها وما تكون الدعوة وما صفتها **مسألة** قال هو ان يدعو الناس الى
 طاعة امام المسلمين والرجوع الى الحق والرجوع الى الاسلام **مسألة** وقال لا بد
 لمن عرفها من اهل القبلة والنحو والحق والمسلمين رجعهم الله لا قال لا بعد
 دعوة من الامام ومن فادى سيرة ومن قام به محسنا لاظهار كلمة الحق
مسألة وان كان فيها قلعة او حصن فادخلها الى اخذ هذه القلعة
 او الحصن منها فقصدها على ذلك من عدة واجتمع على ضمها او على من يمد
 او يعرفه ان يسلموها له فاجابوا قبل يقوم ذلك مقام الدعوى ويحل له
 قناطهم على ذلك وان ياخذها من لا **مسألة** قال نعم هذه دعوة وتقوم بفتح على

في النظر الى اصل الوقف واوقفه **مسألة** قال فيهما عدى ان لا يجوز البناء
 في هذه الارض الموقوفة وتترك بحالها كما ادرت في معنى الحكم واما في
 معنى نظر الصلاح والحاجب اذا كانا في اللغة واصح في نظر اهل الراي والمعرفة
 بتلك البقعة والجملة وعيهم ولم يخف في البناء صريح حديث بتلك الارض
 في نظر اهل المعرفة بتلك الارض ولم تكن الارض موقوفة للزراعة فقط فلا
 اقول انه يضيقة في معنى الجائز والصلاح والله اعلم **مسألة** وفي الصبي
 يولد وفي الرزعة ثم يموت قبل حصادها او بعده قبل ان يقسم وهو
 فراشه **قال** ان مات قبل حصادها فلا سهم له ولم سهم منها ان
 مات بعد حصادها ولم يقسم **قلت** لد فان ولد بعد حصادها
 ثم حي الى ان تقسم واخذوا سهم منها ثم مات هل يحقبا فقال
 نعم لسهم منها **قلت** لد فان ولد وصغر اهل المزرعة وقد ضم الزرع
 واخذوا حذر اهل سهمهم هل يدرك كونهما **قال** لا ولهما فيما يستقبل
قلت فان ولد الصبي وقد قسم البعض منها **قال** لسهم فيما لم يقسم والله
 اعلم **مسألة** والسنه في السهام في الموم والمياه ان ينقص في كل سنة
 ويخرج الاموات ويدخل الاحياء وحاجب في يد شيء من سهام الاموات
 ان يستحق به ما لم ينقص ويدخل في ذلك الاحياء وليس لاهل المزرعة والمطبخين
 ان يزرعون بغير شتمه والله اعلم **مسألة** وهل الجاهد المزرعة شجر المزرعة
 وما يكون في الارض فيما فيه منقعة لثلم **قال** جائز لهم وليبيع ما فيه
 معاش لهم مثل السدر وامثال ذلك والله اعلم **مسألة** ولا تنبغي الزراعة
 في الموم الاعلى الوجه الذي يستحق به من حطية جهته او احد من اهله
 ان احتاج لذلك مع صناعته لم يباراه لهم المسلمون وقول اذا كان الارض يقسم
 فلا يجوز لاحد منهم ان يزرع الارض لا بعد قسم حصته وان لم يكن قسم يزرع
 ان كان من اهله على سنته وقول لا يجوز الاواقي جهته كان من اهله او غيره
 اهله والله اعلم **مسألة** ابو سعيد وهل الجاهد المزرعة يبيعها على احد ما
 لم يزرع الحق للزم **قال** قولهم ذلك جاهل ان يبيعهم فان ثبت ذلك كان
 معنى يبيع بمعنى منزلة الركة والحل وقول لا يجوز لهم ذلك ويخرج
 معنى البيع في حواجز ذلك ان كانت السنه ادرت انهم يحدون ويبيعون
 والا فلا يبين في ثبوت ذلك والله اعلم **مسألة** والزرع في جهتين اما
 ان يكون ملكا لقوم في ايديهم لا يجوز ان يزرع الا بغيرهم ومحتهم او يزرع
 من جميعهم عن بعضهم او يكون غير ملك لاحد فحواجز يزرع بغيره الى احد

وذلك

فذلك والى العلم **مسئلة** وزلزل أرض فبرقت فيها بؤمة غارة فبقي على حالها
 وليس كان يعرفها الا بخدليل على الاثارة والى العلم **مسئلة** وهل يجوز
 لاجل اهل الزمان ياخذ سهم قبل ان ياخذ شركا في حصصهم منه
 قال لا يجوز له ذلك حتى يعلم ان قد صار الى جميع اهل السهام سهامهم
 الا بالافلاخ من هو بينه وبينهم وكذلك كل من شئ الى ان يكون من
 يدققة والى العلم **مسئلة** ابو سعيد وزرع في فم قوم يعرفونهم هل
 يجهنونه ان يقولوا ذلك **مسئلة** قال معني في ذلك ان تترك الزرع من
 الزرع ولم يحصه ولا يجوز ان ينعق عرقه والمرمدر كنه **مسئلة** وقال لا يجوز
 منعه في زرع ولا خضرة ولا نخوة في الارض البيضاء **مسئلة** وقال لا يجوز ايضا
 في الارض الا ان يكون لها في ذلك سنة او كانت سنة ينعقد ولا يخفى في ذلك
 وكذلك في ماء الرق والى العلم **مسئلة** وزرع ارض امرضته بثلثين
 من ارضه منها على قوم وزرع بعضهم وترك بعضهم هل يلزم حكمة القواعد
 قال ان القواعد تلزم ان كان هو الذي اخذ الامر وفرقه على الآخرين
 وقول ما كثر ارضا فله ردها ما لم يخل في الشيء فاذا دخل رده الكري
 قولنا ابطاح الارض وهاسها الزمة الكري والى العلم **مسئلة** وهل
 يلحق المعلم شيء من ضرب الصبيان بعضهم بعضا عند الحاجة اذا قال
 خطبنا احسن من هذا **مسئلة** لا يلحقه ضمان اذا لم يضر ضرب ولو قال
 هذا حسن ان ينهار عن الضرب المبرح والى العلم **مسئلة** وهل
 للمعلم قول ما يعطونه الصبيان للاعياد وغيرها اذا لم يكن له شرط في
 ذلك **مسئلة** ان اذ لو قفي على اخذ اولي واسلم الاخر كان منهم مرسولا
 من الدروالد بطبيعة نفس المرسل والى العلم **مسئلة** واذا اقرض
 صبي مديدا او قلما هل المعلم ان يكتب له به في لوحه **مسئلة** لا
 يثبت له فذكرت مما ذكرته الان يا اذن والى المقرض على قول واماما لا
 قيمة له في وجوب الضمان فيها اختلاف والى العلم **مسئلة** عن الشيخ
 فاصبر سلمان واذا اختاجت المدرسة لاصلاح بناء او فصل فخل وشجر
 او ماء لشيء فخل ينعقد ان يكون القواعد من مالها الاصل على المعلم والغلة
 وكذلك السامد **مسئلة** فذكر يحيى على السنة الجارية فان كان منسبتها
 عارها من غلة مالها او باقى فالى العلم ثبت وجازة وان لم تكن فيها سنة
 وكانت الغلة مدر وكما نالها للمعلم فلا يثبت عليه اصلاحها الا بطيب نفسه

[illegible]

اقرب المدن كثر من ذلك فنقول لكم غلامه زيد فان لم على حقا وهو زيد
وهو اقرب المدن كثر من ذلك فنقول لكم غلامه زيد فان لم على حقا وهو زيد
اننا احلنا حل شحم الخنزير وجعله حلالا لاجل شحم الخنزير وجعله حلالا لاجل شحم الخنزير
الخنزير لا الى اللحم من فاسد وجس وقد بلغت ان هذه المسئلة وقعت بعينها
من ذلك عن الشيخ سعيد بن شير الصفي وجعلها في غالة السنة وجعلها في
راجعة الى السنة لا لها اقرب المذكورين وهذا الشيخ ابو سعيد محمد بن
حماد الخنزير بكينه وجعل الفمير راجعا الى الخنزير وعلى معنى قوله لان الشيخ
يقول ان الخنزير وحده العين فانظر وارحمكم الله في معنى الانا واستنباط
معانيها واستخراج محجها ونحو كتبنا هذا احتسابا بالله تعالى وليس علينا
الكفر بهذا والله على ما نقول وكيل وعلى كل حال محمود والله اعلم **مسألة**
والفقير اذا كان له وطن هل يكون حكمه من فقراء كل وطن له ويجوز له
ما يجوز لفقراء كل وطن لم على افراد اوطانه ام لا قال السائد الاختلاف
واقع بين العلماء في الاوطان قول بجوز للرجل وطنان وقول ثلاثة وقول
اربعة اوطان وارحو ان لا بعد معنى هذا فمعنى اتحاد الاوطان لتمام
الصلاة فعلى قولنا يقول ان للاتحاد هذه الاوطان فاي بلد من البلدان
التي هو متوطن بها حضر عند بقية شئ للفقراء وهو فقير فلا بعد جواز
الدفع من حق فقراء تلك البلد وعلى قول من يرى لما اتحاد هذه الاوطان
لا يجوز له الخبز من حق فقراء البلد التي يتخذها وطنها والله اعلم **مسألة**
الشيخ حبيب ومروان في بخله كذا في مال ياكل غلته من ثمار الله فلا يناس
يوم الحج الاكبر وقفا موقدا الى يوم القيمة قال ابن هذه وصيته فلا يستد
وان اكلوا ثمرها فجازوا وان استرواها او يفتن غلته ما انفقوا عليها من
الغواكر والا غلته مما يطبق عليه اسم ما كوله الاكل فجاز ذلك والله اعلم **مسألة**
وله من واذا وقف احد شيئا من الخلق في المسجد وغيره
فلا يلزم البزاة للفقراء والحلل ولا كان الموقوف ولزبان قبر اوليها من
عليه عن ابن عمر القيام بها الوصي ما الورثة قال السائد قولان الحق
عليه القيام بذلك مادام حيا وقول ليس عليه ذلك ويجوز حكم المسلمين
ان وجدوا وان لم يوجد فجازة المسلمين وليس عليه اكثر من ذلك ولا اختلاف
المجا على الخلق ووكيل المسجد قال الوكيل جعلت كذا وقال الفقير جعلت
لكذا فالقول قول المجاعل لها وهو ان ينفذها والا حق بالقيام بها

أذا كان ما موقعا على ذلك ويوجدان الوكيل أو غيره إذا كان قد تمت ما موقعا
والله أعلم **مسألة** ومنه وإذا أوصى بالمال لفلان تمام اللفظ نفذ
غلبة أكلا للفقراء قربة كذا مسجد كذا قربة كذا وقفا مؤثرا إلى يوم
القيامة وأوصى ببيع هذا المال بعد موتي بقرعة على من يرضى الله
وقراء المسلمين زمان لم يعرف ربه **قال** إذا كثرت القول
عندنا في الوصية هي الآخرة وهو المعروف **وقولنا** الأولى فاستتد
وعليه للفقراء قيمته المال كأوصى في الوصية الآخرة **وقولنا** تفقد في خبر
دولت المسلمين وبمعنى أن تنفذ كما أوصى الوصو والله أعلم **مسألة**
وفي الأولى إذا باع شيئا من ماله أو ما في ما يجب له أن يجعل من المصروف مثل
من الغلة ويصرفه في مصلحة المسلمين أو يجعله في صلاح النخل المقلوع منها
وماذا يجب وكذلك وكيل المسجد إذا باع شيئا من ماله **قال** بعض
المسلمين أن المصروف يكون مسيله سبيل الغلة وينفذ منه فيما تنفذ فيه
الغلة وهذا القول جايئ لمن أخذه به وفيه قول لبعض المسلمين أن المصروف
يكون في الأصل وعلى هذا القول يجعل في صلاح المال المقلوع منه والله
أعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الباقي رحمه الله والذي يجب للفقير زرع
والأرض لأجل فقره هل للمعني أن يقع منه ويسلم له القيمة **قال**
قوله لعل ذلك وقول لا يجعل والله أعلم **مسألة** وهل يجوز تعلم تلوك
في المدرسة بغير إمتد **قال** أما الذي لا بد منه للصلاة فلا يفتقر
وأما غير ذلك فلا يجب إلا في الأوقات التي لا تصرف بخدمته مولاه في النهار
ويكون فارغا والله أعلم **مسألة** ابن عبد الله بن أبي أوصى بنصف
ماله المستحق كذا في علم القرآن العظيم في بلد كذا وكان وقفا مؤثرا إلى
يوم القيمة وإن لم يعلم أحد فالغلة واجبة للورثة على قسم ميراثه
والأعلم أحد قبل أن يتم المال إذا ترك الغلة أن تكون للغلة ولو لم يعلم
سنة إذا كانت لا تكفي ربع سنة وإن جاز أهل البلد معلما بقدر ذلك
الغلة أن تكون الغلة للورثة أم للعلم **قال** أن مثل هذا يجوز الاختلاف
قولنا الوصية قائمة على الشرط المشروط في كاتبة الوصية وأذا علم
أحدنا ذلك أتمم فله المهر ولو لم يعلم سنة إذا كانت الغلة لا تكفي
ربع سنته وأذا استأجر أهل البلد معلما بعد ذلك أتمم فالغلة للورثة
وقولنا هذه الوصية باطل لأجل الاستثناء والله أعلم **مسألة**
ومن وأذا أوصى بمرأى بشرى معاصره وبغلة في مال المدرسة

[illegible]

القليلة تكون اوجة في بيع الصبر ويحفر له ويفسله من مال الهالك
 ام من درهم الوصية **قال** ان الاجرة من درهم الوصية والدرهم
مسألة ومنه واذا اراد الجماعة ان يشتروا بهذه الدراهم
 التي في الغلة الماصنة ماء لهذا المال الذي موصى به فلهن من علم الغلات
 العظيم بهذه المدرسة فلو الاء هذا المال فاذا كان الشراء صلاحا جان
 ذلك وعند كان شراء الماء صلاحا للمال والدرهم **مسألة** عن
 القاضى ناصر سليمان والمعلم اذا استغل في يوم من الايام هل ان
 يعلم في يوم الخميس او يوم الجمعة عوضا عن ذلك ام لا **قال**
 يرجع ذلك الى سنة المتقدمه التي مات عليها الكبير ونشا
 عليها الصغير **مسألة** وهو الشيخ سعد مراد اكندي قول
 الشيخ سعد بن شير الصبي يدل مكان الوقت وقتا لا يجب عليه فيه
 التكليم كالذي لم يمد يدك من شهر رمضان ونحوه لان الوقت الذي
 فات لا يمكن استرجاعه ولا اوقات لا يات الا مرة واحدة السنة يعلم
 فيها الازم بالتعليم فيها فكل نصار هذا شبه بالعدم والانتصار بالحق
 الى وقت يجوز فيه الانفاذ ان لم يخاف من الحوادث وكان يقول
 الى التوطين والمساكنة الى قضاء اللوازم الغائبة هي حسن القول
 خارج في الاولى والنظر على معنى ملاهب اصحابنا **ويخرج** قول الشيخ
 ناصر هذا انه يظن الى معنى السنة في الاوقات التي يعلم فيها في تلك البقعة
 فان كانت السنة في تلك البقعة ولا يعلم فيها بالمال لموقوف للتعليم فيها
 يوم الخميس ونحوه فكل ما يخرج معناه ان ذلك يدل كما راى حوزات
 يخرجها لها على لا يتبدل في تلك الاوقات كذلك البديهة حكم المبدل
 منه واذا ثبت هذا المعنى فلعلم هذا الصانع عليه في ذمة حتى ينفق
 وقت لا يعلم فيه ملحق بالسنة بالتعليم في كل المال الموقوف عليه لعل
 شئ من المساجد وقد ذهب عار وقد جاء بالاثر بتوقيف غلة ماله
 الى ان يقدر له لعل عار او حارب ثابت في معنى الحكم ويجوز معي
 ان كان تلك المدرسة صبان كثيرا واشتغل المعلم من الجماعة
 بالجميع ويكاد الاشتغال بالبعث اشتغل عن البعض فيخرج معطى يعلم
 عند اشتغال غيره في وقت يعلم فيه لا يمنع حدا طلب منه
 التعليم في وقت فراغه بل على كذا وكذا اذا كان يتسع الحال للآخر

فأشيت لأن ما جازوا أحدنا للدين وما جازوا للآخرين جازوا أكثر لأنهم
يعتبرون حيلة صبيانية غير جدية ولا معدومة دين وكان هذا القول على مخرج
على معنى السلامة من التبديل وإنما في تأويله التوازي ونظر في جميع ما قلته
وإلى وجه منتهى الاما وقول الحق فلا يعرف وأند اعلم **مسئلة** سبيل العقيدة
منها بنو خلفاء غير المدعى عن المدرسة ذهبت مدعومة سنين ولم يبق لها
بإعادة ولها نصف مال معلوم شهدي ذلك النسخ ونصفه لأخر مسجد ورجل
المسجد يأخذ ما يصح من غلته والوكالة تنتقل من واحد إلى واحد منهم منهم فروق
ومهم من بعد ولم يعرف أحد من هؤلاء يعني لها إلا الوكيل الآخر وجد مكتوب
في وصيته ما ينبغي لأبيه جواز المسكن هذه المدرسة من غلة مالها وفي نسخة
المسجد غلة ذلك المال لمن يعمل القرآن العظيم بها فالأحد من المسلمين أو الوكيل
الذي يغد الموصي لها أن يعرفها من تلك الدراهم الموصي لها أو غلة مالها
خوف الذهاب كما سبق في السنين الماضية يجوز ذلك وما يحكم عرف واحد
الصواب **فالسؤال** في ما وصف حسب ما قصصت من المدرسة
فما أعند فلا يفي لجواز عمارها بعد غلة المال الموقوف للتعليم
بها في معنى الحكم لما في ذلك من الخلاف في الوقت وكان على هذا قد جعله على
التخصيص به وهو التعليم في تلك المدرسة المحددة لأن عمارها هو غير ذلك
وأما على نظر الإصلاح فلا ينطبق مع عمارها غلة المال الموقوف للتعليم بها إذا
لم يتفق عمارها غير ذلك بوجوه ثلاثة إذا أصبح التعليم إلا في غيرها إذا كان
محدودا بها ولا يجوز العمل بخلاف المحدود الأعلى من غير البقاع في مثل
هذا ما نعتنا لأننا زما وصح به وقفا وطاعة المدعى في قيادة هذا الرأي إذا
ثبت فيكون لنا قد ذكره ومثله بطائفا في بقعة كان في البقاع غير مقتد بالبقعة
المقتد بها لأن طاعة المدعى وهي جائزة في جميع البقاع الحاصلة لا معقوب حسب
تخصيصها ببقعة دون بقعة وإن كانت حدثت بها فعلى هذا المعنى يخرج هذا
الرأي ويصار إلى أنه يرى قوما وقد استحسن فيها بوجوه ما نزلنا في إشاعة
المتأخر من الصبحي وهو الأول وأبى فيها الرجوع الشيخ أبو سعيد وهو فاضل
فهما ثانيا ويمتد من ههنا والمفهوم من استحقاقهما لهذا الرأي للملاخطة الأخذ
به لأنه موضوع رأي واجتهاد ولا فالعول العلم على خلافه لم يعلم غيرهم أخذ به
لأنهم على ما قد ساد ذكره في الموقوف أنه لا يجوز الوضع المحدود والمغيرة عالم يتبع

في قوله تعالى
 ثم انزلنا من السماء
 ماء فاصطفا حجازا
 ثم اسكنناهم فيه
 من الانعام هـ ان
 اذنوا قالوا
 ثم انزلنا من السماء
 ماء فاصطفا حجازا
 ثم اسكنناهم فيه
 من الانعام هـ ان
 اذنوا قالوا
 ثم انزلنا من السماء
 ماء فاصطفا حجازا
 ثم اسكنناهم فيه
 من الانعام هـ ان
 اذنوا قالوا

باطل ذلك ومع تقديره فان ذلك الموضع المحذور لما خربناه فان لا يرى اياه
 حتى تنقضي صاعا اذ ليس ذلك الصلاح في معنى ثم لا وجملته جوهر في الوجود
 دام يمكن عار ذلك الموضع بوجوه الوجوه وانما الموقوف به كما اوقف وكان
 نفسا معلقة في العمان وعلمنا ان المال الموقوف للتعليم ان لم يكن له مال موقوف
 عليه لا صلاحا له لم يثبت التعليم الا به ولم يتفق ذلك قبل ان نعلم ان هذا
 عندي من غاية الصلاح المتعلق وان عزمنا على المال الموقوف لتعليمهم فنفع
 ذلك خارج عنهم لان نفع المدرسة راجع اليهم لا لغيرهم وهي والمالك
 الموقوف لتعليمهم متساوية واحدة في حقيقة الامر وان كان في ظاهر مختلفين
 عند وتعلق بالحكم ولا يخفى على ذلك فاعلمه وراجع عقله بحس النظر ويدقق
 الفكر فيه فراجل ما يتناهى واضحا معناه لم نعلم ان المدرسة اذا خرجت
 في غلة انما الموقوف للتعليم مما بعد الصواب مع ان حوزة ذلك وشبهه موجود
 في آثار المسلمين وكفى بما حجب ويحكم فيهما انزوع وانما ان شاء الله والحمد
 اعلمه **مسئلة** الصبي اذا كانت تحلة غلبتها الرعي معلومة فغلبت الرعي
 او غلبت فلا يشتري بيكيا لعلته رعي لا مما جعلت صلاح رعي بعينها فلا
 يجوز بيعه بلهاه واما ان يشتري بعلته رعي بعد رعي هذا جاز ان يشتري
 منها والا فلا ط تخلف والله اعلم **مسئلة** وعنه واذا اعطاني رجل درهم
 بزعيم اعم غلة تحلة فرض المصلي الخضرم قال في بعد زمان ان تلك الدرهم
 والعرض الوقف بولا فيه يومئذ يجوز له تصديقهم لاه قال اما بعد فانه
 فلا حجة له في الحكم واما تصديقنا ان كان عدلا فيفسد اختلاف والله اعلم **مسئلة**
 العبيد جاعد خمس قلت لان والدي رحمه الله اوقف كتبه ولها وقف لاصلاحها
 منه ومن غيره وكان عذره بيان الشئ تاما فقصت بعض جهانه وفيه راحة اجزا
 مناسحة يجوز ان ابادلها لمناسحة ما قصت منه كني تمام لا وهل من حصة
 قال بحسب السلام في ذلك والله اعلم **مسئلة** وعنه وفيه رخصان وقال
 شئ في الاوقات واذا وان ينفذ ما زعم في نفس المال من قبل صلاح اصله ثم لم
 لا يكون قبل ذلك كما مثل الثبات والمدة كان الضمان وقال الوقف ومن نفس
 الوقف الذي للمالك هل يكون ذلك خلاصا له اذ لا ايسر له قال في ذلك
 يلزمه في الاصل نفسه يجعله صلاحه والذي في الغلة يبعد فيما هي لاه واما
 يحتاج اليه وان وضع صلاحه والا صل بعد الحاجة اليه فيشبه ان يخرج فيه
 معنى ما جاز فيها وارجان ذلك لا يرى فارجان لمعنى الصلاح وفي نفس من جاز

الا ان يفتح فوقه على هذا ويكون فيه سنة تجارية به لم يصح باظهاره وفي موضع
 ما يكون ذلك الاصل للعللة فهو منعها ويجوز انفاقه فيها فقد جعلت له في
 صلاحها وما لزمه من الشيء الموقوف على المال فيجعل في صلاح ماله وكذلك
 في المسجد وجدا ولا يمين فيهما اشبهه في هذا الا انه فيه مثله واذا علم
مسئلة الصبحي وهل يجوز ان يشترط ما في الصاغة ونفسه في مالنا
 ان كان بعدل في القيمة زيد والوافر **وقال** وقال في الاصل من
 الاصل فعلى هذا يجوز بيعه ولا شروع وتكون الغدة فعلى هذا القول يجوز
 بيعه وشراؤه واذا علم **مسئلة** سئل العقبه العالم ابو نهان جاعدا
 فليس يجوز عن بلدنا الاحساء اهي التي بين المنكوفين لا في القديمة
 انما مضوية وانما هارم في حكمها هي لانها وادخلت في اسمها وان
 كانت في البحر فمعل على دخولها في فئة او في غنا فتر لها مقيما او
 مسافرا ومرة بها فاكل فطعامها او ما بها فأكثرت ولم يدركها فاجازها
 وكذلك ما يكون من فروعها وصلها وبعدها ونقلها وقتها ووزن متغيرها
 ونخلها مبيع والشراء وبيع من انواع العطا وما اشبهها ما يزيد من هو في
 بدو عن اسمها او لم يعرف جمال امرها او وجه معد يلزمه بيعه وعليه ضمان
 اخذها فاكله واخره مختارا او مضطرا لما فعله وان لم يبيع معد ما هي يد وعليه
 الاما واحدة في الاثر عن هو عنه يذكر من ذوى البصر يكون من الصفة ما فيها رسمه
 عند نظر اليه او سمع به ففهمه وهل فرق بين الماطنة والحر في خلوها
 وعادها وفي زرعها ونخلها واشجارها وكذلك وادى الغريبات وسيفهم
 رطبي والعقبه وسلوت وجاج وامثالها في البلدات المضوية ومثل
 اموال البنات من بعد استغرائها في خوف لا يدبر فهو راجع فالاي عرف
 ربه كذلك وان صح انه فاصل من المضوب على اهله ام لا عرف في هذا وجه
 العبد ولا رسل في الطريق لعل ان توجه على ذلك **قال** فقل
 ان الاحساء والبحرين القطيف مزالها وجزاها لارضها واذا علم بما
 هو به وعليه وانما لا ادركها في الحين انما هو بحر الغضب وغيره مما تحرم به
 في الارز والدين واذا لم يبيع عندي انه عرض لها ما يجوز مزال عنها والزمها
 فلام ما هي مالها او في خصوص الشيء منها ولا تؤدى الى فراقها الاما واحدة
 وتجري ما مؤثر في غير موضع فذكرها لانها في اصلها مضوية على هلالها والله

ان ينزل ما به فيلزمه في رتبته ما قدر له والا فهو المعذور على هذا في تأييد
 وان لم يعذر الغير بقيامه لوجوده عليه فيما هو وجوبه من خلق •
 فانظر في هذا كله واعرض عما ذكرنا من الصواب في الرضا والدين ما كان منك بالخير
 على اي وجه الامور يخرج ما امكن منها فانه لا يخرج له من الخطر والاباحه
 ولا تميز في احد الحكمين عسي ان تراوجه للخلاص فتعذر العمل به فان فيه ما
 يدل عليه من قد خفي في حكمه بل هو من عدم في موضع لزوم من المعلومات لمن
 هو له واحد واكثر لقيام المحتمل بحكمها على الغير ان عذر والاعلى ما حان بها
 واجازة وهو لها ولغيره او يكون من المحتملات فيجوز على ان لم يتكلم يكون
 فيها ان يتفق منها عقدا قادرا على ان في حاله نفسه وعياله وغيره فلك لاصل
 ولا تنسك يوما على جاز بفضل ولا دفع له على عالم يكون به بعينه لانه لا
 ملحق في الصفاء بل هم في الاباحه بالسوء فالمنع لا يحق لاجازة يوما على
 مستحق وان كان غيبا في خطه فالنظر في امره ان يكون به من رقم يومه في
 سفر وما كان من هذا الغائب على في بدا على وجهه اطل جاز ما في ان
 بولك فيه ما هو او على الكراهية او الرضا في قول اجازة لمن يجوز له من الحق
 في موضع لزوم اجازة ان يخرج من يد على حال يمنع وان بعض له ما لا يبر
 ويجوز للعنف في الفقيه في قيامه على ما جاز بعد ان صار له وما يلي في عناية
 وهذا فيما نجاز ليلان بقرعة والفقراء او يدفع به الى امام العدل والى من
 يقوم بالا لاعد من عقابهم في ذل الفضل في زمانه وعلى قول اخر فيقول ان
 لا يكون عليه شيء من بعد ان يرجع به الى الله في التوبة في موضع لزومها
 او يكون ممن لم يصح معاذة لاجازة فاحذر على اجازة في الواسع او الحكم في
 بد من هو في يد فلا يصح فيه القول بالانسان لانه على هذا لانه به على حال
 ولا غاربه وكيف لا يكون كذلك ولا شك في ان كل ذي يد وله ما في يد من
 بار او فاج عادل او جابر حتى يصح ان يعبر باقرار او بيعة او شرع يخرج من
 يد فتعذر ان يرجع لما لا مما يدعيه فان كان شرع في يد يعبر فلا يخرج من
 يد به حتى تقوم الحجة به فلا بيعة فالشرع تطعا فيما به يثبت عليه والا فهو
 على ما لا يخفى من حاله الاعلى قول في اجازة الحكم فيما هو معر عليه انه يحكم به
 فان له على فانه في هذا ان يحكم عليه بل ان يورثه باليد والا فلا بد له في حكمه
 مع الدعوى لما في يد على القول الاول فانه ان يكون عاقره او بيعة تقوم
 به في ظاهر الحكم فتلزم لقيامها وصح تعذر ما به من شهادتها ما لم يصح كنهها

على هذا

تخص ونعم ولا يجوز ان يحكم باحدهما في موضع الا لا يعلم ولا يصلح في دين ولا
راي فان من بلغ اليه ولم يصح معه الحق لانها ولا عليه بالصح وشوقها مع من
بلغة حجة الحق في هذا عليه لان يكون على ما تاد اليه كما فعل لان
به الغير لا يجوز ان يحكم بالحق في نفسه ما قد لا يصح معه ولا يحكم بالايضا
الا لم يعلم اليه علمها بل لو جاز في مثل هذا لم يحكم على من لم يصح معه الحق
على من صح معه ها ولكنه لا يجوز ان يحكم عليه بما به ولا مع ما لم يبلغ اليه كما
ان لا يجوز فيها ان يحكم على من صح معه ما هو به والحكم عليه لمن لم يصح
معه حتى يصح معه ذلك والا فهو كذا كما يجوز في هذا ان لا يجوز وانما لا يعرف
ما يصح لمن رعاها وعلى المزا ان يدع ما ليس له الى غير ما له وعليان يعلمه
فان نوعه يوشك ما فيه وسع الا في سنة فقد تطوع ولم يفرجه وربما جرح
ما نواه به وان صح معه على احدان ما في بدء كل حرام ولم يحتمل في شئ منه ان
يكون حلالا لم يحكم لان يتفق به في الحكم ولا في الواسع الا مقدار ما يجوز
له في الميتة حال الضرورة اليها في حصصه لحياته وفيما وضعا وما زاد عليه
في قطع طرفة في سقم وعسى يختلف في انما اوليها ان قلنا مع جوده
لها او يصح فيها من قد صار المحمول فيحيى لم يكون فقرا في كثر القول وان
صح في شئ دون غيره من انواع ما في بدء فالقول في النوع كذا لم يحرمه
وان احتمل فيما به من المال ان يكون شئ من الحلال ويجوز ان فيه هذا واذا جاز
له الا ما صح حرامه وقبل لا يجوز الا ما صح حلاله وان كان من نوع فالقول
فيه ان عرفه على هذا الحال دون ما سواه فلا انواع فان حفي عليه النوع المحرم
وما له من عدان صح فالكل على ما مضى في الاختلاف بالراي في حرامه وحلاله
وان عسى عليه وهو كيد به بعد ان صح معه ان مع واحد من جماعة لا يدبره
وهو مهم فالحل والى ما في ابدى الكل لا ما قامت تحت المنع في حرامه منها
البلد ان صح معه ان فيه حراما ما بعد من غيره اذ لا يجوز فيها ان يحرم في جميع
لحقا انه عليه لان ثبوت في الجماعة يلزم في بلد ان لم يعرفه من بينهم ما الاحتمال
ان يكون بينهم فان خرج من البلد الى مصر بعينه الا انه لم يصح معه في اي قطر
حان من يومه لان يكون من الحصر في عمومه لو جرد كون الناس في زمانه
فلم يدبر صار في على جميع في الا لا يصح من الناس بالنوع الواحد وما كان
عليه في الانواع في الناس ان يوضح ولكنه في عدد كانه لم يصح بعد الله لما به من
الخرج في الدين على من يله في ان يشره وما جاز على هذا لان يجوز عليه في
ماله فان عمنه والا فلا يصح حوان الا فيما احصاه في حاله الا لعله يدخل عليه من غير

في

على ما حاز في حكمه على راء قال في مثل فصح لعدم ذلك فكل الحق بما لم يلاصل
الا على حال ما حاز فيه بالعدل مع الكراهية او الصفي في الواسع او في حكم
القضاء وما لم يصح موانها ان كان مجهول فغايرها بعد ما كان مجهول
ولم يكن وجهها ولا بين عمارتين منها ولا استحقة عماره فختلف
في جوابه فلا عرفه الا ان الحياة لا في العلم مجهول في قولنا وروا
من رأى نفسه غير انبى فيه او روى عن غيره ما لم يعلمه فافترى عليه ولا
وق بين الماطنة وغيرها في عمارها ولا في غايرها بعد دقارها واندراس
اثارها مع مخرج معارفها وما صح منها بوجه في الموجهات لوجود صحة
علمه والبقاء صحة حكمه بان لا ملاك ومع ذلك فان صح له ملاك والا فصح
الغايب في سهمه ما فهمه في حكمه وعلى قولنا فربما في مثل هذا
الا انه يكون له وروى الفقهاء يجوز ان يكون غير في تلك البقاع او المقتض مع
ما كانها من غار وعيون وابار ومصانع وروى وان يعمل ما بها -
وليسفعل عمارها فيخرج عمارها ويصير اثارها فيما روى من الموطر او تلك
المساكن وبفضل الخن وبغير السحر فتشفع في غايرها وعلتها بقدر ما لا
يخرج من حد الفقهاء في الغناء ويدفع ما اراد على الكفاية الى خارج من
الفقر في حصره وانزل غنمه في سفره او سقى في يديه حتى يحتاج اليه
فيجوز له ولا شئ عليه الا في موضع ما يكون بقاؤه لا على ما يجوز له في التوبة
لا بد منها في مجهول وما نقي من اهل اصله فاما على اصوله او ننت في بقاعها
وحد وكل ما بنت ما يبيع بها من غل او سحر جاز له فيما يخرج من غنم
ان يتعيش منه من مجهول في لا زمر او جابر في الفقراء وله في الغلة ان
ينفع بها الا في تلك الاصله ولا تعد على الغنم فيه ولا منع لمنه ما لم يستحق
بعد الاحرار وعلى بوجه له وجميع ما لا يضر الاصل او كان النفع في زواله
وليس قيمة فكله في العدة وما لا بقاء له في السحر فهو مثل الزرع في
الاصل والاربعه لا في بيعها بديل غل ولا شرع فيما يجوز له فيها ما كان
اراد في الغل والسحر ان يأكل قبل ذلك ولو مضاجع وفي المربع او ما اشبهه
ان يحرق فاصلا لها اراد في النفع له ولو لم يبيع من يجوز له ذلك كثير او قال
لم يمنع منها في موضع الحاجة اليها فانه ماله فلا يتم فيه ولا غرمه ماله يرد
لا بقاء ضرر في الحال ومن بعد جبر في عده والفقراء والمساكين او يتعمد
لضيق في ذلك ونفع لعدم ابقاءه في موقع الاضاعة فيجوز له عدم

مع غناه

مع صمان لان يومه وفي خطايد لان يكون علي ان يعرفه لا على رأى من يقول
ان الله يرى نفسه مما اورد ان يتخذ في التوبة وحده في موضع لزومها وان
جاز لان يعمل في هذا الموضوع فيما وجد في كل فليس لان يمنع القول عليه عما قد
اجيز ليعلم المقدر ان العناء في الحكم او ما زاد عليه في العزم وما بقي فليعلم مثل
المال فيكون عليه وان كان القول ليس له ان يادعه عنه وعليه فيما يكاد
يرد اليه قد يكون له فيه فانما هو لاجل ما صنعتها في المصالح فعمله لا على وجه
الظن والاعتقاد بل في ملكه واعاءه كذا والنخل لا وفلسه الشجر او غيره
والزروع لا وزرعته فيكون له لانها المعلوم في الفقراء بل هم فيها وفيما تحجب
على هذا كما هم في المعوضه لا في كل وجه ولكن في نفس الاباحه الا مانع حق
والافهم فيها بالسواء ايجد من الحق وذلك على اجازة فاحره وفيه ولو ان
يعلم في قدر مع الركيد لا في مثلها وما وزرعته عنها او فلسه لها او غيره
على ما جاز في الارض فالزروع له وليس لغيره ان يعارضه فيما لا يشكره في
معد لان الزرع وما اشبهه لا يتبع الارض في هذا الموضوع بل هو في زرع لانه
وكذا في سبب في الراس له والمفسول والنخل والزرع وسائر الشجر
في موضع جواز الغرس والفصل مع الارض ما بعد الاخذ منها فيها لها سلبها
كالوكانا وانها لا وزرعته في سلبها الا ما يكون له في زرعها وما يكون
منها في عدم اتمه فانه زرع له رجوعا الى ما هي عليه الا فيو لا يجي انما يجز جانه
في الغل والنخل حتى لا يستفاه له فيهما من العزم والعناء ولا يعتد بما يكاد
لغيره في الغلة ولكن الذي يبقى عن مقدار ما قد اجيز له في الفضله فان عارضه
منه في الحق عليه فالمقدم ما له في جازة او غيره في فهاه في هذا يحكم وما
في حقه فهو ان يقصد حله الشكر فاحره في غير اعتداه وما اخذ من
الماء فله ليس فيه في قوله وليس لغيره ان يرد وما تنقاه والمسكن بحق
على وجه اسكن فيها وما اراده من حيث او قبل كذا له ولكن او قبل له
فليس لغيره ان يجز منه في جاله ولا عليها فيخرج لغيره فاما في ذلك
اشكر مع الا مانع وجوانه لما وزرعته او يكون فيه فضل عن سكنه
او ما اشبهه في قوله به فيكون لغيره والفقراء مثل ما كان له يكن لغيره
اخي الا لا يجوز له في الحق ان يسكنه او يزل عنه ولا لغيره ان يمنع
وان عارضه او غيره في يرد عليه ما يوزع والموضع على مقدار او
بلغ الى ما له فيه من ذلك الفضل من جله ما يكره فيرجع الى ما كان عليه وزعا
ايح في هذا في الاضطرار ما قد جرحوا الاختيار او ما اوقف على قواعد

[illegible]

والتي تبيعان فانهن فاسفله واعلاه في الزمان عار الموضع الى ما عليه من قبل
تد كان يوم موته الامامه ما كان كون حياته والا فلو كان كذلك لكان ان يجمع
لما اراد فلا واسعه كما ان يجرد في معجزاتها اثارا واخبارا لم
تكن من قبل او دالا او جمللا فلا ادرك في هذا اثارا واخبارا تدل على
حدتها على المنع والامانة لمحدثها وعسى ان يجوز ان يلحقه معنى الراي
في جوار ما يكون له في المذهب بعد رجوع اليه من عبادنا بخلاف ان يكون لم يجز
لغيرهم ان ينفع به او ليت المال مع عدم المضرة وظهور الصلحة في الحال
او ايجاب وجودها في المال من غير ما افساد لشئ من المزارع او المفاصل او
المعاش ولا اضرا في قرينه في الراي من جوارحه ما لا يري بل كما يري في
هذا ان لا يتبع من شوقه في الواسع ما ظهر صلاحه في النظر لعدم فساد
كون الضرر وان يشبه الصايفه فالمنع من بناء الدور فيها هو الذي عساه في
الماثور من راى اقباه لما به من اسد في شوقها لم يحدثتها ولعلها ان يكون
في هذا من ان يحق القياس واجوان يصح لا تخا وان صارت على هذا القول
لا لاهل الفقر بعد اهلها فاما هم على قيام ان يمتنعوا عما يخرجهم من علة في
غير ذلك لاصلها في كذا غير ان الاجازة لمثل هذا مما يجوز على هذا
الراي ان يجوز مع عدم المضرة على راى لا تخا وان كانت اجز معين منهم
ففي نفسها هم ولمن يحق في فقره من بعدهم والا ولا كان في به ان يكون
والحكم وهذا في الواسع وليس هذا موضع دين فيمنع لعله في الاجزاء من
جوارحه لا يدفع بل هو موضع راى من قدر عليه من ذوى الراي حين وكلف
ما يكون من السخا والسعف او المحل الشعرا والجلبا والوبر اقرب الى الاخافه
من البطين والمدر والقرصا والجص والجر لا نه اقل وغوته وابو وبوتنا
وادي زوا انتم ما اردت بالموضع الفسل والزروع وان جاز في هذا
كل من يصح جوارحه في الراي في المعاهد فلا علم مما يجوز في البيع
والصلوات والمسا جوارحه فيها ولا في مصلح موقف لان يصح منه
على حال وما جاز للفقير في هذا المال فلا بد وان يجوز لمن يكون من
الاغنياء ما جاز للمعاهد من بيعها في البيع والشراء مع الاكل بالهسته
او الضيافه او العطاء او المعونه لم يتطوعا او ليعيم من الكراء واخر ما له
عليه من حق في الواسع او في حكم القضاء لان ما جاز للمعاهد منه فهو
كذلك حتى يستغنى عنه ليعيم في حاله من ما يبدى في اصوله في الراي في الاخر
بالعدل والى من يجوز له من الفقراء لا بد قد صار حد من ليس له ان ياكله

ولأن يمنع له من جازيلا أن يكون مع العتاة فإن لم يشر في المعز أو العتاة
في غرس أو فصل الشجر أو غل أو بقاء فان لم يغلط الشئ نفسه حتى لو فاء
أو بلغ البز أو المهر العير على ما حاز فيه الغلبة إلا أنه ليس له أن يأمن عليه
ولا أن يمن على أصله ولعل ما دون الثقة فلا امتناء لأنه لا قيمة فإن لم يفتقر
على الاختلاف في جواربها إنما على ما يدور فيه من المنة ويحجب في هذا
الموضع أن لا يضيء على ما سئل على الأصل إذا لم يخف في حاله أن يأتي فيه ما ليس
له في العدل فلا يله ولا ما دونه من ضرر له لأنه مثله فهو من جوارب أهله
عز أن ما زاد في الغلبة على قدر ما يجز له منها كأنه بعد على ما يدور في الغلبة أن
لم يومن على أنفادها في أهلها ولا في العتاة على فيضها أكد وعند ظهور
الحقانة أو ما يوجب الحنونة ويصلح الامانة فيمنع من بدله على ما يدور
فصلان أسلم إليه ولكن في عدمه وهو كجذبه وعليه ولم يفتقر على انقيام
به لأهله جازيلا من رفع عنه بدلا لأنه العير أمين ولا دفع لولا يجوز له
في حين ولا معونة لذلك على ما زاد عن حده ما فيه إلا أن يكون قد صار
قد مضى أو معنى الامانة فإن لم يزل كان ظاهرا لحياتنا أن يعينه على ما
يخرج فيه يعي حفظه على غيره من ظله وأما الزرع فهو له في حكمه وعليه
لا رضاء من مثله هذا مستغنى اليوم حصان أو فله أن زال عنها قبل
دركه أو ما اشبهه في هذا المعنى من الزرع فهو مثله في ذلك وما بقي في
يده أو غلته لا ما يملك جاز في مقدار ما قد اجز له في عمله لا المحقة معنى
الاختلاف في جوارب له من بعد أن صار له في جازيلا يبقى في ملكه على حاله
فكون من غلته ما له فاما أن يبيع ما أحدثه فما من بعد أن صار لها أصلا
شجرا أو غلته أو يتلف بوجه لا للمعنى في الواقع فضلا عن فليس له في
تفرد دعي في غناه وإنما من غلته ما عزمها وعناه وما زاد على جزمه المثل
فأنقصه رآبها فانه لا زيادة له عليها وليس كذلك ما حاز فيه من لا
يبيعها أن يبيعها إلا أن يكون بغيره من يبيعها أن يتفق به معها
ولا فيكون له بعد أن يرجع إلى الفقر عاديا إلى ما قد اجز له فيه من قبل في غير
تفرد على الغير ولكن لا بد من بيع القدر في الفسل والغرس والبناء والسكن
من الاستيها مع الاستيها مع القدرة على قول من يراه بمنزلة الأروعاء في
غيره من ثبوت الحق فيه والغلب في الحصاد كذلك على قول وكل ما يجز
أن يختلف في شئ به لم يزل حديثه وعلى الحاكم ولم في موضع التداخي

[illegible]

ان يستعمل الى ما يكون من مضموع الدعاء في مثل هذا فمفعول حاراد التمدد على
 غيره فيما في يده على ما جاز له في غيره في ظاهر الحكم لشيء وانما في غيره ما بين
 في حكمه بوجهه الخضم في ذلك على خصمه لا ما صار منها في ملكه واقدر من ماله
 ويخرج بعد على يد لوجه بوجه لها فيكون هو في ذلك وبعد فلغيره وعليه
 في موضع القدرة على الامر والهي ان يدفع الساعي عن ظلمه وجهه وعلمه مما
 حاربه فيدا ولزمه وما تركه من حرمه فاحكمه في سلاله ونوى في نفسه لمن
 شاءه جاز له ان يرجع اليه فيهم لينتقم به ماله يثبت لغيره حرمه وتركه
 لاحد لغيره فله الفقه ما لم يكن له مع غيره الا ما لغيره معدن لوان في سنة
 بدينه وان بدله فيما غرسه او سلمه في فقهه منها ان يخرج عنها من
 قبل ان ياحد فيها معا سلبه في حرمه قدر ما يحكمه من تراها لم يمنع الا
 ان يكون وصرفه ما فاتحها باحق في موضع ما يكون المصلحة في تركه
 بها لا تخاف حقا فهو في حكمها وانما التمدد على موضع شوقه لا بحق من
 ظلمها فكيف يصح ان يكون عليها ما لا جوار له وان الصلاح في زواله
 والمضرة في بقاء حاله وما يكون ماله كماله في هذا من جدران بريليه
 وجاز له في ذلك هذه الغلة والصرف في الاصل وقيل في الغلة وعلى قياسي
 كل قول لا يكون عليه ما جاز له في الحق به فصح معه وعلى قوله كخر
 فيجوز ان يكون له ما احذر الفقير في العار كما وقبعا فلا يمنع من
 تصرفه منه ولا يباع لغيره مما ملكته لغيره الا ان يكون ما يباع من تراها
 فليس له قيمه عطاء ولا بيع وانما فيه ما يذل وعناه في فقره او زوال
 عنه الغنى وما اخرجته محكمها في الصرف في الغنى في ملكه كذلك في الحكم
 الا على قوا من جعله في الغلة فانه يكون على له في كل في جوانه لمن يحوز
 له ان نوى في اخذه فملكه او لم ينفقه في الغلة ما يحوز لمن شاءه في الحق
 بالبيع وما اشبهه من الخارج في التزكك ويكون ماله فيمته لم
 واخره من مال اصح له في الحال وعلى كل واحد في خواصها ومعورها
 ان يكون انصف من نفسه لغيره في حق تدبر وجل في ما يباع وارضها
 ودرورها جميع ما يخرج من غلة فلا يحا ومن مقلد ما قد اجيز له قرر
 عياله ولا يمنع مثله ما جاز له في حاله فيكون القسمة في الرجز في البئر
 وفي النهر من هذلاء العار على قدر ما لهم في العار لئلا يقع الضرر في احد
 فيما عليه من الماء عمره وما فضل عن حذر الكفاية منه فهو من حذر الفقير

فتو

كلها فان الجزء مثل الكل في حكم العدة الا ان في الفرع ما يكفي عن الاصل
فليدع عن نفسه في المجهول ما ليس له فلا خلاف في كشيء والا اصول
لا على ما جاز ولينفتح بما قد اجيز له فان لم يضر سعة عن الاصل
بالباع او غير مما لم يجز فيها ان يجزى عليها والواحد الفقراء والجمع
بينهم سواء وان بذلوا فجزوا بعد فيما عطف عنهم على هتلا
الحال في الاصل ان يستزود منهم ليت المال ولهذا المقتل فالرد لما بدلوا
والاجر لما علوا بدلا للقاء او ما انتفعوا من اموالهم في اصلاحها
عنما والقيمة لما فسلوا من عندهم بغير اوصارها وما زاد لها وعلى
قول اخر فيجوز في المباداة لان يكون لهم ما لم يقصدوا به لمن هو لها ونوع
لا تقسم لا في مقدار الارضه فتعوض القيمة فيه على ما به يكون في حاله
يوم اخذ المال فاما بلا ارض على حاله وما يبيع فيه لما فاعلم فجاز لهم
خيرهم بين اخراجه منه واخذ ما لم يضرهم فيه او عا فيكون في عكسه
لا في غير ذلك فليس عليهم حتى يستوفوا ما لم يضره لان يرى حكمه
لغيره او في موضع ما يكون تركه على حاله الصالح من امواله فاما ان
يخرجوا منه صفرا الدين وما يكونوا عاصيين فلا اعرف جزا في رايي ولا
دين لما لم يمسبب في احداه على رايي فاجاز لهم في هذا الموضع فانه لا
يؤى على مال او مسلم وان كان في تركه ضررا لهم بضره فانه مما عليهم
وما منوع المصلحة المال فان ظهر صلاحه جاز تركه ولم يضره الى اخراجه
والا فلا بد من رد ما لا صلاح فيه على حاله ولا شيء لهم لان جواز اعسا
هو في موضع كونه في المصلحة له فان تركه لم يكون لغرضه لا في تركه والغنا
لذلك لا ما خرج من اذله على وجه النطق او من فاعله او ما اكله على
ما جاز لهم واستعملوا من قبل فلا يحتسب على قيام عليهم مما لهم فانه
يكون كمن تركه بعد وما كان في تركه فهو لهم وان تاجر وقت فلا شيء
لا لئلا يضره لا ما زاد على الواسع او لم يضره على وجه ما يلزمهم به
فما لم يضرهم به يوجبون ولا بد لغا صا لشيء من هذا وان عا فيه
او غير فلا قيمة لغرضه ولا رد لغرضه وقبل ان ليربضه في الزرع نفسه
او ما اشبهه في المعنى في شحوم وصره فهو كذا في القيمة او امثل ان قد
عليه من عتق صار حردا لا يمكن اخراجه لا بفساد فانه مما يجوز
الضم لان القيمة معنى في الزرع فلا اختلاف في الحكم حتى في الغنا او الغنى
على خلافه في هذا الموضع ان كان الصلاح في تركه والا فلا بد من ان لا

لصالح

واصلاح ما اخذ من الخواضع حتى يعودوا كما كان من قبل حاله الان يقع النظر
 على ما دونها انما يقع نفسي في الاصطلاح ان يكون هو الاول في هذا البحر وما
 بناه من مال فلا شيء له فيه وان كان من مالها فالقيمة لتزايدها انما وجب
 النظر في ذلك للاصلاح في المال وقيل لا شيء له وقد مضى في القول ما يدل
 حكمه على ما يجوز ان يخرج من الرأى في عنهه وعمره وان لم يعلم تركه
 فلا بد من رآه ورآه الموضع على حاله الان يكون الاصطلاح ما دونه كمنه
 وما دونه من الغير على الرأى في ذلك على ما به في الظاهر في عصبه وانما جاز له
 وقيل لا يجوز ان لا ادرى لاني تعلمه يمنع وجوبه وان كان لا اذن له فانه
 من حقه وقد بلغ اليه فكيف يصح ان يحجز عليه بعد ان غيره ما قد بلغه على
 رآه من جازان فله على قول من ذهب الى وجوبه ما حشر به لاهلها فليس
 لهم ان يتبعوها او شيء منها في مثل هذا الا باذنهم على الرأى في موضع
 جواز منهم وقد قدموا في ذلك امر الا الضرورة فليحتمل ما بها من الاملاك
 فيجوز منها ما قد بلغه ما دفع الاملاك مع القصد لانه بعدل كما يلزمه
 من نفسه او مثله وفي قولنا ان لا شيء عليه في حق من عرفه وما لا بد منه
 من هو كذلك في النظر في حوز الضرر والا صار على الرأى من تركه من تركه
 على الغير في حاله وعينه خلاصا لاهله فان عرفه عليه وحده كما عرفه وقول
 على قيامه بطول غير ان ما قبله اظهر وانعمل به اكثر وما لا يحضر معه من
 هذه الامور انما يقع المحمول فهو في وجهه ويمنع في الحال
 ويجوز له فيه من ما جاز له في غيره مما لا علت له في الحال في ظاهرها الامر
 لاهلها كالحلال حتى يصح انما يعرفه والا فوله وان يحجزه مع غيره فليس
 عليه ما عدا الغير من حق تقوم به الحجر عليه وما لم يصح معه عيان
 لغيره او يعلمه فهو الموات في حكمه ويجوز ان اجابه او يحجزه فانه ان
 لم تتحقق عيان المال وبلد لم تحزمها على الرأى في رآه فيكون له دون
 وادعاه ولم يات على دعواه بما يوجب له لانه في اصله وقد
 ابا من فضله لما شاء ان يعرفه بالمال او غيره مما لا بد له من مال فلا
 يقبل فيه قول من يوجب عليه حتى يصح له الا ان كان كون حجة العيان الموجبة
 في الارض عليها فما ولى من نعمها دون الماء ان يحجزه شيء من مواضعها
 وان حفر بموضع منها او حفره فالحفرة لمن اخرج ماءها على قول المتأخرين
 لمن سقاها وليس لمن تقدمه من ادونها الا ما عرفه وعنه وما بقي في

[illegible]

شيء من بقاء فقد تقدم في القول فيها ما يدل عليه بأنه في تقدمه يرجع
إلى حاله بعد تقدمه وإنما علم فانظر في هذا كله ولا تعمل إلا بوجهات
تفهمه ولا تفرج البصر ولا تهمل في مثل هذا قل وأكثره في كليل قليل
القراءة في الأثر ولكن خلق على جوابك ولا جعتك إياي في عتابك والأفانك
إنما أهل له رتبة على وركاكة فممي أن أكون في أنا سى لازما لغاسي منقفا
على لتصدر في هذا المقام الخطر والتقدم في طريقتة الوعد خوفا من
الخطأ لما في منقصر الخطأ أو يجوز في في عني أن جوزه هو أو يصح أن
أكون من فريسان هذا المصنوع وأنا لا أزدري إلا بصار وإن ظنير ما يؤدى
للمصنوع فظهر فلسفي هناك في معنى مزدك ولكن جعلت في أوى ما أنظر ظنير
حتى ضاقت صدرى لعدم قبول عذري فما أنا لقلته خيرى مقبل على غيرى
فهم لا أنفسى بوى وأمسى على هذا فارجوان لا أجد لها فراجا لا تتبع
أمرها فاسعى في إخلاصها فعمسى لا وفق في إخلاصها وأخاف على ذات
رجائى أنا شغل عن الرضا فالتقى أخافه فأكرمه في الغالب فزادنى
بالها وذلها به ما أكرها وبالها في بليته ما أخطرها لا فى لم أفرغ من
تأديها فافتقر غيرها بعد تقدم بها فكيف لي إذا عها مملته لتكون
من سواها مقلية فأتون كن سعى في حجة الغير بملكان تهورى من
الصالح أن يكون كن بالته المصباح أو كاذبى يطعم الغرثان ويسقى
العطشان ويكسى العريان ويسع نفسه من ملته أو ما بدى يحى فأكلمه أو
بدنه فخرقة يوارى لها عورتها حتى تلقى الرزى على ما بها من العسر
جائعة عطشى يادنيا العورة في لورى وطعامه ويشربه ولياسة
بين يديه يطعمها أنا سا ولا يذوق منها لو أسا ولا يكتسى من ثياب
لباسه وهذه هي الغباوة الدالة على وجود الغشاوة الدليجة إلى
الغشاوة الموثقة بظلمة القلب والعبد المحكمة لا تقالده جملان أو
يرضى لا وقي عقلا أن يكون فزاجها لته على مثل هذه الحالة لا يثاره
ما عنده لم يداها وترتها الرطها في يوم لا بد من لقاءه من نعيم أو شقاء
والجباة ياديه من غلبه الأليم في دار يحجمه اللهم طهر في فزادنا س
وطهر في غشائه فلا تسامح بعد أن كور طاهر أظا هو وأبطنه فاني
أعوزك من تطهيرى دأيا لغزى وأنى تحسى في طهرى أو فيها بلا من
وأمرى فخلصنى من كل غلته وجنبنى كل مكرلة في طهرى من مصلد موجهة
لمدته وسلمنى في الكلام في الدين والراى قبل التقدم وفر التمدى للفتينا

فلا تعلم

قل التعلّم حنا المدحمة ولا هاته لمدمنه اولما يكون عرض مؤجل لال ارضى
به مؤجل وسدر في القول والعمل حتى فراغ الاجل ولا يتجمل في القوم
الضالين قبل مورد في سوء المورد ويتجمل على سوء المقصد فيصدق
عندك ويصدق منك باكر انك رد في رجوعه **مسألة** وفي جوابه
والبعث المتقدم ما نقول يبدى في بلدان الاحياء اعلى العرش القدر عتق
الذكورة في الاوثانها مغصوبة واما يخرج وار منها حرام الا ما يجب اليها
من غيرها وهل ياتي الحكم على جميعها الا ما خص حكم مخصوص يخرج من
حكمها ما يكون على عموم الا لاحد حتى يعم الغضب والتختم شيء منها
فانا قد استلنا بزرولنا فيها في بعض قراها عند نقولنا والشام واشترينا
من بعض سواها وبونها واهلها التي بالدر والطب والارز والسمون
ولم ندر في مكان منها او غيرها الا ما اكلنا في قناها ونجها فكذلكها
شاهدناه من رعا في ارضها بارها والبعض قلناه بايدينا بعد ابحاث
مدعيها وفيما الغنى والفقير في سفر وحضر وفيما الغنى في حضر الفقير
في سفر قبل ترى عياها في الحكم والاحتياط ولنا رخصتي في ذلك وهل
يساوى حال الاحياء والباطنة واروضها وادارها ونجها واستجارها
ام هو واسع في البطنة فيما عندك وهل فرق بين جلاء مواثها وما كان
ملكها منها معقول وبين اتوسع للفقير والغنى فيها في الحكم والجائز والاحتياط
من على وليدك بالرشاد الطريق السداد **قال** فقل انها مقصودة
في الجوارم وجميع ما يكون منها كذا عمومها كلها اذ لم يقع الاستثناء
في القول للفتنة تبقى في حلة فانعم في جوارمها مطلق في حكمها على كل
داخل البقاع في سبها الا ان تلك حلة الجلوقة فتعقل في الحال ان يكون
في الحلال والا فلا يجوز المصطر في حله الى ابعادها للمال هي غيرت بعضا
بقولنا فيها مواضع اثارها قوم فاجوبها بعد فهم كل موضع عموم
في كل الجاهز في العدل الا ان يكون في الجاهز في عموم غلبه ويعبر عن تقوم
به الجاهز وعليه في ظاهر حكمه لا في ابعاضه لم يصح مع كون جوارمها فاعلم ان
الباح كثير هافر البلدان في احكامها وليس له ولا عليه من حكمة مع الغير شي
والآخره الواحد زوي عدالة الا ان يشاء ان يقبله والا فهو بعد
على ما به من الحائل لان كل شيء مما يقع عليه الاملاك في الحلال فهو له
حتى يصح ان يبيع ويكون على حله حتى يصح حرامه على حال ولا اعلم ان فيمن
قوله التكرير في اهل العلم الاختلاف زوي دعوى لسان ولا في قوله الا وان ما

[illegible]

فصل الثامن

خالفنا لا يصح ان لو خالف على رأي فنظر ولكنه لم يصح بعد معناه ان احدا
 جاز خلافا قولنا ولا احكامه وانما هو الصواب في هذا دفع ما عداه وان
 صح مع كون الغصب في شئ منها دون شئ لم يجز على ما سواه في العدل
 لان الحكم الاباحية في الاصل حتى يصح ما ذكرنا في صحة تقويمه عند
 وجهه او بيمينه او شرع او ما جاز من اقراره يكون في بيع لا بما رويها
 مما يوجب سماع الاخبار والمودعة في الاقرار فانه لا فراس باب الصحة في شئ
 على حاله لم يوجب عن تلك الخصال الموجبة لتمام صحة العلم او في ظاهر
 الحكم بل هو من التذكرة لا هل في جوارحه او عدله لا غيره وان احتمل كذب
 وصدق وباطل وحقق وكان في السابق محقق فيكون من ذوات الحق حسن
 الظن به انما لا يقول بغير الصدف فهو كذا لا يخرج له عن ذلك ولا مدخل
 لبق في تحريمه بل انما يرد على نفسه او على غيره وبعد ان طلع عليه
 في يومه لانه من الشهادة ولا الاقرار فلا صحة فيه بل بلغ اليه وان شمر
 في التلذذ لم يصح معناه مما تقوم به الصحة فيه فيهم على وجه مع دون
 لم يصح الاباحية جاز من غيره او ضرورة في حق مع الغصب لغرضه كما يذهب
 على رأي من يقول بل هو معدوم في اذنه ان يلحق حكم الاختلاف
 في جوارحه منه ويؤثر عليه بل اذن له فيه كمثل البيع والشراء والاختلاف
 والعطافانها على مثال كذا كالعلاقة والحل والادلال والتعارف
 على هذا الحال وما لم يعرفه هو ولم ترجع معرفته يوما في العرف وال
 الاصول والنقد صار من المجهول مما فيه الاختلاف بالمرأى فحان
 لان يكون للمنفعة على قول في اى موضع كان في الجوارح وباطنة فحان
 او ما اشبهها من البلدان وجميع ما صح انما جازى بالماء في الجوارح فلم يدر
 وقيل فيه انه ليست المال وانه في ايام العدل لم يقام بالامر من امار
 او غيره وجماعة المسلمين عديم في الجوارح والا فالفقراء هم اولى به
 على هذا المرأى في الجوارح وكل ثماره وغلته تجلدها وشجاره وجميع
 ما لا يصير بالاصل في نظر اهل العدل وقيل فيه بوقوفه حشر بالمرأى
 هو له لا ينتفع به في عمر دولته ولا دفع فقر ولا غيره من خير ولا شر
 وان بقي المصلحة في الناس لانه ضرر توجب في حاله جوارحه والمما يكون
 في امثال مع الاداء لما يلزم فيه ويخرج على قولنا فانه لا شئ عليه
 الا انه لا يرد على مقدار ما به يغوى على اداء الفرض وما زاد عليه
 في السفر في الادل بطريق فحان يتنازع مواطن الحلال واكله هناك تعدد

ما لم يدر

ما به يقدر قطع بل يقدر كذلك وجوده الموجب فأوم لصحة عنده
وما يصح معه ان كان معمولاً في الحوائط لم يجز ان يكون
محمولاً في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الارض بعد فن اجامها
مواتا فهو له وما دونه استحق لها بما له فليس هو جازاً تدان عرفه يقدر
لما ان في من عمرها حق تزول فتزج الى مكان عليه قيل ولو شاة في
خلل يدان جمع لعدم المنع بزوال ما به بعد لها به فزنا لدور او اطم واقصو
او ما يكون من فصل شجر او نخل او زروع فزايوع وان طال البناء وغير
ما سفي له بما له فهو كذا ولو جاء الغول في الاجار على باطنه بطلافا
انها في الغولاب في غير موضع والافان لعدم معرفتنا اهله في كذا فيما
يجوز ان يحرق على اصلها مع فصح عند ما هي به وعليه وولم يصح مع
في عموم لها وخصوص شيء فزاد منها خراجها وعمارها منازعها وبارها
وتجملها واشجارها او ما يكون في غلاتها وثمارها ما حرج عن الايدي
او دخل فيها افرس هو في غيره او انكر او لم يكن منه فيدثنى منها في موضع
قيام المحنة او اوعدها فان قول يحمل ولهذا في نفسه فزنا وبلد تحتل
وان عم في اطلاله فلم يخص لتعريفه في الغيور الدالة على الحدود والمعرفة
المحدد في في هذا كذا لا فرق بينهما في الفرق في السب على حال واقفا
الا معني بوج في الحق كون الفرق في شيء فزاد ان يكونا في منزلة واحدة
وهي اجماله بارها لا فرق بعد ان صارها فاتها لا اشتراكها فيها لا بد
لها من كون النساء في بينهما في الحكم فزجت ما نزل اليها ولو كان شيء
والظلم وغيره في الاسباب في اتفاقها في كونها او افتراقها في الجمع
الى الجائز هي ما بها وجهان فافرق في ذلك الفرق يكون هنا كذا
ولو كان في فرق في الجزئين انهما مواضع محدثة في الغضب في مواضعها
ففي لوم في الباطنة في لوى وصحار مواضع عرفوها من هو لم يزل دور
مع ما في مواضعها في حكم ماضٍ في مكان العار فتزكوا فاما لغير
فانما هله باء على اصله ما حله ما كذا للصحة في غير من يدعي كذا
صح له والافلا سبيل التيلان كل ذي يد اولى في يد ما لم يصح ان يصح
واحد من طلائق فتزكوا في حق على جاز في الجوز ان يخرج به عن ان يكون
من جلة ماله فيما يجوز له وعليه ويجوز منه لغيره في باجاء او على راي في

موضع الاختلاف بالاراء وما لم يصح ربه صار محمولا بما فيه والاراء عملا
 وقولا وما اجمع على جوازهم فقولوا لا في غير اراد الاختلاف لا في اولي وقتنا وله
 لما يختلف بالاراء في حله وان توسع برأى من اجازته لمثلها جازله ولم يحجز
 ان يخطا في ريبه واجله وان يقطع بترك ما جازله من هذا تركها وتعدله
 فتوسع جازا ومكان لمفضلان لم يربيه غير وجه ربه وما اجمع على
 حله مضائق ركوبه على منشاء الخناق الا لعله في موجب في الحالك
 جواز في المال اتفاقا وعلى اى في موضع الرأى واما جاز في مثل هذا
 لان يجوز ما لم يحجز لهذا التباين ما بينهما في الصفة الموجبة لمما يصح تحريمه
 عند من صح معدون من لم يصح عنده او ما لم يحجز في الرأى في جواز ما فيه
 والمنع والاباحة ما لم يمنع لم يصح معد فكان في الحلال في حقه على كل حال
 وكما جاز في هذا لان يكون في الشيء الواحد بالاضافة الى شخصين من ذوي
 التقدير مثل هذا او فريقيه فيكون ان يكون في حق الواحد منهما في مالين
 او ما زاد عليهما من فريقيه مما يصح معه في احد هادون الا فيهما اذ لم يصح عليه
 الا ما صح عنده فيكون له هناك وما لم يحجز في تلكه جازله في الاجماع او
 الرأى في العدل وان كان بمنزلة في الاصل فان لم يصح عليه ما لم يصح معه
 في علمه او يفرع من تفويضه المحض عليه وما جازله في مثل هذا ان يتوسع
 به لفقح لم يصح الا ان يجوز له معد في سفره وان كان الغنى في حضره لان
 اسم الفقير لا يرفع له في حاله لا يرفع عنه الاعمال لما يرفع له في حاله او ما يستغنى
 من شيء يصح له به الغنى فمتنع معه وجوز ما قد خفى به اهل الفقر من هذا
 واما ما لم يحجز عنه مما اخرج منه حال زواله بل قد يحجز في السعر على
 قول من يجعله لبيت المال ان يجوز له مع عناه عنه في الحال والعدل علم بعدل
 ما ابدية له من هذه فقروها واحد واحد فاذا عرفت بها حق المعونة باحدا
 حق كما هي في نفسى من غير ما شك فيها ولا في شيء منها فيتمتع ما اخذته وقرى
 الاحياء بالبيع والشراء وبالجملة ممن يملك امر على ما كان له من وجه
 كان منك فاتها والحق عسيان ترى الوجه الحق في حاله او من بعد جاز
 في يمينك هذه فتعوضها لك او عليك فان فيه ما يدرك على حكم ذلك في تفكر
 او عسك فاجعله في موضع لا يرفع له فاجازة او تخير في رأى الذين لا في غير
 ليدل ببيع ما فذكر لم يكن نفعه او تخيله وتلفه نفسك ما لا يرفع منك في
 دينونة ولا رأى وتقطع بلزوم ديني في موضع الرأى وبعد وجوبه رايها
 في موضع لم يصح في الدين فان ذلك ما ليس لك وما لم يكن لاخذ فصار ضمما لك

لمن تفرق

لم يتصور باجماع او على رأي واحد منكم فانه لما نقى في يدك بعدد والفهم لما
الفتنة ولم تقدر على تركه كما لم تكن تفهمه او مثل ما يخرج منه بوجهه نراه به
ومعناه وما لم تقدر من هو خطه الرأي في حوائج الفقهاء اوليت المال او
بقوله اهله وعلى قول من جعله لاهل الملقية او يرى نفسه مالاً من قبل ليس
لذلك وانما لان سبيله لغيره من الفقهاء **والله** له وفي وادي القربا
وسبغ وسلوت وجمع والحي والعقبة والاحمر وفل وعز والمدين
اهن مثل الحوين والناخن في هذا القول والقول من احكام لا لا
الادري ما وفي هذه المواضع والقري زيادة على ما وجدت في الخبر مما في
الان من قول المسلمين في سبغ وسلوت وجمع انها مقصورة والاكل من
منازحها وما يبيع والشرع فيما بها لا يجوز الا ان تدخلها الحلوبه فتدخل
في الحالات يكون مما جلب اليها من الحلال ولا في كونه وفي قول
الشيخ احمد عن والده مدافق هذه البيتان المذكورتين في الاثبات انها مقصورة
وفي كونه اسمها من الحرام على ما جاء في حكمها وانما جاز اكل منها وزعم انها
من الحلال والشيخ احمد مفرج احاز نفسه الكثرة في سبغ ومن محمد
ان ياكل احد مما في يدك وانما يمكن ان يكون قد وردت الى اهلها • واذا
جاز في سبغ هذا جاز لان يجوز في مثله • وبالجملة والقول من وفي
الجوز لا فرق بينهما • واما وادي القربا والحي والعقبة وفيه قولهم
والمعروف اربابهم والذي ذكره عن الشيخ عمر سعيد فيما اثنوا من منع فان
يكتب في الحي وانما لا يعرف الا شي امتنعوا عنه لمعنى في المنزلة ارا
لاشكال دخل عليه في شبهة او شك عرّفه في الحال او مانع حق من جواز
في الحكم ظاهراً فصرح مع شرط من التمسك والعدل له بوجوه العلم ما في في
معها ما خلا فلا دلالة • واما الاحمر وفل وعز والمدين فلا عذر ولا
ادري ما قولهم فيمن اذا لم يجد في واحد منهم ما يبدى على شئ تلهى به ولا
تفترج باعقن والغوايب في حكمه لا ما ولا يصح معي ذلك • وما لم يصح اصر
فان منها فهو مال الملك لمن في يدك او وان صرح في الاثبات بذكر ما به من الاجار
عمر عنه بذكر من الاجار • فليس هو الاصر مع علة او بغيره ولا فلا محمد بن
لان في الجملة ولا البيعة ولا الشراء الموجبة على ان لا تفترق لقيام الحجج على من
على ما في الاجار • فكيف يجوز فصح لان تقوم الحجج عليه مما لا محمد بن ولانه
على ما بلغ اليه ويجوز عموماً لا انواع الحلال وعلى الخصوص في مثل هذا
الحال لان يحرم ترك الكفاية وان يد على تجرعه وليس هذا ما يدعى على غيره

عاشرة الزوال
الزوال والفرار
حازلوه
فقدوا
وما اجمع على
سب الحار
في هذا
وما صم
فجوز
يحد على
تخصيص
بهم في
انها اذ
تدق
والاص
هذا
محص
الد
الفقر
في
والد
المعز
اخذه
رأى
وقر
في
من
يترك
في
في
في
في

التوقيف في خاصته نفس من عمل لا غير فيه فلا زيادة عليهم ما امكن ان
 يكون الشك او رتبة رسم ما ابداه من توقيف عن الكفاية في ايامه والشك
 غير موجب في المشكوك لحرامه وما جعل منه جاز لان الحق في الراي في
 حلة من اجيز له وان صح غصبه واما الباطنة ففي اخبارها من كونه
 انها بالماء محتوية وذكرا ان المفساد فيهما انزل الا مطا
 فارسل عليها الا ودية قد قرها من بدل الصغار ومما قرينة بين
 حبيبين والاسرار تغلب على اهلها السلطان حتى اخجوا من الاوطان
 فتزكوا خوفا من الجبار والدا علم بصفته ما يقال في الجبار وفي قوله
 الشيخ سليمان بن سعيد ان الدار ملكها اهل الجور من اهلها او بعض
 فثبتت على ما وجدته يرفع عنه من قوله والجمع بين الامرين على بناءين
 ما بين الخيرين لا يدفع لانهما يمكن ان يكونا في الموضع الواحد معا وعلى
 التقاطع في الزمان او يكون كل منهما مكان ولا فرق ما بين ما
 اهله وتركوا خوف من الجور بظلمه فبقى من بعدهم اصلا وضرعا لا يدري
 ما لك لم يرات يصح له به او عين ما بين جبه ليد وصار في حكمه او بعد تزويجه
 فالعزاء او يكون في الشراكة لما منع حق جواره في الحكم الواسع على
 ما جاز في الصلح في نفسه واما اشتبهما في شيء يكون به مجزول لا بين العباد
 في صلاح او فساده وعسى في الباطنة لا خلة لظها وعرق الكثير من اهلها
 او الاكثر من او جوار في الظاهر عنها في الجبارين او يكون لعدم معرفه المالكين
 او لتعذر صحة قيمها على ما جاز في حكمها الواسع في الرضا ولا زجر في
 حكم القضاء قد صارت في قولهم غائبا في الحال ومن بعده لتزكها في عمارها
 وغرامها حتى انما هذا الامر في هذا المال عدم معرفته اربابها وتلك
 القرض من بعدهم لها من هي لهم كذا وان كانت في اصلها ما خور
 غصبا على اهلها فالاسباب تقتضي في الاحكام تتفق من عرفات
 يرجع الامر واحد يجمع الحكم منها على تفاوت ما بين الناس العبد
 واحد لا مطيع في رزاقها فتكون هي الجامعة لها في بانها واعدم
 المعرفة باربابها او يجوز في التقاطع لان يحكم بافتراقها من بعد ان
 صحت في كل واحد انها مجزولة وليس كذلك لانها لعلتها معلومة فان
 في دينها ولا فرق من ايمه دفع ما خالف الحق في هذا وغيره الى ما وافقه
 انها رجوع على معنى آخر ذلك ومن قبله كذا ما وجد لها ملائ لا تخالهم

املاك وليس يعرفهم فيها الا مالئ في ملكا لعين و الشر واليه وان غضبوا
او منعوا منها عدونا وظل اقليل الغضب في كونها ولا المنع لهم منها
لوجه والوجه عن بلها عن يدتهم جزا بل على حالها ما وجدوا فعرفوا
لعدم حوازا نطقا لها بما يقع عليها من مثل هذا في حالها فان عدوا
بعدا او صاروا غير منزهة من عدم ولم يرج معرفتهم في يوم صارت والجهول
في ذلك يلحقها الزايلة ولا اختلاف في القول رايا اهل الرواية في ذلك
العقول في العوض والاصول فان افتقرت في نزولها بعدا في جنبها
فلم تكن منزلة في حلولها فكل منها حكم ما نزل به فلما نزل في الجماع او راى
لقابل وعدها في موضع في الغرض ان يكون بحق بين صحيح غصه فعرضه
وبين ما جعل من هذا وغيره في جميع ما اويس وعرضه في قوله في اصله
او اهل فكر ما حاله شاءه او شئ في موضع وكان لحقوا في مقدار
ما لا يرجع الى مثله وما جاز عليه كون الانتقال في ايامه من حال الى غير
يخالف فيه ما قلنا في احكامه من تحرف في نقله لان يكون له وعنده حكم
ما نزل له ولما جاز في مثل هذا الان قيل بعد المعرفة بربه ما قالها
في الجمل ثم لم يزل جاز لان ينتقل الى حكم ما نزل به فيلحقه من الرواية اجازة
لي يكون خافوا لعنه الله ولنه على يد مقام بالا و ما لم يحج عليه في فصل
الاجماع الا انه من جوامع في معرفته اهليا لا على ما جاز من راي ولنه في حاله
الراى في ما لم يحج انه بعد علمه وعرض عليه في خارج ما ادخل عليه التحريم
الا على اهله وراى ما حله له في حاله لان لا في الحكم في اصله لان في كونه قابل
للمزاول لا ينبغي ان يزل في حاله ومع زوال المعارض فلا بد وان تزول
الحكم مثلا انه هو اهله لصحة كونهه تقع لوجوده فتزول بعده لا محالة
وهذا كما في احد الميولات لما وقع عليه منها في الحال على قول من يجعله للمعرفة
اوليت لما لا على راي من يقول انه بعد على حاله من هو له ولو ارادته بعد
ومنه يوصيها او دين يصح عليه فيكون قبله لعنه حصل وعاب علم او حصل
رجح في غيبته ان يرجع او اويس ما ومنه فهو له وعلى من رتا ولا يفتقر
صان ما انتقل ويقتد به على صح له فان حجة سلمه اليه لا يفتقر في ما من موقوف
عليه وان خرج على معنى الاحتساب لانه في حفظ له جاز ان يكون له الاحتساب
في ما من غيبك اوم او لا يملك له من منشاء او رجاء وعليه مثل ما عليه واسمه
لغوا في دفع ظاهر الحق غير ان ما قبله اكثر ما به فيعمل في ما لا يعرف في المال
رده فيعمل في الاحكام ما يعرف له في غيره من راي ولا غيبك لاصل

مع ما انك انت
 في ايامك واشك
 في بعض الزمان
 فانها مدمكة
 لا اعطى
 منها في بين
 اخي والاولاد
 ارفع في فولد
 اهلها وبعض
 على غناي
 واحد معا وعلى
 ما ما
 ارفع لا يدري
 حكا ارفع
 ارفع على
 لا لا احاد
 الذي راها
 رومعور المالكين
 الى ارفع
 لتوها في عا
 باها و تلك
 باها خا
 من عا
 اها عا
 واهم
 ارفع
 ارفع
 الى ارفع
 الى ارفع
 الى ارفع

ولا محاورة لقدر ما اجبر له فيما يخرج من علة الى ما زاد عليه لا بعدل
 وان لم يقل من يخرج من على الغير فيمنع وجواهر العدل لزمان يتبع منه
 ولم يجز لزمان بقره فيستغنى به مختار له وعلى هذا القول فيجوز بجميع
 ما لا يدرك في الاملاك لمن صار مباحا له ويجوز وصار وكل شيء او موضع
 مكان صح ان يقر الغائب في عمار وعلمه او ما يكون في طبعه او دابة او
 عقار او امانات او متاع او درهم او دينار مع من يصح عنده دون ذلك
 يصح معه وان بلغ به الظهور الى حد المشهور فان لم يخصص لقيام المحنة
 به لم وعليه والا فلو لم يدر يد حق يصح له لغيره ويجوز لزمان ليعامله
 فيمن يجره من المعاملة بينهما في ماله ولو كان فيما غاب عن علمه من علم الله
 وعلم جميع من في الارض انه في حكمه في دين الاسلام وان لم يعرف من في دين الاو حله
 لم يصح معه لما جاز في عموم لغيره الا ان يكون له حكم الذي خصه في نفسه
 على الظاهر او من قول من علمه بمنزلة كان عليه ما صح معه وان لم يصح عنده
 علة وفي قول الشيخ في بعض من علمه ما يدرك في هذا على من خفي
 به فكل دون ذلك يصح معه وان لم يكن الحق في كل ما يقال فيه من هذا ما فوقه
 او دونها بانه في العصب على هذا وما اشتهر من فقرات فساد الحق
 فدخل عليها وان لم يعرف من يدره واصلا لا غير من قول يصح لمن خالفه في علمه
 لمن هو او مجهول لانه من قبل ان يبلغ اليه محال ان يقدر عليه وليس
 كلما بلغ يوم اصح ما جاز فيه ان يقول كل ان في الشريعة ما يدركه وانما ما دق
 ما لا يسمع من الاقرار ما لا يجوز في المشهور ما لا يقبل والصحة
 لقيام الحق شرط لثبوته في الحكم فلا بد منها اذا اجتهد ما دونها من شاء
 ان يدع ما لا يماس به فافلت يتقرب المرتبة لها فيما عند بخور من غير
 لزم لنفسه ولا لغيره ما لا يلزم له لولا هذا الصاق على الناس في الارزاق
 طلب التوسع في الخلال في انواع ما لا يدرك لغيره في المال وروما عز ان
 ينال الاحتيال الا ان يكون مما هم بشر كاء من حشاش الارض وما اشتهر
 من الاتجار وما يخرج من الثمار وما انزع النوع الا ان الانسان من معدن او
 حيوان من قبل ان تقع المادية عليه فيحتمل في علة النعم ان تعرض له
 فيدخل فيه لوجود الحكم اليقيني في حله بان يوافق على صلته ويكون الرب
 حكيم وبعبارة روف جيم فهو ذو فضل عظيم وجل وعز ان يلزمهم
 في الماشاق ما لا يطابق بل تعبد لهم بمظاهر كلا على حسب ما قدر لا غير مما
 بعض عن علمه ما يسترفه ما لا يقدر عليه في الحال فكيف مما لا يبلغ اليه في حال

وان لم يكن

وان بلغت النفس المشاق الى التراقز فليكن في الرزق في الرافق في الافاق ان
تكون في جرحهم واجب الحكمة بما لا يجوز على ابدان بل من اجل ان خلقهم قطعها
وليس لغير ان يلزمهم ما قد حطرت عنهم ولا ان يضع عنهم ما قد اوجرتهم شرعا
فيما لا قد حطرتهم ويحرم ما قد اوجرتهم في رتبة برأى ولا من يعلم ولا جهل لان
وعليان يدين الله بدنيه الحق الذي لا يلزم من عقده والخلق لا غير فلا ابدان
فان ما عده منها هو الصلح على كل الامانة وما جاز هذا لراى لم يجوز ابدان
يدين ربه فاعرف فانه موضع هذا كرامه وهو فكل هذا كرامه وهذا ما قد روى لكر
في المسئلة ان يكون من جنسها فصح في قولنا في هذه البلدان المذكرة عمارها
وهذا ما قد بلغ اليك وما فاعرضه على ما جرح في الاثر فان وافقه فقد به فاقدر
ولم يجوز ان يكون في الصلح في النظر فدعه الى ما جرح عليه فوضحه وياكرا والاعل
بما اتفق في القول ومن يكون في الضعف على مثالي حتى تعرفه عدلا في القول
في هذا وغيره ولا تفرغ في قاضيه ان لا يحل عليه رجس ولا شيء في تقصير
والا لا على بطنه فلا حرج له ان لا تباشي من هذا ابدا وانما لكثرة شغل طاب
به الوقت في امل راء قلته على الاما يكون من هذا الذي تخفى فيه فما انا احب
نفسه في افعالها على الغير ونزكها لما جرح الصبر ولها على حق هوات
انكها ومن جرحها ان ابدا في فيها حتى تظهر في الاناس وبعد ما فاطمروا قدر
عليه في الناس وقد تركزتها وما في من اختر لا تغادر غيره ما في الشره وما جرح في
اوم واصل في رايه واطمروا في نفسه ممن اسلمها اليها انك لاجاة الغير من ذلك
التي تخاف على هذا فامري في شغل ان يكون في شغل لكثرة امل وقلته على
كالطبيب في رايها الشافيع لغير بدنه انك التارك ما به من راجع في الردي لو لا
قلته جبري لكان في شغل في خاصة نفسي عن غير حتى يتخلص من قيودها فتسبحي
الى معبودها في نوكلها عليه ولا تنظر الا اليه رغبة فيما لديه لعلمها ان الامر
كله بيده فان هو قد رهاق بعد اهلها بتمه عيلا وقيام حجة على احد العبيد
لم يداوم في الامتنان الامر والافادة ولا يعذر فانها احوال المناصحة حتى لا يتأخر
لما ربه منها في سبيل الرشاد والمعذور في الحقيقة من عذر مولاه وان
يعذر من سواه ولا اوم فلا يصير في ملافة العبيد على هذا لا ليس في علم على
حال ما لا علم والسلام **مسئلة** ومنه في المعنى المتقدم وسئل عن البحر
ما احكامها اذ قيل انها مغصوبة فبلغ مخم معارها وما القول في طعامها انظر
في كل من تأخر عليها او اشجارها او ما يكون في قبلها وقتها وجعلها الى غير هذا
من شئ يحذر كما في النبعة في الضيق والسعة عرف منها اول يعرفه فقيل
كان او غيضا مع عصبها اول يصح وبلدا في الاشياء هي من بلداها فتدخل

فيما علم عنها فيخرج عنها وهل من خضعت تحتها لم يبق لها اذ لا كل منها في فقع
او غناه وابطاطة لمثلها في رصنها على عوارها وما تحت جمر غمارها
او بينهما وفي ذلك عرفا لمثلها وحدا الحق في المخرج من هذا البلاء لعلا سب
بنتبعه فينصوا على يد كذا لها كذا قال **س** ما عندي في البحر من حكم ولا
اتضح لي ما علم الاما وحده في الاثار عن المسلمين في رسوم الاخبار انما مقصود
فانصلا في الحرام وما يخرج منها ويكون هناك كذا الاعلى عليها او ما صح ان
وعنها او تدخلها العلوية فيحتلها ليس كمثلها ولكن في الخاص لمن صح معه
وجه من بينة او شبهة او شدة والافلاحة به لم يصر معه ولا عليه في
تقرى بها وان صح عند غيره فانه ليقام الحق عليه بها ان يمتنع في بعض شئ
منها الا ما صح حلالا واحتمل ان يكون فيما مما قد جلب اليها والحلال
والافلاحة لا ضرورة فيخرج له مع الفصل لغيره كما يلزم مع على في حكمه
وان صح عند كون الغصب في سب منها دون شئ حازله الا ما صح معدا من
المقصود على فيه في اصله والافلاحة الحلال وان وافق في حكمه واعتبر
من علم غير ذلك الحرام على في عرفه فليس عليه ان في كذا واخذ على ما جاز له
ولا عرفه الا ان يصح معه فيلزم لا هلته ثم غرمه وان لم يمتنع عنه وان
لم يمتنع معه شئ في هذا في من يديه فيما لم او عليه في ظاهر الحكم حتى يصح
ان يمتنع باقرا يصح منه او بينة تغلب عنه او شبهة نصه فيها ان يكون
في اجازة لم يدعيه حتى تقوم به المحر في الشهادة والافلاحة على جالدها حتى
لا ويحرم منه في ماله وما صح ان في الغصب في اصله فم في الاجاء الا
على هذا وما جاز له لم على في اجازة منهم فانه كذلك في تحريمه على الغير
ما علم ربه فصح فان جعله لا ويسر في عرفه على ادوم فلم يترج ان تكون في يوم
زال الامعاء فلم يترك الحكم الذي فالاختلاف بالراي في جواز لبيت المال والفقراء
او سبق على جالده في اصل المال متروكا حشره لا يمتنع به الا لضرورة توجب
فجالحا كون باحتة لزواها على الضمان وما لم يصح عارة فهو الحوات في كل مكان
لمن احياه الا ما استحققة عارة لغيره على في وقال فيه بان يبيع ما يملك
والافلاحة من ان يكون محجولا ولو كان من قبله في باطنه محجولا حتى يبيع من
الى حكمه الذي لم في موضع محجولا وعلمه من هولاء في كذا في ماله او غيره مما
لم في حال هذا هو القول في البحر فيعلم لا حياء لا انها منها وكفى به وما يكون
فلا امر من تحت كون الغصب في اصلها على وكان في هذا وفي سب منها مع من
صح معه وعدها مع من يقيم عليها تحت فيها او في بعضها ما يملك بالمعنى على ان
ما احدث من بعد في وانها لا يكون معها وان دخل في اسمها فقد خرج من حكمها

هذا هو المكان منك هو الخرج ولا ادري في وجه يخرج لانك لم تخرج بما يدل
 عليه وانت اعلم به فانظر فيه فربما المعرفة حكمه في وجه في جهة
 ولا روم عرفنا في ثبوتها او ما كان منها بعد في وجه في موضع الاستخلا
 او التخييم فان الدائم من بعد التوبة لا عرف عليه في اكثر القول فيه واما
 الباطن من عان فالقول فيها قد كان انها معدودة في الغايب في قولهم
 الا انها معدودة في قولها ولا في عرضها بل قد ورنه في محملها كان كان
 ذلك في المحرم كذا في حقها في احكامها في في حلالها وحرامها والحواس
 في هذه وتلك واحد عمارها وخرها مع المعرفة في كل واحدة من قولهم او الجمل
 بارياها عند صح مع ما كانا ولم يصح لاف في عينها ما كانا في حقها عند
 جامعة لها ولا في جاز في المصوب ونحوه لان الجعة في شياء والفرق
 عن غيره ما لا يتكرر في الحق فان جاز في ما عرف وبه في المال لا في بعدان
 في محمل فلا تخرج معرفته في حال فان لا تعرف في ذلك لا يصح ان يكون هناك لهما
 في بعد لهما لا بد وان يرجعا الى تلك الحالة في وجه كانا ولا شك
 وما ظفر في الدائم فشرها وقامت به المحنة في البينة العادلة بان قد عرف
 لم يخرج من بعد الصحة ان يتكره وان دافع المشهور كما هو ودار المحنة من
 البينة مصدرة وما لم يصح عان فلا يجوز ان يحاجه ولا ان يدخلها لما
 بالمتع اذ افرج ما به عنها الخبر فاجل في الاجار واطلق واثبت والاقار
 وان صح لا عالم بخلافه في قولها بما يحذف في عومده مما يحتمل ان يكون
 على الخصوص في معروها فان لم يصح عان في مباح مواها لا يجوز ان
 يكون في محرمها على احد في فقره ولا غناه لانه في المباح في نفسه لمن
 احياء وان احتمل في ذلك لا اطلا قد ان يعيها في ظاهر المفهوم في سمه فيضتها
 فان ملخص حكم موند ولم يصح فيه من قبل كون حيا تلم يحزن تكلمه ولا سماء
 دعوا في غير صحة توجب من ارجاء لعان متقدم في نفسه والغايب عن
 هذا في اسم لا يقع الاعلى مجهول في حكمه وما لم يصح ملكه من قبل ثم يحتمل
 في بعد ولا سيما على حال هذا الاسم كيف يحسن لان الجعة في الحكم في الاعرف ما
 يقع الاعلى ما صح عان في محمل حال قيامه او بعد ما من فيضه ان يختلف في
 جواز لعن الدائم والافقر في قول القول في قال فيه فالمتع منها وهو
 وان كان لا يبعد في العهد وان يكون له في الاصل فدان الوجهات
 والا كانها في القول فظاهرات مشاهرات والحكم بها اذ يع متابع بين الورى

هذا هو المكان منك هو الخرج ولا ادري في وجه يخرج لانك لم تخرج بما يدل
 عليه وانت اعلم به فانظر فيه فربما المعرفة حكمه في وجه في جهة
 ولا روم عرفنا في ثبوتها او ما كان منها بعد في وجه في موضع الاستخلا
 او التخييم فان الدائم من بعد التوبة لا عرف عليه في اكثر القول فيه واما
 الباطن من عان فالقول فيها قد كان انها معدودة في الغايب في قولهم
 الا انها معدودة في قولها ولا في عرضها بل قد ورنه في محملها كان كان
 ذلك في المحرم كذا في حقها في احكامها في في حلالها وحرامها والحواس
 في هذه وتلك واحد عمارها وخرها مع المعرفة في كل واحدة من قولهم او الجمل
 بارياها عند صح مع ما كانا ولم يصح لاف في عينها ما كانا في حقها عند
 جامعة لها ولا في جاز في المصوب ونحوه لان الجعة في شياء والفرق
 عن غيره ما لا يتكرر في الحق فان جاز في ما عرف وبه في المال لا في بعدان
 في محمل فلا تخرج معرفته في حال فان لا تعرف في ذلك لا يصح ان يكون هناك لهما
 في بعد لهما لا بد وان يرجعا الى تلك الحالة في وجه كانا ولا شك
 وما ظفر في الدائم فشرها وقامت به المحنة في البينة العادلة بان قد عرف
 لم يخرج من بعد الصحة ان يتكره وان دافع المشهور كما هو ودار المحنة من
 البينة مصدرة وما لم يصح عان فلا يجوز ان يحاجه ولا ان يدخلها لما
 بالمتع اذ افرج ما به عنها الخبر فاجل في الاجار واطلق واثبت والاقار
 وان صح لا عالم بخلافه في قولها بما يحذف في عومده مما يحتمل ان يكون
 على الخصوص في معروها فان لم يصح عان في مباح مواها لا يجوز ان
 يكون في محرمها على احد في فقره ولا غناه لانه في المباح في نفسه لمن
 احياء وان احتمل في ذلك لا اطلا قد ان يعيها في ظاهر المفهوم في سمه فيضتها
 فان ملخص حكم موند ولم يصح فيه من قبل كون حيا تلم يحزن تكلمه ولا سماء
 دعوا في غير صحة توجب من ارجاء لعان متقدم في نفسه والغايب عن
 هذا في اسم لا يقع الاعلى مجهول في حكمه وما لم يصح ملكه من قبل ثم يحتمل
 في بعد ولا سيما على حال هذا الاسم كيف يحسن لان الجعة في الحكم في الاعرف ما
 يقع الاعلى ما صح عان في محمل حال قيامه او بعد ما من فيضه ان يختلف في
 جواز لعن الدائم والافقر في قول القول في قال فيه فالمتع منها وهو
 وان كان لا يبعد في العهد وان يكون له في الاصل فدان الوجهات
 والا كانها في القول فظاهرات مشاهرات والحكم بها اذ يع متابع بين الورى

في غير واحدة والمندانين والغريه والذين يحتاجون الى جاز ان لا يعدم معرفته
اهله يرجع الى السككان في اصيله فيجوز على قيان فيما له وجوز لغالي
لان يجعله عن الدولة لا فاقمته احره ويجوز ان يدفع به الى ان يكون
من ذوي الحاجة لفتح فيعرف مكانه والاعراض او يباع فيقسم منها ويستغل
لاصول فتح الارض على ما جاز ولا حرج فالمنزاع تحت قنوع والا بار
توزيع الخبز والشجر يستفيع منها بالعتلة والتم والمنازل والمصانع تبقى من
يعدم فتنسكن وهما بترك شخص والمغارس والمغاسل تغرس فتفصل
والغدير يكتسى ويأكل ويتعمر بعد الوفاء لما عليه مقدار ما قد اجيزه وطن
يعتد له في صرف ولا تغير وبين ذلك في القير فانه خير ولا يسلم للمصاع
فيتركه الشئ في الانتفاع وان جاز في المنع من جاز لان لا يخرج من عذر
الراي فالاجارة اكثر ما فيه وانظر لمن يجيز له من ذوي الفقر في زيادة على
ما يحتاج اليه في عامته اتماله وعليه فانه من الاصل ان جاز له فليخرج الفضل
لا امتاله فان بقي في يديه حتى يحتاج اليه جاز له ولا اثم عليه الا ان
يمنع من يملكه حال الزوم مثله فانه لا بد وان يلجعه في المنع اتمه وان لم يلزمه
من بعده ومما جاز له من هذا جاز ان يكون للمفقير من على ما حاز بينهما
فالاربع او ثلث او اثنان او اربعة او نصف او قضاء على هذا ما جاز له
للفقر عي ما حزنه الامام ومن يكون بدلا عن الفقيه له عقد دولة الاسلام
وانما حكمه العزل لا الانامه او يفرقه على اهله على ما جاز له فلا يرض لما لا
يؤدبه فان فعله القير من قبل ان يؤدبه له فليختر من على ارم مما اكلفه الا امر
فيما رجع اليه فان عفى عنه والا فلا له ان يملكه ويحج في موضع الاصله
ان لا يواخذ شئ من العقاب على حاله في نفس ولا مالي يملكه عن ماله فيه
وما بقي في يديه فان شاء دفع به اليه اما اذ في مقداره على ما جاز له
وان شاء اخذه فعنده الا ان يكون هناك مانع من دفعه في حاله ويترجم
فالحق اولها اتباع اجاز او منع وما اختلف بالراي في اباحته وحكم
فكلمه وعليه ما اهدى اليه نظره لم يدر عليه وجله وحجج لا في وجوبه
ولا تعييف لمن خالف في القول ولا في العمل بالراي ولا التزامه به الا في صحيح
الحكم عليه لاجاز له لكونه فيه وعلى هذا يكون في الجهول زاعق وضيق
والاسول في العمل بالقول ما حزنه من نفسه او غيره انه لا يرضى جسد في
اي زمان يكون فيه مكان فيه خل فيه الباطنة وامثالها من المحدثات
ما حزنه ان يملكه ان قبل من هو له ومع وضعه ومنه والبرح انه في الغايب في

[illegible]

اسم فويل في دين يحوز ويمنع حتى يصح انه ليعبر والا فهو كذا في حكمه وما لم
يصح والباق كون حياته مالم لا تسبق بدله عليه واجبة تقوم بها فيه من
لم يحرم فلجاءه في فقرة او غناه الا لما منع حتى في واى اودس في كل موضع
وبذلك كبيرة او مسافة صغيرة او قفر والارض الا انما فيه شئ والعلاج
ما عدا هذا لان في القرى والبلدان انزل كل منها في منزلة اخرى
فاعلم ما لم فيها حكم تابع بما لم يسم ان قدر على معرفتها والا فالحكم اليد
واقع بها ما لم يردافع عن ان يكون لها حتى يصح انه ليعبر بها فحاضر او
غائب في حقه مسافرا والا فهو كذا والحال وله الحال الما مع كون
حراما وجعل فيه قول او احكامه وان صح ان في الدار الاختلاط اطلاقا
وجازا او يختلفا فيه لم يحوز ان يجمع لحرام بعضها ولا ان يختلف في كلها
لوقوعه على شئ منها لم يقدر على شئ من بينهما في عموم ولا في خصوص
لاحد دون غيره الا في غير محل ولا في غير من تقوم به المحنة لم عليه
صح عنده غيره اول يصح فان لم عليه ما يصح عنده وما لم يصح معه فليس عليه
وان صح عند الغير فان الحكم في مثل وعليه واخبره ومن ترك ما يصح له
والحال الا على وجه الضم فهو مالم عليه فله من محله وقدم في القول
في الباطن على ما صح عارها وبقاها فصار في المحمول هو الذي يختلف في
جائزه لم اجبر لم لعدم معرفته فله اليد في تلك الاصول مع وجه مع دون
ولم يصح عنده لانه يكون في ظاهر حكمه في دين مالم يصح انه ليعبر بوجه محرم
فزيد به لم يصح له عليه ووعالم تكن فيه بيضا لك فيكون في ذلك وما لم
يصح فخرها ان قد عمر واخبر قبل قدره فزاد فويل في حياته في حكمه
لان فزادها في اسمه وليس عليه من الغيب شئ في هذا والا فها يكون في
ظاهر من في دين ولو كان في باطنه من الحرام في دين الاسلام مالم يصح معه
والداع له في خطر في هذا كذا يقول بعدد ويصل ما خرج عن الصواب في الاماء
او القطر في موضع حيزه لاهل البصرة **مسئلة** لم راجع حرم من بلد
او ما دونها من الاعراض دخل عليه في حقه في حال قبل يحوز ان يرجع
او ما كان بمنزلة الحلال في الاحتمال في يوم ما كون الزوال وان لم يصح المحنة تقوم
بشده **فالس** ما هو حرمه من على حال حتى يصح في عارضه كون زواله
وعلى قول اخر فيصير فيه لان محل الا حله فزاد ما لم على يصح بقاء
عليه ما قد عرض له فموجب لتحريمه على وجه مع وعسى في الاول ان
يكون في الحكم وهذا في الواسع ما امكن في عارضه كون الزوال لغتص

وجوده لزمه الى ما كان عليه من الخلال لا فيما لا يمكن في الاحتمالات يكون زواله
 في الحال او بعد لثقة بعد الاصلحة توجب في الحكم مع فرضه مع او ما دون
 وجهه في الاطمئنان والافق على حاله عند زواله يصح مع كون انتقاله الى
 ما كان من جلاله **مسألة** له وما صح فيه مع ما نزل صار عايبا لعدم معرفته
 من هو لهم فلم يرد شئ من الضمان فزجته أصلا ولا غلظة كذا الوجه في خلاصه
 قال **مسألة** فالذي من الغلظة يتبعها والذي لا اصل له في حكم العدل فان
 فرق والعقلاء ما قد يرد من غلظة فهو واحد ما قبل منه لخالصه وان دفع
 به الى فيكون ولا يمتد للعدل في زمانها وان دفعه فيما يجوز فيه بيت المال
 في موضع حوان في الحال فوجهه من الخلاص على قول آخر وان تركه موقفا الى
 وجهه لم يحق بوجه فيه فقد اليه او يحصر الموت قبل الخلاص وهو صريح
 كاعليه في وجه ثالث في حكمه لم يزل فيه وان دفعه في بيت المال امانته
 لربه في موضع حوان فوجه رابع وكلها ورائه المسئلة في ذلك فاعرضها وان
 عملها في وجهه فاصلته ما افسد في الحال اجازته وان لم يبلغ به الى
 فساد او بغيره فاصلته شيء في زمانه بعد ذلك بحكم اليه كذا لم يعد ان يكون
 لئلا يبعد في مصالحه ووجده على رأي ويجوز ان يلحقه معي تلك الازالة
 كغيره وامتد اليه من زواله في حاله لا في اصله ملك لا ههنا لا احم جهلا
 فهو من ذلك ولا شك فيه **مسألة** له فان اخذ منه شيئا وعرضها في الدار
 لا على ما يجوز له فصار بيت الخلا ما اذا علبه في ذلك قال **مسألة** في بعض
 القول ان عليه القيمة يوم اخذها وقيل يوم عرضها كما هي يوم الاخذ
 وقيل بالاولى في العجنتين وقيل عليه قيمتها كما هي يوم العرض بخلاف القيمة
 بعد العرض ويجوز في الفقهاء ان لا يكون عليه شئ على قول لا ان يكون في
 يداهما المسلمان ومن قام بالاخر لعدم عقامه فالاولى بها اليه **مسألة**
 له وما يجوز الامام من هذا لعز الدلالة وان هل لئلا يصح من الزكاة ان
 احتاج الى ذلك لا قال **مسألة** فذيل هذا في صلاحه من الغلظة التي تكون
 منه او في ذات يصلح الزكاة لانه في اصله وقت لم يحل فيه فيستحق من
 اهله وان هو اصله في الزكاة لصلاحه في الحال لئلا لم يصح في
 قول الصبي عليه وقت من على رأي اجازة لعز الدلالة كذلك والاولى
 اسلم فاجتبه بعونه في المسلمين من ذلك **مسألة** له وما لم يصح فيه من
 البلدان انما الغائب في اسم واما ما ترك الكائن في المسلمين بين الناس
 فيه ان يكون من اهلها في حكمه على من بلغه ذلك منهم وصح معه منهم ومن بعضهم
 يتخذ ذلك قال **مسألة** فالتركت له ما يمتثل ان يكون خادما وشك
 او شبهة لعارض دخل عليها مع ترك الكائن فيها فوفقا لا على لا دخل واجازة في

احتمال ان يكون زواله
مع وقوعه مع او غير
ممكن ان يقال
يصار عينا بعد وقوعه
في الوجه في خلاصه
لكل وجه العذر وان
يتم خلاصه وان
يرفعه بيت المال
وان تركه موقوف الى
بذل الخلق في بعض
في بيت المال اما
في ذلك فاعرفه وان
وان لم يبلغ الى
به كذا لم يعد ان يكون
في بعض معنى ذلك
في هذا الا انه
فيها في المال
قال في بعض
في يوم الاحد
في العلم بخلافه
والا لا يكون في
في اليه
في وجه الزكاة ان
في الخلق الى
اليه في بعض
في المال في بعض
في ذلك في الاول
وما لم يقع في
في بيت المال
في يوم الاحد
في بعض
في بعض
في بعض

علم او جهل عالم من حكم بل لو كان محروما لم يحاذر في بيعه مع العلم به عند
فاحكامها فاما ان تحرم فيمنع بترك الكفاة فلا كلها او البيع والكثرة
لاصلها او ما يخرج من العلة لاحكامه القلة فلا عرفه مما يصح في النظر
مع ولدا في نصيب والمصرح في ان يجرها على نفسه او غيره
لاشيء غير حكم الكفاة فيها مما يصح به كون حراما فانه لا بد من العلم بالعلم
في الحال لا فيما اقبل من ايامها وان كان عند التارك في نفسه ان يوقف
لاجل شيء من العلل الموجبة لوقفه عرصة عرصة في الدار ومشيهم
تمنع والكاتب فيها لشيء في البيع والوصايا والا فله او ما اشتهر فانما هو
في زواله في يوم معدود من يومه معدود في يومه وما كان في اصله في الحال
فالشك في يومه لا يخرج عنه والاباحة على حال الظن في مثل هذا لا يعنى
في الحق في تحريمه بغير علم ولا قيام بخير في حكمه وما خرج من جواز على معنى
الفتح في قولنا ان لم يقر باليقين في اليقين بتركه في غير محرم لما اهل له
من فضله وان يكون فيه كذا ولو كان في باطنه في الحرام ان يوظف ما به من
يقين فانه من الخيب في حق من يطلع عليه حتى يصح معه والا فهو على
ما به فلا اباحة في اصله او نظره في المحرم في عدل ان يحل الموضع من
ما قد حرمه من هذا على من يصح معه لم يصح عنه ويحرمه على هذا ويجله
لغيره لا اختلاف في الاحوال وبما بين ما بينهما في الصحة وعدمها في الحال
ولقد كل شيء في غير عبيد ولان يفعل في ملكه ما يريد في جعل شيئا ويحرم
اخرى لما شاءه ربه اخرى في حق او لغيره وعلمه مظهر ولا اجل ذكره
ما بطن فاستقره وما اخفاه او اظهر فليست اراعه فقدره لان جواز
الغيب في الحد في كل شيء عند منفي وما لم يكن مقدرة عند ان يعلم ما فيها
عليه تركه تعالى وما ابا حرام في ظاهر حكمه ولم يتعد ما لم يحيط به شيء
من علمه فاق من جواز الا ان يحيط عنه من منة لجان انهم رؤوف رحيم
مسألة له وما يصح معه ان المسلم من ذوى العلم والنقطة في الدين قد تروا
في الكفاة الا انه في غير محرم فليمنع واكثر على جازله ولا في تركه
لاصله من صائر اليه اهل بوجه في العبد في ذكره قال نعم لا في
اعرفه في حق من لا يعرف من حرام ولا ما يصح معه في حق من في ظاهر الاحكام
الا انه في المال من انواع الخلال حتى يصح من حرام في حال والا فهو على ما به من
الاباحة في اصله من يدركه في يده من اهل اليه من غير من معلوم وعيوب
والا فكيف يصح هذا من منع والدخول على اجار فيما يخرج من العلة او ما يكون من

الاصول لا للجهة فوجب كون المانع فيها او في شيء منها واجاز البيع والشراء
 او الهبة او الاخذ او العطاء او الميراث فبعد انفاذ ما يدرج من الوصايا
 الثابتة والميتون الواجبة فكلها من قبيل بيع حواله الملك فاما جاز فملكه جاز
 ببعده خارجا عن وارثه وعطاء واحد وقضاه ولم يجوز في الكائن ولا في
 الحكم الا ان يجوز فيه فيما لا وعليه ما لم يصح حراما وانما يعبر في يد مبيع من
 صفة عند مودع دون ولده بغيره عند وان كان ان المسلم من ذوى العلم والنقي
 واكد بانه والحلم والامانة قد تركوا في ذلك كما لا معنى في الوقوف من
 المسلمة اذ ادون في موضع جواز لهم لا شك ان دخل عليهم في ذلك السبب
 او المال فانه باه لا يلبس على تحريمه فضلا عن التصريح بما يجابها ولغيره في
 موضع لزومها لان لم تقم به حجة على الغير يعني على جالعه لم يصح معاينه
 بغير جوازهم وانهم عند بيعه فان لكل واحد وعليه ما صح معه كخص ما و
 بغيره من يقوم به الحجة في حكمه وفي هذا ما يدر على انه لا حرج على من
 تشجع في شرا هذا فلا ممانع فدخل فيه مثل هذا وما اشبهه مما قد
 ايج في الاصل لا في دخولها كانه لم يخرج من العدل فما لك ولا عاقل
 ولا معين ولا بايع ولا مشترى ولا معطي ولا اخذ ولا شاهد ولا فاعل
 ولا حاكم ولا اكل على ما جاز له من بيعه يكون في يديه او يادنه في موضع
 جواز ما لم يصح معه حراما وما يلزم به الوقوف في حاله فان لم يتكلم
 موقوف حتى يوالى بغيره حرامه او حلاله والافول وما شئت كذلك
 في حكم العدل لا من المباح في الاصل وان تورع عن لدخول فيه فلا حرج
 ذلك تنزهه لا في تحريم لم يخرج حجة ولا الزام لنفسه ولا لغرضه ما لا يلزم
 جاز له ما لم يجاوز الواسع الى ما ليس له فيه على جاله والا فلا اخذ فيه
 اجاز الحكم جاز ولا اخذ به سالم وقد مضى في اول المسئلة وجوزها
 ما يدر على هذا كلفه **مسئلة** لرواها في هذا الشهر انه قد صار
 غائبا لعدم معرفة زهوه لم قبل ان يكون والا فانه ان باخه فانه من
 هو في يده ام ليس له ذلك **قال** قد قيل في مثل هذا انه ما يجوز في الشهر
 ولكن يكون من غير العدل باخه لبيت المال على ان جاز له ذلك الا
 ان يدعى وهو في يد غنى فتمتد به البيعة عن الشهر والا فلا تنزع بها
 وحدها من يديه وعلى قول جاز ان يحكم بغيره في هذا الموضع
 ان باخه ما فيه وان كان من يده ويحرمه ويبعده ويغيره ما لم يصح
 معاينه قد صار له بوجه بوجه له واما ائمة الجور فلا تجوز لهم فيه
 الا ان باخه من يده اخذ لا على ما جاز له من جاز له من الغنى فعمى

ان يصح جازع على اى فاجان لم على قولنا يقول انه لاهل فلا يتفرع مني
وهذا كله **مسألة** له وعلى قولنا جازع لبيت المال قبل جرحي لم يكون
والفقراء في عياله ان يعمر لاقى غلبه ولا في عياله ان يعمر فيا لم منه
مقدرا ما ياجير له **قال** قد قيل فيه انه لم في غير معارضة لغيره فمن
اسره ان يعارضه فيه واما المسئلة او يكون مقامه من الصالحين
او من الفقراء فيما اخرج من خزانته **مسألة** له ويجوز ان
يكون مقامه العدل على هذا الرأي ان باخه لغيره ولان من بعد ان
عمر الفقير على ما جاز له وان كان من اهل الفضل لا **قال**
نعم الا ما يكون له من زرع او صوم او بيع له من عا او عمر او اخرج من فرائض
او من غلة ارضه وما يثر ويغلبه الشجاع على ما جاز له في حالة فضاؤه
جلته ما له على قولنا جازع لا مثله فانه لما لا استوفاه من زرع صوم
وعناقه في ضلها وبنايدوما يكون له فيه ما زاد على ما يستحقه لغيره
من الغلة او من اى وجه يبلغ اليه وعسى في صغاره ما يكون من الاشجار ان
يلحقها في الحكم معنى الشبهة بالصوم ويجوز ان يختلف في مقدارها ما يكون
او كذا الشجر او الفحل ان كان من ماله في الاصل ولم يوردها في نفسه
لا ريب ما يوم الفسل ولا بعد ذلك **مسألة** له ويجوز في الذي فسله
عمره ويجوز صومه ان يخرج منه ماله باخذ معاسلها فان كان اصلاح
في زرعها **قال** هكذا القول في ما عذرى لها هو ماله وكما هو بعد له
يخرج عن بيع ما دام كذا **مسألة** له وما اخذه من هذا احد من الجباة
انفسه او لقيام او مع فروع من الزرع او الفسل لشيء من الاشجار او الفحل
عدوانا وظلما قبل ان يقر ان يحول بينه وبين عامر اهلا **قال**
نعم قد قيل ان لسان يمتنع وعليه في موضع القدر ان يدفعه يقول بينه
وبين جمعه وهذا او ضلها وزرعها الا ما يكون له او عليه ان يخرج منه
في زرعها في ظلمه كما لم تقدر على ما لا يغير في حكمه وان لم يخرج هذا كله
فهو كذا فيما عذرى فيه لانه بمنزلة المقتصب في تعديده وكما انه يورث
ما عليه فلا بد وان يعطى ماله في موضع الاتفاق ولا خلاف في الرأي في
ذلك **قلت** له وما يخرج فيه عندك من القول ما جاء فيمن تقدر على
عمره في ماله فزعه او ضلها فيتحقق في الزرع او الفسل معنى ذلك **قال**
هكذا يخرج فيه عندنا خلا جرحي جازع ان يكون كمثل ذلك **قلت** له
وما لم يكن من هذا في يد احد من تجوز له ولا يثب قائم مقامه عدل ولا جازع

جان السبع والشراب
 ابرص من الوصا يا
 فاما جاز عليك جاز
 بحرف الكا وكذا
 الجوز في يد مع
 من ذرى العلم والشي
 في الوقوف من
 في ذلك السند
 ما يجاء واعلم في
 ما لم يفتح مع ما
 واضح مع شخص ما
 من لاج على
 ما استمع ما قد
 ما ما في الاعمال
 وللشاهد ولا فائدة
 وبادر في موضعه
 وما بالافان المشو
 له واما ان كان
 من قول من مراحل
 في الاعمال ما لا يرد
 والا فالأخذ فيها
 في المسئلة وعملها
 من ان قد صار
 يا خذ من من
 انما ما يوجد في
 في المسئلة في ذلك
 والا فالأخذ فيها
 في هذا النوع
 في يد عبد الله
 في الاجتهاد في
 في النفس

المسلم في فعل لم يكون فلا اغنياء ان يزرع على وجه الاحتساب في زرعته
 بالمال ههنا ويجوز مما يخرج من دق **قال** نعم على قولنا ان الفقراء اوليت
 المال فاجاز الفقراء في الارض ويكون عليهم كراء مثلهم في الموضع فان اختلف فالذي
 عليه الاكثر فان لم يكن فالاول في الاحتياط والاولى في الحكم بقدره على الفقراء
 او يجعله في عقر الدولة على امر فانه ولا فله فيمن يكون عزوز الفقير خلاص
 وذكره **قلت** لوان نظر فيه معقود من العبدولة مقدره برز في القول
 انما كره في الاثنين فصاعدا وقل ذلك واخذ من روى العبدولة والصروا لا
 واجبه ان في تحريم مبلغ ما قدره مع المشاورة لمن حضره من برز في وقت
 ان يستدل به على معرفته فلا يتم ان يقول يعبر ما يصبر فان عدمه فاق
 ما يقدمه فان الامر فيه راجع في تقديره اليه حتى يرضى ان يخرج مما عليه
 بلا شك في ذلك **قلت** له فلما يخرج فمدان يكون له عا ولا شيء عليه
قال فلا اعلم فآثره ولا يخرج عندي في نظره انما اجبر لمن كان مقبل
 على قول لا على كل حال **قلت** له ويجوز ان يعرفه على من يعول
 في الفقراء ومثلهما او ابويه او زوجته **قال** نعم على قولنا ان الفقراء اوليت
 او قل اجبر له في الفقراء ذلك وهذا على قيامه قد صار لهم ولكنهم لا يدعوا
 فليس بمقتضى الاختلاف في جواز لمن يعول في موضع لزومها والتمسك
 به وان كان فلا يلزمه عول لا نسب الى الناحية من لم يدعوا ابان التطوع
 منه عليه هو بخير فيه فكان في قيامه به لا يخرج له من الجحش الذي في جوار
 ما كان في حد كفايته بذلك الا انه في الاجازة ادعى من يلزمه ان يعول ان لا
 بد له في عناه وان يقوم به لانه مما عليه فهو في معنى ما يوجبها ليدل الا انه
 لا يبعد من الفقراء الا انه لا يبعد من الفقراء كل لا يعار على حال في حكمه
 لجواز بقائه اسمه فيوا اذا ما يجوز ان يختلف في جوار من ماله يرد في حاله
 عما لم يقدح به عن ماله وعمل ماله ان يكون اقرب منه الى في
 هذا في نظر ذلك ولما علم **مسئلة** وزجوا في المعنى المتقدم عن
 البحر المذكور في الاثار اطارها لهما معصومة في الجوار هو الاحساء المذكور
 المشهورة او غيرها وهذا على ما يربح مع كون عملها باسرا باكل مطاعها
 او ما يكون من سحر وجلبها وقتلها وجرها ونحو هذا منها او ما زاد عليها
 التملك من صولها كغيرها في الخل على وجه الاجير في المال وكذا ما باطن
 وثمان في عملها وجرها وارضاها وبارها ما بينهما في ذلك **قال**
 فالذي جاء في الاجازة على البحر في الاثار انهما معصومة في هذا محرم

قال

كقائل حكيمها والاحسان داخله في اسمها وما اخرج جندلها وغلبه او غلبه من
 رزق او محبة او شئ وجميع ما كان له من ذلك في تحريمه حتى يصر له فيه غير
 او دخلها الحولوية فيحتمل في الحال ان يكون الجندل الا انه لا يحتمل ان يبلغ
 اليه فيما لم يحرّمها او عليه حتى يصح معه محبة او بينة او شبهة تدر على
 محبة او انها تكون في حق تحريمه الا باذن من رزقها والا فلا سبيل لان يقطع
 به فيقال فضلا ان يحكم به في حاله فيلزم ان يصح وان قيل فيه فليس هو
 في اصله لا تذكر له لعله في حق غيره فيها ما به تذكر لا غير وان صح معه
 في حقها دون شئ لم يحجز ما صح اليه من غير الاصل والا فيها اخرج حتى
 يصح والا قالوا وله في العبد ان يكون على ما به في كل في ظاهر الامر ولو كان في
 نفسه والمقصوب في الباطن عن علم فلو كنتك في حكمه لان له في مثل هذا عليه
 ما ظله لا ما في عليه في الحال فاستقر ليس من قدر نعمان على الشئ من قبل
 ان يبلغ اليه فيصح معه من ذاته او غيره من تقويمه المحبة له وعليه وما صح
 غصبه الا انه يحكم له به جاز لان المحبة حكم الاختلاف في جوارحه للمنفعة والست
 المال مع من صح معه من النساء والرجال والا فلو لم يدر عند من يصح معه ما
 يدر وان بلغ الغيب ما به فيصح معه فلا يميز لان كل واحد في مثل هذا مخصوص
 بما تادى اليه فيصح معه فيما له وعليه وما به يصح كون جبارا في حقها واولي
 احياها بعد موته فاعرفه نفس ان تستد به في اصله على حكم ما اكله كل واحد
 منك في فقه او غناه من فقاها ويقبلها او ما يكون من سحرها بخلاف بشره
 او عطية او صياقة او هدية او الغني في خصص اذ لم يكن لها بغية فيسرق
 فقير في حاله بعد من ماله فهو كغيره من الفقراء فيما ايجز له دون غيره من
 الاغنياء وفي هذا ما يدل على خصوص ما اورد به من فيها لفظ ان يصح معه
 وفيما صح فيه منها وان اطلق القول به في الاثر لا يصح خرج على معقول الصواب
 فانظر الا على هذا من ثوابه فيما عنده فيه والحق **سب** في الباطن من
 كان على هذا الحال وان جاء القول فيها محملا في الخبر وما صرح به في الاثر
 انها غايب شئ في حكمه كذلك مع من خصته ذلك فيصح معه من علمها فيما صح
 فيه دون من لم يصح معه او جاه او ان لم يصح بعد فيه كما في عارها او جازها
 لانها لو كانت لما في احياها مالم يصح له ان يصح فيه تقدم عما في توجيهه وكل ذي
 يد اولى بما في حق يصح له كغيره وما كان في الحال فهو على حاله حتى
 يصح علمه وليس علمه من حكم الغيب شئ هو هذه هي المحبة لمن يقول ان الاخبار
 محتمل ان يقال فيه في المبدأ ان يصح في الاثر ان الغيبة على هذا وان لم يدر

[illegible]

نفسه لظهور عدله وشرائه ان لا يدخل في مثل هذا نوعا وبتركه في حاله
تطوعا لا في ديني فله ربه ولا تخبر بما لم يصح معه حرامه فله خبر بما
نواه به وادبنا علمه فينظر في ذلك **مسألة** كم ذلك عندك القول في كل
بلدا وموضع بقا الفيدا منظر لغوايب في اصله لا يدري ما حالها وانتم من
المعصوب على اهله في مكانا القول في البحرين والباطنة ورجان في هذا
ام لا **قال** نعم هو كذلك فيما عرفت مع وجه معناه ولم يصح معه لا عرف
بينهما في الحكم ولا الحاصل من توسع مما جاز لنا وتتركه فتورع لا على معنى
التخبر بل ما صح معه حرامه على نفسه ولا على غيره ممن ترك فيه بمنزلة حتى
يصح منه وجه فيكون على ما صح فيما علم ربه او جعل في ذلك فقلت له
وما كان في الارض موثقا لم على ما جاز في حق من ماء نهر او ينصب حرامه
اولم يصح الا ان لا يجوز له فكل من يكون حكمه **قال** فهو من عموم
فاجابه وعليه في ما عرفت في موضع لزومه له على تركها وفي الاجماع
وقبل ان يتركها ان شاء وعليه لعدم ما عناه وعزم فيه وعلى هذا
القول فيجوز فيما يكون في حكمه من الجوز لان المحقق في الارض ما به في موضعه
جواز عليه من يجوز له في الحال واجاز له في مثل ان ياخذه في حاله في
بيت المال فان بقي في يديه على قول اجابه له والا فلا يجزي في الغرم
والعناء مع السبب في دخولنا لا يذهبها في غير شيء لا على قول من لا
يجوز له بها حرامه عليه في رايه فانما يشبه ان يلحقها معنى للاختلاف
في شوقها له في ذلك حيث في هذا لا يكون له وان لم يضمن لمن لم
قطعا او على راي في موضع الاختلاف بالاراي في جواز له ذلك في الارض
كافي لا اراها تابعة للماء وان كانت لا جوع لها مادونه في عينها
فاجابها به وليس عليه لزومه لا غرم كما يلزمه فيه **مسألة** له فان بقي
به ارضه فيها نخل او شجر وزرع ما القول في مترها فزعمنا ما جاز ويجوز
قال قد قيل في نخل النخل وما اشبهها في هذا المعنى والشجران لا
يلحقهما حكم ولا شهادة في الزرع ان يكون كسلاهما لعدم وجود عين الماء فيه
فهو كسلاهما وما كان من ثمار ذوات الماء في الاشجار مثل البطيخ والعنب
والسرو ونحوها فيختلف في دخولها عليها ما فيه وما جاز على هذا في الاراي
فيما لا يجوز فيها لا يقوم من ثمرها فله لا به ان يدخل عليه فيجوز في النظر
فان في الماء وان لم اجده في الارض فانظر في فيه فاني لا افرق في ذلك **مسألة**
له وما لم يدر من ثمره او ضمان من ثمره هذه البلدان فاني في بوزير ان لا
يخرج مما عليه **قال** فهو من يدر حتى يصح انما يعرفه ولا فليدره اليه وان

اتفقه فالعزم لم يخرج من المعلوم لان من نفسه تنع للعزم وهو كذلك القول
 حكم ما يلزم من الغلبة او الاصل فيكون في كل منهما ما عليه من في موضع
 ان لا يفرقا بينهما او الاتفاق فان لكل ذي حق حقه وذلك **مسئلة**
 له وما جعل فيه وهذا وقد عرفت على المقراء خلاصا لهما ان لم يلزم لا يدرى به
 فهل له فيما يرى على وجه العظيمة منهم من هذا عذرا ان يقبله فيجوز له
قال فقليل في هذا انما يخرج فيه معنى الخلاف لمثل الزكاة
مسئلة له وما لم يرد من كراهة او حرج في شجر او صيد او قتل في القول
 فيما ذكره **قال** هكذا قيل وان لم يصحح من القول لانه في هذا الحق المعنى
 في على سواء والقول فيها واحد **مسئلة** له وعلى قواعده بعد مر
 موضع من حيث المال فان رد فعل فيما لم يرد ضمانا عما يرد فيما
 انفق فصار عليه احد ما لم يرد **قال** فهو على ما مضى في الاختلاف
 في مواضع ومما يجزى لا يخرج له به عن ذلك **مسئلة** له فان لم يرد اليه فبعد
 ان يقضه من به لما هو له **قال** فهو الوجه في الخلاص وضمانه
 والموجب على حالهما يجوز ان يرد في قول من اجاز له **مسئلة** له
 فان عذره في زمانه فلم يقدر عليه **قال** فالذي عذره انما عذره بقوم
 فيه مقامه على هذا القول في موضع قيامه باقراره في الحال ولا حرجه
 له حيث المال والا فربى على ما يرد في كل ما يرد به وماله لنفسه
 مما عليه كانا محال من يجزى على ما يرد في اجماعه **مسئلة** له وما لم
 يجزى الاطعم فان براء **مسئلة** له وان لم يرد في الامام في خاصه او في بيت
 المال عامه ما يجزى له ان يجزى له **قال** فهو مثله والقول فيها
 واحد في ذلك **مسئلة** له وما لم يجزى الامام او الجماعة فبعد من حيث
 المال واصولهم لم يكن يقول على هذا القول ان ينفع به وما لم يرد
 وهذا المال ضمانا في زمان يكون انما اراد ان يخرج من الدين **قال**
 نعم لان ينفع به في غير تلك الاصل ولا ادخاله موضع عليه ولا منع مثله
 غير ذلك ولا جوارحه فيه مقدار ما يجزى له وما لم يرد من غلته هذا المال
 او غير ذلك ان يجزى في ذلك على ما جاز فهو مثله لان منها وما جاز فيها
 جاز فيها لان ما يختلف في جواز ما فيها من ذلك بقى في يده وفي براء قد
 لنفسه من بعد ان اتفقه ورجع الى عزمه وما حرجه منها ثبت في الحق في حرجه
 فهو على هذا الراي وان كان له رومه من اصله وقع له حكمه في الخلاص
 لمن يلى به ان يسلمه الى ثقة من المسلمين على راي ويجعله لصاحبه ولو عجز عنه
 ما احتاج في ضارة الى اصلاح له من ماله **مسئلة** له فبعد عليه في حاله ولو رجعه

[illegible]

10

حين فانه ليس له ان يعذر وانه الى غير فهو على هذا القول مال بيت المال
مال المسلمين ويجوز عليه ما جاز فيه **مسألة** له وما رزقه من عرض
او نقد هو شئ له ان ينفقه كما وما رزقه من بعض هذه **قال** لا
يقع في في عهده الا مقدار ما انقصه لا يمكن لك في حكمه **قلت** له
وعلى هذا القول في هذا المال فيجب فيه جميع ما يجوز في بيت المال من شئ
لمن يجوز له **قال** نعم لان يخص بشئ من الاشياء لا سبيل الى جوارحه
في دفعها لغيره ولا يحضه من عهده ولا فهو لك لا قد صار له تكليف
يجوز ان يمنع من ان يجوز عليه ما جاز فيه الا الغلة تقتضي المنع صحة
كونه بغير تلك الا في ما عهده ما يجوز لغيره حتى توجب في ذلك **مسألة**
له وهل تعرف من قول احد ما تدركه **قال** في الاثر على الصحيح
ما يدل بالمعنى من قول ما جاز في هذا عن نظر وانما عدى لم يهل البصر
وقد صرح فيه بجواز ما جاز في الركاة فاجتز بذكر **مسألة** له وعلى
قولنا يقول فما لا يعرف ربه بموقفه لمن لا علم له لذكه **قال**
في قوله ولا يجوز لغيره ان يتقوه به لا ضرورة تدفعها عن نفسه لجانب مع
القبول اذ ما يلهى من ذلك **مسألة** على راي **قال** له **مسألة**
له وما رزقه ضمانه من هذا المال فضل له على هذا القول يصلح له **قال**
قد قيل له وعليه فيما افسده فاصلح ان يصلح حتى يرجع الى ما كان عليه
من قبله وما لم يكن صلاحه ولا فاد عليه وان لم يحج اليه فهو وما يكون من الغلة
او الثمرة كانها مما يجوز لان المحقق معنى الاختلاف في جوار افاقه في شئ
من مصالحه التي تركها اضياع المال من مظهر في التاسع في الرأى جوارحه
على معنى الاحتساب في قيامه له به في الحال والا فارجع الى ما صرح
به فيمنع من المنع او في راي لا ينظر له في ذلك **مسألة** له وما كان له من
ضمانه من ماء او ارض او ثقل او شئ او نزع من هذا المال يجوز له اصلاحه به
على هذا القول لا **قال** قد قيل في الارض ان لم يصب ما افسده منها
وفي الجدار ان يرد الى ما كان عليه فلا تعاروان لم يحج اليه الموضع نفسه في
حاله جاز له في كل منها ان يجعله في موضع آخر وهو يجوز فيما افسده من
ما نادر تحمله وما يكون فاصلح ان يجعله في غيره او يفسله وان سقى في
المال مثل ما اتلفه من الماء وكان في اصلاحه في النظر اجازة في قولنا جاز
له والزرع والغلة **مسألة** له وما رزقه من فسله فالمنع من يصلح به شئ من
الاصل على هذا الرأى هو الذي لا يرد عليه الا في شئ من مثله فانه في العدل على قتاده
ان يخرج فيه معنى ما به حكمه لانه موضع راي فلا يخرج على ظاهر ما في رايه

وان جاز

وان خالف في ذلك فبطلت فغان لم يجر اصله مما يكون لزومه من علمه واجبا
غيره بل هو فخره لمن يراه عدلا ولا يرى غيره له يوجب له في قدرته ما بالغ
فيه النظر في ذلك بقوله ويجعل به وان لم اقل بخبره والاصواب والاراي
فان لا يهزل بك **مسألة** له ويكون على هذا القول فيه كالارقي عتيقه
الترجي وابنه على جاره **قال** نعم على ما في هذا وجده وما اشبهه في
القول اخذته من ذلك فانظر فيه ما في حقه ولا دفعه وان تقدري على الركعيه
فانفع عليا توجع على ذلك **مسألة** له يجوز في كل واحد من الاراء فيما
لا يعرف به لان يلحق بما كان لزومه فاصلها لانها لا يمكن ان يصلح دليلا
يجوز على حال وعلى راي غيره يجمع في موضع الراي في جواره **قال** نعم لانه
في حكم لا هل ينفع لاصلها الا انه عدم موافق محموله للمعنى بعد ان يجمع الى
القيمة لعدم صحة المثال فحار لان لطيفه في الراي ما جاز على غيره وعرض وبعد
والدفع جواره في الاصل فكيف يجوز في القول ان يمنع واجازتها بما يكون
عذرا في تولد من ذلك او غلته او ضمانا وتبعة عاد الى المنع بصره في المنقود ولم
يجاز ينص بهما لعدم المصلحة او لما هو اخر وجوز على حال وعلى راي من لا
يجوز في موضع ما يجوز ان يختلف بالراي في جوارها فانه في شيء وعرضه
المال في اراها الحق به لا يخرج له عنها لازمه لانها لا تفيك لا عن شيء منها
فيكون عليه لان يبقى على حاله موقوف فالحال هو له حشر لا ينتفع الغير به بشئ
الا ضرره يجوز معها في الحال ويعرف على الفقهاء او يكون بيت المال
او جعل فيه له امانته ان يجر ما يراه حرجا وجبا فيه قولوا ولزومه له
حين صار محمولا واحد اعلم في نظري في ذلك هذا بل في كلاما اجبته من سؤال
عن نظر او دفعه عن غير ذلك **قال** فان صح في القول في جاز ولا رد الميه والمنه
من الظاهر فدلي عليه والاعلم **مسألة** ابن عبيد ان التخلية التي للمفقود
والنصيب عن لها كذا ولزارة قديم او كانت شئ من الوقوف اذا كانت
تحتاج الى صلاح ماء ونباتات وتغذية او شراطة او كراء فبظنها كل هذا
يجوز من علمها لان **قال** جميع ما ذكره جازير والاعلم على **قال**
الشيخ جيب عالم رجل اقر سوقا عايدة لبعته رجال ثم اقره لاه السعة
الرجال بسوقهم هذا وقفا على اراي المسلمين من حال البحث فخطب بجور حقله
وصفة الاقرار فله المذکور وان هذا السوق الذي لهم هو وقف
مؤبد اليوم على اراي المسلمين من حال البحث بعد انقصاء ست سنين ما نا
مذنا في الكتاب اقرارهم على انفسهم بذلك هذا اللفظ فانت ام لهم
الرجعة لانها لم تكتب اليوم القيمة ارايت اذا كان هذا السوق ثابتا على

فانظر

ما اقر به يكون حكمه على جماعة المسلمين من حال الحرب اهل العلم على رأي
 جباه البلد وشيوخ البلد ام على رأيهم جميعا واذا جاءهم صنيف ايسر
 لهم ما يحتاجون طعامهم وطعام ذواتهم واذا كان عليهم عزم لاحد من
 القبائل او اقر عليهم سلطان بدولة وشترى هذا الدواء والاصاص
 والمنفعة اذ اجارهم جارههم لا **قال** لان هذا لفظ ثابت فيما بين
 في المكاتبين جميعا وكذلك الشرط في السنين ولا يضر الوقف اذ لم يكت
 يوم القيمة اذا كنت وقفا او تقاموتك الى يوم القيمة ولو انقطع اللفظ
 الى يومه واللفظ الاول ثابت بنفسه والباقي حشوا لا يضر ولا ينقص من
 حفظنا او سمعنا او اذ اهل العدل والحياء ففي اكثر القول والمأخوذ به
 عند اصحابنا انهم ثقات المسلمين الاولياء يتولون بعضهم بعضا وقيل لا
 بشرط هذا بل لا يتولاهم المسلمون في جملة المسلمين وجباهم وقيل ولو لم
 يتولوا اذ كانوا ثقات فيهم جباه وجماعة المسلمين وفي بعض القول ولو لم
 يعولوا لثقتهم بها فمؤن لا يعرف منهم دخول في ضلال ولا تعديعهم وكانوا
 مشهورين اهل رأي في البلد فكذلك في غير بعيد الخوف وعلة هذا السوق
 يجوز انفاذها في جميع ما ذكرته الا في حرب فيدعي على المسلمين وتعد جوار وغير
 فزاي الجباه هنا باطل لا يصح ولا يجوز اذ كان تحت عذر ولا بالمعنى
 عليهم المؤذي فيهم فهو الجوار وجميع الوجوه يجوز فيها الانفاذ لراي هذه
 لجماعة الجباه كد لا يصبون فان لاق في معونة الفقراء والضعفاء فذلك
 هو الاصل والادع عند الله وما نظره في المصلحة فيما ينفع المسلمين فهو الحق
 والسداد والعدل المودة للجن والربا والعدل **مسألة** الشيخ جاهد في
 في ثلاث مخلات لم يقطع المسح واحد كل مخلة منهن وصي بها رجل آخر ثم
 ماتت مخلة منهن ولم يكن لجزءها ولو خصبها من اجازات يفصل مخلة هاتين
 المخلتين اذ كان الترخيل كله ويكون في جراب واحد ويفطره في هذا المسح
 وكذلك كان صم تحت هاتين المخلتين اجازات يقطع صم من ويفصل
 موضع هذه المخلة ام لا **قال** فعلى ما جده في بعض اثار المسلمين من جواز
 فصل المخلة الموصى بها لمشاع هذا على نظر اصلاح في قولهم فلا بأس بالمالعة
 واحد في واحد ولكن في نفس من يجوز اخاف ان يخرج فيه بحقه في الفراء
 غير ذلك واما فصل موضعها صم فلما بين في الاجازة والعدل **مسألة**
مسألة الشيخ ناصر رحمه المال الموصى بخلة شئ من الوقفات او
 ادرك تنفذ غلته شئ من الوقفات من اعيان التراجيح لا يجر بفعل
 بالاماد والماله والحبس وغير ذلك اذ كان ذلك لا يجر ولا يغير غير النمار

يتفقه ويؤيد في أصله وغلبته وتؤكد ما ذكرته يضع وربما يؤيد عندنا في الصياغة
 قال يجوز ذلك عندنا إذا خرج من حرج الصلاح والله أعلم **مسألة** الشيخ
 جعفر إجماع لا زكوى عملا وصي سني وما لا مدرسة ولم يوص لمن يعلم
 يكون تلك الوصية تامة ويكون لها عارها دون من يعمل فيها وهل يصح
 يعلم فيها أن يتفقه بهذه الوصية أم لا وإن لم يجوز ذلك هل يحسن أن يعلم فيها
 الأموال الموقوفة على من يعلم فيها أم كيف أدرى في ذلك قال على ما ظهر من
 لفظ الموصي أن هذه الوصية تكون لها المدرسة دون من يعمل فيها ولا يجوز
 أن يعلم فيها الأموال الموقوفة عليها هكذا في الأحكام الظاهرة إلا أن يخرج
 هناك في معنى الأمانة أن هذا الموصي أراد بهذه الوصية لمن يعلم فيها لا المدرسة
 نفسها فلهذا يجوز ذلك لا في وجوبه من باب الأمانة بل من أجل
 دراهم وقال إن من فادى هذه الدراهم لشيء في ولد أو ولد ولد
 وأطمان قلب المدفع البذر ذلك أن ذلك الرجل إذا دخل خيرة دون لا حرج
 فقال أبو سعيد لا يجوز له أن يعلم تلك الدراهم في أطمان قلبه ألبس
 أي إذا زدك الرجل فرا ولا أخيه ويكتفي بحكم الأمانة على قول وأنت
 هذا اللفظ وقول تزد هذه الدراهم إلى ورتد المدفع البذر وقول
 يدفع تلك الدراهم إلى جميع بني خيرة وكذلك يجوز دفع المدفع البذر
 وما لم ولم يسم لذلك المخرج بعينه وفي القربة مساجد كثيرة ففي ذلك اختلاف
 قولنا هذه الوصية يستحقها السني الأكبر وهو الجامع وقول السني محليته
 وقولنا أطمان إلى المسحور أن يخرج حكم الأمانة ثانياً ولا يصلح أن
 على أطمان به القلب نفسي وعلل أن يكون ذلك هكذا إذا خرج في النظر
 سواء فمنه قد جاء في الأثر بعينه تفكر فيه والله أعلم **مسألة** ابن عبيد
 والمعلم إذا لم يأت أحد يتعلم في المدرسة كيف يصنع ليجل واحد علمها قال
 ابن عبيد وقت التعليم وغير القرآن والله أعلم **مسألة** الشيخ جعفر
 حين ما تقول إذا كان الحق على رجل فقير فوجدته يبيع في أرض الفقراء
 ولم أعلم نيتهم فيها هل لنا أن نقض حق من عنده من ذلك العمل قال هكذا
 بين لمن ذكره وقال الشيخ سعيد إذا قال نعت فيها بسبل
 التملك لها ولا اعتد عليها لا يجوز ذلك أن نقض حكمها إذا كان يبيع فيها هذه
 البنية والله أعلم **مسألة** الشيخ سعيد إذا كندى وفي الملك التي لا
 يكاد المسلمون فيها وليس فيها عجلة غير ترك الكائنة ما حكمها وهل يجوز لمن
 هي فيه أن يوقف منها على الفقراء على أنما كانت أصلاً لا صيغة

في العلم العام على ذلك
 أنهم صنفوا العلم
 ثم غفر لأحد
 العلماء والخاص
 فأنشأ فيه من
 نفس العلم إلى
 ولو أنشأه النقط
 اعتبر ولا يتفقه في ذلك
 قول والمدرسة
 بعضها وقيل لا
 غيره وقيل لا
 من القول لم
 يقول وكان
 وتعلم هذا السوق
 من تعودوا في
 من قول والمدرسة
 أنما أدرى هذه
 والصفاة في ذلك
 المسحور في ذلك
 الشيخ جعفر
 هذا الرجل
 من غلبته
 في هذا النوع
 من يبيع
 في أرض المسحور
 في أرض الفقراء
 في أرض الفقراء
 والله أعلم
 وقول أو
 في أرض الفقراء
 في أرض الفقراء

فقد وقف اصلا له وان كانت مما وجب على الفقراء على ان كان كانت اصولا
 صحيحة فقد وقف اصلا له وان كانت مما وجب على الفقراء فقد اخرجها
 من ملكه **قال** هي املاك لمن هي في يده ان اراد ان يبيعها وبوقف
 منها حوله جلاله لم يصح عنده فيها شيء مما يجزى عنها حكم من هي في يده
 وشراؤها وبيعها سواء **قلت** لاراد ان يشتراها المشتري
 ويبتدئ فيها ان كانت اصولا صحيحة فقد اشتراها فاصلا وان كانت
 غير اصول فقد انتزعا عن الملك وتبتدئ فيها ان ياكل منها لفقير بغير
 تمككه **قال** هذه النية فصل في شراها عن بيعها **وقال** الشيخ
 جاعدر خمس لا يبين في الاصل الاصل لمن هي في يده ان اراد ان يبيعها او
 يوقفها او يشتريها من عند من هي في يده فلا يبين في كراهية عقيد وهي
 له جلاله حتى يصح معه ما يغفل عن ذلك **وقال** الشيخ هلاله رحمه الله
 فالذي عنده في هذه الاموال الخ لا يملك المسلمون فيها وعنده فيها ارض
 ان لم يكن فيها ويغير من الاشجار ويغير الفضل ويحول مكان الى مكان
 اذا كانت الغلة فيها غير معروفة وكل اولى بما في يده على قول كان عتيقا
 او فقيرا ان كان جعل هذه الاموال على سبيل الحفاظ او التملك هذا ما وجدته
 واليد علم **قلت** الشيخ هلاله رحمه الله اما ما كان في يد الناس من
 املاك الدنيا ما قد ثبتت يدهم فيه على سبيل التملك في ظاهر الامر لا تحت
 تدبيرهم ولا صحة تبين فسادهم في ذلك واحتمل لهم الحق فيه منهم اولى به
 وذو اليد والولع والخبرة واما ما كان في يد غلاة يتعبد ملكا من ارباب وفاجر
 وهو معروف في مال غايب اربابه فنلك الغوايب **وقال** رحمه الله
 من مثل هذه الاموال وكان فقيرا او ابل نفسه فخرجوا لها السلام على السلامة
 على هذا **واما** ما يوجد في مثل القارات قرية كذا وقرية كذا وقريتي فلان
 فلا يوجب حكما لان الغرم الذين ذكرهم لم يوجدوا على صحة مستهم الى هذا
 التماس وهو مثل الغايب والملكات التي باسم غيرها وجاز في الاحتمال
 ذلك لما اذا انتزع عند دخول الوصية عليه في ذلك فنذكر له واصله علم **قال**
قلت الشيخ نجيب سعيد في رجل طلق امرأته اهل بلدان يعلم في مدينتهم
 بغلة مالها شارطوه سنة او اقل واكثر وهم غير فقات وعلم على ذلك وان
 استغفلها شارطوه سنة او اقل واكثر وهم غير فقات حين جلاله
 ام لا **قال** الشيخ انه لا يضيئ عليه ذلك وكل من اخذ حقا واجبا وجد
 مرجع الحق فلا يضيئ عليه وهذا اذا استحوذت غلة المال بسبب ما
 عن في المديسة لتعليم لعدم والادب فهو اولى باخذ من يد غيره اذ لم يخبر

عليه حجة حق بها وصحة حجة تقوم عليه في ذلك والله اعلم **مسئلة** الصبي
 ومن قف ما لا يقل على فن كل جمعة ونسب الاجمعة ان يقل فيها ان لا
 تبدل تلك الجمعة بغيرها الا بالام **مسئلة** وفي لا ترا ان الوقت اذا خص به يوم الحج
 لم يفتد **مسئلة** مستلحذ فلا يبدل في سائر الايام ولا يرجع الى الوارث ولا يترار
 به في ذلك اليوم **مسئلة** ان كان ما اوصى به ليقر على قبه في كل جمعة شيئا
 والقران محدودا فترك القراءة في جمعة والجمع شيئا فذكر الشيخ
 لا يبدل المتروك في سائر الجمع بزيادة ولا نقصان لان ذلك يبدل وتغيير
 عما اوصى به ن وكان فيما آله متعذرا لنفاذ لعدم ادراك الغائب وما
 تعذر لنفاذ ولم يرجع منه بوجه فالوجه لم يبعد جواز رجوعه للورثة
 فيما ارادهم اولى به من بقائه موقوفا الى غير عتبة وربما يؤلم وقعه
 كذلك لا يضياع المني عن فلا يرى وجهه وان لم يدركه عرفته واويس منهم
 يكون حكم ذلك حكم المحمول زيه على ما قيل فيه **مسئلة** وما روي الشيخ والافق فيها
 اوصى به وقفا في يوم الحج اذا لم ينفذ في سنة من عذر ان لا يرجع للورثة ما
 تعذر لنفاذ على وجهه فلا سبيل المخرج بل في ذلك صبي لمن يديه والسعة
 عن بعض المسلمين جواز رجوع الوصايا المتعذر لنفاذها الى الورثة موجودة
 في الما تشعهم واذا ثبت ذلك فيها فيقتض ان يكون هذا مثلها لنفاذها
 في المعوقه واما ان كان ما اوصى به غير محدودا لقراءة كل جمعة فاتفق فيها
 في بعض الجمع على سبيل النسيان فيحس عندئذ يوفى به في سائر الجمع بلا عا
 ترك ولا يكون ذلك في المتبدل في الوصية لوقوعها على غير محدود في سائر
 فينظر في ذلك كله ويعمل بوعده والله اعلم **مسئلة** الشيخ سعيد احمد الكندي
 عن وقف نخل وارض وماء وجد تفرق غلته على اهل حارة في محلتين سنت
 بعد سنة وقرن بعد قرن ثم وجد ذلك الماء في تسعة اقطان كذا وكذا من ذلك
 الماء تفرق غلته على اهل حارة من تلك الحارين المذكورتين ولم تذكر الاخرى
 شيئا والى اتباع ما رسم في التسعة ام اتباع السنة قال معي المانع -
 السنة المذكورة في الاسلام التي تشاع عليها الصغيرة ومات عليها الكبير
 مالم يبع باطلها اولى من المانع ما وجد رسم ما في التسعة بمحض واحد عرف
 خط الكاتب اولى يعرف كان ثقة او غير ثقة لانه لا يجي ن ان يحكم بخطه وحده
 في هذا الموضع وليس هذا مثل الصوكا المحكوم تعامها اهل الزمان لان السن
 الجارية اثباتا في الاسلام لاهل الاسلام فالرسم والوصا في الغوايا والمجاهد
 والافلاج وفي السبيل وان السبيل في سبيل الله جارية احكامها في الاسلام

ان كان اصله
 القدر فقد اوجبه
 عليها ويوفى
 لهم من ماله
 من اهل البيت
 صلوات الله
 عليهم اجمعين
 وقال الشيخ
 ان يبعها
 من اهل البيت
 هي عليه وعلى
 غيره لا يرضاه
 وعنده فيها ارض
 وكان ان كان
 قول كان عينا
 ذلك ما اوجبه
 في الما تشعهم
 اهل الدار والحق
 به فم اولى به
 من اهل الدار
 وقرن بعد قرن
 سنة بعد سنة
 كذا وكذا في
 سنة الى هذا
 في الاحوال
 له والله اعلم
 في مذهبهم
 على ذلك في
 ما يرضاه
 في احوالهم
 لاسباب ما
 غيره اذا لم يحكم

شبه حكم الاجماع والمسلمين قولوا وفعلوا لا يمكن ولا يحسن تحويلها ولا تغييرها
 عما وجدت عليها حتى يصح باطلها ومنعها او العمل بها ومنفذها على ما
 سبيلها طويت عليها احكامها ومنعتها متبع احكام الحق وان يعارض
 في شيء من الاشياء حكم اطمئنانة فيمن وحكم قضاء فالتاثير والاذا
 انفاذ حكم القضاء وان قال قائل لم جعلت احكام البشر حكم الاطمانه
 وحكم السنن حكم قضاء قلنا لا لان حكم النسخ بخط واحد وحده يجري
 على بدل الامين وغير الامين ولا يجوز الحكم بخطه ولو كان ثقة عدلا
 عالما وثيا ولو كان مثل النبي صلى الله عليه وسلم وعمر الخطاب لان احكام لا
 يجوز انفاذها بشهادة واحد وحده ولو حل خطه في الاسلام وعلا
 ذكره لافي الدماء ولا في الاموال ولا في العتاق ولا في الطلاق وليس هذا
 مثل الصكوك التي يحكم مع اهل الزمان وحكم السنن الثابتة كما ذكرنا
 اذ انتم لو شهد هذا الذي وجدتموه وما بخطه في نسخة ذلك الماء شيء
 فلا صواب في الثابتة في الاسلام انما ليست بصافية وانما اجل ولحق
 المسلمين او غيرهم ولو وقفوا على المساحل كان يجوز في بحسن تنقل
 تلك الصافية عن حكمها او غيرهما عن حالها شهادة ذلك الرجل وحده
 فلا يجوز ذلك معي فهذا ما عندي واسد علمي **مسألة** قال الصبيح اعلم
 في البحر وفواجبها مشافرا للمسلمين ولا اوجاز المتقدمين وسمعت
 الشيخ خلف ريسان يقول على ما صافته وقال الشيخ خلف هذا كتب
 الى الشيخ محمد خلف الحضرمي والي نزوى انه سمع جده الكلب الذي اخذ
 قد الشيخ يقولون ان البحر للديوان وفي كتاب الشيخ محمد هذا
 ان الديوان بيت المال في الغنم واقول ان امام المسلمين لا يستحل مال ولا
 صافته ولا زكاة مشبهة ولا مالا يليق به وانما لظي الصبيح الحسن واجب
 بائمة المسلمين وعلمائهم وحكامهم وان ثبتت صافية قائمة المسلمين واجل
 دعوتهم اوليها واحق من الخالفين في الدين هذا من ائمة ودرجته رسول
 الله ودرجته سلفنا الحقين وديننا وعليه يحيى وعليه يموت ان شككوه
 وان لم تكن صافية وكان استاصولا لاصحابها وادعاه امام المسلمين المذنبين
 ودينه تعليمها فانما لعلها اظهر من ائمة والدعاء به فانما لاجاب
 اليه منهم ما لا يسلط عليهم ما عليهم وانما استعوا مستكبرين جدهم عليهم
 تسلا واخذهم بالحكم فلهذا وعمرهم السجن صاغرين وانهم في ولايتهم
 مدبرين فقد كلفوا ائمتهم واصفهم ضيهرهم وان بسطوا ايديهم محاربين

حازم المسلمون كارهين حتى يفتوا الى امر يطاعين او يفتلوا بخلاف مقتضى
 وقت حال الامام اخذ زكواتهم اذا اخاهم فرعد وهم وانفذ فيهم حكم
 الله على الرضى منهم والسخط من اى صنف كانت فرائضهم والمواشى والنفوس
 والابدان والجزيرة فاهل ذمت المسلمين على الجبر منهم والتسليم ه وكذلك
 لولا به وحكامه لان الارض ورسوله وقد جعلها الله ليعماله ونفلا
 لاوليائه ومعنا ان ائمة المسلمين وحكامهم في الدين المستقيمين على طاعة
 رب العالمين هم اولياء الله وصفون خير من وخليفته انبياءه ورسوله
 شهود على اعماله وحفاظ يحكمون بحكم الله في كل وقت وزمان
 ولا يجوز عليهم الخيف ولا الجور وهذه الصفة لا تكون الا في حق مستقيم
 قد هذه الله واجتباؤه واختاره وعماه وارضاة وجعل ما جعل
 لنفسه ورسوله فقامت دعوته وظهور دينه وجعل لهم نفلا ما افاد به
 على رسوله واهل دينه واهل الموقف والهادي الى طريق الحق وسبيل الصدق
 وهى القفور الرجيمه واهل علمه **مسألة** وفي رجل اشترى بيتا ببيع
 خيار وانقضت به المدة ثم احدث له بيتا لما لا يجوز بيعه اذ لم يكن فيه
 صلاح لورثة المسلمين قال **مسألة** في جواربه بعد اختلاف قولنا لا اموال
 المقربها لبيت المال بمنزلة الوقف له وقولنا لا الوصايا والى الحق
 تجعل وقفا مؤبدا ويجوز مشاورة الامام في بيعها مع مشاورة اهل
 العلم ومن بصر اصلاح ان راي بيعها اصل بيعت والا استغلت لما جعلت
 له والله اعلم **مسألة** الفقيه مباح في خلافات في رجل عنده شئ من
 الدار هم شئ والوقف يفرق على اهل حارة الخواير فتران تلك الحارة
 التي لها الوقف هلكت ولم يبق الا رسمها واسمها واصحابها تفرقوا في
 البلدان وفي بعض الخواير كيف يفعل المبتلا بهذا الوقف في انفسه
 رجلا من اهل تلك الحارة في بعض الخلل ولم يجد له قال فعلى ما وصفت
 ان دراهم الوقف هي الموقوفة عليهم مائة فواوجبت معرفتهم ولم يياس
 منهم حيث كانوا اذ كان الوقف عليهم غير محدود وانفاد فيهم بما
 معلوم ومع تفرقهم وانقضاهم والاياس منهم بعد الاجتهاد في البحث عنهم
 وخراب محلتهم فاختار ان يرجع ذلك الوقف الى الفقراء فيكون حكم ذلك
 حكم الجبريل في على ما قيل فيه حسب ما يخرج من شبهة انما شهده والله
 اعلم **مسألة** ان عبدان اذ الفاسلة في الارض المسجد والصوف
 والغراب وما كان من الاملاك يخرج من الوقف لا يجوز على ذلك
 شئ من الاصول منه وان كان على شئ من القمار كذلك سنة وكان

يخرجها ولا يصح ما
 من وقفها على ما
 شئ وان يعارض
 بيت والادب
 ما لم يخرج من الاطمان
 من وقفه بحري
 ان يفتى عدلا
 لان الاحكام لا
 الاسلام وسعد
 للاقه وليس هذا
 بتركها
 ذلك الماء مشق
 اهل الحارة في
 من ان تنقل
 ذلك اهل حارة
 الى الصبي ما اعلم
 بغيره وسمعت
 خلف هذا كنت
 ما انما احسن
 لشيء من هذا
 بغير ما لا ولا
 الحسن واجب
 المسلمين واهل
 من دون رسول
 من ان يشكوه
 من الله وانه
 قال لاجل
 جهم عليه
 ولا يخلفه
 هم مجازين

فالنظر صلاح لما لا المسجور ومال الاصافي والغايب ولم يكن على قلبك شيء من
 الاصول فارجوا ان لا يبعد ذلك من الحق والله اعلم **مسئلة** ومن وجاز
 للجهل استيعاب العلم ورفع غلته مال المدرس للعلم بغير الحاك ولو
 كان موجودا واعلم **مسئلة** غل السيرة من ان خلفان الذي عرفنا ان
 جعل القول في الباطنة انها الغلب المجهول ان اياها ولا اعلم ما حدث ذلك
 الذي هذا حكم وفيما عندي في ظاهر الحكم ان كذا او لعمري في يد ما لا يصح ان
 الغايب لانه يحتمل الحياة فذلك الارض يحيطها من غير ملك الارض المحمولى
 اربابها فيصير باجابه لها ملكا لا يشبهه فيه وما كان هذا حاله فيجوز
 شرا في مشتربه من اهل الذي هو في يد يجرى ومنعه ما لم يصح باجله
 وزكنا ذلك في غير مساويا لالمال المحمولى لا اياها لافرق بينه وبينها
 وما عارض فيه الشك وخالفه الرب فالوقوف عنه اسلم لانه قيل في هذا
 يدريك في ما لا يدريك والله اعلم **مسئلة** وعند فني وقف ما لا المسجور هل
 يكون وقفه او في يد غيره ما دام حياته لانه الذي عرفنا ان الوقف ولو انما
 من وقفه ما دام حيا وفيما عندي ان هذا قول مجمل يحسن نظيره في ذوي
 البصر وذلك ان يكون في يد غيره ما يرجع من صاحبه ولم يحس فساد وقتي
 ظم منه شيء من ذلك من اذن الحاكم اسلم وهو الناظر في حق جعله على يد
 من يكون اهلا لذلك وقامته على انما في وجهه على الوقف لان الوقف
 يخرج من ملكه وقفه بتوقفه اياه وهو غير في سواء خصوص ما عده
 امانته وظهور حياته فيه والله اعلم **مسئلة** وعند فني وقف في بلد معروف
 كجا هل يجوز ان يحمل في غير معنى التعليم منها انما اربابها قال اما في الحكم
 فلا يفتقر بها الموضع الموقوف فيه واما طريق الاستحسان فلا يفتقر
 ذلك على اي حال بل في البقاء حكما وهو لا يحسن والله اعلم **مسئلة**
 وعند فني وفيما عندي في الوقف ان كان بعد موت الموصي وموت
 وصيه قال حاكم اسلم وهو الناظر في ما يرى فيه الصلاح من بقائه على
 يد وهو في يد وجعله على يد غيره وليس لولا ان الموصي والوصي ولا وقف
 سبل في المال الموقوف اذ هم كغيرهم من ارباب الناس وما سلم التمام بالوقف
 باو الموصي فلا يوجب ذلك ان يكون هو او في يد غيره لان ذلك خارج عن
 المنع والبطون الا ان يكون الموصي قد شارط رجلين فسلم ان يكون افضل
 على يد ما دام حيا وعلى ذلك فسلمه نفسي ان لا يصح نزع ماله من يد اخيه
 ذلك وكان هو اهلا لذلك من قبله وامانت عليه واذا لم يكن عليه ما موثقا
 فالما موثقا له منه وهو له عنه وفيه فسلمه على اياه العذر لانه داخل

سبب واسم اعلم^ن، وعندها اذا اشغل المعلم الصبيان عن التعليم
بغير في اوقات التعليم بقدر ما اشغله في وقت التعليم، وان كانت
الاوقات غريبة ما وقف وعندها يشهد فيكون الخالص من ذلك ثم فادبر اذ
وذلك بعد ما اخبرهم به فقدم في ما عليه ثم ان شاء الله واسم اعلم^ن
مسألة اخبرني محمد بن احمد الخفائي قال لو ان رجلا احتجب من رجل رجل
خطبا فاجري في ذلك فاعرف فاحذر منه صاحب الخجل ان لا يجوز له ذلك
وانما من لم لا يحجب الا ان يحمله^ن وقال في مال الفقهاء
اذا زرع نافع فقير يغير لون في الحقل فلا يزرع طلب احد من الفقهاء ان
يأخذ الزرع عنه ان الزرع على هذا السبيل يكون له بذر وعاء وما
اتفق وكون الزرع للفقراء وقال في مال الفقهاء وهو فقير
فيما ولو بالزراعة واسم اعلم^ن **مسألة** ابو سعيد عاتق على
الانسان من يفتقر الزرع هل يراى من بعد الحيا^ن قال في
ان يحجب في ذلك فقال انه يبرى ومعنى ذلك يبرى عن محمد محبوب
وقال في مال الفقهاء ولا يبرى وهو واجب القولين واسم اعلم^ن **مسألة** الرافق
وفي نخل المدرسة لم يمت من ثمرها تبعه وكان ذلك الوقت باكل ثمرها رجل
وهو يعلم فيها والان يعلم احد غيره ايدع ذلك الثمن ان^ن قال في
يجوز ان يخذل عن هذا الثمن اذا لم يكن وفي وقت يستحق المعلم
الاول فادفع اليه وان كان يستحق المعلم الثاني فادفع اليه وان
التسرع عليك فان اخرا احد المعلمين انه لصاحبه دوياخذ بقوله وان
ادعيا وكلها واوردت الخلل في ذلك الى هذا الى هذا اجماع الثمن
الفتح والاشك واسم اعلم^ن **الباب الثالث في الامام والقاضي**
والشاور وما يجوز منهم وما لا يجوز وفي الامور المرفوعة والى
عن المتكرو في احكام بيت المال وما اشبه ذلك
مسألة عن الشيخ جعفر بن محمد والذى نقول به ونجته في فاصحة في
ابدا فادع اليه في الاحكام ان ينظر اهل زمانه ومن كان في عصره
في اخوانه فان كان يرى ان غيره اقوى علما واحدا منهما واضحا منهما
الامور من ان يتقدم ويستعفى من امر اذ منه الدخول في الاحكام^ن فان
زمانه وعصره واهل بلده بقوتهم علما وفيما وضطان لا يتقدم
الدخول في الاحكام ويبدع عما قاله في خير والاحكام صابغة وليكن
دخول في الاحكام احسن باسده وانفع، وضائلا وعند في الدنيا ولا
طلبها لرباسه فيها ولا لا استخدام الناس صرف وجوههم اليه واستجلاب

1

نفهم له على اعتقاد مناديه متى وجد على علمه في الفهم ان يتعدا اليه
 ويطلب منه ما لا يتعدى وطية نفس فان دخل على هذه الصفة ولم
 يقض لا بحق وعلم فزجواله والى سلامة ولا يضع عند احد احسان
 محسن وعن من خرج ان انا ساعاوا القضاء فقاتا تقيون شيئا
 او فيه داود والى علمه **ق** الزايلي وفي النص المنسلط في البلد
 اذا نقاه الوالي في البلد ولم يخرج من جنة فادان تكون زوجته معصاة
 عليه وقالت لا امنع على نفسي ولا على مالي ولا خاف ان يخلط بطلاق
 ويكره ان يهرس عني ويذكر كما ملقنا يحكم عليها ما نأخذ وان كرهت
 ام لان قال يفتي الحكماء ان معنى النظر في مثل هذا فان تيقن له وهذا
 الرجل ان يفعل ما تقول المرأة فيدم بغيرها على المسير معه وان تيقن
 لما نأمنه الى بلد يحرم فيها حكم المسلمين فيعوب عنها في ذلك البلد لئلا
 يظلموا له بغير عليها ما تقول هي في الاساءة اليها الا تقولها وحدها امر
 يعجبني ان يمنع عن زوجته اذا ادى اليها ما يجب عليه لها الحق لان العدل
 واجب بين المؤمنين والافاضل اذا وجب الحق للفاضل على المؤمن كان على الحاكم
 ان ياخذ من المؤمن حق الفاضل الذي وجب عليه له والله اذا لم يخرج بها
 الى بلد ليس به يجرى احكام المسلمين ولا فيدم بغيره شرع عنها لم يخرج على
 ذلك ولا يجبر ان يحملها الى بلد يحيطوا فيه جرحا والله اعلم **ق** ومنه
 وفيه غاب في المصنفين كثير من مسافر الى الهند ولم يعرف بعد خروجه من
 بلده او مصر ما كان واقع ولم يدر في بلده على الناس مكتوب ويحرم على
 والاد من رثته بعد موته القيام على اهل الديون لكن هو افانوا وطلب من
 الوالي جرحه على كاذب للغياب للوالي جرحه على ذلك اذا كانوا مفر من امام
 لا قال عند كاذب لا بد من الاشهاد على جرحه والكتابة له بحفظه بحوز
 حفظه ويجوز ان يكون القاطن عند الذي هو قائم عليهم ليجوز جمعهم
 على ذلك والله اعلم **ق** ومنه وفي امرأة سكنت الى الوالي في زوجها
 وطلب ما يجب عليها من النفقة والكسوة فقال الزوج لا اكسوها حتى
 تكون في بيتي وقالت المرأة لا ارجع فبيت اهلي حتى تسلم الي ما يجب لي
 عليك من الكسوة وافاني بيت اهلي كذا القول في ذلك **ق** قال على ما
 سمعته من الاثر ان كانت هي الخارجة من بيته بعد اذنه ولم يكن معها
 شيئا مما يجب لها عليه من الخوف فعليه ان يرد نفسها اليه فاذا ردت
 نفسها اليه وادعت له بالواجب عليها لم يحكم عليه هو بما يجب عليه لها
 وان كانت خرجت عنه بعد ان منعها حقها الواجب عليه لها فعليه

هو

هو ان يدعى لها بالواجب عليه فاذا اتاها بالواجب عليه لها حكم عليها
بالمسيرة مع حيث يجب عليها ان تنبذ اليد عن الامانة والعداوة
ومعروف ان التيق مثل الرشقة وما عليها والالات والذات التي
يطعم فيها ايحى كسرهما وان كره اهلها وكيف يصنع بها قال علي
ما سمعنا من ائمة المسلمين ان كل شيء يفعل به المنكر ولا يمكن اتخاذ الا بفعل
المنكر فأي كسر وكذا كان استعد صاحب العمل المنكره واما في
الذات التي لا تنشق على القول المحل فلا ادري ما هي ولا يجزي اذا طبخت
القبض في او عينة الصفران تكسر لا احفظنا عن شيئا خافا في الحرام اذا وجد في
الاوعية التي لا تنشق مثل او عينة الزجاج والاصيدى والارور والنفير
منها ولا تكسر واما او عينة الخرف التي تنشق فهي كسر واسد اعلى
وعنه وفي الشراة اذا كانوا فارغين من خدمته المسلمين اهلان بخدمته
لهم خفيفة في الحصن او لغيرهم باجرة او بغيره وهل لكوالى ان ياذن لهم
في مثل هذا اذا لم يرون ذلك مضرة في شيء من امور المسلمين وهل لربان يتم لهم ما
فعلوا فيما مضى ثم لان قال اما بغيره فذلك جائز على صاحبها من تارة
المسلم واما بالاجرة فسمعنا ان الاجرة تكون لميت ما لا المسلمين ان كانوا قد
احروا انفسهم لخدمته المسلمين ولم يشترطوا على الوالان بوجوه انفسهم عند
راعيهم من خدمته المسلمين واما الاثم لهم بعد ما فعلوه فلا يجزي ذلك الا
ان كان دفعهم ما يستحقونه شيئا او مال المسلمين لم يفعلوا عن انفسهم عوض
الاجرة التي دخلوها اخذوها بغير شرط فلا يضيق عليه ذلك اذا رأى في ذلك
الصالح لخدمته المسلمين واسد اعلى ومنه وفي الشراة اذا عابوا من
يشرب التيق او ياكل الاثيون او يبيع شيئا من ذلك يجوز لهم ان يبرأ به الى
الخصم مقبولا كما لا يدعى فعله لم يبيع له ذلك كانوا يجاهون منه الغرام
او لم يجاهوا قال اما القبط فلا اذن ان اجبر على الاطلاق لان الانسان
ينبغي ان لا يجبر بغيره على فعل المنكر على التقدير عليه بغير الحق ولا يفعل
فيما لا يحب ان يبر بالحق اذا الناس من روجسائهم وعقاهم في عواقب امورهم
الاصغر وجل ورت من ساءكم اليوم ستركم غدا ومن ستركم اليوم ساءكم غدا
والقبط لا يجوز ان ائخذوا الخبز الحديث على الذي يشرب التيق وياكل الاثيون
لان لا يضره الا نفسه واسد اعلى ومنه وفي اموال الناس اذا كان
مجرس من ضمن المسلمين فزى رجل لا ينقب سور الحصن الذي قتل على ذلك كان
ذلك في ايام الخوف او غيرهما كيف يفعل به كان الذي ينقب السور داخل

الاعمال ان يتغير اليه
على هذه الصفة ولو لم
سواء من احسان
التي يعيون شيئا
لنفسه في السور
منه بعد ما است
شأنه بطلان
اما ناعه وادكره
لذلك ان يترك
منه بعد ما است
في ذلك السور
فعلوا وحدها
لها الحق ان العبد
التي كان على الحاكم
لذلك ان يخرج
منها لم يخرج على
علم ومنه
وفي بعض من
مكتوب ويترك
ها فلو اطلب
كانوا من الماء
لذلك من يجوز
عليه ليجوز
الواحد من
الاسواق
تلك الا يجب
قال علي
نه ولم يكن
الذي اذرت
ما يجب عليها
منه عليها

او جماعته وقال ان ملكة المجنة فلا يعجزني الا بعد الحجة وان تم فكنته وكان
 الذي يبقيا سور معد قوم محاربون قد اشهروا السلام على المسلمين ولادوا
 حرب المسلمين بصدق عندهم حتى كفوا بغيرهم عن المسلمين ولا يعتد
 لقتل احدهم الا الكف بغيرهم فان قتل احدهم على هذا كان ذمه هدر
 على ما سمعناه من افاض المسلمين وان كان الذي يقتل من الجاهل من عيلة
 على المسلمين فمعجزات لا يقتل ولكن يوحى له مجلس المسلمين لئلا يعلم
 ومنه وفي الحاكم او الولى اذا رأى غلبة قريته فلا يطبق مقدار ربع او درعين
 وهي ليس بفرصة هناك واذا هي من بيت الارض قد اثمرت الذي يحكم
 بصرها كانت لسجد او غيره صريح كانت او كغيره وكذلك كانت مغروسة
 هناك وكانت لا تدري مغروسة او فابتة ا يكون القول في ذلك سواء ام
 لا قال اما ان كان من قبل ثم قل فلا تقوم بحجة على الطريق اذا اثمرت
 الغلبة الحادثة عليها حيث لا يجوز جرحها عليها وكذلك كان حديثا احد
 واما ان لم يدلولوا انها حادثة او محدثة او اعيا اصلية من قبل لم يجزها
 الاقامة كذلك في قرب الطريق فليس له ان يحكم بصرها حتى يعلم انها حادثة
 على الطريق او محدثة على الطريق واسد علم **فـ** ومنه وفي الذي يوجد
 هو امرأة خالين ويوجد ياكل مسكرا او شره ويحب عليها المجلس لاجل
 ذلك وهو زارع وقال انه ان حبس صاع زرع ومات عطشا ما
 اللوا حبة على ذلك ام كيف لم اري فيه **قـ** قال يعجزون ينظر في امر
 هذا الرجل فان كان في النظر لا يجد على زرعهم مقامه على هذا الزرع وكان
 في ظاهرا لا اذ عن بال انتهاء عن معصيته واعطاء التوبة والاقلاع في
 الاكل الا عن المعصية فيترك بقوم بزعه في الوقت الذي لا بد له منه
 وفي الوقت الذي هو فارغ يوفيه الى حبس المسلمين والله اعلم **هـ**
 ومنه وفي الذي يزعم ان به حتى يصير شعره طويلا فاحشا اي وجد مجتمعا
 كارهها ام يرض عنه وان ارضه فلا يحبس ويؤذي ام لا **قـ** قال على ما
 سمعناه من الاثران الشارب الا فضل عن هذا الشقة الى الفم صار جرح
 فضا وما كان فعلة فضا على الانسان جازان يوجد به وان افاض
 بفعله من غير عن جاز حبه الا ان تمسك وفي الامور الخاصة اذا رأى في
 اخذهم بذلك يشتمهم عن ضرر دولتهم ويقوى عليها عدوها فبالنظر
 في ذلك والله اعلم **وـ** ومنه وفي من يذبح ثوب قصصه بالورس او
 اعتم بعامه من ريشه عليه ويعاقب على ذلك ام لا **قـ** قال اما البس الحر
 ايجال المسلمين في الحرب فهو مجرم اذا كان من غير عذر واما اللواب في الزنى

عبد السلام

۵۰

تكون الشهرة لم فيها حجة عليهم لان هذا هو المعروف فلا يقال لا يمتد في عراياهم
ولا يمتد في العقول ان يقول عليهم في مثل هذا ولما الذي جاء نفسه من
غير عمد في الامام ولم تقم له شهرة بولاية الامام له لا يقول انه ولى
في قبض الزكاة فان كان ثقة عدلا وليا جاز تقيض الزكاة وان لم
يعرف حاله لم يكن قوله هذا حجة عليهم حتى يبين امر بشرة او بحجة يرتفع
الريب بوروده ههنا واسد علمه **مسألة** ومنه وفي الذي قرأ انه ضرب
الدرابيات الرتبة التي هي من العجاسيات الذي هو ميتا زعماء يجب عليهم
حسب على ذلك لم يتقدم عليهم لا يعود يضرب الداربات اذا كانت
يخاف من الغش للمسلمين قال اما وجوب الحسب فانظر في ذلك الى التاميم
بالاومر يعمل الداراهم المقتضى ثقة عندي حقيق بالاارب والمقدمة للحد
عندي بالاعان في اهل هذا الزمان انهم ما يقبلون الا الغضة الخاصة
الا ان يعلموا بها واسد علمه **مسألة** وعند وفي المتهمين يشرب التنق
اذا وجدوا حجة عين وبعضهم راقد وبعضهم جالس وبعضهم يشرب هل
يجب على جميعهم حسب مثل هذا وانما احد في القاعد من عندهم والراقد
ان لم يشرب التنق ايصرف في قوله ولا حسب علم لاه قال اما الحسب
فليس يوجب على الاطلاق وانما هو نظر في وضع المسلمين او فيه صلاح العبد
عند انهم المتهمين بالافعال المحقة فان كان هؤلاء القاعدون في اهل
الفتنة وكان كلنا يثبون وقد اجتمعوا في مكان ليسترايون فيه لحققتهم
عندي لفتنة كلهم واما الذين وجدت عندهم التنق او وجدوا في
مكان يسترايون فيه انهم لا يمتنعون الا للباطل فان جسدوا الى على
هذا فلا تغفروا ولو لم يجدوهم يفعلون شيئا واسد علمه **مسألة** ومنه ومن
راى احد اهل الخلاف يفعل في الصلاة فعلا لا يجوز في دين المسلمين
ايان يمان ينهاه عن ذلك لم لان قال ان كان هذا الراى في الاعايا فهي
ذمتا خلافا لايس من قبولهم ولم يحد منهم وان كان في القول بالامام ومن
يقدر على ان ياخذوا عليهم ايانهم فعليهم عندى ان ياخذ على يدي العصاة
ان لا يظهر واسيا ما لا يجوز في الصلاة او غيرها واسد علمه **مسألة**
ومنه وفيمن عرض له القول بالامام فيصنع من حيث كان شئ من الاعناء وعنده
ان لا يفتي ذلك كله يجوز في ذلك لاه قال ان كانت الفريضة من
الامام فباي وجه يرضى لراخذها ان كان باستحقاق غناء او فقه وان لم
يكن له غناء ولم يكن فقهيا او كان له غناء فنقل الفريضة عليه فيجب عليه
ان لا ياخذ الا قدر غنايه من المال المسلم ولو فرض له الامام اكثر من ذلك لكان

الامام

الامام عليه السلام يعلم على حاله لان الناس حكمهم بالفكر حتى يصح العناء وانه
 اعلم **مسألة** ومنه وفي لزوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الضعفاء
 هو واجب لانه قال **مسألة** اعلم انكم انما انتم فيكم من قوتى وضعيف
 على قدر القدرة فمن قدر مبدء ولا فلسفة ولا عقلية وهو اضعف الانكار
 واما اليد للامعة واهلهم واما على الرعية التخويف والموعظة الاقناع
 المستعبدتين فمن اراد ظلمهم في انفسهم وحرهم واما اذا انكرت واهل من
 القول بعد ذلك ولم يخف في انكاره على نفسه ولا حال ولا دين وكان من
 الرعية ففي الانكار عليه اختلاف **مسألة** واما انكار القلب فلا بد منه على كل
 حال واما عليه ان يعلم لغوام فلا يحفظ ذلك واهل علم **مسألة** ومنه
 وفي الوالى اذا نقضا عن شئ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعن حبس
 من حبس عليه الحبس اكون مائتا ويحرم عليه شئ من فضله على هذا امر
 لانه قال **مسألة** اما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان كان تركه على الوجه
 الذي يستعمله تركه لم يكن عليه باس وان كان تركه على الوجه الذي لا يسع
 تركه لا اخاف عليه الضمان والاثم اذا كانت الفريضة له على شرط الاعيان
 بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر **مسألة** واما الحبس فليس هو بفرصة واما هو فمظ
 صلاح والمسلم ان يكون ترك حبس مديون قدره من قتل الدين
 بسبب اطلاقه من الحبس بغير عذر فيخاف عليه في مثل هذا الاثم وصحات
 الدين واما سائر الحبس فتركه تقصير في الوالى الى ما لم يكن تركه صالحا للمسلمين في
 النظر واهل علم **مسألة** ومنه وفي جرح وجب عليه الحبس وجبه الحاكم
 وقال المحقق له ضيعة يخاف عليها الضياع مثل ضياع يصعق بالليل وخاف
 ان لم يصعق يصعق ضياع يصعق عليه وتلف ايلزم تحال لطلقة لا جرح
 ذلك لانه قال **مسألة** ان كان هذا الحبس لم يكن على حقوق العباد فيجب
 ان يطلقه حتى يقوم بحفظ ماله مما مكنته بقيام عجزه او بنفسه وبوسل
 مع احدى الشراة بحفظه اذا خاف من الفلز من ان الحبس اذا خاضا حادثة
 وان كان الحبس على حقوق العباد فيطلب اليه الضمين باحضاره فان لم يحضر
 والا فالحققة عليه ويكون الضمين مليتا وقيدا واما ضمان الوالى الى ما لم
 يطلع على حق ضياع ماله فلا علم واهل جميع الاحوال اعلم **مسألة** ومنه
 وفي وكل مسجد طهره من بغيته ماله او دمه ماء المسجد اربع المتقرب
 والذي ظهر له ذلك في هذا يقول له لا تفعل ذلك ولا عليه غير ذلك ام
 لانه قال ان كان هذا الناهي في الرعية فلا عليه اكثر من ذلك وان كان

ومنه في امره بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 لانه قال **مسألة** ومنه وفي لزوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على الضعفاء
 هو واجب لانه قال **مسألة** اعلم انكم انما انتم فيكم من قوتى وضعيف
 على قدر القدرة فمن قدر مبدء ولا فلسفة ولا عقلية وهو اضعف الانكار
 واما اليد للامعة واهلهم واما على الرعية التخويف والموعظة الاقناع
 المستعبدتين فمن اراد ظلمهم في انفسهم وحرهم واما اذا انكرت واهل من
 القول بعد ذلك ولم يخف في انكاره على نفسه ولا حال ولا دين وكان من
 الرعية ففي الانكار عليه اختلاف **مسألة** واما انكار القلب فلا بد منه على كل
 حال واما عليه ان يعلم لغوام فلا يحفظ ذلك واهل علم **مسألة** ومنه
 وفي الوالى اذا نقضا عن شئ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعن حبس
 من حبس عليه الحبس اكون مائتا ويحرم عليه شئ من فضله على هذا امر
 لانه قال **مسألة** اما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان كان تركه على الوجه
 الذي يستعمله تركه لم يكن عليه باس وان كان تركه على الوجه الذي لا يسع
 تركه لا اخاف عليه الضمان والاثم اذا كانت الفريضة له على شرط الاعيان
 بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر **مسألة** واما الحبس فليس هو بفرصة واما هو فمظ
 صلاح والمسلم ان يكون ترك حبس مديون قدره من قتل الدين
 بسبب اطلاقه من الحبس بغير عذر فيخاف عليه في مثل هذا الاثم وصحات
 الدين واما سائر الحبس فتركه تقصير في الوالى الى ما لم يكن تركه صالحا للمسلمين في
 النظر واهل علم **مسألة** ومنه وفي جرح وجب عليه الحبس وجبه الحاكم
 وقال المحقق له ضيعة يخاف عليها الضياع مثل ضياع يصعق بالليل وخاف
 ان لم يصعق يصعق ضياع يصعق عليه وتلف ايلزم تحال لطلقة لا جرح
 ذلك لانه قال **مسألة** ان كان هذا الحبس لم يكن على حقوق العباد فيجب
 ان يطلقه حتى يقوم بحفظ ماله مما مكنته بقيام عجزه او بنفسه وبوسل
 مع احدى الشراة بحفظه اذا خاف من الفلز من ان الحبس اذا خاضا حادثة
 وان كان الحبس على حقوق العباد فيطلب اليه الضمين باحضاره فان لم يحضر
 والا فالحققة عليه ويكون الضمين مليتا وقيدا واما ضمان الوالى الى ما لم
 يطلع على حق ضياع ماله فلا علم واهل جميع الاحوال اعلم **مسألة** ومنه
 وفي وكل مسجد طهره من بغيته ماله او دمه ماء المسجد اربع المتقرب
 والذي ظهر له ذلك في هذا يقول له لا تفعل ذلك ولا عليه غير ذلك ام
 لانه قال ان كان هذا الناهي في الرعية فلا عليه اكثر من ذلك وان كان

هذا الناهي حاكما بمن يله من القيام بامور الملائكة وقد علم من غيرهم فيمنعهم
 ويجعلهم في بدنة فلهذا ينبغي والله اعلم **مسألة** ومنه وعن النواي اذا
 حبس احد ومرض انه حبسه على الحق فترتيب لما ناله لا حبس عليه الذي
 يجب عليه لو ان الا حبسه قدر يوم او نصف يوم او اقل واكثر واذا استنبه
 عليه يوم بعد الحبس واذا مضى الشك على انه حبسه على الحق ام لا اهل عليه في ذلك
 شيء ام لا **قال** اما اذا حبس من لا يستحق الحبس عليه التوبة من ذلك ولا
 احتياط بل من شيء غير التوبة اذا لم يتبين على المحبوس ضرورة حقيقة في الحبس
 في نفسه او عقلا او يكون المحبوس صبي او مملوكا حبسه عن ضيعته يستدع
 فاحا فاعليه الضمان في هذه الامور لا بد من ان يحب عليه حبس ام لا فالاولى
 انكف عما لا يعلم وقد جاء الاثر اذا اشكل على النواي الحبس فلان حبس الانسان
 بسلطان وجوب الحبس ولا يكون في الحبس ضيق وانما هو يخرج عن نظر صلاح
 العقوبة **واما** حبس الجاهل فاذا كان لا يجب عليه الحبس فلا يجوز لان الناس
 في الحق بالنسبة جاهلهم وعالمهم والله اعلم **مسألة** ومنه واذا كان المدعي
 عليه حبس صانع والمدعى عليه اقل مما يرد الصانع في وقت الزرع او
 هل يكون بين اهل الضمان وغيرهم فقام كلهم سوء **قال** اما في
 حال المدعى بين الناس فنظر الحكم في قلمه كثير **واما** بنظر وان كان
 المرفوع في شيء ان تركه خاف العقوبة مثل الجير فذاجر نفسه او احد يستغنى
 بماء ان تركه ضاع وامثال هذا واورد من الموافقة للحكم فلا يجعل عليه الضمان
 وينظر ان يقع من ذلك العمل والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز
 للنواي ان يستعمل شكا يتفرع بدعي على جدد بينا له وليس عنده حقيقة عليه
 ويعطيه برفع يدها صاحبه ام لا يجوز للنواي ذلك لا يعاد بمرى صحته
 المدعى وهل على النواي ان يشا والذى له الدين في حبس من عليه الدين ام لا
 عليه تركه **قال** اما البرق لثاكي فلا باس عليه ان يكتب لرباها واولم
 بات بالصحة على شكله **او** اذا كانا يكتب له ليحبسه الى المحاكم في دعواه
 عليه **واما** الحبس للديون فان قسم له الذي له على غيره عليه الحق لم يحبس على
 دينه ولا يطلب ما يجب له عليه الحق وراء الحاكم ان الحبس واجب عليه
 حاز له حبسه ولو لم يستأذن الذي له الدين اذا كان الذي الدين انما يرد
 ما يجب له عليه بالحق والله اعلم **مسألة** ومنه واذا سمع النواي باحد
 ضرب احدا وقال رجل للنواي فلا تاضرب فان اضره فلان معنى تبيته الميزر

فهذا الضرب والأختى اشكوا وحتى ينظر في أمرى ولم يرجع الوالى يستع
 التغافل عن مثل هذا الخا يشكوا اليه المظلمون ام عليه ابقاءه ولولم يسند
 اليه ه قال اما اذا ضرب مع الوالى مدينة عادلة واستمر بعد ذلك لم يملك
 وكان الضارب ممن يعرف بالتطاول على الناس ويده فلا يجزى للوالى ان
 يتغافل عن مثل هذا ولو عرف الضارب لانه الحسن للمسلمين واما الذى سمعوا
 شكوا المضروب ولم يكن هو بلغدا لا على لسان المضروب ثم سكت بعد ذلك ولم
 يشكوا اليه لم يبق عليه التغافل عن مثل هذا والتغافل عن مثل هذا احت
 والى اعلم **مسئلة** ومنه وفي الوالى اذا مات الامام اهو على ولايته امر
 تخرج الولاية **مزيد** قال هو على ولايته ما ماتت دولته المسلمين
 فائمة ولم يخرج الاخرين عنهم قيل له فان خرج الاخرين الى المسلمين ذهبت
 دولتهم ما يعنى الوالى بيت المال الذى فيه ه قال هو امانة في يده الى
 ان تقوم دولته المسلمين وان وقعه على فقوله المسلمين جاز له ذلك وان كان
 هو غيرا واخذ منه لنفسه جاز له ذلك وان غلبه عليه العود وفاضل على امانته
 حتى يلبس ه وان خاف على نفسه القتل ولم يقدر على دفع العود جاز له ان
 يقتل با مائة وعشرين دينارا بغير امانته ه قيل له يجوز له
 ان يسلم الحصن للعدو والا لم يرجع عنه ولم يبق دفعه ه قال فيها خلاف
 قول يجوز له الخروج منه وبقيته سلامة نفسه لانيته ان يسلم الحصن للعدو
 وبكلمة منه ه وروى رواية عن جازل فاضل المسلمين غاب عن اسم المخرج عليه
 العدة وهو في المدينة فقل انه لا يقدر له على دفعه ويبقى بالقتل خرج من
 المدينة هو واصحابه وقال بعض ان عليه ان يقتل دون الحصن ودون
 ما شئت حتى يقتل ويخرج كرها ه وروى رواية عن الشيخ عبدالله بن محمد القزويني
 لما خرج عليه العدة وهو في حصن يملكه لم يخرج منه حتى خرج كرها قيل له
 فان مات الوالى وقبل الجوز للشرا فان يقتلوا ه قال جاز له ان
 يقتل ودون امانته وانفسهم ولا يجوز لهم جبانة الزكاة بغير الامام
 او الوالى اعلم **مسئلة** الصبي والقيام بالا اراد ان وصياها لك
 يجوز له جسر من وجب عليه من قبلها لك ه قال نعم له حسنة ه
 وخاصة اذا اقرع عليه او جرح عليه ذلك لان الحق لغيره ه وقيل له حسنة
 على حال اذا كان منقرا عليه كان الحق لهذا الحاكم وايعر مقتولا على اقيام
 به او عرقت للاطبل فغيره بالانصاف ه قلت واحسن ان يعقم
 ويكلى في قضاء هذا الحق من عليه ونصف هذا الوكيل ام لا ه قال

[illegible]

يختلف في الوكاله والوصي اذا ثبت وصيا فعلى قول من يحيز الوكاله يرى
لما ذكرته **•** وفيه يحيز الوكاله يحيز الاستعانة عليه بغيره واحسن هذه
الحكمه مع غيره والحكمه او يقيم هو حاكم اذا كان من له ذلك ويرفع امره اليه
قلت وانما قام غيره هل سقط واجبه فقد هذا الحق ويحيز له ذلك **•**
قال في اختلاف واما احاطه بما يجب له في الاجرة فانه يلهيهم بغير العلة والله
اعلم **•** ومنه ومنه اني يحيز ان يتهمهم بشرب الخمر والسكر وقاق
الايمان الى بيته ولا ذم او اياهم انهم المتهمين فيها يفعل هذا ثم لا يحيز الحق ولم
يرع بغيره هل يلزم ان يذهب الى بيوتهم لينظر ويكره عليهم ام لا بعد التفتت
والاعراض عنهم وقال لا يلزم الا بالمرء والمعلوم كخروج اليهم ولا التجسس
عن حالهم ولا قيل ليس للامام تفتيش عباياه في منازلهم فكيف بغيره من
العباياه وهذا تخفيف في المسيره ولو لا سوت ذلك لضاقت على الضعيف ومن
لا قدر له راحة علمه **•** ومنه ومنه علة الحد الذي اذا قال اهل البلد
انهم يريدون خروجهم من البلد واما هو يحكم عليهم بالخروج ولو كان ام لا **•** قال
ان صح بالبيعه بعد ان لا يوفى في الاصحاء وطلب جده في الاصحاء منع ذلك
عنه حيث لا مضى على امره منه **•** وقال قال لا يمنع ولا يحكم بفعله ما
يشاء ويحكم ما يريد ولا يعلم **•** وعنه فلهذا في الدواب ولا
ينصفها قال معنى ان الحاكم يحيز على معاملة الناس في الناس كما يحيز خروج
المرء على طلبه اذا لم ينصفها واصنع عداؤه لا زجها والله اعلم **•**
ومنه والحكمه اذا سعى احد في الرجال على الامور العصال كالقتل والسرقة وافتحا
الفساد والورعهم القبول والاخشاب وطائفت شعورهم واحتاجوا الى الحق
ما يجب عليهم حلقه ولا راي في رجال الموصي عليهم خوفا ان يتولد من رجال
الحديث من على المسلمين وعني بعضهم بعضهم بوقوعهم في الفساد وكذلك
ادخال الخلائق فاقول على وجه التحري للعدل لا يحجز عليهم الضمير فيما لا بد
لهم منه وقد قال النبي على السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فالحاكم ينشئ
الولد فانه يصل ولده ولا يضرر واما جعلت العقوبات عن وجه الادبيه
والردع عن الباطل وان لا يعصى ان يمنع من ادخال الموصي عليهم وفيه
حديث في الاسلام فما خور من حدته والله اعلم **•** ومنه ويستل عن
الامام اذا اراد منع احد من عينه عن السفر الى بعض عباياه او غير عباياه
قال معنى انه لا يجوز للامام حرج المباح ولا ابا حجة يجوز في السفر مباح
للحق ولا يجوز حجه ولا يمنع على احد الا ان يحل من خروج القوم في دولته

السلمة التوهي لها فذكر على النظر في الامام مع مشاورة الصالحين من اهل
 العلم وعلمه وراعاة رعيته والادب لهم والاجتهاد في مصالحهم وانفسد
 احوالهم بلا حيف على احد ولا ميل الى اقل قول احد سوى وهو المسئول عنهم
 يوم القاب والجزاء والله اعلم **هـ** ومنه قال ان ثبت حكم المرأة في
 قولها بانيا ولولا ذلك لثبت لها رجل وزها ولا علم فيه خلافا بين المحققين
 وان قال اقبل القول الذي يثبت حكمها فيها نحو شهادة في شيء جاز حكمه والله اعلم
 باطل لثبوت قول السلمة في حازرت شهادته في شيء جاز حكمه والله اعلم
هـ ومنها اختلف في عدد من قبله القاصي في تفسير النجاة وقادرنه
 الرسالته والبرج والنفير والنفير في كل واحد واحد وقيل لا بعدلين
 وقيل في الدماء والعدلين وفي الحقوق والعدول وهو حسن خارج على محلات
 السن واصحاب الاثر اذا ثبتت الاصول في اهل النظر والله اعلم
 ومنه وفي الامام والوالي اذا باع احد هاتين شيئا من بيت مالها المستغنى
 ان جاز كاتبة وشهادتها وجهها على من عليها الحق يختلف في جميع ذلك
 لان بعض السلمة يضمن ما من ماباعه به فعلى هذا لا يجوز حكمه ولا شهادتها
 واحب ان بعض السلمة لا يلزمها ضمان ذلك فعلى هذا لا اقول لما بطل
 حكمه ولا شهادتها وانما ايضا مثل ذلك وكيل اليتيم والسود ليا يستغنى
 وما شبه ذلك والله اعلم **هـ** **سـ** وهو يجوز للوالي منع احد من سوق
 السلمة اذا اراد منع مصلحا للسلمة **هـ** قال ان كان السوق
 مكرى او معقودا وصلى المكرى بدخول ذلك فلا سبيل لمنع واجل المصلحة
 المرفوعة بالسعي قد فعلت انما للشيخ خلفه من ما تقول في مثل هذا
 فقال يجوز ونحن نفعل ذلك وانتم الناظرين **هـ** فمد الذي عذرك وهو
 عن غير فافطر المصلحة اصل حكم الله والله اعلم **هـ** ومنه والحاكم اذا
 جازر الامام الاحكام في بلد بعينه ثم اذ اخرج المعنى الاسفار هل له
 ان يامر بغير تغيير الاحكام بقوم مقامه بالاحكام في تلك القرية بغير رأى
 الامام **هـ** قال لا يجوز له ذلك ولا يحسنه وقول يجوز ذلك ولا يحط
 فيها في ذلك والله اعلم **هـ** ومنه والوالي اذا اذاع كتاب الامام الى
 الاحرار ولاه الامام على القرية **هـ** من ذلك يخلص الامانة التي يثبتها
 عليها الامام للوالي الذي ولاه الامام اذ لم يكتب للامام تخلصها قال
 اذ لم يعلم نوايا والوالي الثاني خيانة في دينه وامانة من يزل تخلص الامانة
 لان حكمه والى الامام على يده وامانة عند الله لان الامام لا يولي على امانته
 الا اهل الثقة والامانة **هـ** ومنه والمشارى وغيره اذ وجد مصدا

[illegible]

المسألة

بطلت الاجارة وزهنت ولا يستقيم والعقل شوخها جميعها كقولنا
ثلثت الاجارة متصلة ثم ادخل عليها الشرط فقال قالوا لا تشترط
وهو المشويع فعلى هذا ان وقعت الاجارة في عالم نقى بصيرتت وتقت
لما اجاز هذا الجير ما يجوز لعقله ولعل هذا مشهور عند المسلمين ومجرب
به وقاله قالوا تخول الاجارة الاول الامام هـ وقاله قالوا هذه اجارة
مغلولة بجلول الشرط الطارى عليها وهو كالرجوع واسد اعلم هـ
ومنه وسئل عن الامام هل يجوز له ان يشتري العبد من بيت مال الله ويخذه
في عباك العدة وعز وجله المسلم هـ قال معنى ان الامام هو الاعين على بيت مال
المسلم وعلى دولته ومعوضه ذلك فان راي ذلك يصلح بعينه ونقوبه
لدولته وعزاهم ونصرة له على المحاربين فلا يضيق ذلك عليه وقد قال اسد وعزاه
لهم ما استطعتم قوة ومرباط الخيل الآية هـ قلت له ان اختار الامام ذلك
هل كان يجزى ولا يمنع منه عزله هـ قال اسد اعلم واقول لهم عزله عنهم
والناس على خلاف السلف الماضي من اهل العلم في لزوم الجهاد وجوبه على من
تخلف والذين لم يرم الله فرض الجهاد في كتابه ونسوتهم ونفقته من بيت مال الله
وان راي هذا الامام جواز جرهم وامتنعوا عن الجهاد فاجاز لهم هـ وعقمت اذا
كان ثماهم والصدقة واسد اعلم هـ ومنه وقلت له هل للامام ان
ياخذ الاجر من بيت مال الله وكذلك حكمه هـ قال هكذا عني وهم ذلك
ذلك المهر وقد كان على سبيل الاجر وعبر الاجر قلت له ولا يري ذلك ان هذا
امر على طاعة لا رمت قال الاجر على الطاعة لا رمت وقال اسد اعلم
ولهم فيه حصه ويصيب لقول تعالى والاعاميين عليها هـ قلت له هل لهذا
سند والاجر هـ قال اسد اعلم وليس لهذا حد وانما هو خارج على تحريم العدل
بلا ضرر ولا اشراف على ما يراه المسلمون عدلا ولا يجوز ذلك ولين بين الاعيان
واسد اعلم هـ **مسألة** ومنه ان يسطر السارق على ساربه او شيعة ربطا لا
يوثر لكن بعد تقويمه هو جائز واسد اعلم هـ **مسألة** عن الشيخ حيث سألهم
وهل يسع من يحفظوا يعلم شيئا اذا اراد المسلم ان يراى احدا يحكم او يعنى
بغير احوال يسكت ولا يترك اذا كان يخاف على نفسه وجده في الحقد وان
يتوسع بالنفقة التي اباها الله عند الضرورات هـ قال اذا خاف على
دينه فاجاز وان لم يخف عليها وخاف على ماله ففي هذا اختلاف فقل تسعه
وقولنا تسعه وعندي اننا رخصته والسعة في هذا اول واجد واذا خاف
المالمة والثنايب والاشتم فليس ذلك عنده واسد اعلم هـ **مسألة** القاضي ناصر

من يلهي فيمن ادعى ان دابة فلان خربت زرعته ونبت اش الخراب في زرع وانكر
 فلان وقال ان الدابة التي خربت زرع هذا ليست لرفق حارة حبيته **فالتفت**
لخلاف والله اعلم **منه** والاولى اذ ارفع لباحثان حال الايتام
 في بدخاين وعليه ضرب ما يحكي عليه قال الاول اني محتر في الدخول في مال
 الايتام والاعقاب والمعتق وكما جد وحا صرة اذا استضعف نفسه فزعم
 الاخوان النشأت الامناء فلا يكلف الله نفسا الا وسعها وان دخل فيه
 نفسه فلا يسع ترك ذلك سدى ويعتصم فابعد قلت له واذا اذنا الى
 فلا تقتران يجعله ويكفي الايتام فامتنع ولم يصح له غيره اوصيه لم يقتران واكثر
 وكلهم امتنعوا الدخول فيهم وجبر احوطهم على ذلك وبحسبهم ام لاه قال ان
 الاول اذ لم يصح له ايتام والمعوقة فيها برور عليه من الامانات الا فاحدا و
 اشترى اولها ثم فامتنعوا به عنه وعن مساعدته او مناصرته ولم يجد غيرهم
 لذلك فانه يحسن لما احكم اما الدخول واما الحبس بعد النكاح اذا ادى منهم انهم
 ذو قدر على الاموال الذي امدان منهم وانهم يحسنونه وقد علمنا بذلك وحكمنا
 على من خالف وامرنا بما فتنه فيما مضى حتى دخل وقام واستقام وصدر من
 فاحد المناقضة والله اعلم **منه** عن الشيخ عبد الله محمد بن عثمان في العبد
 المملوك اذا ظهر عليه شيء من اسباب التهم او فعل فعلا يجب في مثله الحبس
 في بئز ان سيده لا زما لام لاه قال لا ينبغي حبسه اذا وجب في مثله
 حبس الحر والعبد البالغ والمعتق في الحبس سواء وبحسب تغير من سيده او كرم
 السيده ونقته في الحبس على سيده فان كان سيده فقيرا وليس عن نقته
 امر تهاكم من فوق عليه فاذا خرج من الحبس بيع العبد واعطى ثمنه نقته والباقي
 لسيده والعبد المصلي كالحرة الصبي والله اعلم **منه** وفي رجل ادعى
 على رجل انما خذ ناقرا ورضيه ايجوز ان يلو على حبس احد من قاريه واحد
 من سوكندة وخرجه الى ان يرد هذا الشيء ويطر من هذا المحبس من سوكندة
 وليبره ايجوز ذلك ام لاه قال لا ينبغي ذلك ولا تروا وازنة وزي اخرى
 وقد وجد في بعض الاقار ان صح الفعل والاخذ بحكم او اطمانة في ايمان
 ياخذ ما ذكره الا اذا اريد به برور الماخوذ ويحج بالفاعل على **منه**
 بعض المسلمين وهذا في العارية خاصة واما الحض فلا لا لعل لو بين كلام
 يد واحدة ورايت رجلا وانا هم يسير فافله كثيرة ولا احد بقدر
 يعترفها منهم يسوء وهو في السبيخ ولا يؤخذ عليهم شيء والزمنا نحن
 بعضهم ولا يثبت انوفامنه ورد كل ما اخذوا والله اعلم **منه** عن الشيخ
 محمد بن رشيد الرازي رحمه الله وفي رجل ظهر عليه انه جرح فلانا فاضرب

واشهر

ونظر الوالي الصلاح في ما كمال المسلم من حيث الصلح فما زال المسلم
لم يصدق عليه ذلك واسد اعلم **•** ومنه وفي الوالي اذا كان مستخرج من
قيل ان يولي على ان يقر على شئ في القبول بالاجرة يجوز له بعد ما ولى ايضا
ان يقر بهذه الاجرة وتكون له الاجرة حلالا اذا لم يستتر على من ولاة ذلك
ام لا **•** قال **•** فيما ينبغي لهذا الوالي ان يقر نفسه لا المسلم اذا كان
قد وصفت له فريضة تغنيه وعندئذ لا تحرم عليه الاجرة اذا لم تستعمله
عن ام المسلمين كانت قبل ولايته او بعدها وانما ذلك الاجير الذي استاجر
لخدمته المسلم ليس له ان يولي نفسه في غيرها وهو اجير في خدمته المسلمين
الا شاع عند دخول في اجرة **•** **مسألة** ومنه في الذي عمل المنكر
المذكور بالقلب كيف صفته من زمانه بالقلب في وقت ولا وقت
او زمان من الزمان وما تفسير الرتبة عند العيصية **•** قال اما المنكر فصفته
في الجنة هو المعصية من وجوه واما الانسان لخاصة في الجنة فالاكثر
بأنه او باللسان لم يعبه فلا تكار بالقلب لان المسلم لا يسعد ان يرضى
لمعصية الله في حال فلا حوال **•** واما الرتبة فهو صوت الناجية على ما سمعنا **•**
• **مسألة** واذا سكنت الرتبة الى الوالي جلا ان يسرق اموالهم
وتظاير عليه ذلك اللواتي يباحثن فيما اتهم فيه ويناقشه في ذلك الى است
يقر ويظهر فاسر قبل عاقبه على بيان الاشبهة فيه يجب عليه عفوته ثم
وتزدحم ويبرزها على التسليم على اموال الناس لم لا يجوز له ذلك على حال
• قال ان يباحث عن ذلك على نظر الصلاح لرعيته ولم تكن مباحة ايا **•**
محمد عنه لم وان لم يقر بما طلب منه لم يصدق على الوالي ذلك **•** واما ما ذهب منه
بالعقوبة ان لم يقر بما طلب منه فهذا لا ينبغي ان يوافق عليه لان يتبين
بافواه سب وجب عليه التهمة او صحت ما اتهم به فعند ذلك يجوز عفوته
على ما يجوز عليه عند المسلمين والعقوبة واسد اعلم **•** ومنه واذا
ما تخرج على التهمة في الحبس ولدعت ثعبان او حدث عليه فاجل
الحبس علت على من يكون ضمان ذلك ام لا ضمان فيه على حده **•** قال على
ما سمعته في ان المسلم ان لا امام اذا جمل حد على سبب يحسن له حبه
عند المسلمين فمات من قبل الحبس يقولون تكون حريته في مالي بين المسلمين
وارجوا ان يقره قولا لادينة فيه على احد وارجوا اني سمعت الامام ناصر
ورشده رحمه الله يقول ان قاطب الاشياخ في ذلك فكان فيما سمعته منهم انهم
اجابوا انهم يحجبهم القول الذي يقولون لادينة فيه على احد واسد اعلم **•** **مسألة**

ومنه وفيمن تقطع فروع في المداخن بتعرض للنساء بالفاحشة ويشتهر على ذلك ثم لا تدفع ولم يشكو الى الواي من احد ان الوايات يعاقب على ذلك ام لا قال ان شهد عليه شاهد لم يفتحه بشهادته ولو كان غير عدل وكان هو ممن يتم مثل هذا لم يصدق على الواي عند حبه وعقوبته ولا يعصى الواي ان يحبس بغير شهادته احد لم يفتحه عليه الا بالقتل والقال واصدا علم منه وفيمن يعرف ببيع المتق والاقيون والسيح وهو ساكن في خيمة ولا زوج له ولا عيال يجوز ان تدخل خيمته وهو غائب ويخرج ما وجد فيها من هذه القاذورات ويجرق ويحبس هو على ذلك ما يجوز دخولها الا بحضوره قال لا يجوز ان يدخل الا وهو حاضر ويكون الداخلون ثقات لا يخاف منهم ان يخونهم لانهم من جهة الخيمة لخدمة بيتا لطيفا اذا كانت سكنه الا ان يستيقظ القايون بالاعوان وهذه الخيمة منكر اجاز لهم ان يدخلوا عندي لصراف المنكر كان صاحبها حاضرا او غائبا رضي او كره واصدا علم منه ومنه وفي الواي والمشاري اذا كان مرتبة الطريق ويرى فيه جنودا وحطبا وتينا لا يعرفون هو ايسع ان يتقاضى عنه ولا يتعرف لمن هو ام عليه البحث والسؤال عنه ليا صاحبه يعلم عن طريق المسلمين قال اما اللزوم فلا اقول انه يلزم منه بضعة في مثل هذا البحث عنه ولكن فيما استحسن الواي ان لا يترك البحث عن مثل هذا فان وجد له ربا ولا اجاز لان يامر بصرفه عن الطريق ولو لم يعرف ربه واما الشاري فيجب ان يبحث عن مثل هذا فان لم يعرفه ربا ولا رفع ذلك الواي ليا بصرفه كان لما مور هذا الشاري وغيره لا يذري عن موسى على حمدا انه امر بصرف جذوع لا اذري عن طريقه ومسجده ولم يامر بحفظها واصدا علم منه ومنه وفي الذي يجب عليه الحبس ليعمله المنكر فبا تبذله بالعرفق الناعمة والعجل الطيبة والريح والمواحة يجوز منعهم من ذلك ام لا قال النظر في ذلك الى انعام بالاخر وفي مصالح دول المسلمين والناس ما رزقهم يختلف في مثل هذا فان كان كان المحبوس من اهل الشرف ولم يحبس في ارض ضيع مثل الدماء والفروج واموال الناس من قبل التعدي فيها وراى نفعهم صلاح حاله ولنا المسلمين لان فيه شتات المنافع للمسلمين ولم يصدق على الواي ذلك واصدا علم منه ومنه وفيما اجاز له الامام في بيت ما لا يجمع ما يجوز له ان يحبس له فيه فلزم من الجواز له ضمان فريعت مال المدان ان يأخذ مريعت المان بقدر ما عليه من الضمان او اكثر

اصدا علم منه
فان كان من اهل
العرفق الناعمة
والعجل الطيبة
والريح والمواحة
فلا يجوز منعهم
من ذلك ام لا
قال النظر في
ذلك الى انعام
بالاخر وفي
مصارح دول
المسلمين والناس
ما رزقهم يختلف
في مثل هذا
فان كان كان
المحبوس من اهل
الشرف ولم
يحبس في ارض
ضيعة مثل
الدماء والفروج
واموال الناس
من قبل التعدي
فيها وراى
نفعهم صلاح
حالهم ولنا
المسلمين لان
فيه شتات
المنافع
للمسلمين
ولم يصدق
على الواي
ذلك واصدا
علم منه
ومنه وفيما
اجاز له
الامام
في بيت ما
لا يجمع ما
يجوز له ان
يحبس له فيه
فلزم من
الجواز له
ضمان فريعت
مال المدان
ان يأخذ
مريعت المان
بقدر ما عليه
من الضمان
او اكثر

من ظن غراب أو كسراب أو نضرب أو جرح لم يعجزوا أن يجلس المنهم إلا
أن يكونوا مدعى فقرا أمنا لا يشك في صدقه والمدعى عليه من حقيقة التهمة فعلى
أن يجلس المجلس على هذا الوجه • وأما الصبي فلا يجلس عليه إلا أن يتظاهر
من الصبي للناس في أموالهم وأبدانهم فحاجب النجس عليه على وجه دفعه
على الناس لا على وجه العقوبة وأبعد علم • ومنه وأقراره وحضر
جلس الحكم مقبول أم لا وإذا فرغ من بيده أن يغفلت ولكنك إذا قرعته
أو غيرها أو حجابته وهو حايث من المجلس يأخذ الحاكم وأقراره في جمعه ذلك
أم لا • قال أما فيما هو مجبور عليه فلا يحكم عليه بأقراره به في المجلس على
نفسه على اسم عناه فلا أثر ولكنك إذا قرعته وهو ما خرج به للعقوبة ولو لم
يكن قد صار من المجلس لا أم لا يقدر على الامتناع فلا الشك الذي أخذ
هو عند مثل الأقرار في المجلس • الموثق • وفيما عندك المجلس
بتهمة السرقة لا يجوز إقراره ولا يوجب به إلا أن تؤخذ السرقة بعينها أو يخرج
والجس ويكون أمنا منه وأبعد علم • ومنه وفيما روي عليه
بشيء فانكره في المدعى عليه فهو ردي غير ردي غير أنهم لا يثبتون بكذب هذا
في شهادتهم فنكح للوالد الجارية وجسده على ذلك وأخذ بذلك القوم • قال
أن كان هذا الحق الذي شهد به هذا الشاهد من قبل جوف نفي عليه
في مثل سرقة أو غضب لم يثبت على الوجود به بشهادة ولا يثبت كذلك
ولا تخريف ويكون المجلس على ما شهد عليه في الفساد لا التسلية الخوات
كان الحق في المديون التي باعدها الناس من بعضهم بعض بطيب الانفس
لم يعجز جسد بشهادة ولا يحكم عليه بشهادته إذا انكره وأبعد علم •
ومنه وفي الوالي إذا دفع لأحد الفقراء شيئا فزيت المال ليتخلص به الوالي
مأزبه بغيره كالتد من الوالي المدفوع إليه وروى المدفوع إليه إلى الوالي فتر
دفعه الوالي البيت المال إلى أحد الأمتاء أجزى الوالي ذلك إذا جعله للامام
ليتخلص به من ماله لا يجزى به بغيره كالتد • قال • إن كان هذا الوالي قد أدان
للامام أن يدفع ماله من الفضل لم يثبت مال المسلمين من بيت مال المسلمين
ما استحقا فذلك من بيت مال المسلمين فيجب له أن يدفع ذلك إلى رجل
له فضل من المسلمين أن جعل له هو والامام وإن دفعه لغيره ولم يجعله لغير
مال المسلمين فهو ذلك اختلاف قول بحقه ذلك وأفضه من التفتة • وقول
لا يجزى وإن كان معاك في هذه المسئلة أكد دفعه من مال المسلمين لفقير
يستحق لغيره ثم يعطيك انت إياه من عنده بعد استحقاقه لتدفعه عما
لزمك مال المسلمين فيحتاج إلى هذا وكل يقضه منك مال المسلمين وكل

من يظن غراب أو كسراب أو نضرب أو جرح لم يعجزوا أن يجلس المنهم إلا أن يكونوا مدعى فقرا أمنا لا يشك في صدقه والمدعى عليه من حقيقة التهمة فعلى أن يجلس المجلس على هذا الوجه • وأما الصبي فلا يجلس عليه إلا أن يتظاهر من الصبي للناس في أموالهم وأبدانهم فحاجب النجس عليه على وجه دفعه على الناس لا على وجه العقوبة وأبعد علم • ومنه وأقراره وحضر جلس الحكم مقبول أم لا وإذا فرغ من بيده أن يغفلت ولكنك إذا قرعته أو غيرها أو حجابته وهو حايث من المجلس يأخذ الحاكم وأقراره في جمعه ذلك أم لا • قال أما فيما هو مجبور عليه فلا يحكم عليه بأقراره به في المجلس على نفسه على اسم عناه فلا أثر ولكنك إذا قرعته وهو ما خرج به للعقوبة ولو لم يكن قد صار من المجلس لا أم لا يقدر على الامتناع فلا الشك الذي أخذ هو عند مثل الأقرار في المجلس • الموثق • وفيما عندك المجلس بتهمة السرقة لا يجوز إقراره ولا يوجب به إلا أن تؤخذ السرقة بعينها أو يخرج والجس ويكون أمنا منه وأبعد علم • ومنه وفيما روي عليه بشيء فانكره في المدعى عليه فهو ردي غير ردي غير أنهم لا يثبتون بكذب هذا في شهادتهم فنكح للوالد الجارية وجسده على ذلك وأخذ بذلك القوم • قال أن كان هذا الحق الذي شهد به هذا الشاهد من قبل جوف نفي عليه في مثل سرقة أو غضب لم يثبت على الوجود به بشهادة ولا يثبت كذلك ولا تخريف ويكون المجلس على ما شهد عليه في الفساد لا التسلية الخوات كان الحق في المديون التي باعدها الناس من بعضهم بعض بطيب الانفس لم يعجز جسد بشهادة ولا يحكم عليه بشهادته إذا انكره وأبعد علم • ومنه وفي الوالي إذا دفع لأحد الفقراء شيئا فزيت المال ليتخلص به الوالي مأزبه بغيره كالتد من الوالي المدفوع إليه وروى المدفوع إليه إلى الوالي فتر دفعه الوالي البيت المال إلى أحد الأمتاء أجزى الوالي ذلك إذا جعله للامام ليتخلص به من ماله لا يجزى به بغيره كالتد • قال • إن كان هذا الوالي قد أدان للامام أن يدفع ماله من الفضل لم يثبت مال المسلمين من بيت مال المسلمين ما استحقا فذلك من بيت مال المسلمين فيجب له أن يدفع ذلك إلى رجل له فضل من المسلمين أن جعل له هو والامام وإن دفعه لغيره ولم يجعله لغير مال المسلمين فهو ذلك اختلاف قول بحقه ذلك وأفضه من التفتة • وقول لا يجزى وإن كان معاك في هذه المسئلة أكد دفعه من مال المسلمين لفقير يستحق لغيره ثم يعطيك انت إياه من عنده بعد استحقاقه لتدفعه عما لزمك مال المسلمين فيحتاج إلى هذا وكل يقضه منك مال المسلمين وكل

يا ايهم ذلك ولم تكن لهم امة متقدمة على بيت المال فيجب ان يعطوا ما
وجب عليهم من الفتن ويدفعوه وهم وقبل ما ثبت لهم من الامة على بيت المال
والله اعلم **٥** ومنه وسالني هذا رجل يحب اليقين على المنهم بالادب ضرب
او قل كلاب مطاعا ماله قال لا اقول انهم منكم عينا الا ما لان التهمة
يجري فيها الاختلاف قولنا عين على المنهم ولا على المنهم واما اليقين في دعوى القطع
وقول اليقين على المنهم في التهمة التي لو افترقها لم يضر حال مال فيها للمتهم ولا
عين على المنهم لان برضى المنهم ان يعطيه اذ اختلف على التهمة **٥** واما ان
اقيم شيء ان لو افترقه لم يلزم ضمان عند المسلمين في تارة من عين لرفع على
هذا القول ان تضمنه بالامر وهو غير مطاع ففصل اختلاف الان يقول قال المأمور
انكم ما فعلتم على مال المؤمن على قول من يقول ان اليقين في التهمة لا ينفق
التي على الاثر ان المأمور على ما سمعته والا فوالله اعلم **٥** ومنه
وفي جلالته عليه اشارة وهي مطلقته بدلهم وافرهما عند الحاكم بعد ذلك
او ارجاعها ابرائة في هذه الترة قبل اقراره بذلك عند الحاكم ولم يحدد بينه
على ذلك وطلب بينهما الدليلها عين بعد اقراره انها ما ابرائة من ذلك لان
قال ان كان في اقراره قال انه كان على هذه المدة وكذا حكم عليه
الحاكم باقراره ذلك فادعاه هو انها ابرائة منه وادعياها فله عليه اليقين
وان كان قال على هذه المدة هذا التي تارة البراءة بعد ذلك انها ابرائة
قبل اقراره هذا فلا يجب ان يكون له عليها اليقين في هذا الاثر فلهما بالقطع
الان يدعي انه غلط او سبى باقراره لها قطعا وان ادعياها فله عند
عليها اليقين انها ما فعلتم ان افترقا عند التي ما ليس لها عليه ولا تغلظ لها
بباطل الله اعلم **٥** ومنه وفي خط الحاكم الذي هو في بيت المال كيف
صفته هو اذ حكم فراهيه لسانه كالفتية من الفتية اذ ازل لسانه
وهو يحفظ الاصل ام ولو وقع منه الحكم على وجه الغلط او السهو او الجهل
كان جميع ذلك خطا في بيت المال ام هو غير ذلك **٥** قال اما اذا اخطأ
في الحكم فله على التمتع منه بالتصدي في ذلك الحكم وكان ذلك الحكم مخالفا
لكتاب الله ورجل واجماع المؤمنين فانه محذور صلى الله عليه وسلم في ذلك ضمانته
عليه في ماله ونفسه ان كان يلزم في النفس والمال واما ان زلت لسانه
في ذلك هو عند في بيت المال اذ لم يدرك رده وكذلك ان زلت في الدنيا ليس
في ارجاع عن الراي الذي هو موافق للصواب فغدر كذا يكون الضمان في
الضمان في بيت المال وكذلك ان حكمه على رجل في الحقوق التي تحت عليه وهو

بعد ذلك ايسار امانه
 فعدوا لعدوه
 طوق الحرس الاعبر
 افعال خدامه
 لم يوقفوا عن
 يد يده عرجيس
 خفايه خفته
 بدى الحرف الحرف
 موضوع يوم عليه
 صلاح المسلمين
 ومنه ومن خاف
 استحق العقوبه
 والوالى ذلك امر
 بدينه هو ملك له
 يصون على الولى
 بدنه ما فيه واليه
 يعين يده على
 عليه في الماد
 الى لوم يومه
 جبه عليه عاقب
 في ايامه لاه
 هذا بطا العبد
 ستاعن المسلمين
 كان حماره المسلمين
 ي نفدي عليه
 كان بقدر عفى
 وهما باخذ الشرا
 تحدى الولى حاسم
 ذلك ومن
 الى قاصصه
 الاخره وانما هو

السنة السادسة أو عرضا قال هكذا عندنا إذا خاف أن ينزلوا على منا
فيه ذلك الامام أو من يروى وخاف لزوم الضمان على نفسه واشتد المسير
الذي هم حجتهم ونزولهم مما فيه خروا فأن تليده لا يافتهم رجوت
للسلامة والخلاص من ذلك والله اعلم • ومنه وفي الوالي عرضا
به الخصوص حاكمه قوله جبرهم على حكمه وقول البشير جبرهم • وما قولهم
أن الحاكم إلى ربه اخرج منه الآية • حفظه فذلك إذا كان الحاكم من جور
لأن يقول لم يرد في الحديث الذي رتب فيها شيء من كماله ولا منتهى رتبته
ولا إجماع الجميع والله اعلم • ومنه وللإمام أو من يقوم مقامه
أن يمنع الأعراب وحمل السلاح وهو السيف والرمح والفتق والخضير
والقوس والبدنة والخصي والحز و ما أشبه ذلك من آلات الحرب وفي
المدن اختلاف والمأوى والحصى ليس هاء السلاح إلا أن يلحقها معناه
في الظاهر وهذا إذا خيف منهم لضررهم فيجب عليهم تعدي عنهم وكذلك أهل
القرى إذا خيف منهم بطش بالإمام فظلمه وورثا من يأخذوا على أيديهم
إذا عندنا لم يرويه والله اعلم • ومنه قال إن جاز الزكاة للإمام
على سبيل العلم ينبغي أن يكون بمنزلة الإمام في زوال العاهات وحمل الأمانات
لأن العلم والإعلام وسعة في الأحكام • ولا ينبغي أن يجعل في معنى لقوله
ومعهم ما يقضون ويقض منه ولا في معنى لعمد سمعهم عما ذاقوا ولا يفرق
بين ما يقضه لنفسه بخوله ولا ما يقضه لغيره أما من في معنى وجازية أو
أورسالة وذكر ينشئ على وجوب أداء الزكاة ولو عظمت منزلته
وجل قدره وزينته فالأسلام وليس من العاهات يعيب في الدين وإنما
هو مشقة على المكلفين وأرجوا أن يغفوا الله لا يمتنع عن المرضى وأهل البلاء
من هو قوم من النصارى وأهل النقي وهذا مختلف فماذا كنت أقام
أحكامه وعندنا في الجائز مثل الإمامة وأقرب للسمع لأن الإمام له
أن يولي الأحكام من مصلحتها وهذا ليس له أن يولي الجائز غير أنه يولي الجائز
غير أنه يولي الجائز وكان الخاف غير وهذا لا معنى له في العقول والله اعلم
• ومنه وفي عز للإمام المشاري إذا اتفق هو والأعلام على
ذلك فبأنه عز على القول وقول الجوز وأما أن يتجمل نفسه لم يرد أو
يتجمل بالأعلام بغير ضارة فلا يجوز • وأما إمام الدفاع ففي جواز عز
الجماعة له لغيره به أو اعتزاله عن غير الذي الجماعة يتخلف فيه • وأما
أما اتفق هو والجماعة على ذلك فبأنه ولا أعلم فيها خلافا والله اعلم

• **مسألة** زعمه وهل اجماع المسلمين على ان لا يجوز عزل الامام وتقدم غيره
 حتى يشربوا به تزول امامته في جميع مملكتيه شريطة يستوي فيها الخواص
 والعام ويعتد لم لا • قال اذ اقم مع العلماء ان الامام فعل فعلا لا يجوز
 احضره عليه الشهود بحضرة واستأبوه • فان تاب رجع الى امامته
 ان لم يكن فعلا يستحق به اقامته حد ولا تزوم فحتم وان لم يبت زالت
 امامته وكانوا العلماء حجتا عليه وعلى المعتز مع رباط الشهود عليه بالذنب
 والاصرار والاعمال • **مسألة** ومنه والشي الذي يقوم به جماعة
 المسلمين عند عدم حكامهم وكان رجل منهم لم يجد من يتولا • وقلة الاولياء
 وقلة بصيرة وضعفه على الولاية يبصر لنفسه ايلامه هو وحده ويقوم
 مقام الجماعة ويلزم ذكره • قلت وان دخل عند عزل الاولياء وكان عند
 نفسه انه هو القائم بذلك • قال فلا يزيد ذلك لعذر الا ان كان • **مسألة**
 فان خاف ان يتولد عليه في دخول الامور ولا يطيقها او خاف من دخولها • في ذلك
 انما يحسمه اقله بصيرة بالشرع ووجه الدخول ايسر من ذلك • قال
 هذا عند غنى الدخول ولو خاف على نفسه تولد الشر فيما في الامور المتقلة
 او خاف السعة والاضمان • قلت وان خاف القايين بالاراذل اظهر منه
 ذلك ان يتولد عليه شيء من ظلمه عليه فيها ضرر بعد تركه • قال
 هذا عند شدة عذره • قلت وان جعلهم هم ونوى دخوله ان كان جائزا
 بامرهم والا فهو قائم بذلك على وجه قيام جماعة المسلمين ابعده ذلك وعمله
 القيام بذلك وان وجد المسلمين اثار عليهم ولا يسند بزيادة وهم والله
 اعلم • ومنه وهل من خصصة للحاكم ان يحكم بقول عرافات المسلمين
 مما في الاختلاف ما راى من غير ان يعرف الاعديل • قال الخصصة موجودة
 والمحقق واضح والشرع يترق شأن هذا الحاكم والاضطرار غير الاختيار والسعة
 فوجب الاختيار والاعديل • **مسألة** ومنه وهل يجوز الاقتراض من الامانة
 ويحوز ان يقتض على بيت مال المسلمين اذا احتاج الامام الى ذلك لضرورت
 خوف على الدولة وان مات المقترض من الامانة على بيت المال بلغه ضمان
 ذلك ويسلم الختام لان وان لم يسلم هذا الحق ابعد هذا المقتضام لا •
 قال اما الاقتراض من الامانة ففي جواز ذلك اختلاف هكذا جاء الاثر •
 واما الاقتراض على بيت المال باذن صاحب المال بلا جبر ولا نقيته جائزا اذا
 رضي بذكر المال واشهد له بحقه في بيت مال المسلمين بامر المقترض من مال
 على ان حقه في بيت مال الله لا على الامام فعلى هذا الوصف لا يلزم الا ما مر
 لصاحب الحق شيء وصل الحق ولم يصل ونزوي للامام لسلامته هذا اذا كان

الامام

الامام في حكم الاحكام والآخرة وتغيب الله العباد فلا يجوز لاحد ان يقول فينا القطع
 وانما يقال في محجوب ولا يعترض على احد في شئ من احكامه فهو اعدل
 في جميع احكامه والبار في جميع اقسامه وان كان في هذا المال بيننا وبينكم اوم
 مثل كسحا ووقف فلا حرج للامام العزل القراض ولا جواز في غيره لكنه عن
 ذلك فافرضي بحكمه واناب ونوكل عليه في جميع الاسباب وان زعم المسلمون
 امر لم يجدوا ذلك بل فيشهد على ذلك من شاء الله عز وجل والمسلمين بان
 المسلمين قد عناه في محجوب من ذهاب دولتهم وتشتد دعوتهم وقد
 الحات الضرورة الى هذا الباب فان كانت هذه الامانة في بيادنا من
 اهل الدين فيشهد لهم الامام من شاء الله عز وجل العزل والعزل والولاية
 بان المسلمين قد عناه في محجوب من ذهاب اعزاز دولتهم وقيل لجانهم
 الضرورة الى ما في يد فلان بن فلان والامانة وانما قد اردنا ان نقتصر
 هذه الداهية والحاجة العامة وقد عتينا الى ذلك الضرورة والشرط ان
 تكون الضرورة والداهية ظاهرة عند المسلمين فافترضنا نحن والمسلمون
 اهل العلم والدين كذا وكذا محمدا فريد فلان والامانة التي يقرها كذا وكذا
 والاعراب البر وفلان قد جعلنا ها انا والمسلمون اهل العلم والبصر وانا امام
 المسلمين فلان وفلان في بيت مال الله ديننا عليه لرب هذه الامانة
 فحق وجوبنا فيما يقضي هذه الامانة وقد رفا عليه اخذ فامنه ورد رفاه
 الى رب هذه الامانة فحق والمسلمون المقترضون هذه الامانة ضمانا لرب
 هذه الامانة وبيت المال الضامن فيهما ان قدرنا عليه والا فلا ضمان في خالص
 اموالنا ودمنا ان لم يصل رب هذه الامانة في حياتنا ونحن لم نجهد دايون
 ومعتقون في اموالنا ودمنا دايوننا اهل الصدق والوفاء شهد الله
 وكفى بالله شهيدا ومتشدد على هذا القول منا فلان وفلان وهما اهل عدل
 وولاية وفضل فهم بلزم ويجب على من اتى بذلك واصله علمه **مسألة**
 ومنه رسالة عن المسلمين اذا قدموا اماما لهم فافضل المسلمين في نواصي بد
 المسلمون وقله رجل فاتيهم عليهم واختر المسلمون عزله نظرهم له دولته
 المسلمين ولا صلاح الاسلام وبيت المال سواء اعلموا بذلك لم يعلموا
 حاله ان يفسد باثر المسلمين قال لا يبين ذلك وحكم المسلمين واجب
 عليه وعلى غيره وعلمان يطعم امر الامام المقدم عليه وعليه فهو شتم
 وضرته وانتاعه فان لم يفعل وتماذى في عتبه جسد اذا خيف منه الشر

الامام

الامام غير شاري واما الشاري فلا يجوز له ان يقتصر ولا اعم في ذلك اختلافا
 واما ما في احكام الآخرة وتغيب الله العباد فلا يجوز لاحد ان يقول فينا القطع
 وانما يقال في محجوب ولا يعترض على احد في شئ من احكامه فهو اعدل
 في جميع احكامه والبار في جميع اقسامه وان كان في هذا المال بيننا وبينكم اوم
 مثل كسحا ووقف فلا حرج للامام العزل القراض ولا جواز في غيره لكنه عن
 ذلك فافرضي بحكمه واناب ونوكل عليه في جميع الاسباب وان زعم المسلمون
 امر لم يجدوا ذلك بل فيشهد على ذلك من شاء الله عز وجل والمسلمين بان
 المسلمين قد عناه في محجوب من ذهاب دولتهم وتشتد دعوتهم وقد
 الحات الضرورة الى هذا الباب فان كانت هذه الامانة في بيادنا من
 اهل الدين فيشهد لهم الامام من شاء الله عز وجل العزل والعزل والولاية
 بان المسلمين قد عناه في محجوب من ذهاب اعزاز دولتهم وقيل لجانهم
 الضرورة الى ما في يد فلان بن فلان والامانة وانما قد اردنا ان نقتصر
 هذه الداهية والحاجة العامة وقد عتينا الى ذلك الضرورة والشرط ان
 تكون الضرورة والداهية ظاهرة عند المسلمين فافترضنا نحن والمسلمون
 اهل العلم والدين كذا وكذا محمدا فريد فلان والامانة التي يقرها كذا وكذا
 والاعراب البر وفلان قد جعلنا ها انا والمسلمون اهل العلم والبصر وانا امام
 المسلمين فلان وفلان في بيت مال الله ديننا عليه لرب هذه الامانة
 فحق وجوبنا فيما يقضي هذه الامانة وقد رفا عليه اخذ فامنه ورد رفاه
 الى رب هذه الامانة فحق والمسلمون المقترضون هذه الامانة ضمانا لرب
 هذه الامانة وبيت المال الضامن فيهما ان قدرنا عليه والا فلا ضمان في خالص
 اموالنا ودمنا ان لم يصل رب هذه الامانة في حياتنا ونحن لم نجهد دايون
 ومعتقون في اموالنا ودمنا دايوننا اهل الصدق والوفاء شهد الله
 وكفى بالله شهيدا ومتشدد على هذا القول منا فلان وفلان وهما اهل عدل
 وولاية وفضل فهم بلزم ويجب على من اتى بذلك واصله علمه **مسألة**
 ومنه رسالة عن المسلمين اذا قدموا اماما لهم فافضل المسلمين في نواصي بد
 المسلمون وقله رجل فاتيهم عليهم واختر المسلمون عزله نظرهم له دولته
 المسلمين ولا صلاح الاسلام وبيت المال سواء اعلموا بذلك لم يعلموا
 حاله ان يفسد باثر المسلمين قال لا يبين ذلك وحكم المسلمين واجب
 عليه وعلى غيره وعلمان يطعم امر الامام المقدم عليه وعليه فهو شتم
 وضرته وانتاعه فان لم يفعل وتماذى في عتبه جسد اذا خيف منه الشر

وان حارب المسلم للاجل ذكره جازي ^{حل} ومثل قلند بعلمنا عدم طاعة المسلمين
قلت لدا كان لدا مال يغار اصله وغيره كيف يفعل المسلمون به
قال اذا كان قد استودعهم وكلا لم فلا يحب ان يفرغ منه والسلافة
في تركه على ما هو عليه الا ان يخاف المسلمون من هذا الوكيل ان يفرغ منه
ويوقعه على المسلمين فينبذ بهم للمسلمين ان يجعلوا في يد عدل يحفظ لهم
اولورقته ان يستحقوا الوارث منه **مسئلة** لدا وهل للمسلم ان
يستقرضوا من هذا المال من هو في يده اذا احتاج المسلمون الى الغرض منه
قال لا يبيح ذلك لان حكم صاحب هذا المال مانع من فرضه لما به من
الغضب والغنى في حال عمارته ومكافأته على المسلمين فلذلك **مسئلة**
لدا ولا يجوز الغرض من هذا المال واقول لا به ولا يحب للامام العدل
ان يعترضه بقرض ولا يحفظ ويتكره في يد وكيله الذي اقامه هو فيه
او اقامه له هذا الامام واحب السلافة هكذا قولي **مسئلة**
لدا اذا احتاج المسلمون الى الغرض منه وصحى به المسلمون في خالص اموالهم
دون بيت مال المسلمين هل لهم ذلك قال لا يبيح ذلك والسلافة
تكره **مسئلة** لدا انزى هذا المال لشد من مال المساحد والاموال
الوقوفه على صلح السلم قال هكذا عندي وهذا حال قد عزم صاحب
على من خصامه ويحارب قلندك قلت هذا اشد من غير والاموال الوقوفه
وانا لا احب الغرض لجميع الوقوفات **مسئلة** لدا يجيبك التزك والفتن
عن الغرض من جميع الوقوفات وجميع اموال الناس لا يمتد لعدل واهل الحق
قال هكذا عندي والسلافة وفي واسلم والامام لا يبارر عتبه الغرض
لان للنفقة عليهم ولا جبر في مال اجلب بالنفقة والغضب والغنى
واجبوا ان يقام بالعدل ولو ساءت في المنار كما فعل المسلمون مثل لا يمتد
الصادقين كالحسن والمباين نفسه به وذكره سعد بن عبد الله بن صفوان
واحب لاهما هذا ما سلكه اصحابنا من ائمة العدل هل الصدق والوفاء وما
المؤمنين لنا ولدا لا يبدى هذا ما في مذهبي من تدلي بعد ما سمعنا فاما
اشهد على الذين يبدون في الله سميع عليهم وليس عندي ولا معي ولا اوتي
تخلافه هذا حمدي ونصح وما احبتي واموت عليه فاقول سادتي
واجعلوا اصلا لديكم فان السلافة فيه فادعاهم لا تنزكو العدل في ايام
الفصل لبقول هل يحمل لان الدنيا ايام فوات وقال الفضل بن عياض كان
العلماء فيما مضى اذا نظر اليهم لم يبق لهم شيء ان يعارضوه واذا نظر اليهم
الفقر لم يولد ان يستغنى واليوم صاروا بلاه وفتنة فادعاه المستعان فمدا

في زمان الغسل فكيف ينبغي في هذا الزمان والى الله علمه **مسألة** وهو يسألني
 هل ينسأ المسلم الغاصي والحاكم فرق قال معناه واحد ولو اذتر قافي
 التسمية قلت له قال الذي علمته للغاصي يجوز ان يسلم او مرجعه
 الامام او الحاكم **حكما** قال هكذا عندنا اذا كان حاكما وقيامه اهلا
 اجعله من المعروف والعذر والحاقل له امام عدل فعدت ان له في القاصي
 العدل اذ لم تكن هناك شهرة ولا رية قلت له ان كان الامام لم ينفوس
 لتبطل الاحكام بل شرط عليه مشورة اهل العلم قال هذا لا يقع
 والمشورة فرض على الامام فكيف بالحكم وقيل ليس بفرض حتى يشترطها
 المسلمون عليهما والى الله **مسألة** ومنه وفي جمل اوع الامام بالاحكام
 بين الناس بالحق واوع بالقيام بالعدل وبالاراء المعروف والى عن المنكر
 فيبذل بحسب علمه لقيام بالعدل عن هذه البلية الذي جعله الامام فيها
 حاكما وان يجيها عن التعدي والمظالم وان يقوم زيد كنفسه اذ تشاهر معه
 الفساد في البلية البلاد بسوء الموقوف في موضع احكامه ومعنى استغاث
 به ملهوف بلغه الحق قال اذا قل ذلك من الامام فغلبه ذلك وهذا غير
 الواو وعليه الاراء المعروف والى عن المنكر ومنع الناس عن التعدي على
 بعضهم بعض حيث بلغت قدرته لانه في القيام بالعدل ويدخل في العدل
 جميع الاراء المعروف والى عن المنكر وجميع الانصاف والاحسان ذلك اذا
 كان حاكما وفيما في الامام الحكم وحده فلا يلزمه الانصاف وزيادته طائفة
 ولا يلزمه التخصص عن المتكلمات وغير مخاطبة لها وهو غير التخصيص وانما لخصت
 ليرتكب شي يقدر عليه جميع العرف **مسألة** واذا جعل الامام واليا او
 عاملا قبله وجعل معه حاكما ليحكم بين الناس بالحق وما ينوب منها واجاز
 للواو التعامل في بيت المال ودون المسلم فاذا وقعت حالات في ذلك
 البلد يجب من قبلها العزم في بيت المال مثل الصلح طريق او صرف ضرر يجب
 في الشرع على بيت المال ويجب يلزم منها ما قال يجب على الحاكم ان يازمها
 تقاضا من الاحكام ويجب على الواو التعامل التسليم لما يلزم بيت المال
 ما ذكره ليكونا شريكين في القيام بالعدل في طاعة الله واذا حكم الحاكم
 بشي من العزم في بيت المال لزم الواو اذ كان اذا كان عنده بيت مال اعد وكان
 هذا عزم واجبا في بيت مال الله واما الحماية والرعاية والجباية فذلك
 على الواو لا مجموعا له ذلك مقتضى به الامام وليس على الحاكم الانصاف من
 يضل به الناس ولا امتنع عن حكم الجباية عاقبة بما ورد على ان يجعلها
 الامام شريكين في القيام وقيل بذلك فيجوز يلزمهما انفاذا ما قبله به

واما في السجني ومصلحه وما يحتاج اليه السجوني وفي السجاني ومقاطعة
 وعمر ذلك فهو على الراجح انما هو على ما عليه من وجه الشرع لا على الحكم الحاكم
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الامام اذا جاز لاحد ما يجوز له ان يجيز له
 وكذا وكذا وكان المجاز له لا يدرك ان الامام يصير بعد هذا الشيء امر غير
 يصير وان جعل له ذلك عشرون احدى المسلمين البصراء بذلك انه يجوز له ذلك
 بمنزلة ما يجوز له الامام البصر بعد هذا الشيء ويجعله على حسن الخط ويكون
 حكمه عنده انه رجل فيه بعلم وبصر حق يصح عنده غير ذلك وليس عليه سؤال
 في هذا ان الامام اذا جاز له بعلم والامام ان هذا بمنزلة ويجوز ان يجعل له ذلك
 وذلك مخاطب به الامام دون من جعل له ذلك ولو لا ذلك كذا كذا صاف
 الامور والمالك اذا اتصل الى معرفة ما يعرفه الامام ويجوز في هذا وفي
 كل معنى لا يمكن ولا يحتاج به ولو اجاز له بعلم وبصر الامام ان هذا
 بمنزلة ويجوز له الاجازة فانه جاز لهذا ان يفعل ما يجيزه ذلك وثبتت
 الاجازة فيه وليس عليه شيء وقيل ان الامام اذا جاز له وهو ليس عنده
 به علم وبصر فختلف في الامام في هذا فقوله عليه السلام لا قد امر على لا
 علم له وليس عليه شيء من قبل فعله ذلك بالحق اذا وافق ما يسهل ان لو
 كان به علما وفيه قول ان ليس عليه شيء من ذلك لانه وافق الحق في فعله
 ولا لوم عليه في موافقة الحق وكذا اذا جاز هذا المجاز له الا ما يجوز
 له ان يجيز له وكان هذا الثالث لا يدرك ان الذي اجاز له بمنزلة من
 ثبتت له الاجازة والامام ولا تثبت وانما جاز له بعلم منه وبصره ما دخل
 فيه من ذلك ما بعلمه على ما يجوز له جمع ما يجوز له الامام مما يصح هو ويجزئه
 ولو كان له الاجازة لم يصير بذلك وبصره عنده بمنزلة الرسول والامام
 كما اذا جاز له ان يجيز هذا ما يجوز له ان يجيز له وكذا الرابع والخامس
 على قول من يقول انه يجوز للمجاز له ان يجيز لغيره بغير جاز له وفيه قول
 انه لا يجوز له ذلك الا ما جاز له ذلك ولو لا ذلك كذا كذا جاز فعل وكيل
 الاعني فيما لا يجوز فعله ولا عني وكذا كذا المريض لا يثبت فعله وكيله فيما لا
 يثبت فعله المريض **قال** الذي يجبه ان يحتاج هذا المريض في يعتقد
 ان الذي يثبت له الاجازة في جاز له فقد علمه جاز له والذي لا يجوز له
 الدخول فيه جاز له فيسوي الدخول فيه وعمله احسب بالبعد عن رجل المقيم بالبعد
 ويضع الامور في مواضعها على ما يجوز للامام وضعها ويسعه حكمه وذلك احسب
 منه **مسئلة** له هل على هذا ان يجيز الناس على الحكم ولما حكمها محتلف
 فيه وهل يجزئهم على تسليم لزكاة اليلام لاه قال استبحر في جميع ذلك على

قول بعض المسلمين في اختلاف ويرى له الاجزاء وافق الحق **مسئلة** لم يوجد الامام
 اذا كان ضعيفا المعرف انما يجوز له ان يضيء فاصبا ولا وليا ولا يحكم حكما
 ولا يعاقب احدا ولا ينفذ شيئا ولا يفوض الاحداث الى الامور المشورة المسلمين
 فان فعل فاقوان لا يسعد ذلك ولا يجوز لمن جعل له ذلك ولا يجوز عنده
 الدخول فيه **قال** ذلك لا لبعض المسلمين وليس هذا دينا وكله صواب
 عنده **وقال** عنده ان هذا اذا وقع ممن لا يجوز له الاجازة واما اذا وقع
 ممن يجوز له الاجازة فعلى ما مضى من القول فيه وليس المجاز لمع ذلك شيء بل
 جائز لجميع ما يصح ويجسد والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز الحكم
 لمن جعل له الموالات في الثقات في بلد ولم يكن ملحا كغيره وبذلك اذا كان
 عاملا بها ام فيه اختلاف **قال** يختلف فيه وفي ثبوت وجواز الاول والسنة
 والتخير الذي جاء به الاول لانه قول لا يجوز الحكم ولا يملكه الا امام عدل دون
 من جعل له الحكم او من يقوم مقامه من المسلمين عند عدم الامام وقول
 يجوز لمن اجاز له الامام ان يحيزه لغيره ان يحكم انما هو اناس **قلت** واذا نزل
 في حكم لا عفا الوجه فيه او كان فيه اختلاف ولم اعرف ميثرا لاعدل ولا اقوال
 الا رفعت الخصوم الى المسلمين واخرجت الحكم الى ان اسأل عن وجه الحكم اكون
 معزولا ولو تعطل شيء من الحقوق **قال** تكون سالما ولكن تأخير الحكم
 اذا لم تعلمها ولم تميزها وخاصة فيما لا تقوم به كمنزلة العقول واما ما تقوم
 به كمنزلة العقول فلا يسع ولا يفتقر في السؤال لطرفه عين وهو مثل من شك في
 تجلته او في شيء منها او برها ما نكار لا يسع تأخير عما يجب عليه من تنفيذ
 الاحكام فممن لا يقتل او يعذب لا يستأمن وما يجب عليه من المحاربة والخلع
 والمعارضة وكذلك الشك في الشك في لا تسع الامم ارفته واما ما اخرج من
 معنى الاحكام في الاموال والدعاوى في الثقات والسرقة والجراحات
 وما اخرج معناه فهو لا يضيئق تأخير **مسئلة** له واذا لم يجد يميز
 عدل الاختلاف **قال** اذا لمع في التواضع والاختلاف بين
 العلماء فرد غيرهما الى اولي الامر فان عد مواك المستلذات في
 عدلها ان كان له نظا في تميزها ولا تخلف معنى التاجير على قول بعض
 الى ان يفرج اسم عليه **قلت** واذا لم اعرف الاعدل وعدميت من
 يميز في ذلك هل الى الحكم بما اريد في الاقوال في جميع احكام **قال**
 قول لا يجوز ولا يسع الحكم مما يختلف فيه الى ان يفرج الاعدل وهو موقوف
 لا يسع الدخول لان يعلم عدله لانه ممكن صوابه كله وحظا في كله
 وصواب بعضهم وحظا لبعضه هو قول يسع ثم لم يعلم ولا يضيئق عليه

قول بعض المسلمين في اختلاف ويرى له الاجزاء وافق الحق
 اذا كان ضعيفا المعرف انما يجوز له ان يضيء فاصبا ولا وليا ولا يحكم حكما
 ولا يعاقب احدا ولا ينفذ شيئا ولا يفوض الاحداث الى الامور المشورة المسلمين
 فان فعل فاقوان لا يسعد ذلك ولا يجوز لمن جعل له ذلك ولا يجوز عنده
 الدخول فيه **قال** ذلك لا لبعض المسلمين وليس هذا دينا وكله صواب
 عنده **وقال** عنده ان هذا اذا وقع ممن لا يجوز له الاجازة واما اذا وقع
 ممن يجوز له الاجازة فعلى ما مضى من القول فيه وليس المجاز لمع ذلك شيء بل
 جائز لجميع ما يصح ويجسد والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز الحكم
 لمن جعل له الموالات في الثقات في بلد ولم يكن ملحا كغيره وبذلك اذا كان
 عاملا بها ام فيه اختلاف **قال** يختلف فيه وفي ثبوت وجواز الاول والسنة
 والتخير الذي جاء به الاول لانه قول لا يجوز الحكم ولا يملكه الا امام عدل دون
 من جعل له الحكم او من يقوم مقامه من المسلمين عند عدم الامام وقول
 يجوز لمن اجاز له الامام ان يحيزه لغيره ان يحكم انما هو اناس **قلت** واذا نزل
 في حكم لا عفا الوجه فيه او كان فيه اختلاف ولم اعرف ميثرا لاعدل ولا اقوال
 الا رفعت الخصوم الى المسلمين واخرجت الحكم الى ان اسأل عن وجه الحكم اكون
 معزولا ولو تعطل شيء من الحقوق **قال** تكون سالما ولكن تأخير الحكم
 اذا لم تعلمها ولم تميزها وخاصة فيما لا تقوم به كمنزلة العقول واما ما تقوم
 به كمنزلة العقول فلا يسع ولا يفتقر في السؤال لطرفه عين وهو مثل من شك في
 تجلته او في شيء منها او برها ما نكار لا يسع تأخير عما يجب عليه من تنفيذ
 الاحكام فممن لا يقتل او يعذب لا يستأمن وما يجب عليه من المحاربة والخلع
 والمعارضة وكذلك الشك في الشك في لا تسع الامم ارفته واما ما اخرج من
 معنى الاحكام في الاموال والدعاوى في الثقات والسرقة والجراحات
 وما اخرج معناه فهو لا يضيئق تأخير **مسئلة** له واذا لم يجد يميز
 عدل الاختلاف **قال** اذا لمع في التواضع والاختلاف بين
 العلماء فرد غيرهما الى اولي الامر فان عد مواك المستلذات في
 عدلها ان كان له نظا في تميزها ولا تخلف معنى التاجير على قول بعض
 الى ان يفرج اسم عليه **قلت** واذا لم اعرف الاعدل وعدميت من
 يميز في ذلك هل الى الحكم بما اريد في الاقوال في جميع احكام **قال**
 قول لا يجوز ولا يسع الحكم مما يختلف فيه الى ان يفرج الاعدل وهو موقوف
 لا يسع الدخول لان يعلم عدله لانه ممكن صوابه كله وحظا في كله
 وصواب بعضهم وحظا لبعضه هو قول يسع ثم لم يعلم ولا يضيئق عليه

اذا قال المسلم معول به حتى يصح حفظها واما علمه **مسئله** وعنه وسالته
 عن الامام والى اذ لم يساو في العبيد من حيث المال يقول الفقهاء وان السبل
 وروايجهم كثير منهم لم يعطه شيئا ابدا فقال ليس عليه شيء وليس هذا
 بمنزلة الميراث ولا تعلم في هذا اخلافا بين اصحابنا **مسئله** لدرتو له
 تعالى فما الصدقات للفقراء والمساكين الا بقرينة فقال ذلك بيان من اريد
 بان اصحاب الصدقة هؤلاء واذا صنعت في احدى فقرتهم فقد وضعت في كلتيهما
 واما علمه **مسئله** ومنه وفي الحاكم اذا صح عنه ان رجله من عبيده تطلق
 زوجته ثلاث تطليقات ثم خرج من عبيته الى يد غيره وتزوجها وتراجعها هل
 يلزم الحاكم الا نكار عليها والفرق بينهما وان لم يذكر كيف السبل وبها في
 غيره عبيته وما سلطانها عليها وهل يحكم عليهم بغير علمهم لا **قال**
 اذا احتل زوج المرأة زوج غير هذا واحتل هذا تزوج بها بعد ان طلقها
 الا وهو دخل بها فلا يلزم الحاكم شيء وان لم يحتل فهذا او لا يصح وان كان
 في بلد لا سلطان فيها فلا يلزم الا الا نكار في نفسه وان كان عنه
 شاهداً حرم قبول الشهادة منهم عليها وعلى الحاكم ذلك المبدأ يعرف
 بيننا اذا صححت منها ادتها عنده واما علمه **مسئله** ومزاجا لم
 ايضا واما زوجي لم تزوج حبه عند المسلم فلا شك في اتمه وظل واما
 الضمان فلا احتفاظ فيه شيئا واما ان اصابه شيء في السجن فعلى الحاكم
 ان يرش ما اصابه ولو مات من حبه ذكر وجب عليه دية في ماله
 والمؤمن لا يجازي بدية ولا ما غنم والخطأ في العفو خير من الخطاء **مسئله**
 العقوبة واجبة لكم يا اخواني استمعوا لبحر في الدين والحق **مسئله**
 ومنه واذا اشتهر عند الحاكم ان فلانا يسرق ولم يشكر منه احدا وشكاه احد
 ان سرقة ولم يحضر عليه بيته ولا ما يثبت به الا ما شرع من قبل الله لص
 يسرق لا يحق للحاكم حبه وتقيده على هذه الصفة ام لا **قال** ان كان
 شرعاً انه يفعل ذلك في الوقت لا عزم ما في وكان ممن بالحكمة المتمة في الدين
 وفي تلك الافعال فلا يضيغ حبه اذا اوجب النظر حبه بل هذا لصلاح
 العباد والملازم مع متوجه من بصره في حال العلم واما قدرت هذا الدلائل
 اخطا انا او يخطا العامل في ذلك واما علمه **مسئله** ومنه واذا اشتهر
 عند الحاكم عن احد انه صاحب مكر وخداع ولا يؤمن من المكر في الارض
 والفساد لا يجوز للحاكم تقيده بغيره اقاله يمكن له املك في عبيته كان
 غريباً او من عبيته **قال** اذا شكى منه جلاله وطلبوا ازاله فقهه وكان
 على هذه الصفة المذكورة في جواب تقيده اختلاف وتوكل ذلك حسب الى
 صفة له وان هم عليه شيء انزل له حين انزل الشرع واما علمه **مسئله**

في بيت المال قال ان شهادة الشريعة القاضي التولا دفع لها بالموت
حاجية واما الشهادة بالنسب الميراث فاكثر القول بالانتماء ذوي عدل
وقال بعضهم بالشريعة القاضي يحوز الحكم وتسلم لميراث لمعدي وان حكم
حاكم المسلمين بشهادة الشريعة في ذلك ونقض بها واصل اما في دين المدعى الميراث
ثم صرح ان غير وارث وان الميراث لغيره قال ميراث من مع من الميراث لغيره
ويؤكد له وان تلف ولم يبقه علم فارجو ان يكون ذلك في بيت المال لا غير
خطاه الحاكم الذي يرجع في بيت المال لا يعلم **مسألة** عن الشيخ فاصح من
مجلسه وفي رواية ادعت على رجل حقها او غيره والماله منقصة من
على وجهها ولم ينظر الحاكم وجهها ايجز الحاكم ان يعطها مائة من عمرات
ينظر وجهها وضما وقت الدعوى قال قف قبل ذلك يجوز على
الاطمان ان الصوت منها يكتب لها الحاكم مائة ليجب خصمها الشرع
الشريف واما اذا حضر الخصم فليظهر لها لينظر الحاكم اللفظ في الدعوى
والخصم **مسألة** عن الشيخ سالم بن محيوي واذا قال
الرجل لعامة قدامي كان تسليمه كبيت المال اذ لم ينظر له لم يجر
المسلمين فاذا رد ذلك لعامة ان يسألوا عنه فكتب سوالا واجره عليه
يوصله ارجو سالا فالعلماء ايجز له ان يسلم تلك الاجرة من بيت المال او غيره
ذلك عند الامام **مسألة** في ذلك في ما يخرج عنه والتعارف في قصد
الخير له ذلك وما يبطئ في قلبه انه قصده وادان هكذا وطريق الودع
ان يستعمل الاجارة فيما يخرج من قصد الخير وياخذ في الحكم على ما في
عليه اللفظ والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد
وفي الصحيح اذا كان باعامة من تسمى بالامانة وبالع او وصى لخصمه
ان املته فاقبته وان طاعته واجبة وان ولايته لا تزل من ثقلته عمارته
وضعف دلته وكان محمدا بن محمد بن محمد في ذلك الا انه جعل لزوم السؤل
عن ذلك واعتبر بافعال الولادة السابقة والاعمال المتقدمة من ماله هم
دخلوا في ذلك ويتوابع ذلك هؤلاء هذا المستحق او من يقوم باقره فطره لا
الله وزعمه وعمار الله فحنا الاموال اهلها من زكاة وغيرها من مال
المدعي طوعا وكرها وفيما الى هذا المسمى او الى من يقوم باقره وانفذ على
بالمع او امر من يقوم باقره ويرى له مطيع له ولا رسوله في ذلك ثقلته عليه
وركا له فحمة ثم انما يستحق من فدية وانتهى من ثقلته ما الذي تولى عليه
اتخذ به التوفيق في ذلك لئلا يفتقد كلام يكون عليه عمر ذلك والخلص الى
من قصده **مسألة** قال ان كان هذا الذي ذكرت يد يد على الاستحلال
منه ويرى له مجتهد ذلك ويقرب بذلك لئلا يفتقد بان له الحق وعرف

لا شاعر كان لهم القيام بالاعمال المعونة لبعضهم بعض والاستقامة على امورهم
ما آمنوا جوعهم على امرية وانما لم تستكوا بدواهم حتى فرج الله عنهم
موتها ومن هذا صفة واورع ولا اري لهم اهل اول المسلمين الا ما استمر
دعوه حتى يضركم وظلمه فانما من لزم الجار صافي ذلك عليهم في
بعض قول والله اعلم . ومنه زاد اقتصر بها على هذا على ما
نزل الامام علي في ربه ولم يامن ان يجمع على قائله اني في نفسه افرها ان
الحق وان سئو ما في ذلك جهنم من ربه في ربه اني في نفسه ولا يقصد
بدنه معا وبه على ان يرضى بقصد الاستعانة على الاخر فاذا اكرم العز
لم يبق له ان يرضى في نفسه حتى يدعوا الى الطاعة لان حصول الاستعانة
في امير والله اعلم . الثاني ان الوالي اعزل عن كل ما يعرض له
من وكلاءه لانهم هم الوالي الثاني وعمل شيخ سعيد احمد محمد ان
الوكلاء قاتلوه وكان لهم اذ خلقوا في هذه الوكاية وعن الشيخ احمد محمد سيد
الزوي ان كان هذا الوكاية فابوا كانه قاتله لا يخرج له فيها دوا
غيره فلا تثبت له وكاينة ولو وكلا الوالي عزله عنه لو كان عند
الوالي قوة اذا كان الوالي من لا يعرف العهد في الثقات وانما كانت
المشهورون لا يحتاجون في تقدير والله اعلم . الصحيح رحمه الله
والا فكم من محمد في قايه ما هو من كلام الله ولم يشتم ما حدوا شتم
احد ولم يشتمه اوله ولا شتم والده ولا وزه ولا واحد من اوله ولا كان
الولد غيبا وليس له بشل منه ايح جسمه او اذبه على الكلام القبيح
قال شيخ الاسلام احمد بن حنبل في هذا وقد عليه وما كان عليه الجس والقبح
فعلى هذا الحق القيام به اخبرني والله اعلم . ومنه وفيمن لم يجد
وكان يدين على احد التهمين بغير ان حاشه ولم يطره من عهد العهد
الفا حاشه ولكنهما من حكمهما التهمة بذلك وكان سيدا بعد الفهم اعلم
ان ينهاء وان لم ينه ايح عليه . وعقوبة هاتين العجبي حبس
هاتين الموك حبس جابر في ذلك عن عبد الله بن عبد الله . ومنه
وفيمن زوجته هاهموك وجعل ابو حش مثل النبق والنفوق وباوى
عذر جان منهن بغير الفاحشة الفاحشين وقد نهى عن ذلك ولم يرفع
فلم يرض له روح بدو العهد وان يخطي شيئا من الفحشاء وهذا بعد صحة
الدين وصار يحرم بالاجم عند الناس باذن سيدته انزل سيدته من
عقد وسوئته اذا كانت خيرة بعد ما لان قال ابن عبد الله بن عبد الله
النفقة من ماله وتام على ذلك فقد سلم المخرج نفقته ما لم يرجو عليه
وهذا في الحق رد اليه بحسب ما يرضونه وعلى المسلمين ان لا يرضوا
احد بعضه بغير الاذن والله اعلم . ومنه وفيه اهل البلد شلوا

[illegible]

عند الغاية مصره الدجاج في زرعهم ويوسفهم وما يحدث من الدجاج مثل
الخرف في طرده وسدحهم في اللقاع وعليه ان يفر أصحاب الدجاج
حفظ دجاجهم عن الجرب في عودت الناس وعن الدخول في يوسفهم وعن
الجرب في السكك وانصرف وقال على الحاكم ان يصف الناس بعدهم
بعض الناس سكونا ذلك انه ورفعا واذي الدجاج مما حكم احكام برفعهم
وبارهم بذلك فادانه يستعوا ليدعهم في الجرب في اللقاع
ما تولد من ضرر اللقاع فافهم بوجوب يدك ويحكم على أهلها ما اهما
ان يولدهن من ضرر وطب من علة الضرر والله
واشترى بشاره وجعل لكل واحد منهم من حصة معلومة مطلقه في مزارع
الاستحقاق احدهم ما فرضه كذا كذا منهم وازاد في اخرى من مزارع
له قالوا الى ان يملك عند فادانه ليل المان وهو ان زدت احد حقل
عروضات تحت او زدت في الويل العاتية بما يكون هذا الشاري يعلم
ان الوالي سلم حقه مما وجب له زرعهم ولو عكس شهر كيقوع ولا حل
عليه ظمعه وابعد من تسليم الدجاج له مما قد عرف مما قد عرف هذا الوالي
له ويعلم وان هذا الرجل وكذا لا احد من الزمة المسافر من في العبي
يجوز ذلك ويقر الوالي ما وجب هؤلاء الشراة قال من شئت حق
فلا يلزم ان ياخذهم ولا اعلم في ذلك اخذ قال الا ان يشاء فله ان يقر ذلك
بعد ان قد على اخذها يستحق زرعها فاختار عليه عزم هذا جازيها
واما ما له يتقدم على اخذ حقه فاخذ ليل يعوت حقه فله ان يلزمه
وقال ائمه وسلم ياخذ بالان تقصوا ائمه وسواء كان الحق بهذا
المستحق فحقه على بيت المال او يعمد واما تسليم الوالي هذا الحق ويكيل
الاياب او يقر الحق بعد ان يجل بشاره العرض فلا ارى هذا شيئا ما فافعا
والاخذ بالثقة الاولى واخره وافر احسن الامور ان لا يفعل العزم الا ما
برضاة أنفسهم **مسألة** واذا كان من ضعفاء المسلمين جعل في حوزة
مسلم عند ذلك الوالي وقد جعله في الصدقة له في شيء من الزرع في
رعاياه وسلمه له وقد اطلع على ما ذكرته مما تقدم في عدد المسئلة
يجوز لهذا الضعيف الدخول فيما ذكرته عند الوالي ام اتزعه الاحسن
قالوا ان الناس افرح بوقوفهم وطلبوا السلم واحسان
الشبهة والموافق لا يدخل الا في امرهم وافر ربه والا فلا رزقنا سعة
وطريق الخير كيقوع والله عزم **مسألة** ومنه ومن جعل له عطاء من
بيت المال بسبب شيء من المساعدة في امور المسلمين احسن له الاخذ

[illegible]

أم الزكاة إذا أراد ما لا أخذ ليوسع به على عياله وإذا كان في غنا كان لا نشطاً
 له في طلب العمل والقيام بأمر الدين أكثر من إذا لم يكن له غنا واشتغل
 بطلب النقود وأكثرت على عياله قال **السيد** في لا أقول في هذا شاو الناس
 تحتلون في هذا بهم وروافق الحق في أخذه وتركه فلا يؤمر عليه وإنما
 التزم على مخالفة الحق وهذا علمه **مسألة** ومن في الملعب بالجور
 ولقته وغيره مما يقع للصبيان والبالغين يجب أن كان على لقوام
 بأمره المسلم ويحجب عن جسد الباقين في جميع الألعاب لاه وكن كل لقوام
 مما يظهر فيه أهل القمار مثل جلع منقطعاً ومعه منقطعاً وأمثال
 ذلك قال هذا ما يعاقب عليه الحكم إذا لم ينزع الفاعل عن ذلك واجت
 إلى عهد فام الحجة على التدعي ولا يترك الحاكم في رعاية ما لا يجوز فيه
 حكم الله وحكم المسلمين وقد قال الله تعالى من كان مكاها في الأرض فاقوا الصلابة
 وألقوا الزكوة وأمر وأعلم عرف وهو عن المنكر ولله عاقبة الأمور **مسألة**
 الزام في قبال الأعراب توجد في أطراف البلد في جريش الناس ولا تقرب
 من غيرهم من فخذ وتغلب محفوظاً من بيت المال ويجب عليها على
 أبوابها وأن لم يعرف لها رتب كيف يضعها قال سمعنا في مثل هذا
 في بعض القول المبحر أحمد ها وتخرج وتقطع بأجرها وفي بعض الآثار
 يرفع على الإمام غسان رعداً من حمر الله وغفر الله أن كان يفعل مثل هذه
 الدركات ويجعل عليها راعياً يجعل له عز من بيت مال المسلمين على حفظها
 ويرعاها الخان يعرف زعماء ووجدها فيها إذا لم تكن جرحاً لها انقطع من
 بيت المال ومن عرف على وجه الاحتساب لونها ويجب على زعماء انقطع
 به حتى يبلغ مقداره عنها فان لم يعرف زعماء بيعت في طهرها ويكون ذلك
 على يدى الشهاب فان صح زعماء خبر يتراف يدفع قيمته طهرها بأخذها من المشتري
 أو يتم البيع وأسد علمه **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حمزة في الإحانة والولاية
 قول أن الولاء لا يقع في الإحانة ولا تكون الإحانة ولا يتراف ولا يجوز للمحار
 له ما يجوز للمولى وقول مثلها وأسد علمه **مسألة** عن الشيخ ودرم حد في
 وجوب النكاح المنكر على من قدر ولم يخف على نفسه وماله وإن خاف على
 فرقة من بيت المال قطع إذا انكر وهو فقير محتاج ويخاف الضرر
 إذا قطعت فرقة هل له عقد **مسألة** قال **السيد** فأنسخت بالفتنة عند
 إذا كانت يخاف على نفسه ولهذا كان وعليها من اختلاف وتخاف على نفسه
 عقوبة لا يحتملها إلا انكر وغيره فلو سئل ترك ذلك باليد واللسان وأما
 أنكاره بالقلب فلا بعد من ذلك وهو أضعف الانكار وأما ترك الانكار
 من سقوط المنكر وقطع الفرقة فلا أقول أن ذلك يسعد وعليه أنكار المنكر

الا ان يكون عالما بصير ما يدخل فيه **مسألة** - قال مستقام على ما شرطوا
 عليه هاجم عثمان ارادوا قال ليس لهم عزلة الا ان يجدوا وهو اعلم
 منزلة في العلم والقوة والراي والورع ه واما يجعلوا مكانه مثله وغير
 ان يجتمعوا على ذلك فلا والله علم **مسألة** ولا يكون الامام الا رجلا
 بالغ عاقل مهيئ للاصم ولا اعشى ولا اخرس ولا ناقص اجزاء التي سقطت
 بها غير فرض الجهاد ولا محنونا ولا معنوها ولا خضيا ولا محنونا ولا
 حسودا ولا كنودا ولا كذبا ولا مخالف الوعد والعهد ولا سيئ الخلق
 بخيلا ولا ابلها ولا غفها وكذا لو اراد الله علم **مسألة** وعند عقد
 الامامة على الامام يحضر اهل الثقات فيمد قصلهم بيد اليمين فيصالح
 بها الامام ثم يقولنا قد صدقناك اماما على نفسك والمسلمين على ان
 تحكم كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام وعلى ان تافهم ما معروفته وتبني
 على المنكر وتظهر دين الله الذي تعبد به عباده وتدعو اليه بما وجدت الى
 ذلك سبيلا فاذا قال نعم وجبت البيعة وتبنت العقدة هذا اذا كان
 على الوداع وان اراد الشراه زادوا على الجهاد في سبيل الله فكل اكثر
 الما يقول كما نأفضل ويكون واحد بعد واحد ثم يجعلون الكعة على راسه
 والمخاض في يد ثم تحلب الحظبة بيمين البيعة والتكبير والتخيم بعد
 صلاة الغزاة فيقول بعد ذلك لا اله الا الله لا حكم الا الله ولا حكم لمن حكم
 بغير ما انزل الله ولا طاعة لمن عصى الله لا حكم الا الله خلعا وقلبا لا عين الله
 والله علم **مسألة** وثبت الامامة بغير عقدا ووقع التراضيه من الخاصة
 من هذا العلم والحد والعقد فان خرج رجل وحده وبذل نفسه لله وانكر
 المنكر فله ان يجبر اهل المصاد والمعاص على الرجوع الى الحق ويقا تلهم على
 ذلك والله علم **مسألة** واذا عقد الامامة للامام فممن لا يعرف لهم
 ورع ولا بصيرة هل يجوز الدخول معهم قال لا حتى يكونوا هم وامامهم
 اهلا كذلك لا ان يستقيموا امام الله على غير قلم السمع والطاعة **مسألة**
 فان شكا لعقده منهم لم يعلم حقا وباطلا **مسألة** قال ينتظر الامام سنة
 مسألة فان كان المعقود له ولا ينتقم من من قبله العاقدون له لم
 تقدم لهم ولا يند **مسألة** قال يختلف في ذلك بعض وقسعه وبعض ثبت على
 ولا يند ووقف عن صحته امامته والذئ قبل اليه الفسقة اذا عقد من ثبت
 به العقد من لا يند له لا تثبت امامته ولا يند له لا تثبت امامته ولا يند له
 وان عقده لا تثبت به العقدة لو لم يند على ولا يند له لا تثبت امامته والله
 اعلم **مسألة** واذا قدم الامام مكانه على الناس ما مالم تقدم
 له ولا يند له اذ وقع فلا يلزم الحليم امامته ولا يجوز الدخول في عقده ميتا لها

فلا ريب له ولا صحة له من الله أعلم **مسألة** واذا فرض الامام مضافا
فلا يجوز ان يقدم امام قبل موته ولكن اذا مات فمروا بغيره قلنا يفسر
ويصلح هو على الامام الميت فان لم يجد سبيلا صلى عليه قاضيا لضرر ان لم يجد
صلى عليه المحدث وهو الذي على الاحكام مخير الامام في ذلك فان لم يجد صلى
عليه افضل اعلام المصرو ولو لا ذلك لكثرت الامة ووقع الفساد والعاد يقول
ما بقيت حيث اجتمع عليها هذا العذر والله اعلم **مسألة** وعلى الزعنة
طاعة الامام ونصرة ما ابلغنا اليهم قدرته واحكاما مدوحا فيما استسلم
على الحق ولا على ذلك اختلافا ومن عصي الامام العادل فقد ركب كبيرة من
الذنوب وهذا اذا ثبت امامته والله اعلم **مسألة** ولا يجوز امامات
في مصر الا ان يكون بينها سلطان جابر فاذا ذهب السلطان الجابر
وانقل سلطان الامنيين سقطت امامتهم واختار المسلمون اما ما
منها ومن غيرها والله اعلم **مسألة** واذا امر الامام بقتل رجل ورجمه
صدق بغيره الا ان يطلب ذلك في وجهه لم يجز ان يقتل على ما امرهم
بغير وجهه وقال ابو سعيان كانا يقتله على وجه الحكم منه فانه
مصدق الا ان يصح كذب وجايز لما مورثه بغير ان يسأل على هذا
القول وكذلك هذا ومثله مثل الامام وقيل ان الامام مصدق في الاشياء
التي لا يلزم الحكم فيها بغيره والله اعلم **مسألة** والمسورة على الامام فرض
وقيل انها نيب فاذا اشترطها السلطان عليه صارت فرضا واجبا فاذا تركها
رأى امامته وسقطت عن الزعنة طاعته والله اعلم **مسألة** واما الموصلي
الذي اولى به الامام بقبضه وانفاذه فلو فوفى قال ان الامام امر
اول قبض الاموال المجدرة اربابها مثل الزكوات والكفارات والائوال
الوقوفات والقطعات والصرف في الوصايا المعينات والمزيدات
وعمل الموائد كالوصايا للمجاهدين والبطرقة المسلمة والخشنة
وفرض الديارات وقائل العدا والخطاء الذي لا يولى له حل القتلى وكذلك
قطر الابليات قلت وكيف يكون انفاذ هذه الاشياء التي تقدم
ذكرها قال اما الوصايا والوقوفات فتصدق فيما جعلت له ولا يبدل
ولا يغير واما الزكوات فقلتها للفقراء الا ان يحتاج لها العز دولته
السلطنة كالموصلي يرى فيها اربابه واما الديارات التي لا يولى لها فان
كان مروجها ورثته وتوليعه حجة وقفت وان لم يتدر لهم على معرفة طابع
السلطنة بل اتوصل المعرفتهم دخلت في حكم الاختلاف **مسألة** وقال
تعلو عن الدولتين فهو اوسع وكذا الغوايب والله اعلم **مسألة**

واذا اراد الامام ان يرسل سريته واجيشا او العلماء الذين يخافون
 الله فاذنهم على ذلك امرهم جلا بالاعاقل ارضاء وكتب لهم
 عملهم فيه فيما ياتون وما يتقون وشرط عليهم ان لا يتعدوا امره
 ولا يدخلوا في شئ من الامور على جملته وخالفهمم وتعدت غير حق
 كان جانيته على نفسه لا على الامام فقلت فان جمل ذلك الامام لعنة
 علمه وبيان حدث به عن عروجه هل يخفف حديثه وقال لا ولكن
 يكون في بيت المال بعد الصحة في ذلك **قلت** واذا ولي الامام
 احدا على جيش وجرت منه بعد التقدم منه لهم كما وصفنا فاحدوا وخذوا
 المنازل وخذوها وخذوا الاموال وسكوا الدعاء وقتلوا الدواب
 وقطعوا الخيل والشجر غير ارمه ولم يرضهم بفعلهم اذ كان على خا خدمته
 على الظلمه **قال** نعم وعلى الامام الانصاف والانكار واظهار تقدير
 ذلك واعطاء الحقوق واعطوا الاطبلوا ولا تزلوا لها عند ذلك **وكن** كك
 قادرهم عليه نعم ما فعل الا ان يكون له حجة او رخصة ان تقوم الذنب
 صنعهم ما صنع كانوا منعوا القوم انفسهم ونصبوا المظلم الحبيب وقاتلوا
 ولم يقدروا على الامام صنع الله واسد اعلمه **مسألة** واذا اولى امام
 بادب جل قدره حدا ولم يلزمه ضاقت تحت الضرب او بعد وقبل
 ان يصحضه ما يلزمه **قال** ان كان ذلك الحد الذي اقامه عليه واجبا
 فلا على الامام من ذلك شئ وهو قتل الله وان كان لا يلزم فيه التعزير
 كانت دينه في بيت الله مال بلا قدر وان كان على غيره جلد فعلى
 الامام دينه خاصة في ماله **قلت** فان عجز رجل ان يعمله يخرج من
 حدا التقير فان مات فعليه ما جانا واسد اعلمه **مسألة** ولا يجوز
 للامام ان يجتنب عن عتيد الا في وقت لا يناله منه لقوله عليه السلام
 من ولاد الله شيئا لم يورثه الحسين فاحتجب دون حاجتهم وخطتهم
 وفقرهم اليه جاريه عن حاجته وفقره يوم القيامة وعليه ان يتعاهدهم
 ولا يغفل عنهم فانه بلغنا عن عمر بن عبد الله بن الوليد انه قال
 عليه عيونا وعلى العيون عيون فان لم يفعل ذلك فهو مقصّر خيس الميزنة
 ولا يجوز له ان يقرهم جولا وباطل فلم يكره له بغيره **مسألة**
قلت وهل ينبغي ان يعود مرضاهم ويشهد جنازتهم ويفخ لهم
 بابه وما يشاءهم بنفسه **قال** نعم لان هذا من حسن الخلاق والله
 اعلمه **مسألة** واذا استلزم عتيد عاملها هل على الامام اخراجها **قال**

نعم على الامام عزل الخوفا من شدة الرعية ولا يكلفه على ذلك بعينه ان احدث
حدثا يستحق به العزل بل عزله ويوفى عهده واهل الامانة والفضل
واسد اعلم **مسألة** والامام اذا خرجت عليه خارجة وترك قاطبها بعد
العدوم وان لم يعلم تخلفه فهو على ما عهده ويحس به الظن انه لم يجد بد
وهو ان اوافق على نفسه او خذله لمعاصيه اما ان كان عنده نصف الرعية
فاذا كراهة ترك واهل وصح عليه ذلك وجب خلفه طالبا علمه **مسألة**
والامام يكون في عسكر واعوانه ظاهرا انكر ايسر النفقة بهم رجاء ان
يصح على صرف منكر شدة منكرهم لا يسعد ولوله يصل عددا لا في
بلده او منزله **مسألة** فالتسبب يختلف في ذلك قول علان ببدل نفسه حتى يقتل او
يقتل في الارض بالمعروف والنهي عن المنكر وقولنا ان الامام عزله غير
وتسعة نفقة كما تسع عجم وهذا في الحرب ولما ان كان سايرا في محراب
عنه فقوله لم ترك الاحكام والخروج حتى يفرغ من محاربه عدوه ولما ان
يقيم او قولي بخبرتها وقولنا لا يتركه ذلك الا بالمعروف والنهي عن المنكر
ففتاى ان له تركها اذا رأى في وقت اعترى ندوة وقول الامام فلا سلام
ويجوز ذلك مشاورة المسلمين واسد اعلم **وهل للمسلم ان**
يستعين على عدوه واهل الغلبة قاهل الشرك والميلود والنصارى والمجذ
والزينة واليه ويوجه اذا راى في ذلك القوة لهم على عدوه **فان** فهم لهم
ذلك لا يفرحون ان يستعين بمعاصي على عاصم عند بيعا بالمستعان
عليه ويترك المستعان به لئلا يترك الا بالمعروف والنهي عن المنكر واسد
اعلم **مسألة** وهو يجوز عزل الامام اذا ارادت رعيته ذلك **فان**
لما جفت الامه على نحره عزلايتها اذا عدلت واستقامت على مباح العمل
واختلفوا فيها اذا جازت من الامه فلا يرى عيها ولا قضاها جازت وعملت
واهل دعوتها قالوا بخبرهم عدوها اذا عدلت وخالفوها اذا جازت
واسد اعلم **مسألة** وليس للامام الشاري ان يجبه نفسه او تخلف الرعية
الا ان تنزل به احوالها من وجهه لا يسع منها الفذ ولا دعاوى الحضور
او دعاها عقل حتى لا يفرغ ولا يعاقبها برعية والاحكام او يذهب بطقه حتى
لا يفرغ الكلام او يصح حتى لا يصير وجهه اذا رك مكره فلا تجاز
المكرات ومنه في ذلك بعد ان يستيقن بفسادهم ويبصروا ان قات
رجع الى الامامة ولا يفرغ من وجهه واسد اعلم **مسألة** والامام اذا رك كبير
من الذنوب مما لا يفرغ من وجهه حتى يقول براءته فيستتاب وفسد فان تاب

بركوا على السج، ولكن على الألف والاربعون المسلم في أوساخ الطريق ولكن
 يكون في جواربها ولا يلبسون الخفاف المغطى عن الخلعين أو ماردون
 ذلك ولا يلبسون الخف في أسيارهم ولكن في أيمانهم وأيديهم **مسألة**
 وعقوبة من ترك الصلاة جاحدا لها بقتل ولو في الجبل ومن تركها وهو
 قريظها عوف بالحسن والضرب لا يرفع عنه حتى يبعثها أو يموت تحت
 السباطه قلت له فليعلم أن صيام شهر رمضان قال لا يقتل حتى
 يحصر ويترك صيامه ويحرقه فإنه يقتل قلت ولا هو مشي
 الصلاة والزكاة أم لا قال قول من سواه لقول لا يكره صيامه أبدا
 لا يقتل من ترك الصلاة والزكاة وقول من سواه وقت لوقت الصلاة والأول
 أحسن إلى الله قلت ومن ترك الزكاة من يقتل قال نعم إذا كانت
 أهله القديت وهو بالغ بلا عذر فمن قام منها بحد عليه الأربعة قلت
 والذين تركوا السن العشر التي في الرأس واليد منها وأما متخفا حقها
 هل عاقب قال يستتاب فإن لم يرض منه وفي عقوبته اختلاف وأما العلم
مسألة وما ينكر الاجتماع على النهي والتعيب والبايع من النساء والرجال
 والتعود عند من يعاملهم وكذلك القمار واللعب بالمال وجميع أعمال
 التيسار مثل من غلبه بقتل الأيا ويحيى الموق في غير الحقيقة وكذلك
 الشطرنج وعلى السيف وطشني يجمع معاه في غير طاعة الله وأما علمه
مسألة والغنا والمراخ والنذب على الموق والنوح والزنا كل ذلك لا
 يجوز على البايع على كل حال وعلى المسير تغييره وإن كان وهو زنا يبا
 فقال له أهلية إلا أنهم أجازوا الزنا في أيام الحرب والاجتماع والنقور
 على العدو وأخسبه والترهيب وكذلك الطول عند النزول والأمر بحال
 يسير هل يحدروهم وأما علمه **مسألة** وإذا كان قوم في بيت واستنزلوا
 بهم يعلون المنكر وإطاعت قلوب المنكرين لذلك أنهم يعلون المعاصي خافوا
 أن ينادوا عليهم فحتموا ولم يظفروا به بالعقوبة في برطمان يدخلوا عليهم
 ولم ياذنواهم قلت وأما علمه الذين إذا عرفوا التذلل والنزول
 وامتنع عن عطاء الخي الذي عليه هل يجوز لهم عليهم قال قول يجوز
 ذلك إذا كان قادر على الخروج وذلك وتبليغ ما فيه وقول لا يجوز
 المحرم عليه لأنه استند إلى ما ذكره عن محمد بن زيد وأما علمه **مسألة**
 والحسن على من يرى وجهه منها على سبيل العقوبة وإن كان لم يركب ولم مات
 التي يجب بها الحسن وذكر على ما رواه أبو الأبراهيم محمد بن موقت وأما
 محمد بن زنادك فلا نقول أنه يلزمهم شيء سوى قصصه ونوجه

الآخر الحبس للفرقاء لمن علم عليهم الحق ويخاف منهم التذلل والنزاري حتى
 يورثوا ما عيبيهم **مسألة** قلست فان تماحقوا ونوا وعرف منهم التماحق
 والاستحقاق بحق الناس **مسألة** قلست في شدة عليهم حتى يورثوا ما عيبيهم
 واسماعيل **مسألة** الحبس يختلف باختلاف الجنابات على ما يرى
 الحاكم حتى قيل ان بعض الائمة كان يحبس في بيئ الماء فيها وبعض في الخشب
 وبعض لا في منزل ولا حرة قلت وفي تجد انت لمن يهدك **مسألة**
 يجزي ان يكون الحبس في مكان للصلاة وموضع متوازي للخروج اذا كان فيه
 اكثر من واحد لا يمس من العذر لظهور العورات عند الناس الا عند الزوجين
 والاماء التي توطئ ملكا وعلقت تحتاج الى نظر الطبيب عند الاططره قلت
 فان لم يجدوا الى مكان يحبس فيه قال يمتثلون الى الجاني بالجلال حتى يصف
 خصله وينقضي حسبه واسماعيل **مسألة** واذا فرض المحبوس من اجل الخلقة
 ام لاه **مسألة** ان كان حبس على حقوق الله فلا يضييق ان راي المولى ذلك
 وان كان على حقوق العباد فدايم باطلا قدر ولا يزور عن الحق الا بوزا له
 وتاديبه واسماعيل **مسألة** وحسب وليس له ما انفق منه على كانت
 في فقده في بيت المال وكذا كغيره من عوله وقولان الخار للمولى ان شاء
 اعطاه او اطلبه موثوقين يسألون لانفسهم وعيالهم والعبد نفقته
 على مولاهم ان فوا فان لم يعرفوا طبقوا اسارى يسألون الناس وليس من
 عقوبة المسير الغلاب بالمعوج والمطش الا ان يكون احد قد نزل عن منزله اهل
 الحرب في حشد ذلك فانه حقيق يدرك ولو مات جوعا وعطش واسماعيل **مسألة**
مسألة ويجبى المتهمة بالقتل اثني عشر سنة الى ثلاث سنين وباقي الاحد
 والجنابات على نظر في الادره وقولان حبس الائمة ثلاثة ايام وقول الى يوم
 وليلة وقول ساعده وكل هذا يخرج على النظر **مسألة** المؤلف هذا اذا
 كانت الائمة شي من الجنابات غير اهل وان كانت بالقتل حبسه على ما
 تقدم اثني عشر سنة الى ثلاث سنين ووزام عليه شاهد بالقتل كانت
 السنين بته حتى يموت واسماعيل **مسألة** واذا رفع على احد محمد حبس
 لم يمت عذره وانهم غير فان الاول يطبق حبس الاخر ما دامت الائمة
 تقبض على المنهه ولا يلزم الاولى حبسهم والائمة تلحق كل احد الا بقتل
 العبد وتنت الائمة من طريق اسمهم ونحو الاخبار فون محمد اثني
 فصاعد ولو لم يمتهم فقتلهم وعد الائمة ما لم يمتهم في قولهم وتقتب ايضا قول
 العبد ونام بتهما ويستحقان وقول الصبيان العاقلين المراهقين بالهم
 يتموا باكدب وبقول الاماء والنساء الاحرار اذ عقلوا ذلك ووقع مقتد

والله اعلم **مسألة** وإذا وجد اقترب هذا أو ضرب ولا بد فيه قتل فاقم ورثته
أحد فلا يحق جنسه ولا يحبس إلا بسبب أو دلالة توجب التهمة لأن الناس
أهل ضار يسعون في هذا ك بعضهم بعضا وأما إن كان تترسب أو دلالة
حاز جنسه والتهمة وقبل لا يحبس على التهمة بالقتل والله اعلم **مسألة**
وإذا وجدت في يد سرق وهو من لا تتم بالسرق بل يتم منه سرقة السرقة
لأن جنسه لأن التهمة بالسرق شدة من التهمة بالأحداث والأموال لأن
الأول في المنع وهذه في العاورة فليس **مسألة** وهو نحو التهمة الحدث
والأموال والدواب **مسألة** فإن اختلف في اقربها عند كراهة إذا بصحت
في المحرمات جاز أن يبطل الأدب **مسألة** فإن وجد شاذ في ترك العقوبة عليه
بما قول الفساد واجتزاء اسماء **مسألة** في غير ما عاصى والله عود **مسألة**
والشاري إذا كان ثقة عند الولي وأجره أنه وجد ملاحا بعلم مقصده وكان من
ثقة التهمة فإنه ذكر الجبل **مسألة** قالنا إننا نكفر فلا بد من إثباته من غير
واحد في كذا وبما ترضى **مسألة** قال الشاربي إذا كان ثقة فلا ينفق التهمة
ولعليه البين فيما يدعي عليه من الضرب **مسألة** وإن كان ادعى المشهود عليه على
الشاهد فيرعى **مسألة** والله اعلم **مسألة** إن عيالك والمراة وجب عليها
الحسرات إن بقى الشاربي كيف يصنع بها قال إن العايم بالأول
لها تقبيل ما ناهها فإن نقادت أيها من كذا لها وألقت جازها إن عيالك
زفتها أحلا وبسجها إلى حبس المسلم وإن كنت عن جميع ذلك فإير الجائر
بأوبصرها والله اعلم **مسألة** قال عمر لا يصح القصة إلا في خمس
معال إن يكون عالما بما مسقه أو قاضيا أو وليا أو أرحم على الخصوم
زها عن الطبع محتملا للدين **مسألة** فإن كانت حصة منها فغيره وصمة **مسألة**
وقيل حتى يكون في جميع هذا سكن الطبع وخرج من الميل وبلون عدل
وصيا وعوا لئلا يفتن عند الحكم متوقا والله اعلم **مسألة** **مسألة** قال
هاتين عيالك لا ينبغي للرجل أن يعقد المقص **مسألة** حتى يكون عالما بما قبل القرن
ونقيب وناسخ ومسوخ وجروده وتحمل ومشاهد وحتى يكون
عالما بالسنة وأقاربه العدل وقيل حتى يكون انصافا ورغبة إذا حل
جاءه عيب كذا **مسألة** في زيب عيالك إذا حل جاعته فإن لم يفعل عليه لعنة
الله والله اعلم **مسألة** وفي الرجل كيف يسعد الدعوة القضاء **مسألة** قال
هو أن يعرف المدعي في المدعى عليه **مسألة** في تلك القضية وإن يعرف أن المدعى عليه
البينة والمطاع على المير كان له وعليه نقادها على ما يلزم من أوجهها وسع من
فصلتها وكان القضية هذه القضية في موضع لازمها هاك **مسألة** ونحوها **مسألة**

وقلنا انزل حنى
 عنهم انما حل
 نوزلوا ليراعهم
 انك عوا بوى
 بصرى من الحب
 بطلنا من
 المحار وكان فيه
 عند الزوجين
 انظر الى رقت
 الحق مصف
 بوم راجح لطلعه
 ذى القولى ذك
 المولى الى زم
 بقوم على رقت
 الى لولى ان شاء
 الواحد ففقهه
 الناس وليس
 بوزلعة لداها
 واذا فعل في
 سيبى وانى الح
 من قول الى
 يوفى هذا
 حبه على ما
 اورد القطار
 الى من جرس
 من الهيمه
 الى الاثقة
 من جبر الاث
 وثبت الجان
 الى الحقه عالم
 وفوقه

في موضع تركها على مقتضى أصل العلم **مسألة** وصفة العدل الذي يجوز
 للمسلم توليته والى ما يندفع في أمور المسلم هو أن يكون موافقا في القول
 والعمل والمنهج والاعتقاد بحيث لا يتركها ولا يتغير إلا أن كان على
 طريق العدالة والشهو فبغيره عليه **مسألة** وإذا احتج على صاحب
 الدين وقد موافق ورضاه أن يمنع الناس ويشد على نفسه وعجزهم
 على تركه هل يصح **قال** نعم إذا انصرف عن ذلك وقد عجز أنفاؤه وزيد
 واجبه عليه ولا عذر لمن حكم بغير العدل فوقه في العمل ولا عذر لمن قد علم
 انقضاء العدل وتركه خوفاً من يقع في العمل حتى يرد به كالمسلم والعدل **مسألة**
 وإذا احتج الشبهة على أن المال بينهما فإن عصى وأجر وأجر
 وأخذهم هم **قال** نعم فإن لم يعمل له أخيه ولا شيء ما لا يتعدى على
 الناس ولا على اللواتي وفعل الأمر النافع مقتضى أصل العلم **مسألة** ومنه
 قوله تعالى كأنهم لسنحيت الرست لا أن لا يأخذوا إلا ما جرت أحوالهم في
 الدنيا وكبرهت الهدى بالحق صي لما فيها من الهدى وأدلال الهدى عنده وطبقة
 في ميعة **مسألة** وأما قوله **مسألة** وأما قوله **مسألة** وأما قوله **مسألة**
 تكون الهدى عليه حراما لا **قال** نعم فإن أراد التوبة تخلص حتى
 يرضى طيبا أنفسهم بذلك ولا يذكر فراه في الهدى لغير مقتضى أصل العلم **مسألة** وليس
 للحاكم أن يتخير في إزاء الفقهاء إلا ما يرى كأنه أشبه بالحق وأقرب إلى الصواب
 وأما ولم يعلم شيئا فلا يأخذ ما أراد في رأى فقهاء المسلمين ولا يحكم بهذا
 يرى ولا لا يرى إلا أن يرى في الأمر الصواب والحق أقرب فذلك يتحول
 إليه ولا ينقض حكم فيما مضى إلا أن يكون مخالفا للصواب وأصل العلم **مسألة**
 ولا يجوز للوالي أن يحكم في ولايته بغير ما يجعله الإمام ذلك **وقوله**
 يجوز على ما يحج عليه ذلك وليس له أن يجعل معذلا ولا يفهم هذا الأمر والله
 أعلم **مسألة** وهل للوالي أن يعطي زملا من بيت المال من كره عليه من حقوق
 ومثل الفقير وابن السبيل وفي الرقاب والعازمين وعالمه على قدر عنايتهم
 والضيف الغارب غير مشورة الإمام **قال** لم يذكر في الثالث والثلاثين
 بعض ما لا يوافق إلا أن لا يوافق **وقوله** لم يذكر ولو لم يوافق بعضه وينبغي أن
 المشورة في ذلك وليس له أن يضع شيئا في غير موضعه ولا في غير حله وأصل العلم
مسألة وينبغي للوالي أن يعطي علفا من بيت المال الإمام فيما يورد عليه من
 العذرة والأحكام وتزويده من لا ولي له من النساء والمحاربات وأجراء النفقات
 وأدخال المملوك وأدخاله في الدولة وأخراج من لا حاجة فإذا أجاز له ذلك
 جاز له وعنه بالعدل والأحكام **وكذلك** إذا قال له قد جرت كذا ما يجب

والناحية كذا فيقول كذا ما فعل الخ وما يجوز ولا يعلم **مسئلة** ومن قطع
لرسول الله من اجرة معلومته كل يوم وكل شهر على من ائتمن به من اهل
بني اسرائيل او اجرة غيره قال قول ليس ان يخدم غيره ما جاز وقول
يجوز ان يعمل لنفسه ويجوز عند فاعله خدمته كالمسلمين وانما يجوز له
ان يعمل لغيره بالاجرة والرسول عليه **مسئلة** واذا واصل الوالي هل اذا جاز
مقتضى ما به ومنه من ما لا يعد وكذا كذا اشارت قال ما الوالي في امره اذا جاز
ما جعله من ذلك واما اشارت الى اذ كان مستخدما بالاجرة لا على سبيل الفسخ
والثالث فلا اجرة له في الامام التي مرض فيها والرسول عليه **مسئلة** واذا كان
مع الوالي في اشارة وعينه متى مرض وارب بيت المال والرسول عليه وغيره وظاهر
اهل البيت كيف يعمل به **قال** ان كان محتاجا فله ان يخصصه فيه وياخذ
عائته وان يستغنى عنه فهو للمسلم فان لم يخرج اليه ما عد وعطايا غلة الفقراء
والاعوام عليه قد انظر العدل والرسول عليه **مسئلة** وفرد الوالي والا امام
ان يطبق شيئا من الصواب ويبيع شيئا من اموال المسلمين هل يجوز له ذلك قال
نعم ولو كان فاعله غايبه ويجوز للامام ان يكتسب له من اموال المسلمين والاعوام
الميوثر والتوسعة عليهم اذا رأى ذلك صلاحا للدين وتكون له على اعداء
الرسول عليه **مسئلة** والوالي والقاضي اذا عزل الا امام وله خدمته في فرائض
باقية في بيت المال لم يعلم بها الا امام الا في قول الوالي هل ان يعطيه من ذلك
قال نعم له ذلك لان يكون ذلك الوالي الذي عزله تحدث عنه عليه فلا يلزم
ذلك بقوله حتى نعم مع شئ من حقوقهم وكذا كذا القاضي والرسول عليه **مسئلة**
وهل للوالي ان ينادي الاحكام في غير عينته قال ما الاحكام في الديون والميثر
والعروض والمنازع فيما يزل من حكم فيها بين اهل مصره واما الاصول التي
في مصر فلا يحكم فيها شئ قلت وهل للوالي والقاضي اقامة الحدود
قال انما حدود الانعام الا بالامام ولو ولاة ولا يثبت له فلا يجوز له الا
بامر الامام ولا يعلم في ذلك اخلافا والرسول عليه **مسئلة** وهل للوالي والقاضي
والاعمال ان يثبتوا الاحكام لغيرهم بغير علم الامام قال ليس لهم
ذلك الا بالامام لان يجعل لهم ذلك اذ جعلهم في اعداء موضع والذين
يعني ان لا يلو الاحكام بانفسهم وفوراجيهم ذلك ما لا يحجج عليهم الامام
ذلك وذلك واسع واضح والرسول عليه **مسئلة** واذا وجد الوالي اشارة في
المس من اموال بيتك او كان في حجة حتى يستبين امره ومنه اوصى له ومنه
او مال غيره ذلك ويعرف مدني فانما يستقر عما اخرجها واعطاه ما عليه
والدين اوجه ما يجوز من عدمه او غيره والرسول عليه **مسئلة** والوالي اذا كان

[illegible]

معه اصحاب فتنهم ذورهم فيولوا امامهم وفيهم من هو افضل منهم هل يحل
 له ذلك قال ان ولاهم لخالقنا ثم وبيع ذرهم افضل منهم فهو عيب
 مصيب الا ان يرجعوا ان ذكرا قوي واصح للحق واوفر فلا باس والمدا على
مسألة واذا قدم على الولي على ثلثين ولاية الامام الولاية على ذلك
 الموضع وعند عبد الامام بذلك ويعزل الاول هل عليه قصد بقدره قال
 ان كان العهد مختوما قيل قوله وعلى الاول لا يعتزل وان كان غير
 مختوم فلا يسحق عمل وانما هو كلام والده اعلم **مسألة** اذا لم يتيقن
 للامام واليه علم وحصر وحياله جلد وكفايته وفوقه وجاينه
 ومعه اقامة الامر وعمل الدولة وحسن الخلق وهو قليل العلم بل لم
 ولما بقية عنده هل ان يوليده ويجعل عليه مشقة من مشقة ويتفقد روح
 فان تيقن له ما يوجب عزله كما كان يفعل عمر الخطاب عليه السلام
 والمشرق لا يكون الا على ما بعد ما يجعل مشقة عليه ولكن كما اذا كان
 الامام غير عالم فلا يولي الا بشروط العالم وانه اعلم **مسألة** واذا ولي
 الامام السفهاء فقد خان مائته واستتابه مسكون فان تاب قبلوا
 منه ولا يصرون واذا خلعوا كما فعل المسلمون بعثمان عفان والامام
 امين الله في بلاده فلا يولي فيها فلا يعرف بعدالة ولا يولي الاحكام يعني
 الناس ولا يحسن الحكم بينهم وكن كسائر الامانات وقضى الصدقات
 واعلم **مسألة** الذي هو في علمه ضمان لبيت المال وقال له
 الامام اولواي قد رفعت كذا عاينك ضمان لبيت المال هل يبرأ
 قال اذا دفع له الامام بقدر ما عليه من الضمان فعندك ان يبرأ
 وان دفع له اكثرهم بقدر الضمان ودفعها المدفوع عما لم يبيت المال
 من قبل الضمان الذي لم فعندك ان يبرأ حسن وطيب واصوب والى
 الحق اقرب والده اعلم **مسألة** وهل يجوز للامان بسان
 وعينه يدينون ذرهم او طهره لحواس نفسه التي لا تدرك فيها او بما يغوي
 به على صرب اعداء المسلمين كان العبد في المصل وغير المصل اذا خاف
 ذرهم فيه كان شره سلبه او خيل وطعام او غير ذلك قال
 اذا كان الامام متاريا له يجوز له ذلك وان كان غير متاريا جاز له ان
 يتدين برضى امرئيه قلت فان دينه بعد على مال المسلمين
 وحصل معه منه مال وعند شراة واعوان وضعا لا يستغنون
 عنه كيف يصنع قال سبحانه صلى الامام بينهم وبين اعدائهم فيما يحصل
 عنده من مال المسلمين وان لم يكن معه ذرهم ولا احد فلا ينقوم شيئا

حتى ينجو

حتى يتخلص من الدين الذي على مال المسلم فلا ولا يتم ذلك عليه فان اخذها
 وادعى ذلك وقال له اني حين كنت على ما كنت فافعلت قالوا
 صاحب الدين مع ميتته ان لا يتجاوز عليه في مال المسلم وعلى الميتة
 الميتة قللت فان لم يتجاوز عليه ما في بيت مال الميتة غير ما
 في بيت مال الامام وعدم مال المسلم ببعض الاسانيف كيف الخلاص
 فليس ان لا يراد ما موروث في ذلك بشكاً، وعليه الخاضع في امواله واثاره
 تخلف ما مورثه من ماله مع علي الاورع عليه السلام والذين جميعه وهو على الامر
 دون ما مورثه من امواله عليه السلام **مسئله** اولات الام اذا قل عليه الطعام
 وفاؤا فقلت عليه زهاب والمسلم وفاء الدولة ومشت كلهم وتفرق
 جاعته هل يجوز لهم ان يحرقوا الناس على بيع الطعام اذا كان معهم الطعام
 قال جاز لهم ذلك بعد ان يشعروا بجزائز ان يحرقوه وهم على ان يهدوا
 بيوتهم اذا انكروا فان استعوا على بيعه اخذوا نصف ما يوجد عندهم قلت
 فان قالوا لا يبيعكم المسلمون بل النقد قالوا يجوز ان يخذوا منكم الطعام
 بالقرض فان لم يمكنكم في الوقت فقد موافقا انكم اعطوه وكل هذا اذا
 خافوا الضرر وكذلك ان كان في بيت واليهوت طعام الجليله جاز ان
 يقضه بالنصف في عهد الضرر والشرع اعدل من الشاهدين في الله علمه
مسئله ابن عبيد بن وهب لما كان يحكم بين خصوم بني ابي لهب
 والا مذكور دعواهم انما له بغير حجة قال قوا يجوز ان يخذوا منكم
 بغير حجة ام لا لهم نكروا في قول لا يجوز له ذلك الا بالضرورة انما له
مسئله ومنه ومنه من كان في بيت مال فزك ذلك هل ان يقضه في
 زكوة قال لا يجوز ذلك في قول المسلم ويجوز ان يقضه في زكوة
 واعد عليه **مسئله** ومنه وهل يحاكم جوار عليه حتى يسلم له وجهه
 ان ابي القاسم كان مقررا بعهده غير جاعل له جوع على تسليمه الى وجهه
 انما منع وان كان منكرا فلا يجوز له ان يقر في حاكم غيره والله اعلم
مسئله ومنه والوالي اذا ادان بتخلص ويحتاجا تمام عليه والامان
 ليست للمال عليه ان يدفع ذلك الى فقير ثم يرد عليه ويتخلص به قال
 لا يخرج جواز ذلك بعد ان لا يمشي شرط الرضى من يرد له ولا يجزى
 ان يكون ذلك امام الامام واعد عليه **مسئله** ومنه وهل للوالي ان يعير
 او ان يبت المال الذي يطلب منه ذلك غرضاً فقير وان يبيعه لغير
 لخواص نفسه قال اما لخواص نفسه فلا يجزى الا باذن الامام
 واما لغيره فلا يصح عليه اذا رأى اطباء مستحقا رحمة فاردع للمسلمين

[illegible]

واسد اعلم **مسألة** ومنه والشاري اذا لم يعرف المولى بولاية ولا براهة
 ولم يطلع له على حياته ولا مكلف هل يمان بعينه ومثله او امره قال
 قولان ولا يمان الا امامه ولا يمانه لا بد من بولي لا امينا **مسألة** ونقول ما لو وقف
 وان لم يكن للامام ولا يمانه فكل حكم حكمه فغصه واسد اعلم **مسألة** ومنه
 وهل للامام ان يحجز للمولى في دولته المسلم من قبض بيت ما لهم اذا كان
 مع امينا ام حتى يكون وليا له قالست قول حازر وقول حتى يكون وليا
 له سوي الاحكام والكاية بين الناس واسد اعلم **مسألة** ومنه وهل
 على المولى منع الطوائف بالا متعدي في بطرقهم لاه قال نعم ولا يجوز
 ان يتخذوا الطرق دكاكين وامان يروا فيها ولا واحد منهم شرع شي
 قعدوا لايابوع فلا يضييق عليهم ذلك واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ
 ناصر حمير والشاري اذا قطع النافع عن الطريق فالوالمولى بعد النعمة
 هل عليه حفظه قال ان حفظ ذلك على من وجب عليه حفظه مال رب
 المال ووكيل او غيره ولا يلزمه كان اعيايا ومسحدا ويقيم الا ان يتعدي
 القطع لذلك فيكون عليه ضمانه واسد اعلم **مسألة** وهل للشاري ان
 يقبض الخطاة بصاع اخذه والخصين ولم يعرف عهدهم لاه قال لا
 قال لا ينفقه ان يحجزه على الاطمان والاختاره والعتاء وقول حتى
 يخبره به ثقات مسلمان ولا يقطب الفرض من وجب عليه الا اذا بدته
 على وجهه واسد اعلم **مسألة** ابن عبد الله والوالمولى اذا جاءه كاسب
 وهو الخزانة من المولى فلا ناوا احسبه على فعله ان يجوز ان يحسب ام لا
 قال ان كان في حبه فحازر تدبره اليه واما لغير ذلك فلا لانه
 ليس عليه سلطان وانما يقتصر من غير حكم فحازر ولا بد اعلم **مسألة**
 ومنه والوالمولى اذا كان مع امين هل يجوز ان يدخل معه غير الامين
 قال ان كانت امانته في حفظ فلا بأس عليه وان لم يكن في حفظ فلا يجوز
 لانه يترك احدا يدخل عليه في ذلك الموضع غير الامين واسد اعلم **مسألة**
 ومنه وهل للمولى ان يستعاض على امانته المتعة الذين كان يستعلمهم من
 قبله والولاة اذا كان لم يعرف امانته قال لا اذا رفع له ثقة عدل
 ان الوالمولى لا يمكن مؤتمنا له على مال المسلمين وكان قد ولاه امام المسلمين
 ولم يجدت في ولايته حديثا فلا يضييق عليه ذلك واسد اعلم **مسألة**
 ومنه وهل للمولى ان يسكن في حصن المسلم المتولي عليها بغير ملك الامام
 وان سكنها والامام هل يسلم من الضمان قال لا يضييق عليه سكونه
 على تقاضيه ولا بد من رضاه ان حدث فيه على اوجبه من طاعة

اعلم

اعلم **مسألة** ومنه وهل على الوالي ان يتعاهد بعينه ويجعل انفا سدا ويرد
فيها البلا وحقها ولولم يبلغه خراب او فكر لم يجز به ان يبلغه من بيت كواعد
الضرب المنكره **قال** الشيخ في ان يتعاهد بعينه كما وصفت بلاحد محمد
ان قد علم ولا يجعل الامور اها ولا واعا علم **مسألة** ومنه وهل على
الوالي رد مائة احضار المتكاثرين كان معه الشراة في سبعة او قلته ام اذا
خطا الشاكي مائة **جوابه** **قال** هو انناظر اذا راى مائة في ارسال
الكثرة الاحضار المتكاثرين فذلك لو ان لم يرد مائة واعطاهم مائة فذلك
له واعا علم **مسألة** على الشيخ ناصر عيسى وهل للوالي ان يبيع من تحت
النفقة ويشترى به ثيابا للنفقة ويقره ثمنه درهم **قال** انه ينبغيها
بعضها وواسع لان ينبغيها في المسافرين وان انفذها في فقراء البلد
الذي اخذت منه فحسن عندنا واعا علم **مسألة** الزاملي والوالي اذا
حبس احدا يري جسمه على الحق ثم بان لانه لا يتحقق الحبس هل يضمن **قال**
لا اعلم عليه غير الحق من اذا لم يبين له انه لحقه صرحت نفسه او عقله فذلك
او كان صبي او مملوكا جبه عن صبيته من فاحاف عيدين الضمان في هذا
واعا علم **مسألة** على الشيخ ناصر عيسى واذا دفع الوالي شيئا والدرهم
لم يضمن ودفعه للوالي وقبضها الوالي وجعل الدولت وادع ان ينبغيها
اذا احتاج الشيء فلا واذا نقص عنهم شي ما يحتاجون اليه او لولده او
غيره فانفذها هو في معان تخصم بانفسهم لا تخص بيت المال يجوز للوالي
مطالبة ويضمن الوكيل ذلك ام لا **قال** اذا وقع من بيت مال ولم يدفع
منه ثم يستحق وصار ملكا المدفوع اليه فهو لادان بولي عنه ويجزى من
ملكه بوجه من وجه الحق في حكم الظاهر وان دفعه وجعله فيما يجوز له دفعه فيه
لما يرد له ذلك وان اراد منه كل ما دفعه واد السلطان عليه ودفعه بعد ذلك
ففي ذلك تشديد اذا كان يطلب منه له واما على وجه الاستفسان
لم يدفع له هذا على وجه الاحتياط فلا ينبغي المدفوع اليه ان يتمسك به بل
ينبغي ان يرد على المدفع له والى المدفع مقامه في الغوامر بالامر والعه
اعلم **مسألة** ومنه وقد بلغني ان عبد اخذ من بعض اهل عات
ودفع به الى الاعاجم فانفق عليه الامام عباس الصلت على ردة اربعة
الاف درهم من مال الله وامانة الله ابا محمد واهل اهل العلم فلم يعيدوا
عليه ذلك ولا خطين وعلى كل امام حاضر ما عليهم وله ما لهم من النصرة
والكرامة كما عليه واعا علم **مسألة** ومنه واذا اراد الامام ان يقرر
عن افي الناحية البلد يظهر الحق فيحمل لابطال خسران جابر ولا يلزم ذلك

[illegible]

الا وجوده في العلم لان يتخلف على ذلك ولما به من عذره في الحال ولمعنى
رأه في الاستدلال به لعدم صلاحه في الاسلام ولا للنواحي ان يخرج عظمة
لغيره عن يكون له ولكن ابن من هو من غيرنا مسلم فاق لا ارأه في العالمين
حتى يجوز ان يطاع في مثل هذا في الاعمال فضلا ان يلزم في حاله
فاما امتد الكفر في اكثر من ان يحصوا بعد وكلمهم هل فسق فلا وجوب
يتولى لهم بل على احد فالرعا بالاحد ما ليس له حق وهو دخل في علمهم
لحقهم فصار ظاهرا ما منهم وعليه خروج مما دخل فيه فانه ليس له ان
يقوم على ما قام فيه من الباطل في حين طرقت عينه لانه من المعاصيات
على الاثم والعدوان في الظلم كيف يجوز له ان يبقى على ما ليس له في
واسع ولا حكم ولا عذر له في تركه بدعي ولا راي في جعله لا علم ان لا
اعرف على ذلك الا ان في محل الهلاكه وعليه ان يخرج مما نزل به بالتقوى الى
الله تعالى واليه نوبت باداء ما اراد من حق الخادم في تحريمه ما ليس له
وعليه في نفسه او ماله فلم يمانه فان كان في يد سخي والمعاقل والاراد
ان يتركه لعدم القدرة على حفظه والقيام به فلا يجبر تركه ولا يجوز
عن تركه على من يملكه لعدم صحته عذره ولا من لا يؤمن ان يخرج خوفا ان
يتولى عليه احد الظلمة فيكون هو السبب في الدون وما يفرح بها
الشبه لمن لا يجوز ان يدعى على ذلك وان كان هو المولى فانه لا سبب لان
يرد اليه لما به في البلاد والضر على العباد قوله في الاصل على ما جاز له في
العدل فصار في يده امانة او على ما لا يجوز له فليس له ان يسلم لغيره
واما له وعليه ان يدفع به الى ثقة في الدين فامام او من يقوم مقامه باوم
او غيرهم حال عدمه من الحكم او من يكون بمنزلة المجتهد في الاعلام وعدمه
فان من رجع فيه ان يقوم به ظاهر الثقة والعدالة والا فالترك له عند المجتهد
عن حفظه بالخروج منه ورفع اليد عنه وليس عليه اكثر من هذا فانه
اشهد على تركه وهو المالك لما عليه ان يصح ما اراد فيه وان رعاه فليس
له ان يمانه على مثل ذلك يسلم اليه فامنع من ما جاز له في البيع حتى يبيعوا
الاجل فهو من الاجل او يرجع اليه في امره فاقبلا او في ذمهم او يحسن
القيام في حاله عن دفعه وقتاله لضعف في نفسه او ماله او قلته في حاله
او عذره من نصه فيخرج كرها او يخرج خوفا يقتضيه امره كونه عذره
فيجوز له على فضلا لئلا يمتد من ضره لوقوع مدمر بل ان يجبره فان
امكنه في وجوبه لان يكون بلا علم ولا فاعا مكنه فالاصطلاح في هذا
اشبهه في الواسع والحكم غير الاختيار ولان جاز في الخروج وقبلنا ما يجلب

منه في الحال المعنى
ولان يخرج عن غايته
ان لا اراد في العاقلين
ان يلزم في حاله
الشيء فلا جدوا
محق وهو في حاله
لا بد فانه ليس له ان
من لا اراد في العاقلين
يقع عاقل ليس له في
من اجل ان علم في
ما لا اراد في العاقلين
في عاقل ليس له
شيء من افعال واراد
غير ذكر ولا يخرج
ان يخرج خوفات
ولنا وما في حاله
له فانه ليس له ان
ماصل على احواله في
لنا ان ليس له في
من يقوم مقامه
لنا في العلم ولعدم
الافا لث في حاله
من هذا فانه
وان عاقل ليس
الذبح حتى يدور
في ذره او يخرج
بالاقل في حاله
ان يكون عاقل
لان يخرج من
الاصغر في هذا
الخروج وقبل الغلب

فخرج

فيخرج بالكله لان يكون غير خارج فالاختلاف في جوانب لما نقول من راي عليه
ان يقاقله ومنه حتى يقتل ويخرج كرها فيصير له العذر وقول لمن اجاب
لنا اذا ما خاف على نفسه ولم يقدر ان يتعد عن بغيه عليه فيدفعه عسى
في وجهه على هلكه عن ان يكون في الاجاح بالكله لما قد ضمنه في الامره
معق في حكمه بديلان الباقي في ظلمه لم يتذكر المرح بل قد اضطر في فساد
الى ما به يخرج به لا على الرضى حتى الحاقه الضرر في ان تركه فاشبه لعدم
العذر على المنع ان يكون موجبا للعذر وان لم يوجد عن قفاه ظاهرا
في دفع الجرح صاعرا فالمعنى في الباطن يشبه ان يكون كهلوقه بدنه
شبه وان كان هذا اظهاها وابلغ عذرا فان ذلك لا يبعد عن ان يكون
كذلك على حاله وما كان في يد الله تعالى في حاله على ما حاز له في اخره في
لا زوا وسع فهو معاماته وعليه ان يحفظه حتى يورث في من يقوم
في زمانه وعليه ان يحفظه من ذوق الفضل بدونه العذر وما امر رضى
للمسلمين في ان يكون لعدم في القيام بها بمنزلة والافه في حاله
حتى تقوم الدوله وان فرقه على فقره في هذا الموضع واكله لغيره
جاز له وان يتراعه الى ثقته فحسب ان يمر وان كان في يد الا على ما
يحق له في اخره فلا بد له من زمانه حتى يخرج منه بوجه يكون له في يخرج
من روميه وليس له ان يسير الى احد الجبابرة المفسدين ولا غيرهم
من لا يتحققه ولا له ان يامنه على مثله في لا اعرف مما يجوز له وان
قائده عليه فلا يدفع به اليه حتى يغلب في قتاله فيؤخذ لا في يد يده وعلى
قوله في حق من لم يقدر على الدفع وحافه على نفسه في المنع ان يقتدك
به مع الدين في ضمانه ولو قيل فيه فانه مما يجوز في حكمه لان الحق معق
الاختلاف في لزوم عزمه لم ابعده في المصوب في الراي لما جاء في القول
بالراي في كل مع شدة الجماعة لما لم يمنع لحياء لنفسه في هلكه ان صح
فيه فانه كمثلها وكلمه من الصحة غير بعيد لانه اذا حاز في مال العباد هناك
لم يصح لان يكون هناك في مال الله فرب على ما روي في حديثه **مسألة**
الشيخ ناصر عيسى فيمن قبل ان ياتي من يحيى من عاقله اذا بد منهم
مكره على احد في نفس ومال الحق طابعا او كارهها هل للقيام بالامر
عقوبته وجبه حتى ياتي بالحق في قاله لا يتعد جارة ذلك عندنا اذا
راى القيام بالامر او بد وعقوبته على مخالفة وكانت مخالفة تقضي بالاسلام

في بيع غير صاحبها برعاها الى ان حوت الزرع فان الحبس عليه وان كان وقت
 الخراب في يد صاحبها فان الحبس عليه **مسألة** الرامي اذا كان
 في سنة اهل البلد واعرض احدكم يصنع طعاما ويحتمون هناك ويلبسون
 ويعنون لا يجوز ان تمنعهم عن صنع الطعام اذا كان ذلك لشكرهم ام لا
قوله لا يجوز ذلك ان تمنعهم عن الطعام وانما تمنعهم عن الغناء والتعب
 والملاهي لما ذكرنا في بيعها اليه ورسوله والمسلمون لان الطعام وفعله المعروف
 واذا فعله منكرا مع معروف فالمكراه ان يمنعوا ويترك المعروف بحاله ويؤمر
 به **مسألة** الصبي في المستاجر من بيت المال اذا كانت اجرة
 درهمه والارادوها ففرض على الوالي عوضا اكثر من قيمتها واخذوها بشك القيمة
 غيرها غير الا انهم يحاجون وان لم يأخذوها بشك القيمة يخافون ان لا
 يحصل لهم شيء ويستحيون ان يتكروا الوالي هل لهم فيها بينهم وبينه ان
 يحسبوا بشك القيمة التي بسواها ذلك وقت ويحاجون في احد ما زاد من
 القيمة من القيمة من بيت المال على وجه الانتصار قال فيما عدى اذا تحقق
 اجرتهم وما لا فيه بلا شك ولم يقدر على اخذها فلا يصيق عليهم الانتصار
 على الوجه الجائز فان كان هؤلاء الاجراء استأجرهم والوعر وجاء غير
 وعند الاول شأنا ميت المال هل يجوز ان يعطيه ما زاد عليهم من القيمة
 مما في يد بيت المال **قوله** ان الوالي بعد عزله كواحد المسلم **مسألة**
 الناظر ان كان بخمسهم شيئا من حقوقهم فيايزان بينهم **مسألة** علم
 الشيخ ناصر عيسى في المال المشترك بين بيت المال و احد الناس اذا قامت
 عليه ولاي القاييم بيت المال اخذ القلة في وقت اصل بيت المال من تلك القيمة
 وسلم ما يوجب نصيب الغير من بيت المال ثم يحكم بحصل ذلك صلاح
 بل كان فيه نقصان لخص السعراء لا فتحدث في غلب او غير الغنم الغنم
 بذلك نقصان القيمة لا **قوله** لا ضمان عليه قلت وهذا العام
 ان يطبق حصته بيت المال من ذلك المال ومن تخلفه بعينها مشاعة روحه
 غير ما بين وعزمه وقت الغصب كان شريك بيت المال على كل امر **اولا**
قوله لا يملك على قوا بعض المسلمين الفقهاء وقول لا يجعل ذلك الا في ثمة امين
 والقول الاول لا يملك **مسألة** ومنه وفي الغضا من الجاذبين للامر
 هل يوجب بقولهم فمن تخلفه القيمة بالسيرة **قوله** في ذلك اختلاف
 على قول اخر اجاز لاخذ بالثمة **مسألة** علم **مسألة** عمن الا ان القيمة في ذلك
 العقوبة على الثمة وما عايرتها الاموال فلا تعلم الاخذ بها من قواك المسلمين

واما الخوف

والاعمال فيها بالثمة
 وقالوا ان الزرع
 سنة فان امان
 اهل البلد
 في سنة اهل البلد
 ويعنون لا يجوز
 قال لا يجوز ذلك
 والملاهي لما ذكرنا
 واذا فعله منكرا
 به **مسألة** الصبي
 درهمه والارادوها
 غيرها غير الا انهم
 يحصل لهم شيء
 يحسبوا بشك القيمة
 القيمة من القيمة
 اجرتهم وما لا فيه
 على الوجه الجائز
 وعند الاول شأنا
 مما في يد بيت المال
 الناظر ان كان
 الشيخ ناصر عيسى
 عليه ولاي القاييم
 وسلم ما يوجب
 بل كان فيه نقصان
 بذلك نقصان
 ان يطبق حصته
 غير ما بين وعزمه
قوله لا يملك على
 والقول الاول لا
 هل يوجب بقولهم
 على قول اخر اجاز
 العقوبة على الثمة

من عليه وان كان وقت
الاولى والاولى
منها هلك من
ذلك كسرهم ام لا
من على اعداء والاعقب
الاجلهم من قبل الميراث
المعروف بالدارين
الاولى والاولى
او اخرها انما يقتضيه
نقدنا فان كان لا
يتم عليهم ويمنعهم ان
يكون في احد ما زاد من
فيما عندنا الا يقتضيه
بما يصدق عليهم من الاقتصار
والاولى والاولى
ما زاد عليهم من القيمة
والاولى **مسألة**
والاعضاء **مسألة**
احد من الناس اذا فوت
بالمال من قبله
يحصل ذلك صلاح
لورثه ايضاً في الميراث
هل هذا العمل
ما استأثر به
منكروا اولاً
انما لا يقتضيه
من الحاد في الميراث
في ذلك اختلاف
انما يشترط ان
ما روي في المسألة

والاعضاء

واما الحكم فيها بالبنات لا ينفرد الله اعلم **مسألة** وعنه وفي هذا القول
اذا قاله الولي اعطاه فدان خرجت او من غيره بغير بيعت الميراث
يسعه **قال** اما في الحكم على ما نفاذت كمال الاما لفتح وما في
الاطانة فاجازه قلت فان لم ان يبيع لرجل بيعت المال ثم استند
ثم افسل المشتري على الصمان **قال** ينبغي ان يكون عليها جميعاً اذا كان
الامر عند الامام وموطاعاً والله اعلم **مسألة** وعنه وهل يعمل الولي اذا وضع
ما يلزمه من الزكوة في موضع غير غلبته بقبضه احد الميراثات ويرون عليه
قال نعم بغير ايمان به وبغير اذن ولا يحسن ان يقبضه نقد ويرون عليه والله
اعلم **مسألة** وعنه والقيام بالامر للميراث اذا اصاب الى ثمانية لم يجر معه
نقد ولا ما منه واخذ بقوله **قال** انما لم يجره الاسلام بخلافه ولا يند وذل
لعدم ايلزمه متى كان له غير ذلك وقاب من جميع ما خالف فيه الحق يكون
سالم ام لا **قال** اذا كانت الدار فارعة فلا يصح على قول من **قال**
بذلك والله اعلم **مسألة** الذهلي والاولى مثل الحاكم وعامل الولي في
هذا يلزمه ما يلزم الحاكم ام لا **قال** انما الولي اذا كان بصيراً بالاحكام
وقد اوم الامام بالاحكام لا فرق ذلك عندنا ويلزمه ما يلزم الحاكم في جميع
ذلك وان كان الولي والعامل لم يابوا الامام بالاحكام وانما جعله والياً
وعامله على موضع فقول لا يجوز لهذا الولي والعامل ان يحكم بين الناس
الا بامر الامام وقول جازي لهذا الاحكام بين الناس اذا كان بصيراً بالاحكام
ولوله ما ذكر الامام وحكم بالحق اذا لم يحج عليه الاحكام الامام والله اعلم **مسألة**
في الميراث اذا وجدت طلبة في البلد واخذها الشراة ولم يعرف رعاها هل يجوز
ان يتاع بعد ما ينظم بقدر قيمتها ويكون اجرة من يحفظها ويحفظها ويسقيها
بحسب ما يتبع طعامها **قال** يجوز بيعها اذا كان يحكم وحسب اجرة من
يقوم بها **قلت** ومن وجد دابة تحب زرعها وفي ما دلجت يحتاج منها
المضر واخذها هل له بيعها ويحب طعامها وعناه **قال** فتم بيعها اخذها
قلت لا **قلت** وان وجدها الشراة ومنوط في مال من يملكها
فاخذوها فلم يحج اخذها **قلت** واذا فعل الشراة هذا والذي اتى
الدابة وادعاها اخذت زرعها هل للوارث القاضى عنهم اذا جرعوا عليها فحفظها
ويحفظها ويسقيها كل يوم كذلك وبيعها اذا استقرت قيمتها ولو كان غير
نقد اذا راي في ذلك راحة الكف الضرر **قال** اذا اجمعتهم وعاب
عنه باطلهم فواسع لذلك موت وقول لا يجوز له الحكم والله اعلم

مسألة ان عيدين وفي المهر في كثير من الملاحى والنسب والسرقة فلم يردع
الحبس بحوزات يحلف بالطلاق لا قاله قاله ان كان هذا المهر اذ
حلف بالطلاق يخاف منها الحث ويطاوعه وهو طاقه فلا يعفى
ان يحلف بالطلاق بل بطلان جسمه حتى يبرئ ولا يعلم **مسألة** وهل
يشترط على الشاركة الا ان يكون له والمهر عن المنكر عند دخوله قال نعم
يشترط **مسألة** لا يعفى ان يشترط لانه لا يرد ولا يجوز اخذ الاجرة عليه
والدعلم **مسألة** الشتم عيسى وسعيد الرضا في رجل وجدها لا يشترط
النسب وهم من دون وجسوا ولم ينفوا فالادخل فيهم بالطلاق
اله ذلكم بحسبهم وهذا ويدل عليهم ذكالت يعفى السلامة من هذه
اليمن لان ههنا الحمل والفساد عجزا مؤثرا على ما تحت ايديهم ولا تساء
وربما كانت تحتهم نساء مؤمنات وهم لا يتقون الحث ولا يبالون
بها بيطاوعها بالحرام بعد الحث فحلت لا تعلم النساء بذلك واهل الحرام
يسوا العقوبة عليهم اوقع لهم في تخليفهم لانهم لا يبالون بالايمان الفاعلة
في اكثر امورهم وربما ينسبون كلامهم وحديثهم بالايمان من غير سؤال
كيف اداسهم ويخافون منه الحبس وحيثهم بين الحبس والايمان
فمنع عنهم غنيمته باردة وشربه ماء على طلاء يجتروا على انه مباشرة
الذنوب والمعاصي وتركوا لغيره فلا يجتروا على الايمان والدعلم **مسألة**
مسألة الفاوي وان حكم الحاكم بتسليم شئ خطأ وباطل فقال المحكوم
عليه ان قد سلم ما حكم عليه بتسليمه واداد الضمان والحاكم فقال الحاكم اريد
ببينة انك سلمت ما حكم بتسليمه وفي اعتباري ونظر البينة ان قد سلم
ذلك ثم ادان الضمان على الحاكم والدعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى وذكر
ان الحاكم لا يحكم الا باعد لا قاقيل فان لم يعرف الحاكم استنقذ على ذلك
فلعله فاذا كان هذا الممنوع ان سال عن فقهه علماء لم يبرئ الا بعد
بل يقول له هذا اكثر القول معا ونعم له او اخذوا المعول بعد ما يكون
مصيبا اذا اخذ بذلك حتى يعرف الاقرب منها الى الاصول ويعرف عالم بذلك
قال انه لا دلالة على ما ذكرت في هذا ومعنى الصحيح مع المستألف الا بعد
الاقرار ولم يجز بعقره عدل ذلك لجهته هو نفسه واستعان بمقد
عليه على ذلك من برهانه لا عانة بالمعروف وذلك والدعلم **مسألة**
الاسلمى والوالي اذا كان عند شراة قليلون يجوز ان يبيع على اهل البلد بالحبس
في من الحافة قال يجوز على قول اذا كان لصلاحهم والدعلم **مسألة**

الصبي والشارى اذ لم تكن له فسخة في بيت المال وارادوا ان يقدروا
 شيئا ورفضته فقال له ان كنت تريد عروضا فقمه اكثر فقمته في ذلك الوقت
 والا فلا يعطيك فاخذ ذلك حاجته اسع الوالى ذلك قال له فان تقدم منذ
 لا يبعي لمن اشفق على نفسه فمال المسكين ولعلها لا تتعري في الاقوال
 واما تسليمه او وضعه عن ادمهم في الاحارث لا يبيع في الكثر الغزاة والسدا علف
 وما تفسير قول المسكين لاحظ للنظام وورد الاثر وقولهم
 الحاكم اخرج الى نظم من الاثر وقد تقدم لاحظ للنظام وورد الاثر قال
 اما تفسير لاحظ للنظام وورد الاثر فلعل اذا كانت المسئلة مؤثرة في اثار
 المسئلة بالسابقة ومضى العمل عليها خلفه بعد سلف وهو مما تورد الى اجتهد
 المسئلة فيقول المرء ليس ينبغي في هذه المسئلة كذا وكذا بخلاف ما جاء في
 اثار المسئلة وبخلاف عمل الخلف والسلف وما قولهم الحاكم الى نظم اخرج
 منه الى اشر قلعه معني ذلك ان ليس كل مسئلة تحي مذكرة مسطوية بعينها
 فيحتاج الحاكم ان يقيس الاشياء والامثال لان الحق يشبه بعضه بعضا
 وقد يستعمل النظام مع موافقة الاثر ولا يتوكل الاثر ويستعمل النظر كذا يستعمل
 النظر اذا كان موافقا للاثر وايضا ان الامور يحتاج الى سياسة وحسن تصرف
 وتبدل ككف الفتى ونظر الصلاح بلغا القتر اثر ولا ابطال الحق وما يتبدل
 استعمل النظام جاء في القرآن حكما يتدبر عن الزخافات ما جاء في اورد
 باهلك سوء الى قولك عظيم والسدا علم الشيخ ناصر عيسى وما معني
 قول المسكين ان الانسان مهذب ويعمل الاحكام مالم يحكي ذلك ومعني ان قال
 مالم يتبدل منزلة الحاكم الذي وجب عليه الحكم مالا اختلاف فيه وهو الحاكم
 العدل الذي للمسلطان والقدير على انفاذ الحكم بالعدل والمعرف والقيام
 بالنسب ولم يجد عيون ممن يقوم به في الحكم والسدا علم الشيخ ناصر عيسى
 يربط وادب في لموا الناس وفي مال عيادون لهم مالا يحكي الا عن اموال
 الناس ولا اذ نعم ورضاهم كان طلقا او وجب طه فما الذي يجب عليه الحس
 بعد التقدمة قال لا يحكي التقدمة على باب الدولة في اطلاق دواهم
 في اموالهم ولا في مال عيادون لهم بذلك طهها التقدمة على التقدي على الناس
 وحس لا يحكي اطلاق الدولة وربطها في ماله حايير لكان يتقدم
 على الناس ان لا يحملوا دواهم في التقدمة بغير حافظ يحفظها والجل في قدم
 فمن جمع بهم لا تدميعها فضا وحلها في قدم فيجبه القيام بامور المسكين
 ولو لم يرها تضر هكذا في الاثر والقيام بامور المسكين الناظر في صلاح رعيته والله

من والشارى اذ لم تكن له فسخة في بيت المال وارادوا ان يقدروا
 شيئا ورفضته فقال له ان كنت تريد عروضا فقمه اكثر فقمته في ذلك الوقت
 والا فلا يعطيك فاخذ ذلك حاجته اسع الوالى ذلك قال له فان تقدم منذ
 لا يبعي لمن اشفق على نفسه فمال المسكين ولعلها لا تتعري في الاقوال
 واما تسليمه او وضعه عن ادمهم في الاحارث لا يبيع في الكثر الغزاة والسدا علف
 وما تفسير قول المسكين لاحظ للنظام وورد الاثر وقولهم
 الحاكم اخرج الى نظم من الاثر وقد تقدم لاحظ للنظام وورد الاثر قال
 اما تفسير لاحظ للنظام وورد الاثر فلعل اذا كانت المسئلة مؤثرة في اثار
 المسئلة بالسابقة ومضى العمل عليها خلفه بعد سلف وهو مما تورد الى اجتهد
 المسئلة فيقول المرء ليس ينبغي في هذه المسئلة كذا وكذا بخلاف ما جاء في
 اثار المسئلة وبخلاف عمل الخلف والسلف وما قولهم الحاكم الى نظم اخرج
 منه الى اشر قلعه معني ذلك ان ليس كل مسئلة تحي مذكرة مسطوية بعينها
 فيحتاج الحاكم ان يقيس الاشياء والامثال لان الحق يشبه بعضه بعضا
 وقد يستعمل النظام مع موافقة الاثر ولا يتوكل الاثر ويستعمل النظر كذا يستعمل
 النظر اذا كان موافقا للاثر وايضا ان الامور يحتاج الى سياسة وحسن تصرف
 وتبدل ككف الفتى ونظر الصلاح بلغا القتر اثر ولا ابطال الحق وما يتبدل
 استعمل النظام جاء في القرآن حكما يتدبر عن الزخافات ما جاء في اورد
 باهلك سوء الى قولك عظيم والسدا علم الشيخ ناصر عيسى وما معني
 قول المسكين ان الانسان مهذب ويعمل الاحكام مالم يحكي ذلك ومعني ان قال
 مالم يتبدل منزلة الحاكم الذي وجب عليه الحكم مالا اختلاف فيه وهو الحاكم
 العدل الذي للمسلطان والقدير على انفاذ الحكم بالعدل والمعرف والقيام
 بالنسب ولم يجد عيون ممن يقوم به في الحكم والسدا علم الشيخ ناصر عيسى
 يربط وادب في لموا الناس وفي مال عيادون لهم مالا يحكي الا عن اموال
 الناس ولا اذ نعم ورضاهم كان طلقا او وجب طه فما الذي يجب عليه الحس
 بعد التقدمة قال لا يحكي التقدمة على باب الدولة في اطلاق دواهم
 في اموالهم ولا في مال عيادون لهم بذلك طهها التقدمة على التقدي على الناس
 وحس لا يحكي اطلاق الدولة وربطها في ماله حايير لكان يتقدم
 على الناس ان لا يحملوا دواهم في التقدمة بغير حافظ يحفظها والجل في قدم
 فمن جمع بهم لا تدميعها فضا وحلها في قدم فيجبه القيام بامور المسكين
 ولو لم يرها تضر هكذا في الاثر والقيام بامور المسكين الناظر في صلاح رعيته والله

اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز للحاكم ان يحكم بقولهما في الاختلاف ما يرى
من غير معرفة منه باعدل الاقوال قال ليس للحاكم ان يحكم بقولهما في
الاختلاف بالراي غير معرفة منه باعدل الاقوال قال ليس للحاكم
ان يحكم بمعنى ولا اتباع هو واما الحاكم وعليه ان يحكم بتكاتب الله
والسنة وانما المسلم وعليه ان يردت حادثة ان يحكم بما يراه عدلا
فراى المسلم فان لم يكن له بصيرة وكان بمحضة من بعض ذلك مشاورة
وان لم يجد في مزبلة اليه طوله وقدرته وان لم يقدر على حال كان عليه
الاجتهاد على حسب الطاقة وليس لها الاهال في اورد منه وحكم وعليه
في التقدير ما عليه في استنباط الراء وقلت وان كان لا يجوز له حتى
يعرف الاعدل فيحكم به ليكون معذورا وببعد الوقوف عن الدخول في ذلك
ولا يلزمه البحث عن معرفة ذلك ويكون سالما بحمل معرفة الاعدل وان
ورد عليه شيء من هذا ايرفعه الى من فوقه لا عذره له قال لا
يسع الحاكم المنزعة نفسه شأنا حقوق الاسلام تضع ما الزم نفسه من
انفاذ الاحكام وسيعمل ما اذ ان يتقدم ما لم يضع حقا او يبطل حثا
او يبطل حقا يقدر على انفاذه وعليه الاجتهاد فيما بلغ اليه بطوله من
سؤال وخروج ولا دلالة يستدل بها على ما نزل به والا فلا استغناء
عما هو فيه وانه لا يترك حقا بحمل او تركها بما لا علم واما توفيقه
المضمون فذلك اليهم اذا طلبوا او احدثهم او من عليه الحكم خاصة واذا التزم
نفسه انفاذ الاحكام ولم يكن عنده علم بجميع ما ظنهم به من ذلك
ان يوقع الاحكام حتى يعلم ما يحتاج اليه وقلت واذا كان هذا المشتك
اذا سأل من فوقه من العلماء بعضهم لم يعرفوا الاعدل بل جميعا يقول ولم
يذكر الاختلاف وقالوا هذا اكثر القول معناه وقد تكلمنا بهذا المشتك
في الاثر ان هذا اكثر القول والمعمول به ولم يجد بين الاعدل ولم
يبلغ علمه الى تغيير الاقوال باخذ بالقول الذي يغتونه به والذي
قالوا اكثر القول قال ان الشرح مسموع بما لا يمنع العقل
والعقل متبوع فيما ورد به الشرح وهما اشرح صفة واتقوا صوابه
حازا يعمل بما يراه من الاثر من كتاب مكتوب او خبر منقول وقوله
سواء وفي قول المفتي عدي ان هذا اكثر القول معتزلة قوله جابر
ويخرج منجج الراي فان كان هذا معتزلة من جرح قوله في الراي
فقوله مقبول وان كان دون ذلك فلا يجوز منه واما ما يوجب

يكون مثل ما له وجايز نافذها في ذلك ولو كان ذلك يخصه بنفسه أو كان
 لزمه ضمان ودفعها على لزمه والضمان لبيت المال وغيره يكون جميع
 ذلك جائزا حلالا لا فيها بينة وبين إعدام الله قال جميع ما ذكرته جائز
 وإسداءهم **مسألة** ومنه والضمان الذي يعم بالبحر إذا أرادوا كل واحد
 فخصوا جميعهم وكان عندنا درهم قليلين أخرجوا لها الجواز المسلي وقلنا
 لهم إن الذي يريد عروضا القيمة كذا أكثر من يسوى والذي لا يريد
 بتركه إن يكون عندنا درهمه فرضوا واحد وعروضا لخاصتهم ولم
 يثبتوا لهم نقد بل رضوا بذلك يجوز تركه أم علينا أن نرد عليهم ذبا
 القيمة قال لهم عروضا التي استأجروا بها لا يلزمهم أن يأخذوا غيرها
 إلا أن يرضاهم بل نقية فاجد فإن أخذوا على هذه الصفة ففي جواز
 ما أخذوا وشوبه اختلاف إذا كان بعد ذلك أسع وان كان أكثر رد عليهم
 الزيادة إذا طلبوا ذلك منهم أو علم منهم الضيق بحكموا وطناقة ولا يثبت
 عليهم فعل ذلك ثم إذا أخذوا منهم ما لا يلزمهم في الغضاء وإسداء علم
 ومنه والشاري إذا لم يثبت عند دخول في الخدمة أن يخدمه بنفسه
 وغيره باجزة أو يعجز عنه فاستأجره بالام بعد العقد ورضي له
 بذلك قال إن هذا الشرط مجبول وإن تناماه نظر منهما المصلح
 المسلم ولا يثبت وإن ثبت ثم لا بعد العقد ومعسواء إذا كان
 لا يثبت إلا بتمام وإسداء علم **مسألة** عن القاضي فاصم سليمان بن
 مدادر والشاري إذا استأجره الوالي محمد يات أو لاربات بصرف
 البلد فلا يجوز أن يعطيه إلا ما استأجره عليه إلا عن طيب نفسه ورضاه
 أو يعترض باجزة عروضا وإن لم يبين له نقدا ولا عروضا واختلفا
 فالقول قول المأجور إن استأجره بالدرهم لا تعاهي الأصل ومدة البيع
 عليا والبيعة على المستأجر أعرض فرائي جنس كانت وإسداء علم
مسألة الصعي وهل يجوز بيع مال المسلمين إذا احتاج المسلمون
 إلى بيعه وخافوا ذهاب الدولة وهو أنهم قد قال معي في ذلك
 قد قبل اختلاف في غير الوقت وتركه لب التي وفي بيعه أخاف عليهم
 وقع الضرر من بيعه قلت هل يجوز إقرار الإمام وهبته في مال
 المسلمين لأحد من الناس إذا رجع به مصلحتهم مع مشورة أهل الدولة قال
 لا يثبت في ذلك ولا أعلم في قولهم أنما هو أراد طبعه التوقيف
 لقوله تعالى ما آفأه الله على رسوله في قوله والذين جاءوا من بعدهم
 فقد استوعبت هذه الآية جميع الناس ولا أعلم في هذا اختلافا وإنما

تفقد القدر

تتعلق الخلقة في عزالد ولد والقوام انما احتاجوا الى ذلك بالقطب والعدل
على ما يراه الامام واهل العلم مع تسوية ضعفاهم ومنه يرجع الى اصلاح
واهل دعوتهم قلت اي يجوز بيع العورض فلا المسحة والا وقتة غير
الوقت قال لا يجوز ذلك وهذا مما يستعان به ويفوق به او هم الا ان
يكون في بيعه صلاح فالامام والعلماء الناظرون في ذلك قلت هل يجوز
تخزين مال المساجد ومال المسلمين في وعاءه قال لا يجوز تسليمته
في الحكم لانه ضرب من الهبة ولا يجوز الهبة على من لم يملكه وان خرج
صلاحه عند القوام لحقه معنى الاختلاف في الجائز وهكذا في المعاشنة بخبري
اذ اتي بصلاحها واداعى عليه **مسئلة** ومنه وفي الضعيف المتأمل ببعض
القيام بما في السيرة والحكام والعيسى وغير ذلك اذ كان اكثر دعاوى اهل
الزمان لم يرد بها الاثر انما سمعوا ثم لا ولم يعرفوا المستل ان هذه الدعوى
مسموعة الا انهم ولا المدعي وسكن قلنا الى استعماه وكذلك اذ لم يعرف
ضمان المدعي في هذه الدعوى يعنيها وقال كذا والقول قول من قال
كذا الا انه ما يتجوز ويمكن اليه قلنا ان القول قول من قال كذا واجبة على
وقال كذا وكذلك لا يحفظ عندا فيه عين ورد بين ام لا لكن فيما عده ان
هذا في العين وفيه ردحا وكذا في كذا يحفظ النطق في ذلك ويحلف بما
يراه في النطق وعنده وكذلك في الحبس لا يحفظ في هذا الحادث انه يجوز
حبسه الاعلى ما يحفظ الا لاثرجوا من حبس وجهه مثل هذا واقل منه وكان
من جميع هذا على هذه المعاني الاعلى اعنده ويمكن اليه قلنا على معاني
الاجبي وغيره من الاحكام ولم يكن هذا بمنزلة من يجوز له القول بالاثري
بل هو ضعيف لم يعرف الاصول بل يعرف قليلا من اصول الفروع ما لا يوافي
له الدخول في مثل هذا والوقوف **قال** فعلى ما وصفت وجه الحاكم
باطنا نة قلنا وسكون نفسه فعلى ان قلنا لا يجوز للحاكم ان يحكم الا بعلم
منه ينفذ في معاني الاحكام من معرفة المدعي والمدعى عليه ومن يكون القول
قولهم وعليه والدين وما يلزم فيه من معاني دعاوى والحكومات بين
المفهوم ومعرف حقيقة الاحكام معانيها ولا يجوز للحاكم ان يدخل في شئ
من الاحكام والدعاوى باطنا نة وما يوافق نفسه والهوى لان ذلك
مات للتحجج خارج على سبيل الظن وقد قال الله تعالى ان الظن لا يغني من
الحق شيئا واداعى عليه **مسئلة** بخط الشيخ سالم بن عيسى واذا نشأنا في شئ

ووجد هذا الامام ولا يدري ما منزلته في العلم والمعرفة وان مشروط عليه
 المشقة او غير مشروط عليه وان جعله بمنزلة من يجوز جعله لا يجوز
 ان ينزل هذا الضعيف هذا الامام على حسن احوال الامام ومنازلته في
 جميع ما يحوز في الائمة ويجوز له ويكون حكمه غير مشروط عليه المشقة
 وعما لم يصير عابا في وما يدريه قال حكمه غير مشروط عليه وحكمه بصير
 جميع ما باقى ويذكر حتى يعجز عليه ذكره قلت واذا كان الامام على
 جميع هذه الصفة للفقهاء او رتبوا يكون هو مقلدا فيه وحكمه او محادته
 او اقامته حدودا ويجوز جيشا لافاد شي وما لم يمسلم او غير ذلك من
 جميع ما يكون الامام مقلدا فيه ويجوز فيه حقة وباطل ان جعل في جميع
 ذلك على حسن الاحوال ويجوز امتناع الامم في جميع ذلك ويجوز معونه ونصرة
 والدخول عنده في جميع ذلك حتى يصير باطل شي مما يامره وذلك قال
 افهم يجوز امتناع الامم ومعونته في مثل جميع هذا والله اعلم **مسئلة**
 الامام ناصر مرشد جمعيه وليس للامام ان ينقض الكفار على عهده الا
 ان يكون ناهيا للذين ينقضهم اخذوا على ايديهم لا يجذبون احدا في امر
 المسلمين فينقضونهم فان وجد ايضا غير اهل الفساد لم يدخل المفسدين
 في عسكره ولو كان قادرا عليهم وليس للامام ان ينقض الفاسقين ثم يظهر
 ظلمهم وعشرهم في الرعية والله اعلم **مسئلة** الصبحي والضعيف من
 المسلمين اذا وجدوا عاصم يحتمل عن عليا مائة رجل منهم ولا يند وقد
 عرف هذا ان لا يمتنع لايه جهلها وكان عاصمها مائة ولا يند واما براءة
 فتولي هذا الضعيف هذا الامام ثم ان هذا الامام جعل عاملا في بلد او
 اجاز له ما يجوز ان يجوز له في الامام بالعدل في ما لم يمسلم وروايتهم من
 تلك البلد وقد عرف هذا الضعيف ان الامام لا يجوز له ان يجيز الا لمن
 يتولاه وقولنا ان كان ثمة جاز ذلك فتولي هذا الضعيف هذا الذي اجاز
 له الامام واشتد لاجازة في الامام وغيره معرفته من ان الامام بصير يعزل
 ما يدخل ويجز بصير وغيره معرفة منه هذا المجاز له لا على حسن النظم
 بالامام ان لا يدخل فيما لا يسعد وكذلك الاجازة هذا المجاز هذا الضعيف
 ما اجاز له الامام وقيل منه لاجازة وفعل جميع ما يجوز فعله من اجاز له
 وكذلك اجاز هذا المجاز له لاجازة هذا الضعيف فتولي هذا الضعيف
 المجاز له الثاني واشتد لاجازة في اجاز له الامام وغيره معرفة منه ان
 فلا اجاز له الامام عالم بصير يعزل ما يدخل فيما ويجز بصير الا على حسن

الظن

الظن ان الوالي لا يدخل فيما لا يوسع ما يكون فغوا هذا الضعيف • قال
اذ اوجدا هل عصر عالمهم وضعيهم محتملين على تقديم احدهم والتسليم
للبالاهة ولم يصح فاجاز انكار عليهم محتمل لانكار زواهل العلم في
هذا ولم تكن الدائرة اختلاط فعلى هذا جاز هذا الضعيف تباعهم
على ما وجدهم عليه ولا يجوز له ان يخالف هذه الجماعة الذين هم
مجتبة في حكم الظاهر فاذا جاز هذا الامام لاحد بشرائه وعجزه والمدفوعة
ما يجوز له ان يجنب له فيه جاز هذا المجاز لما يجوز للامام ان يجنب
له فيه وفي الاثر لا ثبت الاجازة في انفاذ الحكم لمن لا يحسنها وتثبت
يحسنها فان وقت في موضعها جازت وثبتت جاز فاجاز له الامام
وجاز لمن جاز له المجاز له وكذلك الثالث والرابع على ما وصفنا وهذا
ايضا على الشيخ ابي سعيد كتاب الاستقامة فلما لم يكن في ذلك عالما
ولذلك عارفا ولمدا ومالم ومالم يجب ان يكون فينا وبيننا ولا محنة
لنا فتمنه وكان فزائمه على ذلك كله ولدينه خائنا فانظر في ذلك
وعدله واسد علمه • **صلوة** ابن عبيدان والشاري المتوخر بالكرى من
بيت المال لخدمة المسلمين ايجل له عند فراغه من خدمة المسلمين ان ينسخ
لناس بالاجرة ويحيط لهم شيئا به بالاجرة غير شر على ما استعمله
قال اذ لم يشترط الشاري عند دخوله في خدمة المسلمين ان لا يخدم
بالاجرة عند فراغه من خدمة المسلمين فلو ان الاجرة خدمته تكون لبيت المال
وقول الاجرة خدمة تكون له واسد علمه • **صلوة** الزامل قال ان
كل الملاحى عند منكر الا ان الطول والعروة اذا اذروها فاما موسى
على عودهم المسلمين فقد اذركا شيئا خيرا رجعت له لا يكره ذلك وذكر
الساحس في ذلك كله وما النصر الا عند الله واسد علمه • **مسئلة** الصعي
واذا احاز امام المسلمين السلم عالم ما يجاز له فيه جميع ما يجوز للامام ان
يجنب له فيه من حكم الله وبيت مال الله وما في ضمانه في كاد به لواقامة
حدوده وادب عبيد جاز لهذا المجاز لجميع ما يجوز على موافقة الحق
ومرجع العدل • وبعض المسلمين راي حتى يخصل التزويج والحدود وبعض
راي تخصيص الحدود وحدها وان كان جعله واليا على موضع كذا
وكذا لمحة الاختلاف في عقد النكاح واقامة الحدود وان كان المجاز
للايضا لاحكام وناظر المسلمين فيما يخصه وطالع الاثر وعمل بالحق
جاز له ذلك ووسع على اعتقاد اذ اعما يلزمه واسد علمه • **صلوة**

الفصل

ومن وفي فرفيق شكى احدهما من صاحبه ادعاه عنده غمها او املها اذيت
واراد ان يمنعهم المورد الذي يردون فيها قال ان الادبة التي نعم
صاحبا وابله تعدوا في غمها هذه دعوى غير مسموعة **قال**
هذه دعوى مسموعة وعليها البينة بصحة ما يدعيها فانها ما منع من
ما يشتهى العقل المورد ونظر في امره حتى لا تلحق المضرة في نفسه ولا ماله
وان غير البينة لم يمنع صاحبا لما يشتهى ورورد الماء وهذا اذا صح ان
العلة التي بالمماثلة توفّر في غيرهما فالصحة متبينة بالبينة كما دلت
فزال الطباينة والحداثة وقيل لا يمنع ابدا ولا معنى للتأثير واذا الامر
للمدونة واسد اعلم **مسألة** الزامكى واهل البلد بحقوق الغفلة
والإغفال والسفيرة في احوالهم رضهم وتحمل الزجر النار الى مزارع بعضهم
بعض ويخيلهم فتحرّقا وقد احرقت في مزارعهم ويخيل على هذه الصفة
واراء كسبهم وتجنّب الذين يحرقون بابا لا تحرق الا في ملكه ايجب منعهم
من ذلك وجسبهم عليه على نظر الصلاح ومضى الضرر ام لا **قال** ان
كان لا يوفّر الضرر من ذلك على غيرهم في اغلب الاحوال لم يصق عندى
منعهم عن ذلك والاحتجاج عليهم في خلاف بعد المجتهد وضرب بالناس
بل هو لا لم يصق عندى حبسه على ذلك واسد اعلم **مسألة** الشيخ عيسى
رسيد ورجل عليه الحبس خمس في حبس اقل يكون في المنظر ان لا يقتل
ضحي ان اذ مات احد من اهل الحبس المستحقين للحبس في السجن فيه
والحبس لا يمنع الموت اذا نزل الا ان يكون حبس يخرج في تعارف الناس
ان يعرف على القتل في شاة ذلك فلا حبس بها ومنه الحد في الادب
والافراط فيه غير ما يجب واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي فرق الشافعية
يجمعون في خلق كثيرة من الرجال ويقرون قصاصا في سيموها اذ كان
ومولدين ومعراج النبي يقرأ فيهم رجل ويوردوا عليه بعبية الحاضر
بالاعلاصواتهم ويجمع النساء بفراجال لاسماء ذلك ايجب علينا
ان ننهاهم عن هذا الفعل ولو شق عليهم لم يسعنا التفاضل عنهم
قال ان كانوا ينجحون في البلد ويدورون على سبيل اللهو والطراب
فيجب ان ينهوا عن ذلك وان كانوا مقيمين في امكانهم ويفعلون
هذا على سبيل الموعظة والحث والتعظيم الطاعة وترك المعصية
والشوق الى الجنة والتخويف من عذاب النار فارجوان لا يضيّق تركهم
على ذلك وهذا يعرف عندنا بالمساواة وما يحزى به العاة عندهم
ويعرف عنهم واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي الوالد اذا اقر على شاة الامام

يسوا حصتهم وتختلفوا في ذلك هاهنا يجوز للوالي جسيمه اذ لم يطبقوا الامم
 ويتبعوا قولهم لا **هـ** قال **هـ** اقم احفظ في هذا شيئا عزاني وجدت في
 ايام الامام واشد رميدا يجوزون الناس بالميت على الابواب والواضع
 القوت الحس ويشدون على الناس في ذلك ولا اعلم اقصاهم مشورة
 وارجوا ان كان فيهم الشاري وعيلا الشار لا ان الشراة المستخدين
 ونجى عليهم نفعناهم من بيت المال فالطاعة عليهم الزمر والمجس عليهم واكد
 اذا كان هذا الوالي قد جعل الامم الطاعة عليهم ولا يصيق عليه ذلك
 اذا اراد جسيمه الصلاح له ولو لمسلمه ورد على من جالف ولاية الامر
 خوف الصياغ والتعري منهم بخالفته والمصلحة هو المناظر له ولرعيته ما
 هو اصل لهم وهو المسئول عنهم عدا وعلى امانة الله فيهم وهو يعاين خير
 بصرك ومن في اهل المزارع التي خارجة والمقرى يشكون
 بخلاف اهل المواشي واهل المواشي يقولون هم حضرة على زرعكم اوجب
 عليهم ان يحضروا على زرعهم ام لا **هـ** قال **هـ** اما الزراعة الخارجية
 اهلا لا يكلفون على الحضر ولكن على اهل الزراعة حفظ زراعتهم بالنها
 وعلى اهل المواشي حفظ مواشيتهم بالليل هكذا يوجد في الارث واما الزراعة
 اذا كانت بين المزارع فعلى اهل الزراعة ان يحضروا على زرعهم وعلى اهل
 المواشي حفظ مواشيتهم بالليل والنهار والاداعلم **هـ** **مسألة** الصبحي للوالي
 ان يعقد وكالة لمن يريد وكلا فيه وليت له بذلك بلا مشاورة فان
 قيل ثبت وان تركه منها والمثورة افضل واما الاحتساب فقال من
 قال يجوز مع وجود الاحكام **هـ** وقال من قال لا يجوز والحكم فيه الجار على
 الجارين ان شاء اعفاه وان شاء لم يعا رضه وان شاء اقامه وكلا واما
 دفع الامام او عامله من بيت المال من عليه الصعان لم يسمع من معنى عن
 شيخنا فاصرح بحسب جواز ذلك والتمس ما عرفت من ان المسلمين لا يجوز دفع
 الشيخ ابي سعيد ايضا لا يجوز الا ان يدفع الامام شيئا من بيت المال ثم
 يتخلى به الصامن والاداعلم **هـ** **مسألة** على الوالي ان يفت ماسا
 عند الحاجة في ترك الاحكام بين الناس لاجل قلة قدره عنده وترك ما ماله
 عليه ان الذي احفظه على ابي سعيد الكوفي اذا كان يوزن المسلمة واحكم الجائز
 فيها واحتج اليه ولم يوجد احد يقفه مقامه وكان حاكما منصوبا واحكام
 الخصال ورضيا حاكما بينهما فانه لا يسع ترك ذلك ويلزمه ان يحكم
 بينهما كما ترمي الصلاة والقيام والاداعلم **هـ** **مسألة** الشيخ خلف رسالة

3

وجاء في الاثر انه اذا شكى احدكم بعد بعد وبدا له الحام فان الحاكم لا يرفع بل يكتب الحاكم ذلك للبند ليظهر بينهم فان صح له يكن في البند حاكم يكتب لاحد من علماء المسلمين في اهل ذلك البلد فان لم يكن فيها عالم فيكتب لخواصة المسلمين الذين يحسنون الحكم ان يظهر بينهم ويقول ان لم يكن هناك احد فحينئذ لا بد من رفعه وعن بقول اريت اذا شكى رجل زاهل نزوى فرفع رجل زاهل الصريدي عليه مثلاً محمدين فضة ويريد رفعه الى نزوى وكان في الصير حاكم يحكم بالعدل هل يجب ان يرفع من هناك الى نزوى وهو من اهل حسن محرمية الجيرة وهو غير مرجح استقباله بوجه فالمراد من كل مسلم ان يظهر الصلاح ويجعل الفكر في هذا فان نظر المؤمنين فيه عجز وشقاء وصلاح الذين والدينه **قال** الصبحي هذا هو الحق والصواب الموافق للسنن والكتابات **واشار** الى العقول والالباب **واسمى** **مسألة** ابن عريان واذا حبس العامل احد وبعد ذلك تبيس له اسماء عليه حبس ما بالزعمه **قال** وجدت في الاثر انه يلزم القاءه والالتفات شئ على صفتك هذه **واسمى** **مسألة** وسئل ابو سعيد عن رجل وجد مثله هل يرد ان يدفعه بالكدب ان جازك ذلك فيقول رسلني فلان اوقال في فلان اقول لكم كذا وكذا او اقول لكم كذا وكذا او اقول لكم كذا وكذا او جاءكم فلان او نحو هذا ولم يكن فلان ارسله والافال له ولا جاءه **قال** ابو الهيثم بن زياد اذا كانت بينه وبينه وبينه **مسألة** **الصبي** واذا وجد امرأة ورجلاً في النهار في البلد جالسين واقامين ولم يكن بينهما وبين شراب وقوفةها وجلسهما ذكره قلت هل ينكر عليها ذلك ويلزمهما العيب وكذلك النساء فخطاطات بالرجال في سوق المسلمين ليعين وشرهن ومن ما يظن ذلك بذهن من الرأفة الى الكعيب فدام الرجال هل يلزم من حبس **قال** السنذ استبر من جازا لا تكار عليهم من وجد من او معين حال وما لم تثبت برية تعرض عنهم ولما اظراف المدين الى الرصف والتدوين الى الكعيب فيمن ترخص وباطنهم اقرب فظاهر من ومما عدا المرافع والكعيب منعوا اظهار **واسمى** **مسألة** ومنه واذا رفع الى الدار من رجل غير ثقة ان في بيت فلان احد من الناس يشربون الخمر ويطلق القلب المصدق قوله هل يجوز للوالي ان يدور بشره ان يدخلون بيته بالذن او بغزاة **قال** لا يجوز دخول المأذون الا بصحة منكرها واخبر عن ثقة لا يستباح به دخولها وقيل لا تدخلون الا ما ذن على كل حال **واسمى** **مسألة** ومنه واذا خرج الولي عدلا لا لا يعرف والهي عن المنكر جاز له قول قوله وحسبنا دعي عليه هذا العدل ما يوجب عليه الحبس

والاب الالحاد
وهو من زعموا
قال لياض على
عند العيس لم
مع واستقر عليه
واحببت لهم حق
شي زينت المال
ما عرفت ويا
والان كما بعد
ارضيت المال
قال قول الالحاد
يا عيسى فزاع
نور من نور عيسى
وان كان قد شئ
لحق زينت المال
اعاده قال اذا
فالم لم يتصل
فان اذن لم والاف
وهو اسلم مق
يبرر على عرو
ويعبر عن الله
ربنا من العرو
والاخذوا
لما ندموا
مررت الما على
قال من تحتها
فقد المان كما
وقولهم في
فقد كان في
مسلمة
الحكماء في اجابته

والأول بالحدود والفقير فافهم لا يقبلان بعد ولا يعلم **مسألة** وعنه
وهل يجوز للوالي القاضي على الجسد لأحد دون أحد إذا كانت الحايضة واحدة
قال لا يضيّق على الحاكم عقوب بعض وأخذ بعض إذا رأى ذلك صلاحاً أو اجترأ
لحد الجسد ليس بضريرة وأما علمه **مسألة** ومنه إذا جاز إذا جعل شراً
عنه واشترط عليه أن تكون إجرته في بيت مال المسلمين في صوابه كما
اجتفت لهم حقوق في بيت المال فطلبوا إجرته والوالي فجاز ما عدى
شئ من بيت المال يلزمه شئ فيما بينه وبين الله قال لا شئ عليه على
ما وصفت ولا يلزمه في ماله وإنما هو أمين للمسلمين في إجرته عالمه قلت
وإذا شأوا به عند أحد من حكام المسلمين وقالوا أنه لا يشترط علينا أن نكون
إجرتنا في بيت المال وقالوا لا فإننا اشتترطت عليه القول قول من هم
فأقول قول المجازء إذا أنكروا قول المولى لأن يصح قوله ولا فهو مأخوذ
بما يصحهم فالإجرة فإن امتنع عما يجب عليه بعد الصلة إذا قام المجترأ ولم يكن
له عذر من قبله ثبت أن ادعوى جازحه على ما في الأثر **مسألة**
وان كان فيه شئ لميت المال عيّن الولى الذي ولّاه فحجر عليه وفاء من
لجنه في بيت المال فإن يجعله هو والياً وكان قد ادخلهم في تحريمه هذا
لعمله قال إذا كانت إجرته ما يتفق مال المسلمين فيها يجوز ويثبت
في مالهم لم تبطل إجرتهم منه ويجوز لهذا العامل أن يشاور في قضاء إجرتهم
فإن أذن له ولا ففي الأثر عليان قدر على قضاءه وما ليس له أو الزيادة
وهو ثابت لهم مقدرة عليه وصلى حقه ولا يؤثر على ما سلمه فيما يختلف
له وعلى من جعله والياً وأما ما ذكره أو أئتمه على ذلك أن يوصله إلى ذلك
يقضه عنه وأما علمه **مسألة** ومنه وفي جاء إلى الولى ويدين وكان من
في شخص إجرته من بيت المال وكان قد تشاربوا وصافوا في دولة المسلمين
أو دعاو إليه أو كانا نهوا الرجل والولى لا يبرئونه ويشهد له بشروطهم ولا تقبل
شهادتهم شرّاً يجوز لهذا الولى أن يقضى هذا إجرته هذا تشارب
من بيت المال على هذه الصفة أم لا **مسألة** ما في صحة هذا الرجل ونسبه
الشبهة يضحى بها النسب والمعرفة وأما جواز حكم الحاكم بها مع عدم البينة
فقول لنا أن يحكم بالشرع وهذا على قول من يجيز الحاكم أن يحكم بعلمه
يقول ليس له ذلك وإنما يحكم بالبينة العادلة وقول أن عدمت البينة
ذلك المكان فيسح الحاكم أن يحكم بالشرع وفي ذلك رخصة للناس وأما علمه
مسألة الفقيه جازع عيسى وقد وقعنا عاقلاً بعد ولا ينافي بليته من
لحكمته في حاجتنا لما طرد مع ما فيها ما لا يظن يحق عليك وعدم الثقات

[illegible]

العدو والقطع للضومات على منوال ما ورد به الشرع فكيف لا يكف وهكذا مثل
 اقامته وكيل اليتيم ومسجده وما لا يكف الا لم يوجد للفقهاء قال ما حالف
 الحق في حواشي قطع الحكومة ولا في اقامته وكيل اليتيم والله اعلم **مسألة**
 ومنه والمراة اذا اكرهت زوجها فزوجه انشاء عنه لها وبعضه بفسا ولم
 تقبلها عاشرته ولم يتفق عودها العقوبة ورفضت ما ساقا اليها فسا
 لا يكف فيها وفي زوجها اتفاق حق ولو الى ان تموت في الجنين امرى لها
 مجزاه قال لا ينبغي لزوجه ان تنسك بها في مثل هذا ان هو
 خاف ان يعصى الله جل في ذكره وما في الحكم فالمستع فراداه ما يلزمه
 يحبس حتى يورى ما عليه وان طال حبسه والله اعلم **مسألة** الصحيح
 فيمن عليه ضمان لبيت المال وقربة تزوي فمراة اذا ان يتخلص بركا ونحوها
 ايجبه ذلك لانه قال في حفظ في هذا شيئا واقول ما الذي يمنع
 من ذلك اذا كان وجع المال الى معنى واحد وهو الامام ونظم وهو لا يعال
 يجوزون ويقضون ويتفدون بنظر الامام ومشورته وكانه يرجع
 الامر الى باب واحد وسيل واحد اقول ان دفع الى الزك في غير ضمان
 فاموال يستعمل في غير الاولين تزوي وكان هذا الاولى لمان يدفع لهذا
 الضامن وهذا الضامن ان يقبل ما دفع له ويتخلص به الى هذا الاولى
 وثبت هذا في رواية المسلمين جاز وجه وعمله ولا اري ما يمنع مما
 وصفنا اذ لم يكن شر حائل في المانع والحائلات لا يجوز في هذا الضامن
 الدفع وقبل غنى او قلته معونة المسلمين او قلته موافقة لهم في الدين اذا
 كان ممن يحملهم ويكون الامام قد خرج على هذا الاولى الدفع الا بعد المشورة
 في امر محصل ومجهوم او يكون الامام معقول يحضرك لان الذي يحضرك
 في هذا وغيره اكثر من الذي يحضر في الله اعلم **مسألة** ومنه ما معنى قول
 المسلمين ان الانسان معذور بحمل موقة الاحكام ما لم يحتمل او يمتثل بذلك
 ا يكون معنى هذا الذي لا يبعد الاحكام بخطا يحمل مناهم معوق ذلك اذا
 رفع اليه الضمان في شيء لزمه حينئذ علم ذلك كمن لزمه دفع الصلاة ولا
 بعد بحمل موقة الحكم في ذكره قال فالذي معنا ان يحكم بخلاف
 حكم الكتاب والسنة ولا اثر بحمل او علم ولاى او دين وانما اذا اقر نفسه
 انفاذا الاحكام ولم يكن عنده علم بجميع ما ينزل به فلان يوجب الاحكام
 حتى يتعلم ما يحتاج اليه فهذا الذي عندنا في هذا والله اعلم **مسألة**
 وما قولهم ان الحاكم الى امره اخرج منه الى حفظه فنك اذا كان الحاكم
 من يحسن ان يقول ما يري في الحادثة التي لم يات فيها شيء من كتاب الله ولا

يستمر سوله ولا فراجاء المسلم والمسلم **مسألة** الصبي وقا ناس عنهم
 خبر ان ما يكون واذا دخلهم لم يخطوا عندهم للفرقة ايام العيد ما فتعوا عن
 ذلك ويجوزون على الموطأ ان يخطون حيث شاءوا وان ارادوا عندهم او عند
 غيرهم قال انه لا يجزى احد على الرجوع الى العرق وعز المسلم بالدين
 وقال استقامت على دا ما افترض الله وامره وللانسان الخيارات شاء
 خرج عند هؤلاء او عند هؤلاء والناس وان شاء لم يخرج فاذا كان بعد ما
 اوم واسمى عما بعدهم والزم نفسه طاعة الامام وحكامه فلا يسبيل
 عليه والمسلم **مسألة** الفقير ناصر عيسى في اهل الاحداث والفتيات
 وامر كتاب المحرمات وسفك دماء المسلمين بالجملة اذا ارادوا الى ان
 يخشع عليهم بالسعي ولا يفسح لهم بالخروج ليصلوا الماء انما لا وازجر
 ودرعاهم لئلا يتجر وازركاب المعاصي المحقة شيء وصلاتهم اذا قال
 لهم احتالوا الصلاة فانا لا نفهمكم بالخروج والسعي ما يغير لغير الماء
 ايلقى الوالى شيء على هذه الصفحات ام لا قال لا اعلم لزموا حضارتي مما
 ذكرت على القيام بام المسلمين وعلمهم ان يخالوا لانفسهم والمسلم **مسألة**
 الصبي وقا الوالى اذا بر عاملا بقرية ورعيا هادلا حذلقري ورعا ياه
 واجاز لغيرها ما يجوز له ان يجوز له في مال المسلمين وروى المسلم ووجد
 هذا العام شرقة قائمين بحسن البذل والبر من الوالى اليها فقبله فاستعلم
 في جوارح المسلمين عونه ذلك اذ لم يلفظ عليهم هو نفسه لفظا قائما لان
 قال يجوز لهذا العام استعجال هؤلاء الشراة ولو لم يتجرهم هؤلاء
 اجاز جوارح المسلمين قد اتجرهم من قبله فلا مام او والى لانه لا بد ان يكونوا
 باعوا انفسهم وما وازجوها فعلى الوجهين يجوز استعجالهم ولا يلزم هذا
 العام الاجرة لهم لاجل استعجالها بهم وان وقع في بيع من مال المسلمين سلم
 اليهم اجرتهم وعليه ذلك الا فهو عذر واذا لم يقدر ان يوصلهم الى حقوقهم
 من مال الله ولا يلزمه من مالهم وما يجوز لوالى ما يجوز لوالى على
 اكثر القول فيه اختلاف **مسألة** واولى واولى امام حسن الظن وقول ما يجوز من
 امر ونهيهم اذ لم يكن هناك سبب بجو الاحكام عن مواضعها وبقياع
 جهة او ظهور خيانة لا لا انسان غير معصوم ويجوز عليهم الانتقال من
 حال الى حال فعلى كل مكان بعينه حاله وحاله وجب الله طاعته
 واسم اعلم **مسألة** ومنه والوالى اذا عذر في العمل قد تجر شرطا فاجرتهم
 في بيت المال ان كان قد شرط عليهم ذلك وانما يجزهم هكذا في ظاهر الحكم
 عليهم وهم وفي التعارف وما عليه الناس ان اجرتهم في بيت المال واسم اعلم

كيف ذلك وهل قد
 قال ما خالف
 المسألة
 ما سأل اليها
 في العنبر من رزقها
 بل هذا ان هو
 شتم في اذناه ما لم
 المسألة الصبي
 يخشع على الوالى
 انما لا يغيره
 ظهر وهو لا يعلم
 به ولا يبرجع
 كذا على صحت
 انما لا يغيره
 هذا
 ما هذا الوالى
 ما اعلمه من
 في هذه الناحية
 في هذا الامر
 في الاصل المسنون
 ان الذي لم يحصل
 منه ما معنى قول
 في معنى ذلك
 معنى ذلك ان
 في الصلاة
 ان يحكم بخلاف
 ما اذا اذ نفسه
 في الاحكام
 المسألة
 كما اذا كان الحكم
 في كتاب الله ولا

مسئلة وهذه وفي التجار اذا امتنعوا ان يفتقدوا دكانين من سوق المسلمين
 ايجوز للوالي ان يحجز عليهم ارض بيت المال والخصن والسوق ام لا قال
 معي انه ليس للوالي ان يحجز عليهم المباح اذا تركوا ما يجزى تركه والحاكم لا
 يحكم الا بالحق والله اعلم **مسئلة** ومنه والوالي اذا احتاج لشئ من اهل اهرام
 لبنت المال يحجزهم ان يفتقدوا سوق بيت المال قبل المسلمين محله شهر او قبل
 او اكثر اذا رضى المقتدون بذلك قالوا ان كانت ابدانهم مقعوده
 من قبل فلا يصح تغادرها قبل ان تنقضي الاولى والحاكم لا يامر بتغادر
 المقعود ولا يرخص بذلك والحاكم في حال النقصه لا يسع العتبه والله
 اعلم **مسئلة** ومنه والوالي اذا اراد ان يجعل قفانا او بيتا للموازين
 لبنت مال المسلمين مكان في بيت مال المسلمين وان يفتقدوا قال
 يسع الحاكم فعل ذلك واخذ الكرى على الموضع اذا كان الموضع لبنت المال
 من غير ان يجبر احدا ولا يسع اخذ الكرى على الجيران والله اعلم **مسئلة**
 واذا اراد احد من والى الارواح الا حمله على حماره فوق ما لا يطوق حمل
 عليه لازمان بغزله ومنه وان امتنع هل يجسه قال انه كذا يجب
 عليه وان امتنع حارسه والله اعلم **مسئلة** ومنه فمن يكون مع
 الحكام ويراهم يحكمون باشياء ويجسسون ثم صار هذا حاكما بعد ذلك
 هل يحجزه ذلك لانه يحكم ويجبر على ما راي الحكام يفعلون بل اذا لم يعرف
 عدل ذلك ولا خطاه اذا كان او نكح الحكام عدو للعدو ويقول لهم قال
 لانه يفتقدوا انهم ويسلك سبيلهم اذا كانوا اهل علم وعدل ولم يجالوا
 في ذلك الحق يعني ولا ابتاع هو والله اعلم **مسئلة** وفرا حكام او سعيده
 ان لا امام اذا منع واليه واعطاه الفقراء ومنه يستحق الاحسان من مال الله
 ان للوالي ان يعجز من يستحق من مال الله بالاسراف والمضمر ان له ولا
 نصيبا في مال الله قالوا الصبح وان ثبت ان لم يعطاه ولم يحق في
 مال الله بعد ان عفا الامام فني من ولاه لا يكون ثبت من مال الله ما
 اذا فعل هذا المنهي ما يجزى بفعله في حكم المسلمين ووصل الحقوق الى اهلها
 ومستحقها واطاع الله في جميع ما امره وارضى خالفه في سرق وجرح
 ولم يخف الله واملأ بغيره من السفر في مصالح اهل الاسلام ولا
 يصيق عليه انفاذ ما يحتاج اليه لمصالح الدين وما يرفع روية المسلمين
 والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان واذا عرفنا العاين انهما غفلان وبنين
 خراهما فادعاهما انه يحفظهما الغفلان واقر فلان بذلك فلان حبس على
 رجاها وانما الحبس على من يحفظها وانما على القيام باول المسلمين مولاة الصبيان

والنباي

والناسي والمأبوك الذين هم غيرنا فعين ولا يحفظ الدواب ولا يمنعها وكذا
تأخر في القيام بالامر صاحب الدواب ان ينزكوها في يدي هؤلاء الصبيان
هذه الدابة والدواب التي يعمل عليها مثل الابل والحمير وامثالها خارج
ان يستخدم بالاجرة ويكون فققة باقرها وما فضل من ذلك لربها
ان كان بها من مثل الغنم والبقر خارجا ينزل اربان باخذ لبنها بعلمها
على ما وجدت فرائدا لصحانها والى اعداء **مسألة** ومنه قيل ان الولي لا
يجوز له ان يحكم بين الناس الا ان يجعل له الامام فقلت يجوز له ما لم
يحج عليه الامام وكذلك في تزويج ولا ولي لها امر النساء بلا اختلاف
والى اعداء **مسألة** الشيخ فاصبر حريص وماصرة فيجوز للامام ان يحجز
له ويعوض اليه الاجارة وغيره بقصد ومأخذ في العلم والمعرفة قال
هو العدل في العلم المأمون على ما دخل فيه والعدل من دان بالعدل
وعليه وليس له اهل الاستقامة وانما لا يوصل في محجز لعلم ولا اهل
وان كلا مخصوص بعلم في الناس من بار وفاجر والى اعداء **مسألة** ومنه
والامام اذا جاز لاحد ما يجوز له ان يجوز له والقيام بالعدل في مال
المسلم ودولة المسلمين من جهة كذا قال يجوز للمخارج والجمع ما يجوز
للامام في الكلام والحبس والتقييد وانفاذ بيت المال في مواضع المعروف
وقصد بالمعروف وجميع ما يجوز للامام على قول بعض المسلمين وان جاز
هذا للمجاهد لاحد ما يجوز له جاز ما يجوز للامام وكذلك الثالث ان
جاز الرابع جاز له ما يجوز للامام وذلك على قول بعض المسلمين **وقلت**
واذا جعل للامام واليا او قاضيا او حاكما او جلا او جابيا او كاتبا يجوز
وكذا ذلك والاية قال يجوز جعل للامام له على قول **قلت** اليس له ان
يجعل وكلا او جابيا لغة غير ذلك **قال** لا يجوز ذلك على الإطلاق
الا ان يكون في معنى مخصوص يعني الرسالة والى اعداء **مسألة** ومنه
واذا قصرت احد شيئا في بيت المال دونيت في قلبي وانظمت بلساني
اني ذاق له بنك ولم اسمعه ذلك يعني ذلك لا قال كاف في قول بعض
المسلمين **مسألة** ومنه وفيهم عليه منطلق زوجته ثم ادعانا
احد اكرهم على ذلك وخاف القتل والضرب فطلقها او اهل ذلك الذي
ادعاه على ذلك لم يكن موقفا بذلك في الظاهر وظني زوجة بعد ذلك لانه
لم يجعله طلاقا ايسر ومنه عند الطلاق تركك انكار عليه من حاكم او
غيره **قال** ومنه عند طلاقها ولم يخطله له وجهه من وجه الحق

میں نے

في ذلك فهو مدع ولا يسع ترك التكبير وعلم من ذلك وقد علم على الكثير من ذلك
 والله اعلم **مسألة** واذا ارسل الامام عاملا الى بلد ورعاياها ولم
 يطلع العوام منها والخواص على ما اجبر لما يكون حكمه حكم الولى قال
 اذا ترك منزلة لا يفر لها الا ان يكون كذلك جاز له ذلك واديت ولا اجاز
 لاحد ما يجز له ان يجوع لما يجز له منه ما يجز له والولى قال
 هكذا اذا نزل بتكليف المنزلة والله اعلم **مسألة** وخلف الشيخ سالم عيسى
 وما صفة يجوز للامام ان يولي على جبهه ولا يجوز بدونه قال
 هذا القول المأمون على ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى
 والولى اذا قدم احدا في الشراة يشاؤا لدرهم من بيت المال لتكون
 مما تجب للاجرة في بيت المال قبل ان يستوجب ذلك وكان لا جبر فقير
 ا يكون قد وضعه في موضع ما يلزم ضمان ان لم يدفع له به ولم يستحقه من
 قبل جبره قال اذا لم يكن الترفع من قبل الفقير ان يكون ضمانا فقلت
 واذا اعتقد في ضمان كل شيء بعد مر الشراة قبل استحقاقه لم لا يستحق
 مما لم يجر الاجرة والا فقد روي له عالم يستحق لاجل فقرهم لم يجز به
 ذلك وببراه قال اذا جعله الامام ذلك فلعلمه بترتيبك اذا كان
 المدفع له هلا لثمة والله اعلم **مسألة** الغاوي فمن شئ عليه انه
 اقام غيره اماما او استقام هو اماما فوق امام قبله ولم يصح على الاول
 ما تولى به امامته ما يلزم الضعف من سؤال ووقوف قال ان كان
 الامام الاول اماما عادلا وصحح الامامة ولم يفعل شيئا وبصره
 امام بلا شيء بوجب نصب امام كعلمه وانكر الامام الاول ذلك فالأخفى
 ظاهر الامر بخفي وان كان لم ينكر في الاخر خلاف وان كان الامام
 الاول فعلا فعلا لا صار متبها فلما نعت امامته الامام المتهم والصواب
 النصب عليه والله اعلم **مسألة** الغاوي وفي الشراة الركيبين في البحر
 هل يتر الوالى اذا عطاء وكلا درهمين من بيت المال ولا يدري ان
 الغاوي ام ميت قال قولك حكم الشاري المسافر للبحر الحياة حتى
 يصح موته بفقد وعينه وعلى هذا القول يجوز التسليم من بيت المال
 لو كبله وعينه الموكل في قبض فبضته اذا صح ذلك والا صح وتعدان هذا
 الشاري غير مستحق لما سئل الوالى عنه من بيت المال على حكم الملبس غير
 صحيح حق نص حياته واما اذا اردت التثبت فادفع لاحد من الفقراء ممن
 يستحق بدراهما او عرض من بيت المال بقدر فضلة هذا الشاري
 الذي له في بيت المال ثم يدفع كذا من ذلك لاجل الفقير بتلك الامم
 بعد ان يقبضها منك ثم تدفعها انت من فضلة الشاري لو كبل او غير ذلك

الولى

الموكل ولا يلزم مكنتان من ذلك كان الشارح جيا ومينكا كانت صحته عندك
وكانت اوله تصح كان الفقير المدفوع اليه ثقة وعير ثقة واما اذا شهد
رجل عدلان هذه الواكالت وهذا الحق المكتوب على فلان فلا يلزم
خطبه فلان بن فلان وهو ثقة عدل وخطبه حابر وثابت عند المسلمين
فما بين ذلك تسلم ذلك الحق من بيت المال على الاطمان واما في الحكم فلا يجوز
لا يشاهد عدلين واوله علم **مسئلة** الصعي وانا جعلني اولي عاملا
له وكنت شارباً واهارني ما يجوز له ان يجتمع في حق القيام بالعدل في بيت
مال المسلمين ودولة المسلمين فكيف ذلك ولو لم اعرف احارة الامام له
قال انا احارة الامام كذا في عجزك اياها هل قل قوله قال اما
احارة الواكالت فان جعل له الامام ان يجزئك فما بين وان لم يكن كذلك فان
كانت احارة الامام للنوايا مطبوعة واهار ذلك هذه الاحارة فغير ذلك لا
واما هذا اللفظ المذكور ذكره فهو لفظ خاص ولا يقتضي فيها احارة كون
القيام بالعدل البيت مال المسلمين ودولة المسلمين دون غيرهما الاحكام
واما اجازة لك ما لم يصح عندك اجازة الامام له بخطه او بشهادة
شاهدي عدل فقولته غير مقبولة في معاني الاحكام ولا يعجزني كذا
ان يجيز لك الامام لا نخرج لك اذ ان لم يكن ويريدك الاجازة فان وجدتها
قاصية جازتك في بعض القول وان لم يكن كذلك فلا يجزئ لك انها احكام
وقض وتسلم واما بقوله قد جعل له ان يجعل لغيره او اجازة له ان يجيز
لغيره فلا يعجزني كما جعلا ولا يجوز وقال المسلمين واوله علم **مسئلة**
ومنه وجدت في الاثر اذا كان الامام ضعيف المعزة انه لا يجوز ان
يصب واليا ولا قاضيا ولا يحكم بحكم ولا يعاقب احدا ولا ينفذ شيئا
لا ينفذ في احد شيئا ولا الامور يصر فيه الاشورة المسلمين فان فعل
ذلك فاحاف ان لا يجوز ذلك ولا يجوز دخوله عند في ذلك ولا يجوز لمن
حول له ذلك قال ذلك داي لبعض المسلمين وليس هذا دينا وكذا صواب
واولاه علم **مسئلة** ومنه وهل يجوز للقيام ان يستاجر احد بنادى
على ما يريد بغيره لاول بيت المال وغير علم ان يكون له ما يبيعه
وما بين اللابيت شيئا منه وفعلنا ما يتفقان عليه هذا مجهول لا يجوز
قال يلزم وفي غير انفاذ الاحكام فيه على ما يوجد الحكم من بايع ومشتري
ووكيل فان خالف لزم الضمان فيما لا يثبت في الحكم ولحقه معنى الاختلاف
في الفرق اذا رجع الى امر مثله وقمة مثله بين الضمان والبراءة واولاه علم
مسئلة ومنه واذا كان الامام لم يشتر لاسم علم وبصر وما يجعل
من الاعمال فلا يجوز جعله هل يجوز ان يجعل حكم على ما يصح له ما يدبره

ويجعل من ذلك ولو تظاهروا من هذا بيلمس العدل لعدو دخل في ذلك
بحجة له عند اعداء هذا يجب عند الوقوف ويكون ريقه قال
لا يجب الوقوف وبحسن به الظن ويلتمس له العذر قلت له وكذلك
ان كان هذا الامام يتجاسر ويعرض بفعل شيئا لا يقدر على فعلها الا ان
يكون بصيرا بامور ولكن الامام لم يؤمر قطعا بل يقول الخلد بما يجوز
وفعل الشيء الغلاف وفعل ذلك الشيء في الظاهر لا يجوز واما ان
لم يترك بحاف من الغشم في ذلك ولا ياتي الامور على اساسها هل سيع
حسن الظن بالامام ويلتمس له العذر على هذه الصفة لعل هذا الذي عرض
له عنده ان لا يعظم وعنده انه بصير وعدل قال لا يساء به الظن
ولا ينقص ذلك منزلته قلت وان كان يظهر من بعض اعمال هذا الامام
او كذا من امور لا يجوز وشهر شهرة قاضية في الدلالة لا تنكر ولا يدري ان
الامام يعلم بهذا الامور لا يعلم ان يكون الامام على حالته ولا يتبعه قال
كالاول قلت ان حاك جميع ما ذكرته كفي الصدور صار في القلب
وساوس من قبل الاول به كفي ذلك في قلبه وانزل الامام منزلة في احسن
احواله لم يجعل ذلك منزلة منزلة الرتبة في امره والاول به الوقوف
قال اكثر القول لا يجوز الوقوف على الامام حتى لا يوجد له عذر
يمكن له فيه الحق خيفة يجب منه العزة قلت واذا جاز هذا
الامام لا حد ما يجوز له ان يجبر له في مال المسلمين ودولة المسلمين من
القيام بالعدل ولا يدري ان الامام اجاز لهذا بصير نفسه وانما بصير
بذلك ما عين بصير ام مشورة احد وان جاز له منزلة من يجوز للامام
ان يجبر له وكانت الاحكام منهم على هذه الشريطة انما اجاز له ما يجوز له
ان يجبر له هل يكون هذا المجاز له منزلة من يجوز له الاحكام في ذلك ويجوز
ولا يتبعه جازع الامام هذه له وبصير في جميع امور منزلة الوقوف من
ما يجوز له الاولى ويجوز له جميع ما يجوز له في الحكم بالجبر وترويض
ولا ولي له في النساء ومحاربه من يجوز له محاربه وغير ذلك من هذا لا يجوز
له شيء ولا من حيث يعرف انه منزلة من يجوز له الاحكام قال قولنا
يجوز له جميع ذلك واما الاحتياط في حق من لم يترك ذلك قلت له وكذلك
اذا اجاز له على هذه الشريطة ما يجوز له ان يجبر له في الحكم بدينه الناس
بالحق يكون حكمه منزلة من يحكم بخطه منزلة من يجوز له الاحكام في ذلك
ويجوز له لا يتبعه ام هذه شريطة ولا نقضها الاحكام قال يجوز ذلك
على ما تقدم قلت اذا نزل هذه المنزلة هل يكون هذا المجاز له

مفتوح

وإذا جاء الإمام أحد طائفتي أهل البيت كثر فراجع مثله فلا يعطيه الإمام ذلك ولو كان عقيداً على الشريعة أو ألبا أو حاكماً ولا يكون ذلك إلا بالمشهور على نظر المسلمين ومشورة أهل العلم ولا يجوز غير ذلك وكذلك إذا أراد الإمام تقديم حاكم أو رجل على انقضاء رجبته ومملكته فلا يكون ذلك إلا في أهل العلم والعرف والأورع والزهيد والوالين في الدين وصفته الخاتمة والوالين للدين يجوز تقديمهما موحدة في آثار المسلمين لا يمكن وصفهما في هذه الفريضة. وكذلك إذا أراد الإمام تقديم وكيل في مال مسجد أو يقيم أو فلا يمكن أن يرفع في جعله في العدل والصدق مع مشورة المسلمين أهل الفقه والعدل والصدق والشفقة وإنما تكلف هذه شفقة على ديننا فيصحة لجميع المسلمين وأما العهد وعلى المسلمين وأماهم أن يقولوا ولا يروون أن كان حقاً وعدلاً وتغيركم امتنا وسادتنا أماناً في قلوبنا نحن ولما خلافت ديننا وامتنا وأقاربتنا الأغنياء عنا والسلام على زعماء الحق واتبع كتاب الله وأما وصفة المسلمين أوجب ظهور رؤسهم في عباد الله وعلى بلاد الله وبعد الفهم وظهور الشفقة أدام بقيل ما إذا عجل تمسك بالضعيف والتسليم لأهل الحق والعدل وأسد العلم. **مسألة** ومنه وما ينبغي إذا أراد الإمام المعونة في رعيته في موضع لزوم المعونة فيكون مطاعاً وأما يخص من زعماء الأمان كان جهاداً فالأول على من يلزمه جهاد دور في عهده الله ونجاة وكذلك كل من لا يرايه إلا أهله ومن وجب عليه الأمان الذي فاقهم وأمرهم الله وأطيعوا وأسد العلم. **مسألة** الرعي في الأمان علماء المسلمين وأهل الفضل في الدين بعد المشورة والتراضي منهم وجبت طاعتهم على كل من انتهى إليه ذلك وصح معه والعوام وغيرهم ما لم يحدث حداً يخرجهم عن الأمانة وإن كانت محقة الإمام ونفت على غير هذه الصفة استمر الأمان حتى يحضر المصير يخرج أحكاماً في عهده سنة ولا يتخلعون فيه ولا فيها كان له بعد ذلك أخذ الصدقة وقسم الفقه وصلاة الجمعة وإقامة الحدود وإنقاذ الحقوق وصفة الإمام المستحق للأمانة أن يكون خيراً أهل عصره ويكون أقوى طائفة عقله ثم يصل قوة عقله بشدة الفهم فإذا جمع إلى عقله علماً وإلى علمه حياءً وإلى حياءه فافذلك الذي بعد العهد والذكر. فكانت العدة وإقامة الفقه على إقامة الحق ويكون عدلاً وأضياء ما في الحق قويا شديد في الدين تقياً فلهذا على أكثر أهل المسلمين في الإمام المستحق للأمانة وقاروا بآيات أفضل ما أعلم الله على عباد بعد أن خلقهم نعماً أحدهما الرسول الهادي الذي لا يصيب علم الدين إلا من قبله والآخر الإمام العادل الذي لا تصح الدنيا إلا على

يديه وللإمام العادل حرمته عظيمة وزمته جسيمة ولا حل أعظامه ولا زمر
 زمامه ولا يظن به العقب ولا يزن بغير الصبح **مسألة** وأما علمه
 الصبحي وأما المسئلة كبيت مال الله فلا يجب في الوقت وأطباء
 نفسي أنه يسلم ويهد مال المسلم لمن يستحقه ويقول له خذ هذا كذا هذا
 احت إلى وبعد من الشهرة ومقامات ذلك فاصبحت فادها واهمت
 بالخالص من ذلك والناس على منازل القول خاص وعام **مسألة** وأما علمه
 قال الشيخ **مسألة** بنته أشد من عمر الخطاب تقرب لها الويل في سبعين
 ألف حصص ويخطب له في عشرين ألف منبره **مسألة** وأما علمه
 حبيب بن سالم ولا يجوز للحاكم أن يحكم بخواه في الأرب فيحكم بقلان بواي
 وقلان بواي لئلا ينهوا ما يهوا به بل عليه أن يجتنب الصواب ويأبى
 أهل العلم عن عدل الرأي لا أراي من بعد لها أصوب حاز لنا الرجوع
 حاز لنا الرجوع إليه وقد فعل أهل العلم ذلك والحكام **مسألة** وأما علمه
 الشيخ فاصبر عجيب في ما نيت المال الذي هو غنى الزكاة وفي الزكاة في
 روات أئمة العدل حكمها سواء يجوز التصرف للوالي منها ومن يجوز
 التصرف في بيت المال من والأوعا مل وعملها أم يجوز التصرف فيها في
 غير ما أئمة العدل فقط أم لا وفي بيتها في كل وقت قال قد جاء
 في الزكاة والأختلاف في التصرف منها الفقهاء ما لم يجز في بيت المال
 في ما لا يمتنع العدل وعند ذلك بيت المال أوسع في التصرف فيه كله من
 الزكاة مع عدم حاجة الإمام العدل إليها كلها على قول بعض فقهاء
 المسلمين **مسألة** الصبحي حكم ومقاصصه وإمام المسلمين القائم
 بدين رب العالمين والمسلمون عن رضوان ولهم والون بطور عذرهم
 إلى حكمت على فلا من فلا من بغرم ما أخذ من غل صوا في المسئلة على وجه
 الاعتصا به من وبعد الصحة لاخذ بالمينة العادلته والحدتها ومشو
 العلماء في ذلك وإضاع رأيهم وانتعرت مثل الزمعة مالم لا يمتثل
 بعد ذلك حقيقته عليه في حين ذلك ولا تكون المقاصص إلا في معلوم
 معلوم فيما نزل وإن كان عليه دين معلوم ضرب لأصحاب الدين مما
 ينوهم وإن كان ما عليه مجهولا فلا يصح المقاصصة إلا ما لا شك فيه عند
 المسلمين لأنه معتزلة الفلاس في هذا الموضع وإن كان على الإمام شيء من
 قرض وضمان فيبغوا أن يسلموا إليه بغيره بنسبته إليه لأن الأمام
 يقاصص هذا الغرم لنفسه وإنما يقاصصه بما الزمته من الحاجة المسلمين
 والناس بهم وأغراض دولتهم واستحقاقه قرض غل صوا في المسلمين وقضى

على الرعية شيئا مما يحسن بفعله العقوبة على فاعله ايجز للوالى تصديق هذا
الشارى ويعاقب بقوله كان الشارى نفعه في دينه او نفعه في اماننا وكان
من سائر الناس قال **قال** اذا لم يحسن بالتمتع جازر للقيام بامور المسلمين ولو
يقول الواحد للثقة او غير الثقة اذا كان من رفع عليه المحقة التهمة حتى قيل
ان قول المنهم على انهم في الحبس مقبول لاسد اعلم **مسئلة** الواملى وفي
رجل ما يتعد جل من الاضمة كل يوم ويلعب الشيخان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما
لنا كثيرا واذا له بذلك ايجز له ان يضرب مصرا يردعه عن ذلك ما لا قال
على ما سمعته فلا اثر ان ذلك جازر لما لم يرتدع الا بذلك وقول لرقلة
ولا يجحها ذلك والضرب عند السلم فالقتل في مثل هذا لاسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفي المحبوس بتمتع من رقنا وضرب او فعل شي في المنكرات ا
قاله واذا في الحبس اراح الحرج الى اهله الى ان يترك ايجز اطلاقا
كان لم ينقض حبسه وان كان جازر فاذا برى برى في الحبس لا قال
اما الذي ليس عليه حق من عقوب المحبوسين فجازر اطلاقا اذا راي ذلك القاي
بالامر واما الذي عليه حق للمحبوسين فيجب ان يطلب عليه ضمن برى
الى الحبس ان برى فان لم يرد ضمن بالحق ويكون الضمين وفيما ملها واسد اعلم
مسئلة ومنه والمسلم اذا قال لاحد الكفلا والبايان وغيرهم من
اهل الشرك ما ملعون او يا كافرا او يا عذرا او يا كاذبا او يا خنزيرا او يا
مجنونا ذلك وقت خصومة او غير ذلك ثم ان الكافر شكى اليه ذلك فلما
احضرناه اقر المسلم بذلك يلزمه حبس لاد قاله بجحفي في مثل هذا
اذا كان في وقت ليس فيه خصومة بين الكافر والمسلم ان برى المسلم بلف
الادى وان يلحق الناس بالخلق الحسن فان خالف وعاند المسلمين
فيما يبرر وما استحق العقوبة على المعادة للمسلمين واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفي اهل السوق والبلدا اذا شكى بعضهم من بعض اثم بلفقون
الجلوبات فاطراف البلاد ايجز للوالى ان يحجز عليهم ذلك **قال**
على ما سمعته فلا اثر ان لا يضييق ذلك على القيام بالامر اذا كان الذي
يلقى الاجلاب يحتوي على اكل منها ويحتكز بها على الناس وان كان
لاضره في ذلك على الناس وان كان لا ضرر في ذلك على الناس فلا يجحفي
ان يمنع واسد اعلم **مسئلة** الشيخ جيسى وسعد والى قال الامام
للوالى تداجرت كل جميع ما يجزى من اكل خبز كك فقد جازر ما فعل
بالقوما اجازر لم بعدا لعل قوموا جازر اذا كان مما يجزى فلا الحد و

[illegible]

25

ولا يجوز ان يقيمها الا بالامام ويجب على الوالي ان يتقدم لموره ويتقدم
 اعوانه حتى لا يخفى عليه احسان المحسن ولا اساءة مسمى ثم لا يترك احد
 يعجزه فان كان ترك ذلك تعاضل المحسن واحترام المسمى وفقد الادب وضيع
 العلم وهو اذا كان للمحسن في الثواب ما يتقدمه والمسمى في العقاب
 ما يتقدمه زاد المحسن في الحق وعنه وانقاد المسمى الى الحق وعبه والله
 اعلم **قال** ابو ميثان لا يصحبا اجمعوا الى اهل العلم اربعة كتب ثم
 قال اخضروا فاختصروا في خمس كتابات المثل لا يصلح الا الطائفة
 والعبية لا يصلحها الا العدل فيها والمالك لا يصلحها الا حسن التدبير
 والملة لا يصلحها الا نظاير العز وجها والطعام لا يוכל الا على شئ من الله
اعلم **مسألة** وفي الذين يصلون اجمعة في بندر مسكنة في السنة اربعة
 وان خالفوا يجسسون فيهم فنعون ولا يجوز ان يتركوا بظهور
 دينهم وان خالفوا المسلم جاز حبسهم والله اعلم **مسألة** وفي كلام الشيخ
 جاعدر عيسى في مرصده آية في اهل زمانه فقال من يلو بالامانة ظهر
 النفس الامارة في العبادية والسير في كل سبع اصحابها في ذاتها الحسن بنوع
 قليلة وكثير حتى تنجح عند من مولاها وتشكع على ما ولاها فتوردي
 اللزوم وتنفي المحارمة وتغفل وفعلا وقولا وان تقرب اليه بعد النظر بما
 يمكنك فتقدم عليه في النوافل المأدود فيها والمضاييل فان تجتهد في الاحتراز
 من سرها مبلغ قد ترك خوفها ورضها ورض الوساوس من اكثر الناس وان
 تخشى السير فتجعل الوزاة فيمن يصلح لها يرجع اليه فيما لا يخفى من
 تقديره او الولاية عليك وان لا تصدرك بحكم الا عن قصد بالوسع والعلم وان
 لا تضحي في طبعك ولا في اقامتك بمقالة هزل ويرذل الفعل وان تتوقفا
 كثر المزج فانه مما ادى الى الضرر فقد وقع عصفه فان كان ولا يد فيما قل
 نجاحا لما اراد وازالة مزج او مجلبة فرج وفي الضحك ان قدرت على
 تركه بين الملاء او من حضر المجلس فهو الذي بك ولو قللا تزدريك
 العقلاء ويصح منك السهواء والرجال والنساء ويخرج عليك الفوقاء
 الا ان يكون تشمها تجعله من تلقاء متبسمها الا فلا حق له فيها وان
 تكثر في الكلام هذر من فتجد الاسماع وتنفر عنه الطباع الا ان يكون
 سواك لغيرك متعلما وفي جوابك لم معلما ومودعا او معهما او معاك به
 من حاجته في مالك او عليك والا فاق ما لك ان تكون ومثا وعن المتفانية
 لغير فائدة صمونا فانه عز لقدرك واسلم لامر من فجع وزك ولا تضمر

خذ للناس ولا تفسد في الارض من اجل انك لن تحرق الارض ولن تبلغ الى اطولها
 وانما كفى مؤسرا فلا تفرق ما بينك على اناك وهو فقير ومسر الارض يكون
 وحيد لهما والافلا والذك به يؤمر فيها قافوا وتذات لا تقدر به في ذات
 ماله فحق من مكان خضع كل واحد في الشدة واللين في موضع الذي له
 في الحين وان يكون فيما بينهما في موضع نزولك البديل منكم وبجوركم وان
 تعفو عن المسيء اليك فضع ما امكن في ارضه فانه اصله الا ان يكون جراءة بما
 هو له اهل ارضي وارحم وان لا تكون في اناك غطا غليظا القلب فاضم
 وما يغضوا من حوكك فضا فتبقى ولا فاصرك مذموما تحذولان وان تسبح
 الكلام الحكماء فنتبع قول العلماء وان تزدادها فيها فتقوى بذلك علما يكون
 لمن علم به في رتبة ذكوا واخره ارجا اعتدله لدار هذا واخره بعد
 سائق عليه والى مبلغ اليه قولنا قتيلا وان في الواجب علم قدوم والجار
 في موضع نعلم ما بين صبر من فضله ان يكون بالمعروف امرا وعلم المنكر
 زاجرا ولا هل الخير الوفاء والمؤمنين زوا على اصالحين عطفوا فادتمنى
 ونصح ما لو فاد وعلى هذا الشدايد شديدا ارجا او عبيدا وانت في امرك
 وحكمة فرحمته المحطاب بالا والى له جود قدرتك على قدر حوتك يدك
 والعبية نصرت الزا على برى فذهبا على المراءى لئلا تبتدع والمواد واليوبرة
 واعدل بينهم في القسمة واجعلهم في الحكم بالسوية وقر الكبير وارحم الصغير
 الا ان لا الحق في التوفير واحد نفسك فان تبلغ كل ذي حق حقه من مسلم
 او مشرك او منافق مجرم حتى تصف منكم ومن غيرك وب فذف او بعد فداي
 لا يفي اعداءه فاضم على منازلا فلا تجا وزا احد منهم ما هو به فاركه ولكن
 اقض عليه ولما لم يفرز له ولا تكل لا على قدر عقده فان كان كثر شدة
 فالو لا يتركه وان هم معك غيبة فالبراء منه وان خفي عليك فلو فاف
 عنه حتى يتبين لك احداويه فكون علما وتغنى على وفوقه فيه لازما لك
 ما دمت على حملك وان لم يكن من عندك فلك ذلك ولا علم ان يختلف
 في ذلك وبما لم يترك فكم تزيد ان يكونوا كذلك فكن لهم وكاتح ان يجسوا
 اليك فاحسن اليهم فانك بالعلية تغمر مراقبهم وبالا حسن فلكم في الاحرار
 انما عهد الامم كان ليها فانه عال لا يزدهم التكرم التمرح ولا تمتد فاحصى
 به اهل المنة تكن ما وان نفر عنك لا ذاه وبقاعد منك لقناده والصلحة
 في ما يغير فارسل اليه منكم سولا في فقره اليك معظما وانظر اليه نظرا
 لا تشفق مكر ما فان وجدت في جمع سكن روعه حتى نزول عنه ما بد من

البعلية لهم لزوم الدفع عما هو فاجر فجاز لكل من تجرهم عليه ما يضر
 النفع وما اختلف في جواز فاعل فيه على ما هو اقوم فبطله وان
 تردد ان يباشرها بنفسك فلا تجزع فزعها ولا تفرغ فزعها واوعد
 لها من استطاعة وكن معك يد عدوك على حذر في كل ساعة فانك
 لا تدري في هجومه متى يكون في بلد ولا في نهار يومه ولا تنظرت
 لقومك عالم فكره مع ماكد من قلة فانه من الدواعي الى قتل وكان ذبيلا
 وان حضرك الناس فلا تكن الحيات فتكن الى الفرائسين الناس لضعف
 ماكد من عزيمة لانك تجرهم الى ما راوك به وهزيمة باعها به مقهمة
 فاشعر قلبك بان الله يريدك وحرض فاصحك على القتال وقل لهم
 في الاجال انها محدودة لانه اذا فيها ولا تنقص على حاله وذكرهم حين
 اللقاء بالذي في اسابق لهم فلا ضغائن ولن تقدمهم فلا اباء لعسى
 ان يجمع في قلوبهم ما بها مستكن من اثار العداوة والبغضاء فتجاهم على
 التوال في موضع جواز لهم وانت في يومك يومئذ ادع قومك ضربا
 بالصباح وطعنا بالامحاج ورويا بالبحر والنبال فاعلم في اقدارهم
 على هذا فراوك معهم اقتل لا فاعلمم وكررت عليهم الغارات فالغداة
 الراح حتى يذلو اضيق كوامع اذ انك فيمهلوا ويقضي اليهم بينا اركان
 مفعولان وان جحوا المسلم بالمساء والصبح فاجرها وكن حذرا
 وغدرهم من الرجوع الى ربه فتاب اليه من ربه فكل من يكن في رتبة
 من ربه والا فلا فامنه وان امكن ان يكون لما يدور في رتبة فقد علك ان يكون
 قد فاربك ليكره فياخذك على حين غفلة والناس اكثرهم لا خير فيهم
 لما في قلوبهم من اداء فلا تستعجل في اوقا نك عالمهم من رداء فانه لا بد لك
 ان تجعل لوك اوقا من ابيك وهما رك تعده فيها فتذكر اسمك في
 حضرك واسفارك وتبذل اليه ببطلان وان كان في الامور ان لا تبطل
 عن قضاء حاج المسكين من اقل العبادات فاجعل كلامك في الامور في
 وقتك الذي له ما من الاجر الموفور ولا تنه في الخلق من تحمك ولا تفرق
 من لا وكن فاقرا في صلاة او في عزها فرتل قرئيله وانظر
 في ليله لما كان منك في يومك فان تحدا حولك في غنى من عائد ما لا
 جواز ليني دينك فاد صلح قبل يومك متى امكن ان يكون عفة ولا
 فل عن اهل العلم ان جعلته ولا تحف ما يسر قد سعل ان لسه والبصر
 والنوار كل وليك عن مسؤولة ولا تمد عينيك في سكر الى ما منع الله عباد

في الدنيا في سبع لبعضهم في الورق ولكن انظر بعين قلبك الى ما اوعده وانتقاه
 فاجل العباد فان بالصدق ارفع درجات واكثر تفصيلا والى ما اوعده
 من انفس هواه فاشق درك ما عظم عذابا فدرينا واشد تنكيلا . ويا من
 اذناه الملك فاختار لان يخلد الوزاره اذا بداه كما لوصول اليد محتارا
 او عن دعوى فلا تلحق دار ولا محلن الذي هو به ولا باي موضع كان فيه
 وان لم يدر في حاله استقرار حق تستاذن للدخول عليه فالتحذير
 كد في جده في اناس فينبغي ان تكبر فتدنا به المصالح والسمامه
 على جهته الا ان يكون هناك من هو اعلا منزله في الاسلام فانا نحن
 ما به لخير ان تقدم قبل غير الامناع ما لم يرد دفع وان بقي في قيامك
 حتى يارت كذا المجلس فتقدم حيث ياركي الامر صريح فانه اعلم بالايه
 صوره وان تغض البصر فلا تذهب الى ما اوج من منزله النظر ولا تخبر
 بما تراه من شيء لا فائدة في ذكره ولا تكثرت من الكلام يعين يدك ولكن بقدر
 ما يحتاج اليه سؤالا ولا جوابا لا ما زاد عليه لا لمن اوجبه او عن ايد فيما
 احسن كذا ثم ارجع بالنظر الى ما يكون من احوال فان وجدته خيرا اقبلت
 وجب الصدر فويا على الامر في الجنان يتلقى الشدايد بالصدر
 لبيبا عاقلنا نبينا لا يحتمل الا لزم ما امكنه فجازله قابل العذر لا العجز ولا ذلته
 بعيد الغضب سريع الارضى لما به من الخلق فاهر النفس مسكها عن المنور
 في مسلكها لا يرضى بالظلم ولا ياخذ المال الا من حله ولا يتفقد الا في حله
 مقبلا لاهل التوفيق ذوي العلم ليقبض من اموالهم ما به يستضي في مساوكم
 المزمع بمنارهم موديا لنفسه واهله مع من قدوم با داههم متبعه لانهم
 متوقف على الايدي جوارح سوا لا فهو البقية لو فور عقله وان يسلم الابان
 مثله وقد استوزرك فشا دكم في فضله ودره على ما فيه المصلحة له في
 دينه ودينه ناصحا وما كان من شيء لا ينبغي ان كان تكتمه اياه ولا نظهر
 سواء فلا تخبر به الا في السر والا فلا فاس ان تكون في خبره مناصحا
 الا ما يكسر ظهروه فلا تكشف من عدله فتقدم فاصحا واياك ان تحاط به
 في شجاعه لعربك الا ان بدعوك اليه وان تجتري عليه في محادثه مناشد
 الدق لا من دخلت محادثه خلوة وان كان خيرا ولا لزم والواجب
 الا ما زلت اوجبه وويل سطن من يمانه فيرضاه بدلائمه ليلاموره
 منمك وان كنت في نفسك تقيا وجز سواء الظن برتا ولم تكن المرأة
 بغيا وبالجملة فجميع ما يكره من شيء فيسرع تركه فدعه مما لا كالناسي
 له ولا تدعه فانه لجل المحبت كما وان وجدته ليس له حلم ولا يقبض

من لدن وعلم بحري ليله ونحاه فيما لا يدرك اما العاهه او في علم متعالها هوا
 وثا بمحو لان بصرها وارفع في العاين هذه لم يرض لا بما يهواه او يكره
 سميع الغضب بادنى شئ يحركه فيفدح شره ويورى في قلبه ناره حتى
 يظهر على الجوارح اثاره لا يملك نفسه في التسقي في غير موضع جوان متى
 تدور في علم وجهه لانه في ركو به على ضلالتنا ما يسلنا في عرصه ودينه
 سقا واما ايده او لم يكون من اعوانه في دينه او في ماله عدوانا وظلم الايادي
 بما به يطش وركل برجليه او كثر يديه او سكر سجن او قيد او مضطرب
 اودع واعطش او جوع او ما فوقها من شئ في تعذيبه وازدياده قبيلا
 لا يروق له حال عضيه وان شكوا ولا يرحم عيوبه بل في ان يقهر لاص
 باقى الاما يريد فاعلم بانه شيطان يريد فاعتزل ولا تدخل عليه الامن
 ضرره اليه فقد عرفته لا خير فيه ظلوها مجاوله ويا ولي الحكم قد تحملت
 واما بعده فضله العظيم وخطه جبهه فاعلم في القضاء ولا تحكم بما
 لا تدركه لعبي ولا تغل فيما لا احد هو ولا عليه لقلبي في موضع الغضب
 والحي ويايك وقبول الرشاقون الاموال الناس بالباطل اكلوه ويا
 عشر القادرين فاهل دعوى الحق كونوا للدين ناصرين ولى نام به فيكم
 موازينه ويا عرطى في البلاد وبق على العباد فانكروا انواع الفساد
 توبوا الى رب انكم قلت تموتوا كافرين فان غلب احد شديد وما هو
 الا الظالمين بعده هدا ما قدس الله لا قوله للمحج اما صي والمطيع
 ولكن ان عصى بامر الله في دينه الذي شرع ونهض فعد الله وفقد
 عليه فاسق او ابنى فامتنع وانك على ذنوبك ما دان بخير عه واجتنع
 الا لجوارك فانتهى فان لا ادرى اهل هذه الصفه يحجزوا واسمع بذكرهم
 في شئ من الجاري لو انى ناديت في الاقطار اين صار اهل المعرفة والنقى
 فلا اخبار واين خاتمتهم فاقبلى ملائمتهم فلا اخبار لرجوت ان تخيبي
 بلسان حالها فقول في حواجر جلوس الديار فتقول تحت الثرى
 وما بقى فكما تسمع ونرى فان كان لهم بقيه في حقى فما اقليم في البريه
 وكفى به عازا زار عليه لفظا من عاها فخذ وان نصحيكم ما ضرهم فرضا
 او حاز بفلا ولا تقبلوا من قول الاما كان عدلا وانا الحق متاصحي نفسي
 وزيها لما بها من شر موجب في كونها جود صرها لا عا اقامه بالسوء
 فلا تجاة لها الا لمن عاها عن متابعه هوا وطير ما بها من دس
 ثم سارطى عاها وكرها ظاهرا الى مولاها ولم يزل في نوكله عيلا لازما

يا ايها الذين آمنوا
 اسلموا على ما انعم الله
 عليكم ولا تفسدوا
 ما انعم الله عليكم
 فكلوا مما رزقكم الله
 ولا تسرفوا فيه
 فكلوا مما رزقكم الله
 ولا تسرفوا فيه
 فكلوا مما رزقكم الله
 ولا تسرفوا فيه

ارماد نقواها في كل نفس حتى فصل اليه على الصوم عندها فتزحف عندها
 تجده بعد حاسها قد عده لها ورجل نواها ولكني بالحق أقول كثرة
 ذنوبها الى بالفرار من علاج عبيها الى لا ادر به متى تكون وانما
 وعاف الى ما كان متى كم في هذه النصم فرار في رفق رفق في حرق ما يحرق
 ان يقع مالا يكن مهران يرفع لحي في رقة بالصم قبل الساع فتعد
ان محمد انذار الغنة فيسقي الساعي على جده في اواركه لا يطعم
 في ميل ما يدركه ولا في الحزن فيكون قد ربه لعلمي بان قد جرى القدر
 بما هو كائن في يوم القيمة في الخلق فلا ادر ادم ولا مبدل الحكماء ولا
 مبدل معق قلم فلا بد من كون ما قد سبق في علم ان سيكون في
 وقته الذي حقق به فلا نقص ولا زهد وان ربه احد والعبد فلا يكون
 الا ما يريد لان لا ادر والحكم فلا يصيبنا يوم بالجرم الا ما كتبته ولا نا
 نقالي من خير او شر نفع او ضرر عليه فوكلت واليما ييب وما اراكم مني او
 جاءكم مني في تحييرا وترتيب فاعرضوا على الكتاب والسنة والاحكام
 والاثر وما ظروا فيها هل البصر فان وافق ما فيها اوجاز على في النظر
 فهو الذي اردت وما خالف الحق فاسد يعلم في ما نعت فاعذر في
 على هذا فلا ريب في موضع حواء عذري وانصوني فاني للنصم قاسل
 وبعد لم عامله واذا انتك مذموني من ناقض فهو الشهادة الى باي فاضل
 والسلام عليكم وعي فيكم فلا بعد المغفرة بالامال الراعي ربنا الكبير
 المتعال الخايف وعذابه يوم المآل فان هكذا فسوء على وان تحول
 فمرحة الواسعة وعموم وزلي وانا في نوكلي عليه استغفره وانوب
 اليه فرامى ومن ذنوبي كلها والحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه
 سيدنا محمد النبي الباقي وعلى اله وصحبه وسلم تسليم كثيرا **مسئلة**
 الشيخ ناصر عيسى والامام اذا امر بالهداية الى مكان
 ولا يدرك الوالي لا معنى واذا ذكرك الامام وكنت كجمه ما يكون فلا مؤ
 التي يكون الامام مقلدا فيها ويحتمل فيها حقها باطلا لا يحتمل في ذلك على
 حسن الظن وتحتل امر في ذلك ويحيى معونة من ربه على ذلك حتى
 يصح باجل ذلك ولو كان الامام لم يظهر له كثر علم وبصر يا ورا الامور
 ام كيف ذلك والحكم فيه قال هكذا يخرج عذابه قلت له وكذلك
 عامل الوالي اذا كان من تحت هذا الوالي ان ربه عذبه الوالي بمنزلة الامام
 ويحيى لمنه جمه ما يجوز من الامام ومعونته ونصرته عليه كما يجوز من
 الامام ومنه هذه الامور التي يحتمل فيها الحق والمباطل ويحتمل له ويلزمه

امثال

استلامه ومعه
 كان لا بد من
 الغالب قال
 وبه والوالي
 في بعض القضاة
 رجل جاعة
 في عذره سلبا
 الذي الامام اذا
 ما ربه ان يحيى
 ان يفعل ما
 من الناس وقدر
 الغياب والمنا
 ان يستاذن في
 رطل قول الجاهل
 وعجزه حاسر
 ذلك قلت
 اذا بلغ من قول
 لا ادر به قال
 عرف الاطمان
 وعشره فاموالا
 ضياء مني منها
 ما لم يجره
 قال استاذ الوالي
 ذلك من العبد
 على ذلك معونة
 فقد افسد في
 يحيى من ان
 والاعمال وال
 بعينه في ذلك
 ما لم يجره

استثالا ومعهونته ونصرت عليه كما يجوز في الامام في جميع الاحوال ولو
كان لا يدري بمنزلة هذا الوالي في العلم والمعرفة كما كيف الحكم في هذه
المعاني قال هكذا معا على قول بعض فقهاء المسلمين وادعاه **مسئلة**
ومنه واما الوالي في اقتضي والوكيل اذا اراد وجعلهم لذلك فزال او هم
في قول بعض فقهاء المسلمين وقال بعضهم انه لا يرول واما اذا كان ذلك
وقيل جماعة المسلمين فلا ينزل ولوزال ذلك عن ذلك وادعاه **مسئلة**
الشيخ عند سليمان الدهلاني ان الموجود في نازل المسلمين في معانيها
الامام اذا ولى ما ليا واستعمل عاملا على بعض اقوي واجاز لرابع
ما يجوز له ان يجيز له في مال المسلمين ودولتهم فجاز للوالي ان يعمل
ان يفعل في مال المسلمين ودولتهم ما يجوز للامام فعله واما الاحكام
بين الناس وتزوج من لا ولي له والنساء واجاز النكاح وتأجيل
الاغنياء والمفقودين والمكاتب بين الناس بالحق والعدل فيجب
ان يستاذن في ذلك الامام اعز الله ولا يكفي في ذلك الاشارة والاعلم
وعلى قول اجاز للحاكم ان يحكم بغير علم ان ذلك في جميع الاشياء والخوف
وعينها سوى الحدود قال هكذا يخرج من ذلك على قول من قال
بذلك قلت وعلم هذا هو اذا اطلع على حقيقة اصل هذا الشيء
اذا بلغه قول احد اطمان قلبه بصدق ما بلغه يكون ذلك علما وجاز
للمحكم به قال ان لا نعلم ان علم يجب به العمل فما يسهل فيه عند
عرف الاطمان وعلمها وعلم معانيها التي جعلت لها واعلم انه
مسئلة ومنه والقام باول المسلمين اذا لم يثبت عن امر ولا يملك امر من
غيره فاموال المساجد والازلاق والاشجار والمخاريب ولم يصح عنده
ضياع شئ منها ولا فواها ا يكون سائما بترك البحث عنها وتوضاعت
ماله يصح عنده ضياعها واثبت نفسه السلامة منها مالم يمتحن باوها
قال اذا لم يعلم ذلك حقيقة فلا يلزمه ذلك ولا تعلم ان عليه وجوب
ذلك بل البحث عن ذلك ويجعل ذلك في ابدى النقات الامناء ويجعل
على ذلك عيون او على العيون عيون او ادعاه **مسئلة** الصبي رجل
ثقة احتسب في بلاد وقام فيها بالعدل وامر بالمعروف ونهى عن المنكر
اجوز لما يحب ويصدها من اهلها ويحكم بين اهلها ويقوم لوظائفه
والاغنياء والمساجد وبغافه لا يمنع عن حكمه وان جاز له يجوز له احيان
يعين على ذلك ويكون بمنزلة المحتسب ام لا قال فلا لم يكن اماما
فان كان على من قبله ان يقوم باول المسلمين وجاز له ما يجوز للامام وجاز

لن يعينه على ذلك وذكره بفضل الاعمال لان الامام معروف واجب على
 كل من يقدر عليه اوليت اذ الامام الجبار رجل ان يحكم بين الناس يجوز
 للمؤمن ان يحكم بامر الجبار وحده وان جعل له ذلك فهو حجة عند
 المسلمين وان جاز له يجوز له ان يحكم بالمتخلف فيما بالمتخلف عليه ويجوز
 له ايضا ان يعاقب وامتنع عن حكم المجلس وما يجوز للمحاكم ان يعاقب به
 قال يختلف في ذلك قاله قال يعزله ذلك وقاله قال لا يجوز
 ان يحكم بالمتخلف فيه بالرى على قول من يقول ان له يحكم بالمتخلف
 فيه بجواز ان يحكم على ذلك لانه ما جاز ان يحكم به جاز له الجبر عليه
 في المختلف فيه والمتخلف عليه اذا جاز له هو جاز لغير الحكم بذلك وجاز
 لمن يعينه عليه والامام يجوز له ان يعينه لانه لا يعينه ان يجوز له
 ومن يعينه لان كلاهما طيب باقيا من العدل او بارا وافرح واسد اعلم
مسئلة احكامك قال ان حاكم المسلمين لا يحكم بما لا يعلم عدله وصوابه
 مصيبا ولاها كما بل يكون سالما في وقوفه ذلك الى ان يعلمه وان رجع ذلك
 الى القوم بالعدل من المسلمين فلا سعة له ذلك واسد اعلم **مسئلة** الصحيح
 قال ابو المؤثر اخاف القاضي ان يكون قد رجع عن حكمه ثم رآى او
 حفظا انما هو عدل على حكم الذي كان حكمه فلان يرجع عن حكمه ويرد
 الخصمين الى المحكومين **قال** هذا وجه ولا يرد على ابي المؤثر ما قاله
 به والمشهور عن غيره انه لا يرجع عن مثل هذا ويرجع في الخطا والغلط
 ويحكم بما عرف عدله فيما ياتي واسد اعلم **مسئلة** محمد بن سليمان عن العدة
 اذا اراد الخراب وهدم دار المسلمين ودار الامام ان يمنع الدار والرعية
 عن خضعة العدة ودار الامام يشري قوما يمنعهم الرعية والامام في ضعفه
 ولا عنده بيت مال كيف يجب للامام على الرعية فالجواب في ذلك ان
 الواجب والموجود في الاثر عن اهل البصرة على الرعية ان يسعدوا الامام
 بما مله وانفسهم لاصلاح الرعية والسلامة الدار مسلمة كمثل المركب اذا
 ضربه الخب ففعل اهل المركب ان يبطروا ما في المركب لسلامة النفس
 لان الواجب على الانسان ان يفر من نفسه ولو تجميع ما يملك من ماله
 وكذا فعل الدار عليه فداء انفسهم واموالهم واموالهم ويكون على
 الرعية والوضع والقبيل لقلته والكثير يكثره ولو لم يملك احد منهم لامتثل
 فعله بعد من تركه ففعل النفس ففعل الذي اعرفه من قول المسلمين واعتمد عليه
 واسد اعلم **مسئلة** الصحيح عن الامام اذا ظفر باسنة والى الحرب
 وامتنعت ودواب لاهل القبلة ويسوت حالهم يجوز اسباك ذلك عليهم

الاخاف

الاخاف منهم التغلب والتجاوز على المسلمين قال فهو انما يجوز له على الظلال
واما على النظر فعسى ان يجوز ذلك اذا خيف منهم كخرج على الامام والقويته
عليه هما وان يجعل ذلك امانة في يده الى ان يفرج الله عليه بالتغلب منها
ولا يجوز له استعجالها في شيء الا في حرب او باجها اذا نأيد الحرب على الامام
وان لم يكن امام وكان ذلك من المسلمين فلا يبين في وقت في ذلك وكل من قام بحجة
الله موجبة من متقدم او متأخر لوجه الله عز وجل والذين يتبعوه باحسان
وايداعه **مسئله** ومنه وعلى الامام اذا كرم من رجل لعله اهل لئلا يمنعه
الدخول عليه **قال** لا يبين في ذلك ولا اعلم **قلت** وارجل ما قال الله
اعلم معان حكم الامام ليسه الحكم العتية وذلك ان الامام يولي الاحكام وترفع
اليها العتية امورها ما لا بد لها منه ولا عتية لها عنه **قلت** له هل
ان يفتد بان يطاه املا كمن عتسه عليه اذا اراد منه وادبه عما يكره
قال هذا عندنا اذا كان في منعه صلاح ولم يكن عليه ضرر لان الائمة
ناظر في رعاياها ولا فاصل الدخول في الامور المباح الا في حال يضر بها
قلت هل كان بمنعه من دخول السوق لاجل ما كان منه **قال** ان كان
في منعه صلاح وراى الامام ذلك والا فاصل السوق لا باحة ولا يمنع المباح
وقد قيل من منع المباح كمن باع المحجور **وايداعه** **مسئله** ومنه والاولا والآخر
والمنع عن المنكر اذا كنت لم اقدر عليه بنفسى اذا استعنت بغيرى وجرت
من يعينى عليه يلزم من ان استعين عليه لاه **قال** عيكان تستعين على
ذلك اذا وجدت العي عن محجورك ان تستعين به في القات **وايداعه**
مسئله الصبي ولا يجوز له ان يحكم شيء من الاحكام الا بعد ان يعرف
معاني ذلك الحكم والمذموم والمندع عليه وتقول الدعوى من ردها فافوجبه
الحكم من ذلك الحادث عند المسلمين وفيما يلزم فيه اليقين ومن يلزمه اليقين
والا فلزمه ومن يلزمه اذا ردت اليه ومن لا يلزمه وما يجوز من معاني ذلك
في الحكم فان لم يعرف معنى ذلك فعليه ان يشاور من يحضره من المسلمين المعزتين
ذلك فان لم يكن احد يحضره يشاوره ويلاحظ احوال القضية حتى ناظر
من يقدر عليه من مصر في عصره ودهمه ولا يجوز له ان يفتد مشاير الاحكام
الا بعلم يعلم وكل شيء علمه من معاني الاحكام جاز له الحكم فيه وكل شيء لم يعلمه
لم يحمله الحكم فيه حتى يعرف الحكم في ذلك وامافي معاني الخس وما يتعلق به
فذلك اذا بان له شيء من النظر واستدراك مشاير احد من الناس وازاد حجه
فله النظر في ذلك وجاز له ذلك اذا راي شيئا يتحقق فاعلم الحسن عليه من نعمته
وغيرها وامامعاني الدعوى في المذموم عند الحكم اذا لم يحسنوها لجهدهم

فلو انما اذا كان اطلاق قلب الحاكم الى ذلك مستقهما لئلا يكيد المدعى بما يدعى
 واقصد بالاستغناء بالدعوى المقبولة فما يزك الحاكم وجايز له الحكم
 بذلك وان لم يستغنى عنه ولطمان قلبه الى ذلك وحكم بذلك فما يزك على
 لفظة الناس 2 معنى الدعوى واصل علمه **مسألة** ومنه وفي تفسير قول
 المسلم الحاكم الى نظم احوال من لا حق له للنظر مع ورود الاثر
 فنصارى المعين في ظاهر المقطع مع فله يفهم تفسير ذلك **مسألة** قال اقا
 قول المسلم لا حظ للنظر مع ورود الاثر فصحح وهو ثابت فيه حكم وكما
 او سنة واجماع فهذا ليس فيه مدخل لناظر ولا معبر ولو ظن ان له ذلك ونزل
 من ذلك من غير ان لا اجتهاد والى من علم وانفاذ فهم وقولهم الى نظم احوال
 من الاثر فيقال ما بات في احد الاصول الثلاثة فلما حكم بمجوز النظرات
 كان في اهل الراى باستنباط الاثر والخبر والافاق لوقوف اولي واعتمد عليه
 مشاوية اهل البصر واصل علمه **مسألة** ومنه وراسل الي الحاكم لموافاة
 خصم في وقت معلوم فتختلف ولم يحضر للاجل فقد قيل انه لا يحسن تخلف عن
 موافاة الخصم خصمه ولو لم يجر عنه فان ذلك لا راسا مما لا يلزم الحاكم
 وانما على الحاكم ان يلت للتأكي مدعى يدعى بها خصمه فان جاء به والا
 حاز للحاكم حجه اذا لم يكن له عذر واصل علمه **مسألة** ومنه وفي
 ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله في اقل مسئلة من جامع حوايا تدبر فيها
 فليزيم الحكم بغير تفسير ومن يكون محيرا **مسألة** ان الحكم يلزم من وجوب
 فيه التقدير مع العلم وتنفيذ الاحكام وما يجب عليه من معرفة المدعى والمدعى
 عليه وعقد الامام او اجتماعه وطلب الخصمين ثم الجنازع وجود معين
 القادر عليه وعليه لازم مع عدم عيبه وما لا يتوقف **مسألة** الصبي
 وان دخلت عند الذي حاز له الامام في الخدمة وعاد بامر في بعض الزكاة
 وانفاذ شيئا من بيت المال وعز ذلك في امور المسلمين ولم اطلبه على اجازة
 الامام له لانه معروف ان الامام ارسله للقيام بامر هذا البلد بغير
 ذلك من غير اطلبه متى على اجازة الامام له **مسألة** قال لا يضيئ لك ذلك
 على معنى التعارف واما في الحكم فلا يجوز ذلك الا بالصحة واصل علمه
مسألة الاستدعاء وما حكم به حكام الجباية وراى في المختلف فيه
 مع كونهم اهل الحكم والاصل سوى دخولهم فيه من قبل ما لا تقوم به الحجج
 فتختلف فيها حكم اية من ذلك على من حكموا عليه وعلى اية لا يرى شوبه
 فوجوه على قيادة لعدم واصل علمه **مسألة** وغيره اذا اقتصرت
 بحمل من غير روج وشهد عليها بذلك واثان ثم بعد ذلك وجدت حادثة
 والجمل ما يلزمها من العقوبة والدية من قبل الجمل اذا اتفقوا انها عاجلة

حتى قلته

حتى قلنت في بطنها قال فاذا كانتا هاتان المراتان عدلتن ما مونت
فيها سدينا به والجل على هذه المرأة المعتمدة من قبل الزنا وقد عرفنا طلوعه
شبهاتهما مقتولة من ذلك والشهد عليها حقيقة بالعقوبة على ما بدلا
الحاكم وان وجدت بعد ذلك عارية وتسل فلا اقتر على الزناهما الذين على
العبر لزمها لانه يمكن زوجه بعينه علاج منها وايضا لا بد من كسفة
وذلك بخلافه للآخرى ولا بد من ذلك حتى يحكم لتقدم طلعه
فمن حل ذلك توقفت عن الحكم عليها بالدمية بل وادارها الى الله وهي
المسئولة عن فعلها والله اعلم قلنت فالامام اراد ما من والجل في
النواحي والقاضي والمعدى ولكن كان على عمل الاحكام وعجزها فهو
على علم حتى يقوم امام ثان او توقف الاشياء كلها ان يقوم امام ثان
ام كيف الوجه في ذلك قال يكونون على ما هم عليه والجل حتى يقام
امام وهم على حالهم الى ان يحدث فيها امام او والله اعلم **مسألة**
والواجب على الحاكم ان يكون موافقا في القول والعمل وهو الحق للصغار
والكبار ولا تقع فيه الاهتراء وقيل ايضا ان الصغار اذا كثرت من
العدول او كان قليلا التوفيق لهم ليكون عدوهم يتقل شهادته والله اعلم
مسألة وعلى الامام عزل من لا يبول واليا على شئ من مصالح الاسلام
وهو غير ولي له قال اما في الاحكام وما يتبعها فتعذر ان لا يبول في
ذلك لا لولي وامام اخر في معنى الرسالة والامر في المعنى الواحد مثل قبض
الصدق وما يشبه ذلك فتعذر ان يختلف فيه بعض يقول ولا يجوز ان
يعمل ذلك الا للولي وبعض يقول لا اذا كان ثقة ووصفت له نصفته
التي يعمل عليها حاز ذلك والله اعلم **مسألة** واكثر المنكر واجب على
من شاهده من قبله وفاعله مع القدرة باجماع الامة وهو على ثلاث
منازل بايضا وباللسان او بالقلب ولا عذر في احدهم الوجه في قدر
على الساكن واحد هذه الوجه فلم يفعل كان يترك ذلك هائلا ولما عليه
مشاركه قال ابو محمد اذا رجع الانسان يقول اهل المنكر منه وامكنه القول
كان واجبا عليه ان يتركه وان يشهد له بين عليان يهمل اذا كان قد في مرة
واحدة لان الله مع الالباس بعد ذلك يكون نفلا ومع الزنا وغلبة الظن
يكون فضوا وليس عليان ينكر على جماعة الاعتداء لطبع الغالب عليه في
فعله منه والامر على نفسه الا ان يكون قادرا عليه لان الله عز وجل لم
يوجب على احد ان يقاتل اكثر من اثنين والله اعلم **مسألة** قال
هاشم ولا يشترى امام ولا وال ولا قاض لنفسه ولكن يامر من يشترى
لغيره ان يعلم بالبيع لمن يشترى وكذا ان يعلو شيئا لهم ولم يعلم انما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بياع لهم واجاز ذلك محمد محبوب وقال لا بأس ان يشتروا لانفسهم وقال
 ابو الحسن لا أعلم ان ذلك حرام اذا وافق الثمن والله اعلم **مسألة** الزامية وعن
 المرافة اذا سافرت مع جماعة فلا جبال لا جنبين ان يكر عليهم ذلك ام اذا كان
 رجل واحد وامانة يكر عليهم ذلك واذا كان جماعة لا يكر عليهم بالمكان الا انهم
 غير ثقات اكر سواء ام لا **قال** اما اذا كانت مع جماعة ولم يكونوا
 من الطينتين فلا يكر ذلك عليهم وان كانت مع رجل واحد وكان السافر سفل
 بعيد لا يمكنها ان تنصل الى البلد الذي قصدته الا ان تبين هو والذي
 سافرت معه في مكان خافي فمذ يكر عليهم وان كانا سافرا معهما ثقته
 فيجب حلت يحسن به الظن لعل الحائز الى ذلك الضرر وان تبين ان
 لم تلجج ضرره الى ذلك فينصره وينهى فان انهى واعتذر على نفسه
 بالزلة لم يباع والله اعلم **مسألة** ومعه اذا فرج رجل ان يبيع
 بيع الرءوا عليه حبس ام لا **قال** فان كان اقرب منك على سبيل
 الرجوع والتوبة مما دخل فيه فالرءوا والنويج لا لنفسه لم يكن عليه
 حبس وان كان اقرب منك على سبيل الاستحقاق بعفو يترد ويختمه
 فيجب ان ينهى عن ذلك فان امتنع والا حبس والله اعلم **مسألة**
 ابن عباد في هذه الشيا ب التي يقال انها مكسورة يبيعونها في
 السوق تمنعهم من ذلك ام لا **قال** اذا ارتاب فبيك في هذه الشيا ب
 واظان انها مكسورة فلا يضيئ عليك منع بيع هذه الشيا ب وحبس
 من جاء بها والله اعلم **مسألة** ومعه اذا رفع غير المقد الى لواء
 ان انا سافرا وجدهم على منكر فقبل قوله ويحبسون بقوله لا **قال** قد
 جاء في آثار المسلمين انه يقبل قولهم على منتهى مثله فان كان الذين
 رفعوهم غير المقد ان وجدهم على منكر في تحققهم التهمة بذلك لعل الحائز
 للواء حبسهم الا ان يكون بين الرفع وبين رفع عنهم خصوصية واستمر
 قلب الولى في ذلك الحائز لم يترك الحبس لان الحبس ليس بغير ضرورة
 والله اعلم **باب** **مسألة** عن الشيخ سليمان بن محمد مداد محمد الله ولسا ما
 ذكرته مما ينبغي للحاكم ولزمه في البلد الذي هو على الحكم فيه فهو يتبع
 وصفر ومنه وكان يلزم الحاكم القيام بالبلد من مصالحها ومصلحتها
 فيها اذا عرف فصل القضاء بين الخصوم اذا لزمه ذلك على قطر من الاقطار
 او بلد من البلدان وقدر نفسه وذلك في الواجبات الملازمة على
 الحاكم وهو مسئول عن ذلك في ذوق الشئ وجلبه وعليه ان يسوت بين
 الخصوم في كلامه ولحظاته ونظراته ولا يبدل خصما دون خصم في مجلسه

ويكن

بالزاد والحاء وصنونا
 له

وليكن عدل لا رحما حلما متعظفا وامسوى بين الحق والضعيف والوضع
والشريف والخبث والبغض وتكون الرعية معدكا شأن المشا في الحق
سما سلبا فلا ظلم والخياف ولا ميل به الا هو الى العضلات الهوى
وعليه ايضا يلزم من خصوص نفسه فلا امر بالمعروف والنهي على منسك
ولا تاخذ في الله لومة لائم وان يتفعا بوجده فلا احكام بين الرعية
ارواح فصل القضاء في ذلك وان يكون عونا للضعيف على من يتعدى
عليه ويخيفه وعليه ايضا القيام باموال المساجد والمدارس والاغنياء
وبادالها والمجانين وكل من لا عقل له ولم يقدر على الخوض في حفظ ماله
من ابيك لوم ان قدر على ذلك بنفسه والا اقام له ذلك وكلاء ونفقات المسلمين
وبما يصرف المضار عن طريق المسلمين واما اموال الاغنياء الذين لم يعرفوا
فقد قيل يجزى بين الدخول في المالاغنياء وبين الوقوف عنده وقد قيل ليس
هو محتج في ذلك واما هو مجزى في الاحكام خاصة وان جديشا من
امواله لا يمكن لوم فالمساجد وغيرها من الوقوفات والاغنياء والائتام
في बाद وحفظه قد اقر في ذلك ولم يحفظه على وجه الحفظ له والقيام به
لا على وجه التقب والظلم ولم يصح معظمية وخيانته في مقتك ان او عرفة
قرية بد على ما هو ولم يعرف له اذهوالا من عند والمسئول عنه وقد
قيل ان السيد انما يغيره وان تتجوع هذا الحاكم في ذلك يعلم من على
ما يوجب الحق واحد ويدين هو في التماسه لنيل الثواب وحفظا
مك ان لم ذلك ولم في ذلك عظم الاجر عند الله وان وطع ذلك رجلا
فقد عند المسلمين جاز لم ذلك ان شاء الله وان شاور في ذلك جاز ايضا
وعلى الحاكم ان يأمر الناس باصلاح اعمارهم وطرقهم فيهم لانه صلاح
عليهم وان لا يضر بعضهم بعضا ويجعل على ذلك النفقات الامناء البصراء
بعد ما يبدخلون فيه من وجده والا فالامين على قول من قال بد لك
وليس له ان يبدل الناس بالحل من لسلطان عليهم الا ان يبدق هم
بالحل قبل وليس له ان يأمر احد من رعيته يستعجل في قضاء حوائجهم وان
فعل فليكنه بشئ وماله على قدر عمله واما ما ذكره من القرض والهدية
والعارية والاوع على الناس من اهل بلد من رعيته فذكره ذلك وكرهه من
المسلمين الا ان يقول لم ضد ويجاريد ويستعير من قبل ان يكون قاضيا
فقد جاز ذلك واجاز واما ارجامه ومزجيت بينه وبينه فلابد تزويج
فلا باس بذلك بعد ما قد عجز ولا تقتة والاحياء مفرط واما بغيره وضاره

[illegible]

من عنته واهل بيده فقد قيل ان ذلك غير جائز للحاكم وقد ذكر ذلك في غير موضع
المسلمين وقيم وكذا يلي البيع والشراء لم يرضوا ان يعلم به لمن اشترى فلا اهل
العلم والحكام في ذلك تفرق وورع وليس لهم ان يقبلوا الهدايا ورضيتهم
واهل مملكتهم وليكن الحاكم عدلا نقتضيه وصيا فريها عن المطامع حليها عن
الخصوم محتملا للامانة فان فاقته خصلته من ذلك وفيه وصيته للمسلمين
سيرة حسنة واخلا في وصيته مما يطول وصفه ويصنف به الكتاب
وهذا ما بين الله لنا وصفته ما جاء عنهم علم الله ووصفته واما
قليل فليس في هذا الزمان فانه وانما الله لا جعول والله اعلم **مسألة**
ومنه واما ما يدعي على احد صرف وعرف ذلك من صرف له كذا فهو مدع
ودعواه مسموعة عنده واما ما قال هذا عليه حالي كذا وما قال على
كذا وكما سري كذا او اراد على ما في وماخذ على كذا او قاطع على كذا ان
كان القاطع في شيء يجب عليه فيه الضمان من مال كان شجر او نخلة او
غير ذلك فلا انشاء المضمون في مودع عندي ودعواه هذه مسموعة
لان الناس يودخون على لغتهم وما هو متعارف بينهم في لغاتهم واما
اطلبه كذا فليس هو من الكلام والدعوى المسموعة واما واضع مودع كذا
فيقضي عندي حكم الامانة ودعواه مسموعة فيها فاطلبوا واراخذ
منه وما لم يرد اخذ منه فليس هو عندي يدعوى مسموعة على ما تحفظ
وتعذر وقد نكح الحق في اللزوم وما تتعارف عليه المضمونات في
يطلب اخذها وما يجب عليه من الحق وما لم يقبل ان يرد اخذ حقه منه
واخذ ما يجب له عليه من الحق اللازم له فليس هو يدعوى مسموعة على
ما تحفظ عن شيخنا رحمه الله وان قال الحاكم للمدعي ما اخذ فريده منه
فلا باس بذلك عندي وعلى المدعي في ذلك البينة وعلى المنكر اليمين ان
اراد بيمينه ولينقل الحاكم للمدعي عندي بيمينه فاذا لم يصح له قال له ما
اخذت منه فاذا قال لا يرد مني اليمين او ما يجب لي عنك الحق فليقل له
اقر بيمينه فاذا قال نعم حلفه بالله على ما يوجب الشرع من دعواه بها
وان اختلفا على غير الشرع كان ذلك سلم للحاكم وكذا في جميع ما يجب على
المدعى عليه في اليمين وكل قطع حجة بين الخصمين فلا سكوت الا ان
سكوت الحاكم عنهما يوجب معنى التنازع عندي عن افاد الحكم بين الخصمين
وقطع حجة بينهما انما هي في هذا التنازع في قطع الحجة بينهما الا ان
الحاكم فصل القضاء في ذلك والله اعلم **مسألة** اصبحي وحكم الحاكم
بعلمه على قول من قال به مختلف فيه فما سوى الحدود قال ابو سعيد انه

به الحكم بطل وما اذا صح وعلم الحاكم عند نفسه هـ وما الحرج في ذلك اهل في جواهر
 اخلافاً بين الصحابة وقد اجمعوا على ان لا يحكم في ذلك بطل وما قولهم اختلفوا
 في ذلك علم ذلك بنفسه او شتر ادت اليه علم ذلك فكله علمه فليست وان
 حكم بغير علم غائب او مفقود في غير طلب احد ورشته واوياً في حكمه بغير
 اهـ لاه قال تعالى ان يحكم بطلب فلا للطلب وان احسب هو ركان فهم
 يعلمون غائب فلا يضيّق ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المرأة اذا ادعت
 على رجل انه وطئها كرها وقال هو طوعاً برضاها هـ فالقول قول المرأة في
 دفع الحجة عن نفسها ولا عليها احد القاذف لان الرجل اقرب الزنا وعليه صدقها
 وحده الزنا واسد اعلم **مسئلة** الغاوي اذا كانت اداة من رجل تدعى لغيره
 بها وتزويده الصدق وانكر هل هو قاذف وطئ بها القذبة قال نعم قلت
 وان شكى منه ولم يثبتها كذبت الدعوى كانت هي صبيته او بالغاه قال هو مثلهما
 قلت ولم يثبت لغيره قال ان ثبت لغيره الزنا او زان فهو قاذف الا
 ان تقول الزنا بالهم فليس يعترف دقلت وكيف الصفقة دعواها عليهم
 ان كان ذلك منها قد فاه قال نقول شاكراً فقلت هذا عليه لصدق وهو
 كذا وكذا صدق مثلهما قلت واذا ادعت على زوجها اهانته بغير الزنا او زنا
 به او ادعاهو عليها ذلك ما يلزمهما هـ قال اذا قترت في فعلها الحجة
 واذا قترت فيها هو ولم يرجع فيتمها الملاءمة واسد اعلم **مسئلة** الزنا ملوث
 وفي المرأة اذا ادعت على زوجها بعد اجازته على نفسها انه يوفىها عاجل
 صدقها هـ وقال الزوج قد اوفيت اباه على من منما البيعة وذلك هـ قال
 ان كان الزوج قد قترها بصدق وسما كذا والبراهم ونحوها وادعاه الى
 اوفيت اباه وانكرت هو في ذلك اختلاف اذا كان الصدق عاجلاً وكان
 الدعوى بعد الدخول وبمعناه قول من يقول انه هو المدعى عليه هو البيعة
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وعن رجل ادعاه رجل بغيره فضا وقال
 الاخر اني متنى عليها ولم تقرضني القول قول من منما هـ قال في ذلك اختلاف
 وبمعنى قول من يقول بالاعمال ان لا ينفذ هذه يريد بيت الثمان على صاحبه واسد
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي امارة ادعت على رجل هانك لانه مات وهو زوجها
 وتزويدها ما خلق فانكرها بنوع وقالوا ليست بزوجته لانها انكفى
 شبهة الشتر عن البيعة في مثل هذا لاه قال سـ ان الحاكم لا يحكم
 بالمعرات الاستبادة العيرون واما شبهة الشتر فلا يحكم بها في الميراث
 قلت فان قال بنوع ان اباها كان زوجها ولكن بطلها وماتت وليست له
 بزوجته هل نزلهم مدعون في هذا ونجب عليهم البيعة هـ قال اذا قترت اها

في ذلك علم ذلك بنفسه او شتر ادت اليه علم ذلك فكله علمه فليست وان
 حكم بغير علم غائب او مفقود في غير طلب احد ورشته واوياً في حكمه بغير
 اهـ لاه قال تعالى ان يحكم بطلب فلا للطلب وان احسب هو ركان فهم
 يعلمون غائب فلا يضيّق ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المرأة اذا ادعت
 على رجل انه وطئها كرها وقال هو طوعاً برضاها هـ فالقول قول المرأة في
 دفع الحجة عن نفسها ولا عليها احد القاذف لان الرجل اقرب الزنا وعليه صدقها
 وحده الزنا واسد اعلم **مسئلة** الغاوي اذا كانت اداة من رجل تدعى لغيره
 بها وتزويده الصدق وانكر هل هو قاذف وطئ بها القذبة قال نعم قلت
 وان شكى منه ولم يثبتها كذبت الدعوى كانت هي صبيته او بالغاه قال هو مثلهما
 قلت ولم يثبت لغيره قال ان ثبت لغيره الزنا او زان فهو قاذف الا
 ان تقول الزنا بالهم فليس يعترف دقلت وكيف الصفقة دعواها عليهم
 ان كان ذلك منها قد فاه قال نقول شاكراً فقلت هذا عليه لصدق وهو
 كذا وكذا صدق مثلهما قلت واذا ادعت على زوجها اهانته بغير الزنا او زنا
 به او ادعاهو عليها ذلك ما يلزمهما هـ قال اذا قترت في فعلها الحجة
 واذا قترت فيها هو ولم يرجع فيتمها الملاءمة واسد اعلم **مسئلة** الزنا ملوث
 وفي المرأة اذا ادعت على زوجها بعد اجازته على نفسها انه يوفىها عاجل
 صدقها هـ وقال الزوج قد اوفيت اباه على من منما البيعة وذلك هـ قال
 ان كان الزوج قد قترها بصدق وسما كذا والبراهم ونحوها وادعاه الى
 اوفيت اباه وانكرت هو في ذلك اختلاف اذا كان الصدق عاجلاً وكان
 الدعوى بعد الدخول وبمعناه قول من يقول انه هو المدعى عليه هو البيعة
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وعن رجل ادعاه رجل بغيره فضا وقال
 الاخر اني متنى عليها ولم تقرضني القول قول من منما هـ قال في ذلك اختلاف
 وبمعنى قول من يقول بالاعمال ان لا ينفذ هذه يريد بيت الثمان على صاحبه واسد
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي امارة ادعت على رجل هانك لانه مات وهو زوجها
 وتزويدها ما خلق فانكرها بنوع وقالوا ليست بزوجته لانها انكفى
 شبهة الشتر عن البيعة في مثل هذا لاه قال سـ ان الحاكم لا يحكم
 بالمعرات الاستبادة العيرون واما شبهة الشتر فلا يحكم بها في الميراث
 قلت فان قال بنوع ان اباها كان زوجها ولكن بطلها وماتت وليست له
 بزوجته هل نزلهم مدعون في هذا ونجب عليهم البيعة هـ قال اذا قترت اها

كانت زوجته قد اقر لها عندى بضيمها فميراث ابيهم وهم مدعون
 في الطلاق اذا انكرت هي ذلك فان لم يجدوا بينة على دعواهم واراد عينها
 فعلمها اليمين ان لها ميراثها فوالد لم يقبل انه مات وهي زوجته ولا تعلم
 ان كان منه سبب يبطل ميراثها منه الى ان مات والده علمه **مسئلة**
 ومنه واذا كان الخصم اذا اقر بالشئ المنقضي الممازعة في بدخضم فقد
 اقر خصمه بالبد ولو قال ان اخذ قريبا والده علمه **مسئلة** ومنه وفي الخصم
 اذا تعد الحكم فادعاها على صاحبها وقال المدعى عليه ان على له
 هذا الحق او قال على له هذا الحق كان واوفيته اياه او قال على له واوفيته
 اياه متصلا بطله على له قال اما اذا قال كان على له هذا الحق واوفيته
 اياه ففي ذلك اختلاف ولما اذا قال على له هذا الحق كان واوفيته اياه
 فلما يقبل قوله في الوفاء الا ان خصمه لان كان لا تنفع منه بعد ولا انكار
 بعد فادعاه واما اذا قال على له بعد لفظ ان كان جوابا للفظ قبله في الحكم
 يكون يقتضى الاقرار بهذا وان كان لم يكن جوابا للفظ قبله يقتضى
 الاقرار بهذا اقل وان كان لم يكن جوابا للفظ قبله يقتضى الاقرار به بعد
 هذا الشئ يقول على واوفيته اياه **مسئلة** وان ادعا عليه ان لا يجز
 حمارا بكذا وكذا لا يثبت فقال المشتري منه واوفيته او قال على له كذا
 لا يثبت واوفيته اياه قال اما اذا قال المشتري منه بكذا لا يثبت فثبت
 واوفيته اياه كان متبعا في الوفاء والده علمه **مسئلة** ومنه وما
 تفسير قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى من كتب اليه ادات الخصم بغير
 الظلم فاجع راسه قال تفسير ذلك اذا راي منه الامتناع عما يجب
 عليه من الحق خصمه في ظاهر الحكم على سبيل المعاندة للحكم والده علمه **مسئلة**
 ومنه وفي جبين تدعيها ما لا فقال احدها ان هذا مالي اتركته من ابي
 او قال اتركته من ابي حتى وقال الاخر هذا المال لي بالخيار الذي باعه
 لي فلان من فلان من شمع دعواه منهما ام هي مسموعة كلها قال
 ان كان المال في يدهما وكان الذي يدعي ابيع الخيار فاحد غير ابي
 يدعي خصمه الارش منه فاما الذي هو في يده وعلى خصمه البيعة فذلك
 اذا ادعا ببيع الخيار في هذا المال فذلك يدعي منه هذا الارش بغير محنة
 فلا يقبل قوله اذا كان المال في يده يدعي الارش والده علمه **مسئلة**
 ومنه وشر لنا ما جاء في الاموال الاحكام كلها يخرج على سبيل الدعوى
 فدعوى صدقة ودعوى حرورية ودعوى موقوفة وكلها غير ثابتة
 حقيقتها قال لم اقل على هذا مفسر بعينه ولكن الدعوى في جميعها

هذه على الحقيقة لأنه يمكن أن يجرها وإما الدعوى المرددة فهي كل دعوى
لا تسمي في الأحكام مثل الدعاوى الجارية على حق أو قبله مثل ما يرد في حقها عليه
الولاية ولم تكن عند وكالاتهما فانه دعوى غير مسموعة. وإما الدعوى
الموقوفة فهو الدعاوى الجارية على حق أو قبله وانما الدعاوى عليه
الدعوى موقوفة متى ما حوت حكمها أو دلل على **مسألة** ومنه يوجد
في الأثر قال أبو سعيد في حقهم قالوا في الدعوى أن لا يمان تجرى فيها على
معنى الصفة والمسمى فإن ادعى رجل درهم فخص حتى بيت له وزكها
على ما يكون هذا التخصيص قال إذا ادعى عليه درهم غير معلوم فخصه
الحاكم رأى الدرهم في أن الدرهم تختلف أولها وأحسابها. وأما
إذا ادعى عليه شيئاً أو الدرهم معلوم والوزن قد عرف بصفة مثل عشرة أرياف
فخصه لم تراها حتى يخصص على الوزن لأن الأرياف معروفة وزكها
عند العامة وإنما ياتي قليل المصير بتغير الأثار ومعانيها وأما علمه
مسألة ومنه وبين أن دعوى رجل أن يعطاه ثوباً لبيعه وأما علمه وسلم
البيعه وانكر المدعى ذلك القول فزكها منهما. قال إذا تقاربا أن سلم
اليثاب لبيعه وأنه باعه فقال البائع قد رفعت البيعة وانكر
صاحب الثوب أن سلم يبيع اليثاب فقد حضرت الشيخ محمد في حكم في هذا أن
القول قول البائع مع عينه وعلى الأثر البيعة. قلت قال قول المدعى عليه
أن سلم اليثوب لبيعه بالأثر وإذا ادعى أن تلف أولف منه بعد ما علم
كيف ذلك قال أن تقاربا أن سلم اليثوب لبيعه بالأثر فإن تألف الثوب
بوجان لو صح قوله فيه كان معذول عن الضمان فزكها اختلاف
قوله مصدق وهو منزلة الأمين في هذا ولا ضمان عليه. وقول
بصدق وعليه الضمان حتى يصح ما يقول وأما ادعاء تلف الثمن فخطفت
فخطفت أنه مصدق فيمنه الأمين وأما علمه **مسألة** ومنه ومن باع أحد
شيئاً من الأشياء الموقوفة بالبيعة فغتر البائع أو المشتري في ذلك الشيء
وإذا ردده إلى باعه فقال البائع ما هذا الشيء وقال المشتري هو القبول
قولهما منهما. قال فإن كان البيع بينهما بالقطعة فغتر المشتري في هذا
الشراء يبيع فعلى ما سمعته في الأثر إذا أنكر البائع أن الشيء ليس هو الذي
باعه عليه فعلى المشتري البيعة أنه هو وعلى البائع البين وإن كان البيع
بالخيار فالقول قول المشتري مع عينه. وإن تناكر في قيمته فقال البائع
فيتم عشرة دراهم وما قضت مثلاً لا عشرة وقال المشتري فيتم عشرة
دراهم فخصه بأياها فالقول قول الماعز وقال المؤلف في الغاردها هنا هو
البائع لأنه ثابت عليه في الشيء ورده على صاحبه يجب على البائع رد الثمن

شأنيهم وهم مذهب عقول
 في كل شيء عوامهم وأراذلهم
 في كل شيء زعمهم والاعلم
 والاعلم أنهم **مسلمة**
 عن طريقهم فقد
 سلمهم وهم والفقير
 لمع عليهم على كل شيء
 وقال علي في أول يوم
 علي في هذا الذي أوتيت
 كان أول يومه أيا
 من بعد ما كان
 للفقير من الحق
 الفقير جلد يفتق
 يفتق المار له بعد
 إذا عجلد لم يغير
 أو قال عجلد كذا
 بكذا لا يغيره
مسلمة وهو وما
 لم يأت الخضم بعد
 من الامتاء عجب
 والاعلم أنهم **مسلمة**
 على أن يفتق من
 الجار الذي يات
 كذا قال
 من بعد عجلد
 من المبتدئ والملك
 من بعد عجلد
مسلمة
 بين الدعاوي
 كذا عجلد
 دعاوي كذا

البر والعدل علم **مسئلة** ومنه وفي رجلين ورثا ما لا فلهما ما وجان احدهما
 مسنين ثم بعد ذلك طلب اخوه نصيبه والمال فادعاه الذي في يده المال ان
 اخاه اعطاه نصيبه من هذا المال فقطعا **مسئلة** وقال الاخ ما اعطيتك يا
 الاميرة القول قول منهما قال اذا ادعاه الشريك على شركه فاعطيتك يا
 نصيبه اصلا وادعاه هذا الى اعطيتك التمتع في هذه السنين التي مضت ومن
 اعطيتك اصلا فعندي ان القول قولك وعلى القول لاخر تدعاه اصلا
 والعدل علم **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى ما لا من عبد البائع فقال البائع
 بعته جانا لا وقال المشتري اشتريته منكم فطعا القول قول منهما قال
 اذا كان المال في يد المشتري وادعاه ان اشتراه قطعا وانكر البائع وادعاه ان
 باعه جانا فاقول قول المشتري فيما عني وعلى البائع البينة والعدل علم **مسئلة**
 ومنه وبان رجلين وعمر رجل اقل من جلا امانته وراهم ثم جاءه رجل
 احرق المرسلي اليك فلان يعني صاحب الامانة فاعطيتك ياها فدعاه اليه
 ثم بعد زمان انكر الرجل الذي له الامانة ان لم يرسله واشتد في ذلك كيف
 الحكم **مسئلة** قال اذا دعاه الامين الى مدعى الرسالة على التصديق منه فلا شيء
 له على الذي اخذ منه الا مائة اذا قال ذلك الرسول انه سلم امانته الى صاحبه
 واما صاحب الامانة فلا يقبل دعوى المدعي عليه بالرسالة ويقر له ما بينه
 عوض الامانة اذا انكر الموتى انها لم تفصل اليه قلت وانما تفصل بعض
 الاولى برسل الاولى الى رب الامانة كتابا فان قال انها لم تفصل كانت
 الضمان على الذي اخذها بردها ام لا **مسئلة** لا يحكم عليه بردها اذا
 سلمها على التصديق منه والعدل علم **مسئلة** ومنه والحال اذا تنازع الخصمان
 عنده في مال لم يصر عنده انه لاحدهما او انه في ياحدهما ودعا كل واحد منهما
 بالبينة فلم يجد كلاهما فلا يجب على احدهما ان يملك المال ولو حلف الخصمان
 كل واحد منهما بالبينة لصاحبه لم يردون صاحبه لا يدينون ان يكون
 لغيرهما فان تعد احد منهما على صاحبه بشيء فليعدون عاقبة ولا يحكم
 في مثل هذا الا بالبينة العادلة والعدل علم **مسئلة** ومنه واذا جاء الى
 الحاكم رجل يدعي انه اشترى من اخر حيوانا معا وباعه لغيره فختلف بموت
 او غير احدى دعوى سموية ام لا **مسئلة** وان كانت سموية كيف الوجه
 فيها اذا اثن الحيوان مات في رجوعه الى بايعه قال عني انها
 دعوى سموية على قول من يقول ان لما رث العياذ مات في يده اذا كان
 يدعي حيق علم بالعيب لم يرضه ولم يحبس عن صاحبه وهو يدين ان
 يوصله اياه وان لم يستعمل بعد ان علم بعيبه او علم بعيبه بعد موته فمده
 عندي دعوى سموية والعدل علم **مسئلة** ومنه وفي امرأة ادعت على

ورجعها الى حلقها
 كما عرفت انك
 فاعطيتك يا
 من ذلك ولا
 سمع معاشر
 فان جرحه على
 عدان عني عليه
 الى عني ورجعها
 في يده ان القتل
 من ذلك فمده
 قول انكر ان كان
 وعلى قوله قال
 من قول عليه
 فيه دعواه والعدل
 الى حيقه الرعي
 كان في الاخرة
 سمع الموت فان
 انكرت وصاحبه
 قول انكرت
 يدعيه انكرت
 المسئلة يكون
 انكرت ذلك انكرت
 قاله الا ان
 على قوله في
 انكرت على قوله
 على قوله
 او انكرت
 والعدل علم
 مسئلة
 منكرت
 منكرت
 على قوله

زوجها ان يطلقها وانكر هو ذلك عليه عين وان حلف ايسعها المقام معه وان
 حلف عليها بذلك ايحى لها قتلان اراجماعها ام لا **قال** اذا ادعت
 عليها طلاقا ملك فيه رجعتها فيجبني اذا انكر ان يجبر على رجها ان طلبت
 منه ذلك ولا يحلف **و** ان كان طلاقا لا ملك فيه رجعتها فاذا حلف ولا
 يسعها معاشرته فيما بينهما وبين ابدان كانت صادقة وتقرعها استطاعت
 فان جبرها على الوطء فادفع منها مقعد الرجل فلا ترحلها فقتله
 بعد ان تخم عليه ان قد احل للمسلمون قتلها **قلت** واذا ادعت هذه
 المأة على زوجها ان يطلقها او يطبقها في الحيض يكون مثار دعواها عليها بالطلاق
 في معاشرته والقتل ام لا **قال** اذا ادعت عليها ان يطبقها في الحيض
 متعذرا لم تجز حتى تغيب اليمين ولا يسعها ان تكفر ونفسها على قول من
 يقول بالتحريم ان كانت صادقة واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا ادعى
 رجل على امرأه وقال شاكي من فلان ناطليه بك ولم يقل عليه في كذا يسع كلامه
 ام حق يقول عليه في كذا **قال** لا يسع دعواه حتى يقول عليه في كذا فيجوز
 لتسمع دعواه واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي الرجاء اذا ادعى ان الحب سرق
 الذي بحجته الرجاء ووجد ثرو قطع في حجة اقبل قوله ام لا **قال** اذا
 كان يظن بالاجرة مدبرهم فلا يقبل قوله على اكثر قول المسلمين **و** ان كان
 بسهم فالحق فان قوله يقبل على اكثر القول وكذلك اذا ادعى ان ساقية الرجاء
 انخرقت وساح الحب في الماء فانه لا يقبل قوله اذا كان يظن بالاجرة على اكثر
 القول واسد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وفيمن عليه رجل حق او عينه
 لاما نته ثم ارسل له ذلك عند رجل فقهر وانكر له الحق او الامانة ذلك
 التسلية ان يكون اليمين للاميين ام لمن عليه الحق والامانة وان قال الاميين
 ان نسلم ذلك في فراقه لما يقبل قوله في حق والامانة ويبرأ ام بينهما وقت
قال اذا كان اصل الحق على هذا الرجل هذا الرجل من قبل دين عليه او قيل
 بشي من الحقوق فلا يقبل قوله الاميين له سلم الوفاء اذا انكره الا باليمين
 العادلة على اكثر القول **و** اما اذا كان هذا الحق ان عنده لهذا الرجل
 امانة وارسل اليه فالتقول الاميين ولا يمينه عليه وان انكر له الحق
 او الامانة اقبض الاميين فاليمين ثم ارسل من ذلك الحق او الامانة لا للمؤمنين
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل ادعى على رجل انه يفت يمينه واخذ
 من امانة عنده لمسجدا واما لا احد من الناس ما الذي يجب له وعليه
 فيه اليمين من ذلك **قال** اما في يمين البيت فله عليه في اليمين واذا ادعى
 عليه قطعا واما في الامانة التي عنده للمسجد فلا يمين له فيها واما الامانة التي

الا طلاقا وانكر هو ذلك عليه عين وان حلف ايسعها المقام معه وان
 حلف عليها بذلك ايحى لها قتلان اراجماعها ام لا **قال** اذا ادعت
 عليها طلاقا ملك فيه رجعتها فيجبني اذا انكر ان يجبر على رجها ان طلبت
 منه ذلك ولا يحلف **و** ان كان طلاقا لا ملك فيه رجعتها فاذا حلف ولا
 يسعها معاشرته فيما بينهما وبين ابدان كانت صادقة وتقرعها استطاعت
 فان جبرها على الوطء فادفع منها مقعد الرجل فلا ترحلها فقتله
 بعد ان تخم عليه ان قد احل للمسلمون قتلها **قلت** واذا ادعت هذه
 المأة على زوجها ان يطلقها او يطبقها في الحيض يكون مثار دعواها عليها بالطلاق
 في معاشرته والقتل ام لا **قال** اذا ادعت عليها ان يطبقها في الحيض
 متعذرا لم تجز حتى تغيب اليمين ولا يسعها ان تكفر ونفسها على قول من
 يقول بالتحريم ان كانت صادقة واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا ادعى
 رجل على امرأه وقال شاكي من فلان ناطليه بك ولم يقل عليه في كذا يسع كلامه
 ام حق يقول عليه في كذا **قال** لا يسع دعواه حتى يقول عليه في كذا فيجوز
 لتسمع دعواه واسد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وفيمن عليه رجل حق او عينه
 لاما نته ثم ارسل له ذلك عند رجل فقهر وانكر له الحق او الامانة ذلك
 التسلية ان يكون اليمين للاميين ام لمن عليه الحق والامانة وان قال الاميين
 ان نسلم ذلك في فراقه لما يقبل قوله في حق والامانة ويبرأ ام بينهما وقت
قال اذا كان اصل الحق على هذا الرجل هذا الرجل من قبل دين عليه او قيل
 بشي من الحقوق فلا يقبل قوله الاميين له سلم الوفاء اذا انكره الا باليمين
 العادلة على اكثر القول **و** اما اذا كان هذا الحق ان عنده لهذا الرجل
 امانة وارسل اليه فالتقول الاميين ولا يمينه عليه وان انكر له الحق
 او الامانة اقبض الاميين فاليمين ثم ارسل من ذلك الحق او الامانة لا للمؤمنين
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل ادعى على رجل انه يفت يمينه واخذ
 من امانة عنده لمسجدا واما لا احد من الناس ما الذي يجب له وعليه
 فيه اليمين من ذلك **قال** اما في يمين البيت فله عليه في اليمين واذا ادعى
 عليه قطعا واما في الامانة التي عنده للمسجد فلا يمين له فيها واما الامانة التي

للناس فقبل ان يلامين خصمهما ولان يحلف عليهما وقيل انما يكون خصما
 في امانته ولا عين له فيها واسد علم **مسئلة** ومنه وفي اربعة ادعت على زوجها
 ان يطلقها فانكر فلما مرض قال انما كان يطلقها يوم ادعت عليه فكذبته هي
 نفسها وقالت ما طلقني اربعة ايام انما كان يطلقها في ذلك الخلف قيل
 انها لا ترضى لها اوقت انها طلقها اذا كان الطلاق ثلاثا او كان رجعتا
 وانقضت عدها وقيل لها اربعة لان قولها لا يفضل عليه ولكن قول الزوج
 في مضانها طلقها وقيل واسد علم **مسئلة** ومنه وفي رجل ادعى على
 رجل ان يزوج له شاة حتى فقال قد تزوجتها وهو ميت القول قول من ماله
 يزوج ام لا قال ان القول قول العاقر وانما تزوجها وهي حية ولا يلزم
 عز من حتى يزوجها وهي حية واما الادب ان كان من المحقق التهمة
 فجايز ادعاءه على **مسئلة** ومنه وفي الامين اذا ادعى ان سلم الامانة الى
 زهاء او اقرام او ادعى ان سلم قولك ان قبضها بيضاء وخطا في يحسن
 خطبه عند المسلمين ام لا قال ان قول الامين يقبل اذا قال انه سلم الامانة الى
 زهاء او ادعى ان سلمها على اكثر القول وقيل انما سلمت اليه الامانة بيمينته
 او خط جاز مع المسلمين فلا يقبل قوله في تسليمها او تلقاها الا بيمينته واما
 ان ادعى ان سلمها الى زهاء زهاء بتليمها فانكر الا في الامانة فلا يقبل
 قول الامين وانما قربت الامانة بالادعاء فقول الامين يقبل ولو انكر لم يلبس
 او مات او غاب واسد علم **مسئلة** ومنه وفي رجل اعطى لالا ثوبا
 يبيعه فباعه فادّعى وادعى عليه شرط المستور في البيع فقال ادّلك
 بعتك لانك لم تشرط على شورا القول قول من ماله قال القول قول الادّلك
 مع عنه ان صاحب السلعة لم يشرط عليه ان يشاوه وهذا اذا اقر
 صاحب السلعة ان يبيع بالبيع وانما يمين فيحلف صاحب السلعة ان
 اشترط عليه ان لا يبيع الا بمشور وبليز من ان ياتي له مثل سلعة واما علم
مسئلة ومنه وفي رجل سلم لرجل وادّعى ان يبيعه فزرب
 العبد في الامين فاستلجمه بطله وادّعى ان يكون هذه الاجرة **قال**
 اذا لم يبيع باليمين العاقر فلا اقلد الا في صاحب العبد ميثاق الاجرة وان
 صح وكنه فارجو ان في ذلك اختلاف واما الذي يبيع الشيء لصاحبه بجزء
 منه فيقبل هو بمنزلة الاجير ولا يقبل قوله ان تلف من يده وقوله
 بمنزلة الامين وقوله مقبول في حجة ذلك واسد علم **مسئلة** ومنه
 واذا ائتمن صاحب المال على امر ولم يشترط عليه الزكاة واختلفوا في
 حقه وبيعه ولم يقع شرط في الزكاة واختلفا القول قوله من ماله
 قال ان القول قول المجنى ان لم يشترط عليه تسليم الزكاة وعلى صاحب

المال البينة ان شرط عليه ذلك • واما اذا اظناه حقه وفيه هذا المال ولم يقع بينهما شرط في الزكوة فالزكاة فيما عذر على صاحب المال والطمانتقص اذا لم يتقوا نقضه واسداعه • **مسئلة** ومنه وفاردا على جلالته اقرضه ما يملكه لاربية وقال المدعى عليه بل اعطاني اياه ان يقول قول من يدعي القرض على القول الذي لا نراه وادارنا اقراره بينه وقال الا حصر استسقى اياه فكلها مديان • وبجوابه قلنا لا حصر في سكن البيت بقدر ما سكن واسداعه • **مسئلة** ومنه وفاردا على صاحبانه وادلهما بما راجع فقال له ابادله ولكن اشتريت منه حان بكذا وبابينة مجاري بكذا فما مديان وان عجزا جميعا البينة تحاها وانقص البيع ما مديان فالباع والبايع • ورجع كل واحد الى دكانه واسداعه • **مسئلة** ومنه وفيه سلم لآب زوجته صداقها وماتت وطلب ميراثه منه فقال الآب نازحني في حياتها او ابراء نفسه عنه فنقول مقبول واما ان قال اعطينته اياه فلا يقبل قوله والله اعلم • **مسئلة** الصبي ومنعه على احبانه فقط تخلفه • قال لا يجس الآب • **مسئلة** ومنه في ميراثه الذي لا يقطع عنه ميراثه القليلة في الاطمانه دون الحكم واسداعه • **مسئلة** عن الشيخ فاصرح ما زاد على تسليم ما عليه لزوجه والصدق العاجل فاذا صرح ذلك باقرار منها او بينته عادلة فقد قيل عليه البينة دخولها اوله يدخل على اكثر القول للمعول به عندها وحكمه غير داخل بها على قول من يقول انها مديعة بقا ما عليه لها والصدق العاجل بعد صحة الدخول بها وبجسنى القول الاول • واما اذا اختلفا في الصدق فقل الدخول فقد قيل لا يختار شاء اعطاها نصف ما يقول وطلبها الا شاء سلم لها ما تقول هو دخل بزوجه وبجسنى ان يكون القول قوله بعد صحة التزوج ان كانت تدعي اكثر ما يقول واسداعه • **مسئلة** ومنه وفيه وفاردا على صانع ان اعطاه انما ليعمل له باجر وانما تلفه وقال الصانع بلا اجر وتلف قال اذا كان ذلك الشيء لا يعمل الا باجر فلا يقبل قول الصانع ان تلف الابا بينة واما العامل بيده بالاجر اذ تلفه فقل لا تقبل قول المدعى عليه واسداعه • **مسئلة** فومنا اختلفوا اذا قال كان على لد الف درهم فقبضها او قال له على الف درهم فزقي مبيع فسد فقل قبضه او كان مبيعا مرشدا فمناقص • وكذلك لو قال لدني الف درهم فزقي مرشدا او خسر • وكذلك لو قال له عند بشرط اجل محمول وكلفت له بشرط الخسارة فقال بعضهم تسقط البينة ويلزمه ما اقر به وقال بعضهم القول قوله والكل ولا يلزمه شيء • وكذلك وقال غيرهم خارج قولهم على معاني الخوات

فعل

[illegible]

شاعله وحسن ما قاله ولا خلافة فيه والله اعلم **مسألة** ومنه ومن قال
 مغيرة عن الشتر بنه وفلان بسبيل الجهالة ولم يقل في جاهل محدوده ولما
 عدل الشتر في الفصل فلما حجت في هذا وان قال انما مغيرة في هذا الفصل او هذا
 المال بسبيل الجهالة ولم يقل غير ذلك انه بقيت له الغيرة على الشتر في المسألة
 والله اعلم **مسألة** ومنه واذا ادعى رجل على رجل انه هبته مسيغه وقال
 المدعى عليه لا انا الشتر بنه منه بست الادب او فبسته الثمن انما القول قول من
 يدعي الشراء على اكثر القول غير انما اذا اقر المشتري انه يشتري هكذا وقال انه سلم
 الثمن فان القول قول الباع ان لم يقض الثمن والمشتري والله اعلم **مسألة**
 القاضي ناصر سليمان واذا سلم احد صديق عليه دعوى كان لو كانت على
 بائع الحار احضاره للقيام بالمال المسلم ان يعطي المدعي مدته للصبي يعني اليه
 او يرسل اليه بما يثبت له حتى يحضر الدعوى قال ان الحاكم يحكم على وليا بالصبي
 ان كان له وليا اقام له الحاكم وكلا يتحاصم عنده ويكون الوكيل والولي بمنزلة
 من يحاكم عن غيره والبايعين فانهم المدعي المينة على الصبي يحق اوارش كان
 في مال الصبي ويؤثر الوكيل ان يسلمه من الماله والموصي يطلب هذا الوكيل
 المينة من المدعي على الصبي ان هذا الحق ماق على الصبي المالا وقت الذي يطلبه
 واذا منع لم يحكم له بشيء وان حلف اخذ ماله من مال الصبي ولا معنى
 لاحضار الصبي لان الصبي لا يوجد باقران ولو اقر لا يثبت عليه اقراره لانه
 لا يقبل قوله وان حمله لم يؤخذ بتسليمه وانما ذلك يكون على من يكون يد
 الوقت والموصي والوكيل ويجب ان يكون على هذا الحاكم الخلاص عما
 تغنا اليه في الصبي والارسل اليه والله اعلم **مسألة** الصبي وسالته
 عن ادعاء على اخذ حقا واقي بصحة عليه يحكم في حظه واللفظ
 اقر فلان بان عليه فلان كذا لارثة فصة فقال من عليه الحق انا كتبت
 هذا الحق على نفسي لهذا الرجل لكن ليس له على هذا الحق ولم يدع الوفاة
 قال لا يقبل قوله انه ليس عليه وهو ما حذر عما قرره اذا كان يحظر من يحظر
 حظه وليس له دفع الحجة الا بحجة تزيل عنه تلك الحجة النافذة قلت لم
 واذا قال هذا الحق لم اقره عوضه ولم اقبض عوضا عنه قال يكون مدعيها
 وعليه تسليم ذلك الى اقراره به قلت له وان قال كان القول بيدي
 وبسته ان يباعد سبعة بهذا الحق فلا كتبت له لم يبايعن السبعة وتمسك
 على الكتاب فقال من الحق انا اقول عليه هذا الحق واريد منه
 قال معان القول قول من له الحق ولا يبين ان قوله هذا يدع ما
 عليه في حكم الظاهر قلت له وان قال لاخر هذا الشرا وقال انا بايعته

السلطة

السلطنة هذا الحق وقد
 بايعني ولم اقبضها
 سلطنة فباعتها عليهما
 ان هذا الحق قد
 بعتها عائلتي فلا يبيع
 اراست تراها هل
 عرفت بتم الشتر
 راجع اليه اسم الله
 بايعني في القول لا
 الحق من الحق الذي
 في حلف ان هذا
 ان عليه الجنب فيما
 من هذا العوض
 من ان يعرض لانه
 لا يمكن له من احد
 من قول على هذا الصبي
 على ما يدعيان فذلك
 له وقرره باقي فان
 بينة وقال اني امان
 احد بهما كان من حق
 اكثر من قبل او عرفت
 وبينة من العقوبة على
 الصبي من رفض على
 انما العقوبة ان لا يبيع
 قدام الشتر والحوار
 له من حلفه على
 الصبي والارسل له
 جواب واخر وعلم
 في هذا ان ارضاه
 المحمي من من الرضا

السلعة بهذا الحق وقضاهي فقال في قوله الحق لم يبايعوا السلعة اوقال
بايعوا ولم يقضها قال **السلعة** على صفته اذ لم يصر هذا الحق قيمة
سلعة يتفان عليها باذرها والا فالحق ثابت على ما فيه ان صح
ان هذا الحق قيمة سلعة يتفان عليها ولم يصر تسليمها الى المشتري
بينة عادلة فلا يبين له عليه هذا الحق وهو متع في تسليم السلعة
الى المشتري اهاه قلت له وان كان مكتوبا في الورقة ان هذا الحق
عوض قيمة مشتريها فما وثاب او غير ذلك وقال **السلعة** في قوله الحق
ولما قول لم يسل الى العوض وقد مضى القول في مثل هذا قلت له يعني
ما مضى القول في هذا في حال ما يكون القول في قوله الحق فاراد من عليه
الحق بين في الحق اذ سلم اليه عوضا عاكسة له فيقال له الحق لا يحلف هكذا
ولكن يحلف ان هذا القول في هذا الرجل الى ان ما اللفظ في ذلك **هـ**
قال عليه السلام فيما يطلب منه على هذه الصفة وهو ان يحلف باسم الله
سلم اليه هذا العوض لهذا الحق المكتوب له في هذه الورقة ولولم يكن الحق
مكتوبا في عوض اذا تقارر على ذلك والعدل **ص** ومن قاما المال
اذ لم يكن في واحد المتداعين ثالث وما جاء في آثار المسلمين في دفعه وهو
موقوف على هذه الصفة الى ان يقيما واحداهما بينة فان حضر بينة
على ما يدعيان فذلك وان حضر احدهما على ما يدعي بينة حكم له ما صح
له ووقف ما بقي فان اجمعا الاخر عليه بينة حكم له ما صح له وان لم يكن عندهما
بينة ونزلا الى ايمان بعضهم بعض ففي الحكم بالايمان الاختلاف فان حلف
احدهما كان حوز ما يدعيه فان حلفا كان لهما دعواهما ونصرا واقل
واكثر وقيل يوقوف لا يحكم بهما والا احدهما الا بالبينات على ما وصفتنا
ومنعنا في دفعه على بعضهما بعض وهو ان يبايعانه نصفين معا بخاوة
النصفين من قبض غلته وما جاء فيه ولعل بعض المسلمين يرون ان غلته هذا
المال الفقراء الى ان يصطلحا فهذا معنى كلام الشيخ ابى سعيد واما معنى
كلام الشيخ في الحوائرين بقاء في هذا المال وكل يقبض غلته ويحكم بالادب
له من ويجوز عن الضياء بل لا زور على حاكم ولا غيره ولكن على سبيل
الفضل والوسل وليس مقام الحق واجتهد فيمكن ضيقه وتعدا عليه **و** ومن
جواب لما ذكره ويختلف في زور الحاكم الذي حلفه ومن يلزمه ان يدخل
يلزمه انضام اذ اصاح **ا** اذا قدر عليه وتركه بلما عذر له ومن يلزمه ويجعل
له التحسين بغيره من الضمان ولا اجت لما مال شي بقدر عليه في الاسلام ويجوز

ان يقيم لهذا المال وكيلاً يقض غلته ويصلح خرابه والله اعلم **مسألة**
 ومنه وانما بعث الحاكم رسولا الى المدعى عليه ليؤلف قصده فلم يواف هل
 الحاكم عقوبته كالوعصى مدرئ كما بنا ما كانت الدعوى قال ليس له
 عقوبته مخالفة الرسول الذي له كالو خالف المدعى وذلك ان على
 الحاكم تسليم مدعى المدعى الدعوى الصحيحة وارسال رسول اليه بخلاف
 منه ونكر ما في هاهنا ثبت الفرق بينهما والله اعلم **مسألة** وورثكا
 ومن اجل وادعى عليه انفسا تخلت او شحج بقرب المديادون
 الفسخ الشرعي فقال المدعى عليه له احدث ذلك بنفسك بل ودفعت هكذا
 القول قول من قال هو مدعى ويصرف حتى يصح ما ادعاه على
 قول وارحوا ان فيه قول الله لا يصرف **مسألة** الشيخ سعيد القول قوله
 مع ميمنه ولا يصرف والله اعلم **مسألة** ابن عبدان حذر من بيتين
 لاحدهما جريد في موضع منه وجرد على بقصه مائة صفة له وعليها له
 عمار وليس الاخر عليه جرد ولا جذوعه فقال قال يكون بين المزارعين
 لصاحبهما وقال امر قال يترك حاله ولا يحكم به لاحدهما ولا لهما جميعا حتى
 يقيم احدهما البينة العادلة وقال قال المولى العار على المدعى بقوم
 مقام اليد وكان له فيه عار فانه يحكم له به ويرفع بهذا القول فانه والله
 اعلم **مسألة** ومنه قبل ان يحوز المقتضى على المقرر له ليس يحتمل على اكثر
 قول المولى كان كذا يحوز المولى على ولدها ليس يحتمل على اكثر قول
 المولى والله اعلم **مسألة** ومنه في الحامل المطلقة اذ كتبت اقرارا ان ليس
 لها حجة ولا دعوى على مطلقها فلان فيما يجب لها واستحقاقه منه من قبل
 حملها اقرارها لا يبطل ما يجب لها وما اذا بايع المطلق مطلقته شيئا
 بكلا لا رتبة قصته بقدر النفقة ولو بائنا من غنم فكتبت ان عليا والله اعلم
مسألة ومنه وادعى على امرأة انها زوجة فقالت انها كانت
 زوجة وزوجها له ما كان زوجها يقول لا يحكم عليها بالزوجة وقول
 يحكم عليها والقول الاول لاكثر انه لا يحكم عليها بالزوجة والله اعلم **مسألة**
 ومنه وان ادعت امة على امة انها مملوكة فقالت انها كانت مملوكة
 لهذه الملة فقول لها تكون مملوكة لهذه الملة على صفتك هذه وقول
 لا تكون مملوكة ولا يحكم عليها لهذه الملة بالملكية وهذا القول لا يحرم
 اعلم **مسألة** ومنه ومن قبل صرحت بغير مال غير حيث لا يحرم الغسل
 هناك لان يكون موضع تخلت من قبل فادعى الناسل ان ذلك موضع
 تخلت من قبل وقال سب المال لا اعلم له موضع تخلت هناك ان ذلك كما

وان كلاً منعه من علمه في هذا وغيره فيما يخرج عن ادعاء الفاسل بالبيئته
فان ادعى ما حكم عليه بالارادة فله **مسألة** له واذا كان عدم الفاسل
البيئته اعلى رب المال ممن علم انه لا يعلم للفاسل موضع تخلفه واذا حلف
كذلك حكم بالانتهاء حتى يحلف قطعاً قال عليه من يعلم فيما يخرج
عنه باعلى هذه الصفة وهو كاف ان شاء الله والله اعلم **مسألة**
منه وادعاء على اخر انجاز له ما له منه يدعي عليه وقال المدعى عليه ان
هذا مالي يكون المدعى عليه لا يدعي في هذا المال يقول خصمه ان جاز عليه
ام يكون كلاً من مدعيين ويدعي كل واحد منهما بالبيئته انه لا ادنى في حوز
ومنه **قال** نعم يكون لا بد فاقول المدعي له بالحق والله اعلم **مسألة**
الذهلي وزباج ما له الغداني وكان هذا المال قطعتين متصلتين ليس
بينهما فواصل من سواق ولا حد له كان بينهما مسافة حايض او غير حايض
وادعى البايع انهما لم يقطعه منه وادعى المشتري انما اشتري الجميع وقال
اما اذا كان هذا المال كله قطعة واحدة واسم واحد فالقول في ذلك قول
المشتري مع يمينه انما باعنا بالاهذه القطعة من هذا المال والله اعلم **مسألة**
منه ومنه واطنا مرة تخلفه ادعى المطبق له لم يدفع اليها الثمن
وقال المطبق دفعت فالقول بزيادة الثمن وكذا كل بيع والله اعلم **مسألة**
منه وفي الطريق اذا وقع فيها الدعاوى من الناس ان كانت اثرها
فايئة كان حكمها طريقاً على ما هي عليه اليوم وعلى المدعي البيئته بطلانها
وان كانت غير فايئة العين كان على مدعيها البيئته بدعواه سواء كانت
جائزاً او غير جائزاً وطريق منازل او غير ذلك من الطرق كانت في عمار او خراب
وان كانت المنازعة في طريق غير جائز مثل طريق الاموال والمنازل فلا يجوز
شهادته عليه مال او منزل ولو كانوا عدولاً ولا ايمان بينهم فيها والله
اعلم **مسألة** الصبي في ادعاء على اخر وقال انه سارق على كذا او ماخذ
على كذا على سبيل العقوبة منه على وانكر المدعى عليه ان يرى عليه يميناً على
هذا النظم **لا** وان افتر المدعى عليه في سرقة عليه كذا او اخذت عليه كذا
ايكون هذا اقرب من ادعاء **قال** هذه دعوى صحيحة وقوله سرق مني معناه
اخذ مني بخفية او اقل هذا المدعى عليه فاقول على نفسه موجب عليه
العزم والقطع وهذه دعوى صحيحة واقرار صحيح وعلى المدعى عليه يمين في
هذه الدعوى وفيها ردان ردوها المدعى عليه على المدعي ولا يلحق المدعى بشيء
ولا المدعي اذا قال فلان سارق او سرق على الا ان يكون ولها عندا اسم
او يكون له ولاية عند الحاكم فان عليه التوبة اعني المدعي والله اعلم **مسألة**
منه وفي رجل ادعى حقاً على محبوس وطلب منه الا نصاب عند

حاكم من حكام المسلمين كيف الوجه الجائز لهذا الحاكم من تفصيل هذا
 المدعى الى حقه وانغاد الحكم على هذا المجنون وان صح الحق على المجنون
 ولم يصح له املاك الا في بلد من البلدات التي لم يدخل فيها المسلمون وطريق
 الشك فيها كيف الحكم في ذلك قال الساجد اذ صححت هذه الدعوى لهذا المدعى
 على هذا المجنون وصح للمجنون مال اقام له الحاكم وكلاهما صميمه ولا تفتاد
 ما عليه واستماع البين وظلها من خصمه وان شاء فعل ذلك بنفسه
 وتوفي او هذا المجنون وان كان في يده هذا المجنون قبل جنونه شيء من
 المال في بلد وقف عنها المسلمون وقوف سلامة او كانت في يد
 موروث هذا المجنون مات ونزكها ميراثا لوارثه يخرج هذا
 الحاكم عن الدخول فيها وايصال هذا المدعى الى حقه لم يلبس له الحاكم الاثر من
 تفصيل هذا المدعى او ما صح معور ملك هذا المجنون عند الصحيح الذي لا
 يترتب هذا المسلمون وان استغنا هذا الوكيل الذي قام به الحاكم
 في امر هذا المجنون وشجع وقضى هذا الفير وهذا الاملاك اصلا او تم
 ١ ونقد من ذلك مبيع اصلا او تم فعندنا نلنا بخط ولا يدخل عليه الطعن
 ٢ اذ الوكيل له لقاوت وثبتت والاملاك للمجنون وقوت وصحت
 فلا ايمتة على احد منها والوقوف في المسلم عن هذه الاملاك وقوت من
 وسلامته ووقوف الثلث ليهه فالدين في شيء وانما هو احتياط وانه
 اعلم **مسألة** ومنه ومصدق عدي على هو وارثه بغير بينة اذا
 لم يرجع بعد التسليم ففي ذلك اختلاف وقيل التسليم جائز وفيه ايضا
 اختلاف واعلم **مسألة** ومنه واذا ادعت اواة مالا لها ورشد
 فلا يبرها واذا مطالعها اذ مال ويرثه من اخيه فان كان في يدها حديهما
 فالقول قول مع ميمه وان لم يكن في يدها حديهما فعلى كل واحد منهما البينة
 فاذا حصل بينهما قسم بينهما وانما حديهما البينة فهو للاخر وانما حديهما
 جميعا فليهما البين فان حلفا قسم بينهما وان نكل احدهما عن البين فلا
 شيء له واعلم **مسألة** ومنه ومراشترى مالا ببيع قطع او بيع خيار
 فادعا البائع عليه بيمينه الثمن وقدر ما به في الورقة ففي ذلك اختلاف بعض
 المذاهب والبين وبعضه لم يبره بيمينه بعد براءة ذمته من الثمن واعلم **مسألة**
 ومنه وفيه اقل من باع لاجل مالا بكذا الثمن وانما يرى منه البراءة بقض
 واستيفاء وغيره المشتري في المال وجاز غير ما ادمنه عن المال فانكر فضده
 بعد ان لا يبره من البراءة بقض واستيفاء ما الحكم قال الساجد
 البائع بعض من ما باع ورد اليه عن ما باع عن شيء من الحكم ما يجب
 الرجوع لغيره والاقالات وما اشتهر ذلك وطلب المشتري من البين عليه

ان يحكم على البائع اذا اقرنه قص في المبيع بوجه فان ادعى بعد الاقرار انه لم يقض ذلك كان عليه البيعة في ذلك ما عيى به من ذلك الحق الذي وجب عليه باقراره في الحكم فانما تلحق البيعة بطلب عين المشتري ان قد دفع اليه هذا الحق كان له ذلك بطلب ان قد سلم اليه من ما باعه له **فالسؤال** التمس فاصرح جئني اذا ادعى البائع ان قال للبائع ان يكت عليه مائة وقضى واستيفاه وهو يعلم يسلم واراد عين المشتري فله عليه ذلك فاذا حلف ان ليس عليه خيرا فزعم في هذا المبيع الى هذه الساعة فهو كاو **والداع له مسئلة** ومنه وفي بيت مشترك بين جوين ادعى احدهما شيئا مخصوصا ان له دورا اجد ما في البيت واكثر الا ان كيف الحكم بينهما قال **السؤال** اذا كانا كلاهما كائني في البيت وادعا كل واحد منهما نصف ما في البيت او ما دور في ذلك فالقول قول ما لم يدع اكثر من النصف لان ما في البيت حكم بينهما نصفين وان كان احدهما الموضع والبيت يا ويدور صاحب مكان القول فيه قوله وفيما سواه متدعيان تنالها هذا الموضع الذي باو يدعي وكان مقفولا والمفتاح في يده فالقول قول ما لم يدعيه الزعم بالبيت وقالوا ان قاضي البيت هو الذي يدعي **مسئلة** ومنه وفي رجلين زوجين في ايتهم اعدا مات احدهما فادعاه الحي منهما وقال لو رثنا انا لكان لهم والاعداء ان لم يكن ذلك فالقول قول الاعداء في اقرن نفسه ولو اقر احد غيرهما الا بالبيت اثبت في بوازم **والداع له مسئلة** ومنه واداسكي احد واحد ان باعه بقره بكذا ومقر فيها منها بوسوم فيها ووجب للغير فادرك القيمة من البائع فقال ان لم احد قيمة البقر وقاسه المشتري فلخذ مني قيمتها وادعي منها **قال** اذا اختلف البائع والمشتري في تسليم القيمة وقد قص المشتري الشراء فقول البائع قول المشتري لتسلم البائع الى التسليم **وهو** قول البائع وهو اكثر القول واذا كان هذا المشتري اشترى هذه الدابة من دلال ينادى عليها لغيره والمشتري عالم انها لغيره فاراد لغيره منها ورد اليمين فانما لمطالبة بين المشتري وبين الدابة الا ان يكون هذا الدال قاصدا للبائع وكلا وكلا تقتضي هذا الامر ان كان المشتري عتقا بين ان يحاصره لو كمل والموكل **فان** خاصه لو كمل ووجب على المشتري ان يمين حلفه وان رجعت على الموكل ردت على كل من وكلا اذا اقر البائع بالدابة لغيره قبل الخصومة واما بعد الخصومة فيختلف فيه **والداع له مسئلة** ومنه وقران شالي

[illegible]

وأما علمة **مسألة** عن الشيخ ناصر خيبر ودلا بوعرف القاييم بأمر المسلمين
 ادعاء على رجل غائبة لا يرى كصحة وإنكر دعواه فأظهر ورقة بخط أمير مجوس
 خطه فيها أقرا لا يمكن عليه إعلان فثلاث الغلغ مائة لا ترى فضة فقال
 القاييم أهد الرجل الغنا فترت له هذه الحق فقال لا تعرفه يجوز له أن
 يحبسها وإن يعرف بالرجل انذرك له هذا الحق قال لا يثبت حبه
 على هذه الصفة إذا رأى ذلك صلاحا لسلام وأهله قلت فإن
 حبسه وإن يعرف بالرجل انذرك له الحق أليزم شيئا لا قال لا يلزمه
 شيء وهذا لم يعرف والحقان وهل جازوا الاحسان إلا الاحسان
 وأما علمة **مسألة** ومنه وفي رجل ادعاء على آخر كذا لا ترى فضة فقال الحاكم
 للرجل عليه عليك لهذا ما يدعي عليك قال هيته ولم يقل نعم ولا يكون هذا
 أقرا بالحق أم لا قال لا يعرف فوجد هذان يكون أقرا أو الاختلاف ونحن
 من لا يقول لنا أقرا إلا أن يكون هذه لغتا لمقر مكان قولهم نعم ولا يعرف
 أن يقول نعم وأما علمة **مسألة** ومنه وفي امرأة في يدها ورق من مكتوب
 لها فها صادق عاجل وأجل على رجل وطبلت منه مع الحاكم فقال للرجل هذه
 المدة زوجتي وقد كتبت لها هذا الصداق أما العاجل أم مال وأما الأجل
 مكتوب لها أن يبين لوجده الرجوع الحق وهي زوجتي إلى أن غير ما ينتر
 مني فانكرتها الزوجية وقالت أريد منه هذا الصداق المكتوب لي في
 هذه أيكون القول قولها في هذا الحق ويحكم عليه بتسليمها أم القول
 قولها هو أن هذا الحق جبر حال لها عليه وأما غير ما ينتر منه عن حكم الزوجية
 قال القول قول المرأة أن غير زوجها وعليه هو البينة العادلة أم أجازة
 وأما شهادة الشريعة التي لا دافع لها ففي جازتها اختلاف ولعل أكثر
 القول أجازتها إذا كان علوا وصفها وأما كتابة الزوج على نفسه
 الصداق فلا يثبت على المكتوب لها حكم الزوجية وأما اليمين في
 النكاح يختلف فيها وذلك إلى القاييم بأمر المسلمين والأقرا بالحق إذا دخله
 الشرع فقبل ثبت على ما لا يقضاء المشرط والمقر بالحق مثل الصداق
 وغيره الأجل وأدعا المقلدان حقه حال فقبل القول قول من عليه الحق
 وقبل القول قول من له الحق إذا عدا البينة وإن قولها إلى الأيمان فلا إيمان
 بينهما وإن الصداق يثبت على الرجل من زوج وإن الزوجية تبطل من
 وجهه وأما علمة **مسألة** ومنه وفي رجل ادعاء على رجل أن أدهن عليه
 ثقتا كذا لا ترى فضة ويريد يفديه منه وقال لا أؤاخر ما تحت منه
 ثقتا لكن أخذته منه ببيع القطع القول قول من عندها قال في ذلك

هذه دعوى صورية
يخرج من الخبر
سواء قد ادركت
على ان كان كما لا يمتنع
الشهادة او انتم دون
والا يثبت عليهم
اللائحة او غيرها
منه على ما
هذه الدعوى
موت ذلك
منه والاذن
ان من برسل
خاف رسول
شكامة في
البرهان
الحاكم
فانما لا يثبت
على
حسبه
لما في
البرهان
في ما
منه
صورة
رواه
ابو عبد الله
المعجم
المعجم
علم
فانما
واحد
انما

اختلاف ولعل أكثر القول قول من يدعي النطق والله أعلم **مسألة** ومنه
 وفي إرادة طلبت من مطلقها رابطة أو نفقة وكسوة لا ولا ذهابه فقال
 أنا فقير ما عندي شيء أريد ولا لدى عندي وأكلنا وإياهم فلم ترض المرأة
 وكان لا ولا يعقلون الخار ولا يعقلون الخار ولا يعقلون وأختاروا
 اتهم يحكم على إياهم بتسليم النفقة والكسوة والرباينة لأقربهم
 إلى يسلم لها قال إذا لم يكن له مال وكان فقيرا معسر فلا حبس عليه
 وتحت المرأة إذا أرادت الأولاد معها ولا شيء على إياهم لها وإن شأنت
 جعلتهم معه وقالت بعض الخاروها وطلبت أن يفرض عليه لهم
 ذلك وإن توفهم فمهاها ويكون تلك المونة ديناً عليه حتى يسرها فلهما ذلك
 والله أعلم **مسألة** ومنه وفي إرادة على كذا لا رتبة أو كذا شأنت
 ولم يقل فضة وكذا وكري ولم يقل صت ولا نحاس وكذا فقرة أو ملكوك حث
 ولم يقل زغالاً وعطاراً أو ملكوك الوافي والصاع هذه دعوى مسموعة أم
 لا قال ما قرره عليه كذا لا رتبة ولم يقل فضة فينجد فيه اختلاف
 وأما الدرهم فيوجد في الأثر الذي هو درهم معروفه ولكن عندنا المحدثه معروفه
 والدرهم كرى يشبهه لأن بعض الدرهم كرى بولس وبنو أربعة والناخذ
 كذلك معروفه وبجنا أن يفرض ذلك عند دعواه على خصمه كل شيء يعينه
 أنه فضة أو نحاس أو غير ذلك وكذا التمر والحلج والملكوك والصاع والله أعلم **مسألة**
مسألة ومنه وفيمن قال في شأني من فلات يضرني أو يدخل بيتي بعين
 أو في فمده دعوى مسموعة أم هذا فعل مستقبل قال أنه فعل مستقبل
 والله أعلم **مسألة** ومنه وفيمن ادعى على رجل حثاً وأخرج صكاً مكتوباً
 بخط فرج بن خطبة فيه إقرار المدعى عليه بالصك بهذا تصديقاً فدعا المقر
 أنه سلم هذا الحق والورقة باقعة وفيها تصديق قال له عليه السلام على
 هذه الصفة يحلف بأحد أن حقه هذا باق إلى هذه الساعة وإن مرزاً إليهم
 على المقر يحلف بأحد أن هذا الحق ليس له عليه السلام **مسألة** ومنه وأما إذا
 أحل الوالي إرادة ورقته مكتوب له فيها حق على آخر أو عدة وقال معترف
 كتابة هذه الورقة وحتى يجب أنه ذلك وتقبل دعواه أم لا قال لا أعين
 وذلك لأجل إذا ادعى أنه حقه حال واجب على إرادة عليه والقول قوله
 في ذلك مع يمينه والله أعلم **مسألة** ومنه وفيمن اتهم من المحقة التهمة أنه سرق
 له ثوباً أو صبغة وشكى به عند القائم بأمر المسلمين ولا دعا عليه قطعا بالسرق
 ولم يقل أنه اتهم بحبه القائم وما ناطو ولا يلزم هذا الشأني شيء على هذه

الصفة لاه قال عليه القبر عز و ذكر و اما الضمان فلا علم عليه ضما
اذا لم يأخذ ماله شيئا بسبب ذلك الدعوى وهو منكرها والاداء علمه
مسئلة ان عبيدان وفي رجل اشترى دابة ثم اراد ان يبيعها فباعها
البائع على شيء يحيط عنه منها قبل ان يصل الى الحاكم ثم رجع البائع
انكر ما حاطه عن المشتري فاراد ان يبيعه فردا اليه عن المشتري وحلف
المشتري لقد حطت عني ما هو كذا ثم اراد ان يشتري ايضا فنقض هذا
الصلح ورد الدابة بالبائع الذي كاد ان قال اذا ركا البائع اليه الى
المشتري وحلف المشتري فقد ثبت للمشتري ما حلف عليه وليس
للمشتري رد الدابة بعد ما حلف وانما رد الدابة ونقض الصلح قبل اليه
والاداء علمه **مسئلة** وعنه وفي امرئ تعاديا فيها رجلان ولم تكن لهما
معرفة فقتلناهما ايتنا بالمشهود فجاء رجل منهما بالمشهود فقالوا نحن
نستقعد هذه الارض فلان هذا ولا ندري من اصابها اتري هذه شهادة
يدفع بها خصم لاه قال ان كان المشهود عدولا وقالوا نحن نرى عاذه
الارضين فلان فلان حكم الارض له لان ازرع يدي على اكثر قول المسلمين وان
كأن اليهود غير عدول فلا يحكم بشهادتهم واما الا شاهد يهود شهرة ان
هذه الارض في يد فلان يجوزها ولم يشهدوا بها اصل حكم هذه الارض
من تشهد بالشهادة انها في حوزة اذ لم يبق الا رشادة مثل ذلك **مسئلة**
اذا شهد يهود شهرة ان هذه الارض لفلان فلا تقبل شهادتهم فاقول الفرق
بين شهادة الشبهة في الحوزة وبين الشهادة بالاصل والاداء علمه **مسئلة**
ومنه وفي رجل قال صحت لفلان عن فلان ما في درهمي الى شره وقال الضم
لهي حالة القول قوام منها **مسئلة** قال في ذلك اختلاف قولنا القول
قول الضامن انما الجواب وقولنا القول قول الضمّن ليدلوا بقول الضامن
الضامن انما في الجواب وقولنا القول قول الضمّن ليدلوا بقول الضامن
انما في الجواب البينة وكل قول المسير صحيح والاداء علمه **مسئلة** ومنه
وفي رجل له درهم على رجلين فاستوفى كل واحد منهما شيئا معلوما
على الاخر فلما انصرف وجد في درهمه زيادة ولم يكن هو خيط في درهم
الآخر شيئا فمعه ولم يعلم ان هذه الزيادة من عنده منها فلما سألها
قال كل واحد منهما هي لك كيف امكن بينهما **مسئلة** قال ان هذه الزيادة تكون
عنده بمنزلة النقطة فاذا انقضى هذا الجدل على شيء دفع اليها
تلك الزيادة وان لم يتبقها فالزيادة موقوفة الى ان يتفقا والاداء علمه **مسئلة**

ومنه وفي رجل له غنلة فأرض رجل بنت صرمه فزكك الغنلة وأثمرت
فادعاهما صاحب الغنلة أهما له وأخذت غنمها وجاء صاحب الأرض
وقهره في غنم الصرمه وهو قيس بن تحت الغنلة ورفع بينهما المئزر فيها
صاحب الأرض يدعيها وقهره وصاحب الغنلة يقول لها الغنلة وما
تستحقه فأرض القول قول من منها قال ان غنم هذه الصرمه لصاحب
الغنلة والقول قول صاحب الغنلة ان لها الغنلة بأرضها وعلى صاحب الأرض
البينة العادلة اذ الغنلة وقهره والى علمه **مسألة** ومنه وفي رجل
ادعاه على رجل عند الحاكم ان عليه له كذا لاربت فضته فقال الحاكم المدعى عليه
فقال على ولم يقل على كذا لاربت فضته مثل ما ادعى عليه المدعى هذا يكون
هذا أقرا من المدعى عليه ويحكم عليه بالحق له **مسألة** قال الذي يعجبني
في مثل هذا ان كان المدعى عند الحاكم واستغفره الحاكم المدعى عليه وقال
هل عليك بهذا الرجل كذا لاربت فضته فقال على بحسب ما لا يكون مقولا
له ما ادعاه وان كان المدعى قبال الحاكم في على بهذا الرجل كذا لاربت
فضته فقال الحاكم ما تقول انت اعني المدعى عليه فقال على ولم يقل على
لهذا الرجل كذا لاربت فضته فقال الحاكم ما تقول انت انما لا يكون مقولا
حتى يقول على له كذا لاربت فضته ولا يحكم عليه الحاكم يقول على ولم يقل
على له والحاكم لا يحكم الا بأمر صحيح فابست لا شك فيه ولا ريب وانما
اعلمه **مسألة** ومنه وفي رجل ادعاه على رجل انكر له ما ادعى وسرق له ما هو
كذا ثم ادعاه على رجل آخر وقال هذا الرجل للظفرول مبريد هذه السرقة
في مثل هذه الدعوى يكون قوله مقبولا وبطل الاول من الحبس ويجلس الآخر
ام لا قاله اما اذا ادعى على رجل انكر له ما ادعى واخذ له درهم ولم
يقبل منهم ثم بعد ذلك ابراه ما ادعاه عليه من ادعاه على رجل انكر له الدعوى
فان الاول يطلق من الحبس ولا يقبل قوله على الآخر وما اذا اتهم الاول
ولم يدع عليه قطعا ثم اتهم الرجل الآخر فاذا لم ينقض حبس المتهم الاول
فانه يطلق الاول ويجلس المتهم الآخر اذا حقت التهمة والى علمه **مسألة**
ومنه وفي امرأة اذا ادعت على زوجها كذا محمد بن فضته صدقها على
واقر الزوج بالذل لهم وادعاهما الرجل بصدق ام لا قاله قال ابن
كان قد دخل بها فاكفر القول بالقول قوله وان لم يدخل بها فاقول
قوله وقيل القول قوله على كل حال وقيل القول قولها على حاله قال
الشيخ ناصر سليمان القول قول الزوجتان حقها الذي لها على زوجها حال
والبينة على الزوج انه في رجل ولم يبين عليها وادعاه **مسألة**

[illegible]

فأخذوا من الأرض
فيها من الثمار فيها
أمر الخلد وحما
الضرب صاحب
على صاحب الأرض
وعرف في رجل
الحاكم الذي عليه
الملك الذي يكون
الذي يجمع في
أهلها وقال
أن يكون مقراً
جاء إلى الأربعة
على ولم يبق على
أن يكون أقارب
على ولم يبق
والأربع وأربع
وسوف له ما هو
هذه السبعة
فمن يجمع في
بهم وهم
في ذلك الموضع
إذا أتته إلى الأول
التي هي أول
أربعة مسلمة
تصنفها على
قال ابن
فيها قالوا
قال
على وجه حال
مسلمة

[illegible]

قلت فان دعانا لنستأجرها منه شهر ابدىهم وقال لا خمسة عشر يوم ما
 يدريه قال ان كل واحد منهما مدع وعليها البيعة فانما عجزاها
 تخالفان خلفا انقصت الاحارة ولما نكل لزمه دعوى صاحبه واسد علم
مسألة واذا اقام رجل البيعة على العبد لم يمتد منه منة منة وان اقام الذي
 فيه البيعة لم يمتد مستثنان فالقول قول الذي فيه العبد وقول هو
 للمدعي وقول بينهما نصفان واسد علم **مسألة** واذا كانت الدائنة في
 يد رجل فادعاه رجلان وادعاهما البيعة فادعاهما فادعاهما وان
 انتخبها عنه فانه يبقى لها بينهما نصفان فان وقتا واختلفا نظر الى من
 فان رافقت احدا لوقت فبقي لها صاحبه وان كانت على غير الوقتين او
 مشككت في بينهما نصفان وكذلك الولادة والنتح وقيل بقضي بها للذي
 فيه واسد علم **مسألة** واذا ادعاه رجل مالا في رجل يدعيه فادعاه
 كلمة الحاكم البيعة يموت الميت والبقاء النسب بينهما وانهم لا يعلمون له
 وارثا غير لا يكلمهم ليس له وارث غيره ثم بقضي له بالميراث فقلت
 فان جاء احد بعد ذلك فاقام البيعة نذاب ذلك الميت او ابنا وعلى من
 هو اقرب الميراث الاول الذي حكم له بالميراث قال ياخذ الميراث
 من الاول ويرد الى الاقرب ولا يلتفت الى فراخ من ابن عمه او فريضا ومن
 قبلته دون القاء النسب واسد علم **مسألة** واذا كانت الخلع او
 الميراث بينهما وعجزهما في يد رجل فاقام لغير البيعة فادعاهما ولم يقولوا اسم
 مات وتركهما ميراثا قال لا يقضوله فادعاهما ولا يقض هذه الشهادة ان
 فان قالوا كانت لاسم فقول انما ثبتت لورثته لا يكفون انما مات في
 تركهما ميراثا ولكن يكفون البيعة على عدم الورثة ويكون لمن صحته وادعاه
 وقول لا يثبت لهم حتى يجرها كانت ميراثا او ميراثا سبب الملكة
 وانهم لا يعلمون له وارثا غير واسد علم **مسألة** ومنه ومن رفعت اليهم
 الامانة على البيعة ثم استردت من يدهم طلبها ادعاهم بعد ايام فليس على
 الايمن بيعة ولا يمين من طلب من غير ذلك فقد ظله وقول ان كانت
 سلفا دها سلفا لادعاه ان كانت على البيعة كان ردها على البيعة وقيل
 ان القول قول لادعاه الا ان يصح انه اتلفها او اتلفا في يد واسد علم
 البيعة يدعيها والاخصها اذا صح كما صارت اليه واسد علم **مسألة** واذا
 توجب على المريض حاكمه ولم يقدّر ان يصل الى الحاكم وطلب الخصم حضوره
 فانه يوكّل من يحاكم عنه فان ابي جبر على ذلك وان وجبت عليه يمين امر
 الحاكم من جلفه واسد علم **مسألة** ومنه وفي صبي يد ادعاه ان جلفا
 صفة هل الحاكمات يالوم باحضار خصمه قال لا ويتولى الحاكم ذلك

لا نه لو تركه وهو يقدر على حفظه صمته وليس له ان يخرج الكوفة عنه والله اعلم **مسألة** والغايب اذا علم انه تولى عن السلمية وعن الحاكم فاسم يباع ماله بالبداء ويقضى عنه الدين الذي تولى عنه بعد ان يحلف صاحب الدين ان كان لا تسلم له المحضون وقول لا يبيع ماله الا بحق فرفع عليه وتولى عنه وما امر ان ثبت عليه حقا بعد ذلك فلا يبيع ماله الا بعد كتحقق عليه **هـ** قلت فان كان ماله ليس فيه فداء للدين المتضمن عليه ونزول عنه والدين الذي صح من بعده **قال** يقول ماله وبأحد الذي تولى عنه بعد حقه ويوقف للدين لهم من بعد حتى يحضر ويحج عليه الا ان يصح ان يخرج من مصر **ع** ان ولا يعرف مكانه وحيث لا تسلم له المحضون فان الحاكم يحلفه ويقضى كل واحد منهم ما صح له وان كان ماله مستغرقا حتى من تولى عنه فلو ادلى ماله ودين وانك على صاحبهم **قلت** فان كان يعرف موضعه واسم حيث تسلم له السلمية **قال** لا تعجل في بيع ماله حتى يحج عليه كتاب مع نقد او رسول فمن يحج عليه وهو يقوم مقام شاهدين واسم اعلم **و** واذا اخضع رجلا في عهد لك لا أحد منعوك به يقول هذا عبيد وهو صغير لا يتكلم فيما تريدان واهما معاه ليستأنك تقضى له به واذا صحها جميعا فهو بينهما وان اخراجها فبينهما الا ايمان واحد **اعلم** **مسألة** وفادع النعمان بعد فلان وطلب النفقة والكسوة فأنكر ذلك **قال** فأنك يحكم عليه بالنفقة والكسوة أو يعق كما يجبر الزوج اذا لم يقرب بالتزويج بان يقرب بالزواج أو يطلق واسم اعلم **و** واذا كان عبد بين رجلين فشتى عليه خدمتهما فطلب ان يستخلصه احدهما أو يبيعه **قال** الحاكم يحكم عليه ما ينديك واسم اعلم **و** والاعمى اذا امتنع عن أداء ما وجب عليه الحق فخصمه فله الخيار ان يشاء اقام وكيل وان شاء ان يحضر فان امتنع حبس ولا يمين عليه لانه يحلف لمن لا يصح وقول لا يحلف لخصمه الا بعد ان يقيم وكلاء يحلف له **قلت** فان ارعاه حقنا على امر فأنكر اياه ورزق عليه **اليمين** **قال** لا يمين عليه فان كان له يمينه ولا يبطأ حقه **قال** ابو سعيد اذا اعزها وقفت دعواه الا ان يحضرها فان لم يحضرها خسر خصمه ما ان يحلف لها ويقر فان في حبس وهذا اذا طلب منه **و** وقيل لا يمين على الاعمى والادنى له وعليه وقيل لا له ولا عليه **ويشعر** المعول له واسم اعلم **و** ابن عميدان وفي المرأة اذا اطمئت الانصاف من زوجها في واجب حقها الى حاكم بعيد من بلدتها اعلى زوجها

عليه السلام لا قال لا اجعله ثم يحكم عليه بالخلع الترفع عليه واما اذا كان
دفعها الواحدة اما المسلي او قاضيه يحبس عندك ان يلزم الزوج عليها
والداعية **مسألة** ومنه وفي جردا عا حقا على رجل ورضي وانكر المدعى
عليه وطلب منه الامين فامتنع وهو رضى ليكيف يصنع به فان
ان كان هذا الرضى لا يستطيعه كحرج الى الحاك فليس له ان يحاكم ان يسير
الى الرضى ليحكم بينه وبين خصمه وبطريان لا يستطيعه والداعية **مسألة**
وفي جليل عمدين وبهينها خصوصته واموال وغيرهما ولم يجد ابنته
ما الوجه فيها ان قال ان لا شيء الذي يتنازع فيه في ايديها يحكم
به بينهما نصفان وان لم يكن في ايديها فلا يحكم بها وهو موقوف
والداعية **مسألة** ومنه ورجل تزوج امرأة ودخلها في شهر رمضان
واغلق عليها بابا ثم طلقها قبل ان يدخل البدر اذ عت الوطى وانكر هو ذلك
فلا يقبل قولها انه وطئها في شهر رمضان لانها تدعى عليه الكفر وطأ
نصف الصداق والداعية **مسألة** ومنه وهو مردى اذ ارفع عليه يوم
السبت ايحزان يحاضر خصمه لم يعذر **مسألة** قال يعجز ان يحاضر خصمه
يوم السبت وليس له عذر في ذلك والداعية **مسألة** ومنه وفي امرأة
ادعت غلاما زعمته ان عرفه فادعى على معاشرها وقال الزوج انه فادى
القول قول معاشرها قال القول قول الزوج انه فادى على معاشره زعمته
مع يمينه ان جلبت منه الامين والداعية **مسألة** ومنه وفي امرأة ادعت
على امرأة انها كتبت لانتها الصبيته متبها والعت حتى صنت وذكر يكون
هذه دعوى مسموعة وفيها امان اه لا قال ارجوان هذه الدعوى
مسموعة وعليها البين ان طلب منها البصينة انها كتبت لفلانة
بنت فلان عتاما ايضا زعمها والداعية **مسألة** ومنه وفي جردا على
رجل انه سرق له متاعا فاقر له به واذعاه انما عدى فلان وقضى مثله
وانفعه هو مفلس واقر فلان ايضا ان شترى من هذا لسارق هذا المتاع
ولم يعلم به انهم سرقوه عنه كيف الحكم في ذلك قال لا يقبل قولنا بيع بعد
ما باع ان المتاع للمدعى الا ان يصر ذلك باليمين العادلة فان يصر ويصر
ويكون الثمن على البايع للشتر والداعية **مسألة** ومنه وفي رجل
ادعى على اخيه عنده له سيف ارضه عليه محمد بن عمرو قال انما سيف
بل شترته منه بسنت لا باع ما الحكم بينهما قال القول قول من
يدعي الشراء ولكن لا يقبل قول من يسلّم الثمن اذا انكر الاخر خصه الا ان
يقول شترته منه ولم يدرك الثمن والقول قوله ولا يبرمه شيء وهذا
على انه القول مسلم والداعية **مسألة** عن الشيخ فامر رجل بالحق
اذا رضى على رجل عنده الحق او اقر له بحقه وقال امره ان يرضى عنه هل يحكم له

طلبت ذلك منه وامتنع فانه يجبر الى ان يطلقها او يقر لها ولكن في ايجاب
 اليقين لها عليها اختلاف فدل لا يمين عليه في ذلك لانه لا يمين في النكاح -
 وقيل عليها اليقين لاجل وجوب الحق والنفقة ان لو اقر لها بالزوجية
 وقال بعض المسلمين يحلف على النكاح فان اقر ان يحلف الزمها النكاح
 واسد اعلم **مسئله** وفي رجل ادعى امرأة اعزها زوجته وانها تزوجت
 وزوج اخر فانكرته ذلك ومنكبت الزوج الاخير وهي في بيته انكفى في
 ذلك شهادة الشرع القاضية ويرد عليه زوجته حتى تشهد له البيعة
 العادلة **قال** في ذلك اختلاف قولنا ان اقام البيعة العادلة على
 صحت دعواه عليها بالزوجية ثبت له تزويجها والا فلا شيء له **وقول**
 ان شهادة الشرع التي لا تدفعها شرع هنا مقبولة ويكون حكم الزوجية
 لمن شهدت له لان شهادة الشرع تقتل في النكاح والنسب والموت
 واسد اعلم **مسئله** وفي جليل فزارعا امرأة فادعاه واحد منهما انها
 اوتت ويقيم على ذلك البيعة العادلة وهي في يد احدهما او حرهما الحكم
 في ذلك **قال** فاذا كانت في بيت احدهما في ارضه وان لم تكن في بيت
 واحد منهما فايهما اقام عليها البيعة ولا فلاحق بها وان صح نكاحها في عقد
 واحدة فهو باطل لا يثبت واسد اعلم **مسئله** ابن عبيدان وفي رجل ادعى
 على رجل حقا فاق له به ولا دعى الا اعمد فقال عندك جوارح فقال له ذلك
 لهما لم يثبت لي وقال هي فلات ثم ادعى بعد ان يقضيها اياها ايجل له
 اخذها منه لا **قال** اما اذا اخذها لجل ان هذه الدائ اولان فلا
 تشتري منه لان يصح انها الدوام اذا لم يثبت في هذا ليس باقر ولا يجوز
 شراءها منه واسد اعلم **مسئله** ومنه وفي رجلين اختصما عند الحاكم
 في خصوصته ولم يعرف المدعى منهما فادعى عليه كيف يقول **قال** يدعوا
 جميعا بالبيعة فمن اقام بيعة حكم له وان عدما جريها البيعة تخالفا وقسم
 ذلك الشيء بينهما وان حلف احدهما او لاخر فانه يحكم به للحالف وقيل
 ان الحاكم يصرف عن الحالف واسد اعلم **مسئله** عن الشيخ محمد بن عبد الله
 مراد بن محمد وفي رجلين تخالفا الى القاضي المسلمين ففضل بينهما الحكم
 ايحى للخصم ان ياقى بيعة الى قاض غير يبطل بيعة خصمه ويبطل
 فصل القاضي الاولام لا **قال** ان احكم قد ثبت وليس لهما ان ينقض
 حكم حاكم قبله لان يرى جواربنا واسد اعلم **مسئله** وفي رجل ادعى على
 رجل حقا ولا رجل غائب فضعف دعوى البيعة وحلف وادعى الحق ثم جاء
 الغائب فطلب في هذا الحق راجع عليها البيعة انقضت له نصف الحق
 ويكون له خصامه بقضى عليه بجميع الحق ويكون له للطلب

[illegible]

الاول ام لا قال يعضول نصف الحق ولا يكون للاول شيء بعد حلف
 المدعى عليه وهذا فرق ما بين الوارث وغير الوارث والله اعلم **مسألة**
 واذا تراضا الخصمان بحكم رجل غير حاكم وحكم بينهما بالعدل التماس رجوع
 بعد ذلك الحكم ام لا قال لا يصح اذا مضى عليها الحكم وكان موافقا للحكم
 للعدل فليس لها رجوع بعد ذلك وما قبل قضاء الحكم لها الرجوع
 والله اعلم **مسألة** وهل يقبل قول القاضى ان فلانا اقرت عند ان عليه
 فلان كذا ويضفي به عليهم يكون غايها ويحتاج الى اقراره بشا هديتم
 ام لا قال ان كان القاضى القاضى في مجلس القضاء حيث يحكم بين الناس
 فنقول القاضى جائز ويضفي عليه وان كان انما اقرت عند في غير مجلس القضاء فان
 القاضى يكون شاهدا يكلف عنه شهادته عند الامام واحد
 اعلم **مسألة** على الشفيع ورد في حقه من اقرارين ولدنا في موضع واحد
 ولدنا واعتد ذكرنا والاخرى انني قنيت كل واحد منهما ان اذكر لها
 كيف الحكم في ذلك قال ان كان في يد احدهما فكل اقرار في يده ولم يكن
 في ايديهما فاعاد على الاول والاخر فاعتز وان كان معهما فابطلت في يده
 فيما تشهد به بينهما والله اعلم **مسألة** الزام على اذا ادعت امرأة على
 رجل فخرج ابنها وتزويدها النفقة والكسوة انجاب الى ذلك كانت
 ابنتها بالغا او صبيته كانا بوهما ميتا او حاضرا او غائبا ام لا قال
 ان كانت ابنتها بالغا او لها اب حاضرا وهي صبيته لم تسمع دعوى اقربا
 وان كانا بوهما غائبا او ميتا وهي صبيته في وليتها وجب ان تجاب
 على قواعدها بوجوبها النفقة اذا صار له محرم يحمل المعاشرة وادعت
 لها المعاشرة والله اعلم **مسألة** ومعرفة المدعى في المدعى عليه قال يقوم
 ان المدعى من ان ترك الخصومة ترك والمدعى عليه اذا تركها لم يتركه وقيل
 المدعى طالب والمدعى عليه مطلوب وقيل المدعى محسن والطالب
 بالبيعة ولا يحسن ان يطالب بها المدعى عليه على انكاره وقيل المدعى
 الذي يدعى ما هو خلاف الظاهر والمدعى عليه في الظاهر معه وقيل المدعى
 عليه المنكر منها والاخر هو المدعى والله اعلم **مسألة** وماذا اذا استعزى
 وفلان سلعته ولم يقبل كذا قال ليس على ربي شيء فلا شيء حتى يقر
 له بالثمن ولو ادعى ان سلعها وتقوم عليه به بينته والله اعلم **مسألة**
 واذا ادعى رجلا على اخر حازه عمدا او خطأ وانكر ذلك فعلى المدعى البيعة
 وعلى المنكر اليمين فان حلف ببراءة تكلل بها لقصاص في قول بعضهم
 في كل عدو في النفس وقيل المدعى بلا قصاص وانما الادعى فيما كان من
 خطأ في النفس او دمه واما العمل في النفس فبلا قصاص حتى يقر او يحلف

والسيد علمه **و** وقام البيهقي في ارض فلاذنه وانكر اياها
فعلت ان يخرج لمسقى حيث اراد من ارضه ماله بالعدل مصر على رب
المسقى والسيد علمه **و** وقيل قد راجع في يد رجلين يتنازعان
فيه قولان الذي في يد راس الكيس هو اوله لان راسه موضع قبض صاحبه
وقولان كان اصل الكيس في يد رجل والماله في اصله فهو اوله من يكون
في يد راس الكيس والسيد علمه **و** ابو سعيد في السلفه يتنازع صاحبها
حاصلا لا يتكلم قول بزل ملكها بسكونه وقول سكونه اقرب ما يبع
وقول لا يثبت **و** في يد عيال ما يبيع اطفاله ويبيعها عليه انزلها اليه بوجه
والوجوه الا ان يكون ثمرة بغيره وقول لا يثبت الا بالعدوى وانهم وجبه
اقراره وقول ان موته من المال ثم يثبت في الحكم والسيد علمه **و**
وقال مال رجل ارعاه لعله ولم يكن ثم اخرج ان لم يكن عالما ان هذا المال
له حجة قال لم حجة مع عيه انما يعلم ان هذا المال ان قامت له
بينة له لما وانه كان في هو وارثا وانه اوصى اقربه وحلف له غير
عالم بذلك والسيد علمه **و** ابو سعيد في اخون حاز ارضا ما ترك
والدها دون جدي لان مات هل يكون حجة لو رثته قال لا يكون بونه
حجة لو رثته على اخيه فيما ورث فانه في اكثر القول الا ان يدعيه ملكا
محضه فلا في عيبه فلم ينكر عليه لان مات فبطل حجة اخيه في
الظاهر والسيد علمه **و** ومن ملك عليه ماله وهو مشاهد ينظر
ولا يعترف بعت عليه ولا حجة اذا لم تكن فتنه وقول لا يثبت عليه
ولعله كان ينظر ويحج في ظلم من فدى عليه وملكه ماله دونه والسيد علمه **و**
وزاهد في اخر هديته قال اهديت اليك فيسي
فالقول قول مع عيه وعلى الاخر ان يرد اليه هديته وان وجدت او قمتها
ان تلفت كان المهدى غيبا او فقيرا والمهدى الذي يغنى وفقير وقول
يعتبر ذلك فان كان هذا المهدى في العرفا غابا يهدى هذا اليك فيه كان
عليه الحكم في ذلك كما فيه وان كان من سي هديتي لي كما في النعارف
فلا يحكم عليه بها فانه بل يستحب لان يكافيه وقول لا يحكم بها على حال
بل يستحب ذلك والسيد علمه **و** مسلف **و** وزاد ان استورخ رجلا اهدى
درهم فانكر الرجل وقام عليه البيهقي فلما حكم عليه اقام شاهدين ان
النص من اخذ وها كيف يجب عليه قال على الحاكم ان يسأل الشاهدين
فان شهدا انها سرقة فبعد الوفاء لنفسي نكرها فيه فهو ضامن لها لانه

وقت الذي
ورسهم معلوم
بل في الوقت
فالس
وهو يعلم ولا
الصحيح
في وقت
بين ويلزمها
مسألة
ذلك فافرح
كاه فيها احد
ما يروى في
الشكر في
لست حكمه
شكره فان
روى عن ذلك
هو اذ قال
شاه وهل
الذي يباع
بس ماله
يلغاه الى
يلغاه الى
قال
عبد بن
فيما انصاف
على محنت
فان لم يل
هذه الشريعة
ولم يروى
يلتفت
وعيان عليها

البينة فاذا حضرها كلها وكاف في درجة واحدة فالميراث بينهما وان كان
عدلت بيعة هذا وبينه هذا ولم تفعل بيعة طرحت وان كان
شهودها شريعة وتناوت الشريعة بطلت كلها الا ان يتفقا على جحد
واحد واذا لم توجد البيعة ووجدت الشريعة التولية بوقاب فيها وجدنا
اشياخنا الماصين يعلمون عليها واذا في احدهما مشهور غير عدل عن
الشريعة فالاول صاحب الشريعة اولى على بعض القول ولفظا اشتهر به
في ذلك انما اشتهر ان هذا فلان بن فلان بن فلان اختلف وان فلان
بن فلان فقلت الفلان في هذا وان فلان الفلان هو جحد فلان هذا
وجحد فلان هذا في مثل النسب لانهم لفلان لها ذلك هذا وارثا سوى
فلان هذا واكثر القول ان شهادة الشريعة قولها هل المدة مقبولة في الجحد
والمنع المتقدم والنسب وتكون محنة ماله تعارضها شريعة مثلبا
وقال الشيخ ناصر سليمان اذا عر كلاهما على البيئات فلا ايمان بينهما
والمال لا يجره وارث والا جعل في بيت مال المسلم بعد الاباس والحد
والاجتهاد والسؤال والاسد اعلم **مسألة** ومنه وفيمن ادعاه على آخر
دعوى فقال اخذه منه قد شكى منه عند احد من حكماء المسلمين وانما استخلف
لما جاءه فانكر فلم عليه ايمر لان في راسب الدعي المسموع وفيها
الرد اذا كانت دعواه الاصلية فيها الرد والاسد اعلم **مسألة** الشريعة
خمس سبعة والمدعي على آخر بين حال فقال المدعي عليه في اجل حدة
انصل اقراره ام انفصل ما يجب قال اذا انصل اقراره فالحق والاجل
ففي بعض القول انه ثبت عليه في الاجل الذي ذكره وجده عند الاقرار
وان انفصل فلا يقبل قوله في الاجل ويكون مقرا بالحق مدعيا في الاجل
وعليه البيعة في الاجل ولا فيمين الطالب والاسد اعلم **مسألة** ومنه
والكاتب والحاكم اذا ابتلى بشئ مما يحرى على يدها ايسعها املا
الشهادة والشهود على المشهور عليه وكذا دعاوى الاحكام من
الخصم اذا لم يحسن المشهور والخصم ان يوضح ما ينبغي في الشهادة
الصحيحة والدعاوى الصحيحة والانكار الصحيح ام لا وكذلك شهود
الشريعة اذا لم يعرفها هذا الكاتب والحاكم اقبلا من هؤلاء المشهور
شهادتهم على ما يشهدون من نسب رجل او غير ذلك مما يجوز في الشهادة
بالشريعة ام لا قال اما الدلالة على الشهادة عند عملها في الحاكم
ان يعلم المشهود عليه والشاهد من اللفظ الذي ثبت به الكتاب
والشهادة في الاحكام وهو عدى في الواجب لانه في التعاون على البت

ان الحكم في الليل عند النار جائز والبيع والابتاع وجميع الغنود واما على
شعاع النور والجور وصرح الحكم من الحاكم والبايع والشاهد صحنه النهار
وعرف ذلك من كان منه احد وجده الوجع يقول يجوز ذلك ومضت في
الاحكام و تقول لا يجوز شيء من هذه الاحكام الا بالليل والنهار اول ليل
النار واما في ظلام الليل غير من ولا يجوز بلغة الاختلاف اذا عرفوا
بعضهم بعضا كعرفتهم بالنهار والليل **مسألة** الشيخ ناصر عيسى
رحمته وفي العمل المحمول له حكم بين الناس اذا استخلف بقعة مكانه
واوم ان يميز للناس وان يعطى يدعى على جرد عوى سمعته مدد
لخصمه فجاءه عن خصوص احد بعينه يجوز لهما اجتماع **مسألة** قال
ان كان اهلا لما جعل له من ذلك حاز ذلك ولكن كان كان بقعة امسا
واصدق **مسألة** وفيه ينوشى اذا عا عليه رجل حقا وضربا فقال
عليه ثلث لاري وشاهته فانه رزى وانا رزته هل يحكم عليه
بأذنه هذا قال انه يحكم على كل قوم بلغة الحق فوق منه ويحصى
ان يقول له سلم عليك لما ذاك بقلضة والى **مسألة** ان
عبيدك وفي الرجل اذا طلب الرقاع من زوجته عند احد من حكم المسلمين
عليه عليها **مسألة** اذا طلب الزوج من زوجته الرقاع وهو
المائة في صحة زوجها فعليه جملتها وصدق **مسألة** الشيخ مداد
معدله رحمه الله وفي رجل اذا كان من زوجته طلق عنه صداها فما نكح
الزينة ذلك فقال له الحاكم طلق منك وهي صحبة ام ربيعة فقال
ربيعة فقال له الحاكم ان طلقا الرخص باطل فارجع وقال صحبة ربيعة
على ذلك بينة ايكون شهادة الشهود والصحبة اولى ام اعتراف الاول
قال ان كان قول الحاكم اول احكاما وكان يحض بعض من حكمه اولى باعتداله
وان كان سؤال الحاكم للزوج من غير حكمه شهادة الشهود اولى والى **مسألة**
الشيخ عيسى عبيد والمائة ذات الجاء يجوز ان يحكم
لها او عليها غير ذلك شقة وفيها اذا كان الحاكم يعرفها **مسألة** قال
لا يجوز الاحكام الا على وجه مكشوف والى **مسألة** وفي معنى ان النار
اصحابا وفيه شدة لم يثبت ان لها بالبين في سور المبدأ وغيره ولم
يحدد البينة موضعها ولا طول ولا عرضا ثبتت شهادتهم وما يحكم له قال
اذا صحت عند الشهود مرجع الى وسط الابواب بلا مصغ على الشهور
وغيره والى **مسألة** وفي رزته هاك بينا وبلة ادعاء البتة
حقا لها حكم على حل فان لم يجدوا بينة وضوا من بايهم وحلف

[illegible]

43

البيت لان محنته قد ماتت بموته فلا يدري ما عنده وقد قيل ان الاوراق
تبقي والاملاك تنقل اذ ليس بعيد في الامكان انتقال الدية وخرج
واحد علمي **مسألة** ابن عبدان واذا اراد رجل ان يخلع امرأته
له شيئا او يقيض عنه وقال المدعا عليه بل انك تباعد ولم امر
بقيض عنه واذا دعا المأمور بالبيع ان المتي قد تلف كيف تولى في ذلك قال
في ذلك اختلاف والذي يجب في الغولان القول قول البائع ان الدرهم
تلف ولا ضمان عليه على القول الذي عمل عليه وقول لا يقبل قوله وعليه
الضمان واما اذا دعا المأمور ان يبيع شيئا وقال لا امرني
ببيع الماخر قولان القول قول المأمور بالبيع وقول ان القول لا امر
والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مداد في رجل ادعى على رجل
ضربا غير جرح وانكر خصمه كل بين عند المدعي بينه فاراد البين من خصمه
فرد المدعا عليه البين **قال** اذ لم يصر ضربه ضرابا يجب سدا لشر من
اجل لم يحكم عليه بالارش الا بصره فلو كان يقول غير مقول عليه واما البين فليس
عندي في هذا رد على المدعي لانه لم يصر حقا معلوما ورد البين في
الحقوق الموهولة في اختلاف رد وقول لا يرى الرد في ذلك اشيق الى النفس
واقرب لا ينقطع جهة الخصم على نراه ونعايد والله اعلم **مسألة**
ابن عبدان فيزاد على زوجته ان يطلقها وانكر هو الاطلاق **قال**
ان المرأة قد عتت وعليها البينة ان يطلقها فاذا عتت المرأة البينة فعلى
الزوج البين ان لم يطلقها واما اذا اراد الزوج ان يبرر عليها البين فان
الحاكم بشرط على الزوج ان يمين بطلاقها فاذا اشترط عليه ذلك فاذا
تلفت على ذلك فاما يطلق على ما حفظته فلان المسلم واذا علمه
مسألة الصبي ورجل ادعى على احراف بايعته جراحا من مخيطة جرحا
وقال لا امر ما اشترى منك الا ابراع مخدوبات وقد تلفت او باق
عندي والقول قوله في كلا الوجهين **قال** قولنا القول قول البائع
وقولنا القول قول المشتري لا ان الغارم وقول الغول قول من في يد السلمة
ولا العلم وقابض بقاء الجراح وتلفه واذا علم **مسألة** ومدة المتبايعان
اذا قال البائع ان حقوا جرحا وقال المشتري ليس واجام الغول قوله
قال قيل ان القول قول البائع وقيل قول المشتري واذا علم **مسألة**
العقيد جاعد جرح في المرأة اذا ماتت زوجها وادعت وقبل صداقها
العاجل والاجل ما باق لها على زوجها ان يكون قولها مقبولا في الصلوات
جميعا عام في احد الصلاتين ام الدعوى منها باطلة اذ لم يكن لها بينة

[illegible]

قال لا يقبل دعواها في شيء الا بصحة واسلم علمه **مسألة** ومنه وفي
 الزوجين المتبرين اذا مات احدهما واخضعوا بعد موته باقى الوترته وهي
 منها في شيء من المال والبيت وما فيها والحيوان والعبيد يكون القول فيه
 قول الوترته لها كما مع يمينهم لم القول قول الباقي من الزوجين قال قد
 قيل ان القول قول المرأة فيما في البيت لا فيما خرج عنه ولا في الذي
 يلحق به غير ان في العبد والحيوان وما لم يكن من متعة النساء اختلافا
 وما زاد عن نصف ما فيه فذلك كله واسلم علمه **مسألة** ابن عبيد بن
 رجا جاء الى النواشيكا بديعي على غن ثلاثين لاريثا وفاها عند يان برك
 فالتك المدع عليه انهما ام ان يوافي عند ثلاثين لاريثا وانما عليه
 حق من سلم له هذا الرجل ولا امر بالتسليم لما يجي على الذي سلم له هذا
 الرجل ان يرد الدارهم على من سلم له لا **قال** قال بعض المسلمين لا يجيب
 المسلم شي خلا اذ الذي سلم للرجل الدارم بالتسليم الى من سلم له وليس لمن
 ياخذها من الذي سلمها له وهو قول حسن وفيه قول لبعض المسلمين ان
 ياخذها منه واسلم علمه **مسألة** ومنه وسالني عن اليد في المال قال
 مثل الخشبي والقور وقطع الزور والطبق وقطع التمر من الخشبي والشجر
 والفصل منها وزعيم او قطع قلع الفصل منها وتلاف شيء منه فكل
 هذه الاشياء تثبت اليد اذ حرك ذلك واسلم علمه **مسألة** ومنه وفي رجل
 ادعى على امرأة انما زوجته وان آباها زوجا باها وكان ابوها حاضرا
 فانكرت هي ذلك وقالت لست بزوجته وقال ابوها ان زوجا باها
 وهي تقول لست بزوجته ولم تقبل انها غير راضية ولا معترضة فانكرت في
 ذلك **قال** لا يقبل قول الزوج ولا قول الاب والقول قول المرأة
 اذ ايت انما نكر الاب التزويج وطلب الزوج من ابويها انما زوج
 بايئة هذه ولا قبض لها منه صدق الذي من ذلك **قال** اما في قبض
 الصدق فلم عليه اليمين واما في التزويج فلا يمين عليه **مسألة** ومنه
 الشيخ سام بن سعيد انصاري عن رجل انتم باخذ شي من اموال الناس ظمنا
 فله من الحاكم في ذلك فاقام بحجة عليه فيه فادعا ان اخذ لغلان بامر ما
 الحاكم بينه وبين ما ادعا ان اخذ له بامر **قال** فيما عدى من قدر اقر
 باخذ هذا المال اقر بامر من به ضمنا ودعواه على فلان لا يقبل منه لانه
 يريد ان يزيل عن نفسه الضمان والمدعى لا يعطى بدعواه ما يدعي لقوله
 عليه السلام لو اعطى الناس لودعواهم لاستحل قوم دماء قوم واموالهم
 ولا يبين في غير ان هذا المال ما خوذ به فارق باخذه ودعواه على الآخر لا

نقل من الدور
 ما لم يجرى حق
 لها من المبيع
 بعد ذلك امر
 في ذلك قال
 ان الدارهم
 على من سلم
 لا امر تك
 لا في الامور
 انما على رجل
 ليس من خصمه
 ما لا يرضى من
 او امر اليمين
 في
 شي من النفس
 على **مسألة**
 طلاقه قال
 البينة فعلى
 بها اليمين فان
 ذلك فاذا
 انما علمه
 من جريبات
 في اموال
 قول السام
 في يد السلطة
 انما ايعان
 قول قوله
 على **مسألة**
 في مدعيها
 في الصلح
 لها بينة

يقتل منه حتى يجمع يجمع **٥** الفقيه من من خلفان لم يبق من الخلفان
المتمم ثابت عليه ما اقتضا خذ وانصح ما ادعاه على غير انداخذه لم
بامع ليس يحول ذلك عنه ما قدر فيه باقرام باخذه لا يمكن مع صحته
او مع ادعاه عليه ان يكون في الماخوذ عنه في يد ولم يصل الى المارش
منه اذ لم يبع تسليمه اليه بعد ارم باخذه وانما ادعاه الاور عليه فقط **٥**
وخاصة اذا كان الامر عزم طاع في امر فلا اراد على هذا صامنا بنفس
الاور الاور بل الصمان يختص به المأمور وهو لا اخذ له دون المسمم الا
ان يكون الاور طاعا فخذ المأمور بامع ولم يستطع محالفة اذ هو بمن
لا السلطان عليه فاذا صح ذلك فيهما مع شريك في الصمان هذا امر
المطاع فيه وهذا هو قوله المزمع عليه الصمان به فمما ما بان في رجوع **٥**
قلت له فان قال المزمع الحاكم وانه لا يجوز عليه اخذ فلان له اخذ ان اقبل
قوله قال لا يبرح قول ذلك لان قوله هذا خارج عن الشهادة وشهاد
الوجه لا يجرى ولو كان كما ذكر الصديق في غير الخطاب ولا يصح قول
الشهادة الا بعد ان مضى وانها في زماننا وعلى الوجهين الاول والاخر
لا يجوز على المشهور عليه ولا على المذاهب عليه فيها عدى **٥** الفقيه
هنا من خلفان ما ما حكم في جوابنا هذا على غير فان كان شهد
شهادته في ذلك قبل الاقرار منه فهو كما قال وان كان اراد ذلك بعد ما
اقر باخذه عند القائم عليه في الاقرار حمل الشهادة منه في هذا الموضع
اذا لا يكون خصم شاهد ولا الشاهد خصما وانما يجري كل واحد منهما
حكمه فيلزم الحكم في هذا ان يؤخذ باقراره ولا يقبل دعواه بغيره على غير
في اخذه دون ولا انكار لما ثبت على اقراره على ما بان في هذا المعنى
واحد عليه **٥** واعلم ان هذا لا يكون الا بالبناء والعرض
والزراعة واما رضم الارض وسقيها وعملها لا يكون هذا قايده والله
اعلم **٥** الفقيه من من خلفان والولد اذا ادعى ان باه باع له
جميع املاكه في حياته وقام على ذلك بينة عادلة وادعاه بنية النورثة
عليها انك تحرم المال في حياة اييك وهو قايده الى زمان فان كان
عندك بينة تجوز فانها انما هي حجة في هذا المدعى عليه قال
فيما عدى اذا قامت البينة العادلة للولد يبيع املاكه والد له في حياته
فعله لو ادعى انك لا املاك قبل حجة البيع الواقعة فيها الى ان مات لا الاله
ما تقوم به الحجة له وخاصة اذ لم يدعى ملكا له قبل وقوع البيع فيه يعلم
مرواجه فلا يغير ذلك ولا يتكلم لان الاب ليس يغير من سائر الناس
فتثبت الحجة له بحكمه مال وله لان له ايد في حال ولده بالاعانة له فيما

ثم لم يزل يات
من المأخوذ له
من موافقته
بما لا يرضى
ولا عليه فقط
فما كان بنفس
من المصلحة
الا
ما انما هو
ان هذا هو
في روحه
له خذ انما
شهادته وشهادته
بهم فوالله
لا والله الا
بالفقيه
كان شهادته
ذلك بعد ما
في هذا النوع
كل واحد منهما
هو على وجه
هذا المعنى
فليس
في يد والده
يا باع له
بنت الوتر
فان كان
عليه قال
لله ان في حياته
من مات لا ريب
ايه في علم
من الناس
عامة له

يراه من مصالح ما لم يدر ذلك من ما حاز المنصرف في مال الولد على ما رأى من
رأى له ذلك في ماله ولعله يكون خروجه له من عنده وذلك بدليل السنة وهي
انت وما لك لا يكف كيف اذا كانت هذه الاملاك خارجة عنده فكان
السبيل له فيها أكد على ما قاله في مال الولد والولده وتقبل غسل
ذلك بين الزوجين للذين لها السبيل على اموال بعضهما بعضا لا عانت
والكافة اذا كان في بعضهما في ماله بعض ما تبنت به اليد لبعض ولو كانت
ذلك فلم ير الفقهاء مثله في ذلك يدور مثل هؤلاء مع عدم الادعاء على ما وجد
عندهم لان الزوج يعين زوجته في مالها وكذلك الشريك هو لاحق بمن
ذكرنا ولو كانا جنسيتا في مال مشترك لكان لهما يد في الشراكة وانما ثبت هذا
في الشريك والزوجين فملك بالاب وهو معي ان لم يكن منك ولهم
فلا يكون دونهم وعلى هذا فالولد والى بعض من ماله من مال ابيه على
ما في السنة والبيع ما صار على اوصاف ما قيل منه وليس لساير الورثة
حصة عليه بعد شهادته البينة له ولا يدعيه **مسألة** الشيخ عمار محمد
المسعودي اذا كان الحصار قائما العين فيها اختلاف في شئ فليكن قول احد
بيد وقول الآخر ليس بيد والى علم **مسألة** الفقيه احمد بن محمد واما الرجل
ان يظن ان زوجته وهما فاسكتين في بيت معلوم وفي ذلك البيت ما عور
وعنه ذلك وادعت الزوجة المطلقة ما في ذلك البيت وادعا الزوج المطلق
ذلك ايضا ولم يقر لها بشئ من ذلك قال فاقول في ذلك قولها جميعا لان
ما في ذلك البيت كان في ايدهما جميعا اذ هما ساكنان فيه فمن صح له منهما ذلك
الشئ الذي في ذلك البيت شاهد على عدلته لذلك وان عدما جميعا البينة
العادلة فيخالفان في ذلك فان حلفا جميعا قمت بينهما بضعين وان نكل
احدهما وحلف خصمه فلا شئ لساكنيهما والى علم **مسألة** وروايت
المصنف وفي رجل ملك دابة بفقردها به اخر فادعياها كلاهما ان كليهما
ذوب فيها فدينان بالبيعة جميعا عليها فان احدهما حكم له وان
احضرها كلاهما فالدين بينهما انصفان وان ادعياها كلاهما فان حلف
احدهما ونكل الآخر حكم للآخر بالدين وان حلفا جميعا فالدين بينهما انصفان
وان نكل جميعا فالدين بينهما انصفان والى علم **مسألة** ابن عبيد بن وهب
للولائي ان يتظر المدعى عليه الى ان يفرغ من عمله ثم ياتي بسقي ماء او جبر على
لغيره قال نعم ولا يجوز عليه الضر والى علم **مسألة** ومنه وفي امرأة
طلعت من جملتها امة وضاع ولده فقال المطلق ان ولدي صار سنه كثر
وسنتين وقالت هي سنه اقل من سنتين القول قول منهما قال ان القول
قول المرأة ان الولد لم يصر من سنتين وعلى الزوج البيعة العادلة ان تولد

في مال الزوجين

صار من سنتين والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل شك في رجل انه باعه
داينة وان جاء احد يدعيها انما سرفت عليه فبذلك دعوى مسموعة
وبعض مدعى الاحضار ام لا **قال** ماله بغير المدعى البينة العادلة
على البينة فلا تكون هذه دعوى مسموعة والله اعلم **مسألة** ومنه
وفي رجل ادعى على رجل خسين لادينة فقال المدعى عليه ما على الحق باق
فقلت نريت منه شيئا ما تخشيت لادينة او شيئا ياها ا يكون هذا اقرارا منه
ام لا **قال** قال بعض المسلمين هذا اقرار منه ويلزمه ان يقر له نقد البلد
وقول الابن لما اقتربه قال لهم ان قال لادينة قضية او رصاصا او
نحاسا فالتقول قوله والله اعلم **مسألة** من الاثر واذا ادعى ان
لدي ابيه الف درهم على وجه النسيئة فبذلك دعوى له على والده ثم
اختصا بعد ذلك كيف الحكم بينهما **قال** ان كان سلم له ذلك برأى
الحاكم له يلزمه للنفقة صدق شي وان كان سلمها برأى نفسه كان عليه ان
يسلم للنفقة صدقة الف درهم والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد مفرج
في رجل يدعي على اخيه اربعة اوقعة في مال ولم يجد بينة فقص الحجة على شي
وامراه في شي ثم مات المطلوب فوجد هذا الطالب بينة المحقق
حقا بعد موته ام لا **وان** مات هذا الطالب الورثة حجة اذ وجدوا
البينة ام لا **قال** ان الصلة على النكار لا يثبت وان مات المطلوب
فلا يطالب بحجته وموت الطالب يبطل حجة ورثته والله اعلم **مسألة**
واذا ادعى اقوم مالا ولم يصح احدهم عليه بينة فما الاعدل قوله فلا يرى
الحاكم ان يحكم بينهم الا بالبينة ام قوله فيقول بالايمان ولوله بغير احدهم
بينة **قال** اكثر ما غدى الحكم بالبينة وبالايمان قول عدل
لا بين خطايع والوزار جابر مع المسلمين والله اعلم **مسألة** فيفا
مخيب واذا جاء احد بوكالة بخط من خطي خطه مع المسلمين او فيها حق
بطله لم اوقعه وكان الحاكم يعرف خط الكاتب العدل ولا يعرف من له
الحق ولم يقر المدعى عليه انه هو المكتوب لهما الحق في هذه الورقة فلا
يحكم له الا بشهادة عدلين انه هو المكتوب لفي هذه الورقة والله اعلم **مسألة**
الفقيه جابر عيسى في رجل هلك وليس له ولد وترك ارحاما
ذكورا وانا اولاد اخيه فله فيه وامر فادعى احد ان عصبة هذا
الحاكم عنده ثم مور على من ما يدعيه من النسب المجدد فحكمها فانكروا
وحاز بعضهم المال على سبيل التقدير ولا خوف في ضمهم فيما بينهم وعدم
المدعي من نصيبه بالعدل حقوقا ت واحدة فالاناث عن ولد وزوج
ما الحكم بينهما اذا تراضوا على قطع حجة على يد رجل المسلمين فادعى

ان هذه الميمنة مفردة لئلا ادعاء وانها زادت ان تزداد اليها في بدوها فان
الزوج عليها ومنعها ما الحكم في ذلك **قال** فيما معي ان حضرا للثمن الميمنة
تستبدل بمعدله والمال له ولا شيء لئلا يكون له الا راحة معد ولا ادعاء
او يرضى بتركها ونزل الخ الميمنة في يد عليه ان ادواها له فالمال له وان
نكلا احد منهما معها فلا شيء له واما الزوج اعني زوج الميمنة على هذا من
عدوا عليه فميمنة يكون على غيرها حبسها فان اتى بالميمنة العارضة
فربعدت رضى الميمنة فاستحلهم له فلا شيء ان كان قد عدوها والا
فالاختلاف في جواز سماعها وان هو ردوا عليها الميمنة في عليه وان حلف
والاصر في الحاكم وان مات على ما بهر لمطالمة وقيل ان يحكم بينهم في ذلك
او عليه الحكم فيصير به فلورثته من اياه ولا علم له انما يقول في هذا
الموضع بغيره **مسألة** وان صالحهم على شيء خوفا فان يكونوا جميعا مما ذكرتم من
انكاد لا يتقبلهم في المال في حين هم له ثم بعد ان يرجع على هذا فلا يميز
واسداعه **مسألة** واذا طلب احد الخصمين الى الحاكم الرجوع الى الامام
او الى حاكم غير بعد ان وجب على الميمنة وبعد ان وجب على منكر
الميمنة خصمه هل يفقه **قال** ان دخل الحاكم في الحكم لم يكن بعد ذلك
رجوع واسداعه **مسألة** واذا قال المدعي ان هذا المال اشتريته من
فلان وقال فلان اني لم ابع عليه هل يكون هذا اقرا من ادعي خصمه في المال
ام لا **قال** عندنا انما قرا باليد منه خصمه واسداعه **مسألة** وبين
بعض عدوهم فيقسموا راجعوا لا يميزهم او قوموا بتنازعون في شيء من الحقوق
واراد ان يصلم بينهم اجل ان يقولوا احد منهما احتل انت بافلان في ذوات
او اصر في ذواتك ام لا يجزله ذلك **قال** اذا كان في غير جبر والقبيل ولا
تقيته ولا جلاء مفرد فلا يثبت عليه ذلك عندنا ولا اصلاح بين الناس من
فضائل الاعمال واسداعه **مسألة** العقيم منها رجل ادعى
اولاد صدقا عليه الام في ورقة بعد موتهما جميعا والاب مضى من
المنة في الحياة بعد موتهما مقدار عشرين سنين يجوز للوصي ان يسميهم ما
ادعى في الورقة على اسمهم **قال** فعلنا ما وصفت فلا يثبت لسان الوصي
ان يقضي اولادها انما ادعى على اسمهم من قبل صدقهم بتلك الورقة
التي اظهروها بعد مائة خاصة اذ لم يطالبوا بمبايعة في حياته حتى مات
لان موته نفوت تحت هذا اذا كانت الورقة بخط الحايير خطه عند
المسلم على ما في ذلك الحاكم بالاولاد واما اذا كانت بخط ولا يحكم بخط
عندهم فليس في شيء الا يميزها بوقت حكم واسداعه **مسألة**
ومنه رجل عدل اما نزل رجل هالك واذا عارجل انما ادعى ويريد الامانة

[illegible]

وعند التسليم لها البه وبيع لزوجهم قال قلت لابي عبد الله في رجل تزوج امرأة ففعل ما لا يوافق
 التي في يد يدي من الدار لها كذا في الدار في الفصل حتى يصح معه
 ابنه والله يشاهد عدل ثم جئت فوجدت عليه ففعل ما لا يوافق
 منها وليس له منع حصته يزوج من غيرها في بيعة وما بقي في الدار ما لا يوافق
 ذلك فيكون موقوف في يد أبيه وارث لها كذا كان لموارث غيره
 وقامت به البيعة فيسلك كل ما يجب له فيها وان لم يصح له وارث غيره
 فيدفع بحجة البه وهو وارث مع عدم غيره في الوارث فعلى هذا يكون
 خلاصتها ان شاء الله مما في يد ما لا يوافق ولا على غيره ولا على غيره فقلت ما لا يوافق
 من اذن اذن احد الخصمين بعد قل ان يفصل فيه حكم هل يمنع عن غيره
 قال نعم الا ان يكون بدلا احد الخصمين فليس يمنع عن غيره كذا كانت
 الا في بيعه وهو في هذا والله اعلم **مسألة** ان يزوج ما لا يوافق
 على امرأة ورثت ولها ما لا يوافق ورثتها في رجل تزوج امرأة ففعل ما لا يوافق
 وما لا يوافق ويمنع وليته عليها وان مات فادعوا ورثتها ان المال
 لم يورثت فزوج ذلك ما الحكم بينهما قال اذا صح ان المال لها
 ورثته ورثتها ولم يصح انتقالها اليها في رجل تزوج امرأة ففعل ما لا يوافق
 يصحها حوزة الزوج لكان الا ان يزوج ما لا يوافق ولا يثبت له
 الا ان اخرجت بينهما فقلت لرفقان بن عبيد بن جهم وبيعت ببناء
 فلما مات اذ ورثته والمراة اخذ ما لا يوافق لها في رجل تزوج امرأة ففعل ما لا يوافق
 الله ذلك ام لا قال لا يمين لمان ذلك لهم عليها لان الزوج بعين
 زوجته ما يبيع وغيره وما لها ولا يحق له عليها في ذلك ان لم يثبت عليها
 ان يوطئها ما يبيع وما لها لان يصح كالمنقطع عليها فيما عدا ذلك ولا يعلم
مسألة الشئ اخر مردد وعن امرأة تزوجت ففعل ما لا يوافق ذلك الشئ
 على امرأة اخرى فانكرت المرأة دعواها ثم ان والدتها المدعى عليها
 صلت المرأة المدعى عليها عن بنتها في الحج الذي ادعت عليها على بنتها
 ديار وصحت بذلك المرأة المدعى عليها والحج وامرات المرأة المدعى عليها
 المدعى عليها ما لم يزوج فوفى شئ الفادى وارث وكل ذلك في بيعة
 المرأة المدعى عليها ما لم يزوج وعلى الانكار فيها الحج ثم ان المرأة
 المدعى عليها الحج وصحت بذلك الصلح وبالقضاء واعيت ذلك وسلت
 لا قها شئ من الشئ لانت ادبار ودفعت الام الصلح لم يثبتها
 ثم ان ابنة المدعى عليها الحج رجعت عن ذلك الصلح وكذا لام رجعت
 عن حانتها هل لها ذلك قال ان للام الصلح من الرجوع فيما صحت
 عن حانتها الا انها صحت عن بنتها وهي متكررة الحج فلا تثبت الصلح عن
 متكررة وكذلك لا يثبت الصلح على الانكار والمرأة المدعى عليها الحج الرجوع

عاصلة

ومن وفي الوالد اذا ادعاه حق الولد الصغير جاز لان يحلف في حق
ولده لا رد له لان الحق لغريم وهو كالوكيل والوصي واسد علم **مسألة**
ومن في رجل يتي يتيم في مال زوجته في حياته وليثا ثمانية يسكن في
حياة زوجته ثم توفيت زوجته فادعاه الزوج ان البيت له ولم يعلم
ما حاله هو وزوجته في حياتهما وانكره ببيعة الورثة وقالوا هذا بيت
خلفتها لكنها والزوج يبيع في مال زوجته ويبيع ولم تقبل فوكل
الا بالصحة القول قول من ضمنها قالوا لا نقول قول ورثة المرأة لان
البناء كان في مالها حتى يعم انتقالها ملكها الى ملك الزوج لان الزوج
يبيع ويوكل في مال زوجته ولا يكون خارجا عن ملكها لتبوت عمارتها
في مالها وعلى الزوج البينة فيما يدعي من انتقال البناء له قلت له
وان كان القول قول الورثة ان يكون للزوج غرم ما بنا في مال الهاكمة ام لا
شيء له وماتت الزوجة وماتت محمد حتى يعم له عليها كذا وقبل ما
بنا في مالها **قال** لاشئ للزوج على ورثتها وان بعد ان ماتت
وماتت تحتها اذ اطلب في حياتها وهما متفان ثم اختلفا بعد ذلك
فقال من قال عليها عناه مثله وغرماة وقال من قال لاشئ له واما ما اختلف
لاستحق ايام الاتفاق واسد علم **مسألة** والغائب اذا احدث حدث
في مال غيره احد من ورثته او غيره ان يجتنب في المنازعة له **قال**
ان كانت عينته نفقة وكان من ورثته فان الحاكم بالحيار ان شاء اقام
وكيلا يباينه له وان شاء لم يدخل منه ولا يقبل ذلك من غير الغريم وقول
لا يقبل ذلك الا من وكيل كان فربما او بعد وان كانت عينته لا نفقة
ابن هي فلا يجوز منازعة المحتجب واسد علم **مسألة** ناصر محبس ومن
له حق على رجل دلال وانكره ولم تكن له بينة هل يحرم اذا وجد الدلال
ينادي على شئ في السلعة ان يراى على السلعة ويقطع حقه من ثمن السلعة
ويقاصصه بملك ولو لم يرض الدلال **قال** في احوال هذا قول اذ امر
يكن له عليه بينة ولم يعذر عليه بحكم حاكم السلعة وان قال الدلال
ان الذي بناه على غيره فالقول قول من يباينه اذا كان حرا بالغا عاقلا
ولا يجوز له ذلك واسد علم **مسألة** مجموعة من احد الاوكوي وفيه جاء لها كره
بصك بريان ياخذ له ما في صكده من حصة له يحرم ان يقول هذا ثابت
من جبري انتم حكم ام لا **قال** فمعه جاز ذلك فطرح الثابت وعبر
الثابت ان شاء الله وقدم جاء الاثبات على هذا اذا ردت ان هذا
لغرضه ثابت من غير تضرع الخصوم خوفا بابطال حقوق الناس
وزهاها ونكذ اذا قلت للمقتول بادي ما عليك من حق فلان المكتوب

عدي

فيها حقا ففي ذلك اختلاف واكثر القول ان دعواها كمالا وعليها كانت عليه
 حتى يصح فتمتها او بعضها او جميعا بلها عن جاتها واسد اعلم **مسألة**
 ومنه واذا كانت الدعوى على لها كذا فقول كذا فخصه في الورثة فهو خصم ويبلغ
 عن شركائهم وقول كل واحد منهم خصم على نفسه وليس خصم عن شركائهم
 ويصح هذا القول واما المدعى للمال فله ان يعطاه الهاكك اياه وقد وقع
 في قسم رجل عزم فان شاء خصم الذي في يد المال وان شاء خصم الورثة
 جميعا وكل من اراد منه مخصوصة منهم فهو خصم له واسد اعلم **مسألة**
 ومنه واذا شكك امرأة من زوجها انك لا تفكر على نكاح وانك لا تزوج ذلك
 قال ان كان جامعها فذل ذلك فدعواها غير مسموعة وان كانت ادعت
 عليه انك لا تفكر على نكاح فهو تزوج بها وانك هو ذلك وكان قد
 دخل بها او خلاها فقولها غير مقبول عليه فان ارادت بيمينه فعليه
 عندنا اليمين لما ان يحلف او يرد عليها اليمين فان رد عليها اليمين حلفت
 هي اهل سنة فان قدير على جماعها والاخر حلفت عند الطلاق واعطاها
 صداقها هذا اذا كانت المرأة ثيبا وان كانت بكرا وتناكر ذلك فخصها
 اوراق عدلتها بما الحكم على قول من يقول بذلك واسد اعلم **مسألة** ابن
 عبد الله اذا اقرضا بالسلعة انما اعطى الدلالة السلعة لبيها الا ان
 اشترط على المشتري فالتكرار الدلالة للشرط فعلى صاحب السلعة البينة انه
 اشترط على الدلالة المشتري وان قال صاحب السلعة في اقل الدلالة
 يبيع السلعة الا ان يشاور في وارضى بالبيع فالقول قول صاحب السلعة
 واسد اعلم **مسألة** عن رجل اقرض ابنه عليه رجل كذا فتمت حجة ولم يعلم
 الذي اقرضه ان ذلك الحق عليه له ثم رفع اليه في الحكم ولم تكن له بينة على
 اقراره فطلب يمينه ما اقرضه عليه كذا فله هل يلزمه ذلك **فقال**
 ابو عبد الله رحمه الله ليس عليه ان يحلف ما اقرضه ولكن يحلف ما عليه له كذا
 وكذا واسد اعلم **مسألة** الصبي اذا قال وارث الميت انك لا تريد شيئا
 ما خلفه ولا ادخل فيه انما هل عليه حجة لمن ادعاه عليه شيئا انك لا تريد
 او صح او عمن ان انكره كذا في المقاسمة اذا قال لا اعلم ان عليه حقوقا
 لا اقدر على قضائها ولا ادخل فيها **قال** ابو سعيد يلزمه وقد يرى
 مما يلحق المال والديعوى واللعلاقات واسد اعلم **مسألة** ان كانت
 الصكوك والاحكام بين الناس في البليل على النار او القبر يجوز ام لا
قال انما يلزم بالبليل عند النار المضيق ان يجازر وكذا كل بيع والابتاع
 او جميع العقود ولا اعلم في هذا خلافا وعندنا ان الكاينة ضرب من
 الشهادة جارية على ما مضى في الاحكام والعقود واما اذا لم يكن نار موقدة

ودفعها اذ ذاه

وفعلا ذكرناه على شعاع القمر وشعاعات النجوم وصح الحكم والحكمة والبايع
والشاهد هكذا النهار وعرف ذلك من كان منه أحد هذه الوجوه فقال من
قال يجوز ذلك ومضيق في الأحكام **مسألة** وقال من قال لا يجوز حتى يرفع هذه
الأحكام إلا بالنهار وبالضياء النار وقد هذا والاعلا والاعلا **مسألة**
ومن ادعى أجل بسط يد على أرض لئس في ذلك شيء أو بناء أو ما حكمه ولم
يصح عليه مغير ولا منازع عند الفعل **مسألة** في حكمه من شاهد بعد موت
هذا العمل لم يكن له حجة وإن لم يكن حاضر ولا يصح عليه ذلك **مسألة**
تبطل حجة وقد اختلف المسلمون فيما ذكرناه في الجرح والبناء فقل هو
بطل وقيل حتى تثبت منه الملك والاعلا **مسألة** ومنه وحيت حتى
في الأثران ليس لوارث أن يطلب ما لم يطلبه من هو وارث وقيل ذلك
لثاني وليس للثالث وبذلك ما لم يكن موته متبعا عما أحق التتابع في ذلك
وما المدة حتى لا يكون متبعا قال لم يعلم في ذلك حد نقصد الاستحوا
جاء ما لم يكن متبعا والتتابع يكون قليلا وكثيرا ويجوز إذا تقاضوا
مدة يخرج في نظر العدول مدة قضيه لم تبطل حجتهم وإن خرجت طول مدة
ثبت فيها الاختلاف وعقد لا يترك ذلك إلا بالنظر لأنهم يختلفون
اختلافا لمكتسبهم وصحة أموالهم والاعلا **مسألة** ومنه وعن أبي
عليه نقض جارية دون البلوغ وإنكولم يجد المدعي شيئا داخل يجوز للقاء
بالسليم إن امرأة تفت نظر هذه الجارية إن كان بها أثر فقصاص لعاقة
إذا رأى في ذلك صلاحا للاسلام وأهل وردها للسفهاء لئلا يخرج وأعلى
مشرقة الأمور الفيحة وبعضها بالانكار واليمين وصلاح ذلك بين
شاهدين كان لذلك وجه الاستباحة نظر الزوج على هذه الصفة **مسألة**
قال لا يصح ما ذكرته من صحة اليمين والنظر في الصيغة أوسع والنظر
البايع وقد اختلف أهل العلم في النظر في الزوج فقال من قال لا يصح
ذلك إذا قصد بالنظر الوجه المأخوذ وقال من قال لا يجوز ذلك وبينهما
الأعزاز من عدموا اليمينات ومن جيز ذلك بكفي في الواحدة فالنساء اتفاق
وقال من قال اثنتي كالثلاثين **مسألة** وقال من قال لا بد من إقامة الاثنين
مقام الشاهد الواحد والاعلا **مسألة** أرايت أن لم يكن تراخي فاض في نظر
العين هل يجوز أن تدخل في وجهها بيضة لتعرف هي ثياب أم لا **مسألة**
وجبت ثيابا أن يكون ذلك سببا لثمة المدعى عليه ويجوز عقوبته على هذه
الصيغة **مسألة** قال لا يصح إدخال البيضة وفي الأثران لئلا يفتن
بعضه وتشتت بيضة العقرب فاقضاضها سببا لثمة المذنب **مسألة** أرايت
إذا كان المفعول به ذلك بالاعراض النساء أو رجلا ففعل منه فعلا فخرج أو

42)

او ضرب في مكان العورة يجوز النظر اليه كما تقدم هنا في الجوار ومعه
 ام بينهما فرق قال ما ذكرته بلحقه معنى الاختلاف ولا يضيّق فعل
 ذلك عند الحاجة والضرورة البدوان لم يفعل ذلك وطلب الحاكم البينة
 على المفعول فذلك وجه جاز وفيدل سلامة غير اختلاف قلت له
 وارسل لاقتضاء يكون كصداق مثلها ولا يحتاج الى قياس الجورح ام لا
 قال ارسل ذلك صداق المثل منسايتها وقول صداق مثلها في الحسن والنظر
 منسايتها وغيرنا بها وقول منسايتها ستاين درهم والصداع لم ي
مسئلة ومنه عن الدلال الا حصة الحاكم درهم لا يفتقر ادعاء على المشتري
 السلعة انما عنده وانما اولها من قيمته السلعة التي اشتراها
 منه والسلعة غير الدلال وقال المدعا عليه ليس هذه الدرهم ولا الدرهم
 التي او فتركها ياها ونحو الدلال البينة وادان بمعين المشتري لهذه الدرهم
 ليست من ذلك مما التي وفاة اياها الدليل عليه ان كان بالعلم دون
 انقطع ام لا يعين له عليه قال ان هذا المشتري يسلّم القيمة التي
 السلعة ان علم به ولا يقبل قوارب السلعة في الدرهم انما اخذها
 من المشتري وعليه البينة وعلى المشتري اليقين بالعلم ولا يسلمها الى الدلال
 وليس للدلال قبضها منه فان قبضها فاحسبها انما مضونة في يد ولا يقبل
 قولها كما يزعمها وعليه نقض البند لها وقيل لها امانة في يده وانحور
 قوله والاعظم **مسئلة** منها من خلفان وفي رجل احدث حدثا في ارض
 مشاع بين الفقراء وغيرهم ولم ينكر عليه احد ثم انا احد الشركاء اشتري
 حصّة الفقراء من وكيلهم وقام على المحدث يريد حصن فلا رضى وما اشترا
 من حصّة الفقراء والمحدث ليس عنده فيها حجة بشيء ولا عطاء غير ان
 احدث ومنه ولم يطا العدا ربها المالكون امهم يكون له حجة بسكوت
 اولها المالكين امهم لم ليس له حجة بذلك ويكون مرجوعه لارباها
 بين لنا ذلك قال ان حديث المحدث في مال غيره بغير حجة بغير عوى
 المالك منه عليه فبما عدى انه مما يختلف في ثبوت الحجة للمحدث بذلك
 على ما احدثت عليه مع ترك تكبير وعدم تعيين حين علمه بحديثه فلعقل
 بعض اهل العلم راي ذلك حجة اذا علم بدونه يمكن بغيره من يصح له في
 ترك تكبيره وبعض السلف فيما احب لم يرد ذلك حجة للمحدث بغير
 دعوى الملك على المحدث عليه وسكوتهم تكبيره اذ ليس في سكوت دليل
 على رضاه بذلك لانه لا يرد ما عنده في سكوت راض به او غير راض وحجة
 لا تبطل سكوتها في الا لحقوق لا تبطل سكوتها عليها عنها واهل هو

الاشهر والعلية اكثر فيما ارجوا خصوصاً مع عدم دعوى الحديث المالك
عند الحديث والحديث ومع وجودها وعدمه الكثير فلا اعلم اختلافاً
في ثبوت صحة دعوى من يملكه او ما لا يملكه او فلا تثبت الحديث عليه
بشيء من ذلك في كلا الوجهين ولا اعلم في ذلك اختلافاً واذا علم **مسئلة**
وعنه فيمن ادعى ان له حقاً فانكره وانما البينة تحلف الحاكم ثم وحده بينة
بعد ذلك المان باحد حق بعد تحلفه له **لا** قال يوجد في ذلك اختلاف
بين السليمة منهم وقال اذا حلف المدعي بعد عزم البينة واحدة بينة
حين تحلفه خصمه فلا حق له بعد ذلك وفي رأي بعضهم ان حقه لا يبطل بخلافه
اي اذا قامت له بينة البينة بعد ذلك ومن معنى قولهم ان قامت له البينة
اولى من البين الفاجر واذا علم **مسئلة** وعنه وفي من حلكت الاثر
ما لا اوراقه واعطاها ورقاً الكتاب وفي المال فيه يجوز ويستغفر
سنتين ثم اريدت ما لها في جازاة وبعد مائة كيف الحكم قال فاذا لم
ينكر الزوج كابد المال الزوج فبقا في فيه بعد ثبوتها لا يجوز عن ملكها
لان الزوج يبر مال زوجته ويستغفر وذلك غير متصور بين الزوجين الا ان
يستعيد بعد الكابة ملكها فله فترك ذلك غير فيترك كثيرها حجة عليها
ولا اعلم على الورقة المكتوبه لان الاوراق فيها ولا مذكاة تنقل
وعسى قد تنقل اليه ذلك المال بعد كابدته بوجه فارجو الجارية واذا علم
مسئلة الزامية في العقد المذكر اذا شك من احداهما في مدع وعصاها
يكون عليه حجة **لا** قال ان كان هذا الشكوى لاحكام بينهم ومن
العقد فيجب ان تكون المدعى السيد العبد ان شاء ان يحضر هو وعده
واما المدعى للعقد نفسه اذا عصاها لم يجب ان يعاقب لان لا يملك
نفسه شيئاً واذا علم **مسئلة** وما يوجد في عبيده وعن درهم
وجدت في ارض قوم وهي في ايديهم فادعوا لها اخرون فادعوا لهم في الارض
في يده الا ان يحضر ولك بينة ان الارض كانت لهم واذا علم **مسئلة**
وعن رجل وقع بينه وبين زوجته زفاف وفي المنزل مناع وابنة وكسوف
فادعت المرأة ان ذلكها وادعوا الرجل انه قد قيل بالاختلاف غير ان
الذي فاعده بانه بينهما نصفان مع ايمانها وسواء ذلك كان المنزل لها او
لغيرها فاجاز او غير اجاز واذا علم **مسئلة** الزامية واذا شك رجل
في اناسهم هذرون او شتموه ولم يكن عنده شهود فطلب منهم البين فادعوا
الواليات يحلفهم على نظر الصلاح يجوز ذلك **لا** قال لا يصدق ذلك على الوالي
على نظر الصلاح واذا علم **مسئلة** وعلى الشيخ محمد محبوب وعي حاكم باع

قال جل غايبك في الجور بضعة ولدك اوز وجنتك اوز من فوج علي بن ابي طالب
 عدل ورضي الحاكم من هذا المال الى من رضى ليرعلني بضعة اوالدين وقتل
 المشتري هذا المال ثم قدم الغايب فاحض ان صاحب هذا الدين قد كان
 اخذ من مال زوجته يكون لها البراءة به هذا الحق وانما على ذلك شاهد
 عدل قال البيهقي فام لا الحاكم انما با عمه يومئذ حتى ويرجع صاحب المال
 على الذي بيع له هذا المال بمقتضى او يرضيه في نفسه بما قضى من ثمنه
 والدا علمه **مسئلة** واما ان علي بن ابي طالب درهم وطالبه بذلك فاقوله
 به واعطاه ثم رجع بيئته عدل بالثمن درهم واجرة العشرة فوافا
 ذلك ولم يكن لغير ذلك وقال المذني هذا غير الذي اقر له به وقضته
 فغير من محبوب انه لا يوجب له هذا الا الف درهم الا ان تشهد البيئته
 ان هذا الف من الذي اقر له به ورفعه اليها ويكون لكل واحد من هذين
 الالفين تاريخ فانه يوجد له به والدا علمه **مسئلة** وحيث اورد ما لا يرد
 ليس بحجة حتى يبيع الاقرار والعطية والاب وكل كوالد مال ولد وحيث
 الزوج مال زوجته وحيث الزوج مال زوجها وحيث الولد مال والديه
 كل هؤلاء وحيثهم ليس بحجة الا ان يبيع الحوزة الادعاء بالحضرة وهم لا
 يعترفون ولا ينكرون او يبيع الاقرار والبيع او العطية او العمل بالبيئته والا
 فلا حجة لمن حاز الاشياء المألفة والدا علمه **باب في الشهادات والاعمال**
وما يجب فيه البيئتين وفي التصديق بينهما وفي قاطعة الوكيله واخبر
الوكلاء ان وما يشهد **ادله** على الشيء احد مدله
 رحمه الله وعمل الحاكم هل يجوز ان يحكم بشهادة رجلين حوزين في حال القلة
 ممن اقر بحلته الاسلام ويحكم بشهادتهما في جميع الاحكام ام لا قال
 في ذلك اختلاف قولنا العادل هو المقر بحلته الاسلام الذي هو محمول
 لا يعرف منه سوء ولا عيب وشهادة حاربه ولان يحكم بشهادته لا
 ان يصح فيه الخصم مخبره وقولنا العادل هو القدر وقولنا هو الولي من
 قال ان العادل هو الولي والنفقة لا يجيز شهادة المقر بحلته الاسلام
 الا ان يبيع معرفته بغير نفقة او ولاية وهذا كله موضع راي وراي الكفر
 صواب كله والدا علمه **مسئلة** ومنه المرأة تقتل منها الوكالات
 للمعاكم ولو كانت حاضرة في البلد صحح حجة قاذرة على الوصول الى الحاكم
 ام لا قال في بعض القول ان المرأة تقتل منها الوكالات في الاحكام على
 كل حاله وقولنا تقتل منها الوكالات اذا كانت حاضرة في البلد ولم
 تكن من المحذرات والدا علمه **مسئلة** ومنه ان لا بد من البيئتين على
 الذي يفرق له الحاكم نفقة في مال البيئتين بحولهما ليعلمنا نفاق على المقيم

على هذا

على هذا اليه
 النقص على
 فان كانت
 مسئلة
 صواب
 نعم الحكم
 من راي المدعي
 عدل وانما
 قصد به
 فاما الحكم
 البيئتين على
 ان راي المدعي
 مني فاقوله
 معرفة كاد
 فان راي المدعي
 الحكم على
 من راي المدعي
 مشاركة
 البيئتين على
 فليكن البيئتين
 سبب اليمين
 في كل حصة
 او لا لا لا لا
 في الخلاف
 على الطالب
 وانما البيئتين
 في كل حصة
 انما البيئتين
 والدا علمه
 فليكن البيئتين

باب في الشهادات والاعمال وما يجب فيه البيئتين وفي قاطعة الوكيله واخبر
 الوكلاء ان وما يشهد ادله على الشيء احد مدله

على هذا اليمين هذه النفقة المفروضة وعليه ان كان قد دفع الحاكم الى
 المنفق على اليمين ولم يجعل له يحلف فيها مضى انه انفق على اليمين من ماله
 فان اوان يحلف فيسيرة فيلزم ما اخذ وقال اليمين واحدة اعلم
مسألة هي الشئ خمس سعيد وعده وفي الحاكم اذا حضر عنده
 خصمان وجاء ما تدعي منه ما يشهد ولا يعدلون ولا يعرفهم الحاكم وصحي
 بهم الخصم يجوز للحاكم ان يحكم بذلك ام لا **قال** اذا صدق المنكر
 بشهود المدعي الذي حكم له باحضار البيعة واجازهم المدعي على نفسه
 بعد ما عرف معنى ما شهدوا به فعندئذ ان شهدا بينهما ثابتة عليه وحاجين
 تصديق عليه ويقوم ذلك مقام الاقرار منه المدعي عليه واما رد اليمين
 فادام المنكر لم يحلف ولم تقطع الخصم بين امتنار عين فلان يرد
 اليمين على المدعي فيما يجوز فيه والله اعلم **مسألة** ومنه والمدعي عليه
 لرد اليمين على المدعي اذا عجز المدعي البيعة في كل شئ ام في شئ دون
 شئ **قال** اما الذي يدعي على خصمه حقا فمعلوم ما محذور ان تدرك
 معرفته كالدفع والاصل والعرض في كل هذا اليمين على المدعي عليه
 فان رد اليمين الى المدعي كان لذلك فان حلف المدعي على دعواه والا
 لم يحكم له شئ **واما** الذي يلزم فيه اليمين للمطالب دون المطلوب
 مثل وكيل الغائب ووصي اليتيم والذي يكون له ايمان بالمضاربة او
 مشاركة او امانة ثم تمتم بعد ان يسلم اليه في هذا ومثله يكون
 اليمين على المطلوب دون المطالب وكذلك من يدعي على اعمى دعوى
 فعليه اليمين وليس لرد اليمين على الاعمى وكذلك من يدين من يدين
 شيئا او يضر في شئ من ماله فاليمين على المتهمة دون المتهمة واما الذي
 يدعي على خصمه ان اخذ من ماله شيئا فلا جاس المعروف ولا وزف ولا يكله بهذا
 او المال ولا يعرف قدر ذلك ولا يوقف على حده ولا يزف ولا يكله بهذا
 فيلزم خلاف **وقول** ان اليمين ها هنا على المطلوب وان رد اليمين
 على المطالب لم يلزمه ان يحلف على غير حق محذور ولا شئ معروف
 واما اليمين على المطلوب ما اخذته شيئا ما يدعيه **وقول** ان اليمين
 تلزم المطالب اذا ردها الى المطلوب فان حلف حكم له وان نكل لم يحكم
 له شئ وصرح عن خصمه وهذا شئ ينسحق ذكره ولا يحتمل هذا الموضع
 واما علمه **مسألة** ومنه وفي المدعي على حذانه شئ ما اتمه احدا منه
 اخذته شيئا وانكول ذلك له عليهم اليمين في ذلك ام لا **قال** له علم وصح اليمين

هذا شاهد
 واليمين وقيل
 قد كان
 تلك شاهد
 صاحب المال
 يدعي على المد
 بذكر فاقوله
 قد وافا
 وقضته
 شهد البيعة
 حذر هذين
 قوله ما لا بد
 ال ولد وحق
 ل والدين
 من وهم لا
 بالبيعة والا
 اذوت والدين
 وحول واحد
 بعد مداد
 من مال الغلة
 ان قال
 هو يجوز
 ما دونه الا
 هو الذي
 سلا لاسلام
 وراى العبد
 الوكا لانه
 الى الحاكم
 كما على
 المد ومنه
 اليمين على
 في على اليمين

في الشتم ولا في شئ من الحدود واما اذا ارعنا انما خذله شأ وانكره ففي
 ذلك لا ايمان لان اليمين تلزم فيها يلزم فيه الضمان اذا اقر المذنب عليه يدعي
 المدعي واسد اعلم **مسئلة** ومنه والمذنب عليه لم يصب في اليمين لم يذكر
 للمدعي خاصة **قال** انما انصب انما هو لم يصب في اليمين على
 خصمه عاشاء فان رد اليمين اليه خصمه حلف له بما قد نصب في اليمين
 فان نكل لم يكن له على خصمه نصب واسد اعلم **مسئلة** انما لم يصب في اليمين
 عن الحاكم يجوز له ان يحلف الخصم اذا رد عليه خصمه اليمين من غير ان يحلف
 الحق لانه اذا حلف ثبت عليه الحق او ادانت عليه الحق حسمه الحاكم حتى
 به **مسئلة** ويوجد في بعض الآثار ان على المذنب عليه الحق ان يحضر
 لخصمه حقه ثم يحلف من بعد احضار حقه هكذا رفع ابو حنيفة عن
 يهنا وان المؤثر فيما يوجد عن رجوع قلست له ورد اليمين حتى
 يقول الخصم لخصمه رددت اليمين عليك ام اذا اقر بالمعنى بجري ذلك
قال بجري ذلك اذا اقر بالمعنى ولما اكره ما يقع الحكم بينه وبين خصمه
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي الصلح المذكور في الآثار ان الصلح جائز
 بين الناس الا صلحا احل حراما او حرم حلالا كيف صفقة ذلك وكذا في
 الصلح في الجبيل وعلى النكار **قال** اما الصلح الذي احل حراما فهو
 ان يحل حكم الخصم في الجبيل على شئ حرم الله عز وجل ومثل ذلك
 ان يكون رجل على رجل دين حال عليه في طلبه فيصطلحا على
 ان يخرج عليه ويدفع له شيئا من المال واما الصلح الذي حرم حلالا
 فمثل ذلك ان يزوج الرجل ويشترط ان لا نفقة لها عليه او تشترط
 هو ان لا يجامعها او يبيع الرجل على رجل ما لا ويشترط عليه ان لا ياكل
 من شئ واما الصلح المحمول فالصلح يقوم مقام البيع فاذا كان المصالح
 جاهلا بما صالح عليه جاز له الغير فيه واما الصلح على النكار اذا كانت
 الخصم منكر المدعي عليه خصم فصالح المدعي على شئ وهو لم يجد على دعواه
 يمينه فهذا صلح لا يثبت اذا نفقه احدهما واسد اعلم **مسئلة** ومنه
 وكيف صفقة الشهادة على الموت عند الحاكم هو ان يقول الشاهد فلان
 مات ام غير ذلك ونصح هذه الشهادة في الشروع وخسة فصاعدا لم لا
 قال اذا قال الشاهد انا اشهد فلان فلان فلان في الغلابة قد ماتت
 كانت عدى شهادة قاضية في الموت واما الخمسة اذا كانت شهادتهم
 لا يتجمل الشك فيها ولا اليب انهم يتكفونها فقد اخذ شيخنا شهادتهم
 في الموت واسد اعلم **مسئلة** ومنه ان الرجل اذا مرقت له دابة او غيرها وجدها

فلما بعين هـ وان ابراهـ والدعوى التي يدعيها عليه فليس بعد ذلك عين فيها
 الا ان يدعي عليه دعوى غير هـان فان ادعى ان معناه عن العين ان ابراهـ
 من دعواه وانكر المدعى ذلك واراد عين المكوفاراد المكوف عين المدعى ان لم
 يبرع من دعواه هذه فارحوا ان عليه العين واسد اعلم هـ **مسألة** ومنه اذا
 فصل خصمان فما تنازعاه فيد وحاز كل واحد منهما ما وقع عليه الصلح
 ايما ما واشهر ان ادعى احدهما نقض ما نصا لحا عليه ويرجعوا الى الحق
 الاول لا ذلكم لاهـ **قال** ان كان الصلح على انكار ففي اكثر القول انكر لا
 بقى ان رجوع احدهما وان كان على غير الانكار فهو ثابت الا ان يقتصر
 ما ينقض البيع فليجوز وما يشهد بها والقول في البيع المجهول ان اخل
 مات احدا لمسا بيعين لم يدرك البيع بالنقض من قبل المالك والصلح عليه
مسألة ومنه والشاهد بجواز ان يشهد على انكر المكوف ليعني باصل
 او ادرهما وغير ذلك في حقوقه على طلاق واعتناق اذا سمع اللفظ ولم
 ينظر بشعبي المكوف جازي بقول الا انه لا يشك بد فيهما عدم ذلك المكوف وهو
 ينظر بتخصيص اللفظ لم ينظر ام لاهـ **قال** في ذلك اختلاف بعض **قال**
 لا يشهد ولا يحكم حتى ينظر الى شفعي المكوف عند القام وبعض **قال** اذا كان
 وجهه مكشوفاً وبسم منه انطق فجاز ان يشهد عليه ولو لم ينظر الى
 شفعيه وما جازت الشهادة فيه جاز عند الحكم به هـ **واما** الشهاد
 على المعنى فسمعت في بعض الاقار اجازتها وارحوا ان فيها قول لا يجوز
 الا اللفظ بعينه هـ **واما** الشهادة على الاجنانية وقبل الفطن فلا يجوز
 عندى على ما سمعته والاقار واسد اعلم هـ **مسألة** ومنه وهل فرق في
 حوازل الصلح للحاكم بين من لم تقع في تلك المصنوعة وبين من لم يرتفع اليه
 ام لا فرق في ذلك وليست كالكف عن الجميع هـ **قال** اما المصالحات
 بين الذي لم يتكلم عنده فلا يعفى ذلك لانه صاحب قبيته هـ **واما** المصالحة
 بين المتخاصمين عنده اذا لم يبين لهم انه على وجه الصلح فبعض اجازته ذلك
 وبعض منع من ذلك واسد اعلم هـ **مسألة** ومنه وكذا دعا على اخر ان اخذ
 شيئا بالباطل وانكر ذلك المدعى عليه وطلب بعينه فعليه العين هـ **واما**
 اذا ادعى عليه ان عامل على اخذ شيئا بالباطل وانكر وطلب بعينه فعليه
 اختلاف والقول عليه العين هـ ويوجد عن الشيخ ناصر حميد **قال** اما
 اذا ادعى ان له على اخذ شيئا بالباطل وهو يقدر على رد فلم يرد وانكر
 ذلك وطلب بعينه ففي اختلاف واسد اعلم هـ **مسألة** الشيخ ناصر حميد
 انه والوكيل المطلق لادعاه عليه وفاء ما صح من الحقوق على من وكله ام لا هـ
قال اذا قبل الوكالة فعليه ان يوفى عن وكله كل ما صح عليه من الحقوق

بعد العين

واذا طلب الخصم المناصفة على القبول والمساجد يجاب الى ذلك ان قال
في ذلك اختلاف بين اصحابنا منهم من يرى المصنف بالتقدير والمساجد ومن
حكم بذلك فواسع له ومنهم من لا يراه وقال القاضي فاصبر سليمان
انا تحكم بالمصنف اذا خيرا المدعى صاحبها في المبيت محضر شئ من التقدير
في المبدل لان تكلفه الزاد والراحلة الى قرية غير القرية التي بها فصل
الحكم هكذا رابعا في ذلك والله اعلم **مسألة** الصبي حرد له والشرع
التي لا تدفعها شرع مثلها هذا احد من اهل العلم قال ان شهادتها اذا
شهدت بالقطعة لاحد من الناس بغير حوز ولا منع يكون حجة ام لا قال
مع ان الشرع قد قيل فيها ما لا اختلاف في متاهة واكثر ما جاء عن المصنف
ان الشريعة لا يعنى الحكم بها في الاموال والاصول وان الحاكم لا يحكم بذلك
وقد قيل لا يعنى الحكم بها من حوزة وعرضي سعدان هذا حاز في
بعض القول وقيل هذا لا يجوز وعن بعض قوما ان الحكم بالشريعة حاز
وقاب ما كان من الاحكام ما عدا الحدود ولو لم يحددهم واوكر الحكم بها
قال ابو سعيد هذا قول حسن وراخذ به من الامتد وحكامها لا يحط بل
ينصر على ذلك ولو كان فاسقا وحكام اهل الحق على قول من يحرم حكمهم
وقال ابو سعيد وان استنصر حكم في الدين فعليك النصف واجب على عبادة النصر
لمن قام بالحق من عباده ولو كان القام فاسقا عدا وعدا على من ينص حكمه من
المسلمين والله اعلم **مسألة** ومنه في تعديل النساء اختلاف افاق
عزلة من يحرم تعديل الرجال ولكن كل ما ليس به عدل **مسألة** على الشيخ
ناصر عيسى حرد له واذا مات رجل فترك ابن خال شاهرا عبدا هل المبدل
واذما الناس منهم سواهم وانهم يرونه قال ان الحاكم لا يحكم بالميراث
الا بالبيعة العادلة في اكثر قول فقها المسلمين وقال بعضهم يجوز له الحكم
في ذلك قال الشريعة التي لا تدفعها شرع والله اعلم **مسألة** الصبي انفق
قوما ان ليس للقاضي ان يلقن الشهود بل يسمع ما يقولون وهو صحيح
خارج على مذهب الحق ولا اعلم فيه خلافا فالامكان تلقين القاض
خلافا لحكمه بالفاظها وتلقينها بما يجر فيها وهو كما تبها بحراسها
واما يستطبقته على ما حمل من الشهادة فان حازت في الحكم امضاها
وان بطلت ايضا لها وان اختلفوا في شهادتها الا على من قال بعضهم تصح
في طرفة السماع كالسب والموت والملك المطلق والوقف والعقود وسائر
العقود كالنكاح والزواج غيرها اعني او يصير وقال بعضهم لا تقبل
شهادته اصلا وقال بعض تقبل في مخصوص طريق الاستفاضة والترجمة

قال المصنف

فلا يمان في اموال الماحد واما الامانة القول للناس فقول الامان خصم
 في امانته ولدت يحلف عليها وقول الامان لا يكون خصما في امانته
 وليس له يمين واسد اعلم **مسئلة** ومنه والمرأة اذا اذاع عليها زوجها الدخول
 وانكرت ففي ذلك اليمين ولها اذا شتر في البلد عند الخاص والعام الدخول
 فالسيرة في مثل هذا يطعن في القلب ويجوز لاختصاصها واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه واليمين على الاعشى في اختلاف واكثر القول لا يمين عليه
 قال المؤلف في اليمين على الاعشى ثلاثة اقاويل قول اليمين وعليه
 وقول لاله ولا غير وقول له ولا عليه ولعل القول الاخر اكثر ما عليه المسلمون
مسئلة اذا ثبتت اليمين على الاعشى على قول من قال بها فيحسن
 معنى ان يكون عينه على الصفة لاعلى الاشياء الا لا يسيل لاليها واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه وانذاع عليه واحكم به ان يترك للغير عين على
 غير عدها بما يملك ما لا يقضى به هذا الحق الذي حكم به عليه فلا بد ان
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وزاد عا ان زوجته تحلف في نفسها فلا يمين
 عليها في ذلك قال المؤلف لا تجب عليها في مثل هذا اليمين لان الامان
 تجب فيها بشت به حق على المطلوب من اليمين ان لو اقر به واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي المرأة وكلت وكيل في قبض كل حق لها وجب للناس
 فلموكل ان يطالب الزوج للزوجة بالتفريق والكسوة على هذه الصفة
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه ولو قيل اذا كان يمين حيا وينفي جبا ينطل
 البركان لم من وكلام اذا افان وجه يرجع وكيل على جالنا لا وفي
 قال في ذلك اختلاف قولنا اذهب عقله بطلت وكالته وقول ينطل
 وكالته في حال جنونه وثبت حين افاقر واسد اعلم **مسئلة**
 انما صوابه سليمان والوكيل وانما موثر اذ لم يفعل ما امر به وكلابيه
 الى ان صار الامر والموكل في كل حال لا يجوز له جوار وكالتهما وفعل ذلك
 في ذلك الحال ثبت فعلا ام يبطل قال ان الوكيل وانما موثر جوارها
 ما دام الامر والموكل حيا ما لم يصح رجوع والامر فاما وكل دام قلت له
 واي حال لا يجوز منه وكالتهما وجرها قال ان الوكالته والامر والوصية
 ما دام الفاعل كذلك يفعل فان اذاع عقله فلا يجوز من ذلك شيء فجاز
 ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وكل احد في جميع ما يجوز له ان يوكله فيه
 فعلا الوكيل فلو كان عليه ايضا من وكله بغير الجحد نفسه كانا لا يعتق
 لان الموكل لا يجوز له ومنه ما يوكله وهو ما يوكله بما يجوز له ان يوكله فيه
 واما اذا وكله في كل شيء ولم يقل فيما يجوز له فيما عندها لم يعتق اذا كان
 بسبب وسمه هذا التوكيل بلى لا يحفظ واسد اعلم **مسئلة** الصعي
 ومنه وجعل وكيله في قبض كل حق له ويستحقه فلا حد في الناس فهذا يقتضى

فصل الامانات والوديعات والديون اللزومات والاقرارات وغيرها
وان كان في فسخ كل حق له على احد الناس فهذا يقتضي الحق في اللزامة
دون ما هو الامانات وان كان في فسخ كل حق له عند احد الناس او معه
او في يده فهذا يقتضي الامان في الوديعات دون الموارر وماما فسخ قبل فسخ
المصون وغيره واسد اعلم **مسئلة** ومنه ان علمي وكل وكيل في كل وكيل
ما فعله وكبيره يرد عليه ان كان مما يختلف فيه لم يرد باختلاف وان كان
مما يجتمع عليه لم يرد بالاجماع وفعل لوكل في هذا فعل لوكل اذا حدث في
فعل شيء واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومنه في كل شيء بيع بالانفع او
عذر ايجوز لان ما خذ لنفسه مثل ما يبيع لغيره قال هذا لا يتوعد من
الراي واكثر ما جاء عنهم في جواز ما ياكل ويوزن على بعض الغول واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفي ما لا مشترك بين سحرا وقف وبين الناس لا يعرفونهم
بثقة ولا حياطة ولا يعرف ارباب الوقف ويكيل اليهم او لا يبيع والمحدد
بثقة ولا حياطة ويكون خائنين كيف الحيلة والوجوه الحارز لثقتهم ونصيب
المسجد الذي هو وكيل في المال المشترك ويكون مريافا لضمان مشترك كما في المسجد
او يترك ذلك اسلم له واذا ترك خوف لزوم الضمان ابلغه ضمان المسجد الذي
هو وكيله لانه قال فازدي بجحود اختان لهذا الرجل لوكل ان ينقض
جميع الغلبة ويحفظ كل شيء لمن استغفروا ان ترك جميع ذلك ينفقه على نفسه
لم ينصر ذلك ولا قولنا نعم وان اخذ بفقره يقول ذلك الناس حكم ما العدل
اذ لم يبين منه ما يخرجهم من العدل فهو قولنا يضييق العمل به عند الضرورة
وان لم يجز فواسمه ما استرولم يسأل عن الباقي فعدل الذي ولاه والتفاسد
هم عنه اعني يقومون باهل تلك الشريك لم يصفو ترك وقد جاء في الاثر ان
الواو اذا عرولم يعرف من بعده الامام فينقض فيه بعد اذ او عرولم يجازية
فقالوا اذ لم يبين عدله اسلم امانته الى تقدير وقال الرضا في موضعها
وقدر اوله هذا براءة فز امانته واذا خذ من اخذته بقدر نصيب الذي هو
وليته وفاسمه فقالوا ليس بخارج عن الخوف في بعض الغول واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفي كل رجلا ورضه وقرن الوكالة او اعطاه ورقة الوكالة
غير موكله فلم يقبلها ثم قبلها بعد ذلك وذلك في عيبة موكله اريد وان
لم يقبلها وعلم به موكله ثم قبلها بعد ذلك قال ان قضى لصك البيت
لم يقبل ذلك في معنى القضاء حتى يقبلها في نفسه في الواسع ويعلم
في الحكم ولو قضى لصك موكله ولم يقبله عند الغول لما حثي نعم فتولد
ان زدها ثم قبلها بعد فلا يثبت له قولها الا بولا تراخي بولا كاياها

للمسلمين
 فما عرفت
 أرواحنا
 أم الأرواح
 بعد علم
 ما بين علي
 وعليه
 عليه السلام
 حسن
 وأما علم
 بن علي
 فلا
 أفلا عي
 لا ما
 وأما علم
 جمع الناس
 في الصف
 حيا البطل
 وفي
 فغل بطل
 وولكا
 غلا ذلك
 مور قلنا
 الست
 والوصف
 وفجار
 عليه
 رب اليعق
 بكه
 إذا كان
 الصبحي
 القضي

منها من جعله فيها من يجوز جعله لها وحكام المسلمين واجعاتهم واما اذا جعله
حاكم المسلمين فلا يما يجوز له ان يوكلفه من الاشياء مات ذلك الحاكم
او عزل او جرح وذهب عقله ففي ائمة ذلك لو كانت وبطلانها من وكله
اختلاف قالوا قالوا لا يجوز له بذلك وبطلان الا ان يجوز له احد من
بقوم مقامه في اقامتها لو كانت وكنه انقاضه والوالي والكانت بحكم
فيهم الاختلاف كمثل ما مضى في الوكيل اذا اذن له من جعله لذلك واما اجاعة
المسلمين فمنها من جحدت في اقامه حرام او حاكم او وكيل فلا يجوز له عند
ما جعله في قوته ثم وموت احدهم وابعده ثم اتى غيره من بعدهم بعد ذلك من
الولاية الى المرأة وكان من قبل في حال القعدة في ذلك حجة في حق المسلمين
لذلك في احكام الظاهر ولو كانوا متخالفين في احكام المسلمين في كل حال
منهم ما ظهر به مظاهر واستتره واما اذا جرح الوكيل وذهب عقله
زالت وكالته وبطلت ولا علم في ذلك اختلافه واما اذا ذهب عقل
الوكيل ففي بطلان الوكالة من وكله خلاف واكثر القول معنى ببطلانها
ولها حكم المسلمين واجعاتهم عزله وكلمه والوكلاء او غير ذلك منه يخرج
في الولاية الى المرأة اذا ارادوا عزله صلاحا من وكله وكذلك لا م
المسلمين عزله من جعله حاكم له غير جرح اذا ارادوا عزله صلحا وسلام واعلم
ويكون على ولايته وكذلك الوكيل ايضا لا امام العدل الا جعله كائنا او حاكم
بين الناس وفي ولايته من جعله لذلك اختلاف قول يتولى بولايته
الامام لا لا يجوز له ولا يبايعون يجعلون لذلك ولا يبايعون ولا يقولون
بذلك ويكون على ما كان عليه من قبل مع من يعلم منه ما يوجب الولاية له
واما من جعله حاكم المسلمين في اهل الاستقامة الذين هم حجة الله في
بلاد على عباده حاكما فانه يتولى بولايتهم ولا علم في ذلك اختلاف
واما الوكيل اذا لم يعلم من قدمه من احكام المسلمين واجعاتهم ولم يسمع امانة
تحكم الوقوف حتى تعلم امانته واما اذا قدم احد هؤلاء المنكوفين
تحكم الامانة ويجوز تسليم ما قبله ما لم يسمع خائفة لا يعلمون
لذلك الامانة في ذلك وهم حجة لذلك واما كونهم الجارية وحكامهم
لم وكلهم في مقامات المسلمين ففي ثبوت ذلك اختلاف ولعل اكثر القول
اذا لم يسمع منهم حجة من حجة المسلمين في رفع ما دخلوا فيه والوكالات ولم
يستبدل الوكيل رايد كرون جماعة المسلمين مع القدرة عليهم في جارية
لانهم خاطبوا عمادة المكلفين كافة بالقيام بالقبض من بارواجر
وممن وكاف ولم يغيرهم بدون ذلك مع القدرة عليه وعلى القوام

[illegible]

بأمر المسلمين إمام أو قاض أو وال أو جماعة المسلمين مع عدم هؤلاء القضاة
بالعساة والعدل في أمور الدنيا والمساجد والأقلاق والطرز بما قدر له
وبلغ طوعهم لذلك ولا يسعهم ترك ذلك ضياعا وأما أموال الأغنياء
فهم يحوزون في الدخول فيها وعلى المسلمين أن يعاونوا ويكونوا أعوانا
إعرايا يقبلون المعززة ولا يفتنونها فخر ولا يتحسسون العورقة
ولا يوزنون حارا ولا يبطعون زجاجا واصلون من رسل الله بحكمة فاطعون
من عصى الله في حكمه وهم كما قال الله تعالى والمؤمنون والمؤمنات
بعضهم أولياء بعض قام الأئمة والعدل **مسألة** على الشيخ جاهد
مخيس فني أراد أن يطلق زوجته فلما طلقها طلبت منه صداقها
الأجل الذي تزوجها عليه فاحتج عليها أن تخلف عنها أمما ما أركبت
فاحشة ولا معصية فطلقها وصداقها في حال الزوجية بينهما الله
عليها أمين أم لا • وإن كان له عليها أمين فبكت على أمينها يطلّقها
وصداقها أم يكونان لها متى أرادتا أخذته وتكون مستحقّة أخذته منه
وإن بطل صداقها انتبث لها عليه النفقة إلى أن تنقضي عدها أم لا •
قال قد قيل في العيّن أن له عليها ولكن أرجو أن يخرج فيها ما عذر
الاختلاف في موضع ما يكون فالتمته منه لها ولا يبين في الحق
بعد ثبوتهّا أنها تزوّجها لثمن لما ينظر لها بل في عهده حتى يصح معه فيها
ما ينظرها فيخطبها والله أعلم • **مسألة** الصبي وزوجك عبدا أو أمة
وكانت مطلقة فاعتق العبد نفسه وطلقت المرأة نفسها هل يجوز
لها ذلك • **قال** الله أعلم • وأخاف أن لا يجوز لها ذلك وأما العتق
فأراه فزوج لا لأخته لله ولها الطلاق فاحسب أن في وقوعه
يجوز للاختلاف وقد عصى الحكم وفي الأصل لا يجوز من طلاق الثلاث
وطلاق البعثة وغير ذلك والله أعلم • **مسألة** ومنه وفيمن وكل زوجته
أو عبدا وكانا مطلقة في جميع ما يجوز له أن ينظر بها نفسها حايث
وكذلك الحق العبد عتقه فاقض وهكذا سمعت بعض المشايخ ممن
أخذ منهم الدين وأقول في طلاقها نفسها يحسن هذا الاختلاف كما حار
لنفسه ولو كذا • وإن قال قائل إنما لا تطلق لم يبعد عن الحق وإن
قال بطل عما ينطلق والصادق لها لم يبعد عن الحق وأما العبد فاشبه
بالعتق إذ جاز له ولو ألقى العتق لم يسعهم وإن قال قائل من
أهل العلم أن عليه فتمته لسيده لم يبعد وعندك أن لزومها الصّفات
قريب من الحق وإن كان غير موجود في السطور في المصدور فرب عدله

[illegible]

وبخ هذا وجد عني في الحسن البصري في ذلك إجازة لا خلاف ما لم يكن
لأن بطاولة فيه بل لا يابح ولا يستحقاق في ذلك وقال لا يجوز العلم إلا ما
يجوز في المعارف والعلوم **مسألة** ومنه استحقاق جامعيات الامام
ومن يقوم مقامه اذا قاموا وكل الباب برار لو لم يكن ان يتغير ان شاء بلا
دراي واقامه وليس هو باسند من الامام وكذلك يجوز اذ قاموا فاضيا
وحاكما وارادا الاستعفاء ان لم يذكر لا راي عنه وفي هاتين المسئلتين
اختلاف واوجاهة على الصفة السابقة اثبتت العلم فاما الامام والسادع
مسألة ابن عبيد عن رجل روى عن رجل بعينه ومات الموصي فطلب
ورثته ان يحلفوا الموصي لم يعلم انه الحاء البهية الوصية الحاء اعلم
ان لا اله قال فاذا كان الموصي سحيها وصية فلا يمين على الموصي له وقول
عليه عمن العلم لا يقطع والسادع **مسألة** ومنه وما الميم فكثر
الحكام بين جيون على صاحب الحق الميم بعد نبوت الحق وصحة اذا كانت
في الورقة غائب او يمين وطلب احد المالعين والسادع **مسألة**
ومنه ومنه وكذا لو اتي 2 امرا المسلم لم يعلم اتم اتماء وفي اقيام فيها
وفي اقيام عصا لها ويستاجر احد الميم مال المسلم لم يعلم اتم
اتماء ولا يغير اتماء ثم يمين اتم اتماءه ويفسدون في الحمد هل
على الموكل ضمان في ذلك ام لا قال لا ضمان على الموكل قلت فاذا
لم يعلم احد الميم مما بيع في الغيبة هل يبعده ان يستاجر غير الامين
ويكون شرعا قال لا جابر للموكل ان يستاجر احد الميم مطلقا
عليه اذا كانت الاخير غير امين والسادع **مسألة** ومنه وفي رجل باع
لرجل نصف الدرع القطع وهو صحيح العقل والبدن ومكسب في الورقة
ان قد مرى الميم عن هذا البيع براءة قضى واستفاء فلما هلك البايح
انكر الورقة على المكتوب لذلك وقالوا نحن ما تعلم ذلك في مال
ها لكان فاجر لهم الورقة فقالوا نريد منك عينا انكر ذلك عن هذا البيع
لها لكان عليه ثم عمن ام لا قال في ذلك اختلاف قال مر على
الميم وقال مر قال لا يمين عليه وهو اكثر القول والسادع **مسألة**
ومنه وفي امرأة ادعت على امر رجل مائة دينار وانظروا متعدي لها
عليه عمن ام لا قال لا يمين في مثل هذا على اكثر القول والسادع **مسألة**
مسألة ومنه واذا ادعى رجل على اخر انه عده سر له شيئا وطلب
السيد الميم قال لا على السيد عمن علم والسادع **مسألة** ومنه وفي
الزوجين اذ اقر بينهما مطلقا في اذ اذ الزوج ردها فقلت انها ابرئة
من سني فانكره وذلك القول قول منهما قال ان القول قول الزوج

[illegible]

القول انما ثبت على الموكلة وقال قال ابن سبيع الموكلة امرؤ ومكده عوض
جائز والقول الاول اجابى والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل وكل جارا
ان يشترى لمدانة فاشترى للموكلة المدانة انظر في المدانة عيب كان
عاقبة البيع واراد الموكلة المدانة بالعب فقال الرباع ان الموكلة عامرة
هذا العيب الذي عهد المدانة وانكر الموكلة هل على الوكيل عيب انتم تعلم
بالعيب ام لا **قال** لا **قال** الموكلة رفع لهما لترايب عيب او
غير يجوز على الموكلة فاذا انكر الموكلة عيب العيب فللموكلة تحت في المدانة
بالعيب اذا عرف الحالك ان العيب الذي في المدانة ما يورثه البيع **واما**
الموكلة اذا ظهر عند البيع انما يشترى هذه المدانة فقلنا نحن الموكلة منه
له فلا علم على الوكيل **ومر** بين الرباع على هذا ولما اذالم يقول الموكلة عند
البيع انما شريت هذه المدانة لعجزى حق الموكلة وطلب الرباع منه
العجزى فلا نفوذ لعجزه عن العجزى على هذه الصفة والله اعلم **مسألة**
ومنه واذا قام احد وكلا في بيع ما اراد فاصل ما اراد الموكلة ببيع
المال بما يرد في ذلك اختلاف **قال** ان الماء داخل في المال والذي
يجمع بين عليهما العمل لا يكتسب المالك مع المال ونكر ذلك اسم الا ان
يكون في الموكلة بشريه والماء والله اعلم **مسألة** وجاز للمالك ان
يكتب وانفذ في تزويج امرأة الاخص بها وشهادته الشهود واقعة الغيب
بيهما يستعان في جده **واما** صحة الموكلة فلا يجوز بان يزوج ولا يدخل
في التزوج بينهما والله اعلم **مسألة** ومنه ويجوز في الاثر ان القاسم
اذا قال انا قسمنا هذا المال بين ورثة فلان وفلان وانكر الورثة ذلك
فان شهدا دتما غير جائز لانهما شهدا على فعل انفسهما وانكر ذلك كل من
شهد على فعل نفسه لا يجوز شهادته لان يقول الشاهدان ورثته
فلان وقد قسموا ما لهم ولا يشهدان انهما قسموا المال بينهما الا ان يكون
هذان القاسمان قد اقاما الحاكم لنفسه بين ورثة فلان فان
الحاكم يقبل قولهما على ما حفظته من اقرار المسلمين **واما** الحاكم اذا قال قد
حكمت لفلان وفلان على فلان وفلان بقولهم مقبول ولو كان في المعنى
انهم فعلوا نفسه **وكن** كل لولي على ما عقد من نكاح امرأة هو وليها
قولهم مقبول انه زوج فلان وفلان هؤلاء بنت فلان اذا كان امراة
هو وليها قولهم مقبول انهم زوج فلان وفلان فقلنا بنت فلان اذا كان
عدا لعمه وعينه وهذا الموضع لا يحتمل جميع ما يجوز عليه هذا المعنى
والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل ادعا على رجل ان له عليه عشرة ارباب
ضعة فانكر المدعى عليه دعوى المدعى فاقام المدعى شاهدا عدل على المدعى

على شهادته
 لا راي في
 بنت لاسي
 عادي ومعه
 كانا هذين
 مشاهدا لعل
 وعرف رجل دعا
 الكاهن بعزها
 جازيا وبسك
 ومعه وفريحي
 شاهدي عدا
 ابروفا ابريه
 الشبه شهادته
 الشرا والوا
 فرقة ان كانت
 كركه كركه
 اليات عدو
 واحد ما انما
 وكلمه ارجل
 محب ارجل فان
 على حقه فان
 طلب من الله
 الله في الله
 الطوبى
 انك بكم
 خارجا
 عاين
 حلال
 الوط
 فقم
 وحسب

عليه تشهد أحدهما ان له عليه عشر ارباب فصدقه وشهد الاخران له خمس
لارباب فصدقه هل يثبت للمدعي على المدعى عليه خمس لارباب فصدقه لا
يثبت له شيء قال اذ ارعاه عليه عشر لارباب فصدقه وشهد له شاهد
بما ادعى وشهد له شاهد نصف ما ادعى فحكم له بنصف ما ادعى اذا
كان له شاهدان عدلين واما من شهد للمدعي بكثر ما يدعيه على خصمه
فثبتا دونه لاعل عليه لان له بدع الى هذه الشهادة والصداع لم **مسألة**
وعمر رجل ادعى ان له بخلة في مال رجل واقام شاهدي عدل ان له بخلة
الا انه لم يوفها بعينها هل يكون شهدا دعيها جائز ام لا قال شهدا دعيها
جائز ويسمى صاحب المال المدعي فماله بخلة والصداع لم **مسألة**
ومنه وفي رجلين ادعى ادا دونه ولم تكن البينة في يد أحدهما واقام أحدهما
شاهدي عدل ان شراهما من فلان وفلان واقام الاخر شاهدي عدل
ان شراهما فإيهما وأيهما فإيهما هذه البينة قال ان كانت
البينة تشهد بالشراء فلا يثبت له البينة الاخرى غير ان يثبت
الشراء او لا وان كانت البينة التي تشهد بالشراء تشهد ان شراهما
فلا ضمان كانت في شهادتهما تشهد ان شراهما منه وهو عليهما وكانت
ولكن البينة للمبرات تشهد ان شراهما فإيهما وهو عليهما وكانت
البينات عدول لا يفيجى ان تكون للبينة بينهما تضعيف اذ حلف كل
واحد منهما انما له والصداع لم **مسألة** عن الشيخ فاصبر عيسى وادعى له
ويكبه حقا الى رجل فأنكر المطلوب وادار الوكيل ان يجعله ففزع الخراف
يجعل الى حقه فانه لا يوجد له شيء حتى يصل الطالب الى عينه ويجعل
على حقه فان قامت على المطلوب ببينة ملحق اخذ بها اوضح عليه فان
طلب من الذي له الحق كتب هذا الحاكم الذي يبتاز عن عنده الى والي
البلد الذي فيه الطالب ان يستخلفه على حقه الذي حقه له فان اراد
المطلوب ان يخرج يحضر البينين ايهما يملك فذلك له والا فليخلفه والي
وكتب بذلك مع تفتة الى هذا الحاكم ثم ياخذ بذلك الحق وان كان له الحق
خارجا عن زمان واقام ويكبه حقه شاهدي عدل اخذ الحاكم المطلوب
بما حلف بالبينة ولا يبطل الحق حال البينين ولا امنك الغائب ان يخلف
حلف قال الصبي للحاكم ان يحكم علي من حقه عليه الحق لو كان هذا
الوكيل اذ يحق لو كان منه في قبض حقه ويستكن الحاكم بمحل لو كان
في قبض حقه والحاكم منع هذا الوكيل ان يخرج من بلد فحكمه الحق اذا
وطب الحق الغير ذلك هكذا قال المصلح وان راق الحاكم وسعه

[illegible]

التوفيق اذا امتنعا عن الدخول والى العلم **مسئلة** عن الشيخ مسعود
 سره مضان وكيف لفرق بين يمين القطع وبين العلم قال اما اليمين
 اذا كان الحق على المطلوب نفسه كانت اليمين بالقطع وان كانت
 الدعوى من قبل غيره من قبل الغير او اقلها وبيع او غيره كذلك كانت اليمين
 بالعلم والى العلم **مسئلة** عن الشيخ مسلمان بن محمد مداد حرامه وما
 تفسير الشروع انما لا تردوا الشريعة التي لا تدفعها شرع ما معناها
 والتمها ذات المتكافئة في الاحكام ما معنى ذلك قال اما شهادة
 الشريعة الغاضية التي هي نودي علم الحقيقة هي الشريعة الغاضية في
 المصداق الا في تناقض الاخبار وانتشارها ولم يهاضها في ذلك معارض
 يتقل حكمها مع ثبوت حكم الاطمانتها وارتقاء الرب عنها فذكر عندي
 هي الشريعة التي لا يردوها ولا يدفع حكمها ذات وقد جازها المسلمون
 في النسب والموت وحكم ثبوت التزويج وغير ذلك فرصة رؤيت الا هلته
 كما تشهد بخبره في ذكر الصديق رضي الله عنه ونسبه ومعرفة من الخطاب
 رضي الله عنه ولم تذكرها بها الا الشريعة الغاضية وتواتر الاخبار ومن
 امثال هذا كثير مما يطول به الكتاب واما شهادة الشريعة المتكافئة
 فلعلمها اذا شهدت الشريعة فثبتت شرعة غيرها صدها فاذا كانت
 الشهادات في الشريعة ونقضها دوت بطلت كلها والى العلم **مسئلة**
 وسئل عن رجل ادعى على اخيه انه زوجه السلطان واخذها من والده ارجب له
 عليه اليمين قال سمعنا في الايام ان لا يجوز له الطاعة صان والوال
 صان والمعوى صان واختلف في الامر اذا كان غير مطاع قلت فله من
 في ذلك يمين قال الذي يلزمه الضمان بالامر يلزم اليمين اذا انكره الذي لا
 يلزمه صان الا يلزمه بمسألة قلت له فليقول ان يقول انه قلتم اليمين كيف
 يجلف قال معنى انه يجلف ما عليه لما قبله ما يبعيد اوصاف
 او ما قبله مما يبعيد حق ان لم يصفها ما يدعي اليه ان زوجه السلطان فاخذ
 لكن ما اوصف والى العلم **مسئلة** المأمل في رجل ادعى امرأة انها زوجته
 وانكرت المرأة ذلك ولم يكن معه بينة انها زوجته وطلب بمنها عليها
 بيمين انها ليست بزوجه لانه قال قد اختلف في ذلك على ما جاء به
 الاثر وانا يعجب في قول من قال ان اليمين عليها الا ان يوجب النظر والحكم
 في شيء مخصوص ذلك اذا ثبتت له التهمة في هذه المرأة انها مطبقة في
 انكارها وادراكه فيها باليمين والى العلم **مسئلة** ومنه وفي رجلين
 تراضا اليها فقال احدهما ان ابني اجرتان له على هذا كذا واخوه غير ابني

فانكر

فانكر المدعى عليه فطلب المدعي بمسئله فزادها اليه المدعي في مثل هذا
قال اذا قال المدعي انك زناحيه فقمه عنده ففي ذلك اختلاف قولنا يكون
اليمين مثل هذا الا على المدعى عليه و قولنا اذا زاد المدعى عليه اليه المدعي
حلف المدعي بعد اجمع انه وهو ثقة عنده ان له على فلان هذا كذا او اجمع
فلان بر فلان الغلاف وهو ثقة عنده ان لا يدين على فلان هذا كذا وكذا
ان كان يوم قد مات وهو وارثه واسم اعلمه **مسئله** ومنه واذا ادعى رجل
على رجل ان له حقا من قبل اجماع ان يجرس له متاعا فقال المدعى عليه ما جرد
كل شيء بكذا وكذا لا يري الا ان له يجرس القول قول منهما وقال ان كان
هذا الحرس يمكن ان يطلع عليه فيد الشهود فيجيب ان يكون القول قول
المستاجر ان له بغيره استاجره حتى يصح انه قد قدر وان كان لا يمكن ان يطلع
عليه الشهود فيجيب ان يكون القول قول الاجير وان كان هذا الحرس
فما زاد فهو ما يمكن ان يطلع عليه الشهود واسم اعلمه **مسئله** عن الشيخ عليه
سبحه عسان رحمه الله وفيمن وصل الى طالب الرضا في هالكه فحصل
في ذلك شهودا نسب شيوخ اقليم في ذلك ما قال اما النسيان فيجوز
فيه شهادة الشيوخ ما لم تعارضها بشيوخ مثلهما فان اطار قلب الحاكم بالشيوخ
فان يحكم بالنسب ولا يحكم بالميراث الا بشا هدى عدل ولكن يقول له الحاكم
قد صحح نسبه فاذا طلب الميراث من عند المال فان قال من فيه المال
كيف اصنع فيقول له الحاكم من تركا من عمه وابن عمه عليه اسم النسب ولم
يكن لهما كد ورثتهم كان الميراث له على سبيل الغنا ولا يحكم في الاموال
الا بشا هدى عدل او اقراره **مسئله** واما توكل في لفظ الشهادة فملكها الاموال
فان يقول شهد ان هذا المال المستحق كذا وكذا فقلت بين فلان هذا
كان حاضرا والا وصفه بنفسه ولا اعلم ان باعه ولا وهبه ولا هجج من
يده بوجه فالوجه الى ان لا يثبت شهاده في هذه او هذه الشهادة لانه اذا
قال وما اعلم كان المعنى ما اعلم فذكرت هذا المال الى هذه الساعة **مسئله**
واما قوله وما علمت عن العلم الماضي ولم يعلم وهو ضعيف واسم اعلمه
مسئله الصبي في الذي وكله الامام او السلطان او جماعة في
نزوح امرأة قالوا كذا فثبت حتى يموت الامام او السلطان او جماعة او
يرجعوا عن الوكا كذا وكذا كذا جماعة عند عدم الامام او سلطان حتى تظهر
الامام او يرجعوا عن الوكا كذا فثبت الوكا كذا المرأة بنفسها ان تزوج نفسها
او لاحد من الناس ان تزوجها وكذا وكذا الاول المرأة بنفسها ان تزوج
نفسها او لاحد من الناس كذا با او غيره في الاولياء حتى يرجع او يموت
واسم اعلمه **مسئله** الشيخ ناصر عيسى و امرأة ادعت على زوجها

فانكر المدعى عليه
فطلب المدعي بمسئله
فزادها اليه المدعي
في مثل هذا
قال اذا قال المدعي
انك زناحيه فقمه
عنده ففي ذلك
اختلاف قولنا
يكون اليمين
مثل هذا الا على
المدعى عليه
وقولنا اذا زاد
المدعى عليه اليه
المدعي حلف المدعي
بعد اجمع انه
وهو ثقة عنده
ان له على فلان
هذا كذا او اجمع
فلان بر فلان
الغلاف وهو ثقة
عنده ان لا يدين
على فلان هذا
كذا وكذا ان كان
يوم قد مات وهو
وارثه واسم اعلمه
مسئله ومنه
واذا ادعى رجل
على رجل ان له
حقا من قبل اجماع
ان يجرس له متاعا
فقال المدعى عليه
ما جرد كل شيء
بكذا وكذا لا يري
الا ان له يجرس
القول قول من
هما وقال ان كان
هذا الحرس يمكن
ان يطلع عليه فيد
الشهود فيجيب ان
يكون القول قول
المستاجر ان له
بغيره استاجره
حتى يصح انه قد
قدر وان كان لا
يمكن ان يطلع
عليه الشهود في
جيب ان يكون
القول قول الاجير
وان كان هذا
الحرس فما زاد
فهو ما يمكن ان
يطلع عليه الشهود
واسم اعلمه
مسئله عن الشيخ
عليه سبحة عسان
رحمه الله وفيمن
وصل الى طالب
الرضا في هالكه
فحصل في ذلك
شهودا نسب شيوخ
اقليم في ذلك ما
قال اما النسيان
فيجوز فيه
شهادة الشيوخ ما
لم تعارضها
بشيوخ مثلهما
فان اطار قلب
الحاكم بالشيوخ
فان يحكم بالنسب
ولا يحكم بالميراث
الا بشا هدى عدل
ولكن يقول له
الحاكم قد صحح
نسبه فاذا طلب
الميراث من عند
المال فان قال
من فيه المال
كيف اصنع فيقول
له الحاكم من تركا
من عمه وابن عمه
عليه اسم النسب
ولم يكن لهما كد
ورثتهم كان
الميراث له على
سبيل الغنا ولا
يحكم في الاموال
الا بشا هدى عدل
او اقراره
مسئله واما توكل
في لفظ الشهادة
فملكها الاموال
فان يقول شهد
ان هذا المال
المستحق كذا وكذا
فقلت بين فلان
هذا كان حاضرا
والا وصفه
بنفسه ولا اعلم
ان باعه ولا وهبه
ولا هجج من يده
بوجه فالوجه
الى ان لا يثبت
شهادة في هذه
او هذه الشهادة
لانه اذا قال
وما اعلم كان
المعنى ما اعلم
فذكرت هذا
المال الى هذه
الساعة
مسئله واما قوله
وما علمت عن
العلم الماضي
ولم يعلم وهو
ضعيف واسم
اعلمه
مسئله الصبي في
الذي وكله
الامام او
السلطان او
جماعة في نزوح
امرأة قالوا
كذا فثبت حتى
يموت الامام او
السلطان او
يرجعوا عن
الوكا كذا وكذا
كذا كذا جماعة
عند عدم الامام
او سلطان حتى
تظهر الامام او
يرجعوا عن
الوكا كذا فثبت
الوكا كذا
المرأة بنفسها
ان تزوج نفسها
او لاحد من
الناس ان تزوجها
وكذا وكذا
الاول المرأة
بنفسها ان تزوج
نفسها او لاحد
من الناس كذا
با او غيره في
الاولياء حتى
يرجع او يموت
واسم اعلمه
مسئله الشيخ
ناصر عيسى و
امرأة ادعت على
زوجها

ان يغاب عنها ولم يترك لها نفقة وكسوة وادعاه وان ترك لها ذلك القول
 قول من فيها وهل فيه عيب ورضي عنه لا قال ان القول في ذلك
 قول مع عيبه فان كانت الدعوى في شيء لمحمد وفي غيره لا عيب وان
 لم يكن فلا ريب في اكثر القول واسد علمه **مسألة** الصبي حر اذا رعى
 على ابوي زوجته انما افسد عليه زوجته وانكراهها ذلك فان كان عينا
 قال لا عيب في مثل هذا ان كانت الزوجة نكاحا ويجوز فيه اذا كانت
 الزوجة صبية وهي تحت من تعاشر والدها **مسألة** ابن عبيد ان وفي
 وكيل السجود وكيل البيت وكيل الغائب اذا شهد احدا هو وكيله عليه نقل
 شهادته لا قال ان وكيل البيت والغائب والمعقوف والاعمى والمجنون
 جازية شهادته هؤلاء الوكلاء وما الوكلاء كل واحد هؤلاء مثل الوكيل
 لاحد الناس الى العيين اصحاب العقول فشهدا الوكيل فزجاء فيها الاختلاف
 بين المسئلة قالوا فالصحة ان شهادة الوكيل لا تجوز قالوا قال جازية
 والقول الاول جازي والى والده علمه **مسألة** ومنه وفي وكيل المرأة كالنكاح
 مطلقة يجوز له ان يعرض نفسه لزوجها فصدقا اذا انفق على الخلع
 بغير محضها وبغير الزوج ان اراد الوكيل على هذه الصفة فيما بينه وبين
 اسد علمه لا قال اذا وكلته في جميع ما يجوز لها ان توكل فيه من جميع
 الاشياء كلها حاز للوكيل ما ذكرته واسد علمه **مسألة** ومنه وفي المرأة اذا
 وكلت في تزويجها يجوز للوكيل ان يوكل غيره في تزويجها او باءا من زوجها
 عينا لا قال في ذلك اختلاف والذي يجهل في القول اذا جعله
 وكلا في تزويج حصة جازية ان يوكل غيره واذا جعله وكلا ان يزوج حصة
 فلا يجوز له ان يوكل غيره واسد علمه **مسألة** ومنه في الحفاة فلان وكيل
 ولم يسم شيئا كيف يجوز له قال هذا ضعيف حتى يسمي فان قال
 وكيل في مالي فلا يميز من يحفظ ولا عمل ولا دفع حتى يقول في حصة فيكون
 لادن يفيض حتى يبين ما وكل فيه فليس له الا ما بينه قلت فان قال
 وكيل في مالي يقوم مقامه قال لا لقيام قال لا والى والمطالين بك
 قبض ولا سبط ولا عطا ولا اخذ حتى يقول بفعل ما شاء قلت فان
 قال وكلت فلان في مالي جازيا لا يميز ما الذي يجوز له قال لا يجوز
 فيه عطية ولا بيع ولا رهن ولا حديث حتى يقول جازيا لا يميز من شيء
 والى علمه **مسألة** وهذا يجوز للرجل ان يوكل لاحد من الجاهل في مالي
 ويقوم محو اجماع لا قال لا يضيع علمه في الحكم اذا لم يعلم حايه ولم
 يبعه على ظلم ولا معصية وكان مال له وما في الاحتياط فلا احب وذكرين
 اشفق على نفسه واسد علمه **مسألة** ومنه وكل جلا ثم ارتد الوكيل عن
 الاسلام ولحق بدار الحرب او ذهب عقله ثم اسلم ورجع عقله هل يكون

على وكالته قال هو على باحتة فاباح لكل طعام ثم اعني عليه ثم فاق
فذلك باكل واسد اعلم **مسئلة** وروى عليه حق هل لثان اوكل عليه واعرفه
ما الظلم وسفك الدماء قال لا لو كان ان كنت تخاف عليه منه فان
فعلت واوصا به شيء صحت وان لم تخف عليه جاز فان اصابه شيء
بعد ذلك فلا تنعت عليك واسد اعلم **مسئلة** وهل يجوز لو كانت للغياب
والمريض والمرأة ام لا قال نعم يجوز في كل شيء مما يحري فيه الاحكام
الا القودر والحدود والقصاص لقوله عليه السلام لا واكل في حد ولا قصاص
وقول يجوز ان ياكل فيما يجب له من حد والقصاص وقول اذا كان يفتني وهو
حاضر جاز ذلك واسد اعلم **مسئلة** واذا قصد رجل على اخر بصدقة واكل
رجلا يدفعها اليه فقاب المتصدق في الوكيل ان يدفعها اليه فرفع
الى القاضي وصحت لو كانت له في ذلك قال صحيح للحاكم على دفعها اليه
وكذلك يجوز الوكيل في تسليم المبيع اذا امتنع قلت فان وكل الواهب
رجلين في دفع الهبة فدفعا احدهما هل يحري قال جاز ذلك لان
للمقبض ما يجز في دفع احدهما وان كانت الوكالة لهما او الموهوب له في
قبضها فلا يجوز فعل الواحد منهما دون الآخر قلت واذا وكل الواهب
وكيلا ليقض الموهوب له هل له ان يوكل غيره في ذلك قال جاز
ذلك وامان وكله ان يرجع في الهبة فلا يجوز له ان يوكل غيره وكذلك
في رابع واسد اعلم **مسئلة** ومن وكل رجلا لم يدفعه الاخر ليكون
وديعته في يد فقال له الوكيل ليس بخدمة وليد فوالى فلان ففعل فملك
العبد هل ضمن الوكيل قال قول الله انما انزلنا المستودع ويرجع
مما غره على الوكيل لا نعمة وفول لا يرجع على الوكيل ولا ضمان لانه لم
يسا في الفعل وانما هو كحق المجارية بلزمه وطبها لا غريم فيها واوطاه
اياها بغريم والى اعلم **مسئلة** ومن باع دابة او جارية لآخر واكل
ثم ظن بها عيب واقر الوكيل معرفته يكون ذلك حجة على الوكيل ام لا
قال ان كان المشتري عارفاً فان ذلك للموكل لم يلزمه ذلك الوكيل وان لم
يعلم انما لعين الوكيل فانه يرجع اليه ويرجع اليه بائناً وتكون للوكيل
حاجرة ان اعتمها واسد اعلم ومن وكل رجلا في بيع ما هل له ان
نزع الوكالة وباع الوكيل لما عذر ذلك فبيعه ثابت ما لم يعلم يتنزع
الوكالة وقول لا يثبت اذا صار النزع قبل البيع ولو كان غلاماً واعتقه
المولى فانما الحق اولى على البيع فانه اعلم **مسئلة** واذا باع الوكيل
الغلام بها منتقضا فاعطاه السيد فابيع ثابت ما لم يطل المشتري
نقصه والمولى فانما تنقض البيع ثبت العتق لان يكون باعده بيع

هذا ذكر المولى
على ذلك
بين وان
منه ولا على
منه مما
او كانت
ان وفي
على انقل
لنعم الموهوب
للوكيل
ما الغلام
حجارة
ة وكالته
الى المصلح
نور وير
يرحمه
المراة اذا
ويجها في
لا جند
رجع منه
ن وكيل
فقال
فقد يكون
قال
المن بل
فان
لا يجوز
روى
سالم
او امة وله
ذلك
اوكل من
لا يكون

وبعوا فانه يفتق ويقول ان عتق المستضعف ليس كما يكون من عتق ابيات
 باع خيالا او معة **والله اعلم** **مسئلة** ورا من بيع عبد هل ان يامر
 غيره ببيع مختصه قال ليس له ذلك الا بشقة قلت فان
 ماء الوكيل يحلف ما امره بثلث الف درهم قال لصاحب المال ان
 يرجع فماله ويرجع المشتري على البايع بالثمن قلت فان لم يرجع
 ببيع لم يرد فاعده احد الثمن ربح فضاء فله واحد كقبلا
 قال ان البايع ضامن الثمن العبد واليحيى هو كقبلا والراهن ثمانه
 ومال البايع **والله اعلم** **مسئلة** على الشيخ عبد الله عمر البهلوي رحمه
 الله اذا كان رب المال الماعا ماعا وكبيل من ماله لم يرد فضاء
 وكبيل لم لان قال الله عليه وكبيل ماعا ولم يغتر ساعه عليه فلا غير له
 بعد ذلك لا شرعيا هله ولا بحمد وده وكذا ان مات وكبيل بعد ان
 ماع فلا غير له **والله اعلم** **مسئلة** على الشيخ ناصر بن حسن رحمه الله والشها
 عن الشها رة هل يجوز ان ملك العبد فاشهد عنه شهودان هذا
 الرجل فلان عبد فلان قال نعم بعد له قال ان قال الشها فاشهد
 ان فلانا اشهد فاشهد فلان فلا ما ملوك كغسل فابر ذلك **والله اعلم**
مسئلة واذا اراد الرجل ان يزوج امرأة فقالت اولا انها ارضعتها
 هل يقبل فرها ويمعاه قال اما قبل التزوج فقبولها مقبول
 ولو كانت مملوكا او ذمتها لم تكن متهمة في نفسها وقوله انها اتجه
 على علم او غير في حلاله واما بعد التزوج والدخول فحق بغيره وقد
 يشك في عدل تكون عدله واما بعد التزوج والدخول فحق بغيره
 ذلك شاهد عنه قلت فان قالت انها ارضعتها ولم تعد
 انها اتخذ الرضاع او ليس اتخذ الرضاع كيف الحكم قال قول هو وضع
 حتى يعلم ان كان بعد انفصاله وقول هذا اذا لم تسترب فان استربت
 فخصت عن ذلك قلت فان علم بها كما وسكت او انها قالت لم
 ترصعها ثم رجعت فشهدت بالرضاع هل تقبل قال هذه تنهم
 ولا تقبل واما ان شهدت بالرضاع ثم رجعت فقال يعرف الحاكم بينهما
 قبل منها ولا شيء عليها وان كان قد فرق بينهما فلا يقبل منها يوم الحراق
 ويعزم الصداق الذي يلزم الزوج للمرأة بسببها قلت فان قالت انها
 ارضعت فلانا وفلان ثم انكرت قال لا يقبل قولها الا ولا اذا رجعت
 نفسها قبل ان يحكم به وان لم تكن بنفسها ثم رجعت فشهدت قبل منها
والله اعلم **مسئلة** ورا امرأة شهدت البيعة موت زوجها فاعتدت
 وتزوجت ثم شهدت بيعة اخرى لم يموت ذكر الوقت ولكنه مات من
 بعد هل ترده قال لا ترده ولا تقبل شهادته بحياة بعد صحت موته

قُلُوبًا

فلما اكتمروا الاثان بقدوم ويصحبوا ليعان واسد اعلم **مسئلة** وفي رجلين
تتزوجا في شيء ليس في ايديهما تشهد به لاحدهما اثان وشهد للآخر اربعة
قال قول شاهدين واربعه سواء وقول بقية على عدد الشهود وقول
لمن كان اكثر شهودا واسد اعلم **مسئلة** واذا تقدمت الشهود على شهادة
الزور والنسب مما لا يتم الحكم به فالتقوا بها نفسا فادوها مما يجب فيه
للقصاص قال هذا كالمعتمد على الفعل ويلزمه القصاص وهم شركاء في
فادرجعوا جميعا فلو ادعى جميعا بمنزلة وقول فكا وقوله شركاء بخيار
الاولياء واحدا وبردا لباقون عليه قطعه والمتمن والقصاص ولو في عصم
واحدة قلت فان لم يرجع والمستأ لا واحدة قال للاولياء ان
يقضوا منه ويردوا قطعه وشهد معه الذين عليه قلت فالراجع على
شهادة الزنا بعد قايها بالاربعة ما يلزمه قال اذا حكم قد تقدم
جلد وعزم وان لم ينفذ الحكم جلد وان رجع وبقي في الزايمه ونتم به الحكم
فلا حد عليه ولا عزم فان لم يتم الشهادة بالاربعة جلد وشهد واسد
اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وفي رجل له اولون حصته في قيمه وشهد على
رجل حتى للفيل وقبل تعازي ماء او غيرهما نقل شهادة ام لا **مسئلة** قال
اذا كان العلم بالناس معلوما فلا تقبل شهادة وذكرت وان كان للناس
غير معلوم **مسئلة** فقال بعض المسلمين شهادة وذكرت حايث وقال
بعض المسلمين يجوز شهادة لشركائه وتسقط حصته حصته وله وارث
ان فيه قول لبعض المسلمين شهادة وذكرت لا يجوز واسد اعلم **مسئلة**
عن الشيخ عيسى سعيد وشهادة النساء لعقد التزويج او غير ما قبله غير
ان يكون معهن احد الرجال **مسئلة** قالت ان شهادة النساء وحدهن
على النكاح لا تجوز الا ان يكون معهن احد الرجال لا يجوز شهادة تين
على الخوف ولا الاموال ولا في غير ذلك الا فيما لا يحسن النظر اليه الرجال
من ابان النساء ومثل الرضاع وما اشبه ذلك يجوز فيهم شهادة النساء
وحدهن واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ احمد مرفوع جلد وفي زعماء
واحدة يشاهدن ومما دلل هل تقبل شهادة تمامه **مسئلة** في ذلك
اختلاف ولا اذكرنا فدين جاز واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومن رجل
فقد ما مون بدعا الى شهادة بين يدي الحاكم فبكت ثم ادت بخطه الى
الحاكم ولا يصل بنفسه يجوز شهادة تمامه **مسئلة** قال لا يجوز شهادة
هذا الكاتب حتى يحضر نفسه بين يدي الحاكم واسد اعلم **مسئلة**
ومنه ومن شهد عليه ابنة ان عند فلان جد وعيا واما واجبا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اور اہم ولم یتق کم حذرکم ملکولاء علیہ • وکذلک ان شہدت البیتۃ
 لاحد علی ہا لک مثل ولم یتق مثل ما وصفنا • قال فی ذلک اختلاف
 قبل ان ہذ شہادۃ لانتہ لان الحاکم لا یحکم الا بشیء معلوم • وقیل
 یحکم بما و سلم الوردۃ ما یورثہا و علی المشہور علیہ و علیہم • عن ما
 یورثون لہ اکثر فہذا • و اسد علیہ • مسئلۃ • ومنہ و ہل تجوز شہادۃ
 العرف و یکتون علیہ دین و فرض و سلف المشہور لہا و فی یفید
 المشہور لہا • لا • قال اما العرف فہذا اختلاف و اذا کان عدلا ولم
 ین من ظلم حازت شہادۃ • و اما المقترض و المتسلف و من ینتفع
 فی المشہور لہ فاذا کان عدلا حازت شہادۃ و اسد علیہ • مسئلۃ • عن
 الشیخ محمد عبد اللہ مداد علیہ و ہل تجوز شہادۃ الاعمال باصل المال
 فاذا کان لہ و غیرہ • و کذلک ان کان یعمل بالدرہم ہل تجوز شہادۃ
 بالاصل و التمر • لا • قال اذا کان یعمل بحرف فہذا • فلا تجوز شہادۃ
 فی التمر • و تجوز فی الاصل و ان کان یعمل بالدرہم فتجوز شہادۃ فی التمر
 بالاصل و اسد علیہ • مسئلۃ • و فی الشاہد اذا اذاع علیہ الخصم ان یتخمد
 راجع علیہ البیتۃ فی ذلک ان ینہ الخصم منہ حد تجوز علیہ شہادۃ • قال
 حدھا مستأثر و ما کان اکثر فلا لان شہدان الخصم باقیۃ الا لان
 اسد علیہ • مسئلۃ • و ہل تجوز الشاہدان یرجع مالہم فیقع الحکم فاذا وقع
 الحکم فلیس لہ رجوع فان رجع کان علیہ ضمان شہدۃ و اسد علیہ • مسئلۃ •
 عن الشیخ سابق عمر علیہ و الشاہدان ان فی موضع التقریر و یحلف علی
 نفسہ و مالہ ان ذلک الشہادۃ ایجوز لہما ما حتی یمن لہا • لا • قال نعم
 اذا خاف علی الذل و نفسہ فلیس علیہما الا حق یمن و اسد علیہ • مسئلۃ •
 عن الشیخ و رد راجد و ہل تجوز شہادۃ الوسی فی رضاء او علیہما • لا • قال
 لا تجوز شہادۃ الوسی فی رضاء و لا تجوز علیہ لان یكون اھلک قد جعل لہ
 لتصرف • قال الشیخ احمد مداد ان فی عمل علیہان شہادۃ الوسی علی الوسی
 اذا کان عدلا غیر وارث و لا یجوز لہما نفعا لنفسہ و لا یدفع عنہما ما حایر
 و شہادۃ للوصی جائزۃ اذا کان عدلا و یقبض ذلک و رثا اھلک لاند لا یجوز
 لنفسہ غفلا و لا یدفع عنہما و اسد علیہ • مسئلۃ • عن الشیخ سابق عمر علیہ
 و فیمن عدل فلا تجوز عدالتہ رجوع بعد ما مضی الحکم بشہادۃ علیہ غیر
 و تروا القصۃ • لا • قال ان القصۃ لا ترو و لا یحکم علی المقلد بھرم
 الا ان یقلد فی قصۃ فاند یتوب و یعزم یفرجک علیہ اذا عدل و لا یحکم نہ
 عدالتہ و اسد علیہ • مسئلۃ • و الشاہدان اذا شہدا قبل ان یتسطعہا الحاکم

لم يبق ان عاذاستنطقها قبلت واسد علمه **مسئلة** احمد محمد بن سالم ومن
 وقال الحسين على خصمه ثم رجع واراد ان يحلف له لعله ذكره قال قول
 ليس له في ذكره رجعة **وقول** لمرأته ما لم يدخل الخضم في اليدين **مسئلة**
 وقول ما لم يتم اليدين واسد علمه **مسئلة** والحاكم اذا حلف بيمينه المقطع في
 موضع العلم واليمين اعلم في موضع القطع قال تلزم مد التوبة ونقص
 القضية الاولى ويبرد الخضم وحكم بيمينه بلغي واسد علمه **مسئلة** عن
 الشيخ حسين سعيد وفي الخصمين اذا حضر عند الحاكم فقال المدعي شهدي
 فلان من فلان وفلان اقبلهم **مسئلة** قال نعم وعرفقات ثم شهدوا بحكم
 شهاده ثم عليه على الرضى اذا انكرها فبعدها لاه **قال** لا تثبت عليه شهاده
 بقوله عليه بيمينهم ولما رجعت الزم رجوع عن ذكره وما اذلقهم بعد ان شهدوا بشئ
 عليه شهاده ثم واسد علمه **مسئلة** وفي رجل ادعى على زوجته حامل
 فغيره عليها يمين كان حاضرا او غايبا لم لاه **قال** لا يمين في هذا الا ان
 يقدحها بالزنا ويرفع ادعائها الى الامام ويلدعي بينهما ويرفع بينهما واما اذا
 لم يقدحها بالزنا ولم يرفع ادعائها وان عاينها الزوج الزنا فيحكم الولد لولا
 يمين في هذا واسد علمه **مسئلة** ومنه وفي الاعوي اذا جلبت من رجل حرام
 صولا وجوان او عرض او كوله الحاكم من حاكم عديم يوكلف نفسه قال ابو بكر
 للاحكام فحسن وان وكل نفسه حاز هكذا يوجد في الاثر واسد علمه **مسئلة**
 ابن عبيدات وفي امرأة ادعت على رجل ان ضرب ابنها لها صغيرا فانكرها عليه
 فعيلاه **قال** لا يحفظ للامان يكون لها يمين لابنها وانما تكون اليمين لاتب
 الصغار ولو صيدا ولو كلب الذي يقيم الحاكم واسد علمه **مسئلة** ابو القاسم سعيد
 بن محمد والصلح جائز بين الناس الاصلح اهل عاوا او حرم حلالا امثلا ان تصالح
 خصمان على تمام الزنا بينهما في اختلاف او في مثل الصلح في العقد لما ساءه التي
 لا يجوز انما هي فيتموها على الصلح بينهم وكل شيء لا يجوز فعليه فلا يجوز الصلح
 بينهم ولا عليه وما كان من العقد المختص فيها قبل المضي للجهالة والعوي
 في ذلك جائز فيه الصلح واما الصلح على النكاح فالتزما وجد فانه جائز واما كتمان
 في المصلحة على الخصم اذا طلب حصة فالحق ان يعرف بالالزوم يطالب من الصلح
 فان صلح في ذلك لم يدرى الا لا حق اول ما منع وكذا كان وقت مسئلة مختلفة
 فيها بعض يروى حق في هذا الخضم وبعض يروى لا لا حق استعمال الصلح وهو حسن
 هاها واسد علمه **مسئلة** ومنه وشهادة الزمعت وشهادة على الابصار في الزنا
 غير مقبولين ولو قالوا اناعيا به ونحن بصركي ولا يكونون اذافين واسد علمه
مسئلة وسئل عن رجلين شهدا رجل على رجل في جنة فادبر ورجل للشهود

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عليه بن باختر ما لها من هذا المال الذي أخذ منه فذكر حار جلاله قال
 ابو سعيد هو المحترق شاه اخذ من مال الشاهدين وان شاء اخذ من مال
 المشهود له والسادس **مسألة** قال محمد بن محبوب رحمه الله لو ان رجلا
 اغتصب من رجل مالا فلم يقدر عليه الا بشاهدي زور فلا يجعل لهما ان اخذ
 هذا المال شهادهما ولو حكم له بذلك لم يترك له ان فعل فليبر ذلك المال الى
 المحكوم عليه والى ورثته ان كان فزما نك **مسألة** قال ابو سعيد رحمه الله
 يجب ان ياخذ ما له اذا كان يعلم ان له في الاصل فيما لا يشك فيه وليس
 ابطاله عندي باستعمال الشاهدي بالزور مما يحرم عليه ماله ولكن
 يؤخذ ذلك لانه شهادة الزور اذ هي باطل ولا يجوز الا بالباطل ولا
 يجوز ابطاله بوجوه من وجوه يحرم عليه جلاله والسادس **مسألة** سالت
 ابنا سعيد رحمه الله هل يجوز للشاهد اذا قال لرجل شهد عليك بجميع ما في
 هذا الكتاب فقال له نعم هل يجوز لمان يشهد عند الحاكم ويقول انا
 استشهد على فلان بجميع ما في هذا الكتاب قال معي ان يقول عند الحاكم
 انا قلت لفلان فلان استشهد عليك بجميع ما في هذا الكتاب قال نعم
 وانا شاهد عليه بذلك ولا يمين لي ما قلت انت قلت وتكون شهادة
 ثابتة قال نعم هذه شهادة فاستمع معي اذا شهد بها علي ما وصفت لك
 والسادس **مسألة** ابن عبيد بن ابي رافع قال المشهود عليه اذا شهد على
 فلان وفلان بحق لفلان فانا اقبل وكان الشهود غير عدول ثم شهدوا
 عليه فلم يقبلهم وشهادتهم عندي لا تثبت عليه ولا يحكم الحاكم بشهادتهم ولو
 رضى قبل الشهادة على اكثر من قوله المسلم والمعهول به عنده قال الشيخ
 جيب رسالة ما قولنا فانا اقبل فعلى لفظ هذا لا يثبت عليه هذه الشهادة
 على حاله وان قالنا اقبلهم على نفسي او اصدقهم على نفسي او هم مقبولون
 على فبذلك الذي يختلف فيه لا يلفظ في القول عليه وفي ثبوت الاحكام
 بشهادتهم عليه وعندي انها تقهر وتثبت عليه في عامته قول صاحبنا رحمه
 اوله يرجع وفي بعض القولات هذه الشهادة لا تثبت عليه على حاله
 رجع اوله يرجع حكم الحاكم بها اوله يحكم لان الله عرف فعله وعلا جعل الشهادة
 المقبولين والمصنفين المرتضين لعدول ولم يجعل الشهادة في غيرهم
 في الحق وقوله شاهدتها كالفرج والدماء وكذا معنى حكم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على حكم المرتضين في المصنفين من الشهداء ولا ت
 الله يقول من تزكوا بالشهادة واذا وقع فتولد على غير ما امر الله ورسله
 عليه السلام فلا يحق فتولده لا ترضى الله تعالى والله اعلم **مسألة**
 والشهادات كلها لا يخرج الا على ثلاثة معان شهادة كافيته وهي حاريت

فيما يرى

منه هذه المسئلة من جوابات المتأخرين والسادس **مسئلة** وسروى
أما لها حق على زوجها وبطل من قبل غلط في اللفظ أو عدم الهماعلى
ورثته زوجها من أنهم ما يعملون على هالكهم حقاها كأنصافا أو غير
أما لا **قال** إن لها على الورثة الميراث على ما يفتكر وهو ميراث علم والده علم
مسئلة ابن عبد الله في رجل وكل رجلا يشتري لهما لا بائنا قطع والآخر
أراد العز منه وأزواجهما له وكلية خصمته **و** وكان دعا إلى كل الجماعة
الذين بهما وكلما إذا كان نفسه غير جاهل وهل البايع يبيع على الوكيل
أما لا **قال** جاز للوكيل الغير إذا أجاز وكله بجماله في المال ولو كان هو
عالمه وإن قال للوكيل إن دعا بائعا أو بعية بنت علم من وكله وفي
موضع غيره ولو كان جاهلا عامرا وأما ميراث الوكيل إذا بايع بعلم الوكيل
يشتري منه لغيره فلا يبيع له عليه وإن كان لا يعلم أنه يشتري لغيره فله عليه
الميراث والسادس **مسئلة** أبو حمزة عن رجل عن أبيه بنت علمه **قال**
قول الله الحق بعد أن يقول له إنك ثلاث قلت إن جعلت والأحكام عليك
ولا أجت أن يكون لثكول أقارب وأجت أن يكون غاصبا وعليه الجس والحد
اعلم **مسئلة** الذهلي والأعمى له وعليته ميراث **قال** قول الله وعليه ولو لم
العليه وقوله ولا عليه هو أن كيف لم لا يصر وإن أوجب النظر عليه في
خصوصه من الدعاوى مثل الميراث للزوجة وفي طي الجعل لا يقطع الجعة بينهما
لأنك وجدهم وجوه الحق والسادس **مسئلة** ابن عبد الله وأزواجه على عبد
حقا من قبل جانيته أو معا منتهى بيع وشراء والكر سيد العبد ذلك العلية ميراث
ويكون ميراث قطع أم علمه **قال** إن كان يدع على عبد هذا الرجل حقا من
قبل جانيته فعلى سيده ميراث وإن كان من قبل معا منتهى فليس له ميراث على
السيده ولا على العبد لا لبس له بيع ولا شراء إلا إذا من سيده والسادس **مسئلة**
مسئلة ناصر جيسى وهل يخرج عنك في الوكالة والأجارة والأباحة
المطلقات إن حضر على المسلم يخاصي من علم ما بين عليه في الحكم وبعضها
منهم معنى من على ما يخرج في معنى الشعار وبعض منهم لا معنى من شيئا
حتى يخص من شيء معلوم بعينه وما يخرج عنك فيهم **قال** هكذا عند
في بعض الأقول وأما ما أراه عدل لأن الذلالة والأجارة والأباحة يخرج
على الشعار والجاني ما يعرف من منجور منه ولم يذكر في قول بعض
فقهائ المسلمين وأما الوكالة المطلقة فعلى أكثر الأقول بأعضائها في الحكم وقد
أجابنا بما فرأى من هذا من كلام المسلمين والسادس **مسئلة** وأرجل بوكيل
غيره فيما يجوز له من جميع الأشياء هل يبيع ماله **قال** هكذا عند
قلت له هل إذا بزوج أماءه **قال** هكذا عندى قلت له هل إذا

[illegible]

بزواج أماءة قال هكذا عندي قلت له هل إن بزواج بنته أصيبا
 والبالغات قال هكذا عندي قلت له هل إن بزواج نفسه بائنا
 أو بائنته الصبيته قال لا أعلم وفي كرم ذلك وهذا سني لا أحد يعلم
 في جواز اختلاف وأما البوالم من سابع فهذا أقرب إلى الحق لأنه مشعق
 برضا من والدا علم **مسئلة** الصبي وفيه وكل حد واحد لم يطلقة
 ففعل الوكيل لنفسه في حاله وكل ما لو فعله لعبر لنتا أثبت ففعل
 في الحكم لنفسه كسوته لو فعله لعبر قال قبل اختلاف ووقعت هذه
 بنزوي فلم يمتنوها لنفسه مثل ما يمتنوها لعبر والدا علم **مسئلة**
 صالح بن وضاح وفي رجل وكل رجل يشتري لزوجها فاشترى فاذا هو
 ابن الموكل وأبوع فتعق حينئذ يلزم أن يمتن الوكيل أم الموكل قال إن كان
 اشتراه وهو يعلم أنه ابنه أو أبوع فعلى الوكيل الخ وإن كان لا يعلم
 ذلك ولا تعقد لذلك فالتمس على الموكل والدا علم **مسئلة** وفي لم يحفظ الوكيل
 خرجا عن الوكالة تعذر قبلها ودخل فيها إلا أن يعذر من ذلك من وكله
 أو باقيا أحد يقوم مقامه ولا يقدر عليها فلا يفسد نفسها إلا وسعها
 والدا علم **مسئلة** الضمحي وهل يجوز حياة البلدان يقيموا وكيل في
 أفلاج بلدهم ومساجد بلدهم ومعلقات مدنتهم قال إن وكيل
 القري يقيمونه أربابهم وهم أولى وأما المسعودي فله وكيل في مدائن
 وإن لم يتفقوا حكم عليهم الحاكم بذلك والأقامة له هو عدل إذا لم يتفقوا
 والمعلم يقيم الحاكم وإن أقامه الصالحون أعزاه الجزبي في جميع ذلك
 والدا علم **مسئلة** وعند وجديت أن من وكل حدا وكله لم يطلقة قبا ع
 لو بدع البائع أو الصبي ما لم وكله من جازين بعد ولده وجاز له قبل كونه
 أهلا لصبي في بيعه لو بدع الصبي أم لا قال لا يحسن في جواز هذا البيع
 والحكاية فيه معنى الاختلاف والدا علم **مسئلة** وعند وفيه وكل وكل في
 جميع ما يجوز لرجل بوكده ثم ذهب عقل الموكل له فقد اختلف في تصرف
 العقل كمال في ما لم وكله قبل مجوز له التصرف في حاله وكله وقيل لا يجوز
 ذلك كله وقيل إن كان الوكيل ثقة حاز ذلك والأفلا والخادم ينجبه هذا
 القول وهو جازط واسلم والدا علم **مسئلة** القاضي ناصر سليمان رجعت
 فيمن طلب من خصمه الميمن يحكم حاكم أم عني ابن عليه الميمن وإن لم يحكم عليه
 حاكم إلا أن عني فلا ميمن عليه قلت وإن رجعت عليه الميمن وسارعن
 الحاكم عني أن يجلف لم عني ولم يقبل الحاكم له قد حكى ذلك فالجزم ولا أدر
 قطعا أن يجلف له قال لا ميمن عليه حتى يحكم عليه الحاكم والدا علم
مسئلة ابن زيبدان وإذا زال عقل الوكيل فالوكال له باطله وإن زال
 عقل الموكل ففي ذلك اختلاف ففعلنا أنه وقيل باطله والدا علم **مسئلة**

وفراغنا من ذلك فلم اوسجد او سجدت وادع على احد حقها التمسع
دعواه ويحضر لي محله كان نقرة او غير نقرة قال الشيخ ناصر تسمع
دعواه وقال الشيخ سعيد بدعاه بالينة ولا تسمع دعواه الابا بالينة
ولا تقهر الوكا لئلا لا تسمع الشفقات عند وجودهم وكل الجاه عند عدمه
على قول واحد اعلم **مسئلة** ناصر عيسى هل كف شهادته الشهرة بموته
انما هو وصيه ولا يرث قال انها كافتة بموته وانما الميراث فقوله لا
تسلم لمن يدعي ميراثا لك ولا ميراثا بالشرع الذي لا خلاف فيها وقول
لا يجوز الشهادة ذوى عدل على الشبهة في دعواه **مسئلة** ومنه وانما
شهادة الشهرة الثابتة معافى التي تقاؤها شهرة قد فعها عن غيرها
او شهادة ذوى عدل ومضى عارضتها الشهرة فليس بها شرع معنا
قلت اريد ان عارضتها شتم بعد ان ثبت وحكم بها او شتما
عدي ينفذها ايطلبها ذلك لا قال انتم لا تشدوا احظادها بعد الحكم
بها الا ان يصح بطلان ذلك والا فلا حكم لمضى واحد اعلم **مسئلة** ومنه ومن
افرا ووصى له من مال الفلاني من ضمان ومات الوالد فاجع ورثنا ما غافر
واوصى الجاه ومات الام بالافرا واراد الورثة بمسألة قال الشيخ ناصر
مرعيس عليها الممنوع ان يرثت عليه الميمن فليمن الميمن بالقطع وقال
الصبيح عليها غير علم ولا فيه مركز ولا عليهم عيسى واحد اعلم **مسئلة** ناصر
مرعيس وهل يشاوي هذان يشهد على الفراء الميراثا باصل او حق او طلاق
او عتاق اذ كان يرى يتحصده ولا يشك في سماعه الا انه لا يصح منه قال
يختلف في ذلك قول لا يشهد ولا يحكم حتى ينظر في شق الميراثا بقره وقول
اذا كان وحده مكشوف واسمع منه بالنطق في ايراد يشهد عليه ولو لم ينظر
في شقته وما حازت الشهادة في دعواه عدى الحكم به واحد اعلم **مسئلة**
ومنه وهل يجوز الشهادة على المعنى وعلى النطق قال اما على الظن
فلا يجوز واما على المعنى فمختلف فيها قول تجوز وقول لا يجوز الا اللفظ بعينه
واحد اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن وكل افر ليس له ويشترى بعد وصيته
فاذا مات تركه ابله ما استفاء ذكر كان في افر او فاقه على اهل
وفاء وعلى غير اهل وفاء قال ان الام والوكالة بطلان بموت الموكل
والام ولا تعلم على هذا الوجه الاستفاء ذكر بل عليه ان يعلم من المفقوع من عليه
واحد اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن وكل رجل في بيع ماله فريضة كذا يجوز له
بيعه ولو لم تفر له معرفة به ولا يجوز له كنهه فداها من قبله من سماع الناس
ام لا قال يجوز له ان يدعيه على هذه الصفة واحد اعلم **مسئلة**
وقال ان كان كانت عنه شهادة لرجل فعليه ان يعلم المشهود له ويقول

من انما الصيا
 قس باقد
 الاخر ولعل
 ان شغل
 من مطلق
 في فعله
 وقت هذه
 سنة
 في فاذا هو
 ان كان
 وكل لم يعلم
 حفظ الوكيل
 طه وركم
 لا وسعها
 وكيلا في
 ان وكيل
 من عان
 لم يتفقوا
 مع ذلك
 في قاع
 في كذا
 في السيرة
 كل ذلك في
 نصرت
 فيل البحر
 لتجبه هذه
 بان وجد
 يحكم على
 وسارن
 ولا اذ
 في اعلم
 وان نزل

المسافر يجوز ان يشهد وكذلك في الموت . قال ان يشهد في عقل هذا
جائز **واسد اعلم** **مسألة** في لا يعين عليه في المأوى في الحية وكه موضع لا
يجب فيه اليقين . قال مثل هذا يتبع في القول ولا يجمل هذا الموضع
شرح جميع ذلك فمن ذكر لا يعين على الصبي ولا المجهول ولا العبد الا اذا كان يشهد
ولا الاعني على الترتول المسير . وكذا لا يعين في الحدود ولا القرب ولا
الشمع على الترتول المسير . وكذا لا يعين على الترتول المسير . وعلى الترتول
وكذا لا يعين على الانساب ولا في النكاح على الترتول . وكذا لا يعين على
الحاكم لمن حكم عليه . ولا على الشهود ما شهدوا باطن **مسألة** الصبي
وقرر على درهم وطلب مائة يومه فادعا انهما عنه درهم وانما يريد
منه جلا يبيع شيئا فالصول الجوان وطلب درهم الحق عين في عليه الحق
انما عنه وما يمكن في الدعاهم التقدم ما يوفيه هذا الحق ولا بعضا له عليه
يعين . قال ان لا يعين في مثل هذا يخرج هذا الاختلاف وترك اليقين في مثل
هذا احسن **واسد اعلم** **مسألة** وهذا الشهادة لا تكون الا متفقة
وانما خلفت في الافاظ وافقت في المعاني فقال بعضنا انها متفقة وجائز
العمل بها وقال من قال انها غير متفقة ولا يكون الاتفاق الا ان تتفق في
الفاظها والمعاني **واسد اعلم** **مسألة** عن الشيخ عيسى سعيد اختلف في
الشاهد بما يعلمه من طريق الشهادة فيقول يجوز له ان يشهد به على القطع اذا
كان يعرف معنى الاحكام . وقيل لا يجوز له ان يشهد بالقطع بما يعلمه من
طريق الشهادة لان الشهادة لا تقبض في الحقوق ولا الحدود **واسد اعلم** **مسألة**
الصبي من حضر عند من يعين او عند من لا احد فانس حق ولم يشهد
عند البيع ولا الفروم . وقع تناقض عندنا لمنا يعين يجوز له ان يشهد بما
سمع شهادة قطع قال في يجوز له ان يشهد على علم منهما . وقول لا
يشهد حتى يستشهدا واحدهما **واسد اعلم** **مسألة** ومن اذا طلب الخصم خصمه
النفس القدر والمشهد بعد من يعين على خصمه هل يجوز للوا ان يجلس
على ذلك اذا امتنع عن ذلك ويقول لها توكلنا على الله قال لا يحكم عليهما
ان يجلسا في غير موضع الحكم وان تراضيا فكل اليهما وقول الحاكم توكلنا على الله
فقد باح لها ودردها الى رضاهما **واسد اعلم** **مسألة** وهذا اذا قام
والى امام وكلا من يجوز ان يفيتم له وكلا في الواجب يفيتم المدة في
بالمسلمين فقال قال حكم الوكيل على كائنه . وقال قال تزول
الوكالة بزوال الوالى وزواله الى جماعة المسلمين وكذا فالثقة حكم

[illegible]

حتى يصح ما طلبه وحكم بآدم التهمة في بعض القول وقال قال الحكم الموفق
حتى يصح التوكالة العادلة والخيانة ومن شرهما انه وكل له كذا وكذا جاز
اوم فيما شرهما ان ذلك والله اعلم **مسئلة** من عيدين وان لم يجد الطالب
بينة ولا شئ من وطلب من غيره الحق اليقين ام لا **قال** اذا قال
عليه لها اني كذا وكذا وعدم البينة ان تشهد بأفقاء النسب بينه وبين
الهاك ولا عين له على المطلوب **واما** ان قال عليه كذا وكذا وقل
ها اني فان نكر المطلوب فله عليه اليقين والله اعلم **مسئلة** الفقير
مساكين خلفان وهن محور المحاكم ان يجلف وكيل الموكل فيما يخص به
عن موكله اذا صححت اليقين على الموكل ام لا **قال** ان لا ينصر اليقين الوكيل
عن موكله بعد وجوبها عليه وجها كان الموكل خاصا او عاما حال المحاكمة
بين الوكيل وخمسه وان كان الخصم يطلب اليقين من الوكيل فلا يجاب الى ذلك
والوكالة لا تنهم في استخلاف الوكيل عن موكله ولا اعلم عن احد من
حكام المسلمين حكم بغيرها في مثل ذلك **واما** متى دفعه بغيرها في استخلاف
الوكيل خمسه لم يجعل له ذلك من وكلمه لمقطع الحكم بها بينه وبين الخصم
واما بين الوكيل فلا يصح قطع الحكم بها بل تكون الدكوى باقية مما لها حق
يجلف الموكل بنفسه **محمدر** رحمه الله بعد طلبها منه وجوبها له عليه
لان بين الوكيل عن موكله من امان العيب فاحت بها واقع بل ارب ولو
وافق في خمسه تلك اذا غلط علم العيب بخلافه لاسعة لم تعاطب احتارا
في جميع الامور لان يضطر الى ذلك حينئذ حكم به عليه قبل وقوعه
عند استعانة الضيق لان الجوع عند الفقهاء معذور ولو كثر المحرور على
ما ليس له جيع بعثتم حكما عليه به لا شك انه محظى عندنا في حكمه فلا
نرى له بذلك مخيرا فانه وظلم الله له لان يئذ على ما كان منه ويقطع
وينيب الى الله بغير مخادعة ويوجع فان الله يغفر جميعه والله اعلم **مسئلة**
الشخص معذور اذا انكر وفي وكيله شهد اذا اقامه ذلك
امام عدل او قاض من حكام المسلمين انكون وكان له جارية والدين والاراي
قال اعلم ان عرفنا فلان المسلم ان وكالة امانة تعول ثابتة فلا احتلا
من قول المسلمين اذا قبلها منهم هذا الوكيل عليها اقيام بامر هذه الوكالة
بالعدل ولا استعانة بغير ما بين عليه لان يتبرأ من ذلك فيقبل منه وعالم
بغيره فلا اعلم ان احد **قال** لا يجوز له ترك امانته وتضييعها الا ان
يغفر له حدث يكون معذورا بذلك ولا يكلف له نفسه الا وسعها
وقد وجدنا نرجس في الامام اذا اعتزل فراغته وتبرأ منها اذا كان
مذتغا فان ذلك على قول بعض المسلمين وليست الوكالة باعظم ولا امانة

[illegible]

ولقد يخرج حينئذ ذلك على معقوف القياس هذا المعنى على بعض قوهم وأما كالأية
التي في المحر فلا تخبر، وكأية على ما عرفت على أكثر القول فأزعمه الأيمن
وحكامهم النفاذ، فله في هذا المعنى بعض من مقامهم والقيام بأمر
الاستقام وبغيرهم والمساعد وبغيرها لأمر ذلك جميع المسلمين ولو لم تكن
وكانت والأمام ولا يخفى وهو فرض على الكفاية ولا يبعد المسلم أهل
ذلك فإن تركوا حادثة بضميمة تلت مال وهما قادران على
حفظه فعليه القضاء وقد قال الله عز وجل ونوعا ونوعا على البر والتقوى
فإذا صيغوا ذلك فقد جاء لقوا في ذلك ودخلوا في قلوب ولا نقوا ونوعا على
الله والعدوان فالله أحد في القيام بالقبض ولزوم البر والتقوى
ومجابهة الله والعدوان فإن أحسنه أحسنه لا تفكر فإن حال
بين هذا الوكيل وبين أمته حال فهو معذور وإن عناه سفر بقضاء
فرضية وأطلب وسيلة جعل أمته عند نفسه عليها وليس عليه
أن يقرب نفسه ولا بما لم يشر ضرر ولا بد من إدخال المشتقة والمكروفر
وأعمال البر كلها محفوفة بالتحريم والله ولي الأحسان وبما المستعان
والله أعلم **مسألة** الشيخ أحمد مراد وفي حديثين وكليهما شهد بحق
على أهل البيت ولم يشهدوا ذلك الحقاق على أهل البيت المسلمون الفلاني
بل شهدوا بما لا يعلم أنه مسلم إلى أن شهد بهذه الشهادة التي شهد بها
إذا كان عدلين وببیت ذلك الحق لا والله قال فنعرضه شهادة جارية
هذه الحق المسلم على ذلك الهاك ولا يحتاج حق المسلم إلى تقبيل وببیت
حق المسلم الناس في هذا حفظه في جواب حديث عبد الله مراد
وبذلك يعمل والله أعلم **مسألة** والأثر فينية الموت أو في فنية الحياة
وببیت إطلاق أو في فنية الزوجية وببیت القطع أو في فنية الشراء
وببیت الشراء أو في فنية الميراث وببیت الميراث أو في فنية العطية
وببیت بيع القطع أو في فنية بيع الخيار وببیت بيع الخيار أو في فنية
الرهن وببیت الرهن أو في فنية الصدقة وببیت الصدقة على عوض
أو في فنية الصدقة بلا عوض وببیت العروبة أو في فنية الولاء
وببیت الحرية أو في فنية الرق وببیت الزمور أو في فنية الأصول
وببیت ذهاب اليد أو في فنية المدعي وببیت المسلم أو في فنية الذم
وببیت صحة العقل أو في فنية نقصان وببیت اللوث أو في فنية
البراءة وببیت مدعي الشراء أو في فنية مدعي الغصب وببیت الرضا أو في
فنية النجس وببیت أبيه بأمره بركة الحق أو في فنية المشتري

[illegible]

من شهد على فعل نفسه قبل شهادته وأبداً علمه **مسألة** ومفتون فاع
نصيبه من مال المشاع هل قبل شهادته إذا شهد رجل غريب في ذلك
المال المشاع على من علمه لا **مسألة** قال لا يجوز شهادته وأبداً علمه **مسألة**
الشيخ محمد بن عبد الله بن مراد وهل يجوز شهادة أربع نسوة عن رجل من محبين
أو متبين **مسألة** قال لا يجوز شهادة أربع نسوة عن رجل من محبين أو متبين
عن رجل ميت **مسألة** قال لا يجوز شهادة الشهود حتى
يجوز دفع الحاكم إلا الأمام والقاضي والمريض وذات الحذر وأبداً علمه **مسألة**
الشيخ أبو سعيد مكي أنها يجوز شهادة رجل عن رجل ميت لأن الميت لا
يرجع عن شهادته من حال وأما شهادة امرأة عن امرأة ميتة فقبل يجوز
وقبل لا يجوز إلا إذا ثبتت الشهادة لا تقوم بالواحدة على الانفرد وأما
شهادة الواحد عن المرفوع الغائب ففيه لا يجوز إلا اثنين عن واحد
وأبداً علمه **مسألة** الشهادة صالحة من وضاح وهل تنفع البيعة على أحد الناس
وبين الحاكم عليه من احتجاج **مسألة** قال نعم تنفع البيعة من احتجاج على
الغائب والملا الذي لا تفصل المحنة وعلى الغائب الذي لا يدري من هو
وعلى الجاني من العرب والعجم وينفذ عليهم الحاكم الحكم فإما هو إذا كانت لهم
أموال بدينه وأبداً علمه **مسألة** قال أبو المؤثر ولا عين في الإدم على
الطالب ولا على المطلوب ولا في الأنساب ولا في النكاح ولا في الرق
ولا عليهم ولا عين على الأعمى ولا له وقول له ولا عين على الحاكم من حكم عليه
ولا على الشهود ما شهدوا بإطلاله وقول على الحاكم ما شهدوا به من الحكم
النفق ما لدان حلفوا والأقضي عليهم بالمال وأبداً علمه **مسألة** ومن
يدعي عليه بإطلاله لمان يقتدى بماله ولا يحلف **مسألة** قال يحلف
في ذلك قبل الداء عبيد حلف على أربعين رواقاً ولا يظن المدعي حراماً
وأبداً علمه **مسألة** ومن حلف له خصمه على حقه هل يأخذ من ماله سرقة
قال لا حلفه تقطع الحكم وليس له حقه وأما ذلك قبل الحكم إذا أكره
وكن كان أو قبل بعد أيمن جارحه منه وقول لا يجوز وأبداً علمه **مسألة**
مسعود بن رمضان ومن وجبته على خصمه أيمن تعفى عنه ثم رجع يطلبها
هل له ذلك **مسألة** قال له ذلك متى أراد ماله بين والمرعوى متى يدعيها
عليه وأبداً علمه **مسألة** القاضي بن عبيد بن رعا على حرق فادعا
الأفلس فقال المدعي له بيت وتسمى سماء فقال ذلك الشيء لا في ولا في
أروجتي ونسكاً لمؤويله يد رادعاه هل عليه بين **مسألة** قال نعم عليه
اليمين في ذلك طلب إليه أن هذا الشيء لا ولا نعم لعلان في حقه
فإن قال ليس هذا الشيء في يدي فقلت في قوله حتى يقول هو لعلان وحكمه

له واسد اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مفرج ورجل اقام وكلا في بيع ماله
 ثم ان الموكل باع قبل بيع الموكل ما تزك قال ان ماله منها فاصاحبه
 ثبت ببيعها ويطلق مع الآخر ولا مدعا عليه **مسئلة** ان الذي له الوكيل اذا كان
 خطيا جاز اهل بيته ان يتولوا كانه صك البيع لم يابعد مما اقر وكله
 ام لا **قال** انما يثبت عليه ورقته البيع بخير وكذا لو وصى مثله
 واسد اعلم **مسئلة** وعند الوكيل اذا اعتذر فلا وكالة مع الموكل وله
 بعد ذلك واراد الدخول في الوكالة المذكورة لا **قال** يجوز له ذلك والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مفرج وهل يثبت وتقبل الشهادة والفتنة
 المأمون بخطه اذا عرفت دون حضوره **قال** لا يجوز خطه بشهادة
 حتى يحضر مع الحاكم ويشهد واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى
 واخر ايراد احد مني شهادة بخطه من اجل ان عرف سلكه بل لا شك على محرم
 في ان تشهد قطعا ان هذا خط فلان الا ان لم ينظر حين يكتبه **قال**
 لا اعلم محرم ذلك اذا عرفت معرفته لا يثبت فيها ولو كان ان يحكم ما صح معه
 وذلك ولو لم يباين بذلك ثبت ككتب ذلك او ايت وان شهدت ان
 هذا فيما عدى خط فلان لا يجوز في شهدته معرته شك الشهادة **مسئلة**
 قال انما حرم ذلك فلا يثبت عليه ذلك في بعض القول ولا اعلم **مسئلة**
 هل لا اختلاف المسكون اذا كان المدعي لم يعرف قدر ما اخذ المدعا عليه
 والجب قول ليس للمدعي عليه ان يرد اليه على المدعي والماخذ ما ليس المدعي
 عليه وفي قول له يلزم المدعي اليه ان اذرها المدعا عليه وهو يختلف عينا
 بالثبوت اخذها او غير الا يعرف كم هي **قال** فان اقر المدعا عليه بشي
 معروف فالقول لقوله مع يمينه فان رد ايضا اليه في المسمى فان يجهل
 يمينه بالمدعي اخذها او غير اكثر ما اقر به ولا يلزم المدعي على هذا ان
 ينقطع الحكم بينهما واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ابن عبيدان وفي وكيل المسجد
 هل يمين على منكر شيئا من مال المسجد ان يكون اليه من جماعة المسجد ام
 ليس في هذا عيب **قال** ان لا يمين في اموال المساجد لا للوكيل ولا لجماعة
 المسجد لا لمال المساجد الايمان فيها واسد اعلم **مسئلة** التواصي واذا
 اذها الخصم على خصمه ان لم يجهل اليقين التواصي وجبت له عليه وقال
 المدعا عليه انك قد خلقتني فان كنت تدعي على انك لم تخلقني فاريد
 منك هل على المدعي مثل هذا ام لا **قال** على ما سمعته في الاقران
 كان يدعي بما في الحكة في ذلك اختلاف بعض قال الايمان في مثل هذا فان
 اتى المدعي بالصحة ولا ردت الدعوى على ما كانت من قبله وبعض قال
 في ذلك الايمان وعلى هذا القول للمكررها على المدعي واسد اعلم **مسئلة**

الفاضي

الفاضل من عبيدك واذا ادعى الشاع ان الغزال والثوب سرف في عنده هل
 على رب الغزال والثوب بمن علم ان لم يصدق في على دعواه قال نعم
 على رب الغزال غير علم والى الله اعلم **مسئلة** الشيخ سعيد بن محمد بن ابي الحسن الكندي
 اما قولك في الذي عنده شهادة وطبعت منه ليوذها في غيبه وكان ملكه
 بغير ضمير فقبل علم ان يورثها في القريب والبعد والكله والموتة عليه اذا
 كان ملكه ذلك وقيل ليس على الشاهد ان يخرج الى غيبه من وقيل لا يخرج
 والاحتمال ان كان من تركت مر عند النكاح الشهادة هـ واما الذي لا يمكن من
 فقر او ضرر او ممانعة فاما الفقير فاذا اعطاه الذي له الشهادة لما يحتاج
 اليه فعلى ما عرفت من قبل واما المريض والزمن فلا يكفان الا ما يطيقان لقوله
 تعالى ولا يصار كان ولا شهيد والى الله اعلم **مسئلة** الشيخ هـ ان عبد الله
 في وكيل المسجد وكذا فانس قد مضوا وشاهدهم اهل ورع وبحسن
 عليه اقل هل يكون حجة لمن يورثهم من لم يشاهد هم قال لا يكون حجة الا
 بمشاهدة العرفية والى الله اعلم في منازعة اهلهم من يحسن منهم ذلك واما اذا
 صح مع اهلهم حجة في اقامه من حجة حتى يصح خلاف ما صح له في مخالفة
 حدثت عليه والى الله اعلم **مسئلة** الزامني وقد قيل في الاثر ولعن ابن
 شاهين عبد بن شهم ان مال فلان حرام وقد قيل انه لا يكون حراما بغيرهما
 هذا وشهادتهما هذه حتى يقترن بحجة وبإدلة المسلمون من حرام وكل اوليها
 في بيع حتى يصح حرامه بوجوب حرمة واما ما عرفت من المتزعة والورع فذلك
 الى المتبني ان شاء اكل منه وان شاء لم ياكل وان كل فلا يخطأ وهو على ولايته
 والى الله اعلم **مسئلة** السيد الفقيه نعمان حلفان بن محمد بن عبد الله في رجل
 اوصا بوصايا وحقوق جعل اوصياء هـ فلا تترك حاله في خيار اهل زمانهم
 جميعا على ما اوصى به وجعل كل امة يقوم مقام الاخرين حاضرين عن عاينهم
 وجبتهم عن ميتهم فشهد كل واحد منهم على هذه الوصية عن هذه الصفة ام لا
 قال نعم ما وصفت في كتابك وانصرت في معوق خطاك في هذه الوصية
 واشهاد الموتى كما على ما فيها الذي جعله اوصياء في انفاذه ان شهد امة
 نكح جارية وان كانوا اوصياء في انفاذه ان شهد امة نكح جارية ما لم
 يحول عنها لا نفسها معفها او يدعيها عنها مغفها وشهو هذا يوجد على الشيخ
 اهدر يداد واما الحكم بثبوت ما فيها او بطلان فمركزه في ذلك عند المشايخ
 او حاكم المسلمين فمضى عرفت عليه ولا لفظا صحيحا مستقما واد الشهود
 شهادتهم فيشهد بيلزمه الحكم بثبوت ما فيها ولم يكن له ولا لغيره واما قامت

ماله
 صاحبه
 وكان
 وحده
 مثله
 بل ولم
 في قوله
 الشقة
 شهادة
 عيسى
 على
 قال
 معه
 ان
 رة
 مسئلة
 بما عليه
 المدعى
 بن شها
 شي
 علف
 ان
 بل الحمد
 على امر
 الحجة
 واد
 ل
 يد
 ان فان
 فان
 على قال
 مسئلة

ولم يحاصل الشاهد فشهادته جارية والله اعلم **مسألة** الشيخ فاصم
في بيان شهادة العور هل هو صانع اهل الاستقامة في الحق
وما لم يوجب البراءة فيها اختلاف ولا حد بقولنا قول المسلمين
فيما لا يملك والله اعلم **مسألة** الصبي وفي شهادته الشهرة والخبرة
فما عدلته مع عدلين نكح اربع حفرة وضيقه مما ورثه فليعد من
القبلة الغالبة من زيد وابراه والحق وانفع اياه ايجوز لهما من العدلين
ان يشهدا في هذه الاملاك قطعا فان شهد عليه بالبيع حاضرا
او غائبا لاثبات حجة الاسلام لاه قال **س** ان تقررت شهادة الشرح
عند العدلين وصارت بمنزلة ولا يرقاب فيه الصحة وجعلت ك
الشهادة على يدهما والتم ما ذكرنا وصار عندهما بمنزلة البقين الذي
لا شك فيهما جازها ولزمها اداء تلك الشهادة عند حاكم المسلمين على قول
في حجة الشهادة عن الشهرة في الاصول وهذا موجود في جواز عند
بعض المسلمين وينبغي به الحكم على هذا القول والله اعلم **مسألة** ومنه
واما ما سأل عنان والذكر وصي يدا نير اجل الكفار فانه مات ولم
يعرف له ورثة فالجواب انما اذا شهد بموت ذلك الرجل المكاف
ومعروف ورثته وشاهدان كافران عدلان في جميع ما جاز من شهادتهما
عليهما لانهما اهل جليلتهما ولا علم في ذلك اختلاف وكذلك تقسم تلك الوصية
بين الورثة على قسم كتاب الله لا يميز ذلك وان عدلت معرفة ورثته
بشهادة مشاهدي عدل بل حجت بالشهرة عن قول عشرة رجال والتم
والكفار في يزدك لان الشهرة في النسب والمعرفة تقوم مقام البينة
العادلة والله اعلم **مسألة** والقي ابو سعيد **مسألة** عن خمسة نفر
شهد ثلاثة منهم على اثنين بقتل رجل وشهد الاثنان على الثلاثة بقتله
وكلم عدول **ه** قال بروي عن ابي عبد الله ان على الاثنين ثلاثة احواس
دعوا المقول وخمس البينة على الثلاثة **ه** قبل له من ان تثبت شهادة
الشاهدين على الثلاثة قال **س** مع انما اذ لم يحكم بشهادة الثلاثة
فشهادة الاثنين مقبول عليهم لاف اعلان شهادة نكت لا يحكم
بها ولا ان للشاهدين مرجع في شهادته ما لم يحكما ولو عدل ولا اعلم
في ذلك اختلاف وكذا كالحاكم ان يرجع عن الحكم ولو قدر له ما لم يحكم به
قلت له ما تقول لانت فيما بروي عن ابي عبد الله في هذه المسئلة **ه**
قال سعي ان قول من يقول بالنكاح يبطل هذا كله ولا يلزم احد هما
شي لان شهادة المؤمنين مقبولة ولا تكون هلذين فلما كانت
بطل ذلك قلنا قلت فان رجعا احدا الثلاثة الذين شهدوا على الاثنين

ساد
ع
شاهدين
في
مقام
فان
اهم
ب
ان
كانت
الاول
لغيره
ولم
في ذلك
في هذا
بما
ان ذلك
في ان
فيما تقدم
من جيب
بشهادة
لا
على
ويجعل
ولا
حتى
بما
لم
بما
متعد
هل
مس
بما

فصها والذبح عليه الحق وعليه ان يرد لها عليه فان طابت نفسه ان
يعوضه بشئ والا فلا شئ عليه لانه منقطع وان استاذن في ذكر
الذي عليه الحق ان يسلم الا وابتدأ للذبح له الحق فلم يسلم له قضاء
الذي عليه الحق الغرور في الميراث بالثواباها عليه وعده جائز في ذلك
ان شاء الله اذ لم يكن هنا كد شرط على الغرض واسداعه **مسألة**
ومن ورواها الميت اذا اراد على رجل حقا فانكر ذلك الحق واودا الحق تخليفه
ولم يكن للميت وصي ايجز لم ان يخلفه لاه **قال** اما الميراث اذا
وجب للميت على خصمه فانظر فيها الى الحكم ان رأى فيها اصل للميت ميراثا
لان الميت اذا بلغ له حجة وان رأى استحقاق خصمه اصل استحقاقه اذا
خاف تركها لغيره بطلان حق الميت واسداعه **مسألة** ابو الحارث
فاذا حل الشهادة لم يسعه ان ياتي حتى يورد ما علم وان لم يجها وسعه
ان ياتي لان لا يجد واعده لم يسعه ان ياتي فاسداعه **مسألة** ابن عبيد ان
اذا قال لطلب عليه ما كفى كذا وكذا وعدم الميتة ان تشهد بالقضاء
النسب بينة وبينها كذا فلا ميراث له على المطلوب واما ان قال له
عليه كذا وكذا فقل لها كفى فانكر المطلوب فقل عليه امين ولفظ الامين
يجلف باه ما عليه كذا وكذا فقل ما يدعي من قبلها كذا فلا ان
فلان واسداعه **مسألة** ومنه وان شهد عدلان ان الهاك فلا ان
فلان وصلى للفقراء كذا وكذا وكانا فقيرا ايجز شهدا بينهما ام لا
قال نفى ذلك اختلاف **قال** قاله المسلسل جازر وقاله قال لا يجوز
قلت له وهل يجوز ان لا يعطى هذا الشاهدان من ذلك **قال** اذا
شهد الفقراء غير معلومين شهدا بينهما جائز ويجوز ان يعطى الشاهدان
واسداعه **مسألة** ابو الحارث وعنه الذي رفع عليه بحق وخصم الذي
رفع شاهد من فقال الحاكم للمشهود عليه هذا الشاهدان نقان
قال نعم فاذا عدل المشهود عليه بالحق فهو والدمع عليه حاز فغلبه
وحكم عليه الحاكم بما تشهد به عليه الشاهدان الذي عدل المشهود
عليه بالحق واسداعه **مسألة** قلت له وان شهدان هذا فيما عدى
انه خطأ فلان اخرى من شهدت عنه بنكر الشبهة ام حتى تشهد قطعا
قال ان اجتزى بذلك فلا يصنع عليه ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين
واسداعه **مسألة** الحارث بن عيسى اراد على ابي بكر لا يثبت فانكر خصمه
وردا لغيره وحلف المدعي ان له كذا عنده ايجز على تسليم ذلك في الحال
والاحبس **قال** سبيل المدعيون ويتحقق فيه ما جاء في المدعيون
رجس وغيره واسداعه **مسألة** ومنه وفي اجازة النظر الى الغرور ج

ب
يق
ان
توبين
قوي
البريد
قد ظا
تب
بعز
تلقه
باذا
كا
ما عاني
عليه
حقا
ود
يقتل
الحى
سلا
اب
مسلح

المعنى قادر على الشهادة عليها ما يجوز فيها ما يوجب الحق وان اوجبت
 مثلا اختلاف فاحاز ذلك بعض فقهاء المسلمين ولم يجمع منهم اخر من
 وجعلوا الايمان كافي في ذلك **مسئلة** **مسئلة** والوكيل في البيع
 قبل يكون وكيل في الغرض وقيل لا **مسئلة** **مسئلة** والعقد اذا انكر المالك
 فقال لا قال لا يمين في مثل هذا وقال قال عبد الله بن جعفر بائنا من حرة
 ولا يعلم لفلان هذا عليه حقا فطريق الملكة **مسئلة** **مسئلة** الصبي
 وفي جماعة يدعون دعوى على واحد واراد كل واحد ان يجعل بمينا
 قال فيه اختلاف واكثر القول بيمين واحدة والمدعى على جماعة واراد ان
 يجعل كل واحد مينا فله عليهم ذلك وواحد وجب عليه يمينان فاراد خصمه
 ان يجعل على كل معنى يمين مينا قال في اعتباري يمين واحدة **مسئلة** **مسئلة**
مسئلة ومن في شمول الشهادة اذا لم يحسنوا لفظ الشهادة **مسئلة**
 للقاء تعليم لم يجوزوا فيه المعنى فنهى عنهم وتكفي ويجوز للقاء من
 يقول نعم الشبهة فلا تن بكذا وكذا اذا قال لا تكفي قال فعلى ما
 وصفت لم تحفظ هذه المسئلة منصوطة وشافنا فيها الشرح فقال يذكر
 بل حفظت في تلقيه الحاكم المخصم بحجة اختلافها فان يقول عليه وقال
 بعض له ولا عيب واقول في تلقيه الحاكم الشهادة منله وشافنا
 الشرح فانه يميل الى هذا **مسئلة** **مسئلة** فمن لم يغير وارث ماله
 او وصي له به رمضان ومات واردا الوارث انه لجاه البني جرح له عليه
 واراد منه ماله ما يعلم ان لجاه البني جرح له عليه لانه عينة عن ماله
 قال اذا كان الاقرار والعطاء عند الموت فعليه من علم ما يعلم ان فرق
 له باطل ولا لجاه الميراث **مسئلة** **مسئلة** وكذا في القضاء والضمان وان كان في الصنف
 وقصد الميراث من بيع او اقرار وقضاء فلا اعلم يمين في هذا الموضع والله
مسئلة **مسئلة** الصبي والوكيل كالتة مطلقة ومقيدة اذا قبلها واراد
 الرجوع عنها بعد نيته ووكيل المذنب ولا جنة عليه لاحد له في معنى دون
 شيء جرحي ماله فيه الرجوع وما ليس فيه رجوع قال وجدت في الاثر ان من
 وكل في قضاء دين عن موكل او عتي او ظلا لا يبرئ لان يرجع على الوكالة
 في عينة موكله وبعض خصص في ذلك **مسئلة** **مسئلة** ومنه والشاهد اذا
 قال اشهدنا في هذه الورقة مجلا وعلمنا كذا فقال عليه ان يشهد لكل
 معنى مفسر وقول عتي شهادتها مجلا ويجوز الحاكم بذلك **مسئلة** **مسئلة**
مسئلة ان الشريكين لا يتحققا التهمة فيها الشريكة خاصة ولا يمين
 عليها البعض بعضهما في التهمة فيه بعضهما بعضا وقد قال بعض المسلمين

عليها

عليها البين ان
 فالحق في التهمة
 على الشريكين في
 فاشافنا في البيع
 والظهور في التهمة
 فمضى لا كان اذ اراه
 دعوى على غيره واراد
 ويظهر ان الوارث
 لم يمت في انما سألنا
 ان يمين لكل الشريكين
 في التهمة عليه فاحكام
 فله على غيره واذا
 في ذلك والله اعلم
 ورأينا في بعض النسخ
 حاشا له بعد موته فاحكام
 لوزنه فاحكام في يمين
 ماله بغيره يستعمل
 الكرامة له عليه
 على الورثة المسلمين
 فاشافنا في ذلك فاحكام
 ومنه فاذ في الصبي
 الما جرحه في حرم
 البني جرحي ماله فيه
 على ذلك فاحكام في التهمة
 بعد ان تامة ما جرحي
 برأيه وان لم يجرم الشريكة
 على حسب ما سألنا
 هذا القول في البيع
 حاشا له بعد موته فاحكام
 ماله بغيره يستعمل

عليها اليقين انهم احدهما صاحب وان كل فعل الجسد واما الفتا كان
فتحققها التهمة حتى يصح التوقيف لبعضها بعضا ما هنا فيكون حكمها
حكم الشريكين في قول بعض المسلمين وقد قال بعضهم ليست المعاوضة كالشركة
فالتابع واليدين اذا قوطعا بجمع من علمها فاما كالشريكين في كل قول
ولا نعتقهما التهمة واذا كانا بعلان باجر معلوم فاما اجتران وتلقيهما
التهمة اذا كانا فاعلها واسد علمه **مسئلة** السيد منها من خلفان فيمن لم
دعوى على غيره وارادوا عليه الخرج للمعاينة فوكلا وكلا لقطع الحكم بينه
وخصمه فاذا كان يتبرأ من الوكلا بعد غيبة من وكلا لم ذلك ام لا قال
لم يحصل في فيما سالت عنه حفظ اعتمد عليه وفيما عدى حسب ما ارجو
ان ليس لو كمل الشري من وكلا بعد غيبة من وكلا وتقبلها منه في حضرته
وانكالت عليه في محاكمة خصمه خصوصا اذا كان خصمه قد رعت الحاجة الى
قطع الحكم بينه وياه وكان عليه الضر في تبرأ لو كمل من الوكلا وان تطاول
في ذلك واسد علمه **مسئلة** وعند فيمن ثبت لهما انه مال او ماله واعطياها
ورقتا كالتة وبقي المال في يده بجموع ويستعمل سنين في الادب ما لها في
حياتها وبعد موته ما نذكره الحكم **قال** انه يتكر الزوج كاتبة المال
لزوجته فباعه في يده بعد كتابته لا يخرج عن ملكها لان الزوج يعمر
ماله وزوجه ويستغله وذلك غير حكم الزوجين لان ابدي عيه بعد
الكتابة ملكا له بعلمها فلم يتكر ذلك عليه فترك تكريمها حقها عليها ولا عمل
على البرقة المكتوبة هنا لان الاوراق تبقى والاملاك تستقل وعسي
قد استقل الميزك المال بعد كتابته بوجهه فالزوج واسد علمه **مسئلة**
وعنه فاذا وقع الصلح بين الخصمين لما كين لاولها على ما يتجوز فيه المشاهدة
لما يتجوزها من تخيرهم خلا لا وتحليل جواهر وانما على انفسهما بعد ان
رضيا به فوثقت عليهما ولم يكن لها نقض بعد ذلك وان كان وقوعه
على خلاف ما حذر الشرع وتخبره تلك الافلاج فلا اري سبيلا الى نقضه
بعد تمامه لانه ما يتجوز فيه المشاهدة من ثبتت عليه ذلك حال المشاهدة وانما
برادها الى الحكم الشرع عند المشاهدة والمتأققة لا في حال الرضا فيها
عند حسب ما بان لي واسد علمه **مسئلة** وعند وفيمن ادعى على اخيه
حقا فانكروا وعج البيعة فخلعه الحاكم ثم وجد بيعة بعد ذلك لم ان ياخذ
حقه بعد تخلقه لانه قال يوجد في شبه ذلك اختلاف بين المسلمين
منهم من قال لا خلعة المدعى بعد عجز عن البيعة واهد بيئته حين تخليقه
خصمه فلا حق له بعد ذلك وفي ابي بعضهم ان حقة لا يبطل تخليقه اياه اذا

مختار
رون
ع
للك
جرت
صحي
سنا
لان
الخصم
المد
لا يجوز
بان
ما
لذلك
وقال
بنت
مال
عليه
م لاه
لقر
مقتد
والله
والا
دون
ان
كاله
دا
كل
لم
البيع
سليم

قامت له به البيعة بعد ذلك من معنى قولهم ان قامت به البيعة او في غيرها
 القاعدة واسد اعلم **مسئلة** ومنه في رجل احدث حدا في امر من مشاعة
 بين الفقراء وغيرهم ولم ينكر عليه احد ثم ان احدث الشراكه اشترى حصته
 الفقراء من تركه له وقام على المحدث بدين حصته فلا ارضى بها اشتراه من
 حصته الفقراء والمحدث ليس عنه فيها حجة بشره ولا عطاء غير اسم
 احدث ومنع ولم يبطا لغيره فيها ارباعها المالكون او هم ان يكون له حجة
 بسكون ارباعها المالكين او هم ان ليس له حجة بذلك وتكون مجموعهم
 لارباعها يتقرب بها ذلك قال ان احدث المحدث في مال عمر بعينه دعوى
 الملك عنه عليه فيهما الرجلان فما يختلف في ثبوت الحجة للمحدث بذلك
 على من احدث عليه مع ترك تكبيره وعدم تغييره حين علمه عديته فاعل بعض
 اهل العلم رأى ذلك حجة اذا علم به ولم يكن بعينه يصح في ترك تكبيره
 وبعض المسئلة فيما احسب لم يرد في حجة للمحدث بعينه دعوى الملك على
 المحدث عليه وسكوته عن تكبيره اذ ليس في سكوته دليل على رضاه بذلك
 لانه لا يرد عليه في سكوته راض او غير راض وحجة لا تبطل بسكوته
 كما في ان الحقوقي لا تبطل بسلوك اهله اعطاه ولعل هو لا شر والعل به
 اكثر فيما ارجوا خصوصا مع عدم دعوى المحدث الملك عند المحدث والمحدث
 ومع وجودها وعدم التيق فلا اعلم خلافا في ثبوت الحجة بهما على من يملك
 امره واما ان لا يملكه فلا تثبت الحجة عليه شيء من ذلك في كل الوجوه بين
 ولا اعلم في ذلك خلافا واسد اعلم **مسئلة** وهل قال المحدث تسلمين
 ان يشهد على ما في الكتاب لانه في حفظه وقد اختلف فيه فقال من
 قال ان لا يشهد على ما في الكتاب حقه علم هو علمه فيما عند الشهادة
 قال من قال ان اذا كان في حفظه وعلمه فقد اشهد بجميع ما في هذا
 الكتاب يشهد عليه بما فيه مجموع ومعتز قالوا عن العدة واجه صاحب
 هذا القول بان الحكم ما في ذوات اركانها مودوني وكل الحاكم وانها الحجة
 واضحة واسد اعلم **مسئلة** وقال في المشاهدين ان عليهم ان يوردوا
 الشهادة ولو لم يطالب بهما فيما كان من حقوق عدم مثل المصوبة اذا غلب
 بينهما ولا يحل لهم التزويج واختلافوا في العتق فقال قوم انهم من حقوق
 الله وقال عورت انهم من حقوق العباد واما ما كان من حقوق العباد
 فليس للمشاهدين ان يشهدوا حتى يطالب ذلك منهما فان شهدا فذلك ان
 يطالب بهما لم يحل تشهد بهما الا ما في ذلوا في وكل اغايب واليتم ولو لم
 يطالب اليه وقبل يقول عدي شهادة لفلان في الغايب فان ادبت في
 شهدت واسد اعلم **مسئلة** في الشاهد اذا كان في المورثة فشهد

[illegible]

بدن علی الحببت انه مختلف في שהוא من بعض لا يحسن ذلك لانه يقول ان
الوارث اذا علم على الهاكك دين ولم يصح عليه فقام بعض اهل البيت في
ماله الذي ورثه الحببت حتى يستخرج وقال مرفا قال لها عليه ما يلزمه
تقدر ميراثه فعلى القول الاول لا يجوز שהוא دين وعلى القول الاخر
يجوز שהוא دين مع غيره وقلت فان كانا شاهدين هل يجوز ذلك
قال القول فيه سمي على معنى قوله والله اعلم **مسئلة** واختلفوا
في الرجل يخفي مال الرجل وبعضه ليس بها ما يقربه خصمه من سبيلها
الشهادة فقال قوم يشهدون باسمه وبغض القاضى שהוא دينها والله ع
باب في التصون واحكامها وما يثبت فيها وما لا يثبت
عليها ثم جهر رجل لا يكره عدله بين جاء الى الحاكم يريد ان يأخذ
له ما في حكمه من خصمه يجوز له ان يقول هذا ثابت من غير ان امر حكم
ام لان قال نعم جازي ذلك مرفا في الثالث وغيره الثالث وقد جاء
الاشترط هذا اذا رويت ان هذا لفظ صحيح ثابت من غير نص صريح
لخصوم خوف ابطال حقوق الناس وذهابها وكذلك اذا قلت
المطلوب اذا ما عليك وحقوق فلان المكتوب عليك في هذه الورقة
ولا يصح عليك انشاء الله ولا يكون هذا القول حكما والقاضي
بالصك نفسه والله اعلم **مسئلة** الزماني واذا كان له رجل حق على
آخر مكتوب في حكمه فذهب الصك وعنده واراد ان يكتب ابطاله
على نفسه كيف اللفظ الثابت في ذلك قال ان اللفظ في ذلك ان
يكتب اقول فلان فلان فلان في ان قد استوفى مرفا بين فلان الغداني
جميع الحق الذي عليه ولم يبق له عليه شيء من الحقوق وجوه والوجه اقول
منه لم يذكره والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل جاء الى الحاكم بوصية
له مكتوب بخط بعض كتاب المسئلة وقال اكتب فيها فلان واذا اقلته
الكاتب الثاني بلفظ صحيح ولم يكتب فازبحا لما كتبه ما كتبه في
هذه الوصية بعينها في قوله قال لم احفظ في هذا شي بعينه ويجوز
ان لا يقره لهما فان ثابت ولم يكتب فازبحا او الوصايا لا يجزى
اشيا على الاوراق لان التاريخ فيها في معنى الحكم وما الورقة اذ
صحت هذه ان هالكه اوصى هذه الوصايا لم تبطل عنهم في مال الهاكك
ولم يكن لها تاريخ حتى يصح معهم ان يرجع عنها والله اعلم **مسئلة** ومنه
واذا كتبت الكتاب اخرصه وكثير فلان بن فلان ولم يكتب فيه التصح
كما يشترط على هذا لا حتى يكتب وكثير فلان بن فلان بينه قال

ان كان الحكم يحوي على معرفة خط الكاتب فلا يصح هذا لان الرجوع الى
 معرفة خط الكاتب ولو كان الخط غير خط الكاتب وكنت فيه وكنت فلان
 من فلان بيده لم يوجد به واحد علمه **مسألة** ومنه واذا كتبت
 الكاتب اوصى فلان فلان بحصر الاسل اذا اوصى ما يثبت الخوص
 اثبت لما يثبت الحق في الخوص العصف مثل الكرمه ويجزها ام لا يثبت
 منها الا ما كان من خوص الخل خاصته قال حفظت على الشيخ محمد بن
 محمد امان الوصايا تجري في الفاظها على اللغة التي تجري بين الناس
 في ثمنهم للسميات عندهم لاننا لو رجعنا الى الخوص في الاثر المتقدم
 وجدناه الذي يثبت به نحن الزور فان كان في لغة ذلك البلد سموت
 اسم الخوص التي علفت في العصف وخوص الخل دخل ذلك كله في الوصية وان
 كان غير ذلك فعلى ما يجري عليه لغتهم وكذلك لاسل والنسل هذا على ما
 سمعته من الشيخ رحمه الله واحد علمه **مسألة** ومنه وفي الكاتب اذا قال
 لرجل اكتب على فلان كذا للبرية في مالي فلان في هذا يجوز للكاتب
 ان يكتب بيع خياره بكنهه رهنا كما امر الرجل وكيف لفظ الرهن في الاموال
قال فيما يجوز هذا الكاتب ان يخص المرفوع هذا الرهن هو بيع خيار
 ام رهن مقصور لان في ما هنا هذا الرهن العامه يسمون بيع الخيار رهنا
 ولفظ الرهن المقصور عندنا بقول بعد لا فله الحق لصاحبه وقد رهن
 في هذا الحق الذي عليه فلان فلان الفلاني على فلان فلان هذا مال الراسي
 كذا رهنا مقبوضا وهذا على قول من يجيز الرهن في الاصول واحد علمه **مسألة**
 ومنه وفي الكاتب اذا كتبت اقر فلان فلان بعلية فلان فلان عشرين
 لاربن فضة وقراه عليه كذا سهوا من اوجهه لا جاءه المكتوب لمحقق
 بالورقة وقال له ان في الورقة غلطا فاصححها يجوز للكاتب ان يصحح
 على عيبه المكتوب عليه الحق ام لا **قال** ان كانا فاقرا لمقر قبل الكتابة
 هذا القول اقر له به اقرارا يثبت عليه فلا يحتاج الى حضوره فائنه ولم
 ان يصل الورقة اذا حفظ ذلك وان لم يكن كذلك فيجب ان يقره فائنه
 وارجلان في جودات المتأخرين ان الحق في الاوراق وقبل الحق في
 ابطال الحق ما خلافا واحد علمه **مسألة** قال الخرافة في خط
 الشك الرقي المشهور والامانة والعدل لمن قول من جاءه وقايت في حياته
 وبعد وقايت مثل خط القاضي لانه يصير حكما للثقة عاكنه في خطه
 وليس لحاكم ان ينقض حكم حاكم قبله لان يرى جودا بيناه وفول ان
 خطه ثابت في حياته ولا يثبت بعد ائته لان تقوم عاينه بيقين عادته ولج

كلاهما

كل العبد كيف
 السليم على الله
 في النواكب من
 ان يكاتب يمين
 له قال في ذلك
 الاصل اذ عاين الر
 السوا داها بدلوها
 خط هذا الكاتب
 اقره منه على الشا
 رقتها واحكامها
 يمينه من المسما
 الدار فحفظها
 الصافي العون ولا في
 كات الوصية ولا في
 والوصايا والافرح
 في القصة والافرح
 شراة وجوز واحد
 جهله وفي الكاتب
 الدال فلان في كتبت
 وضار ان يلزم الكاتب
 الكاتب هذا اياه
 ورثته بعد ان جاءه
 هذا القول من عند الله
 والحق على الحق واحد
 بوجهه بكنهه علمه
 الكاتب في ورثته
 الاول ضعفت خطه
 ان كان الشك من ماله
 واقره على نفسه فلان
 كل العبد من الخط

كل الحج كيف ينث خطه ما كان حيا ويطل بعد ما ولست معارضا
للسلعة في اقلهاه واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ احمد رحمه في الرجل اذا
ادعا الوكالة ورجل في بيع ماله لاصل وفي نفس هذا يجوز للكاتبة ان
ان يكاتب بينهما البيع بادعائه الوكالة وتكتب في ذلك ورقة الشراء ام
لا قال في ذلك قولان قول له لا يجوز له ان يكاتب بينهما في بيع
الاصول ادعائه الوكالة وقول انه جائز له ذلك ويكاتب بينهما
البيع بادعائه الوكالة في البيع وانا اعلم بذلك في بعض الاوقات لان
خط هذا الكاتب لا يكون حجة في كاتبة للبيع بادعائه الوكالة واسد اعلم
مسئلة عن الشيخ جعفر رحمه لا زكوى رجله ما تقول في الصكوك
وتشتمها واحكامها ولا تعلم مما يجوز ام لا قال ان الصكوك قد صارت
ايوم اعدل من البيئات واشهر في احكام القضاة والآخر قد اخرج عن
الاول وجعلوها حجة يولون عليها ويرجعون اليها ولم يجد هذه الحجة
اصلا في الدين ولا في اثار السلفين عن احد العلماء المتقدمين ولا في
كتاب او سنة ولا في اجماع المحققين واللعنات يكون الصكوك في العقود
والوصايا والاقرار حجة للكاتب وللقاضيعين ولا يجوز ان تقوم
بها البيعة وانما هو حجة له لتايد شهادته وانبات حجة كالا يجوز
شهادته وحده واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ مسعود رحمه انهم رغبوا
رجلهم وفي الكاتب ادعاء الى المريض ليكتب وقال له الكتب لولد في فلان
المال الفلاني وكتب له على اذ الوصية ولم يكتب اقرارا حيث ما قال له كات
وضمان يلزم الكاتب ضمان اذا لم يستفهم المريض واذا لم يجب له هل على
الكاتب ضمان ام لا قال ان الكاتب اذا استراب في الذي يقر بما له لبعض
ورقة فعليه ان يامم بتقوى الله ويحذر ويقول له ان كنت لمجي هذا
فهذا لا يجوز عند الله فاذا قال له وحذره ولم يثبت عليه كما يصح
والمضرة على المقر واسد اعلم **مسئلة** الزام في الكاتب اذا جله رجل
بورقة فكتبته عليه فقال انسخها في ورقة عندها واصح المعنى فكتبها
الكاتب في ورقة غيرها كما امر المكتوب بنسخها واصح المعنى وكان في اللفظ
الاول ضعف بطل به الحق ايضن الكاتب الثاني على هذا ام لا قال
ان كان الثاني باصلاحها هو المقر والخوف في تلك الورقة فا صلحها بامر
واقراره على نفسه فلا يضمن عندي على الكاتب اذا كنت الاصلاح انهم وان
كان الثاني غير المقر بالحق لم يجوز له ذلك وخاف عليه الضمان ان يأخذ الحق

جميع الى
منه طلاق
تكتب
الحوص
بثبت
محمد بن
الحاس
قد مر
موت
ميت وان
على ما
اذ قال
كاتب
لا في قول
ع جار
ادعاه
ورق
مالي الحق
مسئلة
عن من
في الحق
من يبيع
الكاتبة
زولم
فان يذ
في
خط
حياته
نظم
ان
بالحق

باصلاحه ولا ضمان عليه في ضعف نفس اللفظ اذا كتبه كما وجد والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي الكتاب اذا جاءه رجل وقال لكنت مالى
 لا بنى فلان لا في ثقفت انا واياه ان اكتب له مالى ويطينى ويكسوك
 ويطينى ما احتاج له مادمت حيا ولهذا الرجل مارت غير الذي
 يكتب له ما يسعدان يكتب له بعد قوله هذا ام لا قال اذ لم يكن له
 ابن غير هذا فيجب ان يامر بتقوى الله اذ لم يكن له احد من الاولاد غير
 فان قال له لم ير الجاهل عن هذا الوارث واغا ارا ان يعطى ولده
 مكافاة لاحسانه لم يرض على الكتاب ان يكتب فيما عدى ذلك اذا كان
 له وارث مع ابنه من غير ولد له والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الكتاب او
 الحاكم اذا جاءه رجل وقال له انا حق قسمنا اموالنا التي انا فيها
 ها هنا واكتب عشر نصيبى من المال لا بنى فلان اقل منى له ثم انكث على
 اصحابى في القسمة وسحقى المالكهم لا يعلمون بان لا فده هل يلزم هذا
 الحاكم او الكتاب اذا كان شركا له لم يعلموا ان لا فده ان يجبرهم بالقسمة
 بعد القسمة يقول ان منى لكم شهادة ان انا ادرتم شهادة في هذه القسمة
 على من غيرها فاذا اخبرهم بذلك لم يكن عليه اكثر من هذا واذا لم يجبرهم
 لم يكن عليه باس اذ لم يطلعو الحق من شركهم المعيرة وهو المتلف والله اعلم
مسئلة ومنه وفي رجل جاء الى الكتاب وقال له ان المال الغلاف
 في فيه حصته وقد بعته جلد على فلان وضعت له الخلاص والشرى لعلنى
 شركاى انهم يريدون بيعه واذا ضمن عنهم للمشتري بكما يستحقونه
 منه في خالص مالى ايجز للكتاب ان يكتب هذا البيع وهذه الضمانات
 ام لا قال لا يكتب اما ان حلت الا ان يكون ادعا وكالتهم ومن
 لم يشتري للخلاص والشرى ان لم تكن وكالتهم صحيحة فعلى بعض
 القول يجوز للكتاب ان يكتب وانما يجزى الوفاء حتى يصح او كالتهم يكتب
 له لا يصيبه من المال فاذا صطلح هو والمشتري على ان يلفظ اعلم بلسانه
 البيع بلا كتاب والكتاب ويكتب له الخلاص والشرى ان لم يتم اصحاب
 البيع فلا يضيغ على الكتاب ان يكتب عليه الضمان والله اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي الكتاب اذا كتب في الوصية ولا يوجد بها كسرة في هذه الورقة
 حق بعض على المولى وكان في لفظ بعض كاسه ضعف وهو جاهل به
 وبطل الحق من اجل ضعف اللفظ البقعة هذا ويريد رمضان ما بطل من
 اجل ضعف لفظه ام لا قال ان كان هذا الكتاب من توخذ عنه القضا
 وفي من لم يرض القضا بشه ويحكم بها فضع شيئا من اللفظ بها الله وكان

الموصى

الموصى قد لفظ الله
 مع ان اللفظ الله
 لا يشترط عند تق
 اللفظ والمقر غير
 الرضا من ان يطل
مسئلة ومنه وفي
 الموصى اربع العيون
 ايجز للكتاب ان ي
 كان هذا الموصى
 على ذلك وما في
 ان لا يرضى به
 او اعلم قطعا
 الكتاب اذ قال له
 جازا ايجز للكتاب
 هذا الموصى في ظاهره
 فهو رضى به حتى
 للكتاب ان يكتب
 على ان يرضى به
 الموصى وذلك اذا
مسئلة ومنه وفي
 الموصى ان يرضى به
 عند السائل ان لم يرض
 نفسه او قال لا يجزى
 منه او قال لا يجزى
 عند هذا الموصى
 رضى عن الموصى
 ان لا يكون ذلك
 حكمه لاجل
مسئلة ومنه وفي
 الموصى ان يرضى به

الموصى قد لفظ لفظاً يثبت فالاحكام فبطل بكان هذا واجل جهالته
معافى الانظار فيجبى لذن بخلاف من هذا الحق الذى بطل اسمه
ولا ينفعه عند قول ولا يؤخذ بما فيه حتى يعرض على السليمان كان
اللفظ والمقرع ثبات والاحكام وكتب هذه ما لفظ المقر فلا قول
ان صام لان بطلان الحق من سبب الحق لا من سبب الكاتب واما علمه
مسئله ومنه وفي الكات اذا كان يكتب وصية لرجل وقال له
الموصى اربع المئين عن الوصى والكاتب بعد ان الوصى غفقت ولا امين
ايحى للكاتب ان يكتب له رفع المئين ام لا **قال** فيما يجيبى ان
كان هذا الذى ترفع عنه المئين ظاهرة حياته فلا يبايعها الكاتب
على ذلك واما في المئين اذا رفعها لها كره عن احد ففي ذلك اختلاف فقول
اذا اراد الموصى بمينه فلهم ذلك وقول المسمع ذلك في التهمة واما لهم اذا
ادعوا عليه قطعا شيئا من الحقوق واما علمه **مسئله** ومنه وفي
الكاتب اذا قال له من يكتب له وصية كتب ان وصي زيد ويرى يشترى
حياته ايحى للكاتب ان يكتبه وصية له كره ام لا **قال** ان كان
هذا الوصى غير ظاهرة حياته فيجبى للكاتب ان يبين للموصى ان الوصى
لا يجوز وصايته حتى يكون فقد فان قال له الموصى انه تقرر عند حان
للكاتب ان يكتب كاهم الموصى فيما عندي وهو امين نفسه ولم تزل الاشياخ
على هذا فيما عرفت سيرتهم وان كانت ظاهرة حياته فلا يكتب له هذا
الوصى وذلك اذا كانت حياته في اوصاها بطلت وصايتها بعد علمه
مسئله ومنه وفي الكاتب اذا كتب على جرحك ولم يقرأه عليه فرفع
او جرحه لبقائه عليه وكان الرجل المدفوع اليه الصك من محو بخطه
عند السليمان ولم يزل ايحى ذلك للكاتب ام لا ايحى له الا ان يقرأه عليه
نفسه **قال** لا يجوز ذلك للكاتب فيما عندي ان لا يقرأه عليه هو
نفسه او يقرأه عليه الثقة بحضوره وهو سميع ومنظر ما لفظ به المكتوب
عليه هذا الحق واما اذا قرأه عليه غير حضرته كان القارى الثقة شاهدا
واحدا ولا يجوز ان يصح حقا على رجل ويحكم عليه بشهادة واحد وان اقت
به الا ان يكون الذى جعل هذا الثقة حاكما وقد ارم بالحكم في هذا فاذا
حكم هذا المفعول له بصحة هذا الحق على المقر لرجل جرحه عندي واما علمه
مسئله ومنه وفي الكاتب اذا جاءه رجل وقال لذن اني ثلث المال
الغلامي فكتبه لغلامي بيع القطع ايحى للكاتب ان يكتب له ثلث ذلك المال

[illegible]

عنه الشئ خمس سعيده رحمه وما العرف في الحث بن بني فلان واولاد
فلان اذا اراد احدا ان يكتب لهي فلان وهم ذكور وانما ان القبط جمع
الذكور والاناث اهو واولاد فلان ام بني فلان وايها يخص المذكور قال
في ذلك اختلاف واح قول من قال اذا وصي لهي فلان واولاد فلان
او وصي لاولاد فلان واقر لهي فلان وكان بها فلان واولاد فلان ذكورا
واناثا ان الوصية والافترق يكون لجميعهم ومعنى القضا واحد وهو قول
هاشم ومحب جميعهم والله ومعنا القضا القربا عند ذكر البنين والاولاد
يشترك فيه معنى الذكور والاناث الا اذا قال لبيات فلان فلا يدخل فيه
الذكور ولا علم في ذلك خلافا له وقد كان اوصي لهي فلان واولاد فلان
وكان له بنات لا ذكر معهم فلا علم بنات ذكوره واما اذا كان مع البنات
ولو كثرت ولم واحد ووصي لهي واولاد فلان واقرهم بمعني بنات ذكوره
قال الناطرا اذا وصي لاولاد فلان فلم يوجد لفلان البنات ثبتت
لهن الوصية على ما سمعته من ائمة واولد علمه **مسألة** وفي الحث اذا جاءه
وصي هاك وبه بنات كتبت له حصة سبع شئ ما خلفه لها كد والمال الذي
اراد هو يبعه بادعاء يبيع ذلك لانفاذ وصايا الهاك وديونه ايجوز
للكاتب ان يكتب له على هذه الصفة اذا كان الوصي عرقنا ونفذ اما نفذ
اذا تمت عنده الوصية وانما وصيته لم لا قال لا يعني لك ان هذا
ان يكتب حصة البيع بادعاء الوصي لبيع كان الوصي قننا وعرقنا ولو
قال الوصي انه باع ذلك لانفاذ دين الهاك ووصاياه وانما كتبت لك ان حصة
البيع اذا كان عالما بنفسه لانفاذ الوصايا وقضاء الديون على الوجه الذي
امر به المسلمون من اذاعة اربع جموع على الاصول وصحة المأنة بالشهود
ويكون الوصي مع ذلك ثقة او يكون معه مشرف من ثقات المسلمين يطوع على
الانفاذ للوصايا والديون ولا يعيب عليه شئ فرام واولد علمه **مسألة**
ومنه واذا كان في ورثتنا قلمرو وصية رده خطره ويجوز خطه بين سطرين
او في حاشية الورقة وفي لفظها بخط الكاتب لا ان يكتب له يكت
كتب فلان ورده فلان وهي كلمة او اكثر ايشت ذكرا له قال لم اقف بهذا
على اقرع وروا الا في اسمع وبعض المشايخ والاخوان انما اذا كان الرد داخل
السطر فلا يحتاج ان يكتب رده فلان او كتبه فلان وان كان خارجا عن السطر
فيكتب رده فلان او كتبه فلان والذي حملوا في القلب انه اذا كان مسكرا
الكاتب واحدا ولم يثبت لواقف عليه فانه ان كان غير الكاتب وكانت

مخارون
وعلى
طوطم
من
والذي
الاول
الزوا
كت
حكم
وزن
بالجيم
ك
او فبا
قد
فلقد
مجم
لكاف
وسا
لوان
ربيت
ف
في عبدا
على اجل
بها
هود
وكذا
هدى
من
له

وكان

[illegible]

وكان في يوم مشايخه وبأكله وبدعيه ملكا لنفسه فمواويله ويحكم
لده عند الحاكمه ويتقدمه عند الشهاده ويستترى منه عند الحاجة
ولا يجني منه دخول للمس من الوتوف عن الكائنه وهذا من علم
ياكل من هذا وعلمه ولا يكتف فيه عند الحاجة هذا من علمه ولا يفهم
الاورق علمه والا لمذهب ما حل كله وجازيه بعد ثبوت في الكائنه
والشهاده ولا سبيل الى مناقضة الاحكام في شيء من امور الاسلام
وقولنا لعل قد وقف عن الكائنه في هذا الفهم وهو خير مما لا ارى هذا
عذر لهم ولا يجني ان يلبسوا بعلمهم بوضوحها الا فوهم هكذا
والكائنه في هذا اولى واليه علمه **صلته** سئل الشيخ جعفر عن
الحضرة عن جعفر عليه السلام عن ابي اذ كان فيهما شيء فلا قرأه والوصايا الا ان
تات بها ما اقبل المستحي بالمرته عن جعفر عن صابريه الناس معروفا
فكانه جعفر لم يغيره جازيه ولا باس به **قلت** له ويكون مثل العرف
في ذلك **قال** هكذا عندي ولا اعلم من يصح غيره وانما بعض
لا يكتب التاريخ به لقوله من مشايخه فانه مما لا يشبهه فيه ولا باس عليه في
هذا ما لم يبلغ به الى ان يحيط براجانه واعلم به **قلت** لربما بعض
اهل الزمان يقولون انما شيء **قال** لا يبين صوابه لقول المسلمين في
الحقا انهم علامه وقد صار لهم وجملة العلماء مات على ما اراد به **قلت**
له فانه يقول ان كل قوم لغتهم **قال** ليس هذا واللغات واعما هو صوره
في الخط وجملة انواع ما يجوز عليه في الصور بين الناس واللغة لا تختص
عما هي عليه في لفظها به **قلت** له فانه يقول في الكائنه بالمتن في
الاستقياه والاشكال ان كانت الواحد والعشرة والمائة والالف كل
هنا سواء ولكن كما تحته وخمس في الستة والستين والسبعون والبعين
وجميع الهم به لا تعلم شيئا الا انه متشابه من بعضه بعض **قال** لا اعلم
انما يشك على من يعرفه وهذا كما نهى على ان ليس به علم لان له زوا
تدل على فرق ما بين متشابه **قلت** له فانه يقول فانه في المشكوك
بلا شك **قال** انما يجي زمان يكون كذلك مع وجهه وما عند من
لهم فيه فوكيفه وعرفه وعرفه **قلت** له فانه يقول ونحو لغتنا با حرف
الهاء العربية ليست هندية ولا سنديز ولا قطيعة ولا علمانية
قال لا اعلم ان العربية تختص با حرف الهاء دون غيرهما في اللغات
التي هي عند الناس لان في الكلام بين كل قوم وما هم عليه منها فلا معنى

لا فادى شئ منها كما هي بينهما ولا ادري الى شئ ما في مثل هذا وليس فيه
 ما يدل على صحة قوله فان كان ليس له الا ما احق به او ما اشتهر به
 مما لا دليل فيه على صوابه فهو الدليل من نفسه على انه قد استدرك
 دليله واجمع بغير حجة قلت له فانه يقول وانه في قول قرأنا عيسى
 غير ذكر عوج • قال نعم ولكن المعنى غير ما ادركه لان في تاريخ الصلوك
 وهذا في وصف القرآن فانه ذكره كيف يصح له ذلك • قلت له
 ويخرج هذا من قوله على معنى التلخيص عندك • قال لا يبعد بل المعنى
 معنى ذلك • قلت له ولا فادى اذ اصح الوصايا بالجمعة يكون في
 ثبوته مثل ما لو كان بالعربية قال هكذا عندى فيها • قلت له
 وسواء كان المقول والموصى عربيا او بالعجم فلا فرق بينهما • قال نعم
 لا فادى اعلم يا فادى في هذا الا انك • قلت له ويخرج كما في القرآن
 بعد القلم العزيم لا • قال قد اجاز بالمتن في الشيخ سعيد بن بشر الصبي
 والشيخ ناصر بن عيسى محمد بن عيسى وبدا قول اذ اجاز به جازيهم وكل فلم
 نجازيهم في غير الجواز فيه ولا يبرر له في الصواب الا هذه • قلت له
 والافراد والضمان مما يطل بنزولنا ترجمها ام لا • قال قد قبل انه
 لا يطلها تركه ولا اعلم فيه فقولهم اختلافا • قلت له والوصايا انك
 او بينهما افرق قال • فاذ في صوابه فيها مثلها والفرق بينهما
 لا اعلم مما يصح وان قيل به في اجوبة • تنسب الى الشيخ صالح بن سعيد الراملي
 فان قوله بعد مضطرب الى موضع واحد صرح فيه بانها لا تثبت •
 واما قوله عليها لا تثبت فليس في القطع في شئ وقول غيره لا اقدر ان اطلها
 مما يدل على ثبوته لا على ثبوتها والذي اميل اليه ثبوتها في موضع جوازها
 قلت له وكنك المتفهم اهو مما يضرها فتكون باطلتها فاجله فقال
 لا اعلم فيها يعرفونه حتى لا يشكوا فيه لعدم بسبب غيره • وفي قول المسلمين
 ما يدل على ثبوته لجوازهم فيما بينهم قولا وفعلانا لا اعلم ان احد منهم ينكر
 ورعا يكون لكل قوم فيه عادة فيكون فيهم في مثل هذا لهم وعليهم عند
 وجه مع ذلك منهم • قلت له وعندك ان اقول هذا المعارض فيه
 ليس بشئ قال هكذا عندى لانه على الضد مما في الاثر وعدم الدليل
 على صوابه فكيف في اجابة على هذا من ذهب اليه لا حجة • قلت
 له فانه يقول لانه لا يمكن لقائهم بان يقره الا بالزيادة عليهم وعند •

قال الامام

ورواه فلاقة وصنف عليه فالوصية باطلة لا يثبت في الحكم وفي الاطمان
 ففي حارة النقادها اختلاف وان كنت اوصت فلانة بتخليتها العرس
 المعربات من مالها الغلابي من سقي فمك كذا ليعطيهما في مسجد كذا او
 ليعام بهما شهر رجب ولا تجازيها ومن ساد صيام شهر رمضان وان
 طاح بفصل مكاهما من غلتهما مؤونة الى يوم القيمة فالوصية بالتخليق
 قاسية ويجوز صفة تجمع الشيء فان بيع الاصل ولا يطرده حاز ذلك وان
 ترك واظفر بقلته كان حازا وان طاحت التخلتان ففي قول بعض المسلمين
 احاز الفسل غلتهما ولم يحز ذلكا فحرفون وعني نقول بالا حاز وقد
 عفا عن اولى العلم والبصر فعل ذلك لا قول وان طاح بعينه ولا الف
 فذلك باطل غير ثابت وابعد علمه **مسألة** عن الشيخ جاعده حكي وصي
 محمد بن علي بن علي بن أبي الحنفية ولد له اربعة اولاد ولد له محمد بن علي بن الحنفية
 كما تافقه يجوز خطبه عند المسلمين المحقق وان اوجدنا غير ثقات وهم
 في ما هم يحكون اهل زمانهم يحفظون ما يسمون كتب هذه الحنفية وروى
 بها خطوط هؤلاء الكتاب لا قال الا اياه اما اذا كان علي غير هذا
 العدول وان شهد العدول ولو كان الكتاب غير ثقة فلا بأس عليه
 قلت له واذا رضى في خط هذا الكتاب ومات من عليه الحق
 فقامت جهة المسلمين باطلوا خط هذا الكتاب يكون هذا الموصي
 او الموصى له ما يمينه وبين اهل اهل قال لا يمين في ذلك وابعد علمه
مسألة عن الشيخ محمد بن علي بن سالم الصائغي رحمه الله ما نقول ان
 اتكلم الله او سئل ان اشفقوا بحال الشيء من حقوقه او حقوق غيره
 فاعمدوا له ما اتت ذلك وما اريك وما يبين كمال الشهادة لم تخطط
 وان كانا قد نفذ شيئا او لوصايا بخط بعض الكتاب الذين هم في
 الحال عند جابر من في ذلك قال علي ما عرفت وانما المسلمين اصحابنا
 الاختلاف في جوابات لما خرب في خط الرضى اولى العدل المصير
 اكامل في الامور في التاصيل ضعيف ايضا وليس كذلك جهة واضعة
 فكيف خط مجهول الحال والغشوه ولا ياتي والاشهاد عذري اولى
 وابن حجة وانما قد نفذ وصية في الصغر لاحد من قاضي قبل ان
 يبين في ذلك فلما بان في ذلك وصلت اليهم وارادت ان عرفت فيه فتم
 ارضى والى المستعان دهرنا هذا ضعيف على العارف وخطه على حال
 وابعد علمه **مسألة** عن الشيخ هلال بن عبد الله مسعود العدوي رحمه الله وان

كان لي حق على كل وعندي فيه ورقة بخط كانت وكانت. فزما لنا
في هذا حكم. وبعض اشيا خلت لا يحكم بها لخطوط وانما ينبغي ممن
اجبده لاجلهم لا في ريت له صلا اقوى في نظري هل لانا نص حفي بخط
هذا الكتاب من عند ورثة الميت كانوا يا ما واعيا ما اولعنا ام لا .
قال ان كنت عارفا بوثق حقه في غير صحة بالضم ان كانت قد اخذته
بعليك لا بالضم وهو جازر لك على هذا المعنى وان كنت لم تعرفه الا من
صكك فلا يجوز لك الا ان يكون بخط عدل تعرف مسكنه بين مالا شك
فيه فحينئذ اخذته على قول فيقول ندك وان كنت قد عرفت ان ذلك
ليس باقرب للعدل والقول الاخر صواب فعليك ما بان لك صواب وهذا
سبيل للاخذ بالرأي . قلت له والابتداء له بدني وخقوق قد حقق
عماده واعدمته الوفاء لها في الحال التمة تلتوها على انفسكم بالاظهار
او بخط الثقة عرفني مذهبكم فذكره . قال ان الاشهاد اولي رخط
الكتاب الثقة لان الاشهاد قد ثبتت اصله وكتاب الله وخط الكاتب
ثبت بالرأي من مشايخنا المتأخرين والخم اولي غير عند المقدس عليهم
نقوا شيئا من ذات انفسنا الصغرى وقلنا نظرا وقولنا قولنا التمس
وانفاذ الوصايا بخط ولا تعرف عدلتهم مع صحة مسكنه معك لا يجوز
ومع المعرفة عازرت جازر مع بعض مشايخنا المتأخرين وما بالاظهار
فقولنا شاذ معهم واذا اخذها على اي عجز جازر فعليه الضمان لاهله
اذ لم يطيعوا له نفسا ومن عمل بالاخلاف على حسب امانة الصواب
لا على التمس له ذلك غير بخط اذ لم يخالف اهل الدين وخذ ما بان لك
صواب والله اعلم . **مسئلة** الصحيح في جواب بعض المشايخ ان صكوك
قضاة قومنا لا تثبت وعندها لا ينبغي في الاختلاف عند حكمهم بغير
حكمهم والله اعلم . **مسئلة** ومنه واذا كتبت وصية فلانة بنت فلان
فما ندر موتها ولم يكتب من مالها وسوق عليها الوصية . قال سمعت
بعض المشايخ المتأخرين يعني بالوقوف عن ثبوت ما عطف على مثل
هذا وارحوا من بعضا بيبته اذ كان اللفظ صحيحا . قلت وكذا كان
كت على سوق وبيته الغلاف وبما في هذا البيت بالفتح واجز . قال سم
لعلى في هذه اللفظة قولين كما جاء في كتاب المحنة وقال قوم انها
اللام فقط والله اعلم . **مسئلة** ومنه والكتاب اذا اخطأ في الكتاب ايضا

الطرس
 وكذا
 وان
 الخلق
 والسير
 وقد
 الف
 مرضى
 الحق
 - وهم
 واوى
 محمد بن
 الحق
 وصى
 بدعاء
 ان
 وجاه
 استطاع
 بن
 محاسن
 مصر
 صحة
 اولي
 اب
 فانه
 الى
 انه راى

ام لا وقال موافق مختلف في ذلك اذا اخطأ اخطأ تلفت بسببه مال
 او حكم وكان من يجب عليه الضمان وكذا اذا اخطأ في فتواه وهو من
 ضمن ذلك هو على ما ذكرنا من الاختلاف في الكاتب قلت له فالتأثر
 عليه تراصا منا اذا اخطأ في الرأي قال لا يمين في ذلك الا ان
 يشاور في شيء ومعاصي الله مثل قتل وسلب فيكتب في ذلك او
 يشترط فيه بحكمة الاختلاف في الضمان اذا لم يبد منه شاور في ذلك
 والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر عيسى في من يرضى بيمينه من اهل
 وعنده رجل كذا كذا محمد بن كذا كذا الف محمد بن كذا كذا الف محمد بن
 حسابهم على التومان وكنت في علمي ان علي بن فلان كذا كذا تومان
 وبعد ذلك شاوره ووصلوا الى الحاكم فلما نظر كتاب الصك قال ليس
 هذا بشئ لانه لم يكتب كذا كذا محمد بن كذا كذا تومان او لا
 يحكم به على هذه الصفة هل ثبت له ويحكمه على في علمي ان علي بن
 الصفة ام لا قال لا اقدر ان اطلبه من يكون له حجة وقد صار
 هذا مع اهل عمان كذا كذا فيما اعلمه غير اختلاف منهم ولا اشكال معهم
 يعجز به فكيف لا يصح الاقرار به منه مع حلق وكل من يجوز ان يحق
 عندهم وليس المراد في الاقرار بهي ثوبه الا قومه والمقر بهي شهادته
 وهذا في لغة هؤلاء القوم كذا كذا ولا شك في نظري في ذلك فاني اعلم
 اني وجدت عن احد قولي في كسبية وكنت وجدت من قول لا قد عين
 ما يدل على المعنى المحمل على ثوبه من كل قوم يكون كذا كذا في لغة
 والله اعلم **مسألة** وفي الكاتب اذا كتب اربعين او سبعة اربعين
 واقر بالمائة واشباه ذلك انما يختلف فيه ويعبى كلمة ثابت وان
 كتبت حرف العاف مثل العين واشباه ذلك من الحروف او نطق العين
 او شد حرفا غير مشددة قال اذا التمس الحرف بعينه ولم يمين فيه
 الصواب لم يحكم به واما النطق والتشديد والاعراب فتعلمه على من
 يكتب فقل نقط نقطه والهاء نقطتين او كتب الهاء مثل الهمزة
 فلا يثبت ذلك والله اعلم **مسألة** الزام في اذا كتبت الكاتب منه
 فلا بد من فلا بد منه قدر ثمانية فلا بد ان يكون حرق لوجه الله تعالى
 بعد موته يكون هذا اللفظ صحيحا ام لا وكذا ان كتب وصي فلا بد
 بعنق عبده فلا بد ان يكون حرق لوجه الله تعالى بعد موته قال اذا قال
 عبدك حرق لوجه الله تعالى بعد موته فهذا كذا لفظ تدبير ولا فرق في
 ذلك ان قال في اللفظ وصي او غيره فكله سواء اذا قال انه بعد موته

فان كان

فان كان المتدبر
 والثلث فان
 البيت
 كذا كذا فان
 واما في الدين
 ودية ودية
 فلهذا يكون
 والله اعلم
 الكاتب اذا
 ان لا يرضى
 شائس
 الوصية ايضا
 والبراءة وجميع
 من غير ذلك
 فلا يجوز ذلك الا
 يرضى من ذلك
 فلهذا يكون
 انما هو بسبب
 الى ذلك والله اعلم
 على ذلك والله اعلم
 غلط في الشارح ولم
 الوصايا وغيره فان
 الصبي وما اشبهه
 بطلت بعد ذلك
 طست بعد ما
 الحرق في كذا وكذا
 الامام في كذا وكذا
 حكمه في كذا وكذا
 لا يجوز له ان
 لا يجوز له ان
 فلهذا يكون

فان كان التدبير في الصحة فاكثرت القول انه قد راس المال وان كان في المرض فهو
والثلث فان خرج والثلث والا استسعى فيما يبقى عليه وان كان على
البيت دين يستقر في ماله ففي ذلك اختلاف فقول يستسعى العبد ثم يبر
كله للدين وان يكون خرا فقول يستسعى ثلاثي عنه وقوله بطل التدبير
ومبايع في الدين وان كان راضي بعقد بعد موته ولم يقل انه حر بعد موته
وهذه وصية ليست بتدبير ويحتاج العبد ان يعتقد الوصي بعد موت
الهالك ويكون من ثلث ماله الهالك ويكون فيها الرجعة للوصي في حياته
واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ عيسى بن عبد الله السستاني في جدده وفي
الكاتب اذا جاءه رجل اعنى كنت وصية او اقرار كيف يكتب عليه قال
ان اقراره لا معنى ووصية جارية في مثل العطر والكفن والغرة اذا كان
شيا مستحقا للنقد والحل والتميز وكذا وصية الاقر من اذا كانت
الوصية ايضا شئ مسعى فانقد وكذا كفارات الصلوات والحج
والزكاة وجميع الحقوق اسماء افرحاسا لمقوله في ذلك جارية ولا معنى
مخرج وكذا ما اذا اراد ان يوصي ويقر شئ من الحيوان والعروض والاصول
فلا يجوز ذلك الا بوكيله قال الشيخ صالح بن سعد رحمه الله لا ان
يوصي شئ من الاصول من مثل ان يوصي بسدس ماله وذلك ان الوصي
يختل به ماله للطلاق ولم يجدها مندا ومثله لا يحتاج الى وكيل وما
اذا وصي بسدس ماله للطلاق ويرجع ماله للطلاق فمدا ومثله يحتاج
الى وكيل واسد اعلم **مسألة** ومنه وجاز لي كاتب ان يقدم الاكثر
على الاقل من الاحسن وذلك ان يقدم الاقل على الاكثر وما اذا وقع
غلب في التاريخ ولم يذكر الا في يوم فلا يسل الحق وما اذا لم يكت
الوصايا وغيرها فلا اقرار بطل ذلك من اجل التاريخ واسد اعلم **مسألة**
الصحي وما لم يكت على نفسه اقرارا عند الكاتب ثم جاء المكتوب لم
يطلب تجديد ذلك عند الكاتب فعدي لا يجوز له التجدد في ذلك
قلت له وما احتج في ذلك قال لا لانه لا يجوز له تجديد ذلك لا لاجور
المقر لمن اقره ويكون الكاتب في هذا بمنزلة الشاهد ولا يجوز له هذا
الا بما لمقر لمن اقره لم يقره فابتنه وهذا حكم قد انفصله التجديد يكون
حكاية وسمعت الشيخ خلف بن سنان يقول ويقول في التجديد في هذا
لا يجوز بطله وما اقره بمنزلة الصك عند الكاتب على نفسه في ان ي
كتبه عليه يكون في هذا بمنزلة الشاهد الواحد في حكمه لا غير ولا يكون عليه
في هذا عن شاعدي عند الاكاتب وحدها في الحكم لان الكاتب لا

[illegible]

يحيى له الجبر مثل الحاكم فتحكم بغيره لا بما يقال لما كنت فيكيت داود المفسر ورضي
منه وهذا يخالف في هذا الحاكم يحيى له الجبر ويحكم بغيره على قول بعض
المسليخ في الرأي والكانت لا يكتب ولا يحكم بكتا ابتداء ما لم يكتب عليه
في التجديد وغير التجديد في ذلك فمما لا يرد قوله من أفهم ويقول مع الشيخ
خلف من كان يصرف صفة الكاتب وفرضي أن يكون كاتباً هو العدل أو
البصير وهكذا في الأثر في الحاكم ووجدت في موضع آخر أن الصبي
فما أرحوا وصفه الكاتب الذي يحكم المسلمون بخطه ويكون حايلاً عندهم
ويكون محجة هو الولي عندهم في دينهم البصير أو الكاتب والاحكام فيها
المتنات في جميع احواله قلت له فمما لا يرد في هذا اذا قلنا لم يقر
به في التجديد في الحكم اذا طلب المفسر التجديد في الكاتب في الورق وعلى
الكاتب يحيى له قال لا أعلم فرقاً في ذلك ولا سبيل على الكاتب
ولا الزام شيء في ذلك فمما لا يرد مشافهة ولا فرق بين من خطه وبين
من لا يحسن خطه اذا كان الكاتب على نفس الكاتب ومن يرى حواجر خطه
على نفسه اشهر واكثر في زماننا والى الله **مسألة** ومنه وفي الاقرار
اذا كتب الكاتب اقر فلان فلان ان عليه اعلان فلان حساً وعشرين لا يرد
فضة اثبتت اجمعاً فيما خالف قال يختلف في تحمل اذ لم يتم اها فضة
قلت فان كنت وحسين وما يرد لا يرد فضة هما اثبتت فهذا وما يبطل
منه قال ثبت ما يرد بغيره يختلف في تحيين اذا سماها لا يرد ولم يسم
فضة وان لم يسم لا يرد لم تثبت قلت وان كنت وما يرد لا يرد وحسين
لا يرد فضة اثبتت جميع ذلك ما يبطل من شيء قال اذ لم يسم اها فضة
فاحسب ان في ثبوتها اختلافاً قلت وان كنت وحسين لا يرد
فضة وما يرد لا يرد ولم يكتب في الاخر فضة فما الحكم في ذلك **مسألة**
لعله مما يختلف فيه على ما جاء في جوابات الاشياخ والله اعلم **مسألة**
ومنه وهل يثبت هذا اللفظ اعلان وفلان وهم ثلثي فلان بن فلان
العلايين كذا لا يرد فضة وضمان عليه لهم قال اما الحكم فلا يثبتها
وان توسع الوصي لا اطلاقاً فاعل في حواجر ذلك لاختلافه وان ثبت
لهم كما نوافقه سواء والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل تزوج امرأة
بصدق اجل وعاجل اكتب الكاتب هذا الحق للامة المملوكة ام ليست
قال كل ذلك جائز وان كتب الكاتب الحق للزوجة الامرة فذلك حسن
ويجوز ذلك والله اعلم **مسألة** القاضي ابن عبيدان وان قال العدل الكاتب
اكتب الزوج حق مالي العلاء في صدقها العاجل والاجل يحيى للكاتب ان

يكتب له ذلك. قال أما الصدوق العاقل فما يزال يكتب المرافعة ما لا
يبيح القطع وأما الأهل فلا يكتب وأبعد علمه **مسألة** ومنه وفيمن
أقرت عليه لزوجه نفقة أنها فلا نأدم بقدر شرط الصدوق فغير
اختلاف ولكن كما أدم بقدر شرط الصدوق مثل ما يجب من نفقة ابنها
فغير اختلاف وأثبت ذلك أن يكتب من شرط صدوقها أو مثل ما يجب من نفقة
ابنها وأبعد علمه **مسألة** ومنه وأثبت الكاتب لزوجه ما يكتب عليه نفقة
ابنها فلا نأدم فلا نأدم ولم يكن ذلك لأنه هو فلا أقره راحم له يستحق ويحجب
أن يكون عليه المرافعة فثبت ذلك النفقة إذا كان ذكره صدوقها وأبعد علمه
مسألة الشيخ سليمان بن محمد ومادره وأما وقوفه على الكاتب بين الناس بعد
أن قبل ذلك إلا لا مأمور ولم ينفقه فليس له أن يذكر أن يقف عن ذلك
وعبر عن بعضه عند الله إلا أن يعذر به أم السيرة أو غير ذلك من رخصته
أو خوفه على نفس أو ماله وجوز أحد من الكتاب عيونه وأبعد علمه **مسألة**
الصحي وأما إذا كنت بما يحتاج إليه نفسه ولم يكتب لنفسه ما ينبغي أن يكتب
وأخاف أن لا يثبت في الحكم ولا يضيغ في نفاذه في حكم الواسع إلا أنه يشك
القيام بأمرها وأما الذي يكتب ما يوزنه من حضرة عهده وما كان حتى يجمع
بينهما وإن كنت عهده أو ما كان فأنه يتحقق الوصية بأحدهما ويجعل
من جملة الوثوق وكذا أو وصيا فليكن وصيا له ووكيله ولو كتب وصيا
له وجوزت جوارحه لأنه المصداق من الصدوق **مسألة** وكذا ما جاز له الأثار
وهل يجوز أن تحال الورقة التي مدها له تحال إليه قال جابر للكتاب
أحالها له وفزع وقيل لا يجوز أحالها قبل انقضاء المدة المذكورة هكذا
حفظت وأبعد علمه **مسألة** وإذا أكره من الحق في هذه الأوراق أن
يخل الحق في أحد ما يجوز ذلك ولا يضيغ عليك ولو كنت لا تعرف السجلات
وإن كان الحق ما طلق في هذه الأوراق وأكره من الحق أن يخل الحق في أحد
فأكثر القول للنجاز ولو كان باطلا لأن كتابك هذا لا يضر عليه الحق
وقال إذا كان الحق غير ثابت فلا يجوز للكتاب أن يحمله لأحد ما
صاحب الحق والقول لا وأوسع وأبعد علمه **مسألة** عن الشيخ أحمد
مراد في حقك وحدي ورقتي وصيغتها أقر المحط من يجوز خطه
والقول لا يعلم أن على الحق حقا وهو لا يتولى الكاتب الذي كتب هذا
الأخر وحكم الحاكم بالترتيب بأشياء تباعد عنه ومما لا يقع على هذه
الصفحة لا وأجاب أن كان أموره وأقفاها لكتاب وقوف دين
فأجل أن جاز هل يحال ولم يطالع منه على معصيته لم يثبت منها وحكم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لم يكن الحق حاكم عدل لم يصدق عليه عند اخذه لان حاكم العدل يحتمل حكم
 له بما عاين عليه واما عدله **مسألة** الشيخ ابن عبيدات وفي رجل
 لم يورثه علي رجل ثم مات الذي عليه الورثة وقام صاحب الورثة
 على ورثة لها كد وكان لها مئة سنة وحين ماتت للورثة سنتان
 او اكثر وكان غير يقين كيف الحكم في ذلك قال ابن في ذلك اختلاف واكثر
 القول ان ما في الصك ثابت على من عليه الحق حتى يصح الوفاء والا فعلى
 الطالب المدين ان يرد منه المطلوب المدين الذي يجب ان لا يقول
 ان لا يحكم هذه الورقة على ورثة لها كذا ما مضت لها مئة ولم يصح قيام
 في ذلك للورثة في حياة من عليه الورقة لا بد بوجوده في الشبهة المذكورة
 صدر هذه الورقة اذ كان الذي عليه الحق حيا قال في قول المستمسك ان الحق
 ثابت عليه ولو انقضت مدة الحق ولو كان الذي له الحق ميتا وقد انقضت
 مدة الحق وقال في قول الحق غير ثابت وان كان الذي عليه الحق ميتا وقد
 انقضت مدة الحق ولم يكن في الصك تصديق فلا يثبت عليه الحق وان كان
 في الصك تصديق فالحق ثابت عليه ولو مات الذي عليه الحق ولو انقضت
 مدة الحق اذ كان الذي له الحق حيا على اكثر القول ولا بد عليه **مسألة** ومنه
 ومن كتب لزوجته صداقا عاجلا وكتبه على رجلها وكل مرة او سنة كذا
 كذا لا ينفذ فيصير عليه ما كتب عاجلا قال في ذلك اختلاف فقول ان
 كل حق عاجل اجله من عليه الحق فهو حال ولا يكون اجلا وهو اكثر القول
 وقول ان اجله من الحق فهو حال اجله عليه **مسألة** ومنه وفي رجل
 قابض رجلا مال فيه شبهة اخرى للكانت ان يكتب في هذا المال الذي لا
 شبهة فيه من رجل المال الذي قابضه به الرجل لا قال ان كانت فيه
 فواسع وان وقف فواسع واما عليه **مسألة** على الشيخ جاعل جيبس جهم
 اده ولفظ اللافظ على مقربا لغرض كذا كذا في مشافهة في نيات امر
 في نيات واما لفظ عليه بهذا دون هذا من هذين اللفظين اثبتت
 ام يبطل كان وصية او اقراره قال لا يحفظ في هذه المسئلة شيئا
 من قول المسليز وعليه ما قول في حق ان يرد الى ما في لغتهم ولعلمه في ثبوتها
 بقولون في شبهة هذا وهذا معناه قال الناسخ لا يثبت حدى
 القاضي اما عبد الله ما ذكر عبد الله بكتب فضن ورسن رجوع واما علمه
مسألة ابن عبيدات ان الكاتب لا يجوز ان يكتب للتاجر ما يبيع به
 التاجر على احد من الناس لان خط الكاتب الذي يكتب ما يورده من حكام
 المسلمين ثابت ولو لم يكتب كتمه فلا يرد لان فاد اعرف خطه في وثايقه

وفي هذا ما يدل على تميز ماهية نوع جنس صورة وغيرهالا لانه لا فرادها
جامع ومنه دخول غيرها مانع وكيف لا يكون كذلك وهو المحدود
وقد ساواه في الخصوص والعوم جزءه فميزه من غير تمييز تاما بحيث
ان كلا منهما يصدق على الطرف احدى لا يجتمع لسا وعلى دور معه
وجودا وجزءا ما عكس فلو كان يكون منزه عن اوصافه في شيء من
احاده ان ليس بخط وان كان في شهود المستعمل يقول ما جد لوجود
او يقتضي صفاته تجري مجرى غيره فمهما ساوا في ذاته فيكون داعيا
الى مساو ذلك صورة لخطان لوجاز لانه لا يتصور جاهل به ولكنه لا
يجوز جزمها من غير علم بعدل لان جوان مستعملها مرما لا يجوز كيف
لا يصح في حال وجوده وجود المعلوم بدون اللامز لمخاله وقد صرح بما ظهر
في الناس حتى شروا ان لكل منهم رسما يطبق عليه بالقلم لوجاز طلاق اسم
السبب على السبب شرعا لا يصح خلافه قطعاً وما ذكره بما يدعى نفس
اخر انه هو الذي علم به صريح ان لا وجود فاعل ولم يجوز ان يكون فعله
وافعا الا في مقول فابل لما علم به وهو كل ذي خط وان لم تصرح
بذكره في المعنى ما يدل عليه الا وان في شاهد النعيان ما يدل على
اصح برهان موجب لا وضح بيان على دخول الانسان على الخصوص في النحاص
من نوعه في عموم جنسه لا كل شخص فان كل انسان كانت بالفعل
كيفية من جهة كادته بدليل ان بعض الناس ليس بكاتب كذلك وهي حيزته
سابقة صادقة ومن كان كذلك فالواجب اخراجه عن ان يكون والخاص
عموم من خص به حاله كونه جارها وان كان صالحا فلا يكون كائنا
بالفقه ومن كان في علمه تعالى انه من علمه فلا بد له وان يحكمه والا فلا
اذ لا يجوز على احد الا ان يكون ما اراد مني ما اراد وما لم يرد فلا يكون
له وما لم يصح منه فعل الكائن بالخرج : فالخرج في حكم الظاهر ان
به لعدم ذلك قوله في حق الخلق فيه واقع فلا خالف في الدعوى في حاله
ليبقى كل ذي قلم به من علم الخط به فعله وعلى بقدرها فلو كان يجوز ان
يكون الادب احدها فانه على الناس في حق سبب كل منها ان يكون هو
كما يجوز عليه ان يكون غيره فيجتمعا في ظاهر الحكم وحكم الظاهر دعوى
كل ذي خط بقلم انه هو الذي اراد ما لم يصح كدنه ايصحه في دعواه
اعمال على لعب فيزول دليل وان كان في الاصل هو في علم الكما ويكون
عنه ما عليه الناس الات وقد ذهب عن ادبهم وقد نفي وهم لا بد منه
ايتنا وكل هذا لا دليل عليه فليس شيء والله اعلم هو الاول من قائله
وبالمعنى من قوله يستدل على ان جميع الاقلام عنه في الاصل كقولها في

کونہا

كونها اولاه اما في نفس التوفيق والالهام فلا يخرج لشيء مما كانا في
نوع جسماني فليس صناعي فلا يكون يعلم او ما شهد به شيء وكيف يصح
خرجه عن احد ان يكون مما يعلم ولا يقدر الا على ما فهمه وهذه قائله
ولان جاز في صورها ان يكون فيها عن توقيف واجري في كونها عن مواضع
او يكون لكل منها عن احد فلا يخرج لها من ذلك شيء عنه وكلها بالرجوع
والحققة منها ولما كانت في انواع الجنس انكسب في انواع الجنس لغير ذلك
لم يكن في تعلمها بغير التوفيق عليها ضرورة لا بد منها ولا ملجأ لمزاجها
عنها في من العباد مما يدرك بالاحتياط وعلى ما فهمه بين السخر والاختلاف
في الصور فلا بد لها على فرض ما يمكن في الواسع لان يجري في القسمة
عليها معنى يخص عنها ان يكون باطله كلها او بعضها او ثلثها باجماعها
وتلك وجوب ثلاثة ارباع لها فيما يمكن منها ويصح عليها ولكن بحاجز
ان تكون باطله لانه على جواز مقتضى باطل قولها او شيء منها
والكتاب والسنة والاجماع والراي والناس على خلاف جموع جواهر محال
لان ظاهر الفساد بين العباد حتى لا يرجع في ذلك بالان يدغم في حال
ولا يروها ان باطل بعضها وعلى فرض جواز فان كان معلوما فلا بد
لمدغمه من قيام الحق عليه وان لم يعلمها وليس فيه ما يقدر ان يثبت لعدم
العلمه وقت لا دلالة وان كان محمولا لزم زيادة خطرها حتى يصح منها
ان لوحة ولكنه لم يصح جرحها ولا شيء منها في أي ولا خير ولا صلاح
اثر ولا اجمع نظر فاني يحسن دعوى لا يروها لها واذا جاز لاحد جمع
خفايا ان يدعي على العيب حق ما يبيد به جاز لعينه مثلا جاز له وبطل
ان يكون في شيء منها باطلا لانه كذلك جاز له دعوى باطل ما يبيد الا غير
جاز للغير ان يدعي باطل ما يبيد حتى ينفي بها الدرد والباطل فيها يكون
فلا يجوز ان لو جاز ولكنه لا يجوز فلا يصح فيمن لو كان لا يدري منه لانه
مما لا يجوز على احد بلزومها لا يعينه وما يبطل الوجهان ولم يجز
ان يكون لا باطلا ولا حقا في الثالث منها عن روحها عقلي ودليل
شرعي بانها كلها بشوكتها جاز بين اهلها وكل من رام شيئا لم يمنع مجز
عها ولا علما او يصح في كل منها ان لا يجوز الا ان هو في اسك من
اضف اليهم لانهم في علمه يمنع الاشتراك فيها او في شيء منها على العموم
والخصوص لغيره معين واحده للناس دون غيره وعلى قياس دعواه
ان لو سلم ان دعاه فلا حجة واتى حجة من دعوى موجب لغيره دليل حق

فلا رادها
معدود
أبجث
أعده
شي من
لدوجود
داعيا
ولكنه لا
يحيى بكف
مع طاهر
ون اسم
من نفس
ون فعله
تصرح
أعلى
ومر الحاص
بالفعل
هو حشمة
والخاف
كانسا
الأفلا
فلاكون
مراولى
في حاله
موران
نون هو
مرد عوي
بعوا
يكون
يدرويه
نفا واهله
فهاى

اهي في ذات الصورة حقا وفي مخرجها عليه لو كان صدقا وعلى فرض
 حوزها فان كانت الجنس مبالغة بحرفها لم يقع الا ان يصدق على
 انواعها **ع** فكيف يجوز ان يكون شي منها والعلة واحدة وان كانت
 في شيء دون سائر ما هي وكيف هي ومن هي ولم هي ان لم تكن عن الحال
 لتستقر فيقال فان قيل مكانها في ابرز ما من شي الى وقت ما لم يمتنع
 ان يجوز ان يكون معلولا لغيره نعم محال لعدم وجود شيء غير اباري
 ان يكون كذلك على حال فكيف يصح عدم كونه في عدمها وغير جابر
 ان يكون معلولا لغيرها او لغير علم في حال لانها هي السبب لوجوده
 في عالم شهوده فلا بد منها في كونها ابدان لكن فهو معلول لها والافلا
 كون له وهل صح في مثل هذا شيء يجوز في شرع عن اصل ووقع فان
 كان فهو به من قبل او خطر بعدا با حذو وهل هذا والامر الذي يصح
 لان يجري عليه التسمية وهذا شيء بين بين الملائكة لا شيء لعدم العمل
 فهو فاسد والصحيح نقيضه وهو انها كلها جارية على الاطلاق فيها
 فلا سبيل للمانع لاحد من شي منها بعد ان صح دليلها فوضح سبيلها
 ولم يكن في الشرع ما يربطها ولا في العقل ما يحجبها متى شاء وان شاء
 لا مانع له بعد ولا دافع فانها عديمة شرط ووقت معين ولا في روضة
 محمد ولا تكون لها روي طرفة وانما هي نفس العلم على ان قلم موجب
 لا فائدة علم بدلا من حركة اللسان بالقول في العلم **هـ** يدرك بعد كونه
 بالاعتقاد في تخليقه فيجوز في كل موضع وجوب من يوم الشهد وعام الدهر
 ولكن لا بد من ان يعلم والتوقيف حتى يعلمه والافلا يعرف باوانه
 التي يحتاج اليها كل من يعي في تصويره لا بد من ما يعلم ماهيته والكيفية
 والكم **و** اما بالوصف لعني **هـ** او يدرك الصفات واما بالمشاهدة وانما
 لا بد من كون المعرف مزمع هذا كله فلا بد ان يكون شيء في صورة في حق
 من يعلم من شي في علمه لانه مركب منها فاني يجوز ما جدهما او هو لو لم
 يعرف صورة كلا وعدمها لازم لعدم التمييز في صورة فهو محمول في صورة
 وقد ذكرنا في هذا المجموع بان الجنس الخط نفع لاجل تمييزه عن غيره
 مما شارك فيه وحده فذكرنا ان محمول الامر يقال وحده **هـ** والمتميز
 على تقدير ما يقره ولا شك فهو واحد لا دخوله على الخصوص في عموم
 حدة المشتغل بحد فلا معنى لرد انكار اعدائنا الا بوجوده لاجل مقتضى
 لدعوى بطله لان في هذا ما يدل على ان مانع من شئ منه وصحة شبهه صعب

على مراده
فان يوصو دينا
الحصى حتى فر
الوصف على الصو
لله نظر المحج
في هذا البيت في قوله
نصرون يعلم في
واحدة لا اذها
التمه على قول
والله اعلم السو
التمه على قول
اهل الجان في هذا
باس الجاني بما
حرف عن المون في
يعلم لان رولا
وبقي بقدر منه
زمان الزلا فانا
والا ان عليه
منزلة العلم على
يسر الفرح
جهد الفرح
فان تعرف والافلا
الصحيح وما الجوع
التمه لان يكون
من الفرح في هذا
في الفرح لان
ليس فيه موضع شبهة
فوليد في صور و
التمه على الجوع
في موضع تركها
التمه لان

عليه من سابقه وفتنه ولا حق يد له والمترى وان كان في صورة التسع
حاز واحدة الا ولها منها نظير ومثل اذ كل منها ثلاث واربع لو احدها
فان فيها من العلامات ما يدل على فرق ما بينها با وضوح دليله وكيف
لا وكل فرد من صور فضل معين عما يثار كره في الصور في حالتي الاجتماع
والانفراد لفرقة تقتضي فرق ما بين ماهيات افرادها المتشابهة فبين
ما هيته كل منها عن الاخرى فبينها وجه الفرق كل اشكاله وما اهل من
الواحد في التسعة منها عن العلامة متفرقة فبين عن محتاج اليها على
حالها محال وتلك في ذاتها علامة يستدل بها عليها عن فكيف ما
وضع عددا واحدا او اقل في مرتبة الاحاد في المقدمه على ما عداها
في تركيب الاعداد فابن موضع الشبهة ولا شبهة لانهما الموجهة لرفع كل
شبهة ومضى جاز عليها الا ان تكون حجة جاز على مثلها في عينه والا فلا
معنى لانكار حوانه على من عرفها حان لانها جاز ولا تعلم لاحد اهل
العلم بذهب الى فساد ه وفي قول من عجزوا ان لا يورثونه ما يدل
على ثبوتها اذ هو لغوي في الحاكم ان يحتاج اذ لم يعرفها في شأ هدى عدل
معرفة وعلى هذا فثبوتها بما القيام بحجة عليها فكيف بداهة مع
معرفة الذي لا يشك فيه انما هو لانها في الواقع فواحق لان تقوم به الحجة
فيما يجوز لها وعليه وعسى ان يكون هذا المعترض على ارجان فعل به
ليس له عليه في ماهية وكيف او يكون لا يدري نفس الحكامة له هي
وما المراد بها هي مادة لذلكها او لغرضها والا فهو اوجه وان يلبس
على ذي فهم والمراء عدوما جمل كمن الواجب عليه ان لا يجعل الناس على
جمله ولا يدخل فيما لا يدركه فيثبت ويبطال فانهما قد تفرقا عنه تحكما
في القول والعلاج جميعا والقول في التعرّيج كذلك في قول المسلمين ولا
نعلم فيه فروقها خلافا فيما كان مألوف حتى صار معروفا بغیر تشبهته
ولا موجب لربيه بدخل عليه الامعاء من لا يوثق بعلمه من اهل زماننا
لا سبب لتحققها التهمة فيها بوجه وبفسد ان يكون اطمع ببطاه
على ذلك من صرح عليه ما نسمع ونحن لان كما بدلا نقطه فافان مثل هذا
من قوله لا سمح اذ جعله في رايه على وجود بطلان ما يدركه لانه
في قوله ما لا يمكن فانه لا باهارة فيه من قاريه فانه ليس بشئ
فيما يخبري بها لقادة بين الناس حتى يعرفون بلاء الناس في الصحيح نظر
ولا فصيح انه الا ان العرب في كلامها وخطها استعمال الحذف فيها لما

بوتن

ومن على هذا
هذا او تسع
السمات ما
منه واحدة
كذلك في
ما من جهل
وان كان
العلامات
يعرفها
والعلم لا
في هذا
في موضع
والاخذ
العلم لا
فانما
شبهه
وغيره
وذلك
وهو ان
ان هذا
بلا شك
ان شك
اشكال
شبهه
شبهه
وهو ان
شبهه
كان
الوجه
بوتن

الالباب فيها ما ذكره او في غيرها الى اعلم فاجنب لد في قول لسانه
 او وضع بيانه او ما صح عن برهان صحيح موجب لبيان كلا ولا بد
 من اقامة بحث على دعوى الفساد المنقضية في عبادة لباطل ما يمكنه
 شيء والا فليحكم ما لا يخفى من اتخذه لغيره في فاني به في حق ما قيل
 ومما اتى شيء مما يحمل الراء في حق محل النظر لكل ذي بصيرة فان تمدد
 له الحق في الصواب قبل ولم يحزن بر ولا افلاسه والذي اظهر عليه في عبادة
 في غير مسلم اليدهم البعد لانا مما اطلقه عليه لاجل ما به في التشابه
 مع عار فيه فكيف مع جاهل به في قوله الذي اتى به وليس كذلك فاني
 به ما يدل بانقطع على كل حق فودع صورة التسع في حاشي الاثر
 الجمع بغيره ولا الاشكال في شيء منها من عند من بعد على حال وان
 كان لعدم صحة وجوده عن تقدمه وكونه في السلسلة غير على صير
 فكذلك لان جوانه غير موقت فيجمع لغوا وحقي فاني كلا ولا كلسا
 فركب الاولات منع هذا الاثر ولا الجمع ما عدا العريضة بطل في العجينة
 بل هذا كله وما استشهد في العباد واضح الفساد بين العباد لا رجوع
 بين البرهان لا خفاء في المورى على ذي برى فاني فيه بما راى الواجب
 ان يراى ويحمل فيجوز فيما لا يدري وما اخرج به من قوله تعالى قرأنا
 عز وجل في سورة فليس مما نحن فيه لانا في الكاينات وهذا في العباد عند
 باندر في دعواه من نظر فيه فانه اعلم مع الاشارة الى ما قد مر
 به في موضع اخر من انهم في جميع احوالهم علما ولغوا وحكما بدليل
 نفى الاعوجاج قدر في الادراج **هـ** دام الحاج فان هذا لا يمنع شيء
 واللغات ولا الاقلام الموجودة بين الانام **و** واذا كان بدعا على
 حال واضح كانت في مدها على وجهي وتواضع فان ما لم يرد
 او تسلسل لغيرها بما واضح البطلان ومع ذكر في خواها طاهر
 البرهان فاي مانع فقد ترجعها في قدر على تصور برهانها في دفع
 من جوانها بين المتواضعين عليها وعبرهم من نزل عن انهم فيها
 الى لا يرى هذا ولا اعلم **و** وانما افول لاهل العقول لتواضع قومها
 في الكاينة على شيء من الرسوم المهيمن في يوم صوره هندسية واستخرج
 عن جيل عقليته ثم دار فيما بينهم حتى صار ما كانا يكتب في حقها
 جهما لا يستوي به شك معونه لم يحزن الا ان يجوز فيما بينهم فيجوز لانه
 ليس لا علامته على ما اراد به لا غير فكيف يمنع ولا ضمه وفي
 هذا ما يدل على جوانه ذلك من غير وان لا يجوز لاجزائهم

والكذب والصدق والسقم والصحة والمروج والرجح وما فيها في غيرها
معانده لغيرها لا تعاتبه المتروك والرفع في العرف في غيرهما خلافا
لما مر حرجها بغير دليل ثم تضر به بحجة تقتضي المنع نحو فيجوز
ان يطل ما يكتب فيها وعلى كون التنازع في هذا الباب فقد اقبلت
بالبرهان بطل لا في الذي ما هو اهم والوقى وارجح واهدى والى الموقوف
فانظرها بعين منظر الباعث على علمها حتى يصح مع غيرها الوجه
لعدم بطلها وما عدها من علل وجود خلل عن عمى او زلل فاسدل
عليها حجاب سخر حقاير عن غير هله واصولها فقد ركبها لوجها فقد
عسى لوجوده وعلم ان تحصى بطل فضلها وحججها على ما اهدى
وتفضل اعطى ولم يحد في كل حال وصلى الله على محمد وآله وسلم

مسألة الفصحى في الكات اذا كتبت على نسق الوصية وما بينه وبين
لا رتبة فضة ابنت كعبه ام يطل كعبه ام يثبت فيه شيء فان ثبت
خمسون لارئة ولعله يختلف في المائة التامة اذا سما لارئة ولم يبينها
فضة واذا لم يسم لم يثبت شيء وان كتبت وحسين وما بين لارئة فضة
ثبت ما بين ولعله يختلف في الخمسين اذا سما لارئة ولم يسم فضة
وان لم يسم لا رتبة لم تثبت قلت لم اقول فيهما الكات اذا
بطل شيء في جملة هذه الوجه المذكور قال وحدت في الارثان
الكات كابتها وفي ضمان المفق اختلاف اذا افق يحمل وخالف لدين
ومعدور في خطأ والنسيان قلت وفي الاقرار اذا كتبت الكات اقتر
فلان فلان عليه لقان خسا وعشرين لارئة فضة ابنت كعبه
ام يحد اختلاف قال لعله يختلف في الخمس اذا لم يسم انها فضة والله اعلم

مسألة ومنه وفيه جاء الى الكات بورقة مكتوب عليها ما يتا لا ربة
فضة وطلب منها ان يبيع عليه فيها مائة وهو لا يعرف ان صحة نسبه
بالشركة جابر ولا علم في ذلكا اختلاف وقال الارض صحة المعرفة
اجوزة صحة النسب والمعرفة صحة الواحد النسب لا يصح الا بالانقوع
فصاعدا والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الاصل الكات ولا تكون محجة
الا في هل العلم والولاية وخابئة الاعين يدخل حرجها في جميع المخارجات
والما كرات ومن تراض به المصوم وحكما قول لم يجزهم على جلس
وقول ليس لم يجزهم والله اعلم **مسألة** ومنه في حقها في المعاد
كتبها بخطه واغترف بها ان عليه ان يشهد على كتابه عدلين من المسلمين
فحينئذ يرضى له اسلامه اذا لم يسلم عنه وما له وفي سلامته اختلاف
على ما جاء في الاثر كان جابر اخطأ وجابر قال قول فيه واحده وما

الكات

له ولا يجمع في الاحكام والادعاء **مسألة** الزم في الشاهد الا شهد
قبل ان يطلب منه هل يكتب الكتاب شهدا او على من شهد له يسمى
فان كان الشهود عدولا فيستقيم الشاهدان بعد شهدتهما وواجب
لذلك ما حثها وان كانا شهودا فحكم بقومون مقام الاحبار واذا
اطمان القلب لم يصح قول شهدا الشاهد ولو شهد قبل ان يستشهد
واسد اعلم **مسألة** الشيخ حميد بعد الاحالة اذا كتبت اقرارا
بقران بطلان **مسألة** كل من كتب ما هو مكتوب له في هذه الورقة
او كان هذا الاقرار مكتوب فيها وفيها حق عاجل او بيع خيار او
قطوع وغير ذلك يجب كدس جلت له لاداه وان كتبت اقرارا بطلان
بكل حق يجب له وكتب تحفه في هذه الورقة ولم يقل ما هو مكتوب له في
هذه الورقة او كدس سواء اداه واما الذي يجب في الاحكام وكن كان
كان هذا الاقرار في غير الورقة التي فيها الاحالة اذا ذكر ما هو مكتوب فيها
مثلا الاول **مسألة** قال الذي معي ان يخرج المعنى في قوله اقرار بطلان
لعلاء بطلان بكل حق يجب له وكتب تحفه في هذه الورقة واقرارا ب
في بيع القطع وفي بيع الخيار وفي الحق المكتوب وفي الذمة اذا كان عاجلا
واما اذا كان موجلا فيقول الاقرار به لمن عليه الحق ويبرأ منه واما الغير
من عليه الحق فارجوان في الاختلاف بعض عند بعض صغير وارجو
ان اكثر القول بالثبت الاقرار بما في الذمة اذا كان من جلا قل حول اجله
لان اقراره لا يثبت فيه ويتعذر وصول المفوز له في قصص اقراره به
واما اللفاظ كلها اذا خرج المعنى الى المقصود لربها ولم يكن فيها انقلاب
والا رتبها فارجوانه بخارج جميع ذلك في الاحكام قال الله تعالى
قل ادعوا الله وادعوا الى سبيل الذي نرى سبيلا فلهذا الاسماء الحسنى والابحس
بصلاته ولا تخاف فيها واتبع بين ذلك سبيلا وقالوا في الحث سوء
قال الله والرحمة الرحيم وكذلك في الشهادات اذا اتفق المعنف
ولو اختلف اللفظ في اكثر القول واسد اعلم **مسألة** الشيخ حميد احمد
الازرق وفي ظهره ثوب عليه وراف عنه او عدة وصايا لرجل واحد
احكم له بما في ماله كلها أم بعضها قال ان كانت الازرق مكتوبة
الى حال او نحو مختلفه يحل بعضها البعض وكانت الخوف معلقة
بصفات مختلفة فلحاجس في مختلفه هذا وجه كذا وهذا وجه كذا
غير الاول الذي وصفه في كتابه قلنا فيها واكثر حتى يصح غير
هذا وان كانت الازرق لم يوجد لها تاريخ وتساوت في المقتد
والاوقات والاجال فانه يجوز حذف جملتها بالاكثر منها حتى يصح كل

[illegible]

الجميع وقول ثبت الاخر والاول لعلمه لاكثر لقوله تعالى ان هذا الحق
 لم تسمع وتسمعون بحجة والله اعلم **مسألة** الشيخ مسعود روضان
 وفيه كتب الصدق العاقل والاجل ضد يفا ولا يكت في الاجل ضد يفا
 في صدق واحد يكت ضد يفا ام لا قال يكت في الصدق لاجل ضد يفا
 ولا يكت في الاجل ضد يفا والله اعلم **مسألة** الشيخ ابن عبيد الله
 وعرف قال للكتاب اكتب مالي لذي ال الى مال الشراء او القياض فقلان يفا
 لقلان يكت يفا دعائه ذكره ام غير ذلك قال **مسألة** احسن يكت الذي
 يدعى اية ال اية بالشراء او القياض والله اعلم **مسألة** ومنه وروايت
 الاخر بما تراه في قضية بالهجرة دون الياء بخطا جاز يطل ذكره ام ثبت
 وهذا الياء اصلية تام لان وكنك يكت يفا وشركا يفا **مسألة** انا
 لا تقدر على بطله على هذه الصيغة على قول بعض المسجلين وهو الاقل
 وقال بعضهم ان هذه الياء اصلية ويكت بما تراه لا يتر ويقضاه وشركا
 بالياء والله اعلم **مسألة** الذي هو اوصى في مال له لا صلاح مال
 فقلان ضمان لزم منه وان لزم ضمان فما المسمى بوضي بقدر ما
 لزمه والضممان للصلاح ذكره اما ان نفسه لان افعال المسجل منها يكون
 له امر ومنها الوقت اليك ان يوصي المسجل نفسه قال لصلاح مال
 فقلان ولا صلاح الفل الفلاني فذلك لفظ ضعيف فقلان لا يثبت لان
 لام التملك في الاصل لا يثبت في المال ولا في المسجل بعينه ولا اذن احد
 ضمان في مال معين في مال المسجل فليكن الضمان على صفته ما لم يوص
 الضمان بكذا كذا لا يتر قضية على ان يصلح هذا الحق اما المسمى كذا فترفع
 كذا ضمان لزم منه والله اعلم **مسألة** القاضي ابن عبيد الله واذا كتب
 اخر وصية اوصى فقلان هذا بقضاء وانما اذا كتبت عليه في هذه الورقة
 قابسا كاتا وغير ثابت فقد ثبتت على نفسه واوصى بقضائه وانما
 وما لم يعد موثرا يثبت هذا غير ثابت **مسألة** قال قولان هذا لفظ
 يصلح اللفظ الذي غير صحيح ما لم يكن لو اريد وتكون الوصية مجعولة
 وانما هو جهة اللفظ وقول ان يصلح اللفظ الذي غير صحيح وانما
 كاتبه ولا يوجب ما كتبت هنا حتى يوصى على علماء المتكلمين فليس
 هذا تحجيرا اذا كان اللفظ صحيحا والله اعلم **مسألة** ومنه وهل
 للكتاب ان يكت لولد على ورثة في جميع الاشياء قالت تختلف
 في ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ فاضل حميد اذا كتبت كاتبا حقا
 على احدكما لك يورثنا يثبت ذكره ام يطل كله ام نصيب الكتاب وحده
 مما يورثه ميراث الهالكه قال انه يطل نصيبه منه في كثير النقول معنا

ولم اطلق نفسي الا بعد استحقاق هذا الطلاق وصبري ورثتي في يدى
وقول ليس التصديق هنا شئى وهي مدعيتي في نقضاء المدة والى علم
مسئله وسئل الفقهاء عن خلفاء عن الهاكك اذا ظهرت عليه صكوك
بها حقوق في ذمتها من قبضتها اياها قبل موته وبعد ايجام تسليم
هذه الحقوق لمن لم يرها لها كذا كان ورثتها في قال **مسئله**
اقوى على القول بثبوت الحكم بالصكوك مجملا لان منها ما لا يصح ثبوت
الحكم به وخاصة الصكوك التي تعامل بها اهل هذا الزمان في مصرعات
وقد وقع التساهل منهم فيها بلا حجة ولا بيان الا وفي احتش على الدخول
في اوجها على هذا حالها في الزمان وذكرا في هذا شرطها في المعاق
بها تنوعها في رأى في اوجها في الفقهاء المتأخرين فيهما كانت جارية في
بها عارية من شرطها فيجوز على قيا هذا الرأى ان ثبتت قبض
مع عدم الاول منها وهم يعدلون انما كان في الحقوق التي تملك محل احكام
قبل موت ماله عليه حكمه في محل محكوم به لمن لم يولد ولو لم يولد لان
موتها محل جلد ولا محل عليه بعد الموت واما ما حل في الحقوق التي بها
اجلد قبل موته وكان في الصك تصديق لمن لم يولد في تنقيته فهو مصنف
ان ادعا بقاءه وان لم يكن به تصديق وعاش بعد حمله جلد في المذبح
ما يحتمل ويمكن وفاة اياه فقد قبل في حكمه ببقاءه بعد موته ما لم
يصح وفاته وقيل بوفاته لا احتماله في حياته حتى يصح بقاءه الى حال
مما لا ان يصح من له الحق مطا البتة فيه في حياة فرع عليه الى ان مات
وهو محال المطالبة في حقه فارحوا ان يكون في هذا الموضع حكم البقاء
حتى يصح الاداء فهذا ما عفاه في احكام الصكوك في موضع يتوخا على
مذهبنا وبصرها في اوجها في الفقهاء الا ان يرى الحكم بتمتاده اليه
العدول كما نراه في النظر والى ادخلة وكما ب الله في عنده وبق
واقوى على القول بتعطيله ورأى خلافه لخاله في قصور لا سيما
موضع رأى واجتهاد لاصابة الرشد في مصالح العباد وقوله في هذا
وعنه قول المسلمين والى علم **مسئله** الصكوك اذا اقر رجل عند
الكاتب بخن المسجد وغيره وقال للكاتب اكتب على هذا المسجد فكتبه
ولم يطل المكتوب عليه ان يقضيه الصك المكتوب عليه وطالبه ايجام
ان يقضيه اياه اذ لم يكن مؤتمنا عليه قال ان كانت القبطاسه
سلمها المقلد للكاتب جاز للكاتب تسليمها اليه وان كانت القبطاسه
للكاتب لم تسلم اليه وانما تسلم الى القائم بالامر المسجد والله اعلم **مسئله**

الشيخ

الشيخ ناصر بن عيسى في كتابه اذا وقع الامام بالكتابة وتوفي ذلك الامام اتفق
 كتابه على القول الذي نعمل عليه لا يجوز ذلك قال في اجماعه ذلك خلاف
 وان وقف حتى يجد له الامام الثاني فواصله واقله علم **مسألة** الصبي
 اذا جاء رجل الى مكان يريد ان يكتب له وكان في نزوح امرأة هو ولي
 زوجها بدعواه كانت ابتاعها او امته المتعم ولم يعرف الكاتب المرأة
 ولا الرجل يعرف الرجل ولا يعرف المرأة او يعرف المرأة ولا يعرف الرجل
 هل يجوز للمكان ان يكتب له وكان وقال له ان يكتب له وكان له بلات
 يعلمها ولا يصنع عليه ذلك وهكذا في جوابات بعض الاشياخ المتأخرين
 واصداعهم **مسألة** العتيد باصر مسلمان مداد ورجل جاء الى الكاتب
 يكتب عليه حقا فكتب عليه ثم تبين للمكان انه مملوك كيف خلاص هذا
 الكاتب وزكه قال ان المملوك لا يجوز ان يكتب له على نفسه با حقوق
 ولا يجوز الكتابة عليه الا ان يكون من ماله للبيع والشراء والتجارة وانت
 ومخالات الناس ومعاملتها واشهر ذلك فقول الجعد على هذه الصفة
 الذي يجوز على سيده ان يخل ذلك وما الكاتب اذا كتب على المملوك فذلك
 يسترجع الصك نفسه ان فذه هذا لا يثبت رجوعا ويظهر عند الكاتب
 وعندها ان يستعمل في شئ طويل ذلك الا ان اقره **مسألة** العتيد جاعد عيسى
 في كتبه وصيته لامرأة وكتب لسانها شيئا وما لها
 وانا اقول ان الذي يزيد ان كتبه ولا عند هاتسوى هذا المال فعندها
 ولد ذلك لها كيف تكتب لسانه ولم تكتب لسانه قالت اني اعطيته
 ثلث هذا المال وانا قد صرح عندها اعطته ما قالت وهذا المال راسخي
 في السبب مزينة وبان فصح غلط في الكتابة بعد موت هذه المرأة الوصية
 ترك احفظا ما لفظت به عليها واظن اني لفظت عليها مرسقي في السبب
 لا على الفين واللفظ ان كتبه مرسقي في السفل فكتبت سؤالا للشيخ جيب
 رسام فوصلني الجواب باصلاح اللفظ واصحته على غير معرفته متى يكون
 فعلى هذا حاشا لام **قال** لا اعلم جواب ذلك عن احد ولا يبين في القما
 جاء به لا ترضى المسلمين في هذا ان لا يجوز اذا كان العمل على ما في الصكوك
 هو العمل معه فيه مع اهل زمانه فاختص عليه الضمان اذا صح انه حكم
 بالمال في اوصى او تركه في ذلك الصك سبب ذلك لاصلاح الذي لم يلا
 لم يثبت له ذلك وقد كان عليه ان يجتهد على هذا في ابطال ما اصححه
 حتى يعود الصك الى مكان عليه من قبل ما دام على ظهوره يحكم عليه فيه

من معنى الاصلاح الواقع عليه غير الحق فان لم يقدروا ان لم يفعل حتى حكم
 بالمال لذلك لزم ان يسبح في فقه حق يرد على حاله من كان له فان لم
 يقدروا ذهب المال على اهله فهو له فيما عدا غايه وعلم ان ينوب
 الى الله على حاله لا على ظاهره وظنه جواز ذلك لتجمله لا بعد منه على الاثر
 ولا يدفع عنه زور الغرم لما قد ظهر وجه فستره على صحت اعظم يكون
 بمنزلة المحض في الحكم به مع حكام زمانه بلا اختلاف فيما بينهم والعمل
 عليه كما ترى فلهذا علم **مسألة** ومنه وما تقول في انقاذ الوصايا
 اذا كان الكاتب غير عدل ولم يجعلها امام عدل لا يجوز انقاذ الوصايا
 والحقوق كما شهد على الاطمانه واذا انقذ احد على هذه الصفة ايكوت
 ضامنا **قال** فاذا كان الكاتب ليس بعدل ولم تقم بها حجة عدل
 فابن موضع الاطمانه الى الارض ذلك واذا كان كذلك فلهذا الضمان فيما
 انقذه **قال** اعبر على هذا الاعتراف جازا ورده فيما ارى والله على **مسألة**
 ومنه **قال** ان خط الثقة وحده لا يجوز ما على قوله ضعيف اظهره
 المتأخر من جعلوا له خلافا لما قاله في ذلك الاولون ونحن لا نراه اذ لم
 يحده في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع ما يدل على صوابه وما
 عدل الثقة فلا يجوز ان يعمل بخطه على حال واين النقات في هذا الزمان
 الذين يجوز ان يعمل بخطه على قول من يحبرها منهم فحكمها انا الله
 وانا اليهم اجعول والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد رحمه الله في
 الكتاب اذا كتبت شيئا واصول الايمان وامثالها من لا يملك امره على وجه
 الاقرار بالبيع على من يده ذلك الاصل لاحد من الناس فيما لا يبيع الكتاب فانه
 ذلك الشيء من عدم الصحة ما على التيمم وماله وقبض الحق المكتوب عليه الورقة
 ثم صرح مع ان المكتوب لم يجر ذلك الاصل فما لا يبيع ولم يصح موافقه جاز
 شكل الورقة التي كتبها ولم يصح ان يبيع واصله اياها ويجعل ان كتب لم
 مع كتاب آخر ورقه آخر ويجعل ان جاز ذلك الاصل فاصل لما يبيع الحق
 وقعت بينهما بيع ورقه وكتاب هل يجب على من كتب تلك الورقة ضمان
 ذلك الاصل واستخرج من دليل المبيع ان قد ارشده اذ لم يقنع على ذلك
 من يدعي اشتراؤه وهل يحكم عليه حال العذر اذا صرح عليه ذلك ام لا ان قال
 فلا يبين ضمانه عليه على صفة هذه وتجربة التوبة فيما دخل منه من
 الكتاب مما لا يجوز له اذ لم يصح موافقه على كتابه وانما تشرى فوصل
 الحوزة ذلك المال سبب ذلك الكتاب والله اعلم **مسألة** الفقهاء
 ان عييل ان لا يبر اذ لم تكتب ما تستحقه من الحب والمص وبطرق والسوا

فلا يثبت

لا يثبت حاشية
 المكتوب وكذا
 له بعد انما شهد
 ولا يعرف ان هذا
 في التوقيع
 بوقت تهاير كذا
 وكذا اذا كتبت
 بغير تهاير كذا
 في وقت المرأة
 بعد العدا اذ اذ
 اراد بالملكه فاف
 عليه اذ لم يوافق
 الله فلا يثبت
 الاصل لما كان له
 وله يبره ذلك
 انما لا يبره
 يبره ولا يبره
 على المكتوب
 بغير تهاير كذا
 ان كتب الورقة
 ذلك الما على من
 نفسه والله اعلم
 في الاصل فانه
 ذلك له لا **قال**
 والله اعلم **مسألة**
 ان كتب ام لا
 ذلك انما يثبت
 في حسن اذ لم
 على ان يثبت
 ما لا يثبت

فلا يثبت ما استحق حتى يذكر واسد علمه. ومنه وهل يجوز للكاتبة ان يكتب وكالته على رجل في تزويج ابنة عمه اذا كان لا يعرفها انها ابنة عمه فاشهد الشهود عنه معرفة وكذا ان كان يعرف المرأة ولا يعرف ان هذا الرجل هو ابن عمها ام هذا يحتاج الى صحة مثل هذا التزويج. قال اذ كنت تعرف الرجل واشهد له عندك شهود معرفة فخير لك ان يكتب عليه في تزويج ابنة عمه ولو لم تعرف المرأة. وكذلك اذ كنت تعرف المرأة ولم تعرف الرجل فاشهد عندك شهود معرفة فخير لك ان يكتب عليه وكالته. واما الذي يعقد التزويج في تعرف المرأة هذه هو الموكذ في تزويج نفسها واسد علمه. ومنه والعبد اذا اقره مملوك فقلان هل يجوز ان يكتب الكاتبة عليه اقره بالمكذ. قال ان كان الكاتب يعرف العبد فخير ان يكتب عليه اقره والا حتى تصح معه معرفة بما يدعي عدل واما اشتباكه لشهر فلا يجزئ ان يكتب عليه واسد علمه. ومنه وكذا يستلزم الاجل الحاكم ان لا يعرف بجواز امه. قال حابر كاتبة الاجل للندم لم يعرف ذلك اذ كان يكتب عليه فله ان لا يجوز حتى يكون يعرف واشهادا شهود واسد علمه. ومنه وفيه عليه دين لرجل فزعمت ولدته وتزوجت وادان بدين لم عا عليه الزوج ان يكتب للمالك ذلك حله وتسلم بام يكتب لكل واحد منهم بقدر نصيبه من ميراث هاتكهم وبهرى. قال اذ كنت للمالك حله فهو المرد وليفى ان كنت للورثة لكل واحد منهم بقدر نصيبه من ميراث الهالك فخير لك اذا عني تسليم في ذلك الوقت وكان فيما عني لزمان بدين لم على نفسه واسد علمه. ومنه وفيه يكت وورثة اقره بالاحد وكتب له اللفظ اقره بغيره بذلك على المرأة وعلى الرجل اقره بها لربها كذا يطل بذلك ام لا. قال اذ كان اللفظ المقدم صحيحا فعد كذا لا يطل واسد علمه. ومنه واذا كتبت الكاتبة سبعة ثمان قصه واول او اكثر ثبتت ام لا. قال اذ كان الثمان مع وفاقه اثنا عشر فنكت على ما ذكرت وصفت وان كتبت سبعاً عايدة قصه فصحت فهو حسن واسد علمه. ومنه والامني والكاتبة اذا وجبت الميراث علامات الموت هل يكتب عليه وما الخلفي ذلك. قال انه يكتب عليه ما دام عقله صحيحا ولسانه فيضيا واسد علمه. ومنه واذا سمع كاتبة

[illegible]

شهود شهرة او عدول يشهدون بنسب جرمه كان غيره هل لسان
 يكتب لهما ذنوبهم من غير ان يستقيم قلوبهم **قال** لا يصيق عليه ذلك
 اذا اطمأن قلبه وارتفع الربيع عنه اذا كانوا شهرة وان كانوا عدولا
 فيختلف في ذلك ويحجب جوارحه لا يعلم **مسألة** ومنه وما
 يهك من اللفظ في الوكالة في قض الحقوق **قال** يكتب انه جعله
 وكلا في قبض كل حق يجب له على كل وعليه حق من جميع المحلوفين وعند
 ان لفظه يكتب في قبض كل حق يجب له على جميع الناس فهو ضعيف لانه
 اشركهم جميعا والله اعلم **مسألة** ومنه والكاتب اذا تفرغ عنه
 شئ من فرائضه وعرف قبل المدا والقبض هل يضمن **قال** ان الكاتب
 امين في الفريضة التي دفعت اليه ولا ضمان عليه فيها اذا لم يتفرغ على
 ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ابو سعيد ذاك في الوصية احد عشر
 درهما وبغيرها للموت هل يكتب **قال** لا يكتب حتى يكتب احد عشر
 في المذكر واحد عشر في المؤنث والله اعلم **مسألة** في المولى والاذني
 بين الاسطر وحاشي الصك يحتاج ان يكتب الكاتب رده فلان يسهل
قال سمعت بعض الاخوان الذي بين الاسطر للاحتاج ذلك والخارج
 منها يكتب رده فلان يسهل ويحجب ان يكون الحكم فيه واحدا اذا عرفت
 الردة انما سكتها الكاتب ولم يثبت فيه والله اعلم **مسألة** وعرف
 الاخر على اجل ثم طلب من الكاتب ان يكتب له ببيع قطع او خبار او
 اثبات او سلف هل يجوز له **قال** اما السلف فلا يجوز له واما
 الاثبات فخارج وما بيع القطع والخياري فيختلف فيه والله اعلم **مسألة**
 ومن كتب على نسق غيره وعينه وحسين لارينة فضة او كتب بحسين
 ومائة لارينة فضة ولم يكتب مائة وحسين لارينة ان يطل شئ قبل
 على الكاتب ضمان اذا كتب جملة من وظائفه **قال** **قال**
 الصبي وضمانا اختلاف **قال** الفا في ان قال له كتب مائة
 لارينة فضة وحسين لارينة فضة ومائة لارينة فضة وكتب هو غير
 ذلك فعليه الضمان وان قال له اكتب مائة وحسين لارينة فضة
 وكتب كذلك فلا ضمان عليه واما الاول لم يكتب كما امر فعليه الضمان
وقال الذي اما قوله بحسين ومائة لارينة فضة جميع ان هذه ثبتت
 اجمع وكذا اذا كتب حسنا وعشرين لارينة فضة ثبت ذلك وان كتب
 عشرين وحسين لارينات فضة ثبت حسنا ولا أقوى على اثبات العشرين
 وعن الشيخ فاصرح بحسين فثبت عشرين لارينات فضة ومائة لارينة والى

لارينة فضة

لا ريب في صحة ذلك وليكتب في المائدة لا ريب في صحة في اثبات ما مكتبت فخصه
اختلاف واكثر القول لا يثبت ولا يصحح لما عرفت ولا المتقدم ويثبت
المكتوب منه فخصه واسد عليه **مسألة** انه هل يرفع عن الرمي ان لا
يجوز للمكان ان يكتب لوصي الميت بيع ما لا يملك ولو كان الوصي
تقديرا ولو ادعى ان هذا البيع لقضاء وبما زاد ما وصي به المالك واقر بذلك
لا بعد صحة موت المالك وصحت الحقوق عليه وصحة الوصاية للمالك
وبعد ان يدعى على ما في سوق المسلمين ثلاث جمع وبوجوب في المائدة
واسد عليه **مسألة** الشيخ غير سعيد وكيف صفة معرفة خطأ الكاتب
قال هو اذا عرف خطه بغير شك مثل ما عرف بنفسه بغير شك قبل ان
يقر بصدقه فيما بعده ويحجم بذلك من طريق الاجتهاد لا الحكم للحاجة
الى ذلك واسد عليه **مسألة** الصبحي وهو وصي بصفة صبي الى بلوغه
واراد ورثته قسم ما له وان يكتب كل واحد منهم على نفسه جزء من
النفقة بقدر ما يوجبها يجوز لكاتب كتابه ذكر كل واحد يكتب على نفسه
اذا كانه يرضى سببا للقسم قال كاتب الكاتب جائز الا انه يختلف
في جواز هذا القسم اذا ضمن الوارث والنفقة واسد عليه **مسألة** الشيخ
ماهر عيسى وفي الكاتب اذا عاها كتاب شيء لم يحفظ لفظ كاتبه فكتب
لفظا فيما عداه انه يتجوز المعنى المأثور في ذلك الشيء وفي قياسه ينبغي اجتناب
ذلك وتكون سالما من اخطاءه في شيء من ذلك **قال** اذا كنت بغير علم
موافق المباح لم يكن مثما وان وافق المحجوب كان انما وان الكاتب تبعه
والاحكام دلت **قال** اذا كان المكتوب عليه لم يلفظ للكاتب لفظا قاسما
بل قال اريد ان يكتب كذا فكتب له الكاتب ونظر ذلك المكتوب في ذلك تحريف
ففي الكاتب ينبغي الكاتب ان يضمن اذا كنت هذا اللفظ ولفظ على
المكتوب عليه واجاب نعم **قال** ان كنت عليه باطلا في اللفظ
واملاه عليه بحمل ويعلم بذلك فما حقه بالضم واللام وان كان
عالمًا بما يكون من ذلك عدلا وحقا فزلسنا وفلموافق المحجوب فلا بأس
عليه في ذلك واسد عليه **مسألة** ومنه واذا لم يكتب الكاتب اقر فقلت
ما في قديح لفلان ما له لفلان هل كتب قديح فلان لفلان ما له لفلان
اكتفى ذلك ويكون سواء بين هذين اللفظين في ذلك **قال** ان صح معه
عقد البيع وشيئا فمواكف وان لم يصح معه ذلك كتب اقر فقلت
اذا ذلك يكون باقرا من دون صحة عقد البيع في البايع وقبول المشتري
له واسد عليه **مسألة** وفي كتاب خزانة الآثار وفي الكاتب اذا كنت

[illegible]

حقا على نفسه وقال بعض انه يقوله على نفسه وهو احيى الى واسعه علم
 • **مسألة** الفقيه من خلفان واذا كتب الكاتب على رجل قرا فان
 بان عليه لقلا ان كذا محرمه فضاة وقد باع له بحقه ما لم يمسس كذا انبت
 تلك الكتابة على هذا اللفظ اذا لم يكن لبايع عليه ذلك الحق لم يشرى
 ولم يكن البيع عن قضاء والبايع • ولكن كذا ان كتب الكاتب براءة قصص
 واستيفاء بغيره لبايع ثبت عليه ذلك اذا حدث على المشتري حدث
 قبل تسليم العوض لم لا • وما يجب للكتاب تبخر ذلك اذا لم يصح معه
 اقراره بشئ مما ذكرناه وهذا اللفظان الاول والثاني فيهما فرق
 مع صحة علم الكاتب بينهما وعدم العلم منه باساس عقد البيع ويقصر
 اذا كتب ذلك لا • قال العرق بين النقطين ظاهر في الحكم وذلك ان
 اللفظ الاول مستغنى عن الكتابة ببراءة القصص والاستيفاء في الثمن
 لتقدم كاتبة الاقرار قبل البيع • واما اللفظ الاخر فلا بد من كتابة براءة
 قصص الثمن واستيفاءه لان كبايع لم يقر الحق فكيف يرعى ذلك ولعل
 كتاب زماننا قدموا كاتبة الاقرار قبل البيع فليس من كاتبة براءة القصاص
 والاستيفاء ولا كفاه بالاقرار عن ذلك وفيما عدى ان كان الباي
 اقر بالحق الواقع به البيع مع الكاتب قبل كاتبة فليست الكتابة بعد عن اقرار
 فهو مصيب في كاتبة والا فالوجه في ذلك والاولى ان يكتب باللفظ
 الاخر الى تمامه كما ينبغي فيه ولا يكتب اقرار البايع ما لم يقر به مع قبل
 الكتابة فاني احشى عليهما ان يكون ذلك قبل ما قدره عليه في الاصل
 وان وافق فيه ما اقر به المكتوب عليه بعد كما يتدفق لما ابر من مهارفة
 الالتم والروم التوبة لا يقدم عليه بغير علم لان ذلك محجور عليه لقوله
 تعالى انما على ما حرمه وان تقولوا على اسمها لا تعلمون وقد دخل
 ذلك في جميع المحرمات فثبت عندك حسنها بان في ضبطه وبجعل
 بعده وانه علم • **مسألة** ومنه وفي الوصية اذا وجدت ذاهب منه
 نقطة او مسمى في اسم الموصي واسم امه ووجهه ونسبه هل يجوز للكتاب
 ان يصح ما كتبه بعد موت كاتب عليها اذا حفظه وصبطه ضبطا عرفيا
 او جازيا • قال اذا كان كاتب تلك الوصية حافظا ما لفظه ما
 على الموصي بما يعبر خلق فيها وانما هو لفظا فانما هو ضبط حفظه
 ضبطا لا شك فيه ثم حدث ذهاب نقطة او مسمى منها بعد كاتبة الى
 ذلك فيها ارجو على هذا اقرارها ان للكتاب صلاحها وقول في ذلك
 مقبول لان المسلمين ما مؤمنون على دينهم ومحسنون لهم نفع واجوان

وعليه اومات د قال ان كانت الاوراق على راق على نفسه شي مما يحرم
اقره فيه الحقوق الخالة الواحدة فلا يطله ترك كتابة التصديق غير انه
ان كان الى اجل وانقضى الاجل ولم يكن تصديق فاقول قول من عليه الحق
ان عمره ما في عليه مع ميمه ونحن نكتب التصديق في الاوراق كان الى
اجل والله اعلم **مسألة** الصبي ولا اقدر ان اقول يقبوت الحق
المكتوب بخط اجازة وجد ذلك الصبي مفضوعا ضعيفا وعجزا
والله اعلم **مسألة** الغاوي ان اذا جاء رجل بورقة مكتوب لم فيها
حق على رجل وهي بعد صحة الحروف والقطاس واراد ان يشتر من
كتاب المسئلة اثبات خطمه ان ينقله لذلك الورقة حروفا او يقضاه
النقل ان لا يجوز ذلك **الفصل** النقل والتقيض مخافة ان يلزم المكتوب
عليه حق لانه يمكن ان يوفي ما في الورقة الاولى ويأخذ ثم يطالع بالثاني
الثاني لان الناقل لا ينقل من خط غيره فهو بمنزلة شاهد يخبر في
ناقل ثاني وان كان من خط بيده فهو كات والمسئلة رجاء الحق **قال**
الصبي ارى هذا المنع استصلاحا لا منع محرم يجب العيصان والله اعلم
مسألة الصبي في الكاتب اذا كتب على سق وصية وبطعام وادام
وحلاه وادام او حلاه لياكلها الناس فما لم يجد موثرا على راي وصية يحكم
ان يكتبها لكانت لياكلها ام لياكلها اعني الطعام والادام والحذاء
يقرب لما ذكره **قال** ان كتب لياكلها الناس نيت لان الصبي للمذكور وان
كتب لياكلها الناس كان الصبي للاشياء الموصى بها وان كتب لياكلها الناس
كان الصبي لغير المشيئة وان كتب لياكل ذلك الناس ومن شاء الله منهم
كان ذلك حسنا جازا وسمعت شيخنا خلف مينا في حجر الله يشيرون
بهذا الاخر وكان شيخنا المحرم فاصبر عنس محمد بن بكيت الاول ويجعل
المذكور الصبي ولعل الذي لم يحضر في هذا الاثر وان كتب لياكل من
يخرج من حكم اللغة لوقع الجمع على الاثنين في بعض القول وتفاوت في
لان هذا الاسم يقع على ما يوكد وما يقوى بعض ما ذكرنا فاقول الله تعالى
يخرج من بطونه فكان الصبي لصف من الانعام وفي موضع من بطونها صبي
للا نعام وفي جوازنا ثبت المذكر وتذكر كبر الموت اختلاف والله اعلم
مسألة الشيخ عبد الله محمد بن شير المداوي وهو جاء بصك مكتوب
له فيه حق برئيل بجيلة الاخر وكان الكاتب لا يعرف اسم هذا الرجل
وشهد للرجل الذي بيده الصك بشا هذا عبد الله فلان فلان فلان
ولم يقول هو المنسوب في هذا الصك الا ان شهدا بهما باسمه ونسبه

مطابق للاسم والنسب المكتوب في ذلك الصك لم لان فاذا شهدنا شاهدنا
بأن الرجل مثل ما هو مكتوب في الصك وشهدنا ايضا اننا لا يعلمان
ان احدا من اهل السعد قد شهد في ذلك الزمان واطمان قلب الكاتب وكان
الصك بيده ولم يثبت فيه ما بين للكاتب ان يجعل ذلك الصك **قال**
الصبي رحمه الله هذا الكاتب ان يكتب على هذا المقام ان شهدنا اننا
فازر به كان الكاتب حاكما او عدلا غير حاكم وهذا يعني ما قيل به وقد وجد
في الآثار ما في نوب ما ذكرناه عن الشيخ ابو سعيد وحفظت عن
شيخنا ناصر بن عيسى بن عثمان فاصبر على ما بين شيخنا عبد الله بن محمد لا يجوز
للكاتب ولا للمعائن ان يكتبوا على هذا المقام او في حاله ولا غير هذا
حتى يجر نسبه وانما هو المكتوب في هذا الصك والسعد علم ما قالوا وادروا
واخاف ان يجهل معنى العيب وقالوا شهادة العيب وردده **قال**
الشيخ عبد الله بن محمد كيف لا يجوز ان يشهدوا وانما هو المنسوب وفي هذا
الصك والافان باطقة هذا المقدمة والمناخه والسعد علم **مسألة**
الصبي وفيه ثبت وصية على انسان واخطا عليه وقال له كذا وصيت
لكذا وكذا واقررت بكذا وكذا فلان فيقول الموصي نعم ولم يقبل له
للكاتب يا فلان كذا وصيت او كذا اقررت هل ثبت هذا على
الموصي ويجوز للكاتب **قال** جاز ذلك الا ان يكون الموصي اعني فينبغي
ان يستعمل باسمه ليعلم ان الاشارة له والسعد علم **مسألة** وفي لفظ
كان اقررت فلانة ثبت فلان فلانة ثبت فلان بكذا وكذا ضمان
عليها له هل يكون هذا قاتنا على ما تقدم من اللفظ وانما كيد ولا
بطاع فلما **قال** هذا ثابت ولا يتطلم كاتبة له لان الاقرار من
امر قد تقدم والسعد علم **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله العدوي في امر
الكاتب وما يقال فيه من الاختلافات اهل العلم اذا كان ثقة ثبتا
واقامته مجتهدا كاتبا وسكتة صحيحة بالانفاظ المتميزة عن غيرها
فالسكوت ولا يشك في خصه الحكم بما امر حكام المسلمين والعمل عليها
فروى وغيره بعض يجعلها كالشاهد وبعض يجعلها شعبة من الحكم
في ثبات ما اتهم من حكمه فعلى هذا القول الثاني في من غمزوا شاهد
واما شهادة العدلين فاثبتها **قال** الله وهو الاصل الصحيح
والكاتب خرج من سبيل الراي عن المسلمين واستعملها الناس في
معاملاتهم وبيعهم وشراهم واقرارهم ووصاياهم طبيا للرخصة
ومع ذلك او يشارعهم في الرخصة في المسلمون ولم يوافق المستلى

[illegible]

بذلك متباخر جدا الى باطل يحمل الودع فلا يلحقه معنى الخطاء ان لم يعلم
 باطل ذلك اذا كان قصده الحق من ذلك والله اعلم **مسألة** الصحيح
 في قولهم وقف المسلمون على الكتاب بنصفه اطلاقا هله على ظاهره كنت
 المسلمون فيه وكان طرعه لم من مصلح العلم السلام في الشبهة وصار
 اهل البلد يسقون ببلدهم بالعاجين جميعا الحبر للكتاب ان يكتبوا
 والعلم الاول كما كانوا يكتبون فمرفق له **قالت** ما حفظت في هذا
 شئ ولا عدى ان للكتاب ان يكتبوا لهم في فليجزم الصحيح ولا يضرهم ما
 مارج فليجزم الصحيح وحالطه وجرى فيه ولا ينقل حكمه ولا اسمه ولا نعم
 اذا اراد اخرج من كتابه فليجزم كان لهم ذلك وعندي ان العاسد
 لا يطل الصحيح ولا اقوى على الوقوف على هذا العلم الصحيح ولا عساه
 من الاموال ولو كانا مائة من اجين وقد قيل ان الخزانة لا تسقى ماء
 حار والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه جاء الى الكتاب بصدق مكتوب لم
 فيه حق بخط الحبر خطه يريد ان يحمله لاحد وكان الكتاب لا يعرف
 خطا كتاب الضمك الحبر لان يحمله **ارابت** اذا كان لا يعرف
 المكتوب لم الحق يجوز ان لا **قالت** قال فان كان لا يعرف المكتوب علمه
 وطلب منه ان يحيل ما في ذلك اصل احد الناس في ان الكتاب ان
 يحمله له ولوله يعرف خط الكتاب الذي كنت ذلك لصك لا يكتب مما
 يجب ويستحقه ما هو مكتوب في هذه العجاسة في الحبر ولوله
 يكتب يخط كتابا كان فيما عدى والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الكتاب
 اذا اراد احد الناس ان يكتب في دفتره شئ من الحقوق على احد الناس
 يجوز له ذلك مثل ان يكتب عند فلان كذا لار بن فضة ولم يكتب كتبه
 فلان فلان **قالت** سمعت محمدا في الامور مما يختلف فيه وانا اقول
 ان كتب الكتاب يقول له على فلان كذا كذا لم يرد لهم او عنده لم انبه
 جاز ولا الخلاف موضع لعله هنا لا بد لا بعيت منا والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي الكتاب اذا جاءه رجل ان يكتب عنه شئ من
 الحقوق وكان الكتاب يعرف ويعرف اباه ويعرف جده لكنه نسي
 جده او اباه **فقال** لا يكتب لا اعرف **فقال** انما اسمي فلان بن
 فلان على ما يعرفه الكتاب والكتاب لا يشك في ذلك يجوز للكتاب
 ان يكتب له على هذا المعنى حتى ياتي مشهورا يشهدون انه فلان
 بن فلان **فقال** التثبت في هذا اولي ويجب ان يستصح
 النسب كما يطل المعرفة من الشخص وكذا معرفة ابيه والرفق بنفسه

الرب وانه المصائب لم يتعد حولا ذوى الالباب واسد اعلم **مسئلة**
ومند وفي الكتاب انما عند رجل واحد وكان له اهر من اوصى
للمكثوب غيرة وغفل المكاتب عنه ان يطلب عينه والشهود وكنت
شهاددا انما اهر مثل ذلك مرة فتوى بوصية وشهد لها زوجها
بسمها مع المكاتب واطلقت عن زوجها صداها الا ان ماتت فبطل
هو زوجها ثم ماتت المرأة الموصية وبطل صداها عن زوجها لانها
اطلقتها ابان زواجها على هذه الصفة **لا** قال لا اري على
المكاتب شيئا انه لا غم ضمان وانما فعلوا لا يجوز له في بعض ما قبل
وان كنت شهادة الشاهد صحيحة مع هذا المشهود ولو لم يعلم المكاتب
ثبت ما اراد منه واسد اعلم **مسئلة** ومند وفيه جاء في الكتاب
وقال المكاتب تخلي مسلي من مالي وغير ذلك من اجل امر ديني فلا بين
من صداها العاقل الذي تزوجها عليه ولم يقبله ائت على كذا وكذا
لا ريب فصدته لزوجتي بها بعدا حقها تخليت اجبي للمكاتب ان يكتب
على هذه الصفة **لا** قال جابر ان يكتب هذا الكتاب ما طلب منه
المقر على نفسه ولعله تزوجها على تخلي مسلي او خلاص ولو تزوجها
على درهم فلا تنطبق الكتابة على اقراره باخلاص واسد اعلم **مسئلة**
ومند واذا عطف المكاتب اقراره على نسق وصية اثبت ذلك **لا** قال
اما المكاتب اذا عطف الاقرار على نسق وصية فانه يحتاج الى ذكر المقر
اذا اراد ان يكتب عليه الاقرار من ذلك كل اذا كان يكتب الاقرار والاراد ان
يكتب وصية فانه يحتاج الى ذكر الموصي فان لم يكتب اسم المقر عند الاقرار
والاسم الموصي عند الوصية فان هذين المآثر والوصية لا يثبتان
اذا كان المكاتب لهذا الاقرار وهذه الوصية غير الحاكم الذي يحكم عند
الاقرار وهذه الوصية **و** وان كان المكاتب لهذا الاقرار وهذه الوصية
هو الحاكم بنفسه فحائز لما يحكم عند الاقرار وهذه الوصية لا يثبت
بالغير فان المقر والموصي هو فلان وفلان وهو الذي يكتب عليه
واسد اعلم **مسئلة** علي الشيخ جعفر عيسى وفيه عند نفسه انه
والاعاصم المستعين المنتهين بحار امه وكان في ظاهر امره والصلين
الغائبين المحافظين للتكليف فضله اعلام المسلمين كما قاما في
الحكام والاقسام والكتابة بين الانام حتى خلت الشهور والاعوام
طهر عليه السر الخفي والفعل الذي يصح ذوى عمل المسلمين ونقضت
احكامه ومحل امره وابرامه **م** ما تقول في الضمان متعلق والمحقق

التي حكم بها وكبتها وشهد بها اذ اردت ان صح عليه حد فقل دخول
 فمادخل ضمنها قد عتد كذا انفا قال اما الضمان عليه فيما قام به
 العدل وحكم فيه بالقسط في موضع الجائز له واللازم عليه فلا يبين
 لي بطلانه ولا وجوب الضمان عليه فيه لانه لم في موضع الجائز وعليه
 في موضع الواجب عند القدرة وتزول البلية بعد قيام الحق مع التوبة
 الواحدة يسوع ما اخرج من الاثم وانا في الظلم لانه مخاطب بهما
 كلا لما يخصه منهما وليس على انما شهد فيما يشهد به من الحق الواسع للو
 عليه في الدين الشهادة به حرج ولا ضمان ه ههنا ما لا يستقيم في
 الحق سواء ولا يجوز في مثل هذا ان يكون له ذلك وعليه وعليه الضمان
 والكتاب شاهد ليس بحاكم وكما ثبت تذكر لم يثبت في الحق بحجة
 ليعرف ولا على غيره في العمل بها على اصح ما قيله وقول القائل في الكفاية
 انما ضرب من الاحكام ولا يرها ان لم يل كانه في ريب وان يكون
 من شواذ الاراء عند من اصر الحق فاولا لا باب قليل فاهم قلت
 لما ريت ان كان قد عدل هذا الرجل العالم بحديثه وذهب من قبل
 المعدل ما ذهب اليكونان يشكك في ام لاه قال اما اذا عدل عند
 الحاكم كاذبا وهو يعلم خلاف ذلك منه او كان به جاهلا في شهادة
 على قضيتة حاضرة لم يقع عليها فصل القضاء فقبل الحاكم ذلك منه
 كاذبا وما صح معه سبب تلك الشهادة في ابطال الحق والتحقيق
 باطل لم يرد فيه الضمان لغير عار ما وان كان في غير شئ معلوم واما
 عدله عند الحاكم وقبل الحاكم شهاده بعد تقديمه لاه من قبل لم يصر
 عليه ضمانا ولكنه ظالم اثم تلمذ المتوفى على وجه ما تلمذ من فضروها
 فانظر في هذا كله فان لم تقصر في اذنا وبلا وخصوصا واما ما جعل كل
 شئ في موضعه قلت لم ارايت ان دعي هذا الشهادة ^{الشهادة} يحمل
 لان يورد بها فيما بينه وبين المدعي عليه غير ضمي كمال هذا يخرج
 في الحق عند من عرف الحق والاصر لاصول انه عليه اذها عند تزويرها
 ولما تاديتها في موضع اياحتها وان لم تقبل اذ ليس القبول مما به يجادل
 ولا عذر يسأل قلت لما ريت ان يصح بطلان حق بسببه مع نفسه
 اعليه ضمان لاه كان من قبل حكم او شهاده وكما ثبت قال لا يبين
 لي وجه لزوم الضمان عليه لما بطل من حق سبب بطلان كما يثبت
 او شهاده لظهور حديثه المبطل بها ولو كان حل ذلك لجد موضع
 ظاهرة المضي في حاله كونها بحيث الذي وقد مضى القول في الكتاب

ما حكمه وباطلها سواء هما لم يجز فيه حكمه قاله كل هذه الاقوال
لا اراها في الكفاية على الصحيح يخرج ولا احب انكم تفصلوا الاراء على
ما اراده لافي انما ارى الصواب في قول من خرج قوله في هذا موافقا لاحكام
الكاتب والسنة والاجماع وقد جاء من الافار عن الشيخ ابو الحواري
والشيخ ابو سعيد عمادته وكذلك عن محمد وعنه من ان الحكم لا يثبت
والمشايخ وكذلك عن هذا الشاهير بين الناس الا وقد مضى في القول
ما تستدل به على الحكم فان الكفاية انما هي لكلمات لها تدكير
لا يغبر من لم يعلم لعلمه ويعود ظهور حجة الباطل انما في الامانة التي
في الحق اتممتا وصحة جاسته لا تقبل شهادته ما كان في الظاهر
على منزلته قلست له وما نقول في ضمان المحرم والمجاز لمع علم
المجيز يحدث المجاز له وفيما جرى فيه ومنه في الاسلام من طرق
باب الاديان والاحكام ما يتعلق عليه الضمان في باب
الاحكام وفيما بينه وبين الله انما في باب وما لا يحكم عليه وتنف الخلق
والخلاص في هذا كله قاله اذا جاز له الاجازة في الحكم لمن لا
يجوز له ان يجيز له ما اجاز له الاحكام بين الناس وما اشتهر ذلك
لبنه له او على حدته الذي لا يجوز له ان يجيز له ذلك معه ولا ان يوليده
اياه كان ظالما ولا يبين في ضمان ما يحكم به المجاز له اذا لم يصح معه
ما اطل حكم اناه يلزم فيه الضمان بل اناه واذا بان جوب وظلم
وتقديم بعينه الحق في ذلك كان له في ضمان ما يلزم فيه الضمان شرعا
اذا كان في ذلك لما بين من يجزى منه منكم ويكون كل منهما ما اخذ به
على الانفراد في الحكم فانظر في ذلك قلست له وهل يفتقر معنى
هذا في العالم والجمل والمجاهل في اصول الدين وفيما يسعد وفيما
لا يسعد من باب الاحكام وما يقع عليه في المحر والاباحة في الواسع
من باب المحر والاباحة مما يسعد في الدين وما لا يسعد وفي الجاهل
والواسع له قاله انما علم ان لا يسع الحكم في اللغة الحق في حال
لعالم ولا جاهل على حال وليس في العالم عند من بعد ان ليس
من الواسع للعالم في علمه ان يجاهل ولا الجاهل ان يحكم بحمله على
الناس بالباطل ولا لاحد امانته ذلك لاحد ولا ان ما يحاسب
منه عن الحق بعد قيام الحق وزوال المعذرة في باب شيء والادوان
كلا ولا في موضع شيء من الاحكام فان فعلوا ذلك ضلوا وكان لكل امر
منهم ما اكتسب والاشه والذين توكيع منهم لم يغلب عظمهم
والعالم من الجاهل لا على خالف على علم منه الحق فيما اعظم حرموا

واشد

واشد الملاوات لذلك فاسق نصف عذاب هذه الامم به فيما روي في الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يسمى في الصحيح جاهلا في دينه من
 وسعد جمل شئ حمدا ولم تقم عليه بحجة به لان المعاقرة محتسنة
 قبل زوال البتة واعد علم حال كل امرؤ وبنيت فانظر في ذلك فقلت
 هل يخرج على المكلف انكاره من علم حديث وان لم يتكر عليه يكون
 ملوما وبقي ام سائر وهل تحريمه الاخاف بخلافه يعطيه اياه ويكون
 تدافع المحجة وذلك ان رسل الله وعرصه وهل يكون سائما الثاني
 فثبت وتكفيه معها الدنونة في يومها قال اما الانكار لم يتكر
 على مرفد فرزدى التكليف ولست غير محل الغرض نافذة ان يتكر المنكر
 لا بعد والمخبرات في الراي قطعا ولا المعروفات الثانية في الدين
 شرا لانه لا يحسن انكار الحق على حد المشرع من فداش او كفره وما
 خرج عن الحق ان غير فلما بطل فهو المنكر كيف ما كان من جميع مركبات
 والعول فيه في تفصيله يتبع وان في انكار رسل محمد الله مشرجه ولا خلاف
 ثبت ذلك عليه في شئ من امر انكاره فلو حدد ذلك في اقامة الحجر عليه لم
 يحرمه والعامة كذلك اذا كان المكتوب لم يعرف معناه ان قرأه او قرأ
 عليه ما كان من حكمه الذي سيلهم عليه السلام مع بلفظ فيما احكام
 الله عز وجل انما حرم عليها في كتاب الله به طائر اليها الاقامة تحريم عليها
 وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم فيما روي وكذلك عن المسلمين
 يحكم ويحسن تتبع ان شاء الله تعالى ولا يتدفعه والغرض من هذا
 مثل التصريح ان فمدا لمخاطب به ووقف على معرفة فيما بين في عدله
 في النظر لورد الخطاب به عن الله في احكام انكاف في الامر والنهي
 ولا يكون لضمان على من يتبع فرضه الا فيما يكون فيه الضمان لا تلاف
 نفس او مال قدر على نجته ما ومنع من الزاد المتدري عليها ظلم لهما
 فلم يفعل من غير عذر يوجب له العقوبة فيما نكر اخاف عليه الضمان
 على قول ليس بالجموع عليه واعد اعلمه وينظر في ذلك قلت لم قال
 عجزت المقدرة وضيق المشتكى به اعلان يعلم الخاصية يكون وان لم
 يعلمه لا يتكر في ضمان ما تلف عليهم وكيف بالغ المذون وكيف يخرج والسييل
 والا خلاص لهذا الضعيف قال اذا كانت المقدرة بغيره ولم يكن على
 تقية منه على نفس او مال ودين كان عليه الاستعانة في الزاد ما قدر على
 الزاد والمنكرات فمن عجز فيه ذلك ولا يكفر في ذلك عوق طافقه واما

[illegible]

اختلافاه فانظر في هذه الرواية بفكر من قلب حاضر تجد ما قاله في اكثر من
روي فقهاء عان وتالف على القول به اهل الزمان وواهي البرهان
قريب السقط ظاهر الغلط وكهدد على السوء والضلالة واما العافية
والملءه ونسأل سوا من يطلب السلامة يوم القيمة ان هدينا
بواضحة النجاة من العذاب والسلام قلت لم تذكر القول الحق
في كل مكتوب في الصكوك من اقرارات او وصايا يكون قال نعم
لان الصكوك لا تثبت معا ولا تقوم بها الحجة عندنا وكانت ولا حاكم
الا بالشهادة عليها وكذلك في جواب الشيخ وسعيد ع الله ووجدنا
انما الصواب الموافقة الاجماع والسنة والكتاب ولا اعلم في صواب
اختلاف القول ولو كان ذلك الكتاب ابا بكر الصديق او عمر الخطاب
رضي الله عنهما واسد اعلم قلت لم وهل على من حكمه على احد من
في غير موضع قيام الحجة فيه بغير من شهادة على ذلك او اقراره حائز
عليه ضمان ما نلف يدك على يد يد ام لا قال لا يمين على الصحيح
وجزماء نظر الصواب واذا اراد بالحق عليه لا الصك هذا لك ليس
شي وان كان بالمنقوع العمل عليه بغير لاكثر الناس لا ما شاء الله
فان اخاف ان يكون هذا من جوع الشيطان لنفذه ليفذه في صحيح
النظر الصحيح فالصواب في غير ان تدين فيه بانه باطل قطعاه قلت
لم وعلى الحق او الموصى شئ من الازمان يشهد ولا يمين به الصك نفسه
عن الشهادة في موضع الروم ام لا قال هكذا عندي لا يجرى في
الصواب بحج اذا اراد وجه الخلاص في الاكذ كذا لا يدوم بذلك في
الوقت في سورة المائدة فانظر فيما اتحد به فيما فرغها فاعلم به ودع
عنه ما قاله المخصوص على خلاف الصحيح المخصوص فانزاد في الملة السلامة
واعدت الشبهة لانه اقرب قليلا واهدى سبيله قلت لم ان مات
احد الشاهدين عليه ان يشهد غير بدلا منه وكذلك ان ماتا قال
هكذا الحق هذا ظاهر للبيان ولا يكون الشاهد الا يقوم الحجة به
في الظاهر في الشهادة على ذلك فان لم يتقدم تقوم له الحجة عليه
فليس شهد بغيره عليه الناس وليتمس الحجة فحيث ترجع رضى ويكون
على هذا الحق في الحجة او يموت على ذلك فيعذر الله والى العذر ولا
يعذر الله معصرا ولا يخارعه قلت لم وهل يحمل المحكوم به بنفس
الكاثر دون شهادة من يخون شهادته على ذلك مكتوب لم اخذ ذلك
كان حجة متا لوصايا او الاقرار او عليه ردة الى هذا الخذ على هذا

[illegible]

الوجه هـ قال لا يبين ذلك على الوجه الا ان يكون معه ذلك المكتوب
 لم قد سمع بعلم نفسه انه لم يعلم به في الوصي والمقر والمشهد وبشهادة
 المحجة في ذلك معه فان لم يطالب في ذلك بالصكوك لم يكن له المحجة
 سواء لان في محل الانقضاء كان مما لا يختلف في ثبوت له وما
 بنفس الكاتبة لا غيرها من المحجة فلا يجوز له ذلك وما اخذ كذا فعليه
 رده الى اهله وما تلف على يد فعليه رد ما لم يضمن ثبات في يد
 حتى يتخلص منه لوجه يكون له فيما لا خلاص سبيل على قضاها يخرج
 في النظر ومعنى هذا الرأي لو كان لا خندق كان على ظن من ان له الا
 انه ما كان من ذلك مثل الدور والفعل والشجر والارض واستاء ذلك فله
 وجه في تركه ونزع يد عنه ولا يكون عليه في المستأنف حفظه ولا
 القيام به بعد ما عرف الحق لاهله واراد الخلاص لنفسه على مناس جاء
 في مسئلة الثور انه يد ويد اخذ على الظن من ان له في موضع ما كان
 اقرب في هذه وان لم يكن ذلك من هذا اقرب فليس يا بعد ما لم يخصص
 لزوم القيام به لحال غير هذا والا فهو كغيره من المسئلة حال ولا يعلم
 قلت له وهل قيل بعد هذا في الصكوك اذا كانت الكاتبة لها بخط ثقت من
 ثقات المسئلة قال نعم قد قيلت خط الثقت ثابت في حياته
 وقيل في حياته وبعد وفاته وقيل انه ثابت في الحيوة وبعد الوفاة اذا
 كان فراجك او فاقامه الحاكم انك ليحكم بكاتبته وقيل انه لا يثبت ذلك
 بعد موت علي حال على اتفاق منهم انه في حال ثبوت كالتشاهد من
 في المحجة وكل هذه الاقاويل عند اول الاباب ليس بشيء والصحيح في
 هذا قد القول به وعليه سيقاقل هذا فانظر فيه وعليه قال الحق
 ابو عبد الله ليس يخاف الاعلى ذي حجة اعني بصير هـ مسئلة الشيخ
 ناهض سليمان بن مرداد فيمن كتب اقربا او بيعا او وصية ثلث يمينه
 هذا الملقط ثابت على هذه الصفة ولو لم يؤكد السهام بالعدد الا انه
 فأكيد الاقارب او وصية في السهام بالعدد هذا اقرب الى الايضاح لانه ربما
 ان هذا المقول لم يثبت عليه سهام من ذلك البيت او المال بعد ذلك
 الاقارب من الجدة يبيع او هبة او ميراث او وصية وعمر ذلك من
 الاسباب واعلم هـ مسئلة بنت راشد في الكاتبة التي لم يحق على
 انسان واراد ان يكتب له في حقه ورفقه هل يجوز لهذا الكاتب ان
 يكتب حقه هذا الرجل اخر وان كتب له الورقة هل يكون هذا اقربا منه
 لمن كتبه ولا يجوز له قبض حقه الا باذن من كتب له ولا يجوز له قبض حقه

الاباؤن

ماقتضاء العفو واستقامة المظنة وان كان موجرا فهو جاز وقات وجاز
الحكم به علمي معنى ما عرفنا واصلد علمه **مسئلة** المستد منها من خلفات
فمن في الى كات وكتاب المسلمين وقاله اكتب على فلان كذا وكذا ومضى
عند ولم يلفظ عليه بالحق هل يكون هذا اقرب اليثبت به الحق من كات له
ويجوز ان كانت ان بعض المکتوب له الحق الصك بغيره من ان كان كات
لاد قال ان لا يكون كات الصك لا يوجب الاقرار به في ظاهر الحكم لان
يحتمل ان يكون اوم بكتا منه عليه قبل منقض ضمنه من كات له وايضا
فمعلوم ان الامر بذلك غير الاقرار به لا ينكر ذلك الامر قبل علمه وركه فمهم
ثم ليس لكات ان يدفع الصك بعد كات المکتوب له دون من كات
عليه بل الاول به ان يدفعه اليه وهو الناظر فيه بعد قبضه وان
دفعه لكات دون المکتوب عليه وحكم عليه بما فيه فاشتق عليه
الضمان مع انكار المکتوب عليه الصك الحق المکتوب به وذلك
واحد من اصراضه واوم وبسائه وحكم حسب ما بان في فيه واصلد
اعلمه **مسئلة** ومنه في ورق فظهرها رجلها بيع ماء فانكرها
ونسب منه وله بعثت كات بها وكانت تشابه سلكه بحكمها
انها خطبم لان لم يكن حكم الماء قال ان سلكه الخطوط ليس
تحت في الاحكام اذا انكر الخط المنسوب منه لان الخطوط تشابه
ولا يحكم به ان خطبم مع ان كان حتى يصح ذلك عليه ولا يبين في عليه لزوم
بين مع ان كان الكات لانه لم ينكرها ادعى عليه فيلزم اليقين لان كان
الحق وانما الاحكام بيع مدي شراء الماء وصاحبه واذا لم يصح انتقال
الماء عن حكم مالكه لم يردع شراؤه ولم يعتز في كات بكنائج الورق
فهو مجموع على صاحبه محكوم له بذلك واصلد علمه **مسئلة** وعنه قال
ففيما عندك حسب ما عرفناه في احكام الصكوك المکتوب بها العفو
اذا كان هذا الحق المکتوب بها غير مؤجل او قات نوجله وقد انقضى
اجله والرجل ولم يطالبه بالخروج حقه في حياته حتى مات واحتمل
بقاؤه واذا وقع وكات الصكوك محكوما بشروطها عند المسلمين مع صحة
بقاء ما فيها حكم بشروطها غير ما رز لا خلافا بين المسلمين فقدم من
راى شروطها في الحكم حتى يصح ادائها وحسب ان البعض منهم لم يرها
فانتهى الاحتمال لاداءها فيها حتى يصح بقاؤه خصوصا اذا كان
سكوت من الحق على الخط لينة في حقه من غير علمه في ذلك
واصلد علمه **مسئلة** وعنه فبين ان كات وكتاب المسلمين وقال

له اكتب

لا اكتب على
هذا الصك
له الصك
في زمانها
انهم لا يكتفون
بالحق المکتوب
بكتا الصك
مكتا منه عليه
غير الاقرار به
الصك عند كات
بغيره
المكتوب عليه
المكتوب به
بان ان كان
منها ان كان
والحق والماء
الله واما الله
فمنه فليست
على الرجل عفو
صاحب الحق
يكون صاحبه
شراؤه منها
لهما حاطا
هو رزقهم
ولم يله الا
رقة فلهذا
مسئلة
قال هو اذا
فله يترك
مكتا لان
جميعا او يترك
هو كات

الغاوي وفيمن اراد قضاء ما عليه من الدين قبل حلوله واراد من صاحبه
 اسقاط شيء مما عليه والبراهم لبقية قبل محل حقه ووعده ولم يدرهم
 باسقاط شيء من حقه بتسليم ما عليه والبراهم ولم يقع بينهما شرط
 في تسليم بعض وتأخير بعض فسلم هذا الرجل بعض ما عليه والحق وانحصر
 بعضا الى ان حل اجل البراهم اعجب ولم يلحق ان يقيم على مزوعه بذلك
 بجميع حقه يجوز له ذلك ام لا قال لا بد جاء الاثر باختلاف في
 قبض الحقوق قبل محلها فعيل لا يجوز ذلك وقيل لا حاطد حقه جائز له قبضه
 وقيل يجوز لان اتفاقا على ذلك فعلى قواعده يحسن بعد الاسقاط ولم يفعل
 فيجب ان يتخلص بقدر الزيادة عن قيمته البيع محسوب على الماشتر
 ومثلان باعدهما يسوي ستة دراهم بعشرة لاربعين فان سلم
 على شترين خط درهمين وان كان ثلاثة فواحد ودون الحق بحساب
 ان كان نصفها او ربعها على هذا الحساب وانما قلت هذا لبراي ملاحظة
 حفظه في نظيره وقيل عدله والله اعلم **مسألة** ومن ظلت احت
 ان تعرف في الدين الذي في النسي على النبي صلى الله عليه وسلم عنه كيف هو
 الذي عندنا في النسي هو الكالي بالكالى ووجدنا في جامع الشرائع الحسن
 رحمه الله في معنى النسي عن الكالي بالكالى قال السلف اذا لم يكن بعد
 حاضر كان ديناً بدين فلا يجوز ان يكون لمدى فيجعل به دين على
 وجه السلف وكذلك ان لو كان لمدى الى اجل وعليه دين الى اجل
 لم يجز المفاد صفة قبل محله وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا اجل بحقه على مولى فليحتل ففي هذا الوجه دلالة ان قضاء
 الدين بالمدى في الحال في الذمم جائز الا ترى من قولهم اذا ابرأ الذي اجل
 بحقه الذي كان عليه الحق او لا فقد سقط عنه وليس له ان يرجع في طلبه
 وقد ثبت حقه على الذي اجل عليه بحقه في ذلك على جوار المقاصصة
 بالحقوق من الذهب والفضة والورق الخالة في الذمم والله اعلم **مسألة**
 الزامى في رجل علم دين يستقر قومه ماله فافترز وجته يسكنها في بيته
 ما دامت حته من ضمان لزمه لها هل يدخل عليها الديان ام لا
 قال ان كان هذا الاقرار في المضي فعند انهم يدخلون عليها
 ببيعة السكن وان كان الاقرار في الصحة فعند انهم لا يدخلون عليها
 والله اعلم **مسألة** ومن صاحب الاثبات اذا نقص مال الغرم
 عن دينه فقول هو شرع مع الثقات الا ان يكون الحق على الغرماء
 حين الادان بدين صاحب الزرع على رعيه الذي انبت له في حقه

قابوا

فابوا ان يدينوه فهو اولي بزرعه الذي ثبت له اباؤه في حقه وقول ذلك
 سواء احق عليه ما ولم يحق وصاحب الاناث او في ما ثبت له من سائر
 الديان ما دام الميثاق حيا والى علمه **مسألة** ومنه وفق لا يملك الا
 بقرة بزرعه عليها وزرعوا عليه من حال فضيق عليه اصحاب الدين في حقوقهم
 اتباع بقرة ويقتضونها اهل الدين وان مات بزرعهام ينظر الى حصار
 بزرعه قال فيما يجبي في مثل هذا ان ينظر الحاكم الصلاح لاهل
 الدين وليد منهم فان كان ترك هذه البقرة لغير هذا الزرع او ترك على اهل
 الدين في استيفاء حقوقهم واوفر لغيره في وفاة الدين الذي عليه لم
 يجبي ان يقتل الزرع لانه لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وان كان في
 نظر هذا الزرع لا يقوم بقرامته وانما هو مطر فلا دين مريدا تختلف
 عن قضاء الحقوق التي عليه بحيث البقرة في الدين والى علمه **مسألة**
 ومنه وفي رجل عليه حق لرجل فقال له ادفع الحق الذي عليك الى فلان
 فبات فلان وقد دفع اليه بقضاءه فالحق يجزى له ان يدفع ما بقي منه
 الى الامور لا يجزى له دفعه في ورقة مما مور له قال اذا مات الامر
 فليس ان يدفع بقية الذي عليه الى امر فالدفع لم يدفع ما بقي عليه
 الى ورقة الامر فلا يصل الحق له الا ان بقى الامر فالحق للمور له ما دفع
 فاوله ان يدفع بقية الحق للمور له بعد موت الامر **مسألة** ومن
 ان عيدين فان كان صاحب الحق حيا فلحقه بالذي عليه الحق ان اد
 ان سلم الحق الذي عليه المقرا او لقر له ان لم يتكر المقرا الاقرار وان انكر
 المقرا الاقرار فان الذي عليه المقرا او لقر الحق سلم الحق الذي عليه المقرا ويشهد
 عليه بالاقراءه واما قولنا ان الدراهم التي عليك قد صارت لغدا فليس
 هذا باقرار صريح ويسلم الذي عليه الحق الى الرجل الذي له الحق او الى ورثته
 ان كان قد مات رجعه وان مات اما مور له ما دفع فليس له ان
 يدفع البقية الى ورثته الا ان يامر او اذنا او لا فليس بقية الحق عليه
 وان كان اقر بالحق للمور له ففي ذلك اختلاف قول له دفعه عليه كان
 نقدا او غير نقدي وقول اذا كان غير نقدي فليس له مرد عليه ويدفعه الى ورثة
 المقر له والى علمه **مسألة** ومنه وفي محمد وعمر وهما دين على زيد فرفع
 زيد حيا لمع عمر ثم طلب محمد الوفاة من زيد فقال لزيد ان قد وفي عمر
 او بعد اجازة حجة الموضع مع عمر ولحق بعد كنه عند عمر
 هل يكون وفاة تاما ولا يدخل على محمد في الاربعة الاجرة بشئ ام لا
 قال ان كان الذي وفاة الحب منها قد كره ففضله اياه فلا سبيل

من اذ اراد احد
 في زرعها من الارض
 يقع بغيرها من
 عليه من الارض
 على من زرعها
 انما اختلف في
 هذا وجدوا له
 السلفا ولا يفعل
 سوس على الماشي
 انما انهم فان سلم
 زرع الحق بحسب
 هذا انما لا يحق
 ومثلت اح
 سلم عنه كيف هو
 مع السهم والجز
 فاذ لم يكن بعد
 فله ان يرضى على
 له دين الى رجل
 عليه وسلم
 من الذي ان قضا
 والى الذي اجل
 ان يرجع في طلبه
 على جوار الخافض
 من والى علمه **مسألة**
 من سكب في بئره
 ديان ام لا
 يدخلون عليها
 لا يدخلون عليها
 انما لا يخرج
 الحق على الغرام
 في البئر في حقه
 فابوا

لاخر عليه اذ لم يحج عليه من قبل المضرب في ما لم على قول من يقول بذلك
 وان كان وعد وعد ان يك من هذا الحب اربعة اجرة ولم يجر
 ونقصا ياه وهو متروك في حمة الحب فهو وسائر الديات سواء
 اذا طبعه قبل ان يصير اليه وصحت حقوقه عليه الا ان يكون
 ثم سبب وثبات او غير والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن لم
 دين على صايه وقد حل ذلك ولم يوفه اياه بعد فارد ذلك المدين
 ان يشتري قرا صايه شيئا ويضمن ان يقا صصه بما عليه له ولم
 يعلم ذلك يجوز مثل هذا ما لا فالت يجوز ذلك اذا تراضيا على
 المقاصصة وان لم يرضيا وكان الصايه مقر بحق هذا فيؤديه
 الصايه حقه ويوفى هو الصايه من ما اشتراه منه وان انكر الصايه
 ما عليه والحق هذا وكان الذي كرم مع هذا حرجي ما عليه ولم يجده
 عليه يضمنه فاني لم ان يضمنه ويقا صصه بما عليه والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفيمن لم يرضه صفات وتبعات وذن باديها وهو قائم على
 ذلك وذلك مثل من لم يرضه من لسان وهو دامن ان يلقاه او يرضه
 شيئا وما له حل او من جدار قوم واراد ان يصلحه وهو دامن في ذلك
 دينونة صدق فادركه الموت قبل الوفاء اقره سالما ما هالكا
 قال اما الصافي الذي من قبل الظلم والعصب انه لا يسع الانسان
 امساك على اصحابه عند القدرة عليه واما التابع التزم قبل الخطا والدين
 التي توجد بطيئة نفس هلهما ولم يضيقتا عليه فيها وكان في اعتقاده
 الخلاص منها فادركه الموت قبل ان يتخلص منها فترجوا الله تعالى ان
 يقضيهما عند اعلم منه صدق المنة في ذلك وهو اللطيف بعباده والله اعلم
مسألة ومنه وفي من جاز عليه خول جازيت وعلم ان على الميت ديناهل
 يجوز ان يدفع الحق الذي عليه الى من علم ان له ديناهل على الرجل اذ لم يجد
 سبيلا اذ دفع الدين ويدفع الحق الى الورثة قال هذا يدفع الحق
 الى الورثة وليس له حجة عليه وان كانت معه شهادة اداها لصاحب
 الحق لموضع ما يلزمه اداها وليس لان يدفع المال الى صاحب الحق الا بركي
 الورثة وان يحكم حاكم عدل بفقد حكمه على الورثة والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي المقاصصة يجوز بغير لفظ المتقاصصين كان المتقاصص
 بين الوالي والشاري بغرضية او بين من لم يحج على اخر عليه مثله وهل فيه
 وجهين فعل وما خلاصه من ذلك قال على ما سمعناه في الاما
 ان المقاصصة لا تكون لا بلفظ وخلاص من فعل ذلك بغير لفظ ان يرد

كل حق

كل حق
 احد من
 ما عليه
 اعدا
 ان الخا
 ام
 جميع ما
 عن في
 وعنه واذا
 خطا من
 ارجل عند
 الدين وط
 نقص لم
 قال لا
 مع الذ
 من قبل
 باقره
 انهم
 بعد ما
مسألة
 في ا
 الا ا
 فان
 عند
 قول
 فالت
 باخذ
 حجت
مسألة
 على
 ارجل
 ان
 وكان

كل حق مثل ما كان في الاول والاخر جاء في بعض الاقوال فاضاء الاشياء على
احد مثل ما عليه لم يسقط الحق بل بقا قصصه ويرى كل واحد منها
مما عليه لصاحبه مثل ما عليه لم يسقط الحق بل بقا قصصه ويرى كل واحد منها
اعلم **مسألة** ومنه وما حدث كفي المعسر الذي عنى الشرع اهو ما يقتضيه
الى الحاكم كمنه الحاج في المطالبة قال **أخبرنا** عن ابي ربه المفسر
جميع ما يولد عليه الا الذي ليس للطالب ان يعقد فيه اذا كان قد صح
عنده في ترك قضاء ما وجب عليه ان لو كان مؤسرا والله اعلم **مسألة**
ومنه واذا رفع اهل الديون على المدينين منهم من عنده صحة وورقة
خطه من غير خطه ومنهم ولا صحة عنده لكن المدينون اقره بدعواه
اي دخل عنده اهل العجاء لاه قال اذا كان الاقرار بعد ما رفع عليه اهل
الدين وطلبوا حقهم الى الحاكم بعد ان صحت حقوقهم عليه عند الحاكم
بعض لم يحضر الاقرار بعد ذلك اذا انكر الديان لا بالصححة اذا انكر وبعض
قال اذا لم يحضر عليه الحاكم ما دلوا عليه بنقله حازا قارة ودخل المقر
مع الديان ولكن هذا تفسير في معنى الصحة بالدين فان كانت الصحة
وقبل ظهوره مستند بذلك فمعه هي الصحة وان كانت الصحة الا
باقراره في الاوراق التي جاء بها الدين رفعوا عليه فلا يجزى ان يبطل
اقراره بعد ما رفعوا عليه ما لم يحضر عليه الحاكم لان كل واحد من اقراره والله
اعلم **مسألة** ومنه وفيما اقره عن موضع كذا وانتهى الرجل بحق
ثم ما ادرى ذلك الزعم اذهبها المقر في ماله ما ارجع المقر له
بذلك على المأثم على المستوفى منه لم يتخذ عليها جمعا قال اما
الاقرار فان كان عند المسكين تابا وبصر الزرع المقر له باقرار المقر
فان كان الزرع موجودا بعينه وصح ذلك حتى تقوم على رفض الزرع
عند المسكين فالمقر له به والا لاخذ ابن ما ادرى وما الا بات فعلي
قوله يجعله ثابتا في حق من اثبت له وكان ماله الزرع لا يفي بدينه
فالثبت له على هذا القول الحق بالزرع الى ان يستوفى حقه منه ولما ان
باخذ حيث ادرى وذلك بعد الصحة وقام الحق على يديه الزرع والله
اعلم **مسألة** ومنه وفيما جعله اقراره عليه ناسا او اقرارا بها حقوق
له عليه بخطه من غير خطه وفيما تصديق له عليه وكلها منقضية المأثم
او حاله في الوقت يحكم بها في مال الحاكم ويوقا اهل الاوراق من بعد
ان يحلفوا ام غير ذكره قال فيما يجزى اذا كان في الاوراق تصديق
وكانت صحاها ابراء وكانت بخطه من غير خطه المأثم ان يحكم بها

في مال الهاك بعد ان يحلف اصحابها ان حقوقهم باقية على الهاك
 حتى يصح ائتمهم قد استوفوا حقوقهم من مال الهاك في حياته فقلت
 وانظر احد ورقته مكتوبة لرجل فذهبت قبل هذا الهاك المذكور
 بالمخفى شيئا مع الاوراق التي رباها اياه قال اذا كنت
 الورقة قد انقضت مدتها في جوع الهاك وكانت حاله في حياة الهاك
 وكان الذي عليه الحق قد مات والذي له الحق قد مات بعد ان حل
 حقه ولم يصح منه مطالبة ولا استيفاء فمد الورقة لي بحكمها في
 مال الهاك فيما يعني حتى يصح ان ما فيها من الحقوق للمخفى باق على
 الهاك فقلت وان حضرت جميع الاوراق عند الحاكم ومعه جميعا
 وكان مال الهاك لا يفي بجميع ما عليه وقسم بين اهل تلك الاوراق ثم
 جاء احد بعد ذلك بورقة اتفق الاولين شيئا ام لاه قال اذا كانت
 ورقة بحكمها في مال الهاك فانه يلحق اهل الحقوق فيما قصص من
 مال الهاك على ما سمعته من الاثر واسد اعلم **مسئلة** ومن وافقني
 بالاختلاف في الدين الذي في الذمة والاثبات في شيء فقلت ان الناس
 اولى وقولهم سواء وهي بحجة ان يكون ذلك سواء الا ان الحق
 الذي جاء القرن فانه في جميع الرهن وفي بعد موت في اختلاف
 واسد اعلم **مسئلة** ومن وافقني في الذي عليه دين وورث ما لا
 وباعده ان يبعه جاز ولولم يرض دينه ما لم يكن فليس على حقوقهم
 وهو اذ رفع اهل الديون الصاحبة على المديون وحكم الحاكم بها
 وفسله عليها وصيغة التمسك ان يام الحاكم احدا يعلم الناس واسد اعلم **مسئلة**
 الصحيح والمديون اذا كان لم يصنعة او لا صنعت لما لا اسد
 قوي على العمل لا يترك يلعب وعلم ان يذبح جمهوره في كل عمل بقدر
 عليه ويحكم الحاكم عليه بذلك واحل بعضا لا يرى الحاكم ان يحكم عليه
 بذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا رفع على المديون بعض
 دينه ورضي عليه فانه يرى ان يقدر عليه ثم رفع عليه اجرة
 قول ان لا يرضى بشاكون الا اولى فيما فرض له بقدر حقه ونحوه
 لا يدخلون عليه فيما فرض له لان ذلك بمنزلة الحق على هذا القول والله
 اعلم **مسئلة** ومنه والدين لا يرضى بحد من اجماع اذ التمسك
 صاحبه فعدله انما لا اجب التزامه لا مر عذر لانه منه واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه واذا جاء رجل الحاكم بورقة يطلب حقا على
 رجل لا حق فيه سنة وفار بعد يوم عاشر من شهر صفر ومطلبه يوم
 عاشر من شهر صفر فلا استنفالنا بل ان فلا يحكم له حتى تنقضي سنة

كاملته كل شهر ثلاثون يوما وهذا المسئلة يدخل فيها سائر الدواب
 لاجل الزكاة والضحية وما اشبه ذلك قلت له كم سن الدواب
 لتضحية قال الضأن قول سنة اشهر وقول ابن سنة فيما يلزم من
 او الخ وما الماعز ابن سنة واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر عيسى
 رحمه الله واذ كنت من عبيد اخي لاجل الناس له اجل وثوب انه قادر
 على قضاء بعد قضاء الاجل فلما انقضا لاجل ذرا العسر فعليه
 البيعة العادية ان يعيد فادى بحبس حتى يصح ان يبيع معه فلا ملاك
 شئ ما يقضى به دينه ولا يعصمه لا يجوز حبسه واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه واذ افراد لورثه يدين على الميت يجب بحضته فقول عليه
 فيما يحسد والميراث مما اقر به على الميت وفور عليه وحضه وان
 استغفر الدين حصته والميراث وهذا هو القول عندك لانه اقر
 بان لا ميراث للاب بعد الدين واسد اعلم **مسئلة** العاوي واذا باع
 الموضع الذي فيه بغير ما يجوز فيه ببيعة ثم مات وخلف دينه
 يستغفر املاكه فان كان له وصي فان الوصي يبيع ذلك المال في قضاء
 ما عليه فان عارضه المشتري فيسكو منه عند الحاكم ليمعه عنه فان
 لم يكون له وصي فيطلب الدين الى الحاكم ليقيم له وجلا بقضى دينه
 ثم انه ويحكم عنه واسد اعلم **مسئلة** الصبحي واذا ضمن العاوي واقر
 لزوجته ما يجب عليها وزكاة صوغا اعدامت زوجته ومات
 الوالد على تركها قال الزكاة المضمون لها على وصيها
 في حياته وفي ماله بعد موته ولا اعلم في هذا اختلافات ثبت الضمان بها
 وان ادعا ما يبطل عنه لزومها في حياته نظر اهل العلم فاروع صحبا
 هار جاعلي مذهبهم علوا به فثبت عليه في حياته وبعد فان اوبى جع
 الصداقة مثلها على زوجها وبر اوع ومما عاها لان ضمانا به غير ضمانات
 الزوج وقال من قال شرط النكاح المجهول ثابته خارجة عن حكم
 الاقرار بالبيع واسد اعلم **مسئلة** وعند المديون اذا استغفر ماله
 الدين وثاب البيع ماله من اهل لوجته نفقة في ماله وكسوف في هذا
 الشهر قبل الدمان ام لا قال فاذي يوجد من كان عليه ديون
 ومظالم ولا يغضل الذي لم يذلي عليه فليفق على عاها في الوقت ما
 يستحقه من الجوع وهو جدا ايضا في موضع اخر ان كان له عول
 نازله كسوفهم في الوقت كان عليه كسوفهم في الوقت الذي لا يسعد
 تركهم ماله مع رفع عليه الغماء واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا مات المديون

وترك امتهم مملوكه واقرب بعض ورثته انه اعتقها في حياته ولم يصدقها الدنيا
بعقها العتق الامن باقرارها في ورثته بعقها ام لاه وان افتر
بعض الديان بعقها ولم يصدقها الورثه وبقيت الديان العتق
باقرارها فمنهم ام لاه قال **مسئله** ان لو ارثت لا يقبل قولك ان ليس فيها
نصيبه واما اقرار بعض الديان بعقها فاذا كان مستغرا فاما لم
الدين وهو و نصيب منها فاعلمنا العتق ما لشخص الذي لم فيها
ويستسعي لمقبة الديان مما فضل من عتقها وذلك من غير حفظ ما فيها
لانه ايضا يوجد ان العبد اذا فتح انه مملوك فهو مملوك حتى يصح انه معتق
والله اعلم **مسئله** ومنه ووراثه وعلمه حقوق مستغرة قال
وقد حج عليه الحاكم في ماله بقدر ما عليه ولم يزوجته واولاد صغار
ارادوا العتق في ماله واراد الديان عتقهم كانت الحقوق جائز او
غير جائز قال لا تفقد الزوجية واولاده اذا لم يكن له مال سوى
ما عليه وقد احتج احد الدين والله اعلم **مسئله** وهذا يكون صاحب
الحق اولى بالوفاء وقال الحاكم ممن تاخر حقه بعد الحج ولو استغفر
جميعه ولم يبق للمتاخر شي ام لاه قال **مسئله** هكذا معنا اذا ثبت
ذلك الحج بوجه وجوب الحق والله اعلم **مسئله** عن شيخنا ناصر بن محمد
ما تقول في ما سألنا في احد يورث له فيها حق يحط منه بحجر
خطبه واراد من ان ايجله في مال من عليه الحق بقدر حقه ايجوز
في غير ان اجمعه على من عليه الحق لعل له حجة تدفع عنه هذا الحق واحكم
عليه بالحق في عيبه كنت تعرف من عليه الحق ولا اعرفه قال
اذا صح الحق على من عليه وثبت ذلك في حكم الظاهر مع الظاهر بما لا
اختلف فيه مع من صح معه ممن يحوز حج في مال المديون فلان
حج عليه في ماله بقدر الحق الذي عليه لو اراد منه ذلك قال **مسئله** الصحيح
الذي ادرت عليه الحاكم واخذت عن الاخوان الذي له الحق يحج
الى الحاكم ويقول له حج في هذه الورقة فياخذها الحاكم ويكتب فيها
بعد اسم الله قد حجرت في مال فلان فلان المنسوق في هذه الورقة
بقدر الحق الذي عليه ليس فيه انصرف الابداء هذا الحق هذا اذا
كان وله الحق يعرفه الحاكم واذا لم يعرفه دعاها باليمين على معرفته
ولم اعلم منهم ولا بعضهم مغفرا ولا منكرا ولا افعالا هذا والله اعلم
به وبصحة التزامه وحجته على من عليه الحق والحج حكم والحكم لا يستقل
الا بعد الحج ولعلمهم في ماله اقمهم وتسلوا برأي من الشرائع لم اعلم
والذي عندي وهو اوضح محجة وثبت حجة اذا طلب وله الحق

الى الحاكم منه خصمه عن التصرف فان الحاكم ياد با حاضرا خصمه اذا اراد
 الانصاف منه فاذا حضر الخصم اخبره الحاكم بمطلوب خصمه واستقهر
 عن دعوى خصمه فان اقر له بما ادعا عليه جاز له ان يقره بما ادعا عليه
 وقال وقال جميع ماله وان انكر التقرع بالخصم باليمين فان لم
 البينة فعاد الحاكم مثل ما وصفت وهو ان يقول بخصم من يخصص من
 الصالحين اعلموا اني قد خرجت على فلان هذا ماله بقدر ما عليه لا لما
 لا يتلوه منه والنفقة والكسوة بالمعروف ولعل بعضكم لا يرى حرجا في الحق
 الحالة قلت للشيخ ناصر حسن اذا جازي وكنت عليه حرجا في ماله
 من غير حجة عليه ولا اعلام له ابينت عليه هذا التجرع في ماله ويكون ذلك
 حكايات ام لا قال اذا ثبت ذلك من لم على من عليه على ما تقدم مما
 وصفا فيكون حكايات لم على من عليه قال لا يصح نفي ما ادركهم
 قد ثبت لك وعلى ما عتدى فقد فسرت لك فاذا ثبت الحجة على ما يجوز وينبغي
 وبوثايت واسد علمه **مسألة** الصبي وعلى الحاكم اذا اصبح عنده رجل
 حقا على اخر وطلب ان يحمله في ماله غير محمله من ماله غير معتد حقه
 وكل ذلك بغير محضر من غيرهم ولا اقامته حجة عليه ولا اعلام له بذلك وهو
 حيث نتاله تحت هله في جوار فعل الحاكم هذا قول اقاوال المسلمين اهل
 العلم والعلماء هذا لا يجوز ابد وهو باطل قال اذا كنت مشايخنا
 وحكام ديننا يفعلون ذلك ولا اقول انه خطاء وقيل ان ابا علي
 رحمه الله يحكم بالحق اذا اصبح عنده في اموال من يحتج عليه واما ما جاء
 بما لا شرع اهل البصرة ان يحرم على من ومنادى عليه في الملاء وبجائس الحكم
 قلت وانما ذلك هذا الغرض بعد ذلك ووطا اصحاب الديون الاخرى
 والمحاصصة بمحقوقهم في ماله لاجل هذا الحرام لاهم هذا الحاكم
 بقدر ما يقع لهم من ذلك ان لو لم يكن هذا الحرام لاه قال لا ضمان على
 الحاكم فان صح باليمين ان هذا الغرض باع او اشترى او اقترض حاصص
 الغرض في البيع بالشرع ولم يمنع وان لم يمنع فرضه ولا يعلم يقبل قوله على
 غمائه وان كان المحرر علة لئلا لم يلحق صاحب الدين امتا وبثت حقه
 بعده قلت وان توافق هؤلاء الذين الى هذا الحاكم المحرر والاد
 اصحاب الديون المستأجرة المحاصصة ومنعهم من ذلك الذين ديونهم
 قبل المحرر يجعلهم اسوق ويجعل محرم هذا كانه لم يكن شيئا قال اذا
 لم يصدقهم ولم يحرم لم يدخلوا عليه الا باليمين وهذا اذا لم يشهر المحرر
 ولا يدخلون عليه بعد الشرة واظهاره في الملاء قلت وان كان فيه

ما لم يصدقهم
 قبل ان ياد
 وان انكر
 باليمين
 فان لم
 البينة
 فعاد الحاكم
 مثل ما
 وصفت
 وهو ان
 يقول
 بخصم
 من يخصص
 من
 الصالحين
 اعلموا
 اني قد
 خرجت
 على
 فلان
 هذا
 ماله
 بقدر
 ما
 عليه
 لا لما
 لا يتلوه
 منه
 والنفقة
 والكسوة
 بالمعروف
 ولعل
 بعضكم
 لا يرى
 حرجا
 في
 الحق
 الحالة
 قلت
 للشيخ
 ناصر
 حسن
 اذا
 جازي
 وكنت
 عليه
 حرجا
 في
 ماله
 من
 غير
 حجة
 عليه
 ولا
 اعلام
 له
 ابينت
 عليه
 هذا
 التجرع
 في
 ماله
 ويكون
 ذلك
 حكايات
 ام
 لا
 قال
 اذا
 ثبت
 ذلك
 من
 لم
 على
 من
 عليه
 على
 ما
 تقدم
 مما
 وصفا
 فيكون
 حكايات
 لم
 على
 من
 عليه
 قال
 لا
 يصح
 نفي
 ما
 ادركهم
 قد
 ثبت
 لك
 وعلى
 ما
 عتدى
 فقد
 فسرت
 لك
 فاذا
 ثبت
 الحجة
 على
 ما
 يجوز
 وينبغي
 وبوثايت
 واسد
 علمه
 مسألة
 الصبي
 وعلى
 الحاكم
 اذا
 اصبح
 عنده
 رجل
 حقا
 على
 اخر
 وطلب
 ان
 يحمله
 في
 ماله
 غير
 محمله
 من
 ماله
 غير
 معتد
 حقه
 وكل
 ذلك
 بغير
 محضر
 من
 غيرهم
 ولا
 اقامته
 حجة
 عليه
 ولا
 اعلام
 له
 بذلك
 وهو
 حيث
 نتاله
 تحت
 هله
 في
 جوار
 فعل
 الحاكم
 هذا
 قول
 اقاوال
 المسلمين
 اهل
 العلم
 والعلماء
 هذا
 لا
 يجوز
 ابد
 وهو
 باطل
 قال
 اذا
 كنت
 مشايخنا
 وحكام
 ديننا
 يفعلون
 ذلك
 ولا
 اقول
 انه
 خطاء
 وقيل
 ان
 ابا
 علي
 رحمه
 الله
 يحكم
 بالحق
 اذا
 اصبح
 عنده
 في
 اموال
 من
 يحتج
 عليه
 واما
 ما
 جاء
 بما
 لا
 شرع
 اهل
 البصرة
 ان
 يحرم
 على
 من
 ومنادى
 عليه
 في
 الملاء
 وبجائس
 الحكم
 قلت
 وانما
 ذلك
 هذا
 الغرض
 بعد
 ذلك
 ووطا
 اصحاب
 الديون
 الاخرى
 والمحاصصة
 بمحقوقهم
 في
 ماله
 لاجل
 هذا
 الحرام
 لاهم
 هذا
 الحاكم
 بقدر
 ما
 يقع
 لهم
 من
 ذلك
 ان
 لو
 لم
 يكن
 هذا
 الحرام
 لاه
 قال
 لا
 ضمان
 على
 الحاكم
 فان
 صح
 باليمين
 ان
 هذا
 الغرض
 باع
 او
 اشترى
 او
 اقترض
 حاصص
 الغرض
 في
 البيع
 بالشرع
 ولم
 يمنع
 وان
 لم
 يمنع
 فرضه
 ولا
 يعلم
 يقبل
 قوله
 على
 غمائه
 وان
 كان
 المحرر
 علة
 لئلا
 لم
 يلحق
 صاحب
 الدين
 امتا
 وبثت
 حقه
 بعده
 قلت
 وان
 توافق
 هؤلاء
 الذين
 الى
 هذا
 الحاكم
 المحرر
 والاد
 اصحاب
 الديون
 المستأجرة
 المحاصصة
 ومنعهم
 من
 ذلك
 الذين
 ديونهم
 قبل
 المحرر
 يجعلهم
 اسوق
 ويجعل
 محرم
 هذا
 كانه
 لم
 يكن
 شيئا
 قال
 اذا
 لم
 يصدقهم
 ولم
 يحرم
 لم
 يدخلوا
 عليه
 الا
 باليمين
 وهذا
 اذا
 لم
 يشهر
 المحرر
 ولا
 يدخلون
 عليه
 بعد
 الشرة
 واظهاره
 في
 الملاء
 قلت
 وان
 كان
 فيه

الحاكم

قولنا جازته هل لارحى فيها مضى منه ام يكون ما مضى بمنزلة الحكم
 منه وليس لارحى عنه حتى يراه حوازا بينا ويصلح ما يستقبل اركب
 بفعله **قال** لا اراه خارجا لاصواب وقد علموا بدرك قلت
 له وما صفتا الشروط التي يجوز الحكم بغير حصولها وبغير مدرك
 ايضا ويكون حجة ثابتة بعد ما **قال** شروط الحكم بثبوت
 المحنة عليه وصحة عند الحاكم وسواء كان الحق عاجلا او اجلًا كان على
 حتى او ميت الا ان موت وعليه الحق بمنزلة انحراد الوارث ممنوع
 من مال هاتك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي عليه حق لاحد فقلت له يحط
 في يجوز خطره وكتب له وقد ادهنه به كذا رهنا مضوضا ولم يقبض
 المهن الرهن يكون حكم هذا الرهن مفتوضا ام لا **قال** اذ لم
 يقبض الرهن فهو بمنزلة رهن بلا قبض ولا ينفقه كما ينزله رهنا مفتوضا
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه والاثبات اذ لم يكن في ثبوت المثبت له
 ما لا يعدل عندك قول من جعله هو والديون المنطلقة سواء ام جعله
 اولى وما المجترة على هذين القولين **قال** على اكثر قومه انه بمنزلة
 الديون المنطلقة ولعل حجة قول اسد تعالى فهان مقبوضة ولعل
 حجة من يعتقها لان العتية ثبتت للمأجور وكذلك لبيع ثبتت بلا
 اواز على بعض القول واسد اعلم **مسئلة** ومنه ورايت لاحد حقا
 في مال اديته ولم يكن في يد المالك اثبات فاع المثبت ما اثبتوا
 اقره اثبت بغيره واقران ويقر صاحب الاثبات فيه على قوله من
 جعله وغير سواء **قال** اكثر قومه يثبت البيع والاقرار وفيه
 اختلاف قلت واذا كان لا يثبت اقرار ولا يثبت فيما يدخل
 المقر والمشتري بغيره ذلك لما لم يقر له الاثبات ويحاصره
 فيه على قول من جعله واصحاب الديون المنطلقة سواء **قال**
 اما صاحب الاقرار فلا بد من بغيره ما اقر على عليه اصحاب الديون
 واما المشتري اذ لم يعلم بغيره الشيء المشتري فان حقه على من قبضه
 منه مقدم على اصحاب الديون اذ لم يثبت البيع والاقرار قلت
 واذا قره او باع لم يرد ما لو اوصى ما الحكم فيه **قال** اما الاقرار
 فالو الدلوله فثبت على كل حال وهو بمنزلة بيعه واما البيع فلا
 يثبت الا على البالغ وهو على ما وصفت كذا في نشاط الرهن واطلافة
 وعلم المشتري وجها لئلا يدعى الشيخ ناصر حنين **قال** بعض المسلمين
 انداوى من غيره وقيل هو وغيره سواء فيه وقيل غيره اولى منه
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا علم في المخرج بيع المديون ولم يغير

اثبت

اثبت
 اذ لم
 قال
 قلت
 ومقتد
 اكثر القول
 الصدقات
 الاداء وفي
 بقى شرعا
 قال بغير
 وسوا وقد
 فخرج القضا
 اثبت وبيع
 المخرج البيع
 قال في
 والقرءاء وقد
 اذ اوان الم
 انما اصغر
 وغيره اقر
 الدين غير
 اسد واما
 قلت بخاص
 كذا كذا ولى
 مسئلة
 الا قال الله
 يحسن بده
 يرد على بعض
 القائل هو
 هو ما تاجر
 مال لاجل ما

أثبت عليه ذلك، وبما أبيع ولولم يبق من مال المديون شيء أم لا؟ قال
 أف لم أحفظ في هذا شيئا وإنما كنت أذكر ما فاجوا عليه وأوجبوا له التغيير
 فإن أحكام المحل المستهدة والمناذرة في المحال على الإنكار وإن المحل المستهدة
 قلت وإذا كان على المديون حقوق متنازع عن الحق الذي فيه الحجر
 ومتقدمة قبل ذلك الحجر تكون هي وهو سوء شرعا أم لا؟ قال
 أثر القول المساواة بينهما وقد قيل بتقديم الحال منهما وهذا يدخل على
 الصدقات والتبائت والقسمات. قلت وعلى هذه الصفة
 الذبايع وبقي من مال بقدر الحق الذي فيه الحجر مضي بيعة ويكون هذا الذي
 بقي شرعا بين الحق المحرم وبين الحق مقدم قبله والمتاخر عنه.
 قال ببيعة جاز إن ألق ما بقي بحملة الحقوق التامة قبل وقوع الحجر
 وسواء تقدمه الأثر بها أو تأخره وإن في الوصايا اللازمة المتأخر
 من حق القضاء والضمان فالقول واحد والحج نافع لما قبله على قول من
 امتنع وبعضه لا حكم له بغيره حتى يصير لا بأسه قلت وإذا كان
 الحجر والبيع في يوم واحد ولم يعلم بالحال إلا بيباع بيبطل.
 قال فيما عدا ذلك يثبت نصف البيع فأقبل ميراث الهدم
 والغرماء وقد سمعت من يفتي بذلك في بعض مشايخنا قلت وكذلك
 إذا كان المديون في اليوم الذي حجر عليه فيه ولم يعلم بذلك قبل الحجر
 اتجا صفي هذه الديون بالحجر أم لا؟ قال إذا صح أنه قد أدان ببينة
 وغيره فمر على نفسه وقال من ذنبه أنه لم يعلم بالحجر الذي عليه فضاح
 الدين بغيره والغرماء وهكذا ينبغي لمن أراد البيع والشراء أن يشهد كما أمر
 الله وأما أن لم يعلم إلا بأقرار فأدركه لا يقبل على زيادة إلا أن يصدق
 قلت وصاحب الحجر لمن تأخر عنه في البيع والمات أم لا؟ قال هو
 كذلك وأولى من غيره في قضاء حقه من مال الحاكم على أثر القول وأما علمه
 مسلمة ومن حيث قيل في أصح الديون أنهم يجسبون في موضعهم
 إلا في المال الكثير ما لمالكه الكثيره قال يوجد في آثار المسلمين في الميراث
 يجسبون في بلد أو في المال العظيم ولم يجد مفسر له حتى وممعت من
 يروى عن بعض فقهاء المسلمين أن المال الكثير هو ألف درهم والمال
 القليل هو خمسمائة درهم ولا وسط سبعة مائة درهم والمال العظيم
 هو ما تارة درهم وأما علمه مسلمة ومنه وعن علي بن رجب الحاكم
 مال لأجل ما عليه يكون كالمفسر في جميع أحكامه إذا كان مال لا يفضل

[illegible]

عن الحق الذي حجج عليه من سببه وما تقدم من الحقوق ايضا يكون مثل
المحجج عليه من قبله على هذه النصف لانه قال ان من لم يحجج وجب
عليه ترك النصف في ما لم يحجج له وتقديم والدن ولعل بعض يرى
لصاحب المحجج دون من لم يحجج له ولعل بعض لا يرى الحجج الا فيما وجب
ادافع من الحقوق وفيما يثبت عليه المحجج بحقه ما قيل في المفسر لم يحط به
والله اعلم **مسألة** ومنه وجدت ان المشتري سلعة في حل ثم افلس
وظهرت عليه ديون كثيرة انما اذا افلس بعد الشراء فهو والغرماء شرع فيها
وان كان فلا سهم قبل الشراء واستتر عن هذا المبيع فهو احق بما جاء دون
الغرماء والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل عليه حق في رجل ثم مات
هل الذي له الحق يحجج على ورثته اذا كان في ذمتهم ولم يكن فيه قصد بق
ولا وصية **مسألة** قال الكثر يقول ان هذا غير ثابت حتى يصح انه باق اذا
لم يكن فيه قصد بق ولا وصية اذا كان هذا الحق قد جازل صوت من عليه
الحق الا ان يكون الذي عليه الحق مات واجل الحق باق لم يحل تحكيم باق
حتى يصح تسليمه ولو لم يكن فيه قصد بق ولا وصية والله اعلم **مسألة**
ومنه وان شهدت المينة لأربعة على زوجها بصدق ولم تشهد له
باق ومات الزوج والصدق اجله الى موته ابيت لها **مسألة** قال ثابت
ولا يحتاج المينة تشهد ببقا قبل ان اجله الموت حتى تشهد المينة انه
قد اوفىها وبراثة من اوافرت له به والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
احمد صلا ويحكي الحاكم ان يحجج على المدين ما لا اذ طلب ولم يدر
حجج فقول يحجج عليه ما لم يكره وفول يحجج عليه في ما لم يقدار ما عليه من
الدين لا غير ذلك وان باع المحجج عليه ما له كله لغير الذي له الدين فقد
وحدث في كتاب بيان الشرع عن أبي سعيد انه اذا سلم المشتري للذي
له الدين ذلك الدين الذي وقع عليه المحجج بسببه ان يبيع حايرو فابت
ولم اجتزأ في المسألة اجازة النجاشي والقاضي على مال رجل بالغ يعرف
الغيب من الزوج الا ان يكون عليه دين لغيب او يكون عقليه ناقضا وناقض
العقل لا يحجج بمعد في ما له ولو لم يحجج عليه القاضي ما لا المرأة التي لها
زوج اذا طلب زوجها الى القاضي ان يحجج عليها ما لها فان الحاكم لا يحجج
عليها ما لها الا بحق يجب عليها او كسوقها او نفقتها او لمصلاحيها او
وصيتها في ابواب التي في ثلث ما لها والله اعلم **مسألة** ومنه وامرأة
التي هي جنة او ميسنة وجعلها على زوجها في دار عاجل فطلبت حق منه
ذلك او طلب ورثتها فقال الزوج اني وفيها في حياتها او عند دخول

[illegible][illegible]

ومنه وفي الدين ظالم يكن في الصك تصديق بعد الموت فيه اختلاف
 وانما من يعتمد على ثبوت الحق لثبوت الصلح فيه ولا تزول الصحة
 الا بالبينته العادلة واما في المبيع فثبت ذلك بلا اختلاف
 ولكن كذا في قولنا ان فلانا المشتري قد بصر اليه من هذا المبيع
 براءة قبض واستيفاء فان هذا لا يثبت وانه المثل الذي لا يحق
 المبيع او بطل بوجه فلا والله علم **مسئلة** الشيخ عدل في عدم
 واذا مات من الدين ولم يطلب في حياته وطلب ورثته فالقول
 قول من عليه الحق مع عيبه والبينة على الورثة ان هالكهم يطلب
 من عليه الدين ان مات وان قال المدعى عليه اني سلمت
 ما في هذه الورقة فعليه البينة ان سلم ما فيها لانه قد قرأه ويمين
 على الورقة انهم لا يعلمون ان هالكهم اخذ هذه الدرهم والله علم
مسئلة ان عيذك واما اصحاب الحقوق المتقدمة قبل الحق
 وصاحب الحق المكتوب لهما في حقه فم سواء شرع في مال
 المديون لكل واحد منهم بقدر حقه ولا يكون صاحب الحق اول بحقه
 في مال المديون واهل الحقوق المتقدمة قبل الحق واما الحقوق
 المكتوبة بعد الحق فلا تدخل الا ان يفضل شيء من مال المديون بعد
 ان ياخذ اهل الحقوق المتقدمة قبل الحق وصاحب الحق المكتوب
 لهما في حقه واما ان يبيع المديون جميع املاكه لاحد بعد الحق فلا
 يثبت البيع بعد الحق الا ان يكون عند المديون شيء مما يوفي اهل
 الدين المتقدمة قبل الحق وصاحب الحق المكتوب لهما في حقه فاذا استوفى
 هؤلاء الذين ذكرتهم كحق فم خفيش يثبت والله اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي الحق المكتوب اذا كان حالاً لم مات المكتوب له قبل الذي
 كتب عليه ثم مات الذي كتب عليه من بعد ففي كل اختلاف والذي
 نعمل عليه اذا كان الحق حالاً ومات من عليه الحق ولم يكن في الصك تصديق
 فالقول غير ثابت وان كان في الصك تصديق وكان الذي لدا الحق
 حياً فالقول ثابت وان مات من عليه الحق من قبل الحق وكان الحق حالاً
 اجله قبل موت من عليه الحق فالقول غير ثابت واما اذا قرأ الحق لاحد
 بشي وعاش الحق بقدر ما يوفي الحق فقولنا لا يثبت واما اذا قرأ الحق لاحد
 ان مات واما اذا وصي الحق بفصاء وانفاذ ما افترضه فهو ثابت على
 كل حال واما الوصية فهي ثابتة واما اذا كان الحق حالاً وكان
 الذي عليه الحق حياً فالقول ثابت ولو لم يكن في الصك تصديق ولو مات

الذي له الحق

الذي للمعروف وأما إذا حال الحق بعد موت من علم الحق فالحق ثابت وأما عدمه
مسئلة ومنذر وحال عند حصول الحق في مدته مستند بوجه هو
بعد انقضاء السنه يطلب حقه انزله البيهقي انه باق إذا انكس الذي
عليه الدين لم يلاه قال أن كان الذي عليه الدين حيا فعليه البيهقي
أن قد وفوا ولا بعد في الدين . وفيه قول إذا انقضت مدته
فعلينا بالحق بيته أنه باق وهو قول مسعود بن ميم ولم يعمل الفقهاء
بقوله وقالوا البيهقي عليه السلام قد وفاء ولا فالحق عليه السلام مسئلة
على الشيخ عليه السلام محمد بن بشير وأوردنا المكتوب فيها قول الجليل
وفيها قول الحاكم المسلمين إذا حال صاحب الورق حقه المكتوب في المال
يبطل الخراج هو ثابت . فقد اختلف في ذلك فقهاء المسلمين بعض
أبطل الحق بعد الاحالة وبعض ابقته مع الاحالة وذكر مرجع في ما يحكم به
حاكم المسلمين وأما علمه . مسئلة الصبي في قول من قال بإحالة الانصاف
للمظلوم . وقال الظالم من جنس ما لم بعد عدم البيهقي له والخبر والإياض
من توصل إلى حقه بالأحكام الظاهرة إذا ظفر له منافع أوجبات
وأورد بعد البناء فغني من يكون كراهة حملها بالسوق أو معاملة الناس
وكذلك كراهة الدلال من مال منتصر منه وهل يجوز له بيع المساومة
أم لا . قال عامة مذاهب أهل الرأي على جواز الانتصار من
المظالم من جنس ما عليه ولا علم في ذلك اختلاف إلا في قول من زعم أن
يحكم الحاكم بغيره فيمنع الخصم أن يلصق صاحب هذا القول من قبل الحاكم
والأولاد أعلم حجة منع والانتصار وقد قال الله تعالى ولئن قصر بعض
ظلمة فإنيك ما عليهم من سبيل ولا حجة منع من ذلك مع قول الله عز وجل
وهذا أعدم الحاكم أو في يقوم مقامه ولم يكن عند هذا المذهب البيهقي
وإذا كانت عنده بيته فوجد من يصفه فلا أعلم اختلاف إلا أن يسي
لأن يحكم نفسه ولا يحكم الحاكم نفسه مع وجود قدرته وطوله -
كيفية لتصلت بحكم نفسه مع وجود من يصفه بصره . وأما أن
لم يجد جنس عين ما لم يوجد من غيره فقال من قال ليس لربنا ما أخذ من
غير جنس ما له وحقه متعلق على من ظلم وقال من قال لا يأخذ
من غيره جنس ما له ولا يهتبه وبأخذ من غيره عدل وأن كان هو
ممن يضره كالأول وجد عدل نفسه فمئة عدل ولربنا شاء
بغيره وإن شاء تملكه ولا سبيل عليه في تخاذه ملكا ولا لغيره عند
صاحب هذا القول وقال من قال في أهل العلم ببيع ما أخذ من مال
من ظلمه بملك ما إذا لم يجد الجنس ولربنا يحكم بالكره ويعطيه من أرى عليه

بالاجرة واحدة بعده وحمله في السوق في غنائه اخذ بقول المسلمين ومن اخذ
 بقول المسلمين كانت له المحنة وعلى صاحبها المحنة في محنة لغة المحنة واجب
 انه يخرج في بعض الآراء انه لا يلزم الاجرة في هذا كله الظاهر لانه وقع
 الانتصار من ماله ولم تقطع محنة فلهذا ضعف صاحب هذا القول
 ان يجعل المونة في هذا الشيء المقتضا بالانتصار وعسى ان في بعض
 القول ان لا يجوز له اخذ الاصول في هذا ولو قدر عليها ولم يمسوا
 والعروض والحيوان وغير ذلك من المحنة جميع ذلك يجوز له بيعه بالنقد والسوم
 لا ذكركم بكن حاكما فيمنع من بيع السوم ولا ويكيل حاكمه وقال من قال له هل
 العبد ان يبيع ما اقتضا بالسوم والمناذرة وهو غير الوصي
 لليتيم وقال من قال لا يبيع بالنقد وهو قوي واخبر وقد قيل في هذا
 البيع وجواز بالسوم في الوصي ويكيل حاكمه وكل من لا يملك روح دون
 الحاكم ويومع في هذا لليتيم والوصي عليه المحنة في نقض هذا بيع الوصي
 بالسوم على بعض القول ومن لم يبع حاكمه واحسب ان الترخيص في بيع
 السوم يلحق جواز الحاكم وحكمه على ما قيل في الوصي والوكيل والمستصير
 ولعل القول في هذا اكثر مما ذكرنا فانظر في معشر المسلمين فيه وخذوا بالعدل
 منه وردوا عليه على ما قبله واهله واليه اعلم **مسألة** ومما يلحق العاجل
 والاجل الا لا يقع عند يكون في الحكم مختلفا ام متفقا فان لم يكن
 ما حل منها واكثر ما جاز منها والحال والاجل مختلف والاجل متفق
 كله ولو اختلف حاله والحاكم في ذلك متفق ولو اختلف حاله الا ان
 يكون احد الحقوق لا ويات واحد هما محديات بقول الختان مختلفان
 على هذا الوصف وقال من قال هما متفقان لا يلزم مع لاريات خمس
 محديات لتقارب المعنى ويغفر بينهما لاختلافهما في التسمية طاعة
 اعلم **مسألة** ومنه والاضامن حل عن اخيه حل كحل يدين قصدا اذا
 لم يطعم له ولا اخيه المضمون عنه وفاء هل يحكم على الضامن بتسليم الحق
 الذي ضمن به عن اخيه في جميع اخيه ام لا فان قالوا نعم فلهذا وجوب
 ان يكون موافقا ان هذا الضامن يلزم ماضيه به ولا يوجب به
 حكما ولا شرعا ما دام اخوه حيا ومنه تسليم ما عليه لان في شرطه
 اذ لم يصح وفاء الحق الذي عليه وعبدان هذا فان لم يعول به ولو لا
 انه شرط فان لما جاز ذلك بان يكتبه ولا لقان يقر به ولا يجوز
 العتق على مسلم ولا على حاكمه وحكام المسلمين لا يحكمون الا بالعدل
 ولا يقبل عليه خلاف ذلك واقول لا يلزم هذا الضامن ماضيه حتى

يأتي

باقي حادثة لا يمكن فيها ادعاء على المضمون منه بحال فحينئذ يلزم الضامن ما
 منه به ونظير هذا في الأثار كثير ولا يخفى على حكماء المسلمين وعلمائهم
مسألة إذا ثبت هذا في الحقوق المضمون لها يبرح مع فيما كانت
 الوفاء مطلقا غير مقيد بوقت ومما كان مقيدا بوقت ويجوز إذا
 ما حل وفيها الضامن عنه به أن لم يورأ في ذلك لأجل الوجوه فلم يصح منه
 إفاء حتى انقضى لأجل حينئذ يثبت عليه ما ضمن به المضمون له ولا
 يبين في براء تدمنه على هذا في أرواؤه وأدعاه **مسألة** ومنه
 وفلحق على حل وصهر له به عند حل أخوانه استحق منه ثم إذا حاله
 لأخر فغظنا قوله بكل حق يجب له هل يستحيل الضمان للمقر له أم لا قال
 يجب ذلك للمقر ولا يعدم والاختلاف مثل بيع الخيار إذا أقره فله
 الخيار في اختلاف وأدعاه **مسألة** الزاعية فمن وجد عليه لأجل
 عشرة دراهم مكتوب عليه في ورقة تاريخها في شهر رمضان وعشرة
 دراهم مكتوب عليه في ورقة أخرى تاريخها في شهر الحرام وكل الشريطين
 ورسته واحدة وبحال الجمع يجب إذا انقضا شهر جاز في الأخرى رسته
 معلوم فتا يجب عليه جميع أم لا قال إذا لم يبين أن هذه الدراهم الأخرى
 من جنس غير جنس الأول وإنما كتبت الورقة عن قراض محمد الدراهم
 ومحالها واحد فيجب أن لا يثبت عليه إلا ورقة واحدة حتى يبين أنها غير
 الأخرى بوجوه والوجوه وأدعاه **مسألة** ومنه وفي وفاة أطلعت ورقته
 على زوجها بعد موته واحدة مكتوب لها فيها ما يتألف أربعة صدقاتها
 العاجل في أربع خلاصات بيع القطع والأخرى مكتوب لها فيها ما يتألف
 الأربعة وكذلك صدقاتها العاجل والأخرى في شيء من مال زوجها أيضا
 عند انقضاء الأول ببيع القطع فالورقة أن كل ما تأسان عندي في الحكم
 وأدعاه **مسألة** أبو سعيد في الرجل يكون عليه الدين فيسأله
 هل أسلم ما كان ناسيا قال يوجد عن محمد محبوب أنه لم يجد من ذلك
 وقال غيره أن الناس معذور وأدعاه **مسألة** وعن رجل له مال
 وعليه دين فإذا سأل الدائره امتنع عن دفع الدين وقال لا أبيع مالي
 وما تدخل هل يكون مطلقا في ذلك ظاهرا قال إذا كان هذا الرجل
 ليس عنده وجنس الحق الذي عليه دين وكان متاعا عن دفع الحق إلى
 الغرم إلا أن يبيع وما لم يشتتر لم وجنس حقه فلا يكون مطلقا
 ظاهرا وإنما سأل المفسر في قول أبيه صلى الله عليه وسلم مطلق
 الموضع ظاهرا إذا كان عنده جنس الحق الذي عليه فحينئذ يكون ظاهرا

[illegible]

عظمه وقال بعض اذ لم يكن عنده من جنس الحق الذي عليه لم يبيع من
 ماله وفي ماله اذ يتاخر حتى الغنم رجاء ما يتيسر له ان يبيع في حصول جنس
 حقه فلا يكون ظالما بمطلبه. واما في الحكم اذ ارفع عليه الغنم بحقه وصح
 عليه الحق وطلب ان يؤجل في بيع ماله خيره صاحب الحق ان شاء ان
 يعترض بحقه من ماله ما يقول العبد ولا نه يسوي به وان شاء ان يؤجله
 الى ان يبيع ماله ومصلحة الاحسن في ذلك ان كان ماله مكره وصاحبه واحد
 وان كان اصولا او جمع والاصل علم **مسئله** غل الخمر سليمان بن محمد
 مداد في رجل هلك وترك زوجة مملوكة ولها عليه صدق ولم يكن عنده
 حقه في الحق فاراد سيد هان ياخذ من مال الهالك الحق بقدر صدق امته
 بلا حكم يجوز له ذلك ام لا قال اذا صح مع سيد الامت ان له على زوج
 امته حقا فاما ماله عليه كان الحق من قبل صدق امته او غيره ولم يكن له حقه
 في حقه بلغة اخذ حقه عند حكمه كسليم فقد قيل لمان ياخذ من مال
 من عليه الحق بقدر حقه من ماله واذا وجد من جنس حقه ولم يقر له ورتبه من
 عليه الحق بحقه او محذور حقه ولم يتوصل الى اخذ حقه منهم دون
 واحد من جنس حقه لم يجز لمان يقتصر باخذ من جنس حقه وقال
 من قال ان ياخذ من جنس حقه بغنمه ويحكم لنفسه مثل ما يحكم لغيره
 ان لو كان حاكما اذا عدم الحكم وقال من قال ان واحد من جنس
 حقه فله ان يبيع بعدل والسعي ياخذ من غنمه مثل ما عليه له من الحق
 لان الحاكم لم يحكم الا ببيع مقتضا ما عليه من الحق وان فصل معه شيء
 بعد اخذ حقه فهو امانة في يده لصاحبه وان كان ورثة الهالك من
 بقاء حقه على هالكهم وعلم هو ذلك منهم ومنعوه ومحدود حقه فاذا
 اخذ حقه من مال هالكهم سدره فيعلم ان قد اخذ حقه من هالكهم من ماله
 اذ لم يجز منهم بطش ولا ظلم في مال ولا في نفس مخافة ان يرجعوا
 عن عتبه وظلمه له ويدينوا ما عليهم دينونة صدق وورث قال
 خاف منهم على نفسه وماله واتفق منهم تقيت فليشهد عدولا على
 اخذ حقه من مال هالكهم هكذا جاء الاثر وراخذ بقول من قال ويل
 المسلم لم يهلكه الله اعلم **مسئله** ومنه وبين عليه حق لرجل غير
 بلده وطلب المدين يوفيه فقال الصحيح الى بلدي لا وفيك اذ الذي
 له الحق عليه ان يصل الى بلده من عليه الحق لياخذ حقه منه الا ان يكون طلب
 حقه فلم يوفيه اياه فعلى الذي عليه الحق عليه ان يخرج الى بلده وله الحق اعطيه
 حقه والله اعلم **مسئله** الصحيح وفي حجر رجل على المرأة ماله الا اقول به

قائم العين كان مضمونا في ذمتهم فهو في ذمة او وديعة فالقول واحد والله
 اعلم **مسئلة** عن الشيخ جيب سالم في رجل له على رجل حق مكتوب في
 صك والذي عليه الحق كان قد سلم شيئا من امواله او بقره عليه والحق
 الذي كتبه له في الورقة ان الذي سلمه في المداخيم هو من قبل حق عليه
 في غير الحق المكتوب وهذه الورقة يقبل فله في ذلك ام لا **قال**
 ان هذا الذي له الحق في الورقة هو مودع على الذي عليه الحق في الورقة اذا
 لم يحم ان له عليه حقا عنهما في الورقة وهذا اذا كان حق الورقة حالا
 واجبا تسليمه وكان المسلم بعد حلول الاجل لان صح التسليم قبل حلول الاجل
 الذي في الورقة فقد اختلف العلماء في تسليمه قال بعضهم ان حكم ذلك
 المسلم ليس من حق الورقة لان ذلك لم يجب تسليمه عليه ولا انصح مطابقة
 لمن له الحق في الورقة وهذا هو الذي وفي بعض القول هو من الحق الذي
 في الورقة لان لاحقة الحق تسليمه ما اجاز بعض العلماء ويجعل تسليم الحق
 الذي في الورقة قبل حلول الاجل واصطلاح بينهما على ذلك وقال بعض
 الفقهاء يجوز ان يحط عنه بعض الحق ويجعل له وهذا حسن والله اعلم
مسئلة الصبي وعمل الرجل موت من قبلته من يمتد على الميت دين
 فذكان يعلم به الوارث ولم يوص به الميت او احب على الوارث ان يقضيه
 ام لا **قال** ليس على الوارث ذلك ولو علم فله على الميت قد قضاه
 وليس على هذا ان يقضيه حتى يعلم ان الميت مات وهذا الدين لم يقضه
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وبين عليه حق لا حد ورفع عليه صاحب الحق
 عند القاء بالام او اذاعا العدة وراذ منه صاحب الحق الجبس لم يقبل
 صاحب الحق الجبس ولم يقبل صاحب الحق الحق الذي له على صاحب من
 عوض الا قول من يريد من الجبس اسبا لبقاء ان هذا الحق من عوض لم يغير
 عوض ام يكون غير هذا تلقين حجت للخصم وان ادعى احد منهما من عوض
 وانكر من عليه الحق اعلمنا بين ام لا **قال** قال الذي يقول ان الحق
 كلها سواء في المعنى والوجوب على من تمت عليه كانت من عوض او
 غير عوض فلا سوال على الجاه في مثل هذا واما حبسه على هذه الصفة
 فمعي انه قد قيل في ذلك باختلاف قال من قال لا يجس حتى يحم عنه
 وقال من قال لا يجس حتى يحم فقه وقال من قال ان كان من عوض لا يجس
 حتى يحم فقه وان كان من غير عوض لم يجس حتى يحم عنه وهذا القول
 هو الذي قول الصحابي فاعلى هذه الصفة فيجب على الجاهل ان يسأل فان
 اقرانه من عوض اخذ بما يجب عليه في الحكم وان لم يقرانه من عوض لا يجس
 ولا ايمان بهما على بعض القول والله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مدد رحمه

ورضان لورثة هذا الهاك لان مال الهاك قد استهلكه الديون انما
 عليه وليس للورثة فيه ملك لا بعد قضاء الديون التي على هاكلهم وعلى
 هذا المستحق هذا الضمان ولذا ينسقط ما عليه والضمان لهذا الهاك
 على جميع اهل الديون والضمانات كل منهم على قدر حصة على قوله
 وقالت بعضهم انه جائز تسليم ما عليه والضمان لهذا الهاك للورثة
 الباقين منهم اصحاء العقول لانه ليس هو بوصي ولا وارث ولا حاكم
 والورثة اولى بقضاء ديون هاكلهم وهم وعليهم قضاء ما تركه هاكلهم
 والمال وارثان فيها قول اخر انه لا يجوز له فعل شيء فلهذا لا يجوز
 الا ان يامر بانفاذ ما عليه لهذا الهاك حاكم وحكام المسلمين والله اعلم
مسئلة المصحح وغيره من عبيد من اجلهم مات وورثه عيس
 وصي وعلى الميت دين اذ سلم هذا المديون اليهم ما عده عليه لا يسلمون
 الى اصحاب الدين شيئا قال قد قال بعض سلم الى الورثة ولا شيء
 عليه وقال بعض سلم الى اصحاب الدين ولا شيء عليه والله اعلم
مسئلة الفقيد من عبيد واخر له يكن المديون مال فان الحاكم
 يقرض عليه ويضطر لغريمه ويكون ذلك بالنظر والحاكم على قدر خدمته
 المديون وعلى قدر غياله وعلى الحاكم ان يجهل في ذات الله وانه
 اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى وقيل على الغريم فيما يلزمه من الحقوق
 تسليم دينه للبيوع وكشايهاها اخذ وجع الولد وقيل ما ذكر في بلد
 وليس عليه في الديون اللازمة من زوجة البيوع والا ما فاته واضعها
 زوج وعلى غريمه الوصول واخذ حقه والله اعلم **مسئلة** وفي من اجل
 لرجل مكتوب على رجل بخرم فخرم خطبه الى اهلته قال صاحب الحق
 انا مغتفر في هذه الورقة لا الغريم لا قال اما اذا قال ابرن حقه
 حال فاقول قوله مع يمينه واما ان قال حقه في اجل غير ميعتري في
 الاجل فلا يعير له والله اعلم **مسئلة** وفي من اجل عليه من الناس
 وقضى زوجته جميع ما لم يصدقها العاقل والاجل اذا قال في الحق
 كيف هذا بوفي زوجته صدقنا الاجل هل ان تتحقق منه بوجه من
 الوجوه هل يثبت هذا القضاء للزوجته لا قال سلم يثبت
 لها اذا كان قضاء له زوجته وهو صحيح فلا حجة للدين على الزوجته
 قلت وان ثبت لها وكان المال يملكها اكثر مما هو قضاءها اياه
 وكان القضاء قبل محل الدين او بعده قال فالحق جاز في
 ظاهر الحكم واما ان كان يمينه هو الجاه عن حقوق الناس فلا يجوز له

فيها بين

مسئلة

فما بينه وبين الله وأهله **مسئلة** وفي رجل اعطى الدار على صلعة
فاشتراها منه رجل فما طلب منه فتمتها قال المشتري للدال ما عذري
لك فتمتها انت علي عيذك الحق وقد استوفيتك قال الدال اعلي كد
حق ولكن هذا مال عيبي مالي فبذحق فقال له انا وحيد في بيدي ولا
اعلم بل احدي عيبي قال اذالم يصير ان السلعة غير الدال فما عذري للمشتري
ان يحاسب الدال قلت فان لم يقبل قول الدال كانا معا غير وشهدت
الشهرة واهل السوق فلا فاعطى هذا الدال هذه السلعة انقل
شهادتهم لا قال فان شهادة الشهرة لا يحكم بها والله اعلم **مسئلة**
وفي رجل اشترى من رجل صريعيان والمشتري من عان ثم توفي البصري فعليه
ان يدين بالخلاص وقضاء الدين وليس عليه خروج الى ولا يوف ولان
بقرعة على الفقراء علم قول وقول اذالم يصير له وارت بعد الطلب فانه
موقوف والى القول ان لا عليه خروج الى صاحب الدين لانه اخذ ما دون
محابه واختاره واما الضمان والتبعات فاما غير الديون والقرض
بين ذلك ان لا يبر ما اخذ الرجل من اذنه وطبقة نفسه والتبعة
ما لم يعل عليه بعد من وجه الخطا والضمان ماضى فاعو الناس والتعد
وعليه في هذا الفصل الاخر خروج والتخلص منه اربابه والاول لا يخرج
عليه فيه واذا وجب عليه اذ هو وهو وجب فيه لم يجب عليه ذلك لا بصحة
الدين واما ان يطرف وجود الزاد والرجل في العليل على الطرف والامني
على المال والعيال فبعد الى ان يرجع اليهم والله اعلم **مسئلة** ومن
لم يتبعه فزري مقربة لا يوف التبعة لمن هو فقوله في ذلك في البلد
الذي لزمته فيه التبعة وقوله يفرق على الفقراء في أي موضع شاء
وقوله وصي به في الصفة وهذا صفي الاصول والله اعلم **مسئلة**
الصبي فميرت كزوجته سبعين لانه تفتنة اقل الى منه عتاف
بحق خطبة عند المسلم الى مدة انقضاء شهر رمضان ثم حالت الورقة
لاحيها قبل ان يحل الحق وسلم لها زوجها في الحق قبل ان يحل عليه
يوم او يومين وطلب منها ان تزل عليه الورقة فقالت انها مع اخيها
وطبقت لم تبطلها ان تبطل المرأة لا يقدح في الورقة مكتوبة لها من
قبل وقد اختلفت لاحيها لان الحق ليس لها بعد ما اقرت به لاحيها وفرضت
هي المديونة ولاحيها ان يخذل الروح ما ورقة المحال وللزوج ان يرجع
على زوجة اذا سلم ما كتبت لها اذ لم يعلم بالا حيايتها معها والله اعلم
مسئلة ومنه وفيه طلب الحاكم ان يحرق في مال عيبي بقدر الحق

[illegible]

المكتوب لعلية ورفقة خطه فبحق خطه فكتب له الحاكم جمل في ماله
 ثم امر ان الغريم دينه اخر يستفرق جمع ماله وطلب صاحب الدين
 الاخر ان يحضر المحرر واجمع ان لم يعلم به بالحق وقال الاول اني
 ان يوفي احد من ماله بشا الا بعد ان استوفى حتى لا ازم على الحاكم الاعلام
 مكان المحرر على المدون ويطلب المحرر الحاكم اذ لم يعلم الحاكم مكان المحرر
 ام لا قال ان لم احفظ هذه المسئلة بعينها لان ولم يستوفى للشدائد
 عند اتخا له لكن يصير عند الملاء بل سمعت المحرر خلف رسالت
 يقول ليس بلزم الحاكم ولا في الحق اعلام من عليه الحق وسمعت الشيخ
 سعيد بن محمد بن عبد الله بن عبيد ان قال لا يلزم الحاكم ولا في الحق اعلام
 المدون مكانه المحرر وقد وقع في الحق بقوله عن الشيخ الولي ناصر سليمان
 ان قال لا يلزم الحاكم ولا صاحب المال اعلام من عليه الحق فهذا الذي
 حفظته عن ابي اخنا العارفين وفعلا في المتأخرين من رحم الله وقد
 شاورت في ذلك شيخنا ناصر بن عيسى رحمه الله فقال ان لم احفظ هذه
 المسئلة وقد طاعت في ذلك انا والسلف ورسم الخلف فلم احفظ هذه
 المسئلة ولم اسمع هذه النازلة بل سمعت بشا وكتاب بيان الشرع
 محمد بن محمد بن عبد الله وهذا وسمعت بشا وكتاب منهاج العدل على
 مسائل عن مدار عبد الله بن محمد بن عبد الله بن اعلام عليه ولم ارسم هذا
 بشا الاصل ولا نصحت بشا في المسائل والنقل لا في ارجو الا تخفى
 عليكم انار المسئلة والاصل في ثبوت الحق يختلف فيه ماله بقعة القفلس
 من حكم المسئلة في الله عليه **مسئلة** الفقهاء بن عبيد ان وفي رجل له
 على رجل حق فلما طال به حقه قال له رجل اخر لا تطالبني في هذا الحق وحقق
 على نا وقال له الرجل اصبر على فلان شهر او اقل او اكثر وان لم يوفق
 فحقك على اوقال للاصبر عليه شهر وحقق على انزى بكل هذه الالفاظ
 يلزم هذا الرجل هذه الضمانات كيف لو جادلني يلزمه الضمانات
 ضمني به قال له هذه الضمانات ثابته على الضمان على صفتك هذه
 عن ان اذ لم يضمن بحق معلوم ثم ادعا بعد ذلك الجمان وقال لم اعلم
 ان الحق كذا وما احسد الاقل من هذا ففي ذلك اختلاف قول لا يلزم
 اذ لم يضمن بحق معلوم وفي قول يلزم جميع ملحق على الاخر الحق وحقق
 القول بغيره لا نالنا من هذا رجل وحقق وقال عليه **مسئلة**
 ومنه وفيه يطلب رجلا بحق فقال له على كذا ولكن سلت كذا
 فقال الطالب سلت كذا وكذا ولكن ذلك عليك لي ورجا خضعت

قال في الحاشية على قوله فصل في بيان ما يستحق منه حجة

۲۲۷:

ويريد معنى ان كتب له فيها حجر اكتب فيها حجر ام لا قال حق نقول من له
الحق وزعمه وان ثبت على من عليه فلا اختلاف فيما بيننا لان هذا
حكم والاحكام لا تنفذ الا على اليقين قلت له واكتب ايضا فيها حجر
قل محل الحق وزعمه ام لا قال لا يكون الكتاب الا بعد صحة الحق
واثبتا على من عليه كان فل محل الحق وزعمه **مسألة**
ومنه وعي رجل الحال لرجل حقا فقبل بيع خيار وغيره ثم اراد الحال له
اخذ حقه فلم يجد عند من حال له فرجعه مفلسا فان رجوع حقه على المحل
اذا كانت الاحالة على وجه البيع او القضاء وان كانت الاحالة من
قبل اقرار فلا يرجع على صاحب الاصل واسئل عليه **مسألة**
الفقيه من ابر خلعان فبين عليه حق لمشرك فمات المشرك ولم يصح مع من
عليه الحق وارث المشرك فما الخلاص من ذلك قال انك ليتي في تحمل
الحقوق عظمى والمحنة في خروج منها الى اهلها بعد تحملها جسيمة لان
العواقب في اغلب الافات غير سليمة ولكن فرض في هذه في ارادة
الخلاص فلا زعم باجتهاده رجح انه لان يوقد الى بلوغ ولده او الى ما
تكون له الاسلام منه من هلكته في معارضة لان الله تعالى لم يجعل علينا
في الدين حرجا وانما جعل التيسير وفراو وكل صيق يحرجا اذ لم يكلف
الله عباده سبحانه الا ما يطيقون ولا يفرض عليهم ما يعجزون وتعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا لم يستعان به على طاعة كان له معينا ونصيرا
واما هذا الذي تحل الحق لمن ارادك عليه فاقعد عجزه او نقايصه عن القيام
بالخلاص منه اليه حتى مات وكان له ذلك وانتقل المال الى ورثتها لكانك
فحينئذ يكون لزوم الخلاص عليه منه الى انك وذلك بعد صحتهم ومعرفتهم
بلا تكون له براءة من حقه حتى يوصل كل ذي حق حقه منهم على ما وجبه
العدل في قسمة بينهم ولا بعد حكم ذلك فحاسب به او سئنت بينه او اثار
اهل العدل من بعده وقررت هذه الوجوه الثلاثة فخرج حكمه في قسمة
حكم بر على نفسه وتوالت قسمة ذلك بين اهلها حتى يخرج منه مما لا يشك
في قسمة من صحيح عليه وان لم يستعمل هذا الحزم هو مرفوع الى الاستقنا
بالثقة المأمون على ذلك لم يبعد عندي جواز فعله وانحطاط خلاصه
ولا زعم بقوله لا تحمدا كما كان محتملا في قسمة ذلك فريد اذ هو مرفوع
له تصد بغيره نقول ان عجزه له في قبل لا زعم له انك خلاصا
له من حصته بوساطة عجزه هذا اذا كان القايص له جازر القبض في
ماله اذ هو مأمون على حفظه عن نصيبه ولو يصح ذلك الحكم له

هذا هو الحق
على من عليه
لا يجوز له
ان يبيع
منه
مما لا يشك
في قسمة
من صحيح
عليه
وان لم
يستعمل
هذا الحزم
هو مرفوع
الى الاستقنا
بالثقة
المأمون
على ذلك
لم يبعد
عندي
جواز فعله
وانحطاط
خلاصه
ولا زعم
بقوله
لا تحمدا
كما كان
محتملا
في قسمة
ذلك
فريد
اذ هو
مرفوع
له تصد
بغيره
نقول
ان عجزه
له في
قبل لا
زعم له
انك
خلاصا
له من
حصته
بوساطة
عجزه
هذا
اذا كان
القايص
له جازر
القبض
في
ماله
اذ هو
مأمون
على
حفظه
عن
نصيبه
ولو يصح
ذلك
الحكم
له

الا بعد صحة بلوغه وسلامته عقليه واما اذا كان فالرثه بعد ان يكون
 من سبب او معتوق فلا خلاص مما عليه هؤلاء الذين لا يمكن ان يرثوا من سبب
 ذلك لهم لان تضييعهم ليس من متبع منهم الا عقل كامل هم عن ذلك
 بعقلهم فلم يذلل بحزبهم من سببهم ما لهم • ومن عذر الله عن الغنا
 بواجب عباد الله ولم يوافق ما ارادكم من سبب ان تغدروا عن الحسن
 عليه السلام وعدم تبيين بين الفاسد والصحيح اذ لا عقل كامل
 ان لا يؤمن على حفظ ماله وانما يكون مما ناعلى فرضه من حاله حتى
 يفرج الله عنه بوجه يسير يسلم به اليه والى من يفرج بوجه من وصي
 قد تحت وصاينه وتقيمه او وكيل فله من قبل احكام الذي هو اهل ذلك
 او من قبل المسلمين الذين يقومون مقامه بعد عذره وصحت وكالته
 معه على هذا حكمه فعلى هذا يكون خلاصه ما عليه ويكون من الله
 الفرج به اليه وان يكن الغنا عليه محسبا بعد كونه نفعه بالخلاص
 من الحق غير منكره عذره في معنى الخلاف في جواز اية لان ذلك غير
 معدوم الا تفكاك من جواز الحسب للمحسب فتكون كيف يكون
 معدوم ما وجاز الخلاص بها نعم الا ان يتقدم عليه حين تسليم ذلك
 اليه على انه ما نفعه فلا يسهل ان تصرف فيها يد بل لا يقصر في
 حفظ جهده حتى يورثه الى من احسب في قصده لم يعبث بمكافاته
 اذ على هذا قد قصده من عليه انتمه فاصد به للخلاص على يد من حقه
 الذي قد لزمه فهذا ما لا اعلم خلافا في جواز قصده على هذا الوجه فيه
 ومما ثبت للخلاص من حق اليتم بوجدها خلاصه به بعد ان وصل
 اليها الحق الى حقوقهم والحق الذي عليهم فلم يحق اليتم وصياغه
 الذي يورثه الى تلغى حتى يوصل الى قصده بعد صحة بلوغه ثم خلاصه
 على هذا به • وان حق حق اليتم تلف قبل جواز توصلة اليه وبعد
 الوجه الذي جاز خلاصه عليه ولم يعبث فيما اراد جواز حقوقه معنى الاختلاف
 فيه بالراى من المسلمين هل يرجع الى ما يورثه اليها من حيث هي وفي قصدهم
 من هذا الحق الذي يتخلص به اليهم من غير ذلك لها الكفاية لانه فلا يبين الى
 اصل الاختلاف في قسم الاشاع بين من يملك امره ولا يملك من اذ قسمه
 في ذلك من يتركهم يشهد بالاكلاف لانه يبين حال كل واحد من الورثة
 فيدفعهم بعد ثبوت تعلق حصصهم في جميعه وكان على سبيله في
 راي من يراه ذلك لان الاكلاف هو عبارة عن تحول الشيء مما هو عليه
 الى غيره بفعل محمول به وعلى هذا فقد قد تحولت من يراه له من

عوم لشركته في تخصيص كل واحد منهم بحصة فاذا ثبت بشبهة الخلاف
للسبب الموجب لذلك في هذا الرأي لم يصح على فائدة ثبوت قسمه
على من لا جوار عليه لم نضيف فمما سواه ممن فرجى والخم مجاز فكان
بشبهه ومعناه وخاصة اذا تلف ما جعل لليتم منه قبل توصله
الى قصد بعد بلوغه انفاذه قبل البلوغ في مصلحه او مصلح ماله
كان له مال فمال يقع انفاذه على ما يصح انفاذه به قبل لفه
حق تلف قبل ذلك وغيره ما يقتصر ويد من هو فيه عن حفظه
كان لليتم الرجوع بعد بلوغه على سائر ورثته هلكه بخلافه فيما سواه
ايهاه فمما صار اليهم فالحق الحق بعد جوار توصله اليه بقصد وثبوت ضام
عليه قسمه حتى يكونوا جميعا بالجميع في المانع عنه والاول كالمراجع
المختص بالانقسام فبقاء العزم ابدتهم ومصره فاما قد عاها مومر
والفارق ما وثقا عليها بعد جوار قصده باه او رضاه بغيره الخلاف
لهم في جميع هذا لا يجزم اثبت لليتم عنهم وانما هو عليهم لا زملا استوف
حكمه في جميعه على ما يخرج عليه ومعنى قول العالم او افار قد ترك اليتم في
هذا حكمهم في حكم الحاكم اذا اعرف علمه نوجب فيه بطلان القسم انما
الا عدم توصل اليتم الى حقه دوهم والاقسم جازا اذ جاز على الحائز
فقد وتوصل اليتم الى قصد حقه بعد بلوغه وبانفاذه عليه قبل في
مصلحه او مصلح ماله ولم يكن لليتم يقتصر بعد توصله اليه باحد
هذه الوجوه فيمنه لا جوار الرجوع على سائر ورثته فيما تلف عليه بعد
جوار توصله اليه وانما يكون لزوم ذلك اليه كما كان على من جاز رجوعه
عليه في الورثة لا زما وما ثبت له من اجل تلفه عليه غار ما وله بعده
ولا اذ ما وجب عليه بعد قدرته على ادايه فان قالوا ذلك يرد او سالما
فعلى هذا يخرج معنى هذا الرأي فاجبت بان ما يقع اسد في
من خارجا يكون مستلبي به عالما بل لا يكون على العمل به فاما ما حق
بين وبينه وبين الراي الذي راي خلافه فيعتد على عدلها عنه ويكون
به عاملا وعلى غيره بدحا كما تم على هذا يكون رايها حتى في جميع
ما يخصه ما قدر في الخلاف بالراي بين اهله ملاك ينصب ذلك
لا ينافي به ويحيط على العمل بالراي الذي على خلافه في جميع
بذلك البراءة من نفسه اذا كان عند من يتولا به خطيئته
عليه قائما ولو كان فيه له محاملا لا يجوز تحت طيئته فيما يجوز

[illegible]

له فعله لانه في مثل عليه فيه ما عليه وله ما لا اتفاقا في ذلك واختلفا
فانهما في حكم الحق فيما يتلوا فان توصلنا الى الحاكم فيما قد نحاها وحكم
الحاكم بما اراده الله فيه بينهما كان الاتفاق والحكمة عليهما وعلى كل واحد
منها بعد قطع الحكم ان يكون لصاحبه مسامحة واما الراي الذي اراده
صاحبه خلافا للراي المتقدم فخرج معناه على اجازة قسم الحق
الذي قصد الخلاص به من عليه ذلك لاجله ولم يجعله صاحب هذا
الراي متعديا في قسمه على ذلك بينهم بعد له وكيف يكون متعديا
من يتسليم خلاصه فلم يقصر عن فعله لابل ذلك منه مما يدل على فضله
وخاصة اذا عاين الحق الله عليه في سائر في اذ لا يثبت له وانما المتعدي
من محسب ما عليه بعد حاجة اهله اليه واستطاعته هو ليد له
واما رقام محسب في خلاص نفسه ولم يمنع انقاذ ما عليه من له
بحسبه بل كان مسارعا في ما دونه من استحقاق بعد موت من كان
ذلك عليه بادية خشية ان يخافه رداه قبل قضاء اياه او الوصية
به فيكون بموتها في رصه فاذا احتجز من ذلك بتحويل خلاصه وتكونه
بكل ماله مسلما لم يكن عندي في ذلك ملوما بل برأه ذمته غائما
ومن ثقل حل ذنبه ساما وان كان في الورثة فلا يملك امره فان
قضى القيام عليه حصته من ورثته او ركبها او عتسب جاز في موضع جواز
على ما تقدم القول به لانه عليه العي غير نصه خلاصه تلف ذلك زيد
قبل انفاذه عليه في مصالحه لا تقصير منه في حفظه وسلم فان ذلك
لمن قصد له ثابت واما لا زمة وليس له بعد ملك امره الجوع فيما تلف
عليه على سائر الورثة كما لم يكن ذلك لغيره فيه منهم واما عليه به حكم
اذ لا يصح جواز القسم في شئ بين شركاء فيه ثم يكون لبعضهم الجمع
فيما يقضه دون بعض لان قسمه غير عار في صحة او عدمه ما لا يثبت
له واحد من غير فيه فان كان على صحة القسم قد جرى فليس
لا هله تقضه فيما يرى وان يكون معروم الصحة ثبت لجميعهم
لاحد منهم ولا تمام والنظر الان في ذلك لبعضهم دون بعض وبق
قسم الحق على معنى الخلاص به لا هله اولى لان صحة في معنى النظر
على معنى اقلها اقوى وشبهه مشبهه بالانقلاب غير مشاع عند
صاحب هذا الراي لان قسمه بينهم لم يوجب للغير ان يغيرهم عنهم وانما
يصل به كل ذي حق منه الى حقه منهم في وجبه حقه معنى الانقلاب

وهو من علي

وهو من علي
راي قد لا
والصاحب
من استعمل
اللاه وان كان
والغيب الف
الغيب
وان يتسليم
ما في القول
ما في القول
رحم الله
كان ليعمل
من الله يتسليم
قد لا يفعل
ويعظم به
وكيف ما اراد
الراي ان يعلم
تسليم بهما
ثم يتسليم
فيما سواه
نظر الى اهله
منها كان انما
لا خلاص بها
حق في الحكم
لها ان لا يرضى
عنه وصلا
حكمه في بعض
فان كان
فانه لم يظفر
الشرع لان

جانتها ما لم يعلم غير منها لم يتقصد علمه ذلك في ردها اذ كان في حكم
 الظاهر محجوجا عما ولا زما عليها بتابعها واما برائتها مما عليه بعد تسليم
 على هذا وجعلها فيما بينه وبين ردها فاعلم انها الا في اجنب عن
 براءتها فيما بينه وبين ردها بجايتها اذ لا شئ اصح له من علمه فيها واما لم
 يصح معه مما تبطل به حجتها فالامانة اولى بها والشعور من حطة عند
 بسببها وهو يرى الذمعة منها بتسليمها الى من حكمه ببراءتها واما
 من لم يتوصل اليها الا بحكمها فان كان محققا في اخذها فلا حاجة
 له الى علم باطل تحت حقيقتها لانه الى حقة قد توصل بها وان كان لم
 يعرف الخلاف مع علمه هو وبتعيين بباطلها فالذي قلناه اولى
 لان باطلها لا يبطلها بطل حجة غيرها ولا يصح هو ذلك وانما هي
 بضرها وان يكرهه مبطلا وهي محقة فالضرر عايد عليه ووهما
 وان تقف على البطل مع الحق والضمات والوزر ما قد حقيها لكن المؤرخ
 لصانته واما انتم بحكمها مود لما لم يرد اخفى عليه علم ظمها وظلم
 الخالصة لنها الا ان يظهر اليه في الحكم عليه حكم بالحيرو ومن جزم له فيما
 توصل به الى حكمه بالباطل وانما يحجج في بطلانها الشاهد له بالبر
 او غير ذلك في الجور ولم يظهر ذلك الا معه هو وذا الحق وكان الحكم
 محال فيكون محققا عليه في حكم الظهور لم يجر اما لا يستنكف عن
 حقه في الجور ولو لم يكن كالمخلص به عند رده لما علمه من باطلهم في
 المستور ولكن يحجج له الانتصار فيما سلمه بحكمه من مال او مال من
 حكمه له والشاهد من له زورا في كسر واداه محجج في الانتصار
 من مال اتيهم قد ر على الانتصار منه ستر الانتصارات هناك ما لا زور
 كل واحد منهم على الانفراد اذا ادان التوبة فظلمه دونهم وفيما ارجوا
 ان ذلك غير خارج على الاتفاق من قول اهل العلم فيها في احسب
 من قول بعضهم في مثل هذا ان يكونوا شركاء في لزوم الضمان بينهم
 على زورهم فيجب على كل حصته من ذلك منهم وعلى هذا القول لم يحسن
 امان ينصرف ما اجددهم الا مقدار الحصص اللازمة من عليهم والضمان
 هذا بعد انتصان من جنس حقة قد كان واما ان كان القادر عليه
 من ما اجددهم الا مقدار الحصص اللازمة من عليهم والضمان هذا بعد انتصان
 من جنس حقة قد كان ما هو مخالف الجنس حقة فالخلاص وفاق بين الغنما
 في جواز انتصان منه ولا يبين في حجة لمن منع عنه ولا دليل بعد قوله تعالى
 ولمن انتص بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل واذا ثبت جواز الانتصار

وملاحة

من مثل حقه
 دخله على
 رشتي في
 بام
 في كره
 حكم على نفسه
 في دعواه
 ما له وامت
 الا حقه على
 عند في ان
 من بعد رضى
 عليه شاهد
 الامانة
 اعلمه موجود
 في روى
 علم في هذا
 وانما هو اخذ
 وحسب هذا
 ولا يصح له
 الا الامور
 لا يصح ما لم
 عند ستر
 كونه له لا
 في رضى
 ما علم في
 السان
 في الغنى
 بعض الغنى
 في رضى

منه مثل حقه على معنى العوض لما اذله بحقه بعينه لم يسعد عند حوائج الانتصار
وخلافة على سبيل القصاص فبما يقع به وان باعد بعد السوء وفيه
واستمر بيمينه من نوع حقايق لم يكن حقه دماهم واخذ على ذلك نصرا
بلم يخرج فعلة هذا من الجائزين شاء الله لانه في هذا الموضع قائم مقام
الحاكم وجاز ان يحكم نفسه عند عدمه بالحكم الحاكم له بما كان عليه
يحكم على نفسه حكمه وهو في هذا لم يخالف حكم الحاكم في فعله وانما اخذ
فيه بعدة فلم يكن عليه سبيل في اجله وانما السبيل على من ظلم اذ لم يرد
ماله وامتنع من بدله واما ما اورد في اعلامه فانه من مال المقتدر
اذ لم يحقه على حاله واظهر له ذلك من مقال رسول الله يقتضا ان يبعد زعمها
عنه وانصاره فاما اذا خاف على نفسه وانقاه فليس عليه علمه ايا
بل بعد ورعي ما ورن لم يظهر له ما خطاه لكنه يستدل بالشهادة
عليه شاهد من عدلين خيفة ان ينهد على ظلمه ويوحى فيتوب منه
الى مولاه بعد ان يتخلص به اليه من حيث لا يعلم هو والى ورثته من بعده اذا
اعده موجوده وافناه فيكون قد وصل حقه على هذا من فاعه بالاشهاد
فانهم والمسلم من اجل هذا الشافعي واحسنت بعضا منهم لم يوجب
عليه في هذا الشهادة لانه في اقتضاه من ان ينهد عليه بالاشهاد
وانما هو اخذ حقه الذي قد استحقه فلا مقة عليه من عند به يوم التدار
وعلم هذا فلا معنى لاشهاده على اخذ حقه لما يحتمل من تزيين ظالمه
وخلاصه لان توبته غير متيقنة فترجي وخلاصه غير معلوم فحتمى
اذا الامور كلها من جهة بمشقة الله تعالى فلا يكون منها الامايشاء ثم
لا يشع ما لم يشاكنه منها مما قد شاء فان يك خلاص هذا من ظلمه
بعد ثبوته منه ما شاء كونه بقاء الشاهد من الى وقتها الذي شاء
كونه به لا يدري ورمم بكونه الى ذلك الوقت مجال البقا بقوما فيما
جله في الشهادة بالاداء ويحتمل ايضا خلاصه مما لم يشاء الله كونه
لما علم في الازل من العتق عن توبته والاباء اذا كان ممن سبقت له في
السابقة الشقاء والعياد بالعدم من ذلك وما يؤدى الى سخطه والى عقابه
في العتق لمنه العلل فيما ارجوا لم يوجب الاشهاد عليه في هذا
بعض الفقهاء واما الحكم الذي يكون الخلاص للمسلم بالحكم فهو غير القود
في زمانه اختلف لعدم بل عدم اصله الذي لا تقوم له الا به حتى صار
عنه وجوده عن ذلك الكون الا كونه بالامر بتمامه وكل احد حين قد علم

وكان في حركه
 ما عجله بعد ذلك
 اذ اجبر عن
 علمه فيما واصل
 من خطه عنده
 بالاجا واما
 فللا حجة
 وان كان
 للثنا اول
 واما هي
 يدروها
 هذا الفكر المورث
 بها واصل
 من كبرها
 في ما يورث
 وكان الحكم
 كاف عن
 بطلان في
 حال من
 الانتصار
 بالمال لادبر
 في الجوا
 حب
 من نعم
 لم عن
 الضمان
 فادبر عليه
 بعد كنهه
 في الغنا
 فلو تعال
 الانتصار

لان في وجود مصلحة البشره اذ يدبرهم عدل الله في بلادهم وعبادهم وبنفسه
وتخبر به نارا الخور من بعضهم على بعض فاستتره فليست متورع من هولاء هو موجود
في اوقاف ولا في اوقاف طلبة ولو تحملت في طلبه لنقب والشقاق والمثاق
فيهم عنى ذلك جين به اظفر بل لا وجود لما اعدوا له بل لا وجود
ما اوجده سواء وهو العليم الحكيم في جميع ما قدره على خلقه وفضاه
وما ظلمهم الله في شيء من ذلك ولكن انفسهم ظلموا اذ يعملون ما يعملون بل
انهم كالمادحوا يتجهم على مخالفتهم في اوقافهم ونحاه فعاقيم على
سوء فعلهم بعيد القاي المصنف بالحق بينهم ويجلس العيث عنهم
حتى افضى بهم ذلك الى عظيم الضرر الذي يجمع به ان لم يكن تراه اذ
يبست انهارهم وماتت بحيلهم وانهارهم وانقضت قمارهم
واظهر انفسا شرارهم فتخوفت بهم بسلبهم ومما درهم فكر من السلب
بالجور فاضح بما صنوا به بعد كان صاحبنا الضرب مكر وباه ورت
كثير منهم كان بالقتل فاحل ما لم يعطوا به وكم قتل ظلم من عن مال
يكون منه بالتعدي مسلوباه فما اعظم ما في سلبها ما استدها من
دينته اذ لا قائم بالحق في هذه العبيته ولا احام لها وجود خارج عليهم
البرية وهم مع ذلك هدام يروا في مسكنهم يعمون وما تقوى
الايات والندى عن قوم لا يؤمنون وهذا مما بعد ايسره ولعلنا
لا نخرج الكبر لو كانوا يعلمون انه ولا كبره بل الساعته هو عدوهم والساعته
ادهم داره وما ينقلبون اليه بعد ما هو اعظم منها ورحمة ان المؤمنين
في ضلال وشعره يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا صرصره
اعاذنا الله وجميع المسلمين منها وجعلنا روحه وعصمه فاهل
البعد عنها وبدكنا هذا انما ان الكبره زما فانقرج به ونسرها
الحق منه على الباطل قد علما وظاهره والباطل قد زعموا فلم يبق له اثر
واخضرت الارض من ابل المطر والجا فاعز منها لم يكن به ثمر
امين ثم امين او هو على كل شيء مقتدر واما بنيناك في الحكم
الذي يكون للمستلا الخلاص يحكم على عزة وجوده في زماننا هذا
لعدمه لئلا تغتر بسواد الناس فيلبسون عليك ما ليس فيها اناس
فان ينطق اكثرهم بصلوكه وحيث ما حلوا في الضلال يحلوك
فاباك منهم ثم اياك فلا تجعل نصيب نفسك سواك ولا تفرج خلاصك
فليس هو اهلا لذلك فلا ينفعك ذلك عند مولاك بل اجتهد في

خلاصك نفسك فان اردت نفسك على طاعة ولا تحت رحاك فان نيل
لك خلاصك الوفاء الحق في الاصل فذاك والا رقتة الى ورثته بعد
صحة موته على ما يدعي وما تقدم امرنا وان دفعنا الى وصية
الذي جعله وصياله في اقصاء ديونه بعد صحة وتظاهر بقية وامانة
التي سلم بها وصيانيته حار ذلك وصحبه خلاصك او على الاختلاف
في الامين ماله منهم بالتعذر في ما تشرى بان جعلها في غير موضعها او
يؤدوها على غير وجهها ولو لم يكن بقية في دينه ما قدر عليها وهو في مثل
هذا الراي مثل النقطة فيها واما كما مل النقطة فلما علم خلاصك في حوائج الخلاص
بالان الخلاص التي تمل بقية بها ونحوه ليسبها على ما وقاه وقار
اصحابا شديدا وعزاهل زماننا لانما لهم في غيرهم الامر شاء الله
بعية وهو ان لا يدخل في محو يحمل ولا يعلم والا فلا نقدر على ذكره
علمه وجعله فالان نقدر لاحد الانه الخلاص التي عظم حظها والا
نصاف هذه الصفة التي جل قدرها فاطنك من هو اعلم منزلة في
الاسلام فلا وليا والحكام والعدول الذين يخربهم من الحكام الاحكام
نقد ثقتهم لولا البياي والاباء بعد ان اراد اعداءهم ولما الياجاد
والاعلام ولم يبق الا ان يكون حاكا لنفسك وعليها بما يحجب عليها ولها
دور المدعين لذلك لمنتمين به من العلوم فان لم تذكر خلاصك الى زلة
الحق له في الاصل صحة موته معك سلمت ما فلك الى ورثته الذين لا تشك
فيهم انهم ورثته فمحق كل ذي حق منهم حقه على ما تقدم ذكره والكلام
والا فلا تحمل فتدلى الى لا نظيم به انه اهل حقه حتى تحبب نفسك فخاذ
لها بالوفاة فيكون خلاصك لها على الحقيقة فان عمت عليك عن
معرفة وارثا الطريقة حق حملت اسماؤهم واعيانهم فصررت في امر
خلاصك لذلك في حجة عمقته وذلك بعد طول اجتهادك في البحث عنهم
وعدم الدليل عليهم واياك منهم فاشرو ولا تخبر فان الخلاصك مع هذا
ان شاء الله ميسر او ليس شي ودين الله معصية الاعلى صديقه وادبر
واي عن طاعة الله واستنكره وذلك ان المسلمين قد افترقوا الراي في شأنك
حينئذ على ثلاث ورقة ففرق منهم جعلوا ما فلك موقوفوا حتى يصح ربه
في دفع اليه ولا يرضى على ما هو عليه ولا غايته لذلك ان يثبت الارض
وارثها وبعت الخلاص باعها وهذا الراي كما ناسبه بالاصول
لبنوة حق الراي كما نفي محمول او غير محمول لان حكم الوصية به على

[illegible]

الصفة جبر الموت واشهادك عليها فكان يحضر لك على هذا الرأي عندك غير
منقول لاحتمال صحة مره من بعدك وامكان وجوده في المعقول . واما
ثاني هذه الفرق فانهم ابا حواكم وضعه في بيت مال المسلمين ورجح بذلك
خلاصك عند رب العالمين . وعندك ان هذا اذا كان المستوفى عليه
اهل العدل الذين يتقون بما في ايديهم على عز الدين وضعف شوكتهم
المبطلين . ولا يجوز من مذكرى الحاجة في الفقراء والمساكين . وفيما تقدم
ذكره وتقدر وجود مثل هؤلاء في زماننا كما فعل عادته ههنا لمن
كان في المتمدن . وعلى هذا كما فتعذر الخلاص بهذا الرأي معلوم
لغير القوامه . واما ذكرنا لنقوته اثر موثر على العلماء السالطين
ولان الجائدين التي يحرم الخلاص بها على هذا الرأي جديها غير بعيد من
قدرة ائمة احسن الخافين . واذا امكن الخلاص بها فارجوا ان يقدر
استحقاق اهل هذه الفرقة فلا يستحب بان يدفع بذلك القايمة بدولته
المسلمية الى الفقراء بعد قبضه من حيث المال ان لم يخرج اليه لغير الدولة
حتى يكون ضمان ذلك في بيت المال بعد صحته . وتكون انت من
السالطين . واما ما يخرج عليهم في الفرقة الثالثة فيوسع دفعه
الى الفقراء بعد جهالك لربه الا اننا لا نصح بعد نقادة فتجبره بين
اجم او غيره فابها اختار منهما حكمه لم تجبر به ولا فلا تنزع عليك
بعد تقدر ما دمت بحال جهالك وكان هذا عندهم خلاصا لك
ان شاء الله . فحق عن ان المسخ لك ان تخص به اهل الفضل في اهل
تخلوا العدل ما وجدوا ولو كان واحد ما لم يصرفه غنا فهو اولى في دفع
لان يتقوى به على طاعتهم . واوئيك الذين لا فضل لهم غير ما موثرون
من معصية الله في نفاقه وان ثبت منه من شاء الله منهم بعد حاجتهم
بعد ان توفر به اهل الفضل عليهم لتلاصقهم بحسن ذلك معي منك
في بذرته . واما زعم الوصية به على الصفة جبر الموت بعد تخلصك
به على هذا الوجه فارجوا ان مما يختلف القول في اهل هذه الفرقة في
وجوبها عليك . واذا ثبت تجبر به بعد صحة بين اجم او غيره لم
يكن بد عندك . ولزعم الوصية على هذا حكمه وتعلل من جهة من لم
يرضه الوصية عليك واجتاز ان المعنى يوجب وجوبها بعد ثبوت
خلاصك منه بغير نقاد . اياه على الفقراء لان فائدة الخلاص بتخلص
المخلص من بغير نقاد المتخلص منه ومهما لم يكن كذلك لم يقع عليه اسم
خلاص ولا يرى صاحبه من بغير نقاد بل الزمة الوصية به على الصفة

لم يعد هذا ففعلوا رأيا فائدا لهم في تفرقة بينه بقاء الشيعة عليه فلا
 يبين إلى على هذا صحت منه زهد البهائي كما قاله من صحت هذا
 المذهب لمن زهد به بشت مذهب من جهة الوصية عنك فيه بعدة تفكر
 أو لا على الفقهاء إذا خرج به بشت خلاصك ولو احتفل بشتة فيه
 من بعد موتك وبطل تخيير بين أجم أو غير بعدك ثم لم يعد على
 بطلان تخيير به بين أجم أو غير بعدك بشت خلاصك بقت بعدة
 في حياتك إذا لم يثبت تخيير فيه بعد مما كان فلتخرج بالاعتناء
 لا ستوايهما في المعنى فيستقر به فان وافقوا لا تتركوا وأما ما ذكرناه من
 رأيه هذه الفرض الثالثة كان فيها أرجو الله إذا العمل به كثر لانه على
 المستلزم غير البهائي وما أجل أن تجد غير وطنة في النظر لا لا المستلزم به إلا
 جهل به الأصغر وأراد الخلاص منه رجع به إليه إلا أن ذكرنا ربه
 بحاجته الحقيقية وهذا ربه على الحقيقة فيضعه في ذوى الحاجة البهائي
 عبيده لانه تعالى إلى الأغنياء عنه وعن غير وهو القادر على دفع
 صاحبه الذي تفضل عليه به أنفاً مثله أو عشاءاً من أضعافه ويرضيه
 عنه به حالاً أو ما لا لانه على كل شيء قدير ولوليه يعوضه شيء عنه
 حاز عليه تعالى عن ذلك لانه وما ملك مملوك وهو ما كلف وما كل كل شيء
 فليكن يتصرف في ملكه كيف شاءه أحسن العباد وأساءه سبحانه
 له ملك السموات والأرض وما بينهما والاله المصور وقد فرح الله بهذا
 الراي على ربه عليه خلاصه ما الزم له لجهالة الله به قائله ولا تخلفه
 بل مستعمله وغير ما تقصير فيه ولا خداع به وأعلموا أن الله يعلم
 ما في انفسكم فاحذروا وأعلموا أن الله عفو رحيم فعلى هذا تخرج
 آراء هذه الفرق الثلاث وقد بينا لك عسرها ويسرها على ما عرفنا
 بدارها حتى يدخل عليك الصبوح ورحمة الفرج ووجه ما ينبغي من
 يتو الله يجعل الفرج جاء من يتو الله على الله فمن حسبنا الله بالغ أوم
 فأنقه وتوكل عليه وفوض جميع أمورك إليه ان الله مع المتقين وهم
 يجب المتوكلين فان عرفت عن تفرق ما عليك حال فذكر على الفقهاء
 على رأيه من جعل خلاصك منه بتفرقة عليهم حال جهالة ربه وقد
 عرفنا عن بعض هذا الراي التوسع في دفع عجز كان يترى منه نفسك
 ويكون هذا عند خلاصك لأن سائر الفقهاء ليسوا بأحق به منك
 كان الذي عليك حقيراً أو خطيراً فلا فرق بين ذلك إذا ثبت هذا الراي

[illegible]

استطاعته فهو على استطاعة الخروج والادوار والاحتذاء وما من المظنون
وصحوا بالبدن ووجود ما تخلفه على عبادك الذين يلزمهم منك عوهم ما يحتاجون
اليهم الا انك تعلم من عوهمهم وكسوتهم رجس خروجك عنهم الى حال خروجك
اليهم ثم يتبع معك بعد هذا لما لها بغيبك عن ذل السؤال وبكعبك
ولن يلزمك عوهمهم في الحال في ذلك الحال فعلى هذه الشروط يلزمك الخروج
الخلاص مما تخلفه عن الظلم بالكمال ومعنى اختل شئ منها لم يحجب عليك
الخروج مع اختلافها واما انك لا تدينون بازاء ما يلزمك الختان تحت السيل
بكال الشترط التي علقنا بها لزوم خروجك ان تبتسرت كذا في جياتك
والا اوصيت بازاء لا زومك بعد ذلك وانما ولي عذر كذا فلا يحلف الله
نفسا الا وسعها فانك قد كلفك واما علقنا استطاعتك في خروجك
باستطاعتك بخارجها جميعا وضايا والفرص بالعرض شبهه ولغات
كان تحملك الحق الذي لمك الحق الذي لمك عن خطاء منك وعن رضى من
صاحبه كذا وذلك ما يتعامله الناس بعضهم عن ترضيه من على ما يحى به
النفق لهم مثلا المديان بالحق جلاسه والنبوعات المعجلات بالقرصا
التي تليها البها الحاجات او غير ذلك من وجوه المعاملات فعلى شئ
كان من هذا او مثله لزوم الحق الذي عليك لم يكن خروجك لاجله عليك
واجبا وحيث لو جوب كان صاحبه فيها منك وبعدك عنك لانك قد
تخلت برضاك فلا عليك وصوله فاعلى هو لوصول اليك اذا اراد منك
استيفاءه واما انت فان لم يصك فوصك اليد مستحق اليك ما كنت
مستطيعا للموسل بقضاء ما عليك فلا تخل مشقة فيه ولا ادخال
ضرره لديك اذا صبر ولا اضرب في الاسلام عن النبي عليه افضل الصلاة
والسلام واما استحقك كذا خروج على هذا الفعل الخاص قبلات
حين صاهره بقرنه وقتك ويترك به ذمتك وتخرج الحق به عن
فذلك حتى يكون متفرغا لعبادة ربك فلا مطمع كذا في التفرغ لها وبيك
مشغول عنها بغيرها لان سائرهم جك هي مع تفلك لانه هو سلطان
عليها وقيل ان الدين مهم بالليل ومذلة بالليل كان الغرض فيه من
الاخبار او في الاشياء وهذا عند بعضهم على ما عرفت من نفسي دون
نقل الاخبار ليوم الاشياء وذلك بعد ان ساقى اليه ساقوا ان قد مر
الغرض الجارية فاما انفسهم من استصحبوا الى بعض بني الدون ما وجد
عن تجلها سبيله وان الحائز الصريح في تجلها فليجعل ذلك صحتها
ما كان ذابسا وفذكرنا فيما تقوم ان لنا خبرات افادت لانه حل

الذمة والغير
على الزوم
في بعض
فانه ما حار
اداه فموت
عنه القدر
فانقر من
ان ارا من
عليك من العنا
لازم ولما من
على العذر
بحال العذر
يرغب في
روسع كذا
طرد على هذا
في سبيل
ولا تفصل
الحق عليك
تفصله عليك
كذلك بعد
سبيله فاعلم
وهو الا انفسا
او بعد فان
اب بعد
على القوم
موسر بها
بعد ولما
لم اوس
في بعض
سافة فاما

تحت الاحصار فانه اسد في تعجل اخلاصك لما ذكرته لك ما لم تكن اذ
تجبره واعساره وللفعل بعينه بعد مطالبتك مطالته حتى يظلم
لان جمل الغنى ظلم عن النبي المختار وانصف من نفسك ما دمت في هذه
الدار قبل ان ينصف منك في دار البواره الا ان تكون ذاعرة عن وفاء
عزمك فعليه لك الحال سر كما لا ينظره كما قال الله في كتابه المجيد
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فجعل على كل منة الصاحبة اتباع
او اهد به في حالتي الاعسار والايساره ووعلم الله منه الخير وفقد
الخبر وان كان عليه من حقوق الله وحقوق عباده ما لا يحصى ومن
مظالمهم في انفسهم واموالهم ما لا يعد فيستقصى اذا اراد من فيه
ديانة الصادقين بعد ان كان من جميع معاصيه والتايبين المتأدبين
وكان في طلب اداء ما يلزم من ذلك في تجديده ولم يكن عن ما بلغت
القدرة واحتمل طاقته المتضررين ولولم يورث ما اقره اذ
كان عن اديبه العاجزين حتى مات على ذلك ما مات انتاء الله سبحانه
من العاجزين ولم يكن ما عند الله مما اعد لاهل طاعته والخاصين فهذا
ما عرفناه في هذا على الشيخ محمد بن روح بن اسد بن عيسى بن الحسين بن احمد
اسد بن ابي الحسن الحسين بن ابي الحسن اعظم فاجابته بسنن الدين
ودعاهم عنهم الى سبيل المستدرة وقيل من سن سنة حسنة فله
ايها واجر عاقل الى يوم القيمة فعلى هذا فله اجرهم ومثل اجر
وكان لهم والمقتد به اولئك الذين هم في هذا فله اقتد بهم
اهتدى فاما جهنم لنفسه وقضل فاما افضل عليها وما انا عليه
بوكلي واقم ما يوجب اليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين
وما ذكرناه في جوابنا وبتنا على حسب ما شرحناه وفصلناه هذا
وكان للحق عليك مشركا او مسل او فوضنا او محو ما فهم سواء في هذه
الاحكام لانهم غير مختلطين في الحقوق في احكام الاسلام لغو الله
فعلى كتابه وعلمه يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون والكاذبون
والفاسقون فلم يحصى الله عز وجل ذلك في احدى رواحه والادام
وفراغا تخصم ذلك فعليه قامة الدليل واسلامه فهذا ما فهم
الله في امر ما قد سالتني وبه قصدت في وقد بسطت الكلام في
حواشي على تمام معانيه ورغبت فيما تمه الغاية به مستفيد به
ولولا اني مسكت عن ان اقول بعد طلاقه واسد لا تخفى في
تسليمه وانصا له حق الاطعمه وانقطاعه وانقصا له ولكن فيما
اورثناه انتاء الله كفايته من الله عليه بالهدية والا فليس للعلم

غاية وقيل
فيما است
منه تبيين
الوقت قبل
انتاء هذا
الذي هو خير
من الاخوان
هذا الامان
فيما يغيب
مقتضى على
من حق الله
وهو المحض
الباطل في عالم
وزل سائر
مقتضى حانه
او في كليات
والله اعلم
ابور اسد
بشعره والباطل
وعاقل الظن
جهنم ما كانت
حاجاتنا
وسلمنا
السيرة
الطاهرة
الحق في الحق
والله اعلم
بما في هذا
بما في هذا
توضيح

فما كنت وقد تحسسه حقاً فظن له حقيقة واما انافاني فداخلة دست
فيما اجبت حقاً للاداء وبل القى رغبته على هذا العلم احيى مما افقت
من 2 نعيم من عاده مسبلت فلينظر الناظر فيما قلت • ولتأمل
الوافق فيما ذكرت الان في است من يحول بهذا الميدان ولا يلزم له
التأول وهذا الاوريلان • ولكني اجبت في البعد عاني بعد استعاني بالله
لذي هو خير منه يستعان • منتهيا بذلك عن الجفاء الذي لا يستحق
بين الاخوان • حاميا في السلي بهذا الحق ان يحكم عليه بعين الحق حكاه
هذا الزمان • لان ذلك غير بعيد منه لحملهم معافا في الآثار ونعيمهم
فيها بغير بيان • لاحيا بذلك الاجرام المثلث الاقيان • لان وجهه المكرم
مقصود لا يغير معتمد في السر والاعلان • فما كان في جوارى هذا
وحق في الله ولله المنة على • وما كان فيه من باطل من الشيطان لعنه الله
وبعد الحق على • وانا استغفر الله منه واخذت عني عنه لانه لا يجوز قبول
الباطل من عالم ولا من جاهل • اذ لا امن على نفسي من خطائي ونسائي
وزلل لسائي والقائم الباطل على شيطاني • مكيدة من لا نسائي وجانته
يعظم جناي • لا استغالي مهور من زواني • فالما موال من قراي • وهذا
او في عليا • يتأمله شديق النظر اليه • فما اضر من باطل ودباطله
واضر زلله • وسد خلفه للبلاي بغير ريد من عمله • فان الله لا يضيع
اجرا احسن عله • وما كان فيه من حق عما به • او قبله • لا الحق احق ان
يتبع • والباطل اولى ان يجاب • وينبع • وما اذا بعد الحق الاضلال
وما سلم الاضلال • كان حقا بلا جدال • وانا استغفر الله تعالى من
جميع ما خالفت من رضاه في مقال وفعال • وصلى الله على محمد النبي
خاتم الانبياء • وامام الابرار • وعلى اهل الفضلاء • الذين هم خير ال
وسلم سيدنا كثيرا بعدد والاصال • و • في وجه الاشياء قول
المسيير • ورائي راجع • ورضي عنهم • في جمع الراي والتدبر • وما توفيق
لا بالله رب العالمين • والله اعلم • مسك • ومن عليه دين اجل • واراد
مخرج الحق او غير • او طبل معق • قال يعالاه وكل وكيلا امينا
واجعل بيده وفاء ما عليك الى اجله • فان لم يجد وكيلا امينا فان شاء
وفاء له هذا الحق • وكان • وربيعة في يد الحق • فما حال اخذه منه
بأمر • فان صاعقت الوديعه • فالحق باق عليه • وقول حق يصح ان الوديعه
قد صاعقت والوجه في خلاصه • وبراء • ثم هذا الحق ان يبيع له بعد حرمه

[illegible]

بيعها في ذلك الاجل مثل الذي عليه ويخرج ويكون مثل محل الحقيق في
وقت واحد وسيفطعها الضمان ونفعه البراءة والله اعلم **مسألة**
واذا ظلم ظالم فريد واذا علم به وعندي للظالم دين هل انزل عليه
لهذا المظالم قال كذلك على قول والى العلم **مسألة** وفيه
ما يترد عليهم وعليه ما يترد عليهم ديناً وعليه ما يترد عليهم زكاة قال
ابو سعيد ان كانت المائة التي في يده من زكاة ماله اداها في الزكاة الى
اهلها لانها امانة والامانة اولي من ماله وان كانت من غير الزكاة فاما
في قضائهما اداة قبل الاخر وسعد ماله يحكم عليه الحاكم باداة الحق
التي عليه وترفع عليه ديانه فيم اولى وان اداها في الدين وان باءه
وسعد ولوم برفعوا عليه فيها الا ان تكون الزكاة بعينها فما اخذها
المصدق وان كان الدين الذي عليه اجلا اجبت ان يوردي الزكاة والله
اعلم وفي الدين اخل وان ادها له دينه ودان بالزكاة رجوت ان
يسعد والله اعلم **مسألة** ومن يقر ذراهم وقضاها في دينه هل
يبرأ قال لا يبرأ الا ان يتوب ويراد الذي اخذه وقول
يقر به لك ويقر في الذراهم الذي قضاها في دينه هل يبرأ قال
لا يبرأ الا ان يتوب ويراد الذي اخذه وقول يكفر به لك
ويقر في الذراهم الذي قضاها ويلزمه ضمان القرضاها ومضى
قضي ذلك يري وهذا في بعض القول والله اعلم **مسألة** وفي قال
لغيره ما كان له هل يبرأ قال هذا ضعيف فان قال قد ابرأ منه
مخرجي فتخلف فيه قلت فان قال له ان انا مت فانت ترى منه
وان مت انت فانت ترى منه قال ان مات صاحب الحق
فلديره لا يدعون الا ان يقول له انك مت فهو وصيته في من
ما لك وان مات من عليه الحق ترى منه والله اعلم **مسألة** وكان
عليه دين ولا مال له يدينه ذلك فقال العروة اعطنا ما لك هذا
وعني ثوبك الفضل الذي عليك ففعل ثم اصاب ما لا بعد ذلك
قال عليه انه يوردي اليهم ما فضل من ماله الا ان يعطوه اياه فربوا
ان ياتيهم به فلا بأس قلت فان صلحهم فاعطاهم نصف ما لهم
ورضوا بذلك ثم اصاب ما لا هل يورديهم ما فضل عليه قال
نعم لان الصلحها هنا اشتراطية والله اعلم **مسألة** وفي باع
على نفلس ثيابا بعد علمه بتقليبه قال فوالى ابيع ثابت وعليه
الثوبه وانما قوله انه لا يثبت لانه لا يبيع له نصيب ما ارسلت
فان بايعه ثم علم بانها له قال ان للبايع احد متاعه بعينه

ولا يبرأ

ولا يبرأ
ومرجه المشرك
كان دينه
الاخذ حصته
قال الا ان يبيع
وعنه واحد
الان اصل الماله
اولم نفلس والله اعلم
عاجت الخلفاء
قال ابو سعيد
فلا يبرأ
فان يبرأ
الاولى من الدين
حان ان تلتفت
اعلم في ذلك
سلطان العروة
القول له والله اعلم
في حال البيع
الله اعلم
السلام فاعطى على
واحد على الوجه
قاله
الوجه والضمان
وعنه ما يورده
مسألة الفقهاء
وكان الدين تركه
كله لا يبرأ
كان الخصم على
الوجه في الدين
القول له والله اعلم

ولا يذهب هالده فان كان باعده وقضيه المشتري فانه يرد كره منه حيث وجب
ويرجع المشتري بحاصه الفراء ما دفع اليه واليه علمه **مسئله** وفيه
كان عليه دين لشركاء فطلب احدهم نصيبه واخذ من حقه بشتي وقال
اذا اخذ حصته فوالى ونحوه ولا يرجع عليه فيها بشتي ولو افس او
عاب الا ان يكون الدين على عايد عنه فاسبق في حصته والدين
فزيعه واحد وقوله شركاء في الدين فقصه ولو كان على غيره واحد
اذا كان اصل المال مشترك الا ان يصلوا الى حقوقه وفيها الفروقات
اولم يفس واحد علمه **مسئله** ومما قاله اخذ هذه الدية فاشتري
بها حيا لفلان وسلم اليه فاشتري بها حيا وجد فلا فاسبقا الى مرسله
قال ابو سعيد ان يسلم الى ورثة المأمور وما ان مات قبل ان يشتري
فلا يشتري ويورث الدية الى مرسله اليه وما ان قال له هذه الدية
فاشتري بها حيا وسلم اليه فلا يشتري بها شيئا ويسلمها الى المقر لها
او الى ورثته وان شاء ردها على فقيضا منه جاز له على قول ما رواه الا
حيث ان قال تلفت عنه وضمنها سلمها الى المقر لها او الى ورثته فاشترى
اعلم في ذلك اختلافنا منصوصا وما على الشبهة فيكون ذلك كالباع
سلعتا فربها لغيره فعلى ان المشتري يحمي في تسليم الحق الى الباع او الى
المقر وله بها والله اعلم **مسئله** وفيه ان العايد ما خذ من الفراء
فمن حال اعيم عالمه يرضى منها فقد برئ الجبل في الحق الذي عليه كان
المحال عليه غيبا او فقيرا فليس اوقات معدوما وهي صحيحة لقوله عليه
السلام فلا تبع على منى فليست في طبعه اى فاجل على منى فليست
وامر على الوجوب قلت حمل قبل ان يرجع عليه اذا افس صاحبه
فالمختلف في ذلك كون يرجع وقوله لا يرجع لان حقه تحول عنه
الى غيره والضمان في الحق لا يرجع ومن خرج به ويصير على الميت
وعنه لا يرجع به والمحو لا يفسد الامن عليه للذي له واحد علمه
مسئله الفقيهان محمد بن ابي جعفر وفيه ما مات وعليه حقوق للناس
وكان الذي تركه يبلغ تلك الحقوق او اكثر وعنده ايتام يحلف
كل واحد اذا اخذ حقه والديان حتى يستوفيهما فاما له قال ان
كان القضاء على يد الحاكم فلا بد من يمين وان كان القضاء على يد
الوصي في اليمين اختلاف والله اعلم **مسئله** قال بعض المسلمين
ان كل ذي حق يوجبه من عليه الحق فهو عاجل ولا يكون اجلا وهو
الكرهون وقال بعضنا فاجل من لم يالحق فهو اجل والله اعلم

[illegible]

مسألة ومنه وفي جعل عليه لأحق فطلب منه فادعى ما عنده وادعى
 وأنكره بالجليلية بشا في الأصول والحيوان وطلب من الحق منه
 الممنون ما يمكنه أن يقره المقدم ما يوق به هذا الحق ولا بعضه الم
 عليه بمن لا قال أن الممنون في مثل هذا يحوي هذا الاختلاف
 وإن ترك في مثل هذا أحسن فلا بد علم **مسألة** عن الشيخ فامر عيسى
 وفعله حتى عوز وأدعى العود ما صفتا الشهادة لئلا يعدم
 أكلون الشهادة قطعا بذها بالعود أم لا قال هكنا يخرج عننا
 ولعل قيل منه بغير هذا في شهادة العلم عن بعض الفقهاء المتأخرين •
 وإذا تمت عدلان اتفاه لا يعلم أن له ما لا يقضي ما عليه ولا بعضه وضح
 مع الحاكم عدمه حاز عقوم والخبر وإن شهد بذها بالعود
 كان أقرب للصحة والعدل الشبهة والأول محرم فلا بد علم **مسألة**
 ابن عبيد الله وأما طلق الرجل الرجل زوجة طلاقا على أنه رجعتا وأطلقت
 إليه صداقها أي حكم عليه بتسليم صداقها قبل أن تنقضي عدتها أم لا •
 قال لا يحكم عليه قبل أن تنقضي عدتها • ولما كان البطلاق باينا
 فإنه يحكم عليه بتسليم صداقها بعد طلاقها والبدل علم **مسألة** ومنه
 وفي جليل آخر أحدهما لصاحبه بحق وطلب إلى الوالي أن يكت بينهما
 أهلًا فكت بينهما فلما انقضى لأجل حضر معه وادعى المدعى الأول على
 هذا أجل المكتوب عليه لأجله فأنكر المدعى عليه وكان الوالي لا يكت
 على أحد جلا إلا إذا قرع فخطب الأندلسي الأقرع يجوز لمان يجوز
 على تسليم ما هو مكتوب عليه في الأجل أم لا • قال لا يجوز ذلك
 والبدل علم **مسألة** ومنه وفيه عليه حق لا فاس فوكل وكيلًا وكالته
 مطلقة وهرب من البلد ولها أموال هل يلزم الوكيل أن يقضي عنه من
 ما لزم له لئلا يترك الوكيل أن قال أن للوكيل أن ينسأ في الوكيل
 ولم يحضر لئلا وكله إلا أن يكون الوكيل مع البينة على وكله وجري
 عليه حكم بئنت ذلك على الزنى وكله • وكذا إذا علم الحاكم أن
 هذا فقبل كان مدعيته والمطلوب إليه وكله وكذا على أن إذا غاب
 هذا بئرا هذا الوكيل فعدت أن ادعى هذا فان الحاكم يحكم
 بالحق ولو لم يحضر هو ولا وكيله ويستثنى من الحاكم جحد حال غيبته
 ويكت ذلك أن هذا الغائب حين حكم عليه الحاكم بالحق عليه أن يقر
 ثم غاب من البلد فان جازي الحاكم أن يبيع في ماله ويقضي أهل الخوف

حوتهم

حقوقهم • ولما
 تحجب عن الحق
 الذي له ذلك
 على السليم
 ومنه والممنون
 إلى غيره
 على السليم والخبر
 أمره على أن
 ادعى الحق
 ذلك في الواقع
 عليه ولا يجوز
 الحق في الأصل
 أو يوجب غيبته
 ويجوز أن يكون
 الذي عليه أن كان
مسألة ومنه
 المدعى أو الشاهد
 منها فإن لم يثبت
 محرم على أن
 مدعى عليه إذا
 دعى مدعى عليه
 مستند قبل أن
 أنكره حتى يقر
 يستحق حقه على
 وفاء أصل الوفاء
 يقتضيه وهو
 إلا أن يكون المدعى
 فلو لم يثبت المدعى
 فلو لم يثبت المدعى
 فلو لم يثبت المدعى

حقوقه • واما اذ لم يشتره الوكيل الوكيل فله ذلك • وان اذ لم يشتره
 فحقه غلته امواله فله ذلك • وان اذ الوكيل ان يقضيها بها من الحق
 الذي له فله ذلك • وان نعمه والوكالته فانه جاز ان يترك على يد يقدر
 عدل المسلم وقضاه الديون اولى من الروجات والاداعيه • **مسئله**
 ومنه والمديون الحقير الساكن في بلد ليس فيه خدمه هل يحكم عليه بالسير
 الى بلد غير هذا لخدمه ويوفى ربا فيه • قال يحكم عليه بذلك ان كان قويا
 على السير والخدمه ولا يترك يلعب والاداعيه • **مسئله** على الشخص
 احدث ملاقه حاله حق على اخر فقبل بيع فاستقبله عن رجل والاداعيه
 احدثها الرجعه • قال له الرجعه والخيار الا ان تكون اصل المبايعه على
 ذلك وذلك اذا وقع البيع على ان القيمة عوض فلا رجعت له فلا رجعت
 للبائع وقول الا حاله حاله على حال لا يصح انه على فلا رجعت له على
 المحيل الا قبل ذلك ورضوه الا ان يغلب على علمه او موت ولا يترك وفاء
 او يقبض غيبه لا يرجع الى المصير ولا يترك فيه مالا والاداعيه • **مسئله** الزام
 وفيه له حق على معسر هل يجوز له ان يكفي في مطالبه به • قال لا
 الا ان علم ان كان يطعمه من ان يوفيه بعض الخيل الجانيه والاداعيه • **مسئله**
 ومنه وهل على الزوام ان يشهد على امره عليه • قال ان
 ادعوا بالاشهاد على الذين ادعوا منه لعهاده وحشا على حفظ اموالهم والخلاف
 منها فان لم يشهدوا لم يكفوا • واما الذي عليه فلا اشهاد عليه بعد ولا يكفيه
 خطا ويجوز خطفه فمواخوم فان لم يفعل وكان معتقدا او اذها عن
 مصر عليه فلا اقواله انه اثم وقل من يجوز ان مثل هذا والاداعيه • **مسئله**
 ومنه وفيه له حق على اخر في حبك فاستوفاه منه ثم دار عليه له حق اخر
 مثله قبل منعه هل له ان يجعله في الحق الاخره • قال لم يفتق عليه ذلك
 ان لم يكن حلفه على الحق الذي استوفاه منه لانان حلف فابته ان لم
 يستوف ما فيه حث والاداعيه • **مسئله** ومنه واذا فلسا لمديون
 ونحاصص الغرماء له مال من حيا اخر حبسه فيه حتى عليه وقال لم اعلم
 بتقليصه هل يترك الغرماء بما قضوا • قال لا يدرهم شئ من ذلك
 الا ان يكون الغرماء حالكا ومفلسا والاداعيه • **مسئله** ومنه وهل يجوز
 نفق المديون بعد الكفايه رتبها • قال لا ينبغي ان يصير الى حيث لا
 يقدر عليه مديونا وان كانت حيث يقدر ان عليه فلا يفتق ان يفعل
 فيه ما يجوز من عليه من ذلك والاداعيه • **مسئله** وهل يحل للغلس
 انما جاء شيئا ولا معد شي • قال لا يحل ان يقضي به دينه ولا شيئا منه •

وقال ما بعد ذلك
 طلبة الحق من
 ولا بعض المد
 شرا لا خلاف
 على الشخص من
 ذلك لا باعده
 سلكه يخرج عن
 ما والمتاحر •
 مد لا بعضه وصح
 بنها بالعرف
 اداعيه • **مسئله**
 له رغبته وطلبت
 عن رغبته لا
 فان اطلاقا ينافي
 • **مسئله** ومنه
 ان يثبت بينهما
 المانع والاداعيه
 وكان الرقاب يثبت
 يجوز له ان يجوز
 لا يجوز ذلك
 كل وكذا وكالته
 يقضي عنه من
 من الوكيل
 على ذلك وجري
 له حاله ان
 لا على ان لا الغاب
 حاله يحكم
 حاله عند
 على اخر منه
 يقضي له الحق

قال ابو سعيد مختلف في وجوب ذلك عليه وقول ان له الحق
 اثبت لان ذلك لم يحلف صح عليه الجس وهذا لا يحس عليه ولا بد له **مسألة**
 الصبحي واذا دعا الرجل على خصمه ان عنده ما يوفي حقه دون الاصول
 ويريد منه اليقين فما لفظه قال يلزم اليقين في هذان يحلف فاسد
 ما عنده شئ فلا بد له او المقود المجازية بين الناس في هذا الزمان
 ولا شئ والعروض ولا الجبوان يجب بيعه في هذا اليوم والوقت ليوفي
 خصمه من فخته والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفيمن باع حبا او تمرا
 ليس بممن معلوم هل يجوز ان يقضى بحقه شيئا من المال والدوات
 قال ان كان الخبز الما جلا يجوز له ان يشتري بحقه الاجل ما لا يبيع
 النخل ولا يبيع الخيار من الذي عليه الحق لان البصر كان داخل حقه قبل
 محله والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن اراد على رجل مائة لان متا الى
 مدة ثلاث سنين وما يتلوا يراي شئته فقال من عليه الحق الذي له الحق
 انظر في السنين واو فيك لما يتين كلته ما هل يجوز ذلك قال اذا
 رضى عليه الحق والحق ما وصفت فيجوز في ذلك الاختلاف بين المسلمين
 قوله يجوز ما يزدون ذلك يجوز وما اذا اراد من عليه الحق ان يقض الصبح
 بعد انقضاء السنين فله يقض الصبح ولا يحكم عليه بتسليم جميع الحق والله اعلم
مسألة ومنه وفي رجل اعار رجلا سلاحا ثم نه عليه وكان صاحب
 السلاح عليه حق لذلك ارجل فان يعطيه سلاحا حرجي تسليمه حقه وقال
 صاحب السيف ان السيف ليس له فزحق وان لا يبيد ولا خيد ولا احد من
 الناس يجبر في يده السيف على تسليمه من عليه الحق وان لم يسلم الحق
 ودعا الا فلاس قال ان قوله عليه الحق مقبول الا قال ان السيف
 ليس له وانما هو لا يبيد ولا خيد ولا احد من الناس ويجزم على من في يده السيف
 ان يرد عليه فان كان عنده شئ غير ذلك السيف فانه يحكم عليه ببيع
 وان كان فقرا منقطعاً فلا يكلف الله نفس الا اوسعها والله اعلم
 ومنه **مسألة** ومنه وفي رجل غاب عن بلد ولا يدري ان حيا ام ميت
 وعليه حقوق للناس فطلبوا حقوقهم ما الحكم في ذلك قال ان كان ممن
 تنال الحق فانه يحكم عليه وان كان ممن لا تنال الحق فانه يبيع ما له
 لقضاء الحقوق التي عليه اذا وصحت عليه والله اعلم **مسألة** عن
 الشيخ خميس بن سعيد وفي فقير عليه حقوق للناس فطلبوا له الت
 صناعة هل يباع في دينه قال في ذلك اختلاف واكثر القول
 انه يترك له ما لا يضره قدر ما يكفيه من صناعته وما يفضل على الكفاية

بيع

ساء وتبقى له
 ثم جاء رجل الى
 فاعاد ذلك الى
 العبدان ام هو
 والذين فيهم في
 ابن عبيدان وفي
 عليه الحق الذي
 فزحق وفيه
 قال ان العبدان
 كان الذي له الحق
 فزحق وفيه
 الخوا وفي رجل
 بعير له من غيره
 الله ففعل ما وصفت
 بين يدي الخوا
 او تركه بعد ان
 الخوا ان كان في
 فزحق وفيه
 كان الخطوب
 لم يجرى ان كان
 فزحق وفيه
 لذلك الا ان يكون
 للكفيل فزحق
 هو المست وفيه
 هل من الذي ان
 قال ان الذي في
 كان في يده
 حقوقه مع الخوا
 الخوا وفيه
 البيع الحكم

قيل ان يطلب الدين حقوقهم اليهم مع الحاكم ثبت للرجل المال وهذا
 اذا شهد له بحق عليه وان كان اذا شهد له بالمال ولم يسم له بحق
 ثبت للرجل المال طلب الدين حقوقهم اولم يطلبوا كان منه ذلك
 في المصلح والصحة لان يكون الحاكم قد حجج عليه ماله واذا دخل الدين
 معه نظر الحقة للمال وكان ذلك حق المشهور له اذ لم يسم له بحق
 وسواء ذلك قال وليس له بوفاء اولم يقل ثم يقسم المال اعلى
 الدين وعليه فما اصاب فيهما المال من الممن كان له ذلك فحق للمال
 وللدين بقدر حقوقهم فافهم والله اعلم **مسألة** ومنه وسالت
 عن رجل يهدى على رجل بحق حتى اطلقه من الحبس لما علم بالحق قال لم
 اعلم انه هكذا وظننت اني افرق هذا هل له في ذلك رجعة او غيره
 قال معي انه قيل في ذلك باختلاف فقال قال الجاهل تكون له
 الرجعة في الصمان وقال من قال فيما احسب ان لا رجعة له بالجهالة
 وعليه ما صح عليه ما ضمن به والله اعلم **مسألة** ومنه وعني رجل
 عليه رجل بحق فامر وكذا له وشركا او اسنانا في يده له مال ايسلم الي
 الرجل الحق فقال نعم وغاب الذي عليه الحق وقال الذي في يده
 ليس ايسلم اليك لانه اذا روي ان لا يسلم اليك شيئا هل يلزم المأمور
 فعليه ما وصفت فاما في الحكم فلا يلزمه ولا يحكم الحاكم عليه بدفعه اقر او
 انكر حتى تشهد البيعة ان الذي عليه الحق او هذا ان يدفع اليه وماله
 حقه وقبل هذا المأمور به بذلك ولا يكون الحكم الا هكذا كما وصفت
 لك فمما يبلغ علمي مستهين في الله اعلم **مسألة** وكتاب النصف
 ومنه عليه دين رجل فأتى فزكاه الدين وظلف ورثة فاراد ان يقر عليه
 الدين ان يوصي فانه يوصي ان عليه نقلا في الميت ولا يوصي لورثته فلا ين
 لان اذا وصي لورثته كان الذكر والا نفي منه سواء لانه اقر منه لهم
 واذا كان عليه للميت واوصى ان عليه اعلان كان للمذكر في ذلك مثل حفظ
 الانبيس والله اعلم **مسألة** الصبي وفي رجل مات ووجد له
 صدا لا امة قد ماتت قبله بشي من السنين وورثها هذا الزوج واخذ
 لها ما قبله الى الآن فقال بعض اهل التعليم ان الحق قد اتمات من
 له وعليه ولم يكن موته امتنا بها ان في ثوبك هذه الحقوق اخلافا
 ولعل اكثر قولهم تضعيف وهذه المسئلة ليست عدي كذلك لان
 الحق اذا كان صدا قال بجعل في حياة فليصدق لان اجل وارث
 هذه المرات حتى وانما قلت كنهذا كذا او مفيدا لا متقدما والله اعلم **مسألة**

وهو إذا وجد وقتان مكتوب في كل واحدة منهما ما لا يندلج فيه ففصة
صداق امرأة واحدة في يوم واحد ويومين والحق في الجملة متفق على أن
يقتضيان جميعا ماله قالوا إذا اختلفت الأجل ثبت الحق كلما إذا وجد
الحق في المدة سنة شهر واحد إلى سنة وإذا انقضت أجلها فقولا
يقتضيان جميعا وقول ثبت واحد منها وقال أبو سعيد عجبني
ثبوت هذا لأقارب والده أعلمه **مسألة** ومنه وفيمن قرآن عليه لزوجته
صداق عاجلا تلتما ثم لا يريته ففصة وإن لها عليه صداق أجلها نفي
للا رتبة ففصة وقديع لها بحقها هذا ماله المسمى كذا وكذا للفقطين في
ورقة واحدة ومات وعليه ديون ولم يخلف ما يقضيه والمراة تقول
ما باعها ماله هذا لا يصداقنا العاجل والأجل باق عليه قالوا
احفظ في هذا شيئا وظاهر حكم يتوجه هذا القضاء بكل الحقيقين
ولعل هذا على قول من يلزم المرأة إذا أجلها إذا أراد الزوج ذلك ومنعت
هي وما أمر من رجسها على قص جلها به فلعلى يرى بها الحق فيما أدعت
أن القضاء في العاجل ومن أجلها إذا غاب أمر الزوج احتفل هذا وهذا
وأن ثبت قول الزوج في شيء جاز في بعض القول وقول البوارث ولعله
لم يبعد قبول قول العوام في بعض القول لا لم يف مال الهاكك بحيلة الدين
وبينهما الأيمان والله أعلم **مسألة** ومنه وفي تفسير قول عز وجل
فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو
فليمل له وليه بالعدل فالحاء من وليه راجع إلى ولي الحق وقول ولي
السفيه والضعيف واشباههما فشهد الولي أنه ينفق عليه ويكون
ذلك في ماله فإن أراد أن يبيع له صدا أو متاعا في فاء ما لا يندلج منه
فيكتب عليه الكاتب بعد الصحتة أنه صار عليه هذا الحق وإنه انفقته
عليه وانفذ عليه فيما لا يندلج منه من والوجه الآخر الذي يقول
يمل له ولي الحق وهو الذي له الحق على هذا الموصوف في الآية ولعله
ليس له ولي وكان له مال فأراد هذان بقوميه ويكون عليه ما
يسلمه في نفقته وما لا يندلج منه فانه يشهد ويقول المسلم أشهد
أن ينفق على هذا السفيه وأقومه وأومر به وما لا يندلج منه له ويكون ذلك
في ماله فإذا صح مع المسلم أنه قد صار لهذا الغايمة هذا السفيه في ماله
كذا وكذا وإذا يبيع ماله بقدر الذي عليه له كتبوا عليه مثل ما
شهد له العام العدل إذا أراد أن يقتضى ثبت مال المسلمين لما لا يندلج
وجازية المسلم اليه فانه يقول المسلمين أشهد أني اقترض من مال

للرجل الممل وهذا
ولم يسمه الحق
كما ذكر ذلك
في الأصل الأول
قالوا يسم الحق
بسم الممل على
ذلك في مال
وعصم ماله
الحق قال
جعله أو غيره
بما لا يكون له
جزءا بالحق
منه وفي رجل
قال لا يسلم إلى
الذي في يده
بسم الممل
يبدع قول
يقول له ماله
لذلك وصفت
وكذلك
فأراد الذي عليه
في قوله فلان
فأمر منه لهم
لك من حفظ
ت ووجه له
في الزوج
فأمره
في أخلافا
لذلك لان
على وارث
لذلك

المسلمين فلان لميت مال المسلم المجاهد اقل منة ويكون حقه في مال
المسلمة ويشترط على الذي يقتصر من ان يحق في مال المسلم ويشهد
على ذلك فان رضى ثبت ذلك القرض والله اعلم **مسألة** وقصد ومن
ثبت عليه حكم افلاس او حرم من حاكم لاجل حقوق عليه فوجد مكان احدها
فيه حجر والاخر لا حجر فيه ونار بينهما في يوم واحد عند ثلث لصاحب الحق
الذي لا حجر فيه نصف حقه بدل حجر في حجر وسوا ويد وصغر بعد حجر لاجل
اللبس الواقع عليه وان ثبت عليه حكم حجر وكان الحق الذي لا حجر فيه من
عوض اخيه من مظهر صاحبه فلا يحس حقه في هذا الموضع خوفا ان
يكون العوض ذهب به صاحب الحجر ويظن في هذا ويوجد بصواب والله
اعلم **مسألة** ابو سعيد من ضمن يدين لا يعلمكم هو ثم رجع عن ذلك
بما اقتر به صاحب الدين فان قدر صاحب الحق على اخذ حقه فغفر
ثم رجع هذا عنه للمجهالة ثم تلف بعد ذلك فقوله انما صام في ذلك وقول
ان لا ضمان عليه **واما** ان اخبره بانه تلف ولم يقدر عليه كان الضمان
عليه ولا اعل في ذلك اختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الكفيل من
فيما قبض من المكفول عنه قبل ان يدفع اليه المكفول له فان كان قبضها على
انها لم يزل ما كفله عليه من وصا من المكفول له والزم له فيما قبض من
المكفول عليه وان قبضها للمكفول له مقتضيا لها من المكفول عليه والله
اعلم **مسألة** ومنه اختلف اصحابنا في الحوالة فقوله اذا حاله
مال على رجل لا يصح انه مفلس فلا رجعة له على المجل اذا قبل ذلك ورضي
به الا ان يفسد الحال عليه او يموت ولا يترك وفاق **وقول** حتى يفسد
او يموت او يفسد عيخته والمصر ولا يترك موقفا فيه مالا **وقول** للمعسر
الخير في المجل والمحال ما لم يكن البيع وقع انه محتال بذلك البيع فان
كان البيع وقع على ان يحمله عليه فلا رجعة عليه الا ان ياذن
ما قبل من ذلك الا قال بل على المحتال من موته واقل له او عيخته **وقول**
اذا وقع البيع على الحوالة فلا رجعة له **واما** اذا وقعت الحوالة حين
وقعت والمحال عليه المتكسر فان الحوالة باطل ولا نعلم في ذلك اختلاف
لان البيع لو وقع في ذلك بعد افلاس المشتري بطل البيع وكذلك جاء
السنة واجماع المسلمين على ذلك انما البيع باطل والبيع اولى بالسنة
وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم **من** اجل على ملي فليجئ الجاني
ان الحوالة تنقذ في الذي لا في غيره والله اعلم **مسألة** ومنه وفي
الرجل يتدين على نفسه ويشترى اللحم والوزن والفاكهة وهو لا يملكه

شراء ذلك ثم يمت ويوصي بذلك ثم يخرج به مع التوبة اذا تاب من ذنبه
وتقصير عما يجزى عن ذنبه وقد كان ذلك من القوت يجزيه واما
ان مات على ذلك وهو غير تائب مما دخل فيه من تقصير هذا فقد
وجدنا انه لا ياتله وهو حقيق بذلك معناه الا ان اعرفنا قول
الشيخ ابو الحسن رحمه الله انه لم يكن يصدق عليه في هذا ولا يذهب الى
سقوط ولايته وفي الاثر لا يجوز ان يتدن من يشتري اللحم والله اعلم
مسألة وهذا من اشترى واحد سلعة الى اجل فمات الذي عليه
الحق ففي جملته اختلاف قولان الاحوال كلها تخدعوت الذي عليه
الحق الا السلف وقول الاجل في ذلك شيء الى جملته كما جعل ولا يقسم
المال حتى يحل وقولان لان يقسموا المال وقولان قد مال صاحب
الحق لغيره بالحق كان الى جملته واقتسموا المال وقولان تكون عقدة
الدين واقتسموا الباقي جاز ذلك وقولان خيف تلف المال
حل والا فهو الى جملته والله اعلم **مسألة** وهذا من جملته اخر
حقاله وقدران ياخذ من مال لا يقدر حقه من سكن الجاحد وجسته
فيجب ان يجزى له ذلك اذا لم ياذن له على قول من يقول انه يدخل
المنازل لانكار المنكر يعني ان اذا لم يوزن له واختلف وانقطاع
وامانته وقول لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لامانته الى من
نعمت ولا تخشخاكنه وقول جازنه بدلالة الكتاب قوله سبحانه
ولما نفض بعد ظله فاولئك ما عليهم من سبيل وهذا القول عندي
عندنا فاما قال لا تخشخاكنه وليس تخاين فانه نفض بعد ظلمه
والله اعلم **مسألة** من عيدين واذا علم انوارث ان على الهاتك
دينه ولم يعلم انما لاه ام لاه فقال بعض فليس عليه حتى يعلم انه
له دين وقال بعض من عيدين ان يسلم بغير ضيمه وقال بعض
يسلم الجميع قال بعض وعذر ذلك كله يكون على من في الزمان يا
من مائة وفاقه اوله نف فليس عليه غير ذلك والله اعلم **مسألة**
عن الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد في رجل اشترى مالا من رجل وعلى
البايع دين على رجل اخر ففطن المشتري لذلك الجاهل بحقه الى اجل ولم
يشترط الضامن انه من حق المال غير هكذا ثم غير المشتري والبايع
في ذلك المال ودر امان بوجه الغنى واراد الضامن الرجوع على الضامنة
التي كان له قال فاذ كان هذا المشتري ففطن من هذا الرجل

[illegible]

ومن هذا المال الذي اشتراه فلما بيع ثم انتقض البيع بوجه من الوجوه
 فان الضمانه منتقضة عن هذا المشتري ويرجع صاحب الحق حقه
 على من له عليه اصل الحق وعليه ان يرد على المشتري ما قبض منه وان
 كان ضمن بحق هذا الرجل ولم يقل من هذا المال فالحق ثابت عليه
 ولو انتقض البيع بوجه من الوجوه ولمن يرجع بما سلمه فالحق على البائع
 وعن ابن عبيد ان اذا كان عند الضامن والمضمون ضمانه الاخر
 قبل بيع المال ثم انتقض بيع المال فللضامن الرجوع والرد عليه **مسألة**
 الصبي وزوجه من علي ممت لم يعلم به غيره ولم يستتر له اخوه فاحذر
 ظاهره بنحوه وكذا في غيره من لم يت وعلم ان عليه حق الاخذ
 لم يعلم به غيره فانه في ذمته الذي يدعي هو عليه به مشاهير وكذلك ما
 اشبه هذا مما له فوله يرد فلم يستتر له فعلمه فعلمه مشاهير ولم تقم
 عليه حجة حق فبغيره من ذلك كاذن له المحضر عليه مملوك ام اولاً يمكنه ان يكون
 هذا الفاعل هاتك اعتاده في حكم ذمته قال فلنظروا من نفسه ما يوجب
 عليه الكفر والخروج عند عرف من ذلك ولا احب له فعل ذلك ولا اعلم
 حاله عنده **قلت** له وعند اوليائه يجب عليهم البلاء عنه واسمهم
 ان يحولوا على حسن الظن ويتولوا على ما كان عليه قال اذ لم يجامه
 احدهم لم يخصه منه فلا تضيق ولا يئنه على بعض القول ولله اعلم **مسألة**
 وكاتب التضرع واذا وقع عنه ان يبيع له مالا ويرفع
 الثمن الى غمايه وانكر ذلك الغرماء فطلبوا حقه كيف الحكم في ذلك
 قال القول في ذلك قول المأمور مع يمينه فاذا انكر الغرماء فعلى الذي
 عليه الحق ان يدفع اليهم حقوقهم والرد عليه **مسألة** ابن عبيد ان
 وفي رجل ممت عن فلان لفلان فالف درهم الى شهر فقال المضمون
 لا بل جالته القول قول منعهما **قال** في ذلك اختلاف **قلت** ان
 القول قول الضامن انها الى اجله وقول المضمون قول المضمون لهما
 حاله والرد عليه **مسألة** الزامني واذا ضمن رجل عن رجل والمضمون
 عنه غائب كتبت الضامن على نفسه الحق ثم عثر فيه يجوز له الغير
 والرجوع ام لا ارايت اذا قال المضمون له ضمانت لي بهذا الحق فاذا
 من عليه الحق فانكر الضامن ذلك القول قول منعهما **قال** اذا ضمن
 احد عن عاين بغير ذم فله الرجوع في ضمانه وعندنا القول قول بغير
 اذنه والرد عليه **مسألة** الشيخ فاصرحيس واذا لم تحمل الورقة بحق فلا

رجوع للمحل الذي
 عليه له فالحق
 راجع الى ان حقه
 الرجوع عن غيره
 وهو ان يرد على
 ان يحسن الضمان
 خلاف ان يتكلم
 يطالب الحق
 ما يطالب ذلك
 خلف هاتك
 ما خلفه **قال**
 الصبي وزوجه
 مشاهير حكم
 قال فلان ان
 وان دفعوا لاحد
 كان عليه ذلك وان
 فلان كان في ورثته
 الى الحكم **قال**
 قلت الا انكر وصي
 ان وصيه مأمور
 بغيره ذلك ان
 ابو له بعضه
 يبيع ماله
 وان وكل غيره
 عنه ماله
 بغيره الى ان
 اعلم **مسألة**
 على ان يضمن
 خلاف خلاف ماله
 انما في مال

رجعة للمحال على المحيل وحقة على المحال عليه وان حال الورقة بحق
 عليه له فللمحال انما الرجعة على المحيل وليس عليه **مسئلة** ومنه وان اذاعا
 فله الحق ان حقه من عوضه وقال في علم الحق انه من غير عوض عليه عين
 انه من غير عوض **مسئلة** له ذلك في قول والده اعلم **مسئلة** ان عبيدك
 وفيمن لم يحق على اقر في صدق فاستوفاه وله عليه حق في غير صدق يجوز له
 ان يجلس الصدق الاول ويدع الحق الاخر فيه جيلته منه لا يستحق احد اخل
 خاف ان ينكح حقه **مسئلة** اذا كان ذلك لا يثبت له باطلا ولا
 يبطل حقه الفقيه ولا يقدم حقا على جيلته ولا يزوج من اجله فلا نقول
 بابطال ذلك والله اعلم **مسئلة** واذا قال الورقة ان لا يزيد مما
 خلف هاذوا شيئا ولا ندخل فيه هل يحكم عليه بقضاء ما عليه
 مما خلفه **مسئلة** قال لا يحكم عليهم وهم يقرهم والله اعلم **مسئلة**
 الصبي وزله حق على هاتك واراد ورثته فقالوا لا تزيد من ماله
 شيئا هل يحكم بقضاء ما عليه او قالوا دفعوا من نصيبا منه لغلات
 قال فان كانوا بالغين فعليه ذلك ولو قالوا لا يزيدون من رثتها
 وان دفعوا لاحد فلا عليهم فان كان المدفع له ممن يقوم بامره
 كان عليه ذلك وان كان لا يقوم بامره فيقيم له الحاكم وكلاهما قلت
 فان كان في ورثته ايتام ولم يترو وصيها ما الوجد في انصافه اذ دفع
 الى الحاكم **مسئلة** قال فانه يقيم له وكلاهما ينفذ عنه ما عليه اذ صح ذلك
 قلت اذا ترك وصيها صبي او غايبا اقيم له الحاكم وكلاهما قلت
 ان وصيته بينهم او غارب او صبي ام حتى يصح عنه ذلك **مسئلة** فلا
 يدخل في ذلك الا بعد الصحة قلت واذا صح الحق عند الحاكم
 ايول من يقضه من مال الهاك ولو لم يصح عنه مال الهاك ام حتى
 يصح عنه مال الهاك **مسئلة** اذا كان بنفسه يبيع حتى يبيع
 وان وكل غيره ببيعهم من مال الهاك تجازي له ذلك ولو لم يصح
 عنه مال الهاك اخل صحت الهاك ترك ماله **مسئلة** وان لم
 يجد عدلا ولما ابقى الامين **مسئلة** هذا **مسئلة** يفتي على قول والده
 اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن باع مالا على رجل بار بعايته لا يريته
 على ان كل سنة يجب له من حقه ما يتيلا ريته ثم ان صاحب الحق
 خاف ان يلف ماله من يد من باع عليه ماله واراد منه ان يكتب له
 اثباتا في ماله الذي باع عليه يحكم عليه بذلك لم يحج عليه **مسئلة** قال

يوم يوجد من الورق
 صاحب الحق حقه
 الحق من غير عوض
 من الحق على السابغ
 ان الصبي لا يزوج
 الله اعلم **مسئلة**
 من الحق على اقره
 عليه حقه احد
 شاهر ذلك ما
 له شاهر ولم يقيم
 ماله على ذلك
 انما يملك يكون
 نفسه ما وجب
 على ذلك ولا يعلم
 من لا يزوجهم
 لا الا على ما
 وله من ذلك
 له ماله ويزوج
 الحكم في ذلك
 فوما فعلوا
 ابن عبيد
 يقال للمهون
 في قول
 مهون لما نها
 حر او مملوك
 يبيد له الغير
 هذا الحق ان
 ان الاصل
 قول فله يزوج
 الورقة على مال

لا يجبر المشتري ان يكت للبايع اثباتا وان اذ اراد ان يحجر له من
 مال المشتري بقدر حقه فحجر ذلك ويكت المحل اقتاضي واستد علم
مسئلة ابو عبد الله كيف يرفع على الغريم في راعته لانه لا يدري
 ما يحصل منها قال ينظر الى راعته بعد منقبتها اما لا تقسم ولا بد
 ويرفع عليه فيما بقي بعد ذلك واما مؤنته فهو فارجهوا اني وجدت
 قولنا انه يحكم على المدين اما ان يدينه لما يحتاج اليه واما ان
 ياذن لان يدينه عند غيره فيكون دينه في هذه الزمان قبل
 ان يرفع دين هذا الغريم وقولنا يحكم عليه بذلك ويحتمل نفسه والله
 اعلم **مسئلة** الصبي رزق عليه حق اجل و رفع عليه عند الحاكم و اراد
 من عليه حق اجلا لبيع ما لا له و اراد من له الحق ما يجب له عليه الجور
 حقه الى اقتضاء الاجل اذا كان لا يخاف منه لم يمسك به لا يحبس حتى
 يتمدى بعد انقضاء الاجل قال في القيل في الغريم اذا رزق عليه الحق
 وظل الاجل لبيع ما لا يقيض به ما وجب عليه من ذلك ولا يحبس
 عليه في ذلك اذا طلب الغرماء حبه و انما هو الكفيل عليه واحسب
 انه في بعض القول قوله انما جاز حبه حتى يبيع ويوفيه واحسب
 انه في بعض القول انه لا يحبس عليه ولا يقبل الا ان يخاف منه لم يمسك به
 ذلك جازي اخذ الكفيل حبه والله اعلم **مسئلة** الرعي و رفع له حق
 على غر و اراد من اوفاه فقال ان كنت تريد عروضا بكك والقيمة فاكتر
 من قيمتها والا فلا او فكل اليوم هل لراف يتصرف ماله بقدر ما نقص
 وجده وكذا الشراة اذا قال لهم اواني والوكل نكتة من يدرون
 احب بكك والا فلا هل لهم الاقتصار من بيت المال وان كان جده عند
 زكاة هل يبرء اذا و فاهم واجزاهم قال لا بل يكت من عليه الحق
 سلطان على ماله الحق ولا يقيد ولا مدارة والرجاء موقوف ورضي من
 له الحق يردون تمام حقه فحجر يرفع و فاهم اذا كان ذلك في ايام
 العدة وليس له في بطلان ما زاد على القيمة اذا رضى ولا الدائ
 يتصرف ماله من بيت فيما بينه وبين ابيه واما اذا خاصم مع الحاكم
 وانكر ولم يكن له حجة ولا بينة فنقول انه يتصرف ماله اذا انكر
 بقدر حقه وقولنا لا يتصرف ان يحلف الحاكم او يقوم مقامه
 واما الشراة اذا شرط عليهم واستأجرهم ان يكون اجرهم في بيت
 المال عليهم ورضوا بذلك فقات عليهم وان كان في يد زديهم
 وعرض لبيت المال فقتضاهم اجرهم على ما يتراضون به والله اعلم

فالعروض يقتضيه أو يالكثرفي غير جنسهم على أخذ العرض زيادة
 الثمن ولا الزيادة ولا القيمة ولا إحياء مفرد ولا سلطان وكان في أيام
 الإمام أحمد لم يجزئ وأما إذا لم يشترط عليه فعلى المتأخر أن يوفي
 الأخير قبل أن يحلف عرفه إذا كانت أجزائهم معلومة وثابتة على من
 استأجره وإذا أرادوا القيام عليه فالحاكم يعقل الحاكم أن ينصفهم
 منه إذا استكملوا المأجولة ويحكم عليهم بما يجب عليه وإذا أخذه بأجل
 الحق وإن تركه حقوقهم مع الحاكم فلا مانع من تصرفه ما لم يسل
 بقدر حقوقهم وقول لا يجوز لهم الانتصار وما لم يلا بعدات
 ينكرهم ويجعلهم مع الحاكم ولا يجوز لمن يمد زكاة أن يعطيهم مما
 عليه من الزكاة فيما زاد عن من العرض ولا يفر عليه الزكاة إذا سلمها
 إلى الفقراء وعمر بن الخطاب لا يملك العرف في أيامه وأما **مسألة** التصح
 محمد بن ملاح في الأوراق المكتوبة فيها التصديق على الذوق على الحق
 في جائد ويعود منه هل يكون ما فيها من الحقوق ثابتا إذا مات وعليه
 الحق ولو طالبت المدة سببا إذا طلب من الحق وأدعا بقله ما في
 أوراقه هل ثبت له ما في صكوكه أم عليه صحة لبقاء ما على الحاكم
 قال على صفحتك هذه أن ما جاء في آثار أصحابنا وبوجد عنهم
 ما خلا في إذا كان الحق جالا على الحاكم بعض يقول ما يثبت وبعض
 يقول بغير ما يثبت ويعبى إثباته حتى يصح ادعاء لأن الصحة لا تدفع
 إلا بصحة وجهه **مسألة** قال بغير ذلك وهو عند أكثر القول لم يثبت
 إذا جعل التصديق على نفسه وأما إن مات أحدهما فقد نصنا
 اختلاف وأكثر القول على غير ما يثبت حتى يصح ادعاء وإن مات
 وهو مطالب في حق فحينئذ يكون المطلب لأثره كما كان له قبل
 الذي يمضي وأما **مسألة** وما مضى الأثر الذي يجوز من
 بعده الانتصار **قال** فإذا كان لمعنى على أحد وانكم أياه
 وعدمه وإنما الحق البتة جازله في السيرة أن ينصفه من جنس حقه
 وفي انصاف من جنس حقه اختلاف وأما انصاف ليقم ولو لم يكن
 لا يقوم بحجته ففي جوانب اختلاف إذا صح مع الحق والائثار ولعل
 من هذا ينشوع على معان لا يجب تركها كزحاه قلت وإن
 أكن فيما بينه وبينه أبلغ حتى ينكر مع الحاكم قال إذا كنتم
 فيما بيننا جازلا الانتصار منه قلت وإن كنتم مع العالم هل قبل

انه لا بعد الاقتصار حتى يحلفه قال قيل اذا حلف لم يكن لسان
 ينقص منه وقيل لا ذلك وما لم يحلف فله ذلك واسد اعلم **مسئلة**
 الشيخ فاصرح عيسى والحاكم اذا حلف على المديون جميع ما له من طلب ديانه
 ثم حدث له بعد ذلك مال ابدخله في التجار ام لا قال نعم
 قلت له وما الحكم ان يحرق في حق كل من جاءه بصك كتب له امر
 حتى يصح انه هو المنسوب فيه قال فلو لا يحرق له ان يحرق
 له في صكه الا ان يشاهد في عدل انه هو المنسوب فيه وقول
 يحرق شهادة الشبهة الشهرة التي يرفع بها الرب ويضمن القلب
 من حصة فصاعدا واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي موت من عليه
 الحق ولو لم يعاوى الورثة في حلول الورقة قال اذا حلف في حياته
 فاكتر القول لا يحكم بها بعد موته حتى يصح بقاؤها وما دام اخذها
 حياتها حكم بها قلت له وان ادعا ورثته من الحق انها حلت بعد
 موته والحكم على ذلك الوقت وفي اجازة شهادة الشهرة في ذلك لا خلاف
 قال الصبي اذا ما كملها او من عليه الحق فلا يحكم بالحق حتى يصح
 بقاؤه ويدين كلاهما باليمين على ما تدعيان من ذلك وان عدست
 اليقنة تحكم بما عجزا عنه حتى يحلها واسد اعلم **مسئلة** سئل الشيخ
 محمد بن سالم القرن عن رجل مات وعليه دين يحيط بجميع ما له ويقصر
 على الدين والدين اكثر للمساجد والوقوفات وقوله يملك ارضه ولا ناس
 اجنيين واوصى لزوجته ام ولادة بجميع ما يوحده في يمينه بعد موته
 من ناطق وصامت من رمضان عليه لها والزوج من مات قبل زوجها والمال
 لم يقصر حتى مات الزوج الموصي ما تقول فيما صار لاولاده من قبل
 اوهم في ما لم يكونون هم ومجئنا الغماء في قضاء الدين سؤا وبقيت
 حق الاولاد ويكون حق المساجد والوقوفات والاجنيين اولى
 وحق الاجنيين اولى من حقوق المساجد والوقوفات وحقوق المساجد
 من حقوق الغماء من حقوق العباد عرفنا ذلك قال فيما عرفت ان
 المستجميع ما يحلفه في كمال اوله ورثته حكم كتاب الله وكل من
 ادعاستا من مالها لا يسب وصيته او دين له على اهلها كمن
 منع وعليه يمين شهادة ذمي عدل وصيبي من المسلمين شهد
 بشهتهما وعدتهما شاهدا عدلان عالمان بجميع اصول الولاية
 والبراءة والليل على ذلك قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا شهدوا
 بعينكم لا حصر لكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم وفي الذين

يقول

يقول الله تعالى
 وليك
 عده
 هذه
 الكتاب
 قول
 قال
 في
 وكان
 لا
 وال
 في
 هذا
 على
 هذا
 رجوع
 العبد
 العبد
 الزور
 شهد
 وال
 تشق
 عند
 الكتاب
 كان
 والعبد
 الشهود
 كان
 رسول
 الحق
 الكتاب
 وال

يقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتهم بيدين الى اجل مسمى فكتبوا
وليكتب بينكم كاتب بالعدل والعرف محتاج الى معدل وانتم بصراء
جميع فممن اوصوا بالعدل والبراءة هذه صفة الكاتب وخطمه على
هذه الصفة لا يثبت به وحده للمدعي فيه شيئا حتى يتم مدعي ذلك
المكتوب شاهدا عدلان وصيغان من المسلمين والدليل على ذلك
قوله لا يثبت بعد ما ذكر كانه الدين واستشهدوا بشهدين من رجالكم
فان لم يكونا رجلين فجل وان كان ممن ترصون فلا تشهدوا فانظر يا
ايها الذين آمنوا ان الدين انما هو الله تعالى هو الذي علم بالاشهاد عليه بعينه
وكل من يزعم ان المكتوب والدين هو الاستشهاد على شيء غير فليبينه
لنا وليات على ما يقول بدليل صادق وكاتب فاطق او ستة واجماع
واذا لم ياتوا بالشهادة فاولئك عند الله الكاذبون **مسألة** المؤلف
نزلت هذه الآية في الشهادة على الزنا والاعلى الحقوق وليس ارادها حقها
على احد ولم يات على دعوى بينة يكون عنده كاذبا ولو كان محققا في دعوى
هذا ما لا يجوز على الله لانه يمتنع ان يكون معده المينة ويدع محققا
رجع **هـ** وانا اقول ان هذا العلم اجمعوا على ان الدين المكتوب هو العلم
الله بالاشهاد عليه وان كان لا يثبت بعينه شهادة ذوي عدل لا ترى ان
الله ذكر الكاتب في هذه مواضع من كتابه وقرنها بالشهادة ولم يذكر الكاتب
الا وذكر معها الشهادة فلما قال وليكتب بينكم كاتب بالعدل قال واستشهدوا
شهادتين من رجالكم الى اخر القصص ثم بدأ بذكر الشهادة قبل الكاتب فقال
ولا يثبت الشهادة الا ما دعوا به ثم بدأ بذكر الكاتب فقال ولا يثبت
تثبت صغير او كبير الى اجلته ثم نزل بذكر الشهادة في قوله فممن اوصوا
عند الله وقوم للشهادة وادفان لا ترنا بوا ليعلم كل من ادعى عقل ان
المكتوب والمشهور عليه هو شيء واحد حق قال في اخر الآية ولا يضر
كاتب ولا يشهد ليعلم ان الكاتب غير المشهور والشهود غير الكاتب
واجتمعت الامة ونثبت وصح في كتاب الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الشهود العدول تثبت شهادتهم بالحقوق ويتخذ الاحكام بغير
كاتب والكتاب لا يقومون مقام الشهود والدليل على ذلك ما صح عن
رسول الله عليه السلام ان كان مدعى جبانة يتخذ الاحكام ويأمر خصماء
الحقوق ويقسم الحدود وشهادة الشهود وحدها هو الحق لا يحسن
الكاتب ايدوا الله ما ياتكم من كتاب الله فاسمعوا له وانصتوا لعلكم
واقوم للشهادة وادفان لا ترنا بوا لاوله ولا رسول الله ولا اهل العلم

حاشية على كتابه
اعلم **مسألة**
الذي يطلب به
قال الله
مكتوبه
يكون ان
فيه وقوله
بوت وشهود
موت من علم
الا على جملتها
ما لا يخذها
انما ثبت بعد
ارة في ذلك
فاطق حق يقيم
وان ثبت
مسألة في التبر
ما له ونفس
في ذلك
بينة بعد موت
قال في جوابها
لا يضر
سورة ابيضا
تدلين اولى
وحقوق المسند
فيما عرفت ان
الله وكل من
انها ان
شهاد
مولا لولا
انما شهادة
مما في الدعوى
الاول

فراها وكانها خارجة في ليلة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فشهدوا له
قبول شهادة الواحد في الحقوق ولا ينفذ الحكم بها ولو كان الشاهد
الواحد في غائبته العدل والنقد وانما وجهها معهما ارجح على
شبه احكام الحاكم انما يقول بالواحد وهي متبعة منها على فادرايد
ان ثبت فصح وليتظا المستفيضة في ذلك نفسه وليعمل به بالعدل
فيه استدلاله في ذات نفسه ان من الله عليه بفضل فاصبر
او كان ذلك بدلالة مصرته وعلى كل حال فليس المذنبه الاموافقة
العدل الاعز له في مخالفة على العلم والجهل وما التوفيق الباطنه ومن
عالمه من الخير وقتله لقول تعالى والذين جاهدوا فينا لنهكنهم
سلبناهم فيه شراب الدين واحكام المسلمين وهي التفتية بغية الاثر
وانما هي على غطاء واحد وسبيلها في كل ذات سبيل الحق لا غير وهو
الصراط المستقيم بدليل قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فانبعثوا
ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم سبيل لا يذنه فهذا ما عدى حسب ما
بان له واهل علمه **مسألة** ابن عريان اذا كان على واحد درهم
فارسله عند رجل عنده مائة وقال لا تعطها ياها اعلني ان اسال
فلا الدرهم اها وصلته له **مسألة** اذا كان الرسول فقه فاني يجزى
ويكفي من عن ان سأل ايا الدرهم اها وصلته واهل علمه **مسألة**
ومنه وفي رجل عليه حقوق للناس عجزه حاله والاداء والرجوع وعجزه ويركب
الرجل للدينان تجزى ام لا قال نعم لهم تجزى او ينكر كذا فلما
بحقوقه واهل علمه **مسألة** الغاوى اذا كان رجل على رجل امانة
محمدة فضته وكان له في الاملاك ما يسوي المحمدة فضته في عليه الحاكم
منه لا يطلب له مائة محمدة بقدر هذه المائة وادارات يتصرف
فيها في املاكه فعذر ان لم يذكر لان يعني ما في هذه المائة تلف فانه
يرجع بها في اربع باعة في الاملاك واهل علمه **مسألة** الصبي وبين
عليه درهم الانسان الى اجل وكنته الى حظرون حصة فاوفاه
الدرهم ثم قال له احفظ الورقة عنك ويا بعيها ما عاقبة يحوس
هذا فيما بيننا وبين الله وفي الحكم وان جاز والادب منه ان الحق المكتوب
على كذا في هذه الورقة باق يسعدان يحل له **مسألة** قال فمع ان لم
ذلك الا جعلها بينه لما وحتة لم على خصمه واقرعها فيها على نفسه
او جعده عن من ختم او علم ان الذي عليه هو هذا المكتوب **مسألة** قال

خلف عند المتأكل لم أره حاشا ولم يتق الله في الاجل واذا هذا على حسب ما عندي
فانظر فيه نظرا من نفسه النظر لها واعلم **مسألة** ومنه ومنه من يتق الله
رجل ميت ولم يت ورثته وعليه ديون تجب ما لم يجز من عليه
التبعة ان يسلمها الى الورثة ام يسلمها الى اهل الحق اذا صح عند
الحق وقال فان كان له وصي عدل يجوز التسليم اليه يسلم اليه هذا
الغير ما عليه من التبعة وان يكن كذلك جعلها في ذم اهلها على ما
يوجه الشرع من تغطا ذلك جميع العراء وهذا يحق وفيه قولان
يسلم ذلك الى الوارث ويأمر بتقوى اخيه وعندها اذا كان الوارث يوثق
على ذلك لا يحول له هذا لا بعد قضاء ما على اهلها له وعندها حسب آخر
في هذا المعنى قولنا لا تدفع ما تركه الا في ذم اهلها وقول بحولك تدفع
للوارث وتادبه بتقوى الله وقول بحولك تسليمه الى الوارث او الى
غيره انما هو علم **مسألة** الشيخ ناصر بن امان ان كانت المحاررة
الحاكم من الحق جاز لان يحول في حقه ولو لم يعلم من عليه الحق يحول لم يعرفه
وان عرف من عليه الحق ولم يعرف من له الحق فلا يجوز لمان يحول في حقه
الذي يبيع به حتى يعلم انه له وانما هو المنسوب في ذلك الورثة كان من عليه
الحق مؤمرا او معصرا ويجوز له ان لا يكتب الحق ويجوز لمان يكتبه وعني
شاء تركه كما يتفكر ذلك واعلم **مسألة** الذهلي وفيه لم يحول على
رجل وجعل الحاكم في حقه ثم اطلق عليه الحق وصار فقيرا ثم اذا كان من
آخر يباو محر عليه الحاكم ايضا في حقه ثم استفاد هذا المديون ما لا
من ميراث او غيره هل يحكم عليه بالاصحاب الحق والمحار لانهم الثاني
اذ لم يبق كلهما قال اماما ما كان معه من المال قبل محار الحاكم عليه ما له
ثم محر عليه الحاكم ما لا يورثه من بقدر حق بعض ما فيه فصار حيا الحق المحر
له في حقه ولو اهل المديون المطلقة على اكثر القول والمعمول به عندنا
واما ما حدث عليه والمال بعد ذلك فارحوا ان العراء في ذلك اسوة كل
منهم لم يره هذا المال على قد حقه واعلم **مسألة** الصفي في رجل له
زوجان وبها اولاد من غير هل يجوز الحاكم ان يحول ما لها بقدر ميراثها
وهل له هو ذلك اذا كان يتجاوز ان يلجى ما لها لا اولادها قال لم اخفها
انا وطبنا في هذا اثر ولا سمعنا فيه خبر في مطلب الزوج على الحاكم
ان يحول له بقدر ميراثه من زوجته ولا في احد الورثة كانوا احياء
سهماء وعصبات او ارحام الا ان الزوج ان يحول على زوجته مقدار
ما تقدمها من صداقها قلت له وان قلت جازين هل ثبت له

ميراثه

ميراثه منها انما
التسليم انما هو
ميراثها ما لها
قال لا يجوز
الحول على احد الزوجين
واما ما في الاخر
في حق ميراثها
وقال قال لم
من ولا اداء له
وقال قال ذلك
وقال قال لا يحول
الان دون ما ذكر
مكتوب في حكمه
وخلف فلا بد له
ورثته وانما ميراث
السبت الا ان الزوج
الحول على احد الزوجين
واما ما في الاخر
ميراثها ما لها
ميراثها ما لها
ان يسلم الزوج
تسليم هذا الحق من
تختلف فيه وانما
انما اصله ما منه
يجوز ميراثه
على التسليم وانما
وان كان بعض
لا يثبت الحق له
الاحول لا يقع الا
في القول له على الزوجين
الزوجين كل من
هو في ذلك وان وكل

ميراث منها اذا تم تقبله من حين تاديع المحارم زاد المال ونقص فحسب
النقصان وماها ولا ينفق عهده شي أم بقيت له ما بقي بعد
موته وما لها بعد ميراثه بعد نفاد وصاياها وحقوقها التي عليها
قال لا اقوت جوارحه اعدى الاثر القاصي على جوارحه ولا يحسن الجوارح
يحج على احد البشر بلا ثبوت حتى ولا دين يجب عليه اذ في ذلك
وانما جاء الاثر بحج وله دين على احد خاف على حقه من قبل ائلاف ماله
فيبقى خلتا المال فيبطل حق له اليه بعد موته في المال حتى يصح له ما
وقال وقال ان للزوج ان يحج على زوجته المتدهمة في عي صليته لا قضاء
دين ولا اداء لازم ولا صدقة على قريب ولا وصية تحتل مالها
وقال وقال ذلك في الصداق اذا شاء ان يحج من مالها مثل ما نقد هاه
وقال وقال لا يحج في هذا كله وانما يثبت الحج والنوف في دين لازم واجب
اذ في دون ما ذكرناه والاصل عليه **مسألة** وهذه في رجل حر حق على رجل
مكتوب في صك والصك تركه في الحق عند رجل غريم مات وله الحق
وخلف ثلاثة اولاد وزوجته ماتت لزوجته واحد اولاد وزوجتها
ورثت وماتت موات من ورثتها وتفرق الميراث ثم طلب اولاد الرجل
الميت الاول الذي لاصل الحق او ورثته وماتت اولاد وزوجته
والثاني الذي ان يسلم اليه نصيبه مما عدي من هذا الحق فقال لا اسلم اليك
وانما اريد ان اسلم الجميع ويعطوني صك ذلك الحق فامتنع الرجل الميراث
معه ذلك الصك عن تسليمه بحجة حق او باطل هل يحكم على من عليه الحق
ان يسلم الى من طلب اليه من له حصته في ذلك الحق قال الاصل في جوارحه
تسلم هذا الحق متفرقا عند عدم بعض الورثة وعدم قبض بعضهم
يختلف فيه وانما وجه التسليم اليهم جاز الحق على من عليه الحق وزوجته
ان كان اصلها مائة وكذا تك على هذا القول وان ذهب اليه من المسلمين
يجوز جبر من يده الصك على تسليمه الى مستحقه وان طلب هذا الميراث
على الصك كائنا او شهادة قض من يؤل اليه هذا الحق ايت له ذلك
وان كان بعض مستحق هذا الحق غائبا او يتيما فعلى قول من يجبر بعضهم
لا يلبثت الى هؤلاء اهل العينة واليتيم وانما صغير كره اجب هذا القول
لاجل سلامة المال فبل ان يكثر عليه اليسر وفر من هذا القول ويذهب
الى القول الاخر الذي صاحبه بحج التسليم حتى يصح القبض من جميع الورثة
لا يري هذا كله المتقدم في القول الاول ويذهب الى حفظه في يده
هو في يده وان وكل الباقون وبذلك في قبض حقوقهم نفع عند الحاكم

[illegible]

واقام الحاكم وكيل لمن يخو عليه وكان الحاكم ضيفا اخوه والمعي انه
 والحكم في الاختلاف سلم واسم اعلم **مسئلة** الفقيه جاعل عيسى
 وسئل عن حجر الذي يكتب الحاكم والمديون يجب عليه الظاهر واعلامه
 للناس فلا تقتلف اموال الناس لان ظاهره على وجوبه محو عليه
 ام يكتب ويستردك ويسمي باخذ اموال الناس ويكون المال لصاحب
 الحجر ويطلب حق الباقيين واذا فعل ذلك الحاكم المحقق شي ام يكون
 سالما لانه ما وبش الجيلة والخدعة للربعة بحجر المال انما يت
 ان ما عر صاحب يعلم ذلك ولم يعثر ذلك وجاز المشتري منه
 ان يكون المال للمشتري وتطلب حجة صاحب الحجر يسكن تمام لان قال
 لا يبين في الحجر والمال حجة على الحجر عليه ماله لم يطلب ذلك في
 الحاكم الا ان يعلم ذلك معه وعلى الحاكم اعلامه لمن طلب ذلك في موضعه
 لزوم القيام عليه وهناك يكون حجة وان لم ينادي به في الناس
 ولا اعلم انه قائم بترك اشاعة ذلك في الناس ماله يكن هناك بين
 سواء باء عما لا يبر عليه ان ينادي في كل ادى ذلك ولا يكون هذا
 في امور الحكماء الجيلة الفاسدة في شئ ماله يكن يسأل عن ذلك في حكمه
 في محل ما بل ما اعلام سائله وهو قامت الحجة على المديون
 بالحجر الحاكم منع والتصرف في ماله وجزاء والغرماء يطلب بعد ذلك
 فلا يدخل اذا لم يكن في المال فضل له حتى يصح له حقه كان له عليه
 قبل الحجر ومختلف في دخوله بالاقل تركه فيقول لا يدخل على ذلك
 وقيل لا يدخل ماله بفلسر ومما تعدى الحجر فاج كان ذلك باطلا الا ان
 يكون يعلم في الحجر فيه بالحجر فلا ينكر عليه حتى ذلك مر عذر يصح له
 فانه هناك يخرج في ثبوت الحجة عليه معنى الاختلاف في ذلك والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفيه الحق على احد الا انه مما يختلف بالراي
 فيه ولما ان جليله متع وشك عليه ولم يجد عاكا عدلا يحكم له به عليه
 فتمسك كل واحد منهما بقول المان باخذ وماله سلا وعلانية ان قدر
 على اخذ جهرا وهل له حيلة في اخذ على هذا لا قال فقد قال
 انه ليس له ان يحكم نفسه على خصمه يراي حازله في يومه ان يكون
 على ما يراي الا حرم وجه في زومه اما ذلك في قول اهل العلم الى من له
 او عليه انفا الحكم ان نزل اليه لا الى غيره فانه لا جواز له في هذا الموضع
 من حقه وعبر الحق الاحيلة فيه لا توكره وان ذهب ماله على غيره من حق
 في راي وجبه فان مر اياه فهو كك وما صار الى يد فلا يمنع وقسقه

الا ان يترافعا بعد الحكم فيقصرون قلت لم قال ان خصمه
 في هذا البعده من شئنا واعيا لم يحل لا يعلم ما عساه ان يفتكر
 بالراي الاخر ولا قام له وكيل ولا محنت في ذلك نحو ما اخذ على قوله
 وبراءة له وما خاف حكمة قال فله مثل الاول لعدم ما كان في فرق
 فليع عن نفسه ما ليس له حتى قام به اول فان فعله فالرد الباقي في يد
 العلم لما اتفقه في موضع الاتهام لما كان يتخبره ولا بد لانه قد اتفقه
 ما ليس له قلت لم قال هو اخذ على هذا فما لا يرضاه معتقدا
 وقيله ان من قام عليه فانه حكم بخلاف الراي الذي قد تمسكه حاكم
 ان يرد اليه يكون عند امره سلما ان لم يحكم به عليه حتى مات على ما راجها
 او علما قال اريد علم وقال الا ادرى في كونه ما ليس له الا ان لا عذر
 له فيه فلا بد لمخاتته وان يكون عي طهارة من ذنبه قلت له وعليه
 في رد ان جعلها وما يكون من عزمه في رد قوله قال نعم ان قدر له ان لم يظالم
 فليس له ان يفرغ المانع له بعد معرفته فانه فضله لا يكلفه رد منه
 الا وسعه قلت له اوليس عليه ان يرضى به قال بل ان يرضى الموت
 قل ان تخلف من فذكر في هذا كله وايد اعلم **مسئلة** ومنه بين
 ثم من السبل حتى لو لم يترك مات ولما اتفق قل ان يورد اليه فيقتضي
 ماله عليه ولم يصح معه وادته لا من قول اهل مكنة نحو لما ان قبله من
 شها دتهم ان هذا زوجته واقمه وان هذا ابوع وابنه واجوه واعمه
 فنعلم اذا كان في ذنبه عذر ولا والا فلا جواز له الاعلى اى في شهود
 الشرح اذا اطاع قلبه في قولهم فزال به من فاطم عن قوله وقلت
 في هذه الروية اصح حتى غابت في حكمها وترتها وان كان من قوم
 بدعيون بكتاب ذوات المحاور فلا يؤمنون في المناكحة ان يكون
 منهم ذلك فنعلم ما لم يصح ما ظلم المانع لم يكن هنا في الاصل وما يكون
 من سادها لا قبله وبينه تقوم به في العبد وايد اعلم **مسئلة** ومنه
 واذا كنت طالب بعض الناس شيئا والواهم وارسل اليه بعد بعض الناس
 درهم زائدة عن حقي قلت للمسؤل ليس لي هذه الدرهم كلها فقال
 ارسلها كل فلان وما ادرى هذه الزيادة غلط فامرسل والرسول
 وان قلت للمسؤل انك ارسلت لي مثل اثنين درهمها وقال ليس لي الا عشرين
 درهمها فقال ارسلت لك الا عشرين درهمها وقال الرسول انما ارسل
 عنده ثلثين درهمها فمن تكون هذه الزيادة قال فما عندي انها
 لمن انتم انتم الرسول والا فهو اولى بها حتى وجها فزيد فان نفى كل منهما

ان تكون له في ما يقع في المحرمات ورثة لها الى الميراث اخذها منها
 لانه لا بد وان يتحقق في خوارزم له معنى الاختلاف وان صح في هذا على
 ما ارى والله اعلم **مسألة** ومنه وفي امرأة كتبت صداق زوجها عنها
 على نفسها وماتت الامة قبل ولدها ايجل الصداق ام حتى ينس الزوج
 من زوجها قال **مسألة** فاذا تم لقيام بحدته على ما لم يكن له اهل من ذك
 وما كان اخل في اجله المسمى فمه ويخرج فيه على بعض القولات محل
 فهو كما ينوزي وما لها ولا يورث والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله ولا
 كانت الاحالة بحق عليه وان كان له اهل الذم ان يرجع على الميراث اذا لم يصح
 له حقه فلا اهل عليه وان لم تكن الاحالة بحق عليه فليس له ان يرجع
 على الميراث الا ان يقر الميراث ويقول ان عليه هذا الحق للمحال له والله
 اعلم **مسألة** الشيخ كصر عيسى ابن ركان عليه السلام بيت ولد ورثته
 يتامى وبالعون فاجب الباقين حقوقهم مما عليه ويتامى حق التامى
 ومتره وحفظه معه ثم ضاع مريد فعليه ضمانه وان كان عنده
 دمه امانة مات الذي امانة اياها وخلف ورثة يتامى وبالعون
 وطلب عليه ورثته الباقون فتم هذه الدراهم فقسما بينهم ونرى
 حق اليتيم معه فان تلف حق اليتيم قبل بلوغه وقبضه له وانقذه له
 في وجهه واسع فعليه له غريم كل بقدر ما يتوبه منهم وان كان القسم
 يحكم من جاك فلا تنفذ على الامين ولا الشراكه والله اعلم **مسألة**
 الفقيه احمد بن محمد بن عيسى بن علي بن محمد بن علي القاضي مال الميراث الذي
 انفق عليه واراد بيع مال الميراث ان يكت عليه بيع مال الميراث اذا باع
 مال له من بطل به بعد ام لا قال اذا كان هذا الرجل الذي عليه
 الدين حرا بالغا عاقلا متميزا بعين والسمع فبيعه في مال له حايرو فمات
 للمنفق عليه له الدين والتجبر الذي كتبه عليه القاضي في قبل ذلك
 ليس بشئ ولا يمنع ذلك من بيع مال ذلك التجبر في حاكم على هذا
 الرجل يجوز واذا يجوز للقاضي ان يحجر على الرجل مال اذا كان عليه
 دين فعليه يقول التجبر عليه مال له عليه وقول التجبر عليه مال له بقدر ما
 عليه والدين لا يغير ذلك وان باع التجبر عليه ما كان له عليه الذي لم
 الدين فقد وجدت عن الشيخ ابو سعيد بن حماد ان اسلم المشتري
 للدين له الدين ذلك الذي وقع التجبر بسببه ان لا يبيع حايرو
 وثابت والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن فقدها لا للسود ويدركهم
 وكتب عليه الدرهم للسود بخطه من حق خطه عند المسلم فاقامه ربا
 ثم مات الذي عليه الدين والورثة بعد عنها قائمين ايكون ما فيها من

الدرهم

ان يراه للسود
 ان مات ام لا
 الذي عليه الدين
 فله كالميراث
 غير انفق حق
 واليه والميراث
 ما اورق المسلم
 ما البينة الميراث
 الميراث من حق
 عبد الله بن ركان
 نصحت دعي لها
 ما عليه على القول
 به ان لا يخل
 من اموال
 الاصل ولا اخل
 رادوا الدين
 ولم يورثوا
 الدين وغيره
 والميراث من حق
 الميراث من حق
 من حق وان كان
 له فمات وان
 الميراث من حق
 الميراث من حق
 لم يورثوا
 حكمه لم يورثوا
 الميراث من حق
 من حق وان كان
 في اختلاف قولهم
 ويكون فان كان

الذي اهدم للسور ثابته فربعه ام حتى يصح باليمين العادلة وانما ما قبلت الى
 ان مات ام لاه قال حكما ثابته وثابته للسور على ورثة الهاك
 الذي عليه الدين ان كان ترك ما لا ذكرا كان فعليه الدين لم يجوز له
 قضاة كالرجل الصحيح البالغ فاذا مات فعليه الدين فاكتر القول انما
 عن ثابته حتى يصح بها ما قبلت واما ما لا يجوز له فنقض مثل السور ويجد
 واليتم والمعتوم وما شابه ذلك حكم ما يصح لهم باليمين العادلة او
 باوراق المسلمين هو ثابت لهم ولو مات الذي عليه الحق حتى يصح
 باليمين انه قد سلم ذلك لو طلقهم الذين قاموا المسلمون وبين
 المسلمين خرف واسد اعلم **مسألة** ومنه واما المرأة التي ماتت
 عنها زوجها واذعت عليه صدا فاعجلا واجلا وانكر ورثته ذلك
 فصحت دعواها عليه بخط من يجوز خطه فاما الاجل فنات ذلك
 لها عليه على القول الذي عمل عليه واما العاجل فلا يثبت لها ذلك الا ان
 يصح باق لها عليه الى ان ماتت على القول الذي عمل عليه واسد اعلم **مسألة**
 ابن عبيدان والواو اذا حل المدبوت بعد الرجوع عن
 او رب الدين فثابت قبل الرجوع وذهب الحق هنا بضمي قال
 لا يصح ولا احفظ في ذلك ولا اثر شئ ولا ينبغي لان يجوز له بغير
 راي فله الدين **مسألة** ان كان احمد بغير علم منه بكذا هبت
 فله وله الدين فهو كما قال الشيخ واذا جلد وهو عالم بكذا هبت
 للدين وبغير رضا فاخاف بحيلة الضمان واسد اعلم **مسألة**
 والمدبوت اذا جرح عليه ماله وبابعد اخذ شئ وهو يعلم انه مفسد
 انه قد ضيع ماله ولا يكون له شئ ويكون للدين الا ان يفضل
 منه شئ وان كان لا يعلم فان وجد ماله بعينه اخذ والا فلا شئ
 له فقلت وان كان اشتري به شئ او يادنه فوجدني به
 اخذ او البطل اخذ ام لاه قال فذلك فلا تلفه وليس له
 اخذ ذلك الا ان يجد ماله بعينه فقلت فان زاعا فربا بعد انه
 لم يعلم بالبيع عليه ولم يصدقه الغماء انه لم يعلم كيف الحكم قال
 حكمه لم يعلم حتى يصح انه عالم بذلك واسد اعلم **مسألة** والمدبوت
 اذا اشار احد في ترك اعتنا وتبذره عند احتياج الدين فدينه على
 شرط ان يوفيه من ترك اعتنه قبل جميع الديات لم شرطه قال
 فيه اختلاف فوالله ثبت لم شرطه ويكون اولي وهو لا يثبت
 ويكون كالدائن فقلت اذا كان غير شرع ولا متبذره عند

بعد ان اخذ منها
 من يترك هذا على
 ذلك رجوع اليها
 في نفس الرجوع
 من اجل تركه
 من القول لم يحل
 ابن عبيدان واذا
 من اجل اذ يصح
 فليس ان يرجع
 للمحاكمة والنفقة
 بيت وله ورثته
 في حق الباقي
 وان كان عند
 ياتي وما يعين
 مما بينهم وبين
 له وانما ذك
 وان كان القسم
مسألة
 ماله لاجل الدين
 ماله واذا باع
 من الذي عليه
 له جاز وفاتت
 من قبل ذلك
 حكمه على عند
 له اذا كان عليه
 ماله بغيره
 له الذي لم
 الا سلم المشتري
 انما بيع جاز
 للسور ويدل
 مسالة فانما
 من فاية مات

وذكر على هذه الصفة ويخرج عليه ذلك قال مثلما تقدم **مسألة**
الشيخ ناصر عيسى وفي المكتوب عليه يخرج بقدر عليه الحق وكان
له خمسة فثبت المال يجوز تسليمه فمقتضى عدم لاي حق وله الحق
قال اذا وقع الحق من جوارحه في مال من يجب على الدين ماله وثبت
ذلك عليه بوجوب وجوه الحق فلا يضيح على من عليه الحق للمديون او
عنه لوجوب ان يقض ما به وعلى المديون ان يتخلص من الحق ويضعها
في مواضعها والله اعلم **مسألة** الغاوي في المديون اذا قاض على ائتماره
اجلا يوفي خصمه على ما اتفقا عليه فلا اجل له ان يقضى الاجل ذمعا
الغيره وقال انه لا يقدر على التسليم وكان الحق من غير عوض قال
يجوز حبه بعد انقضاء الاجل ولا يقبل قوله انه لا يقدر على الوفاء
على قوله والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى والاجل المكتوب
عليه اذا اراد ان يوفي رجلا عليه كحق وقد علم هذا اجل الحاضر
استعان يستوفي حقه من صاحبه بغير رضاي الجور لهواه قال اذا كان
مال المديون لا يفضل من دينه ولم يجر فلا تسع ولا الدين المطلق ان
يستوفي منه وان كان يفضل منه فانه يسعك استوفي منه بقدر ما
يفضل من صاحبه والله اعلم **مسألة** الشيخ عمر بن عبد المتعذر واذا
هكك رجل وله عليه حق ووصي الجور بقدره وانما في الوصفي على اجل المأخذ
قال يحل لك ذلك على كل حال لان الحق الوصي للمال الذي جاءك به
للقضائك اياه انتم مال الهالك قبل ان يقضيه وصي عندك ان على
الهالك ديونا لا ينبغي ماله بها فلا يجوز لك ان تأخذ الا بقدر نصيبك
في مال الهالك عند الديون والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه عليه دين
ولم يكن عنده مال ما يوفي دينه ونزل به صنف او نزل بقدره تنصيف
او نزل من صنفين موت في احد من جماعة او قرابته واراد ان يجعل
لهم طعاما في ايام الغزاء ومثل هذا واشباهه يجوز له جميع ذلك
ويجوز وان كان لا يبعده اكون هاهنا كما ان مات على ذلك قال
اذا كان ديانته قد تنصفتوا عليه في الطلب فلا يجوز له عندك ان
يصنف ويطلب الامر لا يلدن من نفسه ويجعله واما الهالك فلا
اقطع عليه به فلعسى ان يندم بعد ذلك ويدين بالهالك في خلاصته
والهالك على من مات مصر والله اعلم **مسألة** الزام المولى ان الصادق
عند مثل الدين اذا ضيق الذي للدين على الذي عليه وعلى الذي
عليه الدين لا انقاص من نفسه لصاحب الدين ولا اضافة اذ لم يكن
لما لم يقوم بالدين ان يعطيه ما عليه كذا الا في وقت يوعده وكسوته

التحليل

التي لا بد منها وليس له ان يعرفه بالحل والنجس وعاش بها ما حق بقضي
 دينه وان طابت نفس فلها الدين شيء جاز له ذلك ان شاء الله وسعد علمه
مسألة وفيمن عليه لها كبتاخة فضة وصحت على انها كذبون
 كثيرة لاناس شق ولايتام واعباب ومساكين ولم يخلف وقاء
 واعصر ايصال له حق الدين ما يقبوه له ان يسلمها الى الورثة لها كذب
 على قدر معتد بهم وبراء منها له قال سمعت في هذه المسئلة من
 الاثر ثلثة اقاويل قوله ان يسلمها الى الورثة ولو علم ان اسلمها
 اليهم اكروها ولم يعطوا الدين شياء وقوله ان يسلمها الى الورثة
 الى الورثة او الى الدين وقوله ان يسلمها الى الورثة اذا صحت معان على
 انها كذب اذا كان الورثة غير ثقات او كانوا ثقات ولم يصح معهم
 الدين وانما يجزئ ان لا يسلمها الى الورثة اذا كانوا غير ثقات
 اذا صحت الدين على انها كذب لم يكن له في مال وفاء للدين **مسألة**
 العتق بوثنيان جاعدين غير مخرصين وقيل ان المخرص اذا صحت تصرف فيما حرم
 عليه لا يصح ولا يثبت الا بعد لو فاء له ذلك الحق المحجور فيه والامر بالصكوك
 يرجع الى ما يحكم به فيها مع صحة ما هاهنا لكن يترك حكم العتق عند المشاحة
 وما اشبهها ولا بد لها مما يختلف في ثبوتها وسعد علمه **مسألة** الزام
 الحاكم والكاتب اذا عاوا الذي له الحق وصح معهما ذلك فلا يضيق عليهما ان
 يحجز الحق بقدر جحد ولو لم يجر عليه الحق اذا خاف بطلان الحق
 وان على الحاكم ان يحجز الحق من مال من عليه الحق بقدر جحد او طلب ذلك ولم
 الحق ولا علم له في ذلك عذر اذا كان قادرا على ذلك وخاف بطلان حق قوله
 الحق وان لم يخف بطلان الحق فله في ذلك العذر **مسألة** الموقوف فما عذر
 ان الكاتب اذا كان غير حاكم وحكام مسلم لا يجوز له ان يكتب المحجور في
 الاوراق واعاد ذلك الحاكم الذي جعل له اعادة الاحكام **مسألة**
 واذا عار رجل حقا على رجل عند الحاكم فاوله جحد وادعاه العتق وادعاه
 عليه عتقه انه ما لا يسلكه كذا فانكر ذلك فقال له يعني ما عتقك كذا حتى
 الذي عتقك في قال ليس له ان يهاقها فقال له عتقك له يكن كما لم اخذ منها
 ولكني لم اعذر من ذلك وطلب من الحاكم ان يكتب على عتقه هذا البيع هل
 يجوز له ان يكتب عليه هذا البيع قال اما الحاكم ليس له ان يحجز الخصم
 على ضل هذا وانما يرجع الخصم من غير حزم الحاكم ان يبيع خصمه
 ما يدعيه من مال فلا يضيق على الحاكم ان يكتب اذا كان لا يعلم كذب

ما قال الخصم واسد اعلم **مسألة** وكان عليه دين وقد فرضت عليه
 فيهضته اولم يفرض عليه واراد ان يتزوج امرأة فقالت له غير
 ارضي ان يتزوج امرأة لتلا تقاسم لك لا تحتاج الى صداق
 ونفقة وغيره يريد الوفاء منه وليس له امرأة وهو محتاج الى التزوج
 هل منعته عن التزوج قال فان كان له مال ويريد ان يتزوج
 فدينه او في المال الذي هو في التزوج اذا طال به فيه وان لم يكن معه
 مال في وقت ذلك فليس له فيه منعته عن التزوج خوفا من تقاسمها
 يحدث من مكنته واسد اعلم **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله بن
 علي بن جابر وعنده ما يوفيه هلال بن سعد فوفى فاه ولو زوى في
 صاحبها الذي له عليه حاجته ورأه يتدينه فمال يطالب بذلك اية
 قال في ذلك خلاف والحقوق الثابتة عليه الواجبة قول انه
 مطالب بها اذا كانت حاله عليه وقول غير مطالب وعلى قول
 فلا يراه مطالب بها فذلك يسعد ويحجبني ان يتوسع بهذا القول
 فيمن يطعن عليه في التاخير منه له والسعة في ذلك على ذلك واما
 ويتزوج منها التزوج في تاخير حقه فلا يحجبني ان يعجز على التاخير
 مع التقدير واسد اعلم **مسألة** الفقهاء من اختلفوا في امرأة ماتت
 زوجها واطلعت ورقت قطاس مكتوب فيها عليه صداقها العاجل
 ولم يكتب فيها وصية وذكر السائل ان الشيخ هلال بن عبد الله سئل
 عن هذه الورقة فلم يعجز اثباتها وكذا في رجويع الزمخشرى
 لم يثبتها عرفنا ما عندك في ذلك قال فيما عندي فاذ صح
 صداقها الاجل عليه ولم يصح ما يطلعه عنه فليها الحكم باق الى جلت
 وهو الموت ولوله يوصيه فيما اراد على اكثر ما قيل فيه وما رفعت عن
 الشيخ هلال في مثل هذا فلعلمه برتبوت الاوراق والحكم بها
 واما ما جاء عن الزمخشرى في رجويعه فيقول ذلك في العاجل لانه لم
 يذكر فيه عاجلا ولا اجملا واسد اعلم **مسألة** واذا عجز الحاكم على
 من حله لم يجره رجل فليس لك يبري الجارح فلا ريب في ذلك
 الذي يعفو عن الغصاصه قال نعم واسد اعلم **مسألة** الشيخ
 ناصر بن جيس قال ثبات في الزرع والتمر والنخل والشيء وفي الجوز
 والرقوق اكثر القول لا يثبت ذلك واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي
 كاتبة التصديق فاكبت الكاتب وقد جعله مصداق عليه في شققة
 هذا الحق ولم يكتب في حياته وبعد وفاته هل يكفي ذلك ام لا

قال

قال كان ذلك
 والله اعلم
 في العاقل
 في الجوز
 قال انما
 مسند الفقهاء
 والفقهاء كغيرهم
 وانما لم يوافق
 عليه فان
 انما هو عليه
 ما عن ان ما
 لم يجره اب
 قد عجز
 به فليس
 يصح الا
 العاقل
 ان الزمخشرى
 في السائل
 ان هذا
 هذا الا
 في حله
 انما
 من حله
 في الجوز
 في الجوز
 في الجوز
 في الجوز

قال كاف ذلك ما ذكرته في كتاب التصديق والاعلم ما حفظته من كتاب المسند
واصله علم **مسألة** ومنه فممن عليه حق الجمل والمحج عليه ولم يكن عليه
يقع ما عليه من الحقوق وشي من حقوق ليس فيها محج ومات من عليه
الحق يكون صاحب المحج أو من يراف الدين كالميتون محج أم بينهم فرق
قال ان صاحب المحج أو من يراف الميتون في الحياة وبعد الممات وعليه علم
مسألة العقبة بمنان خلفان فمن لم يمتعة لاحد من الناس وكان
ولها المتعة كثيرا لم يدخل في الباطل من ظلم العباد وجباية الزكوات
والظالم زعما في حق ما له وكذا ومات من يتخلص صاحب المتعة مما
عليه قال فان كان من المتعة قدمات على ما ذكرت من جالته
الظاهر عليه من فعله في حياته ولم يتحمل الخلاص مما قد نذر في كثير
ما عنت ان ما خلفه من مال هو غير مودود لاستغفر في ما عليه وان
لم يعجز ارباب المتعات مع امكان قورع ما خلفه بينهم كل على قدر
حق منهم بعد حقهم وصحة ما لهم عليه فحلفت فيكون بعد ذلك ولي
به فقبل بوضع في الفقر الجمل الذي يابره وقبل بوضعه على الجمل حتى
يصحوا ويقوم الساعة والمحج في ذلك قد عصى عن ذكره لعدم
الغاية فيه خاصة في هذا الوقت وقيل عن بعض الفقهاء وفيما ارجوا
ان الورثة اولى من غيرهم ما لم يقع المظلمة بعينها وبصح لها المطالب
لها والمستحق هو المظالم في ذلك وعليه ان يعمل بما يراه على هذه الاقوال
ان هذا الجمل والا فليس تنع من مرجح منه الدلالة عليه واسع له في
هذه الاقوال ان يعمل بما عدلها ما له يحكم عليه حاكم بلزم حاكم بخلافه
لحينئذ لا يستعد الحق لحكم الحاكم في ذلك ويلزم اتاعه والانقياد
الحكم والى ابد علم **مسألة** ومنه وفي رجل عليه ديون للناس تخبط
جميع ماله فكتب نصفه مال الورثة بعد موته لكل منهم على قدر
ميراثه من ماله عليه لم يكت جميع ماله ايضا لاني روي جبالا في
وتاريخ الورقة التي للورثة قبلها وطلب الدين حقوقهم وظاهر الورقة
ورفتهم بالضايق واقام الدين بينهم انه مال الجاهل المال للورثة بباطل
عن الدين قال عرضت على هذه المسئلة فتاملت افيدين الى الان
للميتون انصرف في ماله ما له المحج الحاكم ذلك عليه بعد رفع غم ما شر
اليه كان الدين محيطا ماله والا فذلك كله متعلق بالدين الذي
عليه هو متعلق بدنه لا في ماله ما كان حيا وعلى هذا فليس

...

لغزاية حجة عليه فيها صرفة ما لا خلاف فيه فثبت حاله وانظر فيه
 على حسب ما عرفت ولكنهم فيما نفي سبق والله اعلم **مسئلة** وعند
 وغيره من اهل الحق في علمتها على غير ما فيها بخلاف ما يراعى ان
 فلما فيها لها من الحق عليه في مضمونها له به اثبتت هذه الضمانات ام لا
 قال لا اقوى على ثبوت مثل هذه الضمانات على من ضمن بها ان لا
 اريد بها يصح عليها بدلتها لئلا يحال حمايتها لئلا تقع على حق معلوم
 والا لم يصح بذلك فتوقفا فليس المضمون له رجوع على الضمان فمالم يصح
 عليه من حق قيد فقولن صح له بعد قيامه عليه قيد وخاصة اذا لم تكن
 الضمانات عن المضمون كما هو ورضاه والله اعلم **مسئلة** ان عبدك
 رجل فقير جلد طويلا تحت وزرعة المقعد الطوي وعانت وعلمه يتر
 كثيرة فاراد اهل القعدة فعاذتهم ورجعت الطوي فامته وانكر عليهم
 الديان ولارادوا ان يعطوه بالقصاص على حسب الديان يكون
 ارباب الطوي وان يوفاهم ام لا قال اذا كانت القعدة بسهم
 معلوم مثل سدس او ربع او سبع او ثلثي فلا سهم فمما يشرك ولا يدخل
 عليه الديان في سهم وان كان تعدد كذلك لا يرتفع اهل القعدة والديان
 شرع في مال الغنم والله اعلم **مسئلة** وفي رجل مفلس اراد ان يتزوج
 امرأة معلومة واخذ ميثاقا للصيغة فعند قاربه والصيغة هي له
 فعند هؤلاء ثم جاء اهل الحقوق قالوا هذه الصيغة حدثت عليه
 فعند لا فلا سهم في هذه الصيغة **مسئلة** قال اذا كان نودفع هذه
 الصيغة ليقترح بها هذه المرأة فلا يدخل اهل الدين على هذه الصيغة
 والله اعلم **مسئلة** وفي من مديون وشعاع لا يقدر على ادائها
 التي ماتت عن مصر عليها فهو معذوره وقال لا يبرأه جابر لان
 يدان ويتزوج وان مات ولم يمكنه قضاءه فاطى الله قال لا شئ
 عليه او قال يقضى عنه وقد قيل غير انه والله اعلم
 ومن عليه دين كثير يستغرق ماله الذي يشترى المئاء والحيوان وغيره
 ذكره كان يحضر الديان اوله يكن **مسئلة** قال اما في الحكم فله ذلك
 ماله يحج عليه الحاكم وبعض قال ماله يرفعو عليه الديان ونعم حقه
 عليه وانما فيها بينه وبينه فليس له ان يتلف ماله ليطلب حقوق
 الناس التي يجب عليه والله اعلم **مسئلة** الصبي وان كان له
 على رجل حق ضمن عليه عنه رجل فانه الضامن من الحق فانه يبرأ الضامن
 والحق باق على المضمون عنه وان ابراه المضمون عنه فانه باق على الضامن

بعضا

ايضا في حقه
 عنه وان اراد
 وفيه عليه
 وبعضها حال
 فتوقا كانه
 الحقوق الخلق
 حال يكون القو
 غرما لا لا يفت
 قبل فلو لم يفت
مسئلة
 وكان عند قول
 بيع حب القو
 في ارض الى ارض
 والله اعلم **مسئلة**
 غير القساري
 وطول مدة الجدة
 في من هذا المال
 في القراء وما
 سواه والله اعلم
 الى ان لم قال الله
 اهل القول قول
 الضامن وانما
 عليه فانه عنده
 في ارضه من
 وانما القو جابر
 له على جابر حق
 مع الاعيان
 واستوفى منك
 المديون لا يجي
 ومنها حجة

ايضا وفي حقه الى قبطان انذار البراء الضامن فقد برئ الضامن المضمون
عنه وانما المضمون عنه لم يبرأ الضامن من الدين عليه **مسئلة** ومنه
وفيمن عليه حقوق لا ناس وليس عليه عنده ما يفي الحقوق التي عليه
وبعضها حال وبعضها غير حال ومنفوعا عليه عند حاله ان يكون صاحب
الحقوق كله شرعا في حاله في الحال وغير الحال عليه يصير المال لصاحب
الحقوق الحاله عليه واذا دعا من الحق ان حاله واذا دعا من عليه الحق ان غير
حال يكون القول قول من له الحق ان حاله مع ميثمه **قال** المال بين
غير ما يشي ولا يفضل من رجل حقه على ولم يتحل حقه **وقال** حقه حال
قل قوله في بعض القول **وقيل** عليه البينة وفي هذا ايمن ورد هاتونه
اعلم **مسئلة** ومنه واذ دعا على اخر حقا فاق له به واذ دعا العسمي
وكان عنه ثوبان عا ان يبرج عليه بخلافه لانا من ان يبرأه ان يحكم عليه
بيع هذا الثوب عا جلا لا **قال** ان كان الثوب اذ دخل صاحب
في عمل نزع الى انقضاء مدة فلا يباع قبل انقضاء المدة ويحرم عليه ناله
والداع له **مسئلة** ومنه ومن باع مالا ثوبا من دينا واطلس بشر
غير المشتري في هذا المال وجب له ثوبه فضا ولبايع المفسس
وطالب مدة ليبيعه وليس له منه للمشتري المغتري اذ دخل عليه الغرماء
في من هذا المال لا **قال** فيه اختلاف قبل يكون او في حقه المال
فا الغرماء وما فضل له شارك فيه الغرماء **وقيل** هو والديان
سواء **والداع له** **مسئلة** ومنه وفيمن ضمن الانسان بحق على انسان
الى اجل ثم قال المضمون له ان الضمان حاله والضامن يدعي انما الى
اجل القول قول من منهما **قال** يجهل ان يكون القول قول
الضامن والداع له **مسئلة** ابن عبيدان في رجل عليه دين ووقع
عليه دينان عند الواحد فرض عليه لكل منهما كما جمع دينان وثانته
او ل واحد من دينيه يجمع الدينين **وقال** له انذا وقال الدينان يجوز
له اخذ حقه من هذه الدينين المرفوعة لا **قال** في ذلك اختلاف
واكثر القول جائز له ما ذكره **والداع له** **مسئلة** ومنه وفي رجل
له على رجل حق فاذا دعا من عليه الحق لا اعلاء فقال له الحق اخذ
معي واعطيك مؤنتك ومؤنة عباك وما بقى اذ سمع على من حقه
واستوفيه منك فكم من عليه الحق هل يجوز على ذلك **قال** ان
المديون لا يجبر ان يخدم مع من عليه الحق **والداع له** **مسئلة**
ومنه ان صاحب الحق والدين المتقدم شرعا واما الذي بعد الحق فلا

[illegible]

يشترك صاحب المحر والدين المتقدم وانما علمه **مسئلة** السيد عن
 بن خلفان هل يثبت في المديونية اذا ادعى لاعلمه هل يقبل قوله في يجوز
 حيسه كان الدين الذي تجلده عن عوض وعينه عوض ولم يفرض عليه لكل
 شهر واذا فرغ من الاخر بعد فلاسه هل يخاصص الدين بما اقر له يوم
 لاه قال ان كانت الحقوق التي عليه قد تجلها عن عوض وصحة ذلك بعد
 صحة حقوق حيسه لمز له حيسه من حكام المسلمين جابر بن محمد ما يراه
 فيه حتى يصح اعدامه لا ينفى هذا الموضع حكمه الغني حتى يصح فقهه وان
 كانت تلك الحقوق التي تجلها عن غيره عن فقوله انه معسر كما مقبول
 منه لان حكمه الحق حتى يصح عناه ويقتد والا ولفرقه وعلى هذا حاله
 فلا يجوز حيسه الا ان يثبت ما كذب في قوله مع كونه من اهل التهمة
 فيكون الحاكم حينئذ هو الناظر في حيسه ان حيسه استبرأه الامر على
 ما يراه ولا اعلم حيسه بعد جوارح حله محد وذا واما ذكره على نظر الحاكم
 ومما حكم بقلبيته بعد استيفاء حيسه فالنظر بما يفرض عليه
 لذاته في الحاكم وذلك بعد مؤتمدة ومؤتمدة من مؤتمدة بقدر كفايتهم
 في اجتهاد النظر لم يكون الفضل في بعد ذلك لذاته كل منهم على قدر حقته
 والناس في ذلك مختلفون باختلاف مكاسبهم مع ما يصح حكم منها
 وما يبرز منه المؤتمدة ووقيل قلنا العولن وكثرها وزود الصاعات
 او غيره من لا صنعت له فيدين في ان يراعى كل احد منهم على قدر حاله
 فيما فرض عليه لذاته وليس لذاته كحد لا تضع محاورته واما يراه كل
 منهم ويحكم عليهم بما يوزن حسن النظر وما اقر به بعد فلاسه من
 حقوق فذلك ثابت عليه لمز قراها بل يكون دين عليه في ذمته
 لا يخاصص بها اهل الحقوق التي قلنا فيها واما يلزم مداؤها مما
 يجوز له بعد هاهنا هي الاقرار الثابت عليه فيما ارجوا وجود
 في اثار المسلمين كذلك وانما علمه **مسئلة** الزاملي في رجل هلك وعليه
 حقوق متفرقة في بلدان شتى ولم يجتمع اهل الدين لمعرف ما على
 الحاكم حله وليسقط ما له لان ما له لا يبقى ما عليه على الاولى ان
 يرسل الى الدين يجمع ان لهم حقا على الحاكم لان الحاضر من طلبوا
 حقوقهم والغائب لم يحصله قال اما ان يجمع هذه حقوق بعض
 الديان ولم يجمع موجوب غيرهم الا انما حكمه لفلان كذا ولفلان
 كذا بقدر صحة حقوق عليا يرسل لهم لزوما الا ان يكون ذلك منه على
 وجه التوسيلة او لاجل خوف صحة حقوقهم بعد حكمه عالمه لم يجمع

انتهى

لحقه عنه والمعنى في هذا ان شهر الخضر ليسع الناس اذ كان له حق
على فلان فليات بالصححة والبداعلم **مسئلة** ومنه في رجل له حق
على رجل ومكتوب له في حقها ثبات في سفينته واراد صاحب
السفينة ان يسير سفينته في البحر لينزل عليها وقال الذي لمكتوب
لها لا ثبات في السفينة لا ارضي ان تسيرها في البحر حتى توفي حتى
صاحب السفينة ان يسيرها في البحر اذ لم يرص الذي مكتوب لها ان
في حقه قال ان كان حقه حالاً فله ذلك وان لم يكن حالاً ولم تكن
السفينة رها مقبوضاً وانما هي يد صاحبها فليس عندنا في
عليه يستعاضها او غمها ان يحجر عليه بيعها والبداعلم **مسئلة** ومنه
وبين علي بن جل وازمه الولي في ذلك ثاء رجل اخر فقص عنه ثم رجع
بعد ذلك ضمن كذا فذكره **قال** ان كان هذا ضمن ضمن باذن الذي
عليه الحق وباذن الذي له الحق وكان الحق معلوماً فله رجعة للضمن
وان كان ضمن بغير اذن الذي عليه الحق وكان الذي له الحق يدرك
صاحبه اذ اراده فله هذا ضمن عند الحق وان كان خيراً ضمن
لما طلق صاحبه وفات ميراثه لم يكن عند الحق هذا ضمن رجعة كانت
الضمناً فباذن الذي عليه الحق او بغير اذنه وان كان حين ضمن له
ابراً صاحب الحق الذي عليه له واستمسك بالضمن فليس للضمن
ها هنا رجعة والبداعلم **مسئلة** ومنه وفيمن يحج الى لوى ويريد
ان يكتب بعض ما يدين ثانياً في مال او زرع ولم يكن له مال فيه سعة لوفاء
دينه بسعة ذلك له **قال** ان كان ما له ليس فيه سعة لوفاء دينه
لم يجز ان يكتب لثانياً والبداعلم **مسئلة** او عيذان واذا هم
الحق على رجل وامر الحاكم ان يقضي غريمه الحق فامتنع فامره بحبس فلم
يؤد له الجور للحاكم ان يبيع ماله ويقضي غريمه **قال**
في ذلك خلاف بين المسلمين **فقال** قال اذا عاوى المديون في
الحبس عن بيع ماله ان الحاكم ان يبيع ماله ويعطي اصحاب الحقوق
حقوقهم **قال** من قال بحسبه شراً فان باع والا باع الحاكم وقال
وقال ان الحاكم لا يبيع له ماله ويتر في الحبس حتى يبيع ماله ويحجر
عليه الحاكم ما لا يتر يله اذا طلب ذلك صاحب المال للحق والبداعلم
مسئلة الشيخ محمد بن عمر مراد في مائة ضمنيت بصدف
ابنتها ان بلغت ابنتها وعمرت منه النكاح والضمناً فله محدودة

كذا لا ينفذ فصدته وارادته العجبة هذه الضمانات قبل بلوغ ابنتها المسلم
 الهاك ذلك وتكون هذه الضمانات بهذا الشرط يدخلها الاختلاف مثل
 الاقرار بشرط والوصية او بيع بشرط ام هذه الضمانات تقاسم قال
 لانعلم ان مثل هذا في المراجعة والضمانات ثابتة والمسلمون على شروطهم
 ما لم يحلوا حراما او حرموا حلالا وعندنا ان هذا مفارق للسبوع والوصية
 والاقرار ان السبوع اذا سقطت بسبب عجز كان للمبايع القيمة التي
 سلمها والاقرار اذا كان بحق كان في المبيع والشرط وان كان
 للمقيمة واما ان كان بغير حق فعلى ان يجعلها بعضهم مثل العقيقة
 والاقرار بثبوت له ولو كان في المبيع كان وهذه الضمانات وعدها وزعمها
 اختلف ما لا على هذه الضمانات وقد جاء الاقرار من عدة اشياء
 واختلف بوعدها ما لا كان عليه ضمانات ما اتفق بوعده **مسئلة**
 الصبي ان هذه الضمانات يتحقق الاختلاف مثل ما جاء في الاقرار
 بالشرط لانها مثله وما اشبه الشيء فهو مثله بغير معنى على قاضي
 المسلمين وقد رويهم في الدين وعندنا ان ضمان المائة المطلقة مثل
 نفقة ولادها ما دام لم يبلغوا العلم على شرط ان لا تصالح في نفقة
 اولادها منه اذا اولى الخلع لا بذلك انما يجزى هذا الاختلاف على ما
 قيل في الاقرار بالوقوع على وجه الشرط وكان في اقرارها بدينهم
 معلومته على شرط ان لا تصالح نفقة اولادها كل هذا سواء في الاختلاف
 قال لناظر في هذه المسئلة ان هذه الام لها الرجوع في هذه الضمانات
 لانها صحت بحق ابنتها وهي ليست بولي لابنتها على قولنا وقول
 هذه الضمانات لا تثبت قياسا على ضمان عن غيب بغير امر وصمانته
 لا تثبت وانما علم **مسئلة** ابن عبيد والمديون اذا فقدوا رضا
 بحره من الزرع او اشئ من المالههم معلوم هل يدخل الدين على صاحب
 الارض في القفارة قال لا اذا كانت القفارة بحره من الزرع فلا
 يدخل اهل الديون في ذلك **مسئلة** وان كانت القفارة بدينهم
 فليس لها سبيل الديون في ذلك **مسئلة** علم **مسئلة** انما يشك في مديون
 حرم عليه الحاكم ماله والدين الذي عليه يحرم عليه ماله يجوز ويقبل
 اعتراف هذا المديون بما في يده لاحد غيره قال قال بعض المسلمين ان
 يقبل وقال بعضهم لا يقبل منه ذلك وانما علم **مسئلة** الصبي
 وفيها كعند الامانة او على الحق وعلى الهاك حق في اولادها من الناس
 هل في القاصص لها كعندك له فلا مانت او على له الحق اذا لم افرد

على وجه

على وجه
 الذي عليه
 عليها كان
 اختلافه
 الهالك حق
 والدين علم
 وله كعندك
 اكثر من الناس
 المقتول
 الدين من
 المسلم
 اجاز في
 رجع في
 ولم يسل
 الغرض قال
 على من
 بين المسلمين
 والدين علم
 وتكون
 تازح كالم
 مذهب الاما
 فعدله
 واصد عليه
 الصبي
 حصل في
 عليه
 الدين من
 غيره
 عليه

على صوفي الهاك او وورثته الا مشقة قال اما مقاصصك فاعندك
بالذي عليك كذا اختلاف واما مقاصصك فاعندك كما ينبغي ان
عليها اذا كان وجس الحق وله تكن عندك صحة حازم فلا علم في حوازمها
اختلاف واما مقاصصك بالذي عليك لما وعا عندك لم يكن له على
الهاك حق تعليلات ولم يوضع به الهاك فغيره خلافا بين المسلمين
والله اعلم **مسئلة** الذهلي اذا كان الاثبات في بدلتين
ولم يكن في بد من علي الحق فضا حب الاثبات اولى باثباته على
اكثر قول المسلمين والمعول به عنده وان لم يكن الاثبات في بد
المتبوت للحق وانما هو في بد من علي الحق فضا حب الاثبات في هذا
الديون المنطقية شرع على اكثر القول والمعول به عندنا في بد
المسلم والله اعلم **مسئلة** من قول سعيد بن عبد الله انه على قول من
اجاز قبض الحق قبل حلوله بطيب نفس من عليه فثابت عليه ولا له
رجعة في ذلك والله اعلم **مسئلة** وان اشترى المديون شيئا وتلفه
ولم يسلم فتمتد وجبا حيا به كل هذا لا يحاصم صاحب حجر في مال
الغير قال اما المفقود والديون التي ياخذها بعد الحجر فلا تدخل
على الغرماء الذين هم قبل الحجر واما الجبايات ففي ذلك اختلاف
بين المسلمين فقال بعضهم تدخل عليهم الجبايات وقالوا لا تدخل
والله اعلم **مسئلة** وركبت على نفسه اقربا او ميعا لاحد وماله
ومكتوب فاربى وقت كذا وجد عليه حجر في ماله تاريخ بعد
تاريخ كتابه ايجكم بذلك على ما اترخه هو ولا يبطله بحرام يكون
مديونا ولا يكون حكمه الاجل ظاهرا قال لا احفظ في هذا مشاوحت
نصفه ونقول قولنا ان حكم الحجر معارض لبعض الاحكام في الاقرار والبيع
واصله مطلق معا جاز لا امر في حجر معارض والله اعلم **مسئلة**
الصبي وكيف صفة ما يفرض على الغريم من ربحه لانه لا يدري ما
حصله قالت بنظر اهل معتد بعد موتها مما لا تقوم الا لا يدري من
عليه فيما يبقى بعد ذلك واما موثنته فارجو الى جدي قولنا ان يحكم على من
لله دين ما ان يدينه لما يحتاج اليه واما ان ياذن لمان يدين من عند
غيره فيكون دينه في هذه الزراعة فضل دين هذا الغريم وقولنا يحكم
عليه بذلك ويحتاج لنفسه والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا حجر بعض
الديان على المديون من ماله يفتقر حقه لينفع هذا الحجر جميع الحقوق

لوع انتم العلم
ما الاختلاف في مثل
تلقاه في قال
سليمان بن عيسى بن ربيعة
في البيع والوصية
يع القصة التي
في ربحها المديون
صحة مثل العقيقة
عدها ورعا
عدها ورعا
مسئلة
بجاه في الاقرار
زعموا على فاضل
ظلمة في مثل
ظلمة في يفتقر
اختلاف على ما
ماله بدرهم
سواء في الاختلاف
هذه الصنائع
نول ونول
لهم وصنائع
فقد ارضا
بعض صاحب
فانزل في ذلك
بدرهم
شدة في المديون
زعموا
المسلم
الصبي
حرم الناس
ان لم يفتقر

المقدمة قبل بحالته او غير حالته قال فيه اختلف قول ينفع
 جميع ما تقدم منه ويكون كانه محج عليه في الجميع وقول لا ينفع
 الا على وجه محج عليه بعينه ولا ينفع عنه ما تقدمه والآخر القول
 ينفع الجميع • وكذا اذا رفع احد الغماء على غيره وانما علمه •
مسألة • ومنه وفي مدونة اقتدار رضا البزري عما يجزيين من زرعها
 ابشارك هذه اللقمة الديان لا • فالسبب انك اذا ارض صاحب
 الارض ان كان ما عليه متقدما وان كان متاخرا فقبل صاحب
 الارض اولى • وقيل جميع الديان شرع الا ان يكون في حجره فبنا حن
 ما بعده وانما علمه • **مسألة** • ومنه وفي مدونة دس وعوض ورفع
 عليه قوله ان يرضى بغيره ما عليه وادعاهما بال عوض يحبس
 على كل حال لا • قال اذا ارض عليه العوض وهو من غير ارض
 وادعاهما فلا يلزم لم يقبل قوله وجه • وجهه وان كان العوض املا
 اجل الخلف يبيعه فلا يمنع • ويوجب في المربعه والاربعه والاربعه
 دعوى باليمينه وبعض سائر بين العوض وغيره • ولا قوله مقبولا في
 دعواه العدة وبعض لم يقبل قوله على كل حال وبعض يقبله حتى
 يسأل عن اهل الخلق وانما علمه • **مسألة** • ومنه وهل قال بعض المسلمين
 ان يرضى بالفسل الاجل على غيره باقلاسه كالميت ام لا • قال
 في ذلك اختلاف بين المسلمين والنك المجبى بالقول وانه صواب ما
 ان لا تحمل هذه الحقوق باقلاسه هذا المفسر حتى يحل اجلا وانما علمه •
مسألة • ومنه وفي مدونة على ميت لم يعلم به غيره ولم يستتر له اخذ
 فاحظه ظاهر بدعواه • وكذا لم يحس عليه دين لميت ويعلم ان عليه حقا
 لاحد لم يعلم به غيره فانفذه في دينه الذي بدعيه هو عليه من شاهر
 وكذلك ما اشبه هذا مما لم يفعل بمتز • فلم يستتر له فعله وفعله
 شاهر اظاهر ولم تقم عليه حجة حتى تمنعه من ذلك كان قوله الحق
 عليه في ذلك بمكلامه او لا يملكه يكون هذا الفاعل هالكا عند الله
 في حكم دينه ام لا • قال قد اظهر من نفسه ما يوجب عليه الكفر
 واللعن عند معرف ذلك ولا اجت له فعل ذلك ولا علم حاله عند الله
 وانما علمه • **مسألة** • ومنه في غاب وعنده حقوق يستغنى جميع
 ما له وقد حج عليه الحكم وما له بقدر ما عليه ولم يزوجته ولا ارضه
 وارادوا النفقة والار الديان منعه ما الحكم في ذلك كانت الحقوق حالته
 او غير حالته • قال لا نفقة لزوجه ولا اولاد اذ لم يكن له مال

سوى ما عليه وقد اخذنا عندنا الدين والعدل **مسألة** وهن في حق علي
حقوق في اولها في العباب ومباح ومات وحلف مالا ووصى على
وصيين فقيحين عدلين وعاشا ما شاء الله والزمنا وما اتانا ولم يعلم
انهما ساءا هذه الحقوق ام لا والا وراف باقية واراد ورثته قسم ما
خلفه من نحو الاكل والشراء وبدا الورثة وهذا المالم لا ان قال
في طالع ما شاء الله فلا الورثان وانضم في معنى الاختلاف وحت
الى بقاء الحقوق مع بقاء صحتهما لان ذلك لو كان من الحق جيا فالقول
قوله بقاء بقاء وبقاء الحقوق فلا يملكهم فنجبر ابني وابنت واب
سكت القلوب التي في فمك الى الملتى وسكون القلب حجة كانت
وحسنه حجة والله اعلم **مسألة** وفي علم دين علي من رثه ولم
يعلم انه قضاء ام لا اعليه قضاء حتى يعلم انه قضاء ام لا اعليه حتى
يعلم بقاءه عليه قالوا عاش وعاش علي حتى بقدر ما يخص من
الدين فعولا لم يورثه شيء حتى يعلم بقاءه وقول حكمه باق
ولو عاش من عليا الذين حقوقهم وفاة والله اعلم **مسألة** وفيمن
حج علي الحاكم ما لا حل حقوق عليه ثم اظهر خطيبه اقراره بحال
امواله لاجل اربعة فاربعة قبل كانت له يكون حكمه على تاريخ ما كانت
ام حكمه من ظهرت كانت ولا يقبل قول لم يورثه والمشتري ان البيع
له والا اقراره من كتب التاريخ قالوا معنى قوله هذا غير
مقبول والحكم وهو غير له قوله فقلت امر كلنا او ادب امر كلنا
او قبل ذلك الا ان يصح ما ادعاه هذا قبل في اقراره بين مقدم لم
يقبله عامة قومه وقول بقول ذلك والمسلم والحق عليه ما لا
سواء في هذا وعندى والله اعلم ان خطيبه من اقراره وقوله
بلغه اضعف على نجاح الكلام في الخط والاختلاف في حكم والله
اعلم **مسألة** عن اعلام من ان خلفا تركت سواها وابتدعوا بها
قال فتأملت فيما ناطقني من قبل الانتصار والفرق بين المجتمع عليه
والمتخلف فيه فليس عندى في ذلك مراد بيان علي ما يمتنع انما كثرته
الاقرار عن ذوالالبصار في حوز الانتصار وهو في المجتمع على زومه
على المنتصر من دون المختلف فيه لان كل واحد منهما في المتخلف ما لا يخ
والمتسك واذا كان كذلك فلا يصح ان يقطع على احد ما لا يظلم لصاحبه
مع حوز متسكبه والله تعالى في قدام اح الانتصار للمتضرع الظلم
من ظلمه اقول تعالى ولما انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليه من سبيل

ولا شك ان المتكسر بالمتخلف قبل لا ينسب الى الظلم في تمسكه برأى من
اراء المتكسر حتى يحكم بينهما بعد مخالصةهما ولا تسعهما مخالفتهم
حكام المسلمين فينبذ بحج عليهما جميعا لا بغير حكمهما حكما
والاداء الصادر عن الغفراء ولا يجوز لاحدهما الميل الى مخالفة
والاخرى بعد حكمه وانما يتوجه بكونه عليهما كما تحتمل عليه وما روي
من كتاب المصنف فيما اختلف فيه وقوع الظلم وجواز الانتصاف
للملأه من مال مطلقا فيما يجب عليها عليه كما مع غسكها بالاراء
التي يتفق به طلاقا فائدة علم ما وجد ذلك مع فلم تنسب موافقة
فراجل ما ذكرته لادانها غير ذلك مني على فريضة والمسلمة لثقت علمي
وركاكت فمعي فمنا ما عرفت في الانتصار حسب ما بان في والله اعلم

مسألة عن رجل هلك وعليه ديون للناس ولم يوص له احد من
الناس وورثتها الفون ويتاقي هل يجب على البايع منهم ان
يعضى الناس ديونهم ويجب عليه قضاء حصته من الدين قال على
البايع قضاء حصته من الدين وليس له وجبة على البايع الا ما صح
ببينة قلت فان باع البايع وتركه الميت وقضى جميع الديون
التي على الميت وهي صحته عليه هل يكون فعلا جائزا ام لا

قال ليس له حجة على الورثة وهو صا من الا ان يصح بيمينه عا دلة
مع الحاكم ثم باء الحاكم بقضاء الدين او بغيره وكلا في قضاء دين
غيره والله اعلم **مسألة** عن السيد العقيقه مينا بن خلفا بن ابراهيم
سلفا من رجل فقال ان كان لا عليك لاحد مني من الدين فانا لا اسلفك
وان كان عليك فلا فانني من ذلك ما ظهر من قوله ثم صح انه مغلس
ولكن المشتلف امتن المسلف امانة ياخذ الامانة وطرف
ماله من السلفا ام لا قال فيما عرفت على ما وصفت ان المسلف
له الرجوع على المسلف منه فيما سلف له من الدراهم سلفا ان كان له العلم
باقية بيمينه لم ينصرف فيها لانه عرف وخدعه فكما نادى ما عرفت
والدين قبل يتسلف منه لما سأل عن ذلك فصرح خلاف ما اظهره له من
فراجل ذلك وفي عالمه ما كان باقيا بحاله ومع نصره فيه وسابره
الدينان شرع وحكم الامانة التي اتقنها منه حكمه سابر ماله في جميع
ما فصلته من احوالها في سواك حسب ما دار في حكمها بعد دفع الديان
عليه في حقوقهم عند الحاكم وحكمه عليها لهم في ماله وا فلا سببا
وماله يكن شيء من ذلك عليه وهو المتصرف في ماله فلما تقدم من قبلنا

وبقرضه مائة في الدين في اداء ما عليه له ولم يصدق عليه ذلك ولا على من
قدم وفاء دون الا لان الدين متعلق عليه في الذمة لا في المال ما لم يحكم
عليه به في ماله وعليه ان يراد الامانة الصاحبة ما لم يحكم عليه حاله
بنسليمها الى الدين وسواء علم الدين بها او لم يعلموا وانما علمه
مسئلة وعنه فممن كتب لا اخرجوا كذا وكذا نومان او كذا كذا مائة وعشرين
وكان صرف القرض عندهم عشرين ربا وتوافقوا عندهم مائة وعشرين
عشر محمد بن ما يجب للكتوب له على ابي الوحيين قال ففيمما
عندي حسب ما ارجو ان حكم ذلك على ما جرت به معاملته اهل
ذلك البلد وتراضوا به قضاء في معاملتهم ولا يرد ذلك الى ما
تصارفونه بل انصرف يزيد وينقص وهو على ما يقع به التراضي
بين المتصارفين وانما علمه **مسئلة** وعنه فممن علمه لا اخرجوا
وابتث له شيئا في حقه ولم يقضه صاحب الحق وادعاها الممتثل كيف
الحكمه قال اما الاثبات فاذ لم يكن في يد الممتثل له في حقه فلا قوة
عليه بئس واولى به مشتريه على هذا من حاله وحق المبتث في حقه
باق على غيره وانما علمه **مسئلة** وعنه فممن لم يحق على رجل اخر
ثم قبضه الخ في مال غير طلب الحال له حقه يحكم على الحال له عليه
له بنسليمه للمتي الى له بعد ما سلمه للشيخ ام لا قال فلا تقبل المحال
عليه الحق في الحال به المحيل عليه للمحال له واما الخ في الحال في ذلك
فحقه باق على الحال غير ان يسره تسليمه للشيخ بعد تقبله باه وهو
لما رجوع على المحيل فيما سلمه له بعد حالته به لغرمه وانما علمه **مسئلة**
وعنه فممن لم يحق على اخر فاقضت له عليه الحق فاستوفى على ما لا لها
محل اخر فطالبه من له الحق بحقه وانكره له ووجب عليه الحاكم المبتة
فادعاه بغيره خاضرة في البلد واخذ اقوة لا ياتياها فقال له فله الحق
ان يدعيك فانما يضمن الحق فاحضر له خلاصه عنه بما يسمع عليه من
الحق ضمنا لا اذما عليه في ماله جيا وميت ففقد من له الحق ورجل المتكسول
ما سئلت هذه الضمانه على هذا الضمان ام لا قال لا قوي
على ثبوت هذه الضمانه على من ضمن بها لان ضمن الحق ليس لازما على من
ضمن عنه وانما حقه لا زعمه على من علمه في الاصل وهو اهل ذلك المستوفى
على ماله متعرضة في دخول فانه ان لم يكن وصياله اهل ولا ولا ولا
قل الحاكم في ذلك بل ان ضم حقه فمحمول له به في مال اهل ذلك

[illegible]

دون المتعوض له ولا الضامن عنه به ولا يعلم **مسألة** وعند قال قد
 قامت الوجوه الاربع التي فصلتها وخصيت دخول الشبهة على
 مستعملها فخطها فاما الوجه الاول وهو الذي ادان من الحق
 عليه بعد وجوب حقه ولو فاه اياه مما ادان من قبله فاذا كان ذلك
 على غير شرط بينهما فلا ادنى عليه في ذلك فبقا ان شاء الله والوجه
 الثاني وهو المتسلف من بينه بقدر ما عليه من الدين ولو فاه اياه
 بشيء ان لم يبق عليه في الدرهم لم يبق فيه اياها عما عليه في وقت حذاه
 بينهما ويكون مع ذلك معافا في السلف فبقا اياه سلفا متقصا
 ولكل منهما ماله والثالث وهو المتسلف في وقتا بغير وزن فاذا
 كانت القروش وزنها معروفا غير مختلف في السلف والمتسلف اكتفا
 بعد هادون وزنها وتمامها على ذلك فيهما ارجوان لا يتفرق من
 الترخيص هو المتسلف على هذا الوجه عن بعض المسلمين والاربع
 هو الذي يقضى درهم السلف في السلف غير متسلف باو فيهما
 ارجوان لا يقضى ذلك ان شاء الله لان ما مورى في قبض يقوم مقام
 الاوربه في وقوع الامر بالقض بعد وقوع عقد السلف بينهما فبقا عندك
 حسب ما بان في ذلك فبقا عليه ولا يعلم ولا يعلم **مسألة**
 وعنه فيمن انت عليه درهم عتق للناس فدخلها على ما يروى عنها
 ولم يطل بدع ما وقع بالوفاء وهو عاجز عن تسليمها في الحال وصار
 كل ما يقع بينه فراكيب وعين بصره فيما يحتاج لنفسه ولين يلزمه
 عوليد بلا اقتضاد في تدبيره وعلى غيره لانه في مورع من شراء كل ما
 يشتهيه من مأكول وشراب وهو يتامل القضاء وراية الاداء وقد
 اوصى جميع ما عليه في الحقوق ولم يزل هذله حتى توفاه ربه عز وجل
 على هذا حاله سالما عند الله ما توفاه الله قال فعلى
 ما وصفت من امر هذا المدين حسب ما قضت من حاله فذكر في
 على خلاف ما ينبغي له وقد كان لا يوفيه تحيل المبادعة في قضاء
 ما عليه الدين ما استطاع الى ذلك مع الاقتضاد في معيشته ولا
 تميل الى الرفاهية فيها على ما راد على الكفاية خصوصا اذا كان دينه
 محيطا بماله ولا يدع عليه ولا امتنع نفسه عن الاقتضاد وابتات
 تجنيه الى ذلك وما انت الى ما هو فوق في المعيشة وغيرها وبقا به
 ميلا الى ما هو عليه فعلى هذا حاله من عليه التقصير عن ما سون به
 الا في الاقول انه ما مورى من ذلك خصوصا فيما تخلف بالدين بالوجه المبين
 ولم يغير

ولم يغير
 مع وجه الدين
 مولا الا بالدين
 الاداء السلف
 والله اعلم
 الدين صالح
 في ان من اجل
 انما قيل صاحب
 في جواب ان
 شبهه في بعض
 ويكون من السلف
 هو من غيره
 المال في نفسه
 بين ما في نفسه
مسألة وعنه
 آخر قد مضت
 وانكره المتكلمين
 عاين في قوله
 في قدره بغير
 المتكلمين عليه
 بغيره في قوله
 وعنه من اجل
 الناس هو من اجل
 كان هذا الذي
 وان كان لا يروى
 صحت من قوله
 انما كانا في قوله
 كالشبهه في قوله
 مع العلم ان
 القوت ولم يروى
 قال ان كان مصر

ولم يظهر له فراز بانه تصديق فيه بالمطالبة فعمل هذا فالتاخير له فيه واسع
مع عدم الدينونة لا ذاية في حياته والوصية به بعد وفاته كان ماله
موجبا او لا فليس عليه غير ذلك الا انه مقصر واجب على الفصل في تعديل
الاداء استطاعة الى ذلك والى الاول به في عاقبته ومصره من قبل تقصير
واسد اعلم **مسئلة** وعبر سال سائل عن لم يبدل في ماله واحتجاج
الدين وصاحب المال قد يسهل في احتاج بعد ذلك في زيادة فالدين
فاذا ان وزجل في شرط عليه ان يكون دينه متقدما على دين صاحب
المال فعمل صاحب المال بذلك هل يثبت عليه ذلك لا **مسئلة** فالذي عندي
والجواب ان مثل ذلك مما يجري فيه الاختلاف على ما دل عليه ما تقدم في
بينه ففي بعض القول ان ذلك ثابت على تقبله وهو صاحب المال
ويكون دينه من شرط تقديمه على دين صاحب المال كما شرط وفيه
هو شرطه وفي بعض القول ان ذلك شرط غير ثابت اذا لم يشرط صاحب
المال على نفسه ويكون دين جميع في مال من عليه الدين لكل منهم ما
ينوبه بالخاصة ان لا يصح في ماله بعد جميع الدين والدين اعلم **مسئلة**
مسئلة وعنه فهي مات وكو در رسته ووقت لها حق لم على رجل
آخر قد مضت لها مدة مذ حلت ولم يصح منه مطالبة في جبانته
وانكرها المكتوب عليه انكرها على من كتب عليه ام لا **مسئلة** قال
عاش ولم الحق بعد تقضاء اجله ما شاء الله المدة ولم يطالب
في حقه ولم يصح له عزيمته ترك المطالبة حتى مات ولم يعترف
المكتوب عليه الحق ببقائه بعد موته فله الحق فلا أقوى على القول
بثبوته على هذه الوجوه لما في ذلك من الاحتمال واسد اعلم **مسئلة**
وعن رجل شهد لرجل بما له بحق عليه له واقربهم ايضا عليه بدين
للناس هل يدخل الدين مع هذا الرجل الذي اقر به المال قال ان
كان هذا الاقرار من هذا الرجل لهذا الرجل وعنه دخل الدين معه
وان كان اقراره في صحت لم يدخل الدين معه الا ان يكون الدين قد
صحت حقوقه عند الحاكم وطلبوا اليه فان الدين يدخلون معه
اذا كان اقراره على هذا الرجل الحق من بعد طلب الدين حقوقه وان
كان شهد هذا المال للرجل بحق عليه من قبل ان يطلب الدين حقوقه
مع الحاكم ثبت المال للرجل واسد اعلم **مسئلة** وعن رجل حضر
الموت ولم يوصر بدونه التي عليه للناس وابرز منها واحلوه ابراء ام لا
قال ان كان مصر لم يبرأ منها ولا ينفعه ذلك وان كان فرضا لنسب

سنة وعنه قال قد
فول الله عليه
ادان من الحق
عليه فاذا كان
شاه الله والوجه
من وارثه اياه
تسليمه في وقت حيا
سلفا مستقضا
بما بعد موت واذا
والنفس انما
ان لا يقرى من
السنة والربع
فقط تارة فبما
في حق ومقام
بها ما عند
اعلم **مسئلة**
على ان يقرها
في الحال وصار
نفسه ومن لم
يؤمر بشرط كل ما
من الاداء وقد
توفاه ربه
قال فعلى
من حاله في
سأعد الى قضاء
في عيشته ولا
في الاكل دية
مصارف وانما
عبرها في
منها ما يورثه
الدين بالواجب
ولم يظهر

عليه خطا ورقنا القاضي ثم مات امد بون عليه البنزان هذا الذي راف
على اهل الكوفة ان مات لم يكون اوردوا ثبته ولا عليه بینه قال
نعم قول ان الحقوق باقية ولو مات الذي عليه حتى يقيم الوفاء وقول
حتى يقيم انه باق على اهل الكوفة ان مات وهو اكثر القول لان يكون
مدة هذا الدين لم تخل ومات الذي عليه الدين قبل ان تخل المدة فاذا
كان هكذا فلا يحتاج الى بینه انما في اولى ابداعه **مسئلة** واما الاستحلال
الداين فان اخذ ما له منها الذي ظلمه اياه بعينه اذا قدرت عليه وليس
كان اخذ من مال غيره ذلك كارتيا او ميت الا ان استحل لاجل حكمه عليه
ماله اذا تاب وابداعه **مسئلة** عن محمد محبوب في رجل عليه
دينون للناس ولا مال له يوفيه طلب اصحاب الدينون ان يكثر دونه
او يستعول بضعه اتمه ذكره **مسئلة** فليس لهم ترك غلبه ولكن يوفون
عليه ويصنعون بها اليهم اذ له يكن له ما **مسئلة** وابداعه
الباب الثامن في الضمان والغلاص منها قبل التعدي والغصب والحل
والفاظه وما يجوز فيه الحل وما لا يجوز وما اشبه ذلك
المراد من غلاصه وفيه من سرقه من ماله في ارضه واستغلبها سجين
كثيره واراد الخالص والصرف فاما العين يجوز مردها او فبتها الى من
سرقها منه عليه مردها وردد ما استغل منها قال فيما يجزى
والا فاقبل اني ثبت في مثل هذه ان يكون عليه او فبته الصرف منه
يوم سرقها او يوم خلاص منها وردد عليها التي استغلها قبل ان يخلص
منها ويجزى لصاحب الصرف ان كان يمكن له ان لا يقبل منه ويبرئ
منها لا يجازى في ارضه وابداعه **مسئلة** ومنه وفي رجل سارق
لغيره حمار فباعه برجل فاعادوا به في الطريق او عثره متاع فضاع المتاع
وعثره على العاثر ضمان ام لا قال ان كان الناع ولشائه كان منهم
ذلك على غير سبيل الاعباء والضرف لم يكن على العاثر ضمان لان قال
واما المتاع ان كان وضعه بالغ عر عاقل في الطريق على سبيل التعدي
لم يجزى ان يكون على العاثر ضمان وابداعه **مسئلة** ومنه اذا هنت
الروح في ايام القبض فسقط التمسك بالحل في سواها العي وحضره رجل
فرد في ساقية ليسقط ماله من رجل الماء من الناس الواقع في ساقية عليه
ضمان ام لا قال فيما يجزى ان كانت الحجة عليه على ارباب التمسك
فيحججه عليهم فان حججه عليهم فلم يبرفوه لم يكن عليه عند ضمان وان لم
تمكنه الحجة وكان التمسك اتمها يرجع اليه صابجه ولا تسحب به نفسه

طبرستان

فيجب ان يحفظ لصاحبه اذا امكده ذلك وان تركه وهو على قدره من
 حفظه فدر عليه ماء وفضاء من سببه خفت عليه الضمان لان على
 المرح حفظ مال الجدة اذا خاف ضايعا وهو قادر عليه فكيف وهذا
 يستبعد بنفسه وان كان هذا التمسك يرجع اليه صاحبه ويسمع نفسه
 به على معنى التعارف فلا ضمان عليه عند ضده **مسئلة**
 الصبي ان لم يجد اذا احتج على قتل واحد واكثر على سبيل الفسك
 وقد خلو بها خذوه جميعا فورا وقضاها وان رجعو الى الدنيا فعلى
 كل واحد من الجماعة دين فامة لهذا القتل اذا قتلوا به هكذا في كتاب
 المصنف **والسؤال** **مسئلة** الفاضل ناصر سليمان قال عرفنا انه
 لا يجوز زواج النوى في الاودية التي هي بين النوى **فالسؤال** المؤلف
 وهكذا روي في ارض الناس غير ان منهم لا يجوز فيما نرى **والسؤال**
مسئلة ومنه ومنه ضمان من دفع مثل له بفسق من دابة او
 حصو ولا اذن يحمل منه ولم يجد موضعها حاله عليه فيه فانه من وجب
 بما يرفع من بطن الفخ في وجب الفخ وميتها هنا وميتها هنا
 لا تعرف جولة ذلك في هذا وعليه ان يضعه حيث يجوز له وضعه
 فيه من ملكه ومالكه فاذن له ما يباح **والسؤال** **مسئلة** عن الشيخ
 محمد عمر في قوم جمعوا على ذبح شاة بوجه غضب وسرق هل
 يجوز لصاحب الشاة ان ياخذ من احد من قتلها كرها ام لا قال
 اذا اجتمعوا جميعا على اخذها او ذبحها جاز له ان ياخذ من مالهم
 شاء واما الاكل الذي لم يحضر الذبح والاخذ فاما عليه فيمنع ما اكل
 وبعضه لا عن هذا وهذا هو الاصح في الاقوال وقول الضمان عليه
 فيما اكل من لحمها اذا لم يعن على اخذها او ذبحها لا يخاف صارت في
 ضمان الاخذ والذبح لها وعليه هو الخلاص لهما وان كان هذا الاكل
 لم يعلم الوجوب فيها ولا ما في سبب صارت في ذمهم في بدع واكل بعد
 ان دعاه من هي في بدع الى الاكل منها فليس على هذا ضمان على هذا
 الصفة ولا تعلم في ذلك اختلاف **والسؤال** **مسئلة** عن الشيخ عمر سعيد
 امعد جلاله وكان قادرا على انكار المستكر الذي يملك به نفس ومال
 ولم يكر في الضمان عليه اختلاف وانما ضمن الامور اذا كان مطاعا لانه كما ذكر
والسؤال **مسئلة** الزاماتي وفيه يصنع الخولي ويحجر احد فيجلس معه
 فيقول له فلان عنى فلان اخذت مني ما لم اجل واحتاجت الى
 سمن اضمن الاخذ لاه قال ان كان ضيقها متعديا فعليه الضمان

لانهم

وان لم يتقوا
 ابي الاضمان
 في يد من عذر
 وحقق انما
 تحت واحد
 ذلك انما
 وصار ان جاء
 ابع واصلا
 اعدا لانه
 ويعمل بحرها
 ومنه وفيه عليه
 يقول تمام
 ان لا يفسد الذي
 الاثر المستعمل
 في الجاه الموقوف
 من قبله او
مسئلة ومنه
 ولا يلزم من
 اذ كان هذا
 الاثر انما
 المؤلف على
 الفاضل عليه
 احد العلماء
 هذا يجوز له
 بسبب ولا عليه
 القربى لا يملك
 ما يملكه ولا
 الضمان ولا
 في الجاه
 في الجاه

وان لم يتعد على ذلك واخذها باذنه وضاعت فغيره فبقيت منه فاعاها
امين والايمان على الامين دالم بضيع وان اخذها بعين اذنه وضاعت
في يده فهو عنه صام ولو لم يتعد واسم علمه **مسئله** ومنه وفي
رجلين تضاد فلو كان عندهما مال وصاروا واحد منهما يدخل في
بيت واحد واكل من عند صديقه والابون في الظاهر منهما اوصيات
بذلك ايجوز ام لا **قال** ان كان معناه ان كل واحد ياكل من بيت ابيه
وصاروا جاء صديقه يطعمهما اليه فلا يجوز له ذلك لان يكون
ابوع واضيا بذلك وتكون الاطعام بدله لئلا ياكلها على يده على قوله
اجاز له ذلك واختلفوا في ذلك فبعض اجازها على قوله وغيره اولى
وبعض لم يجزها الا على قوله وبعض لم يجزها ابدا واسم علمه **مسئله**
ومنه وفيمن عليه ضمان لاحد من الناس **قال** لا يزيد ضمانه كغيره من ذلك
فيقول قدما برئك ولم يعلم منه انه يدره ام لا **ويجوز** لمن عليه الضمان
ان لا يغفر اليك للضمان الذي لزمه ام لا **قال** اذا كان في ظاهر
الامان المستحل فغير اهل التقية فلا بأس بعلين ابره واختلفوا
في الجاه المظروء واما الضمان فان كان من جنس ما يتظلم منه صاحب
من قبل فزوج او دماء ففي اكثر القول انه لا يبرأ حتى يعرف دمه واسم علمه
مسئله ومنه وفيمن اخذ مائة من الفحل ولم يدرك ذكر الحين لم يمسأه
واراد الخلاص من يتخلص **قال** في ذلك اختلاف قول يتخلص للفقهاء
اذا كان هذا الفحل اصله وقول يصح به الفحل من حيث يجمع اهل الفحل كلهم
واذا اراد الاحتياط فتخلص الى الفقهاء ويحكم الفحل لجمع القولين **قال**
المؤلف لعل معنى هذه المسئلة اذا اخذ مائة من الفحل كما لا يجوز له الاخذ من
الفحل مثل الغنم وغيرهما لا يجوز له ان يمس ماء الفحل لان السابيل للفساد
اخذ الماء لما هو واسم علمه **مسئله** ومنه وفيمن عليه ضمان او دين للفحل
هل يجوز له ما جبره ام لا **لا بد** من نقله الى بيع والميراث ام هذا المقلد
ينفسد ولا عليه في تاخير **قال** على ما سمعنا في الاثر برفع عجن
القرن في شاربته في الحجاب ان اذا علم بان تقال احد من اهل المياه ان دباغ
ماءه وكان هذا الضمان قبل البيع فيكون هذا المايعة نصيبه من هذا
الضمان ولا يجوز وضع نصيبه في صلاح الفحل لانه صار له بنفسه
واسم علمه **مسئله** ومنه وفيمن وجد الفحل ضايعا ولم يعلم به ان هو
في ذلك الحين بلز مرسته وان اربعة ايجوز له ان يخذ طينافرا وال
الناس وتزايها من العرف لمسته به ام لا **قال** ان المسلم اذا وجد مال

وان لم يتعد على ذلك واخذها باذنه وضاعت فغيره فبقيت منه فاعاها
امين والايمان على الامين دالم بضيع وان اخذها بعين اذنه وضاعت
في يده فهو عنه صام ولو لم يتعد واسم علمه **مسئله** ومنه وفي
رجلين تضاد فلو كان عندهما مال وصاروا واحد منهما يدخل في
بيت واحد واكل من عند صديقه والابون في الظاهر منهما اوصيات
بذلك ايجوز ام لا **قال** ان كان معناه ان كل واحد ياكل من بيت ابيه
وصاروا جاء صديقه يطعمهما اليه فلا يجوز له ذلك لان يكون
ابوع واضيا بذلك وتكون الاطعام بدله لئلا ياكلها على يده على قوله
اجاز له ذلك واختلفوا في ذلك فبعض اجازها على قوله وغيره اولى
وبعض لم يجزها الا على قوله وبعض لم يجزها ابدا واسم علمه **مسئله**
ومنه وفيمن عليه ضمان لاحد من الناس **قال** لا يزيد ضمانه كغيره من ذلك
فيقول قدما برئك ولم يعلم منه انه يدره ام لا **ويجوز** لمن عليه الضمان
ان لا يغفر اليك للضمان الذي لزمه ام لا **قال** اذا كان في ظاهر
الامان المستحل فغير اهل التقية فلا بأس بعلين ابره واختلفوا
في الجاه المظروء واما الضمان فان كان من جنس ما يتظلم منه صاحب
من قبل فزوج او دماء ففي اكثر القول انه لا يبرأ حتى يعرف دمه واسم علمه
مسئله ومنه وفيمن اخذ مائة من الفحل ولم يدرك ذكر الحين لم يمسأه
واراد الخلاص من يتخلص **قال** في ذلك اختلاف قول يتخلص للفقهاء
اذا كان هذا الفحل اصله وقول يصح به الفحل من حيث يجمع اهل الفحل كلهم
واذا اراد الاحتياط فتخلص الى الفقهاء ويحكم الفحل لجمع القولين **قال**
المؤلف لعل معنى هذه المسئلة اذا اخذ مائة من الفحل كما لا يجوز له الاخذ من
الفحل مثل الغنم وغيرهما لا يجوز له ان يمس ماء الفحل لان السابيل للفساد
اخذ الماء لما هو واسم علمه **مسئله** ومنه وفيمن عليه ضمان او دين للفحل
هل يجوز له ما جبره ام لا **لا بد** من نقله الى بيع والميراث ام هذا المقلد
ينفسد ولا عليه في تاخير **قال** على ما سمعنا في الاثر برفع عجن
القرن في شاربته في الحجاب ان اذا علم بان تقال احد من اهل المياه ان دباغ
ماءه وكان هذا الضمان قبل البيع فيكون هذا المايعة نصيبه من هذا
الضمان ولا يجوز وضع نصيبه في صلاح الفحل لانه صار له بنفسه
واسم علمه **مسئله** ومنه وفيمن وجد الفحل ضايعا ولم يعلم به ان هو
في ذلك الحين بلز مرسته وان اربعة ايجوز له ان يخذ طينافرا وال
الناس وتزايها من العرف لمسته به ام لا **قال** ان المسلم اذا وجد مال

اخيه يضيع وماء او غيره ضاغا لا يضمنه احد وهو قادر على ان يحرق
 فعليه حرقه في اكثر النقول لان يكون هذا الماء مقصودا فلا يتقص
 لمدن واما اخذ الطين من موال الناس فاك ان لا يضمنه احد ولا
 يضر ذلك باموالهم وبطبيب انفسهم مثل ذلك فلا يضمنه واما اخذ
 الثياب من الطريق فاك ان ذلك لا يضر بالطريق في احد صلح لها
 فلا يضمن ذلك عدي وادع علمه **مسألة** ومنه واخذ جارية رجل
 فقد توصيته وقال لي انما اوفيت منها لئلا واريد ان تعطل عني
 لاني لا اعرف الكتاب يجوز ان تعطل ذلك ام لا **مسألة** قال في عتق
 انما يجوز تعطيله ولا يقبل قول الوصي في معنى الحكم وان كان
 الوصي ثقة وقال ان هؤلاء قد وصلهم حقوقهم وطمان فليت معطل
 الكتاب ولم يطلب هل الحقوق في حقوقهم فيجب ان لا يكون
 عليهم ضمان لان قولنا لا يضمن معني الخدم والضمان لانه اذا
 رفع عليه حد من اموالهم او صلبا الى حد من اموالهم فقال انفسه
 ويضمنه فقولنا لا يضمن معني الخدم والادع علمه **مسألة** ومنه وفي
 ارض وسرقا وعصب واراد التوبة في احد ما حل في مثل هذا داروم
 بطيئة انفسهم ولكن طلب ذلك المأثم لا **مسألة** قال اما العصب والسرقة
 فيجب له العمل واما الربوا فغير خلاف واكثر قولنا لا يجوز ما حل فيه
 لقول الله تعالى وان تبتم فكم رؤس امالك لا تظلمون ولا تظلموا
 وادع علمه **مسألة** ومنه وما احتل في الاموال هي التي عليها
 الاوب المتعلقة بالحد التي لا يتصورها الدخول عن ذلك وحصل
 على اخذ منها وهي محصورة ما لا يضمنه ضمان ام لا قال ان صفته
 المال المحصور ان كان عليه حد لا يقدر الماشي بخطوه ويضمه المالك
 مسك الجذر ويكون على ذلك المالك علق مع الباب واما اخذ ما لا يضمنه
 له وكان ذلك الماشي اخذ مثل الحشيش الذي ينبت في الارض فيؤخذ
 اختلاف واما اذا كانت اموال غير محصورة واهلها لا يضمنون للناس
 يدخلون فيها فان تقرر عن ذلك فهو حسن في باب لزوم وجعل
 فيها ولم يصر شيئا فلا اقول ان مركبها ما وادع علمه **مسألة** ومنه وفي
 لزوم تنعته من جدران وكاب اوزرع او غيره للناس وهم في الملبس
 في موضع بقدر على الوصول اليهم يجوز ان يجعل التنعة التي لزمت
 في ذلك الحد في الكتاب يصلح فيه بقدر ما لم يكن فيهم اتيام اوله

هو فاذن على ان يكون
مقصودا فلهذا
لا يكون ذلك ولا
فلا يصح وما احدث
منه احد صلحها
في الخلاء في رجل
من الناس ففعل عني
ام لا ه قال س عند
ي اكل وان كان
م وطرا فلا يعقل
بهي ان يكون
من الزمان انه اذا
ليد نقاس لم قد
مسلة ومودع
من مثل هذا الزمان
ما الغضب والسرور
له لا يحسن لعل فيه
من ولا تقبلت
وال في غلبه
ام عردي وهل
قال ان صفته
وتعقد الام
والا اخذها لا يمتنع
في الارض في ذلك
لها الارض للناس
لوزة وان جعل
مسلة ومودع
ناس ومودع في الجسد
فعل السعد الذي اشتهر
انهم انما اولاه

قال اما هذا الجذر فاجاز لما كان يصلح له الخدركان الموضع الذي ضمن منه
او جرد اذا كان جردا واحدا • واما الكتاب ان كان اربابا بها
ما لكن او هم يحصلون اليهم في الضمان يدفع او حل لا يصلح به في الكتاب
وكذلك في فرع المخرج منه الخلاص محل ودفع اذا كان اربابا معوقين
وان كان في الحقيقة الكتاب ليقيم او موقفا لحي يزل يصلح بالضمات
الذي لم يرد منه ولا يعلم • **مسلة** • ومنه وسالته عن الذي يرمى في
اموال الناس مثل الشيء القليل الذي لا يضر بخير له وكرام لان قاله
اذا كان مما فاكلمه لا يرضى ولا يبقى فيها ولا يوردي في الرحيل ففي حوازمه
اختلاف والى علمه • **مسلة** • ومنه وسالته عن الذي يحلف فوق
راسه تمنا ولا بد يسقط منه شيء من الطريق يلزمه اجرام لاه قال
يلزمه ان يخرج من الطريق فان لم يدره اخرج مثله من الطريق ولو
كان في غير الموضع الذي سقط فيه لثمن عنده والى علمه • **مسلة** •
ومنه وسالته عن جرد كما في مسحة يجوز له ان يقرأ منه ويتركه
في موضع لاه قال ان كان ذلك الموضع حفظا له فلا ضمان عليه
ان تركه فيه • وان كان ليس بموضع حفظ فعليه حفظه حتى يصل
الى ما تم يتركه ضمانه والى علمه • **مسلة** • ومنه وفي رجل ركب
في مركب معصوب ومشى فيه ومن بعض احشائه دهره بطلت له
في هذا المركب كله ام يلزمه الكراء لما ركب اذا اراد الخلاص من ارضه شيء
ولم يعرفه لا بد كيف الخلاص منه • قال ان كان المركب في يد
غيره فركب الذي هو في يده وهو عالم ان في ايديهم بسبيل لعصب فلا
يلزمه عندي الا الكراء كان ركب او حاشيا او المتاع على ذلك المركب
وان لم يعرفه لاه وايضا منه ولم يطعم في معرفته بوجه وان وجع
فعلى قول له ان يدفعه لغيره الذولت وان كان المركب في يده فاحد من
عنده وهو يعلم انه معصوب يلزمه التخلص من المركب كله ومكره ما
جعل عليه باوع والى علمه • **مسلة** • ومنه وفيمن لم يرضاه من لا
يعرفه او موضع لا يعرفه ولا يعرف اهله ولا يوجع معرفة ذلك فمن
يتخلص من ذلك وعليه ان يوصي بذلك بعد موته ام يحق بما ابدانته
بنفسه ولا عليه وصيته • قال كل ضمان لا يعرف ربه فبغير قول
انه يدفع الى الفقراء على ما جاء فيه من شرط الاعتقاد ان جاء صاحبه
ان يحسن بين الاجرة وغرم وفول يدفع في عزه ولو لم يجبهى هذا القول

فلازمی

[illegible]

فازرع مثل القطن وغيره فسد انسان وهو ما في الطريق فسقط
اليوم زمان ذلك **لا** قال اذا كانت الطريق بهذا المار بها حث
فلم يبعد الحديث في ذلك وقد صار في حكم الطريق لانه لضمان عليه
الامام في الشيء في الطريق يحكمه ما اخرجوه واسد اعلم **مسئلة**
التاملي وفيه امر حدث حد في جسد ميت فبذل ان يدفن او في عظام
ميت فذل ان يدفن وفي عظام ميت بعد ما تمت مما لو كان ذلك
الحدث في حي للزم له الضمان يلزم ضمان بالاجماع على ذلك **لا**
قال ان الحدث في الاموات اذا كان على وجه الخطا لضمان فيه
واما على العمد اذا كان يلزم فيه الضمان في الحيوان كذلك في الاموات
يلزم فيه الضمان لانهم في قوايس العبد والخمر فاما ميتة المملوك
له يلزم فيها ضمانا بخطا او عمد واما الاحرار ففيهم الضمان ولكن
لا ضمان بالاحداث في الاموات واما هودية واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفيه ما كل في ارض عن ربها او نقله طرحة النوى في الارض
كانت الارض لبيته وبالغ كان ذلك ابلد متعارفا بالاجماع والبر
يكن وماذا يجز على من فعل ذلك **لا** قال ان طرح ما ميت وارو
النا في ضحاخلاف فعلى قول ولا يجوز فان قدر الطارح على ارجاء
او اخرج مثله فذلك عندي خلاصه وان لم يدر في خطا على نفسه
بضمات لا يشك فيه عنده ان قد يتخلص من قبله واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفي مسامعنا في كثير من اهل البغاة اهل القتل يريدون
استباحة ما اولهم ولان لا انفسهم عتده منهم عليهم فقاتلهم
وقاتل الرجل معهم حق قتل الكفر البغاة والهمم الياقون فسلط
المساع عليهم لسلطة المقتولين الباعين وخيهه وركابهم والرجل
لا يدر على منعه فارجله لسلطة الموتى وقد قاتل معهم بالحق في
ذلك انه وضمان **لا** قال لا بالحقت عندي ضمان اذ لم يرض
بفعله ولم يعنهم عليه واما قاتل البغاة لا يدفع عنهم عن نفسه
وعن غيره واسد اعلم **مسئلة** الصبي وفر دخل ذلك او قبله
على محمد بن عبد الله عن علي بن بصير محمد بن ابي الحسن في رجل فاصاه
ومات فارجله ولم يمت ففيما عندي وازاد الضامن وان لم يدر اذله
عليه اذا كان مما يؤتى في الاصحاء اذا صرح ذلك بحكمه ونفاد ولا
ارى عليه قودان مات فارجله لانه لم يتكلم على قتله واما عليه لينة
ينبعها عوقله وهو فيها كاحد يخرج في بعض المذهب ان لا

ضمان عليه ولا اثم وانما الصاب من مقداره وحكمه وليس لاحد دفعه
 ولا حمله وقد قال الله تعالى وان عيسى لم يضرهم ولا شفع لهما
 هو وان يردك بحبر فلاحه الفضله والله اعلم **مسئله** ومنه ومن
 قدم الخلاص ضمان يرد وجه الزوجه اذا نوى عايلهم في المستقبل فاحل
 ان هذا مما يحل فيه لا خلاف والله اعلم **مسئله** الزاملي وفيمن
 استأفاد منهم في رجل احل ثمن مات ولله الدار فيه قبل ان يقضها ممن
 استأفادها له وشق على من استأفادها فوصيلها الى ورثته من قبله من
 احل اتيام او غياث او الرتبة ان ليس له معرفتها ورثة او اسع لكان
 يرد هاعلى واستأفادها منه ذلك يكن نفقة والله اعلم **مسئله** ومنه ومن
 عند امانة لينتمو للمجدد ولا حد للناس فاقترضا الامين وارادوا ردها
 ابراء من الضمان اذا دفع ما استقرض اليه فبغيره ودفعا الثقة اليه
 امانة من بعد ما قضى له لاه قال يبرء في اليتم والمجدد وما ائتمنه
 ذلك ولا يبرء من قرض امانة التي هي لتنا الغني العقله ليس قضيه للثقة
 اما قضيه كونه او وكيل ولا يبرء من الدين الذي عليه بسبب قرض امانة
 التي لم يبلغ العقله على صفت هذه والله اعلم **مسئله** الضمعي
 قلت لما يضمن الاصل من الغنم القابل منه قال اخوان يلزم جميع
 ذلك اذا اتلف من سبلهم ذلك في حال لا يسع التسليم والله اعلم **مسئله**
 ومنه ومن عليه ضمانات لمن يملك ارم او لم يملك ارم ومن يعرفه او لا
 يعرفه بمقد منه في ارتكابه او علمه ما لا لا تفضل عن كفايته اليقين
 بما عليه ام عليه ان يسع ما لا يقضاء ما عليه ولو لم يقض ولا يسع
 تأخير ذلك قال الاوصى بما يلزمه الى ثقتين فواسع له وان قضى ما
 عليه في حياته فهو افضل له دوقول ولو اوصى الى ثقتين فلا يجوز له حتى
 يقضى عنده وان اشهد ثقتين واوصى اليه في ابره على قول وقول للبحر
 حتى يخرج من هذا الضمان بنفسه في حياته والله اعلم **مسئله**
 ومنه وفيمن ضيع حقوقه ائتمه ثاب من قضيه عايلها ففقه
 ترجيح السليم وتشدده واما اموال المساجد والوقف فافقه
 فلا عليها انها مثل ما وصفت من حقوق الله وهي مخزها وليس المال
 لو اوصى بها والا الا في قولها وليس المال وقول فلا تملك ولا اعلم
 ان المعبود يبرئ نفسه من زكاة نفسه اذا اضعها واما مخزيمه التوبة
 منها على قوله واما مال السبل فيفسد ترجيح الغني والفقير وهو
 يشبه الصواب في عند عدم الامام وهما في حقوق الله واما من لم يمد
 منها ضمان فواصيه فلو صيته مخزها وليس المال وكذا من

(د)

لمد ضمان من يمت
 واما في حال الفقر
 ضمان ولا وصية
 وهو من حقوق الله
 الغني والمسكين
 وكتاب الله وهو
 ينفي عن حقوق الله
 فلهذا احب الله
 غني الله فلا يسع
 رافق من قضيه
 حقوق الله ما سوي
 لا ترضى اليتم رص
 نفسه من اذ
 الفقراء او من المال
 من رده ولا اذ
 عند رده في الارض
 نقرة او رده في الارض
 الدار والدار من رده
 في السبل وقول الله
 الشئ في رده والله اعلم
 ولا يرضى من رده
 قال ابو جعفر في رده
 شيئا مما كان من
 انما لو كان من رده
 اعلم **مسئله** النص
 فلهذا احب الله
 بل من ردها في الارض
 القول في ردها في الارض
 قال الله اعلم لا
 هو من رده

لم يعلمها عما عليه الايمان قال الخافان لا يحرم ذلك وعليه ضمان
 ما اخطاه ونكلك لدرهم موقوفه بعينه او قيل يجوز تفرقها على
 الفقراء ولا احسب انها تنجز عما عليه الايمان على قول من لا يراه
 وقوفه هذا وغيره قول المسلمين واليه اعلم **مسئلة** ومنه ومن علم
 الاخر حق دراهمه وعروضه قبل ملامته واوضح فاره منه او دفعه له
 فان كان هذا الحق ذهبي وعليه الحق فاره منه هو كذا وكذا درهم
 وقبله عليه الحق البراء فقد ثبت ولا اعلم في ثبوته اختلاف وان لم يسم
 به معدودا ورجع المحل بالجملة فقال قال للرجوع وقال فقال
 لا يرجع له بعد ان قبل المحل الحل ولما اذا دفع له بما عليه ومعناه
 الحل فقال قال هذا فان بمنزلة الحل والبراءة اذا اراد به الحل
 وقال قال لا يثبت الدفع الا في قيم العين كان مضمونا في ممتزج هو في
 يد او ورثة قال قول واحد واليه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الغنم اذا
 اوها الراعي وتفرقت في البلد وقضت منها شيئا وبعد ذلك اطلقتها
 مع الغنم ولا اعلم انها وصلت زحاما لا وفي اطمنا نزل على اهلها ولم
 تصل بلغت على ضماها ام لا قال لا شئ في النهار وما في الليل
 اذا لم يصح انها بلغت فحجم عليه بال ضمان قال الشيخ ناصر محسن
 لا اقدر صحتها اطلاقا في الوضع الذي اخذها منه وهو سلمه عندي في
 الحكم ما لم يعلم انها تلفت في قول بعض فقهاء المسلمين **مسئلة**
 ومنه والشاة التي يستادها اذا جعل امانته في يد احد لم يعلم بامانته
 ولا خيانت ولا يعلم ان كان اذام لا اعلم تعاقب ضمانه نصحه حيانته في
 ذلك قال الايمان عليه وهو سلمه فيما بينه وبين احد حتى يعلم ان خاذه
 قلت لروان مات على هذا يكون هالكا قال اذا كان ذابا له
 باداء ما يجب عليه فلا يكون هالكا واليه اعلم **مسئلة** ومنه ومن خرج
 في دولة النخلة وقتلوا نفسا حيث قيل يكون بشر بكم بئكم بهم
 ان ذلك خاص اذا كان خروجهم من عمار غير يفتن وان كان من هار
 متفقا فلا شئ عليه ما لم يعلمه او يرضى بفعله قال عند ذلك
 لم يخرج مختارا لا يخرج مجبولا ساق فان تخلف عن اوسله الله
 اعلم **مسئلة** ومنه ومن رزقه ضمان مسجود معنى من معامه وانفقه
 بنفسه في ذلك المعنى من غير ان يقبضه وكل المسجود ولا احد من الثقات
 ايعزه بذلك عند وجود التوكيل النخلة والهدى الثقات ام لا قال

ان دفع

ان يقدم هذا على
 ومن نفسه او
 وقال قال لا يعقل
 شئ في يد الغنم
 من هذا المعنى
 ان لا يراه لا قال
 وعليه الايمان
 ولا ضمان
 ومنه وفي الغنم
 ان لا يراه في الغنم
 مسئلة وكما
 بالنار له عليه نص
 مواتا او غنما
 ومنه وفي الغنم
 الايمان قال
 ومنه وفي الغنم
 لا يراه اعلم
 ومنه وفي الغنم
 مسئلة الخ
 ان لا يراه في الغنم
 الايمان لا يراه
 في ذلك الضمان
 كل من هو داخل
 مسئلة واليه اعلم
 الايمان لا يراه
 مسئلة ان لا يراه
 الايمان لا يراه

الرأى وصاحب الدابة اذا اكلت الدواب حروث الناس ليل كان
 او حمارا على اكثر القول واسد اعلم **مسألة** ومنه ومن وجد في زرع
 وكان في القل او في العدة شاة او بقرة او حمارا او جمل او فظ من
 قتلته الذي يتفكر في ديبا وذهاب او غير ذلك فقال صاحب
 الدابة انت قبضت دابتي ولم تتركها في اهل عليه ضمها له لاه قال
 لا ضمان عليه في حمار ولا في البقرة ولا في الجمل في ظنهم لانه ليس
 متعدي بل دافع الا في الشاة فانه يتركها في اهل عليه الضمان
 اسد عليه وسلم هي اول الاحكام والذئب واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي
 رجل دخل على رجل شاهرا بسيفه واخذ الاموال اظلم فوضع لطمعا
 هله الاكل منه لاه قال **مسألة** اما في القتل الواجب فله كل ما كان
 ذلك يحتمل حلا له بوجوه الوجوه ماله يعلم حامده واما في التنزه
 فتردحت الا اسد اعلم **مسألة** ومنه والشاة اذا اطلقها بعد
 حبسه لها فذهبت اليه من غير ما لاه قال الموقوف والشاة
 تطلق عند سرح الراعي لتأني الى اهله وان اطلقها لغير هذا الضمان
 له لا يرد واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل زرع صفا من خربة
 موقفة لا فاسر لا يفرقهم هل ان يفرق على فراء غيرهم لاه قال
 فيه قولان قول لا يفرق لان في تلك القرية ولا يحق في غيرها وقول
 يجوز في خربة والا ولا يفرق واسد اعلم **مسألة** الشيخ حبيب بن
 سالم ومنه في بناء او فحل محال او غرس شجرة او احد من اهل
 نيك وعرضه ان يفعل وكان يرى ان ذلك يحوي في حفظ منه
 ومنه بعد اشتبه عليه جواز ذلك وذلك كله في ملكه لانه حارس الطريق
 او اذ او ملك فلا يملك ارم ولحق التوتير ذلك ان كان ذلك لا
 يحوي ذلك ولا يملك من في ذلك وهو على ذلك ان مات ولم يعرف
 حوزة ولا ابا حوزة فيغفر ذلك ويسلم باعتقاده هذا ام لا فقال
 اذا فعل بالفعل ما ذكرته نفسه او امره وكان الفعل في ملكه لا
 في طريق ولا في ملك احد ولا يفتق لصخر في مال احد ولا في طريق
 واشتبه الامر عليه فيم قال لم يثبت في ذلك ما في ذلك ساله عما
 الدائم المعتقد لها الا ان يثبت له من خربة في مال احد وعلى طريق
 فاذا ثبت له الضرر فالدائم لا يملك الا يزيل الضرر اذا فرغ على
 ذلك وان منع عن ازالة الضرر لم يفرغ عليها في يد عاتية عليه فالسبوق
 كما هي لانه متى قدر على ازالة ذلك ازاله وهو يحاول في ازالة ذلك

قولاً وفعلان ودان بد بالثقة ووقعه في ذلك ويوصي بالثقة ويشهد
 على الصفة فهو على هذه الصفة سالم عند الله تعالى واذا قصر عن هذا
 رضيع فلا من عليه لانه والحد لا يسأل الله العكاز من كل امر والجبر
 لكل امر وابدا علم **مسألة** الصبي في موضع مرة في موضع ولم
 يعرف ما من يشهد على سلامتها ويضعها في الموضع الذي اخذها منه
 كاجاء في العبد وكذا في جميع الدواب مثل البقر والحمير والابل والخيول
 وليس عليه الا في ذلك وهذا عليه في الحكم وفيما بينه وبين ابيه ليس
 عليه شهاد في ما بينه وبين ابيه قال فيهما عتق اذ اراد سلاما في
 الموضع الذي اخذ منه وتسعير ذلك فيما بينه وبين ابيه واما في الحكم
 فعليه ان يشهد على سلامته كاجاء في الاثر والعدا علم **مسألة** ومنه
 وفيمن حمل متاعا على ابنته وسار بها ابلا او غارا واطلقها متحش
 وهو معها وعلى من منها انها لا تقبض عنه فغابت وذهب ما حمل
 عليها هذا تقبض منه ويلزم الضمان له لا قال لا احفظ في هذا
 شيئا ولا اقدر على تضمينه لهذا المتاع بسبب هذه الدابة عنه وهو
 في الاصل قصد حفظه وتوصيله الى اهله فجاء الامر قبل عي
 فارحوا السلامة والصمان وابدا علم **مسألة** ومنه وولد جدر
 على البريق واخر او من بينه ولم يقبله ابنته كما كان ولا قال له
 تدخل في الطريق واغماوع بيننا واجر على سائته فادخل في
 الطريق اعليه في ذلك شئ فيما بينه وبين ابيه قال اما اذا اوع
 او اوج بينه كما كان ولولم يقبل له لا تدخل في الطريق فلا شئ
 عليه ولا يلزمه المتقدم عليه بذلك ولا شئ عليه من قبل تعديده في ملك
 غيره وابدا علم **مسألة** ومنه وسالت عن المذنب اذا رايت
 في الطريق قال لا ان كانت واقفة فعليه ان يحذر وان كانت متحركة
 فليس عليه حرج لان المشي مباح وليس له ان يوقفها في الطريق
 فمن جل ذلك فترقا القول في هذه المسألة وابدا علم **مسألة**
 ومنه ومن ضرب امرأة او اغترعها واغت جنينا فبدا الروح ثم مات
 فدينها بينه كما ملته وان خرج ميتا واستبان انه ذكر فدينه سمان
 درهم وان طرحة نطفة فتسعون درهما وان طرحة علقته فاربعة
 درهم وثمانون درهما وان طرحة مصغرة فائنا درهم وسبعون
 درهما وان طرحة عظم ما قلنا يدر وستون درهما وان القصة مشكلا

حرموا الناس الى ما كان
 ومنه ومن روي في هذه
 على الاصل فترقا القول
 في هذه المسألة وابدا علم
 في موضع مرة في موضع ولم
 يعرف ما من يشهد على سلامتها
 ويضعها في الموضع الذي اخذها منه
 كاجاء في العبد وكذا في جميع الدواب
 مثل البقر والحمير والابل والخيول
 وليس عليه الا في ذلك وهذا عليه في الحكم
 وفيما بينه وبين ابيه ليس عليه شهاد
 في ما بينه وبين ابيه قال فيهما عتق
 اذ اراد سلاما في الموضع الذي اخذ منه
 وتسعير ذلك فيما بينه وبين ابيه
 واما في الحكم فعليه ان يشهد على سلامته
 كاجاء في الاثر والعدا علم **مسألة** ومنه
 وفيمن حمل متاعا على ابنته وسار بها
 ابلا او غارا واطلقها متحش وهو معها
 وعلى من منها انها لا تقبض عنه فغابت
 وذهب ما حمل عليها هذا تقبض منه ويلزم
 الضمان له لا قال لا احفظ في هذا شيئا
 ولا اقدر على تضمينه لهذا المتاع بسبب
 هذه الدابة عنه وهو في الاصل قصد حفظه
 وتوصيله الى اهله فجاء الامر قبل عي
 فارحوا السلامة والصمان وابدا علم **مسألة**
 ومنه وولد جدر على البريق واخر او من
 بينه ولم يقبله ابنته كما كان ولا قال له
 تدخل في الطريق واغماوع بيننا واجر على
 سائته فادخل في الطريق اعليه في ذلك شئ
 فيما بينه وبين ابيه قال اما اذا اوع او
 اوج بينه كما كان ولولم يقبل له لا تدخل
 في الطريق فلا شئ عليه ولا يلزمه المتقدم
 عليه بذلك ولا شئ عليه من قبل تعديده
 في ملك غيره وابدا علم **مسألة** ومنه
 وسالت عن المذنب اذا رايت في الطريق
 قال لا ان كانت واقفة فعليه ان يحذر وان
 كانت متحركة فليس عليه حرج لان المشي
 مباح وليس له ان يوقفها في الطريق فمن
 جل ذلك فترقا القول في هذه المسألة
 وابدا علم **مسألة** ومنه ومن ضرب
 امرأة او اغترعها واغت جنينا فبدا الروح
 ثم مات فدينها بينه كما ملته وان خرج
 ميتا واستبان انه ذكر فدينه سمان درهم
 وان طرحة نطفة فتسعون درهما وان
 طرحة علقته فاربعة درهم وثمانون
 درهما وان طرحة مصغرة فائنا درهم
 وسبعون درهما وان طرحة عظم ما قلنا
 يدر وستون درهما وان القصة مشكلا

فاربعا نذ وحسون درهمها وكذا كان اذا كان نام الخلق ولم يستبين
 ذكره ولا انى بقية نصف دينار ذكر وهو ثلثا نذ درهم ونصف
 دينار الا انى مائة وحسون درهمها فنكر اربعا نذ درهمها وحسون
 خمسة احوال بطلقة ثم علفقة ثم مضعة ثم عظام ثم لحم واستوى
 الخلق كل حرف تسعون درهما فاذا استبان خلقه ذكر الامنى فللمذكر
 ستمائة وللانثى ثلثا مائة درهمه وقيل ان قتلت الام ثم خرج الحيض
 من بعد ذلك ميتة فلا شئ فيه وايداعلم **مسئلة** ابن عبيد الله
 وضرب امثفا سقطت سقطا قام الخلق فيها فعليه عشرين امة
 قلت فان سقطت ولدا حيا قد تم خلقه ثم مات ما يلزم الضارب
 قال يلزمه قيمته قالت لئلا انقضت هذه الامم مضعة او علفقة
 قال قد نكر يكون بالحساب وايداعلم **مسئلة** ومنه واربعا نذ
 وساقية فلم واعلام مقرف الاجايل فلا يجوز ان يصير برعنا ساقية
 ولا يقيمك كيشك بقدر ذلك وان كانت الساقية لمن يعرف
 فخلص لهم على النورس لا على قدر الاموال وهكذا تنكح السواقي يلزم
 جبهه ارباب الاموال على الرق من على قدر المسهام وايداعلم **مسئلة**
 ومنه والذئب يركب فالسفينه والخليلين ثم يفر منها ضارفا وحشها
 او غيره ان يخلص الاما كلها فان لم يحضر فان يخلص الى الساجد والافاق
 الريان ولو غاب عن هذه غير الكلى السفينه وايداعلم **مسئلة** ومنه
 والاغني اذا كان عليه حق واحد مسلمة اليه فاما على الاطمانه فحارب واما
 على الحكم فلا وايداعلم **مسئلة** الصبي ومن وطئ موضوعا على الطريق
 او في الساحة فلا ضمان عليه ولعل هذا ما يحسن ويليق بهما الاختلاف
 اذا اصاب الخياط في النفس والاموال مصفون فنزل هذا بقية الضمان
 على فكره **مسئلة** ومنه بر الضمان بحق بان الوضع لا يجوز في الطريق
 فلعن صاحب هذا القول بحول عقوقه واضع متاعه وال الضمان
 عن مثله وايداعلم **مسئلة** ومنه واما ما ذكرته لاني محمد ما كنت
 سالت عن **مسئلة** من ان يوجد مغالمة شاة اخذ فذكر اذا كان
 الغاصب غايبا او هالكا ولم مع المدعي بينة جارية ان ياخذ ولا
 ياخذ الا شتره وليس له ان ياخذ علانية فيبيع من نفسه عند من
 لا يفعل ذلك ما لا يجوز له ويحتم عليه ان يخطبه من ذلك عرضا وفائدة
 افداك وايداعلم **مسئلة** ومنه وعن ثمن بامانة وغاب وتزكها
 في بيتنا وخاف على بيته فحوها الى بيت رجل اخر فضاقت هل يلزمه

ضمان قال اذا
 فلا ضمان عليه وان
 المالكات وكذا في
 ضمان ذلك على
 الناحية ووجد في
 قال الشيخ فهو
 رجل صحيح الا ان
 فقال اني قد سمعت
 الصبي ان لم يخف
 شاة اذا طرد
 بالذئب مع اربعا نذ
 فان الاطمانه ان
 الناس كل واحد في
 منه والذئب على
 يفره وماذا يصنع
 جعل في الرقعة الخ
 حكم على كل الغائب
 والذئب على اربعا نذ
 ورث في شاة لم يركب
 والذئب جارية
 على كل من كان
 الاحكام على موضوع
 بقية نفسه وهو
 الذئب في الرقعة
 اربعا نذ في الرقعة
 البصر كبقية الضمان
 يحل للمصنف من قوله
 فان تملكه فان جعله
 حكم على كل الغائب
 ان لم يركب في الرقعة

ضمان قال اذا تركها عند متاعها وحولها حيث حول متاعها وضاعت
 فلا ضمان عليه والى اعلم **مسئلة** ومنه وقرأ في حصار ربيع فقلت
 الدعوات واكتفى في حال يلزم اربابها الضمان قال اربابها بغير دليلين
 في ضمان ذلك على سبيل تحذير لعل من يلا حفظ حفظته **قال**
 الناسخ ويوجد في الاثر ان ليس على الذي اخرج الحصار ضمان **ومما**
قال الشيخ فهو اشبه بالنفس والى اعلم **مسئلة** ومنه وعن
 رجل صحيح اتي الى مريض فقال انت بك سحر وانا اقدر على محاذك منه
 فقال تخي في السحر الذي تقدر ان تخرجني منه فمات بعد حين وقال
 الصبي انما لم اجد منه ذلما يعطى شيئا **قال** لا احفظ في هذا
 شيئا اذ اطلبه وارث هذا المريض خفت عليتان يحكم عليهما الحاكم
 بالدين مع اقراره ان هذا المريض سحر وانما قادر على محاذة منه
 لان الامر جاء ان على الانسان ان يخلص من قدره على تحليصه من
 الناس كل وجه فلذلك قلت اخاف على هذا الزور والدين طلت
 منه والى اعلم **مسئلة** ومنه ومن قتل من يجوز له قتله بغير حق ابن
 يضره ومما يضع به **قال** ابي اعلم لا احفظ في ذلك شيئا فان
 جعله في القرية اخذوا بالقصاص منه لسببه وهذا من غير علم وان دفعه
 حكم عليه بحكم الغائب والنسب ميراثه على الوارث وربما جسد ماله عن
 وارثه وهم اولويه وربما اخذوا غير الوارث في قتل ولا نسب وربما
 ورث في ظاهر الحكم فلا يثبت وهذه اسباب تولدت من هذا القاتل
 وان اخرج خارجا من البلد خفت ان يعتمد جنس على وارثه وان حكم
 على اهل القرية بالقصاص خفت على هذا القاتل ما ينسب من تبديل
 الاحكام عن مواضعه واذا ظهر قتله اخذ به وقتله ولا يسمع من
 يقتل نفسه وهو محقق في قتله فانظر امر حكم الله معشر المسلمين
 لانكم قد اخرجتم قتلهم فكيف يخرج من تابعه وهل كان الضمير والقصر
 اولويه من هذه المواضع التي لا يخرج له مخرجها وقد يجتاز فيها العارف
 البصير فكيف يضمنه من اهل القبر والى اعلم **مسئلة** ومنه ومن
 يجتاز في منزله ياخذ متاعه فقد قيل في جوار قتله باختلاف
 فان قتله فان جعله في القرية اخذوا بالقصاص منه لسببه وان دفعه
 حكم عليه بحكم الغائب والنسب ميراثه على الوارث وعرفنا ان ما يبرر ذلك
 ان لا يمكن للمقتل ان يقتل سوى ما يخرج من دمائه فلهذا ان اذ جعله

والى اعلم **مسئلة** ومنه ومن قتل من يجوز له قتله بغير حق ابن
 يضره ومما يضع به **قال** ابي اعلم لا احفظ في ذلك شيئا فان
 جعله في القرية اخذوا بالقصاص منه لسببه وهذا من غير علم وان دفعه
 حكم عليه بحكم الغائب والنسب ميراثه على الوارث وربما جسد ماله عن
 وارثه وهم اولويه وربما اخذوا غير الوارث في قتل ولا نسب وربما
 ورث في ظاهر الحكم فلا يثبت وهذه اسباب تولدت من هذا القاتل
 وان اخرج خارجا من البلد خفت ان يعتمد جنس على وارثه وان حكم
 على اهل القرية بالقصاص خفت على هذا القاتل ما ينسب من تبديل
 الاحكام عن مواضعه واذا ظهر قتله اخذ به وقتله ولا يسمع من
 يقتل نفسه وهو محقق في قتله فانظر امر حكم الله معشر المسلمين
 لانكم قد اخرجتم قتلهم فكيف يخرج من تابعه وهل كان الضمير والقصر
 اولويه من هذه المواضع التي لا يخرج له مخرجها وقد يجتاز فيها العارف
 البصير فكيف يضمنه من اهل القبر والى اعلم **مسئلة** ومنه ومن
 يجتاز في منزله ياخذ متاعه فقد قيل في جوار قتله باختلاف
 فان قتله فان جعله في القرية اخذوا بالقصاص منه لسببه وان دفعه
 حكم عليه بحكم الغائب والنسب ميراثه على الوارث وعرفنا ان ما يبرر ذلك
 ان لا يمكن للمقتل ان يقتل سوى ما يخرج من دمائه فلهذا ان اذ جعله

19

معرفة على هذا
الاجابة وان كان
يكن من الملائكة
يسكن الان يدرك
الى اولاده على اعلا
عبد اربع مائة
اليدور حتى
كل سنة من
منش يحضر فيه
كل بقعة وصمان
الذين يشبهه كان
مما جلد به كله
والا فلان زمانه
بحال ان يكون
وجه الظل والصف
الساكن في السبع
يلزمه في اعدا
والا فلا يكون
يعرف على ان
فالواحد واحد
محل والواحد
كن في السبع
ما في السبع
الجزء من السبع
على السبع
والا فلا يكون
والا فلا يكون
الطريق الى السبع
من السبع الى السبع
فان السبع

في قوله لا يجره وان كان هو محمداً على هذا من قوله ارحله او ابراه لان على غير
 بيان منه ما قد رزقه به والاسباب وعسوان بالمعنى في موضع ما
 يشي الخان بذكره او يجب ان لا يجره او يحتمل ان يظهر ان يكون
 على قيادة باقياً على حاله فهو عليه حتى يورث له او يعلمه بالاسباب
 فيعلمه ويورثه من غير نية على حال ولا حياة مفرداً على قول لا يفرج
 اليه بوجه حتى يورث ما به وعلى قول الثاني فيجوز به وعلى هذا الرأي
 فكانه يشبه ان يدخل فيه على ذلك في لفظه جميع ما قد رزقه له
 وشئ بجوز فيه الحل والبراءة والارشاد وعقار ودرهم وغيره من
 كل نعمة وضمان من جهة الاموال والابدان على وجه الخطاء او
 العدل او شبهه كان الى ما قد جردت ان هو احاط به على ذلك من قوله
 ما يدخل فيه كله فيكون على قوله جلاله وبراءة في الحكم والواقع
 والاطنانه ما لم يرجع عليه معها في شئ مما في عليه حل بمولاه وهذا
 محال من يجوز في الحال جلاله وبراءته لا ما كان في يده باق لم على
 وجه الظلم والفساد بغير فالرقي والغضب او مما لا يجوز عليه
 المتابعة من السوء العاصدة احكاماً او غيرهما جميع ما كان صل باطل
 يلزمه فيه ضمانه فيكون عليه رده فانه لا يدخل فيه لانه لا يجرى عليه الحل
 والبراءة فلا يجرى ذلك وقيل انه يجرى بحوزة فيجرى فيه لانه لا
 يجرى عليه الحل والبراءة فلا يجرى ذلك اذا قرأ به وملكه من اخذ
 فابراه منه واحله كذلك فيما يكون عليه لم يرجع في ملك اياه لا يعرفه
 منه حل ولا براءة حتى يسلم اليه او يعلم انه قد شهد به على نفسه لم
 تكن له بنية تعذر بها على اخذ منه في الحكم ومختلف في دخول
 ما قد تلغى عليه من حاله من جهة الرضا وانواع السحت والتمار والارشاد
 الى غير ذلك من انواع الخروج معني باختلاف في جوانب فيها الاوان
 بعض المسلمين لم يخرج في الدماء والنزوح الا بعد الاقرار بهما وبعضهم
 زاد عليهما فيما قد استشهدا الدين وغيره من جميع ما يدعيه عليه وبطلبه
 به وجميع ما يسأل عنه بعد ذلك كيجز على تكاثره وقيل على
 الاطلاق في جميع ما لا يعلم به اذا كان محالاً ولو اخبر به لم يحله ولم
 يبره انه لا يبرأ من ذلك حتى يجز به وكل من قول المسلمين فانظر فيه
 قلت له فان قال له اجعل في الحل والبرهان فركض وجهه الى ذلك

معونة وعلى هذا الرأي فكان في هذا الموضع على ما قد رزقه به في لفظه
 لا يجره وان كان هو محمداً على هذا من قوله ارحله او ابراه لان على غير
 بيان منه ما قد رزقه به والاسباب وعسوان بالمعنى في موضع ما
 يشي الخان بذكره او يجب ان لا يجره او يحتمل ان يظهر ان يكون
 على قيادة باقياً على حاله فهو عليه حتى يورث له او يعلمه بالاسباب
 فيعلمه ويورثه من غير نية على حال ولا حياة مفرداً على قول لا يفرج
 اليه بوجه حتى يورث ما به وعلى قول الثاني فيجوز به وعلى هذا الرأي
 فكانه يشبه ان يدخل فيه على ذلك في لفظه جميع ما قد رزقه له
 وشئ بجوز فيه الحل والبراءة والارشاد وعقار ودرهم وغيره من
 كل نعمة وضمان من جهة الاموال والابدان على وجه الخطاء او
 العدل او شبهه كان الى ما قد جردت ان هو احاط به على ذلك من قوله
 ما يدخل فيه كله فيكون على قوله جلاله وبراءة في الحكم والواقع
 والاطنانه ما لم يرجع عليه معها في شئ مما في عليه حل بمولاه وهذا
 محال من يجوز في الحال جلاله وبراءته لا ما كان في يده باق لم على
 وجه الظلم والفساد بغير فالرقي والغضب او مما لا يجوز عليه
 المتابعة من السوء العاصدة احكاماً او غيرهما جميع ما كان صل باطل
 يلزمه فيه ضمانه فيكون عليه رده فانه لا يدخل فيه لانه لا يجرى عليه الحل
 والبراءة فلا يجرى ذلك وقيل انه يجرى بحوزة فيجرى فيه لانه لا
 يجرى عليه الحل والبراءة فلا يجرى ذلك اذا قرأ به وملكه من اخذ
 فابراه منه واحله كذلك فيما يكون عليه لم يرجع في ملك اياه لا يعرفه
 منه حل ولا براءة حتى يسلم اليه او يعلم انه قد شهد به على نفسه لم
 تكن له بنية تعذر بها على اخذ منه في الحكم ومختلف في دخول
 ما قد تلغى عليه من حاله من جهة الرضا وانواع السحت والتمار والارشاد
 الى غير ذلك من انواع الخروج معني باختلاف في جوانب فيها الاوان
 بعض المسلمين لم يخرج في الدماء والنزوح الا بعد الاقرار بهما وبعضهم
 زاد عليهما فيما قد استشهدا الدين وغيره من جميع ما يدعيه عليه وبطلبه
 به وجميع ما يسأل عنه بعد ذلك كيجز على تكاثره وقيل على
 الاطلاق في جميع ما لا يعلم به اذا كان محالاً ولو اخبر به لم يحله ولم
 يبره انه لا يبرأ من ذلك حتى يجز به وكل من قول المسلمين فانظر فيه
 قلت له فان قال له اجعل في الحل والبرهان فركض وجهه الى ذلك

وقمته ليرى اذا قال اليه انت في الحل والرباط اما يجزى بك ذلك قال
قد قيل له لا يبرء في الحكم واما علمي في الاطمانه يخرج فاذا اراد هذا
من افضان يستعمل في الحل والرباط اما جازبه فارجو ان يجزى به اذا
اطمان قلبه في ذلك والقول في البراءة كذلك قال قلت له وان قال له
كذلك جعلتني في الحل والبراءة فرددته وفيمنه الى افعدهم وفيمنها
اذا قال اليه نعم يكون كذلك بينهما فاق **قال** لا اعلم وقي ما
بينهما وعندك ان هذا الضعيف مثل الذي قبله سواء والقول فيها
واحد **والسؤال** **مسئلة** الصحيح في كتب موقوفة لمن يريد استعمالها
في موضع معلوم فلا يجوز نقلها في الموضع الذي جعلت فيه للقراءة
والنسخ ولا اعلم في ذلك اختلافا في ارجحها من موضعها كانت مائة
في يد من نقلها في غير موضعها كان لها صامنا ويستعديه اثما
فان اخذها من غير موضعها ولم يصحبها شيء فمجي في يدها الى
عدل ولعلنا نقتضيهما منه يخرج من هنا كما وفي بعض النوازل
يسلمها الى الحاكم ولا يجزى بالعدل ولا يخرج من هنا الا بهذا
او بهذا **والسؤال** **مسئلة** الشيخ سعيد بن محمد الكندي في علم فيه
وكيل غير ثقة ولا مأمون في تقديمه خبيرة لصلاح العلم موقوفة
من قبل ان يصلحها ايسعى في تقديمه من عندنا والبعث من الماء
قال اما التقدير في الوقف اذا كان بين العدلين عند غير ثقة فغير
اختلافا واما تقسيم الحق لغير الثقة فلا يجوز ذلك **قال** قلت له اذا
قلت لرجل عري فاريدك اذ افر الماء فقام الرجل او تقعد من عند
هذا الوكيل وقال لي سلم فلان وكيل هذا العلم كذلك محمد بن شيمس
كذا في الماء ايسعى في افسق هذا الماء والبعث من الدراهم واكوت
سالم عند الامام **لا** **قال** لا يجوز ذلك ان تقص هذه الدراهم هذا
الوكيل اذا كان هذا الرجل الذي استقعدك الماء استقعد به امر
او يتعريضك ولو كان في البلد شيء من الماء يتعد ما لم يقل له لا تستقعد
في ما يجوز التي يد هذا الرجل قلت له ما الحيلة في ارجاء من ذلك
الماء شيئا **قال** اذا استقعد رجل من عند هذا الوكيل نفسه بمثل
العدل فقلت انت الذي استقعد نفسه بالفلان اريدك ان تزك
على هذا الماء وشيئا منه كان بعاثا او غير بائع في رد عليك ذلك
فعلى قول فاجاز التقدير التقدير من عند هذا الوكيل اذا كان
فقد ما الوقف مباحا بمثل العدل جازت التولية منه وجاز تسليم

المشركين

[illegible]

نفسه وذلك اذا كان فقيرا قال الشيخ جاعدا عيسى هكذا عدى
في كل ما يكون حكمه من الجائزات عرجا • قال السائل يعجبني
احاد هذا القول اذا صار الذي فيه الضمان محذورا يعرف ارباب
الضمان كلمه واما ذاعرفتم وعرف وعرف منهم واما نسي حقوقهم
كم لكل واحد فانه يعجبني ان يحاط ويدفع لهم حقوقهم على ما
يضييق قلبه ويستحلم عا جمل من ذلك • وان علمهم بصدقه ما لم يرد
من الضمان لهم وانما واجب عليهم فابروا من ذلك الضمان وكان لا
يخاف ان يكون ذلك منهم عن تقية وجباة مفطر فان ذلك خلاص
له فيما عني • واما حكم الخلق فيهم عنده في حكم التقية عالم ثبت في
قلبه ما ينزل هذا الحكم من محمد الاطمانه هكذا المعنى وجد عن
الشيخ ابي سعيد عفا عني الله اعلم • **مسئله** العاوي في رجل
عليه تبعات وضمانات ومن خلاصات واشيا عظيمة الخط
ولا يعرف رعايتها واعطى فقيرا من مائة محمدية ونوى عن كل ما رزقه من
كل حق كان جمعه للفقراء ودفعها لذلك المائيه عن طيبه انفسها من
غير شرط ولا تقية ولم يزل هو وهما يتواردان المحرمات الى ان رخصها
للمائيه الف محمدية وعسى واربعم الف محمدية ان يرى بكفي ذلك ويبرى
وان كان متعلقا عليه بشئ من بيت المال او ركة ائتمار يدخل في هذه
البيت وهذا الفرع وقد اوصى في وصيته ما شاء من هذه التبعات
لبيت المال والركه ائتمار قد فاضا ويطلبه من وصيته ما شئ • وهذا
لا يدخل • قال عندك ثوباء • وجميع ذلك واندر بعد من لم يملك
قلت للشيخ سعد تشير ما تقول في هذه المسئلة قال راي فيها على ما
احاد الشيخ حلف سنان وهو عندي صواب لا شك في ذلك ولا ارتباب
قلت للشيخ ناصر عيسى ما تقول انت في هذه المسئلة • قال لم اقل
فيها شئ • **مسئله** يخرج في ذلك لا اختلاف على قياس ما جاء في
الاشرع الشيخ ابي سعيد ويخرج جوان على ما قال العاوي والصبيحي
في معنى الحكم • وجوب **مسئله** الشيخ جاعدا عيسى واما المدفوع فلا يحط
من قالها او فعلها في بعض القول ان لم يكن بشرط فسد ها • **مسئله**
المؤلف اذا سلم من شرط والتقية فلا راي الجواز لان لا علمه كراهية
والاختلاف فيه الا ما قالوه من انه خلاف في الانتفاع بركانه وصدق
ويعجبني جوان ذلك لا علم • **مسئله** ومنه ومن رزقه من بيت مال

المسلمين

وفي ذلك الوقت منه على الفقراء وادان ما يلزم من غير المقتصر
صاحبها مخلص ليدع وقال من قال ادان له يعرف من كان يملكها ذلك الوقت
ولو عرف اليوم انه يعرفها على الفقراء وادان اقول في ذلك ان كان امانك
لها اليوم من غير ان يكون هو لما ادانك لها ذلك فهي له حق يصح مع هذا
انها كانت لغير لان ذلك البذل والضياع في يد من ولا ان كان ذلك كما ادانك لها
لا يمكن ان يكون له ذلك اليوم فان كان الذي في يد المالك فقير اسلم اليه
ذلك واعتقد ان كان له ما واثق هو وارث له فقد اعطاه اياه عتقا
يلزم وان كان لغير من له يعرف هو ذلك كان قد سلم اليه الحال فخره
وان سلمها هذا اليه على هذا كان عتقا او فقيرا على هذا اذا لم
يعلمها الغير واذا هي في يد فذلك حازن ان شاء الله وان سلمها اليك
الفقراء اذا لم يعلم ان ذلك مال كان له ولا يحتمل ان يكون له غير ان
وعبر ان كان هذا الوجه للخلاص والاحتياط في هذا او كذا الامر في يعرف
ذلك على الفقراء ويعطى مثل ذلك من له هذا المال يوم حدث فيه ذلك
الحادث ولزم ذلك المال فان كان لهذا واستفقد ميراث فقد صار
اليه وان لم يكن لهذا ولم يستحق وجه ميراث فقد احتاط لنفسه
بالتخلص من ذلك على ما جاء به لان نزع المسلم وقد قبل هذه الاقوال
كلها في هذه المسئلة وهذا القول لا يحط وذكركم انه قالوا فمن حدث
حدثا في هذا الاقوال الاصول التي شاءت وتزول وتورث
ثم اراد التوبة ولم يعلم ذلك كيف كان منه ولا امر كان في يد يوم
اراد الخلاص منه ذلك اليوم فقال يجعل في صلاح العلم وهذا
القول في اسسه انه يخلص من في ذلك الوقت الذي حدث فيه وقال
وقال انه يعرف ذلك على الفقراء حتى يعلم ان ذلك مال كان في يده
هذا الذي هو في يده وقال من قال يجعل في صلاح العلم ويعرف
ثم نزع على الفقراء ويحيط بذلك فهذا عتقا له وان كان العلم سلمها
وقال ان الخلاص من ذلك ان يجعل في صلاح العلم حيث يجمع صلاحه
جميع اهل العلم قبل ان يفترق السواقي والاخبار بالمال لان الرقعة
لا تزول ولا تورث ولا يباع ولا يشترى وانما هو شيء بحال
وايداعا له مسئلة ومنه ومن رجل وضع مع رجل امانة ومات
ولم يصح له وارث وان هذا الموتى علم الى ذلك الشيء الذي هو معه
امانة فكم مرة على الفقراء ما يلزم من في ذلك قال الضمان لم يلزم وقد

[illegible]

في بلد الميت او في غيره وعلمك يعتقد الذنوبية بالانصاف لمن يصح
 له الامانة ويوصي بذلك عند موته ولو لم تفرق هذه الامانة على
 الفقراء فغلبت او ضاعت من غير ضياع منكم ارفع يدك عنهما
 واما ما اذا كان له الامانة برئته حنسه فليس هذا الذي فرغنا
 في الفقراء خلاص فيما اراد جعله في الخل بعد احد من ذلك الجنس وانما
 له البراءة من احد من ورثته وله هذه الامانة من ذكرك لا راجع لان
 الجنس ليسوا قوما معلومين باعيانهم معدودين لان الجنس
 قد يكون ان يعطى بعض ولا يعطى بعض والله اعلم **مسئلة** الصبي
 ومن دخل بيت احد واخذ منه شيئا بوجاهة دلالة على صاحب البيت
 ما يلزمه **قال** في ذلك اختلاف قول من كان في حوزة شيء فهو له
 وعلى هذا القول يجوز فيه ما يجوز على صاحب حكم البذر المتعارف
 والدلالة **وهو** قيل ان لا بد لا توجب المالك وهو موقوف لا ينفع
 به فعلى هذا اخاف على اخذ التسعة في حكم الاخرة **قلت** وهل
 يلزم صاحب البيت لا تكار على الاخذ ويعلم ان ليس له ان يعرف
 ربه ولا يعرفه بغير السكوت قال عليه لا تكار على قول من يملكه
 حفظه وقوله لا تكار عليه على قوله لا يلزمه حفظه والله اعلم
مسئلة ومنه والحقا على المسلم اذا جبر واحد على الخروج معهم
 وخرج تقيته عن نفسه او ماله وقتلوه وهو معهم غير ارضى ولو لم
 يفعل يبدل يلزمه ام لا **قال** خرج مجبور فلا اثم عليه ولا
 ضمان اذا لم ينو ظما ولا قصد جورا وانما الاثم على وظلم وان قتل
 او سلب وقول ما يشبه ذلك لزم الضمان في الجبر وعذره وعذره
 عن القود وبعض الزم الضمان والقود والتقية او تركها وقول
 تسع والنفس وهو بالخيار بين استعمال التقية او تركها وقول
 انما ذلك في النفس دون المال ولا تسع التقية عن ماله والله اعلم
مسئلة ومنه ومن قبض وصية من رجل وما تسع له الوصية ما
 خلاصه منها **قال** اذا مات من اوصى بالوصية فانها تسلم الى
 الشهود وعلى ما في الاثر وفي معنى المتعارف تسلم الى الوصي فان لم
 يكن له وصي سلمت الى الحاكم او الى الامام ليقيموها فان لم يفرجها ان
 لم يتمكن القيام بها والله اعلم **مسئلة** ومنه وحدت في الاثم من
 احتسب قاتب واجوب الهم يكن لمان يتكرر يصعب الى ان تسلم
 الى وكيل او محتسب والله اعلم **مسئلة** ومنه ومنه وجد

بحرف

يعرف عنه من قبل
 كان جاهلا في تلك
 انما هو اقل من
 قال لا يصح
 وفيكم حتى يصح
 والله اعلم
 قد مر اني قال
 ان هذا هو المتعارف
 فيه الحق والافاس
 مقلد من لا يفرق
 الاثر في نفسه
 قال لا يصح الا في
 قد مر من هذا ان
 من بعض الفقهاء
 لم يفرق بين
 الاثر في الاثر
 والافاس في الاثر
 من لا يفرق
 الزم الامام في
 على الزم الامام في
 على ما مر في الاثر
 واصحابه الا ان يكون
 عنهما ما يخرج من
 في الاثر من
 منها لم يخرج من
 على هذه الصفة
 وقوله من لا يفرق
 من غلبت على
 اراد ان يطمع من
 يجوز ان يفرق

والموزون وما لا مثال له مثله والله اعلم **مسألة** ومنه ويستلحق
 صبره ففت من بطن مدفع فاحترقهما مال على مهران ذلك **قال**
 مهران فمان ذلك على الفاعل كان منه فباب الخطأ والعلة هو ما خرد
 بادئ الميزه **وإن** كان هذا الضرب مما يراد به على أهل الحق وروايتهم
 وعلى تركه جاققها وهكذا في دين الله **قال** من قال لا ضمان في
 بيت مال الله على هذه الصفة وعلى الإمام أن يفضي عنه ما ربه من خطأ
 ذلك وأما العدة فعلى الفاعل نفسه إذا وقع منه فيما لا يجوز في حكم الله
 وقال **قال** في المسلم أن هذا كله على الفاعل خطأ وعنه ما خرد به
 صاحب الجناية كان في نفس أو مال وخذ ما عثر المسلم ما بان لكم عدله
 فاقبال الضعف أقرب وفردت هذه بسوق نزوي فاحترق ما نشأ
 الله المال والقرش ففت من قلعة نزوي والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
 حبيب بن سالم تركت سؤلها إذا كان هذا الرجل في أعمال هذا الإمام
 متنا ولا حوزة له مركا ليعبر عن رجل مسنة بغيره لم يسئل صلى الله
 عليه وسلم وأما أهل العدة في المسلم في هذا مستحل ولا عزم على المستحل
 باتفاق من علماءنا وإن كان دخل فيها على حسن ظنه بالفاعل من
 والداخلين في بيته فهذا في بعض القول معدود عن العزم والمحقق
 بالمستحل وهو نرى حسن يختلف فيه بين أهل العلم بعض بعد من
 بحمله ويجعل الجاهل كالناسي وهو رأى الشيخ في الخواري وغيره من
 الفقهاء **ويعني** لم يعد به بحمله ومأخره في الإي والاختلاف
 الجايز بين أهل العلم فلا يخطأ من دخل في عمل من عالم ولا يقدم عليه
 بسوء لأنه لم يخرج من رأى المسلم **وأما** الرخصة لهذا المبتلى فتخرج
 الرخصة في أن المسلم في رأى بعض أهل العلم أن الذي عليه حقوق
 تسبق ما عده من المال للعباد أهولهم بعينه فحاز هذا الرجل
 بأخذها هو مال الفقراء أو هو فقير يستحق ما له مما هو عليه
 إذا كان قد نذر هذا المذكور **وفي** بعض القول أن لمن يرى نفسه
 مما لزمه مما هو مال الفقراء أو هو فقير لا زكاة نفسه فلا يجوز له
 أن يبرئ ولا يعلم في ذلك اختلاف **ونق** حذر حصة في آثار المسلمين
 أنه إذا قضى هذا الذي عليه المحقوق للفقراء شيئا مما كان فقيرا
 وركه الفقير إليه بلا شرط عليه على الفقير أن يركه إليه ولو غارت
 القلوب شيئا فشيئا ومرت بعد مرة وهو يبدفها إليه فجايز في بعض

العزل

القول حتى يوفى ما
 على من سبغ ما له
 وأما ما روي
 والله اعلم
 فيرى المسلم والمج
 من أن الفاعل يحسن
 يقول بعد الحد
 إذا كان جعل ذلك
 العدة والسنة والحد
 ذلك والاعمال عليه
 أن يحسن الظهور
 فبات فحققت
 وعنه من روي
 ومنه من روي عليه
 والله للثقة عليك
 في الاختلاف فوالله
 في البيت وهو
 حذرات وإن كان
مسألة ومنه
 فانه يصحح
 آخر من روى الله
 شاة له أو غيره
 ما عزم وأما
 إذا قال إذا كانت
 المحل على ما علم
 على الحد ولا
 طوله ما يحسن على
 ابن عسكرو وفيه
 العلم المحل في
 عن بعض الناس على
 يرى ما جعل عليه

القول حتى توفي ما عليه وعند ذلك هذا الراي احسن من كل نفسه وليس
عليه ان يبيع ما له اذ اعلن برأى من هذه الاراء التي ذكرناها وشرهاها
وقال له ونحو ذلك ان يقتضيه فيه كيف يشاء ويترك لوصاها وورثته
والله اعلم **مسئلة** الغوى وقيل يمكن في موضع مباح للمساكين
فيه والسهم والجبل في ما لا مال في ذات لذات يسكن في ملكه جعل
اما في ارض محبس ويقتضيه لقتل فار او سمور صا او غير ذلك وكما
يقتضيه به لاحد الناس في دخل بينه احد فاكل منه ايضاً أم لا قال
اذا كان جعل ذلك في بينه او ما لا مال في ذات له بذلك فاكل منه
الفار والسمور والدجاج فان شئ من هؤلاء في رجل ذك نجار له
ذئب ولا ضمان عليه ويحب ان يتقدم على ارباب الدجاج او السمور
ان يحفظ اطيورهم او سمورهم وان دخل احد باذن فاكل من ذك
فما في نفسه اختلاف ولما ان كان دخل البيت او المال
وعز في ضرب المال والبيت فلا ضمان عليه والله اعلم **مسئلة**
ومنه وفي رجل عليه رجل حق فقال من له الحق من عليان مات انت فانت
والحق الذي عليك برئ فمات الذي عليه الحق ايضاً فمات ام لا قال
في ذلك اختلاف قولاه ثابت في جميع ما ذكرناه وقال بعض هذا
حل لا يثبت وهو ضعيف وقال في ارباب الذئب عليه الحق فمات
حل ثابت وان مات الذي له الحق فذلك حل لا يثبت والله اعلم **مسئلة**
ومنه واذا كان الجدار الذي له من منة الضمان يتخرج الإصلاح
فانه يصلح محت الى وان كان غير محتاج فمحتاج فمحتاج به في جدار
آخر فجدد له الضمان والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا نكر احد
شاة له او بقرة فزعاعيه ويوطئ في مال له وهو معها فدخلت منه
مال غيره واكثت فزعره على الغلبة منها له ايلزم منها بينه وبينه او غيرهما
لان قال اذا كانت له قيمته فقال في ارباب الضمان وقال في ارباب
الضمان عليه والله اعلم **مسئلة** الصبي اما حكم التعارف غير ثابت
على السحرة والاشام والاعباب والمعصومين وقيل يجوز على
هؤلاء ما يجوز على البالغين من ثبوت التعارف والله اعلم **مسئلة**
انز عبيدان وفي اهل قريته يسرحون غنمهم عند الراعي وكان بعض من
الغنم اذ صوى الراعي بقي يتروك في البلد وتولد منها صغرة ابوك
عمره صغرة الدابة على نعام الراعي ام هدره قال اذا كان الراعي
برعى لم يجعل الغنم ان يوصل الغنم الى اصحابها وان لم يوصلها الى اصحابها

وغيره من اجل
ذلك قال
لهذا هو اخوتي
ي وروى الترمذي
في المعجم في
سنة وخطا
في حكم الله
ما قورس
ما بان لكم عليه
اخره و ما شاء
على الشيخ
لهذا الامام
هل صلي الله
عليه و آله
و سلم
لما قدس
منه و يحسن
من بعد
من و غيره
من الاختلاف
في بعد
عليه
المتن في
عليه
الاجل
هو عليه
من نفسه
ولا يجوز
انما السطر
لما قدس
لو غارت
فان في

بعد فرجهما عن ذلك وكذا لست ازرعته فيما بينه وبين الله على ما وصفتنا
لذلك بعد الاحتجاج على نهجها مع الاسكان وبعد الصحة لمع القوام بما
المسئلة وما في حكم الظاهر من فعل ذلك بعد عوارها انها فعلت به ما يوجب
قتلها بعين بيعة عادلته وهو مدعي وعلمها البيعة العادلة بذلك وما خوذ
بذلك في حكم الظاهر قلت وهل يجوز للبراء ان ياقبلها اذ لم يصح
عنده حقيقته اذ قال ليس له ذلك على هذه الصفة **والدلالة عليه مسئلة**
ومنه وفيمن اقرهم بان يعقل او لا يعقل واوصى له اقر له بأكبر مما اقرهم
ثم بعد الاقرار والوصية لزم له ايضا ضمان تنفعه البراءة ام لا **قال** اذا
لم يقبضه الموصى له او لم يقبل بعد نفعه بحجبه ولا عندنا **والدلالة عليه مسئلة**
ان عيدين وفيمن اقرهم بان يعقل او لا يعقل واوصى له اقر له بأكبر مما اقرهم
ثم بعد الاقرار والوصية لزم له ايضا ضمان تنفعه البراءة ام لا **قال**
اذا لم يقبضه الموصى له او لم يقبل بعد نفعه بحجبه ذلك عندنا **والدلالة عليه**
مسئلة ان عيدين وفيمن اقرهم بان يعقل او لا يعقل او عروض
او حيوان كان الضمان حجة اء هذا وعمل وجعل وانسان وقال مر قال عليه
الضمان من الضمان او يبعد عنك يا فلان **التران** فقال عز الله الضمان انت في
البراء ان يقره وعلمها الضمان فيما بينه وبين الله على هذا المعنى
وهذه الصفة **قال** اما على الاطمان في جاز اذ لم يرجع ولم يخطى واما
الذي يعجز ان يستمر به بلوغ صحيح مخرج معلوم وقيل منه البراءات
والدلالة عليه مسئلة عن الشيخ فاصح غير في سنا ينزل بعض لها رب
ونزى منها مصرة يفتقر في الاشياء ويسرى الطعام ايجوز ان يتحال في
قتلهم بالسهم او بالنق او غير ذلك **قال** ان كان المسانير ارباب معروفين
قدم عليهم في صرح من وكف الصرح من وان لم يعرف هو رب ولم يقد على
كف الصرح من الابتغين فتوى قتلهم بكل ما يكون وصرف الاذي منهم
والدلالة عليه مسئلة ان عيدين وفي رجل عليه درهم رجل مكتوب بخط
منه من رجل ثم ان الذي عليه الدرهم طلب البراءة والحق في رجل المذكور
للمدبرهم **قال** المكذا ما لان قد ابرئ من كل حق وضمان لزم مني **قال**
نعم ولم يبين الحق الذي عليه ببلانة هذه ايدخل الحق الذي للمد لا **قال**
اذا لم تكن البراءة مخرج معلوم فللذي له الحق الرجوع اذا اراد الرجوع
وان لم يرجع فالبراءة ثابت وجميع الحقوق التي عليه له **والدلالة عليه**
مسئلة ومنه وفيمن سرق من رجل درهم وقاب وذهب على ما فعل
وجاء الى النخاعن هامة **قال** له انيا فلان على كذا كذا ولم يعلمه

اندر سقماهنة داخل الجياد وانا اريد منك المرات ابراء اذا ابراه على هذه
الصفة ام لا قال نعم حتى ان يعرف السبب في اخذ هذه الدار له لانه
اخذها منه على وجه التعدي والمكان ولا يترعدك اذا لم يعرف السبب
في ذلك وخاصة اذا علم ان عرف السبب لم يبرء واعا ابراه لانه لم يعلم حقيقة
والم لا كيف تغلق له هذا الحق من قبل تبعه ولا غيرها ولكنك اذا علم السارق
لاخذ هذه الدار له ان صاحبها بنظم من اخذها منه فاذا ابراه ولم يعرف
الوجه في ذلك فقد قل انه لا يبرأ على هذه الصفة الا حتى يعرفه ويبرئ
بطيب نفسه وعمر جاء موقوف ولا حرج ولا يقين وان سمعيا ان يظهر
ذلك او اراد الخلاص فليعط صاحب الحق حقه كما ملأ وليس عليه تفرقة
والاعلامه والدار علم **مسألة** ومنه وفي رجمي احدثت في ساقته ثمر
في مال رجل وهذه الساقية تمرضها ماء لانا تركت وفهم المسحود
والغائب واليمين وتناظر حياة البلدان يجعلوا غلبة هذه الرجمي الا اذا
من صلاح البلد مثل سواد وعمر يجوز لهم ذلك ام لا قال لا يجوز
استعمال امواه الناس في بيعهم ومسجود وغائب هذه الرجمي المحذور
على اكثر القول ولكنك لا يجوز لاحد ان يطحن في هذه الرجمي على القول
الذي قبل اسلامك انت الا حرج بحك او دراهم ولكنك لا يجوز لحياة
البلدان يجعلوا غلبة هذه الرجمي ابرؤوه وصلاح البلد ولكنك
الرجمي المحضوه لا يجوز لاحد ان يطحن عليها حبه وهي عندى بشر من
الرجمي المحذورة التي ذكرتها وابد اعلم **مسألة** ومنه وفيما اشتري
جذوعا من جبل والمذروع في مال غير وساد المشتري ليجل جزوع
فعمل جذوع غير وعمر عشرين وجاء صاحب الجذوع الذي عملت
جذوعه زمانه قبل له عشرين فلان وعمر عشرين فسار صاحب الجذوع
لذي عمل جذوعه قال لانا هو مني عطا وعندي كذا عوض
قال فلا اقبل جزوعه ولو قطعتي جذوع ذهب الا ان كان ما
يجب قال يلزم الذي اخذ جزوعا غير جذوعه مثل الجذوع التي
اخذها او قيمتها والقول في مثل والقيمة قول الغار مع عيشته
ولا يحكم على اخذ الجذوع ان يهدم بيتا منه هكذا حفظته وانما
المسلم لا يعلم **مسألة** ومنه وفي كور القوم الذي هو مجموع
لمستحق فيه الماء ليرش على القنور وهو مذكور في القنور لا يجوز
استعماله ان يتكرر في موضع شاء والمفترع ام لا قال لا
وصغر في موضع الذي هو موضع فيه من قبل فنك خلاصه ولا يلزم

[illegible]

عنه ذلك والله أعلم **مسألة** ومنه ومن عليه ضمان لا ناس واستحلهم وقال
 ابن عليه للضمان كذا قدر يدين في اقلان كذا وكذا ابراهيم اه لا قال
 اذا كان هذا الرجل يعلق عليه ضمان في ذمته لم يرد ان يثقله فاذا ابراهيم
 ذلك الضمان وقيل منه البراء فانه يبرأ واما اذا كان هذا الرجل عنده شيء
 فقام ببيعته لم يرد ان يثقله فاذا ابراهيم منه فانه لا يبرأ لا يبيع عليه
 حق في ذمته الا ان يقول له قد ريت ابيك في الشيء الغدائي وهو الشيء الذي
 قام له عنده فحينئذ يجوز ذلك ويكون ذلك من غير العقوبة والله أعلم **مسألة**
 الزاماتي وفيه رفع على صبي يضر احدهما الآخر هل لاد عليه
 منعها اذا خاف عليها الضرر وان تركها فاضل احدهما الا على من ضمان
 او كمال ان قال نعم اذا قدر ان يترك عليها ويمنعها مع ضرر بعضها بعض
 فعليه ذلك وان تركها وهو قادر على منعها فاضل احدهما ايضا جدا وضرر
 بعضها بعضا خفت عليه الضمان **مسألة** وسال سائل عن السبيل الاول هل
 يجوز حبس الصبيان على هذه الصفة المتقدمه ام لا قال ابن حبيب
 الصبيان مختلف في ذلك بعض ارجح حبس الصبيان ويكون جسمهم في موضع
 مانع ليرتدع الصبيان بعضهم عن بعض وقال في السبيل الثاني حبس الصبيان
 والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه رفع على سارق سرق ثوبا من ثوبها
 على راسه او عليه وطبقا وبقيت ايام من الضمان بلا اختلاف ام لا احتل
 في موضعين جميعا قال وجدت في آثارنا المسئلة اذا رفع رافع على هذا
 السارق المسئلة من حيث السرق فعليه الضمان وان رفعوا اليه من خارج
 فقد قيل عليه التوبة ولا ضمان على الرفع **مسألة** قالنا ان كان هذا صبي
 رفعوا المسئلة لان السرق اذا اخرجها السارق من حيث السرق وقت منه
 وتصارت في ضمانه ورفع هذا عليه معونة لا يجب عليه منها التوبة بلا
 ضمان والله أعلم **مسألة** ابن عديان في الذي اخذ ثوبا من الثياب او
 شيئا من الاطعمة او شيئا من الحصى الذي ليس له قيمة اخذه من الصوف او من
 اموال المساكين او اموال الايتام او اموال الاعيان او اموال
 الباطنيين اخذه لينظر به في البول والغائط فلما قضى حاجته وضعه في
 ذلك الغائط الذي اخذه منه فاما الذي لا قيمة له فلا ضمان فيه على الكثر
 وخاصة اذا رده في موضعه الذي اخذه منه واما الذي له قيمة فاذا
 رده في موضعه لم يجز ولا شيء عليه وقال بعض حتى يقض ذلك احد
 من ثقات المسلمين كان فلا اموال الموقوفات او اموال الايتام وان
 كان لاحد من تلك الامور حتى يقضه منه وعلى هذا القول فان قيل الذي
 اخذه من هذه الا اموال جملة لا قيمة قبل ان يقضه منه ولما انقض

[illegible]

فعليه ضمان ذلك يسلم ذلك الضمان الى مستحقه والاخذ بالوثيقة حاجت الى
 وانما علم **مسألة** ومنه وفي مكان البيت فلا الزواج والا ولا اذا وضع
 احدهم في ذلك البيت مشا فدخل احد من سكان البيت فصدمه ذلك الموضع
 فالزمه ايلزم الموضع ضمانا **مسألة** قال اذا ملك الموضع وضعه في موضع
 سكنه فعليه ضمان وانما علم **مسألة** ومنها خلت في الزواج وما يجوز
 منها وما لا يجوز فقال قال لا يجوز منها شرب ولا وضوء ولا غسل خبائه
 ولا تخاسن الا برأى المرحوم وقال قال يجوز من ذلك الشرب ولا يجوز غير ذلك
 الا برأى المرحوم وقال قال يجوز الموضع للصلاة والغسل للصلاة اذا حضر
 وقتها ولا يجوز ذلك قبل حضور وقتها وقال قال يجوز ذلك اذا كان ذلك
 للصلاة اعتقادا للوضوء والوقت وغير الوقت **مسألة** وقال قال يجوز ذلك في
 الزهرة لغسل البدن فلا الوضوء والنياب والماء الموضوء والصبر والوضوء
 للفرصة والساقلة وغسل الخاسات والشرب في كل وقت ما لم يكن
 في ذلك فسخة ولا يجوز حمل ذلك لا برأى صاحب الأربعة **مسألة**
 ومنه ومن دخل بيت انسان باذن من خال البيت كان الذي اذن له صغيرا او
 كبيرا عدا او حراما ثم تعدل داخل ويده حطة ودخل يمينه ولم يفضل الذي
 في يده الحطية وسدع اليتم الحطية اذرت ولم توثق **مسألة** قال للاضمان
 عليها اذا كانت الحكة من قبل اليتم وقلت له وان كانا لبيت للانيتم
 هم وامهم ساكنون في هذا البيت ودخل احد البيت باذن لقيم وسدع
 اليتم الحطية ايلزم الذي في يده هذه الحطية ضمانا لا قال الا يلزمه
 ضمان ذلك اذا كان الفعل من قبل اليتم **مسألة** قلت له اذا كان احد قاعد
 في منزله ثم دخل يقيم بغير اذن صاحب البيت وصاحب البيت قاعد
 وقائم وتكفل ليقيم بصاحب البيت ايلزم صاحب البيت ضمانا لا **مسألة**
 قال لا يلزمه ضمان **مسألة** قلت له وان دخل يقيم في بيت انسان ولم
 يفضل لصاحب البيت ودخل يقيم في بيته من فوق السطح الى تحت ووضع
 على اليتم ايلزم صاحب البيت ضمانا لا **مسألة** قال يلزمه ضمان قلت
 له وان دخل بغير اذن صاحب البيت ايضام لا **مسألة** قال نعم قلت
 له وان دخل كان الداخل بالغ ودخل بغير اذن صاحب البيت ووضع عليه
 الذي ما به صاحب البيت ايضام لا **مسألة** قلت له وان كان صاحب
 البيت اعنى ودخل يقيم على الاعني باذن او بغير اذن وتكفل اليتم
 بالاعني وسدع اليتم الاعني ايضام لا اعني ليقيم ام لا **مسألة** قال
 لا ضمان عليه قلت له وان كان لبيت لرجل اعني ودخل عليه رجل
 اعني باذن وتكفل الداخل لصاحب البيت وبان فيها اثر واحد هما ايلزمها

يكفها فان عليهما ما اكلته في الليل والنهار والله اعلم **مسألة** وسألتهم
 عن السلطان يأخذ من الناس خراج فضة وذهب ثم يرسل به الى مدينته
 والوزان اذا امتنع من ذلك خاف العقوبة هل يلزم الذي يزن ضمانا له
 قال فالاخاف هذا الوزان على نفسه القتل من هذا الجابر فوزن له
 شيئا وجباية الظلم تقيته على نفسه ففي ايجاب الضمان عليه اختلاف
 قولان النقيته لا تخفى في الفعل وانما يجوز بالقول بالبيان كاجاءت
 الرخصة فانه تعالى لما دبر ما يسهل عليه حين عذبه المشركون فاعطاهم
 الرضا بلسانه وقلبه مطيعين بالامان فانزل الله تعالى فيه الا واكمم وقلوبكم
 مطيعين بالامان وعذره وعلى هذا الضمان واجب على الوزان والاخر
 ايضا لا يخفى **مسألة** وقال بعضهم انه واسع له مع المقتدين بزن اذ كان
 ذلك بعضهم والقتل والاثم عليه والاضمان في ذلك وقالوا فان ريب المال
 الجور على وزنه لو كانت له لوجب عليه ان يغديره والقتل عاله فلما كان
 ذلك واجبا عليه كان الوزان الاضمان عليه فيه وغيره اثم في وزنه والله اعلم
مسألة ان عبيدان وفي رجلين عندهما مالان عند بعضهما بعض وفي
 هذين المالين عاصدان متقاربان التقرب بينهما على ان يخشى كل واحد
 منهما عاصده لئلا يغتلا على نصيبه الخلل والزرع فلما احتشوا احدهما عاصده
 كره الاخر ان يخشى عاصده هل يجب على الذي كره ان يخشى تخلف قيمة الخلل
 الرجل الذي خشيت ام يوجد هذا الرجل يخشى تخلفه اذا اقر بما اذعاه
 عليه صاحبهما تعاقدتهما قال فلا يلزم لهذا الرجل من الضمان او ان
 يخشى عاصده ولا يجوز الخديعة والمكر وهذا اذا اقر الرجل وصح باليمين
 العادلة ان تعاقدتهما على ما وصفت والله اعلم **مسألة** ومنه وفي جهات
 تحرب رزق الناس ولم يقدر واعلى قضيا ومنعها عن الخراب هل لهم
 قتلها اذ لم يعرفوا انها اهلية ام وحشية ام لا قال لا يجوز قتلها
 وجاز ان تؤخذ وتستخدم ويكون طعامها وخدمتها الوان يصح ذبحها
 وان لم تكن هذه الدابة خادمة ولم تكن استخدمها فان هذه الدابة بظنهم
 ويحط طعامها فاذا استفرغ طعامها قيمتها في بوزن بعد ذلك ان شاع
 ليوفائهم طعامها واما فوك لا تدري ان هذه الدابة وحشية ام غير
 وحشية فالذي وجدته ان يجرها اهل حتى يصحها وحشية وصفت
 الوحشية ان تكون تضرع الظفر فضيرة الذنب لو كان السور حاك على
 ما حفظه فلانها المسليمة والله اعلم **مسألة** ومنه ومن وجد دابة
 تاكل زرعها فازجها وزرعها ماتت في زرعها فلا ضمان عليه فيها وان

انتمها

التبعها بطريق
 وهو من
 من الكون
 والضمات
 السواء وما
 وقال السدي
 لا يقرى له
 عرفت ولم
 للذات
 ما عليه
 وملا في
 شيئا
 معروفا
 الارض
 عن
 زاد
 اخذ
 بعض
 وقال
 والخاص
 الوصية
 متعدي
 يوزن
 اخذها
 كان
 ما كان
 اذا
 الصبيان
 عليه

اذ امرت عنه الغفم ولم يقضها بيد الا انه ساقها اليكون قد صارت
 في حفظه قال ان الساقه لها قبض وقد جرت افعاله بذلك في
 قهر الواسي وليس قبض كل شئ فتا ولد واسد اعلم **مسئله** ومنه وعلى
 قولهم يلزم الامر على الجوع ضمانا اذ كذا خلاص عند امرها على
 المأمور بفعل امره امر ذلك ولو انكر الواعى فعله قال ان قول
 الجاني والكاره سواء وعسى بعض يفرق بين قارم عاجل التوفى والعلاقه
 عليه وفي الكاره زال الخوف عن نفسه واختلف حق الجاني عليه والكاره
مسئله ومنه وعلى قولهم يلزم الجاني ضمانا اذ اخرج من حلقه
 خطاه ما لم يتعد فعل مثله اذ كذا خلاص خاص اذ لم يكن يحلفه بالاجرام
 ذلك ولو كان يحلفه بالاجرام قال لم يعلم بين المعينين وقا وعند
 امها سواء ولعل يحسن الفرق فيما وان يدرك الضمان في الجوع الاجر ويرفع
 عن سواء لقول بعض اهل العلم لا لا الجوع ضامن اذ اعلى يده فضاء
 ما عمل صانع اوله يصنع واسد اعلم **مسئله** ومنه وفي السيد اذا كسر
 عذفا من الخلد جرح الجرحا من لانه يعمل يده وكذا كسر يجرم النعمه بالاجرام
 اذا انتزعت جرح الخراج هذه فيه اختلاف في الضمان قال لا ضمان على
 العامل الا ان يعقدوا على التضييع فغيره على اكثر القول وهذا وسع
 ما قيل من ثبوت الضمان واسد اعلم **مسئله** عن الشيخ جعفر جرح
 مرعاه من رجل يدم على نفسه عاضيقه في مسد واد اذ خلاص قبل
 لانت جرح مناص وهو يسأل في الجرح مما عليه والمبين والجرح اذ قيل
 لانه مظالم ولا لانه يملك عليها طرفه عين قايما فاقوله ولا كسبل
 الا ان يتمتع عامه في حياته ويوصيه بعد وفاته اذ ليس لها احد يعرف
 ولا يصنف موصوفه يتخلص منها اليه ويورثها مما عليه واها في هذا
 الموضوع من حقوق اسد فواجه الخلاص منها الدنا خيرها ام لا قال
 قد قيل ان على الظالم ان يبادر في رد ما يده من المظالم وليس لان يوجهها
 بطرفه عين في موضع الغنة على ردها الى اهلها على ما جاز له في الاجزاء
 او على رده بوجه في موضع الواي لا على رده ولا يحسن له ما لم يحكم به
 عليه فلا لادن يخالف الى غير ما به يقضى في مثل هذا عليه حكما يرجع
 الى ما لا يحل له ان يجاوز حيزه الا بالرضى في ما جبره عليه في حال الرضى
 في ماله والا فهو كذا وما اتلفه من نفس او مال في دينه بما استخلاصه

[illegible]

فليس عليه غرامة شيء على صاحب ما فيه ولا لا فهو في ضمانه مما كان على وجه
الالتزام لما ادان بخرجه في ضمانه ولا بد له من السعي في فك ما يقدر على
فك من ديونك في يديه لرد له اياه لانه ما عليه ولا لا فهو كما هو عليه
الحكم والاشياء كلها او مثل او قمت بعدل يورده الى ماله على موجب
تسليمه اليه وغيره ما تخبر ولا تواف في بعض في موضع الغرض الا اذا بدى على
ما حاز له الا بالرضى في ما حيز من حيزه في حقه والا فهو على
لزومه كمن كرمه في تحصيل قضاءه لانه معنى المطالب في الحقوق
به في كل حاله وعليه يخرج الا اذا ما استطاع والى بعد من يخرج
عن الخروج او الوفاء بما عليه لغيره من حق نفسه او مال مما ادان به من
عرف حتى يجدوا الخلاص مما ازم عليه سبيلا يبلغ منه اليه فيما اتفقا او
بغيره بدينه وما جملته جاز لان بغيره على الفقه على لاي مزاجه فيه
وقيل انه ليس المال في غير عليه ما اذا جبر فيه في ايام وجود الامام لغير
في الانام اذ لا وقيل بوضع فيما انه الى ماله هو ان يوجد ما فيه
به الى موضع لما وقع على حاله وان خلاصه على هذا الراي في موضع ما
يكون الفقه في منزله لغيره في ذلك وقيل بالمنع له من هذا كله لان
كون جملته لا يخرج من اياه من لهم باق على أصله وليس لان بعض
في مثله شيء يخرج هذا تلفا او حتى يديه فهو مضمون عليه فان فرقة
في الفقه او دفع به لبيت المال لم يخرج في هذا الراي على حال لانه في معنى
من في فيه ما ليس له فهو بعد على حاله ولا بد له من ان يرضى في موضع
لزوم الوصية به فيكون من روع في ماله ما لم يخرج من روعه بوجوبه
له خلاصا في الاجاء او على راي من يجيز في موضع الراي من جاز له وعلى
قيادة فيكون رايه لغيره مما عاده سبحانه وتعالى في موضع التوزيع
لما بين غرامته في جيبه على هذا حاله وبودقائه لانه في هذا
الراي بعد وان جملوا ولورثتهم من بعدهم فان كل وارث وارثا الا ان
حقهم فيقطع به عنهم والا فكونك كذا وعلى راي من يذهب الى
جواز اهل الفقه لبيت المال نفسا ان يكون مختارا في ذلك ما في يدبه
وتسليم ما استهلكه فصار عليه لقول من يقول بغيره ليه ان صح من بعد
فاختار على قوله الا لا يصح ان يلزمه ما لا يجزبه في حكمه عن لزوم غرامه
وعلى قول من لا يرى عليه من رايه لغيره لانه لا انما اجاره على ما جاز له
في الواسع او الحكم نفسا ان يلزمه على قياده فيما يبقى في يديه او تلفه فصل

[illegible]

عليان يوردي في غمها ما لم يقدّر له ان يكون من بعد ما به في يوم لا يعلم
الا الله المعلوم فلا بد على ذهابه وان يصيب على اى من مرجع به الى الله كون
المصلحة في تأخير الان في حق فكيف مع ما لا يصح فيها ان يحضر بوقت في اذنه
لا يصح ان يؤخر بالعلم بعد ان يحضر المباح في لغواته بل هو لا يجد وقائه
المقتضى في بقائه لوجوب الوصاية عليه به حال الزوال وما ولكن التحمل
مع المكنته في التصل خبر المادى على هذا الراى صح فيما اذا قلنا قد مرنا ونفى
في يد على حاله وعلى مؤنه بعد فلا بد في موضع غم في حاله وان يجوز عليه
لان يحق في الراى من الاختلاف بالراى في تقديره وتأخير ومساواة
الغير وحق لاحد من الخلق ما جاز في مثله من حقوقه تعالى على قيادة المذهب
والاى ولا بد في عدلان صح وان لا نراه في يدكره وكذا مما يجوز على معاني
الصواب في النظر بسبل الخير وشهادة الاثر فالقول به على غير الله ليس من واسع
للمزلة عملا والراى بخلافه في ما في يد او التلقه فصار في الذمة مضمونا
ان يعرفه على الفقهاء او يدفع بها لبيت المال ويجوز له في موضع فقهاء ان
يفوق على نفسه وعما لم يوافق في يد وان يرى نفسه مما التلقه لا على ما
يجوز له فصار عليه على لا على حال في جزائه لا لقول به يرى ان ما عليه وان
جازا لغيره لا يكون له وان كان عليه لم يجوز له الا الله لا بد ان يحق حكم
الاختلاف بالراى في الاحتراز بالتوبة على الاداء فيما التلقه وهذا نقادى
ضمانا للبدن وانما لقول ليس به وهو في نفسه ولكن الغضا لما ضيع من
فرايض بعد اكثر مما يدور فيجب على بقدره مثلا فاما افسد في رجا
لم يشبهه الراى الى ما لا وجه فيها الاخر وجد ما عليه فيما التلقه وان
يوسع مما جاز له لم يجوز ان يعف في ذنبه حتى في موضع قد ربه فكيف مع
الحجامة لا بد وان في مثل هذا ان بعد ما احتمل له وحججه في الحق
والراى حتى يصح عليه انما في الحق ليقينه والنظر في هذا راجع اليه منها
ان يعاين احدا اجيز له في الحال على راى في هذا المال فيلزم في الاداء اجمع
ليعلم بما جاز له منها اعدل ولا بد له في حاله عن منزله الحاكم على الغير في حاله
وليس له ان يميل الى احد ما قبل في موضع حكم ولا يعين غيره الا يعلم يستدل
به على بعد والعدل وقره لا على عصى ولا في اتباع هوى فانها مما ليس له
الا وان في هذا في القول ما يدل بالتصريح في الجواز على ان يؤخر
التلقه فصار في ضمانه او في يد بعد كما كان لما يحججه فيما اجيز له
فيه والخيال راى على يد ذهب الى الله فيكون من حقوقه

التي يرجع بها الى المال غير هذا ما جاز في الرأى لان يجوز له في موضع ففسر
او عناه على هذا المذهب والراى لان على الراى فيقول بالمتبع ومنه خبر فيه
بشيء من ذلك على حاله على قياده في العدل لمن لم يزل الصلح ليس له في
الصلح بها عليه اوبقى في يد من يدفع به لغيره اياه بل يلزم ان يدفع
بغيره وان طال المدا فان وجده فليدفع به اليه والا اوصى له به فيكون من بعده
على وارثه في مال يوصى به كذا على هذا يكون وارثا بعد وارث لان له
في هذا حاله وعليه فيه مثل ما عليه الان في بعض نصوصه في نفسه ان لا يعرض
له شي في اجاره فيكون في المال على هذا اذ لم يغير من الاموات له على حاله
وعسى ان يجوز فيما في يد بعد هذا على الراى يجعله منه لان يختلف في
لزوم انقاده فيما جعل له فلم يعد على الراى فيه وان يكون له على ذى اخر له عليه
وعلى الراى الثالث لا فصل لان يكون عليه وما اتفق فكذلك في غيره
لا يخرج له عن ان يكون في حكم غير ان اخرجه فمن اجبر له على ذى اخر له
لا بد وان يكون في مملته الا ما خفف في الحال عليه من الفساد في اخشى
على هذا الراى لا يكون لان يسلط الا في الضيق لا على حاله في مانع وجواز
الاختار لانه في ضمانه ولكن على قياده في موضع وجوده لمن يدفع به اليه
الفساد او ليست الحال حال القيام بالعدل فلا امام او يكون لعدم
ما فيه من العلم فاما ان يدفع به الى هؤلاء الجور والادراك في تقوى الله
لهم بما لا يدع على معاصيه فلا اعلم ما يجوز له وان ملكوا البلاد وقروا
العاد فاكثروا في الارض الفساد فليس بازدياد عار في الدنيا ونازلي
الاخر والعبا في يد باعده من رذل نعمته وحلول نعمته فان فعله وهو بعد
قلما ولا يجوز ان يجبر به فيه ما لا يجوز له وما بقي في يد او اهلكه لا على
الواسع فصار في الذمة لم يخرج منه وجب يكون له به يخرج حتى في اخرجه
من لزوم في ذمته ولا على قول اخر جاز فلا بد له مع ذلك من ان يوصى
به على الصفة في امواله ويختلف في لزومها له فيما اخرجه او خرج منه
على الراى في موضع ما يختلف في جواز الراى يقول من لا يجبر له وراى من
يلزمه في اجازة له كذا في عزم من جزم بعد فاختار على اعم هذا ما قد
استدلنا ان يجب به في هذا الموضع فانظر فيه فاني الى المقصور في جميع الامور
حتى فيما طرأ في الورى لغيره في ذلك ما قد في عوضه لم يطف في ذاته
معنى في صفاته ولا تتول به حتى تعرفه لاداه فاني اخشى في معيارى
ان يلبس في معياره فاني في حين من طرأ في الرشد في الراى ودينه

وحيث انما
العضد وكنه
الصبر طابع
الملكوت
فيكون له
نقطة على
ميراثه
وحيث انما
العضد وكنه
الصبر طابع
الملكوت
فيكون له
نقطة على
ميراثه

الخبر ودار تحت بين شي واولد لهم ولم يمكن ان يذكر له في هذه الدرهم
ولكن في قبة قلبه ان يوريه منها والكتبها يحسن له ان لا يلبس هذه
الدرهم ويوريه ام يكون مضطربا له قال ان كان الذي عليه
لحق يعلم ان عليه هذا الحق فيجب ان يذكر له ويوريه منه اذا اراد ذلك
ان كان لا يعلم فلا يتيقن عند ان يتخذ من غير علمه وجايز ان يحسن
به الظن خاصة اذا كان وليا ويوريه في قلبه واسد اعلم **مسألة** ومنه وهل
وق فيهما من المصوب المنقول او غير المنقول قال نعم اما المنقول اذا
تلف وجب على صاحبه مثله او قيمته كان تلفه من جانية الغاصب او
غيره او قبل له ولا تارة في ذلك وهو مثل المتاع والاثاث والدرهم
والدنانير والحيوان ومثله واما غير المنقول اذا تلف كله او بعضه من غير
جانية الغاصب فلا شيء عليه من البدل والقيمة وان تلف ما ينقل بعضه كان
عليه ما نقص منه ولو لم يبق الا التلف واسد اعلم **مسألة** وفلجند كما با
مخرج من الاموال المسيرة او بيت رجل خرج به واكثر مودعة هل لم تركه
حيث اخذه قال اما ان قبضه وتركه مكانه في وقته ذلك فيقبضه ذلك على
قوله واما ان خرج به ولم معه مدة فانه يقبضه احد من ثقات المسلمين
واسد اعلم **مسألة** الزامني وهل يحسن لاحد ان يامر على ابن اخيه وابن عمه
في الشيء الخفيف قال لا ادلال في الاولاد واما الادلال على الممايك يحسن
في الاولاد وليس اذا صار احد ما يقدر على ذلك واسد اعلم **مسألة** ومنه
وفيمن يدق دواب النفق وكوي من اليسر بالنار ليعرف فضاح وهو
لغيره هل يضمن قال لا ضمان عليه اذا كان لا يعرف الا بذلك واسد اعلم **مسألة**
ومنه وفيمن الشخص صالح بن وضاح وفي رجل عنده ولدان فقتله
احدهما ولم يعط اخاه دينه كيد حتى مات ولد الميت وورثه من عليه
اجل له هذا المال قال نعم والدينه عليه تسليمها للفقراء ويوريه منها
والظالم للنار واسد اعلم **مسألة** ومنه وفيمن ترك حمل في موضع يابس
عليه السجوح والا ودينه قرب واضر على احد هل يضمن زيد ذلك قال
يختلف في ذلك واسد اعلم **مسألة** ابن عديان وفاجر من عباد الله
فاضرت على غيره هل يضمن قال لا والضمان على الجار واسد اعلم **مسألة**
ومنه واذا تقدم الواو على اهل الدواب في اطلاق دوابهم ايلزمهم ربطها
ليلا وهما رام لا واذا انطلقت دابة احد بغير احتياجه واضرت الفئض
ام لا قال نعم يلزمهم حفظها ليلا وهما رام واما وربطها نهارا
بوقت من مثلهما او سد عليها بابا او اخرها مما يحجز به مثلهما فانطلقت

[illegible]

واحدثت في زرع غيره فلا ضمان عليه فيها بعينه وبينه واما في الحكم فعليه
الضمان حتى يصح ذلك والى ما علم **مسألة** ووقع له رابة فانت في
الوقت اعطى قيمتها لربها وان ماتت بعد ذلك فومت سلمه ومعه قوله
واعطى ما نقص من قيمتها والى ما علم **مسألة** ابن عبيد بن النضير
اذا اصابته حوت فوم مثل فت او غيره كيف الحكم في ذلك **قال**
اما في الغارمة فهو مرد والى نظر العدو والذاكر كذا العدو والافير الى
قول الغارم مع بينه واختلف في رد الغارم الى يمين على صاحب الحوت
واختلف في قبول الحوت فقول عليه غارمة يوم حرب وقول يوم
حصار وقول عليه ان يزرع له زرعاً بقدر ما ضيع وعبيد بن يعين
حتى يصير كيوم ضيع **وقول** نظر الى الجلبة التي حول تلك الجلبة
المخروبة مما جاء من تلك الجلبة التي عن يمينه والحمل فعلى الغارب
مثل ذلك وقول الماراجت الى والى ما علم **مسألة** واذا عديت
الدابة فقتلت قول في ذلك الضمان في جميع الدواب لانه لا حجة على
الجماع **وقول** اذا دفع عن نفسه وما لم يجده ولم يرد قتل فلا ضمان
عليه **وقول** يضمن اذا دفع عن ماله ولا يضمن اذا دفع عن نفسه والى ما علم
مسألة مثل ابن عبيد بن عن قتل السنور بالنس والذى يبول خوف
الاوعية **فقال** انه يعزب وارجوا انه لا يخرج جواز قتله من قول
المسلم والى ما علم **مسألة** ومنه وهل يجوز لاحد ان يضع في ماله
او يبيعه سم الدجاج في حب او في الكلاب اذا شئ منها المضر **قال**
كل ذلك جائز ولا يلزمه شيء اذا مات على قول والى ما علم **مسألة**
عن الشيخ فاصم بن عيسى وهل يجوز طرح اللعب المسموم للطير طلبا للصيد
للاكل ام لا **قال** جائز ذلك على هذه الصفة ويجوز اكل ما كان منه اذا
لم يتولد منه وضع على اكله **وقال** السم والى ما علم **مسألة** ابن عبيد بن
وهرزب دابته فركضت رجلا وقتلته هل يضمن **قال** لا اصابته بركبها
فلا دفع عليه واذا اصابته برأسها او عقدها فعليه الدية والى ما علم **مسألة**
مسألة ورواها ان يرفع جراب غمر على حمار خفاء عمد مملوك ورفع
الجاب الغمر فلكل الجاب ورفع هو جابا يضمن احر في ذلك العمل **وقال**
فعد على جراب معصية **والى ما علم** **مسألة** عن ابي المنذر سلم بن
سلم الصخاري فمنا عان على هدم بئر رجل وعليها زراعة حتى ضاعت
الزراعة والذى عان على هدم فلم اجد حتى ضاع زرعها ولا يعطش
والذى سيد ماء لآخر حتى يموت زرعها والذي يغترب بيت اخر ويأخذ

متاه

صاحبه وكونه مقبولا
على الزرع حتى يجرى زوال
والى ما علم **مسألة** اذا
مسألة المولى اعطى
زراعه صاحبها
فان ما اضره هذا
سلك بها بغير رضى
الذى يزل يفت والى ما علم
ومن يملك بعض شئ من
نقبت بوجهه فاعطى
عنه وكرهت بالزراعة
بها اضره فمنا عان
عنه اعطى على ما في
من والى ما علم **مسألة**
من مائة سنة **قال** لا
وان اقره **قال** لا
فلا ضمان **وقال** لا ضمان
معه زراعه لا يضمن
للمتعة **وقال** لا يضمن
الصحة **وقال** لا ضمان
الامام **وقال** لا ضمان
بها **وقال** لا ضمان
كان هذا **وقال** لا ضمان
للمتعة **وقال** لا ضمان
على **وقال** لا ضمان
نفسه **وقال** لا ضمان
دون **وقال** لا ضمان
حتى **وقال** لا ضمان
رب **وقال** لا ضمان

متاعه ويتركه منقوبا فعي آخر فاخذ من البيت متاعا والذي يفرج القصار
 على الزرع حتى تحي ذوات فاكل ليرعى ما يلزمه هو لا في ذكره قال كل
 فاعل فمادركت ضامن لما تلفت من فعله يوم تلفت الا من بيت البيت وتركه
مسألة المولى اذا تلف اما الذي تلف البيت وتركه منقوبا حتى يدخل منه ويغفل
 واخذ متاع صاحب البيت فلا ضمان على المولى في ما اخذ الداخل بل عليه
 ضمان ما اخذ هذا الداخل والله اعلم **مسألة** ومن غش صرمة فصرمه
 فسلط فيها بغير امر ضمها وعليه ان يعلم صاحب الصرمة فان علم بضم
 الصرمة ان تلفت والله اعلم **مسألة** الزامني وراثة له رفيق له رفيق له
 ومن ملكه يقض فشيء من بضاعة غيره فمادركت على ما اصابه من غيره
 فنقصت او يوجدها عشر من البسدر ما يلزمه من الضمان قال ان كان
 عليها فذكرت باورها فلا ضمان عليه وان كان بغيره ضمن ولا ضمان عليه
 فيما اخذ العشر منها بغير رايه ولا يقدر على الامتناع وان سلم هو العشر
 عنها بعد خوف عليها ففي الضمان عليه اختلاف وان سلمها على الخوف نفسه
 ضمن والله اعلم **مسألة** ان عبيدك وفي فاجر جاء رجل عيب ليشركي
 منه شيئا نسبه فقال له انك فكرتم جاءه رجل آخر وقال له يا بعه
 واذا عرفتم قال نسبه والتاجر بايعه على معرفته هل يضمن له قال
 قول عليه ضمان وقول لا ضمان عليه والله اعلم **مسألة** ومنه ومن لم يمت
 بتعريفه في بابته لا يعرفه لمن هو يتقوا يعرفه في البلد الذي لزم منه
 التسعة ووقول يعرفه على الفقراء في موضع شاء ووقول موصي يدعى
 المصنف وهذا عند ابيهم والاصول وقول من يقول انه يعرفه على الفقراء
 ان لم يعرفه على الفقراء في حياته اوصى به للفقراء والله اعلم **مسألة**
 الزامني وفيمن يري رجلا باكرا ماله ويتصدق عنه ماله عليه وهو كان ذلك
 ايجل له ان يظهر له الرضى وطبقة النفس بخلاف ما اضرع في قلبه قال ان
 كان هذا المدعى اهل الورع ولو اظهر له ذلك ما دل عليه فيجب ان لا يكتفيه
 لانه ينبغي للمؤمن ان يكون ظاهرا كباطنه وان كان الذي يدل عليه ممن يتقى
 على ماله او عرض فلم يظهر له ذلك حق فامنه على ماله او عرضه من الشتم او على
 نفسه لم يصدق عليه على هذا على كتمان ما في قلبه ولا كراهية لان يدل المالك
 دون ذلك ليعرض صدقة والله اعلم **مسألة** وفيمن منع غيره ان يسقي بمائه
 حتى فات هل يجزيه ان يسقي له ما لا يشغل بمائه ذلك قال اما ان كان
 رب المال ما كالاوم فلا يجزيه حتى يكون باوم وان كان غيره ما كالاوم اجزاء

في الحكم عليه
 كانت في
 له ويعقوب
 في الدابة
 قال
 والافيد الى
 حيا الحوت
 يقول يوم
 ان يبعد
 الجمل
 الى الخارب
 لا قدرت
 حجة على
 فلا ضمان
 والله اعلم
 يقول
 قال قال
 ضيق في ماله
 صرح قال
مسألة
 في الضمان
 كما ماله
 في عيالات
 ماله
 الله اعلم
 ما كالاوم
 ومن
 من سلم
 حتى
 العيش
 او واجد

ف

مسند الشيخ حبيب سالم واذا اظن السلطان شيئا من امور بيت المال
فليقلل من الخزانة ويزيد في

في مثل ذلك فيه فينظر في هذا وفي موضع الفرق بين النفس والمال فان لم يرم
 الضمان والامه لا يجمع في هذا ان يكون في جميع المواضع على حال واحد اعلم
مسئله ومنه وكسبل عن رجل زعم انه قد اهل جد من اهل الذممة وكان
 بينهما البحر وهو لا يستطيع الخروج لا تكبير السن فادرس اليه في ذلك فيسأل
 له عنه ويطلبه ويسلم ذلك اليه فجع اليه رسول فاحمده انهما من اهل الذممة
 مات والقاتل لم يزل المسلم او اهل الذممة وان لم يحتر عنه يحترق ولا موت
 هل لئذ يعرفه وان يعرفه ان جازله وهل يجوز له في فقراء المسلمين واهل
 الذممة وهل يصح ان ياخذ بقول احد من المسلمين ام لا قال ان جازله ان
 هذا ما يختلف فبذا كان لا يرحل الدار واليه ولا يتحول في موضع وان لم يجمع
 مع موته ولا يجوز ان يكون على انه يثبت بالقضاء لما ذكره من رتبتي حتى
 وجده وقد روي على الاداء وعليه اسوال عن جدهم حتى ان احضر الموت قبل
 التخلص اوصى به على سبيل ما اراد به في الوصية ولا يجمعي له في هذا الموضوع
 ان يعرفه على الفقراء وان فرق له لم يقل انه اخطأ وجه الخلف ديننا ما رفع اليه
 ابو الحارثي جازله في الاحاق قولاً اعقد مصراعاً باذل العمل على ان ليس له
 ذلك وانما يحال حتى يقدم او يجمع موته ونحن كذلك نقول ولا يصح معه
 موته بشرط حق او بشهادة عديين فلا يسلم او اهل الذممة ادرك ذلك في
 ورثته في الحكم وكذلك في الاطمانت بحسب ذلك لا يسلم له اذا كان فقيراً ودينه
 او كان من اهل الذممة او اهل الذممة وان لم يصح له وارث يحال اليه قالوا فوقف
 حكم ذلك في ذلك وعليه الوصية به على الصفة على هذا القول عندنا وما
 لم يقل ان لئذ يعرفه على فقراء البلد الذي زعم انه لا يتبعه وقيل جاز
 ما كان وهذا اصح واذا ثبت له ان يعرفه على فقراء البلد اهل الذممة او
 المسلم وكما لا اراه خارجاً عن صواب الراي وكذلك في الوصية عليه به
 بعد ذلك اختلاف في القول اذا كان قد فرق على وجه ما يجوز له ان
 كان رسولاً لما رفع اليه عن اخبر بموته من اهل الذممة فنكض اصعب
 ولكنه لا بعد ابتداء ان يجمع معنى الاطمانت على معنى هذا كلما اذا كان
 المحبر رسولاً وقد يثبت في دينه والرسول لئذ ما مونا على معرفة ذلك
 وان لم يكونا كذلك او احدهما لم يكن ان يقبل ذلك على حال بل يرجع الامر
 فيما لم يثبت ذلك القول فيما نفا وما اخذ بقول فراقا وبيل المسلمين للجان
 في الراي لم يعب وعلى الحد ان فاحد بما يراه اعدل ولا يجوز له مخالفة
 الا عدل في الخصمة على غير ضرورة اليها فان لم يصر الما عدل فلا طاعة
 فليشا ورحم من جازله عند معرفة ذلك فان عترت المشاورة عليه تحرك

العدل

العدل واخذ به على
 لراي النفس المطمئنة
 يكون على حق وقدر
 ان يحدهما البحر
 ولان على من شاء الله
 مدخله ام لا يملكه من
 لقال الله ما في يدك
 ليس له الا ان يكون
 ان يجوز تعدد من هو له
 وقوله حتى يفي بدينه
 على الراي واخره اراه
 ما يوجب على حاله وان
 ما يكون له ان يفي
 يعرف رده فليان بوجه
 لولي من جازله ان كان
 اعدا في هذا الموضوع
 فارجعهم عليه ما ذكرنا
 ما لا يملكه في اراه من اهل
 رده الوصية اذا كان
 لعدم ما جدهم وقد يثبت
 لئذ لم يردده ورثته
 حقوقها وان لم يعرف
 لم يجمع معرفتها اراها
 على حاله من جازله
 ان لا يكون من حقوقه
 هذا رايا في اعدا من
 السلامه فليست له فارقا
 لم يملكه مع الزكوات
 والفقراء من جازله ان يكون
 رده لئذ على هذا

العدل واخذ به على اصح ما قيل لا يكون ذلك على الاطلاق بالنظر وعلى الا نقياد
لدواعي النفس والبطر والغرور في هذا واسع والعدل علمه ومنه وفيه
يكون عليه حقوق وصحانته للناس لا يعرفهم وزكوات فوط فيها فطر مد
ان يعيدها اجبر له ان يخلطها في الوصية جملة واحدة فوصي بها ان يفرق
من بعد على من شاء العدل الفقهاء وليس له الا ان يوصي كل منها على حدة
مقر قاله ابا بكر لم يزل يورثها في حياته وان بقي فيها فاداه فقرة الى سوء
الحال الفناء ما في يد زمانه قال فادى العلم والذوق بحسن فاختار ان لا
يشركها الا ان يكون لمعي يحرم في الخصوص والافلااد به ما امكن في حق العباد
ان يصح فزعم من هو لم يدفع اليه فانه من غير حق عند الاباس من معرفته
وهو لم يفيج من بل ينفذ فيما على راي جاز في الناس ان يخلطها واحت
تعمل الزكاة واخراجها وما يكون من غير ما لم تكن فقد ر عليه فان لمواع غير
ما موزع على حاله ولين جاز فاجرها فالمسارعة في الوارث الى اذاتها او
ما يكون بدلا عنها في قضائها اولى كان له رغبة في ترك خبرها وما لم
يعرف به فقلت بوجوه الا انه لا بد له من الوصية به حين لزومها كما يد امر
الولي عز وجل في كتابنا فذكره وقلت فمئل له ان يخلطها في وصي جميع
املاكه في هذا الموضع كان ورثته ما يعين ايئامه فنعم الا ان يرى انه
قد خرج مما عليه بما ذكره من غير شك فيه فليس له ما هو قوما لا على ثلث
ما في يد فافاراه واجل الورثة حل ما قد قلت له ويجوز لو وثقت باخذها
من هذه الوصية اذا كانا فقراء قال فافاراهم في هذا الموضع كغيرهم
لعدم ما جحد من وقت بينهم في ذلك الا ان يخص في بقدرنا فاسادوهم
قلت له وورثة ورثته كذلك قال هكذا معي في ذلك قلت له في
حقوق العباد ان يعرفها من هي فصاريت للفقراء على قلوب من اجازها
لهم لعدم معرفتها رايها ان يكون في حقوق الاملاد قال قديلا لها جدد
على حالها في حقوق العباد وعلى قول اخر فقصي بحوزتها ان تقولهم
الا بعد فكون في حقوق تعالى علىها في حكم ان صح فجاز ان يكون في الاى بنا
هذا وكافا البعد فالصواب في النظر لما ذكرته ان يد على ان من
السداد قلت له فان اجمع عليه في هذه الحقوق والضمات المحبولة
لمن هي لمع الزكوات التي اصاعا قدر ما يجب طرعا لا ولا دفع الى احد
والفقراء بشي جاز ان يكون بدله في ذرة اليها فانه ثم اعطاه اياه عن ذلك
وقد لا يرا على هذا يتدفعان وراحتي راي في نفسه انتم مقدر ما عليه

[illegible]

وقلت فان كان ما لا يكفي لجميع ما عليه هذه الحقوق وقد اوصى بها الكون من بعد كل ما في راس ما تتركه في الما لا شيء منها في ثلثه اهدى ما فيه فالقول في حقوق العباد متفق على انها في راس ماله فلا جواز لما يخالفه بين اهل الشراذم وتختلف في الزكاة ونحوها والمواعز ما في راس تكون ام لا ثالث لا تخاف حقوق ادمه على حاله فدع ما لا جواز في ادب الله فانه ما لا اوسع فيه ما به فلا يعادى وقلت قبل بل زمان يوصي بالحق كان ما عليه فله ما وجبه او ما زاد عليه لولا هذه الحقوق المستكنة لما في يده فانا نقول في تلك الحقوق انها على حاله في هذا الموضوع اول ما في راس في الما لا كيف يلزم فيه ان يوصي ما ليس عليه الا ان يكون قد ادمه وقبلها فان قدر على اداها من بعدها والا فوصية به كما يوفى لمعنا ان يكون له ما به يقضي عنه او يطوع به عليه احد تفضلا منه قلنت ان فان شك فيه يلزم على هذا اولا فوصي به في موضع ما ليس عليه ايحوز له ام لا قال نعم ان كان على وجه الاحتياط اجزاء على عتق وجهه بوجهه على نفسه فاما في هذا الموضوع فاني لا اراه والله اعلم م

مسئلة ومنه وفيه ان كان منه على الجمل بالعمد شق في القول او الفعل اصنع ما به ما فيه والضمان من حق العباد لعباده في كل يومه وقدره ولم يجد في رصده من يعين له في يومه ولم يستطع ليجوز ان يخرج الى من يدينه على علم فيقصر في ذلك ما يلزمه فقيمة او مقل في عزمه يكون هانكا ان بقي على جملة فلم يدر ما عليه ان يورديه في مثل هذا قوله او فعله فزعم في موضع ما لا جواز لعدم في كونه الا ان يتوب الى الله فوسن بوضوح ان يخرج من رصده في يدينه بالسؤال في موضع وجوده عما يلزمه في ذلك ان هدف اليد في الحال او في راس خالفان على عليه ويعتقد الاداء ما فيه معنى ظاهرا فقد تم فانه يرضى له راسه على هذا فيما واداه من حوله ولا يعبر ان يعبد ما لم يدن تركه الا ان ادان اجزاء في انتهاكه لما ادان بخيريه في نفس امار ما كان له من توبة في احوال فلا بد له في موضع كونه على الدينونة باستخلاصه من كل شيء يعينه الا ما دخل في غير ما اتخذ معي او سوان يترك في حينه فبان ان يكون محجبه له في حاله حتى يلقى الحق فيخرج بالذل ولا عليه ويقدر على الخروج في طلبه ان يستجبه فليزمن ان يراجع هذا التوبة من بعد ان علم او بقي على عدم حتى يفارق الدنيا على ما يدر من سنة في توبته تجلته في موضع تبوها له

او مفصلة في حق ربه سالما وان حمل ما فيه ضمان فلم يؤد في حياته
وله بوصيه بعد وفاته لعدم ما له بوجوب دفع العلم وقد علم من بعض
يومئذ فيصره عالم يعرف على تركه مصر لا من انشاء جنس ما يقو به الحجة
بالسمع او ما استشهد به لا يغير من رايه فيكون به عالما اللهم الا ان
بطله كمنع من جوارحه ان يحمله من قول علمه والافليس من قرينه وفي
قول تعالى حاد على ان لا يكلفه ما لا يمكن طاقته قلت لكان قدر
قافي الحال على الخروج في مطلب السؤال عاقل من ربه فحمله عليه مع عدم
المانع ان يحمله قال نعم في موضع الاتهام لماذا ان يحمله مع عدم
اجماع على بطله لان ما لا في حوائجه قائم بعد اثبات الابد لا يصح الا
على قول ما به في الراي من نزاع لا في اعداءه من حق العباد لا في موضع التوبة
باستحالة على اكثر ما جاء فيه والافسوح على حاله وليس له في موضع
الراي على حاله بين يدي في شيء لما في ضلاله قلت له وما دام على
هذا في معارفه فكيفه فالان لا يخرج عنها له فكل مرة يخرج وذكر له
على ما به يخرج من وزنه من احواله وعليه علما كان واجاه له قال
نعم فقبل هذا على اني جالته كان فيها من شره واخيه وبعد من وجه من
الضيق الى ما له في حياته من سعة في تاجيه لجمله بوجوبه ما له نعم به
الحجة عليه وزعمه لا يغير فليس يجوز ان يختلف في ما يقو به كل من عاقل
لما لا خلق وان كان في حاله من ذرى الجبال والخائف والفسق او ما لا
تصح الا باهل الورع والامانة والصدق فلزمه على الاول ان يبحث عن
ادرك كل من يلقاه ويرجوه ان يبدله على طلبه لان من لم يكن ان يكون على
سأله لو كان ظهوره والحق في نفسه حجة على بطله ولم يزل وجه
ظفره يفرقه وعلى الثاني فكان لا يلزمه ان يسأله الا من علمه عالمه من
شأنه من تلك الصفات وان كان يحضره فظفره معه عالمه من المعرفة فكيف كان
هو محمول عنه او يكون في عينه لا يدري معها مستقر فخرج ليعاين
لاظهر بعد ان يكون عليه قلت له فباله على هذا الراي ان يغلبه
من قول من ليس عليه سالما قال لا لا في ادري على شيان الامانع
من جوارحه علما انهم لم يعلمه فان لا زلزمه ان يعلمه لما قد ظهر له من
سلالة قلت له فان بان له من ربه ما فيه من حق قيام الحجة به علما و
ما دون من ثبوتها احكاما قال فيؤد الى هذه حتى مكنت على ما ان
قد على اداء ما قد زلزمه لان يخرج به اليه قال نعم الامانع وان
بطله بالذي عليه والافسوح كذلك ولا اعلم ان هذا يقول غير في ذلك

فَقُلْتُ لَهُ

قلت لئان كان من الحق في بدو عليه فخرج منه الخيرة لا المدة معلومة
في زمانه لا فرق قال هكذا هي في هذا ما كان قائما في موضع معلوم
يكره ان يدركه في يوم والا فلا اراه واجبا على حاله قلت لئان خرج
من عليه المظلمة في بدو هي الى اخرى قال فالجوع بما عليه مع القدرة
لا اذ يرايه بما جرى غير ان التباين في هذا يصح فيجوز له ان يرسل به من
يقوم مقامه في يصاله في زيه او ان يارعه ان يستخلف في موضع جواز له
لان كزوجه في نفسه لا الشئ غير التخليص وفي كل منهما ما به براء وضمان
فان خرج الرسول فخرج انه قد بلغه ما ارسله معه وانما احده وهو
واهل الامانة اذ اراه الى الواسع والاحسان فانه ما يبطا به مما له عليه فيقول
انه ما اعطاه وفي قول اخر حتى يكون ثقة والا فلا يراه له مما عليه لان
يعلمه ثقتان او يلقاه من الحق فيزانه قد وصله هذا في الحكم والذي وقته
فيما يسعه ما لم يصح معه انه لم يعطه ما به من سدا ويكثر فيحتاج لثبوت
الوان يكون عن بيعة والافق على حاله ولا اعلم ان هذا يقول بعضهم
الا ان يكون من حق الله فيقوله ان الله يسلم الى احد فيجوز ان ينفذ الاختلاف
بالرأي في رايه قد في الحكم بالواحد الثقة ان امكن وما سواه لا يصح حتى
يصح معه في هذا وذكر غيره الا امامون على مثل فانه لا بد وان يكون
في حق هذا على ما به في جواز الحاقه بالثقة في راي في عدله قلت له
قالا عني في حكمه كالبصير في جرحه لاداء ما يكون من مظلمة قال
نعم ان كان في القدرة والحق على سوء لعدم ما لها في مثل هذا من فرق
الا ما يكون في حق البصير من زيادة في شرط ما به بقدر على كزوجه خص
فيما في موضع حاجتها دون البصير ولا فيما كان كذلك من صح ما عدى
في ذلك قلت له فضلا في التوفيق ما يحسن به عاذا رعليها فيما اشد خفف
او الاحد عبادا ويؤمن بالبصير فيلزم له لا سيما لافساده قال
بلى ان هذا قيل به في موضع الاستخلاف لما اتاه وان كان من ظلم العباد
على كثر ما به من راي في النفس والمال ان يرجع فتاب الى زيه قبل ان يقدر
عليه فيؤخذ به وعلى قول اخر فنعمة الا ان من الشاذ فاما في موضع
التخبر فالاختلاف في حق الله كما تخبر فيه عن فضا به بدلا او عر ما
لا فيها لغير تعالى فاما لا يسقط جرحه قلت له وما لا يعرف من
من هذا الذي لغيره فاما من يضعه قال فهو لا هذا يمنع من ملكه
الغير وان طال زمانه الماس الا ان يبين معرفته من هو له في أصله
فيجوز ان يكون على ما به من راي في عدله قلت له فهل ان يجزمه

فان كان من الحق في بدو عليه فخرج منه الخيرة لا المدة معلومة
في زمانه لا فرق قال هكذا هي في هذا ما كان قائما في موضع معلوم
يكره ان يدركه في يوم والا فلا اراه واجبا على حاله قلت لئان خرج
من عليه المظلمة في بدو هي الى اخرى قال فالجوع بما عليه مع القدرة
لا اذ يرايه بما جرى غير ان التباين في هذا يصح فيجوز له ان يرسل به من
يقوم مقامه في يصاله في زيه او ان يارعه ان يستخلف في موضع جواز له
لان كزوجه في نفسه لا الشئ غير التخليص وفي كل منهما ما به براء وضمان
فان خرج الرسول فخرج انه قد بلغه ما ارسله معه وانما احده وهو
واهل الامانة اذ اراه الى الواسع والاحسان فانه ما يبطا به مما له عليه فيقول
انه ما اعطاه وفي قول اخر حتى يكون ثقة والا فلا يراه له مما عليه لان
يعلمه ثقتان او يلقاه من الحق فيزانه قد وصله هذا في الحكم والذي وقته
فيما يسعه ما لم يصح معه انه لم يعطه ما به من سدا ويكثر فيحتاج لثبوت
الوان يكون عن بيعة والافق على حاله ولا اعلم ان هذا يقول بعضهم
الا ان يكون من حق الله فيقوله ان الله يسلم الى احد فيجوز ان ينفذ الاختلاف
بالرأي في رايه قد في الحكم بالواحد الثقة ان امكن وما سواه لا يصح حتى
يصح معه في هذا وذكر غيره الا امامون على مثل فانه لا بد وان يكون
في حق هذا على ما به في جواز الحاقه بالثقة في راي في عدله قلت له
قالا عني في حكمه كالبصير في جرحه لاداء ما يكون من مظلمة قال
نعم ان كان في القدرة والحق على سوء لعدم ما لها في مثل هذا من فرق
الا ما يكون في حق البصير من زيادة في شرط ما به بقدر على كزوجه خص
فيما في موضع حاجتها دون البصير ولا فيما كان كذلك من صح ما عدى
في ذلك قلت له فضلا في التوفيق ما يحسن به عاذا رعليها فيما اشد خفف
او الاحد عبادا ويؤمن بالبصير فيلزم له لا سيما لافساده قال
بلى ان هذا قيل به في موضع الاستخلاف لما اتاه وان كان من ظلم العباد
على كثر ما به من راي في النفس والمال ان يرجع فتاب الى زيه قبل ان يقدر
عليه فيؤخذ به وعلى قول اخر فنعمة الا ان من الشاذ فاما في موضع
التخبر فالاختلاف في حق الله كما تخبر فيه عن فضا به بدلا او عر ما
لا فيها لغير تعالى فاما لا يسقط جرحه قلت له وما لا يعرف من
من هذا الذي لغيره فاما من يضعه قال فهو لا هذا يمنع من ملكه
الغير وان طال زمانه الماس الا ان يبين معرفته من هو له في أصله
فيجوز ان يكون على ما به من راي في عدله قلت له فهل ان يجزمه

هو فيها وكله ما لا يؤمن عليها الا ان تكون في يد من يتوقع له وجودا ما عند الموحدة
 في الظاهر لعدم خيانتها حتى لا يتصور عليها ثمرة لظهور ما يدل على مراءته
 قلت لم فان توحيها في يد من هو مجهول لا يحكم له ما لا مائة او في يكون معروف
 بالحياة قال فليس لهم ان يشهدوا على ما بها الا ان لا يشكوا في انها
 هي بعينها غير صيانة عن اصلها فيجوز ان لا اجده على هذا الامايد على حلها
 قلت له فلهذا على هذا الموضع فيما زعمه فزدين في تبعة او صمان ان يرضى
 به ولد فيما عداه من فعل وصاياه ان يجعل فيه من يقوم واخر اجده على ما جاز وما له
 بعد موته قال بلى فان عدمه فاقول ما يجوز له على قول فيجوز به ان يكون
 ما هو في الامايد وبنها من خايش ولا يجوز له فانه لا جواز لها وعليه فليدعها
 الى ذلك ان يرضى اليه فان وحده والا فهو المعذورة قلت له فان التمس
 فاني ان يتصور له قال فهو غير لازم عند من في مثل هذه الامور واسد على
 وحكمه في الحاشية واذا اخذ رجل حلق في ارضه لم يمتنع به في بلد اخر
 وحكمه في بلد اخر انما يتبعى لا فاضك ثم كرهت اخذته وقال اصحاب
 التمس ارضي في ردها هنا فان عليها ان يعطيه التمس رخصت اخذها والى علم
 وجدت هذه المسئلة في الحاشية في الباب فقلتها واظفها فزعمه والى
 اعلم **مسئلة** الفقهاء في عبيدات واذا اراد الفاسان ان يستحل احد اضع
 له شيئا اهل بيته يعني لما نأخذ له شيئا او من ربه او ربه له ام لا قال
 فيه اختلاف في قول عليه السلام يعني لما كان من العقور والحاجات وقول
 ليس عليه ذلك والى علم **مسئلة** الشيخ مسعود في رمضان وفيمن يقول
 فينا ولي نؤلف ونألف في الغوب وهو يقرب في الجحيم فان انا ولد ادعاه لنفسه
 اوله ببعده قال يجوز له ذلك على الظن انما اذا لم يكن التوب في بداحد بعينه
 والى علم **مسئلة** الشيخ سعيد احمد الكندي وفي مال الفقراء وما ان يت مال
 وما الى المسحور هو من حقوق الله من حقوق العباد ام فرق بين مال المسحور وما الى
 بيت المال وما الى الفقراء اذا كانوا غير مسلمين واذا كان شيئا موقوفاً من
 مال المسجد للفقرة وللطهر وما الى الفقراء بينهما فرق ام لا قال فلي
 ما بين ويجوز ان كل هذه الاموال من حقوق العباد من حقوق الله لا فرق
 ان يخرجها ولا في مال وانما مقدمة على حقوق الله لا توارى عما عند نقصان
 المال على قول من يقدم حقوق العباد على حقوق الله فادخلت عند التوزيع
 مع حقوق العباد واخرجت من حقوق الله وفرز من ضمان ونبهت في اموال
 هذه التوقيف فلا يعلم اذ جاز في المسلمين اذ لا تنقبة مما تجب فيه التوقيف
 في غير مرجع ما زعمه فانما ينسب الى اذ يوقف في موضع ما يبيع فيه لا يبيعون الا
 في مال الفقراء اذ لم يرد احد من مال الفقراء فانما قيل انما يجوز له ان يبيع

على كل من يرضى
 في يد من يتوقع
 في الظاهر لعدم
 خيانتها حتى لا
 يتصور عليها ثم
 رة لظهور ما يدل
 على مراءته قلت
 لم فان توحيها
 في يد من هو مجهول
 لا يحكم له ما لا
 مائة او في يكون
 معروف بالحياة
 قال فليس لهم ان
 يشهدوا على ما بها
 الا ان لا يشكوا في
 انها هي بعينها
 غير صيانة عن اصلها
 فيجوز ان لا اجده
 على هذا الامايد على
 حلها قلت له فلهذا
 على هذا الموضع
 فيما زعمه فزدين
 في تبعة او صمان
 ان يرضى به ولد
 فيما عداه من فعل
 وصاياه ان يجعل
 فيه من يقوم واخر
 اجده على ما جاز
 وما له بعد موته
 قال بلى فان عدمه
 فاقول ما يجوز له
 على قول فيجوز به
 ان يكون ما هو في
 الامايد وبنها من
 خايش ولا يجوز له
 فانه لا جواز لها
 وعليه فليدعها الى
 ذلك ان يرضى اليه
 فان وحده والا فهو
 المعذورة قلت له
 فان التمس فاني
 ان يتصور له قال
 فهو غير لازم
 عند من في مثل
 هذه الامور واسد
 على وحكمه في
 الحاشية واذا اخذ
 رجل حلق في ارضه
 لم يمتنع به في بلد
 اخر وحكمه في بلد
 اخر انما يتبعى لا
 فاضك ثم كرهت
 اخذته وقال اصحاب
 التمس ارضي في
 ردها هنا فان
 عليها ان يعطيه
 التمس رخصت اخذها
 والى علم وجدت
 هذه المسئلة في
 الحاشية في الباب
 فقلتها واظفها
 فزعمه والى اعلم
 مسئلة الفقهاء
 في عبيدات واذا
 اراد الفاسان ان
 يستحل احد اضع
 له شيئا اهل بيته
 يعني لما نأخذ له
 شيئا او من ربه او
 ربه له ام لا قال
 فيه اختلاف في
 قول عليه السلام
 يعني لما كان من
 العقور والحاجات
 وقول ليس عليه
 ذلك والى علم
 مسئلة الشيخ
 مسعود في رمضان
 وفيمن يقول فينا
 ولي نؤلف ونألف
 في الغوب وهو يقرب
 في الجحيم فان انا
 ولد ادعاه لنفسه
 اوله ببعده قال
 يجوز له ذلك على
 الظن انما اذا لم
 يكن التوب في بداحد
 بعينه والى علم
 مسئلة الشيخ
 سعيد احمد الكندي
 وفي مال الفقراء
 وما ان يت مال وما
 الى المسحور هو من
 حقوق الله من حقوق
 العباد ام فرق بين
 مال المسحور وما الى
 بيت المال وما الى
 الفقراء اذا كانوا
 غير مسلمين واذا
 كان شيئا موقوفاً
 من مال المسجد للفقرة
 وللطهر وما الى
 الفقراء بينهما فرق
 ام لا قال فلي ما
 بين ويجوز ان كل
 هذه الاموال من
 حقوق العباد من
 حقوق الله لا فرق
 ان يخرجها ولا في
 مال وانما مقدمة
 على حقوق الله لا
 توارى عما عند
 نقصان المال على
 قول من يقدم حقوق
 العباد على حقوق
 الله فادخلت عند
 التوزيع مع حقوق
 العباد واخرجت من
 حقوق الله وفرز
 من ضمان ونبهت في
 اموال هذه التوقيف
 فلا يعلم اذ جاز
 في المسلمين اذ لا
 تنقبة مما تجب فيه
 التوقيف في غير
 مرجع ما زعمه فانما
 ينسب الى اذ يوقف
 في موضع ما يبيع
 فيه لا يبيعون الا في
 مال الفقراء اذ لم
 يرد احد من مال
 الفقراء فانما قيل
 انما يجوز له ان يبيع

قال نعم قلت وهل يجوز ان يقدم المباشرة والكلام مما يدل على ارادته
 بذلك قال جازر والله اعلم **مسئلة** العاقر وفي رجل عتق في يده
 شيء لبيع من باع او يبيع مثل ورقه فيها حق او غير ذلك فربى بذلك الشيء
 قد اوى وجوز في قصته الى رده عليه واكون كافي قد قصته فزيد اذا كان
 وقيل به انه اوكت انافوق بخلفه وترك هذا الشيء تحت الخلفه وقال لي
 اذا هبطت فخذ هذا الشيء فاخذته فقال له لا يجوز رده ولا يكون الركن
 اليه على هذا كما لو راد الى اليد التي قبض منها وان تركته في المكان الذي
 قبضته منه فاقبل ابراء منه على قوله وان تركه في حجره فنهبط فطاح ذلك
 الشيء في الارض وجوز **مسئلة** فقال للاساس على ما ذكرت ولو تلف اذ لم يقبضه
 واسد عليه **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى في امرأة اسقطت سقطا ودفنه
 رجل في بيت في السقيط بغير ذكره ما يكون حال القبر هو وقيل لو راد التام
 سواء ذكره من معنى يعتق او اذنى وهل يلزم الدفن ضمان ذلك الموضع
 قال يجوز لصاحب البيت استعمال موضع القبر من بينه وعلى هذا القول
 لا يلزم الدفن ضمان وقال بعض فقهاء المسكن عليه ضمان اذا كان تامة الخلق
 وعلى هذا القول لا يجوز لصاحب البيت استعمال موضع القبر من بينه وجوز
 القبر ثلاثة اذرع واسد عليه **مسئلة** ومن كان قادرا على انكار المنكر الذي
 يتلف به نفسه وماله ولم ينكر ففي الضمان عليه اختلاف واما ضمن الامر اذا
 كان مطاعا لانه كما لما لك واسد عليه **مسئلة** ومن وجد في ذريرة رجلا
 وعنده غزوق ومخلب وراى في ذريرة نصبا مفضول عاقبا بيد الرجل
 فاخذ العذوق منه فليس له في الحكم اخذ ذلك لانه يمكن ان يكون معه شيء
 ليس في ذريرة لان المصير في حيث وجد وترك الشبهة اولى بالدخول فيها
 واما في الالهة فاسد عليه **مسئلة** وفي التجار الناحل اذا كان يشتري
 الاشجار من كذا بها بعد من الوكلاء المساجد والابنات والاعناب ثقات
 كانوا وغير ثقات ثم قدم على ما قبط واراد التوبة وقد سلم امان ما اشتراه
 الى الوكلاء ولا يعرف اين وضعوها كيف وجد خلاصه قال اما اذا كان
 اشترى ذلك من عند وكيل فقتله يلزم من ذلك بعتة وان كان الوكيل غير
 يثقت فان كان بيع الشجر صلاحا للبيعة والمسجد خلاصه ذلك ان يضع
 عن ذلك حيث يجوز وضعه اذ لم يجر عنه ان الوكيل وضعه في موضعه وان
 كان بيع هذه الشجرة لغيره صلاحا للبيعة والمسجد قطعها هو سبب
 بيع هذه الشجرة الوكيل لها فيجب ان يتخلص من شجرها او من قمتها ما اضر
 بالبيعة في شجره او المسجد واسد عليه **مسئلة** وسئل عن رجل رفع على
 جرابا وهو يعلم انه مسروق هل عليه ضمان لم الضمان على السارق دون المرفع

ان المفقود وهو
 اذ لم يبق شيء الا
 على الجوز
 في نفس الضمان
 طهره وانما العاقبة
 ان لا يجوز رده
 في ايسر وجهه
 في الشجره على قوله
 الموضع والاعناب
 ساسا جازر وقال
 قد قدم وقد
 في قوله من بينه
 وانما يفعل
 بهما لا يجوز
 ما انما فاسد
 قد يبيعها بملك
 وان يبيع
 وانما لا يجوز
 اذ انما لا يملك
 عند يديه
 انما لا يملك
 في قوله الله اذا
 على نفسه
 مع ذلك لغير
 انما لا يملك
 في قوله الله اذا
 في قوله الله اذا
 في قوله الله اذا
 في قوله الله اذا
 في قوله الله اذا

قال ابو سعيد في الاثر موجود في منزله في منزله ضمن النصف واذا رفعها
 عليه في غير المنزل كان عليه التوبة ولا ضمان لان الاخير جرحه في المنزل
 ضمنه قال الشيخ هذا عندنا معين على مضمون بلزم صاحب حفظه
 التي يورده اليه فان قصد له معونته على السرقة وتلاف المال لحقه
 عندنا معنى المعونة به على المضمون معنى الضمان لان قصد التلاف في
 موضعه ومعونة الظالم على ظلمه وان قصد التلاف في موضعه
 معونة الظالم الضامن على حفظ ما قد ضمن اذ قد لمعه حفظه من غير نيته
 فسادا شبهه عندنا بغيره من معنى الضمان اذ كان في ذلك الحال قد خرج
 ومعنى المعونة على السرقة قلت له فان لمع عليه بلا ينصرفها الى
 احد العينين بجهله معونة الحكم بلزم الضمان حتى يقدم التوبة ان يعين
 الضامن على ما قد ضمنه قال معنيته قد مضى القول في ذلك اذ كان رفع
 عليه على معنى غير الفساد والى ما علم **مسألة** ابن عبيد الله واذا خلعت
 الدابة المحسرة او سببت احدها جرحا في نظر الدابة ولا ضمان على من طرداها على
 صفتك هذه والى ما علم **مسألة** الزملي وضمن عليه ضمان الاخر مما يكال ويوزن
 وقبل سرقة او غصب قبل ما عليه من الضمان لصاحبه مثل ما ذكره ولم يقل
 له هذا ضمانا لرفعك الا ان سلم اليه وقال هذا كذا يبرأ على هذه الصفة
 ام لا قال نعم يبرأ اذا سلم اليه مثل ما ذكره ولم يقل له ضمانا لرفعك
 كذا اذا قال هذا كذا والى ما علم **مسألة** الشيخ سعيد احمد الكندي فمن
 اخبر بصي محترق عن تعليم القاتل فاعلم به هذه كضرب او طار فحققت شئ
 من ذلك هل يضمن ولا خبر به ام لا قال معنيته اذا اخبر به غير الامانة ونحوها
 عليه من ضمان ولو كان قول الامانة فلما سأل عليه في اخبارهم
 والى ما علم **مسألة** الشيخ جعفر عيسى وفي مجرى الحال اذا قضت منه
 بشا اقره ثم لا يملك ارم بعد ما قضى اياه ايجوز لرجوعه عليه ام لا
 قال قد قيل ان في ذلك اختلافا فان رده عليه على غير وجه الاستحقاق
 ولكن على وجه الامانة لم يثبت عليه فلا يصح عليه على قول واجاز ذلك
 واما اذا اقره قبل ضحك منه فلا يجوز رده اليه والى ما علم **مسألة** ومنه
 وفي الاخذ عند يده الليم والرجز التي تحمها المال وكذلك الذي يحكم في
 الغنم اذا استوفى عن خدمته وعنده عرف خاير ايجوز ان يقبض عنه ما يعطيه
 اياه العريف عن خدمته الا انه يعرف عند الاخذ قال امامنا الميراث ان لم يكن
 اخذ له سهم عن قيمته اهل العمل فلا يجوز للاخذ ذلك وعنده وكذلك
 اجراء العريف اذ كان غير ما موفى في الاجارة ان تكون بالعمل واما ان جرح
 عدوها جاز ذلك على راي والى ما علم **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله وفي

المال المعروف بالاسم
 من وجوبه في
 حاله انفق على
 يكون المقتضى
 دفعه ما يخرج من
 انسان تلبا ارجح
 اذ كان لا يعرف ذلك
 والى ما علم **مسألة**
 الناس اخرج من هذا
 الوفاء في الوقت بينه
 الله وفي القول من
 وهو من اذنه وصحة
 والسكون في رعيته
 عند قوله عيب
 في الخلق من ذلك ولم يعط
 ذكرها في الخبر هذا
 وفي راي
 المذهب ما يدل على
 بغيره فلا ما يورده
 يجرى غير ذلك
 ذلك اما في راي
 فخره في هذا
 اعلم **مسألة** ومنه في
 التي والى ما علم
 سأل الشيخ عن
 وقد كانت الناس
 الاخذ من الناس
 قال امامنا الميراث
 قال ابو سعيد
 على حفظه الاخذ
 من هذا

وارحوا ان في قولنا آخرها سقوا الضمان عليه عنده واما ان امرؤ لا يوم يحفظ
 فاحذره الذل والهم فيجب ان لا يضمنه حتى يصح عنده انه وصل به واما
 ان كان المأمور مينا في ذكر الشيء ان لا يتعدى في طلبها بل على قول لا
 ضمان عليه واما ان عرض الكلام لاحد غير مأمون به بنصره ان ياخذ
 على المأمون فاحذره بنصره فاخاف عليه الضمان وان لم ير بنصره
 ان ياخذ على المأمون يعلم به على المأمون فلا ضمان عليه عندي على ما سمعته
 والآخر والله اعلم **مسألة** العتقة هل له عبد له العتق وما تقول في
 رجل عتق في مركب وملك السلطان وكان عنده في المركب صهره وعند
 الصهر صهره فخرج من المركب الرجل الذي في مولاه ولعل يفرق شيئا
 او اراد ذلك في حدود اهل ذلك المكان الذي اراد ان يسرق منه فارادوا بقتله
 فقتل واحدا بمحض فوصلوا منه عند هذا المقدم في المركب فاتهم بذلك
 وضربه لم تؤثر ما ذا يلزمه قال لا يضمنه هذا اذ هو عتقه
 على غيره وخرج معنى كذا المنكر والادب على الظلم الصالح معه ولو لم
 تكن له بنت في حين ذلك واما على التهمة فلا يجوز التفرغ في بيعه بل
 قلت للشيخ جعفر عيسى رضي ما تقول في هذا قال ابدع علم والذي
 جاء ملا في حق ابن التمر برضا برب لم يجاز فيه لاهل العدل والسلطان في
 رعيته وحاكم في موضع حكمه او يدين قاده او يجازي السلطان العدل
 فيمن يجوز ان يجره لاكل فلا اراد من سائر العتقة في حجر ولا عدل بل هو امر
 ويجوز له بالتفرغ برأيه وعلى هذا فكافي لا أقوى على ضرب هذا العبد
 لمعني اذ يخرجه من ذكراه وغير مولاه او واخرى للسلطان وان صح تعذيبه
 على غيره وكان مما يجوز فيه ضربه عليه لم يجاز فيه لاهل العدل
 ولا لاهل النظر انما يستحقه من غير مجاوزة الحد الشرع في التفرغ الا في حال
 فسادة اذا غلب عليه ولم يقدر على ردعه عنه البتة ولا سيما على
 معالته في ظلمه من ظلمنا من فاته يجوز على ما جاء به الا في حق
 يستحقه ففسد في الظلم والفساد على من اراد وعلى غيره به في ذلك ان
 من طاعة ومختلف في غير الطاعة لان الزيادة على غير الجائز فيه لا يجوز
 ولو انما كانت بامر مولاه لانه ليس له ان يزيد فيه على ما جاز عليه ولا ان
 يامر بها ولا ان يعتل امره فيها ولكن لا يجرى عن غيره لم يفرغ من وان كان لاهل
 للزيادة بنفسه ففي الاقرار به يضمنه بشيء وليس يلزم وعلى هذا فاحذره
 الضمان على من ضربه هناك من سائر الرعية الذين لم يطلق لهم جواز التفرغ

مسألة بن محمدان وفي الذي لا يعرفه إذا اراد احد منهم ضمان كيف خلاصته فعلى ما صنعت اذ سلم ذلك للفقره او للامام فانه يبرأ •
واما الوصية بعد ان يسلم للفقره او للامام فقال بعضنا لا وصية عليه وهو اكثر القول وقال فرقا قال عليه الوصية وكذلك الملقط واسد اعلم •
مسألة الحل شرك والارزقي ضمان لها كخلف بيتا وما يباعني وقبضته نقرة ورغبتا من مال زمني فركبتي وكنت واجزيت له فيه ما يجوز لنا ان نجيز له فيه ابراه بن بكلام حتى يقول ان قد نفذ عليهم • قال ان كان حاكم المسلم فبوجه خلاصه وكنت لك ثقة بعد ان سلم على قول بعضهم اذا اراد بذلك انفاذه وان كان على وجه الرسالة فحق تعلم ذلك في الحكم والابطال على قول من قال بها واسد اعلم • مسألة لعله الصبحي ومن لم يات به اليها خادموه ولا تخرب على اناس عصى صاحب الدابة هل يلزم ضمان ما اكلت اذا نمت له • قال نعم ما عذرك ان بعضا يوجب عليه الضمان بصحة الاكل ولو وقع الاكل من باب الخطأ لان قال من قال ما اكلت لا جواب بالنهار فعلى صاحبها الضمان ولو انطلق من وثاقها وقد كانت موقوفة • وقال من قال الضمان على صاحبها حتى يطلقها هو ذلك وان لم تحفظها لم يلزم وكان يؤمن عليها فغذت فزيد فقربته الضمان وكل ما رجع على صاحبها ومن لا يرى الضمان الا في كل دليل وكان هذا الاكل همار فلا ضمان عليه واسد اعلم •
مسألة ومن رغبته ومن ولاده السلطان على قربة وقام فيها وجانصدا فأتاهما بلعوا وجروا في اعتقاده ان ذلك جائز له لثقت عليه برائي المسلم ولاد التوبة من ذلك ما يجب عليه وان وجب عليه الضمان ان يكون لارباب الاموال ام للفقره بيق لنا وجه التصواب • قال ان كان مستحلا لذلك فلا غرم عليه وعليه التوبة وان كان محرما فعليه الخلاص لارباب الاموال ان عرفهم وقدر عليهم وان لم يقدر عليهم ولا على رتبته سلم ذلك للفقره وان كان فقرا جعله لنفسه وابراه نفسه من ذلك مع الدينونة والاعتقاد مني ما وجد ارباب الاموال خيرتهم بين اللزوم والغرم واسد اعلم • مسألة ومن عليه ضمان بيت المال ولاد الوصية به في وقت لم يكن فيه امام عادل لا وصية له بيت المال خاصة ام يجوز ان لا وصية للفقره • قال قول يوصي به بيت المال ولا يجوز غير ذلك • وقال من قال لا وصية للفقره عند عدم الامام اجز ذلك واسد اعلم •
مسألة الزادة في الحياة المفضحة يجوز ام لا • قال الشيخ فاصغر حميس لا يجوز • قال الشيخ سعيد في خلافه والاعفاء في المقتضاها لا تقم واسد اعلم • مسألة الصبحي ومكان في جوفه شئ فقول له فعلى هذا القول يجوز

فمنها ما جبر الضمان
في مثل هذا
والآخر وقال
والعلم ^{في} مسألة
فصنع القدم
بها وما أصاب
والعلم
وغيره من

وَأَمَّا فِي مَقَامِ
الْمُؤْمِنِينَ فَهُمْ عَلَى مَا
يُفَسِّرُونَ لِمَنْ
يَهْتَدِي عَلَى الْغُرَّةِ
وَقَالَ صَاحِبُ

تھا فانکسرت
ہا وراجہا
لوا انکسرت
بحد فیضمن

بیت لوفاء اند
بی ضمان اذالم
و فی شاة دخلک

وكانت تفتلها

وَأَرَادَ أَنْ يَنْفِرَ
فَلَمَّا فَصَلَ بِالْعُقَيْدِ
وَالْعُقَيْدِ

الحديث في
الذي الضمان

مقدمہ

This is a scan of a blank page from a document. The paper has a light beige or off-white color with a slightly textured appearance. There are no markings, text, or illustrations on the page.

فيما يجوز على صاحبه حكم ابيه المتعارف والدلائله وقيل ان البدر لا
 توجب الملك وهو موقوف لا ينتفع به فعلى هذا نقول لخالف على الاخذ
 بالنبعة في حكم الاخيه واهله والاسير **مسألة** قلست لرواهل لم يصاحب
 البيت انكار على هذا الاخذ ويعلم ان هذا ليس له ان يعرف ربه او لم يعرفه
 ام يستعد السكون عنده قال مع ان هذا يختلف في الانكار عليه من قول
 المسلم فقل ان عليه لا انكار على قوله بلزمه حفظ النقطة **مسألة** وقيل لا انكار عليه
 على قوله لا يلزمه حفظها واهل علم **مسألة** ومنه ومن وجد مال او مسلم
 يضعه فقلبه ضمانه اذا كان قادرا على حفظه **مسألة** وقيل لا يلزمه ضمان حتى يكون
 في الاصل اما ان يترفع واهل علم **مسألة** عن الشيخ خلف بن عبد الله بن رازي
 الذي وجدته في التراث نشاة اذا كانت لا ترجع الى ربهما الى ان تنكح وباطنها
 السبع في اخذها فان عرفتها واذا وجد الضالة في المدا وجبت ترجع الى ربهما
 فاذا هاتين اية فاذا اصبح فليس جها للرجع الى ربهما لان هذا متعارف بين الناس
 واهل علم **مسألة** الصبي وما صفة الكلا المباح وما صفة ما يختلف
 في اباحتها قال ما نبت في القيا في الفقار تحملا للاحقة وما نبت في
 الاملاك ففي اباحتها ومجم اختلاف واهل علم **مسألة** ومن جواب النقة
 العالم ان يمان جاعده جيس لم يرضى ما تقول في رجل عنده نفس لامان فاسو
 الى اجانه دفع الشيطان بعد الله واغراه وعزته الحياة الدنيا وما له الهوى
 الى فعل المعاصي الممكنة الموبقة ثم انزله على ما فرط من ذلك وعاصا هو
 وخالف النفس ورفض الدنيا ورجع عن اتباع الشيطان الى ما يرضى الرحمن وثابت
 الى المنة ففصح كما وادخل الخلاص مما فعل من اخذ اموال الشيطان بالباطل والرفا
 وقتل النفس بغير حق كيف يلزم ما فتى في ذلك **مسألة** اما ما اخذ من اموال
 الناس على وجه الباطل فعليه رد الى اهلها ان كان في يد او ما كان موجودا في يد
 من ان كانت له القدرة على رد الى اهلها وان لم تكن له القدرة فالدنيون بذكر
 والاشهاد عليه على موجب حكم الحق في ذلك ان وجد السبيل اليه والا فالديونة
 اذا كان موجودا كله في يد وعليه رد ما بقدر على قلمه ما عثر وهان جميع ما
 اظنت **مسألة** اقامت فزيد اذا كان قادرا على فكها الى اهله فدين في يد فالتدين
 وان تقرر ذلك عليه وتقرر فكان نديشه في المعنى ان يكون كما لم يستهلك
 وجميع ما استهلكه فامثل فيما اذا كان له مثل الا لا القيمة ان اردت معرفة
 فيه والا فالقوي وجد الصواب الى سبيل الخلاص ولا تراه في دفع القدرة
 على هذا لا يحد او يحد او ياب لمظالم منها الا ما كان على وجه الاعتصاب
 له من اهله قبل رد او ما يجب عليه رد فيه بعد تلاه فان لا يبراه وما
 كان على وجه التروا وانواع النكحت اكتسبه واهله فان في مراه تم بالحل

لما رآه لاختلاف بين المسلمين في حق علي عليه وجودا وباه فعليه الدينونة بالخلاص
اليهم متى قدر عليهم وعليه الوصية اذا حضر الموت قبل التخلص منه اذا كان
يعرف رآه وان كان لا يعرف رآه فهو الموقوف محال حتى يعرفه وبعد السبل
الى الخلاص اليهم وعلى هذا الوصية عليه به اذا حضر الموت قبل التخلص ولا
اعل في ذلك اختلاف وان يخرج في بعض القول المتحقق فاما الاصله التي هي بيت
المسلمين وعلي قولنا ان يجعل بيت المال على وجه الامانة واذا
ثبت هذا فكان على الشريعة بان يكون الموتى بعد من يجوز وضع الامانة
فيهم وتسليم اليه وعلى قولنا ان فلان يعرفه على ان يعرفه اذا قدر ويكون ذلك
خلاصا فان فعله لم يوجب رآه ومعرفة خبره بل لا وجب الغرم وان
لم يعرفه حتى حضر الموت ففي الوصية به عليه على هذا القول اختلاف وراهل
العدوان وعليه الخلاص لغوات ذلك فبذره وعدم القدرة على فكره ولم يقدر
على الخلاص والمشال ولا القيمة لغرمه وقلنا ما فيهم وجهان رآه في مراء تته
نفسه منه كما يخرج فيها قول المسلمين اختلاف اذا كان لا يعرف له راءا وصار
يرجع ما في ذمته الى القضاء حكمه وعلي قولنا يقول فيه بانه موقوف اوم
يخرج فيه بانه لا يعرفه براءته لنفسه منه بل هو الموقوف عليه لا عاين لذلك
حتى قبل له الهلة عند القدرة او يحضر الموت فيوصيه على الصفة على سبيل
ما اوافقه والمسلمون في الوصية وهكذا القول في جميع ما انتهك من اموال
الناس بالمطل على سبيل الدينونة يخرج به في اصل ديمته وان كان ذلك على معنى
الاستحالة فيما بينه وبينه ثم ان عرف الحق وظهر له باطل ما دخل منه وجب ما
تركه وجزم ما انكسبه واكثر فاعليه فيما قاله اكثر اهل الحق ان يؤذي من ذلك لا
ما كان فيه فانه يسلم الى هذا ان يعرفه من الاصيل ما مضى في القول فيه
يخرج في الذل لا يعرف له راءه والقول في القتل الحق كذلك يخرج ان كان على
وجه معنى الاستحالة والمذنب به اياه اذا عرف الحق واستبان له وجه
الصواب في خلافه فتاب اليه ورجع الى قول المسلمين في قل ان يقدر عليه
على هذا الحال وكأنه يشبهه ان لا يكون القول في معنى حكم الظاهر
في مواضع الخصومة ولو احتج صدق ترك به وامكن في الحق حقه وابطله حتى
يصير ما يوجب عليه الاستحالة منه بوجه واذا كان على وجه التحريم منه
اباه في اصل دينه كان عليه القود في العدا في اولياء الدمر بفضل الشرع وموجب
حكم الحق ان كان ممن يحرم عليه القود في حكم المسلمين ولا كفارة عليه الا ان يكون
فدعي عنه المقتول عن قتله اصلا او ولى الدم عن القصاص في النفس قتلا فيكون
عليه الدين حائزا ثم لا ينصف بها عليه بنفسه في جبانته او واره بعد وفاته
وقبله على ثلاثه نجوم كل نجم في سنة على حسب ما جاء به محل محبوب

قتل الابد لا
 افس على احد
 في هذه الحروب
 ربه اولهم يعرف
 لا عليه من قبل
 بل الكبرية
 جعل الابد
 ههنا حتى يكون
 من عس ورازي
 انتف وياكلها
 نزع الزها
 رب بولتاس
 ما يتخلف
 وعانت في
 جواب الفتنة
 في الامان
 زمانه الهنوز
 عاصاه
 في الحروب
 في الساطع والوا
 اخذوا من
 موجود في
 في هذه
 والادوية
 رجميعها
 يد الكندي
 اسمك
 في معرفه
 مع العذراء
 في الغصا
 في بياض
 في الحبل

يوفيه على الصواب ويدبر على هدى ويفقه ورزى لعل معنى النص من
 نفس المعصية انما هي اذا كان غير مطلع عليها منه . واذ اقامت عليه الحق
 الموجبة للحق عليه في ذلك جلدا او رجا فجلد او اضر على ما اتى من تسليم
 لا ابد ورضى وعلني بنوته وفعله وفراجه ان كان وجبا لجلده كان
 اقرارا منه لا يجزيه ويوجب اقراره العفو والمغفرة والصحة وان يكون ذلك
 عفاه ففوقه ويخفف مع ذلك من سوء فعله ويحق اعتذاره ومحاذيرته له
 ومثاقفته لمولاه صلى الله عليه وسلم . ولكن من الخاف والرجاء منه من سلوكه
 الى ربه وليست شعرة نفسه ان الله تعالى اعز او اكرم ولا يزد رده بآه رب
 منه ابد ولجاء الى اياه بصدق القعدة لديه وافرخص الاذابة عليه لان الله
 رؤوف رحيم ذو فضل عظيم . ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
 ويغفر ويغفر لطيف لذي نيااب واليه يصدق الرجعي اناب . وعلى كل حال
 فالقول بما يلزم من حقوق العباد عز ربه بعد وجوبها او صدقات انتهك
 وجهه وانما كان القول بما مضى في القارة الاموال التي ظلمها فاستملكها
 او لعنف وجوب الباطل كلها في القدرة والتجر وجود الارباب لها وعدهم
 والمعرف لهم وجملهم وذكرهم وبسماهم وجوب الوصية بها اذا حضر الموت
 قبل انفصل عنها وبعد الفوت لما لا يعرف له رفا وذلك في الفقهاء ان اوجب
 الواز ذلك في حكمها والقول في ذلك سواء وما اراه فقد اجاز لكن ما كان
 وجوبه عليه فخر بقر الغصب والسرقة فكان في غير ذلك جميع انواع المظالم
 كلها فالمازور به التعجيل قضائه والمباداة في تسليمه . ومنه قصير وكما
 تكليف فخره باطلاق وما كان على غير سبيل المظلم وجوبه كذلك لكنه وان
 كان عليه مثل المظالم كان في تأخير ساقه مالم يطل حتى يتخلص من المظالم
 على قصد الاداء والاجتهاد في تسليمه الى اهلها وسع والمظالم لان المظالم
 لا يصرفها السعة مع القدرة في تأخيرها اذا كان عاجلا لا راجعا قادرا
 على ادائها لا يثبت نفس اهلها على قول يقول فيها انها لا تكون بمنزلة الدين
 فيما يجب عليه والقيمة فاعلم انك ادعى جذا غير اخطام مالم يطلب اليه وتسع
 والمظالم والمظالم اصبحت حالا منها واولاد يمدى بها في المولاة في قضائها
 لا في معنى المخرج عند المطالبة لكنه مالم يطلب اليه في مطالع غيره عن غنى
 فيها او كبرها فلا يلزمها مع القدرة على ادائها كلابايع في مطالعها
 او محض الموت فلا يوجبها عن نصيبه منه هاهنا اسم الظلم لذلك والمظالم
 سواء في العطاء وما كان عليه له بائنة عزلة المظالمات والديون التي لم
 يطلب بها كذلك وما في ديانة يمدى في العطاء وسعد ذلك واجزاء اخا
 دان للآخر بين الاداء واذا طلت اليه بعد الوجوب لها عليه تراحم المظالم

اذ لم يكن في المال وفاء للجمع ولم يقبل الغرماء اقراره واذ كان عليه يقبل ولد
 يلزم اذ كان في حال الرجوع منه وبقيت في الحق الحق عليه فانه يحكم في الحكم
 عليه به في الدية بعد الاستيفاء من هؤلاء وان كان في مال وفاء لم يكن
 هناك حين ذلك مدق عاقل خلاف لعلمه وقيل يجوز اقراره عليه ما لم
 يحكم الحاكم بحاله اذ راب الحقوق عليه وفي قول ثالث ان يقبل اقراره ما لم
 يحكم بالادلاء عليه فانظر في ذلك فانه ما الاختلاف يخرج في قبوله لا اقرار
 منه بخبر على الغرماء واولاهما كان لا اقرار معلوم الحق معلوم وكيف يجوز
 لا يدري ان يكون ذلك بخبر على الغرماء فوجب المساهمة لهم بالمعلومات
 عند القضاء او تزويد المال بينهما لا اري ذلك مما اقتضت به الحق على غيره عند
 المساهمة من بينته ولا اقرار ما كانت الجحالة له لا رغبة ان عليه جفاي مسمى
 غير مسمى في الحبس لاحد مسمى في النسب والا لا اراه في الحق على حال
 مختار وكذلك قول المذاهب كان تدعيه لعلة الموجبة الاختلاف فيه في
 موضع لا احتمال الدعي من وجه ان يكون ذلك على معنى اللغاة ان لو كان
 الحق في الحق معلوما كيف لا يكون اقراره معلوما يجوز لا يدريه ولا من
 مطالب به بل كل ان العلة فيه لا تظهر واضمح من وجهين احدهما قد يحمل
 في المعلوم كمنه في مكان اللغاة والثاني من وجه ما يوجب فاضل حاضر
 القضاء فيما لهم عليه عن الامضاء واصابة المصلحة في التوقيف في الحق
 الاتفاق وفي ذلك نظر بل ربما يعنى في الحكم في الفقراء واداء ذلك لا يكون
 على الغرماء مختار ان يكون على حال وما اختلف فيه في الحقوق التي قامت
 به الحق من قبل المينة وما كان من جهة الاقرار وجوبه عليه فان نزل الامر
 فيما القضاء من حكم الاسلام فاشي محكوما به عليه فيما الاتفاق
 او فيما ينه ما الاقرار في فعله لا في اقرار وترك لشقاق واما ان وقع الحكم
 فيما على يد فعله ان يحكم فيها على نفسه بالسوء بالسوء ولا تعاقبها في
 على سوء واعا افتراق فيما الحكم على الاختلاف فيما في موضع والاتفاق
 لها في اخرى لما بينت كمن جواز احتمال المكالمة في الحال ولا كلها ما كان منها
 قبل التقليل على سوء وليس ان يقدم شيئا على شيء من جميع المعلومات
 والحقوق لقيام الحق عليه بها في علمه كما لو صح ذلك ما بينته عليه عند في
 الحكم في ذلك عليه في الحكم ولا انت ذلك عند التفرع الى الحكم فكذلك
 ان ولو الحكم فيها على نفسه لا تعاقب في علمه ما صح عند الحكم ما بينته قبل
 التقليل وما كان بعد التقليل الا بلاء به منه فليس شرك في التوبة مع الا برعي

الا برضا الغرماء اذا كانا محال من يجوز عنهم الرضى اذ ليس ذلك عليهم الا بذلك
 وكذا الجاهل منها وان كان معلوما اننا لا اصل متعلق في الذمة متعلق
 به عليه تصحيح اقرب به في المال فانه لعدم ثبوت رضى الغرماء وجوبه
 عليهم في الحكم ان لو تزول اليد في هذه المعنيين غير مخرج لما اتجه في الحساب
 عند القضاء ولا مشارع له عند التوزيع للمال عليه ولا موجب حكم التوقيف
 للمال حتى يتم ثبوت المشاركة منه للمعلوم ما يستحقه يكون على اهلهما
 عند التسليم في اهل العلم والنظر على ما في الكتاب او الاجماع او السنت
 بحيث وان لم يكن ذلك ولم تقم به المحقق على ارباب المعلوم والحقوق في الحق
 فكما يكون كالموقوف فانه حتى يقع الحكم والصلح فيه على كل شيء اذا اختلف
 ولم وعليه فيه فهو بعد استيفاء كل ذي معلوم حقه على وقم عليه الصلح
 والمصلحة عند القدرة ووجود التيسر بعد العسر والا فحق ما وجدنا خلاص
 على التجرى وعلى ما جرى قبل الصلح عليه لانه واجراه وان رضى الغرماء بعد
 المصالحات بينهما والرضى على منكما او بما يرضاه المدينون على سبيل التجرى
 نفسه على قبول ذلك عند التقاضي والتوزيع معهم في المال فذلك شيء في
 الحكم لم اذا كانا من يجوز عنهم الرضى ويجوز الوضى على من يجوز عليه دون
 ولم يرضى او يكون رضاه ليس يرضى وتكون موازعة بين رضى فيما يباح تحقه
 في المال بالتوزيع والمعرفة في المال ان كان هناك الموازعة وكان
 كما بينت في البعض وكان هناك فلا يصح منه الرضى وان وقع التوزيع
 لما يحدث له في المال لم يكن ما دفعه من ذلك لصاحب المجهول ولو كان عن
 رضى المدينون فاما الموقوف والغرماء لانه في الاصل عن رضى الموقوف في المعاني
 وقبل موازعة رضى لا يتقبل عن اصل ما كان في الاصل عليه وكان
 يشبه ان لا يكون للمراجع فيه على المدينين ويرجع فيه على من وان كان كونه
 لا يكون الا على الرضى بعد المعقولة لما يستحقه عليه الرضى في المال على قدر
 ماله في الحق عليه وقد برئت ذمته من ذلك في ان يكون له الرجوع عليه فيه
 لا ارى ذلك لان يكون على حال موجب البراءة لانه لذلك واسترطوب
 الرجوع فيه عليه وان رضى الكل منهم ان يشركوا في المال بعد التقصيد
 منها على شيء قبل التوزيع على وجه ما بينت في القول في الرضى وعلى
 ذلك وقع التوزيع فيهم احد ما التقصير عليهم وحقوقهم ما استحقه عليهم
 الوازع لهم على حال مما في في الحال على كل حال فذلك قبل الذمة منه
 من ذلك ولا يكون عليه الا ما يبقى له بعد الموازعة كالغرماء الاخرين ولا
 يبين في النظر على قياس ما جاء به الا ان كان يكون عليه الموازعة لم يجز

كان ذلك مع الغرماء
 نفسه في ذلك نفسه
 الحكم الذي لهم عليه
 والرجوع في المجهول
 هذا المدين متعلق
 في هذا الوضع لعدم
 ذلك كالمساكنات والما
 فيه من اهلها على ما
 على ذلك التوقيف فما
 ما جاء به القول في الا
 المعنيين في هذا المجمع
 على ارباب الحق والظن
 عليه ذلك في المدينين
 الوفاء في ذات الدين
 قامت الامانة في احد
 في المدينين وانما هو
 يكون الظاهر في المدين
 على الله في ارضاء المدين
 في السبب في الحقيقة لما
 فيكون في الظاهر في رضى
 المجهول في المعلوم وهو
 جزم من الله وان كان
 ذلك في المدينين وانما هو
 الحكم على ان اصل الرضى
 رضى الرضى في الظاهر
 في هذا المدينين
 ما لا يجد في السؤال لانه
 في هذه وفي المدينين
 على موازعة الرضى
 الرضى في المدينين

كان ذلك مع الرفعات الى الحاكم او قبله وبعده او كان المدعون الميت والحكم على نفسه في ذلك بنفسه لهم وعليهم اذ لا عليهم له ولا عليهم الا ما يوجه الحكم ولد الحكم لهم عليه ولهم عليه هـ واذا ثبت هذا في الحكم هكذا في هذا الموضوع ولو طلب ولد المحمول في الدين ولم يبق له بعد على المات في الغرماء غيره وطالب هناك المدان منتم له يكن للقول فيها انما تكون للفقراء والمحتاجين لا لغيرهم خلا في هذا الموضوع لعدم الموارد منته لها ووجود السبيل الى التوزيع وليس ذلك كالامانات ولا ما استعملها من الاموال المختلطة القوة النظر بتقدير قسمها بين هؤلاء على اهل النظر الا بالتراضي لم يترصوا على شيء فيها ويكون على حكم التوقيف لها الى وقت المصلحة فيها عن حق وانها للفقراء على ما جاء به القول في الامور التي لا يعرف زعماء ذلك كنهه في الحق خروج المعين في هذا جمعها ماكد لك قامت المحجة بالمجبول قامت له به على رباب الحق والمعلوم من الغرماء وقولهم او ما يجب والاسباب عليه ذلك في حال المطالب وعبرها اذا قامت له وعليها المحجة بذلك على الغرماء لم قامت له في الحق من بينه او شرع صحبة لا يكون الادعاء لما به قامت الا كما بالاف احكام من المسلمين من اهل الحق في الامنة استمر فيها في المدعى ظهورها عند الفعل في الجار والصغار والعبيد والاعراب كذلك يكون في المطالبة في المقلب على اموال الخلق في الظلم جبر وظهره والتعدي على عباد الله قبل ادعاءهم وكسر الادعاء ذلك منهم وشره وظهر ولم يعرف الحق في السب مع الصحة لما يوجه والاسباب فانها كذلك تنزع المعلومات والمحول في الظلمة وعبرها في الحق والمطالب لها وهما سواء لقيام المحجة بالمجبول كالمعلومة وهكذا القول فيما يجب على الغرماء اذ خصصهم فيها بينهم وبين الله وان كانت المحجة لا تقوم لدى المجبول عليهم ولا في عليه له ذلك فالادعاء عارضوا بها لانكارها فاما ذلك كذلك في حكم الظاهر يخرج بالحق ظملا لا في اصل الواجب عليهم لشره عنده وانما عليهم الاظهار لما علم في الحق الظاهر على المدان ولد وكسر عليه المطالب للمخفة ذلك ولا يجوز لهم ان يكفوا الحق في الحق بعد ما علم عند المطالبين لهم فيه في مثل هذا السؤال ارادة الحياة والكسب لما فيه من العرض لا في ذلك ما لا وجه فيه بتقدير من الانام ود على اكل في العاقلين في الحق الانصاف ونفسه وليس في الانصاف في شيء الاكل لاموال الناس با باطل ولا السعي على موافقة في الحق وانما هو في السعي اما لا يرضى به الحق ما تملك النفس وغوى وليس لاحد الامتاع الحق في كل حال وعلى كل حال في حال فاذا ثبت المعلومة في

لقيام الحق فكأنه يكون النظر إلى الاتفاق فلا بد أن كان التوزيع ليس في النظر
على صحيح والحقوق عليه لا هذا فانفق رباب الحقوق على شيء فيها فذكر
والافتك أنه هنا لا يخرج معنى الاختلاف إذا كان المال في الاعتبار لا يقف
جميع المطالب والحقوق في الثابت في مال والمدن طالب الخلاص لم عليه
وهم في اللجاج بالمطالبة كذلك فيخرج في بعض القول أنه موقوف حتى
يتفقوا على شيء أو يحضر الموصي في صفة على الصفة به ويخرج في بعض
القول أنه يكون الفقراء حكمه وذلك بعد الحق عليهم به على ما جاء عن الشيخ
في الخواص في المختار والمقتضا إذا لم يعرف ما لكل منها وعلى هذا فإنه
يخرج على معنى قوله في هذا إذا ثبت أن يكون ولو كانت كلها معلومة متدا
واحدا منها لأن التوزيع هنا كيصير كما متعدد جملا والمقدرة كانت في
الموضع هذه العلة كما يجوز أن لا يري ما لهذا ولا لهذا فكان في كل ماله
منها لم يعرف لم يرب قلنا العلة قبلها أي الفقراء أن لم يتراض على
شيء فيمالي قوله في فقرات الأموال التي لا يعرف لها ما لكل منها للفقراء
في أحكامها وإذا وجب الرأي في الفقراء أخرجه على رأي من ذلك فيلزم
صدق عن غيره وخلصا عن نفسه ويخرج ومكده ما يوجب الحكم عليه
لذلك أن أخرجه من أن جرى الحكم على نفسه فيمالي يد وعلى هذا رباب
يكون في هذا حتى يرى أنه قد خرج من ذلك كله فإن وقع الاتفاق فلا رباب
الحقوق بعد الاتفاق وانفاذ الكل في الفقراء ما علم حقيقة وما جعل فعلى
الغير فقد مضى لا في سبيله وإن كان قد بقي عليه شيء منها بغير نظر فيما
انفذه فالأعرف وجه وزعم بين الحقوق في نظر ما بان كل حق والافتقار
فستقامه وحفظ أيا في معرفته فالأصح ذلك وعلم لكل واحد الحق
فما بقي عليه وزعم في المال في يد أو ما يجدر له بعد بين الحقوق كلا على
مقدار ما بقي منه عليه لصاحبه وكان لا يبعد ذلك بحجة بعد الاتفاق
فأمر به في الأصل ما قد جاء في القول فيما لا يدري به إذا عرف قصه
بعدها في فقرات الفقراء على رأي من ذلك من القول فيه بالخصم لا رباب
وجوب الغير لهم عليهم أن يختار مع على الأجر على رأي وعدم الغرامة على
أخر لا نقاد على وجه الحق في سبيله وإن يكون وجود الاتفاق في هذا
وهو لا كما لو وجود لأرباب ذلك لأنه متلفه ويلحق هذا ما خرج في
ذلك أن العلة الموجبة في الفقراء أخرجه وانفاذ واحد على قول من
يقول بذلك والاتفاق في هذا كما يشبه الوجود لأرباب ذلك ما صح
ما في النظر أحد المعنيين في هذا حاله ذلك ما أن لا يكون في الفقراء اتفاق
أبدا ويكون في يد موقوف بل غايتة الوجود للاتفاق لأرباب على شيء فيه

أوقف

أوقف له الخالص منه
والأوقف في ذلك مع
في موضع التوزيع مع
لهما الله أن كانت
حكم وهو موقوف
أوقف على شيء فيه
العدل والقام بأخيه
أوقف وزعم على قدر
على أداء العلوم على
سجل أوقف ربابه
ولم يوقف في شيء
وأن أوقف ربابه
ببعضها في ذلك
الوقوفات وأوقف
في ذلك ما كان لها
هو الذي النظر في
حقوقهم كل في قدر ما
ماله من وجه من الحق
والعدل والأصناف في
والفقراء لكل واحد
لأنه ذلك يقع اتفاق
ما التوزيع في ذلك
الغرامة لا يجوز عليه
أوقفه الناس على مقدار
لأنه لا يجوز عليه
والأوقف في هذا القول
التوزيع على كل واحد
وقت الاتفاق والخصم
أوقفه على قدر ما
ببعضها على قدر ما
ببعضها على قدر ما

او يقع للخالص منه وجهه فالوجه د واما ان يكون له انفاقا في الفقه اعلى
واى من يرى ذلك مع الحاجة عليه والجميع بالمطالبة له في تسليم كل واحد عليه
في موضع التوزيع مع تحمل شيء من حقوق المطالبين وان يكون عليه الفقه
لهم فيما انفق اذا تمت له جواز ذلك على قول من يجيز له د واما ان يكون للمنفق
حكمه وهم مشهود ويلزمهم بعد اذ جاز له ان يملكه من اخرى لا اتفاق فلا لا على
اى من يرى المنع من ذلك ه وبذلك ينفذ الى الحق قبيل الحق يقع الصالح من
الربايع على شيء فيه وقد كان لا يعبى الى ه هذان يجعلان بيت المال ايام
العدل والقيام بالحق في بيت المال على سبيل الامانة فانما انفقوا على شيء سلم
اليهم وزرع على قدر حقوقهم وان لم يتفقوا فيه على شيء ولم يجدوا اقتدر
على اداء المعلوم على قدره والمجهول على التخيّر لم يكن ذلك حتى صار الحال
يستحيل مع قدر ربايعه اولا بعدد على التوزيع له بين اهل الدولة ورسد رزق ذلك
ولم يوجع موقفاً بل في هذا الموضع عند ذلك جازوا الصالح او ينفذ الفقه
واما ان يجرى باب الحقوق والمعلومات ان يبدى بالمجهولات حتى
يقضيها فنذكره وكذلك كان انظار المجهول حقيقة وزرع المال على اهل
المعلومات وارض ذلك في قدره لم يكن هناك للمنفق على هذا سبيل
في ذلك لما كان لهم ان كان لهم شيء في الاصل وكذلك كان المجهول في الحقوق
هو الذي للمنفق في الاصل وكانوا كلهم فقراء قدره على نفسه وصورة فوق
حقوقهم كل على قدر ماله الحق عليهم وزرع المال على ذلك كل على قدر
ماله فالوجه من في الحب وليس لهم عليهم غير ذلك لا طريق الى الصواب
والعدل والانصاف في القضاء ليس فيه ميل ولا انحرف ه واما ان يصير
فان ذلك للمنفق لكل واحد على مقدار حقه فلا يجزى مع عدم ثبوت الرضى
لان ذلك يقع اتفاقا ويست في التوزيع على الاصل فيه ويقع له العمل لكل واحد
ما لا يقع له من قبل وذلك حيف في القضاء وجوز في المطالبة ه ولا يجوز على
الفقراء فلا يجزى عليهم ولا من الرضى رضى من يجزى عليهم بالمزيد فلا يمكن
اوم ه والناس على مقدار حقه فجاز في الحق ذلك لانه يصير له في النظر اكثرهما
لحق الاصل حقيقة وازم برضا بذلك والا بما يشبه في الحق بالشيء هذا
ولم يمكن في المطالبة ولم يتفقوا في المجهولات والمجهول على شيء يقع
التوزيع لما على ذلك فقدم في القول فيه فالقول بالتوقيف لم يبدى الى
وقت الاتفاق والمصلحة في قضاء المسئلة وبذلك هو الاعب الى ان لا
التوزيع على قول واحد في الخلاص الى المعلوم والمجهول على التوزيع سبيلا
ويضبط على اقران الأمور المجانية فيه او يصير الى ما ذكرناه بعد ذلك على ما
بينت في القول فيه د ه واذا ثبت هذا في جهاد المدن كانت بعد لواء انظر

التواجد الحقوق على المال وعده القيمة المطلقة في الدنيا عاوانظما
 العاقل يوم القيمة فلا نكاهه الاثرى في الحياة يجوز لا حد الشراكه
 بقضيه ياه المدبوت او ما يتقاضاه فهاذا معنى لا يتصارف مضافا
 لمدون ساثر العواض في الوجهين جميعا ما كان ذلك قبل ارفعان عليه وقول
 ما لم ينع الذبوت وقول ما لم ينع الحكم عليه انصرف في حاله وقول ما لم يحكم
 بالنسب عليه وقول ما لم ينعس واذا فلس لم ينع له ذلك دون الشراكه وليس
 له منه الا ما يستحقه فهاذا بعد التوزيع وكان ذلك خلافا لعلمه واما بعد
 الوفاء فليس للاختلاف في ذلك موضع كل ولا يخرج من القول هنا كذا على حدة
 الحق والاصلب الا القول بان لا يجوز لا حد الشراكه ان يستوفى حقوق
 المال بعد الوفاء بالمال على كل اذ لم يكن فيه وفاء لما على الميت في الحقوق
 فان فعل هو رد على حال ولو كان سدا في موضع الانتصار اذ ليس له في المال
 الا مقدار ما يستحقه بعد التوزيع هنا كذا لا يخرج ذلك من الحقوق الثابتة
 عليه المحكم بها في مال المطالب بها وجعل المطالب بها المجهول والمعلوم من
 المطالبه وغيرهما من اجتناب في المال سواء والمال كله موزع في هذا الموضع بينهما
 وليس للورثة منه قليل ولا كثير ولا يجرى الا نفس الفداء لم في موضع مما تقدم
 الحقوق وعليه لا يكون الميراث الا بعد وصية بوصيها او دينه والوصية
 لا تثبت مما احاط بالمال الذي حتى ان المسلم اهل العلم في اوفى كفه فهاذا
 باختلاف وفي بعض القول انه ليس يكف فهاذا والديان والديان كله وان يدفن
 عيا باع حسب ما ادخلنا من اعمع ما وانه وذلك يخرج كذا على هذا القول
 ان لم ينفق في ذلك الحال له كفن غير تركته بوجه وشعرا وغير ذلك لاساترات
 للمجانق في كفا طوف وان استملك المال الحقوق والمطام وغيرها ولم
 بقدر على التوزيع لم بين ارباب الحقوق وتعذر على اهل المعرفة ذلك ولم
 يوج ان يكون له في مكان ولا زمان السبل الى التوزيع لم يفتت في جنب
 سعة الحقوق المتراحمه فانه هذا كذا لعدم الجاه ووجوده لا باس من
 القدرة الى الوصول لا التوزيع الى احدث كل ذي حق منه لا يكون الحقوق
 ما توفيق لمدان يكون للفقراء سبل ولا مجال في حكمه على حال الاعاقل
 من يقول فيه انه مال حشري لا يذوق كل يوم باق عليه موت احد من
 الديان وارباب الفطام الانشع لا يزيده التشعب لم عن ذلك معرفة
 اربابها لا بعد فلم يبق على هذا القول فيه سوى انه للفقراء ولعلته لا
 يبعد فان يلحق في النظر بالموال المصالح التي هي ليست ما ان المسلم عند
 الحاحه في الامام اليه او من يكون بمنزلة امام المسلمين المسلمين في قضائها
 واخراجها على قاعدة الصواب في مواضعها وان لم يبلغ الا وده الى هذا
 الحد لا الاحكام ونزل الحكم التوزيع اوفى جميع قبل الوفاة وان كان

القول

المتولى للمقام يتوزع
 ما اكل واحد من الخبز
 المطالب للمطالب
 الا ان لا يوصى على
 وشبهه الا اهلها
 فعدا ما خالفه
 ذلك اذ لا اولى له
 الا ان لا يوصى وان
 في التسليم اذ كان
 كذا في سبل المال
 سواء وليس شيء
 بالسواء في حق كذا
 والرد من احد الم
 شيئا يقتضيه كل
 وانه مقرر بما في
 التسليم بعد التوزيع
 ولا تعذر الا عليه
 في الاما كان ان
 في القول لاجل المحو
 المحو والغسل امانة
 الله وان لم ينع
 بعد ما جاز في الحديث
 العيون على كل من
 الحاشية من الاشياء
 فذلك ما طلب كل
 فخرج سهم الا ان عليه
 العواض فهاذا كذا
 وكان لا يرب على
 والسوى ذلك في القول
 حصص من الامور

المنزلة المقام بتوزيعه بين غمائه في حياته نفسه بعد المطالبة فاذا عرف
ما لكل واحد من الحقوق الموزعة بينه احسن في النظر هنا كان بيده ما احل
المطالبة ثم المطالب من الحقوق التي على غير المطالب كانت في اروها عليه
اذا لم يكن له وسع على اطلاقها بغيرها في حال ولم يكن بذرا الموالاته وانقادها
وسليمها الى اهله وان اتى بغير ذلك فلا عليه في الدين مخرج مالم يكن في
نصده تاخير المطالبهاتها وان اولى بوز المطالب الحاضر له مطلقا فيكون
ذلك لظالمه يطلب الغايب غمرا اذا كان حقه بعد التوزيع قد صار
بالانفراد معينا وان طرب بالكل تكافت هناك المطالب والحقوق
فالتسليم اذا كانوا كلهم حاضرين وبايهم بداء فقد اصاب الحق في ذلك اذا
كان على غير سبيل الماتر سبيل من اياه لانهم كلهم في الحقوق في هذا الوضع
سواء وليس شئ منها مقدم على شئ وعليه ان يحكمهم عليه فيما بينهم
بالسواء والحق كذلك وان كان عليان بساويين الغرماء في اقتضاء فلا بد
والبد وبواحد اذا لم يكن قضاءهم جملة في دفعه كل ما له على الانفراد وقضاه
شيئا بقيت منه في كل قدر حقه على سبيل العزل بما لهم عليه من الحق او بما
دونه مضروبا بالمشي اذا خرج له وجه في الحق مع الرضى في النظر وكان
التسليم بعد التوزيع على الانفراد كل على حدة اذا لم يجاء البيل الا في ذلك
ولما تعد الامر عليه وتقرر الان بيده في الموالاته باحدهم قبل الاخرين
في الاداء كان لدان يبدأ باحدهم لاسيما ارباب المطالبه على اجتناب منه
عن التمايز الى جانب الهوى لما هو في فالاحسن بالميل الصادق عن داعيه
الهوى والنفس الامارة بالسوء الى احد في بداء بغيره كيلا يكون ذلك بغير
الله وان بدئ من غيره حسن في النظر اذ لم يكن دعاء الى غيره ليبدأ
به لما هو في الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم من تقدم وكان على
اليمين على ذلك في الشهاد في باب الابتداء في الجدوى واذا انقضى الشئ على
الحاضرين من الاشياء في نقل العطاء وان تراضى الغرماء على شئ في الابتداء
فذلك وان طلب كل واحد منهم ان يبدأ ضرب التفتة فيما بينهم وكل
مخرج السهم الاول عليه بداءه وطريقه الثاني والثاني على التوالي حتى يستقر
الغرماء قضاء فكان حسن في الرجوع في ذلك على ما اورد في الانذار في المساواة
وكان اقرب الى التقوى وابعد عن الاثر واولر للنفس فلاجابة داعيته الهوى
والسعي في ذلك لغير الهوى وهكذا اجدر في استحسن في هذا لدان يفعل ما
حضره والاثنين مضاعفا والغرماء اذا طلب كل واحد ان يبدأ به في اقتضاه

[illegible]

وما عليه والكفارات هنا في القتل تخبرها فكما غرم حاضر الغرماء اذا كانت
للقبلة الموقنة واحدا وكما لمطالبا الغائب عنهم عند الوفاء ان كان لها في وقتها
ذلك موعدا لكنه كالتائب عنها يكون عند الاقتضاء على قولهم يقول لها
وحقوق العباد سواء • فان ناسا القبة ما يكفي للتخبر ولا كان في الديون
او للديون ان كان لا شيء عليه وجعت الكفارة صوما لا نه لم يجد فقر في التخبر
سبيلا • وهكذا القول يخرج على قولهم يقول بتأخيرها وتقدم حقوق العباد
عليها اذا لم يسبق في يد بعد الوفاء لما عليه في الديون للديان ما يجب عليه فيه
التخبر ويكون عليه الصوم في الكفارة لان لا صل فيها التخبر لقيمة مؤمنة
فمن لم يجد خصام شتر من متا بعين من لم يستطع فاطعم مستمسكا على
قولهم يقول في الاطعام عن الكفارة هنا كيجريه وقيل فيه انه لا يجزيه وانه
ليس له الاطعام في كفارة القتل سبيلا ولا مدخله وعلى قولهم يقول لا يجزيه
في موضع ما يجزيه فيها على قوله فاغا يكون النظر في القدرة له على ذلك بعد
الدين ولا في كافي لا يصح وجعلنا منته منه للواجب والديون على قول من
قال بذلك وكان لا يشارك الغرماء عند التوزيع للمال على حاله ان كان ما نصيب
فيه للحيار وكان لا لا خيار له فيما لا يقرب الى التواضع يعني التساوي في الوجوه
عليه وعلى قولهم يقول تقدم حقوق الله على حقوق عباد الله فالقدم من
هي على هذا ان كان في يد مما يجب عليه اخرج يلقى للتخبر او يزيد وليس
للعباد في الديان لا ما فضل عنها • وعلى قولهم يقول تقدم ما لم يقل
الاخر من حقوق العبيد والمولى فليقله الذي يجب عليه قبل الاخر منها ولا يكون
احدها اقدم من الاخر في تقدم الوجوب عليه فيها اذا كانت نزول المصلحة بهما
معا على نزول المصلحة بهما وما عدا هذا فكأنه يحمل كونهما حتى في الواحد
فلا لا يتحمل ان يكونا معا وحمل ان يكون احدهما قبل الاخر وان لم يعلم تقدم
احدهما والتيسر كذلك لا على ما يتلى ولم يصح معه ولا المذكور فيها كما في الحكم
على سواء ولا يقدم احدهما على الاخر اذا كانت العلة في التقديم وجود القبلة
واحد • وينظر على هذا فيما في يد معنى الكفارة دسما ان كانت مقدما ابتداء
من بعد القضاء لما قبلها ان كانت مؤخره انتهاء او لما لها بعد التوزيع ان كان
سواء هل يكفي للتخبر ان كفي والا فلا هل الدين يكون وله بعد الوفاء عليه
ويرجع الكفارة عند ذلك صوما لفقره الموجب عنه عن تزوم الكفارة عتقا
عليه في القتل واذا ففتت الرخصة في الاطعام من قدر عليه ولم يكن في سعة
التخبر ولم يستطع الصوم على قولهم رأى ذلك يحسنه فذلك لا كفر فسل
وجود الاستطاعة على الصيام • وإما اذا وجد القدرة على الصيام قبل تمام
الاطعام فيلزم الرجوع اليها فانه لا يحسن تمام ذلك على الصوم للكفارة ولا يجتنب

عائفة فيه كذا
الكفارة بالصوم
الحام جنة كذا
الما على حاله
حق الخدم
تضييع منه
والقول جنة
وبين حقوق العباد
في الظلم والتبعات
رسالة على سبيل
واما كان لا لا
بعد من غير العلم على
تفصيل الاستاذ والراي
وهذه الامور اذا في
بعض العلم على رد
ما كان في الديون لا يثبت
هو الا وانه لا يرد له
والدين المتعلق به
من لم يرد البعض
المؤثر به باستدل
ومع ذلك انما ازاله
الاول في عموم ذلك
فيها والى في حقوق
للقضاء ان لم يقع
بعضها في بعض
وجع الحق والاشارة
بعد ما كانت لا في
قام في ذلك من قول
معنى الصالح حق
الخلفاء والاعوان
انفسهم بالاحتياط

ما افند فيه كذا وان وجد القدره على التخيير لرفقه المومنه فلانما
الكفارة بالصوم كان عليه الرجوع والصوم في الغنى والفقارة ولا يجوز
الصيام حينئذ اذ لم يكن له قبل الوجود ما يجب فيه به العقوبة الكفارة
ايما على حال ولا اخذ في طلب الرفقة للفقير فقلت ما في ذلك او بعضه
حتى انما سمع لفقير فيصير للفقير ولا لا يمت في ذلك عليه اذا كان عن غير ولا
تضييع منه ولا تقصير على هذا حاله يكون في هذا نظر في ذلك وفيما جرى
والقول فيه في معنى امر اخر بين الكفاية والتمتع فيها التخيير
وبين حقوق العباد والفقير والصغير والكبير على قول وشوقها
في الظلم والتباعد والديون والضمانات وانما في التوزيع لما في يده
من ملكه على سواء ولا خلاف اعلم فيها العباد من الحقوق الواجبة عليه
ولما ما كان من الاموال التي ظلمها او معنى الباطل اكسبها بعد فدية او
بعد غير الغرم على ذلك ما لم يرد عند القدره على رد
فعلية الاستاذ والارباب يدفع الى حق حقه منها وان كان البعض
وهذه الاموال في يده والبعض منها ذهب حيث لا يرجع وانما لا يقدر
بغير الغرم على رد ما في يده الى اهله والمعووم والمضمون وجميع
ما كان من الديون لا يشرك من هي له صاحب الموجود بعينه في المعلوم بل
هو الاولى له لانما له ويكون غرم المودعها الغرم والمضمون وسائر ما عليه
والديون المتعلقة بذمة المحكوم بها في ماله سواء وان جعل بعضا في
يده من هو والبعض اعطى المعلوم اهله والمجهول مجهول وقد مضى من
القول فيه ما يستدل به على حكمه وانما ينسب عليه الامر فيها مع وجودها
ومع فرضها اذ لم يعرف مال كل واحد منهما فالامر فيها وجع اليهم
والامر في غرمهم في ذلك مقامهم فانما يقع على وجه صحيح يخرج في الحق جوان
فيها والا فمى الموقوفه حتى ذلك على بعض الغرم وفي بعض القول انها تكون
للفقراء ان لم يقع الاتفاق واذا بها في على شيء صلحا والصلح فيها والتصلح
ايضا على فرض الصحيح والمجهولات عند التوزيع لما في يده على الضمانات
وجميع الحقوق المثابته عليه والمعلومات المحكوم بها في ماله في الجبا او
بعد ثبات لا اقول فيه بالمنع ولو كان هناك في الغرماء فلا يمكن ادخال
قائم في ذلك من هو الغنايم مع الحذر وكبل وصلى ويحسب نظرا في
معنى اصلاح خوف الله عاب لاسما على قول من يذهب فيما في حالته
الى الفقراء والبايعون والبايعين في الشراء العاقلين هم الذين باعوا
لأنفسهم بالا حينا في ذلك الاستناد الى ما يقول المذاهب على النحر منه فيه

الاتفاق على ما جاز في الصلح في قسمه او ما يجوز منهم فيه لوجوبه في الاصل
لما لا عدوم ان يوقعوا في ميسرة يكون هناك الخلاص على مقدمه او ما بعده
بهم في بعضه او كلها وبغوت على حاله فيرجع ما في الذمة الى ما لرافات
قد يحل في توزيعه بين ما صح عليه واصطبله على ما يجوز فيه والا جاز لان
يختلف في جواز اسم المحمول عليه عاقبه عن القول لانه ما دام كون الصلح
على ما جاز ممكنا لا يكون في زمان ما القول يوقوفه لعسان يقع في
يوم يمكن ان كانه ما لم يحتمل الغم او في ما لا يصح معه صلح في الحال ولا
في المستقبل لان معنى جواز ان لا يدعى له ثواب فيكون صلح جاز لان
يدخل في اسمه ما فيه من الزا في حكمه وعلى هذا فيصير لثبوت يوصيه للفقراء
او لبيت المال على راي من اجاز لا على كل حال لراي من ذهب في اصله لانه
لا يتحول عنه اهل فيه ما يصح بنفسه فيد من صلح له عليه ان لو كان لثبوت
والا فهو لهم وان جعلوا لورثتهم وبعدهم لا عاين ذلك لان لكل وارث
وارثا في يوم القيمة فاما ان يعطى في جات احد من ماله بقصد او ما
دونه في هذا الموضع جازا لا على ما يجوز في الرضى من ترك ثبوت المطالبة
منهم له او ما يكون في حكمها والمظالم او يوصيه للفقراء مع المعرفتهم فلا
يجوز له لانه في منزلة الحاكم وعليه ان يعدل بينهم لما في يديه او يجيز ما لا
يمنع جواز ما كان في الصلح فيه فان خالف ما ليس له في راي احد منهم فقد
بطل ما وما سلم اليه او قصاه اياه او تصدقه عليه في الصلح فبطلت
يرفع الغمرا بطليم في الحاكم جاز له ما اخذ من ماله غيره ولم تكن لبعض
منهم شريكه فيه وان هو فعل بعد الرضا بطل ما يجوز له وقيل جواز
له ما لم يصح عند من له الحكم ما يدعى عند من له الحكم ما يدعى والموقوف عليه
وفي قول ثالث ما لم يحكم به وفي قول رابع ما لم يفسد وفي قول خامس
ما لم يحكم عليه وعلى هذا جاز له في موضع ما يختلف في جواز له فيجوز له
ان يفسد ما اخذ على ما جاز له في الرأى ان يعمل به ما لم يحكم عليه برك
وليس له ان يبيع حكمه ويطيعه وان بقي في يديه مع بقاء ما عليه
حتى جعل له يديه واحد منهم فاشتبه وان جرى عليه محنة قسم ولم يحكم
بصلح فيه على شيء في واسع ولا حكم فاول ما به على هذه الحالة ان يوصى
به على الصفة لمعنى ما في الرضا لانه في الرضا لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
تقدمه بغيره فلا يمنع من ثبوته في هذ ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
عطاء او ما جاز في العدل لان يكون في الواسع في الاصل لانه ما له وما عليه
وخرج من هو في الذمة لا ما صح ما في الرأى اوجب في الاجماع وعلى راي من
يجوز في موضع الاختلاف بالرأى في ثبوته به وان وصى به في هذا

فبما هم اهل الارض
والصالح والاحسان
الذين هم نور قلب
والخياره فكانت
بعد الحق
في بيده وسر
ذلك انه بعد
حتى يصح غير
ولما اذ ان
لا شيء منه
مصره من وجوده
يسارع الى
حقوقه او
في القضاء
انه او وصته
منه ما احسبك
ومند
فبما تم الغيب
والارواح
بعد موته
حين الكائن
من خلقه في
الارض عن
ان يكون
في ربي اذ
يتم في
في اخيه
ان كان ما
في مظلمة
الارواح منهم
في حكمه

ما لم يصح باطلهم ما يكون لهم فتمت . وقيل ما اقر له من بعد ان يحلف على مقداره
 كما من قبله وان لم يرجع حتى مات على ما اوصى به فهو لوصاله ما لم يصح باطله
 عز ان ما صح فيه قبله فهو له على الانفراد لا للجنة تقتضي في كونها صحته
 كون ما بعد الفساد والشركة فيما بعد من حق او لغيره والعباد والا فهو كذلك كما عرفت
 قلت لم فان كان عليه حقوق لا ما سمع من غيره في حال الوصية مما له للفقراء او
 بعدها هل يصح له قضاءها في حياته وهل يباح له التصرف في المال فبيع ويشترى
 وينتقب مما يشاء من بعد ما اوصى به كذلك قال قديمي فلا يقول ما
 يدل في تصرفه على ان ما قبله لا يمنع وبعدها لا اعرف فيما يجمع على رد شريع
 ما لم يحكم عليه بخوجه من بعده لما اوصى به فيما واما صح لغيره من حق لزم ان يورثه
 اليه وليس له ان يخالف الى غير ما يحكم عليه في امتنا كغيره او من يكون بعده
 مقامه في العاقلين لانهما لم ان بوصي به كذلك على ان في مكان في موضع جواز
 لئلا ما عليه ولد فدان يجمع على ما جاز به عن بصره ارجاله وانفق ولان الفقهاء
 لا معارضة لهم معه تقتضي في كونها منعهم ان يورثوا الى العلم لانهم لا في منزلة
 الخصم فيسمع الى ما يقولونه ويحكم لهم عليه بما يدعونه لقيام الحق بما في
 الاجاز يورثها واميل الى قولنا كان من بعد ما مع ما يكون وقضاء لبعض
 عما بعد من قبل ان يدعوا او هم في الطلب الى الحاكم او بعد من جاز في بيعته الى ما
 يكون من حجر عليه في ماله عاقبه والى الذي فلا يعيد قرأ اخرى . قلت لم فان
 كان ما له لا يفي بما عليه هل من قبل ان يوصي به او يحجر عليه ان يسلمه الى احد
 غوايمه فحقد دون غيره او فرق ما يستحقه من بعد ان يطلبه كل واحد ماله
 عليه وهل من فرق بين المظالم وما يد يطلب من الدين ام لا . قال لا اعلم
 مما لا اعلى الرضى في اهله والا فهو من ظلم ان فعله لانه كالحاكم وعيلان يعزل
 بين غماين في حكمه وما كان فظلمه فهو في عار ما به يفتق في كل حين الى الزلل
 في السلسلة يلج عليه لان ماله لا يبارق بقرينة في ارض بينه وبين ما به
 يطلب من دين لم عليه لزم ان يورثه اليه مع القدرة وغيره فخير له بعد
 ان حضر الا ان شي لزم ان يقدره فلم يحل له ان يورثه والا فالمطلوع والغنى
 ولا شك وانما في موضع الطلب اهله بمعنى ولو لم يعطى سواء وليس له
 ان يميل الى احد هم الى هوى فان فعله فهو اقرب به في كونه مما ليس له ان يميل
 الى ظالم او فاه حقه على هذا دون غيره وجوب له او زائد في موضع يحل المال
 فوق ما يستحقه فهو كذلك وان كان ما فاضاه لا يورث بعد ما فاضاه من
 قبل ان يرفعوا بطلهم الى الحاكم لئلا لا يجوز ان يختلف في بطلانه معه
 ولا يحج عليه وما كان من الحاكم من بعد ان نزلوا الى حكمه في موضع جملته ان
 على فلا يترك من رد الالعدل في قسمه والا فاضاه على حال فان كان لغيره

عذر في قوله والا
 قلت لم وما عذر
 قال قديمي من القول
 اوله انما لا يستحق
 عليه من غير ما يورثه
 الخاير على حاله
 الفقهاء ومما لا يورثه
 على حاله والا فاضاه
 هاهنا ما عرفت
 والاعمال ما لا يورثه
 ولا يحج عليه فلا يورثه
 والحق في قوله لا يورثه
 ماله في حقيقة لا في ظاهره
 اوصى له لغيره لا يورثه
 انما لا يورثه الا في حاله
 فاقا في حق من لا يورثه
 ان يحجر له وان لم يرجع
 الى الفقهاء انما يشاء
 لورثه الا ان يسلمه اليه
 به على غير ما يشاء
 والدين ليس له ان يورثه
 من يكون لورثه في حاله
 لا يورثه والاعمال من غير
 يحجره من غير ما يورثه
 جعل له فاضاه على حاله
 لا يورثه من غير ما يورثه
 فاضاه فاضاه لغيره
 قال قديمي من القول
 اوله انما لا يستحق
 عليه من غير ما يورثه
 الخاير على حاله
 الفقهاء ومما لا يورثه
 على حاله والا فاضاه
 هاهنا ما عرفت
 والاعمال ما لا يورثه
 ولا يحج عليه فلا يورثه
 والحق في قوله لا يورثه
 ماله في حقيقة لا في ظاهره
 اوصى له لغيره لا يورثه
 انما لا يورثه الا في حاله
 فاقا في حق من لا يورثه
 ان يحجر له وان لم يرجع
 الى الفقهاء انما يشاء
 لورثه الا ان يسلمه اليه
 به على غير ما يشاء
 والدين ليس له ان يورثه
 من يكون لورثه في حاله
 لا يورثه والاعمال من غير
 يحجره من غير ما يورثه
 جعل له فاضاه على حاله
 لا يورثه من غير ما يورثه
 فاضاه فاضاه لغيره

عذر فهو في ماله والا فمال ابيه من مال على هذا فاعلم في موضع عذر فانظر فيه
قلت له وما عذر ماله او ابتغى في حق ابيه عليه من بعد ان اوصى به او قبله
قال قد مضى من القول ما يدل على جوانب الامناع حتى جاز ان ذنبا والا فذو الزهن
او ما به ان لا يتقدم واحد ولا يشارك في جبانته وتختلف في دخول الغير
عليه وعرضا له بعد وفاته وما ابتغى فيه ماله فعلى ما يخرج من الاختلاف في
الحايز على حاله قلت له وما اوصى به فاصول الغير وانتهى من هذا فاعلم
للفقهاء وتمام لا بد من بعض به ا يكون له اذن في الغرماء ان لم يرجع الى ان يموت
على هذا وانظر اوصى ما عليه من حق اوصى ذلك قال نعم الا ان يكون
هناك مانع من ثبوتها في اجماع او ادى على قول لا يحير هاهنا في موضع اولى
والاختلاف ما لا زالت حكمه والا فهو كذلك اوصى اوق ما عليه من حق
اوصى ما لم يمتد لا فرق في ذلك قلت له وما كان من هذا الموضع فارجع عنه
وقبل ان يبرأ او لم يرجع حتى مات في مرضه ذلك قال ما كان من هذا
المرض فهو محل ما يجوز عليه كون الفقهاء يرجع وقيل ان يبرأ ويكون عليه
ما لم يمتد في نظر ماله معرفة واهل القول وقيل ما اقر به مع غيبته لمن
اوصى به لغرضه لا فيما اوصى من هذا به لفقهاء فانما لا يبرأ منهم عليه لانها
لمن له الحق في الاصل وقيل يجوز ان لا اوصى به وثبته عليه فلا يرجع له فيه
فاما في حق لا يبرأ بقا لاشبه في رجوعه عما اخذ من خلاصه من جعل لفقهاء
ان يقر له وان لم يرجع حتى مات في مرضه جاز لان يختلف في ثبوت فيرجع
به الى القمندان شاءوا الى خلاف يقر حتى ما يقره وارثه وقيل ليس
لوارثه الا ان يسلم الشيء او القمندان شاء وان اباؤا ان يقر حتى فامروا
به على قول لا يشته فيجوز لان يكون لوارثه الحق في فداء بائنة ان شاء
والا فويل اوصى به على هذا القول لما على رأي من يجوز لانه في الارز فمع
وان يكون لوارثه في فداء بجملة او غير من غير ما يد شركة فثبوت الموصلي
في يديه وان يقر من ضد مرجع في جواز لان يكون على ما جرى والاختلاف
في صحة ثبوتة وجواز رفضه ورد الى ما يقر به او ما يكون له في قيمة الا ان ما
جعل به فاقصى فيه لفقهاء بعد استئذان جميع مال الوارثين من ماله كما
لا ياسبه من فدية ماله روم ما يبايعه به فذلك على ارضه له وهما
لخلاصه فاجاز له ثم لم يمان يرجع الى غير في حال فترك له اهل البيت المال
وان يجزى بالنويز في موضع لزومها انفق من بعد ان صار له على ارض
فالمع حكمه فكانه يشبه في رجوعه الى ابي الا اجماع على جاز ان خفي ما
اراد فاكنته نفسه فهو موضع اخفاء النص عليه ان اراد ان تنقي على ما
فلا يجمع ما لم يبرأ منه بل هو ظاهر هذا عليه فصح بما لا شك فيه الرجوع

[illegible]

عن ذلك لا يورث دفع لانه جواز له لا يمنع بدليل انه لا عليه لهم في المصل واذا جاز
لهم ما لم يمنع على كذا في العود فكيف يجوز في جوعه الى ما جاز في الزا ان
لا يجوز ليس لهم عليه جنة تسمع في الخصام ان لو نزلوا فيه الى احد الحكماء
وانوا موضع الملا لمن رآه يوما في جوعه الى ما يختار فيما يلي له لم يوجد مما
دفع فيه ان لا اعرف الا فيما نواه من ظلمه وجوع وعمره على ان لا يبيع فانه لا في
عنه ما جاز له قلنا فان كان ما لا يبغي على ما عليه لغناه فله وجع
في دخولهم على الفقراء او في وصي له شيء والقرماء على هذا الوجه في الضمان
قلنا لا ادري في هذا وجها اخر كنهه الا ان يكون في موضع خارج القضا
بمقتضى الجواز في دفعه على ان لا يذهب الى جنة ما يكون الا بوضوح وادنى في موضع
ما يكون له الحق في الرضى فانه لا بد في هذا من الرجوع على جانه فيكون يعرف ان
من حوله وبغيره في جانه فان قدر على الوفاء والا فالوصية مما شق عليه في الثمن
لا سيما في العباد ولا ينفذ من كنهه فقد رتب عليها فان مات على ما عليه فاما
شرح بين الجميع ويكون من رضى له به او شيء منه ما اوجبه الحكم فيمنع او ما
اقران قدر في قسمه على التوزيع والا فالصلى على ما جاز فانما منع جواز لما في
لا يبرح ولا يصارح به لا فإذ لا يختلف في حكمه ولا يوقل ولا على امتلاكه عمل
بما هو في قبض الخلق عن نظر او مشاورة لدى ضرورة ذلك فان هو وصي مما
يختلف في المال ان يفر على الفقراء او جعله لبيت المال جاز ان يتبع وان
اوصى به على الصفة جاز في وصي اليها ومن يقوم بعدد مقامه ان يقول بعد
باعدك الصفة اعد لا على قوله لا يجوز لغيره فيقر في رايه على الصلة وينع
من جواز نقله ولا وصيته له ما عليه او عليه لغيره ولا وصي به كذلك جليلهم
فالوصية ليس شيء لان لا اوفيه على قيادته لا اليه وان لم يوص شيء في ماله ولا
اقر ما عليه لغيره من حق في ذمته الا ان وادته قد صرح معه في املاكها مستغف
في حقوق شق متفرقة لا يملك قضاها ولا يتحمل عنه الا بقاها فلا سبيل لماله
في ماله الا من بعد اخرج ما فيه راي له به على هذا حاله فان لم يصر معه فلا حرج
عليه في ملكه ولو كان باطنه لغيره او لغيره وكان مستغف في الحقوق في المظالم
والديون على ان يجر في لزومها يكون ان لو ظهر فصر ما فيها ولا يبرح شيء من علمه
على حال حتى يقوم عليه الجحيم به فيه ولا يفر على ظاهر ما به وجلال ولا يخل
معه كون اداء ما عليه لغيره والقرماء او يخرج منه بوجه يصح له ان تد جاز لان
يختلف في جواز له ما لم يصر بقاء او يحكم به فيه ولا يبرح قضاها قلنا
له وما يبعد في رضى الذي عندك فيه او يرضى به فانه لم يحكم عليه قالنا
الاسم فان كان لما يرضى به او يحتاج اليه بوفاء من الخش فهو مما يختلف في جواز
بعض اجانه فانه ثبته وبعض لم يحن فابطله وان كان لا شيء فلا جواز له

وهو مستند

ويستند على ما اذا
وقاضه بغير رضى
به شيئا له قال
تغيره والرد ان
عليه في موضع ما
بالزور والكيان جاز
ان يخرجه البعير والا فاف
ويستند على ما اذا
ان كان في فضل او
رضاه في نفس او
يكون في موضع ما اذا
الكون لغيره من
وغيره من الجاهل
لا يرضى في ارضه
في فضل لغيره من
لغيره من فضل او
بالزور والكيان جاز
درهم من ماله
لغيره من فضل او
الخاص في فقره وحله
ويكون له رضى من
الصحة في ماله من غير
ما يكون رضى له
بغيره من فضل او
عليه بغيره من فضل او
رواها في رضى من
في رضى من رضى من
جواز ومنه ان يرضى
منه ان يرضى من
قال في فضل ليس
اوصت في فضل ليس
منه ان يرضى من

[illegible][illegible]

في القول ما يدل على حكمه قلت له وما اوصى به في وصية فقصها فمر ما لم يغير
 وارث حتى له عليه وضمان له منه لا ومنه دون غيره من ذرية هل لهم مدخل
 فيه مع الموصاة به على هذا فمره قال قلت فقيضية بالتمنع منه من جوان
 وعلى هذا فلا يخفى على من لا يرى تركه ان يكون له من ثوبه كانه لا شيء فيكون
 يبقى على هذا حاله وقد قيل ان ترك ما يكفي لواء ما لهم عليه بعد وفاء له
 حازله والا فلا واسق فيما بينهم على قدر ما يكون لكل منهم وقيل يجوز ان لا
 لما منع وثوبه حال كونهم في جهة اخرى والا فهو كذلك على ان يخرج من بعد ما قد
 له من فاني ان يمنع من ذلك قلت له فان زاد في الوصية به على هذا فقال
 ان مات قبله قال فيقول ان يدخل عليها فجهة الشرط حكم الاختلاف في
 ثوبها الراي يقول ان ماتت مع الشرط وبما حصل الشرط والقول
 الثاني انها ثابته والشرط باطل لا يخفى بالاضمان الذي قرره على نفسه فزعم
 مع القدرة ان يكون بها الى اهله فاني قد اخبر ما ليس له الا العذر او معنى من
 ربه في موضع جوان لعدم له والقول الثالث انها باطل لما عاين شرط المشيئة
 قلت له وما قرره لعدم رايه في الصحة ثم اقرره لانه قال فيقول الاول
 منها وللآخر مقداره لا غير فانما تاخر في اقرره لا يرفع ما تقدمه والبيع بطل
 فان قدر على ربحه والا فالقول ما يكون له من قيمة او مثل كما اوجه الحكمة قلت
 له فان اوصى له او اقره جميع املاكه او ربع ماله في جهة من جهات له من لم لا يخفى
 عليه له ولما ان توفي ظهر عليه حقوق اخرى غير اوصى له او اقره كذلك
 قال قلت في قول الموصي الموقوف في هذا الموضع او ربع ماله في جهة ما ملاك
 او ما اوصى له او اقره ربع ماله من ثلث او ربع وما زاد او نقص عن هذا في
 اقرره وما بعده من المال فهو لمن بقي من الغرماء فان كفي من جهة لهم عليه حتى والا
 فالماصة على قدر الانصاء لا يجوز ان يمنع من جوان له او ما دونه على قوله
 وحده لا ينعى الى الحاكم منهم ان يفتي اليه والا فهو كذلك قلت له وما
 اقرره من قبل ان يرفع عليه غرامة الى الحاكم او بعد ان يقبل ان له بيع لغيره فدخل
 مع جهة لهم اذ هم اكثرون وما له لا يكفي لما عليهم له قلت له قد قيل
 يجوز ما قبله ويختلف في جوان ما بعد ما لم يحج عليه ماله وقيل ما لم يفسد اقام
 اكثرون وما في يده لا يبقى ما عليه قلت له فان ادعا بقية الغرماء ان ذلك
 من الحاء وانكر الموصي له او اقره به هل لهم عليه من انهم ارادوا بمنه ام
 لان قال في موضع ثبوتها فان هو ترك عنها يوما بطل ما اوصى به له
 وضمان واقره به حتى له عليه وصار ربع ماله شرعا فان صح له عليه حق
 كاحدهم فيه والا فلا شيء له قلت له وكل واحد من هؤلاء يمين مع
 الاخر بعد ان يحسم ما بينهما ما له عليه قال نعم يخلف على شهود مع
 يعلم انهم شهدوا له وباطل والا فلا شيء له قلت له وما اوصى به للفقراء

وضمان له منه لا يغير
 له من ثوبه كانه لا شيء
 فيكون يبقى على هذا حاله
 وقد قيل ان ترك ما يكفي
 لواء ما لهم عليه بعد وفاء
 له حازله والا فلا واسق
 فيما بينهم على قدر ما
 يكون لكل منهم وقيل يجوز
 ان لا لما منع وثوبه حال
 كونهم في جهة اخرى والا
 فهو كذلك على ان يخرج
 من بعد ما قد له من فاني
 ان يمنع من ذلك قلت له
 فان زاد في الوصية به على
 هذا فقال ان يدخل عليها
 فجهة الشرط حكم الاختلاف
 في ثوبها الراي يقول ان
 ماتت مع الشرط وبما حصل
 الشرط والقول الثاني انها
 ثابته والشرط باطل لا يخفى
 بالاضمان الذي قرره على
 نفسه فزعم مع القدرة ان
 يكون بها الى اهله فاني
 قد اخبر ما ليس له الا العذر
 او معنى من ربه في موضع
 جوان لعدم له والقول
 الثالث انها باطل لما عاين
 شرط المشيئة قلت له وما
 قرره لعدم رايه في الصحة
 ثم اقرره لانه قال فيقول
 الاول منها وللآخر مقداره
 لا غير فانما تاخر في اقرره
 لا يرفع ما تقدمه والبيع
 بطل فان قدر على ربحه
 والا فالقول ما يكون له من
 قيمة او مثل كما اوجه
 الحكمة قلت له فان اوصى
 له او اقره جميع املاكه
 او ربع ماله في جهة من
 جهات له من لم لا يخفى
 عليه له ولما ان توفي
 ظهر عليه حقوق اخرى
 غير اوصى له او اقره
 كذلك قال قلت في قول
 الموصي الموقوف في هذا
 الموضع او ربع ماله في
 جهة ما ملاك او ما اوصى
 له او اقره ربع ماله من
 ثلث او ربع وما زاد او
 نقص عن هذا في اقرره
 وما بعده من المال فهو
 لمن بقي من الغرماء فان
 كفي من جهة لهم عليه
 حتى والا فالماصة على
 قدر الانصاء لا يجوز ان
 يمنع من جوان له او ما
 دونه على قوله وحده لا
 ينعى الى الحاكم منهم
 ان يفتي اليه والا فهو
 كذلك قلت له وما اقرره
 من قبل ان يرفع عليه
 غرامة الى الحاكم او بعد
 ان يقبل ان له بيع لغيره
 فدخل مع جهة لهم اذ هم
 اكثرون وما له لا يكفي
 لما عليهم له قلت له قد
 قيل يجوز ما قبله
 ويختلف في جوان ما بعد
 ما لم يحج عليه ماله
 وقيل ما لم يفسد اقام
 اكثرون وما في يده لا
 يبقى ما عليه قلت له فان
 ادعا بقية الغرماء ان ذلك
 من الحاء وانكر الموصي
 له او اقره به هل لهم
 عليه من انهم ارادوا
 بمنه ام لان قال في
 موضع ثبوتها فان هو
 ترك عنها يوما بطل ما
 اوصى به له وضمان
 واقره به حتى له عليه
 وصار ربع ماله شرعا
 فان صح له عليه حق
 كاحدهم فيه والا فلا
 شيء له قلت له وكل
 واحد من هؤلاء يمين
 مع الاخر بعد ان يحسم
 ما بينهما ما له عليه
 قال نعم يخلف على
 شهود مع يعلم انهم
 شهدوا له وباطل والا
 فلا شيء له قلت له
 وما اوصى به للفقراء

فمضان لم يمد له وقتاً فيما لو ارثه عين عليه فيما لو كان على واحد يعينه
 لصح ما جلبه من ماله عليه **قال** لا اعلمها ولا يبين لي لزومها ولا جوارها
 لان اوصى به لهم في عموم لا على الخصوص لاجد معلوم فيصح لان يكون له عليه
 فيها هي مدعواه واجبة له ولا للضمان في اصله لا لهم وبما ادعاه اليه ما به
 وجهه من هولاء ايا سعة معرفته بما فاسحقان في الخلاصة على رأي مزاجان
 في موضع جوان **له** **قلت** له وعلى هذا من كون الوصية بجميع املاكه
 للمفقراء وصحة ثبوتها بعد موته على هذا الوجه من لزوم ما عليه من عثر عليه
 ان يعرفه فاي شيء يصح ان يجعله في انواع ما لا ينفذ ما اوصى به **قال**
 اما الماله لهم والنفاس من المذهب والفقهاء والغلو من الناس او ما يكال او يورث
 فتقر في عينها على جاز له من الناس وما خرج عن هذا النوع والعبيد والنجوا
 والاسلحة والنفاس والاواني والاثاث والدثار والفرش او ما يكون من
 نحوها فانه يتبع فيه قسما في المصح بذكره في الاثر وان في عينه لم يصح
 هو وجد الصواب في النظر ما لم يخرج به من دفع اليد من حذما قد اجيز له فيه
 واما الاصول فينتفع بها من او ما يكون لها من غلة وان فرقت هي او ما يكون
 فاقطاعها بعد البيع كما لم قل ان فاعلة تخلف في دينه لانه موضع راي لا انه
 يعجز عن ان لا يباع بل ينزل على حالها فان لا تنفع مما يخرج من مثلها
 او ما يكون من علائقها او ما فيها العسوان ينتفع بها الاخر كما انتفع بها الاول
 من ذوق الفقير على رأي مزاجان لهم على ماله لا على رأي مزاجان اوصى به
 لهم ولا فكله على قيادة سواء ولا فرق في ذلك **قلت** له ويجوز لزوجهاته
 واولاده او من يكون من وارثه عند فقدهم ما جاز لغيرهم من الفقهاء **قال**
 نعم على رأي مزاجان لمثلهم لعدم وجود المانع لهم من جوازهم على هذا الرأي من
 ابحاث وعمسوان لا يصح الا هذا لان صحة دعوى الوفاء كاعتبار غايته البعد
 فالحق الاوان في الاثر ما يبدل على صدق ما في هذا النظر ففرق من مواضع ذكرهم
 وساعة من معرفته باوع وانما الموفق في ايرادهم بجواز ما فيه **قلت**
 له وما يكون في يد يهم لهذا الموصي من حلي ولباس او متعة او فرش هل لمن
 بل من في تفريقه من بعد ان يجعلهم لغيرهم ماله يورث في مقدار على ما
 يجوز لغيرهم **قال** هكذا يخرج في عتدي على هذا الرأي كما جاز لان يجوز
 لغيرهم على قيادة وان لا اكثر مما فيه من الغل **قلت** له ويجوز في موضع
 ما لا يكون فيه قائم بالعدك وهو الاول ما من غير من كان زافر مقدار
 ما جاز لان لو كان من يديه ام لا **قال** لا احد من على الراي اعرف في
 الحال ما يمنع من جوازهم له في هذا الحال كالا سبيل على قيادة الاجواز فان

فمضان لم يمد له وقتاً فيما لو ارثه عين عليه فيما لو كان على واحد يعينه
 لصح ما جلبه من ماله عليه **قال** لا اعلمها ولا يبين لي لزومها ولا جوارها
 لان اوصى به لهم في عموم لا على الخصوص لاجد معلوم فيصح لان يكون له عليه
 فيها هي مدعواه واجبة له ولا للضمان في اصله لا لهم وبما ادعاه اليه ما به
 وجهه من هولاء ايا سعة معرفته بما فاسحقان في الخلاصة على رأي مزاجان
 في موضع جوان **له** **قلت** له وعلى هذا من كون الوصية بجميع املاكه
 للمفقراء وصحة ثبوتها بعد موته على هذا الوجه من لزوم ما عليه من عثر عليه
 ان يعرفه فاي شيء يصح ان يجعله في انواع ما لا ينفذ ما اوصى به **قال**
 اما الماله لهم والنفاس من المذهب والفقهاء والغلو من الناس او ما يكال او يورث
 فتقر في عينها على جاز له من الناس وما خرج عن هذا النوع والعبيد والنجوا
 والاسلحة والنفاس والاواني والاثاث والدثار والفرش او ما يكون من
 نحوها فانه يتبع فيه قسما في المصح بذكره في الاثر وان في عينه لم يصح
 هو وجد الصواب في النظر ما لم يخرج به من دفع اليد من حذما قد اجيز له فيه
 واما الاصول فينتفع بها من او ما يكون لها من غلة وان فرقت هي او ما يكون
 فاقطاعها بعد البيع كما لم قل ان فاعلة تخلف في دينه لانه موضع راي لا انه
 يعجز عن ان لا يباع بل ينزل على حالها فان لا تنفع مما يخرج من مثلها
 او ما يكون من علائقها او ما فيها العسوان ينتفع بها الاخر كما انتفع بها الاول
 من ذوق الفقير على رأي مزاجان لهم على ماله لا على رأي مزاجان اوصى به
 لهم ولا فكله على قيادة سواء ولا فرق في ذلك **قلت** له ويجوز لزوجهاته
 واولاده او من يكون من وارثه عند فقدهم ما جاز لغيرهم من الفقهاء **قال**
 نعم على رأي مزاجان لمثلهم لعدم وجود المانع لهم من جوازهم على هذا الرأي من
 ابحاث وعمسوان لا يصح الا هذا لان صحة دعوى الوفاء كاعتبار غايته البعد
 فالحق الاوان في الاثر ما يبدل على صدق ما في هذا النظر ففرق من مواضع ذكرهم
 وساعة من معرفته باوع وانما الموفق في ايرادهم بجواز ما فيه **قلت**
 له وما يكون في يد يهم لهذا الموصي من حلي ولباس او متعة او فرش هل لمن
 بل من في تفريقه من بعد ان يجعلهم لغيرهم ماله يورث في مقدار على ما
 يجوز لغيرهم **قال** هكذا يخرج في عتدي على هذا الرأي كما جاز لان يجوز
 لغيرهم على قيادة وان لا اكثر مما فيه من الغل **قلت** له ويجوز في موضع
 ما لا يكون فيه قائم بالعدك وهو الاول ما من غير من كان زافر مقدار
 ما جاز لان لو كان من يديه ام لا **قال** لا احد من على الراي اعرف في
 الحال ما يمنع من جوازهم له في هذا الحال كالا سبيل على قيادة الاجواز فان

يقول وما هو الذي وافاه وحققه فان موضوعه ليس له في مقدار كذا ولا على القيمة
ويجوز على رأي الخليل ان يرجع به الى حاله في زمنه وهذا كما في موضوع القيمة
وما خرج عن يديه فليس له ان يقضي على خصمه متى • وادله عدل • قال امر
فيه الى الحاكم لا ابيد • وما لم يقدر على توريثه بين ما علم وربما وجد ما نفع فيما
ضمنه في حكمه في الرأي ان لم يحكم الاختلاف في الرأي على حال وان لم يلقه
اوليت المال او يوضع فيه امانه لا هله فيما فيه يمكن كون نقله والمنع من
النقل ليس لبشرى على مرت الزمان الا بضطر اليه مع الصمت على رأي من قال • مع
الضرر • بل وجهه لا على رأي من يقول فيه انه لا شيء عليه • والغرض بين هؤلاء •
وبينك ظاهره انه في خروج مما دخل فيه بطل في فعله وعلمه ولا بد له منه
وهو في الدخول لا شيء لا يخرج له عنه • والا حث رابع ما يكون من الضطر
ورعا على ما فيه رجاه تقربا من المنة والاستغفار وجبر وان يدعى الى ما يورثه
اليس من روح الله فيجعله على الاضطر لا في قدر ما في يديه والخير وعلى العكس
وهذا لو شككهم في اخذ حق الغير من مال مشترك بين ابيته لا على ما جاز لهم
وليس كذلك • وما خرج من خذول ما ترك لا يخرج فيه مشترك معهم بلا شركة
فانهم لهم فخذ من مالهم • والى قيمه في مثل هذا الوجه • ولان اصبرهم الزمان
وما يجزى • وما لم يكن في حال فانهم في موضع فقره سعة • ورفع
نازلت عنهم ما يخرج هذا المال من مئة او غلة في موضع ما لا يكون فيه
فلا هل الفضل يومئذ قائم بالعدل لا على يديه في موضع وجوده على رأي من
اجاز مثله • وان لاكثر ما فيه ظاهر في المسافرة في هذا لهم اصح وارجح من
ذلك • فليس سبيل الهلاك • ودع ما كان من الزمان في دين الاسلام •
ربما جاز ان يخرج فيه الرأي في جوان • فاختر نفسك واخبر ما هو اقرب
الى السلامة يوم القيمة • مثل هذا وغيره • والله الموفق • رجا فيه ربه
ما فيه صاه • فاعرفه وطعم له في ترك ابيه متوكلا عليه • وما لم تنه فقله
وتفكر فيه ففهمه ولا تنفع الهوى فيضدك عن الهدى • وتركك عن التقوى •
وما ذكرناه في هذا الموضوع اخر المسئلة مما عرفته به فاجابته بعد ان
الغناه مما زاد من لفظي ونقص عن الخطك حتى عاد صورة المسئلة كما هي في
جوامعها ما افناه خلاها سؤالا وجوبا فاما ما هو من نظر فيها فزوالها الى
آخرها فادان بعملها وانذاره • الحق من طلب الحق • ووافق ان
يستعمل الورع فان قدر على ما يكون من فائفة في الزهادة والا فالواجب على
حالا وعلى اصح في انواع العباد وما كان في ترك في منع او اباحة • فالافضل
اربع لان نواك ما جاز • والا بالاربع منه فانه في جرح الحكم هو العدل

[illegible]

واعلم

وانداعلم
 على زوجه النعمان ما
 الخياط القصبى وانما
 بالهوى حيث يريد
 اصفا على نعل المذنب
 على ما جاء به اوله
 حوا لا يفسد
 نكح على السراوانما
 كلفى لها عليه
 وقد ايضا من رجل
 على ما لا يعلم الا قد
 مؤكدها خصوصا اذا
 ذلك راعى
 في نكاحه فاجل هو
 قوله ويصدق الحق ما
 آلت والليل لم يغير
 على محمد
 على فكلما لم يفسد
 يكون بعد اعرف قوله
 بسفاح الحريم حزين
 فغير الله فم
 لم يفسد عرف الزور
 على من انما كذا
 على انما لا يخرج منه
 يشاؤوه قلت
 قال شعبي اذا كانت
 معى النعمان في نكاحه
 ذلكم لاجته عليه
 على ضربا اضرب منه
 مرفق بين الاشياء وال
 لتفسيح الاستراحه

اجد هذه المسئلة جواها وعندى والده علمه ان ليس لصاحب المال ان يحصن ماله
او ان يتركه له سابقا اذ كان له طريق من قبله عليه على هذه الصفة ان يخرج له
طريقا يابعا ذراعان وفوق ذلك ثلثا ذراع هكذا حفظناه وعلى الصبي ان لا يسفك
ما فيه من ماله ولا الوعاء غيره وكانت الطريق تنوصل فيها الى ماله ولم يكن طريق
في الما بين فيه فعندى لاطرفه له على صاحب المال ان يهتد قبله في الممر والى والده علمه
سنة ومن بعد حدوث القتل على السواق فيه اختلاف قولنا يجوز
ولو اجاز الا انه لم يكرهه على السابقة وتلقى المصنفان عند الشك واذا
حدثت القطة مضرة ووقع حجر فيها او ضرب في السابقة فعلى الذي
احدتها اجازها وما يعملون في فعله في حجره ذلك فعندى لاطرفه
بعدلوت معنى لان التقيد قد ارتفع عنه واما نظر السابقة اذ كان صلاحها
لها خارجا فعندى والده علمه سنة ومنه اذ لاطرفه اذ كانت تحت اصول
الخلع على وجه السابقة ولم يكن بينهما وبينها صدمات فليس للمخل لا
ما قامت جدوعا عليه والى لاطرفه وحكمه الطريق في الصلح وغيرها
ومثل هذا يحتاج الى نظر والمشاهد له يرى ما لا يرى العايب والى والده علمه سنة
ومنه وفيه في مال رجل فطلب في الشراكه اصلاحها باخذ رجل حتى لا يضر
ايرض ماله فلا يشركه ان يعين على صلاحها كل واحد منهم بفرض نصيبه
ولو كانوا متغيرين عنها اذ كان في صلاحها صلاح لهما ان لو اذروا زجرها
والى والده علمه سنة الشيخ محمد بن ابي جعفر في الاثر وحده في مال في الارض
ولم يصح له جري في الاسلام ولا الدارق فهو لى وجده وكذلك الارض الذي
يساويها اذ لم تكن فيها افاق عجمه في مالها واهلها والى والده علمه سنة
ومنه والى اذ كان له ربا به من يرون تحذونه جملد ويومض من صلاح اخاهم
جملد وكان في هذا العلم ماء للمسا جلد واذا تعد المتولي امواله المساجد شرطا
عليه من خدمه الجملد عليه كما وقعت امواله المساجد لو كان الحق المتولي في
ذلك الا ان شاء الله قال ان كان هذا الجملد من الماء ومنه بين انه لا يملك
لما بين ان يعرف من مال يعرفه رباب الغل على يدته وقفا ان يقدد بالوكس
فلا تعلم ذلك هذا اذ كان الماء والغل في حيزه وقد بان الضرر من رجل من هذا الجملد
للماء واما اذا كان نجده قرحا فلا يجوز ذلك على الايام والمسا جلد قال
الناظر المقتضى به الشيخ فهو في معنى الحكم واما في نظر الصلح اذ تبين الصلح
في حق هذا الصلح مع اتفاق الجاه وازواجه فلا يصفق الاخذ منه من مال
اليتامى والمسا جلد تبين الصلح في ذلك كان قرحا او ليسا والى والده علمه سنة
ومنه لى جاء في الاثر ان كان عليه سابقة في مال غيره فالاراد ان يحضر ماله

ويجعل لهم ساقية مسلمة فاذا كان اذا رجع من بعد غفر ما ثاب الى الطريق
ليذهب الى ما له سقيا ماء قبل وصوله فلا بد له ان يجعل لهم جوار
حتى يتبعوا ماء وهم وان كان لم يسبقهم الماء كان جازي لمذكر الا ان
يكون طريق على هذا الرجل فذلك على ما ذكره وان زاد اخرج طريق فله ذلك
واصله علمه **مسألة** على ائمة خمس وسبعين وفي مال عليه جدار وخلف
احدا ساقية جارية يحوي لصاحبا لما ان يغسل نجس مثل الامعاء ولا يشاهد
واخرا لما اذا كان بين ماسله وبين الساقية اقل من ذراع ونصف وكان
الساقية على جانبها الاخر طريق جازيه قال اذا سلوا في فواطع الاضام عن
الساقية بقدر ما لا يضرب بحري الماء فله جازيه ولا عليه صرف فله لاجل
الطريق الا ان ينفذ شي من فله على الطريق فيصرف ما انا في عليها واض
بالساقية والى ما علم **مسألة** ومنه وفيه من في مال ساقية جازيه
والا ان يسقف على موضع منها تحت او حصي له الى ما له فوق ذلك ولم
يكن له ذلك في المتقدم يجوز له ذلك لا وان وجد ذلك في فله يجوز له تجديده
قال اما تجديده ما غريب مما تقدم ولم يعلم الذي يجدره محدث باطل ولا
صح ذلك معه بعينه انه يجوز له ذلك بلا من عار ولا نقصان واما اذا لم يتقدم
ذلك وكانت الساقية من الجوارب ففي ذلك اختلاف واكثر القول الجواب الا ان
لا مانع على محدث فلا ضمان اذا تولى فعله شي من المصير على الساقية ويكون
السقف لا يضرب صاحب الساقية او يكون بقدر ما تلتقي مسحات الشايجين
من اعلا واسفل والى ما علم **مسألة** ومنه وما صفت الساقية الجارية هي
التي فيها فراسفل خمس اجابيل واربع اجابيل على قول وان كانت الا جابيل اقل من
اربع وكانت ملكا لخمس في الاملاك فضاء فله منسحب جازيه ويجوز ان اعلا
منها ان يقع اجاله واما اذا كانت فرعلا فيها خمس اجابيل فضاء او من
اسفل ففي ذلك اختلاف وللنقهاء في ذلك اقوال ومذهب وانما ان
تكون الساقية اذا انقطع فيها فراسفل اقل من ربع اجابيل وكانت لا اقل من
اربعة ملاك ان تكون غير جازيه واما في قياس النخل فان الساقية تقطع
القياس كانت جازيه او غير جازيه والى ما علم **مسألة** ومنه وفي رجل
اشترى مالا تنفذ له ساقية من تحت طريق جازيه ووجد في المال بقعة
لا تشرب مع هذا المالا المذكور واران من تحت طريق جازيه ووجد في المال
بقعة لا يسقيها مع المالا من هذه الساقية المذكورة ويحطبها في المالا
يجوز له ذلك ام لا قال ان كانت الساقية جازيه ففي الاثر ان الزيادة
جازيه وان كانت ساقية علنا فلا تجوز الزيادة عليها على هذه الصفة
واذا لم تجز فيجوز البقعة التي احدها ويحتطبها حتى لا يشك ان الذي تركه

مثلا

من الذي له ماله الاكثر
واذا كان ساقية ماء
تلك الاربع ويجوز
على هذا في ذلك
مسألة الاول
على من الساقية
جذب على من الساقية
او غيرها على ساقية
وان جازي له ذلك
قال الساقية في الفاس
الا وهو لا يترك
هذا القول في مال
لم يجعل له ذلك
بالساقية والى ما علم
فله ذلك في مس
ام كسبها في مال
على ما جاء به
تكونه وحسب ما مضى
اذ كان مال الساقية
وكان على الساقية
يكون في مال
خلفه على الذي كانت
واما كسبها في مال
اكثر من حطب فله
لا يجوز له حطبها
الماز في حطبها
الاسفل على الاثر
والى ما علم فان كان
كانت تقطع بمطامير
اجازي له ذلك وان كان
احدا ليداعها في مال
عزلان بعد ذلك

من الذي احده اكثر واكثر عليه **مسألة** الزامني وفيم له مال ورثته واشتره
واذكره يسبق بما معلوم لم يذكر ذلك لان صار له في المال خيل للساجد نحو
ثلاث اواربع وخمسة هو عين اقل واكثر هل يجوز ان يزيد فلا زاد
على ختمه التي ادركها ام لا **قال** فيما يعجز عن ان يزيد ان يورث فلا
عس الماء الا لو لم يقع لكل ختم منه ونشترى للفصل الا بدعته او يقع لكل
ختمه في الختم المقدمة ونشترى هذا الماء بجملة هذه الختم اذ لم يكن في ذلك
خيف على ختم السجود واليد اعلم **مسألة** ومنه وفيه من قبل يتجرى بين
او غير ما على سابقة حابر في ماله ولم يفسح على الماء شيئا يجوز له ذلك ام لا
وان جاز لم يذكر بل من فيها سقطا من ورثتها في سابقة القوم متى ام لا
قال لا نعم في الفصل عن السابقة قبل خلاف قولهم في ذراع عري
الماء وقولك فلا تذازع وقول جيت لا يضر بالسابقة ولا يحبس الماء ويجوز
هذا النوع فان فصل سكت تحبس الماء او يضر بالسابقة كان شجرة او تخلف
لم يحمله ذلك واما ان فصل حيث يجوز له فحدث منها حدث يصير
بالسابقة من سقوط ورق او شئ فاعضاها فيجب على غيره ان لا يورث
فعلد واليد اعلم **مسألة** ومنه وفي شئ الفخ يكون على اقسام المستفقد
ام كيف الحكم فيه **قال** اما الشئ الذي تملكه السابقة فهو على التقيد
على ما جاء به الاثر واما كس السبول والادوية فالحيار المقعدان شاء
تركه وحسب ما مضى وان شاء خرجه واليد اعلم **مسألة** ومنه وفي الماء
اذا كان ماعا بالخيار وان كان في شئ الفخ على الباع ابعلى المشتري
وكن ذلك لماع فالحيار يشربه على من الشئ منها **قال** اما الشئ فان
يكون على من يتوقع بالماء في وقته وذلك من مقتعدو مشتري الخيار واما
خذه من الفخ الذي ثبت للذو من المصاروح والظفر في على صاحب النصل
واما كس البول بان الذي يكس الفخ كيد ولا يستطيع اخراجه الا بالمال
الكثير فلم يحفظ فيه شيئا بعينه وفيما عدى كانه مثل المصاروح والظفر
لان هذا صلاحه ثبتت على الذو واليد اعلم **مسألة** ومنه ما السابقة
الجائز في عندها التي عليها اربع اجائل والمفتوحة الخمسة والعجل على
الاسفل ليس على الاعلاء واما اذا كانت الاجائل رجل واحد لكل مالها جائلة
واحدة فان كانت اموال متناوعة فيجب ان تحسب اجائل واحدة وان
كانت تقطع بينهما اموال الغرم فكل مال قطع عليه ما الغرم حسب حالته
اجل تناوع وان كان الاموال اصلها لنا من متفرقين فانها هو فتعسب
اجالها على ما كانت عليه عند ادائها لان السابقة اذا كانت جائز لم ترجع
علمان بعد ذلك ولما زاموا في الماء والسقي فكان لم يسقى على احد فلا يضيّق

[illegible]

الصرة التي فعلها والى اعلم **مسألة** ومنه وما تنسقف السواقي قال بعض المسلمين لا يجوز ابداء بعض اذام لكن على الساقطة مضرة ولم يمكن منع الشاح وبعض اهل القطر على الفجاء اذ كانت المساحي على تنقي عليها والمجاينين بلاد حولها ولم تكن تمنع الماء ولما ان بزغ سقف الساقنة فلا يجب اذام لكن هدر وكم ان يزعم ان الساق قبل وفات وخلع على رثته فلما ورثان يقتسمي كان يجوز انوع حتى يصح بلطبه والى اعلم **مسألة** ابن عبيدان بن عمر السدي والى اعلم اسفل وعي بن عثمان قال وقال جسمائنة لدرع وقال ان قال كابرى العود والضرعة وقال فرقا على فتح المضيق بشاهد عدي وعلى ما يرى العود ولد والذى فعل عديان حرم الفلح حكم ما يمزج ولا يحدث عليه اقل من هذا منافع ما يرد ولا يحدث ايضا في حرم حدث والى اعلم **مسألة** وهذا الساقنة اذ كانت مساوية لارضى الجلبين حكم الساقنة لا يجرى وليس لاحد صاحب الارض ان يهيئ الساقنة ويحطبها في ضد الا ان تكون الساقنة متساوية لارضه حكم الساقنة لدا فاذ اشترها فاحصاها فاحايز لم يهيئها ويحطبها في رصده والى اعلم **مسألة** ومنه وسات على الفلح الذي لقطه البلوش سعالته عواي سعال فاذا كان جاعا فموات ويسمى في موات يصح ان تنسقي في الاسلام ولم يدخل في املك الناس فعند انه خلا رطيت وحاشي الكتاب بشرة وجازيها لاحتد منه غير ان فدا خلت المسلمون في حرم البلد قال بعض ان حرم البلد جسم ما يمزج وارض وقال قلنا ما يمزج وارض وقال ما يوطئ الغف والحافر وقال لا يضر وكل قول المسلمين صواب والى اعلم **مسألة** ومنه وفي الفلح لقطه الناس وخدموا فلا سفلت ان انا ساعينهم عمدوا الى العلاد وسقوا ظهرا واحشا في ذلك الموضع لهم لاهم سفوق ما يمزج لهم منعهم لاه قال ساق في الاقتران مواصبا اهل الفلح الا سفلت يحدوا في املك الناس وارضين واقلح واما الذي يحفظه من اثار المسلمين اذ كانت في قديم سالف وهو يبقى فظاهره ساعد بين فخايز لاهل الفلح ان بينوا ساعد فليجبه ولود دخل في ارضه الناس وصعقا ساعد الذي حكم به للفلم اذ كان ماء الساعد يطبخ في الفلم فلا قطع حدث والى اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل احتسب الفلم باذن بعض اربابهم بلدا للوقوف او بدل الادب ابدان يقدوا غير في الفلح لاصلاح هذا الفلم وفي تحت يد مال هذا الفلم وعلته مال ولاد اران يتقعد في صلاح الفلم وكرم بعض ارباب الفلم وقالوا لا نرضى ان تتقعد مشا وما ل هذا الفلم لا يعان فيقام هذا الفلم وكذا تقعد وقال المحتسب انقذ ما صار تحت يدي في صلاح هذا الفلم على زيد فوافق به بنفسى هل على هذا الرجل حجة لاصحاب هذا الفلم لاه قال فاذا احتسب

فقالوا له يا ابن
 آدم انا نرى انك
 قد اصابك الجنون
 فقال لهم يا اولاد
 آدم اني قد اصابني
 الجنون واني قد
 اصابكم ايضا
 فقالوا له يا ابن
 آدم انا نرى انك
 قد اصابك الجنون
 فقال لهم يا اولاد
 آدم اني قد اصابني
 الجنون واني قد
 اصابكم ايضا

هذا المحنت بقدر ما صار تحت يد في اصلاح هذا الفلم على وجهه وراى قد
بنفسه هل على هذا الرجل هذا الفلم منى ارباب في القيام به والقيام
بصلاحه ومصلحه ماله وحصاده مرة ماله وادخل يد في ذكره فاذا فعل ما
يجب لم يزل القيام بام هذا الفلم فيما مضى ولا ما س عليه عندي في ذكره ويرجى
لما لا وعظم الثواب واما في المستقبل فاذا كرم ارباب الفلم خدمته
في القيام به وماله فليس له عندي ان يحسب في خدمته وماله الذي هو
في يد الفلم ولولا اصلاح في ذكره اذكر ارباب الفلم ذلك لانهم في ذلك
حقا اذا كان ما في يد من فعادة ماله من ارباب الفلم وكان ماله الاصل ويكون
ما في يد امانته عنده الا ان يقوم هذا الفلم وكل كفة عدله واخذ من حكام
المسلمين وارباب الفلم وليس لهذا احد الاجرة لمزايا على قيامه به
الا ان يقض الاجرة لمزايا ارباب الفلم على القيام به وما لو احكام حكام
المسلمين لان الحسنة والمحنت لا تكون الا لله وليس له نورا القيام بها
بحصا دفع ماله بعد خوله فيها الا ان يعينه في ذلك حاكم عدله ويقوم وكيل
تقته عدله واخذ من حكام المسلمين والافواه ما نفعه وعليها القيام به وحصاد
ثماره على ما يجب له عند المسلمين ويكون ذلك امانته في يده ليس له انفاق
عندي في خدمته فخر او شح او ضرر او بعدا وظفر يحجب هذا الفلم اذا كان
لارباب الفلم الا ان ينهام هيا مالا لا يرجي صلاحه الا باخراج ذلك الهام
ما هو جابر عليهم الجبر فيها ارباب الانهار بحير ومن على صلاح النهر
فيما يجب عليهم الجبر فيه وقد وجدنا الحسنة لا تبت الا للثقة التام
في معقولكم واما في الواسع فاذا فعل المحنت ما هو واسع له وجابر
عند المسلمين القيام بام هذا الفلم جابر ذكر عندي ولو كان المحنت
غير ثقة اذا كان ذكر منى ارباب الفلم لا نفع ولا ايجز له فيه ولا يعلم
مسئله ومن ان يقول السواقي ثم اختلاف قال من قال ان السواقي يتكلم
بحالها ولا يتكلم وقال من قال جابر يقول السواقي في رعيه في رعا اذا لم
تكون في ذلك مصر على الماء من بعد اكثر من قبل كانت السابقة في الجاهل
اولا قيام او بالعين ومن قال هذا القول فلا يجوز خطبته ومن قال يقول من
قال ان السواقي لا يتكلم في رعيه بل هو يعلمها العين ولا يعلمه مسئله ومنه
وفي جملته في ماله سابقة جابر اراد ارجل ان يجد على ماله وكرم ارباب
السابقة وقالوا لربان تكون سابقة مسلمة كانت ولا ارباب
المال لا صانته ماله ولم يكن في السابقة صوابا لاحد بل يمنع صاحب
المال لاه قال ان هذا الرجل لا يمنع من رعيه وما لمعان كان في السابقة
صوابا فليكن يجعل له السابقة طريقا في ماله وان لم يكن في السابقة
صوابا في ذلك اختلاف قال من قال لا يطبق عليه ما رد وقال من قال عليه

[illegible]

طريقه واسد اعلم **مسألة** على المولى علو محمد بن حماد وادان يعق فلما برئ
 في أموال الناس لم يملح الخلاف وغيره بغير ضاهه فهو محرم للمعسر وما مثل
 الشح في أبوابه اذ اراد ان يسوا فلهم فلا اقدر لمعهم وذكرك وانه
 اعلم **مسألة** ومنه وفي ساقية رجل غرق ما له رجل وليس للرجل طريق
 لما روي بذلك ساقية اذ ان يطرق في الساقية لما ذكره الامام **لا** قال
 يوجد في الاثر عن موسى بن علي انه حكم صاحب الساقية ان يمر في الساقية اذ لم
 يكن لطريق غيره ها الا ان يوجب في الاثر ان في نفسه من هذا الحكم **لا** ولم يرفع
 في الاثر عنه انه رجع عن هذا الحكم **و** حفظت على الشيخ محمد بن عبد الله بن ليس
 لان بطرق في الساقية اذ كان ارباب الساقية واما افضل في الساقية
 قولهم ذراعاً وقول ذراعين وقول ثلاثاً ذراعاً وقول ما لم يمنع جري الماء
 واسد اعلم **مسألة** على الشيخ سليمان بن محمد بن حماد بن سفيان في المورد اذا كان
 في البرية من سالف الاوقات وادان احدان يجزئه ويجزئه ويجعله فالحاجي
 ذلك **لا** قال ان كان هذا المورد غير ملك لاحد ولا صحرى وقت وقف ليبرد
 الناس وهو في موات من الارض ولم يصب اغنامك لاحد ولا هاشي ولا افان
 تدل على اسباب الملك فيها في عتق ينع للارض ولا باس عندي على فزجى
 ماء واجبي به الارض ليستة لانه قد قيل ان الارض من اجبها مولا تا
 فهو له واسد اعلم **مسألة** على الشيخ حسن بن سعد بن حماد وفي البيوت التي
 توضع على منحور الارض اجبا ان يجرها على منحور سائر وكان في قرب
 هذه البيوت في اقل من ربعين ذراعاً او في حد لا ربعين ذراعاً فمعد صاحب
 هذه البيوت الاخرى من ذلك لا يمنع من ذلك **لا** قال الذي يعنى في ذراعاً في الاثر
 ان لا يمنع احد من طريق ماله ما لم يبين منه ضرر على غيره فلا تتبع الضرر ولا
 عنقر ولا ضرر في الاسلام والذي يحجب في مثل هذا ان كانت البيوت التي يحرقها
 عن البيوت الاخرى اكثر من ربعين ذراعاً فالحاجي في الحديث ان يزيد فيها ما لم تن
 المضرة على البيوت الاخرى وان كانت على اقل من ربعين ذراعاً على البيوت الاخرى
 فيجب على من كثر الحديث قلت فان لم تنقص هذه البيوت المحذرة عليها هذه
 الزيادة وكانت اقل من ربعين ذراعاً او في حد ما ولم تكن على صاحب البيوت المحذرة
 عليها هذه الزيادة مضرة هل يمنع صاحبه ام **لا** قال الذي جاء به الاثر ان
 البيوت التي على البيوت ربعين ذراعاً وكذلك ينع من الزرع المهر وقول نعمانه ذراعاً
 وقول نعمانه ذراعاً وقول ما بين ذراعاً وكذلك البئر عن البئر والذي على الحساب
 في ذلك ان ينع الحد الفصح الشرعي ويجوز ان يبين وجده ضرر من بعد
 الفصح فترك ذلك سلم واسد اعلم **مسألة** ابن عبد الباقي وسالته عن ساقية

[illegible]

ولم يعرف له هذا المال حتى ان يصل وان كان يسقى من ساقية الاول من هذا
اليوم وغيره لاننا اشتراه من ورثة كعب فعزل سقيه وان خلط اليه سبع
من هذا المال وسقاه من ساقية الاول على غير علم يجوز له ام لا هـ قال ان
كانت الساقية حائزا فسقى منها كيف اراد اذا كانت مما يجوز ان يفتح عليها وان
كانت عجزا لم يفتح فيه اختلاف قول عجز ان يسقى منها وقول ان كان هذا
اليوم مال يسقى من هذه الساقية ولان ساقية غيرها واطمان فله ان هذا
اليوم الاول ان لم يلحقه السقى من ريع الارض وهذه ساقية هذا المال
كله فلا يفتن عليه عند ان تحق هذه الارض لشرب هذه الساقية على
معنى الاطمان لان هذا لا يكاد يعدم وجميع الاموال واسد علمه **مسئلة**
الصبي وفي غيبة فيه اخرج وهو موقوف لشعبه وانفقها فاهتمت ودارت
هل يجوز ظفرها بالخير من غير علمه الارض والميراث ام لا هـ قال اذا لم تنضم
الا بالظفر جاز ذلك وان استنفقت يفر ظفره يجوز واسد علمه **مسئلة** ومنه
وفي رجل اشترى مالا من رجل شره فباعه من حائل المعتاد وسقيه ما حذر هذا
الشرب اذا اراد المشتري حوزة ماله واختلعا في الشرب كانا لهما صغيرا وكبيرا
كله سواء لم بينهما فرق هـ قال اذا انفق المشتري والبايع على تمام البيع والشرب
ان شاء الله وان اختلعا في شئ انتقص البيع ورجع البايع او ماله وان كثر في
الدرهم وشربا لشرب في الاصل غير ثابت واذا انتقص البيع ورجع البايع
الماله والمشتري الدرهم وشربا لشرب في الاصل غير ثابت واذا انتقص
البيع لاجل الشرب فقال هـ قال بقيت الماله فيغتم العدرول وقال هـ قال انتقص
جميع البيع وقال هـ قال ان كانت سنة المداشر لم اولاهم يثبت هذا المشتري
المال لشربه وان لم يكن لهم سنة انتقص البيع ولا علم وقابل لافلاح الصغير
الكبير هـ وان ثبت الماله لشربه واختلعا في الشرب فقال هـ قال حد الشرب على
نظر العدرول وقال هـ قال يماس الماله ثم يسقى الشربة والشربين ثم بعد ذلك يسقى
اذا بلغ الماء الى الكعبين ثم هكذا شربه وان اراد ان يقطع سقى اذبل واد
فصار لم نظر ما يوزن والماء يقطع له حظه واسد علمه **مسئلة** ومنه والبايع
الجائز يجوز منعه ولو فسده احد ورثايب المبالا عند المداشر لا يؤمن
ضرم على من يقطع حوزة واسد علمه **مسئلة** ومنه وفي عارة وجدت على
ساحل البحر تخار وتنفعا ملكا هل يتعا بها علما وجدت كانت هي لاحد
فلا هل الاسلام او في احد من المشركين هـ قال لا احتفاظ هذا شيا واقول
ان ثبت حق هذه العارة بوجوه الوجوه الصواب كانت بهاها ويجوز
ملكها يجوز طناها واخذها قلنت له وما وجد الحق الذي يثبتها ملكا
فدعاها لا اثر بخلافه وجعل العارة بطريق ثم البيوت فما الذي يحتمل

[illegible]

شعنة وتكره هذا العلم ويحتمل له وجهان بالعلم الظاهر بالخاص والتركيب ومن
قبل ليس في هذا الموت ضع الذي في قبيل على ولا راد صا حقه الاملاك
ان يغسل في هذه الشعبة ونسل على وجهين السابقة وكرم ارباب العلم
ذلك ولا راد صا حقه الحاكم المسلمين يا من صرنا ويجوز ان لا يقال
فلا كانت على تلك السابقة مسيل ماء للظرفات ولم يكن لهذا فضل
فاخاف ان يمنع من الفصل في ارجوان مسيل الماء الثابت غزير القطوع
بمن التحلتي ولم احفظ في هذا ما انصوصوا الا ان اردت ان ثبت انه يربط
الماء فلا يشك انه يمنع من الفصل فخصوصا اذا كان في ذلك الفصل انصر
وينظر في هذا الجواب فان كان موافقا للدين فالعمل به لا راد ولا يرضى
به على قايده وانت سالم ما عافاه والحمد لله **مسألة** عن الشيخ
جيب بن سالم في ساحل البحر وجوز فقهه للامام اذا احتاج الى ذلك
قال قد نظرنا في ذلك فوجدنا جواز ذلك في الجزء التاسع والثلاثين من كتاب
بيان الشرع في جبر البحر في ساحل البحر بضطاد منها السمك هل يجوز لاهلها
ان يقعدوها قال بلى هو ذلك ولكن ان ساءوا بها واكلوها منها
انظر واكرها جاز ليها وهو ساحل والفقهاء اوجبوا بيعه فنذكر فذكر هذا
انقاع ولا انقاع اهورن في تلكه والخوة في البحر يحبسها نوم ويدعوها
فالا كانت الخوة يمد فيها البحر حينا ويجز حيا جاز لمن جازها وان كانت في
الماء المدايم فليس لاحد ان يحبسها • وكذا في موجود في الخوة وكذا في الجوز
عثر على الخافي من في الخوة وما يعشى المد والجوز وهذا عذرا في جواز
فقد سواحل البحر قرب من الخوة التي في البحر لا لسواحل ليس ملك لاحد
وكل شيء ليس له رتب فخرجت عن دولته المسلمين ولا امام ولا غيره
الما بنت من الشيخ في المقار وفي سبل السيل قد جازوه للفقراء • وكذا كما
بنت في المسجد قبل هو لاصلاح المسجد وقيل هو للفقراء وكل شيء يكون
للفقراء فالامام اول به ان شاء دفعه للفقراء وان شاء انفعه في غير
دولته المسلمين وايضا فانه السواحل قد وجدت في ايدي المسلمين يجوزها
وتمنعوها وقد عودها لغير دولته المسلمين ولم يرد احد من فقهاء المسلمين انكر
عليهم ذلك وكان في زمانهم جمعة من علماء المسلمين ذور وعلم وورع والدين
كفيع وقد وجدت في ايدي المسلمين وعندي ان تجار البيوت التي جعلها
امير سلاطنة اذا اراد من ساءا في غزاة الارض التي يحرس عليها البحر
وقد اجاز المسلمون لا انقاع هذه الجاري بل ان يتخذ ملكا وكذا في عذرا كل
موضع لا يملك احد ولا يتخذ احد فلا مانع من تحريمه ويقعد في صالح المسلمين
وقد اجاز المسلمون بيع الخوة في البحر حيث يمتد البحر ويجوز والفقهاء عذرا

مستقر غفرته
 فخر بصفاته
 بعد ذلك العزم
 فذو الجبر وجرح
 عده الله واهله
 هذا انباء
 بجواهرها على
 ومن ركن
 المحرمي قتل
 فيهم امرار
 حفظ هذا
 كان حجاب
 بولم يكن افر
 يقول انما
 هو مومني
 على ما له
 ما عنيهما
 ربك الى
 النبوة شانه
 حروم حجاب
 ما روجا
 في الدنيا كده
 الصبر على
 الحمايز
 وهذا القول
 والصلح
 الى الصبر
 اس الا
 اهل
 ومنه
 اقتد

اهون والبيع فانه المسائل كلها عندنا راي وليست بالدين فلا يحمل راي
على الدين وهو الاجماع او كتاب او سنة ووجه الرأى على الدين فقد فصل
عن سواء السبيل ومن على راي فلهذا المسألة فقد اصاب الحق ولا يجوز
لاحد ان يحطيه ومن خطاه فهو الخطي ومن لا يقول بحمل الملك ساحل البحر
بل يقول له ما لاملك وما لاملك فهو منه ويجوز فيه النظر للامام وانقادوا
عنه ومن صالح المسألة في مصالح المسلمين فلهذا علم **مسألة** عن الشيخ
فاخر عيسى رحمه الله استثنى ما لا ولم يشر به وهو غير مزاد في واراد من
الشربان في بصل شيئا من الاشجار ولم يرض عن عليا الشرب وقال ليس له
فل اشجار وفي ذلك اختلاف قولها الفصل وقول ليس له ذلك وذلك في
العائنة وغيره العائنة فلهذا علم **مسألة** عن الشيخ جعفر عيسى الخروصي في
اهل بلد اجتمع اكثرهم واشتروا بيرة وما الفلم وجعلوا الراسعائليها في
الاموال وفي تحت السواقي ولعلهم رضى اصحاب الاموال لانه لم يصح منهم
انكار واشتروا البيرة براضاهم وهو الماء على الفلم وصار له مدة في السنين
ومات اكثر الذين اجتمعوا هذا الساعد والذين احدث عليهم في اموالهم
وتحت سواقيهم هل يكون فعلهم جائزا قال قد قيل في مثل هذا الحديث
على الناس في الاملاك فلا موال والسواقي نه لا يجوز الا بوضوح انوارها
ولا يكون ذلك الا مزاد في عاقل واوضح رضى في حديث علي عليه السلام في
ظاهر الحكم حجة فافهم بقولهم او اما اسمها او بغيره عدل وسمي
صدف لا بدفعها متلبا على من ذلك وهو من يجوز رضاء فلا باس والا
فهو على الاصل من حق يصح عنه ولا ما حجة وعلى واحدة بغير حجة
تبيحه له الجوع عنه لدفع الالة والاداء لما يكون عليه فيما افسد ولا لانه
لانه غير جائز في الحكم فان لم يملك رده فالتقمة لما اتلفه الا ان يصح في الحق
او يخرج منه يحمل او يرجع اليه بوجه حق وعلى ما يخرج في الاصل انه يسكون
النفس بالرضى فاذا لم يكن من يبقى ولا غير وهم على ما يفعلون ما هو له شهود
وضوح انه قد بلغ اليهم علم فلم يتركوه وفيما يطعن في اليد لقلب انهم لو لم يكون
لغيره لانهم بحال لم القدرة على اظهار ذلك في حينه ومع ذلك فليس
فيه فقد ذان باءا ما يلزمهم متى قامت عليه حجة بعين الرضى فارجوا
ان لا يكون عليه بوجه حق في القول في حوز الدخول مما جاز من بعد على ثبوت
في الحكم وجوان على اهل هذه الاموال والسواقي لعدم قيام الحجة منهم
على حجة عليهم بالتكبير لهم عليه في موضع القدرة على اظهار ذلك
دافع لهم من ذلك في الحال ولا ما نفع انه لا باس به مع من لم يصح معه باطله
لان تركهم الكثير بعد العلم به لو جرد ظهور حجة موجبة لثبوت في الحكم

والكان

وان كان في القاس
ومعه في القاس
الصلوات في ثبوت
في غير ذلك
بالدين لا العبد
على جارية الرأى
له جارية وان كان
او من ضامه ليس له
وقول رضى في ذلك
في رضى وعلى قول
وان هو لا يكون
على رضى راض
لا في حجة لغيره
وان لم يزل هذا
وبه على انهم
علم في رضى وعلى
يكون على حكم من
وان من حكم من رضى
في هذا الذي ذكره
وما الفلم واخره
افهم من ذلك فان
باس ولا خلاف في
فيه وان لم يدر
وقول رضى في ثبوت
موجود في رضى
ان يكون رضى
لانه وما لغيره
يعني لسواقيهم
الملك الذي في
في رضى على

وان كان فيما عاب عن ادم باطلا فلا اصل فليس على من لم يعلم به عن ظاهر له
وضوح معه في الظاهر من حكمه حتى يصح عليه ذلك فيه وار جوا ان القيمة معنى
الاختلاف في ثبوتها على من كانا حدث في زمان كان هو المالك ومن بعد ما لم
يصح عليه اذ لو اريد عاب عليه في الحصة يسمع منه وجهها يجيب له بالحق
فلا يمكن لا بعد تصحيح له وان كان محدثا من قبل ان يغير فهو
على حاله لا يزال حتى يصح باطله لا فلا يدرى ما عنده ولعل ان تكون
له حصة وان كان في هؤلاء الذين احدث عليهم فهو اهلهم ولا يمكن
اوم فرضا لم ليس بشئ لا ليس لهم رضى وسكونهم ليس بحجة عليهم
وعلى من فعل ذلك في اموالهم الضمان والعزم لما اختلف منها من شئ تكون
له قيمة وعلى قولنا في يصرح اجوان على الناس في اموالهم بالقيمة
وان كرهوا فيكون في موضع التحكيم فيها على نظر العذر ولديم في اطلاقه
على من عاب وحضر من ملك ادم والا فكيف اميل الى ان العول بالاول اولى
لا فاحتمل نفسى عن نظر فاختاره لها ولمناح ما احته فارضى به في ولده
وان لم اقل في هذا القول محرم وجهه فالصواب في الاولى لا ندر في المصلحة
وبه على الناس منهم وعسوان يكونوا راع عن يقين فحقوقها لضعف
علم وقلة فهم وعلى جوان ان يعالجه على غير الواضع والرضى فيجب ان
يكون عن حكم من يلزمه حكمه في ذلك لخص لا في موضع راي واختلاف بالركن
واى شئ حكمه في العذر فيه سلم اليه فليست هذا المستثنى من راي وجهه يخرج اوم
في هذا الذي ذكره • واما شرع فليكن اليه وبذلك الاجرة على قرح هذا الساعد
في مال البطل واخذها من يد الوكيل على ذلك فينبغي ان يفتقر في هذا المال الذي
اخرج منه ذلك فان كان مما يجوز ان يوضع على الوجه الحاضر في مثل ذلك فلا
باس ولا فلاح • وعلى حسب ما وقع عليه توقيفه بجواز ان يعلم مال الشك
فيه وان لم يدر على ما مضى عليه والاستة الحارثة فيه يكون من ابحاثه او منع
وعلى من فعله في موضع ما لا يجوز له ضمانه وعلى من اخذه ويعلم او يصح
معه بعد رده وان لم يكن فيه من لا يمكن ادم لم يبعد من اصاب في الاولى
ان يكون رجوع اوم اليهم في مثل هذا وما اشبهه من شئ مباح في الاصل
لا ندر ما ادهم فيما ارى وما اجمع عليه ادهم في هذا الموضوع من ذلك جاز والفرق
بين السواق والبطر في انهم في الاصل لا اعلم • واما التي لا تقع عليها
الاملاك فهي والسواق في حيث تكون فلا ارض في مواضعها وما اشبهه سواء
في دخول معنى الاختلاف عليها في جواز مثل هذا باطنا ولا ادرك في فرق ما بين

[illegible]

من يكون ترك النكاح حجة عليه فترى كما يتحجج عليه على هذا إذا احتج بمنزل
في المعوق من زلته فيه • وعلى كل حال قد عرفت المصرة في هذا الموضوع لا تقتل
الابا لصحة التي لا شك فيها فافهم ذلك وأبعدا علم **مسألة** ومنه وفي
كل العلم إذا جعل حياة الفلم البلد واصحاب الأموال وروصابه ولم يسمع من
أحد منهم أنكار وصار لو قيل بقصد الفلم خدمته ولم تقص ما منه ولا خبا نتر في
ذلك الشيء الذي جعل فيه وأقصد منه أحد من ماء هذا العلم وسلم إليه القيمة
أو خدم في العلم بأمر الوكيل ودر بر أحد يجرد عنه في العلم أيكون خلاصه
إذا كان في ذلك العلم أموال للنساء والأيتام والأغنياء أم عليه قيمة ما افتقد
منه ويجرد به في العلم أم يكون عليه قيمة الفقد لا باب العلم وعليه تسليم
ما عليه لكل أحد بقدر ماله قال قد قيل يجوز من عجز الحياة إذا كان حال
في جوارح يجعل منه ويكلا وعسوة موضع ما يكون فيه لمن لا يملك امره
أما استنبه أن يحتاج مع وجوده هو حجة وإمام أو حاكم عدل إذا زنه
على لا فيه وإن لم يكونا فالأمر فيه راجع إلى أهل الإصلاح وجماعة المسلمين
ويجوز له على قيامه بما عليه أن يأخذ ما قد جعل من الأجرة على ذلك بالعدل
وعلى هذا فإن الحياة له فيه فلا بأس على من علمه فقد في ربه أو تقوى بها
المحترمة معدن بقصد منه ما أراد بالعدل من ماء هذا العلم ولا يخرج
عليه في تسليم الثمن اليد ويختلف والأمين إذا لم يفتح قيمة في جوارح وقيل
لا يجوز وإن جعل حاله وأمره لم يضر له مع ما منه ولا عليه في خبا نتر حجة
معنى الاجتهاد في جوارح لا فتقار منه من ذلك الماء وعلى قول من يجز
فغيره راسع لأن يؤد إلى القيمة فإن فعل لم يجر وذلك ماله والخوف بأن
عليه كما هو حتى يؤد إليه الماوسع وقت آخره ويصح معدن وضع فيما هو له
بالعدل وعلى أن يحق على معنى الاطئانه معنى الخلاص في تسليم ما إليه إذا
كان في ذلك المقربين أحد من أهل الثقة المصتر فعل ما فيه من ذلك بدعوت
مالم تقع عليه الحجة أن لا تحقد سبب التهمة لها ويصح معدن وضعها في
غير محلها وإن واجر هذا الوكيل على أن يجرد فيه بما عليه فيه بالخوف معدن
لذلك الأجرة فهو له وجه خلاص وإن هو أدى ذلك إلى غيره فلا الإجراء بعد الاستحقاق
منه لمعدن من غير زيادة فدلكه وإن هو أجز من جرد في هذا العلم حيث
يجمع الكا بعدل الأجرة في حين جوارح خدمته فيه في موضع ما لا يكون إلا في
غيره بالعدل هو أو منه ثم قد قول الأجرة مع ما عليه بعد استحقاقها جازله
فأجازه وإن قدر على أن يؤد على أن باب العلم فيعطي كل منهم مقدرا ما
يكون له فيما يشبه أن يحق في النظر معنى الاختلاف في جوارح وصحة الاجزاء به

بر مولود عمو
 طالع ان يرفق
 وكان في الحال
 فلك وملك
 فعم وجوان
 اعز اسفل
 كانت هي
 الملك انظر
 عن على غير
 الساعد بسم
 وهذا العود
 ذا الساعد
 العود
 فقا غير
 ملكوات
 فزحزح
 فومها
 فيها بالاعين
 فترما يد
 تاول الفكر
 وواحد
 فكل اعبر
 فوعلم
 كان
 فمها
 فقتة
 وخرج
 ومن
 ان صح
 فحي
 فبت

واما ان يجعل هو والوكيل للجزاء مثل ما جعل لهم الوكلاء قبله فلا فرق
في حال الفعل فلا علم مما يجوز له على حال لان النظر فيها انما يكون لما يوافق
العقل منها في الحين لا غير فلما ضاع عليها فان لكل وقت حكمه فيها فان
فعل ذلك فوافق العقل منها في حينه حازله فاجزاه والا فعليه العزم لما
زاد على العقل منها وان كان قد جرى على سنة فهو عليها حتى يصح ما عليها
في نظر في ذلك والله اعلم **مسألة** الفاضل ناصر سليمان رحمه الله في رجل
تمسأ بقتله واملاك الناس وخدم بعضها من اسفل ولم يرض احد من رباب
الاموال بخدمته السابقة تغير في حاله وزاد على سابقته هذا الفعل فازله
وصحح المكان في السابقة في حال الذي لم يرض ببقاها حاسبا لجرى الماء على
المردود السابقة فازله على الماء قدر كامة او قل قال ان السابقة اذا نزلت
على الاموال يغدر ما تسبقها فاحكامها يجوز تنقيها فلهما فلهما لا يحد
الماء وزاد على الاسفل ما لم تقع مضرة في التنزيل على يروا بان يحذف السابقة
او على غيرها وانما رقا او ثبتت المضرة بسبب خدمة هذا الفعل فلا يراه فانهم
يسعون على الضرر قبل الضرر ولا اضطرار في الاسلام والله اعلم **مسألة**
الشخص احمد ممد في فم يحجر العرفا ويولوا الماء للشفاقة باء الى ما دق
وذلك يستند السابقة وكل من هنا فم يحجر ما عده والماء ثم يموت الخاير
ايكون جواز حجة لورثته حتى يصح ان يحجره بفضله وقاعدة او صحة والفم
للمسحقة ايكون عليها العمل لا **قال** انقول على الحوز والمعم وجوز
المالك حجة لورثته حتى يصح ما ذكرت والنسج لا عمل عليها والله اعلم
مسألة الذهلي الذي وجدته في الاقارن 12 بماء الحاري في الاودية اذا كان
هذا الماء متصلا جري في هذا الوادي فلاح في اسفل ان ليس لاحد ان يحجر
ماء هذا الوادي شيئا من الافلاج وزاد على ما بعدت السابقة وكل من الغنم
والنزع **قال** ما غر اسفل الافلاج اذا كان هذا الماء من هذا الوادي لا ينتفع
به احد ولا مضرة فيه على احد فلا يضيئ على من يريد لا تنفع به على هذه
الصفة **قال** اما اذا اراد احدهم يحد هذا الوادي فلهما فلهما هذا الوادي
ولولم يكن حادثة في الوادي فليس لان يحد فلهما هذا الوادي يترى ولا
غير فيما دون حسمه يترى على القول الذي نراه والله اعلم **مسألة**
ومن وقراد ان يحد يترى في ما لا يفسح عن الحد الذي يحد من بين جان
نلا فترادع ان كانت الارض تنهاه وان كانت الارض انتهام فليس عليه
ضم والله اعلم **مسألة** الشخصية بنت راشد رحمه الله اذا لمسي
السكك الفلم فلهما حقة على صاحب الصل لا على المشتري بالجوار وكذا
على القاعد دون المعتقد والله اعلم **مسألة** الصبي واشترى ارضا

وماذا يبيع الجار لانه
تقديرون عند من
بعض السيرة
البحر ناصر
والبحر ناصر
في ماسي
دون الذي لم يرض
قرب لم دون ما
هذا العلم
الماء وهو قادر
النساء والنفاء
العلم وقفا
له على هذا الحديث
المسألة ما لا
والله اعلم
فقد رخص في
وراد ان
وكيف فالعلم
مسألة الفاضل
كل جوارح
في العلم
النسج
بعض الاول
النسج
لم جعفر
البحر ناصر
قال الله
منهم قدر
ارباب هذا
والقول
المسألة
رأى

وما يبيع الجار الماء معلومة وكس السيل العلم ويسر ويحتاج الى غرامة كثيرة
فعلوه يكون خدعة الكسرة قال لا احفظ في ذلك شيئا واحب ان
بعض السبل يجعل لك على المشتري ذللا لغلة واليداعلم **مسئلة**
الشيخ ناصر عيسى فمن قعد باق فراول الماهرة الثاني ثم الثالث ثم الرابع
وكذا ربع وحده فشي بالاول ربع ثم سماء الفيل قول عليه عن الكل وقول عليه
من ماسق به من الماء قال الصبح الذي نراه يثبت عليه الذي سقى به
دون الذي يسقى به واليداعلم **مسئلة** ومنه وفي ناس احدثوا فلما
قرب لهم دون ماين ذراع وثبت منه موضع على العلم القديم واشتري من
هذا العلم مشتري واستعمل منه غلة فان كان رابك العلم القديم قدر كوا
لكبير فله قدر في ايام ظهور العبد فلا يحزن لهم وحل هذا المشتري
الشراء والاستقاء به وان كان رابك العلم القديم اساما او اعيانا او كان
العلم وقفا فليس له من هم القوام لمصالح السداد العباد والسداد والحزن
لهم على هذا الحديث فان حلوا برده وعزاه لمعنى لا تنفع هذا العلم فيعالم
المضرة بالاجر السوال عما يلزم من دراهم وعجب في الخاص بالحق حفظه
واليداعلم **مسئلة** ومنه اذا فاداة العلم كله ليقطع الصفا الحاس للماء
فقد خصه ولكن عيادت في جميع عن من فيه منج بها وجدنا عنه ولم
يرد كذا خرون ولعل هذا التناول على قول من خصه في ذلك اذ لم يجر من
ذلك كف فاعوم والضمان على فعل ذلك لارباب ذلك العلم واليداعلم
مسئلة القاضي ناصر سليمان وفي العلم متى يجوز الكتابة فيها اذا صار
حكا جارا ام ان يبقى به الارض الخريد في احيائها بما به قال الكتاب
في العلم اذا صار فيها وفي الارض اذا جيت واليداعلم **مسئلة** ومنه ان
النهر اذا صار ماء يجر بعضه في بعض وقد صارت يجر من تسوق بعضها
بعضا ولو لم يجر على الارض ما من فكذا نحن نكتب فيها اذا صار هكذا بعد
النظر واليداعلم **مسئلة** ومنه ومن دخل فيما لا يحل له مثل رجل اقتصد
فلم يجمع عليه ناس من الجاه يعقدونه فاخذ منه اثرا او اثر من ذلك ثم اثار
الخلاص من ذلك يكون الضمان للفظ والفقراء ويجل له ان يبقى هذا الماء ام لا
قال الذي عرف ان الخلاص الاحتياط ان يتخلص الجار باب الماء الى كل واحد
منهم بقدر ما لم يرد من مائه اذ اعزهم وامكنه التوصل اليهم والام يعرف
ارباب هذا الضمان فيه اختلاف مراتب يعرف في الفقراء او في صلاح الفلح
وفول كس يبقى به فاما ما نفق عليه فاما ان الناس فيها هم وكان مما يلزم
الخلاص عنه وهو قيام العين فلا نقول انه يجوز له ان تصرف فيه وعليه
ردّه بعينه اذ ملكه معرفتهم والتوصل اليهم وان لم يمكنه التوصل اليهم فمهم

فبمسرة الإحقر
وزادوا ما يفرق
كتمتها وقاد
لبدا لهم بسا
صحيح باطلها
يريد له في رجل
احد رواب
والفعل نازلة
والما على
وقد اذلت
محا يحد
زاد المسألة
وراد فاهم
فمن
في المارة
عن الحار
مخنة والقلم
وجوز
اعلم
دنيا الاكان
وان جوز
الزعم
في ايسف
في هذه
الوادي
يقرا ولا
فمن
جان
عليه
البي
وكذلك
فمن

والخلاص اليهم وصار معنى المال المعدوم اربابا فيها كان سبيله هكذا فلا فرق
بينه وبين العلم **مسألة** الشيخ سعيد راجع الكندي اذا كان هذا الفلح
خسيرة موقوفه تنقذ لصالح الفلح سيد رجل غير فقير في اوقات القعود من
غير اعتقاد اذا كان بالقيمة العادلة في مال موقوفه اختلف فعلى قوله اجاز القعود
للمقتعد جازت منه التولية لغيره وجاز تسليم الثمن اليه وكل من لم يرضه من
هذه الخيرة فهو للفلح لا لصالح الفلح كما جعل لا ارباب لان هذه الخيرة للفلح
لا لتحتل بخول المايعة ولا العاشرين ولا الملبين والادعلم **مسألة** عن
الشيخ جيب سالم ولم يفسح المهر عن ملك الغيرة كذلك المهر عن المهر كحرمة
قال كذا اذا كان المهر الذي يحدث قريب ملك الغيرة لا من فلح في ذلك الملك ولا يبر
طاف فيه الامانة للمعدول انما المهر اذا حدث ذلك المهر حيث يريدون احدا
واظن من على الملك قدره من غير ان كان ذلك غاية الاحاطة وقيل عشرين ذراعا
وقيل خمسة عشر ذراعا حتى في قول اصحابنا من المهر مستأذرع قلت
واذا كان بين الفلح الذي يجرى اوردى بين الارض المربوطة ارض غراب قال
ارباب الفلح انها هي جزء فلحها وقال اصحاب الارض المربوطة هي لنا من
القول قولهم **مسألة** ان تجزأ اذا كان متصلا قريبا الى الملك والى
الفلح قال الفلح هو ملكه وجزءه وحكم بينهما وفي بعض القول ان موقوف وفي بعض
القول ان يثبت بين الملكين نصيبين وان كان قطع بين الفلح وبين تجزأ
مسألة وجنة فهو من افضل ملكه من المهر او تجزأ اذا كان ملكا وصحت
ملكته وكذلك اذا قطع ما ذكرنا بين المهر وفضل وقناها بالفلح صح للفلح
كله وثبت له ولم يثبت للمهر شيء هذه القواعد اذ هي المراتب والادعلم **مسألة**
عن عبدان وفي فلح حفرة اناس واخطفوه في مال بينهم وقطعوا
به الطريق فزلا ثامان وسبقوا بلصو للهم في قبل ودرعوا عليه وقسموا
ولم يعلم به شبهة غير خطفوه في مال اليتيم وقطعوا طريقه يحرم هذا الفلح
وما سقاه ام لاه قال لا اقدر لقول ان هذا الفلح حرام وخاصا اذا بلغ
اليتيم ورضي بذلك فذلك جائز ولا يلزم اهل الفلح شيء واما اذا بلغ اليتيم ولم
يرض فعلى اهل الفلح فتمت الموضع الذي خطفوا فيه الفلح والقول في ذلك واحد
ان سقى ارضا لاهل الفلح وسقى مواثها واما ما خطفوه في الطريق ففي ذلك
اختلاف قول المجوز عنه قول المجوز والادعلم **مسألة** القاضي
ناصر سليمان فجزأ ارض لها شرب ماء احد المان بغسلها بخلا من غير رضى
صاحب الماء ام لا قال تجزأ ذلك على سنة اهل البلد في الشرب
فان كان عندهم تعارف في الفصل وعدم القيل فعلى سنة الحارثين واذا لم
تكن سنة جارية فانه لا يجوز الزيادة على ارباب الماء والشرب الاعلى ما

بني

مضى وتقدم في الارض والادعلم
اربابا فيها كان سبيله هكذا فلا فرق
بينه وبين العلم **مسألة** الشيخ سعيد راجع الكندي اذا كان هذا الفلح
خسيرة موقوفه تنقذ لصالح الفلح سيد رجل غير فقير في اوقات القعود من
غير اعتقاد اذا كان بالقيمة العادلة في مال موقوفه اختلف فعلى قوله اجاز القعود
للمقتعد جازت منه التولية لغيره وجاز تسليم الثمن اليه وكل من لم يرضه من
هذه الخيرة فهو للفلح لا لصالح الفلح كما جعل لا ارباب لان هذه الخيرة للفلح
لا لتحتل بخول المايعة ولا العاشرين ولا الملبين والادعلم **مسألة** عن
الشيخ جيب سالم ولم يفسح المهر عن ملك الغيرة كذلك المهر عن المهر كحرمة
قال كذا اذا كان المهر الذي يحدث قريب ملك الغيرة لا من فلح في ذلك الملك ولا يبر
طاف فيه الامانة للمعدول انما المهر اذا حدث ذلك المهر حيث يريدون احدا
واظن من على الملك قدره من غير ان كان ذلك غاية الاحاطة وقيل عشرين ذراعا
وقيل خمسة عشر ذراعا حتى في قول اصحابنا من المهر مستأذرع قلت
واذا كان بين الفلح الذي يجرى اوردى بين الارض المربوطة ارض غراب قال
ارباب الفلح انها هي جزء فلحها وقال اصحاب الارض المربوطة هي لنا من
القول قولهم **مسألة** ان تجزأ اذا كان متصلا قريبا الى الملك والى
الفلح قال الفلح هو ملكه وجزءه وحكم بينهما وفي بعض القول ان موقوف وفي بعض
القول ان يثبت بين الملكين نصيبين وان كان قطع بين الفلح وبين تجزأ
مسألة وجنة فهو من افضل ملكه من المهر او تجزأ اذا كان ملكا وصحت
ملكته وكذلك اذا قطع ما ذكرنا بين المهر وفضل وقناها بالفلح صح للفلح
كله وثبت له ولم يثبت للمهر شيء هذه القواعد اذ هي المراتب والادعلم **مسألة**
عن عبدان وفي فلح حفرة اناس واخطفوه في مال بينهم وقطعوا
به الطريق فزلا ثامان وسبقوا بلصو للهم في قبل ودرعوا عليه وقسموا
ولم يعلم به شبهة غير خطفوه في مال اليتيم وقطعوا طريقه يحرم هذا الفلح
وما سقاه ام لاه قال لا اقدر لقول ان هذا الفلح حرام وخاصا اذا بلغ
اليتيم ورضي بذلك فذلك جائز ولا يلزم اهل الفلح شيء واما اذا بلغ اليتيم ولم
يرض فعلى اهل الفلح فتمت الموضع الذي خطفوا فيه الفلح والقول في ذلك واحد
ان سقى ارضا لاهل الفلح وسقى مواثها واما ما خطفوه في الطريق ففي ذلك
اختلاف قول المجوز عنه قول المجوز والادعلم **مسألة** القاضي
ناصر سليمان فجزأ ارض لها شرب ماء احد المان بغسلها بخلا من غير رضى
صاحب الماء ام لا قال تجزأ ذلك على سنة اهل البلد في الشرب
فان كان عندهم تعارف في الفصل وعدم القيل فعلى سنة الحارثين واذا لم
تكن سنة جارية فانه لا يجوز الزيادة على ارباب الماء والشرب الاعلى ما

بل يبقى صدر هذه البلاد والاموال وينزل للمنفعة هل لم يشرب ان
 بقصد هذا الماء وقت شرب ماله وهل صاحب الفضلة حجة في هذا الماه
 قال اما صاحب الفضلة فليس له شيء فمأخذا واختلاف العلماء في هذا
 الشرب اذا لم يصل الى غير المشرب فقالوا ثلثون من هذا العلم اولى به من لم
 الشرب يصرفه كيف شاءه وقالوا اخر من اولى به من اصل الشرب طلع من
 عنده هذه الاموال والى الله علمه **مسئلة** الصبي في تفرج السواقي التي
 عليها الخلل اذا كان حادثا لا اوليا طلاقا لا عند الصبر عن اصحاب الغل
 وحفظت عن ابي الحارث ان اهل الشامات لا صاروح عليهم والى الله علمه **مسئلة**
 عما يشترط احد مداد واما الرجل الذي اشتري مالا او رجل اخر مع
 مائة المعلوم من الفتي بيع القطع وعليه في هذا الما فضلة مائة لرجل اخر وفي
 ذلك الما موضع محلة واقعة او موضع رجة فيها حجارة فاراد هذا المشتري
 الما ان يفسل موضع هذا الرجة ويسقي ذلك الموضع بالماء الذي هو فضلة
 لغيره ذكره صاحب الفضلة فليس لصاحب الما ان يسقي ذلك الموضع الذي
 كان غلبا الا ان يجره ان كان من قبل معجوزا ويسقي من هذا الماء او يقرئ من صاحب
 الفضلة ولا يردع البينة فدل على صاحب الفضلة عين فانه انما يباعه ان
 موضع هذه الرجة وموضع هذه الفضلة كان معجوزا ويسقي من هذا الماء
 والى الله علمه **مسئلة** ومنه واما اجابه العلم اذا كانوا غير ثقات وفعدوا
 خورة من ماء العلم لخدمته وكان ذلك العلم محتاجا للخدمة لجايز ذكره ان
 نستفيد من على تعلم الذي عمل عليه وبعض العلماء لم يحسن ذلك وسد رغبة
 ولا يجوز ذلك ان تملأ عليك من القعدة لغير ثقتنا اذا كان خائفا ولم تاتمه
 على ذلكه واذا كان ذلك الممتو في غير ثقتنا به هو عين عندك وقامته على ما تنك
 ان لا يخفى هذا فان كان سلم ذلك على ما جاء في اثار المسلمين في شبه ذلك والى الله
 اعلمه **مسئلة** الصبي وهل يجوز فعدا العلم وكفتم لتسلم دولة الامام
 او السلطان علم جابه السلام لاه **مسئلة** لا يجوز ترك العلم ولا تفرغ للدولة
 اذا كان في العلم ولا يجب عليه الجهاد مثل الايتام والاعيان كالمراة والمريض
 وغيرهم من لا يفتد على الجهاد كما قال الله ليس على الضعفاء ولا على المرضى
 الالامة ومن فعل ذلك فهو ضامن لله والى الله علمه **مسئلة** ومنه وهل يجوز
 لجاه البلدان يقيموا ويكلا في افلاج بلدهم ومساكنهم ومعلم في مدبرتهم
 قال ان وكل الفل يقيمونه اربا بيه وهم اولى به واكل المسود فيقيمها
 عماه وان لم يتفقوا على الحاكم بذلك ولا اقام هو له عدلا اذ لم يتفقوا
 والمعلم يقيم الحاكم وان اقامه الصالحون اجزى ان شاء الله على حسب ما
 عندك في جميع ذلك والى الله علمه **مسئلة** ومنه وهل يسع الحاكم القاضي عن

احدث

احديث سابقه ماله قال
 اختلاف بين المسلمين
 عن ذلك ومن اجاز انوع
 والذي في حاله سابقه
 الساعد بعد عرجه
 على العاقل والاشبه
 من قبل السابقه قال
 فاما الصبي السابقه والى
 الكفاة والاشبه والارث
 عليه واول هذا القول
 وذلك في حاله وكذا
 من حاله في حاله
 القول ما كان من حاله
 الصبي في
 وعلى وجه العلم على
 علمه من حاله
 في اختلاف قولهم
 الذي في حاله
 قولهم في قول
 له ذلك في حاله
 واما في حاله
 والى الله العلم في هذا
 اصحاب هذا القول وهو
 فصل ذلك في حاله
 هذا العلم في حاله
 الذي في حاله
 في حاله
 يختلف في حاله
 الذي في حاله
 على وجهه في حاله
 ادع على ابيه من حاله

أحدث سابقة لما في الطوبى أو سقفا وكذا لا أدري قال في ذلك ر
 اختلاف بين المسلمين وقال الشيخ خلف رسلان أنه هل كان لا يستغنون
 عن ذلك ومن أجازه أبو معاوية ومحمد بن إبراهيم والدا علم **مسألة** ومنه
 والذي في ماله سابقة في مرقها الماء لما لم يجد نحوها في جانب ماله وصارت
 السابقة بعد وغيره صانع للمسلم القصر في هذا المال شبهة أم لا ثم والضمان
 على الفاعل ولا شبهة في المال من ادشراءه ولا انتفاع مناد وورثته وصحة
 منه تحويل السابقة قال **بعض** من هؤلاء السابقة كما كانت عليه
 فأنها ناصحها الباب والاصحاب المشتري وأما في الوقوف عن هذا المال عن
 أنكاته والمثراء والآثار فلا أقول به ولا أدري هذا مصرعة على المال ودخول شبهة
 عليه ولو لم يجر هذا القول جرحا وهذا يحتمل حقه وباطله وسعائرك تحققة
 من دخل فيه يحكم أن كانه أو شرع أو أكل والدا علم **مسألة** على الشيخ حبيب
 بن سام وفيه من المواقف أصارا ومكانه ما كان يشاهد العود قبل صار بل لا يشاهد
 البصل وأما ما كان من قبله من المواقف يرجع ما فرغ من كونه على حاله لا يقول والدا علم **مسألة**
 الصبي وحده في غير باب الوارد في جانب العود خارجا عن البلاد
 وعلى وجهي الفهم غل عن عكده ولولا عكده لم يفراد أصحاب هذا القول بغير
 لهم وشكى أصحاب الفهم الصفة من تغريم الفهم عن عادية الأولى **قال**
 فيه اختلاف قولهم ذلك وقولهم لا ذلك لو كان ذلك إيرادا لتغريم في
 البلاد في أموال الناس لهم ذلك لا **قال** تغريم وتضرر به فيما اختلاف
 قولهم وقول لا يجوز والتعريف اشتد ولا ويجوز ولا يجوز قلت
 لو كان ذلك إيرادا وحالة الجميع عن مكانه الأول وشكى أصحاب الفهم الصفة
 في حالة الماء عنهم وقوت تخلف من ذلك في إعادة القول وقولهم قلت
 وإذا انقطعوا فيها في هذا الوادي يساير الفهم الأول من ترفيقه في الجانب الغرب
 أيضا وهذا الوادي وهذا الفهم المنقوط في هذا الوادي مشرقا إلى أن قطعوا به
 نصف الوادي وأقل وأكثر وشكى منهم ناس لهم فلا جرح في هذا الوادي أسفل من
 هذا الفهم بينها وبين هذا الفهم فدر الوادي أوقل وأكثر مما هو أكثر من الفهم
 الشرعي يجمعون من جهة هذا الفهم المنقوط كان خد منتهى أو فردا قال
 في ذلك اختلاف أجازه قوم ومنه آخرون وقال إن حكمه لا أدري التي في القرى
 يختلف فيها قال من قال بمنزلة الأهل وكذا أصحاب تلك الأموال التي بينها
 الأودية وكل مال مما يليه نصف الوادي ولأن يترقب به ماله لم يكن فيه ضرر
 على غيره وقال إن كل مال مما يليه الثلث الوادي وقال كل مال ثلاثة
 أذرع فما يليه من الوادي وقال إن كل مال ثلاثة أذرع التي في القرى من الرود ولا أهل القرى

[illegible]

المتقدمة الصحيحة التي ذكرها ضرر مثل النضج والتشفيف ودرهم يمكن
يحدث وكذا له والاعلام **مسألة** الأولى في ساقية لانا س ولجل
ما لا علا هذه الاموال يشرب هذه الساقية فيحل الفحل في هذه الجبل
ما يلي ما لا يكون لاصلاحه علم على اننا سفل منه **قال** ان كان
هذا الجبل يحدث هذه الاجالة على هذا الفحل وانما هي تتلذذ من قبل لم
يجب عن ذلك ان يصلحهم ساقيتهم فيما تولد فيها من الماء والاعلام **مسألة**
ان يجبلت في جليل بينهما مال الاثراء ولم يدر في معلوم بر المال ويرد عنه
في ذلك الموضوع ثم فما المال والماء وكل واحد نصف ثراء وباع احدهما فبيد من
المال وباع الماء اعني نصف اش على رجل اخر اولم يبع واراد ان ينقل نصيبه من الماء
المال ليرحل والمراد على حاله فقلع البصرة **قال** اذا كان في ثقل الماء ضرر على المال
الاول وليس المشتري والشريك ينقل الماء ليعقب به ما لا اخر على المال الاول وعلى
ما حفظت ذكرنا في المصلحة وان لم يكن في ثقل الماء ضرر بخلاف المصلحة
او المشتري ان يصر ماءه حيث شاء وارادوا العلم **مسألة** ومنه واذا
كانت ساقية الخرافة في موضعها فلا علم في ساقيتها وبين ساقية النهر
في جمع احكامها واهل العلم **مسألة** ومنه واذا كانت صرمة لرجل في مال
رجل فحدث صاحب المال ساقية نهر وصل على الارض صرمة في قلعة ثلاثة
اشرع فلم يعلم ساقية الخرافة لقطع وعلم صرمة في القواطع سواء في النهر
والاعلام **مسألة** ومنه واذا كان فتح بين قوم واراد احدو خدمته وان
الاجرة ان يغاروه فاذا نزل اليهم من على ان تكون الزيادة في خدمته وازاد
الماء وطلبوا الزيادة لخدمته وازاد الماء وطلبوا الزيادة بعد ما جاز
سبيل فلم يصبر من الزيادة اذ اسلموا الاجرة والاعلام **مسألة** ومنه وفي اهل
الفتح اجتماع جباها وارادوا ان ينفذوا صرمة فعادة لاصلاحه ولو كان فيهم
اليتيم والمسكين واما بعض الناس لم يرض بملك يحي لهم بعل ذلك لاه **قال**
اذا كان اهل الفل يحبرون على خدمته فاجاز ان ينفذ منه لخدمته ولو كان فيه ثمن
لمساجد وانما ذكر ايراد البالعين ان ينفذ ما ينسب من الماء الذي ينفذ فلم يذكر
واما اذا كان اهل الفل لا يحبرون على خدمته فلا يجوز قتلانه الذي يحبرون
على خدمته واذا وقع في الفل علم او كسبه السيل واما الذي لا يحبرون عليه
زيادة ثقات والاعلام **مسألة** ومنه وفي الفل النقطة فانس ولم يصبر ان
جرب في الاسلام وليس لما انما في الجوه في موضع موت في الارض الا ان لم يفرقا
وسما وليس شيء غير هذا وخرج في الارض موتات هل يموت في هذا الفل
على هذه الصفة وافضى هذا الى سبب تسكنه البدون في من القبط في عرش

اعلم **مسألة** الصبحي وإذا كان أهل الفلح الملتصقون ببعضهم مائة فليح
كل سنة واحد من جباه أهل الفلح والبلد يسمون لكل ربه عشر أربابا
فلما يبل أحد رباني عامته أهل البلد على هذه الرتبة وربما ليس كل واحد منهم
لدى سبع أسبوع هؤلاء المستقرين هذه القعادة قال لا أدري
لأهل القبة بها ولا قعادة تخالف الحق ويقعد هذا الفلح من ربه الفلح
الضعيف فيه سواء وأدركه **مسألة** ومنه والفلح إذا كان الغايير
به غير يقدر والشاه من أنه يقدر لتسليم حرة الأهل المحبوسين على خروج
للمحبس هل أسبوع لأعلام عنهم والسكوت وهل هذا يحتمل حقه وباطله
والفلح من غير ذلك أم لا قال لا يحتمل قعادة هذا الفلح على الوكيل وأما محابه
فعلى قدر النكاح لا زوجه وعليه ذلك ولا يقدر أن يركبته وتعرف أنه لا
يجوز أن يقعد امرأة الناس ونظير أموالهم بغير رضاهم وتعمل في أجرة الأجر
المذكورين ولو جعلت غلته أموالهم فيما يلزمهم بغير رضاهم فلا يجوز **مسألة**
قلت وإن كان لا يسبغ إلا الكحل من أظفران هذا لا يجوز وعرف منه
الغواطة عنهم رواه على خلاف قولنا يسبغ السكوت بعد ذلك أم عليه أن
يسبغ في غلته القعادة بكل وجه يقدر عليه من أفعلة إلى أحكامه قال
إذا قدر على تعبير ما ذكرت ولم يخف منهم على دين الناس ولأما ما في
ذلك الوقت وكذا فيما يأتي من الزمان فعليه ذلك ويجوز أن لا يقدر
عليه بنفسه استعان عليه من يقدر عليهم والمسلم وحكامه **قلت**
وإن عرض وأصرح لأحدنا فبعد ذلك وسأله من القعادة ويعاينه أنه
أقيد من تلك القعادة يسبغ ذلك أم لا قال أما في الحكم فلا يلزمه
الأن ما أقيد به ولا خاف أن يضيئ عليه فيما يسبغ إذا صر معاهم
بجملتهم من فيما لا يجوز من ذلك وإن كان هذا لا يسبغ وقد فعل عليه
أن يقدر على سبغهم أن لا يسبغ عما أقدره وذلك وبترك ما لا قال
إذا صر معه ذلك لم يثبت قعادة هذا الماء عليه ويجوز أن يرد إلى
واقعه من زمانه فليس في أوعيه تخلف ما يلزمه إلا صراها فلا بد علمه
الشيخ ناصر عيسى وإذا كان الفلح بعض يعرف نصيبه من غلته
وبعض لا يعرف نصيبه والنسب أم هل يجوز ذلك أم يعرف نصيبه من يأخذ
يقدره من غلته هذا الفلح وكل يكون كالمياه والحبوب التي يخطها الجزار
ويكون هذا وذلك سواء أم بينهما فرق قال لا يعرف نصيبه من غلته يعني
وله يعرفه واحد منه يقدره فله ذلك في قول بعض المسلمين وأما **مسألة**
منه وفيما أحدث فلحاً أو فليح وضع عنه حشماً أنه ذرع أو أكثر ونقص الفلح
الأول وليس يكون هذا الحديث اتفاقاً فالأول ويكون الثاني جازاً لا يجوز إلا الأكل منه

من ثم ذكر الموضع
 علواً وانزلنا العلم
 ما نزلنا نوحى
 العلم حائراً على
 القبط يا منور
 تحت العرش
 ملكه و اوق
 طين مستطرد
 على هاهنا
 سرها على
 رقرها فاني
 زعم يقول
 الشيخ
 محمد بن ابي
 مرشد ابي
 محمد بن ابي
 ذلك البلاية
 والمير وهو
 زاريد
 ان يكون
 في اعلا
 ملائكة
 في كتاب
 من احد
 جموع
 ورؤوسه
 في
 يا لغوت
 فلا يحى
 هذا الفهم
 في حد منه
 والله

الحمد

ارياب النخل وانما اضرب في ذلك والى اعلم **مسئلة** والفيل المار في الوادي
 وعلى الوادي نخل الاناس في جانبه فاراد اهل النخل صنع اريابك الفيل عن خدمته
 في الوادي مفعلا وادعوا الضرع على تخيلهم هل هم ذلك قال لا صنع ارياب
 الفيل عن خدمته فيهم في المسام سبب النخل التي على شفير الوادي لان نخل المصرة
 عليها بسبب الفرج في هذا الفيل والى اعلم **مسئلة** الصبي وزجره جعفر
 ثم لم يمهأه جعفرها غيره واما هانئ حكما **قال** قول حكيم الاول و
 سئى عليه لثاني وقول حكيم الماهاها عليه للذي خدمها قبله جرة عنا فيهما
 خدم **قال** الشيخ جيبا لقول الشاعر الترو والى اعلم **مسئلة** وجه الفيل
 اليابس ما من كرم الفيل الحار اى ام لا **قال** نعم كذلك والى اعلم **مسئلة**
 ابن عبيدان والفيل اذا كان في الوادي وفي من الحصب يكون الحاصل محمد
 الى مطلقه من الوادي له منافع ماء هنو ولا ييسر الفيل ينكح منافع ماء الا
 فاصل محجبا يكون جرمه من ماء الاصل الذي قائم عليه في المحل ام جرحه
 منافع في الحصب **قال** ان جرحه الفيل جرحه منافع ما في الاصل الذي هو
 قائم عليه واما ماء الوادي في من الحصب فلا يكون زمانا الاصل ولا اعلم
 بر والى اعلم **مسئلة** ومنه وفي ناسي خدمون فلما قرا في رضى موالت
 فاعترض لهم قوم اخرين نعمدوا في ساقية فليهم قبل ان يروها ماء فليهم
 وكبسوها وقطعوها بالماء ابقح فليهم هذا وارادها ماء في ساقية
 الفيل شيئا ام يكون هذا الفيل حلالا ويحرم الكاينة قبله اساح الى رضى
 موالت ام لا **قال** لا يحرم فليهم هذا وارادها ماء في ساقية
 شيئا ويبيعوا ذلك واذا جرى هذا الفيل اساح الى رضى موالت فهو حلال
 وجازية الكاينة فيه والى اعلم **مسئلة** على الشيخ ناصر عيسى وفي فليهم
 ادركي ففعل من جنون على دوز كذا فقال احدنا لا ترضى بفعلها ويريد
 تضيق منها وقال بعض ارياب الفيل ان هذه المنورة مجعولة لتصلح الفيل
 وليس لاحد فيها شيء وعني ادركها الا هكذا **قال** اذ ارضى بذلك جاء الفيل
 وليس لاحد فيها شيء وعني ادركها الا هكذا **قال** اذ ارضى بذلك جاء الفيل
 الفيل ولم يقع منها ضرر وكان ذلك القول في رايه يجرح محجج العناد واشتاق
 والمضارة لا ارياب الفيل فانه لا يلتفت الى ما اراد من الضرر ولا ضرر ولا
 اضرا في الاسلام وقد وقع مثل هذا في فليهم دارس من زوى فليهم الطاب
 الى ذلك وجعل هذا كالموقف لا صلاح الفيل ولا شيء فيه لاحد والى اعلم
 وسئل عن ذلك ان اهل النخل ارادوا ان ينساقوا في ليلة اولادها بالماراد
 وادركي على ذلك ان اهل النخل ارادوا ان ينساقوا في ليلة اولادها بالماراد
 في ذلك المصلحة وما خفيتم في المساقاة الاولى المصرة هل يجوز ذلك
 قال هكذا يجزي اذا كان ذلك المصلحة وانفق عليه جاء اهل النخل لان

نظر المصنف

نظر المصنف في هذا
 وليس هو من المصنف
 بهاء وشكر وان
 فانه والى اعلم
 فليس احدا من رضى
 يخرج من اهل النخل
 وقت احدهم له
 ان يخرج على فليهم
 او يخرج في ما في الوادي
 ان يسقط في ما في الوادي
 عا في غير الوادي
 يسقط في ما في الوادي
 جواب ان الوادي
 في النخل واما ان الله
 وان لا يرضى من الفيل
 واراد من رضى
 مسلم من رضى
 الا ان رضى من رضى
 كان صحيح الفيل
 او اذ كان رضى
 ذلك والى اعلم
 رضى من رضى
 من فليهم
 نظيف الفيل
 اهل النخل
 عليه من رضى
 من فليهم
 من فليهم
 من فليهم
 من فليهم

ان يخرجوا من الحغار وما اهدى فيه فيا الى ان ينقضي مشرجه **مسألة** واما اذا كان فلجها
 جاريا فاما خذ بحفره وهو فلج جارى فيقلبه هو صلاحه وحده ما لم تمت
 غائلته لم يمت فلج الرجم على الجوى من صلاحه ما لم تمت غائلته **مسألة** واما الحغار
 الذي حفره اهل كاهل فلجها قاطع عليها فلما حفر بعض على جزء السيل فدخل
 الفلج فدفنته والحديث الذي حدث فلما سئل في الفلج على اهل الاصل
 اخبره حتى يرجع الفلج الى حاله لو كان عليها قبل السيل لم يستقم الحغار
 عمله واسد اعلم **مسألة** واما ما ذكرت في الشاه عندكم في كسور زادت
 على اهل الفلج وفي الشاه عندكم كما زادت في جوارها جمع عليها اهل
 البلد من غير ذلك وضعه فهايز ما جمع عليها اهل البلد من اهل
 اهلهم فاعلوا احقا حتى يصح اهلهم فاعلوا باطلا ويصح ان ذلك محالف للحق **مسألة**
 وما اشتهر في ادهم من الزيادة فكل اولي بما في يده من ذلك اذا اخذ من
 باب حلال مثل مبراة وهبة او طناء وتغيب او مشاء حتى يصح عند
 ان ذلك الماء بعينه الذي اخذه من وجه حرام غضب بعينه عدل **مسألة** وكذلك
 من عمل في يد هذا فيسعه ذلك حتى يعلم ان ذلك الماء حرام ويشهد به
 عند الحاكم او يصح ذلك عنده بشاهدي عدل ولو لا ان الجاهات من اهل
 الحلال ما حل فيهم ان يشترى درهما ولا دينار في ما فانا هذا في الاسواق
 ان مكتوب على سكة اسم الجارية الذين يعرفون بعضا موال الناس
 حراما لكن كل شئ اخذ من باب حلال فهو حلال حتى يعلم الذي اخذه
 من باب حلال من حرام واسد اعلم **مسألة** ابو الحواري وعي الفلج الذي
 مع اهل البلد اهدى منه ثعبان فسدت الماء كلها وسد عن من
 شئ وبقي شئ منه دون ما كان فقال صاحب ذلك اليوم انما لا اسقى
 ذلك الماء انما اتقى من يكون هذا الماء قال ليس ذلك الماء عليه
 ويكون ذلك الماء لجميع اصحاب الفلج واسد اعلم **مسألة** وعن اهل قرية
 اغار عليهم العدو وبعثهم وبسبهم فادروا بالصلاح واجتمع بعضهم
 الذين بعض وهرب وبعض قاتل فقام ذلك فاستغل الناس محاربتهم العدو
 وتركوا ضياعهم وبقى ما هم حتى ما فات من الماء وماء من يكون
 ذلك اليوم قال فاذا كان العدو ويقصد الى عامة اهل القرية بطله
 ويرزوا لها رسته كان ذلك اليوم كسورا فان هرب اهل القرية جميعا
 فهو كسور وان حارب بعضهم وهرب بعض فمهرب وارعد ماءه
 فاما ضياع ذلك الماء فريد وان حارب فان ذلك الماء كسور على ما
 وصفت لك واسد اعلم **مسألة** وبالنسبة عن اهل بلد اذ ادوا اصلاح
 فليهم ففرضوا الفيضة لذلك وقاتلوا المصريح واخذ شيئا من المقاطعة

واهل القصار
 ساس الخيل دون
 للديار
 خزان لا ياتي
 الفلج
 والاعمال
 غرض
 ما الحغار
 وجه الصفا
 رجل
 ربع
 على
 لان
 بهي
 ويمن
 بالي
 التهم
 يعلم
 وروى
 فله
 الغرض
 فان
 ولا
 في
 عجل
 بال
 الحغار
 الحغار
 كان
 الحغار
 هكذا
 مسألة

وأمر قنصاروج ثم ان الغلم يسر هذا الغلامين فبذل كان باو ابصر في فعل
سائل الغلام دون مشاورة من عاب وشكر كرامة الله له قال اوله يكن
لارباب الاموال النفعاء بانفع من جنهم ذلك لم يجبر وعلى حق ولا نصير
خوف ان لا باق منه شيء فيكون قد جبر وعلى شيء لا ينتفعون به والله
اعلم **مسئلة** وسالت عن رجل يبيع رجل غريب فيخرج احدهما
الاخر له يوم فترحت البئر واراد الرجل الذي اراد ان يبعه ان يبيع البئر
فوصل المارجل الذي له فيها الشتر فطلب منه ان يباعه وقال ان يباعه
ما الحكير هذا قال عليلان يباعه من في حف البئر قلت فان شرع الطين
وجاء الصفا هل علم فيه حكم قال لا والله اعلم **مسئلة** وسالت عن
رجل له ارض يبيعها غرة في مغول فومر ان صاحب المخرج الارض
زرع ارضه موزة وجعل البئر كل يوم فقال صاحب المنزل لا تاكت تمزك
على كل غايمة ايام مرة فلا اذ هك تمز على كل يوم هل له ذلك قال ليس
لان ينعده ويبقى كل ما اراد والله اعلم **مسئلة** والاخبار يسفح
بينهم الخا اذ اذ ان يجدوا حق في قول غمارة دراع وقول ثلثة دراع
ويقسم بين الطوى المزراع اربعون دراعا وقول بقدر ما لا يضرب البئر
البئر والنهر بالهر اذا كانت البئر اذ نزع نقتل البئر صرفه وكذلك
النهر اذا حفر الى جنب فهو تقصر صرف عنهم وقول لا يمنع من فعل ذلك حتى
يعلم ان ذلك ينقص هذا النهر والبئر والله اعلم **مسئلة** الصبحي
ووافض شيء لعقراء فليكن ا يكون لعقراء اربا بدم سكانه قال ان
فقراء اربا بدم اولي وقد كتمت وصية لعقراء العتق تزوي ففعلوها
لعقراء العتق قلت وجدت ان فراوضي بدمهم لم يعلوا بها لا اربا بدم
فان شا قاضيها واجعلوها في صلاحه اذ كملهم وتوكان فيهم
ولا عليك ادمه قال نعم جائزه قلت ووصي المالك المان يجعلها
في صلاحه فغير ادمه قال نعم يجوز ذلك والله اعلم **مسئلة** ابن
عبدان وفي قرية لها فلم مقبول فالواوي ولما بضائة مصلوحت
بالصا روج ووقع ضباع في القمل الصا روج يجوز ان يابوسكر الغلم
لصبل لان الماء له ولغيره ادمه قال ارجو ان لا يسل في الضمان ا
كان ممن غير مشونة اربا ببالغ والاحسن عندني ان يحمي على ذلك اربا ب
الغلم ويكسر الغلم ويرفعه في ذلك الوقت ليستقيم القسم على صلة الاول
هكذا رأينا اهل الافلاج يفعلون ذلك ليدب شيء من ماء الغلم والله اعلم
مسئلة الصبحي وفي افلاج من جهار واد بعضها اهل سفلى بعض مثل

١٤٤

تسبب وتلك انه جائز ان يفقد منه ويفقد الجار على نظر الصالح وتخل
لمن تقتدر هذه العقادة • واهل هذا الزمان كذبوا على الشيخ رحمه
الله واتخذوا قوله سبيلا يتوصلون به الى استغلال الحرام محتاجا عليه
قالوا اجاز لنا الشيخ احمد ملا ولم يعلموا بقوله على ما شرط في فتواه من
كسر الجار والغوص على الخنزير واهلاك العيش بل في اضرار الجار ينبغي
ما جعله عليهم فامضى شيخ البلد كسر الفم وحضر اصدافه واتفقوا به وايضا
على الفداء • وشيخ البلد انه في الفم ولم يفدوا اهل الفم يصلم له وما يت
الان يقع خوف اهلاك العيش على القرية وكانوا نصرتهم • ولكن اهل
هذا الزمان اتخذوها عادة صلوا في مساجدهم جماعة وذهبوا يقولون
بالجمام منهم وقالوا اخذ بقدر ما في واحد اكثر ومنهم من قال العريف الفم
اذا هلك اقرض الماء للحلال وهو يعلم انه في عقادة شيخ البلد فقالوا ان
الجار كسر الفم وجاز الفداء منه والجار ما قصد الفم ولا طلب بطوبه
والفم وشيخ البلد لم يسمع جماعة البلد ما كان اقعد • واما علمه •
مسئله الصبي وفي السابقة الجائز والحرمان اذا كانت مشتركة
واحد اشرك بمزها ماء اكثر واجدهم حسب ان صلاحها على الروس
وطلب منهم العقادة ان يكون المنطوق امر للمطالبة عليهم واخذ ما يوجبهم
على كل حاله **قال** فقول في هذا هذا وهذا وان ثبت حكم الاختلاف
فالمرجع الى اولا الامر بالحكم • واما علمه • **مسئله** قال ابو الحواري بين
اصحابنا اختلاف في بيع ماء الازهار وطبائفا فاجاز ذلك فاجاز وكرهه
مكرهه والاجاز ابن عباس الازهار املاكي ولا دليل على مجرم الاملاكي
بالصفقة الصحيحة وان كان دخل في الاختلاف لجهالة هذا كغيره
في الجهولات ولا دليل على جرم الجهولات بالتجريم وانما هو بالكرهية
• واما علمه • **مسئله** ومنه فاما غسل التوس في النهر فجاز وامامه ذلك
فقد اختلف قال في الامور نفخ البيت ولا سجاد ولا العيلة وقال
في الامور نفخه ولا يجوز غير ذلك وقال في الامور نفخه في مال
وهو قول في القام سعيد عبدالله • واما علمه • **مسئله** الشيخ عدا الله
رحمه الله في من لم سابقا لما في مال رجل في مال هل من سابقا جرى
والادان يجري في هذه السابقة ماء مصعدا لما ول لا يجري له
ذلك ابل والله اعلم • **مسئله** الشيخ سعيد احمد الكندي عن رجل فلي
والافلاح لفعاد في ما يثب تعقد للصلاحة على دور خلافة آية وعم
يحد سبيلا ليقعد هابا الله • فمن يز يد مثل مال الايتام ومن اعلم
والعرفت سحرها حيلة فلا يكون كما يقول العريف وربما قال من

عند أهل العقل وكان له قلب له الفهم وهو شهيد ولا يعجز
الوكيل ترك الفعادة سلك لهاها ويعنى فمنها ما يحصل فالعرب
وعين واليه يعلم المقصد من الصلح وكل ما في ما مدينه فخره وشرفه
والأده ولجأ له تبارك وتعالى بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون
وبسط الغايه في ما نيت ولا يرى هذا النداء صحيحا إذا حضره ولا على ما
ذكرت ورسمت في كتابك وأما النداء الصحيح إذا كان الناس يريدون
الدلائل ما أتوا بأخذ من حاجتهم ما ساقوا وليس منهم في شرف وظاهر
ما يقوت فاحد نية فقد جاء في الأثر عن أهل العلم أنهم ينعون على البيع
والشراء عند الناس فكان له نية وأجابه مفرط حتى جاء في أمية العدل
وعما لهم لا يشترون بأنفسهم وكل ذلك حذر عن أخذ أشياء بغير
طيه ونفسه لا لا لا بيع والشراء لا يحل إلا في ما بيننا وبيننا قال
الله تعالى لا أن تكون تجارة عن تراض منك ولا يحل شي من أموال الناس إلا بيع
ولو وقعت الصفقة بالبيع إذا كان البيع يبقى المشتري ويكون من حيا
مفرط وأما ما يمنع البيع عن الظاهر لا بيع عن المشتري وذلك مما قرئ
القلوب والخاص بما بينهما وبما يترك البيع ماله ويبيعه للمشتري وهو
يريد بيبعه ولو أعطاه بغير قيمة أو ما أكثر فلا يبيط المشتري وهو لا يريد
بيعه ولا يحل له وهو صانع للبيع ما أخذه وما لو مثله أن تلف وكان له
مثلا وقيمته بعدا بثلث إذا لم يكن له مثل ليس التمس الذي وقعت عليه صفقة
البيع إذا كان له ليس صفقة ثابتة وتدخل في مثل هذا الهبات والعطايا
إذا وقعت على غير الصواب وأما وقعت على أسباب النيات والقيام المفرط
حتى قال أهل العلم أن مدين لا يقبل هبة مدينه ولا يأكل منه شي وإن
أكل من عنده فيحسمه ما عليه كل ذلك حذر عن أن يطعم مينا زماله على
وجبة القيمة وكذلك المرأة إذا سألت زوجها يعطيه ما يشاء وقال مما هو
لا ربه عليها لها وأعطاه نية عن أن تمنع شي من واجب حقه في صامتة
له والحاكم لا يقبل هبة من هذا المية إلا في عود يجاديه قبل الدخول في الأحكام
وكذلك مدينه على أحدان يعملها شي أو الضمعة والأعمال وكانت له نية
فذلك لا يجوز حتى قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله ما علمت المرأة لزوجها وكانت
تخاف من أن تفعلها فلما اتعاه والأخ لا زما عليه في ما لم يخبره لها صاغه
وكذلك إذا سألتها أن تخطب له شي أو أنها خطبت له ورجعت عليه كان لها
الزوج في ذلك لا لا الزوج لا نية على زوجته ولو لو أحد على أحد يحل له
هبة بصل أو سكر فالسوق والبيت وكل ما كان له القيمة منه فما عمل ذلك فذلك

مَرْحُومٌ

لا يجوز في الاصل في جميع ما ذكرنا اذا خرج في معاملات الناس ويبيعهم
 ومثلهم وعلمهم وعطيتهم وهباتهم وبرائهم فلا يحق في غير ارضي طبيب
 النفس لما يخرج في الاطباء فلو نعيم وهو اسما فذلك غير جائز قلت
 له هل يلزم العريف ضمان ما نقص من قيمته القعادة اذا كان على ما وصفناه
 قال هكذا معي ولا ابريه من الضمان في ما له وعليه التوبة في ذكره من ربه
 وكذا ذكره شاركو وساعدوا وعانه واشد على عضده ثم جميعا صامون
 اثمون ظالمون قلت له وارجح في القعادة وسال العريف ان يعطيه
 شيئا منها ولم يعلم شيئا او لم يمس هل يلحقه ضمان ما نقص من قيمته ما اخذ
 منه قال هكذا لا يتخلص مما نقص من قيمته ما اخذ حريه العريف ويعتقد
 ان ما اخذه من ذلك ماء على سبيل العقد على وجه الحسنة للوقوف لا لاصفقة
 الاولى لكن شئ وان عكس ان يقتصر ذلك في الوكيل اذا كان نفع ما مونا
 على ما تمت كان ذلك ارجح الى العريف على وجه الاصل ان العريف لم يتفق
 ذلك بصفقة القعادة في الوكيل وانما الوكيل قبض منه من القيمة مما اتفق له
 للتلا يذهب مال الوقف مثل الجار اذا اخذ شيئا من الايتام فجاره للوكيل
 قبض ما يعطيه الجار والعوض لبيته هكذا فيما ارى ويحجه في والله اعلم قلت
 له وان جاء احد في الوكيل يريد شيئا من القعادة ويريد بغيره فما
 معرفة قيمته وليس مثل ذلك بيع في الاسواق ليطرق قيمته وكانت به
 علل قبل العريف ما يفتي قيمته ويخرج كثيرا وان لو لم تكن علته تقدر
 منه يريد ذلك الماء ولا يثبت لكل من يحتاج اليه وبعض الناس يتفق له ان
 في الاخر من قبل قيمة الماء اذا لم يعلم قيمته اعيانا ونحو قيمته ورده على يد
 العريف قال مع ان كل شئ يباع وله علة وعيب مما يخط به قيمته ويتفق
 عند المشتري عن غيره مما ليس به علة فيباع بعلة وتنتج علة المشتري
 فان قبله والآن تركه كانت العلة من قبل ذلك الشئ نفسه او من قبل احد من
 الناس وما يدين على ذلك لو ان من لا طبيا يباع وبغيره جارسه مما يتولد منه
 صر على ساق ذلك المنزل ولم تكن به علة الا من قبل ذلك الجار ولو لا ذلك بغيره
 لربح الناس في شرايه وسكنه بزيادة قيمته اضعافا مضاعفة عن قيمته وبغيره
 ذلك الجار لكون القيمة واحدة ولو لم يربح ذلك الجار على ذلك المنزل ولم يربح
 شراؤه ونور عليه بيع جميع في مجمع الناس وكان لبيته واشتراه بمن يمس
 من قبله يتفق ذلك الجار ويتولد منه على صاحب ذلك المنزل وصرف الله عنه
 ذلك الجار وايدله بجار رقيق بعدما اشتراه اكان طبيب له ذلك لان بل طبيب
 له ولكن كل شئ قيمته في وقت ما يطلب عند اهل الحاجة اليه قلت له
 ومضى ايراد العريف التخصيص ما نقص من قيمته القعادة وكانت العلة من قبله
 هو يجب عليه ما نقص من قيمة تلك القعادة بغير علة قال هكذا معي

واليه

وليس هو كغيره
 وحسب ما سبق
 ويعمل على ما
 انهم في العلم
 له ما هو من
 يجوز ان يسال
 في رويته لا
 التي غير رويته
 لا انما العرفي
 انما العرفي
 هذا السال لا
 وما يدين على
 او خلافة او
 ورجع من اول
 بد ان لو
 على الاول
 وليس حجة على
 على هذه السال
 آثار على خلافة
 ويدين على العرفي
 العرفي لم يدين
 النقصان لا رجا
 له فاما العرفي
 اما الذي ليس
 الباطل والآن
 العرفي وجعل
 فانه من حاص
 وقد ذكرنا
 على وجه التخصيص
 ولم يخصص الطب
 الا في علمها
 الذي انما في العلم

[illegible]

له في سواد العريفان يسقى له الماء المربوط واما الذي ليس مربوطا لاحد
 معروف وهو في سواد العريف يعرف حيث شاء فاذا سال العريف ان
 يسقى له منه بقدر ما يشاء او اقل منه او قدر على الاخذ منه بقدر حقه وهو مختلف
 باميه كثير فذلك بحقه الاختلاف كمثل الحث المعصوب في يد السلطان
 والسلطان اخذ منك حيا وخطبه بغيره فاجاز له الحوازي فكان اخذ منه
 ولو اعطاه السلطان الا مروضه رايه كذلك يجوز له ماء في هذا الفيل
 غير مربوط ان يخذ من يد العريف منه شيئا **قلت** له ومعك الاميا
 التي غير مربوطه مثل حث السلطان سبلها سبله **قال** معي انه
 كذلك اذا كان الحث لافس معروفين **واما** اذا عدم ارباب فيختلف في
 المعنى لان المياه اربابها معروفون غيرهم لا يتوصلون الى حثهم كمثل
 السلطان الذي في يد الحث لا يتوصل اربابا ليد وان توصل احد منهم فيشعر
 عليهم مفاستهم على وجد الحكم واجاز له فاجاز الانصار الى احد حقه عند
 او اقل ان قدر على ذلك **وكذلك** المياه لا يتوصل اليها اربابها الا برضى من
 العريف ومن يعطيه حقه قما على سنة الفيل ولا يحطيه غيره واذا صار
 كذلك صار المياه المربوطه وخرج وهذه المياه في الاسم والمعنى وصار
 كمثل غيره من ارباب الفيل **واما** الذي يعطيه مجاز فترس يعطيه اكثر
 من حقه ورقه يعطيه كمثل ورقه يسقى له على الادوية على اختلاف
 ورقه ولا يعاداة ورقه ولا الماء واوسطه واجر فغدى ان ذلك يكون
 مثل الحث الذي جعله السلطان وكيفية حق واجاز ذلك من اجاز ان يخذ بقدر
 حقه من الاقل ولا يخذ اكثر من حقه فبغير ضامنا له ولا يكون ذلك الا
 على وجه لا ينصاه **واما** المقامه والشركه فيشعر عليك وكذلك المياه
 التي في يد العريف وكيفية حق فغدى عليك العظمة فترسك انك لان فيهم
 الغائب ولا يمكنهم وفيهم الخاص الذي لا يتوصل الى حقه فصار مثل وكما
 يمكنهم **قلت** اذا كان له ماء هذه المياه المختلطة قد رزق ومضت
 رزقا لم يسقى له شيء منه هل يجوز ان يخذ هذه الرزق التالته قد رزق
 ثلاثة اثاره **قال** ليس كذلك لان ماء ليس ترسوكا وعلم فغدى متى
 نظيره وانما صار مضمونا في ذمت العريف وليس له من ذلك الماء شيء فيفسد
 منه وانما هو بغيره الشك **قلت** له فان سقى ما يشاء في هذه الرزق فاجر
 الماء والارز يعطيه من رزق كائنه فلو ان الماء واوسطه هل له ذلك **قال**
 ليس له ان يخذ ماء **قلت** له لا يخذ من رزقه وبومه الذي يسقى
 له رزقه في الرزق الاول فقد اعطاه حقه فيها معي وينظر في ذلك ان قال قائل
 ان ذلك الماء المختلط في تلك الرزق فليس كذلك بعيد الخش حتى يجر فيه قسم ويصير

كثير

الذي حقه منه
 من قبل الموم
 وادان سلكه
 والاعلم
 الذي لا يخذ
 الماء لا يعطيه
 قال انما لا يحكم
 قال انما لا يحكم
 الماء في اجاز
 ارباب الماء
 وصفت الجاني
 صفت على ذلك
 على وجهه على
 ذلك انما ليس
 ليس على السوا
 رزقه ذلك وصرف
 الحث في حث
 كذا في حث
 بخلافه انما
 رزقه ذلك
 الاسلام
 فلو اجاز له
 السوا في ولو كان
 سوا في حث
 السوا لا يضر
 ذلك فاسد
 اصلا سوا في حث
 ذلك انما لا يضر
 الحث في حث
 ان يضر في حث
 فاما في حث

لكل ذي حق حقه منه والى العلم **مسألة** ابن عريان والذى في يده فله مسقف
مرفق ان يفتح موضوعا منه وليستعقب به للطبارة وقد نك اذا كان الفم مفتوحا
واراد ان يستعقبه بجوهره ولو نكره الرباب الخلق قال كل ذكر فيه اختلاف
والى العلم **مسألة** الصبي الخلد اذا نكت على وجه الفم واكت على
الوجه الاخر ولم يمنع جري الماء انضمام حق منع جري الماء وان كان تابع
الماء لا يقدر على الدور الا ان يفهمها الرباب السابقة بحجة في صرفها ما لا
قال ان لا يحكم بصرها عن السابقة اذ لم يمنع جري الماء وعنه في موضع اخر
قال اذا كان الوجهان ليسا متحدة او وصولة ويجوز رصا ولم يمنع جري
الماء في احدها في تركها اختلاف وذلك في نظر النظار ان رأى في تركها خبرا على
ارباب الماء فصرها او يرجع الوجهين واما طريق التابع فاذا انكثت عليها
ومنعبت الجائر عن المتطرف فيها وكان لا يقدر على القيام بها فاعضاها فاعضاها
تصرف على ذلك ولا يلزم التابع ان ينجم وطه المحنة في ذلك والى العلم **مسألة**
على الشيخ جعفر على الصانع في تضرع السواقى وعلى جانبها على ان لا يترك روج
ذلك اذا كان ليس له شرب على ارباب الماء قال في ذلك اختلاف فقول
ليس له السواقى في ذلك لان لا يقدر على اصلاح سواقهم الا بالاصاروج
وقوله ذلك وبصرفه في سواقهم مكيفت فاذا قلت وقد ذكره في عروق
الخلل والشجر بطي السابقة اذا كان مضر بالماء يجوز تركه لانه قال
كما يضره ما تاج مصروف قلت لم يكن تركه كس الخبز من السواقى التي
يتجاني فيها الفم انضام السابقة بغير ارباب الخلل التي عليها الخبز ان
يجوز تركه قال له صلاح سواقهم فيما عذر ولا ضرر ولا اضرار في
الاسلام قلت للشيخ سعيد زحيد كذا في ما نقول في هذا قال نعم
قولنا جاز لاهل السواقى كغيرهم سواقهم وكس الخبز التي في كسها صلاح
للسواقى ولو كان ذلك بغير رجب ارباب الخلل لانه لا محنة لهم في صبر
سواقهم التي في ترك اصلاحها ضياع ما لهم ويجوز اضرارهم عند نقول عليه
السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام قلت للشيخ جعفر جعفر ما نقول
في ذلك قال وجدت في ذلك خلافا ونعمي قول في جاز لاهل السواقى
اصلاح سواقهم بما ارادوا ووجدت عن الشيخ صالح بن سعيد الملقب جواز
ذلك اذ لم يقدر على اصلاحها الا بالاصاروج وقال لا على في ذلك خلافا
اكتفى بعون عن تضرع سواقهم واصلاحها ما قدره عليه مما لا يضره بغيرهم
ولا يعلون الاصاروج عن بطي السابقة على جدوع الخلل واما في بطنها فاهم
ان يفعلوا في بطنها ما ارادوا والى العلم **مسألة** وان كان مال المرء
فمنه واحد واحتاج الفم لخدمة اى خدمته تجب عليه اى خدمته لا تجب

[illegible]

له يقول نعم فقل وقال هو لها انزعمت اوابت انك اذ ان يزوج علي بن ابي
اهل الخدياها كانت تنظر على الظفر لا على شيء من المرات وقال اذا
يعلمت هذه البئر محدثة على الفلم فلا يمنع اهل البئر من الزجر كما لا يمنع
على الدابة او على الظفر لا على حفظها **و** جواب الشيخ احمد بن حماد ان البئر اذا
كانت قمارا ولا للمع على الفلم وكانت مضرة به ولم يعلم اهل البئر محدثة
ام قبل الفلم **ف** جواب ان البئر لا تصرف وجاز ان تصحها ان يزوجوا
منها ولو اضرحت بالفلم وقد اخطأ بعض من هذه المسئلة **مسئلة**
الذهلي في جرم الفلم ان يخرج من العانة في الموات حيث لم يكن له منافع فمأ
لمن لا اذ اجاب ما حوله من الموات وجعفر بن ابي هاشم **ق** في ذلك اختلاف
فول يفسر عن وجوب هذه السابقة خصوصا في ذراع ووجدت في موضع آخر
في جرم السابقة في الموات فتقول جميعها اذ ذراع **ه** وقول زرعيان ولا يعلم
مسئلة ابن عبيدان في رجله مال ومنزبه هذا المال من ماء رجل
آخر في اثم المال كبرت تخلف وصارت محذوما فيفسل تحت اذ الان يفسل
تحت كل تخلف صفة حتى اذا وقعت الكبيرة تكون تحتها واحدة فانكر ابي
عليه الشرب **ق** قال جاز هذا الرجل يفسل في ماله ما اراد من الفلم
والاشجار وليس للذي عليه الشرب ان يملكه وخصوصا اذا كان في الاعلى
انه لا يزيد من هذا المال الا ما يزيد فيه فسل عن شجرة **ق** **ع** في
واظنه عمر ما لم الرعوي انه يجوز الاختلاف في هذه المسئلة قاله قال فيه
ان جاز لم ان يفسل في ماله ما اراد لو كان عليه الشرب وهو قول حسن
عند بعض الفقهاء **ق** قاله قال لا يجوز ان يفسل في ماله الا ان يرضى له من
عليه الشرب وهو اكثر القول **مسئلة** **ع** في ماله ما اراد من الفلم
تقدماء المسئلة سنة ثمانية ابي اليبيل وكسب الفلم على ان يكون اخرج الكبس
قال علي صاحب اصل الماء الا ان يكون هذا الكبس مثل يوم او يومين
فانه يكون على المقعد للماء قلت وهل المقعد العزله قال اذا انقطع
الفلم ولم يصح منه نفع وارجل ضعف فلا غير ويكون عليه المقعد بقدر ما مضى
والاربعان وان كان الفلم ضعف وكان سقي فلا غيره **مسئلة** **ع**
الذهلي في سابقة فلم فكل صفة وقبل المصاروح واعلا المبلد الى غيرها
ثم اضرحت واراد ان يحدده فاراد الا لسفلون والاعلون بهار ومهم
بجميع السابقة **ق** وقال الاعلون في تغاركة الا ان الموات قال ان كان اهل
هذه السابقة متقدمين بالفة فيجب ان يقتصروا وان لم يقتصروا يقتصروا
وان لم يكن فيجب ان يكون على اصحاب هذه السابقة وزعم الصارح
كل منهم بقدر ماله فيما سقي والاعلا **مسئلة** **ع** ومنه وفي سابقة

[illegible]

فلما علموا انها عواضد تخلط في الماء لم يكن لها حكم ولا ينزكها الا اذا ارادوا بصرفها عنهم
عنها واحدها ساقطة عنهم ولو ارباب العصور والاضرب في الماء ساقطة
عنها قال اذا اراد اهل الماء يتجمل بها منهم على ساقطة التي ذكرتها في الساقطة
غيرها فاجزئهم ولا يعنون من ذلك لاجل العواضد التي على ساقطة على ما
يوجد في الاثر **والسؤال علمه** **مسألة** الشيخ فاصبر خمس اذا دعا وكيل العلم
على اعمى انه احدث طوبا او غير ما روي الفصح الشرعي على العلم واقر الاعمى
باحديث ذلك غير وكيل بقيمة لذلك وقال له الحكم يعجبني ان الله ما
احدثه ولا عذر لك ولا اخذت منك ما يجب عليك بل هو يلزم الحكم
شيء في قوله هذا اذا اراد الاعمى ذكره قال لا قلت واذا اقام هذا
الاعمى وكيل الحكم عنه فاقر الوكيل شيئا من احديثه الاعمى وكان يجب ان الله
يلزم الاعمى اقرار وكيله بحكم الحكم بصرفه قال يلزم اقرار وكيله فيها
وكذلك فيه ويوجد ما يجب عليه من ذلك قلت واذا اقر الاعمى باحدث
شيء وقال الوكيل هذا الذي اقر الاعمى باحدثه ما يجب بصرفه قال ثبت
اقرار الوكيل على من وكيله فيها جعله وكيله في ذلك **مسألة** عن الشيخ
سعيد احمد مبارك الكندي اذا كان احد لم يشرب خبيرة معلومة واشهد
بغيره بغير اصلاحها فقال شركاه اما اعزم على الشرب واما
ابطل جئتكم عليه فاطلبوا منه **لا** قال ان اصلاح الشرع على جميع من
كان له حق فيها اذا كان في اصلاحها اصلاح لا رايها واذا منع عن
اداء ما هو واجب عليه واصلحه حكم عليه واخذ بذلك صاعدا ولا يجبر
على تبطل حقه **والسؤال علمه** **مسألة** الصحيح في المشرك اذا اتخذ طاعة
في بلاد المسلمين حيث يحرم المسلمون عارضا ولا تجوز قال اما تجوز
ببطلان فانه ينزك حكمه ملكا وقيل ينزع منهم ويرد عليهم عنها واما
حيث لا تجوز فيه العمان كسواحل البحر فان هذا ينزع منهم ويرد على حاله
الا ان يكون له ان في بلدهم ووجد قايما على سواحل البحر فاني لا اقول
بعدمه اذا وجد ذلك ولا اذا غلظ المسلمون واخذوا غنيمة وفيما
فانه يجب ان يتوقف به **والسؤال علمه** **مسألة** الشيخ خمس سعيد وغيره
له مال وللمال سفي من مال يتام واراد ان يسقي ما لا اصغر منه ولا يجعل من
الماء مثل الذي لم يشرب ايجز ذلك **لا** قال يعجبني ان يسقي الا
مال الذي لم يشرب من قبل خوف شوب البذر **والسؤال علمه** **مسألة**
ابن عبيد الله فيمن لم يطوي في القلعة في وجه الناس فلما فراق الطوى التي في
يد هذا الرجل فقتل من ثياب الفيل وكانت هذه الطوى قد سقطت
ارضا وجاء فلما في القلعة وشاح على ارض الطوى ان يكون حكم الارض

[illegible]

للبطون الفلج قال اذ لم يعلم ان هذا الفلج سقى في الاسلام ولم يكن
 له شئ ولا علامات للاسلام مثل المساجد والمكاتب فبقره هذا الفلج عند
 جاهلي وحكمه ان اخرجها فاداساح على هذه الارض التي هي حجة الناس
 في هذه الارض من اجابها **واما الفلج فيجوز في ذلك الاختلاف فقال**
وقال للارض التي ساق عليها وقال **وقال للارض التي اخرج منها**
كانت وبعده وكذلك كان في الفلج اسلاميا حكم الفلج لعز دولته المسلمين
 في ايام قيام الدولة والارض من اجابها **واما الفلج** **مسألة** **ومعنا**
 الجدر في قطع القياس **واما القصار بالخصوص** وعين في اختلاف **واما**
 الساقية المجاورة في قطع **واما الحلال** فيها اختلاف وكذلك الموات
 يختلف في قول القولا به ميزون بحالده ولده علم **واذا كان**
 بشي **ولا فلاح** قريب غير ولكنه يجوز حده في الشرع **وحاق الحاكم** في
 الفلج بين هذين الفلجين هل له منع الجدر من المجاورة لهذا الفلج خوف تولد
 ذلك وقد كمل المدا في ان فيها فربما في ارض القاي بالاول وان يجعل لكل من
 منهم حيا في الفلج لا فلاحهم وينع هؤلاء وعن اخذ السداد والخط واليحي
 وغير ذلك **وقرر** في سائر اجازات الاخر من عاقبة القاي بالاول ولو كانت
 الفلج في الاصل صاحب اجازة اخاف تولد الفلج بينهم ورأى ذلك صلاحا لاهل
 لذلك ويكون هاهنا في نظره اخرج البواشع ولا يلحقه معنى منع المباح
 على هذه الصفة **وقال** ان في جميع ما ذكرته مجرى لاختلاف بالذكي
 قوله لا يجوز له ذلك اذا كان لقيام بالاول قادر ان يمنع الخصم عن خصمه
 بالحق ولم يكن مغلوبا ومنع المباح من اباح المحمي **وقوله** جازية ذلك
 على كماله كان قادرا او غير قادر اذا كان صلاحا للرفيعين وكف العترة
 تجايز لمان يمنع الخدمة المجاورة في المباح وكل قول المسلمين صواب معمول
 به **والذي يجزي ان يرى هذا الرأي** **واما** **فان اخذ هو بقول** **وقال**
 المسلمين **عليه** فعلى العترة اتباعه ولا يجوز لهم مخالفتها في الماخذ بما عمل
 هو راء المسلمين ويكون منه ذلك **الحكم** على عترة ولا يجوز لاحد من عترة
 مخالفتها ذلك **واما علم** **الغارى** وفي فلم مارق في ولا يرب
 حاجر من فادار ارباب **الحاجر** من توقيفه عن الخدمة **بذبح** المص على حديم
 ولم بين الحاكم ان خدمته تضر بحكمه بتوقيفه حتى يصح عنه ان خدمته تضر
 بخيل القوم **وقال** **فان احضر** على ذلك البينة وقت **والا فلا** الا ان يكون
 في سبب نقلها واعقلها **وان ادعى** ارباب الفلج ان الخيل لهم على مغل
 الحاجر بحكمه بتوقيف الفلج حتى يصح عنه ان الخيل لارباب الفلج
 قال نعم حتى يصح ان الخيل لهم ان وجب الشرع توقيفه **واما علم** **مسألة**

الشيخ احمد بن حنبل روى في كتابه في فضائل ابا يعقوب اوابا من اول فقهاء واعيان باب
فان اهل العلم انهم يعرفون في تلك الارض ثمانية وسبعين متصلة بعضها ببعض
ومائة الف نسمة قال **قَالَ** ابى رباب الارض قال الذي وجدته في ايام المسلمين
ان ذلك جابر لابي رباب الفخر ان يخدموا في ارض الناس على ما تقوّم له واول
لا على حكم ارباب الاموال كانت الثقب ظاهرة او باطنة كانت الارض
سبايعن وابا من اول فقهاء وقد حكم بذلك الشيخ موسى بن علي بن جعفر في فتح
الغني عن ارباب الارض كان رهون ومن على عهد فقد عدا على ابي ولا عليه
مطعن لظان في قول المسلمين في الاثر جابر ومعهول ومعهول **قَالَ** **مُسَدَّدٌ**
الزامل ورجاله ارض وماء من قبل وليس للارض سابقة فاراد من جابر ان سابقة
بالمثل المذكور لاه **قَالَ** ان كانت هذه الارض من قبلها تسقى
الان سابقة فقد جلت ولم يدبر في موضع على وطك صاحبها سابقة
فعلى ما سمعت في الاثر ان يحكم لها سابقة بالمثل في ارضها موضع اليها
وامان لم يبعها كما كانت تسقى ولم تكن معمورة في وقتها لم يحكم لها سابقة
على ما سمعت في الاثر **قَالَ** **مُسَدَّدٌ** وهذا اذا كان العلم
بحري من قبل ظهر هذا العلم ساعد ودخل في شئ لا يطوى فقال بعض
المسلمين ان حكم الاطوى للفق والارواح انما ذكر القول وقولنا الابار على ماها
وجابر لاهلها زجرها كاي زجر من قبل ولله **قَالَ** **مُسَدَّدٌ** ان يملك
في جرحه ما لم يخله لسمه وادركت هذه الخلعة تشرب مع سقى هذا
الماء وماله ولم يعلم لها نصيب من ما بدأ الا انها وجدت تشرب مع سقى
هنا المال وارادت المال ان يحول ماله او يبيعها او يصره في ماله هذا
وكرم ويكره السيد المنع رب المال ان ذلك ما يدعي ماله هذا على هذه
الصفة وانما لم يرضى ماله هذا هل يرضه سقى خلعة السيد قال اذا
لم يرض صاحب المال ان عليه سقى خلعة السيد فلان يصره ماوه حيث شاء
واسد **قَالَ** **مُسَدَّدٌ** الصحيح في سابقة الزجر مثل سابقة النهر وتقطع
ما تقطع سابقة النهر لم يملكها وقد قالوا سقطت عن بعض المسلمين
وهو شيخنا جابر بن سعيد الرضا في شيخنا فاصر بن جعفر بن جعفر انهم
انها جعلها بمنزلة سابقة النهر وابتاعها وعليها ما يثبت في سوق الاغار
واسد **قَالَ** **مُسَدَّدٌ** الشيخ عام بن عام بن غانم الحميري وسيل عن اهل
بلد كانت سنة فليجرب يدور ارضه على ثمانية واربعين يوما ومن له الاثر في
ما اكثر وصارت الآن فتمت بهم على ثمن عشرة يوما وكل من حضر في العلم
تدور على ثمانية واربعين يوما **قَالَ** رجع الخبز مائة على ثمن عشرة يوما فندرك
الارض حصل لربيع ارضه فليجرب يدور ارضه على ثمانية واربعين يوما فندرك

[illegible]

قبح ان يكون ما مونا على ذلك بحج عزله وهما كره قلنت لروما الوجه في
 التخلل من بيتي يدك قال انما ما عليه المصالح الواسع انفاذ فيما له
 على يد او من فامنه اذا لم يكنه والا فالدينق به وعليه التخلل من ذلك متى
 وجد في ذلك سبيله ثم الوصية به ان حضرة الموت قبل التخلل قلنت
 له وكذا القول في اموال المساجد وجميع ما كان عندها من الوقوف يخرج
 قال هكذا في الحق انظر في الصحيح اتصانه كذا في جميع ذلك يخرج
 والله اعلم **فصل** ومنه وسئل عن فتوح الاموال التي كانت من قبل على
 بطن سافيد العلم ثم انه احدث بعض من جماعة على العلم رجوعا ورفضوا
 هذه الفتوح الحق للناس في ايام الحصب لاهل الحق عز مشهور لهم
 ولا رضى منهم وثبت على ذلك سبعين خيرا لاجاءت ايام المحل ونقص المال
 عما كان تثبت المضرة على اهل الاموال في دفع تلك الفتوح عليهم لانه اذا اراد
 احدهم الماء لما لا يرد في الساقية صا عداد ولزما انقضى وقت الذي لم يات
 او كان قبل ان يصل للماء وجاء آخرهم فاطلقت عليه حضور ما يات ايضا
 وذهب على الاول ما وقع الهم لجهة ان غير ذلك على المحدثين له وانكروا وان
 تمسك اهل الحديث بالذي فعلوا مع استبانة المضرة عليهم ام ثبت ذلك
 ولا يجوز من بعد ان التزموا لانكاره قال لا يبين في الحق ثبوت هذا على
 من انكره ولم يرض به فغيره ولا انه يجوز على من يكون ارضا في الحكم رضى
 ولا في ما له ولا ايضا على من رضاه يجوز في الحق ما لم يصح عليه ذلك او يصح ما
 يكون عليه الحق في ذلك في الظاهر والاسكوت عن المنكر في وقت بعد
 ظهور المضرة فغير عند رضى له في الحق علم واضح فكيف يشبه ان يخرج فيه
 فيلحقه معنى الاختلاف هناك في ثبوت الحجته عليه في مثل هذا
 وقد ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار
 في الاسلام بل وانه هذا المعنى في الكتاب عرق وان كان له في السنة
 والاجماع اصل باساق تقتضي نزع المضرة راسا وليس لادلة العقل
 غير الواجده بالتصديق لهذا والتصويب له على حال وهذا الذي سالت
 عنه ليس بخارج على هذا والضرر في صحيح الاعتبار عند العارفين وروى
 الابصار وعلى انك المحدثين هذه الاحداث المنكرة الرجوع عنها واولها
 رضى من اضررها ولا يجوز لهم التثبت لها ولا المعارضه لطالب زوالها
 لانهم ما خوزون لها واستحققت العقاب على الاعتصام وانزالها
 احذروا واصلاح ما افسدوه كما كان حين يرد ولا اعلم انه يجوز في
 النطق بذلك على حال لا هذا الاثر لا يستحالة ابا حنة المضرة شرعا في
 ذلك لانه يتأكد ونها في الثابت في الحق عنه في كتابه وعز رسول في الحديث
 المورد في الكتب عن اهل العلم وصفا متفق على ثبوتها وثبوتها له قطعا

ولان تلك الاحالات وان كنت على اهل العلم وصفا متفق على ثبوته خارجة عن
الاملاك لا راجعا وليس المعية من سبيل في هذا الارضى صحيح واذن
جائز وما اشبه ذلك فيما غيرها والاملاك فكيف لا يكون لهم الحق كالات
لهم الحق في ذلك بالمضرة الحادثة فيها وذك على فاجرها ولو كان ذلك عن
اذن اذ كان عن غير معرفة ولا بما تولد بالمضرة منه وليس لعدة الشهور ولا الى
كثر السنين التي خلت على ذلك واما المصعب بظا اذ تمت المضرة عند قلته
الماء وصح ذلك فغيره وانكروا لما عرفوه بعد ما جملوه وقد اجبتك على وجه
المسئلة والجواب على قارعا بان من سوا السالك فانظر فيها وناظر
في ذلك اهل الاباء بولا تاخذ من قول الاما وافق الحق والصواب والى علمه
مسئلة ومنه وفي بلدتها فالحان احدها الاناس مخصوصين والاخر
مشترك بين اهل البلد ونحوهما من احدى واحد واحد الفلحين علما من
الاخر شرا الوادى نزع منه وادى ثانيا فاعلا الفلحين وصار بين الوادى
فلا مسافة بقدر ما اتبع الشرع على الاحداث وكان باعلا كل واحد
منهما عين من الماء تطرح كبست على كل واحد ولا احد ينفع بها والماء غير
متصل بعضه ببعض فاقفوا على اهل البلد جميعا على حانة حانين
العينين وشارطوا على ان يجعلوا كل عين في الفلح من هذين الفلحين
المذكورين وعلى ان يعتبروا هذا الماء بان يخرج من الوادى ويسرى
في موضع اخر بعيدا عن الافلاج المذكورة فكذلك مكسورا زما نا بقدر
شهرين ولم تبق المضرة في شيء من الافلاج فوضوا لكل يدك وعملوا الماء
ساقطينا بالصاروج وجرى الماء فيها وجعلوا على الشرا المتعد مر
وكل من جازم ماء من صغير وكبير وحاضر وغائب ووفوات وصارت
الزيادة والمباين لجميع على الاصل ومضت على ذلك سموت كيترة فانكروا
انكر اهل الفلح الاعلا الذي هو مشترك بينهم وقالوا اننا لنعلم ثابت في المضرة
وانا لا نرضى بالاحداث التي حدثت وانما الماء بكسرة لا وركبة على اصله
وقال اهل الفلح الثاني انا لا نرضى بكسرة انا ونحن اخذناه فلا سبيل وصرفنا
نلتفع به زمانا طويلا ولا نعلم ما باننا في المضرة بل هو يدعى قبل بل هذا
حسد منك لنا وتنا نعم على ذلك كثير من اهل الفلح المشترك وصار كل منهم
يقول بخلاف قول الاخر على سبيل التقاوى ما اوجه في ذلك **قال**
على ما وصفت ان هذا او جائز وصحيح ثابت ولا يجوز ابطاله بدوى
مدعى النقص لما سلف منه من الافلاج ماله يجهل ما اذ عا اذ لم يقرع حجة
اولعين من اهل العدا لا الجارية الشهاداة لا بفضل الدعوى فان لا دعوى لا تقبل

لا دعوى لا تقبل
مع افعالهم فيها
شرا في ذلك
خلفهم فليست
ما في الوادى من حرج
عقب ذلك يخرج
كانت من فضل
ماء ورفعت
من مشورة لهم
لا تفضل الماء
لهم لا تاذر الار
وقفة الذي لانه
ورما ياب ايضا
له والى وادى
ام يثبت ذلك
في هذا اعلى
في الحكم رضى
ذلك او يصح
في وقت بعد
من يخرج فيه
مثل هذا
منه ولا تصور
ان لى السنة
اولد العقل
في الذي مات
واين من رضى
عقبه او رها
قال له
من اهل الس
لا يجوز في
من شرا على
يد في القدر
العمل به بغيره

ولا يجوز على حالهما ان يعمل لهما هل ولا عالم ولا ولا لهما حكم بدين ولا
برأي والقابل للدعوى والعامل عليها والحاكم هما هناك ولو كان المسمى
غير واحد لان الواحد كالالف والالف كواحد هذا ما لا نعلم فيه من القول
اختلافاه واذا صرحهم وثبتت المضرة من ذلك الحديث عما لا شك فيه ولا ريب
حكم هنا لكن يرد الى الاصل ولكنه لا يصح مع وجود انكار وعدم الاقرار
الا ما لو قوف عن هذا للاعتبار او الشهادة على الاعتبار والاخر وصحة
تبين الضرر بالنقص لما سئل في الآثار لا الشهادة على غير ذلك يخرج على
الغيب الباطل بطلبه وانما على ذلك لا تقوم بها حجة للمدعى عليه
وكذا نكح محمد بن محبوب رحمه الله في منازعة لا على موسى بن علي بن حمزة
فيما في المعنى شبه هذا وانما في ذلك اختلاف الاعتبار بالسكس
لها بين العبدتين بعد شوقهما وحدهما والانتفاع بالسقي لهما لا فوق عليهما ولا
امن به الا بالرضي فلا ريب انما فيهما فيه الرضي فاذا كانا على من يجوزهم
التي لان هذا شي قد ثبت فالتقضي ومضى ولا سيما على ما ذكرت من
الاختلاف لهما قبل قيام حجة فيهما بل لما حجة تقوم بصحة النقصان بالشهادة
في ذلك على الاعتبار فيها قد سلف فان عمدت لم تزل العنان على صلها
ابدا لا لا اصل الا باجته فيها لا بالمضرة وهما على الاصل وخاصة بعد
حجة ما حتى تقوم المضرة لما سئل عنهما فلم يذ على غير الرضي لهما الجائز لا
استخبر حتى تركهما للاعتبارهما في حال باجتهما المعنى دعوى المضرة من
مدعيها لان المعنى غير جائز لا ثابتة على حال حتى تقوم وقد بينت وجه
الحجة في الصحة لهما في الظاهر ولما ابدت في السائر فانظر في هذا ما يخفى ولا
فاخذ من قول الامام وافق الحق والاصل وبالله عليه **الشيخ** واخذ
من سعيد بن جهمي قال الذي عندي على معنى ما سالت عن ان العقد على من اتفقت
وعند وكيل المسجد وفضل الماء وسقي به واما الذي سقي له وهو غائب
بغيره وكان منه ولا اوضح منه في ذلك فلا شيء عليه في حكم الظاهر لان
الساقط له مال بماء المسجد بغير رايه قد صار شبه المتطوع والمتطوع اجرم
على ابدل اذ صدقت نيته في موافقة الحق وان كان سقي لم يوجد له امانة
والنقص منه لصاحبه والتعارف في اقام ما يفعله له في مال فافاخذ
عليه لزوم قيمة ما سقي له به وما لا المسجد على هذه الصفة هما بيند وبين
الله ولا يحكم عليه به في حكم الظاهر ما لم يضمنه الوكيل ولا في ذلك والله
اعلم **ابن عبدان** في رجل عليه ثوب ماء لرجل فمهد له الشرب
ما ان فكر عليه من عليه الشرب له ثوب ماء فاسا اذا كان هذا المال من
قبل شهد فجايز لصاحب ان يسمي كما كان اولا وان لم يكن من قبل يسمي

فقد روي في هذا الحديث
الشرب والله اعلم
مكانه على ما في
يرتفع ان ذلك شدة
والاسفل والاسفل
بالا في الاصل
الذي يرويه المصنف
وعنه في قوله سقي
وساقت في زمان
بغيره انما راي الرضي
لانه على الاصل
المعروف في قوله
الشرب من قوله
الظاهر لصاحبه فلا يفل
انما هو على الاصل
من جمل الاكابر وكذا
الرضي في ما سالت
رجاء الظاهر وحده
فقال له في قوله
الرضي من قوله
على هذا في قوله
فان على الاصل
به على قوله في قوله
ما روي في قوله
سقي من قوله
الحجة بمعنى قوله
الوضوح في قوله
فانظر في قوله
اراد ان الظاهر
الحاضر في قوله
ما روي في قوله

صمد ففعله والله اعلم **مسألة** قال لا فرق له مسقى على قوم ساقية
 فهو فلما ليس الفلح اذ اذن يزرع ارضه على غير فليل ليس عليه لا مسقى النهر لان
 المير يحتاج كل يوم يتر الى ارضه والنهر على ايام ثمانية مرة واحدة وقوله
 ان يسقى على المير والنهر فاجت فاجت هذا الذي الاخر والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سليمان بن محمد مداد وفيه جار اذ اذن يزرع ارضه رسم فله قدم ولهم
 يكن له كان لا من موضوع بان قدر ربع نقاب المسافة التي بين الفلح الحاري
 وبين ذلك بان قدر على ذراع وحسين ذراعاً يحوي للموضوع ان يبن جمل في
 خدمته الفلح الحاري مثل زاده فيه او خدمة فح ه قال لا بأس على على
 القايه بالفلح الحاري لا في المعروف ان يخدمه فحاً كما لا وعبر فح ولا بأس
 على من خدمه فيه على هذه الصفة حتى يصح ان ذلك لسان هو فله جار اذ اذن
 لا بأس مع وفين وعبره وفيه اوضح انه في الصفا في او الغوايب وان لم يصح انه
 كذلك فلا عمل على المير من نقات او نقات على الظن وعلم الغيب لا يمكن في
 غالب الاحوال ان يكون اناس اذ اذن خدمته فله في ذلك الموضوع وبدوا بالخدمته
 في الموضوع ومنعوا عن الخدمة فرب هذا العلم الا ان يحكم المسلمون ونزول من
 اجل ذلك ويمكن ان يكون ذلك ما عدا ذلك وقيل هو غيب لا يعرفه طائفة
 الا انه قد لا احكام لا تنفع بالظنون وجاز على ذلك للقيام بالامر المتقاضى والكنو
 عن خدمته هذا العلم الحاري لا في ملول اذ اذن يخدمه كان فحاً او غير فح فوايه
 اعلم **مسألة** التي على رجله ما فيه بخلة المسجد معروف ولها ماء من
 حلة ماء الرجل الذي لهذا مال لا انه قليل الا اذا رجل فمأية هذا ليس في
 ما لا لا فقال له و كل المسجد ان كانت رفعت ماء كضاعت بخلة
 المسجد وماء المسجد لا يصل وجده الى بخلته الا بخلة هذا الرجل كيف الحكم
 بينهم وقال ان هذا الماء يكون على ما ادرى كعليه وليس يجوز تقبيله
 اذا كان اذ اذن في كل بخلة نصيبها وحدها يضرب بخلة المسجد وليس لمان
 يعرفه فيضيق نصيبا بخلة من الماء والله اعلم **مسألة** فيمن لم يخط
 ومصب في مال رجل فادى صاحب الحب والمصان يكسهما ويحرق هانديع
 والفصل بعد صاحب الارض الذي في ما لما الخت والمصب كيف العلم
 بينهما قال جاز لصاحب الخت ان يلبس حلة ختة ويزرع ويستفيد من
 ما يزرع ولا يلزم صاحب المال الذي قبل الخت ساقية الحب وجاز لصاحب
 الخت ان يفسل في حته بخلا بعد ان يفسل ثلاث اذرع من حده جاز ان ذلك
 ملكه ولا يمنع ولا تصرف في ملكه ولما لمصت فليس ان يزرعه اذ يحرق
 كالساقية وليس للذي الساقية في مال الا ان يزرعها ولا يفسلها ولا يجوز
 لان يتحقق المص كالساقية وهو حله لا يزال على ما ادرى كعليه ولما الشيخ

الذي في فحان
 كانت خارجة على
 وكان لا فرق على
 وفي قوله فاحته
 فحان الفلح مداد
 ان يبن هذا العلم الحاري
 ان يبن على هذا العلم
 في ذلك جاز لانه لاهل
 في له عقد فح فح
 هذه القايه يحوي
 القايه لا صلاح هذه
 يحوي ذلك ما قاله
 وهذا لا رجعت له
 او اوقفه لا تقسم به
 المير ومان لا يعرف
 العلم ان سلبا في
 حلة الذي على ملول
 لم يفسد على اذ اذن
 رمة وفيه من ثمر
 جاز اجاز ان باب
 لا يفسد جوده العلم
 اذ اذن الا ان يزرع
 وقال الا ان يزرع
 اصحاب هذا العلم
 الذي فصح فيها ان
 يفسل من ساقية الخت
 فاصبر اذ اذن في ملول
 فح فح بعضه غير
 انفسه على ما كان
 على ان لا يفسلها
 ولا على الا ان يفسلها

فمنع عن الحكم بعد موته عليه من الحكم في المختلف فيه وأما العلم
ومنه وقد مر في الزمان إلا أنه لم يكن يزيد وأما نقابا بل علاه وعمره
عاقب وأما قبله لئلا ينجر من بحر ما في زمان الحضب دون
العلم الشرع والقبيل في ذلك الوقت ليس به ماء يجري لتعرف مضته فما
يقول في هذا الفيل تدخله شبهة أم هو على حاله الأولى وزر ذلك على
رفع علمه قال ليس لاهل الفيل المتقدم أن يجزوا زيادة نقاب عليهم
قرب فلو تم عمل ولا يثبت وحكم واحد ولا يغير حكمها ما تغير من
المحل والذهب في سبيل الجذب وأن فعلوا ذلك وصحت زيادة في
فيلهم من زرعها لم لا قل أن الزيادة خلال من تنفعها أو خصوصاً أن كان
أصحاب الفيل الذي استبحر حراً بما ما أديعاً ما أوفى لملكهم فيه ومن
لا تقوم بحجة لنا كـ أ رأيت وإن قدر له وجاء الحضب وجيء هذا
القبيل بعض الأيام وبس ولم يعلم سر عتياً به من ضرة هذا الفيل من
فلما الحضب حل دخل هذا الفيل شبهة على هذا المعنى أم هو على حاله
الأولى حتى يجمع الحضب يقبلاً لا شك فيها قال فعلى قولك يقول لقياس
فقد قلنا إذا لم يصح لقياس لم تحل الزيادة وأما لو لم يقيس
ورأى الحكم بجهة المضر فإن صحت المضر شاهد على حكم بتوقف
ما زاد ورد المذمة على ما كانت عليه قبل وهذا وجه صحيح فذهب به
الأثر وعمله من عمل زاهل النظر والقول لا ولا الذي يرى الدرع أشهر
ولعل عليه زاهل العلم الأكثر ورأى المسلم منوع وأما العلم
ومن قلت لما تقول في تحطيف الفيل فوق الفيل في الظواهر والمصالح
هل يجوز ذلك قال لا يجوز ذلك قلت لم سواء ذلك التحطيف
وقوله من تحته قال هكذا عندي قلت لأن زان أن فعل ذلك
فاعل وكان منك ولما ما تقول في ولايته أن تكون على منزلة نام ينقل
عما هو عليه قال معنى أن يحسن به الظن ومعنى أنه قد قيل أنه يوقف عنه
وقوف الراي والسلامة قلت له ولا يبرأ منه قال لا أقدر على
نفس البراءة منه قلت له ووقوف الراي لا ينقص ولا ينافي الدين
شأنه قال معنى أن لا ينقصها بل يزيد بها قلت لأن يرى أحد من
أولئك فاعل ذلك ما تكون منزلة عندك قال معنى أن يصدق بالبراءة
وان قال قائل بالوقوف عنه كان ذلك حتماً فهذا ما حفظه عنه
شفاهها وأما جنته من جهة الولاية والبراءة فلا عرف قول الحق من ذلك
والباطل لأنه أن كان يخرج منه شيء من معاني الحق فلا يقدرك يقول

في المستقل والفرق
 اوليكها بالاسيل
 فاسات
 فخرج الكسوف
 اسكني الجنة
 افرسهم دروب
 مشوة واستقل
 في سلمه الف
 عبق نوا القيد
 شرا السراء
 وكان اعلم رفا
 فقصر الخمد
 العيون غدا محال
 كل وامطاة
 بعدكم ان
 في موضع
 فاعا من
 حلا حلا لا
 جلال ووزر
 جلال لا اعنه
 ما قبله دخل
 فجمع على حرم
 فكن في ارضه
 نور عليم الذي
 في هذا البلد
 وراها سيب
 فاعا لا انفر
 البلد والهدا
 في هاني يد
 النور وادي
 فكل في الحرام
 في موضع
 عليه في
 في

فيها يكون له صلاحا منه في حكم انظر على ما نص به الاثر عن ذوق الصبر
 فان يكن للفعل قايما فثمة فيقصد ما عليه ويكون انفاذه على يديه والا
 فلي انفاذ ذلك بنفسه مع عدم من يصح له ابراء عنه به ان ابراه ووجد
 السبيل الى انفاذه على وجهه والا فليدين به في حياته ويوصى بانفاذه
 عنه من اهل بيته وفاته كما يجب عليه والله اعلم ولا ينعذر ما كان تحت يده في
 خلاصه ولم يخادع الله في شرع لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 او طاقته وليس عليه غير ذلك حسب ما بان في وادع علم **سنة الزام**
 فمن عليه شرب الخمر فوفقت عليه ان يسقي مكان القتل ام لا وان كان
 شرب هذه القطعة كالمسألة اه لا **قال** اذا كان عليه شرب الخمر
 الخمر باعنا نحن فوفقت الخمر فليس عليه شرب موضع القتل الا ان يكون
 عليه ماء معلوم وان كان عليه شرب القطعة فثابت ولا بد له **سنة**
 فاضرعيس في مدة الفيل اذا كانت بين ملك الناس من اذروا موالا ورا
 احدهم لم يزل هناك حتى يخرجوا على اعداء من له حيث يرد البنا ظل
 الشمس عن معرفه الاثار ولكن كذا اراد من يربط ان هناك ان يغسله بحل
 او شجر او زوات السور الخوف منها اذا عظمت ان تجول بين المدع وبين فاه
 يتوصل الى معرفة الاثار فيجوز ذلك اه لا **ارايتم** الا باق من هناك حتى
 او عرس وعظم ذلك الفرس حتى يقع المنع بين المدع ومعرفه الاثار وخيف الناس
 معرفه الاثار ولم يكن ذلك فكل واحدة هناك فكل لا يغير ذلك معبر ولا
 يمكن متكران ذلك لما كان لها وطلب ارباب الفيل صرف ذلك يكون ذلك
 مصروفا اه لا **وان** احسب محسب وطلب صرف ذلك مصروفا اه لا **●**
قال اذا ثبت ذلك الموضع المدع وثبت في فيه بوجه ووجع الحق وصح
 ذلك فلا يسمع الحديث المضمرها فزنها طين وما اشبه ذلك من قبل محسب
 ولا غير من قبل وما تولد من ذلك المضمرها من الخوف الى الخلط فيها والخارجة
 منها وما اشبه ذلك فذلك مضمر من كل ما ذكرناه وتولد عنه من المضمر ولا
 ضرر ولا اضرار فلا سلام فهذا اذا كانت المدع وموضعها لمن لا يمكن ابراه
 او من يمكن ابراه ولا يمكن ابراه وان كانت لمن يمكن ابراه ورضي بذلك الحديث
 في حال من يجوز رضاه وبثت عليه فاذا لم يكن ولم يعثر ولم يطلب صرفه
 الى ما لا يغير عليه ثبت ذلك عليه ولا يكون لاحساب الا في مال من لا يمكن
 ابراه ولا يحجز رضاه فان احسب محسب في ذلك بالمعروف ورفع الى القوام
 بالعدل فلا مسلمة في صرفه فعليه ان لا يثبت الحديث الباطل من ذلك رات
 المدع وموضعها اذا كانا لمن لا يمكن ابراه ومن يمكن ابراه ومن لا يمكن ابراه
 فعلى القوام ما لم يمسس الذي علموا ذلك الحديث الباطل انكار ذلك ولو لم

بريد

مرفوع ذلك ابراه وادع
 القضاء ما كان له فيها
 الصبي في ميثاق
 رات السمسرة ان لم
 يدان ذلك البنا وال
 في الاثار عن الاثار
 الا من نصيبه وادع
 يكون كذا الصداق
 والقران ان يجنى
 والحكم فاهل الاثار
 الاثار عن من اثار
 الاثار عن من اثار
 انصاف احد الخلف
 القسم عن اثار
 الخلف في هذه الخلف
 رات الاختلاف اثار
 الحكم بدعوى ما بين
 اهل العجب بين
 لم يعلم احد عن
 ابراه فان الحكم
 الذين يخدمون الى
 ان هذا الحكم
 اذا كان بعض اصحاب
 وخاصة على القول
 رات الاثار
 الاثار عن من اثار
 هذا القوم ساء
 الساعد طبع في القوم
 ان من من ساء
 الساعد طبع في القوم

اموال الناس لان يرضى رباب الاموال وكانوا ممن يملكون اموالهم ورضوا
 ان يجردوا في مالهم فكل لهم واسد اعلم **مسئله** الشيخ خلف رمان
 العاقر في هل يلحق قاطعوا اجراء ان يجردوا زائدة حديث على قولهم في موت
 من الارض فانقطع الاجراء فلما في ارض في غير الفيل الاول واخراج منه
 وخلصه على الاول فتمسك الاجراء بما لفظوا منه ذلك ام لا هل الفيل الاول
 وللجاء اجزاهم وقال **مسئله** اذا كان الاجراء هو الذي جردوا له هذا الفيل فيجب
 ان يكون المخرج من ملك الجرد وان كان الاجراء هو الذي جردوا له جردا فيجب ان
 يكون الفيل الملقوظ من لفظه هكذا لعلم الشيخ ابا سعيد والاسد اعلم **مسئله**
 الصحيح لا يعنى غير الذي في طنا القنود فاما استغنى النهر عن جرد حفظ
 الدارهم الى وقت الحاجة وفيها عندي ويعنى ان ليس للبايع ضميمه الماله شيء
 في الطباء ولا الوصايا ونحو هذا عن الشيخ ابا سعيد وشيخنا خلف رمان ومن
 داي للبايع حصته في هذه الدارهم الشيخ محمد بن عبد الله عن ابن الشيخ القاضي ناصر
 سليمان وكان الشيخ ناصر بن عيسى يقول بهذا القول حكايه عنه ولا يخفى في نفي هذه
 الدارهم على صاحب النهر ومنتهى اوليها واسد اعلم **مسئله** ومنه واذا
 اوصى له بدارهم ان كان سهاما او قوما اعطاها في صلاحه وفي ذلك اختلاف
 ايضا اعطى تقطع الفقهاء وان كان اصولا تباع وتشتري فان كان بحق عليه حقه
 والفيل فذلك لارباب المال الذي لهم وهم وان لم يعرفهم صرفه في الفقهاء واوصى
 له بدارهم واسد اعلم **مسئله** الصحيح وما الاصول والاعدل عندي في
 الفيل للفيل عن السواق في شجر ونخل في يده **مسئله** قال قد جاء الاثر في هذا
 باختلاف فذهب بعض العلماء الى ان يملك الماله وذهب بعضهم الى ان يملكه
 قول من يجعل من ملكا لمن الماله استحقاق الفيل التام ولم يجز عليهم تسقيف
 وهذا الصحيح وبعض يجيز عليهم التسقيف ويرى الفيل ونحوه ليس واسد اعلم
مسئله ومنه واذا كان القاييم باو الفيل غير نفعه ويخاف منه ان لا يضع
 اموره مواضعها ودمعا بقوله لما يجز نفعه له والفيل من ملكه او لا
 يملك امه واحاج احد الى نفعه ما له ماله وعرض لا حد بشي من الكلام اشار
 ليقعده ولم يستلزم ويصرح بالنعاده التي بقعدها هذا القاييم واقعد
 له واعطاه ما **مسئله** قال لاربابه من القعادة وسقى له ماله وهل
 من خصته في ذلك واسد اعلم **مسئله** قال عندنا انه لا يضي على عرض
 ما فعل المروض له ويبرى فيما عندي من تسليم القيمة للمروض ولعل لو كمل
 او القاييم باو الفيل نفعه عند المروض له واسد اعلم **مسئله** واذا كان الفيل
 بعض يرضى ضميمه وبعض لا يعرف ضميمه والبعض له يكون من يرضى ضميمه

من ان يرضى

ان يرضى
 الخادم له قال
 قدوم في ذلك في
 السند من خلفنا
 وجوز المروض عليه لا
 غير من غير نظر
 له عاب اقل جرد
 قد جاءها في ريب
 وعندنا
 راضيه فان لم يرض
 وان عليه في ذلك
 يعرفه خاصه
 من جردا في
 من استعمل وان لم يكن
 عن ذلك الماله
 جردا من نقصان
 في جردا والابا من
 في داره خصوصه
 رضاء ولا بد من رضاء
 غير رضاء عن حاله
 ما خور من حوله
 وكفى رضاء وحيد
 ان يكون ذلك على
 احد دون احد
 فان كان جردا
 في جردا الفيل
 القعد على ان يرضى
 كان القعد من رضاء
 يقع فتمه كذا في
 توسع السند من
 عليه ذلك احد بقول

ان باخذ بقدر من حلة الفلج وهل يكون هذا كالمياه والحبوب التي تخلطها
 للجناد لا اله قال سب من ترك نصيبه اخذ بعينه وولم يعرفه واخذ منه
 بقدره فله ذلك في قول بعض فقهاء المسلمين والله اعلم **مسألة** عن
 السيد منان خلعان ان نصرة السواقي التي يحابها غل متقدمة مع
 وجود النصرة عليها لا يتعزى للاختلاف ولعل الاشهر في القول جوازهم لانهم
 غير متوقفين منظر الصلاح في فحهم ولا متعبدون بذلك على غيرهم وليس
 لاصحاب الغل حجة عليهم في ذلك خصوصا اذا كانا لصاروح بذلك السابقة
 قد يما بها فخر بختي من فاحت هل العلم تحديد كما كان من قبل والله اعلم **مسألة**
 وعندنا كان مرادك بالبتع نصرة الفلج حتى يكون منفصلا بالمدرج
 ونصرة جبه فاذا لم يرض لم يارب المال الحان السابقة في حاله بالنصرة
 وكان عليه في ذلك ضرورة في نظر المشاهدين فلا اقوى على القول باجازه
 بغير رضاه خصوصا ان لم يكن ذلك الموضع من تلك السابقة بخلافه
 مستحاضا فقلنا حلت اهل الفلج تحديد نصرة جبهها حتى يكون النصرة
 بها متصلا وان لم يكن ضرر عليه وقد ظهر صلاحه فلا ارى لادامته
 عن ذلك والله اعلم **مسألة** وعنده فقلنا ما وصفت من هذا العلم وما
 صح فيه من النقصان على اهل من مياهم فاذا لم ندرى صبر وورقة نظر الاجتهاد
 في بحثه والا يارس منه فالسلامة في الزيادة على ادراك المدرك عليه السلام
 في دوله خصوصا اذا كان في ارباب الفلج من يملك اموالها يصح ان يوزن
 وماء فلا يدرك رضاه ولا يملك اموالهم بغير حجة فوجب له ذلك بل اخشى
 على من يعبره عن حاله لزوم ضمانه وتعلق التبعة عليه واما النقصان
 فما خورده من حوله عز رايه فصار اليه بسبب تحويلة عاقبة اموال عند الله
 وكفى به رفيا وحسبا ومع جملة النقصان ومصار اليه بغير بعيد
 ان يكون ذلك على الجميع كل بقدر حصته فيه فيما اراد لا يصح ان يخص به
 احدا دون احد في الفلج ان صح ما اراده في نظر فقهنا والله اعلم **مسألة** وعنه
 فاذا كان جبه البلد غير نقاس واقعدوا وماء الفلج لخدمته فختلف
 في جوارى القعد وعلى ايدى اجاز فليس المستفعدان يدفع اليهم دراهم
 القعد بل عليهم ينقدوها في خدمة الفلج اذا كان المستفعد موقفا لذلك فاذا
 كان القعد من اماكن على ما دخلوا فيه من امر القعد وضعه في موضعه ولم
 تضع نعمتهم فكل من غير عار في الاختلاف جوارى القعد منهم وتقبضهم وان
 توسع المستفعد من ايدى اجاز ودفع الثمن اليهم عند الحاجة الى ذلك لم يطق
 عليه وقد اخذ بقول فراقا ويل المسلمين بصفة الامين كان مامونا على ما

يكون ادم ورضا
 خلفه سات
 على الفلج في
 اول اجاز منه
 اهل الفلج الاول
 هذا الفلج على
 راقا بغير
 اهل
 في خدمه حفظ
 حصة الفلج في
 من رايه من
 الخالق ناصر
 مؤلفه من
 ومروا
 في الاختلاف
 على حجة
 في الفلج وادى
 له عذرك في
 الا ترى في هذا
 من على فقل
 من تقبيل
 بين وادعاه
 ان لا يضع
 ذلك اموال
 في ايدى
 فاقاموا فقد
 ما له وهل
 على العرف
 هل اكل
 لا كان الفلج
 من فضيلة

دخل فيه ولم يتهم فيه بخيانة ولا تقصير والله اعلم **مسألة** وعند في
 وكيل العلم اذا اختلف ما يبدع وامانتة التي للعلم وعز تفشي
 غيرها عليه ضامها ام لا **الجواب** ففما عندك اذا كان لو كمل اهلا
 فيما وكل فيه من قبل نفسه وامانتة فهو في ذلك امين وقوله في ذلك منقول
 ماله يصح عليه خلاف قولنا وتقصير في حفظ امانتة لا لا تغدي فيها
 والمتعدي دون غيرهما ممكن مع حفظه لها فمن اجل ذلك لا اري عليه غيرهما
 لقول تعالى ما على المحسن من سبيل والله اعلم **مسألة** وعند فيمن عليه
 ضمان فعله لا صلاحه او على وصية لا صلاحه والفعل في ذلك الحال يابس من
 المحل من تولى خلاصا اذا اتفقت ما عليه وعلى يد في الساقية ام لا **الجواب**
 لم يبق في صلاح ساقية ذلك الفعل الا انه من صلاحه كان جريان مائة
 موجودا لها او معدوما فكل ذلك عندك سواء فيما ارى لا لا الماء نفسه
 غير محتاج الى الاصلاح فاما تدعو الحاجة الى اصلاح مجراه من نقاب او
 ساقية وكما قضى احد بعدد الماء فيه بعد ايجاده فغير محال في قدرته ان
 يقضو باليجان بعد عدمه وهو الفاعل لما يريد متى اصلح المجاز من صناعه
 فحينئذ يقع الاصلاح للجميع والتخلص من ضمان ما لم يمتد ذلك الفعل والمنفذ
 وصية المالك كما اوصى به له باصلاح ما قد اصلحه من ذلك على ما قد مرنا
 ذكره فهو عندك وجه خلاصه للتخلص من ضمان شاء الله احب ما بان
 لي منه وذلك من غير حفظ متى اعتمد عليه بل على ما ارجو فيظهر والله اعلم
مسألة وعند في قدره في الاختلاف في اجازة زيادة السقي في ساقية
 الحملات على ما كان من قبل وهل اكثر القبول في اجازته خصوصا اذا كان
 اربابا غير امين بذلك او كانوا ممن لا يملك ارض ولا يدرك رصاة واما ان كانوا
 ما كبر لهم ورضوا بذلك فيجوز عندك ان ذلك جائز له واما الساقية المرددة
 في الطريق فجوز عليها بقطر لم يرد الماء من فاذا لم يعلم حدها على الطريق
 واختل جوازها فيها عندك ان لا يضر في ارباب الماء بها على ما اذكر لاحتمال
 جواز قل الماء المهرور بها او اكثر زاد السقي على ما كان من قبل ونقص فكله
 سواء لحال جوازه فيما ارى كانت الساقية حملات او جاز على الطريق هو ان
 كانا ساقية جائزا لا اعلم جهة فاعلمه واطراح الماء في ساقية جازية يسقي
 من الماء منها لم يكن يسقي من قبل لا اعلم جهة على فاعلمه والله اعلم **مسألة**
 انما في الساقية تكون بين قوم فارد من اربابهم نصيبها ولم يرد ذلك
 بعضهم يحكم على جميعهم بنكاح لا **قال** ان كانت هذه الساقية متقدما
 لها صارح وكانت تصح الا بالاصارح اجبر اهلها على نصيبها اذا طلب احد

منهم ذلك

منهم ذلك اذا كان
 وبقي من اربابها
 عليه احدث ان لم
 الا صارح والله
 من العلم على ما
 وقد ان لا ساقية
 الا ان لا يعرف لهم
 للفقهاء واما الفاعل
 بيان والواجب ما اشر
 لا بد من قبل ولا بد
 وشيخنا رحمه الله
 كان مقتضى هذا
 القياس به واما الفاعل
 من العمل اذا كان يدين
مسألة وعند في قدره
 في قياس هذه الساقية
 قال ما الخطر اذا كان
 ولم يصح انما كان
 اخذت مفسدا فلو
 روى هذا الراي من
 له ان سكرتهم على است
 للعلماء واما الورع
 في حال اذا كان مستورا
 منهم هذا الورع
 قال ان كان الورع
 وان كان الورع
 على السهم الذي على
 غرضها وقد كان
 شعبت ارجعهم لئلا
 ان طاروا من اربابها
 نقابا لها واما السقي

[illegible]

تستحق من الجانيين الآخرين فمدل احتاج الى نظرا فلا مياست مختلف واسد
اعلم **مسألة** ومنه اما النخل التي تقاسي ولو كانت نخلة في يد رجل
واحد فهاها تقاسي ما يقابلها والجميات الاربع كلها فان كان بينهما وبين
التي تقابلها فربعة عشر ذراعاً فاصداً فيفسر عن نخلة الغيرة ستة اذرع ثم
يفصل وان كان بينهما اقل من ذلك فهو موقوف لا يفصل احد منهما فيه والله
اعلم **مسألة** وفي من ماله نخلة لغيره ما وضع نخلة اخرى لم يزرعها لا **مسألة**
قال اذ لم يكن لها ارض فمتممة وكانت الارض له فجاز له ان يزرع جميع ماله
ولو في غير النخلة في السلا من الاروع وانما ذكر في غيرهما عن الفصل علمها ليس
عن الزرع واما موضع النخلة فلا تخلف فيها شيئاً بعينه والمثلث ولا يعجبني
ان يزرع موضعها واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي من قبل صرمة في موضع ليحجر
للاصل فيه على الجمل منه او على النخلة له فارتد نكاحا لا لا يفسل له تلك
الفصل لئلا يصح منه النحر في مسجد وغيره واراد بعد ذلك الخلاص ما حلصه **مسألة**
قال ان كان يدرك زوال الحدث الذي احدثه كان عليه ان يزيلها اذ كان
حدثه لا يحجر من عند المسلم وان كان قد صاها بعد النحر عن زواله ذكر الحدث
وكان من سبب احدثه لم تلق اصله على احد فغلبه شروى ذكر الما اصل ان تذر
على الشروى وان لم يقدر مالا فاقتمة بدفعها الى الما فغلب عليه والله اعلم **مسألة**
الشيخ عدا من غير عسان عدا من في نخلة لمسوى في جبلته وفيها نخل الناس
واراد له النخل لفسل لم يفسر عن نخلة المسجد قال اذ لم تكن هذه النخلة
عاضدية ولم تكن لها جبلية محدودة بجماميد ولا دعب ولا خاص ولا معروف
حدها فيفسر الناس عنها ستة اذرع في نخل النخل والاشجار الصغار وانما
الشيخ العطار يضع عن النخلة ثلاث اذرع ولها هي ستة اذرع فيكون سبعة
اذرع وان كانت هذه النخلة لها احد محد ورجلته معروفه فيفسر الناس
عن جماميدها وحدها ثلاثة اذرع مثل النخل والصنجر الصغير والشجر الكبار
مثل الامسا والسدر والقرط ومثله يفسر عن الحيز ستة اذرع واسد اعلم **مسألة**
عن الشيخ احمد بن ملازم رحمه في نوصي نخلة بين فريتين لمسيوين مسويهما
بقرين معلوم فوقع القرينان وارادوا كلاء المسجد ان لا يفلا صرمتين كل
صرمة في موضعهما فريتين يلزم ربها مال اذ كان لان قال نعم يجوزها
ان يفلا صرمتين كل صرمة في القرين الذي كان في نخل المسجد وان فلا صرمة
واحدة للمسيوين وكان ذلك الصرمة عندها للمسيوين من قبل صرمتين فجاز
لها ذلك على نظر المصالح ويكون الحكم بين المسيوين اثنين هكذا حفظته
واسد اعلم **مسألة** والامني وفي من لهما وفي نخلة مسجد وغيره ولها
شرب مياهها لا يحجر لم يزرع ما فيه لزوع له او ماله لا يخرش عن منه نخلة المسجد

[illegible]

او سقاها ما به فرغ من ذلك الماء ام لا قال اذا اعطيت الخجلة حقها فلا ماء
 جار ذلك بصرف بقية ما به حيث شاء واما ان سبقها من غير ذلك الماء
 على وجه الغرض لم يجز في ذلك ونزك ذلك سلم له وادعاه علم ومنه
 واذا ثبتت الخجلة او قبلت لم يحذف قرب الخجلة لم يحذف ولم يقع انكار واحد
 حتى اتمت الخجلة ان لم يدرك الماء قال اما المساجد فلا تجز عليها
 بسبب ثمة الخجلة واما سائر الناس الذين لم يكون ارفعهم وهم حاضرون
 فمن بالخجلة تثبت عليهم المحذور وتور حتى تسع اقلها ان وفرا حتى ينقص
 خوصها الاول وادعاه علم **الغرض في ان الخجلة العاضدية التي**
 تقاس منقطع القياس في ذلك اذا كانت الخجلة على وجين سابقة جاز او غير
 جاز اقل من ثلاثة اذرع وكذا اذا كانت الخجلة معصدة في المال فانها
 تحجب عاضدية على اكثر القول وقولها انها لا تحجب عاضدية حتى تكون
 اقل من ثلاث اذرع على سابقة جاز خاصة لا غير ذلك والقول الاول اكثر ولو
 كانت الخجلة واحدة في مال رجل فانها تقاس بما يقابلها من الجهات الاربع كلها
 اذا قاطبها بالخجلة او شحجها باصلها ولو زاع نفسه ارباعها فاعل على اصل
 الخجلة في المقابلة لا على ارباع من ان في وسط المال وكانت الخجلة بمحاذاة
 ما يلي المغرب والخجلة ما يلي المشرق والخجلة ما يلي سهلي والخجلة ما يلي
 نعلي فاذا لم تكن هذه الخجلة جلدة محدودة في المال فلها القياس في جميع
 النواحي اذ كان بينها وبين الخجل التي في المال اقل من سبعة عشر ذراعا فلها
 نصف الارض على اكثر القول وقول اذ كان بينها وبين الخجل التي تقابلها في
 المال اقل من ستة عشر ذراعا فلها نصف الارض والقول الاول اكثر ولا يفضل
 رب الخجلة ولا رب المال في الذي بينهما الا ان يصطحا على ذلك وان كان
 بينها وبين الخجل التي في المال او شي من الخراج بعض الجهات اكثر من سبعة عشر
 ذراعا فضاء عدل ليس للخجلة اذرع ولا قياس لها في الارض وقول اذا
 كان بينها وبين ما يقابلها من الخجل العاضدية سبعة عشر ذراعا فضاء عدل
 فيفسخ عن الخجلة الغير ستة اذرع ثم يفضل وان كان بينهما اقل من ذلك فهو
 موقوف بحال ولا يجوز الفصل احد منهما على اكثر القول واما اذا كانت الخجلة
 حوصية فانها يفسخ عنها ستة اذرع واما اذا كانت جريون ساير سابقة وبينها
 انصر حوت بقدر ستة اذرع او اقل واكثر فان كان هذا الموت ساويا للطريق
 والسابقة ففي ذلك اختلاف وقول هذا الموت كذا للطريق وقولك السابقة
 منه ذراعا وقول لها من ذراعا وقول لها من ثلاث اذرع اذ كان هذا
 الموت اكثر من ستة اذرع وقولانه بينهما نصفان وهو اكثر القول وقول ان
 هذا الموت موقوف بحال ولا يجوز الفصل ولا الجث فيه وهو متردك بحال

مقدمہ

علوما كان عليه فقبل وهو قول حسن وفيه سلامة • وأما إذا كانت لطريق
 أو السابقة أحدهما أخف والأخرى عن الموات فحكم هذا الموات يكون من أسبق
 على الآخر لقوله • وأما إذا وجدت الطريق وهي قائمة بنفسها في نظر العين فأما
 في ظاهر الأحكام فتثبت كما وجدت بحجها على ما جاء به لا فرق في الاختلاف
 في حرمها وقد اختلف العلماء في حرم الطريق الجائر قول من حرمها على كل جانب
 عشرة ذراع أو أكثر وقول من حرمها على كل جانب عشرة أذرع وقول من حرمها ثلاثة
 أذرع • وتولوا حرمها ما لم يقتر بها في نظر العدول • وأما تثبت الطريق بالمعاينة
 أو بالطريق جاز فحكمها بطريق حتى يصح باطلها وينع فحدث فيها حرقا باطلا
 ويصح عنها ما انف عليها ولو كان في السريرة أو السابقة قبل الطريق
 فيكون الحكم فيها على ما ظهر وأمرها بالحكم في الدنيا بالظاهر وحكم العيب يوم
 القيمة • وأما إذا ثبت له قبل من الطريق السابقة في الموات فذكر
 فإذا كان هذا الوجهين الذي عليه الفسلة على سابقة جاز أو غير جائز وكانت
 هذه الفسلة عاصدة على هذا الوجهين فإن كان هذا الوجهين الذي عليه
 فسلمه ليس عليه تخلة أو شجرة أو ذوات الساق فقابل تخلة لم يملكه ولم يكن هذا
 الوجهين قصلا بالطريق وكان بحجته موات أو غير من الوجهين بقدر ما
 إذا قل فيه تخلة كان بينهما وبين الموات الذي لغير قدر فلا تذرعه لم يبق
 عليه الفسلة عند دعوى هذا الوجهين الذي استحقته تخلة بالقياس ومثل
 ذلك يحكمه النظر فيما عدى • وأما إذا كان فسلمه من الفسلة على السابقة الجائر
 عاصدة تأيحت الموات ففي ذلك اختلاف قول من ليس للتخلة في الموات ثلاثة ألاف
 أذرع وقول لها القياس في الوجهين ثلاثة ألافها وأسفلها ولوالى مائة ذراع
 أو أكثر ولوالى سبعمائة لأن يقطع عليها ما يقطع القياس مثل جدار أو حائط أو
 طريق أو تخلة أو شيء فلا أشجار وذوات الساق المروية ويكون بينهما ما يقاسما
 والتخل يستحقان القياس إذا كان هذا الوجهين غرابا وعصيدة ثلاثة أذرع
 فصاعدا وقول من لا تملك التخلة في القياس على ستة عشر ذراعاً أو سبعين
 ذراعاً فيما بينها وبين ما يقاسمها كان لها ثلاثة أذرع • وقول من لها مائة
 أذرع والفضل الذي بقي لا أدرجه في اختلاف قول من كان حاييله أموال
 تشمل عليه وطريق أو غير ذلك وانقطع ما يستحق القياس كان حكم ما بقي حكم
 الأموال والطريق التي تشمل على الموضع فإن لم يكن كذلك فحكم ما بقي بعض المسكين
 يقولون بها نصفان وبعض يقول له موقوف حتى يصح لاحد بالهيئة العادلة
 وأما التخلة العاصدة إذا كانت على طريق جائز وكان بينهما وبين الطريق غراب
 بقدر ثلاثة أذرع أو ذراعين أو ذراع ففي ذلك اختلاف قول من ليس للتخلة إلا ما
 قام عليها عليه جديهما وقول من لها القياس في الوجهين وهو الأكثر ما لم يقتر بالطريق

في نظر العدو

في نظر العدول وقول ليس لها مدافع في حيز الطريق الا ان يكون طريقا واسعا ف
القصواء • واما اذا كان الطريق متصل الى جذع الخلة فلا يحفظ فيها خلافا
الا انها منزلة • وفاسلها ما هو زيارتها متى ما احدثها على الطريق كان هذا
الوجين والموات الذي في الطريق او الخلة لمن مكلله او لم يكن مكللا • فهو
سواء في الحكم والحديث سواء عن الطريق ما لم يكن الفصل كان خلة او شجرة سالفة
وقبل من فصلها على هذا الوجين والموات الذي في الطريق والعدول • **مسألة**
الواملي في خلتين على وجيز السابقة الكبيرة العليا ارجل السفلى العريضة
القياس بينهما • قال ان كانت هذه الخلتان على وجين سابقة الفخ واحدة
اعلا وواحدة اسفل كان بينهما اكثر من سبعة عشر ذراعاً فم بينهما فزاد
ان يفصل عن الحجاز الذي بينهما ثلثة اذرع وان كان بينهما اقل من سبعة
عشر ذراعاً فهو بينهما ولا يجوز لا حدان يفصل وان كان بين الخلتين شجر
او طريق او اجالة فقد قطع بينهما ذلك • **مسألة** العوي في العواف
التي هي متعارفة انها متزارع لاهل البلد اذا اراد احد من الناس ان يفصل
ما له ما يلي ما لجاره على سبيل الحد واكيد الحجاز هكذا في العوي هل
يجوز وصفه من ذلك • لا • قال في ذلك اختلاف • فاولا لا يمنع وازاد فصل
ما له ما شاء وازاد دخل او شجر غير عظيم السابق اذ اخرج عن جوار ثلثة
اذرع • فصل في الذرع الرابع • وقول ان يفسر عن هذه العواف التي متعارفة
انها متزارع لاهل البلد بقدر ما يرى للعدول ان ظل سعفه لا يضر بارض
جاره اذ كثر الفصل وصار تحاذيره الحد • ويصح عن الفصل الا ان
يرى للعدول ان ظل سعفه لا يضر بهذه العواف المتعارفة انها متزارع لاهل
البلد على صفته هذه لانه لا يضر ولا اضطر في الاسلام • والقول الاول اكثر
والاخر انظر صرف الضرر وتلقي تكيد الحد من اراد ان يضر جاره والحاكم الى
نظم احوج من ذلك • وكل قول السليمة صواب • **مسألة** • وقين
الرادان يفسر قطنا في ماله وحذا اوتات كم يفسر عن الطريق وعن ماله غير
قال في ذلك اختلاف • قوله يفسر القطن والتوربان والحنا والاس ثلثة
اذرع عن الطريق وعن ماله العير وهو اكثر القول • وقوله قال القطن
والتوربان مثل الزرع ولا يلزم فيه شيء • **مسألة** على الشيخ فاضل
عجيب وعن جل له وفيه بزرعه حاتم • بعد مرق ومما يليه وقفا في
الادوار اذا توقفت ان يفصل بخلا او شجر اذ ردت اساق في وفيه
ففسر ثلثة اذرع عن جوار فصل فتكى منه جوار حتى عليه صرف
الفصل عن جواره • لا • قال اذ لم يكن عندنا قسم بشكل الارض شرط
ان لا يفصل احد في تلك الارض وانما تنترك للزرع فمن اراد ان يفصل

ما إذا كانت الطير
 تملك كقولهم سؤ
 بها في نظر العرب
 أنظر إلى الحرف
 حاء
 وعنه ما كان
 الطير من العائنة
 فيه ما حذا ما طلا
 فمثل الحرف
 وحكمه لم يعم
 في الحرف
 وأما ما كان
 وعنه ما كان
 لو جاز لم يعم
 عليهم ولم يعم
 حين يعمها
 وأما ما كان
 الفاعل ومثل
 في الحرف
 الحرف
 ما كان
 وأما ما كان
 في الحرف
 ما كان
 وأما ما كان
 في الحرف
 ما كان
 وأما ما كان
 في الحرف
 ما كان

فليصح عن الحد ما جاء به الشرع في قطع الغل والشجر الصغير والكبير عنه ويصح ما أتت به الأئمة من أن مال العبد وإن كان قد تمت في ذلك شرط مع الغنم أن الفصل مرفوع فقد عرفت في ذلك خلافا قالوا فالمرق الفصح ستة عشر ذراعا وقالوا قال سبعة عشر ذراعا وأما العلم **مسألة** مثل أبو سعيد محمد بن عبد عن نخلة على ساقية وأسفل عنها وأعلامها طير أو مال يقطع وجوب الذي هي عليه ستة عشر ذراعا ما يكون لها قال معي أنه قد قيل في ذلك باختلاف **قال** وقالها الوجين ولو كان أكثر من ستة عشر ذراعا لم يبلغها شيء يقطع قياس الغل كانت على ساقية جابر أو غير جابر **وقال** مرقا لها ما أتت به الأئمة على الوجين ويقف عما سوى ذلك كانت على ساقية جابر أو غير جابر **وقال** مرقا لها ما أتت به الأئمة في الساقية العائرة وما غير الجائر فلا **وقال** مرقا لها في الوجين ثلاثة أذرع ويقف عما سوى ذلك كانت على جابر أو غير جابر **قلت** لم فإن كان بينهما وبين ما يقطع عليهما أو بقاها أكثر من ستة عشر ذراعا ورجعت هذه النخلة في ثلاثة أذرع أو ما أتت به الأئمة الفضل الذي يبقى في الأرض من يكون حكمه **قال** معي أنه إذا كان ما يليه أموال مثل عليا ونقطع ما يستحق القياس كان حكمه ما بقي حكم الأموال التي تشمل عليه **وقيل** أنه بمنزلة الموات بين المالكين يستحق له المالان بمضاف الأخر مع ذلك في النظر وأما العلم **مسألة** وسألته عن النخلة إذا كانت على ساقية غير جابر يكون أحكام النخلة عاصدية أم لا **قال** معي أنه قد قيل الخ لا لكن الساقية جابر أو أتت عليها أحكام الجائر كانت عليها بمنزلة ذوات الحياض معي القياس **وقال** مرقا إذا كانت في أحكام العاصدة على الساقية فهي عاصدية **قلت** وكيف تكون النخلة على الساقية عاصدية يجب لها أحكام العاصدية **قال** معي أنه قد قيل إذا كانت النخلة بينهما وبين الساقية أقل من ثلاثة أذرع كانت أحكامها أحكام العاصدة وإن كان بينهما وبين الساقية ثلثة أذرع فصاعدا كانت أحكامها أحكام ذوات الحياض ورجعت في أحكام العاصدية وأما العلم **مسألة** الصحيح وفي مال بين نخلة لمسحور وغيره تحت حدار هذا المال يقطع فأسلمها عن المال الفصح الشرع هل يرتل المالان بعد هاتين مكانها إذا دقت ويصح لها الفصح الشرعي أم لا **قال** لا إنما يفضل مكان النخلة التي وقعت وإن فسح قبل في غير موضع الأولى ثبتت الأولى والأخرى ما قصد به وأما العلم **مسألة** ومنعنا لفظي والنوربان والآس والخنا قيل يجوز ومنعنا الغنم **وقيل** أنه لا يجوز ولا الفصح فيه وأما العلم **مسألة** ومنعنا من ثبوت في مال ذي شئ دور الغنم أن توسع بينها مال ما تأخذ حجة حتى جازر ويجوز

[illegible]

ان يحكم على نفسه بما يحكم عليه بالحكم والعدل **عسده** ومنه ومن زينت
في ماله شجرة درواغس ان توسع بينهما مال تاخذ حجة حق حار ومجنى
ان يحكم على نفسه بما يحكم عليه بالحكم والعدل **عسده** ومنه ومن زينت
تخله على ساقية هل يسفل مكانها شجرة واذا لم تجاز اوله شجرة هل يسفل
مكانها تخله **قال** نعم هذا يختلف فيه والعدل **عسده** القاضي
اصر سليمان يفر امر موضع تخله واذا كان يسفل مكانها شجرة امبا اذا كان
لا يعرف مالها ولا الارض المجبات كلها ففقد بل يجوز مكان التخله شجرة اذا كان
عاصدية على ساقية جابر وقيل لا يجوز لامكان التخله وتخله ومكان الشجر يخرج
قلت ماذا تخمك انت **قال** ان كان التخله تخله والشجرة شجرة والعدل **عسده**
على الشيخ محمد بن احمد لا يركب حزمه وسائته عن التخلتين العاصديتين على
ساقية جابر وكل تخله لاسان وكان بينهما اكثر من ستة عشر ذراعا هل احدهما
ان يسفل ذلهم برض الاخر **قال** ان الذي بينهما يقسم بصفين ذراعا هل احدهما ذك
ثم اذا احدهما ان يسفل فليقسم عن الحد الذي حده ثلاثة اذرع فيسفل في
الذي يلي تخله والحد وان كان التخلتان في مال عاصديتين ولم يكونا على
ساقية جابر وكان منزلهن ذوات الحياض واذا اراد الحد الذي بينهما على سبعة عشر
ذراعا رجعت كل تخله منهما الى ثلاث اذرع وبقيس ثلاثة اذرع ايضا ويسفل
صاحب المالن اراد ذك وان كان بينهما اقل من ذك فليس لاحدهما ان يسفل
بينهما الارض حتى يعضما بعض والعدل **عسده** على الشيخ محمد فضال مع ابن
ملاذرج له مال في ماله ساقية تنسقي مالا واحدا هل تكون الساقية منزلة
الساقية الجازي وتكون فاطمة بينه وبين جارة ويسرى ذك حدان اراد ان
يسفل على جارة مثل السهم والقطر والا ما وشاه ذك هل عليلان يقسم
عن تلك الساقية ذراعا كما يقسم عن الساقية الجازي **لا** **قال** نعم الساقية
التي عين جازية كالساقية الجازية في القسم والقطع وحائز هذا المال
ان يقسم عن هذه الساقية ذراعا ويسفل وراء ذك بخلا وشجر اعطا
او غير عظام كالقطر والسرور والا ما وشاه ذك وكلما دخل في غصان فله
هنا في مال جارة فعليلان يصفه عند اطلب منه ذك **وقول** عليه صرفة
ولوله يطلب اليه جارة وفي القسم عن الساقية التي هي عجم جازي ذراعين حيز
الساقية ولا وفي عندنا في الساقية الجازية وغير الجازية والعدل **عسده**
ومنه وعن رجل له مال مما يلي مال رجل اخر وفيهما جارة ولم ساقية لمال تحت
هذا الحد مما يلي مال جارة فاراد صاحب هذا المالن ان يسفل في ماله شجرة
امبا وراء ساقية مما يلي ماله وتكون الساقية التي ماله هذا فاطمة بين
الاصابة وبين مال جارة فضعه جارة من ذك هل لم يمنع **لا** **قال** جابر

[illegible]

ان يفصل شجرة امبا في مالدهما على هذه الساقية اذا كانت هذه الساقية قاطعة
 بين شجرة الامبا وبين مال الجار ولا تضع عليه في مال الجار لان الساقية قاطعة
 بين مال الجار وبين الشجرة التي فيها مالها وكذا كجائز له ان يفصل شجرة امبا
 في مالدين ساقيتين غير جائز بين الامبا عن كل ساقية ذراعا ولا تضع عليه
 مال الجار لان السواقي قاطعة والاصح بالهيئة العادلة ان هذا الرجل صاحب
 هذا المال الذي في مالدهما ساقيتان فصل شجرة امبا في مالدهما بين هاتين
 الساقيتين ولم يضع عن الساقيتين ذراعا وعاشت الشجرة التي تحتها ولم
 تكن قد اثمرت فلورثته ان يفصلوا شجرة امبا مكان الشجرة التي فيها مالكم
 ولا تضع عليهم لان فعلها كهم حجة لو رثته من بعده واصلد علمه **مسألة**
 عن الشيخ جعفر احمد لا ركوى رجل ماله واذا استحق الرجل شجرة او نخلة في مال
 غيره فله ان يصلها ويضع عليها ما شاء ولا يذرع من الارض الا ما قاله
 المسلمون ذلك لانهم عند الفصل والشجرة اضر من النخل لانها اعصانا وبعيدنا
 منسعة ومتشعبة ولكن يقطع منها ما انا فيه منها على الحار اذا طلب اوله
 يطلب كذلك واصلد علمه **مسألة** عن الشيخ احمد بن محمد بن احمد واما الذي لم
 مال ولا اذن يفصل فيه صرنا فرب مال الجار فيما دون ثلث اذرع وبين ذلك
 المال وما لجان جدارا وظرف في ذلك خلاف وقال اكثر العلماء ليس له ذلك حتى
 يفصل عن مال الجار ذراعا غير يفصل بعد ذلك وقولنا وضع عليه مالنا فصل في
 ماله تحت ذلك الجدار والظفر وقولنا عليه ان يفصل ذراعا ثم يفصل بعد ذلك
 وقولنا وضع عليه ولما يفعل في ماله تحت ذلك الجدار والظفر وقولنا عليه ان
 يفصل عن مال الجار بقدر ما يرى المدرك ان يخل سعة لا يضر مال الجار ولكل
 قول وهذه الاربعة حجة وثنا ويل في الحق واصلد علمه **مسألة** ومنه واما
 النخلة المشتركة في مال رجل وهو احد الشركاء فيها الا خشيت وتحتها صر
 فاداء الشريك ان يجعل في الصر فربما تحت النخلة الحشاة وطلب الشريك الذي
 في مال النخلة فلع النخلة الحشاة وان يفصل مكانها والصر فلصاحب المال
 الشريك ذلك ويحكم له بذلك ولا يلزمه قرض تحت النخلة الحشاة واصلد علمه
مسألة ومنه واما الرجل الذي عليه نخلة لمسجدا وغيره في جانب ماله
 في عاصد نخل ولم تكن على ساقية جائزة وبينها وبين نخلة صاحب المال
 ستة عشر ذراعا او اقل من ذلك فليس لرب المال فصل في قاس هذه النخلة
 التي هي في ماله لغيره لان هذا القياس المذكور بين هاتين النخلتين التي لغيره
 على النور الذي فعل عليه واما ان كان القياس بين هاتين النخلتين اكثر من
 ستة عشر ذراعا بطل القياس عن النخلة التي هي في ماله لغيره وجعلت تلك
 النخلة الى ملكها والارض وهو ثلث اذرع ونصف جذعها والارض لرب

المال

المالان فصل في
 مال الدين مستأجر
 نخلة الغير والدين
 مستأجر مال الجار
 قال في فصل صاحب
 ومالك مال الجار
 ستة اذرع وفي
 ان يمدد مال الجار
 يجر منها لغير الرجل
 الا في مال الدين
 والدين مال الجار
 والاسم في مال الجار
 اصحاب المال
 لم يمسك المال
 الرجوع لغيره
 يرجع في مال الجار
 صرنا واصلد علمه
 اعلم **مسألة** ومنه
 وعرض المال الذي في
 النخلة فقال لربها
 المالان ثم مضوا
 على النخلة التي في
 في مال الجار مستأجر
 نخلة ومالك مال الجار
 قاسوا في مال النخلة
 عن النخلة على مال
 النخل المعنى ان يكون
 واسطة في مال الجار
 في نخلة مال الجار
 في مال الجار مال الجار
 ومنه واصلد علمه
 يدخل بها كما يدخل

المالان يقبل في ماله فلا يفرقها وقياس غلته فليقسم عن الخلة التي في ماله بعينه ستة أذرع وثلاثة أذرع أرض الخلة وثلاثة أذرع فصح على أرض خلة الغير والمساكين **مسألة** وإذا كان عاقد غل جاز على قيم العاقد متصل بمال جاز الخ متصل بماله المال عن العاقد والأولان يقبل في العاقد قال في فصل صاحب العاقد بين خلة اختلاف والشيخ حبيب يعجز عن الفصل وإما صاحب المال إذا أراد الفصل ان يقسم عن العاقد ثلاثة أذرع وفول ستة أذرع وأهل لزوي في هذا الوقت يجمع ثلثا ثلث أذرع والله أعلم **مسألة** ابن عبيدات وفي رجل شارك رجلا على أرض فبسطها وباعها على عشرة سنة بجزء منها فعمل الجمل مقدار عشرة سنين فإذا أراد الرجعة وطالب ان يعطيه صاحب الأرض بقدر ما مضى في السنة قال صاحب المال أعطيك شيئا حقتم ما عيك فلا شر كيف الحكم بينهما قال إذا كانت المسألة المدة معلومة والسنين أو السنة شتى فالحق في دخول الفاسل في المسألة فإذا أراد الرجعة الفاسل أو صاحب الأصل فلا رجعة لأحدهما ولا لورثتها والشرط ثبات الأصل وإما إذا لم تكن المسألة المدة معلومة أو السنة شتى فالحق في إذا أراد أحدهما الرجعة فله الرجعة وللأفاسل قدر عايدته وغرامته وإن مات أحدهما قبل ان يرجع في هذه المسألة المتناقضة فالمسألة ثابتة على أكثر القول لا بالخلاف ضرب من البيع وبيع المحلول ثبت بموت أحد المتبايعين على أكثر القول والله أعلم **مسألة** ومنه وفي خلة المسجد في مال رجل طاحت الخلة من مكانها وتبقى المكان الذي فيه خلة المسجد فإذا وكل المسجد يقبل مكان تلك الخلة فقال رب المال يقبل المال مكان الخلة الأولى قال لا لصاحب المالان يخرج موضعاً من ماله يقبل فيه المسجد بلا ضرر على رب المال ولا على الفسلة التي تقبل المسجد والله أعلم **مسألة** ومنه وفي رجله مال في مال رجل شجرة مثل لوصية أو إمامة فقامت الشجرة وأراد ان يقبل مكانها خلة وكمر صاحب المال ذكره قال ان كانت هذه الشجرة ان لو كانت تحق قباها عنها لتحق الشجرة على قول من يقول ان الشجرة لا تقاس الخلة فلا تحق الخلة على هذه الصفة مكان الشجرة وعلى قول من يقول ان الشجرة تقاس الخلة فصح على ذلك القول إذا كان قياس الخلة والشجرة سواء واستحقا فمما في الأرض والله أعلم **مسألة** ومنه ومن كان له ثلاث خلات في عضه فباع إحدى فوفعت واحدة وبقيت اثنتان فإذا خلتا فالحق في قول البايع ما دام حيا وإن مات البايع فله شري ثلث الجميع والله أعلم **مسألة** ومنه ومن كان في ماله خلة مسجد وباعها وأراد ان يجرده على ماله فإذا كانت يدخل اليها كما يدخل لها وقبل وكان يسكنها لبنائها وحصادها مثل

[illegible]

مثلا ما كانت من قبل فلا يضمن عليه ولا يحصن ما لا يقع فيه غيره وعلى غيره وعلى غيره
مسألة المصطفى ومن وجد قلعة غل فاعلها يجوز ليدان بفصل
مكانها إذا كان جاره ولم تكن هناك نخلة فأيمن بهما أم لا قال ان
القلعة لا تقتضي حتى يصح ان لم في ذلك المكان بفصل نخلة او اقل
وعنه وفيمن لم مال ولا مسجد هو وكيفية نخلة لو وقعت وفي ذلك المال قدر
عشرين نخلة وفصل هذا الجرح ما لا يدرك وما لا المسجد لا يدعها كات
فيه وفصل اوصار نخلة كرا وفصل بين كل نخلة في ذلك المال صرة اربعة
هذا الفعل ام لا قال فيما يعجبني من فعل مثل هذا ان يشهد النخلة بجملة
الماء على قدر عدد النخل الاول ثم لا يحج به بعد ويجب للنخلة حقها
على عدد النخل المأدبة والدا على مسئلة من شئونة العقد والغسل
في ارض غيره والخراج بينهما وفي اذا ادرت الارض لغيره فله ذلك وليس له
ذلك في الزرع وذلك في حصان لا في الفل ينت ليد والدا على مسئلة
قال ابو معاوية اذا كانت ارض بين رجلين فصل احدهما فيها فلا او شجر
او عمل فيها عملا فانه يكون بينهما وليس للذي فصل ذلك الفل والشجر يخرج
فلا ارض ان طلب ذلك ولكن يكون لقيمة الفل هو وفصله ويكون له بقدر
عنايته لانه مشترك فان لم يكن مشترك فليس له فيه عناية ولم يفته فله بما
العدول قلت فان كان فصل الا لادلال قال يكون له بقدر عناية والعدول
مسألة وسألت عن رجل فصل ارضه وبينه وبين شريكه البقعة
لا تقسم والحكم في ذلك قال معنى ان اذا كان فصل ذلك سبب لا على
سبيل المقصود كان للفاسل الخيار ان شاء اخرج ما فصل ودرجته ما
اخذ من الارض فحصة شريكه في النظر في ارض العدول وان شاء تركه واخذ
شريكه بقدر حصة النخلة في نظر العدول وقبعت لها يوم يطلب ذلك
الشريك ويخرج منه ما نقص من قيمة الارض من قبل الفاسل قلت له
فان كانت البقعة تنقسم بالحكم قال معنى ان قيل اذا كانت البقعة
تنقسم فثبتت بينهما وبين شريكه اذا تمكن لها او المال الا في تقو مراضا لا غل
فيها وتنقسم على ذلك على سبيل قيمة الارض هو ما يوجد العدول في ذلك قدر
يطرح السهم فما وقع للفاسل فمما تارة في حصته فهو له وما وقع لشريكه
فمما تارة في حصته كان بالخيار ان شاء اخرج عمارته وركما نقص من قيمة الارض
وان شاء اخذ من رفقة عمارته على ما يزيد ويقتسم الارض في موضعها على
معيونة والدا على مسئلة وفي ارض بين شركاء اثنان وما لغيره ما لغيره
فوقع على الارض رجل منهم فزرعها وحصرها ما يبيع بالزرع قال
باخذ من زرع عناية ويقسم الزرع بين الشركاء على قدر حصته قلت سؤالا

هوارد

هو اراد ان يتخلص فها بينه وبين الله او يحكم الحاكم عليه قال نعم وعليه الاستغفار
فما صنع ولا يعور الى ذلك هل قلت قبل ترى عليان يعاقبه الحاكم قال لا
واذا اراد الزرع فليس يفسد من حيث او ينبت وليس له ان يعطيه ففة
الحب وباخذ من وان اراد ان يفسد الزرع وباخذ فليس له ذلك ذاكر
شكاف وان تركه هو سقيه يغفلوا فيه هو وهم فان سقاه بعد ذلك
كان له رزقه ويقسم الفضل بينهم وهذا الزرع الذي يفسد وانما الذي
لا يفسد مثل البقل والقت والوزر ونحوه فلان يقلعون شاء الله
قلت فان نقصت ثمر الزرع عن العزم والعناء هل يعطون فضلهم
عليه شيء ان جاء فصله قال لا ثمرة حتى يستوفى غمره وعناء وان
فضل لهم كان لهم وان لم يفضل لهم شيء لم يكن لهم شيء وان نقصت الثمرة
عن غمره وعناء فليس له عليهم شيء قلت فان ارادوا هو في العزم مشا
كثرا وانكر وهم ذلك قال عليه ابنته ما غمر وعناء فان لم تكن له
بينه قوة ذلك قيمته عدل واحد يقيمن اعدول في ذلك وتركت دعوى
الرفيق قلت له فان طلب اياهم ما يعلمون غمر وعناء اكثر من
هذه القيمة هل ذلك عليهم قال نعم اذا كان في الغلة فضل قلت
وهما عليهم هم شيء مما عزم وعناء قال لا يكون عليهم شيء قلت
فان سرق الزرع في الخور وبعد ان درس في الحور وقبل ان يدرس او
درس ولم يدره قال ما يصح ما مقلصا فلا ارى عليه هم ضمانا
قلت فان انقصت زرع الارض هل يلزمهم في ذلك ثمة ما تغفل الارض
قال لا والله **مسألة** قال ابو سعيد في الذي فسل مال والدته
على غمر دعوى منه لقيم عليها حضورها ولا تغفر ذلك لا تنكح ويصح ذلك
فيها ما حتى ما يجيها فيجب ان يكون المال للمال لا للفصل بين الفصل
حتى يصح استمقل على الاصل فلما غابت حجة ما جعها العجب ان يكون الحكم
للاصل حتى يصح غمر ذلك والله اعلم **مسألة** وعن جابر قال قال
زوجته ثم طلب الفسالة اليها او اعناء او عانت الزوج وطلب ورثته
الى زوجتها الفسالة او اعناء فسل والدته كانت الزوجة حية وامته
ما يجب لهم في ذلك قال اذا كانا متقاربين فقد قيل الاعناء ولا فسالة
ولا ورثته من بعد موته لان ذلك ما يعرف ان ذلكهما يكون في الرجل في
مال زوجته وان لم يكونا متقاربين وطلب هو ذلك فقال قال له
ذلك وقال قال ليس له ذلك وما اذا مات هو ولم يطلب فليس لورثته
تغير في الوجهين جميعا والله اعلم **مسألة** ابو سعيد فسل في مال

[illegible]

أرضه فلا حق صار تخلوا ولم يكن بينهما شرط فالذي عرفنا من مافصل الزوج
في مال زوجته أو بنى في مالها أو عمر فهو لزوجه لان ذلك من فعل الزوج
لزوجته الا ان يكون بينهما في ذلك اساس على سبب أو شرط على شيء أو بنى
اعلم **مسئله** قال محمد محبوب رحمه الله من قبل في أرض جلاذنه فلما قال
الحياران شاء اخذ فله وان شاء اخذ قيمته وان قبل بلا اذنه فلو لم يمال
الحياران شاء اخذ الفسل والقيمة وان شاء أو افاض الفسل فله ويرد
له أرضه كما كانت وأما علم **مسئله** وعن جلد دفع الزوج أرضا
يفسها بالاربع وشرط عليه ان عليه ملاحها وصلاح الفسل العشر
سنين فهذا شرط ثابت وان شرط الفاسل على صاحب الأرض مأكلة
الأرض الى ان يحل الفسل فهذا شرط مجبول وهذا الشرط يجوز فيها المتأتممة
ولم مأكلة الأرض الى ان يحل الفسل فهذا شرط مجبول وهذا الشرط يجوز فيه
المتأتممة ولم مأكلة الأرض الى ان يحل الفسل وكذلك اذا جعل مأكلة اثنين
معروفة فله مأكلة الأرض الى ان يحل الفسل وكذلك اذا جعل مأكلة اثنين
معروفة فله مأكلة الأرض الى ان يحل الفسل **مسئله** وعن رجل
اعطى رجلا أرضا بفسها له حصته ففسها فلما جئت وعاشت وحل
منها ما حل وبس الماء فماتت هل يكون للفاسل في أرضها شيء قال
اذا ماتت بعد ان وجب للفاسل حصته فاحل فله حصته في الأرض مأكلة
كاملة وفي الفحل وان ماتت الفحل قبل ان يجز للفاسل الحصته في الفحل فلا
حصته في الأرض وله ان يفسها الا ان اخرج ذلك وأما علم **مسئله** وعن رجل
فاسل رجلا على أرض له ثم باعها قبل ان يفسل له فيها شأ وطالب الفاسل
شكرته قال ما كان نرى له فيها شأ ولكن موسى قال له شرطه ياخذ ما
شرطه له وقال الشير بخودك وأما علم **مسئله** وعن رجل اعطى رجلا
فسلت في مالي فهو لك فكل ما فسل هذا في مال القابل فهو ثابت لمن
طابق الاقرار ولا رجعة للمقر ولا عذر له بجماله وان قال كلما فسلت في
مالي فقد اعطيتك يا به فهذا لا يجزى له فان لم يقر له عطية فهو جازب اليها
وان رجع في عطيته كانت للاربعة وكان للفاسل الخيار ان شاء قيمته
تخله بتخلها بعرض وان شاء اخرج ما فسل الخيار في ذلك المعطى وانما
فرقتين هاذين الموضع افتراق موضع الاقرار وموضع العطية وأما علم
مسئله وعن رجل اعطى ابنه قطعة يفسها بالاربع ففسها ولم يفسها
وان اوالا واشهد انه لاف له لولدي في قطعي وذلك في صحة اوالا واذا عند
موته قال ان كان ففسل فليس لوالدين يرجع لان هذا باق وان
كان لم يفسل فله الرجعة قلت فان كان غير ولد له قال فلا رجعة

[illegible]

لنفسه ولم يقبل اذ قال له يقوم فاقبلت له واسد عليه **مسئله** وسال عن رجل
فصل في رجل له حصة تم بفسخ عارض جان **مسئله** قال مع انه قيل في ذلك اختلاف
قال في رجل بفسخ عارض جان بقدر ما لا يضر عليه يحذف عمار ولا سعيها
الا صارت تخلفه وقال في رجل بفسخ اربعين **مسئله** وقال قال ثلاث اذ رجع وقال
وقال ما لم يدخل حصة الخلفة في امر جان فاذا دخل جازع الخلفة في امر
جان وصح ذلك اخذنا بالتماعه واسد عليه **مسئله** رجل له مال قريب
الطريق او صافه فالاراد ان يقبل شجرة في حده ولو قام ذات في حوزها لصافه
او الطريق فعلى قول من يقول له بفسخ عنه ذلك اذا ناف عليه فليس له ذلك
لان الحاكم منع اذ رجع البمان يقبل في موضع اذ قام كان حصته على المال
والطريق وعلى قول من يقول ان ذلك لا يمنع ما لم تقع المصرة فاذا وقعت
المصرة كان عليه صرف ذلك **مسئله** فقلت فاذا وقعت المصرة كان عليه صرف
ذلك ولو لم يحكم عليه بذلك حاكم **قال** مع ان ما كان مصره فاذا ذكر بالاتفاق
مع الحاكم كان عليه عند صرف ذلك ولو لم يحكم له حصة هذا وغيره ولا يبعد
في الجائر الا ذلك **مسئله** فقلت فالمصرة على مال التجاره بفسخ بالاتفاق **مسئله**
قال مع انهم سماءهم وارضهم واما الطريق فلعلنا يجمع فيها انما لم
يضره المالك **مسئله** وعندنا الطريق لو احدث فيها ما أحدث في بقاء او بناء لم يكن له
ذلك بالاتفاق واما مثل الخلفة فلعلنا لا يقصدون بذلك الا صرفها فقلت
الصرف واربته عجيبه يكون مثل الاموال فيصرف ذلك عنها واسد عليه **مسئله**
الصبي في الخلفة النابتة في الطريق اذا سقطت فسل رعاها كما حكم بترك
لضعف الفسلة والطريق **قال** ليس للخلفة حريم في طريق واعانة **مسئله** وقد
قبل لها ذلك واكثر القول لها ما قامت عليه فعلى هذا ليس لسعيها حق والاسد عليه
مسئله وعندنا في ضرب خافقه ومقتفعة اذا اراد الفصل اذ وقع بينهما
وبين هاتين اذ في الاراضي واسد عليه **مسئله** وجوز القطر والامان والقرصار
والصبار والسوقم والجزر ستة اذ رجع **مسئله** وجوز النومي والنازع على قول
متاخر من النحال قول ستة اذ رجع وقول اربعين **مسئله** وجوز الرمان والنجع ثلاثة
اذ رجع والنازع مثل الرمان والتين ثلاث اذ رجع **مسئله** وعند بعض الفقهاء ان
التين جرمه ستة اذ رجع **مسئله** وكذا عندنا الامان والسدر ستة اذ رجع **مسئله** وكذا
دهون اكثر القول واسد عليه **مسئله** الفقيهين عيذك اذا كان مختلفان
للمسجد في مال رجل بينهما اكثر من سبعة عشر راعا يجوز له ان يملكه يقبل
بينهما **قال** اما اذا كان بينهما اكثر من سبعة عشر راعا جازمان يقبل بينهما
اعني صاحب المال فيفسخ كل واحد ستة اذ رجع وان كان بينهما اقل من ذلك فلا يجوز

[illegible]

بالخصوص وغيره فليس اختلاف وأما السابقة الحائز في تقطع القياس
والاعتدال فيها اختلاف • فنقول تقطع وقولا تقطع • وكذا كل ما كانت
فيختلف فيه وأكثر القول أنه متروك بحاله والله أعلم • **مسألة** ومنه
أن فصل الجاهل لم يقع على مال الحار القيس الشرعي يجوز لصاحب المال
السكوت ويجوز له أن يستعمل هذا الفصل • **قال** • أما ما هنالك
الجاهل بلا شيء فلا يلزم من أن يقوم عليه حجة حق فعليه إتباعها
ولذلك ما يأتي منه والله أعلم • **مسألة** • والآن في حرمات الخلعة الواقعة
اختلاف • قال زغالان حرمها فلا تدرع ولا يجوز التصرف في حرمها
الإدائز بها • وقال زغال ليس لها إلا ما قام عليها على حذرها ويجوز
لصاحب المال التصرف في حرمها والله أعلم • **مسألة** ابن عبيدان في الشجرة
قولها لا تقاس ولا يقطع القياس • وقول تقياس تقطع القياس • وقول
تقطع القياس ولا تقاس وكل قول السليح صواب والله أعلم • **مسألة**
ومنه رجل له شجرة في مال رجل إدان بفصل كانها تخلعة ففي ذلك اختلاف
قول جابر وقول الجوز • وأما أن يفصل كان الخلعة شجرة عظيمة أساق
فلا يجوز وإن كانت وعظيمة أساق ففي ذلك اختلاف والله أعلم •
الصحيح واليتم وغيره إذا غرس في مال أحد من الناس مثل مور
أو غيره غير إدان رب المال كيف يكون حكمه • **قال** • لم يقلع ما غرسه
ولا حجة عليه غير • وأما البالغ فعليه الحجة • وإذا أخذ ما غرسه في مال غيره
اختلاف والله أعلم • **مسألة** ومنه وفي السابقة إذا كان وجهان أو اثنين
أكثر فلا تدرع عن ضرب الماء في الهلق وفي رأس الوجهين تخل يكون
عاضدة وتستحق هذين الوجهين ويجوز لأرب هذه الخل زيادة
فصل في هذين الوجهين بين التخل المتقدم وبين ضرب الماء • **قال** • هذه
تخل عاضدة • وأما في جوان الفصل بين التخل بين التخل فيه اختلاف •
قلت • والتخل العاضدة على السابقة إذا كان بينهما وبين ضرب الماء
والسابقة أقل فلا تدرع أي ضرب التخلان بفصل بين تخل وبين
السابقة زيادة فصل فيكون حكمه ذلك لما إذا كان فصله لا يضرب بالسابقة •
قال • لأن يفصل فيما لا يضرب ضرب الماء على بعض القول • **مسألة**
لما لا بد الخلعة تخل في أمكنتها والله أعلم • **مسألة** ابن عبيدان ورجل
له في مال رجل شجرة مثل لومته أو مائة فماتت الشجرة وإدان يفصل
مكانها تخلعة • ومن صاحب المال ذلك • **قال** • إن كانت هذه الشجرة
أن لو كانت تخلعة كانت تستحق قيام أعينها تستحق الشجرة على قول
من يقول أن الشجرة تقاسم التخل فعلى من يجوز على ذلك لقول إذا كان قياس

17

الغلة والشجرة سواء في استحقاقها الارض والارض علمه **مسألة** الشيخ
 حبيب بن سالم ان الفسل لا يبيع بحال عن رجل يفسله على الجائر في الشرع بالشرع
 الشرع ان كان في الضواحي وعلى اسواق الجوائر او بحدودها ولا يعلم حجر
 الفسل بحال الجائر اذا قسم الذرع الشرعي فزججه وخل على استحقاقه
 واما ان قسموا ارضا بيضاء او فيها بعض الخلل وشروط عند القسم عدم
 المفاضلة بينهم فعلى هذا بمنعوا الفسل عن بعضهم بعضا لان يفسد كل من
 صاحبه سبعة عشر ذراعا **مسألة** وقيل ستة عشر ذراعا **مسألة** ولا يجب للشيخ احد
 من هذا انه يفسد عن الحد ثمانية اذرع وقيل ستة عشر ذراعا ولو كان كسبه
 الذي احدهم وثلاثة تخلت متقدمة لم قبل القسم رجوعه وعلى هذا المعنى
 لا يبيع الفسل عن احد منهما حتى يعلو الذرع الشرعي واذا باع احدا رصا وشرط
 على المشتري عدم الفسل في صفقة البيع ان لا يفسل عليه وان لا يباقي سلا
 ففي ثبوت هذا الشرط اختلاف ففي بعض القول انه يثبت وفي بعض القول
 انه لا يثبت وفي بعض القول بطل البيع بهذا الشرط وما خلا هذا القولين
 لا يجوز بيع الفسل فيه علم ما ذكرت وايد علمه **مسألة** الصبي وفيمن
 باع عن تجليات منوطات والجانب الشرعي في ماله لعل في جميعه
 حذر ودرهم وحقوقه وكان بين كل تخلتين هذه الخلل خمسة عشر ذراعا
 اقل واكثر من تكون هذه الارض القويين هذه التخلل اذا كانت تخل تقابلها من
 الجانب الغربي اقل من خمسة عشر ذراعا واكثرها تكون هذه التخللة المباعه
 من تلك الارض قالوا ان ما زاد على سبعة عشر ذراعا وقول ما زاد على ستة
 عشر ذراعا ما هو بين كل تخلتين فكل تخللة منهن ثلاثة اذرع وما بقى
 فللبايع الا ان يكون له شرط وما نقص عن هذا الحد يفسد بشره واما
 ما باع التخللة المباعه من الجانب الشرقي فان زاد على ستة عشر ذراعا وقول
 سبعة عشر ذراعا فله التخللة المباعه ثلاثة اذرع وان نقص عن ستة عشر
 ذراعا فينصفها نصفان والارض علمه **مسألة** عن ابن خريش رجل له تخللة في
 قطعة تخل خل جوار له ان يفسل تحتها صرمت وهي قائمة قال الذي
 عرفت ان في ذلك اختلاف ما منه من جاز له الفسل في ذرعها ومنه من لم يجز
 وارض علمه **مسألة** عن الشيخ فامر رجل التزوي وفيمن له تخللة في ماله وكان
 فيما دون ثلاثة اذرع عن الطريق الجائر انه جاز له ان يفسل خلف تخللة على
 ماله ولو كان فيما دون ثلاثة اذرع عن الطريق الجائر انه جاز له ان يفسل
 خلف تخللة مما يلي ماله ولو كان فيما دون ثلاثة اذرع الى الطريق لآت
 التخللة والقواطع ولا تعلم حجر الفسل على هذه الصفة والارض علمه **مسألة**
 التاملي والذي عطاء رجل مالا يفسل فيه صرا بالربع او اكثر وذلك والقل

وكانت هذه المفاضلة
 والارض مفاضل من
 والارض من قالها
 ورجع المفاضل الى
 ما كانت ارضا عليه
 على الوجه الذي
 خلفها من ارضي
 وقالوا ان لا تزاو
 بل بعد القسمة
 وقالوا ان الفسل
 والارض مفاضل
 استكملها حتما وان
 وقالوا ان لا يحكم
 قسمة ذلك ما خلا
 ولا سلا لثلاثين
 كماله ولا وقالوا
 وقالوا ان لا يفسد
 يجوز ان يكون حكم
 تمام عليه والارض
مسألة في صرف الفسل
 والارض علمه
 ماله والارض علمه
 اشترى من الرجل فله
 حتى يفرج صاحبها
 فباعت فلا تصرف
 مكان لا يجوز له
 قالوا ان لا يفسد
 ادركت هكذا
 العاين لم يفسد على
 وفي جميعه السجل
 او كذا قطع مفاضل

وكانت هذه المسألة معلومة لنا ومجولة ثم ان الغالب بعد ما قيل في الامر
والادعاء ما قيل في الامر المذكور لم يعترف في الجمل ولا انفسا المحذور
في المعلوم قال ما في الجمل في المسألة في ان ادعاءهم النقص في النقص
ويرجع المسائل في غير وعاء وما في اللغة المعلومة فنقول هي ثابتة على
ما بيننا رطاب عليه وقول يدبرها النقص مثل اللغة المجبولة لان المسألة لا
تخلو ولها حالة واحدة **مسألة** الصحيحة في الخلقة العاصدة بينا اذا كانت
حلقها موات فهي انه فيقول في ذلك باختلاف فقال في قال في الموات في ادعاء
وقال في قال في لا تدارع فان فضل شيء في الموات بعد استحقاقها حقها ولم
يكن بعد الموات شيء في الادعاء وللعارة ما انضاه في الحرب في بعض القول
واما ان تضل الموات عارة فهي انه في ذلك في ذلك وكانت العارة
والموات متباينين قال في قال في بينهما نصفان بين الخلقة العاصدة بين بعد
استحقاقها حقها والعارة انضاه في الحرب • وقال في قال في انه موقوف بينهما •
وقال في قال في حكم الموات لم يمتسولين وان كان متسا ندا فهي انه قد
قيل في ذلك باختلاف فقال في قال في بينهما نصفان فقال في قال في الاعلا الثلث
وللا سفل الثلثان وقال في قال في للا سفل الثلث وللأعلا الثلثان وقال في قال
كله للاعلا • وقال في قال في كله للا سفل اما ان تضل به الاعلا وقام عليه •
وقال في قال في لا هذا ولا هذا ولكل ما حكم ثبت في حكم النظر في تلك الحالة وهذا
يجب ان يكون حكم ذلك بالنظر في والان يكون لكل واحد من ذلك ما انضاه
وقام عليه في الحرب • ولكن في للاخر في النظر واسداع **مسألة**
باب في صرف المضار في الزيادة الاحداث وصرف ما اناف في الغل
والشجر وما يجب صرفه وما لا يجب وما اشبه ذلك في المأمن من جملته
وفي الخلقة المسجد اذا دركت بقرها شجرة وطوعها وهي في مال رجل فقال
صاحبه المال والشجرة هكذا وقال في انما يباع المسجد لها حادثته والذبي
اشترى منه الرجل قدمات تكون في الحكم حادثه مضمونة ام هي ثابتة • ونص
حق بعم صاحبها بمطل في احداهما قال في في اعزى اذا كان محمدا
قد مات فلا تصرف في حق بعم انه احدتها باطل وان كان محمدا في حياتي
مكان لا يجوز له احدتها على الخلقة فيه في في المذبح بعم ان احدتها بعم
فانما دركت هكذا في على ما دركت عليه حتى بعم ان احدتها بحق فان
دركت هكذا في على ما دركت عليه حتى بعم انها محدثة ولا يقبل قول
العام بالمسجد انها محدثة مثلا نراها واحد واحد **مسألة** ومنه
وفي شجرة المسجد اذ اناف على مال رجل ونفعها الرجل على وكيل المسجد فاعلم
الوكيل بقطع ما اناف عليه ايجوز لقطع ما اناف عليه من هذه الشجرة بامر

[illegible]

الموكيل لا دقالب ان كان الموكيل ثقة فيجب ان يحضر يومه وان كان غير ثقة
 فيجب ان يرفع يوم الحاكم فيكون ذلك هو الحاكم فان لم يكن حاكما حازله
 ان يحكم لنفسه بمثل ما يحكم به الحاكم والعدل علم **مسألة** ومنه وفي الشجرة
 اذا كانت لمسجد قريبة والطريق هل يحوي ان تصرف ولو كانت ثملا لا
قال فيما عداها اذا احدثت على الطريق في مكان يجب صرفها على الطريق
 ولو كانت في الطريق لولا فذ لم تصرف حتى انتمس ان تمسها ليس تحتها على الطريق
 وجايز صرفها للموكيل اذا تقدم عليه في صرفها عن الطريق والعدل علم **مسألة**
 ومنه ان الفسلة اذا ضلقت قريبة وجد الجار فيمادون فلا تثار درع وكان
 الجار حاضرا وهو من المالكين لعقلاء ممن ثبت عليهم تحت فقولا اذا انكرها
 وقد شعت اقلا بالام يكن له ذلك وقوله حتى تاخذ معا سلبها وقول حتى
 تقروا الشجرة حتى **مسألة** والعدل علم **مسألة** ومنه وفي رجل ضل صرمة يمنية
 وجد جبان ونسعت اقلا كثيرا ثم انكر عليه جبان واذا كان غاما في البلد
 لم يعلم بها الا ساعدا انكار يقبل دعواه لاجل الغيبة والجبان لا يصرف
 ام لا **قال** اذا لم يسمع انه حاضر في البلد واذا كان لم يعلم به عن الفسلة
 وان كان غائبا فدعواه عنده لم يعلم به عن الفسلة معقول حتى يصح انه
 حاضر في البلد وان كان حاضرا في البلد واذا كان لم يعلم بها فعلى ما سمعت من
 الاثر انه لا يقبل قوله ان لم يعلم بها والعدل علم **مسألة** ومنه وفي المحتسب في
 مال المسجد اذا لم يصرف ما يجوز صرفه عن الغير فيدخل المسجد واستحسان
 اعليه ذلك ام لا **قال** اذا اومر حاكم العدل بصرفه فان صرفه حازله ذلك وان
 لم يصرفه وامتنع لم يكن عندى عليه جبر ويصرفها الحاكم اذا حكم بصرفها والعدل
 علم **مسألة** ومنه وفي رجل له مال وفيه نخلة لمسجد وفي النخلة صرمة منه
 صغير ومنه كبير ونما قد اتهم ومات صاحب المال فخلعه لوارثه ويجوز
 لثالث يتقرب على كمال المسجد هذا الصرمة في هذه النخلة اذا كان وارثا او
 مشترا بالمال **قال** ان لم يتاخر ان ثبت تحت النخلة وكانت هذه النخلة
 في مال رجل آخر فلم ينكره حتى اتمت وهو حاضرا غيبا وكان ممن يجوز منه
 الانكار لو انكرها ان ثبت عليه **مسألة** واما الذي لم يتم في الصرمة في انكرها واما
 اذا ثبت هذا الصرمة فلم ينكر صاحب المال حتى مات او باعده وهو لم ينكر
 وانكر لورثتها والمشترى فلم يحفظا فيه شيئا بعينه الا ان عندى فيها شبهة
 هذا ان يكون متروكا على المشتري المتزوي وورث الوارث اذا كانت هذه
 النخلة للمسجد والعدل علم **مسألة** ومنه وفي رجل اذ ان يحدث كيف لا
 جدا رجلا ما يجب فحرم وما صفة ذلك يكون بالحجارة والطين امر كعب
 ذلك وما عساه **مسألة** وفيه **قال** يجب عليه ان يصرف الصرمة عن جدران **مسألة**

واما رفع

وان كان في ذلك الموكيل
 عن جدران واما
 واما الحجر او ابناء
 والطين مع الصرمة
مسألة ومنه وفي
 في صرمة او مسكن
 في العلم والاعمال
 ان يرفع في القول
 واما لو لم ينكرها
 اذا كانت الفسلة قد
 انصرف حتى
 يعرفه بغير اذا كانت
 له تحت واما لو لم
 انكرها بالمال
 وهو من المالكين
 صاحب النخلة
 في صرمة اخرى
 عن جدران
 ان يرفعها
 رجعها وارثا
 كان مالكها عليه
 في ذلك الحجر
 عليه كمال حجر
 العدل والعدل علم
 شجرة اخرى
 الحارثية
 كمالها
 الطريق
 تحت والعدل علم
 شجرة كل واحد

واما رفع الجدار الذي جعله نفقة عن جداره جان فرفع بقدر ما يقع السما
 عن جداره واما عرض الجدار فرفع حتى انجاء في الارض يكون ثلثي ذراع
 واما بالحجارة او بالطين او بالطراف فكان في نظر العود فان كان الطراف
 والطين يمنع الضر عن جداره كفي ذلك والابا بالحجارة والطين والسد اعلم
 ومنه وفيما حدث على رجل جفرا من ماء وفل ومضى بذلك الحديث
 نحو سنة وستين والحديث عليه حاضر في السلد لم ينكر ثم انكر بعد ذلك وقال
 لم اعلم ولم اعلم في ارضي قال الحديث اعلم بذلك ولم يكن عليه اقبال
 انه ضحى القول قول منهما قال ان كان هذا الحديث افضل في ماله
 وانما هو لم ينكر حرمنا فعلى ما سمعته من الاثر ان لا يقبل قول جاره ان لم يعلم بها
 اذا كانت الفسدة قد عاشت وان كان فعله يفي وفيما جاره لم يجني
 ان مضى حتى يصح انه فعل وبناء بحضرة جاره مع الادعاء عليه ولم
 يعترف ولم ينكر اذا كان ممن يجوز لكاه واسد اعلم ومنه وفي رجل
 لم يبيت او ما يورثه من هاتك له وكان على الميت او المات ثلثة مائة لرجل
 آخر في ايام الهاك ايجوز له ان يبقها عن صاحبها ام حتى يتبين مائة ميلها
 وهل يكون المشرء مثل الاربث في هذا ام بينهما فرق قال اذا كانت
 صاحب الثلثة الماتة جيا فلا يضر موت الذي مات عليه ولو ارشحه
 في مصر فاعزى ولكن كل المشتري وان مات صاحب الثلثة ففي ذلك اختلاف
 عندي على ما سمعته من بعض المصار والسد اعلم ومنه
 وعن ثلثة مات على مال الناس والثلثة اسجدوا ولا حذر الناس هل تصرف هذه
 الثلثة وانصرف مالها منها قال ان كان انا في هذه الثلثة فخصها
 وسعفها واراد اهل المال الذين افاض عليهم ان يصرف عنهم فهو مصرف عنهم وان
 كانت مات كلها عليهم وعلاوة ذلك ما حفظته من الاثر ان يوطق في قصها حل
 وفي ذلك الجبل حج ويسبق الجبل والحجران وقع فيما عليه ولا بد وانصرفها في مصر
 عنهم كلها ويجوزهم الحاكم على قصها والوالى يقوم مقام الحاكم اذا ولاة الامام
 العبد والسد اعلم ومنه وفيما بطون الاعظم اذا كان واسعا قدر
 عشرة اذرع او اكثر غير الناس من عوف فيه كل قافا او على جانبا اشجار تنبع
 المار في الطريق انقصهم وقت نزعها اشجارا يكون جميع ذلك مصر فاعته
 كمنها لو كان ضيقا لا قال فيما يجني على ما سمعته من الاثر اذا كان
 الطريق اكثر مما ينفذ اذرع لم يحكم بصف ما انا في على ما زاد على الثمانية ولا ما
 بنت والسد اعلم ومنه وفي رجلين كل منهما وكل لرجل اسجد ثلثي
 شجرة كل واحد منهما يدعى لها المسجد الذي هو وكيله ولم يكن لهما دماينة فلم

ملفوظ

يحوي فيها حكم ثم اناف تلك الشجرة على مسجد واصرت به ايجوز صرف
ما اناف منها على المسجد من بيت المال **لا** قال **ان** كانت هذه الشجرة لم
يعرف هارب وبقيت موقوفة لان ذلك لا يمسجد هي واصرت بالمسجد
الذي صرف عنه على نظر الصلاح له وصرف النظر عنه ان كان له مال وان لم
يكن له مال فمن بيت مال المسلمين والله اعلم **مسألة** ومن اشترى او ورث
رض قد بنت فيها اشجار وصره يعلم هو انها حادثة وذلك قيس رضى مسجد
او طريق فطلب وكيل المسجد والقائم للطريق صرفها فوجب عليه صرفها ان غرت
او لم ترم **لا** قال **ان** كانت في الاصل هذه الاشجار يحكم صرفها فلا تقوم
حجة على المسجد ببيع البايع لها اذا كان البايع حيا وخرج ذلك وان كان المتري
عالما فيجب له ان يصرفها الا طلب منه صرفها من يقوم بالمسجد والطريق
والله اعلم **مسألة** ومنه في ما قبله قطع الطريق فادار باب العلم
ان يبقوا السابقة التي في الطريق ويحول عليها ما في اوقافهم **لا** قال **ان**
يجب ان يرد مثل النظر العدول فان راوا فيه مضرة على الطريق فليجوز بيعه
اذا كان الناس في شوق في ذلك السابقة نفسها فوق الماء فيجب ان يحوها كانت
عليه لان السابقة لها على الطريق وان كان في ذلك شئ الناس عليها على قطع
وراو العدول السابقة البصر لها ولا يخاف منه عدم الطريق على قولنا بعض
القول الامنع ذلك والله اعلم **مسألة** وسال من اشترى نخلة ببيع الخيار ثم
بعدها سقطت تلك النخلة وفل صاحب المال في حوزها وفي حوزها وله يكر
عليه المشتري بالخيار وان ثبت تلك الفسلة **لا** قال **ان** هذا خلاف قولنا لا سقط
اقلا بافقد بنت وقول حتى تدور على الجذب **مسألة** وفور حتى ترم اذا قل المشتري
بالخيار مكان نخلة فترتها النخلة الاخرى صرف عنه الضر والله اعلم **مسألة**
ومن وقف الحاكم اذا اراد صرف شئ ما هو فاني على الطريق من نخيل الناموس ونحوها
ايجاز ان يقدم على ادب الاموال الخفيف عليهم او يسحبهم على الطريق
ام يجوز له صرف ذلك من غير ان يخضع عليهم **قال** لا يكون صرف الحاكم الا بعد
الاختصاص فان صرف الحاكم من غير اختصاص فيجب ان يكون عليه حفظ القطع
فالشجر ان كانت قيمة حتى يوصلها رايد ويحذرهم اذا كانوا يعلون او هم
وارصر بعد الاختصاص لم يكن عليه حفظ ذلك على ما سمعنا من الاثر والله اعلم **مسألة**
من اشترى نخلة او ورثها **مسألة** ومنه وقاما الذي صرف سبله على الطريق واذا كان ان كان لم يقل
فلا يصرفه الا بالصحة واما الزم لا كما رعى ابو الوفاء ولازم الانكار وقولنا
يبيع بغيره ولا يصدق ولا يقبل فوله في الاحكام ان فلانا احترت على الطريق
حدثنا الان يبيع موزة كالحديث فحينئذ يا يصره حتى يصح ان يبيع وليس
على المرء ان يحكم الحديث في هذا لانه هو القائم بمصالح الطريق فمذني في

الحكم واما في طلب الفضيلة فاما اخبرنا الطريق قد احدث عليها حديثا يقول لا
صحته بقوله فيجب ان يبحث عن ذلك ليصرفه الا في طريق المسلمين والله اعلم
ومنه وفي الواقع في النافق في الطريق جدره وشجره وحيثما يحل في غير محبة
على ريت ذلك المال المصروف اليهم من اجله قال اما الذي لا ينفقه له
ولا ينفق فعندئذ لا ينفقه من محبة واما الذي لا ينفقه ولم يحبه على اهله فيجب
ان يحفظه لهم ولانهم يحفظون رعيته فيجب ان يكون عليه الضمان على ما
سمعت من الامام عليه السلام هذا والله اعلم **مسألة** ومنه وفي انكار المسحود
اذا اناف على احد ولم يعلم الوكيل بها وعلم بها الا الله ثم رها فحبه وتماذى في
انها انما ان مات هل يلزمه الضمان لمن اناف على ما له لاه قال اما التي
عنها ساجد فليس عليها انما اناف منها على غير المال الذي رعت فهذا لان
يطلب اليه من اناف عليها انها وكان يجب له ما في ذلك فعلى ما سمعته من
الامام ان على وكيلا المسحود انما اناف منها واما التي عساه يهد فليد ان
يزيلها اناف منها على الغير اذا كان يجب ما في ذلك فطلب اليه ولم يطلب اليه
اعلم **مسألة** ومنه وفي الجدل الخوف انك اذا تقدر على زنه في صرفه
فليصرفه من محبة ما صاحب كبره صفة **قال** على ما جاء في الافران مثل
هذا وروى في النظر العور واما في الاشتقاق اذ لم يكن الجدل ما لا يقدح
الا اذا كان الاشتقاق مصدرا الى الهوى لم يكن محمدا وان كان الاشتقاق في
عرض الجدل عري مصدرا فذلك هو الخوف عندهم والله اعلم **مسألة** ومنه وفي
ارض مشقة كبره حاصره وعايب الجور لئلا يان باخذ الحاضر بصلاح جميع
ما يلهي الارض الطريق وقطع ما اناف على الطريق من اغصان الشجرة لاه
قال اما اناف على الطريق فانه يجوز اخذ الشئ بالحاضر بقطعها واما اصلاح
ما يلهي الارض الطريق فغصبه ان لا يؤخذ الشئ بغيره نصيب شريكه للغايب
والمجب ان يقيم العاين وكذا للغايب يدفع من حصته للغايب ما يقع عليه من
اجرة اصلاح الطريق التي هو مال الدولة ومنه اصلاحها والله اعلم **مسألة** ومنه
واذا فضل الشاة سب او ابلد في الحمية او غيرها من حيي البلد المذنب عن الخراب على
الناس يجوز ان يسلموا من يد يمين على الاطمانه ويجوز لهم قتل الا بقدر
على قبضه منه لاه **قال** اما القتل فاسمع احازته فارقا المسلمين
للدول المستطرفة واما دفعها الى يد يمينها على الاطمانه فلا طمانه لاسمك
واصول الدين لانه لم يعرف حقيقة الاذ وفقد الله لها فاذا كان على الاطمانه
الحقيقة لم ينفق دفعها على ذلك واما طردها عن الجواب ونزها اذا خرجت عن
الزريع فذلك وجه فادومها المسلوب والله اعلم **مسألة** ومنه وفي غير ما سبق

رجل داخل في الطريق الجائز ما بين المركب ولو على حمار ولم يصح ان يجده بلجل
 يزال له لا **قال** ان كان الذي حدثه حيا جاز ان يقام عليه في صرفه
 ولو لم يصح ان يحدته باطله وان كانا محدثا قدمات فأكبر المسلمون يتوفون
 عن صرفه حدث الميت على الطريق حتى يصح باطل حديثه الا ان يكون حديثه
 يقطع الطريق كلها ولا يمكن المروءة فيها قبل هذا الحديث بعد ان كان يتم فيها
 فذلك مصرف حتى يصح ان يحدته **مسألة** على الشيخ جيسر سعيد في
 نخلة رجل ما يذبح على بيت رجل ومات من قبل النخلة وروى الحديث فورث كل
 واحد مائة فنفق من مائة الميت على مائة ورث النخلة ونخل البيت فورث كل
 ان يابصر فيها اذ لم يعلم منها زيادة بعد مائة صاحبها الاول ان ام لا قال
 اذا دخل نخل النخلة في هؤلاء بيت الاخصه وان كان دخل نخل النخلة في هؤلاء
 بيت الرجل صاحب النخلة وصاحب البيت جبان ولم يصح وزيد البيت انكار
 على ربة النخلة ففعل النخلة فهو مطلق ربة الميت صرفها فان صحته انكار
 دخولها في هؤلاء البيت صرفه وتوقف ذلك على ان يحجر في جوف جبل ويطلع
 احد ويضع الحبل في وسط قعر النخلة ويرسل الحجر بابطه وفي جوف الجبل
 التي بين النخل والبيت او سطحه او شئ من جدره ويوضع جامودا وعلامة
 حيث يقع الحجر ويكون ذلك محضره الشهور فان زادت النخلة قيست مثل ما
 وصفنا فان دخلت الحجر ويكون ذلك محضره الشهور فان زادت النخلة قيست
 مثل ما وصفنا فان دخلت الحجر وجاوزت الجامودا اول والعلامة حكم
 بصرفها ارجوا ان مثل هذا ومعناه يخرج ومعنا في الاثر في بعض القول والقياس
 وقصر النخلة وان قاسها بقعر النخل فهو احسن وان لم يصح الثقة وضوح الخصمان
 برجل يقبضهما فارجوا ان لا يضيّق في كان شاء الله والله اعلم **مسألة** الصبي
 وحده في صرفه النافذ على الطريق الجائز او على مال من يملكه او ولا يملكه
 في البلدان المشكوك فيها التي وقف المسلمون عن انكارها فيها اريان باخذ الحاكم
 في يد نكلا لا موان اذا ادعوا انها لهم بصرف ما اتفق منها على الجاني وعلى
 املاك الناس اذا طلب ادباها الى الحاكم وان لم يعثر فلهما ملكا لهم فانما الحاكم
 وكلا لا ادب نكلا لا موان وصرفه لو كان ما اتفق منها على طرق المسلمين
 وطلب منه من صاحب الاموال والاملاك على ما يراه المسلمون **وقال**
 الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير المداوي يعجز للولا صرفه ما اتفق على الطريق
 الجائز في البلدان المغصبة وغيرها لا فرق واقا السواق والاملاك اذا طلب
 اصحابها صرفه ما اتفق على موافقه وسواهم وطرقهم غير الجائز وكانت
 في البلدان المغصبة فاذا وقف عن الخول فيها بالحكم فيها فاحسن وان
 افترقهم عن الجائز لا معنى الحكم ما جاء به الاثر فلا يضيّق عليه ذلك وذلك صلاح

عن تندر

عن تندر عن بعض
 الامراء نكلا الاموال
 الا بصحة ان ادب
 اليك وجه حمار
 في ذلك الادب الصفة
 ذلك وان ادب الحمار
 انما له الحاكم وجللا في
 بعد ورثه الخول في
 صرف عنها هذا الحاكم
 قال او كانا لثانها
 للطالب اول من نكلا
 السؤال للطالب اول
 ومنه واما
 بصرفه في حال او غير
 ان هذا ما يختلف فيه
 على هذا الرجل ان لا يصح
 للمسلم بصرفه وان
 وان كان قد لم يصرف
 كبريته وبين الرجل
 زوجه او غيره ما يقع
 انهم ان نظروا في موافقه
 او نفيها او الشك في ذلك
 بطولها فلهما طلب
 انظر ربة الخول في موافقه
 خطاها ونظرها في موافقه
 حياها ونظرها في موافقه
 لم يجد ذلك من الصواب
 لا انما لا تفسد الخول
 الساقية لنفسه على
 انفسهم فاما او جرد لا
 فهو من ربة الخول في موافقه

عن تولد الفتن بينهم • قلت للشيخ سعيد زهير إذا اراد الحاكم ان يقيم وكلاء
لارباب تلك الاموال في صرف ما خاف منها على الطريق والاملاك احتجاج
الى صحتات ارباب تلك الاموال عن معرفتهم بحث اتانها المحنة
ام كيف وجه جواز دخول الحاكم في ذلك وارومه له • قال لا يدخل الحاكم
في ذلك الا بالضرورة فان كانت في يد غيرك اوم بيد غيرها ملكا لغيرها فاحوز
ذلك وان اقرها لغيره قبل اقراره بذلك لم يقر وان صح انها لمن لا يمكن اصر
اقام له الحاكم وكلاء في ذلك لم يكن له وكيل وان لم يصر شي من ذلك فلحاكم
معذور عن الدخول في ذلك • قلت وهل يحتاج الى الصحة ان الاموال التي
يصرف عنها هذا النافي من هذه الاموال هي التي يطلب صرف ذلك عنها لا
قال اذا كان النافي لمن لا يمكن اصر فيحتاج الى الصحة ان هذه الاموال
للطالب اوم يتكرها ليست له وان كان النافي لمن يمكن اصر او اقران هذه
الاموال للطالب اوم يتكرها ليست له فيوجد بصرف ذلك واسد اعلم
ومنه واما الفقيه الذي نافي على مال رجل وطلب منه ان
يصرف عنه الحال او يقلد تحت طاعة حتى يخرجه من ارضه فصرفه عنه
ان هذا مما يختلف فيه فاحب انه يقال ان هذا الفقيه قد وجدنا نافي
على هذا الرجل انه لا يصر في حق بعض احواله وفي بعض القول ان لا يصح
للفصل بصرف وان كان دون ذلك صرف • وقار وقال يصر في مال غيره
وان كان قد اتم بصرف وفي بعض القول انه يصر في مال غيره ويصر في مال
يكن بينه وبين الرجل الفهم الشرعي وهو لا تاذر • فان كان هذا الفقيه
زورا او خوصه نافي فيجوز له هذا المذهب وهو دور الحاكم والسنة
لاحكم هم الناظرين في مصلحة العترة وهذا اذ لم يكن النافي عليه غايما او بينا
او اعصى بها الله ذلك من لا تقوم عليه المحنة وان كان هؤلاء وكلاء ولم
يطلبوا فتركه طلب الوكلاء لم يزل تحت وزركنا وما استهمهم وان تقعا
اعقوبت الفقيه ورب المال في جواز ذلك وليكن صاحب الفقيه رب المال
بخطا حيز ولعل ثابت مني ما طلب منه صرفه صرفه هذا ثابت عليه في
حياته وبصرفه بعد موته لا في احفظ فيه شيئا • ولوقال قائل زواله
لم يعد ذكره عن الصواب لاشياء جاءها الاثر وان قال قائل يثبتونه
لانا المال فلا تنقل الفقيه لم يخرج ذلك الصواب وكان هذا الفقيه هو
النافي بنفسه على رب هذا المال فان الحاكم يعلم هذا الفقيه تخير
او غيرهما وجدوا لا يصر عنه بغيره وكثير بعد الطلب وان كان
غير ضرر في ذلك لم يخف فانه مال حرمه واسد اعلم • **مسألة** • وعنه ويمن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ناف على ما للقرين من مال جازع ثم مات فلما ناف على ما للقرين اوباع ماله
 هذا الاخر هل يورثه او يورثه له لم يجز في صرف القرين لم لا دامت وان
 انتقل هذا لما لان جميعا الاخرين يموت او يشاء هل تكون المحنة باقية
 في هذا القرين لم لا ناف على ما له لم يورثه لم تبطل المحنة بانتقال احد المالكين
 او كلاهما لا قال في قولنا قال صاحب المال المحنة في صرف هذا القرين
 قبل ان يتم كان وارثا او مشتركا كان باقيا ولم يورثه او ميتا او بايعا لهذا
 القرين وقال قال الا صار قريننا في حياة صاحبه ولم يصح انكاره عليه القرين
 فلا يجزئ له اذا مات صاحبه اوباع وايد علمه **مسئلة** ومنه ونخلت المسجد
 اذا ناف على غيره وحكم الحاكم بصرها وكان لا يخرج لصرفها الا ان تضر على الغير او مال
 المسجد فلا ونخل او شجر وغير ذلك كيف سبيل المصنف ان قال المجزي ان
 تقطع قطعا ان لم يكن قبل الا طالب المزمع في وقوعها في ملكه فان
 رضي فقد كفي المؤنة وان لم يرض ولم يقدر التوكيل على ضمانه في ارضها المسلمون
 وما راوا فيه في اصلاح علموا به وايد علمه **مسئلة** ومنه وفي قطع ما ناف على مال
 الغير في النخل والشجر وغيره بنفسه اكثر ما علموا به ان على تجارسة زرار
 ما تولد في غيره واحسب في محذرة الاختلاف في ذلك وسمع الشيخ صاحب
 يرفع في ذلك اختلافنا وايد علمه **مسئلة** وسالته عن شجرة لغائب مشرقة على
 ارضه لم يزل لم يجد حاكما يحكمه فقطعا فقصا لهما فقطعا ما كان مشرا على
 ارضه ما بين مرة قال لا شيء عليه قلت فان كان ليقيم ولم يكن صاحبا
 غائبا وكان حاضرا ما لغاؤه لم يكن الحاكم ينصفه هل ان يقطعها قال نعم
 وايد علمه **مسئلة** ومنه والنخل المتباع بالجار اذا مات علم واحد وخلف
 منه ما في عنده يحكم على بايعها بصدقه كما قيل في المهور ان يحكم على رهنه
 بصره والمشتري يجزئ على الباع وايد علمه **مسئلة** عن الشيخ جعفر بن محمد
 وما مال في الاشجار والنخل واناف في الاموال الموقوفة على المسجد او مال الجوز
 على الاموال الموقوفة بصره كل يوم الحاكم محذرة وفي جنانم لا قال
 في ذلك اختلاف قولنا لم يملك يوم تبطل المحدث عليه وتعل الشجرة والنخل
 فانا لا بعد الطلب والرضان الى الحاكم صرف ذلك ولو كان قد مات الا ان يكون له
 المال واحد فتمم وفي اصل الشجر والنخل في ارض احد المشركاء وفيه في ارض الاخر
 فانه لا يصراف الاما لا وانا يجزئ ان كان الجار يرى الشجرة او النخل ما تملك
 على ارضه ولم يطلب صرفها لم يملك فاما لا تصرف حتى يربوا وتكون مخوفة
 وايد علمه **مسئلة** ومنه والنخل المتقوقع والمنصف عنه عن ابيه صلبا تصرف
 عن الجار والجار يرضى عنها الا طلب ذلك الجار او محتسب لذلك ام لا قال
 اما اذا كان المحدث حيا والنخل بعد في ملكه ودخل في مراعاهها في ارض

لجاره

الفاروق وهو طرأ
 بجمع عليه ذلك في
 ان الشجرة او النخل
 منقطة او بايع
 طلب هو الحكم في ذلك
 صرف ودارا لقرينه
 والمالك على الاموال
 وان يوم الحكم والبايع
 اذ ناف على الاموال
 المسجد عليه بصره
 حديث الترمذي ما دام
 اربع الدواب قال
 النخل لغيره وطرق
 ذلك فلا يضره عنها
 انوار الاموال الموقوفة
 فصرف ذلك بغيرها
 يوم الحكم وهو عنده
 الغير طلب صرف ذلك
 في النخل في ذاتها
 من غير ما اضرها
 ونحوه وغيره من الاموال
 على نظر المصلح من النخل
 القائم بها ذلك الاموال
 كانت المهر فتمت
 ملاحقا بغيره او
 الاموال الموقوفة بغيره
 المهر بغيره بغيره
 ايد ام لا قال لا
 النخل على النخل
 النخل على النخل
 النخل على النخل

المسلمين يعرضوا لها واما في جذ ما يصر فقا لوا يصر عن الطريق ما يورث
الأكاب القايمة على رفع الجبال فوق الجحيلة وادع علمه **مسلمه** ومنه رجل
مشقة على بيته تخته في مال العزم او شجرة في مال او بيت فطلب قطعها
وضان ما يتلف من بيته بوقوعها عليه عند نهكها عن القطع وعند قطعها
ان سقطت على بيته ولا يخرج سلافة في الطريق قطعها ما اتزان له قال
لا يقطع حتى يصير مخوف وان صارت مخوفة فطلب قطعها فقلت وما
ألفت لبيها فعلى فاعلمها فان ما تكلف **قال** المؤلف حين ما قال
الشيخ الان لا يحفظ ان الاشجار المقتضة مثل السدر والاب واشباهه فكل
ناف كحضر شجرة على بيت احد وما لا يوطى بها او يجرى من تحتها فكل الغن
بنفسه وان ما لتجدها واما الخلة في ان المخافة على الجار منها الا يخرج
وخرجها فربح ارض ما لكها فاذا كانت كذلك قطعت وان اختلفت
الراون فيها **فقار** قال انما هو حجة **وقار** قال ليست بمعوجة فالوجه
في ذلك ان يربط حجر طرف جبل ويوطى طرفه في زمان الخلة ويجرد جبل الحجر
جدا لطيفا فان سقط الحجر في مالها كذا تزلت محالها وان سقط الحجر في مال
الجار او بيته او الطريق الجار والسي صرفت هكذا لحفظنا وادع علمه **مسلمه**
ومنه في رجل عند شجرة في ماله مثل سدر او غيره هاتم ان اغصاها خرجت على
مال جاره يجوز له ان يقطعها فخرجها **قال** جاز له ان يقطعها ما وجدته من
سدره المائلة على عزم ما لم يظنوا صرما فلا يطلبوا صرما ازيل عنهم
قال المؤلف نعم هذا لصاحب السدر ولما الذي مائلة عليه
السدر فلا يجوز له قطعها ما وقع في مال الما لا يار من صاحب السدر والله
اعلم **مسلمه** ومنه في خلة ما ت على بيت رجل فطلب المائلة عليه
صرها وان قطعت فلا يخرج لها وان تقع على بيته فهدمها وحذر منه
ايحكم بصرها وان سقطت ايضن الذي سقطها ام كيف الوجه في ذلك
قال ان هذه الخلة المائلة قطعها وصرها على مالها لا يلزم ذكر صاحب
البيت وعلى صاحب الخلة ان يجادل في انزلة تخته فان لم يزلها فصار
توكل منها مضره على صاحب البيت فهو لا يلزم له وعلى صاحب الخلة
اصلاح ما خرجت تخته فزيت عند قطع تخته لان الخلة اذا ما لت
حكمها حكم النايط اذا ما لت شاه ذلك وادع علمه **مسلمه** الفقهاء ان
عبيدك وفي الرجل اذا حدث في ساقية غير الساقية الاولى جعلت لكسار
وقال المحذون هذه الرعي فلو كان بصرف ماء عن هذه الرعي فليصرفه
والساقية الاولى قائمة بعينها يجوز لهم ذلك اذا جمع جبا البلد على ذلك

ام لا ذال اما الذي احدثت السابقة في ملكه وملكه فلا ذل له وكان يملكه ام والسابقة
الاولى قائمة بحالها وقال المحدث السابقة لاهل الماء فلا اذن بصرف ماء هـ
ومسألة في الارض فلا يلزم مني بعد ما قال لهم هذا القول ولو حفظوا
ماء هم في سابقة في الماء على ارضي احدثها اذا كانوا يملكون ارضهم واما
ماء المسبح والينيم والعياب والمجنوز فلا يملكه ام وماء بيت مال المسلمين
فلا يستعمل هذه الارض ولو في الماء في هذه السابقة المحدث على القول الذي فيه
السلامة والى العلم **مسألة** ومنه وفي الذي يقتل الكلاب والسنا سير
وعملان يحرق على رايهم ويشكى منه ويحرقه لرجس ام لا قال اما كلب
الارض وكل الصيد فلا يجوز قتلهم وان قتلهم فاقبل بغير حجة بفعل الجبس وقمينة
الكلب قورثانية درهم وقول من يوزن درهمها وقمينة اسنور اربعة دراهم
وقول ثمانية وعشرون درهمها واما الكلاب الضواري فحارب قتلها **مسألة**
المجدة على رايه الاما ارفعان الى الحاكم ونقدت من على رايه الشئ الخوف امر
ولو تقدم عليه راي باب البيوت او الاموال الخوف عليه ما ذكره قال اما في
الحكم بالضمان فلا يكون الا بقيام المجدة في الحاكم واما فيما بينه وبينه فاذا
تقدم عليه احد من عليه الضم في صرف ذلك الشئ الخوف فلم يصرفه الى انصاب
شيئا ففعلها الضمان والى العلم **مسألة** ومنه واذا كان جدار بين جليلين
جذوعهما عليه جبرهما ولا حدما درس فعلى جاره ان يجعل جدارا بين جداره ومقدار
ثلثي ذراع هـ وكذا كذا فعه مقدار ثلثي ذراع ما لا يمس الجدار السما اذا انكر ذلك
جاره والى العلم **مسألة** ومنه وفي اذن المجدة كيف على جاره ففي ذلك
اختلاف واكثر القول انه لا انكار له اذا كان الكيفية تحت جدار مجدة وان كان
تحت جدار الجار فعلى ان يبنى جدارا بينه وبين جداره وعلى اطباء الرابحة من
الكيفية والى العلم **مسألة** ومنه واذا وجد الجار المضيق في القصر للثبات
فانصرف عنه الاذية اذا كان محذرا وعلى القصر ان يبيع بقدر ما لا يؤذي
جيرانه ولا يعلم في ذلك جدار وان كان فديما فهو ثابت هكذا جاء الاثر هـ
وهذا بعد الانكار في المحدث والى العلم **مسألة** عن الشيخ جيب بن
سالم وهل فرق في الناف على مال الوارث والمشتري وعبرهما ام لا فعلى ما
يبعث وما لا يثبت وما يحكم العمل على القول بصرف جميع الناف عند الطلب
ام صرفه باذنه في املاكه يملكه ام لا قال اختلفوا في الناف حتى صار مورثا
فلا يزال ولا يجتمع نافع عليه واذا بيع الناف عليه عالمه بالبيع قول له
جحد وقول لا يجتمع له على المشتري والبيع وكل نافع على فلا يملكه ام فهو مال

الخطيب ما يترك
ومن رجل
طالب بغير
وعند قضا
اذا كان قال
فقطت وما
من قال
اشاهم كذا
على ذلك النص
فيها لا يخرج
خلفت
موجودة قال
من كذا
الحكم وقال
مسألة
جواب على
وجده من
عليه
عليه
مسألة والله
لقد علم
جدار منه
في ذلك
مسألة
الفتاة
اما الت
المفيدة ان
للمسار
عليه
لذلك

هكذا اتفق علمانا وان سلف واعده علم **مسند** من متون ابن عبد الباقي
واما الاموال التي فيها النخل والشجر فاناف من الشجر على الجار فما نافر من
اغصان الشجر يقطع ما اتاف واغصان الشجر وما الخوص وان كانت النخل
عن الحد وذلك ان اخرج فلا قطع في الخوص وان كانت اقل من ثلاث اذرع يقطع
ما اتاف على زناط عليه واما في النخل اخذت مغاسلها واتمرت فلا يقطع
عليها ولو كان اقل من ثلاث اذرع والحد علم **مسند** ابن عبيد بن
احمد اورد فيه شجر ينافي على الجار هل عليه قطع ما ناف طلب البذر ولم يطل
قال ليس عليه فلا الاطبل اليه وحكم عليه بصدقه قلت واذا طاف اذرع
بعدها اليه هذا المال ثم وجد الشجر ينافي على الجار ولم يعلم انه نواف
قبل شراءه او بعده قال لا اذ لم يفسد هو بصدقه فليس عليه شيء من
ما ناف الا ان يحكم عليه واما ارتفاع الناف على الطريق فيصح في الارتفاع
ثم ابنت اذرع فلا يصرف على القول الذي يعجب في ارض عليه والحد علم **مسند**
ومنه وفي جل ادران يقطع ارضه اعلم ان يتكرر عراقي حافة ارضه
قال اذا كانت ارض مجدا فليس عليه وان كانت غير مجدا فلا ادران يقطع من
ارضه ولا تكرر اذرع عاير ما لا يجر جان وان ادران يقطع ذراعين تركي
ذراعين وان ادران يقطع ثلاث اذرع تركي ثلاث اذرع وان ادران يكرر اكثر من
ثلاث اذرع فليس عليه يتكرر اكثر من ثلاث اذرع على القول والحد علم **مسند**
الصحيح وفيما بينه سابقه جائز وخلف السابقة طريق جائز ولم يكن لصاحب
المال وجوب السابقة الذي يجب لطريق شجر النخل ولا الشجر يجوز له ان
يجد في وجوب السابقة الذي على الطريق يدخل السابقة وفيما اذا لم يكن
ضرب على احد في ارجاء السابقة قال حكم الوجوب الطريق وليس لاحد بطلان
فيه ملاحة الا ان يكون له سب فيه مثل نخلة او حبل من نخلة او من كسب
ولا علم في هذا غير ما ذكرته والحد علم **مسند** ومنه وفي ارض على ارضه
فل يسلاذ ونال القسم الشرعي عن ماله ويرد فيه باقي الحكم ان لا يحضر عند
الفصل يحكم بينهما في موضعه **قال** اثار الخصم والنخل على بئر وان ما
تعدى واذ لم يفر ولا زرعها فلا قابلا طول بالهيئة فان احضرها
كان الحكم والشمادة عند الفصل وان لم يحضرها اجل وان يدعيها فالحكم
ان يخرج معا ويخرج عنه نظرا في الاحكام قلت واذا دعا العاقل
ان لم يفسد عليه حاضر وفدس فسلما فلا با وقال خصم ان يدعي حاضر
قال فالقول قول المفسول عليه ان لم يعلم بالفصل الا ان يصح عليه فان صح عليه
ولم يصح للكي جنة الفصل الا ان يحضر بعد دلاء ولم يطل اذ الله مدرا

وطلب

[illegible]

ادع الى متى يكون انكارها واجب صرفا وما صفة الغفلة التي اذا انكرها الواجب
 صرفت قال لا تنف هذه الغفلة حتى يتم اذا كانت غير مفسولة ولا اذا دعا
 صاحب هذه الغفلة انها اتمت فعليا لمينته واقا المفسولة فيها اختلاف
 قولنا نسعت قلنا ما وقول حتى تم واسد علمه **مسألة** على الشيخ ناصر بن
 محمد السدي ومحمد بن يوسف ما دخل في هوى ما لا دواعي وهو وكيله ممن يمكن
 ادع اولئك لا يملك اوم من نخل وشجر يجوز للقيام بما لا المسلمان يابصر صرف
 ذلك في الحال غير تعليم ام لا قال يجوز له ذلك وعلى قولنا اذا عمل بهذا القول
 فيكون في الجميع وليس له ان يتخير في ذلك الا ما يراه الى الحق فيرب ولا يجوز له هذا
 برأي وهذا يحرم واسد علمه **مسألة** ومنه اذا قطع المأمور بقطع الشوايف
 بما لا يحكم شيئا او اموال الناس والمساكين والوقوف انت والاليتام والاعقاب
 لم يلزم حفظ ذلك ولا تسليمه الى اربابه واسد علمه **مسألة** ومنه في رجل
 طلب عند القيام بما لا المسلم صرف ما انا في على مال رجل او مال مسجد
 يجوز للقيام بما لا صاحب المال وكيلا المسجد صرف ذلك في غير ان يعلم
 ذلك ويصرف في زيادة ام لا قال قول له ان يابصر صرف ذلك حين طلب
 البعد عليه ذلك ممن يمكن اوم او يملك اوم وقول يعلم صرف ما لا يجوز ذلك
 وهذا القول اكثر كان لنا في من يمكن اوم او يملك اوم كان الذي ناف عليه
 ممن يمكن اوم او يملك اوم وقول ان كان زنا ناف عليه ممن يمكن اوم فلا تصرف
 الا الزيادة بعد التعليم له وان كان زنا ناف على فلا يمكن اوم فانه يصر في كل قول
 المسلم صواب معمول به واسد علمه **مسألة** ومنه وهل يجوز للقيام ان
 يابصر صرف ما انا في مال المسجد وغيره ممن لا يمكن اوم او مال اليتيم من غير
 تعليم ومن غير قامة وكيل ومن غير ان يابصر في كل يصر في ذلك ان كان لهم
 ويكلف لا قال انما يمكن تحت على القيام بما لا يمكن اوم فخير في ذلك ان
 ويكلف او محتسبا او لا فواسع للقيام بما لا المسلمان يابصر صرف ذلك في حجه
 او بعد التعليم على قولنا قال التعليم صرف الزيادة بعد واسد علمه
مسألة محمد صالح في الظن الذي يكون بين نخل في ارض موات يكون
 قاطعا واحكام الجدار وكان الظن على عاصد الفلم يكون قاطعا
 ام لان قال احفظ من الاشرا ان الظن اذا كان عليه طفلان متبعا عليه حكمه حكم
 الجدار والظن نفسه بالحق لا يحكم به انه جدار واسد علمه **مسألة**
 ومنه والصرف اذا كانت ماثلة حائفة على الجدار وكان محمد غامبا او
 با بعا وادار الجار صرفها الذي كان يثبت عليه قال مادام الحديث جيا
 فالحديث جيا محتمة واذا ما الحديث حق يصر باطله الامتات ومات تحت هكذا

طرف من حجر الحديث
 نقول انفسه اقلنا
 ومنه اذا كان الجار
 زنا في مال الجار
 ام اذا كان في مال الجار
 مسيل الحكم والحكم
 على وجه الحكم منه
 اعد في جوارحه الحديث
 التي يصر في هذا الحديث
 من الحديث حق
 مربية في هذا الحديث
 ما كان تحت تعليم
 حجة مادام الحديث
 الا ان يصر في الحديث
 في حديث
 على غفلة اربابه
 الحاكم قال اما في
 في الاطراف في اوم
 قلت ان كان تحت
 للمنفعة عليه وكانت
 يجوز ذلك ما لا يضر
 ان في عليه الظن او
 الحكم ويجوز ان يضر
 قال لا بد على الجار
 من كل كان للظن
 التي يصر في هذا الحديث
 فلا يصر في ذلك
 الخطة هذا الحديث
 من كل كان للظن
 الجار على هذا الحديث
 الجار على هذا الحديث
 الجار على هذا الحديث

بصرفها فقلت وان قال الشاكي ان هذه الخجلة فاقتر على مالها ومخوفه ولا
يعرف ربحها ما الحكم وانصافه قال فادرج عند الحاكم ولا تشرع انهم
لا يعلمون ربحها حال الحاكم فيقيم ويكيل لها يقوم مقامه فيما يجب له
وعليه من قبل هذه الخجلة فقلت وكذلك ما يجد الحاكم فحدث قريب
الطريق وقل وجدار ما قل او تخلط ما يئله او مخوفه او ما قيل زورها او
شجرها ما الذي ياجر مصرف قبل الخجلة على ربه وما الذي لا ياجر مصرفه لا بعد
الخجلة قال اما النافه وزك فيجوز مصرف قبل الخجلة كان في ايام حكمه او
قبل واما النساء والنفل فيصح على ربه لعل له حجة في اقبانه وان كان ذلك
فقد ان يكون جاك فلا يلزمه ان يحث عنه ولم يذكر ان لاراد والاعلاء **مسألة**
الشئ ناصر عيسى من بنت صرمة في مالها وشارف من تحت الخجلة وما ل
عليه من جراح يكون هذا كالفلسه بيد مصرف ما ناف عليه من ولو
لم يطل له ذلك ام هذا الذي مال اليه فعره ولا يلزمه ذلك حتى يطلب
اليه قال اما الغريم انما يفر اصل الخجلة فهو مثل المعاسل على قول
والزبد مصرف ما ناف من فلسه واما الناشي من غير فس فلا اعلى عليه
ذلك من غير قيام حجة عليه والاعلاء **مسألة** الزامى واذا ماتت الخجلة
على مال الغير حتى دخلت في هواه مال الغير فانكرها الغير وكان الغير
ممن لا يغير عن نفسه غير انه لا مضرة في النظر على المائنة عليه ان لا يرجل
دجوها في هواه ام لا قال على ما سمعته من الاثر ان الخجلة اذا ماتت
على مال الغير صاحبها ودخلت في هواه ما لو ربط جرح اصل قتها بجعل
وارسل نوع في مال الذي ماتت عليه واذا صاحب امان على هذا مصرفها
فانها تصرف عن الحكم فان كان صاحب المال لا يغير عن نفسه وكان له
ويكيل او وصي او ولي او محنت فانه يقوم مقامه في الامكار وان لم يكن له
ويكيل احد فيقيم الحاكم له ويكيل يطلب مصرف ذلك الضرع على مالها ولا بد من
صرفها اذا ماتت على صاحب امان والاعلاء **مسألة** ولحاكم ان ياجر
بصرف المصارف عن طريق المسكين والمساكين والليتام والايتام
وليقيم لذلك يقوم به ويحجر الناس ان يضرب بعضهم بعضا فلا جعل الذي
يقبحه ان يحبس ولا يمنع عن صرفه الا في طريق المسكين اذا كان من حديثه
كان له ان يحبس على ذلك بغير علم الحاكم ويكون قوله مقبول لا عند الحاكم في رده
اليه مثل ذلك وانفذ احض على صاحبه فلم يزل له ولحاكم قبول قوله وحس
فلا تمنع عن ذلك بعد اقامه الخجلة في القاءه بالحاكم ولا يحتاج ذلك الحاكم
ان يحث على ذلك الحديث مرة اخرى اذا جعله مثل ذلك لا قامة الخجلة وانما دما

نوجه له ربحها
مسألة
تقتل حتى لا تفر
وفي امواله وان
استأثر به وبيع
في الخجلة او شجرها
او غنمها او
تعم اذا كانت ما
يقومها وقلت
عليه فان قطع
القاطعة ما قال
والايتام يكون
قال حث الشجر
لم يكن الغائب
ويقيم من حضر
قرب مدارج
حديثا لا يفر
ما كان لا ان
مسألة
كانت لا يعرفها
فليحضر من ارباب
العرفاء ولاحقة
بقوله له ربحها
عن القاطعة على
على المائنة وان
عليه فله ولا يحجر
حكم عليه ولا يجر
الاولى عليه اقامه
فلا يحكم عليه ما
ونكر الحكم
جبه استان له

توجه لهم معا في الحكم اذا كان ممن برص عدل ما يدخل فيه ويصل اليه ولا يعلمه
مسألة وفي المصاوات ان تدخل الشجرة في مرضي صاحبها فان اضرب اصلها
قطعت حتى انضمر عالمه ويقطع والعبدان والخشب ما يدخل في قوتها فان الناس
وفي اولهم وان يرفع له ثم لم يمتد بيتا ولا شجرة اذا كان دخلا في مائة لئلا يكل
اسا ان يرضه وسما ذكها واسد اعلمه مسلة سالتنا باجود افضل الخواكر
في نخلة او شجرة ما يئله على طريق جازين او منزل فقوم فطلب اصحاب المنزل
او محنت الطريق فقطع تلك النخلة او تلك الشجرة هل له ذلك قال قال
نعم اذا كانت ما يئله على منزل فقوم او منزل فاهم وعلى طريق المسكن او اربابها
بقطعهما قلت فان كانت لرجل محض او لاة محاصرة قال نعم مسلة
عليهم فان قطعوها والا او لحاكم بقطعهما قلت فعلى من يكون ذلك
القاطع لها قال على ان يهاجمها قال وكذلك ما يبيع او يموال ابتاعي
والاعقاب يكون كذلك المادي على اصحاب الامه قلت فخش الشجرة
قال خش الشجرة لهم يرفع للغياب ولكن كجزء النخلة قلت فان
لم يكن للغياب ولا لليتيم وكله قال يرفع لهم لحاكم وكله بقوم يحسنهم
ويقض لهم حصتهم واسد اعلمه مسلة واذا ابتاع رجل دارا في أرضه
قريب جدار رجل ولا زنة بعد جدار رجل فقال صاحب الجدار لذي ابتاع
حد بشا لا تبني جدارك بجداري فليس له ان يمنع من ذلك لانه قد استقرغ
ما كان لئلا ان يكون جدار مضر للجدار الاول فلا ضرر عليه واسد اعلمه
مسلة وعلى أرض من قوم اراد بعضهم ان يحضر وكرة الاخرى فان
كانت الارض مشاعة كان عليهم ان يحضروا وان كل واحد يعرف فقطعه
فليحضره لئلا ان يحضر على أرضه ولا يجبر الاخر واما الشوافة فان كانت
ارض مكره فاحية من الارض فليس عليه جبر وان كانت وسجا الارض فعليه الشوافة
بقدر أرضه لانه لا يمكن الشايف بتركها فعليه حصته واسد اعلمه مسلة
عن القاضي ابو علي وعن طريق تروا على ظهر لقوم عت او حضر الجدار الوالي
على الزلثة انه لم يرفع اصحاب الفم اذا كانوا اعيان اياهم لا قال بذكر
عليه فعليه ولا يحكم عليه بالزلة حتى يرفع اليه قال المؤلف فحسني ان
يحكم عليه بالزلة اذا كانوا ارباب غايين او فلا يملك امر وان لم يرفع اية لان
الوالي عليه لقيامه بمصالحهم واما اذا كان له ارباب ما يملك اربابهم حاضرين
فلا يحكم عليه بالزلة حتى يرفع اليه لانه يمكن صاحبها واربابهم لئلا يترك
ويترك الكثير حجة فيما عفا واسد اعلمه مسلة وفي بيعت انسان والى
جنبه بستان لقوم فالارضا حبا ميتة ان يرفع قوة اليه بستان او تلك لقوم

[illegible]

ليدخل منها الرحم يجوز له ذلك في غير ان يستاذن صاحب البستان له لا قال
 الذر عرفت ان لا يجوز ذلك اذا كان البستان مما يسكن وما اذا كان
 البستان غير مسكون وفتح في جذبه فلا بأس عليه في ذلك ما لم يتحضر
 من ذلك **مسألة** وفيمن لم يستأن على ساقية ورث ذلك ما لم يعلم وعلى
 البستان حضار هل يجوز له ان يحد مكان الحضار جدارا له قال الذي
 عرفت ان لا يجوز قلت والحضار بالخصوص يثبت اليد مثل الجدار له لا
 قال وجدت في الآثار انه لا يثبت اليد ولا يزيل الحوائط عن حكمها وتختلف
 في الجدار في الحوائط والله اعلم **مسألة** ابن عبيد ان اذا نافت شجرة ليقيم
 على نخلة جل ومنعته الصعود اليها الذي يقطع ما ناف منها على نخلة
 على صفك هذه وقول لا يجوز للمالك حاكم مع وجود جماعة المسلمين
 مع غيره والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى في رجل له مائة
 نخلة المسجد ثم لم يفلح صرمة في قياستها او فسل في ذرعها هل يحكم عليه
 بانزالها وان ترها وعاشت هل لاهل المسجد اخذها بعد وقوع نخلة
 المسجد له قال لا يجوز لحدان يهل في قياس نخلة المسجد ولها
 القياس الى القام في النخل وان سفل في حد ذرعها صرمة صرفت عن نخلة
 المسجد وذرعها وان عاشت ودخلت في ارض بينها وبين القام من النخل
 فلها الفضل بحساب الذرع والفضل والله اعلم **مسألة** وعند من له
 نخلة وقبعت في مال غيره هل له ان يبني لها دكانة في مال غيره وان جاز له
 هل عليها ان تهاجر مال غيره بعد ان تقع نخلة قال في اجابة ذلك له اخلا
 والذي يجوز له فيلزمه ان تهاجر مال غيره بعد ان تقع نخلة قال في
 اجابة ذلك له اختلاف والذي يجوز له فيلزمه ان تهاجر مال غيره بعد ان تقع نخلة قال في
 غيره والله اعلم **مسألة** الصبي وهل يجوز له ان يبيع ثوبه لغيره
 باو بصر في الشيف على البصر في النوافذ وغيره حجة على ربه ولا يلزمه حفظ
 ما يقطع له والارضا رين للناس ولا يقطع بعد ذلك من غير ان يحضر على
 احد بعينه ولم يعرف من يبيعها له وقرن بلفظهم الغائب والبيع
 قالوا في الحكم فلا يثبت على احد لا بعد قيام الحجة عليه فان كانت له حجة والا
 اثبت حجة فما حكمه كالابن وامر بالمكدم **مسألة** واما اذا تعارف شي من فعل
 الحاكم في بلد في عينه فلا يبيع عليه كان بحري عليهم ربحه الذي نسب
 منه وعرف به من عرف منهم ذلك دون من لم يعرف ولم تقم منه حجة فان
 حاربه هذا الجحش ان يحفظ المصروف لانه لم تقم عليه حجة فيمنعوا منها
 فيلزمه حكم النخلة التي يبيع منهم المحي لان جاء الاثران الحكم لا يبعدا لا حجة

في الزمان هل لهم عدلهم لا يعجزهم الحاكم اذا خرج ان هذا ينبغي ان يربط
 قال لا يعجزهم من الزمان ولا من الوالي في الحبس او يربطوا فادعوا عرض لهم
 الا وجب ايضا حتى لا يعارضهم في ذلك قلت فان ادرك في الطريق
 سابقة تسقى ما لا فادعوا صاحب الساقية ان يغير تلك لساقية في الطريق
 في هذا الموضع الذي ادركها ويخرجها في موضع اخر في الطريق او اعلا او اسفل
 هل له ذلك اذا جعل هذا بدلا من تلك السابقة لا عجزها قال ليس له ذلك
 على حال ولو لا انما احللت المقدمة ادركت كذلك ما وسع لاحللت عدلت
 على طريق السبق شيئا والا احللت قلت له فما اناف على الطريق من الشجر
 والتخل هل تقطع قال نعم قلت له فهل لذلك حذر الرفع والقرع
 ام لا عاينته لذلك في الهوى قال اذا ارتفع ما لا يصير بالركب والرفع ما
 يكون في الركوبات وارفع ما يكون في الجبال فالحاصل من الدواب فاما ان رفع
 عن ذلك وامر من الضم على هذا المعقوله بعض ذلك وتركه قلت له
 فهل يصرف ذلك حتى لا يسلك بالركب على ارتفاع ما يكون في الدواب ويكون قائما
 عليه قال هكذا عندي لا يضر ما كان في الركوب قائما قلت له والاملاك
 عندك مثل الطريق اذا ناف عليها شيء من هذا قال لا الاملاك عندي غير الطريق
 ويقطع ما كان في هوى ذلك لما اذا طلب ذلك زيه ابد لا عاينته الا ان
 يخرج في المنظر والاعتبار انه لا يضر على حال من اجل ارتفاعه فعندى انه لا يضر
 الا الضم فانظر في عدل ذلك وبوجده انما ارتفعت المخلعة بقدر رفع ولم
 تكن داخل في حال الاعتدال اسعفا ولم تكن في ذلك مضرة في المنظر لم تضرب
 قلت له وفي الجدار اذا كان عليه كمام بالشوك ثم ماتت بحريته هل يثبت
 ما لم يفتح باطله قال هكذا عندي قلت له فاذا وقع الحمار بقدر
 عاد التوارث انشاء هل ان كان يكتمه من ما كان في الاول قال ليس له ذلك
 قلت له هل يحكم عليه الحاكم بصره قال هكذا عندي قلت له
 فهل له ان يضع الميزان حيث كان اذا قرب وعاد انشاء قال هكذا
 عندي قلت له فهل له ان يضعه في غير موضعه والميت على الطريق
 قال ليس له ذلك ولا يزيد فوق ما كان في الاول قلت له فما الفرق
 بين الميزان والكمام قال الميزان يتولد من اذنيه والكمام لا يضر في
 تركه والاعلم **مسألة** وقيل في الخلاه على الطريق اذا ماتت بمحدث
 فالذي عندي انه قبل ليس على الورقة الزمانه كذلك اذا ركوا باب الخلاه
 مفتوحا الى الطريق لم يكن عليهم منه ما لم يعلم باطله وكذا في عليه الزمان
 ما حدث فيه منهم والذى على الطريق فان شافوا ان يسد الباب فذلك اليهم

ولا يحكم

ولا يحكم عليه
 وهذه قد عا
 بالزمانه
 طرفه
 بالزمانه
 كان لا بد من
 في طريقه
 على ما عاين
 ولولم يطلعه
 غلبه
 يقول ذلك
 الارض لم تصاح
 عروقه
 الا ان يربط
 ان يحفره
 وفي رجل
 على يده
 حتى عليه
 الحورقة
 اذا ماتت
 وقال فقال
 حياة
 فاما الدابة
 الى الورقة
 لاجل حاجته
 هذا الموضع
 مع غيره
 عليه
 في الاحداث
 هو في الاحداث
 تقع عليه

ولا يحكم عليهم بسنة وانما يحكم بسنة الاذي وان كان هذا الخلاء على الطريق
 ومحدثا ما كانت وكان يطرح فيه التراب والناس يدخلونه كان يحكم عليهم
 بالائتلاف المحدث على الطريق اذا لم يكونوا هم الذين أحدثوها قلت فان
 ظهر ما جئنا به يدخل هذا الخلاء ويتنفس فيه ولا يستراحت هل يحكم عليه
 بصرف الاذي قال ان كان معروفا يدرك على الايمان احد يدرك وان
 كان لا يدرك على ذلك مرارا لا يعود اذا كان يتولد من فعله مضرة على المسلمين
 في طريقهم واصله **مسئلة** واذا فسل الرجل في منزله فسلا وانما في نفسه
 على ما يصح فاذا كان هو المحدث فما تولد من فعله مضرة كان عليه صرفه
 ولو لم يطلبه الله صرف ذلك قلت له فان فسل واضر بجاره عروق
 منزله وفشنت هل يكون عليه ذلك العروق ام لا قال لا اعلم اذا حدث
 بقوله ذلك صرف العروق التي هي في ارض جاره قلت له لمن يكون لصاحب
 الارض امر صاحب الخلاء فان ارض صاحب الارض ان يبيع ارضه فقطع
 عروق هذه الخلاء المذكور ام لا قال العروق لصاحب الارض ولما ان يفسد
 الارض ويزيل عنه المضرة اذا كان فصد لا زالت الضرر عن ارضه واما اذا اضر
 ان يفسد وقصد بقطعه الضرر بخلافه لم يكون له ذلك واصله **مسئلة**
 وعين رجل ورثت مائة من ابيه ما ائله على رجل يطلبت ان يتبع عمر ما قال
 على بيته هل له ذلك قال اذا ثبت المايل في السرقة في حياة الميت ولم
 يحتم عليه فعدوا انه يختلف في ذلك قال من قال ان هذا الميراث لا يحدث
 المحدثه مثل البناء وما اشبهه اذا ثبتت في حياة الباني لها وانما لا تزال
 اذا ماتت حتى يصح انها باطل وان هذا المايل مزال ولو ثبت في حياة الميت
 وقال من قال ان ذلك مثل النبيان المحدثه وانما لا تزال اذا ثبتت في
 حياة الباني لها حتى يعلم انها باطل واخوان ذلك يوجد عن محمد بن محبوب
 فاما المايل من ذلك بعد موت الهاك فان حدثه في ذلك لا اذا طلب ذلك
 الى الورثة ولا اعلم في ذلك خلافا واصله **مسئلة** وعلى الحاكم اذا قال
 لرجل اخرج معك من الاحداث فاجبه على جرحته وامر بالانها هل يكون
 هذا اللفظ كافيا للمحتسب ويكون محتسبا وحجة للحاكم ولما ان يزيل ما
 مع معرو حدث اذا جعل له الحاكم ذلك وليس لاصحاب الاحداث حجة
 عليه فيما ازاله من الاحداث قال تكون الحجة له في ذلك وعليه فيما ازيل ما صح
 من الاحداث الا ان يضح عليه البينة العادلة انما ازال شيئا بالباطل ليس
 هو من الاحداث قال يكون له في ذلك وعليه فيما ازيل ما صح من الاحداث الا ان
 يضح عليه البينة العادلة انما ازال شيئا بالباطل ليس هو من الاحداث قلت

ولا يحكم عليهم بسنة وانما يحكم بسنة الاذي وان كان هذا الخلاء على الطريق
 ومحدثا ما كانت وكان يطرح فيه التراب والناس يدخلونه كان يحكم عليهم
 بالائتلاف المحدث على الطريق اذا لم يكونوا هم الذين أحدثوها قلت فان
 ظهر ما جئنا به يدخل هذا الخلاء ويتنفس فيه ولا يستراحت هل يحكم عليه
 بصرف الاذي قال ان كان معروفا يدرك على الايمان احد يدرك وان
 كان لا يدرك على ذلك مرارا لا يعود اذا كان يتولد من فعله مضرة على المسلمين
 في طريقهم واصله **مسئلة** واذا فسل الرجل في منزله فسلا وانما في نفسه
 على ما يصح فاذا كان هو المحدث فما تولد من فعله مضرة كان عليه صرفه
 ولو لم يطلبه الله صرف ذلك قلت له فان فسل واضر بجاره عروق
 منزله وفشنت هل يكون عليه ذلك العروق ام لا قال لا اعلم اذا حدث
 بقوله ذلك صرف العروق التي هي في ارض جاره قلت له لمن يكون لصاحب
 الارض امر صاحب الخلاء فان ارض صاحب الارض ان يبيع ارضه فقطع
 عروق هذه الخلاء المذكور ام لا قال العروق لصاحب الارض ولما ان يفسد
 الارض ويزيل عنه المضرة اذا كان فصد لا زالت الضرر عن ارضه واما اذا اضر
 ان يفسد وقصد بقطعه الضرر بخلافه لم يكون له ذلك واصله **مسئلة**
 وعين رجل ورثت مائة من ابيه ما ائله على رجل يطلبت ان يتبع عمر ما قال
 على بيته هل له ذلك قال اذا ثبت المايل في السرقة في حياة الميت ولم
 يحتم عليه فعدوا انه يختلف في ذلك قال من قال ان هذا الميراث لا يحدث
 المحدثه مثل البناء وما اشبهه اذا ثبتت في حياة الباني لها وانما لا تزال
 اذا ماتت حتى يصح انها باطل وان هذا المايل مزال ولو ثبت في حياة الميت
 وقال من قال ان ذلك مثل النبيان المحدثه وانما لا تزال اذا ثبتت في
 حياة الباني لها حتى يعلم انها باطل واخوان ذلك يوجد عن محمد بن محبوب
 فاما المايل من ذلك بعد موت الهاك فان حدثه في ذلك لا اذا طلب ذلك
 الى الورثة ولا اعلم في ذلك خلافا واصله **مسئلة** وعلى الحاكم اذا قال
 لرجل اخرج معك من الاحداث فاجبه على جرحته وامر بالانها هل يكون
 هذا اللفظ كافيا للمحتسب ويكون محتسبا وحجة للحاكم ولما ان يزيل ما
 مع معرو حدث اذا جعل له الحاكم ذلك وليس لاصحاب الاحداث حجة
 عليه فيما ازاله من الاحداث قال تكون الحجة له في ذلك وعليه فيما ازيل ما صح
 من الاحداث الا ان يضح عليه البينة العادلة انما ازال شيئا بالباطل ليس
 هو من الاحداث قال يكون له في ذلك وعليه فيما ازيل ما صح من الاحداث الا ان
 يضح عليه البينة العادلة انما ازال شيئا بالباطل ليس هو من الاحداث قلت

لفران جعل له الحاكم الاحتجاج في الاحداث ولم يجعل له الزلزلة شي منها فاذاله
 براهه هل يكون عليه الضمان اذا كان الذي ازاله حدثا لورفع الحاكم وجه ذلك
 قال اذا ازاله زلا في الاصل لم يكن عليه ضمان فخر بنون معنى الازاله قلت
 هل عليه من ذلك نوبة قال اذا كان محقلا لم يكن عليه نوبة من ذلك
 قلت لم فان فعل ذلك غير ان يجعل له الحاكم ولا اقامته قبل ذلك
 قال اذا ازاله زلا في الاتفاق لم يكن عليه شيء قلت فان كان فيما خلاص
 بعض برزائه وبعض لا برزائه هل له ان يزيله قال اذا كان محسنا
 ذلك في فروع بعض جاز له ذلك عالم محل بينه وبينه حتى ينعقد وانما عليه **مسئلة**
 والغائب اذا حدث رجل في ماله حدثا فاحسب له رجل من فرائده واجبي
 فان كان عينه لا تعرفه في هي اجاز الحاكم لمنه زعته لم وان كانت عينه
 معروفة اين هي فلا تجوز من زعته الرجل لان يكون ذلك في ذكره وقال
 وقال الجوز الاحتساب للغائب ولا تجوز من زعته احد له لا بوكالة
 وقال بعض الاحتساب من زعته ورفع الحاكم فالحاكم بالخيار ان شاء
 اقام للغائب وكلنا يراه لم وان شاء لم يدخل في ذلك ولا يقل ذلك لا
 ويؤكل كان يربا او غير يرب والاعلم **مسئلة** وقيل يجوز من حدث
 كيفما في ماله يحب الطريق اخذنا عليه جدا من مقدار البسط فلا يمنع ذلك
 وليس له ان يجعل على الجدار كقوام دون البسط وليس له ان يصير ما
 الى الطريق لاخراج المتماذخ الكيف ما يحب ان يرب في الرابحة لا تؤذي الطريق
 انما فان حدث في الكيف ما يحب الطريق وقدمت محرمه في حاله ولا يحكم عليه
 بالالتم لان حدث من ذلك رابحة مؤثره فانه يجر ان شاء بزيل الرابحة
 التي تحدث بسببه وان شاء فليس له الباب لللا يؤذي الطريق هكذا يجوز
 والاعلم **مسئلة** وسأله عن الرجل يجد في الطريق شوك فيسده
 فيأخذ من بطرحه قال بطرحه حيث يحس من زمانه او مال من جوارحه
 الانتقاء ماله على معنى الاجارة في الاجارة وخوجه وقال في قال بطرحه
 على الشوك كان قضا بطرحه على شوك القوط وان كان سدا بطرحه على
 السد وان كان مترجا فقد كره قلت لم فعل هذا المعنى ان طرح
 احد عند على غير جنبه كان عليه الضمان قال هكذا عند استم
 يشبه ذلك والاعلم **مسئلة** سأل عن طريق جاز الا انها موقوت في
 الاموال هل الاحداث يجنب فيها بالتمحدث منها قال ليس بذلك
 الا ان يطلب احد من اهل تلك الاموال فينصف في ذلك ويؤثر عنه

قلت

قلت له في الخبر الحديث كلفه طلب واحد وزان يطلب الجماعة قال له
موايدنا في الحديث كله وايداع علمه **مسند** وعي حال حدث حدثا في
طريق المسلمين رفع عليه الحاكم وصح حديثه مع الحاكم مات قبل ان يحضر
عليه محجة ثبت بها الحديث او قدح بان ذلك له ولم يات بيينة وطلب الاجل
والبيينة هلك وطلب الى ورقنات يخرج الحديث قالوا ان الحديث قد هلك
ماتت محجة هل لهم ذلك ولا يخرج الحديث عن طريقه قال بقوم الورثة
مقامه ويحضر عليهم فان جاءوا البيينة والا اخرج الحديث وان لم يحضروا محجة
اخرج الحديث ايضا اذ نحن في طريق المسلمين وقد قيل اذ نحن اجلنا في اكل
هذا المال يعرفه او يجمع ان ذلك يدرك ولو لم يشهدوا انه في يدك ومات
انصح له بعلمه بل يدرك يد فيه وايداع علمه **مسند** عن ابي عبد الله
الله وسئل عن رجل حدث حدثا في ميراث وميراثه حصة في الطريق
او ساق في طريق وطوبى ما لفته فذاع عن ذلك ان غاب هل يجوز ان يرأس
بعده عيشة اذ نحن ان هو الذي احديثه وغائب قال لا له وما في غاب هذا
المحدث هذا الحديث او غاب حيث لا ياله ذلك لاسيما ولو اضع اربل الحديث
وامتدنى لمحيته ان كان له محجة تدفع ما اوجب عليه قلت فان راى رجل
محتسب في غيبة هذا الرجل ثم وصل صاحب الحديث فرفع عليه واذا كان كسر
جدله او قلع ميزان او غير ذلك واحضرت بيينة منهدت ان فلانا كسر هذا الحديث
وقلع هذا الميزان واخبر هذا ان كان حدثا في الطريق ما يلزم المحتسب في ذلك
قال اذا قامت البيينة ان فلانا كسر هذا الحديث لم يلزم هذا الكاسر هذا
الرافع عليه شئ حتى تشهد هذه البيينة ان فلانا كسر هذا الحديث وهو لغلان
هذا فاذا شهدت البيينة هذه الشهادة لم ير فلانا الكاسر حاضرا ما احدث
قلت فان اخبر هذا الكاسر بالمحدث ان حدث في الطريق هل يكون هذا
محجة يزيد على المطالبة فيما وقع مع الحاكم قال اوضح هذا الحديث فقلان
واخبر هذا المحتسب ان حدث في الطريق ان عندي مديا وغيبا بيينة
قلت له فان كان هذا المحتسب اقامه الحاكم في البلد لا لانه ما حجه معه
مرا لا حاشية وكان هذا الحديث مما راى هذا المحتسب وخلصه منك عي
هذا الحديث في كسر هل سمع الحاكم ذلك منه ويحكم له عليه في هذا الحديث
الذي يقول المحتسب ان كان حدثا في الطريق قال اذا كان في حال جعله
الحاكم ان لا يدرك وقد جعله ذلك وانفاذا حكمه في ان القول قوله الا ان يصح
ان فعله ذلك باطرا لا بيينة قلت لفران كان هذا المحتسب جعله الحاكم لا لانه
الا بعدد وجع المحدث هذا المحتسب ان يزيد هذا الحديث في الطريق ولم يجمعها

مجلس الحكم في هذا الحديث **• قال** اذا كان غيبته هذا الحديث حيث لا
 تتألف المحجة او حيث لا يعرف كان للمجيب ان لا يجهل الحكم لان لا
 الاحداث **• واسد اعلم** **• مسئلة** التي عرفت اذا كان الخلاف في الطريق
 وعليه جدر رفعه قامة وسطية وليس له ما يب الى الطريق فيحكم بان لا تتم
 الا ان تولد منه رايحة فان على صاحبها ان لا يركبها رايحة واما ان كان له
 باب الى الطريق اخذ صاحبه بسد هذا الباب ان كان قريباً والطريق
 ما توفى رايحته واحسب اني سمعت اقل خمسة عشر رايحة واما ما يقرب
 المساجد فالذي عرفت ان الخلاه اذا ارى المسجد دخل الخلاه محمداً كانا وقد راي
 الا ان يخرج من الخلاه الى المسجد **• والمسجد** كان قبل المسجد وورق صاحب
 هذا القول بين المسجد والطريق والباقي للخلاه يؤخذ بان لا تحدث ولو اقر
 الشيعين **• واسد اعلم** **• مسئلة** الصحيح وزيت في ما اراد صمد دون
 الغيب الشري عن ماله ولم يطلب صرفه الى مات او باع ماله ذلك وطلب
 صرفه ذلك الوارث والمشتري والصرف لم يمت بعد ماله صرف ذلك بخلاف
 ام فيه قول لا يصرف الا ما زاد في الصرف بعد طلبه اذ لم يطلب ذلك
 الهاكل والبائع **• قال** في اختلاف قبل المجره قلت واذا مات صاحب
 الصرف او باع هذا المال يطلب صاحب المال الا صرف هذا الصرف قبل ان
 يتم واخرج عليه الوارث انك لم تطلب صرفه الى الهاكل والبائع وانما ورثته
 فواشتر بتمه ما القول في صرفه **• قال** في اختلاف **• واسد اعلم** **• مسئلة**
 ومنه وفي القول اذا احدث على شيء شرط قبله الجواب من حديث مضى مما مثل
 بناء بطيخ او باصديق او غير ذلك هل يلزم من العلم **• قال** **• مسئلة**
 سعيد اذا وقع الحديث والمحدث وفي المبدأ قائم بالحق فقول يلزم لقائمه
 زواله وقول لا يلزم لان يجتنب في ذلك مجتنب في طلب صرفه فيستلزم
 الوالي تسليمه عزه والحدث وقام تحت على الحديث ولا علم في ذلك خلافاً
 وليس في ذلك حل لان المخرج يقدر اخرج الحديث في امره ما يكون **• وقال**
 القاضي ناصر سليمان من ملاد رجله نفع لان طرات المسلم لا تحت عليها
 وعلى الحديث البينة اخرج من جهة قدم سابق ولا عليه بالتشريع انما فان
 امثل والا عاقد بالمجس فكما في المجلس اخرج عليه الحكم في صرفه من مال
 الحديث **• واسد اعلم** **• مسئلة** الشيخ ناصر بن خيس وفي جدر المسجد خيف
 صد فاجتمع على ذلك وفي صرفه لم يمت فاقض على احد الناس او تلف
 مالا هل يلزم الوكلاء ضمان ام لا **• قال** الا ضمان عليهم وعلى الحاكم ان
 يأخذهم بصرفه بعد ما يرفع اليه **• واسد اعلم** **• مسئلة** ومنه وفيما اخرج
 عليه في صرفه شيء فانفع او باعه ولم يصرفه وقع فاقض نفسه او مالا

اعلمه ضمان ام
 الصحيح
 من ملاد رجله
 بعد الحديث
 الآلة وفيه
 وهو الحديث
 لا ريب ان
 بدون العلم
 نفعهم ولا يجوز
 ومن حديث
 على من على
 احسنه في مال
 قد تم بعد
 حذر في رايحه
 تحله في غالب
• مسئلة
 الجواب من حديث
 قوله في مال
 الا صرفه
 تحت في رايحه
 هذا غايه
 فليكن ان باع
 صرفه ما رايحه
 عني انما هو
 اذا كان في رايحه
 حسن ظنه
 الصحيح في رايحه
 فليكن انما هو
 لا تم بعد
 ولو وقع در
 لغيره من
 قطع من رايحه

اعليه ضمان ام لا فان السعيد عليه الضمان لان ما خوذ بصرفه وانما علمه **مسألة**
الصبي وقيل جاز المشايخ فاصرف عيسى وعبد الله محمد والقاضي عدى
مسلمان وخلفه وسان أحد الدواب فلو كوث وطاعها في قتلها
بعد الحجة والمجالة وجازوا ضرب الفوارق ولو كوث بالنفاق وهي
الآلة ورفوها عن غيرهم ومنه نظر وعندي لا يجوز بل عليه **مسألة**
لو كوث الوحشة اذ لم يعرف فخر ارباب وكثرت منه في الموضع على الناس جاز
لارباب الزراعة ان يتجاولوا في صرفه عن زرع وروعيان فذر على من
بدون القتل فهو مسلم وان لم يذروا لا يقتلن جازهم فقلن في موضع
ذرعهم ولا يجوز قتلن خارجا عن الزرع ولله اعلم **مسألة** الزام المني
وفيه احدث في مال كيف خربا من محل جاز فقال له ان كيف قد اسد
على ثم تخلى لها تسعة فاذر وبخسها فاودع عن تخلي فقال لحدث اعنا
احدثه في مالي ولا نفتق المستوطنة ثم تخلك فيه ولا اصر فبال كيف الحكم
فيه ولم يبعد عن جاز وذرع وكيف راى في ذلك قال اني لم احفظ في هذا
خذا ولا عريسته الا ان يجيى تصرف الضرب ببعده عزاء في مسقط مرق
تخلد في غالب احوالها وما النوار عند الزجر الحارب ولا اعتبارها ولله اعلم
مسألة ومنه وفي ارض غاياب بغير ارض مسجد فبنت بارض الغاياب
اشجار اضررت بارض السعد والذى اضر بارض المسجد فلا اشجار بسوى
قيمة كثيرة وليس للغاياب وكل كيف احدثه في صرف الموضع منه وابن يترك
اذا صرف وهذا يجوز ان يقطع وينزك في ارض الغاياب والضمان على من قطعه
بجدة حق ونزك في الارض اذا تلف وما الوجه في ذلك قال ان كان
هذا الغاياب حيث لا تلا للحجة او كان في الغاياب الفوق بعض هاربت
فلما كان يا بصرف اشجار الارض عن ارض المسجد ان كان يجوز في الحكم
صرفها عن ارض المسجد وبان يحفظ خشها ان كان لقيمة ويبعده ولا يترك
يضع لانا وحدا نقير المسلة وليس على احكام حفظ ما امره بقطع فلا اشجار
اذا كان قد اخرج على ارضه وما الذي ازم احكام بقطع ذلك ليس عليه حفظه
لحسن ظنه بالاحكام انما يامر بذلك لا بعد الحجة على اربابه ولله اعلم **مسألة**
الصبي واذا قطع الحنيف على الطريق من محل او شجر كان داخل في الطريق
فلما قطع ارتفع وتباعده عن الطريق ما حكمه قال ليس على القاطع شيء
لان لم يبعد ما امره ولا يلزمه دخوله في ملكه صاحبه بعد ما قطع النافذ
ولو قطع دون ذلك كان مخالفا لما امره واخاف ان يلزمه الضمان
لقبيح الخشب ان كان عصاة وهذا اذ لم يضل الباقي في ملك صاحبه
قطع ثم اخرى ولله اعلم **مسألة** ولا تعان هذا الفلح لما اوانت لغير ضياعنا

جنت لا
 الحامد والذليل
 الطريق
 يا ذا الجلال
 كان له
 طريق
 يا بقر
 لا يوقد
 صاحب
 الوارث
 دون
 قلب
 خلاق
 كلك
 صاحب
 بيان
 رستم
 حذر
 ضل
 ابر
 لقائهم
 بلور
 خفافا
 ال
 عليها
 ان
 ال
 ال
 ال
 ال
 جح

وطلب صرف شيء مضربه فالخل وغيرها التمتع دعواه ويصنف لزم
 ادعاء عليهم حتى يجمعان لغيره لما وان لم ينفذ يصيبه قال حتى يصح
 قلت وانما المدة عا عليه ان ذكر الشئ لما يحكم عليه صرفه ما حتى يصح
 ان لم ينفذ قال الشيخ ناصر لا يحكم عليه حتى يصح ان لم ينفذ وانما المدة عا
 للمدعي وقال الشيخ سعيد يحكم عليه تصرف تخلته ويجوز ان
 امتنع قلت ان ادعاء ان لم ينفذ مشتركاء حاضرين او غائبين ابو جند
 هو تصرفه حتى يحضر شركاء في الدين ادعاءهم قال يوجب الحاضر صرفه
 وان كانوا كلهم حيث قدرهم الحاضر اجمع عليهم قلت انما ادعاءهم عليه
 فيه شركاء وغيره دعواه هو ان يحكم عليهم بصرفه لا قال انما يدعواه
 فلا وان صح فصح على من قبله بجملة والذى لا قبله بجملة وكل
 قلت واذا قال المشكي ان هذا الشئ الغائب ويقيم يدعون الحاكم
 بالصحة ان الغائب او يقيم قال يدعون بالصحة قلت وان لم
 يصح ان الغائب ويقيم عند الحاكم وكان في نظر الغير انه مضربه بالوجه
 الى اصاب هذا المدعي الضرر قال الشيخ سعيد بجملة له وكل ويكون
 منزلة ما لا يعرفه وقال الشيخ ناصر لا يدخل الحاكم فيها لا بالجملة
 ولان يحكم نفسه الادعاء من حكمه له قلت وان صح ان الغائب او
 يقيم يثبت او شره ابوكل الحاكم لها وكل الام بام بصرفه وغيره وكل
 قال كله سواء قلت وانما يثبت او غير يثبت كله بجملة قال
 يا هو من يوزن على صرفه وليس عليه حفظ ما بصرفه اذا كان في خطر الحاكم
 قلت وكذا ان ادعاء ان هذا المال له وان تخلته او شحوة لغيره فاني قد
 عليه ويرد صرفه فيها يكون حكمها على سبيل التقدير قال هكذا عندي
 قلت وما الاعمال في صرفه النافذ يصرفه يعلم ويصرف المريد بعد اعلانه
 قال ان كان من مال من ملكه او لا يملكه على من يملكه او لا يملكه قال
 كله شيء فيه اختلاف والاعمال **مسألة** وادعاء على رجل ان ينفذ تخلته
 او شحوة قرب ماله دون الغرض الشرعي او في واحد يصرفه عليه لاسل فقال
 المدعي عليه لم يحدث ذلك بنفسه بل ورثته لا هكذا او شحوة قال
 الشيخ ناصر فهو مدعي ويصرف حتى يصح ما ادعاءه على قول واحد ان فيه
 قولان لا يصرف قال الشيخ سعيد القول قولهم مع يمينه ولا يصرف
 والاعمال **مسألة** ابن عبيدات وفي شحوة اذا ناف على مال رجل وطلب
 صرفه فادعاء صاحبها انه وجدها كذا كيف تزي قال في ذلك اختلاف
 قاله قالان جميع ما ناف من الاشجار وخص الخل على موال الناس فانه يثبت
 على كل حال كان قديما او حديثا وقوله لا يصرف الا ان يصح انه حديث وعلى

هذا القول

هذا القول
 ولغة العرب
 نابت ولا أعلم
 من رخصته
 ودخل في مال
 التخلية والاعمال
 الذي يشبهه الموهوب
 ولولم يصح عليه
 عليه وان صرف
 ومنه اذا كان
 واحد او اهل
 او محاسن فان
 ومنه السبي
 لم لا قال ان
 في ملكه اس
 يحكم نفسه
 الى العاقبة
 الشيخ ناصر
 في الاولاد
 والذين اوتوه
 الخاتم على الجور
 بالعمد ما هذا
 مستألف قال
 تخلته او شحوة
 باقره فها هو
 قال ان كان
 الاحتجاج على
 اوه فقلت له
 بذلك قال
مسألة الصر
 فيما لا يجرى

فالامات هذه الصمة على ما عجزت بها وكان فسلها في موضع يجوز وفيه الفصل
 فيخرج في بعض القول لها فخرج في بعض الحكم عليها فان لا رمت عما وجدت عليه
 قطعت ويخرج في بعض القول لها اذا وجدت ما قبله على ما عجزت بها
 ودخلت في ملكها انما تصرف في الحال والا اول شهر في معنى الحكم والعمل وسواء
 اتمت ولم تنزه واما ان كان مال منها المورث فمعنى انما لا تصرف هي وانما تصرف
 منها المورث اذ لم تدخل بنفسها فاذا دخلت كان لها حكم ما يجب لها وعليها والهد
المحل **مسألة** ومنه وما الاصل في القول في الفصل اذا لم ينكرها فقلت
 عليه فيما دون الفسخ وما له هو تسعها اقلا ما اذا دارت على الحذف وضحت
 خوضها الا وللم اذا اتمت قال لم ينكر خطاء هذه الا قول واسطفا
 زورها على الارض وفي الاخذ به ربح لها والا وفيه تعجيل خوف الاحداث على
 الغايرين وثبت حجة وفي الثالث مما يند وبلوغ غايته قلت لم وهل
 تكون الا اذا صارت كذلك الحالة يكون في الارض فيها مديعا فيما يدعيه لا لوجوه
 التي توجب صرفها من غيبة او بتمه وما اشبه ذلك وما لم ينكر تلك الحالة
 يكون مديعا في اذعاما بوجوبها وهكذا يكون الحكم فيها قال حسن
 وصعد وصواب راكبه لا يعلم **مسألة** ومنه وفيما اناف في الاشجار
 واسعا في العمل على الطرق الجوانية يجوز قطعها بغير اذن الحاكم قال ان قطعت
 بغير حاكم فلا اثم على القاطع لها ولا ضمان بل عليه حفظ ما قطعه قول في يده
 امانة وقول هو مضمون واما هذا اذا قطع ما لا يختلف في جوار قطعها وما
 ثبت في الاجتماع واما علم **مسألة** الشيخ فاصبر عيسى وفيمن فاعصا على
 الطريق او امانه وفتح على الحد الفسخ الشرعي وفاف زور على الطريق وعلى
 مال جان هل عليه جرم ذلك فيما بينه وبين الله ولم ينكر عليه قال فالت بعض
 الفقهاء عليه صرف ذلك ولو لم ينكر عليه فله التبر وهو اكثر القول وقال بعضهم
 ليس عليه حتى ينكر عليه فله التبر في ذلك قلت وانما يستحق الفاسل الخمار
 فيما ناف او ينف من هذا الصم على ما لم يرضى به كهل يكون ساكنا قال هكذا
 يخرج معنا السلام على هذه الصفة في جسد ذلك قلت ان رجع الخمار
 الذي عهدا رضى له هل له رجع وبلز من الفاسل صرف ما ناف على مال جان
 فيما بينه وبين الله قال لم ذلك فيما يزوج والله اعلم **مسألة** الصبي
 فيما لا اذن بفاسل صرف ما يزوج في مال الا و كان الفاسل والغايرين جاهلا
 محذور ذلك كان الا و ان ينف في مال مكان معلوم اوله باور فلما مضى من
 الزمان عرف الفاسل انه فضل في موضع لا يجوز فيه الفصل بين مال الا و وجار
 ما خلا هذا الفاسل اذ لم تكن له مقدرة في صرف ما فسله وان صرفه من ربح

هل يجوز

هل يجوز له الفسل قد صار نخلا والشجر قد عظم **مسألة** قال فلي ما وصفت فلي هذا
الفاصلان يسعي في قعره فاسله وعرسه فان قدر على قعره فاري عليه
ذلك انه لم ينقل المال والفسل غير مبرم وكان الفسل لا يجوز في ذلك الموضع
باجاء وان كان مما يجوز فيه الاختلاف فلا يقدم على قعره وان كان قد صار
الى غير الاول مبررات فالقول واحد وان كان ببيع فاري عليه ما لم يخشى الشترى
من نقصان بعد القس بل يحفظ حفظته **مسألة** قلت لروى فاسله في ماله
فسلا او نخلا في موضع لا يجوز فيه الفسل جاهلا او متعمدا وانتقل الى هذا
بيع او باقرا ووجهه واراد الخلاء في ذلك هل يجوز له صرف ذلك بغيره اذ لم
يقرب من النقل البرعلاية **مسألة** قال ساد كان الفسل مالا يختلف في حوزة فله
في ذلك الموضع وهو لا يجوز له فعله كقدر على ذلك والرد ونقصان ما لم
يشتري فان عجز فاسله وفيه العذر وصار كبيع من المسلم **مسألة** **مسألة**
ابن عبيدان والعر الذي يبت تحت النخلة الواقعة من كل صاحب
النخلة ام لصاحب الارض **مسألة** قال اذا بنت في جنع النخلة الظاهر فهو لصاحب
النخلة وعليه عرجه وان كان في الارض من غير جنع الظاهر فهو لصاحب
الارض وعليه صرفه عن النخلة **مسألة** ومنه اذا كانت النخلة
مائلة على مال هذه المرة او على نخله او كانت النخلة نحو في المايطاح
على المال او على النخل ويبين بان المال للمرة وان النخل للمرجل فمايزان
تأخر صرف هذه النخلة المحوفة ولا يشتبه عليك فان هذه النخلة تعلم
فان لا يميلها على ما كنت عليه من قبل فانها تصرف واما اذا ماتت هذه
النخلة ولم تطلب هذه المرة من ساعتها وطلبت من بعد ذلك فليدع المرة
محتبتها متى طلبت ولا يضرها سكوها من قبل ولا يعلم **مسألة** **مسألة**
الشيخ صلح بن وضاح واما الذي احدث حوصا بين حان داوود ورضا
ثم بعد ذلك ترى بيت فطلب صرف ذلك وقال الاخر انك اذنت لي بعمله
قال فاذم لك ثم مضى فلا بأس بذلك اذن لرجاه او لمواذن واذا بين
الصرف فلا ضرر ولا اضار في الاسلام وعليه صرف المضرة فان لم يكن صرف
المضرة صرف الخوض **مسألة** **مسألة** الصبي والنخلة اذا كانت كلها
مائلة على الطريق اعني جذعها تكون مثل النايض من ضعف النخل الاشجار
وللقام بالارض صرفها عن حجره على نعمها كان زرعها حاضر وغايبا كانت
ملك له او لا يملكه **مسألة** فلي في النخلة المائلة على غير منزله عرجه من
المضرات ولا يصح قطعها الا بعد حجره ان كانت لمن يملكه والا فتم له
وكيل جرحه الحاكم على الوكيل فان صرفها والا اخذه بصرفها مال من يملك

اموه والحاكم الخيارات ما يطلب اليه صرفها او يحسن لطريق او غير تثبت عليه
 المولايه ويقيم ومعتوم واسما علمه **مسئله** الشيخ ناصر محسن واذا
 وجدنا له صرمة مفسولة او فاسدة قبل الطريق دون الفهم الشرعي يجوز
 لدان ياو صرفها من غير ان يسأل عنه هو فلهما ام عينه اذا عاينته ثبتت
 في ملكها في غير ملكه ما لم يحجج بها رعا محجة تثبت له قال اللاحق عليه
 في ذلك محسن واذا اخذ بحكم الظاهر في صرفها اذا رها حيث لا يجوز فلهما
 ولم يحجج صاحبها محجة تكون مقبولة جائرة مع القيام بالعدل عليه من
 المسئلة في صرفها فلا بأس عليه قلت واللاحق انما اقلست ونبئت في
 وقت كانا لا نعرف اليه بذلك محجة كان قد رعا انك لا له من المال جارا وميتا
 قال اللاحق على اثبات ذلك محجة تثبت له مع المسئلة واحتمل صواب
 ذلك في الاسلام بوجوه وجوه الحق اوضح البينة على ذلك فله محجة في ذلك
 ولا يوجد بالذات ذلك اذا صرح لصواب ذلك وعنده واسما علمه **مسئله**
 ومنه فمن احدث ربح في كمال الغير غير مسكون ثم ان صاحب مسكنه ووقع
 عليه ضرر من صوته الرعي والاراد صرفها اليه ذلك ما دام محدثا حيا ام لا
 قال اللاحق اذا ركبها وبكر بقر سبحان وكان المحدث حيا وباتت الضرر
 من صوته على الجار فانه يحكم بصرفها واسما علمه **مسئله** الشيخ مسعود
 بن رمضان وفي ربيعة المونة والدباغة اذا كانت موزونة للجار وطلب
 الجار صرفها قال المونة تصرف واقا الدباغة فلا تصرف واسما علمه **مسئله**
 وعن محلة فيها منها جبة فيها ما يغني بعض الناس فانا كانا ليحمله في
 الحية فانكرا من صاحب المحلة وقالوا يورينا نزع الماء المتغير من
 الكثر لهم انكار ام لا قال نعم يمنع من حمل الكثر في تلك المحلة ولو كان
 يحمل فيها من قدم الزمان فالراي محجة التي ماتت عليها امرات قد ذهبت
 وهذه لا يحجة خافضة تفعل المحدث حتى ولا ضرر ولا اضار في الاسلام والله
 اعلمه **مسئله** التاملي اذا كان احد ابني بلد وحديثا الفصل والقرن
 او التبت والشجر قريبا من مال الغائب او مسجدا ويقيم ببلد ما لا انكار على
 المحدث قال اما اذا جعل ذلك عليه لازما بالحق الواجب عند الله
 تعالى فلا قدر على ذلك لافي لا ادرى ماهذه الفسلة اهي واجب انكارها
 بالاجماع ام بالاختلاف واما في الاستحباب فيعجبني في المسجرات
 يتكر ما احدث عليه لان المساجد المسلمة غائقة واقا البيت والغائب
 اذا لم يكن هو محض صفا بولاية ما لها لم يكن عندي عليه ذلك واسما علمه
مسئله الصبي وهل يجوز للقائم بالامران ياو صرف الناييف

يكفيه ذلك مادام قائما بالام قصر الزمان طالع قال المجتهد تكليفه بما كان
 قائم العين ولم يزل وما حدث فلا بد له من حجة يقيمها عليه ولا اعلم في ذلك
 اختلافا على قول من يقول بالتحجج في تنفيذ الاحكام وصرف المضار
 قلت وانما ينادى ان ينادى بذلك فيحسن اللفظ على المار لا انه قد
 عرف من سمع ذلك ان النداء كذا يكفي ذلك حتى يلفظ لفظا على المار ولا
 يحوي دونه قال اما في الحكم فلا يصح الا في الثقات بلفظ ثابت صحيح
 واما على معنى التعارف فلا طماننة لا يجهل اذا اقر ببلوغه وعنده عنده
 قلت واذا قال له المبادى ان قد نادى ولم يفسر اللفظ الذي قاله والمناوى
 ليس بقية عدل الا ان يطعن الغلب يقول ان قد نادى يكفي ذلك له قال
 لا يجوز الا في اهل الثقة والامانة والبصراء بما ياتون وما يتقون ولا يحتج
 بصحة ذلك وهل بعضنا لا يثبت المجتهد الا في اهل الثقة ولو صح ذلك وادعاه علمه
مسئلة وعنه وفيه طلب من احد شجرة مثل شجرة النخيل والابنا يقولها
 او ما له واعطاه وبعد ما اعطاه قطع المعطي شيئا فصارت تلك الشجرة
 واقترقا المعطي او المعطي على العطية وعلى ان يقولها من ماله ثم اعطى
 والبلاد وربك الله وكبرت الشجرة وصارت لها ثم وصارت على المعطي صر
 من قبل تلك الشجرة فاحكم هذه الشجرة وحكمه فان قال ان ثبتت له العطية
 ولم يحضر قام الحاكم وكلا النعابت في صرهما عن صاحب المال اذا زادت
 وجفت منها الصر وان كان مما فيه الرجوع جاز للرجوع فيها والله اعلم
مسئلة القاضي سليمان بن محمد بن ملاد وفيه فضع سمارا في طريق المسكين
 ثم ما عدا ان يوجده ما زال حديثه وان لم يوجد فهو جدد عند المشتري باذنه
 لان قد صار ملكا لادان مسخفة ببيع او غير ذلك او عطية او اقل والله اعلم **مسئلة**
 النماذج وفي سدين سهلي مسجد بينهما وبين المسجد طريق جازر فقلت السدة
 واعتقلت وكثرنا عصاها ونزلت خلفها والتفت بعضها ببعض وصارت تحت
 ما ان لو كان مكانها بناء لوجب صر من المسجد فطلب جماعة المسجد فليس
 لهم ذلك وليس الاشجار كالبناء والله اعلم **مسئلة** وسالني عن الطريق
 الحائز اذا فاعلها شيئا من الزرع مثل القطن وغيره فسد عا انسان وهو مارة
 في الطريق فسحقا هل يلزم ضمان ذلك له قال اذا كان الطريق بهذا المارة
 مباحا ولم يتخذ محذرة في ذلك وقد صار في حكم الطريق انه لا ضمان عليه لانه
 مباح لما عني في الطريق ولان ما في الطريق محكوم بما خاره والله اعلم
مسئلة وسالني عن الحاكم اذا وجد ثوبا في الطريق ولم يدرك هو وحدت
 في حكمه وقبل الحكم في ذلك قال احدث في وقت ما يوجد يومه يغيب

اذا كانت

اذا كانت
 فالى كم هرا
 اوله يومه
 الاجدات
 وتغيره
 ويقون
 تركه
 فاما اذا
 يكون
 هو كذا
 مكان
 البعد
 وطول
 المستوي
 وارواح
 فلهذا
 بيوت
 المحدث
 يعرف
 الشاغل
 من غير
 والناظر
 الراس
 يدخل
 البنية
 على
 او
 والله
 عليه
 احد

في اختلاف واحد اعلم **مسألة** ومنه وهل تجوز خصته حائقة واسعة للمقام
 بالامران بام صرف المنيق على الطريق والنواميد وغير حجة على رب ذلك وكذا
 يلزم حفظ ما يقطع عدم لاه قال اما في الحكم فلا يثبت على اجلا لا بعد
 قيام الحق عليه والا نذر للمبدية كايما كان هـ فما كانت له حجة والا يثبت
 حجة بالحكم كالا ينام وفي لا ينعكس اوم هـ واما اذا تعارف شي من فعل الحاكم في
 بلد مع رعيته فلا يضيّق عليه لان يجري عليه من هذا الذي ثبت عنه وعرف
 به يمين بحرف منه ذلك دون قوله بعرف ولم تقم منه حجة فان جاز لهم هذا
 العجبان يحفظا المصروف لانه لم تقم عليهم حجة فيمنعوا عنها فيلزمهم
 حكم المخالفة التي تتبع منهم المحكي لانه جاء الاثر المحكي مع عليه فزاهل العلم والمصر
 ان الحكم لا ينفذ لا بحجة لا بحجة كما على فله من هذا حجة هـ ارايت اذا اريد بالنداء
 لذلك وقيلت للشراة ليسر ولا يطرق وكان معهم معروفا ان مسيرهم
 لقطع النافع عليها وانما ادها يسعي هذا واسلم من موته ذلك ولو
 قطعهما قطعوا هـ قال يعجبون ان يجعل كل عمل من حسنة ويقيم على
 جهده ولا يخاف فيما يخاف ولا يلزم الحاكم الا ما يقدر عليه ومما له يقدر
 على شيء وضع عنه فرضه وان وجد المعلن استعانة به وان كره ففي جرح
 على المعونة اختلاف اذا كان قادرا عليها ويلزم الحاكم اقيامها وما ولا
 يلزم هذا الحاكم صرفها انما على الطريق الا ان يجنب محنته فيسأله
 الانصاف عليه ان يسأله فانه قد مر من حجة به ما انما في انه لم اخذ بزواله
 وان لم يكن على المحتسب اليقينة انه لهذا فان منعه جاز لهما كصرفه واخذ
 صاحبه بصره وغير هذا فضيلة ووسيلة فان وافق الحق كان ما حوله واوله
 اعلم **مسألة** ومنه وفي المنيق على الطريق في تحمل وشح اذا كان حين
 القطار داخل في الطريق وقطعه من حذر دخوله في الطريق فلما ان قطع ارتفع
 وتناحى على الطريق وفي يمينه وبين الطريق مسافة هل يلزم من قاطعه ضمان
 فاجل ذلك ان لاه قال ليس على القاطع شيء لانه لم يبعد عن امره
 وانما انما موزيه ودخوله في ملك صاحبه بعد ما قطع النافع لا يلزم
 لانه لم يزد فوق المأمور به ولو قطع دون ذلك كان محالفا دون المأمور
 به واذا كان ان يلزم الضمان في قصصه الخشب ان كان فيه مضرة وهذا اذا
 لم يدخل الباقي في ملك صاحبه وقطع فرع اخرى واسد اعلم **مسألة**
 وان لم يكن حائطا يرفع اليه فانه يحجج على صاحب ذلك انما على المالك فان
 لم يصرف ضربه جاز له قطعه وقد مر رفع الاختلاف فيما قطعه وقال
 قوم انه يكون مضمونا ان تلف ما لم يقطع برأي حاكم وحكمه هـ وقال قوم انه يكون

اعادة ترتيب

اما في هذه والايمان عليه فيان تلفت عن غير ضاع منه وهذا عندى في جميع
 ما انا في على ما لم يدر شيئا عن غير واحب ان اذا قطعها ولم يحكم على صاحب
 ان لا ايمان عليه فيه سوى ما اختلفوا في الخشب ويكون اجرة الخاطيء براف
 الحاكم على راب الشجرة والى اعلمه **باب ١٣ في النظر في صنوع**
والاحكام فيها وفي المياريب والمماريق ففتح الباب واخبرنا بانها وما ارشد في ذلك
 على الشيخ محسن بن سعيد رحمه الله في رجل عن مال وله مسك في الطريق المجاوز
 ثم اشترى ما لا يخرج طريق من مال رجل وخطبها جميعا واراد ان ينظر من
 الطريق الى المال لا في مال يدعيها فقعد الرجل الذي عليه الطريق في المنع ما لا
 قال اما الطريق الى المال واليوت فيها اختلاف ومعنى ان اكثر القول والذي
 في الاختلاف اما طريق المازل فمن انتهى بيتا بجنب بيته واشترى
 بيتا بجنب بيته ان لا يمنع في الطريق للبيت الثاني طريق البيت الاول
 واما طريق المال فيجب ان لا ينظر في المال الثاني من مال جاره اذ اكرم ذلك
 والاختلاف في هذا اكثر وهذا الذي قيل اليه القلب لا لا الطريق في المال
 اكثر من اخرج طريق المازل واما السواق فيجوز فيها الاختلاف كما يجزى في
 الطريق وبعض في بيتهما والى اعلمه **مسئلة** ومنه وفي رجل اراد على
 طريق جائز فخرت الجدر واخذ من حماره ولم يعرف رفعه ولا حفظه ولا اراد
 ان يعرف ايحى من له ان يخرج ويجمع على ما يراه في حق هذه ام لا قال فاذى
 معنى انه لا يمنع احد عن تحديده حماره في مسكه كان ارفع والاو واخفض
 الا ان يكون الطريق مما يلي هذا الجدر اقل من ارفع الشرى وكان في النظر
 الزيادة في هذا العار فتركه مضرة على الطريق فلا يجب ان يحدد الجدر الا
 على ما كان من قبل لا يجوز لاحداث بحدوث شيئا يتولد منه المضرة على طريق
 المسلم والى اعلمه **مسئلة** ومنه في اراد ان يزيد في بيته سطحا على الاول
 او يزيل سطحه او يوسع السطح او يصغر ايحى من ذلك فزجل السيل لا منه
 يخرج على الطريق قال يحوز ذلك اذا كان سبل الهوى او ذلك بزيد
 من قبل يخرج الى الطريق الزيادة لا يجوز ان يزيل سطحه او شيئا منه
 اذا كان من قبل ان يزيل سبله لا يخرج الى الطريق من ذلك البيت قال
 غيره وفيما عندى والى اعلمه ان السطح اذا كان له جرى سبل على طريق المسلمين
 في السلف الزمان واراد صاحب زجره فليس ان يجعلها اجتماع من سبل
 هو ان لا يسفل في طريق المسلمين ولو كان في النظر والاعتبار انه اقل مضرة من
 سبل السطح فزجل بقره في الارض والنظر لاحظ له عند مامع وورد الاثر

وعند فان هذا وما اشبهه من الاحداث على طريق المسلمين في الاحداث
مصرقة والزلة عنها اذا كانت مصرقة بها هكذا حفظنا والله اعلم **مسألة**
ومنه وفيه اراد ان يبنى غرفة على سطح لم يبق في بيته وهي عالية على سطوح
الناس و اراد ان يبنى لها ابوابا مقابلت للبيوت جيرانه فاستاذهم ليقع
هذه الابواب فاذنوا لها بحجج ذكراهم **لا** قال لا تحت لئلا يفتخ
مصاييح مقابلت البيوت جيرانه ولو اذنوا له ولا يفتخ الاذن في هذا
لان هذا الما بطل ولا يحجج الاذن في الباطل ولا يستغنى الجار عن سطح
بيته واذ اراد ان يبنى مصاييح للروح فليفتحها اذا علا جداره مقدار
ما يستل لقيام الطويل على المستريح والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان واذا
كان الجدار فيه حذو ولصاحي المنزلة في حكمه لها واز كان لاحدها اكثر
جذوعا فقال له قال كلما تحت جذوعه وقال له قال هو يبنى بها نصفه
وان كان لاحدها فيه جذوع فحاجب فقال له قال حكم الجدار له **مسألة** وقال
وقال له ما تحت جذوعه والله اعلم **مسألة** الزملي وما حاد المكات
الذخا اذا قام فيها او فعد فيه ابصر منه من بيت الجار ما يضر به او اذا
قام على الما في الاخرج راسه ودلاه في المرفق ام عند ذلك قال له
يكن عندى من البنيات اكثر مما سمعت انه اذا كان لا ينظر بيت حان
من هذا المرفق الى المعالجة مثلا ان يصعد على شئ او يحجج عند المرفق لينظر
فيما لا يبصره وان كان ينظر بيت حان اذا قام على شئ في غرفة لم يحجج
بلا معالجة منه والا جلس ينظر بيت حان فهذا يبصر والله اعلم **مسألة**
ومنه وفي رجل له ارض غزاليها في مال رجل فاشترى ارضا
قريبة منها و اراد ان يبنى بها في مال الرجل الذي اشترى منها الى رصنه الاولى
فمنعه الرجل له ذلك **لا** قال في ذلك اختلاف قول داود الخارصه
الاولى التي لها الطريق لم يحجج عبيدان يدخل رصنه الثانية فزارصنه الاولى
وهذا اكثر القواعد قاله المؤلف والفقهاء لا حرجا عندك ان ليس له ان
يبنى الى رصنه الثانية فزارصنه الاولى التي لها الطريق من قبل اذ لم يرض
الرجل الذي عليه الطريق من قبل والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الجدار اذا
تتازع فيه جدران وتداخليا فوجد لاحدها فيه جذوع وكب وللآخر شئ
والروازن مثل الرفوف مما يلي بيته ما حكم ذلك الجدار **لا** قال اما
صاحب الروايات فليس له عندك بسبب الروايات في الجدار **مسألة**
واما صاحب الخزع فان كان جذوع عليه عمار فقول ان الجدار له وقول
له موضع جذوعه والجدار موقوف والعل عندى على القول الاول والله اعلم **مسألة**

ومنه وفي جليل اقسام الارضا واقرحدها ان على صاحب ساقه وطلب
الاحزان يكون لطريقه تابع ليعينه ماؤه هل يحكم على المقر بالساقه بطريق
تابع او يحكم عليه بالمرء ام لا يحكم عليه بشئ غير ماقرحه قال ابن
كان هذا المال غير محدد ولا قرره بالساقه وكانت هذه الساقه اذ احضر
فيها ماء والماله سبقه ماءه او المال غير اذ امر في هذا المال وان يكون في المال
حالة لغيره ورفع عن موسى على محمد لانه جعل لصاحب السقيان عتق
في هذا المال على هذه الصفة ولولم يصح لطريق من قبل وان ونفسه من
هذا الحكم شئ اذ حكم بطريق غير صحيح ولم يرجع عن حكم هذا على ما سمعنا
ولا اثر وان كان المال لغيره لم يمتد بالساقه محصورا فاجاز للسكر جعل
له سبيلا للدخول وما يخراب باب ولا يعلق عليه يعلق منع عن الدخول
والدخول عليه **مسلم** ومنه ان الميزاب اذا كان على الطريق فضاء واداره
صاحبه يتجدد فلا يجوز له الا ان يفضه مثل ما كان من قبل في الرفع وعرض
الميزاب وطوله فاذا لم يغيره على ذلك فيقول لاجدرك في هذا الميزاب
مثل ما كان من قبل كان المامور بقتله او غير بقتله والدخول عليه **مسلم** ومنه
وفي حاشية لها سور وهو جدار حابط بجانب وفيه ما بعد ذلك فضاء لم يركب
وهو يجوز له احدث بدخله في بيته ام لا قال اذا كان هذا الجدار
لاهل الخان اصلها ولم يكن فيه بيتهم او فلا يجوز عطشه في ماله واجتهدوا
ان يعطوا احدا خارجا من عطش وذلك ان يدخله في بيته وان كان هذا الجدار
لا يدرك على حال هو فتركه وفي الدخول عليه **مسلم** ومنه وفي جدار بيت
وقطع على مال رجل على فبيعت الجدار بماء قال اذا كان الجدار صاحب
البيت فان شاء بنا جداره ولم يكن على صاحب المال من شئ وان كان مسكونا
مثل المنزل والاراض صاحب البيت تكون المباناة بينهما فبيعت الجدار
بمنزله والمال ويكون بينهما نصفين وان كان المال غير مسكون ولم يكن من
الباين التي تخلفها الحوم للصلاة لم يكن على صاحب المال مباناة وابداعه
مسألة ومنه ان كسب الطريق اذا كان فيه صلاح للطريق فقصدا لكسب
للاصلاح الطريق بكسبه لا اصلاحه هو ولم يتولد عن هذا الكسب مضرة على
احد من هبوط السبل لم يضر ذلك على كاسه ولكن كذا استعمال الميزاب
للطريق الى مال اذا كان فيه صلاح للطريق لم يضر ذلك اذ لم يتولد منه مضرة
على احد فان كان فيه مضرة على احد ولم يضر او كان من لا يمكن يضره من احد
بصرف حديثه كسب او عيبه لم يكن عليه ذلك وان لم يكن فيما بينه وبينه واما
ان اهدم الطريق على بعض المال التي يجب عليه فعلى ما سمعنا الا ان كان على

وامكنه اشهاد انما نحن على الطريق ولا على الساقية الا و قبل العزم العارض له
وقبل الضرر فان هلك بصره فخذ الماء شئ ولا نفس التي يلهو فيها الضمان
وفرا الاموال الزهدة عند الضمان اذا كان صرفه هذا الماء في موضع غير مباح
صرفه لغيره الا قبل الضرر و الله اعلم **مسألة** ومندوق يدين كل بيت
منها الاخر ويمنها طرقتا جائر وهما متقابلان ومطلوبهما كاشف بعضهما بعضا
طلب احدهما بالآخر وكلما كان بينهما جوارح فلهما عن صاحبه ان يحكم على كل واحد
منهما ان يدين في بيته جدارا على حد ما يحكم عليهما ببناء جدار واحد في بيته
احدهما قال ان كان هذا البيتان يتكاشفا الا على سطح ولم يكن احدهما
ساكن في سطحهما فلا يحكم عليهما بالبناء وان كانا ساكنين فانما يطلب
على ان يدين احدهم في بيته دون صاحبه ولا حكم على صاحب البيت
بالستر عن بعضه بعضا اذا كان البيتان محدثين لانه لا يمكن ان يكون الحكم يحكم
على احدهم دون صاحبه قلنا فان كان سطح احدهما حدثا في بيته
ايحكم عليه بالستر وحده ولو كانا في الرفع سواء لم اذ قال اما في السطح المحدث
في المقدم اذا تكاشفا فلا يعلم بينهما فرق او اما ان كان سطح احدهما انخفض
وصاحبه وكان على الارتفاع بقدر السطح المحصور بينهما فما حكمنا في
قائمة وبسطه فالستر على صاحب الحلق وان كان بينهما اقل من السطح
في الارتفاع فينبى صاحب الحائق بقدر ما يستر عن صاحبه وليس عليه
اكثر ثم ما بقي على صاحب الحلق والله اعلم **مسألة** ومنه ومن لم يزل
يطرح من سطح بيته الموات ثم يسيل على الحوائط او طريق جائر فيجوز له
الزيادة والنقصان في قسمة المساحة التي يزل الطريق والموات ام بعدت
ام لا قال قال اما زيادة السيل عليه عن مكان قبل فلا يجوز ولما انقصا
فلا يصح ذلك من صرف عنه شئ في سيل ذلك المكان وبقي منه شئ واما
ترفع الميزان اذا كان المكان الذي يطرح فيه مباحا وليس فيه زيادة يسيل
على الطريق والله اعلم **مسألة** ومنه وفي طلب زائل جائر ان يسحبوا
لهم عصير فيسبوا واحد على الطريق مضرة فيسحبهم ابوخذ باصلاح
الطريق صاحب العصير ام اهل الحارة الذين يسبوا المعصر فقال ان
كان يسبوا المعصرة لا يمكن الا بتصحيح الطريق كان الذين يسبوا بها الاخر
وصاحبهما فيجب ان يكون الخياط لهما ما لا اذن شاء اخذه هو وان شاء
اخذا الساحبين وقد كان كان الاخرهم مطاعا عندهم ولو لم يكن بالاخر
وان كان غير مطاع فيجب ان يوجدهم بذلك او في اعلى انفسهم بذلك
وانا لو اخذ هو الاخر عليه ذلك او فرقان كان يمكن السحب بتقصير طرق

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فليس على الامر تفصيله من شيء ويؤخذ الذي ضيقوا وادخلوا علمه **مسند**
 القاضي ناصر سلمان وفيه عندهم دراهم لاصلاح البطريق هل يجوز ان يحدث
 قبط في بطريق البطريق المحاذي على ساقته فلجاء البطريق اذا سبق له اصلاح
 في احد ثيابه ما شك فيه وهل يجوز له اصلاح القنابر القديمة كما كانت من
 قبل واصلاح ما كانت قال اما احداث القنابر على البطريق فقال قال
 يجوز ذلك وقال قال لا يجوز ويجعله حدثا اذا اختلفت بطلانه او باحد من
 المآثرين ورفع الضرر عليه فالحدث ذلك هو الضامن وان طالت السنون
 فما كان لاصلاح البطريق فيصلي به البطريق المعروفة وتترك القنابر التي تحدث
 ويجوز منه اصلاح وتجديد ما خرب من القنابر السالفة القديمة كما كانت
 من قبل فقلت له فاذا كانت قبط بالحدود وهو قديمة وضاعت
 هل ان يعملها بالبحان والصاروخ وبسبب الامر وبذلك الدراهم يجعلها كما
 كانت من قبل قال يجوز وتجديد القنابر على ما كانت عليه بالبحان والصاروخ
 حيث لا تكون زيادة في عرضها الا ما كانت من قبل بل يجوز ان تصنع لا بأس بذلك
 وادخلوا **مسند** على الشيخ حادي عيسى وفيه من باب ما يربط البطريق
 وقيل البناء كان يسيل هذا التوضع الذي ساقته يجوز على البطريق قال
 احداث المسلم لا يجوز له ان يجعل من جوارب على البطريق فافناه ان لا يجوز وان
 يجوز ان يجعل من جوارب يسيل عليه وادخلوا العلم مما يجوز فيه فيما بين
 يكون فعله هنا بل ام لا قال قد قيل ان لا يجوز ان يحدث على
 البطريق من جوارب فان كانت هناك حق يا ذن له والا فلا فذلك وان كان
 يجعل من جوارب يسيل عليه وادخلوا العلم مما يجوز فيه فيما بين
 فيه وان كان حفظي عن ذلك من ذكركم جوارب من الجوارب فلا فهو عليه
 ولا على العمل ولا اقول ان من توجع عنه الفتا بالراي ولا اقول فيه ان لم
 قبح علم نظره لم يجر ولا ادرك ان فرديه ولا ان اخذ ما يتعلق له وتجره من المصير
 نافعة في العمل اذ لم يخصصه عنه ولا بان لم يوافق وفي نفسه من حجج والذي
 عندي فيه والادعاء الذي في نظري على ضعف مصرى ان لا يجوز ولا اعلم
 ان له حدا مادام يجري على البطريق الا ان لا يجمع متفرقه ولا يجوز له ما عني
 موضعه من قبل ولا ينقله عن حاله فعمس ان يجوز من غير ان يكون منه
 عليها وفي النظار الا ان يقول ولا فلا لان في جمعه ضرر عليها وفي
 تخويله فيها انما يكاد في غير مكان منها وكلمة في قول المسلمين لا يجوز اللهم
 الا ان يجبره على تخويله واجمعها تحتها فان جوارب القناس ان يلقفه معنى
 الاختلاف ويكون على اكثر ما يخرج بالمعنى فيه من قوطم غير جائز له وان

هي كانت

فكانت هاتين
 كل من يعمل
 في ان كان
 فيه وجها
 سئل الخلف
 ام لا قال
 راجع الى
 على المال
 غلبت تلك
 ان قوله
 عند السلف
 الموصى له
 خلاف ايضا
 قوطم على
 اذا كان
 سنة اذ
 نصرت
 فاما في
 اذ كان
 والبيت
 ذبح في
 آخره
 لم يكن
 موسى
 بوجوه
 وادخلوا
 اوصى
 نظر
 اورد
 عليه

هو كما ننتهوا كذا لم يحرم ان يعمل فيها مثل هذا على حاله لا بالضرورة فانظر في هذا
كذلك لا يفعل الا بصوابه فان غير الحق لا يجوز قطعا وفي قصدي ان يستلزم
في ان اكثر من هذا نظر واطاع فيه لا اثر وانظر في اهل البصر عسى ان يفتح الله
فيه وجهه من الحق غير هذا فان الحجة عليه **مسألة** **مسألة**
سئل المؤلف عن البيت اذا كان على مال او على طريق جائز لم ير فيه
ام لا قال فان كان في المنظر تقع مضرة على البيت من قبل ترك الماء
واجل سقى المال وكان البيت والمان مستويين في الارض ولم يكن البيت
اعلا من المال ولا اخف منه ففي ذلك اختلاف قول صاحب المال بضم
عن البيت فلا تضرع وقول بضم عن جدار البيت بقدر ما يرى بعد ذلك
ان ترى الماء لا يلحق جدار البيت ويحتاج صاحب البيت بكل حيلة يجوز
عند المسلم لصرف النظر عن جدار البيت وهذا هو اكثر القول لقول
الشيء على الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واما الجدر فيها
اختلاف ايضا هي فواطع وقول لها منك ولا تقطع وقول لا جدر تكون
قواطع عن القناس ولا تكون قواطع عن الغسل وهو اكثر القول واما
اذا كان لهذا البيت جدار على طريق جائز وكانت الطريق واسعة قدر
سبعة اذرع او سبعة اذرع او ثمانية اذرع في الطريق اذا كانت الطريق
تضرب الجدار البيت الا ان تكون الطريق واسعة في اصوار اكثر من
ثمانية اذرع فليست منها فلا تضرع واما اذا كانت الطريق اقل من ستة
اذرع او اقل من سبعة اذرع او اقل من ثمانية اذرع ولم تكن الطريق ارفع
من البيت ولا اخف ففي ذلك اختلاف ايضا والقر قول الله ليس للبيت
ذرع في الطريق واعد علم **مسألة** وفي رجله ساقية في مال رجل
آخر هل يجوز لصاحب الساقية ان يمر فيها متى ما اراد ام لا قال اذا
لم يكن مال هذا الرجل طريق في موضع من المواضع فانه يوجد في الاثر عن
موسى بن علي رحمه الله انه جائز لصاحب المال ان يمر في ساقية غيره
بوجهة في نفسه من هذا الحكم ولم يرفع عن حكمه فيما يوجد عنه في الاثر
واعد علم **مسألة** في رجله ما يقرب الطريق وادار ان يبطل
او صا يترك للطريق حتى لا قال يترك للطريق بقدر ما يبطل ان
يظلم في رعا ترك ذلعا وان يبطل في رعاين ترك ذلعا وان يبطل ثلاثة
اذرع ترك ثلاثة اذرع واما اذ كان يبطل اكثر من ثلاثة اذرع فقول ليس
عليما ان يترك فانه اذا ترك ثلاثة اذرع وقول يترك بقدر ما يبطل والقول

مسألة
هو كذا لم يحرم ان يعمل فيها مثل هذا على حاله لا بالضرورة فانظر في هذا
كذلك لا يفعل الا بصوابه فان غير الحق لا يجوز قطعا وفي قصدي ان يستلزم
في ان اكثر من هذا نظر واطاع فيه لا اثر وانظر في اهل البصر عسى ان يفتح الله
فيه وجهه من الحق غير هذا فان الحجة عليه **مسألة** **مسألة**
سئل المؤلف عن البيت اذا كان على مال او على طريق جائز لم ير فيه
ام لا قال فان كان في المنظر تقع مضرة على البيت من قبل ترك الماء
واجل سقى المال وكان البيت والمان مستويين في الارض ولم يكن البيت
اعلا من المال ولا اخف منه ففي ذلك اختلاف قول صاحب المال بضم
عن البيت فلا تضرع وقول بضم عن جدار البيت بقدر ما يرى بعد ذلك
ان ترى الماء لا يلحق جدار البيت ويحتاج صاحب البيت بكل حيلة يجوز
عند المسلم لصرف النظر عن جدار البيت وهذا هو اكثر القول لقول
الشيء على الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واما الجدر فيها
اختلاف ايضا هي فواطع وقول لها منك ولا تقطع وقول لا جدر تكون
قواطع عن القناس ولا تكون قواطع عن الغسل وهو اكثر القول واما
اذا كان لهذا البيت جدار على طريق جائز وكانت الطريق واسعة قدر
سبعة اذرع او سبعة اذرع او ثمانية اذرع في الطريق اذا كانت الطريق
تضرب الجدار البيت الا ان تكون الطريق واسعة في اصوار اكثر من
ثمانية اذرع فليست منها فلا تضرع واما اذا كانت الطريق اقل من ستة
اذرع او اقل من سبعة اذرع او اقل من ثمانية اذرع ولم تكن الطريق ارفع
من البيت ولا اخف ففي ذلك اختلاف ايضا والقر قول الله ليس للبيت
ذرع في الطريق واعد علم **مسألة** وفي رجله ساقية في مال رجل
آخر هل يجوز لصاحب الساقية ان يمر فيها متى ما اراد ام لا قال اذا
لم يكن مال هذا الرجل طريق في موضع من المواضع فانه يوجد في الاثر عن
موسى بن علي رحمه الله انه جائز لصاحب المال ان يمر في ساقية غيره
بوجهة في نفسه من هذا الحكم ولم يرفع عن حكمه فيما يوجد عنه في الاثر
واعد علم **مسألة** في رجله ما يقرب الطريق وادار ان يبطل
او صا يترك للطريق حتى لا قال يترك للطريق بقدر ما يبطل ان
يظلم في رعا ترك ذلعا وان يبطل في رعاين ترك ذلعا وان يبطل ثلاثة
اذرع ترك ثلاثة اذرع واما اذ كان يبطل اكثر من ثلاثة اذرع فقول ليس
عليما ان يترك فانه اذا ترك ثلاثة اذرع وقول يترك بقدر ما يبطل والقول

الاول اجبت الى هـ وزرع غيره واذا كانت ارضه جبلا فلا فيه عليه واذا علمه
مسئلة وفي قوم احيوا فلحيا وجعلوا طرا فيا فذا تكون حكم هذه الطرق
 حكم الطرق السالفة ام هي تصرف غير ذلك قال ان كانت هذه الطرق
 تخرج في مواضع ولم تكن من الطرق المتوافقة ولم تنصل هذه الطرق بالطرق
 الجوايز فحكم هذه الطرق لهم خاصة وليس سبيل هذه سبيل الطرق السالفة
 وان كانت هذه الطرق متصلة بالطرق الجوايز فاحكام هذه الطرق احكام
 الطرق الجوايز واذا علم **مسئلة** سئل المؤلف عن الخلل العواضد على
 السواقي الجوايز اذا كان بين التخللين ستة عشر ذراعا او اقل او اكثر يكون
 حكم ما بينهما موقوف ام بينهما نصفان وبحي فيهما الفصل اذا ضم كل
 واحد الفسخ الشرعي عن حد ما تتحققه تخلل صاحبها قال في ذلك
 اختلاف فقال اذا كان بينهما اقل من سبعة عشر ذراعا فهو موقوف ولا
 يبيح الفصل وقول اذا كان بينهما اقل من ستة عشر ذراعا فهو موقوف ولا
 يبيح الفصل بينهما والقول الاول اكثره وقول ليس فيهما ان يفصل بينهما
 فضلا ولو كان بينهما اكثر من سبعة عشر ذراعا اذا كانتا على ساقية حاييز
 كانت واحدة منهما المسجد وغيره الا ان يتفقا اذا كانا بالغيب او على نظر
 الصلاح اذا كانت واحدة مسجد او فصل كانا بصر ولا ضرر كان يرضى
 منهما جميعا وقال في ذلك اذا كان بينهما اكثر من سبعة عشر ذراعا فليس للتخلل
 الا ثلاثة اذرع ولا قياس لها في الارض وقال في ذلك اذا كان بينهما اكثر من
 سبعة عشر ذراعا جاز فيهما الفصل بينهما فاذا اراد ايراد احدها الفصل
 بينهما فيفسخ عن تخلل الغير ستة اذرع ثم يفصل بعد ذلك هذا القول الاخر
 هو اكثر قول المسلمين ولا يثبت للتشريك القسمة غير حضوره بغيره ورضاه
 او حضوره وكبله ورضاه على اكثر القول واذا كان وراءه الخلل العاضدية
 موات وخلف الموات عمارة وكان هذا الموات قد مر ستة اذرع او اقل
 وكان مساويا للخلل العاضدية والعمارة ففي ذلك اختلاف قال في ذلك
 ان هذا الموات بينهما نصفان ولا يجوز البحث ولا الفصل فيه وقال في ذلك
 قال للخلل او اصديقه ذراعتان في الخراب وقال في ذلك اذعان في الخراب
 والعمارة وقال في ذلك للخلل العاضدية فيه ثلاثة اذرع وهو اكثر القول
 وابا في موقوف ولا يدري عنه مصر وقد حقق صحاحه واحدة واما اذا كان
 هذا الموات المساويا للخلل العاضدية ثلاثة اذرع او اقل من ثلاثة اذرع
 ففي ذلك اختلاف ايضا قال في ذلك للخلل العاضدية مما يليها فارضى
 القوم ثلاثة اذرع ان كان لا يرضى خرابا ليس فيها عمارة وان كانت لا يرضى عما لا

لم يكن المتعلق في العمارة
 او طرفه وفيه في القول
 العاين فحكم ذلك الموات كما
 يفسل من الموات ثلاثة اذرع
 والعمارة اسفل من الخلل العاين
 على كثر القول في الارض
 ايضا ثلاثة اذرع قلت
 المؤلف عن كثر موقوف
 ورضاه والموات ومساويا
 ما بين الطرفين ومساويا
 على كثر القول في الارض
 فصل هذه واما اذا كان
 اذرع خمسة ثلاثة اذرع
 العرض فامة اذرع على
 اختلافه وقال في ذلك
 والوجه وقول في ذلك
 جاز فيهما اذرع اذرع
 وقال في ذلك العاضدية
 القياسية الوجه وهو الاكثر
 ليس اذرع في غير العارض
 ووجه القول ثلاثة اذرع
 واما اذا كان الخلل متصل
 ما بين الطرفين على اكثر القول
 فحكمه ما بين ما بينهما اذرع
 لم يكون القياس بينهما
 فاما اذا كان الخلل
 اسفلهما على اكثر القول
 سبعة اذرع وقال في ذلك
 الخلل العاضدية مما يليها فارضى
 جاز فيهما اذرع اذرع

وقال وقال جرمنا ثلاثا ذرع **هـ** وقال وقال جرمنا مالم يضرها في نظر
 العدول والغول الاول الكره وان وجدت الطريق ضيقة فادع استاذ ذرع
 فيكون الحكم فيها ولها على ما وجدت عليه **ح** حتى يصح ان يحمل عليها حقها
 واخذ منها شيئا فيوجد الظالم برزما اخذ منها قليلا كان او كثيرا وعلى
 حكام المسلمين القاعين باجرهم لقيام مصالح طرف المسلمين وصدق ما نواف
 عليها واضربها ولا يجوز ان تمنع الطريق حقها الذي يستحقه في الحكم
 في الذرع وما استحقه من الموات المتصل بها ولكن يعطى حقها كاملا اذا وجد
 لها شيء في الموات المتصل بها المساوي لها ثم يكون لغيره بعد ذلك بينهما
 وبين ما بقا يسها على ما وجبه الحق قلت له وهل تقاسم هذه الضلع
 العاصدية ما خلفها من الضلع في العارة وهل تستحق العارة والموات شيئا
 ثم يقسم بينهما وبين الضلع العاصدية ام ليس لها من الموات شيء الا ما كانت
 معزولة قال لا نعم انما خلفها العاصدية تقاسم ما بقا بها من الموات الا ذرع
 على اكثر القول اذا كانت الضلع العاصدية تقابلها بخلة في العارة وادار
 صاحب المال ان يفصل بين الخلتين فان كان بينهما اكثر من سبعين ذرع
 حادلان يفصل بينهما ويفصح عن خلة العاصدية ذرع **هـ** وان كان بينهما
 اقل من سبعين ذرع فلا يجوز لصاحب المال ان يفصل بينهما على اكثر القول
 وكذلك الخلتان للثلاث المسجدة في مال رجل اذا كان بينهما سبعين ذرع
 اذ كان صاحب المال ان يفصل بينهما ويفصح عن خلة العاصدية ذرع
 وان كان بينهما اقل من سبعين ذرع فلا يجوز الفصل بينهما على اكثر
 القول قلت واذا كان الموات الذي من الخلتين العاصديتين عرضة لفل
 وثلاثة ذرع من الخلتين الى الحد العارة وكان على هذه الصفة ليس على
 اصحاب الضلع العاصدية زيادة شل فيما بين خلتها وادارت المال
 ان يفصل في ما لم يفسح عن هذه الخلة العاصدية ويكون حكم ذلك
 الموات اذ لم يكن اكثر من ذرعين اصحاب الضلع العاصديتين ام لا قال
 اذا كان هذا الموات الذي بين الخلتين العاصديتين اقل من ثلاثة ذرع وكان
 هذا الموات مساويا للخلتين العاصديتين والعارة في الخفض والرفع
 ولم يكن في العارة خلة تقابل هاتين الخلتين العاصديتين ففي ذلك اختلاف
 قال في قال ان حكم هذا الموات كله للخللة العاصدية اذا كان اقل من ستة
 عشر ذرعاً وقال وقال في ما بينهما نصفان وقال في قال للخللة العاصدية
 منه ذراعان خلفها اذا كان هذا الموات خراباً واما العارة فليس لها منه
 شيء وقال في قال لها في كل شيء ذراعان كان عماراً او غريباً وقال في قال

هنا كذا

لها ثلثة ذرع وظلها كان
 الموات من الاول كالملوات
 فانما الارادات العارة ان يفصل
 سبعة مالم بعدت الى العارة
 وطاعا وان الموات اربعة
 ثلثة ذرع غير مالم ثلثة
 البعد الذرع وهي ثلثة موات
 العاصدية كالحجر واقفا
 فيفسد العارة الى الارام
 المارة اعلا الموات والخل
 عرضة لفل ثلثة ذرع
 قلت له واذا كان بين
 اربعة عشر اربعة عشر
 ثلثة مالم ستة ذرع ما بين
 والافصح عن حقها
 ذلك من الخلتين قال اذا كان
 للخللة العاصدية وادارت العارة
 ثلثة ذرع لم يصح فصلها
 اصحابها واما الضلع العاصدية
 يفسح عن سبعين ذرع
 حادلان قلت واذا
 ذراعاً يكون من ثلثة موات
 وان كان ذلك اقل من ثلثة موات
 ثلثة ذرع في كل موات
 الخلتين قال نعم انما
 اذا كانت على سائر جاز
 ذراعاً على الضلع العاصدية
 على ثلثة اربعة عشر ذرعاً
 اذا كان الموات الذي بين
 ذلك الموات كله للخللة العاصدية
 العارة وانما الموات

وقال عفا

[illegible]

وقال قال ليس للخلعة العاضدة الاما قام عليه عزها **وقال** قال لها
القياس في الخراب وهو الاكثر ما لم يضرب الطريق في نظر القدر وقال قال
ليس لها ذرع في جمر الطريق لان يكون الطريق وسعاق الصخرة فلا خلعة من
جمر الطريق فلا ذراع ويترك الباقي للطريق اذا كان الطريق وسعاه واما
اذا كانت المسافة التي بين الخلتين عرضا فاعرف ثلاثا ذرع مما يلي الطريق
وكان الطريق متصل في جمر الخلعة فليس للخلعة ذرع في الارض مما يلي الطريق
على اكثر القول في الخلل العاضدة التي في المال وما يلي الطريق فاعرف القياس
ما يقاسها فحسبها الاربع ولو لم يكن على السابقة في قول ثلاثا ذرع فاعرف
تقاسي بعضها بعضها ويقطع القياس على اكثر القول قلت له وهل تستكمل
الطريق في عما في هذه المسافة التي بين الخلتين ام لا **قال** نعم تستكمل
الطريق ذرعها عما في هذه المسافة ولو كان في القياس ان ذلك يكون خلف
الخلعة مما يلي الطريق اذا كانت الطريق عرضا فاعرف على اكثر القول
وقد اختلف فيما استحق الطريق الحايض والذرع فقال قال مستأذرع
وقال قال سبعة اذرع وقال قال ثمانية اذرع وهو اكثر القول قلت
والموات الذي في خلف الخلل الجاني الاخر اعني من جانب الطريق وقد
قطعت الخلل على الطريق ومعها ان تستكمل ذرعها لمن يكون حكمه **قال**
فاما اذا كان هذا الموات خرابا وكان الطريق متصل في جمر الخلعة فليس
للخلعة الاما قام عليه جمرها وامكنت تستحق الارض اذا كان الموات متصلا
بالطريق وما يالهها والموات خراب ليس عور في الطريق على اكثر القول
واما اذا كان هذا الموات الذي خلف الخلعة والجاني الاخر عارضا فهو صاحب
العمارة وليس للطريق في العمارة في الجدران قطعة تقاسها وهذا يحتاج
الى نظره هكذا لان في الدرع **مسألة** الصبي وهو من قطع الطريق
الجواني في من الخوف اذا كانت بينه من قطعه ان يمتي ما وجد الامان
ان لا ما حدث فيها ام لا **قال** اذا كان قطعها اصلي في النظر لم يعد
جواز عند الضرر ووجود عبد الله بن ناصر سليمان فيها لا يجوز سد ها وهي
سبيل الهدى لما يقرب وان وقعت تحتها على اهل الخلعة ووجد نظره **مسألة**
منعها من الحايض وليكن ان المنة يحظر من يحظر خطه عند المسلمين متى اثار
المسلمون زوايا حياضه وبعد ما انزعه زواله ولا يجوز للحدث والسد اعلم
مسألة من مشورة الشيخ سالم بن عيسى خطه وفيه بيته سطحا
يحيي سبيل احدها على الطريق واحدها في وسط البيت وخاف من الضرر
وصرف سبيل الى الطريق مع سبيل سطحا الاخر لحاجته الى ذلك مع الذبونة

[illegible]

فوق

منه أداء ما يلزمه في ذلك والوصية منه بصره وتوكل على حاله أسعد ذلك على
هذه أم لاه قال وجدت في كتاب الصياد أن فلا شريح مبريا على طريق
المسلم ولم تكن عليها مقبرة فاجاز لنا جماعا وأما ما أحسنه وتعجبني هذا
المستأن لا يفعل ذلك وإن بزيادته ويصير المضرة عليه قلت فان
كان لم يجر فعل ذلك فطعام قال لا حدث سبيل سحر هذا يضرب البيت هل
يمكن جريه على السجل الآخر الذي يرمي على الطريق فقال لم تكن في حيل السحاح
ولم نفعه لعله جري عليه فاق رب البيت نوابا فطلب أعوانا وطلب هذا
الذي عرض عليه ذلك الكلام فوقعه وأخرجوه على السجل الذي يرمي في الطريق
لجائز النوايا أسعد رب البيت توكل لحاجته الذي ذكر مع ما تقدم من قوله أم لاه
قال لا يعجبني ذلك وتعجبني أن يترد على ما كان عليه في قبل وأما ما يوجد
في الآثار من التعويض فقال لم قاله عرض في شيء وفي نفسه أنه يوجد تعويضه
فإنه لا يسعد وعليه الضمان في موضع الضمان ولم ير بعض عليه الضمان ووقف عن
توضيحه إذ لم يقع منه جبر على ذلك وتوكل ذلك أسلمه قلت وهذا في
ذلك جليله جازي في توكل بوجه من الوجوه ومعنى هذا ما فهم لاه قال لا
يعجبني الجليل في هذا ولا أقول لها ولا أراها وفي جواب الشيخ صالح
بن سعيديان سأبلاس له عن مثل هذا فلهذا فان عرض هذا هل
معنى قول الشيخ أن فعل الجاهل ما يحتمل حقه وباطله فلا يضيئ على صاحب
المعزات وعلى معنى هذا الاثران من وجوده عن يعقل معاء عربوينا ويسقى
به فائدة لا يجب عليه أن كان ولكن كذا إذا احتمل ذلك ما تنكح العقول الخوف
والباطل فلا يجب على ما عين إلا نكارا بالبين وأسد علمه مسند
على الشيخ ناصر جمعة رحمه الله وفي طريق تخرج من حجرة وفي زمان حمل وتغذ
الطريق جابر وبنت أهل الحجة يبقون في هذه الطريق الذين مات صاحب
المال الورثة من بعده مسد ها أم لاه قال إذا كان المرور في المارة في مال
المرور عليه يعلم من أن مات المارة وهم كانوا يدعون أنهم ممر في
ماله فلم يغتصب ولم ينكر من غير تيقنة ثبت عليه لورثة من مات إذا كان
ممر في هذا المال إلى أن مات فهذا إذا لم يكن الطريق قائما العين وإن كانت
قائمة العين محدودة فهي شاهد بنفسها والمسمى بباطلها عليه البينة العاد
وأما ما يثبت المرور عليه في المارة بعد إرجاء عليه في المارة فلا يثبت بذلك
ممر على ذلك ممر عليه في مال ولا إذا كان المارة هاس ويسقى وبما أثر مشي فلا
اعلم أن في ذلك لا أثر يكون طريقا وأسد علمه مسند وعند الطريق
المربوطة لانا شئ إذا حدث عليها أحد حدثا تجوز لنا لتد له بعض

واراها

واراها والباقي
أما ما يعجبني
حاشي في ذلك
أصله الطريق
ماله وإن لم يكن
كانت السبل
على طريق
مما يتردد على
الطريق فمنه
والأم لا يابل على
التي قرب سابق
التي جازت في
فقطها بالآفة
الأم لا يابل
وغير جازت في
في سبل الإفر
والسبل في المارة
لمست له الضم
في المارة في
المرور في المارة
ما يقبله المارة
أما ما يعجبني
فصل في المارة
غير المارة في
وعلى المارة
والعلم في
أربع وفول
الطريق على
حكمت سبعا
أما ما يعجبني
فيها وأما

وزادها ودل البعض وانكاره وانما حتى بحجة معا كلهم على الانكار قال
 انكار البعض كاف واسماعيل **سبعة** الصبحي الطريق اذا كان تحت ساقية
 جابر تسقى بين عيكلارم وبنى لعلكلام فملكك وزادها اصلها **قال**
 اصلاح الطريق على رايها ان كانت مملوكة وان كانت غير مملوكة فمن
 مالها وان لم يكن لها مال فقوله من بيت المال وقوله على جبرها او فزاعلي
 فاقه المسلم **زاد** البلد واسماعيل **سبعة** ومنه واذا حدث اناس
 فلما قرب سيق الصغراء ولم يتركوا جرم الطريق على ما جاء به الاثر وفساوا
 وجاء بعد عامل ووجدوا قايمة على جانب الطريق ما الحكم **قال**
 اذا حدثت فخره فرف عن الطريق وعجزها ويكون جرم الطريق على ما جاء الاثر
 واذا لم قابا بل على فعله **قلت** له واذا فرق طريق من هذه الطريق
 الى قرب ساقية هذا الفهم وعانت هناك وما ان شخبطها وزالها لم يلاخر
 اعني جانب الساقية وان شخبط الى مكان بعيد او طريقا اخر ما حكمها اذ قد
 قطعها الساقية **قال** اذا ختمها كانت طريقا قبل الساقية فهي ولي وفي
 الاثر الساقية اختلاف اذا كانت بعد **قلت** له واذا كانت تقف
 وطريقا جازر تلقى طريقا جازرا الا انها تمت في بعض العملة لم يضرها اثر
 في قبل سيل وغيره وتبين اثرها بعد ذلك ما حكمها **قال** لا يضرها ما عارضها
 فلا يلو في ومثل الشجرة اذا ختمها طريقا لم يضرها فاسلمة في الموقف
قلت له والشخوط البيعة في الصحاري ما الحكم فيها **قال** ان الشخوط
 تحق فلا اثر لها طريق وهي قايمة ولا يجوز تغييرها واسماعيل **سبعة**
 ابن عسار وفي المصالح التي في البناء المشرف على الحار اذا انكرها ربه هي عليه
 ما صفتها واذا ركب لها ارباب يتكلم يحكم ان يشد بالطين **قال**
 اذا لم تكن المصالح مرفوعة بقدر قايمة وقال في قايمة وبسطة قايما
 فصرف اذا قالت بيت احد من اربعة اوقات ودهليز وجانح في **قال**
 غير ان المصالح المحكوم بصرها اذا كانت عليها ابواب الخشب فلا يتكلم بذلك
 ويحكم على رعا ان يشدها بالطين هكذا حفظنا عن الاشياخ المناجرين
 واسماعيل **سبعة** والطرف في الفروع اربع فاما الطريق المحاذي قول ثمانية
 اذرع وقول ستة اذرع وان وجدوا سبع وركز في محله وهذا اذا ختمت
 الطريق على احد في الدلم يعلم ذرعها بالبيعة **قال** من قال ان اختلفوا
 جعلت سبعة اذرع وفي ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه **قال**
 اذا اختلفوا جعلت سبعة اذرع على معنى الرواية **واما** اذا دركت
 فهي بحالها ولو كانت اكثر من ثمانية ولا تعلم في ذلك خلافا واسماعيل **قال**

[illegible]

ما أحدث منها في حال حكمه . قلت فما أحدث في الطريق قبل أن يكون حاكما هل
لغيره من ذلك . قال ليس ذلك الآن يجعل محسبا في ذلك ومنه البر ويجعل
للحجة في الزمان ذلك ويجزئ على الحديث فان نهوا وأزواوا أحدثهم والآخر
بذلك وانما توالوا لاجسوا الأخرى ولما في ذلك بقدر ما في يوم واحد **مسألة**
وقلت أخرجوا لي يطرح له في الطريق فيوجد بغيره انما يخرج أو لا . قال
في الطريق لأنه أحدث وانصح الأمر على الأمر يجب عليه ويكون مطاعا أخذ
بذلك جميعا مثل ما في حديثه أو عدمه أو في المطاعة عليه فان أقر على حال
بأنه أمر ان يطرح في الطريق وانكر وقامت عليه البينة بذلك أخذ بجميعه لأنه به
عليه ما لا يسعده فان عدم أحدهما أخذ بالخاص بذلك . قلت فان غاب
جميعا حيث لا تنال الحجة وأحدهما له والآخر ليس له ما قال **مسألة** يخرج
منها الذي له المال لأنها ما أخذت بذلك وكل واحد على ما انفرد **مسألة**
مسألة وسئل عن سمار في الطريق فقال رجل هذا السمار لنا هل يوجد
بأنه كله قبل مقاطعة فلان . قال يجزي أن يوجد في الحجة بذلك لأنه
مقرر بالحديث مدع لشركه . قلت فان صح له فيه حصته هل يوجد سهم
كله . قال يجزي أن يوجد به كله لدخول شركته في جميعه فلا يتعزى
ولاحقة وتكون لأخره بقدره في الآخر فله حكمه له على شركته . قلت
فان كان سمار في الطريق لا يوجد في هو ولا يقدر على حصته والأول لما كره ذلك
قال إذا كان القوام بالأمر متصرفين في ذلك وأمكن أخراجه في موضع مساح
يؤمن عليه يجزي أن يخرج وتكون الأخره في أخراجه منه يباع منه بقدر ذلك
ويبيع بحال حيث يؤمن عليه في المباحات فان لم يكن إلا بيعه كله أعجب
أن لا يدخل حكمه في ذلك ولا يصحبه ويوجد أبواب الأموال المشتملة على
الموضع بصالح الطريق فأنه على ذلك أهله أجازهم الحاكم لأن يكون
أخراجه ما صح من مثل هذا وتولية الرعية بالحكم في الحاكم فله في ذلك قلت
له وهل يجوز للناس ان يطرحوا السمار والترك ليسدوا في الطريق يوما
أو يومين وأكثر ثم يخرجوه . قال ليس لهم ذلك لأن مقتضى الطريق
الاطراف مملوكة بأذن أربابها . وأما إذا كانت له فبقت فيه مضره ولا أذى
فلا يبين في مصلح الطريق مساح الاستعاضة عما لم يصح أيضا ويقع فيها
على أهلها الذي معنى ذلك الاستعاضة وأحد **مسألة** وإذا أحدث
الصبيان حدثا في الطريق يؤخذون بذلك له . قال يجزئ في ذلك
على أبايهم وأوصيائهم ويخرج ذلك من مالهم إذا ثبت عليهم ذلك . وقيل
ليس عليهم ذلك في أموالهم وذلك على عواقلهم والأدع **مسألة**

[illegible]

وسئل عن العبد اذا احدث حدثا في طريق المسلمين فوجد بازاء الحديث لا
 قال هو ان يحضر على سبيله فان كان معه حجر تزرع به الحوت والاخذ
 بازاء الحديث والحق وغيرهما وقال اما احديث العبد فهو متعلق في رقبته
 فان كان سيده غائبا وخيف فرب العبد استوفى المجلس الحان يصير سيده
 اذا حضر سيده احضر عليه فاما ان يعديه بما جاء او يدفعه فبما في جانيه
 ما فضل من رقبته وذلك ان كان السيد غائبا حث لا تاتل المحرم فقام
 الحاكم وكذا يعرف عنه ويسمع له حجة وانفذ الحكم في العبد عامر عليه
 واستدعى العايب حجة اذا حضر ولله اعلم **مسألة** وسألته عن رجل
 وضع في طريق حجر او بنا فيها بناء او اخرج على حائطه حديد او اشترع
 شرعا من اجزاء او غيره او القى شيئا في ذلك الطريق ضمن ما اصاب ذلك
 كله من نفس او مال وعلى من يكون عليه على عاقلته وهل يجوز له يهرث
 من ذلك قال اذا كان الطريق في غير ملكه وقد فعل ما ذكرت فانه كل ما
 تلف من ذلك من نفس او مال ضامن فاما ما كان من مال فعليه في ماله وكان
 كان من نفسه فمفعلي عاقلته ولما يبرأت لانه ليس بفاعل فيه فان عثر في
 ذلك رجل فوقع على حجر فقامت وتلف في ذلك ما كان الضامن عنده على اليد
 احدثه والاشي على الواقع لانه من زوال المدفوع وكذا كان دفعه رجل
 فوقع على اخر وتلف هو وماله فهو كذلك قلت لمان بما احدث شيئا
 من ذلك او غير عن وسط الطريق في فاجيته عنه قال اذا غير مفعلي
 عن حاله وضعه غير كانه لا يرى الى مال او الضامن وكان الضامن على التلف
 غير اذا اصابه في الطريق ولله اعلم **مسألة** وعن النبي في الطريق اذا ما كبسه
 ليصلح ولم يرد يصلح او رده ماء فهو بمنزلة الخشب والحمام لا
 قال اذا كان الغراب مكبوسا غير مسبوط وهو ما يعتق عنه فهو بمنزلة
 ما ذكرت والمخفي عليه الضامن اذا اصابه او لم يرد ولله اعلم **مسألة**
 وعن اسرع جناح في الطريق الاطعم ثم باع مائة ندى اشترى منه شرعا
 فاصاب بعد السبع رجلا او مالا قال ضمانه عندنا على البايع ماله
 بعينه المشتري عن حاله قلت وكذلك سقط منه متعاقب
 او غير فاصاب منه ما كان في الحائط قال ضمانه ما كان ظاهره في
 غير حقه وما كان في حقه فلا يرى عليه ضمانه قلت فان اختلفا في
 الدعوى المصاب والمشرع فعلى من ابتدع وكان المشرع قد بلغ ومات اوله
 بيعه قال اذا اراد المالك من البايع ولم يبق الا لشرع فعلى المصاب اثبتته
 بالشرع المشرع واصابته وعلى المالك اعطيه من رقبته ولله اعلم **مسألة**

[illegible]

وعني اراد الاضطرع في غير حقه واستاجر به فعول ذلك هل الاجير فعول ذلك على
المجمل منه فانك ليس له ان يعمل لغيره ويطلب الماسر ويعمل ما ليس له اذا كان
يعمل لغيره فان فعول غيره له فانما من في حال عليه لما اصابه من غير نفسه
او ما كان ذلك المشرع في حق احد او طريق المسلمين فاذا عمل الاجير فاستاجر
ضامن لما اصاب من غير وجده واسم اعلم **مسئله** وعني وضع في الطريق
خجرا او عصى ثم باعه من غير وبيع منه اليه وترك المشتري في الطريق على غير حتى
عقب يمشي فظن ان على المبيع ما لم يقدر على المشتري في اخراجه فقلت
له وعلى يكون كفارة الحنابة اذا تلفت نفسه فان ركنه هذا الوضع كفارة
فالتبرع على اقله ان كان بعد التقدمة وان كان قبل التقدمة فعلى عاقلة
البائع واسم اعلم **مسئله** وعني ارض بين قوم مشاعة فاشترى فيها اهرم
بقدر حقه اذا عمل عليه في ذلك ضمان ما اصاب شرعه فاقول ان ضمان
فليس فان ركب اهرم في الارض ما فاصاب بذلك احد من شركائهم
غيره هل عليه في ذلك ضمان قال اذا كان الماء ما يؤلف به فنتف بذلك
احد من شركائهم فاقول انه ضامن لما ضاع عليه في غيرهم وقد رخص قوم
في ريش الماء في مثل هذا واسم اعلم **مسئله** وقول المسلمين لطريق نحو الم
اربعين ذراعا فليس اذا كان الطريق حتى يرتفع حتى يعود من مال الرجل
الى شرف يرفع الى سهبي فاذا اراد هذا الرجل نحوها فقطع الطريق من حيث
تكون في حاله الى شرف ثم احدها في سهبي في مالان استكتت عشرين
ذراعا من حيث كانت وزعلاها وهذا على المشاهدة فينظر في عدل ذلك والله
اعلم **مسئله** عن الحسن وذكر في رجل لطريق في منزل رجل الموضع
وبئر فاراد ان يخرج لطريقه الى الماء كم يكون ذراع هذه الطريق لهذا الرجل
على هذا قاله فالذرع في الارض في طريق المزارع ذراع
ونقول نحن اذا خرج لثلاثة اذراع رباها صواب لان هذا معا غير المزارع
انما هذا جزاء في طريقه وبئر وقد قيل طريق التابع للماء ذراعا وهذا
معا يحتاج الى طريق منزل في خطبة عن الاربعه للاثماس العرب في هذا
الطريق ولله اعلم **مسئله** وسألت عن يحتاج الى التراب هل له ان ياخذ
والطريق ترابا يستعمله قال ان كان ذلك لابتغى بالطريق له ارضه شيئا
قلت فان كان في الطريق مكان مرتفع ففسقه وجعل ترابه وكان في
الطريق موضع خافق واراد ان يطرح فيه ترابا يساوي للطريق هل يرد ذلك
قال ان كان يرد يرد ذلك صلاحا للطريق وبأية ايراد فعد على صلاحا اذا كان
ذلك العمل يولد صلاحا للطريق ولان كانا اراد ان ياخذ التراب في الطريق

[illegible]

المكان الرفيع لمنفعة وآبائه غنى واراد فليس له ذلك اذا كانت المنفعة له
 قلت فمن اخذ الطريق في اداء القرب الذي يطرح في الطريق هل عليه ضمان
 القرب لصاحب الارض الذي يطرح القرب ابعده في الطريق قال ليس ان
 باخذ ذلك القرب الا برأى صاحب القرب لان صاحب القرب ما يجوز
 باخذ حصة الطريق الا بحسب عليه ورفع عليه حكم عليه باخراج تزيده في الطريق
 واذا زده هو التوبة ولم يكن حكم عليه فعليه ان يخرج تزيده في الطريق ولا يسعه
 طرح تزيده في الطريق وقراره ان ياخذ من ذلك الذي يطرح في الطريق لم يكن
 له ان ياخذ منه لارأى صاحب القرب فان ذلك محله فليكن يحمل ما اذا
 منه اذا كان قد اذن له ان يحمل منه ما الاراد ان كان صاحب القرب قد
 عرف منه الاجابة في هذا القرب لم يستأنف بعد ان يعرف منه الا باخذ فيه
 وعرف في بعض القول ان الطريق لا يجوز لاحد ان يطرح فيها شيئا ولا يخرج منها
 قال الناسخ اما اخراج الشوك منها وما اشبهه فحازر وجع ولا حازر
 ان ياخذ منها القرب ما لا يضر بها وقيل لا يجوز ان يطرح
 في الطريق ما يخرج من العين واسد اعلم **مسئلة** عن ابي بكر احمد بن محمد في
 الطريق اذا وقع الدعاوى في الناس فيها اثمان كانت ارضاها قائمة العين
 كان على مدعيها البيعة بدعواه سواء كانت حايثا او غير حايثا او بطريق
 منازل او غير ذلك فاما الطريق كانت في عمار او خراب واسد اعلم **مسئلة**
 واذا كانت اثمانا رعت في طريقها جازت شهادة الناس فيها ان تشهدوا
 بشوقها لانهم شرعوا فيها ولا ايمان فيها وان كانت اثمانا رعت في طريق غير
 حايث مثل طريق المال والمنازل وشهادة من لم فيها مال ومنزل لم يجز
 شهادتهم ولو كانوا عدا ولا ايمان بينهم فيها واسد اعلم **مسئلة**
 وعن رجل بنا جليل على طريق لقوم او حايثا هل يجوز ان يخلع رجل اخر
 فاصحاب تلك الطريق قال نعم واحد منهم خصم ولان يخلع نفسه والله
 اعلم **مسئلة** واذا كان رجل يتراب في دار رجل اراد ان يسيل فيه الماء
 فنعم صاحب الدار فليس لصاحب المزارب ان يسيل فيه الماء حتى يقيم
 البيعة ان له في هذه الدار مسيلا وان قام البيعة فشهد له الشهود اعلم
 راق يسيل فيه الماء فليس هذه شهادة ولا تستحق هذه شحاحي تشهد
 ان لم يسيل ماء من هذا المنزل فان شهد وعاء المطر فهو ماء المطر وان
 شهد وانتهى مسيل ماء دايما لغسل الوضوء فويل وان شهد وان
 مسيلا ولم يسيل في شيء مما سمينا فاقول فيه قول صاحب المال ان ذلك
 محذور كمنع عينه فان قال المطر فهو كما قال وان قال هو الوضوء فهو

قال

كمال بعد ان يخلص على ذلك
 من يتراب القوم من جانب
 فمدون لصاحب المال
 واحد منهم من ذلك ان يسل
 الطريق والمسيل في حصة
 يكون منه اعني ذلك ولا
 الطريق والدار والدار
 فاقول ان صاحب القرب
 الاراد ان يحمله فليكن
 اراد ان يكون في ذلك
 بالظن من عيوب او اعظم
 او غيره ولكن لو اراد ان
 ذلك لو اراد ان يحمله
 لم ان يسل في ساحتها الدار
 الدار من جانب الدار ومن
 انما تحمله اذا كانت في
 الطريق فلو كان لها فيها
 ذلك وعلمها الطريق فحازر
 اذا كانت واسعة الكثر
 الاربع **مسئلة** وعن رجل
 ليد ولب فقال لظالم
 كمثل هذا الدار الذي في
 فافصح ان لم عليه طريقا في
 الدار دون ذلك ان الدار
 على شحاحي من جسر في
 جسر فحق على جسر الدار ان
 ليدون ذلك ان كانت الدار
 قال شحاحي من جسر الدار
 شحاحي من جسر الدار
 الدار ذلك وان كانت
 الدار من جسر الدار
 جسر الدار من جسر الدار

قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ذِكْرِهِ وَأَذْكَرُ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ دَعَى الْمَسِيلَ الطَّرِيقَ
بَعْدَ وَرَيْتَ فَأَرَضَهُمْ بِالْمَسِيلِ وَحَمْدُ ذِكْرِهِ بَعْضُهُمْ لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الطَّرِيقِ أَنْ يَمُرَّ
فِيهِ وَلَا لِصَاحِبِ الْمَسِيلِ أَنْ يَسِيلَ فِيهِ فَأَمَّا بَعْضُ الْوَرَيْتِ فَأَمَّا زَوْجُ الْجَمْعِ بَعْضُهُ
وَاحِدُهُمْ فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْضًا لِأَنَّ الدَّارَ تَقْسِمُ فَيَضْرِبُ فِيهَا الْمُقَرَّبُ الطَّرِيقَ
مَا لَطِيقٌ وَبِالْمَسِيلِ حَصَّةٌ لِمَا لَطِيقٌ يَقْبِضُهُ ذِكْرُهُ وَيَضْرِبُ الْمُسْتَكْرَمُ حَصَّةً
لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَلَى ذِكْرِهِ وَلَا يَشِبُّهُ الطَّرِيقَ وَمَسِيلُ الْمَاءِ فِي هَذَا الْوَجْهِ غَيْرُهُمَا
وَالْفُوقُ وَالزُّلُومُ وَالْأَرْضُ وَالْمَاءُ **مسئله** وَإِذَا كَانَ مَسِيلُ الْمَاءِ فِي
قَنَاةٍ فَإِذَا رَدَّ صَاحِبُ الْقَنَاةِ أَنْ يَجْعَلَهُ مِيزَانًا فَلَيْسَ لَهُ ذِكْرُ الْإِبْرَاءِ لِصَاحِبِ
الدَّارِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْمَسِيلُ وَكَذَلِكَ كَانَ مِنْ أَرْبَابِ الدَّارِ أَنْ يَجْعَلَ قَنَاةً فَلَيْسَ
لَهُ ذِكْرُ الْإِبْرَاءِ أَنْ يَكُونَ فِي ذِكْرِهِ عَلَيْهِمْ فَلَنْ يَجْعَلَ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَ مِيزَانًا
بِالطَّرِيقِ مِنْ أَرْبَابِ الدَّارِ أَوْ عَرْضَ ذِكْرِهِ لَوْ أَنَّ الدَّارَ بَطَاطِي الْأَرْبَابِ أَوْ رَفْعَهُ
أَوْ زَيْلَهُ وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ الدَّارَ بَطَاطِي الْمِيزَانِ بَيْنَ الْإِبْرَاءِ وَالْمَسِيلِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
ذِكْرُهُ وَلَوْ أَنَّ الدَّارَ بَطَاطِي الْمَسِيلِ وَرَدَّ عَلَى ظَرْفِهِ كَانَتْ لَهُمْ ذِكْرُهُ وَلَيْسَ
لَهُمْ أَنْ يَبْنُوا فِي سَاحَةِ الدَّارِ مَا يَنْقُطُ عَلَيْهِ طَرِيقٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكُنْ لَوْ أَنَّ سَاحَةَ
الدَّارِ عَرْضُ بَابِ الدَّارِ وَبَيْنَهُمَا سَوَى ذِكْرِهِ وَالْمَاءُ **مسئله** وَقِيلَ
لَا تَخْلَعُ أَزْكَاتٌ فِي الطَّرِيقِ جَازٍ قَطْعُهَا إِلَّا أَنْ يَكُنْ أَزْكَاتٌ لِلْأَرْضِ عَلَى
الطَّرِيقِ فِيهَا وَكَانَ لَهَا فِيهَا نَافِعٌ تَرْتَكُهَا وَانْ قَطْعُهَا عَلَى حَالِ تَحْتَ الطَّرِيقِ جَازٍ
ذِكْرُهُ وَعَلَيْهَا لِلطَّرِيقِ تَجْعَلُ فِي صَلَاحِهَا وَوُجُودِهَا فِي الْحَوَارِ فِي الطَّرِيقِ
إِذَا كَانَتْ رَاسَةً أَكْثَرُ مِنْ ثَابِتَةٍ أَذْوَاعُهَا لَا يَنْقُطُهَا مَا نَافِ الْأَعْلَى الْقَائِمَةُ
الْأَذْوَاعُ **مسئله** وَعَنِ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ مَا جَعَلَ عَلَى رَجُلٍ وَمَدَّ إِلَى الْبَابِ وَالْحَوَارِ
الْبِيدِ وَبَابٌ فَقَالَ الْبَابُ أَخْرَجَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَذْوَاعٍ فَقَالَ الْمَطْلُوبُ لَيْسَ
بِهِ مِثْلُ هَذَا الْبَابِ الَّذِي يَسْكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا الطَّرِيقِ وَالْبَابُ ثَلَاثَةُ أَذْوَاعٍ
فَأَخْرَجَ أَنْ لَمْ عَلَيْهِ طَرِيقٌ إِلَى مِيزَانِهِ لَمْ يَكُنْ أَذْوَاعُ وَلَا بَصِيرَةٌ وَأَنَّ كَانَتْ
الْبَابُ دُونَ ذِكْرِهِ أَنَّ الْبَابَ قَدْ يَكُونُ أَضْيَقُ مِنَ الطَّرِيقِ وَبِالْمَسِيلِ **مسئله**
عَنِ الشَّيْخِ نَاصِرٍ عَرَبِيٍّ فِي رَجُلٍ مَدَّ الْأَذْوَاعَ مِنْ أَيْدِيهِ دَانَ وَدَارِعَهُ كَانَتْ
جُزْءُهُمْ عَلَى جِذْرِ الدَّارِ الرَّاقِي تَلِيهِ هَلْ إِذَا بَنَاهُ أَنْ يَجْعَلَهَا جِثَّتْ كَانَتْ قَالَ
لَيْسَ لَهُ ذِكْرُ الْإِبْرَاءِ كَانَتْ الدَّارُ الرَّاقِي تَلِيهِ هَلْ إِذَا بَنَاهُ أَنْ يَجْعَلَهَا جِثَّتْ كَانَتْ
قَالَ لَيْسَ لَهُ ذِكْرُ الْإِبْرَاءِ وَوُجُوهُهَا كَانَتْ هُنَاكَ مِنْ قَبْلِ الْإِبْرَاءِ كَانَتْ
شَرْطُ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَ فَكَيْفَ أَنْ يَجْعَلَهَا جِثَّتْ كَانَتْ وَابْتِغَاءُ نَاصِرٍ
وَالْمَسِيلُ **مسئله** وَفِي رَجُلٍ بَنَى جِدَارًا حَيْثُ جِدَارُ هَلْ يَنْزِفُ
الْحَوَارِ بِالْجِدَارِ حَيْثُ بَنَاهُ سَأَلَ وَكَذَلِكَ الْحَوَارِ قَالَ الْأَعْمَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ
حَنِيدٍ عَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ اسْتَفْرَعَ أَرْضَهُ وَهَبَهَا الْأَخْرَاسُ اسْتَفْرَعَ

من الشفعة له
 من عليه ضمان
 له ليرى ان
 الدار ما هو
 منه من الضيق
 بين والبيع
 طرف من تركي
 بجما اذا
 الدار قد
 الا باعه فيه
 والبيع منها
 دوا بعض
 من يطرح
 ربح محمد في
 الخد العين
 واوطون
 مسألة
 ان تشهد
 طريق عمر
 قول لم يختر
 مسألة
 رجل اخر
 فقد والله
 في المله
 حتى يقيم
 بواهم
 حتى شهد
 المطران
 ان الله
 العار الذي
 فوقه

حق فيما بين الجدار لم يكن عليه في ذلك باس وله ذكر في الحكم ما لم يكن مضرا بحمل
الاولد وقول ليس له ان يعلق جداره بجدار غيره ويصير عنه بقدر ما ليس
ويكون ذلك الخارج فانه له وان كان الاول لا يمتد حتى يتشاور حقه فانما هذا
بني في حقه والله اعلم **مسألة** واذا نزع رتب احد المنزليين فبني مثل
ما يقع عليه وهو نصف الجدار ثم طلب جواره بني النصف الذي عليه فقال
ابا برك في النصف الباقي كيف تراه قال ان كان الاول في ذلك منظر عا فلا
شيء له فيما بنا وان بناه بجمل فيما يلزمه ويسد عن المنظر فيجب ان لا
يضع بناه ويكون على النصف الاكبر الاول والاخر والله اعلم **مسألة**
العقبان عيذان والجدار اذا كان بين منزليين وكان جذوع رتب احدهما
اكثر من الآخر كيف حكم بينهما اذا اختلف قال في ذلك اختلاف قبل لكل واحد
منهما ما تحت جذوعه وقيل بينهما نصفان وعلى هذا القول حكم بينهما
بالمساواة فصان قال ان حكم لمن الجذوع كانت قليلة واكثر
قلت واذا لم يكن على هذا الجدار جذوع لاحد حكمه قال انه يكون
بين صاحبي البيت نصفان وقيل هو موقوف بحال ان كان يصح ان لا يحدهما
ويطبقهما الايمان والله اعلم **مسألة** ومنه وفي جدار لاصق بجدار اخر احدهما
وبني الاخر الطفالة بالطفالة وان لم يكن على الجدار اخر ولم يستقم الحكم على
صاحب الجدار المنهدم ان يبني جداره هذا كاحد من رتب عيني لم لا قال
ان الجدارين اذا كانا مصعوقين فبني في رتب واحد منهما فاذا اراد احدهما نصف
جداره وكان على الآخر من رتب نصف جداره فليس له ذلك وما اذا كان هذان
الجداران المصعوقان محذرين فاذا اراد احدهما نصف جداره فله ذلك ولو
لحق جدار اخر مصعوق والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد وملازمه جداره في جدار
بين بيتين ليس عليه جذوع احدهما بل حكم لها واحدا لبيتين كما شئت للاخر اراد
وعليه الضمان يبني فوق هذا الجدار الذي يبني فوقه ما شاء ام لم يبن
قامتوا بسطة ام لا قال في ذلك قولان قيل ان المشترك بيني وبينه
على حكم ذلك الجدار المشترك بينهما وبين جاره وقال ان يبني عليه قامت
او بسطة ولا يبني عليه اكثر من ذلك الا باذن شريكه وقول ثالث يبلل احدهما
ان يبني خارج الا باذن شريكه والله اعلم **مسألة** الماعلي وفي حديث بينا
قرب بيت اخنا فاستاذن جاره على ان يجعل في بيته مخرج مقابلة لما رقب
جانه فاذن له وبني وعرفني ثم اراد احدهما ان ينضم على الآخر مخرجها
ذلك على بعضهما بعض ام لا اذا كان ضمن بيت واحد منهما بانيهما دون
جاره وكيف لراي في ذلك قال على معنى ما سمعناه في مثل هذا ولا اثر

المنعقد

ان السقف من الارتفاع اذا اختلف
هو سبق له في ما اذا اختلف
الاعقاب فاسفل وانما
الشيخ سليمان بن محمد
وعلى جاره فادخل الجدار
على سكة والترك ولم يمتد
الشيخ كان جداره مشترك
قال اذا كان المشترك
والاخر بناء فحقت مره
حده اذا كان البناء لهذا
ان كان ينضم بينهما وان
يحيى عندك على ذلك ولهم
وان كان غير قادر على بناء
على هذا الجدار فواس
والاعقاب فاسفل فاسفل
مسألة الشيخ محمد بن
العاله فافكر رتبة الجدار
قال ان كانت هذه الجدار
شاهدا بنفسها فاذا امكن
منه الطريق المينى والادنى
الحد والخطوط التي تمر بها
عن حالها لا قال
اهرم في رقبه في رقبه
وترة في اليوم من رقبه الجدار
الصف والاعقاب على رقبه
بطول العنود في المشترك
على السور والله اعلم وفي
حتى يكون الجدار على رقبه
صاحب الجدار لا يعنى
فلا يثبت الجدار على رقبه
ابن عيذان والوقوف والرجوع

ان المتقدم اولى وانه اذا حقه رضى احد اربعة عليه جهاد ما باقيا بل ابد الذي هو قد سبق له فني ما اولى الرجوع عليه فله الرجعة ولا رفق عندى بين فتح الابواب واسفل وراعدا والمتقدم عندى اولى واسد اعلم **مسئله** الشيخ سليمان بن محمد مراد رحمه الله وفي حديث بين شركاء نزل في غايه شيء وكان رجل عارفا واداه لشركاء عامه فالى الشريك ان يعاد مرثيكه وهو مفتقر عن سكنه والآن ترك ولم يعز عترب البيت والاسيل ليجن الشريك من ياكل من الشريك ان يعاد مرثيكه نوا البيت اذا طلب الشريك من مرثيكه ذلك ما لا قال اذا كان الشريك المنع عن مافاة شريكه قادر على تسليم ما يقع عليه والافاعه لبناء حصته من هذا المنزل فعليه عندى مفاعه مرثيكه في بناء حصته اذا كان البناء لهذا المنزل صلاحها او فاسادها انما زاد من المفاعه ان كان يتفهم بينهما وان كان لا يتفهم والا را حدهما بعده حكم ببعضه ويجوز عندى على ذلك وليس له ان ياتر شريكه لانه لا ضرر ولا اضرار في الاسلام وان كان غير قادر على مافاة شريكه في هذا المنزل فانه لارد الشريك القادر على بناء هذا المنزل واستعمل حصته شريكه الى ان ياخذ غرامته كلها ويكون في القعادة بعد فلا سعي في ذلك الموضع لان لا مافاة ما كان يختلف واسد اعلم **مسئله** الشيخ محمد بن محمد رحمه الله وفي رجل له رسم طريق في مال رجل الى ما له فامر عليه الطريق كيف الحكم في هذا الطريق في مثل هذا البيعة ام لا قال ان كانت هذه الطريق بينه فعلى الشريك البيعة لانها قائمه بعينها ما هذه بنفسها فاذا انكرها منكر كان عليه البيعة وان لم تكن بيعة فعلى مدعى الطريق البيعة واسد اعلم **مسئله** الشيخ جعفر بن محمد رحمه الله واسد اعلم في الاموال تكون ثامنه ولا يجوز تغييرها عن حالها ام لا قال نعم ما لا يصح باطلها واسد اعلم **مسئله** الشيخ احمد مرجع وفي رجل له رسم طريق عليه من طريق على امره يطلع من وعينه في اليوم والالاجل امر وهو كاشف بيت جان يضره المأخوذ او الصفه والمحابط عليه بن يستمر زمانه لا قال على هذه الصفه اذا كانت يطل الفغور في المشرق فعليه ان يستمر ما لطى سترها لغير الغايم الطويل على الستر واسد اعلم وفي الامران الطريق لا تثبت بالمورق في الاخر حتى يكون المراد الادعاء معا الا ان يرضى هذا المأخوذ في هذا المال بعلم من صاحب المأخوذ في يموت فلورثته ما لها لكم واقا اذا كان المورق غير ماله فلا يثبت المورق عليه طريقا ولو مات واسد اعلم **مسئله** الشيخ الفقيه ابن عبيدان والورقة والرجحة المتصلتان بالطريق فقال بعض اهل الجوزان

[illegible]

يضع احد في ذلك شيئا وحكم ذلك حكم الطريق وهو اكثر القول وقول جارحان
يضع احد في ذلك ما شاء اذا كانت الطريق قد استوفت حقها والعرض
واما حد علو الطريق في صرف ما ناف عليه من الاشجار والزرور فقال
بعض حد العلو ثمانية اذرع وقول سبعة اذرع وكذلك عرض الطريق
على هذه الصفة ويجوز صرف ما ناف على الطريق ولو بعد مد طولي يذ
لان الطريق لا تحته عليها واسد علم **مسألة** وعنه من مسئلة جوبلية واما
اذا كان الحاكم لا يعرف صاحب البيت المحدوث عليه ولا يعرف صاحب
المراق فان كان البيت المحدوث عليه لا يدعي فيه صاحب المراق شيئا
وكذلك صاحب المراق المحدوث في بدا الحادث ولم يدع احد منه شيئا فحاز
الحاكم ان يحكم بينهما بلا صفة ان البيت للرجل الذي هو نافع للمراق او
البيت للذي محدوث به المراق على القول الذي عمل عليه واسد علم **مسألة**
الزامل في رجل له عرفة او عريشة على جانب بيت لرجل ثم اصاب العرفة
او العريشة قسعة العرفة الذي يرفع شيئا اكثر مما كان قبل ذلك اذ لم يرض
صاحب البناء الاسفل الايت اذا اصاب الاعلى ان يبنى عرفة
وكان ميزاب الاسفل من الاعلا هل يلزم الاعلا ان يبنى عرفة كما كانت
قال اما زيادة رفع البناء لم يجر اذ لم يرض صاحب الاسفل لما زاد
على جدره واما جدر صاحب العلو على بناء علو اذ لم يرد بناء له لا
يحكم عليه بذلك فيحتاج اصاب الخاقوت لسلح جانيه ما دام صاحب
العلو لم يبن ولم اسد علم **مسألة** ابن عيلاق واذا كان بيت بين
رجلين وسيل بينهما يمر في سبط لآخر فطاح السيل الذي يمر فيه
السيل فقال له شريكه اما ان يسجل واما اجعل سيل خطي في بيتك
ان عليه ان يبنه او يجعله سيل سطحه في بيته واسد علم **مسألة**
الشيخ عبيد الله بن محمد بن ريشير ومدا فاما المرق والمصاح على الارض
التي لم تسكن فيها احمر لا ياتسها ولا يحكم بصرها الا اذا تبين الضرر على
السالكين واذا حدث البناء وطلب اهل البناء صرف المدايق الكاشفة
للبناء فاهم ذلك ولو كان ذلك البناء جديدا والمصاح بصر قديمة واسد علم
مسألة الشيخ ابو سعيد من مسئلة جوبلية عنه قلت لدا لبيت ان
بناء على هذا المثل عرفة وفتح فيها بابا على هذا الخراب ثم عر هذا الخراب
من ازل وطلب اصحاب المدايق ان يسد عنهم ابواب عرفة هذه
فاخبر انه شاء لعرفة قبل بناء منزلهم هل عليه سد هذه الابواب عنهم
ام لا قال نعم ان عليه سد هذه الابواب ان كانا حدها على مال

من روي به

وعب فخره فقلت
لدا لبيت والحق اني انا
سد الابواب والامانة
معي ان الابواب تضر
تنت لفي موت والبناء
عن الخطة المدايق المدايق
وساكنهم هل يلزم الحاكم
كل الاراضي فحلت له
ان على ان يعلم من السطح
الوان يبنى فحلت له
الاستنار قال لا
ويجب على من يبنى ان يبنى
الطريق من ذلك المال ويقع
يعل الطريق في ذلك المال
وهو العلم برأى لدا لبيت
ام عليه ان يبنى فقال
لا يلزمه فاقب فله العلم
الرجل لا يركب في بناء ما
شتره المدايق فاقب فله العلم
والا وهو فها وكن به المشرك
وحتى لا يبدل ذلك ذلك
على السيل بن كتاب المصاح
المشرك بصر هذه المدايق
الطريق على الجدر هو اذرع
واسد علم **مسألة** الشيخ
لدا لبيت وهو بصر فحلت له
الطعام وسهم من هذا البيت
بيني بيته بناء جدر هذا
البيت خارج المصاح ودار
البيت المصاح ودار الجدر

ومروى عن ابن عمر **قلت** لرفان كان بنا وفتح ابوابا على موات وجعل
 الميزاب والمجاري ثم احياها محيو فبنا فيها منازل فطلب اصحابنا زل
 سدا ابواب وازالة الميزاب وقطع المجاري هل عليه ذلك قال
 معي ان ابواب تفرم اذا التها واما الميزاب والمجاري فنكر شي
 ثبت في موات واسد اعلم **مسألة** الفقهاء عند جبر وسبيل
 على تخلية المجاورة لمنازل قوم وقد علت حتى كشفت كيوام منازلهم
 وما كنهم هل يلزم المالك اثرها ان يستاذن كل من كشف ليرى منزله
 كلما اراد طلوع تخلفه انما يستجب ذلك من غير الزام قاله فقيل
 ان عليه ان يعلم والمستحب لا يصح ان يقال فيه ذلك قلت لرفان
 اراد ان يطبخ خلتا ويحبب ثوبها لاحد فلاناس هل عليه ان يشترط عليه
 الاستئذان قال لا يبين في ذلك واسد اعلم **مسألة** ابن عبيد ان
 وفيه يعلم ان طريقا تترقى مال لافاس والى على ذلك سنون كيتع وخرت
 الطريق في ذلك المال وبني على المال جدارا ونقصت الطريق فمرن الذي
 يعلم الطريق في ذلك المال صار اليه ذلك المال من قبل ادثا وعطينة او شواء
 وهو لا يعلم به والى ذلك الطريق بوجرحى او باطل هل يسهه ابطال هذه الطريق
 ام عليه اوجهاها قال اذا كان يعلم يقين لا الشك ولا ريب ان في ذلك
 المال طريقا ثابتة فلا يسهه ابطالها واسد اعلم **مسألة** الشيخ جمعة
 احمد لا زكوى فيمن باع ما لا اجل ولما اقبلت في طريقه جاز ثم رجع على
 المشتري المال وقال انه قد احدث هذه الساقية المارة على طريق المسلمين
 وادار صرنا وكن به المشتري ولم يصدقه ايكون قوله في ذلك مقبول لا
 ومجته له بعد انزال ذلك يدره ام لا قاله الذي حفظته وعرفت
 عن المسلمين كتاب المصنف ان قوله باعها هنا حجة ومقبول على
 المشتري ويصرف هذه الساقية ولو لم يصدقه المشتري في ذلك لان
 الطريق بخالفة لغيرها من دعوى البايع على المشتري وهي حجة قائمة بنفسها
 واسد اعلم **مسألة** الفقهاء عند ادعى رجل له بيت فيه مزارع
 للزوج وفيه موضع لطبخ الطعام ولم يمارق يخرج منها الدخان عند
 الطعام وسبيل هذا البيت بيت اخر اخرج الدخان والادرب البيت ان
 يبنى في بيته بناء جدره يعم عليها عمارا وذلك البناء والعمار على الطريق
 التوليت جارة النعش وعمار على ماريق مطبخ البيت النعش ويكره ذلك
 البيت النعش ويبر الدخان عليه عند الطبخ لان الماريق تنسد لاجل ميان

في قوله لرفان
 تفتح ابوابا على
 موات ورفان
 من اصحابنا
 من كان يفتح
 ابوابا على
 موات
 فبنا فيها
 منازل
 فطلب اصحابنا
 زل سدا
 ابواب
 وازالة
 الميزاب
 وقطع
 المجاري
 فنكر شي
 ثبت في
 موات
 واسد اعلم
 الفقهاء
 عند جبر
 وسبيل
 على تخلية
 المجاورة
 لمنازل
 قوم
 وقد علت
 حتى
 كشفت
 كيوام
 منازلهم
 وما كنهم
 هل يلزم
 المالك
 اثرها
 ان يستاذن
 كل من
 كشف
 ليرى
 منزله
 كلما
 اراد
 طلوع
 تخلفه
 انما
 يستجب
 ذلك
 من غير
 الزام
 قاله
 فقيل
 ان عليه
 ان يعلم
 والمستحب
 لا يصح
 ان يقال
 فيه ذلك
 قلت
 لرفان
 اراد ان
 يطبخ
 خلتا
 ويحبب
 ثوبها
 لاحد
 فلاناس
 هل عليه
 ان يشترط
 عليه
 الاستئذان
 قال لا
 يبين
 في ذلك
 واسد اعلم
 ابن عبيد
 ان وفيه
 يعلم
 ان طريقا
 تترقى
 مال
 لافاس
 والى على
 ذلك
 سنون
 كيتع
 وخرت
 الطريق
 في ذلك
 المال
 وبني على
 المال
 جدارا
 ونقصت
 الطريق
 فمرن الذي
 يعلم
 الطريق
 في ذلك
 المال
 صار اليه
 ذلك
 المال
 من قبل
 ادثا
 وعطينة
 او شواء
 وهو لا
 يعلم
 به
 والى ذلك
 الطريق
 بوجرحى
 او باطل
 هل يسهه
 ابطال
 هذه
 الطريق
 ام عليه
 اوجهاها
 قال اذا
 كان يعلم
 يقين
 لا الشك
 ولا ريب
 ان في ذلك
 المال
 طريقا
 ثابتة
 فلا يسهه
 ابطالها
 واسد اعلم
 الشيخ
 جمعة
 احمد
 لا زكوى
 فيمن
 باع ما
 لا اجل
 ولما
 اقبلت
 في
 طريقه
 جاز
 ثم رجع
 على
 المشتري
 المال
 وقال
 انه قد
 احدث
 هذه
 الساقية
 المارة
 على
 طريق
 المسلمين
 وادار
 صرنا
 وكن به
 المشتري
 ولم
 يصدقه
 ايكون
 قوله
 في ذلك
 مقبول
 لا
 ومجته
 له
 بعد
 انزال
 ذلك
 يدره
 ام لا
 قاله
 الذي
 حفظته
 وعرفت
 عن
 المسلمين
 كتاب
 المصنف
 ان قوله
 باعها
 هنا
 حجة
 ومقبول
 على
 المشتري
 ويصرف
 هذه
 الساقية
 ولو لم
 يصدقه
 المشتري
 في ذلك
 لان
 الطريق
 بخالفة
 لغيرها
 من
 دعوى
 البايع
 على
 المشتري
 وهي حجة
 قائمة
 بنفسها
 واسد اعلم
 الفقهاء
 عند
 ادعى
 رجل
 له
 بيت
 فيه
 مزارع
 للزوج
 وفيه
 موضع
 لطبخ
 الطعام
 ولم
 يمارق
 يخرج
 منها
 الدخان
 عند
 الطعام
 وسبيل
 هذا
 البيت
 بيت
 اخر
 اخرج
 الدخان
 والادرب
 البيت
 ان
 يبنى
 في
 بيته
 بناء
 جدره
 يعم
 عليها
 عمارا
 وذلك
 البناء
 والعمار
 على
 الطريق
 التوليت
 جارة
 النعش
 وعمار
 على
 ماريق
 مطبخ
 البيت
 النعش
 ويكره
 ذلك
 البيت
 النعش
 ويبر
 الدخان
 عليه
 عند
 الطبخ
 لان
 الماريق
 تنسد
 لاجل
 ميان

البيت السهلي واراد بيت البيت المنع حارة عن النيران والعوارض بيته -
 لاجل المصرة عليه وزاد لاجل ان عليه مركز بيته وظلمته لاجل العوارض والبناء السهلي
 وهو عند نظر العدو مثل قوله هذا البيت يمنع حارة السهلي عن البناء والعوارض
 في بيته ام لا قال ان لم بيت السهلي ان بيتي في بيته هذا بناء
 واراد البناء والعوارض ولا يمنع من ذلك ولو وقع على البيت النعش مصرة وضع
 الصوب عن مطبوعه والارباب بيته وظلمته لاجل سد ماربقة وعلقو بيته
 حارة ومنعه ذلك فهو مانع فاسبق لمن الحق هكذا حفظه من حواس
 الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله صمدان وبنك ان عمل وحكمه وبيت البيوت والمساكن
 فرق في علق البناء والعوارض ولا اعلم واجازة البناء وعلوم على المنازل اختلافها
 اما الاختلاف في البناء على المساكن الاضرحة ومنها ما هو في بلاد علمه
مسئلة مركاب المصف وقيل للرجل ان يتفجع بظلمته في النهار
 فيما يحتاج اليه من رزق العلم وانقائه وكيفية جميع ما يحتاج اليه من رزق العلم
 ذكر سكا واذا اعتد سكا فان عليه ان يستتر ستر على جبهته واذا لم يكن عليه
 ستر كان عليه ان اراد ان يصعد في النهار ان يستتر حجاب بقوله السواك
 ولات فاذا قال نلتا فاصعد لفضاء واحدة ما لم يتخذ ذكر سكا في النهار
 وقيل ان لم بيت فوق بيته بالليل ولا عليه في ذكر استعاره لان الليل لباس
 والبدل عليه **مسئلة** الصحيح واذا اراد اهل البلد قطع بعض طرفي بلدهم
 الحواضر وتضييقها في من الحافة اهم ذلك وكذا التسقيف فوقها وتزكيت
 الابواب عليها اجمعوا على ذلك جميعا والرومان منهم من تركوا احد من سائرهم
 قال لا يصح ذلك عند الضرورة واعتقاد رفع الحديث والبدل عليه **مسئلة**
 واذا عمل احد وعاء في سطحه او توضع في المرباب وسال الماء والميزاب
 في الطريق يجوز ذلك قال ليس بجوز في المرباب ماء على صفته هذه والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله صمدان الذي تحفظه والناظر عن العلماء
 الاجار والمناطة بين البيوت اذا قال احدهما ان لا يسكن من في الارض جلا
 فلا يحرم على المناطة فاذا بنا الاخر ولا الممتنع بعد ذلك ان يسكن فلا يسكن
 حتى يسكن في بيته فانه المجدد والبدل عليه **مسئلة** ومن شئد عليه ان في
 ارضه طريقا جلا وطريقا منزلا فان الطريق معرفة والشهادة جائز وان
 لم يجد الطريق وحكم عليه بذلك والبدل عليه **مسئلة** الصحيح ومن كتبت
 ميترابا في بيته بطرح في ارضه من تحته ميزابا الارض عادية والاراد بيت
 الارض اجمع عليه من تحت الارض ميزابا ولم عليه ذلك ام لا وما الفرق
 بين اسم تحت العارية ومعهما قال لا رجوع للميزاب حتى يذهب الميزاب

وڪونجو

[illegible]

وذلك ليس ورشته رجوعه وقال في المال للمعسر ورشته الرجوع اذ لم يكن
للمعسر ثمة فانه ينفق اليها ولا اعلم الفرق بين المنة والعارية واما المنة
العطية واستخدمت للماء والعارية باحتوائها فاع ما استعير
ولعل المعنى فيها يخرج عن مقتضى مقاربت والى ما علمه **مسألة** قلت
فان وقعت من رجوع في الطريق علمه او غير علمه ولم يرفعها فان وضعها
عمدا فحملتها بريح فاصابت فاصاب فاسا فافضا من واما اذا وقعت منه
ولم يرفعها ولم يكن اراد سقوطها فلا ارادى عليه ضمانه قلت فان وضع
حجرة وانزالت فالتقى عليها فاصابت في الطريق او غير الطريق فالحمل
او يحمل الخ اياها فاصابت بلهيهما فهو على الذي وقع له الخط عليها والله
اعلم **مسألة** ان عسيلات واذا ساعد حصاة في الطريق ونقلها فحملها
فقال بعض فقهاء المسلمين عليها نالها وقال بعضهم ليس عليه ذلك والله
اعلم **مسألة** اذا كان السفل لاحد العلوي لاحد واحد عماء السفل
فعماء على صاحب السفل وقيل بينهما والله اعلم **السالك الثالث عشر في الموات**
واحكامه وصفة حياض وقطع النخيل من وفي الارضية واحكامها وفي بناء
السور البلد واما اسمها **فقط** والاصل في رجل يحمله ماله
موات لا يذبح احد ولا هو قرب ماله احد عن فثبت في ذلك اشجار
ابحر جوزها او قطعها ماله فتمعه من ذلك حجة حق اولاه قال
اما على قول من يقول ان الملاك تستحق الموات الذي يليها فان ثبت فيه
فهو له ومن حكم من حاكم اذ لم تمعه عنه حجة حق وعلى قول من يقول
ان الموات موقوف اذا كان بقرب النعمان وهو غزيرة المال الذي لم
يعرف ربه لم يكن له ان يملك الاشجار التي فيه الا ان يكون من قبل ربه
باحذ غالتها على قول من يقول ان المال الذي لم يعرف ربه جائز للفقير
والله اعلم **مسألة** ومنه وفي السد اذا كان خارجا عن البلد في الارضية
او غير الارضية اذ لم يكن مريويا يجوز قطعه واخذ النخيل فان كانت
هذا السد في الارضية خارجة عن القرية فهو للفقير والفقير والله اعلم **مسألة**
الشخص سليمان بن محمد مراد رحمه الله وفي ارض ربيعة وارض
خافقة بينهما ساقية في الساقية مستوية بالارض سافلا وكان خلف
الساقية مما على الارض موات متساو للارض السفلى نصيب من هذا
الموات اذا كانت الساقية قاطعة ام لا قال الساقية اذا كانت
بين ارضين ارض ربيعة وارض نازلة فان كانت الساقية في الارض
اذا كانت بين ارضين ارض ربيعة وارض نازلة فان كانت الساقية
في الارض النازلة فقد قيل ان حكمها للارض النازلة وليس للارض المرتفعة

[illegible]

منها شيء وإن كان للموات بين الساقطة النازلة وبين الأرض الرقعة وعلى قول
من يقول إن أصل الساقطة لصاحب المال العامة فيه ففي ذلك اختلاف يقول
إن الثلثين للأرض العياء والثلث للأرض السقلا وقول الثلث للعلاء
والثلثان للسقلا • وقيل للعلاء ما استوت عليه عمارتها وللسقلا ما
استوت عليه عمارتها والباقي بينهما نصفان • وقيل للموات موقوف
على حاله ولا يدعى عنه مصرفه إلا أن يصير لأحد بعينه • وبعبارة هذا
القول • وعلى قول من يقول إن الساقطة والأرض العياء وإن كانت الساقطة
في الأرض العياء فيصير أحكامها حكمها ما ذكرناه • والاختلاف فيها وما
نستحققه للموات وأصله علم • **مسألة** • وعند الوارث إذا كان من جانب
منه بعض الأرض أو المال المبدور من جانب آخر بولي العقب ليس متوسط
المبدور بل عرقه أفضاه من جانب أبجد يحدث فيه من ذلك المكان جزء
الأرض من دورهم وغير ذلك • والذين أو لهم تليدهم ثم زيادة ما يلي أو لهم
تليدهم الزيادة مما تلي أو لهم منه إذا كانت أو لهم مجردة أو غير مجردة
أم لا • **قال** • إن كان هذا الوارث ليس فيه طرف من الأموال التي تليده من جانب
واحد عرقه أو من طرف وجانبه الآخر ليس عليه منك لأحد لا يمنع عن ذلك أهل الأموال
إذا زاد أحد الوارثين على ما له من دورهم إذا لم تكن زيادة من تولى الخصم عرقه على قول
وكذلك على قول إذا حدث فيه ساقطة فلم لا يمنع من ذلك إذا لم يكن في ذلك
صنعه وقول الأوردية موقوفه على حاله لا يحدث فيها حدث • **والعلم** علمه
مسألة • ومنه وفي الغيران اللاتي في كمال والأوردية وبسكنها المبدور
هي من سبق إليها منهم وينفع عنهم منها أم لا • **قال** • إن كان ذلك معاك في
الغيران كحرف الجبال ولم يكن تحتها أحد فمك الكسوف ليس لأحد أن
يملكها خاصة لنفسه الأم سبق ودخل فيها وسكن فليس له أن يزوج
أن يخرج منها بالجر يسكن مكانه ومن سبق إليها فهو أولى بها إلا أن يخرج
فأنخرج حاز بعينه أن يسكن فيها وأما قوك في شجر البنان فإن كان في
المباحات فليس لأحد من غيري أحد والناس فيه شركاء • من سبق إلى شيء باعنه
وجناه أو الشجر ما يملكه وما لا يجنه وهو باعنه الشجر فليس لما يقع
غيره من أحد ولا فرق بينهما وبين الشجر الذي للموات وأصله علم • **مسألة**
الأملي وفي حفرة يتر وجودت في البرية لا تعرف لمن هي فأقام رجل في حفرة
وأخرج ما فيها فالترب حتى ظهر له الجبل لم يظهر بعد ماء أو جملها أو جملها
جبلها إلا أن يخرج الماء أم لا • **قال** • إن كانت هذه الحفرة لم تفصل الجبل
فأخرج رجل فأوصلها إلى الماء بقرح فعمل ما سمعته إلا أن كان حكمها لمن أخرج

[illegible]

يكتب له فيه **قال** نعم عو ما استحسنه المسلمون في هذا الباب
قلت وكذلك ولا احدثت هراور في ارض مواف ورا الحكم الارض قبل
ان يبعث فيها واما الخيرة فيها ثم جاء من بعد وقال لها من خدم ذكره
معد اليه في جرد جاري فيها الماء اتجوز له الكتابة في ذلك لا يحتاج ان يقف
عنده حين اجاز ذلك حتى يصح عنده انه هو الذي اجازها واورعه **قال** لا
يحتاج الى ذلك ولم يسمع ان احدا من اهل العلم والحق اخراج الى ذلك ولا الى العلم
والكتابة الا لما عاينته في ذلك واسم اعلم **مسألة** عن الشيخ علي بن سعيد
المضي عن احمد بن محمد الحفري ثم عرضت له حاجة قل ان يبيح المعرفة فترها
ومضى حاجتنا التي عرضت له وفيه ترفع اليها ولم تطبق نفسه منها فاتفق
عليها احمد بن محمد هاهاها فلما رجع اليها الاول وجدها قد قبلها لمن يحكم
بها منها فاسال ان كانا نضر الحاف هاهاها ولان حفرك الحفيرة التي انظر
فيها الماء واما ترك حفركها الماء عرض من ذلك الشغل هاهاها هو عرضها واراد
وضع ذلك حفرة او شقة لا تدفعها شقة وكانت امة التي تركها حفركها
بقدر قضاء حاجتنا التي عرضت له عنها الاشهر اطول ولا سبب في الزمان
فيجبني ان الذي يدعى حفركها على هذه الصفة او غيرها وان كان المستد
تركها زمانا طويلا متفادلا وحفركها الحاف هاهاها بعد حتى اجازها هاهاها
هاهاها بعد حتى اجازها هاهاها تلك الاشهر والحد اجازت فيها حفركها واسم اعلم هاهاها
مسألة ومن ان الحفيرة في الارض الموات اذا حفرها حافر ولم يتركها
وجاء احد بنعم حفركها واورها هاهاها حكم الحفيرة في الارض التي اجازها هاهاها
عليها حفركها حفركها قبله ولم يجرها بقدر ما تمتلئ في ذلك الحفرة واما ان
وجاء الحاف حفيرة ليس فيها ظهور ماء هاهاها ان حفركها الى ان تستقيم حفركها
المتقدم وجديها الماء ولولم تقدم اجازها حكمها عند ترك حفركها قبله فان
لم يعجز ان الحاف هاهاها فليد اجازها في الارض الموات التي حفرها او غيرها
فانما حكم لفرار الارض التي حفرها في اربع دراهم اجازها هكذا جاء الاثر عن
المسلم واسم اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه
يجب ان اذا ضرب قبر واحد او قوبر عدة اكله بقسم بقدره في الارض على القبر او القوبر
بنظر احد احد والقرعة في ذلك فيما نراه والذي نعمل عندنا لا اوديع التي
بين الاملاك والقرعة لا يحدث فيها حدث ولا يقرعها الذي تدخل فيه القرعة
والاحداث عنها مصروفة وتركها بها واسم اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد
سعيد بن حماد والادوية بنان ضرب بين القرعة والاعجاز في القرعة
قال وبنها الحاف حفركها في القرعة منزلة الموات وقيل هو سبيل الحد فانت
فيها فهو يرجع الى القرعة فان عرس فيها احد تخلوا او شحا وزرع فيها زرعة

فقول لايجوز

[illegible]

فَقَوْلُ الْجَوْنِ لَعْنَهُ اِنْ بَاخَدُوْهُ ذَكَرْتُكَ اِلَّا مَا ذَمُّلَا مِنْ غَيْرِ لَعْنَةِ الْمَوْتِ وَمِنْ
اِحْيَا مَا تَاْفَوْا بِهِ وَرَوَّعْتَهُ وَقَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ مَبْنَعُ مَبْنَعٍ وَبَيْهَقِيٌّ وَبَيْهَقِيٌّ
مَنْ لَعْنَةُ اِمَامَاتِهِ • وَقَوْلُ ابْنِ ذَكْوَانَ الْمَقْفَرَةُ خَاصَّةٌ • وَاَمَّا الْاَوْرَثَةُ الَّتِي بَيْنَ
الْقَرْنَيْنِ فَكُلُّ مَا فِيهَا الْمَقْفَرَةُ لَيْسَ لِاحْدَانِ يَحْدِثُ فِيهَا حَدَثًا وَاِنْ كَانَ الزَّارِعُ
وَالْعَارِسُ فِي الْاَوْرَثَةِ الْخَارِجَةِ مِنَ الْقَرْيَةِ فَيَقْبِلُ لِمَا وَاقَى بَرْعَهُ وَعَرْسَهُ وَغَيْرَهُ •
وَاِمَّا فِي وَدَيْنَا الْقَرْيَةِ فَيُخْرَجُ فِيهِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ قَوْلُ ابْنِ خُوَيْمٍ وَعَرَمٌ وَقَوْلُ
اَنَّهُ وَعَرَمٌ وَالْقَرْيَةُ سَوَاءٌ • وَقِيلَ لِلْسَبِيلِ الْخَوْجُ مِنْ جَارِيهَا لِقَوْلِهِمْ
عَلَيْهَا وَتَبَعَ اِلَيْهَا وَكُلُّ اَنَّ السَّبِيلَ عَلَى اَرْضٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا هَلًا اِنْ حَسِبَ عَلَى صَاحِبِهَا
وَيُرْوَى اَنَّ خَيْرَهُمْ وَلَوْ كَانُوا اَعْمَى يَدْرُونَ رَدَّ عَلَيْهِمْ اِلَى اَرْضِ اَلَّتِي كَانَ مِنْ قَبْلِ
يَحْرُفُهَا وَاَمَّا السَّبِيلُ فَاَمْرٌ مُسْتَقِيمٌ مَقْبُولٌ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَحْتَ اَلَّتِي
يَعْلَمُ مِنْهَا وَيُطْرَقُ بِهَا وَاَمَّا عَمِدَتٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهَا هَلٌ اِلَّا اَرْضُ اَلَّتِي كَانَ السَّبِيلُ
يَجْرِي فِيهَا مِنْ قَبْلِ اَنْ يَجُوعَ عَنْهَا او يَرُدَّ عَلَى اَرْضِ اَلَّتِي اُنْقَلِبَ اِلَيْهَا وَجَرَى عَلَيْهَا
اِلَى اَرْضِ اَلَّتِي كَانَ مِنْ قَبْلِ يَجْرِي فِيهَا لَكِنْ يَتَرَكُ حَالَهَا اَعْلَى مَا جَرَتْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ
وَنَفْعٌ فِي اَصْلِ جَارِيهَا فَاِذَا حَفَرْتَ وَاضْرَبْتَ احْدًا فَاَرَادَ فِي مَا حَفَرْتَ
وَحَفَرْتَ اَدْفَنَ مَوْلَاهُ فَذَكَرَكَ وَلَمْ يَحْجِثْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذِكْرِكَ شَاءَ الْعَدُوُّ
وَاِنْ كَانَتْ اَمَّا اَلَّتِي يَدْفَنُ فِيهَا احْدًا وَحَفَرْتَ حَوْفَهَا وَكَانَ فَاِلَا حَيًّا فَعَلَيْهِ رَدُّ
حَدِيثُهُ وَرَوَّعْتَهُ السَّبِيلُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ اَنْ كَانَ فِي اَلَّذِي احْدَثَ مَضَرَّةً
فَلَا يُؤَيِّدُهَا وَهِيَ حَالُهَا كَالْحَيِّ السُّورِ عَلَيْهِ لَا لِاحْدَثٍ اِذَا حَدَثَ حَدَثًا فِي
مِثْلِ هَذَا لَمْ يَكُنْ لِمَنْ يَرْتَفِقُ اَنْ حَدِثَ فِي رَدِّهِ وَاِلَّا لَمْ يَطْلُبْ اِلَيْهِ وَذَكَرْتُ حَقَّ مَا تِ
لَمْ يَلْزِمُ وَرَدَّ شَيْءٌ رَدَّ حُدُثَهُ وَلَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَعْدَهُ عَدْلًا اَنَّهُ اَلَّذِي احْدَثَ رَدُّهُ
حَالُ الْحَالِ وَفَاةُ اَلَّذِي احْدَثَ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا كَانَتْ رَحْمَةُ اَلَّذِي رَدَّ فِي شَيْءٍ مَسْئَلَةً
الْبَلَدُ حَفَرُهَا طَوِيلًا وَفُشِلَ فِيهَا تَحْلُلُ وَزَعُ فِيهَا وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُكَ وَذَكَرْتُ الْمَقْفَرَةَ
عَلَى مَا قَالِ الْفُقَهَاءُ وَابْدَأْتُ عَلَيْهِ • **مسألة** الصَّغْبِيُّ وَالْمَوَاتُ اَلَّتِي فِيهَا جَارِيهَا اَلْبَلَدُ
هَلْ تَذَكَّرُ كَلَا احْدَ مِنْ تَذَكَّرُ اَلْبَلَدُ مَا قَابِلَ عَارِثَةٍ مِنْ ذَكَرْتُ الْمَوَاتِ وَهِيَ حَاقِيَةٌ بِرُغْرِهِ
اَمْ مَا حَكَمَهُ قَالَتْ فِي ذَكَرْتُ اَلْاِخْتِلَافِ قَوْلُهُ مَوَاتٌ مَعْرُوكٌ لِمَا فِيهَا اَلْبَلَدُ
وَقَوْلُ اَلْحَكَمِ احْدَا مَا طَلَبَهُ عَارِثَةٌ مِنَ الْمَوَاتِ مَا لَمْ يَسْتَحْفَظْ حُدُودَهُ مِنْ رُجُوعِ الْحَقِّ
وَابْدَأْتُ عَلَيْهِ • **مسألة** عَنِ الشَّيْخِ نَاصِرٍ عَجَسَ عَلَى اَلْبَلَدِ وَالسَّبِيلِ اِذَا كَانَ فِيهِ الْقَرْيَةُ
وَمَعْرُوكَةً لِمَنْ رَدَّ اِلَيْهِ يَسْقِي فِيهَا اَيُّ اَمْنٍ اَلْخَرَجُ عَلَيْهِ السَّبِيلُ تَذَكَّرُ اَلْبَلَدُ
اَنْ يَصِلَ ذَكَرْتُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ اَلَّا • قَالَتْ اَخَا لَمْ يَعْلَمْ بِاَبْلِ ذَكَرْتُ
السَّبِيلِ اَلْمَنْعَرُ حَازِلًا بِاصْلَاحِهِ كَمَا كَانَ اَوَّلًا وَابْدَأْتُ عَلَيْهِ • **مسألة** اَبُو عِيْدَانَ
فِي جَلِّ حَفَرِ اَرْضِهِ مَوَاتٌ فِي رُغْرِهِ وَفُشِلَ فِيهِ مُسْلَفٌ فِيهِ اَلْاِخْتِلَافُ

هذا الياسد
لكم الأرض قبل
عليه ركزوه
تساج انكف
قاس لا
لكم ولا اولكم
الى مسعود
فقره فخرها
منها فاعطه
ما لم يحكم
ان يظفر
بها ورفي
ساحرهما
فلا زمان
المتكدر
الحاصر
عليه
ولم يجرها
ها غير ان
دوامات
تقص حرفها
اشد فان
بقرها
الارض عن
الارارات
فلا اولكم
بين النبي
راضعة
شيخ محمد
مركي
مد فانت
بار الله

والاخر اقول ان جاره والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه يجب له موافقة مسانيد
وهو ينفذ بيعه فقبل منه ثلثا ولم ينكر عليه احد في ذلك فجازر على قولنا ان جاره
على الشئ حبيب سلام وهل يجوز تحطيف ما ينفذ بقطعة الوادي
لمربع في وقت الحمل فكذلك قبل سابقته في هذا الوادي مدر وكذا يحمل عليه الماء
ولا يعلم باطلها ولا غيرها احد من المسد فجازر حملها عليها من استعمالها ولا
يصح عليه الاستدلال على علمه جازية ولا تقدر حتى يعلم باطلها وإما اذا لم
تكن قبل سابقة وإرادته حمل الماء على سابقة بالوادي ففي بعض القول يجوز ذلك
وقولنا يجوز والادوية ارضى الطرقة والله اعلم **مسألة** ومنه وفي المسد
الذي في الغلظة خارجا عن الذي يجوز قطعه لغني والفقر وما الذي يحرم الغلظة
قطعه اذا لم يعلم انه لاحد ولا ان يدعيه احد **قال** اذا كان الشجر لا يجوز للفقير
من الظواهر فجازر قطعه لغني والفقر **وقال** قال قطعه مكروه وعلى القاطع
الاستغفار اذا اراد القوته والله اعلم **مسألة** على الشئ فاصبر خمس وفي الادوية
ما هل الصبر ونواحيها كل الناس يدعون انما كان الغلظة فلا حكم ولدواهم وان
قطعه الشجر قبل منع وهذه الامكنة كان الشئ فاولم يكن لهم حمل جوارنا
منع قطع هذا الشجر من الغلظة يدعيهم اذ اربنا في ذلك صلحا للبرعة ام لا **قال**
اذا كان في الاصل ما احاط به على واحد حتى يصح بيعه بوجه من وجوه الحق ومن
منع المباح من اباح المحرم والله اعلم **مسألة** الفقير ان يعيدان في بيت لرجل
وراء البيت ما لا يخرج من بين الماء البيت فوات ما يتفق البيت من هذا
الموات هو موقوف **قال** اذا كان الموات مستويا ما لبيت وبالمال ففي
ذلك اختلاف فقولان الموات بين البيت والمال نصفان وقولان الموات لصاحب
المال وليس لصاحب البيت في الموات شئ لان الحد فوطايع **وقولان**
الموات موقوف في هذا القول اختلف **قال** **وقال** اذا كان البيت من شئ فاعا الموات
وكان الموات مستويا بالمال فليس لصاحب البيت شئ في الموات والله اعلم **مسألة**
منه وفي ارض الموات التي عرس في الباطنة بعضها مستقما
الافلاج فافلاج الباطنة وبعض سقوطها على الجرح وهو في يدها لها من ملك
الامام ناصر مرتد جرحه لا الا ان كل سنة تزداد العورات في الموات فاذا
اعتار أهل الارض والاموال التي هي في الموات عزم الماتر في فيها بيع او هرب
او وصاية او اقرار او عطية يجوز لهم ذلك **قال** الذي حفظنا في الارض
الموات حكمها الموصاهما وجازر لمن اجاها ان يملكها او يبيعها ويتصرف فيها
عائتها والاراض الموات في الباطنة اذا خرجت من حد النهار فابن لمن
اجاها ان يملكها ويتصرف فيها لا يملك وان كان في هذه الارض
التي ذكرناها حجة فمعه من يدان يبيعها ويتصرف فيها فلا يعلم في ملكه وان

[illegible]

اخبرني بملك واسد اعلم **مسئلة** بخط الشيخ خلف ميان وهو صاحب خان
 مدينة مكان مايدلاند ملك فلانجيز المشرق فيد والموات واذا جدر فيه
 الانسان فيها اختلاف منهم من يفتد في يد وفي قبضه ومنهم ولا يراة
 واسد اعلم **مسئلة** الصبحي وفيه شيء في الموم على جانب الوادي
 واخاها الوادي حقه في ذلك الموم ساد كثر في الحانة اجوز لمن اراد ان
 يعمل الساد من ذلك الموم فلا اذن صاحب اذ كان من في السيول لا قال
 في اخذ ما تلقى السيول في الساد وجرارة وخب باج وفيه اختلاف
 اذا كان من الموال الناس رصوهم اذا اتته السيول فيها بعض لجار وبعض
 ضيق ومنع قال المؤلف في الحارة والخب عجبي قوله قال باجارة
 اخذ منها واما الساد عنها فلا اري جوار له ما يصلح الارض اذا صار
 فيها واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي الويسل الا في قريب الاودية اجوز
 الفصل صاحبها جرت الارض لا اجوز الا مكان اخذت غنلة قال ان
 كانت قطعاً فليكن يفصل في قطعته ما شاء بعد الفسخ وان كان لم يغفل
 منفرة في اودية فليكن مكان اخذت غنلة وقوله ان يفصل في خلاصة
 غنلة والصنوان لا يضيّق تركها واما ان يفصل عند دخله في موضع وبئر
 موضعاً بل لا اخذ من موضع واحد فليس له ذلك اذا كانت مضرة على
 غيره وان لم تكن مضرة ففي جوار الفصل في الاودية اختلاف **مسئلة**
 ومنه وفيما جاء ومنع ما تلقى السيول الاموال في الساد اذ هو صلاح
 الارض واما اخذ القطب منها اذ هو غير صلاح لها كيف اذا رعى الناس
 ما يحصلون في نصب الكرف في السوق وليس ذلك بصلاح لارض السوق
 وصلاح غيرها من الاموال والذين يرون انفسهم طيبة باخذها من الاموال
 غنة ولا يرجعون لئلا يكون ملها من الاراد اخذ ولو كثر ريت السوق بصلح
 ام لا قال ان هذا صلاح لمن اخذ وليس السوق بها حاكم ولا صاحب
 بعد من راي ولا يجز وما اقمته السيول في الساد والمياه في رضى الناس
 فخي اخذ بغير راي ريت المال اختلاف والمطبخ والحجارة اخذ اجوز ومن
 الماء والساد واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه مال على جانب الوادي
 فاحداً سيل انذا في غنى ما لم يجر لئلا يزيد فيه غير ما تقدم من
 الغنل قال لا اعلم في ذلك هذا الان يجز في نظر العود وان شئت
 هذا في السيل ما كان دون الجوام وهذا هو على السيول والكثرون
 الجوام والصغار منها قلت كذا وانذا عايجر ان كان ماله بعشاء
 السيل لاراد ومنعه الزيادة فيه وقال هو ما بعشاء الا اذا جاء حارفا

واول ما سمعتم انتم
 من قول الله عز وجل
 انتم قطعوا الوصية
 التي بعث فيها الخلفاء
 فسمعتهم ولا
 اسمعهم ولا اذاعهم
 فلو لم يكن ذلك
 في السنة
 التي خرجوا فيها
 لا سمعوا ولا اذاعوا
 على افعالهم
 بل في كل سنة
 اذاعهم وان
 سمعوا من
 اول ما قال
 ابو بكر
 من بيت رجل
 من هذا
 المال نفق
 بيت لصاحبه
 يقولات
 على الموت
 فاعلموا
 سقيا
 هذا منك
 فاذنوا
 وارهن
 ان لا يرضي
 من فيها
 من المؤمنين
 في الارض
 انك ذوات

كل ذلك جائز ما لم يتمازج اهل البلد في الاموال التي هي مخصصة الا للحديث فحين
اختلافه قال وقال لا يجوز في ظاهره قال يجوز في الاموال التي هي مخصصة
وبينقص منه التراب والطين في المال الذي اخذ منه ولا يعلم **مسألة**
وقيل ان مجازي السيول لا يحدث فيها شيء متى ما كان السيل يغشاها لا يبي
بالظهور والحجارة والصاروخ ليرد ذلك على جوارح ولكن يترك بحالها لان
يكون مبيتا فلم ان يبنو على مبنائه الاول ولا يعلم **مسألة** وقيل
ان مجازي السيول لا يحدث فيها شيء متى ما كان السيل يغشاها لا يبي
بالظهور والحجارة والصاروخ ليرد ذلك على جوارح ولكن يترك بحالها لان
مبيتا فلم ان يبنو على مبنائه الاول ولا يعلم **مسألة** قال الوصاح
بن عقبة اذا كان الوادي بين النهرين في احداهما في النهر لا خاله في الوادي
فلا باس عليه قال ابو عبد الله ان لم يكن الوادي مالا لاهل القرية فليس هذا
وجده وان يكن فيه فهو مجرى ما يدر انزل من سمائه فيل لا يعلم فانه
قد احدث فيه عدول فقال ابو بصير عن عدهم وقال انه حرام ومن اكل منه شيئا
فليس يصدق به بمثل على الفقهاء ولا يعلم **مسألة** وسألت عن مينا
بناه واثر اثار في أرض موات وجعل قال اما الموات فينت لربك ولو شئت
وتبوعه الا النساء فاما اصل الجبل فلا يملك ولا يعلم **مسألة** وسألت عن
الفقر اذا زرع في الوادي زرع عا كان له خالصا ام هو للفقراء فيدسوا
قال بل الزرع لمن زرعه فليس له فان غرس فيها نخلا او شجرا ابلون له
ذلك لانه قال لا ولا يدرى الفقهاء في ذلك مطلقا ولا يعلم **مسألة**
عن الوادي والوديان التي في القرى فلا يقطع منها النخل وما كسره الا الشايق
تخصي عنه ويقع فذلك لا يجوز قطعه **مسألة** واما الوديان التي خارجة عن القرى
ولا يبيعها احد فلا باس فيها والشجر من صغار وجار وكذا ما نشأ في غدرانها
والنخل فلا باس بالانقاع بمائها الا السدر تؤكل ثمرة ولا يقطع شجرة والله
اعلم **مسألة** سألت عن الوديان التي في القرى وولده فيها نخل وشجار
يجوز وفيهم منهم من قد خلف عليه تراب او حفره قال ان كان في
يد سني واخلف عليه فله ولا يجوز للفقراء اكله الا ما وركنك الذي
يدخله السيل من مال القرى وما ياتي عليه من خيل وطير وغيرها ويدخلها
الجو وهو معروف بالملك تحكم هذه الاموال لاهلها ولا يبطل ملكهم دخول
السيل **مسألة** قال ابو عبد الله عن رجل ارض على جانب الوادي وان
قد اراد ان يبنو على ارضه فوقع الظفر خلف ارضه في الوادي فمقلد فلا يزرع
وليس على ارض الذي سفل منه ولا علم منه فترقه قال فاذا كان لا يضر ذلك
الظفر باحد فلا باس عليه في ذلك قد جاز لمن كانت ارضه قرب الوادي

بعضه او بعد
منه ودره
بغير حكمها
من رقت
ه في الما
انت اعدا
الذي
الظفر
ه وكس
سلبها له
ان كان
ما ولا يضر
هذا القول
هذا الحديث
القول
الذات
بلد
ولا
ذراع
ع وتول
مسألة
حكم ثمرة
ل والله
والما
الملك
ماحت
على على
له والله
ل والوديان
كانت

اوظاهر ان يوسع فيها ذلك الماوى والظاهر اذا كان لا يصر ذلك واحدة اهل
 القرية وان كان في ذلك صغر على حد فقير هذا الذي احده على اعانه على
 اخراج ذلك الظفر فليقل وان لم يقدر عليه فليقل عليه ذلك ويستغفره
 وارجوان ذلك نوبته ان شاء الله والله اعلم **مسألة** وكيف حكم الخلد
 في الموات في ثبوت البعد وكذلك حضار الخوص **قال ابو علي** ان حضار الخوص
 لا يثبت البعد ولا يزيل الموات عن حكمه ويختلف في الجدار في الموات **قلت**
 له وهل يكون الحضار حدا يمنع القياس من التخلّص **قال** لا نراه حدا وبها
 القياس **قلت** له وهل يرد في ثبوت البعد الحضار بين الموات والعراق
قال نعم لا يكون بدل في القياس والقفار لا في الموضع الذي عمل الجدار
 بينه وبينه ويكون بدل في الموات والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن احمد
 الاذكري رحمه الله وفيه طرف على شيء من الخروف في الجبال المحارة وجعله حوزا
 له ثم جاء البداة ويترقبه فيهم ويسكنون واجتمع فيل سمار لم يحكم هذا
 المبادر وهذا البناء **قال** ان الجبال لا يملك فيها الا حد فان بناها احد شيئا
 او ظرف فهو حوزة ما دام بناؤه فيها قائما فاذا ذهب بناؤه وطاق وفسد
 ذهب ملكه واذا سكنها البداة بغنمهم فبع غنمهم وارواحها لهم وعليهم اجرة
 السكن لمن بناه وظهره بنظر العدول **وقولان** الجبال الارض والموات هي
 مدفن احيائها شيئا فبوله وتخرج منها الاستنار وتجنأ منها الاعمار والمخارة
 والمجم والله اعلم **مسألة** الصحيح والاورثان التي بين القرى يختلف فيها قول
 انها بمنزلة الاملاك وهي للاصحاب تلك الاموال التي بينها الاورثان لكل ما يليه
 اي نصف الوادي ولما يتفرقه ما لم يكن فيه صغر على غيره **وقولان** لكل مال
 ما يليه الثلث الوادي **وقولان** لكل مال ثلاثة اذرع ما يليه من الوادي **وقولان**
 الاورثان التي في القرى بمنزلة الامور لاهل القرى **وقولان** بمنزلة الموات والله اعلم
مسألة عن الشيخ شافق رحمه الله وفيه توقع على ارض موات وكسها
 وزال حصانها ثم جاء آخر فحتمها وزرعها وسقاها فحاصم الاول وارعاها ملكا
 لتقدم عملها عليه فيما لم يحكمها **قال** الساخا للزراع دورا لا ولا اجابا
 بالماء ولا يذهب عن الاول الا لا يغير منه عد والله اعلم **مسألة** وفي موضع
 خراب بينه وبين وليس فيها شجر عمار ولا يملك احد فتنافس فيه رجلان
 وادعاهما كل واحد منهما ولا احد المتنازعين ارض بحسن الخراب ولا خرابا ايضا ارض
 وبين الخراب سبطين فافترقا عليه بجمع بينهما ثم انشا آخر على الخراب فطرح بين
 فيه وفضل الحجة منه **قال** ان هذا ظاهر وجواب ليس فيه بدلا حجة
 له ذلك لا **قال** لا يعرف في هذا ارض قولين قول اول وطه جف البلد
 فكل لاهل البلد وبعض لا يرى اخذ وكل باسا اذا كانت ارض غير ذات يد ولم

نفس

نبت في الملك وعمل في الملك
 على ارضي الحسن فيقول لاهل
 للموا لا يستعمل عليه وفيه
 فيم دام ولا يرد ولا يفر
 على الله اعلم
 خراب لا يثبت الا حد
 من قال ان خراب بين
 ان الموات لا يملك
 الله اعلم بنظر رضى
 ملكه في ذلك
 ان الموات لا يملك
 من الموات لا يملك
 كان خراب بين الموات
 على قولين ذلك والله
 ما بين الموات خراب
 والله اعلم بنظر القاضي
 علم عليه في ذلك حتى
 شاء بطريقين
 سكن على الوادي ما قبل
 حكم الاطراف على الله اعلم
 سوا الله الذي هو
 وادعاهما
 الله اعلم بنظر رضى
 في ذلك والله اعلم
 كانت لاهل الموات
 عليه والله اعلم
 الله اعلم بنظر رضى
 كانت لاهل الموات
 الله اعلم بنظر رضى

تنبأ اليملك وما رى لئلا يخذلها على هذه الصفة المذكورة وحفظت
عن أبي الحسن لهذا الاختلاف في الخراب اذا كان بين مالين قال قوم هو
للاموال المستقلة عليه وقال قوم ما وطئ الخلف البلد فهو ربحهم وقال
قوم ما لم يكن فيه يد ولا اثر جماعه فحكمه موت وقال قوم فيما اخل ائها ترك
بحالها والبلد اعلم **مسألة** وعن قريش لكل واحدة منهما ثا ومعرفة وبهها
خرب لا اثر فيه لاحد فادعاهل كل قرية ان الخراب لهم قال عمر قد قال
من قال ان كل خراب بين اثنين انه يكون بينهما وهذا مثل ذلك ومما فيه
اثر فهو له والبلد اعلم **مسألة** عن اسد بن عبيد عن يدعي الجبال والظهران
انها ملكة عن عمر بن الخطاب متقدمة فيها ولا جماع موضع معروف به فلا يثبت له
ملكه في ذلك وحكم ذلك للفقراء والبلد اعلم **مسألة** عن ابي سعيد بن جابر ان
البراق والخراب ما بينهما وبين الهما اذا كان بين الخراب وبين المال ما تقطع
مثل الجدار والسواقي كما كانت الاموال والصواني وفيها عليها فخر الخراب ولو
كان الخراب بين الطريق وبين ما كان للطريق نصف ذلك الخراب ونصف للمال
على قول يقول بذلك والبلد اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى وفي نسخة
ما ع بين ملك فقال رجله مال بينهما للوالي الشريعة خربت طرفه الى
واريد تحديده ونظر القايام اساس الحصى بالشريعة يكون ذلك حجة ويبيع القاضي
عنه علم عليه توفيقه حتى يصح له ما ادعاهم لانه قال اذا لم يكن على الظاهر
بناء بطين فلا يكون حجة في الحكم الا ان يصح انه كان له ذلك من قبل وان
سكن قلب الوالي الى ما قبل له من ذلك ولم يترك في ذلك وسعد القاضي في
حكم الاطماننة عنه والبلد اعلم **مسألة** عن الشيخ احمد بن محمد بن محمد بن
سور البلدي الذي بلغني هذا هذا البلد اذا خافوا على انفسهم وابلانهم وابلانهم
وذرياتهم واموالهم على ان يكون ما في وقال عند ذلك يلزم البناء والاهل
المبايع الذي يلزمه المجاهدة اذا احتوى هذا السور على انفسهم واموالهم يتحصن
فيها ولا يلزم البناء شيئا ولا امانة ولا صلبا ولا مملوكا الا باجماعهم وان
كانت له سنة متقدمة فاعا يتبع وتقفوا ولو كانت على اموال المساجد التي
تليه والبلد اعلم **مسألة** ومنه ومنه الان بين بناء خلف سور حامي
البلد فقال لاهل البلد ان يتكلموا عليا عند الحرب لهم منفعة ام لا قال
لا يجوز لان محدد عليهم جديا في اهل البلد والبلد اعلم **مسألة** ومنه واذا
كانت السنة السالفة في بناء سور البلد على الفلاح كل فلاح عليه على قدر ابناء
القليل بقلته والكثير بكثرته ايجز انبعاثا ام لا قال ان كانت هكذا
ادركت فيها السنة السالفة الاسلامية في سنة ثمانية وحيثما العمل بها ام

حذر اهل
الحق ان يروى
عن ابي الحسن
في الخراب
من قال ان
كل خراب
بين اثنين
انه يكون
بينهما
هذا مثل
ذلك ومما
فيه اثر
فهو له
والبلد
اعلم
مسألة
عن اسد
بن عبيد
عن يدعي
الجبال
والظهران
انها ملكة
عن عمر
بن الخطاب
متقدمة
فيها ولا
جماع
موضع
معرفة
به فلا
يثبت له
ملكه في
ذلك
وحكم
ذلك
للفقراء
والبلد
اعلم
مسألة
عن ابي
سعيد
بن جابر
ان البراق
والخراب
ما بينهما
وبين
الهما
اذا كان
بين
الخراب
وبين
المال
ما
تقطع
مثل
الجدار
والسواقي
كما كانت
الاموال
والصواني
وفيها
عليها
فخر
الخراب
ولو كان
الخراب
بين
الطريق
وبين
ما كان
للمال
نصف
ذلك
الخراب
ونصف
للمال
على
قول
يقول
بذلك
والبلد
اعلم
مسألة
عن الشيخ
ناصر
بن عيسى
وفي نسخة
ما ع
بين
ملك
فقال
رجله
مال
بينهما
للوالي
الشريعة
خربت
طرفه
الى
واريد
تحديده
ونظر
القايام
اساس
الحصى
بالشريعة
يكون
ذلك
حجة
ويبيع
القاضي
عنه
علم
عليه
توفيقه
حتى
يصح
له
ما
ادعاهم
لانه
قال
اذا
لم يكن
على
الظاهر
بناء
بطين
فلا
يكون
حجة
في
الحكم
الا ان
يصح
انه
كان
له
ذلك
من
قبل
وان
سكن
قلب
الوالي
الى
ما
قبل
له
من
ذلك
ولم
يترك
في
ذلك
وسعد
القاضي
في
حكم
الاطماننة
عنه
والبلد
اعلم
مسألة
عن
الشيخ
احمد
بن محمد
بن محمد
بن سور
البلدي
الذي
بلغني
هذا
هذا
البلد
اذا
خافوا
على
انفسهم
وابلانهم
وابلانهم
وذرياتهم
واموالهم
على
ان
يكون
ما
في
وقال
عند
ذلك
يلزم
البناء
والاهل
المبايع
الذي
يلزمه
المجاهدة
اذا
احتوى
هذا
السور
على
انفسهم
واموالهم
يتحصن
فيها
ولا
يلزم
البناء
شيئا
ولا
امانة
ولا
صلبا
ولا
مملوكا
الا
باجماعهم
وان
كانت
له
سنة
متقدمة
فاذا
يتبع
وتقفوا
ولو
كانت
على
اموال
المساجد
التي
تليه
والبلد
اعلم
مسألة
ومن
منه
ومن
الان
بين
بناء
خلف
سور
حامي
البلد
فقال
لاهل
البلد
ان
يتكلموا
عليها
عند
الحرب
لهم
منفعة
ام
لا
قال
لا
يجوز
لان
محدد
عليهم
جديا
في
اهل
البلد
والبلد
اعلم
مسألة
ومن
منه
واذا
كانت
السنة
السالفة
في
بناء
سور
البلد
على
الفلاح
كل
فلاح
عليه
على
قدر
ابناء
القليل
بقلته
والكثير
بكثرته
ايجز
ان
ينبعثوا
ام
لا
قال
ان
كانت
هكذا
ادركت
فيها
السنة
السالفة
الاسلامية
في
سنة
ثمانية
وحيثما
العمل
بها
ام

الى هذا المسلك ان يعاقب بالحسب التعريف اقل ذكره في قوله في قوله
 جميع ما يقع منها في الحال او يبرح ان يكون في المستقبل والحقيقة على ان لا
 ضرر او يكون محققا في بعضهما في النظر بالقطع له على وجه مباح في اصل ولا
 نوع معقوف فانه في هذا عن رايهم وكله ما يخرج على قيا هذا الراي وعسى
 لا لا يخفى ما قيل في الذي ثبت في السند في الظاهر من ان الخص لا ان لا يعقوب
 ان يكون بينه والذي في الخارج ولا اوردت عن القزويني في المنع من ضرر
 بالقطع • وقول المزاجان هما تساؤل والدواب وغيره من ذلك لا يخفى عليه في
 موضع رجاء نفعها ومخاضه فطرعه في سدر ولا غير مما هو في المعنى
 وشبهه فكيف في موضع ظهورها في الحال الا لاكثر توخا في تقريبه ولكن
 لا احتج في الدين ولا ادع عليه • وغيره من قوله فان ما في الراي فالدين منه
 لا يجوز وعسى ان يكون اجابة بعلم لم يبلغ اليه نظري لضعف بصري فانه
 ما يمكن ولا باس على من عجز عن الناس ولا على من عجز عما يرى وان خالف غيره
 بالراي في موضعه الراي فكيف بمن يحكي ما بعد اذ وجد في الامر عن محبوب
 رحمه الله في قطع المتمر والنجم ان يكون ولا هلاك ولا اثم على من فعل ذلك في قوله
 وعلى قول لا يجين فهو اوجه • وعليه التوبة من ذلك والهداية **مسألة**
 الشيخ عبد الله مراد وما حكم الخراب الذي قرب العارن فالك هو لاهل
 العارن ما لم يقطع بينهما وادى او شرجه او جبل او طريق او ساقية كبيرة وان
 كان بين عمارين فهو منصرف • وقول من سبق اليه وقول موقوف والهداية
مسألة ابن عبيدان وفي ان اذ ان يحدث حدثا مثل احياء ارض من ريب
 مقبره ما الفهم عن الغيرة قال في ذلك اختلاف فوالفهم عن المقبره
 بعد ما لا يضرهما • وقول يفسح عنها ثلاثة اذاع وقول يفسح عنها خمسا يه
 فراع والهداية **مسألة** قال ابو بكر واختلفوا في المواضع المباحة ان
 وجد فيها مجور عليه نظره او بناء فقبل ان يقع الحجر على ما حواه القطر البناء
 وقول الفتح ما كان موضع البناء لا غير والهداية **مسألة** والسيول لا تحل
 عن مجارها التي تحدد عليها وتبلغ اليها وكلما انك السيل على الارض لم ار
 لاهلها ان يحسبوا على رصم وورد في المجرم ولو كانوا اما يورثون رده عن
 انهم ان التي تجري فيها من قبل واما السيول ما مودة مبيت مقبورة من قبل
 الله حيث انعت لم يجعل بينها وبين طريقها وما اعتدلت عليه وكن كذا ليس
 لاهل الارض التي كان يجري السيل فيها من قبل ثم اتخا اليها وجع عليها الى
 الارض التي كان من قبل يجري فيها ولكن ترك مجارها على ما جرت عليه فضره

[illegible]

ونفع في أصل بحارها وما أخرجت ومنعت أخلاقا فإذا ردت في محضتها أو
حقير ما دلت فربما كان ذلك له ولم يحل منه وبين ذلك ما دل عليه **مسألة**
والسبيل إذا تخت ولم يحل احدا وأثبت على بحار أخرى فأما إذا كان تكون
بحالها وإن كانت إنما تخت بدفع فاحدا وحقق حقها وكان في الإجابة فاق
أرى ربح حده وبرد بحارها ليس على ما كان عليه من قبل وإن كان الاختراع
فيه قدمات فاق لا أرى ربحها وهي بحالها كما هي اليوم عليه لأن الحديث قدمات
وعسى أنما فعل ذلك حتى أنه قد ماتت تحت وقد حفظنا أن فاحد حدث
في مثل هذا لم يكن له من قبل ولم يات على ذلك بينه عدل وكان الحديث جدي
ولم تكن ربح تحت لما أحدث فان حدثه وبرد وأدام بطلب اليد ذلك حتى
مات لم يلزم ورثته ورحلته ولو قامت عليه بنية عدل أن لها الحق أحد
وهو بحالها لو قامت الذي أحدث ولم يعلم ما كانت تحت في ذلك وأما إذا
التمام في بلد قد ثبت فيه قمر كثير على ساحل البحر فإذا
خلادان يحيط منه واحدا أهل البلدان ذلك منقوعة لا نفعهم وأنفسهم
أجوز أن يحجز عليهم ذلك لا قاله أن كان قطعه مضرة على أهل البلدان
قبل طوعهم ودأبهم ومنافعهم فحجب أن يمنع عن قطعه وأما إذا
الصحي أنه قد قيل في الموت إذا كان خلف جدرا وما ول خلف الحجاب
مالا فإنه قد قيل في ذلك باختلاف فاعلم قال الزاهد فاطع ولا شيء لهم
والحجاب وهو لصاحب المال الثاني وقاله قال الزاهد يكون هناك
العارة القائمة ويكون ذلك الحجاب بينهما وقاله قال ليس لأحدهما ويدعيان
بالبيعة على ذلك فابتهما أصح عليه حكمه به فإن صحا جميعا كان بينهما نصفان
وكن ذلك لقولهما إذا كان بين سابقه ومال أو سابقه وطريق والعدا علم
مسألة عم في الإجازات والقعدات ومحة وشبهه وأما إذا كان
وصال بينهما في الضمان وما يلزم وقد أشهد ذلك
الأمالي ومن لا يقدّر منه رجلا يبيع ما يخرج منها ولم يزرع ثم جاء بعد ذلك
فقاله أن قد انتفتت في قعدة الأرض فقد تغدتها ويمسك المقعد
بالقعدة لا يكون قدة هذا نقض للقعدة إلا له قاله أن كانت
القعدة معلومة والأرض معلومة فيجب أن لا يغدر له ولو لم يدخل المقعد
فالأصل وإن كانت القعدة مجهولة فمقتضاها قل أن يدخل في العمل فذا انقض
فإن زعم المقعد بعد أن نقض القعدة بغير أن منه والأرض وقد علم أن
القعدة نقضها وأما غير ثلثة فهو كما تعتد في الزرع لصاحب الأرض
واختلفوا في المذوق له يذره فقولنا لا يذره إذا كان يذره ما تأكله الأرض
وإن نقض عليه بعد أن يزرع فالزرع له وعليه كراه الأرض بنظر العدول وأما
أصله **مسألة** ومنه وفي شرب كل في مال تجارته أحدها وإن مات

[illegible]

محرمان فی الدعا سے ولفعا ۱۰۰۰ نیز و الشکرۃ و النصائح سے برائے احوال

وادخل ان ليس للمشيئ شي ولا تثبت له تحت دعوى الموت المانع لاننا نحن ضرب
 من الطبيعة وعطية كمال ما يجبر لا يجوز من هذا قد صار لا يملك شي من هذا
 البيت بعد مفارقة روحه جسده الا ان يتم له الورثة بعد موت هالكهم اذا
 كانوا يملكونهم وانما يوافقهم ذلك وما ان وقعت العطية على شيء يملك
 فيه القبض والارضا فاعطية فيه ثابتة على الارض اذا كان العطي مالغا
 عادة لا يصح البتة واحده علمه **مسألة** على الشيخ ان القاسم من صلح الارز كوي
 وفي الماء الذي يتعدى الاصلاح الجبار هو عار الا ان يأخذ من ماء العطاء
 قدر ما يشرب من ماء المعصوب فذلك له حلال قال غيره وقولات
 الجبار اذا غضب أموال الناس وخلطها واراد احدها من هذه المياه المغصوبة
 ان يأخذ من هذه الفلج ذرية فليس له ذلك الا ان يكون ماء ويوجد ماء فيها
 في وقت فلا وقت وعرف وقته فلا بأس عليه ان يرك ماءه بعينه وقول
 له ان يأخذ من هذه المياه المغصوبة المختلطة قدر ما يشرب منها وكذلك
 الجواب ان اخذها الجبار من رايها وخلطها ببعضها بعض واراد احدهم
 ان يأخذ قدر حبه من هذه الحب المختلطة قول له ذلك وقول ليس له
 ذلك الا ان يتراضوا اهل هذه الحبوب على قيمها فيما بينهم اذا كانوا يملكون
 لهم لان هذه حبوب قد اختلطت بعضها ببعض وصارت مشتركة
 بين اصحابها والى هذا علمه **مسألة** الشيخ سرجان عمر الارز كوي وفي فلج اذا كان
 اهل البلد يتعدونه المجاورة ولا اهل الجبار يبيعون لاحد ان يتعد منه
 بقدر ما يشاء الذي له من الفلج ام لا قال لاننا نحن ذلك ولو كان فيه بعض
 الترخيص لآخذ من كل شيء بقدر ما يشاء منها ويوجد ان كان له عشر الفلج
 اخذ عشر الباقية وان كان له نصف الفلج فله ان يأخذ نصف عشر
 الباقية لا غير ذلك ولا يجوز له ان يأخذ من ماء غيره ولو اوداه واجله من
 ذلك لانه معصوب والمعصوب لا يجوز فيه الخلع قال غيره وفي
 اجارة الخلع والمعصوب اختلاف والى هذا علمه **مسألة** على الشيخ
 خميس بن عبد الرحمن انما اذا اقتدر رجل ان يرضاه عشرة سنين بكذا
 كذا لا يرضه فكتب على نفسه التي من المستفوع وانما عالم هذه الارض
 غير اهل بها ولا شيء منها ثم اراد ان يرضه هذه القعادة المعتبرة
 ام لا قال ان قعادة الارض فيها اختلاف كثير بعض اجازها وابتدأها
 وبعض لم يجزها فعلى من اراد بيع القعادة في الارض البيضاء ثبت ذلك
 المؤنة وبعض يحرم القضي وارضع الشافعي بينهما الا ان تكون سنة
 قد دخلت العمل فيها قبل القبض فثبت له ذلك المستفوع والى هذا علمه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ويحسبوا عليهم بالطناء ولم يسألوا عن ذلك ولم يحتجوا عليه قال اذا
لم يغتر عليهم ذلك وهو حافظ ولم يحتجوا عليه فان لم يحتجوا عليه
وان كان الى حد محذور فسادا من ذلك ولم يحتجوا عليه فسادا
او على حسن الظن والدلالة عليه فان اتم ذلك وعرفوا علموا وانفقوا
واعلمهم على ذلك كان لهم من ربحهم بها ومن لم يمت ذلك كان لهم ما سددوا
وانفقوا وعلمهم وعلمهم انهم دخلوا معهم برأي العدول وما ينبغي
كان للارض ولم حصته من ذلك وقالت وقال له سهمي على سبيل مشارك
البلد في فعادة الارض وطهر الزمان وكذلك سبيل الغاي فافهم ذلك انه
اعلم **مسألة** قال المؤلف الذي عرف في الخبر اذا كانت مشتركة فافهم
انفقوا على ربحها فذلك لم يكن وانما ربحهم بوزع انهم ولم يربح شيئا
ان يربح او كان مشترك بينهما واغيا كان لربح من ربحها مقدار حصته
بالايات ويترجمها بقدر حصته شركا فيه وليس لشيء يكسبه من هذه الصفة والله
اعلم **مسألة** وقال المؤلف من اجل اننا لم نذكرها الى موضع معلوم فقلت دون
ذلك ان على المذكر في بفسط الموضع فان وقعت الاجرة على غير معين من
الدواب فقلت كان عليهم ان يجعلوا على ربحها سواها الى الموضع الذي كان
بينهما الا ان يكون لم يربح من عدم الدواب او غلا في كره لمعوق حدث
من خوف فليس يلزم ان يكون له ربحا باضعا فولم عليه الاجرة بنفسها
ذلك وهذا فرق بين العذر وبينه والله اعلم **مسألة** وقال المؤلف في حال الاجرة
لمعتا الى بلد معلوم وكثر معلوم وادع ان يربح ذلك المتاع الى رجل
فراهم ذلك البلد فلما وصل الى المتاع الذي حله اياه هل يجب عليه كره في
رجعته اليه قال في ذلك اختلاف منهم من رأى ان كرهه ومنهم من لم يره
ذلك لانه ربحه بغير رأى صاحبه ولله اعلم **مسألة** واذا كان لرجل الاجرة ان
يستعمله في ان الاجرة ما له نفسه ويحب له فيها الاجرة عن نفسه متى ما شاء
واطاعت نفس الاجرة ان يعمل هذا الاجرة غير ان يكره له متاعا اذا كانت له
عينا بغيره فاستعمله لربحها **مسألة** وفيه عنده خيال وسرعة عطاء
رجل امانة يبيعها في الهند فساد الامين الخاص البنادير وروهم البيع وغير
اختار منهم الى مسقط فادري ما اخذ ما له في غير الامين لا السراطين
العشر مسقطا ما الحكم فيه قال لا لاجير لما يسافر مع اخيه لا يربح في رجل
والعمل هذا اذا كانت المقاطعة الى مدين معلوم لا في الهند فان الهند ديار كثر
فان كان البنادير مولا فله عطاء مثله لان البحر لا يملك وان كانت السلطنة قد

ضاعت

ضاعت لم يكن يربحها الى
كثير من رجل يربح الى بلد
البحر الى بلد الى البحر
فربح في ذلك ما يربح
ما من والده اعلم
هو من ربحه وانما في
على صناعه في ربحه
او يكون ما اعلم للاجر
انني اعلم من ربحه
الذي اوجهه ربحه
الذي اوجهه ان كان له
على ذلك من ربحه
في الدابة في بعض القول وفيه
فله ان عليه وما له
وان تلف في ان تلفه فان
لصاحب الحق والله اعلم
كل من ربحه او كرهه
ان يربح في الوقت الذي يربح
والغيره الى ان معلوم وفي
لا يربح ولا ربحه ان
ان يربح في العلون وفيه والله اعلم
ان يربح في ربحه
يكون القوام من ربحه
في الدابة في ربحه
له من ربحه في ربحه
لشركه في ربحه
الزواج ان يربح في ربحه
بعد ربحه في ربحه
ويأخذ حصته في ربحه
في ربحه اذا كان ان يربح

صاعت لم يكن صورها الخافض بالقلع عنه مثله والله اعلم **مسئلة** ومن
اكثر من رجل يعبر الى بلد خرج المكثرى ما يعبر ثم يرجع يقول لم يقدر
البيعان يبعثني الى البلد وقال مات البعير هل صدق قوله قال
قوله في ذلك حايث وليس عليه الايمان **مسئلة** وقيل ان يمدع وعليه اليانة والاخرى
صانم والله اعلم **مسئلة** ورايت رجلا يطعم له جاجوز منه فخرج
هو جوز فزالت واخذ في طعن الباقي فادعاه لقلعة بعد ان تحنه او قبل ان
يطعمه بضياح فلزمها وسرق او غير ذلك يكون القول قوله ولا ضمان عليه
ام يكون كالفعل بالارادة يده ولا يقبل قوله ويكون صامنا **قال**
القاضي ناصر محمد بن احمد هذا صانم ولا يصدق في ادعائه التلف والجبن
الذي اخرج به انة نفسه هو صاحب الحب **قال** الصالح الاجل الحب
الباقى فلو عثر ان كان له العشر على محنه وان تلف على هذا بعد ان
طعمه فلا شيء لذلان يبقى منه شيء فليس له فيما بقي ويكون القول قوله
في التلف في بعض القول وقيل لا يقبل قوله وعليه اليانة لا ناجير وان صح التلف
فلا ضمان عليه **واما** ما بينه وبين له فلا ضمان عليه وان كان ما يدعي حقا
وان تلف قبل ان يطعمه فانما بين فيه والقول فيه قوله والجوز الذي عثره هو
لصاحب الحب والله اعلم **مسئلة** ورايت رجلا يطعم له ذئب
كل شئ يكله او كل سنة هل يكون هذا ثابتا وهل له اعادة رجعة ان اراد
ان يرجع قبل الوقت الذي بينهما **قال** قد اخرج ذلك في الرعاية للذوات
والقبيصة الى اجل معلوم وفي الرجعة للقبيصة اختلاف اذا كان الى اجل
كما وصفت ولما رجعت اذ ارجع على هذا القول وبما خذ عنه مما علف
لا يجزى له العلوقة فيه والله اعلم **مسئلة** وفي شركين في ارض زرع
احدهما بغير رضى صاحبه جلب حصته من الارض وفيها اربعة شريكه
يكون للزارع من تلك الارعة وهل يحكم على شريك ان يترك زراعته حتى يدرك
وهل للمدرك بوزع حق في الزراعة **قال** الذي عرفنا ان وزرع ارضا
له وشريكه لا يزرع بسبب الشراكة وبعض الحكم اثبت الزرع للزارع وبعض
للمشريك اجزاء حصته من الارض على الزارع يعطيه الاجرة وذلك ولا يحكم على
الزارع ان يقطع زرعه منها وفيها قول ان اراد الشريك حصته من الزرع فلم
يغير حصته من الارض ويرد على شريكه الزارع بقدر ما عثر ويدفع عما
وبما خذ حصته وكلما القول عدل والله اعلم **مسئلة** قال ابو القوارى
رحمه الله اذا كان لصيام بضعة الاجير على عمل فعمل الاجير ان يعلم

[illegible]

1

[illegible]

وجعها فاما الرجعة وللعامل عناق ولو كان الخبز في الجوز وغولاما الرجعة
 ماله يدخل في العمل فاذا جلا لم تكن لها رجعة وقاله جرون ماله يحضر
 فلما الرجعة فاذا حضر فلا رجعة له على العامل ولا يعلم **مسئلة**
 وسالته عن العامل هل عليه ان يسجد ويصلي الفجر اذا لم يشترط عليه ذلك
 الماله قال اما السجدة فقد قيل انه على العامل وانما سجد الفجر فقد قيل انه
 على مال الماله ان يكون في ذلك سنة معروفة بين أهل البلد اجبت ان يكون
 في ذلك لهم وعليهم ولا يعلم **مسئلة** واذا قال صاحب المال حضر على مال
 فكم العامل فاما على العامل في الحضر بقدر نصيبه ان كان له ثلث الفزعة
 فعليه ثلث الحضر وعلى صاحب المال ثلث الحضر وكذلك ان كان له ربع
 فاما عليه ربع الحضر وثلثه ربع الحضر وعلى صاحب المال ربع الحضر
مسئلة وعني رجل يعمل على ثمن ولا يجبر ذلك العمل شيئا ولا تحمل العمل
 هل له على صاحب العمل عناق قال فان كانت العمل لم تحمل شيئا كان
 للعامل عناق وان كانت العمل قد حملت شيئا قليلا او كثيرا ونبتت العامل
 كان له نصيبه فيها نبت ولا عناق له بعد ذلك **مسئلة** وكذا ان كان له نصف الحضر
 منها شيئا فلا عناق له **مسئلة** وكذا ان كان له نصف الحضر فلا عناق له ولا يعلم
 اعلم **مسئلة** وعني رجل يعمل على الحصة هل للعامل حصة في عس العمل
 وحطب القطن وعسو الذرة والتمر والبرام لا قال له العمل في هذا كله لا
 ان يشترط صاحب المال له في هذا ان يسره في هذا عمل الشتر تاب **مسئلة**
 وكذا ان كان كانت سنة البلد ليس للعامل في هذا شيء فلا شيء له في ذلك الا ان
 يشترط العامل ولا يعلم **مسئلة** الصبي وفي الصباغة يحتاج المخلط
 فضة ويخلط قدر الحصة يجوز ذلك اذا كانت لا تقوم الا بذلك وباجل
 عوض ذلك من ذراهم واذا صاغ فضة فزعه لهما ما احتاجت له وصرفها
 بالذراهم بغيره ولم يعلمه ان يخلط فيه شيء من الصبغة انما جاز في الاثوان
 عليها اعلام واذا اخذ فضة على الفضة والحاس بقيمة الفضة فعليه رد
 ما اخذ من الحاس فضة لان هذا العشر والثاني ان اخذ عوض الحاس فضة
 بقيمة الفضة ولا ينفعه لئلا والاستعفاء من غير رد الحقوق واذا لم يعرف
 اصحاب الجوز صان عتلات المال المعلوم ومنه وفي ذلك ما قبله وقاله
 الشيخ ناصر عيسى ان عتلات من جزماء لم تكن ويعرف بذلك ومن فعل ذلك لم
 يعرف من علمه فاما يخاف عليه الضمان وعليه ايضا مع ذلك القيمة والضمان
 ان عرف ربه تخلف له منه وان لم يعرفه فهو بمنزلة ما لا يعرف ربه وقاله
 القاضي ناصر سليمان اذا كان متعارفا بين الناس فلهذين يصوغون الفضة

لا يعلمون

لا تقدر ان تعلم ما
 ذلك العادة العارفة
 الصبغة وقاله الشيخ
 الماله وكان عاردا أهل الصباغة
 يصيب ذلك والاحسن ان
 يعرفه ولا يعلم
 فاما ما لم ينم ما
 له ولا يعلم **مسئلة**
 الزمان معونة على كل القول
 مثل القول الحاضر مثل
مسئلة الماله واذا استأجر
 فادارها راجعة مات
 احتاجت هذا في العمل
 وتكون فادارها راجعة
 في العمل لم يكن عليه حصة
مسئلة الصبي واذا اقام
 وقال صاحبه قد انقضت
 الفصل ولا يعلم **مسئلة**
 فاما ان لم يقبلها او قال
 وعني رجل ان لا زال العمل
 في العمل ان لا زال العمل
 وان لم يكن ذلك بل يجره
 في العمل اذا دخل العامل في العمل
 ان كان الوقت فله ان لا يعلم
 العمل لا يعرفه ومنه
 ذلك في الشهر واليوم ولكن
 الواحد وان كانت الاجرة
 في العمل لا يعلم من العمل
 في العمل لا يعلم من العمل
 في العمل لا يعلم من العمل
 في العمل لا يعلم من العمل

لا يقدر من على تأليفها على بعضها بعضا لا بالصحة وسكنت النفوس على ذلك بالعادة الجارية فمما ليس في الصانع عيش بل استعان على إصلاح الصيغة . وقال الشيخ عبد الله بن محمد بن رشيد إذا كان ذلك ما يسهل الحام إليه وكان عادة أهل الصيغة مع وقت عند الناس ولم يوردوا لغشي فلا يصح ذلك والأحسن أن يبين ذلك المشتري ليكون عالما بما يعلم البائع برضاه وإسداءه . **مسئله** ومنه وعن رجل من أئمة أهل الجوف قال طعنا ما هل لأن ينأى فما أحسب إلا أنه ينأى في أوقات النوم الذي لابد له منه وإسداءه . **مسئله** ابن عبد الله وأما قول الأجير إنه يخرج عن المالك أو ما مقبول على كثر القول وكذلك ما شاع في المذهب مقبول فله فيه . وأما مثل الأعمال الخاصة مثل إتيان فلا يقبل قوله أنه حتى يوقف عليه وإسداءه . **مسئله** الزاملي وإذا استغفر أحدهما فزعم أو كانا من الأصول التي يجوز فقاد فقام أحدهم مات القاعد وخلف بينهما وأعيانا إذا انقضت العقارة احتج مثل هذا إلى خلاص من أجل الأسماء والأعيان إذا انقضت العقارة وتركه فقد برئ منه . قال ابن المقدر إذا انقضت عقارته صار واحد والمسلمين ولم يكن عليه حفظ ما استعد حفظا يخصه زدوا المسلمين وإسداءه . **مسئله** الصبي وإذا قال المذكر لا ثم ما سئله لم يتعم السنة . وقال صاحبنا فذا انقضت فقال بعض المسلمين يحسن في هذه المسئلة معنى الاختلاف وإسداءه . **مسئله** ومنه قال علي وأجد العتمة وبشاهها قتلها فإن لم يقتلها أو قال لا اقتلها إلا بأجر فعلى قول من يقدر على جرح المثل على غيره لأنه في الطاعة وعندنا أنه يختلف في لزوم ما زاد على أحسن المثل وخاف أن لا يجعل أخذ الأجرة لمن قدر على قتلها لأنه فرض الكفاية والزعم فذلك ظالم يكن غيره بقدر على ذلك وإسداءه . **مسئله** ومنه وفي الأجرة المجهولة إذا دخل العامل في العمل ورجع المجهول ما أبرئت منه . قال ابن كان الوقت مجهولا لم يجد ودخل العامل في العمل فبجبهى إثباته إذا كان العمل والأجرة معروفين مثل أن يبتأجره لكل سنة ولم يقل هذه السنة وكان ذلك الشهر واليوم وكذلك الاختلاف ظالم يدخل في العمل في رجعتها واحد مما وإن كانت الأجرة لم تقسم وسيم الوقت ففيه اختلاف قبل العمل في العمل ويعد قبل الفراغ ويرجع إلى جرح المثل إذا رجعه وإن كان العمل مجهولا ودخل منه ففيه اختلاف إن لم يجوله في عمل آخر فليست فعلى قول من يجعل مقتضا الملاجير بقدر الجرح مثله لا يقدر ما يقع له عينا المقاطعة الأولى . قال قديلا فالقولون ويجوز في مقدار الأجرة المعروفة

قالوا له انما
 لان ما لم يحضر
 مسند
 رجا عليه رب
 فقد قيل انه
 ان يكون
 فترى على حال
 في الزمان
 عند
 في ذلك مع
 فاعلم
 تحمل
 شيئا كان
 في العمل
 وما لم يجب
 فانه والله
 عسى ان
 فقد كذا
 •
 في ذلك
 في الامام
 ما يجب
 في امرهما
 في القرآن
 في تعليمه
 في حقيقته
 في الامم
 وقال
 هل ذلك
 في القرآن
 وقال
 في حقيقته

على حساب ما على الاجير وانه علم **مسألة** الشيخ ناصر خمس في اوجله
ان يستاجر على صلاح في او غير اقلون اجرة الاجير فعلقته على الامور
على الامور **قال** تتعلق الاجرة للاجير على من استاجر وما على المأمر
يتعلق على الامر **قلت** فان قال له ان لا يكون اجرة على الامر على
المأمر **قال** على الامر واما ما هو على هذه الصفة وانه علم **قلت**
فان فعل الاجير المخصوص في علمه شيئا لا يجوز له الامر والمأمر يشق ام
لا **قال** لا يلزمهما شيء وفعل الباطل على من فعله وبعده **قلت**
فان قال الجليلي فحقه الصلح الشئ الفلاني واستاجر عليه ولم يقل له ما كان
عليه من قبل يلزم الامر شيء ام لا **قال** لا يلزم الامر شيء والصفة وفعل
استاجر جلالته ان صاحب الزرع اذا كان يخرج الشايف وشوايفه قل ان
بيدك الزرع ويعطيه بقدر ما تشاء في الايام واجل انما ادعاه عليه ان يضع
في الشوايف ونسكك اساق شوايفه هل صاحب الزرع اخبر الشايف
ام لا **قال** اما اذا استاجر الزرع ان يستغفر الزرع فانه الحق مجزولة
ومضى ما اذا الشايف ان يخرج او اذا صاحب الزرع اخبره فليس الشايف
قد رعا به على نظر العدول ان لم يتفق هو وصاحب الزرع على شيء **•**
واما اذا استاجر على شوايفه ايام معلومة ففي ذلك اختلاف قول
ليس لصاحب الزرع اخراجه ولا له هوان يخرج باختياره فان خرج باختياره
فلا اجرة له وان خرج صاحب الزرع اعطاه اجرة قامت **•** وبعض
قال قد علم الجاهل في هذا القول بحريه من الاحكام ما يجري في
الاحالات المجبولة بثبوت المعنا عند المناقضة وعدم التراضي
وانه علم **مسألة** في الدابة اذا اضرت على احد من الناس وكانت عند
راع مستاجر عليها ان لا يلزم راعي الدابة شيء وانما ذكر على الاجير وانه
علم **مسألة** فان كان الزوج يعمل بالاجرة وعمل في مال زوجته كما
يعمل غيرها فان رجعا ان لا يبطل عناه ولم يستأبدا حقهما عمل بغير
اجرة وان كان في العادة لا يعمل بالاجرة فحكمه كذلك حتى انه يعمل بالاجرة
وانه علم **مسألة** وفلا دخل في مال دعاه ملا على ان لم يترك ثم
التخل في بعض النخل وبعضها لم يترك فان للعامل حصته ما اترك الذي
لم يترك فله حصته واذا اترك في الحور الثاني وليس له منقر في اخره قبل احد
حصته واذا اخرج احد في العام الاول الذي تركه بعض النخل عوضه شيئا
من النخل الذي لم يترك وانه علم **مسألة** ابن عبيدان عن رجل اعطى
كذلك انما هو من فليح معروف ببيع خاير ثم ان المشتري بليحا فاقد ذلك

انما رجلا

الآن رجلا اخر استأجر
يعمل له مال على ان
تفقد القدر اقام له
المقتضى حساب والمقتضى
عذر ان لم يقدر ما يلقى
الرجل لا يسمع من القدر
بده الطرفان المشتري
يعمل القدر فلا يلزم
مسألة ومنه في رجل
فقال الزرع اركبك بكذا
رجل في هذا نظر العدول
وانه علم **مسألة** ومنه
يقصر له وما اذا عتد
الامر او لم يعمل الامر
او زعمه بغير واعيب
هذا الظاهر الظاهر ام ليس
الامر على المأمور في
سبب من انما او اقبل
وتعذر من شأنه
كانت القدر ان يدبرهم او
وهو فعمل الخواص في
القادر ان القدر او
بما انما عمل باخي ذلك
انما العمل انما هو
التي معناه انما هو
المال نفسه والقدر غير
البيع الجاهل وانما العمل
القدر ان لا العمل وانما
والمنطق في البيع انما
فعمل في البيع انما العمل
وكان العمل من مسكنه في
يعمل له على انما العمل

الماء جلا آخر ستة زوايا كذا لا بد من فسخه ثم اراد المبيع فله ما له هل
يجوز له فداء ما له هل يجوز له فداء ما يده ولو كان المستعمل والفقاع وهل
تنقص الفعارة ام لا قال ان للمبيع فداء ما له وتنقص الفعارة ويكون
للمقعد بالحساب والفعارة فيما مضى من الاشتر وما بقى من الاشتر فيسقط
عنه فلا درهم بقدر ما بقى من الاشتر ان كان سلم جميع الدرهم للفقاع ذاك
الذي لا تنقص فيه الفعارة مثل ذلك اذا اشترى رجل كذا ثم ماء فله معلوم
بيعه الجار ثم ان اشترى بالجار احوال ذلك الماء لجل آخر واد الحاله ان
يعتبر تلك الفعارة فلا يعتبر في تلك الفعارة فاقم المرفوع في ذلك واسد اعلم
مسئلة ومنه وفي رجل نزع ارض رجل طاب له صاحب الارض بالفعارة
فقال اقرا ارضك بلافعارة من يكون القول قوله قال لا يجوز ان
يرجع في هذا الموضع العود وان قالوا ان مثل ذلك لا يرتفع عليه الفعارة
واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا اوجد احد ان يستقوله ماء ونفق ولم
يقتر له وماء احد بعينه فما استقوله ولم يقل لبيد لا يسقي به مال هذا
الاو باء الامر ولم يعلم الاوان الماء فليس هو وعلم بعد ان ذم ماء المسعود
او ماء يقيم او غايب او افعال هذا على صاحب الما ضمان اذا سقي ما له
هذا الماء من الماء ام ليس على شيء قال لا يلزم الا ان سقي الضمان بل على
الاوان على الما موقوف فعارة الماء واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومن لم
سهم من يثر ايتام او اغباب ان في هذه الفعارة اختلاف وقوله اخذ حقه
وقول حتى يعلم ان شركا في اخذ واسمها هم كان لهم لينتم ولسجد واسمهم
كانت الفعارة بدو لهم اوجب لكل ذلك سواء واسد اعلم **مسئلة**
ومنه وفيمن فداء المدة عشرين ثم بعد سنين او اقل او اكثر مات
الفاعد انقبت الفعارة الى مدها قال اذا كانت الفعارة في ارض
بعضه لا تخل فيها ففي ذلك اختلاف بعض فنت الفعارة الى مدها وبعض
البلد ذلك المحمل فيهما واما اذا كان فيها تخل فلا يثبت ذلك الا في السنة
التي مضى بها الهاك ولا تثبت بعد موت الهاك واذا كان للمقعد يعمل
المان بنفسه والفعارة غير ثابتة فغير المقعد عليه عنه وهذا خلاف
البيع الجار واذا اختلفا فله اجر مثله واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومن
انقدا لا للمدة وباعه قبل انقضاء المدة فلا تنقص للشري في الفعارة
ولما ينقص في البيع اذا لم يقضه وقول اذا كان على المدة الفعارة فلا
تنقصه في البيع واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا كان الصبي ممن يخدم
وكانت الخدمة مكسبه فجاز استخدامه وجاز لمن استخدمه ان
يعطيه اجرة على قول واحد وان صاب الصبي شي فلا ضمان على من استخدمه الا

فمنهم من قال
على المرام
وما على المرام
على المرام
فقلت
وشرقا
قلت
له ما كان
في رجل
أفنة قل
سان ضيع
الشاف
محبون
لشاف
يوني
قول
عرج باخ
ويعض
الحرق
لراض
ت عند
جور الله
فند
عمل غير
على الاله
ملك تفر
شر الله
لأحد
شبا
لأجل
فقد ذك

يرفعها الى الصايغ يصوغ له جبلا او قال ادفع الى فلان الصايغ يصوغه فقصه
 منها وقال قد دفعته الى الصايغ الذي اوزن له يدفعه اليه فقال الصايغ ذهب
 من ادخله الصايغ اتم يدفع اليه شيئا فلا ادرى عليه ثمنها قالوا قولتم مع يمينه
 ان دفعوا امره وما خافوا فيه والى الله **مسند** وهذه الخبايا التي
 يحيط اليها والى الله ويحصرها ويقطع اليه او غيره وفضل شيء من الفؤاد او
 الخيط ما يجيب فان لا يعمل ما لا يملك الا يطبق نفسه فلذلك اوتوا
 وما كل شيء يخفى به العادة بين الناس في تعارفهم وتخرجهم من حجج الادلال
 بينهم فلما اقول يخرج ذكرهما يطبق به النفوس وتصلح به القلوب والوفيق
 على الشهادة والوفيق عليها خير ولا اتقحم عليها والدخول فيها وعجب لمن
 يلمى مثل هذا ان يستحضر المال وان توسع يقول قال الصالحون في الناس
 عليهم السلام والى الله والى الله **مسند** عن الشيخ راشد بن سعيد الحمصي في وكيلا
 الغل اذا كان مشروطا عليهما ان يكون تحتفظ اليه بحجر الفلح هو استاجرهم
 على كفة اخرى لانهم يجمع ثمنهم ويكون لاجرة ثمنهم وكافة وقبل الاحتفاظ
 عليهم لا **قال** فالذي عندي من طرف المذكرة لا الغنياء انهم يقولون ما
 ذكرت الا جعل له ذلك من وكلاءه وكان الوكيل لمؤكل اهلا لذلك من يصر
 وجدا لويل والى الله **مسند** وهذه وفيهم من رجل يتخلف في حياته ومات
 المنيخ ثم انما يخرج حازا النخل اذا ذكرت ومات لم يكن خلة النخل لو دفنت
 المنيخ لم يمتنع **قال** فالذي عندي على معنى ما يوجدنا اذا مات المنيخ
 فالنخل وثمرتها لو دفنت المنيخ الا ان يكون مات المنيخ والنخل قد ذكرت ثم جئنا
 في المنيخ والى الله **مسند** من مشيخة المعتمد اذا تلفت الزراعة
 كان الشايف اجرة تامة اذا بقي من الزرع ولو مقدار حق الشايف وان تلف
 كله كان له مقدار ما شاف هكذا وجدت والى الله **مسند** وعن رجل
 اتى من رجل صاحب مسمى واكثر احياء من زراعتهم في عليها الدابة
 فافسد جنتها فاستع وصاحب الجنت عن اخذ ذلك الجنت وطلب جنتا حلة
 وقال صاحب الزراعة ليس اقدر لا على زراعتي ولا اعطيك لا افر زراعتك
 قال يعطيه عن هذه الارض اذا كان جنتها فاسدا قلت فان شرط
 عليهما يعطيه من زراعتهم **روى** قال فهذا فاسد والى الله **مسند**
 وسألت عن رجل استاجر ارضا لزراعة فيها اها سها ثم تركها **قال**
 ان استاجرها في وقت معلوم وزرع معلوم فقد ثبتت عليه اجارته وان
 لم يسم اجارة معلومة لم يزرع معلوم لم يكن عليه الا اجارة الامتداح
 استغلبا عن زراعتها والى الله **مسند** الفرس وسألت عن العوام اذا استاجر

[illegible]

على الزرع ما يبايعه المهنقي يستحق شيئا في نصيب المهنقي ام لا
قال الذي يجعني من القول في هذا ان يكون ذلك مشورع وصاحب
المال وان اقل من هذا الحجة وان لم يكن من نفعها منحة وحكام المسلمين
وقام في ذلك بالحق ولشريكه عما لو كان حاكم عدل كان ذلك من ان يكون
على من يملك في حصته ما يستحقه هذا الشايف وارحوا ان يكون على من يملك
ذلك على قول من يجعل السيد من يملكه وادع علمه **مسألة** ابن عبيد ان
وفي الذي يحلق رؤس الرجال بالاحرام وكل احد يعطيه شيئا من العلبوس غير
الاحرام هذا يعطيه قلبلا وهذا يعطيه كثيرا يجوز ان يقاطع قبل الخلق
ام لا قال انما المقاطعة في مثل هذا لا تجعني ولما اذا اعطاه شيئا
بعدها حلقته ورضي به قد كرا حيا وادع علمه **مسألة** ومنه اذا اشترى
رجل جلا يشوف لمرزعه هكذا وكذا الى ان يصيف الزرع فبذره الاحرام
مجمولة ويكون للاجير عنه مثلان خرج من ذات نفسه ولو كان جرحه
من غير عذر على اكثر القول وان شرطها حيا الزرع على الاجير لم يتم ما
قاطعه عليها الى الصيف فليس لك على شيء في ذلك اختلاف **مسألة** قال
ان هذا الشرط ثابت على الاجير وقول لا يثبت وانما احتجنا انما يذهب
عنا الاجير وان كانت الشواقة الى جلد بعد وخرج الاجير من بعد فقول
لا شيء له وقول له عنه وكل قول المسلمين صواب وادع علمه **مسألة**
الشيخ ناصر عيسى في رجل اقتعد من صاحب السجود وكيل له وكان له سابقة
يسقيها واحد هاتر في مال له رجل فزرع هذا المقتعد هذه الارض قطنا
وزرع جواب هذه السابقة فوريانا فلما انما التوربان اولاد وكل هذا
المسجد هو هذا التوربان للسجود وقال المقتعد انما اقتعدك لزرع الارض
لا السابقة وقال المقتعد انما اقتعدت هذه الارض ولا يكون الا
بساقية وقال الذي تم هذه السابقة في مال له هذا الزرع في مال الذي
قال اما ما زرعت في وجعني السابقة او وجعنيها فهو ريت الارض التي فيها
المسقى ولا تعلم في ذلك اختلافه واما ما زرعت في بطن لساقية مساوية لمال
من غير مال لقولنا ما ثبت في بطنها فهو ريت الارض وقول هو ريت
الساقية وان كانت نازلة او من بطنها في بطن لساقية ولا تعلم في ذلك
اختلافه فعلى قول من قال ما ثبت في بطن لساقية المساوية لمال من غير
في مال لصاحب المسقى فانها تكون لرب المسقى لا للمقتعد فيها بحسن
عندنا اذ لم يقع هناك شرط في زرعها للمقتعد وكذلك في السابقة
النازلة والمربعة من غير عظمة متان قال يعز هذا من اراء المسلمين

ما لم يقع

ما لم يقع حكم في ذلك من غير
حيث رسام وفي رجل اقل
لم يزرع حتى تمت السنة
انما سلت لك بقاها انما
والفقد نزع الزرع سنة
والفقد لا تغلق ان يقع
فهي تقاها من دفع
والفقد المقتعد فله هذا
زرع الزرع اذ لم يقع
على الزرع اذ لم يقع
كذلك سنة او اقله
زمن تقاها المقتعد له بغير
وليس على المقتعد وقت اجرة
الارض الممنوعة او المقتعد
السقي والشاف الزرع
السقي لم يلزم له
لا في ذلك خلافا قول ما ذكر
وقول على المقتعد او الممنوع
عليه في ذلك اختلاف وجها
السقي اذ لم يقع الزرع
الحق له قال في ذلك كراه
ويصل له وجهه وقا بعض
ياخذ ذلك وادع علمه **مسألة**
فقال الذي لم يزرع حتى تمت
رئت المال ما يجب عليه
على الزرع حتى تمت سنة
سئل ابو سعيد عن رجل يزرع
عليه سنة له ثم يزرعها
التي على من يملكها انما
منه وادع علمه **مسألة** اختا
الغاية الى رجل يزرعها

ماله يقع حكم في ذلك ممن يجوز حكمه بذلك واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ
 حبيب بن سالم وفي رجل اقدر جلا ارضا السنة بكل لا رية ثم انما المقعد
 لم يزرعها حتى مضت السنة وادار القاعد ليقعدها احد يعبر وقال القاعد
 انما سلكت لك قعادهما لالزمتها ولم يزرعها سنة ولم يكن بين القاعد
 والمقعد شرط الزرع سنة محدودة كيف الحكم بينهما **مسألة** قال في هذا القاعد
 والمقعد اذا اتفقا ان يقعد سنة هذه الارض ولم يزرعها المقعد
 فيجب القعادهما منذ وقع الاتفاق علىهما منها الى انقضاء السنة بالاجرة
 الواقة المقعورة فلهذا الاجرة اذا انقضت السنة منذ وقع الاتفاق
 وزرع اوله يزرع اذ لم يقع شرط هناك والسنة الثانية بعد ذلك القعادهما
 غير الاولى لهما واسد اعلم **مسألة** ومن فسخ رجلا عالة ماله بعد موته
 كذلك سنة او وصي له بقلته فمجان او مخته او وصي له بقلته سنة
 زمان فقال الموصي له بقلته للورثة ان عليكم سقي هذا المال وانالي الغلة
 وليس على اناسقيده ولساجر هو والورثة قال في سقيه قال اذا كانت هذه
 الارض المنوحة او الموصى بقلتها اذمت نخلة شجرة فاذا عمل عليها يكون
 السقي بالنصف لان اهل الاصل السقي بالنصف لان اهل الاصل
 السقي صلاح اصلهم واصحاب الغلة السقي بسبب كون غلتهم وصلاحها
 لان في ذلك خلافا لقول ما ذكرناه وقول ذلك على صاحب الاصل
 وقول على الموصي له او الممنوع واسد اعلم **مسألة** الصبي وفي قاعدة السليح
 لكل شهر كذا اختلاف ووجدناهم يجيزونه واسد اعلم **مسألة** الذهلي واذا
 اعطى احدا جارا على ايامه اذ لم يرض صاحب الفحل بغير ايامه المعطى وصاحب
 الفحل لاه قال في ذلك كراهية وبعض اوجب على من اخذ الاجرة الرزق
 وبعض لم يوجب عليه رزقا وبعض قال بالارضة لمن يعطى واكثر كراهية لمن
 ياخذ ذلك واسد اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي الميعة اذ لم يتم عمله
 فزقل اذينة او زقل حبس على حيثه وطلب ما يجب له من ذلك وطلب
 رتب المال ما يجب له كيف ترى **مسألة** قال في ذلك اختلاف قول ابن لبيد
 عمله ولو استباح جميع عمله وهذا القول لا خير اكثر واسد اعلم **مسألة**
 سئل ابو سعيد عن الذي يعطى المندى سلعة من يبيعها فينادي المندى
 عليها فتبلغ عشرة دراهم فلم يرد صاحب السلعة ان يبيعها بذلك
 الثمن هل يلزمه المندى ارجا قال نعم **مسألة** قلت فكم يلزمه قال اجر
 مثله واسد اعلم **مسألة** اختلف في اقينية في المدونت سهم حتى من
 اللذبة الى اجل معلوم فقال بعض اذا كانت الاجرة على علف اللذبة سهمها

المقعد اذ لا
 وصاحب
 اجرام السليح
 من ان يكون
 يكون على غيره
 من عيادات
 موصي عن
 لم يزل الخلق
 قاه شيئا
 من ذلك الشيخ
 الاجابة
 حروجه
 ثم ما
 قال
 لا يذهب
 فيقول
مسألة
 من ساقية
 روي نقضا
 بل هذا
 زرع الارض
 من الا
 الزا
 في يها
 او يبال
 مولد
 في ذلك
 في ذلك
 من
 ساقية
 السليح

وقال الذهلي ان القضية ليس للنساج اخذها ولا لصاحبها شيئا اذا كان يعلم انما ليست من ثوبه وفي موضع آخر وجوابات بعض المسلمين لا يفي شيئا القضية من عند النساج كانت حرة ولا وطنيا او كانا ذاعت اعضا من ثوب فلان هو اما اذا لم يعرف ذلك وعاب عليه فجاوز شرع وعطيته واصدا علمه **مسئلة** وفراخذ منه السلطان ما لا يقل الا اخرجه منه ذلك على كذا **قال** يختلف في وجوب كرايته عليه لانه واجب عليه معونه اذا قدر ولقد علمه **مسئلة** على الشيخ عبد الله عمر بن زياد فيمن اوصى بجزء على وصي غير ولد فعقدها الوصي على الاجير رجله ولد ونحوها ايلزم الوفاء بنقد بل الموصى ان الوصي اذا اختلف الصف **قال** اما ان تعرف الوصي الاجير لما وصى بها فلان من فلان من بلد كذا فلم يصف بل بلد الموصى زاد ونقص وان لم يعرف ذلك فالاجرة على صرف بلد الموصى والزيادة عليه لا على الوصي واصدا علمه **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله مراد في رجل شارك رجلا على أرض فبعضها او عمرها شيء عشرة سنته تجزئ عنها فعمى هذا الرجل مقدار عشر سنين فما اذا الرجعة وطلب ان يعطيه صاحب الارض بقدر ما مضى من الزمان واي صاحب الارض **قال** لا اعطيك حتى تتم ما عيك من الزمان ما الحكم بينهما **قال** اذا كانت المفاسلة الى مدة معلومة من السنين والوسع شيء من الخوص ثم دخل الفصل المفاسلة ثم اذا الرجعة فاعطى صاحب الاصل فلما رجعة لاحدها والاورثتها والشرط ثابت الى اجله وان لم تكن مفاسلة الى مدة ولا الى الموضع شيء من الخوص وادار احدها الرجعة فلما رجعة والمفاسلة قد رعنا بغيره واعتد وان مات احدهما قبل ان يرجع في هذه المفاسلة المستقصدة فالمفاسلة ثابتة على اكثر القول قول المسلمين لان المفاسلة ضرب من البيع والبيع المجهول ثبت بموت احد المتبايعين على اكثر القول واصدا علمه **مسئلة** وعند وفي رجل يزرع زرعاً وعمر عليه حتى يثبت الزرع ثم يلدان يشارك رجلا في ذلك الزرع فحسب ما عمر عليه واعطاه ذلك نصفه يكون ذلك له نصف الزرع وسلم كل واحد بقدر ما يوزن به ايسرهما ذلك ويكون هذه شراكة جارية ورجلا لا ام لاه **قال** اما بعد ان يثبت الزرع ففي ذلك اختلاف **قال** مر قال جابر **قال** وقال **قال** لا يجوز اما قبل ان يثبت الزرع فجايز واصدا علمه **مسئلة** عن ابيهم ناصر بن جريس رحمه الله في رجل ساء لا بالثلث فالتوى بخيل واراد ان يفسل ثلث المائل والتخلل الماء والارض **قال** صاحب المائل ليس له الا ثلث التخلل بالارض ولا الماء وادار وقت التخلل المفسول فليس له في الارض شيء كيف الحكم بينهما **قال** الشيخ للمفاسلة ثلث التخلل واربعا

فَمَا لَآ اَنْ
 وَلَعَلَّ الْاَمْرَ
 الْمَسْأَلُ الْاَوَّلُ
 حَقُّ الْاَجِيرِ
 بَاذَا انْقَضَى
 وَهِيَ رَافِعَةٌ
 وَتَقْدِيرُ
 لِقَاءِ الْعَمَلِ
 مُسَلَّمَةٌ
 لِيُطَاعَ مَا بَعْدَ
 الرِّضَا فِي
 رَضِ مَضْمُونِهِ
 وَتَقْدِيرُ
 رَافِعَةٌ
 وَاجِبٌ
 مَا بَانَ
 فَلَا يُلْغَى
 بِأَدَاءِ الْمَلَكِ
 بِحُلِّ عِلْمِهِ
 بِسِمِّهَا
 مَضْمُونُ دَكِّ
 رَافِعٌ لَهَا
 نَزْرُ دَكِّ
 الْقَطْمَانِ
 وَاجِبٌ
 بَوَالِغُ
 لَهَا قَتْمُ
 وَاجِبٌ
 خَدُّ دَكِّ
 وَاجِبٌ
 جَيْبُ
 أَحْمَرُ

[illegible]

فان باعها للمقعد على كون القعادة منها قال ان باعها عليه قبل
ان تذكر التمرة فالقعادة المشتري لان يشترطها الباع وان كانت قد
اركت فهي للبايع الا ان يشترطها المشتري واسم علمه **مسئلة**
عن الشيخ احمد بن محمد بن ابي القعدة رضى الله عنه ان يعطيه رجل ماء لسيبها وقدها
الارض ويمنها اولم يدربها في الارض يعطيه ماء لها كيف احكمه قال
يلزم المعطي الوفاء ان اعطاه الشئ من الارض معلوما وغيره عليه الزمها
يلزم المقعد في القعادة لانه لا تعرف ذلك اسم علمه **مسئلة** وفيمن
اقعد رضى الله عنه ان يقر رضى الله عنه او يقعد رضى الله عنه او يقعد رضى الله عنه
وتكون الاجرة له لا هل الرمة قال ان كان ولاه ذلك توليد فهو له
المراد ان يقعد لنفسه فعندك ان يكون له واسم علمه **مسئلة**
وقال مقعد رضى الله عنه فكل لحد زرعه ان لم يزرع الاجرة وشئ منها قال
يختلف في ذلك وقال يزرعها فعدك انما عليه فامره واسم علمه **مسئلة**
وقال ان يقعد رضى الله عنه فكل لحد زرعه ان لم يزرع الاجرة وشئ منها قال
قول عليه اجرتها وقول الاجرة عليه في الصواني وغيرها واسم علمه **مسئلة**
ابو سعيد رضى الله عنه رضى الله عنه اجرة على ان يعطى ذلك منها قال لا
يشت ذلك ولم يزرع اجرة رضى الله عنه قلت فان لم يزرع ذلك منها ولم يزرعها
ولم يزرع منها شئ قال معي ان الاجرة لازمة عليه قلت فان عناه
خوف عن رزقها وانقضت المدة قال ان كان منعه عن رزقها عناه
فله عناق وما انفق في رزقها لارض في موضع ان كان العذر ان يزرع
لجميع فالاجرة باطله وان كان له خاصة ويقدر ان يستعملها غيره
ويؤجرها غيره فعليه الاجرة واسم علمه **مسئلة** وقال مقعد رضى الله عنه
ثم تركها وغاب عنها ما يزرعها قال ان كان استاجرها اجرة رضى الله عنه
وان كان اخذها بمشركة وضيقها الزينة قيمة ذلك في وقت ما ضيق
لها واسم علمه **مسئلة** وانما تجلس المقتة للقيمة اذا كان ياخذ
ارض اليتيم اصله وان يعطيه غيره هل يحل له قال لا اما في الحكم فلا لانه
يقعد نفسه وان فعل ذلك جاز في بعض القول ويكون على مشركته
اهل البلد ما لم تقدر رضى الله عنه في ذلك حجة حق او يجعل ما يجب للاتباق في
مصلحهم واسم علمه **مسئلة** النامي وهاهنا يحق تقدر تصبغة بدراهم
قال لا يجوز ذلك وارجل ان يقد قولاً ان جاز واسم علمه **مسئلة**
ابو الحارث رضى الله عنه استاجر من يتي الى الماء في قارب حتى يصير طينا فباعه
العتي حتى صار طينا قال هو للجارح ولم يزرعه وقال ابو الحارث
ليس له الا ما سقى واسم علمه **مسئلة** وفي جليل انفق على ان يزرع

احمد

عن احمد بن محمد بن ابي القعدة رضى الله عنه ان يعطيه رجل ماء لسيبها وقدها
الارض ويمنها اولم يدربها في الارض يعطيه ماء لها كيف احكمه قال
يلزم المعطي الوفاء ان اعطاه الشئ من الارض معلوما وغيره عليه الزمها
يلزم المقعد في القعادة لانه لا تعرف ذلك اسم علمه **مسئلة** وفيمن
اقعد رضى الله عنه ان يقر رضى الله عنه او يقعد رضى الله عنه او يقعد رضى الله عنه
وتكون الاجرة له لا هل الرمة قال ان كان ولاه ذلك توليد فهو له
المراد ان يقعد لنفسه فعندك ان يكون له واسم علمه **مسئلة**
وقال مقعد رضى الله عنه فكل لحد زرعه ان لم يزرع الاجرة وشئ منها قال
يختلف في ذلك وقال يزرعها فعدك انما عليه فامره واسم علمه **مسئلة**
وقال ان يقعد رضى الله عنه فكل لحد زرعه ان لم يزرع الاجرة وشئ منها قال
قول عليه اجرتها وقول الاجرة عليه في الصواني وغيرها واسم علمه **مسئلة**
ابو سعيد رضى الله عنه رضى الله عنه اجرة على ان يعطى ذلك منها قال لا
يشت ذلك ولم يزرع اجرة رضى الله عنه قلت فان لم يزرع ذلك منها ولم يزرعها
ولم يزرع منها شئ قال معي ان الاجرة لازمة عليه قلت فان عناه
خوف عن رزقها وانقضت المدة قال ان كان منعه عن رزقها عناه
فله عناق وما انفق في رزقها لارض في موضع ان كان العذر ان يزرع
لجميع فالاجرة باطله وان كان له خاصة ويقدر ان يستعملها غيره
ويؤجرها غيره فعليه الاجرة واسم علمه **مسئلة** وقال مقعد رضى الله عنه
ثم تركها وغاب عنها ما يزرعها قال ان كان استاجرها اجرة رضى الله عنه
وان كان اخذها بمشركة وضيقها الزينة قيمة ذلك في وقت ما ضيق
لها واسم علمه **مسئلة** وانما تجلس المقتة للقيمة اذا كان ياخذ
ارض اليتيم اصله وان يعطيه غيره هل يحل له قال لا اما في الحكم فلا لانه
يقعد نفسه وان فعل ذلك جاز في بعض القول ويكون على مشركته
اهل البلد ما لم تقدر رضى الله عنه في ذلك حجة حق او يجعل ما يجب للاتباق في
مصلحهم واسم علمه **مسئلة** النامي وهاهنا يحق تقدر تصبغة بدراهم
قال لا يجوز ذلك وارجل ان يقد قولاً ان جاز واسم علمه **مسئلة**
ابو الحارث رضى الله عنه استاجر من يتي الى الماء في قارب حتى يصير طينا فباعه
العتي حتى صار طينا قال هو للجارح ولم يزرعه وقال ابو الحارث
ليس له الا ما سقى واسم علمه **مسئلة** وفي جليل انفق على ان يزرع

صاحبه لان خدمته ضعيفة ما ترى قال ان كان هذا الثوب ونظر
 العدول خدمته ضعيفة كان له غرض مثل غرضه ان لم يجد مثله
 والمرة الذي عطاها الفساح واجمع لصاحب الفساح الثوب للفساح وابعد
 اعلمه **مسألة** واذا فرض العامل ولم يقدر على العمل هل يحكم عليه بان يخرج
 اجيرا مكانه ام لا قال ان العامل اذا فرض ولم يقدر على العمل فليقبل ان يقدر
 احدا مكانه في الجزاء والا هاتين واذا تفقا على ان يرد المفقود على العامل كذا
 كذا لا ريب فيه ان العامل من عند المصاحب الزرع بخلاف ذلك على قول بعض المسلمين
 وان تفقا على ان يدخل المفقود عاملا ويكون للعامل الاجير شيء والزرع
 وللعامل الاول شيء من الزرع فذلك في نظرها ولا يتعري هذا الذي ذكرته
 واما ان يخرج العامل على ان ياتي اجيرا فلا يحرم من زرعته قدر عمل فيها والله اعلم
مسألة الشيخ محمد بن رشد الرافعي فيمن عليه قرضه شيء من القرآن على فم يوم
 الجمعة ففاته الجمعة وجمعت من بعد يومه غير كيف يصنع قال يجزيه
 ان يقرأها فانه في الجمعة واحدة والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عمر رحمه الله
 وفي الصابغ اذا ناله منصوص لم يذهب جيد وذهب ردي هل يجوز له ان يخلطه
 اذا طلب منه ذلك ولكن كذا القصة قال هذا لا يجوز ولا يجوز ان يكون له العمل
 له بقية الله عليه **مسألة** ومنه وما الذي يلزم له ان يحمله من الزاد
 وغيره اذا لم يشترط عليه غير الراكب قال عليه ما لا بد له من عادة الراكب مثل
 كسوته وفشسته وقلاده وما ياتي في غير ذلك والله اعلم **مسألة** الصبي ومن
 كاري جمالا المحمل من زوري الى عين يومين عشر لا رايته اذها وارجعها الى زوري
 فمات احداهما قبل وصوله بوشى ما الحكم قال ان مات المحمل العجى
 ثبوت نصف غنائه الا ان ينقص من ارجعه مثله واذا مات المحمل فغول له اجرة
 تامة موضوع عن قدره لرحلته وقول لارجعه على قدر غنائه واحسب ان بعضا
 يجعل لارجعة المثل في الوجهين جميعا وبعض يجعل لورثة المحمل مجموعا لا يثبت
 وبعض باجر ورثة المحمل او وصيته بالقيام على المحمل في حياته والله اعلم
مسألة ومنه وفي رجل كاري جمالا على كاريته يظن ان فيها حلا وهو قد
 جعل فيها حديد ولم يعلم ثم تلف المحمل هل ضمن قال لا يضمن للمحمل عليه
 كراهة لحديد زائلا على ما قاطعه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي المئادة اذا باع
 المتاع على عامل الجارية فظلم رجل ضمن قال ان كان معروفا بالظلم فالضمان
 على المئادة وان كان من عادته الوفاء فظلم فلا ضمان عليه ولا راجعة ولا يعلم
مسألة الشيخ عبد الله بن ابي القاسم الانكوي وفي زوجة رجل رزعت
 ولها فاعطاها بقرعة ما عليه فقال زوجها في لان اللبن في كيف حكمها
 قال هي لزوجها قال ابو سعيد والزوج فتح ذلك لان اللبن لم يلبس لها ان
 نقل

على الامانة وانه يدخل
 ويشق من نفسه او لا
 كان الاجر بدله فاني
 وسالني عن رجل من
 وورث في حق كان
 لرجل من حسن وقال
 بعت رجلا بانه بها
 فزويته في الجهد قبل
 كان عليه من غير ان
 والاساس من غير ان
 يستعمل بعد ذلك لا يقد
 ان تلف المحمل وجعل
 سبب الا ان باور في ذلك
 صفة لانه لم يكن قد
 حفظه ان كان سببها سبيل
 الى الحلات على وجهها
 فكانت سببا لرجل من
 كذا المحمل عليه ولا راجعة
 بقرعة المحمل لولا ان
 اذها فاعطى على وقت معلوم
 والعمارة كذا في الوقت
 وقت معلوم فزويته معلوم
 كره معلوم وكل جزء الاحبار
 وعلى هذا روي عن ابي عبد الله
 وقال لا يضمن له عليه
 حاكم لا يضمن له عليه
 له على ان كان معروفا
 ثم اخذت ان يقول ان
 رزعت عليه فزويته
 عليه فحكمه في ذلك
 عليه فحكمه في ذلك
 عليه فحكمه في ذلك

فعل لا باذنه ولا نه يدخل على اولادكم **مسألة** واخبرني ابي عبد الله **مسألة**
وقيل يعني آخر نفسه او دابته في عمل يجب فلا يأخذ الا ذكر تحت بعينه وان
كان لا جرم يداه فملك فأيضا بها ما اراد وايداعه **مسألة** عن ابي عبد الله
وسالته عن رجل خرج لطلب عبد يوق فآخذه ثم اقلت هذا يمين قال
وجدت في بعض الكتب ان الحيوان لا يمين الا ان يعلم امره **مسألة** قال
فهل عندك حسن قال نعم وايداعه **مسألة** وعن رجل لمرأته في بلد
بعثت رجلا باتباعها باجر فلا وصل الرجل الى البلد فاذا المرأه قد ضاعت
او قد بعثت بها اليه قبل فمروا الرسول هل ترى لرسول امره قال لم ارجع
كالعامر عن ابي جريح عنه قدر رجل تلك المرأه في الطريق وايداعه **مسألة**
واذا استاجر رجل عبد الا يتر شي معلوم وانقضت الاجرة لم يجز ان
يستعمله بعد ذلك الا بقدر ما كان ويرثه مستقبلا وان استعمله ضمن
ان تلف العبد ويضمن اجره مثله في وقت ما هلك وضمنه ولا يبعث به الى
سيده الا ان يات في ذلك فاني رسله بعينه ثم انه قبل ان يصل الى سيده
ضمنه لانه هلك في قعر بيعة له وان هلك بعد انقضائه الاجرة في حال
حفظه لم كان سبيلا مسيلا الى العانة عنده ولم يكن ضامنا لمرأته **مسألة**
والاجازات على وجوه منها اجازة تعقد على علم معلوم والوقت مجهول مثل
فكأن يستاجر رجل حلا على ان يبيي امرابطا طول كذا وعرضه كذا والاجرة
كذا والعمل معلوم والاجرة معلومة والوقت مجهول فواجب على اهل ان
يأتي بالاجرة 2 اول اوقات الامكان وليس لصاحب العمل منع عند التقدير عليه
واجازة نفع على وقت معلوم والمنافع مجهولة كالاستئجار لحيوان من العبد
والاهلية والديوات والوقت معلوم والمنافع مجهولة واجازة على علم معلوم
وقت معلوم بمنوع معلوم كالتأجير والسقيفة فعمل شي معلوم الى موضع معلوم
بكذا معلوم وكل هذه الاجازات جائزة بانفاق اهل العلم على اجازتها
وما على هذا يتحقق ما عليه الاتفاق وعمل الناس فيقيد النظر بالاعتبار بجهة
وقاية وايداعه **مسألة** وقال له صاحب صنعتنا صنفه من اصابع او
حايكه انه قيل لابي في علمه صفا او غز لا فلا يقبل قوله لان بعض ذلك يكون
له مثله ان كان مصوغا او مجتمعة وايداعه **مسألة** في حلاله زينة ولغيره
من اخذوا شايئا وكثر عليه بطريق فقال اصواب الازرع ان يجر حبرا او شفا لنا
ازرعنا هل هم ذكر عليه قال ان كانوا يمشون هم هذه الزينة فليس
عليها اجرة وان قاطعهم على شوائف هذه الزينة كان هو او غيره ان لم يقدر
عليها بنفسه وايداعه **مسألة** عن ابي سعيد حماد وسالته عن رجل قال

[illegible]

اجل العمل في تزويج فلانة او قال العرف في شراء ما لفلان وكل على كذا
 قال جابر بن محمد وهذا من الكراء والاحاديث فاذا استعمل جاز لان مسلم
 الاجارة قلت لدان قال له كنت وصفا في تزويج فلانة قال وهذا جابر
 وابدا عليه **مسألة** عن الشيخ جيب سالم في اناس عمل لهم رجل مناخل وضع
 لهم على قيمة معلومة وفي بعد قال لبعضهم ان يضع له مناخل على صفة
 ما صنع له ولا وانكسر ما به لما ان صنع وما تقدره الحلة والصير من ان
 يصنعها على القيمة الاولى وما ان صنع انكسر ما به في الثمن **قال** فاذا
 كانت هذه خدمته قد ربحها وهم عارضون الثمن على ما مضى ولم تقع مساواة
 في هذه ففي بعض قولهم العمل تلمذهم القيمة التي عرفوها اذا كانت هذه الخدمة
 لا تقسم لهم ولا يريدوا احدا لا يصنعها لهم وعلى ان تنفق مع غيرها من
 لا حاجتهم فيها خلت من القيمة التي تعارفوا عليها وقبل اذا كانت مثل
 خدمته الاولى وان كانت هذه الخدمة يريدونهاهم وغيرها فلا تلمذهم هذه الا
 عقا طاعة الثمن وفي بعض القول ان الثمن ما لم يقطع فلا تلمذهم ولو جدد
 لهم اولا ويحسب هذا اذا كانت تنفق مع غيرها والاصل بينهم خيرا استعمل
 اذا وقع بينهم الصلح مثلا تصنع خدمته وابدا عليه **مسألة** الصبي
 ويمنى بغيره مندها ساسا يستعمل ويذكر هل يكون قد حضره **قال** ابو سعيد
 على سنتهم ان كان عندهم الخضر المذرا والقمم فعلى سنتهم فاذا قضت
 القعادة فبعض اختلاف قول القعادة للبايع وقول المشتري **وقول**
 والحساب على الاثر **وابدا عليه** **مسألة** واذا كانت عادة البيادر ان
 كل واحد عليهم جاز انهم معلومة بغير شرط بينهم ان يكون الغيث والغيث في
 الاجرة الصبيح من عليه الاجرة وفي غير الصبيحة بينهم **قال** ابو حنيفة
 هو من عليه الاجرة **وقال** ابو سعيد يخرج من بعض قولهم ان جميع الاجرة
 المحبولة وهو قول حسن فعلى هذا يكون الغيث بينهم وفي الموضع التي يكون
 فيها المنيق سبيل كون الغيث له وقيل للعامل **وابدا عليه** **مسألة** بعد الاجرة
 المبادر بالعدو من حرجها يخرج الاجرة بحرق المال من مخرج الاجرة بشئ معلوم
 في الزينة عليهم وعملها على اموال المنقري واما لهم **قال** حفظت ما شئت
 اجرتهم وكل غلة عدو اقول واكثر اختلافه وكذا حفظت الاختلاف
 في اجرتهم بحرقه والمال لعدو الاجرة ما لم يثبت من الاجرة ما لعقد **وابدا عليه**
مسألة عن الحسن لا يباي في اذاتهم يعلمون ان عمل لا يعمل لا با حرج
 وانما له منهم هل على لهم **قال** ان كنت رصبت بجهلهم فليكن جردك
 العمل لا تعلمون وفي غير هذا شئ عليك **وابدا عليه** **مسألة** وسالني

رجل

وجد ان استاجر جارا كل شهر
 باقر بن محمد **قال** لا
 ما لا يستطعن ان يعمل
 وابدا عليه **مسألة**
 التوسعة لعلم ان
 لولاه **قال** اذا اختلف
 وكما هو صريح ذلك
 ان هذا القرب ليس
 انما هو قطعة الصنع
 فاذا اختلف اذها في المشا
 كذا كمال هذا **وابدا عليه**
 قال ليس لطلوع الا ما
 الشا ليلهم فيه **قال**
 كان لا يجد من لا يدره
 ناصر بن علي وروى ان
 معلومة انما هو علمه بالمال
 فغير التقدير بعلمه
 العرف لعل في ذلك ما لم يدر
 نفس من ذلك **قلت** له
قال لو ان اشكر كذا
 الجوز لاجلها مال غير
 على المال ذلك لعل
 لعل ما هو هذا الزم
 سليمان بن محمد بن محمد
 الصبيح انما هو ما
 الصبيح احياها
 والمضات ان يراه
 ما على من يراه
 بالحق من اذ
 احسان **قال** ان كان هذا
 ليعرفها الرضا

رجل استاجر جلا كل شهر عشرة دراهم هل ان ياجر ما كثر ان ياجر غيره
باقلة فذكره قال لا الا ان يعطيه فاسا او مضافة او رشا او شبه ذلك
ما لا يستطیع ان يجعل له فلابا من يجره واكثره فاقبل ما استاجر به
واصد اعلمه **مسئله** وزكيت في صاع ثوبا لسان فلم يرض صاحب
الشرع صاعه فطلب ان يجره ليشبعه حتى يثق فاقبل الصاع ايلزمه ذلك
م لا قال اذا اختلفا رجعا الى التقات فزاهل الصاع فان قالوا ان
ذلك الصاع هو صاع ذلك التوب ولا يستحق زيادة اخذ بقوله وان قالوا
ان جمل هذا التوب ليس هو صاعه رد على الصاع حتى يشبعه ووجدت
انا في مقاطعة الصاع انهما يتخذان مثالا وتكون المقاطعة على ذلك المثال
فاذا اختلفا رجعا الى المثال ولعلها يرجعان الى عدد اول ذلك الصاع اذا
لم يكن مثالا وصد اعلمه **مسئله** وزكيا لا يطالع هذه الفخذ جدها
في قال ليس اطالعها الا بالنصف قال طالع فلما جدها قال لا اسلم اليك الا اجر
المثل ما يبرم فيه قال ان كان يجده غيره ويحدا ملكته كان له ذلك وان
كان لا يجد مثله فلا يبرم له الا اعناء المثل وصد اعلمه **مسئله** القاضي
ناصر سليمان ووكيل الا تبار اذ لم لا لي بعد رضا وءاء للابن ارم وءاء
معلونه فنادى عليها الدلال واجبها رجلا بكلمة فادلهم فطاب لها من
فغير مقتعد بدعواه لجهلته بخدو والارض وحقوقها قال لا يجوز
العير بالجهل في ذلك ما لم يدخل في الارض بل ليس فادها سها فليس لها
تفقد في ذلك فقلت لم الخصومة بينا مقتعد والدلال ام الوكيل
قال قولك الشكاية والدلال جائز لانه حين في التقعاده وعلى المقتعد
اليمين انما جازم الدلال عن عالم ولد له لا اطلب منه اليمين وليس له ردين
على الدلال في ذلك لا لادلال ووكيل والمختب والوصي ليس عليه ما ان من
قل ما هم فيه اذ ليس لهم ما يقع عليه الاحكام وصد اعلمه **مسئله** الشيخ
سليمان بن محمد مراد محمد ابيه وفي اصابعه اذا تلف عند لطف وارجاع
الصيغة النارية ما من الناس مثل عطاء له دراهمه ورجعها حصة واهم
فصاعها حليا فجاء ورجع اربعة دراهم على هذه الصيغة فلا ابراه صاعه
والفصاع براء ام لا واذ طلب البراء من صاحب المال ولم تخضع قيمته
ما نقص من دراهمه فابراه يكي ذلك م لا ان ركك كل جواريمان يلجم الصفة
بالخيار اذ الفضة لا يلجم بعضها ببعض ولا يجوز انك صاحب اللقوام عليه
اجابة و قال ان كان هذا الصاع اخذه الدلاله ورجعها فبما لكها
لبصوغها لم صوغا وقدره صاحب الدراهم او كان معلوما في التراف

انما انتم مسلمون
 الى الله مرجعكم
 على صفة
 من عند الله
 فاذن
 مساواة
 هذه الذمة
 ان الله عز وجل
 جعل
 هذه الا
 لوجود
 جبرائيل
 سبكي
 ابو سعيد
 وانت
 قول
 يا ايها
 نبيتي
 اوصي ابي
 يا ابا
 ان يكون
 بعد ابا
 شي معلوم
 في ثبوت
 خلاف
 في العلم
 يا
 ان ذلك
 المتفق

عصبه قبل ان يقاب وينور رجة فلا ارج له وان كان عرجه على عصبه
فلا ارج له الا كما وافقه **مسألة** ومن قاطع ارجه على رجل البلد معروف
ضات دابته هل يعدر ويعرج ارجه فاقته **قال** ان كان قاطعه على رجل
معروف البلد معروف على دابته معلومة ضات او تلفت من عرج ضاع منه
فلا ارج المثل في ذلك الموضع وليس عليه علة في عرجها وان كان قاطعه على
غير دابته معلومة فعليه تسليمه الى حيث قاطعه فان لم يفعل فلا شيء
له وان كانت مقاطعة مجهولة فلا رجوع ولم يقدر ما عا وافقه **مسألة**
مسألة الزامني وفي جلا نقدر ضاله بكذا وكذا جري حث الحق الصنف
فلما حل الاجل لتفقا ان يسل المستفقد للمفقود درهم عوضا عن الحث ايجز
ذكرام لا **قال** ان كانت الاجرة ثابتة فافتر القول لا يجوز وان
كانت مستقتضة لتفقا ان يعطيه درهم عرجه ارضه لم يضي ذكره
والاجرة الثابتة اذا ارج رضاعه ورفه يعرفان حدودها جارة معلومة
ضدك على قول جارة ثابتة وافقه **مسألة** ومنه وفي الذي
يؤجر احد ليدوى رجلا رضاعه معلوم **مسألة** ورفه اثبت ذكرام لا
قال ان كانت استاجر ان يدارو له لرجل مات يترى علمته بكذا وكذا
لهذه ارجه عندي مجهولة ان نقص احد ما كان للاجير ارجه على قدر عناية
وافقه **مسألة** ومنه وفي الذي يقاطع رجلا على ان يحمله بكذا
معلوم ان عليه معلوم على سفينة في البحر ضمت ويمنع المسير في ذلك
البلد يكون هذا عذرا ولا حرجا رجعة ام عليهما **مسألة** انظر الرضاع الطيبة
قال اذا كانت هذه المقاطعة على ان تحمله في يوم بعينه كحما في
ذلك اليوم حث لا يقدر على جملته على كواب البحر والمسير فيه فهذا عذر
المستاجر اذا اخذ درهم منه وان كانت المقاطعة ليست محدودة في
يوم كذا وكذا فارجوا في ذلك اختلافا بعض **قال** ان هذه ارجه مجهولة لا نه
لا يدري في اي يوم يحمله وبعض **قال** انها ارجة قائمة مادام يمكنه العمل
وليس لاحد ما نقضها فان نقضها المتوخر منه لاجرة فاقته وافقه **مسألة**
مسألة الشيخ ناصر عيسى وفي اخذ راضا لفسلها بجره ومعلوم والفعل
الى مدة معلومة فليسها السيل بعد ما فعل فيها بعض الفسل قبل انقضاء
المدة وصارت لا يمكن فسلها الا باخراج الكيس منها ايجز على دفعها باجره
الكيس منها لا **قال** اذا كان اخراج ذلك منها باق على الفسل وعلى
اصلاحها المتقدم فيها واكثر ولم يتم ذكر رت الارض فلفا سفل فيها
عنه عما ينظر اهل المعرفة والعدل في ذلك الموضع وافقه **مسألة**

وقال له اعطيك نصف الدار التي سرفت لي وكذا الدار التي انزلت فقلت
في راسي فحب هذا الرجل وهو هذا التعليل في نجوم والحساب والظلمة
وعالج لذلك بشي من ذلك حتى ردت الدار له مسرعة فذكر ما جرى له
على هذه الصفة قال ان هذا على صفة هذه الايئت واعا طيات
فصر صاحب الدارهم واعطاه نيتا بعد ان طبع وكان باعاصيه
عقل فلا يتوقع ذلك واعدا علمه **مسألة** الزام في مال مشترك اعطاه
بعض الشركاء رجلا بالمعاسلة المدة معلومة ففسد الرجل حتى اقتضت
المدة التي جعلها ثم اقر الشريك الذي اعطى ذلك المال بالمعاسلة وطالب
المعاسل حصته فكن سائر الشركاء ان يعطوا ما كان عطاء شركائهم
جمعة في ذلك لاه **قال** هذه المعاسلة جاء فيها الاختلاف فقال
بعض المعاسل المزمع فاسد على غير حصته ثم يكن على جميع الشركاء
وقال بعض هذه المعاسلة منتقضة وللمعاسل عا على فاسد
والقول المجير اعيننا وابد علمه **مسألة** ومنه وفي عامل الا حاضر
واراد ان يترك عمله ولم يدفع له شيئا فاقى شركا كان يقبل منه ولم يعلم
يحكم على العامل ان يترك عمله ولا يخرج له لاه **قال** ان كان رجل يجرع
معروف فالزعم في ذلك اختلاف قول المرارعة وقول المراجعة له
ويجوز على العمل حتى يفتيه وابد علمه ورجل قال رجل حال هذا متاع افلن
اجله لم وكان العامل له محالا او غير من يحمل الاجرة فحمله باوم ووصله
الى رقة فكن ردت ذلك المتاع واتى واستنع عن تسليم الاجرة **قال**
فلا شيء له على رب المتاع واجره بما على واجره وابد علمه **مسألة**
الراوية في الارض اذا كانت بين شركاء فانفدوا احدهم رجلا من الفقود
ها للارض ويطيها ثم غير الشركاء ما يشت المتقود من الاجرة اذا جاز
الغير **قال** ان كان هذا المقود عالما ان الذي فقده هذه الارض
ليس له فيها الحصة ولم يعلم انفقده باذن شركائه فليس له عندى على
سائر الشركاء عناء ولا على الذي فقده الا في حصته ويجوز نقض هذه
القاعدة كلها اذا لم يرض الشركاء وان كان لم يعلم انما الذي فقده لم
يعطل عند عناؤه فاصلح الارض لاه داخل سبب والقاعدة منتقضة
ان جاز فيها حصصا لغير المقود وابد علمه **مسألة** ومنه وفي من قاطع
على بناء جدار بالذرع والقائمة اجرا فبنوا في غير واسع له فلكم اوال
عليهم واخذهم بصر فراهم شي فالعناء **قال** اذا كان بناء هم على
الطريق جث لا يجوز البناء عليها وهم عالمون ان البناء على الطريق حيث

سأعبد من
الصحاح البشيرة
ن ذ نك
ويعرفوا الخير
مقول
هل رضا
المقعد
ورفها
نقص تلك
ان تقضي
تأخذوها
لا يلزمه
هذا ولا
من في الزرع
مها فاني
ندوم طلب
في الجاهل
السوف
يك من
قد فلا
عليه
فلان في
اختلا
محرم
يوم كذا
كانت
بها
الى رجل

لا يجوز فليس لهم اجرة فيما عندك لان الاجرة على المعاصي لا يجوز وان كانوا
 لا يعملون بها جازين في صومهم وعبادتهم اذ لم يبق لهم اجرة من الله تعالى على
 الذنوب ستاجرهم واسدلتهم **مسألة** فعنه وفي الذي زرع ارض الرجل
 فقال صاحب الارض لقد نكحناها **هاه** وقال المزارع اذنت في مزرعتها
 بلا فاقة ما التفت في ذلك وكانت عادة اهل البلد مختلفة فمنه اذا
 كانت الارض فيها نخل لم يأخذها فعدها منهم وما جده قال ان كانت
 عادة صاحب هذه الارض يفقد بها الاجرة فعلى الذي ادعا ان يزرعها لم
 ان يزرعها بغير اجرة الميمنة فان لم يجد يمينته واراد بيع صاحب الارض انما
 سلم ارضه اليه ليزرعها الا بالاجرة فله ذلك وان كانت له عادة وكان
 الناس يزرعون بها بالاجرة ومنهم من يعطي بغير اجرة فيجب على كل من طلب منهم
 يدعها باليمين فان صح احداهما يمينته على ما يدعي حكم له بما صححت له يمينته على
 ما سمعته من الناس وان كان عليه **مسألة** ومنه وفيمن اعطى دلا لا مسلعة ينادي
 عليها وقال الحكمي ان العجب في منبها واعطيتك اجرتك وان لم يعجب
 منبها وان لم تسو كذا فلا يبيعها ولا اجرة لك على فلم يعجب منبها هل عليه اجرة
 الدلال في الوجهين قال اما على اللفظ الاول فاجرة الدلال ثابتة عليه
 منبها اولم يعجبه واما على اللفظ الاخر فبما اختلف قولك الشرط
 في هذا لا يطل اجرة الدلال على حال وقولك الشرط يبطل عنه الدلال
 اذ رضى الدلال بذلك واما اذا لم يطلب الدلال عنه وورث الساعية
 فاذا كان شئ مما لا يختلف فيه المسلمون فعلى ربنا سلعة ان يسلم للدلال
 عنه ولو لم يطلبه اليه وان كان شئ مما يختلف فيه فالجهره على رب
 السلعة اذا طلب اليه الدلال عنه وحكم عليه بذلك فعليه ان يسلم له
 عنه وما لم تقم عليه بيمينته فلا يحكم عليه تسليم الغناء واما فيما بينه وبين
 احد فيصير اختلاف قول علي ان يسلم للدلال عنه ولو لم يطلب اليه وقول
 لا عليه حتى يطلب اليه واسدلتهم **مسألة** الصبي وفي الميراث اذا كانت
 لشركاء ويقعد دحا للزرع وبعض الشركاء يأخذ نصيبه ولا يقعد من لا يقعد
 ولا يبال عن اصحابه بحاله ويجوز هذا اذا لم يعلم هو ان شركاءهم قد بلغهم
 نصيبهم **قال** ما اخذوا كذا فيمن الشركاء وما بقي من بينهم الا ان
 يتراضوا بشئ فنذكر اليهم واسدلتهم **مسألة** ومنه والبيد اذا كان
 له من كل خلت عذق خيارا فيها فعلم منها عذوقا فاكسرا على ارضه
 يجوز له ان يأخذ عذوقا غير في الحكم وفيما بينه وبين الله كان
 العذوق لعلم باقيا واراد بيعه ابعدها **قال** ان قسم العذوق

المذكورة

المذكورة ضعيف فان تناسل
 ما نقله من الميراث والبيد
 في ان الميراث من الميراث
 على السوية العروق او يفرق
 فكل من ائتت له الاجرة
 وقول الميراث الذي جعل له
 الميراث في الميراث واولىها
 وقول الميراث من الميراث
 صاحب الارض ولم يأخذ
 عنه ان شاء الله تعالى
 ومنه وكذا العقل يجوز له
 والاسلام واشيا وذكر الميراث
 واما قوله **مسألة** الصبي
 ارضه ان لم يزرعها
 ذلك وان لم يطلب ولم
 قال اذا كان رث الارض
 اذ كان له منها واولىها
 اسوقا لعل احد الميراث
 اريت ان القسم احد من الميراث
 اياه **قال** اذا اتفق جميع
 الميراثين وورث السلوة لا على
 غير ذلك الصلوة غير موزنة
 الميراث على تسليم ما فيه
 جاز على من عن عذوق الارض
 هو يجوز عليها العقل والميراث
 ما يوزن هذا ارضه فانه هذا
 والميراث العقل وعلمه عذوقا
 عذوقا فانه ان كان قد
 عذوقا فانه هذا الموضوع
 على انما عذوقا فانه

المدة كضعيف فان تناهوا عليه ثم وان تناقصوا انقص قسما اخر من مدة
باجل فاسد الزرع واليداع **مسئلة** وعند رجل استاجر رجلا
للبزق من بلاء معروف فزار الجبل الذي كان له فوجد البقرة لا تقدر
على المسيرة الطريق او تقصر تب بوجدها الوجع وغيره فقصره والاجر ولم
تخلص له اثنتي للداجرة كلها **قال** في ذكر اختلاف قول الجاهل قتله
وقول الجاهل الذي جعل له واليداع **مسئلة** وعنده من زرع مؤثر
او تبقا في مال غيره برأى صاحب الما لم يقبل الى مدة ومات الزارع
وقد اخذ عناه منه ورجع صاحب الارض كانت للجاهل وان مات
صاحب الارض لم يأخذ الزارع عناه فلو ارث الجاهل ان شاء رث عليه
عناه وان شاء ترك فيه الحال يستوفى الزارع عناه واليداع **مسئلة**
ومنه وكراء القفل بحسب ما رآه **قال** تجري الاختلاف في مثل هذا من الغنائم
والسلاح واشياء ذكرها في انما انفصل عن ذكره غير حفظه بعينه
واليداع **مسئلة** الشيخ ناصر بن جريس اذا قال رجل اخر اريد ان ازرع
ارضك فاذن له في زرعها بعد ان يكل طلب صاحب الارض فعادة الم
ذلك وان لم يطلب ولم يعطه الزارع ان يكون سالما عند المام ضامنا
قال اذا كان رث الارض من لا يرضع ارضه للزارع الا بالفعادة فعلى
الزارع فعادة مثلها واليداع **مسئلة** الشيخ جيب بن سالم وجريس
السوق اذا جعلها حيا لماعة **يحيى** يحيى حكمه على اهل السوق
اذا منع احد عن تسليم ما يحكم عليه بتسليمه ما اراد عليه الحارس
ام لا **قال** اذا اتى جهة الباعة وراوا في ذلك صلاحا او اصلاحا
بعم الجبوع وراى المسكون لا علو فيها او واد الحارس فحسن في الجبوع ما يقين
بعم اذا اصلاح عمره يحاسب الحارس ولا يخرج هو صلاح الجبوع فغيب
ان يحكم عليه بتسليم ما فابره واليداع **مسئلة** سئل القاضي بن ميان
جا عن جريس عن فعادة الارض الى رث والدرهم على رثي فاجازها
ها يحيى عليها التقضي لماله **قال** نعم الا ان يكون كل منها عالما
ما فيه من هذا خرافة هناك لا ينبغي من دخول معنى الاختلاف عليها
في القوا لا نقض وعكس جميعا فيها كلا النوعين في النظر لا بعدد زنها
عند المناقضة وان كان قد كان لا ثبات هو المصريح به في حكمها فافها
عند المناقضة في هذا الموضع لا يخرج عن معنى الاختلاف في القول فيها
على نظرنا عند المناقضة لا تعبت للاختلاف في الكثرة والاكثر نوع من

تخوضون في كذا
م الذي بين علي
وع اهل الجبل
في نور عسا
فقد منهم واذا
سكن كانت
اندر فها له
الارض فها له
ادنه وكان
يرطب عنهم
له عينه على
لعنه يارث
عجبي
فاه عليه
المتا اعجم
الشريط
المدال
الساق
لم الدال
الحري
يسلم له
بعنه ليس
فوا
كانت
وافقد
بلعهم
الانان
كان
ومثا
كان
زوق

مما اقتضته الحكم في مال بالعدل والخقوق التي عليه والوصايا الثابتة في ماله
 الا برضى جازم والاعضاء والافلا يكون لهم فيه من علة الشكاه ولكن يعلم الفاع
 منها بوقوع هذا الوارث اليه في موضع الحائز له او لا يرد عليه وانما علمه
مسئله ومنه وفي صاحب المركب اذا اكره احد الناس على ان يحملي في
 البحر بالكراء الى موضع وعرضه ما يحملي له والارز وعينه وعلى ذلك حمل متاعه
 وزاد في مركبه باذنه وامر حتى اذا سار به في البحر لادان يخذ من لادان ياكله
 فاذا لم يزل ذلك بما لا عذبه فيه وبعد ووصله الموضع لما اراد ان يملأه الارعا
 ان ذهب ورعا يستامن في مركبه على هذا ولا يؤمن هل عليه ضمان ذلك
 قال فاذا جازم ان يحملي ذلك بالكراء في مركبه بامره واخذه فتوكل حيث يوضع
 مثله فيه ثم اراد ان يحملي له بصدق في اكثر قول المسئلة حتى يصح ما
 يكون له حينئذ في الاقضية من على هذا الراي وفي قول بعضهم انه
 بمنزلة الامين وعلى كل حال فاذا ائتمن عليه ولا يؤمن بغير رضى ورأيه
 او انما اراد ان يحملي له منه او غيره مما يلزمه اذ ان اليتمن في حال ما قد
 اظهره فمتنع او احوال بينه وذلك بلا عذر فهو على حال الظاهر ولما تلف
 على ذلك عاقره والاعمال **مسئله** ومنه وفي المسافر لبعض البنادير اذا
 ارسل عنده التجار بعض السلع لمبيعه ولم يعثر منه ثم سافر واصابهم
 الخب في البحر وتلفت هذه السلع بغرق او تحلت في البحر عند المراكبة يكون
 عليه ضمانها ام لا وهذا ضا انا احد سهم الذي جعل له منها **قال**
 قد قيل في غرقها ان لا شيء عليه والقول فيه قوله وعلى قول من يقول بضمانه
 في مثل هذا فهو في الحكم عليه حتى يصح له ما يبريه من ذلك وضمان ما يلحق
 في البحر يكون على حسب ما يكون طرحه لاجله من سلامة الانفس والمال
 او لها جميعا فيجمع في موضع عمومته في المركب ولما فيه اولا حدها
 على الخصوص في عمومته ويخص في موضع ما يكون على طرحه او يتشاركه
 فيه بوجه يلزمه الضمان لا هل يدون غيرها ويات ذلك في ان السكين
 والمعدن موجود فانظر هذا ان تشاء واسد الخوق **قلت** لافان
 باعها اعني السلع المتقدمة ذكرها واخذ عشره منها واخذهم بقبضه
 سلعه بضاعه ثم رجع واصابهم الخب في البحر وتلفت هذه السلع بعض
 التلف من غرق او غرق يكون ضمانا والقول سواء في هذه المسئلة
 والمتقدمه ام لا **قال** قد مضى القول في الفرق وما اشبهه من شيء
 يكون له فيه العذر فهو مثله ولا يبين في العشر من ثمنه ان يقيم له
 اخذه ان لم يقوم له عن رضى جازم لانه من المحمول وبالرجوع فيه ينقص

معلوم فانه غير
 بالاصل والاعضاء
 وحده في هذا
 ولا وانما
 ينقص به او
 يثبت مكان
 بغيره وانما
 من الجوهل
 كذا في غير
 الا في بيت
 الاعمال وقد
قال
 بان ولا رجل
 ان يبعده
 في هذا المكون
 وما لا يظن
 في قوله فانه
قال
 وفيه خلل
 في قوله
 قولها
 فيها الا
 ما يكون
 في غيرها
 لا في
 في الواقع
 الا ان
 كذا في
 في قوله
 في قوله

المكب في الاجرة وهو متعدي وعليها البيعة العادلة واداعله **مسئلة** ومنه وفي رجل اقعد جلاسر من سنة فزعيها فاقا فاقا المقعد الفاعلة
اراد صاحب الارض ان يقعد من غير الاول فاقا المقعد الاول وريد
قيمة بذري والفرجة عروفاقت المذكور له قال المقعد الاول قيمة
بذري لو غير عروفاقت واداعله **مسئلة** ومنه وفي رجل اقعد
يتر اليزر عما ورزعه ثم نقص ماء اليزر في سقي هذا الزرع وطالب المقعد
ان يتخذه يتر هل يترك المقعد ذلك قال صاحب البيعة لا تتركه من
الجيل وانما تتركه من الطين واليداعله **مسئلة** الفقيه من اهل خان
وفيمن وصي تحت وزراعة واستاجر اوصي اجير السجح ويزور سجح الاجير
ولم يزره اهل الخوف لكن اجير جلاسا للزراعة ليزور في المدينة بنفسها
والاجير الذي استوجر ليزور عنده اجرة تحت وزراعة فلما قصور يارتم زرع
عن هذا تحت الزراعة على اوصي وجوز الوصيان ثم ذلك ام لا فانظرنا
ان العرض في الزراعة التسليم وقد سلم وزاد على ما يقعد الزائرون وهذه
الزراعة عنونين ولعل العنونين فرجة او مكنة وهذا مما لا بد يست
فقط وقد جاء في الاثر وجح ولم يزره ان الزراعة مع الاجارة وهذا
واجر الزراعة وقضيت لكن في مبر هذه المسألة قال فان كان هذا
الاجير استوجر على السجح ويزور فيس لسان ويجزع على شيء منها وعليه
القيام بتمامها استوجر عليه نفسه فان جزع على شيء من ذلك فهو
في ذلك كالمطعم ولا بد ان يحاسبه في استاجران الاجرة على من جعل
والاجرة على العمل لستنا سواء وان كانت الاجرة قد وقعت بينهما على
الحجة والزراعة فلما استيجار عزم في هذا الموضع ان اراد فيما اراد في ذلك
من يقوم مقامه وبأمنه على ما يدخل فيه وعلى هذا فاذا اجزم على
زراعة ويزور عنده المدينة فقصدها والزم من عن انفسها وعن
غيرهم وغير ان يعنى حدا بالاجرة لها في الموضع الذي تقاصر فيه عن
الوصول اليه لاجلها في قام الاجير لها وقال انما قلها فقول مقبول
في ما يدعيها ان ما موافقها وهي محطلة عن الاجير الاول مع ما افاده
واجرها وذلك مخروج من مع الاجرة المجعولة لها على ما يوجد في الاثر
منه في اجتهاد النظر من رواه بصرة لعنه قيل بالثالث وروى ان العمل بالزراعة اكثر
الاذا ما في منه بعد خروج الاجرة المحروجة للزراعة فهو ما في علمه غير مستحق
له لان الاجرة على قدر افعاله في بعد المسافة وفقرها وبحسبها بهم التفاضل

فيها وهذا ارجى غير خفي ان شاء الله **مسألة** وقد كان ينبغي هذا الاجير ان
 تقام على الزيادة ان يرفع عنهما على ما تقدم من صفة الاجير في حال
 ما اجير له استحسان في الموضع الذي تقاصر فيه عنه فيستوجب بذلك
 الاجرة كلها وما كان استحسان في الزيادة في المدة ولم يأت على ما ينبغي
 فيها لم يكن له اخذ فضلة اجرتها من المجهول لها وان كانت عليه محنة
 عنه ومخاطبة عن الوصي المستاجر له وعن وصيها فلا يصح رجوعها للورثة
 اذ ليس لهم ارض تركها لهم الا بعد وصاياه الثابتة ورواها
 بدليل قوله تعالى وبعد وصية يوصيها او دينه فقد تركه هذا ان ليس
 للورثة في تلك الفضلة حق ولا غيرها وانما الاول لها انفاذها في سبيل
 الزيادة بان يعانها من وجد محتاجا الى الاعانة من الاولين او وحدها
 نفذت في اعانتة فهو وجهها والامر بقاء الله في الفقهاء ان نفذت
 فيهم في اي موضع كان انفاذها اجزا ذلك وكان ذلك وجهها غير خارج
 والصواب هذا ان الشيخ محمد بن سالم القرن على معنى قوله بعد ان نفذت
 المذكورة والمنظار بيننا المعنى ما سالت عنه وكان فيما عدى موافق طابق
 معنى ما يوجد مما يشبهه بالمعنى قاسا عليه في تشبهه وذلك بوجوده في
 آثار المسلمين في وصي يدبره معلومة لحد فاستاجر الوصي يدبره
 فقد قيل في الفضلة بمعنى ما قد صانها عما اوج الزيادة وفيما نرجح ان
 يكون معناها متقاربا ان شاء الله والله اعلم **مسألة** الشيخ حميد
 بن سعيد في رجل وجدا فاسا ضالين عن الطريق فملاهم اليه واخبرهم
 عندهم كذا لا رية على ان يدهم على الطريق الذي يريدونه هل جاز ذلك
 قال ان كان هؤلاء الضالون لم يجدوا طريقهم غير ذلك فوا في موضع
 مخوف فوجب عليهم هذا ثم اذ ارشادهم الى الطريق ولا جرة له على الدلالة
 لان هذا العمل الملازمة الا ان يكون في مسيرهم واقامة عندهم
 يتولد عليهم من ذلك ضرر في كسبه فلو فتنة مؤثر عيال الذين يلزم عنهم
 فيجوز لئلا يخذلهم بعد ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ علي بن محمد
 بن عبد الله في رجل ومحمد بن محمد فاطع على بناء كذا كذا درهما فدخل
 الاجير في خدمته فعمل ثوبا وتجارة ووضع ذلك بقرب المسجد فاني الله
 البعث ورجل اذ كانا في القرب والحجارة اوها يحتاج لبناء هذا المسجد
 يلحق ما علمه سبل الاجير لم تنكس على المسجد فتمت ما ذهب قال قد قيل
 ان هذه مغاطعة غير قائمة في الحكم ولم اقدر لما قول ما قام ما حمل السيل من

التواب

التواب والحجارة في ما
 منعه وان كان قد
 على هذه المغاطعة
 ان علمه من الله
 المحرم والمسلمين
 في عدم الحاجة لم يوافق
 والله اعلم فانك
 وما من السجدة في
 يكون قائم على المغاطعة
 الشيخ محمد بن محمد
 في الاولين انما عرفت
 المستودع في تلك
 ان منعه من الانفاذ في
 لم يخل هذا المستودع
 في ذلك الوقت ولو ان
 والاعانة لما كان له
 في انما في حكمه على الورثة
 المصلحة ورواها عن المصلحة
 بنظرهم مال مستحق
 سببا لئلا يلزم عنهم
 الشيخ مسعود بن محمد
 معلوم ان وصلا في رجل
 ذلك البناء الذي كان له
 من السبل من اجل البعد
 عندنا كماله ما به ما لم يمتد
 فانه كان يحتاج الى الزيادة
 والبناء ما في حيزه في
 الاضاحه على الكراهة في
 الاثر وفي الشيخين في
 بناء ما وادراكه في
 لا يلزم ذلك ويروى ذلك

التراب والمحارة في مال المسجد ولا يعد عندئذ ان يكون اجارة حيلة على
طرايعه وان كان قد دخل هذا المقاطع على بناء هذا المسجد نفسه
على هذه المقاطعة المجهولة وما عرفتنا وبقي شيء ثم حيلة السيل او
انت حيلة اخرى وقبل البدء به بعد عندئذ ان تكون لمارة مثله على نظير
العدول في المسكن وان كانت المقاطعة لبناء هذا المسجد معلومة
في عرض الجدار وطوله فان تلف البناء الذي بناه في هذا المسجد بسبب
وقبل البدء بها تلف منه فالبناء على هذه المقاطعة المعلومه فهو عندئذ
في مال المسجد بخلافه ان اصابه وبقيت حيلة البناء الذي تلف ثم منعه
يكون تمامه على المقاطع التي ان يتم حدة ما تقاطع عليه والبناء عليه **مسئلة**
الشيخ احمد ولا بد عن رجل اقدمه عشرة سنين كل سنة يكسره وكذا ديناره
ثم الاخذ الفاء عن بعض القواعد المذكورة لاه قال ان كل سنة دخل فيها
المستفوع ثلث تلك السنة وطول سنة لم يدخل فيها المستفوع فلصاحب البيت
ان يقضها لان القواعد في الاصل مجهولة لا تنقب الا بالادخول فيها وكل سنة
لم يدخل فيها المستفوع فللقاعد الحق والنقصه السنين التي استفعد بها
من هذا البيت ولو ان القاعد بائنين والبناء عليه **مسئلة** من مشورة القاعد
واذا مات المانع فضا تمام المصا فانه يحكم على الممنوع بدفع اجارة الارض
فيما بقي من مدة ويحكم على الورثة بتمام المدة التي تمام مدة المصا والافق بين
المانع وورثته ان على المانع الا تمام المصا نصف الضرر بسبب المنة والورثة
يقتل عليهم مال المستفوع بلا سبب يغلق عليهم فيه فليس لهم فوضناهم
بسبب اشتغال المانع عنهم ورفعنا عن الممنوع الضرر والبناء عليه **مسئلة**
الشيخ مسعود در رمضان وعني حكاية رجل ايجل لم يمتاعا الى بلد
معلوم وان بوصلته الى رجل معلوم في ذلك البلد ويعطيه الكراء في ايجال
ذلك المتاع الذي في ذلك البلد فلم يجد ذلك الرجل ووجد فادى عن قبض ذلك المتاع
وعني تسليم الاجرة اليه كيف يفعل هذا الجاهل في هذا المتاع قال اذا صح
عندناكم حيلة يابا بالبيعة والى الجاهل البيان بقصد اسنود عبد الحاكم
ثقت فان كان يحتاج الى ان يكثر له الحاكم موضعا اكثر لم يكتب الى
والى البلدان باخذ والى على المتاع الا ان تكون له حجة وقيل يرد المتاع
الى صاحبه وعليه الكراء في ذلك والبناء عليه **مسئلة** الشيخ جمعة راجد
اللاذكي وفي الشريفة في اربعة اقسام احدها وحلف ورثته
بتمامه واراد الشريك التهام بوزعته يلزمهم ذلك لاه قال
لاذهم ذلك ويرد ذلك الى المسلمين لم يكن للايتام وصى ولا وكيل

[illegible]

يقوم بأمرهم وأمر مصالحهم فالحكم في ذلك أولى ويرد هذا الشبهة لغيره ليرحم
 بأمر بذلك وإن أقام لهم وكلها فاحسن وإن كان لورثة ما يعين فعلهم من
 القيام بالزراعة ما على مالكهم وليس لهم أن يدخلوا على شركتهم الضرر في
 زراعتهم وأصله عليه **مسألة** الفقيه أجبر مولا وأما الذي من رجل أضر
 أرضه ليزرعها فزعم المصنوع ثم قامت المأثم وخلف ابتاعها وبلغا فزعم
 هو للممتنع أو لنقصاء صيفه أو لمخونه للزراعة فابته في ذلك لا يصف ولا يملكها
 مومت المأثم ولا رجعت وأصله عليه **مسألة** إذا أضر رجل ممتنع أرضه فزعم
 فزعمها مومت المأثم قبل ذلك أو لمخونه على الممتنع الممتنع لورثة المأثم شق
 من قبل هذه الزراعت وما حكم هذه الزراعت للممتنع أم لورثة المأثم **قال**
 أما الزراعت فهي للزراع الممتنع ولا شق في لورثة المأثم وفي إيجاب فعادة
 الأرض على الممتنع لورثة المأثم اختلاف فمقتضى المسألة أن يجعلها لفعادة ممتنع
 يوم موت المأثم **وقال** بعض الفقهاء عليه وأصله عليه **مسألة**
 الشيخ صالح بن وصاح ورجل جاء إلى خوف فأسأله فعد في رصك القلائد فكذلك
 وكذا كبريا فافعه ولم يسم خلا فزعم الممتنع فثا أو عظمها ثم فعادة
 فاستد و لم ما عزم لا ندخل سبب وأصله عليه **مسألة** وأما إذا أضرعا
 تلف الغنم ببعض الوجع فمومت أو سرقا أو غيرا عليهم بأن يأسأروا ذلك
 أم هو مصدق **قال** القول فزعم وليس عليه ذلك **أما** إذا أضرعا ثم لم
 يعرفها ابن ذمت ويعملها في الغنم أو في غيرها مع الغنم في الموضع الذي ياف
 لها إليه في عادته ولم يعملها بعد ذلك **قال** إذا أضرعا لها وغيره قصير
 منه في حفظها فالقول قوله وأما إذا قبضها فلا يرى مردها في الموضع الذي
 قبضها منه في الحكم وأما في التعارف فإذا جرى بينهم نداء وصلها هناك بلغت
 صاحبها وقد جرى بينهم التعارف بذلك أن ليس عليه أكثر من ذلك فانه يراه
 وأما في الحكم فلا وأصله عليه **مسألة** وأما استعارت شيئا أو درهم
 أو من الحيوان وغير ذلك يوم كانت والزوافة **قال** إن كانت تعرف الذين
 أخذت منهم ذلك مال فعملها إن ترد على كل واحد منهم بقدر ما أخذت
 منه على شرط آخر الزنا وإن لم تعرف الذين أخذت منهم واجبة زناها
 باقية في يدها نذر فعملها إن ثلاثه فقرأ فصاعده **قال** انظر في زنا
 أخذت من الزانية على زناها واجبة اختلاف وأصله عليه **مسألة** الشيخ ناصر
 بن محمد إن الزراع يكون للمصنوع والمختر صرب والعطية وإذا دخل
 المصنوع في العمل وزرع فذلك بمنزلة الأجر على ما حفظته من آثار المسلمين
 وأما ما إذا لم يكن منعه أباه لوقت معلوم فلا أعلم ثبوت منعه المأثم
 للمصنوع كان قادرا على شق زرعه بغير هذا الماء أو غير قادر وأصله عليه

مسألة ابن عبد الله
 أصبح على ما أوصى به
 ابن الأثير في مذكر
 بهج الوفاة أن فقه
 على ذلك العمل لا يضر
 في رد المسألة قبل
 ما يجره أو الفعادة
 أن شق في المأثم وأصله عليه
 الزاوية فاجبة ولورثة
 ولورثة بعد موت مومت
 فيها أجرا على هذه
 الأثر وأصله عليه **مسألة**
 جها على أخذ مسددة
 أم بأحد مسدرة الزرع **قال**
 والرافد وأما البذر فله
 وجوبه وأصله عليه **مسألة**
 ثوب على سبيل الخطأ
 هل ينص له **قال** إذا
 نعت لأحد أو لغيره
 لورثته إذا كان قد رفق
 العامة فانه عند الناس
 حتى إن لم يكونوا إلا
 بلغ الضمان الأصغر
مسألة وأما إذا أضر
 من قبله فله على مولا
 القول فله على مولا **قال**
 عبد الله بن عبد الله
 القوم يبيعون والبس
 أحاديثهم ومن لم يكن
 كان نقدا أو مائنة **قال**
 بولان أو حسنة الزاوية

وعن رجل طلب إلى عامل فزماه وأعطته وأخذت بشعرها وأعطت أوتيا
فما صاحب المال فأعطاه هل يجوز له أن يعطى ذلك كما قال العامل نعم وأمره بقدر
قال لا أرى ذلك إلا أن يكون العامل ثقة ويحضره صاحب المال قد
أذن له في ذلك فقد خص من خص حتى يعلم صاحبه المال منكرو قلت
فإن قيل ذلك من العامل ولم يكن ثقة فمأذون له أن يبيع فلهذا قال يبيع فلهذا
صاحب المال فإن رجع له والأمر له الذي أخذ منه إلا أن يرضى فإن كان
قد رجع إلى الذي فرضه لم يعد له وما لا يعود إلى ذلك لأن يقول لم يرض
المال الذي فرضك للعامل وعلى فقضيته أياه لم يصل إلى فادفع إلى الذي
فاحت أن يدفعها لم يرض المال وأما علمه **مسألة** والأجل حال
لاسان شيئا فيقيد بعض الظلمين فأخذ منه الشيء وطلب منه الفداء لم
فقداه بحال من عنده وأوصله إلى ربه فطلب منه عوض ما فقداه لم يأن لم يرض
صاحب الشيء تسليم ما دفعه عليه إلا أن يرضى فأنفذه فأنفذه بقدره
وأخذ السلطان إلا أن يرضى فلهذا لم يرضى ما دفعه عليه فأنفذه بقدره
وأنفذه بأقل من قيمته الشيء وأبقته من ذلك وأما علمه **مسألة** ومن
طرح المصانع يعمل له ثوبا تسعة أذرع فعمل عشرة أذرع أن صاحب الثوب
بالحجارة أن شاء أخذ الثوب وأعطاه كراه الزرع أن يرضى أن شاء فليرضه البه
وتنزل من قيمته الثوب ومن دفع له حكم عليه برون **قلت** لم أوجبت عليه
أكثره وهو منعه **قال** هذا في الأصل إذا جاز فليس ينظر إلى حزن
تبعه إلا أن يرضى لهم قالوا حزن في المصانع ثوبا فقال صبعه فضعف بها
لذلك فإن شاء أخذ الثوب كما هو مصبوع ويعطى كراه الصبع وإن شاء فليرضه
ويأخذ من الثوب ما كان يسوى في الأصل قبل أن يبيع وهذا مخالف
وأما علمه **مسألة** وهل يجوز أخذ الكراه على العاهر والرقا والنعاويد
بجواز أحاد بنحو الأسماء كما وجدها مكتوبة بغير قلم العز ولم يعرف
عدها فقال أن بعض المسلمين كره أخذ الكراه على الرقا والتعاويد وقال
بعض المتأخرين على جسمه ونحوه لذلك فلا بأس وأما إذا وجد مكتوبا غير
عرف فلا يجوز أن يسلمه حتى لا يعرف عدله لأنه لا يدري لعده كره وفي ذلك رأى
أحد من رجل فولد غلاما ولا تقف على كرهه علم وأما علمه **مسألة** وفي
الخطأ للثوب والبيع عليه ما كان فيما علمه من خسر الثوب وفصا
الفرع وما أشبه ذلك من مصالح الثوب وقطع الخيوط وأكل ناة الشاح
قال كل ما لا يتعدى فيه العمل على مثله مما لا يتعدى منه فلهذا ما عليه
عن أبيه وأما علمه **مسألة** الشيخ هلال عبد الله العدي وإذا كانت

فوضني في هذا الرجل
 ارضيكم اجمعين لا
 اوعىكم جبريلا
 وعزكم وقتي
 فقول بئس منه
مسألة
 عظيم ما وافقه
 لم يدان لم
مسألة
 الفقيه
 الا ان شئت
 مع الارض
 ريت المرافة
 في هذا حاله
 بل السقفة
 متاعا
 طرح احد
 ان يطرح
 في وجهه
 الرجل
 فافترعها
 في المساج
 في الارض
 صاحب
 فلا ولم
 صاحب
 المقار
 وما انظر
 جل الصبح
 فليس هو
 ما لم يد
 داء الظفرة
 فظروا ان

في المركب مخرج يقدم ويؤخر وركب فيه رجل ينظر من مخملك المركب وقتئذ
 في المال المحمول في المركب وفي قول المركب وفي إعطاء عساكر النفقة والنفقة
 على النفس يكون هو للمصير في المركب في ذلك المركب ودوايب وحشيه وحاله
 وأناجره ويحترق هذا المقدرة في التصرف بنول والمال الذي فيه قال
 لكل أحدهما هو مسلط فيه من قبل صاحب المركب والمال وعلى هذه النصفين
 فالمركب حكمه للمصير إذا لم يكن لأحد مسلط عليه في الأمر الذي في المركب
 نفسه وإنما هو مخصوص بقض من نول وغيره وإحدى علم **مسألة** قلت
 للشيخ جاعده عيسى بخبري ما تقول في هذه قال مثل قولك لكل واحد
 منهما ما قد سلط عليه في المركب والمال المحمول فيه فأنشأ في شيء
 فيما فيه سواء وعلى هذا من قولك في سؤال المصير لكل الأمر الذي في المركب
 وفيما يتعلق به ويكون منه وأنته وحشيه وحاله وأناجره ويحترق وهذا
 ذلك وجميع ما يحتاج إليه من نفقة وفاخير والثاني في هذا الأمر في المال المحمول
 في المركب وقولك وإعطاء عساكر النفقة والنفقة وإما حكمه فهو لرب
 لاها وأنت كما فيه حتى يصح في شيء أن لا يعرف وقولك في المال المحمول فيه ياتي
 على جميع ما جعل في المركب ولم يذكر في التوسع إلا أن يكون لأحد مخصوصا
 والمال المحمول فيه ويصح بعد مراده فهو الماعز من قولك في ما لم يذكر أن لا أحد
 فسلطه عليه وأمر به لا يعرف مما عزم معه أنه يرد ولم يحرم له لم يملك فيه
 وإن لم يصح فالأمر فيه على عهده كما ذكرناه وعلى كل منهما القيام بحال المصير
 كما في إرسال المير ذلك نفقة وغير نفقة وفي معاني لأجسامنا أن كان المرسل إليه
 ذلك نفقة فأنه يبرأ من ذلك خاصة إذا لم يرجع إليه خاصة في معالته سبه
 لقبه حين عمله مع فراسلته إليه فإن كان غير نفقة فالخبر أن لا يملك ذلك
 أهلا ولا في رجلا منه من لا يذبحها أو أحاطته في الأصل حتى يصح بعد مرادك
 منه بقضه فالمرسل إليه يثبت أو إذا رجع إليه والأخبار في على حاله
 إذا وجه للأخذ بالأجسامنا مع غير نفقة على ما يقع في حقه فلو لم
 فأنما منع فراسل إليه عن قبضه على تسليمه لعلنا قد نقضه الرسول حتى
 به وذهب الأمر بسله به بخبر عما كان فراسل فضاء في يد الأيمن من
 غير قبضه منه في حفظه أو إذا دعا أن لا يذبحه عن قبضه من أجل إليه لأجل إعناء
 أغلق عليه ما باجث بامن عليه في أن لا يرجع به إليه فنهى منه بالظرف
 هل يكون الغرض قولك في هذا كله ويبلغ ما ناله قال إذا دعا
 تلف ما حله بالبراءة على الوجود الذي ذكرتها نقول في ذلك غير مقبول على أشهر

ما قبل

ما قبل في شبهه وعلى
 أن بعض الفقهاء جعل الأمر
 من وعلى هذا الذي نقول
 إلا في ما فيه النفقة
 والذين هذا مسئلة على
 أن الذي أحاط الأمر على
 سرقا أو غير ما قبله
 أنه لا يملك له الشيء
 ولا يجوز أن ينادى الشيء
 القول الذي أخذ به وهو
 القول جارح من
 فأنشأ في الأمر الذي
 فاستمع أهل العلم
 وصفت على هذا الخبر
 الشافعي والزم الألف
 فأنشأ في هذا الخبر
 لاها كما ذكرناه وقال
مسألة الشيخ سليمان
 جميع المال الذي في المركب
 شيء من ذلك وعلى صاحب
 أن كان صاحب الأمر
 الغرض على قصد من
 غير ما ذكرنا في ذلك
 بالركب من ذلك
 صاحب الأمر لم يكن
 الحاد أو غير صاحب
 المقتصر على غير
 وقد كان كان صاحب
 هو المصير الذي في
 على المقتصر على غير
 الأموال والزم الشرع

اسلاميا فقال بعض المسلمين لا يجوز سكن ذلك الموضع مباح وقال بعضهم انه بمنزلة المقلقة وفي المقلقة قال بعض الفقهاء ان كان جاهليا فهو احرجه وقال بعضهم انه لم يزل الارض وقال بعضهم ان كان استاجر على اخراجه فهو مستاجر له وان لم يكن استاجر عليه وانما استاجر ليطاله لا يجزئ فهو احرجه كان فامر من مواساة ورواية وغيره ورواية وقال بعضهم ان كانت ورواية فهو زنا وان كانت غير ورواية فهو احرجه وكل قول المسلمين صواب وفي كل هذه الاقوال الخمس مثل الغيبة فيما يجب فيه تحريم وان كان ظاهرا كان بمنزلة المقلقة اذا وجد في موضع مباح وان كان اسلاميا فقال بعض المسلمين لا يجوز سكن ذلك الموضع وقال بعضهم انه بمنزلة المقلقة وفي المقلقة قال بعض الفقهاء ان كان الاقط فقيرا فلا اخذها وان لم يكن فقيرا فخرقها في الفقراء وقال بعضهم انها تجعل في عرق الدولة المسلمين وقال بعضهم انها موقوف في حشرته لا يعرف لها واصل علمه **مسألة** وراقع ارضا وهاسها ونزهاا ولم يزرعها قال ان كان عالما بها ونزهاا فنبت عليه على قول من غير العقادة وعلى من لا يجوزها فلا تزرع منه واصل علمه **مسألة** عن السيد العالم من باع خفاقا فيمن استغدر كان اخرا سوقي لم يعمل فيه ميلا او حولا وغيره على شرط ان لا يعمل ذلك العمل جرم يجوز لمذكم لاه قال لم يثبت ثبوت الثبوت على هذا الشرط ولا يبيع المستغدر الدخول فيه على ذلك الحال لانه ولو ما قدمه لانه يبيع به حجر المباح وقد قيل من حجر المباح كل باع المحجور واما زعمه في مبايعته للغير على سبيل الحكم في ذلك مع اضطرار المشتري الى شرا ان لم يجد مع غيره فبشر به فعلى هذا من جالده اشترى عليه الشفعة فيما اراد على منه المتأخر عليه الخاص من ذلك وانما به حسب ما بان في حقه في شرطه ويعمل بعده واصل علمه **مسألة** وفيه فيما عرفت ان ليس على ذلك الشفعة من قبل العبد اذا هرب عليه ان لم يجر سبب منه ما يلحقه في الحرب وقول من في ذلك مقبول وهو شبهه على العموم اذا تلف منها شيء فلم يزل من المسلمون ضمانا لثنا لعن لان حافظا لها بغيره لا يجزئ لها ما حيي وتذهب واصل علمه **مسألة** وعرف قال قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من احرجه من قبل المستاجر ان لا يرجع عن مقامه استاجر عليه بعد دخوله في عمله فزعمه عن زعمه استاجر باختياره فاصل علمه حقيقة ما ذهب اليه في ذلك بل ينبغي ان ينظر قبل ان الاجارة عند سائر العتود وفيها اولى ليس المستاجر الرجوع عما عقده على نفسه بعد دخوله فيها اختيارا الى ذلك بل اضطرار بل يحكم عليه بانما مبدل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله تعالى يا ايها الذين امنوا افعلوا بالعقود قال الناصح قل تختلف المسئلة
 منها من خلفان والشيخ ناصر في بعضها في تأويل هذه لانه هاهنا والمكتوب
 بالورقة التي اشار اليها السيد منها هو جواب الشيخ ناصر فيهما من
 المروية في ذلك جمع فقد اورد بالوفاء لها العاقد من على انفسهم شيئا
 منها وكفى بقوله تعالى ذليلا ومحنة في وجوب ذلك على من ائتمه والاداء عليه
مسألة وعند قال ان قد سجد الناجل لارثيوتهم بل يجوز بناء الدرك
 منه دون ماله يدرك وماله بهم يتوكل جوارح من ذلك فالله لهم المسئلة
 من قبل قد عرجوعة لصاحبها وهو وليها ولا يجوز ان تصرف فيها في قول
 الجاهل المسجد ولا غير وان كان المستفقد ظهر الرضى بذلك فلا يجوز رضاه
 بغير الجائز ولا الاكل من ذلك الطعام لانه لا يشرع عليه الفرع تنع للمصل
 حب ما بات في الله علم **مسألة** وعنه ما نقول فيما سجدنا فاعلى
 استخراج حقه من غير عدا او لا امر شي معلوم قليلا كانت الاجرة او
 كثير هل يجوز ان اخذها بعد تمام ما استجراه عليه لم يكون عليه ثم بعد العناء
 وهل فرق بين الموجه على المعونة عند الحكم وبين لو قيل في هذا بيننا وجه
 الصواب **مسألة** قال فقهاء فناء من ان المسلم لا يخرج جوارح الاجرة الاعلى
 المعصية الصريحة والطاعة الملائمة على المستاجر وما ذكره من بين لو
 لزومه والاجرة لان خارج من ذلك كله لا هو في البطالة التي هي غير لازمة على
 احد بعينه والمستاجر مختار في قبول ذلك بل الاجرة له جائزة ولو لم يستاجر
 اذا كانا جميعها ما لكان ارجح واجاز عليه ما رضاءها بذلك قلت الاجرة او
 كثر زاد العناء عليها او نقص خصوصا اذا وقعت الاجرة والموج لم يستاجر
 اختيار لا اضطرار ولم يتجه لو وجد الفرق بين المستاجر على المعونة عند
 الحكم وبين لو قيل لانها كلاهما عيب للمعين من العناء مع تفاوت واداء علم **مسألة**
مسألة وراخذت شاة او غيرها من الدواب يعلفها باسمها او بالمتاج ولم
 يجعلها لذلك حدا هل يصح ان تنالها او تناقضا قال فلا يصح هذا حتى
 يجعلها له وقتا يفتري عليه او يملكها او ان يرضى على شيء حل ذلك وان
 تناقضا كان لها ذلك ولم يعناه والله علم **مسألة** قال ابو سعيد
 في الصابغ بيده مثل انساج وغيره اذا عمل الثوب ولم يعطه صاحب السلعة
 شيئا بل ان يحبسها الى ان يعطيه كراهه قبله فان تلف في مسكه ذلك
 قال معي قال ان اذا تعذر على قلفه من فمنا الثوب ويرفع كراهه وعليه
 الباقي وان تلف من غير ان يبلغه من سبب ذلك انه من غير فعله كانت
 الثوب عنده فاهيا بالثمن مثل الاجرة قلت له فان لم يات الصانع
 بسبب انه لم يفعل غيره هل عليه الضمان قال ان علمه ذلك ما لم يات

سبب

سبب يد اعلى فقال غيره
 جمع والله اعلم **مسألة**
 ولقد صدقني وطلب
 طلبه من ماله
 ولم يعناه تلف واخذ
 وان عناه بالثمن او وجد
 رضى بعث لرجل يوس
 على ان يلمه برسله غير
 قال ان كان الشاة مجهول
 في سبه الى ان استأجره فله
 ان يات به في معلوم فله
 استأجره وسبقه فله
 قلت لداية ان قال
 شيء وان عناه في ذلك
 منه قال بعينه ان يكون
 الشاة يسطر هذا الشرط
 فاعطه رجلا على ان يملكه
 فثبت رضى منع المسئلة الى
 ام عليه ان يسطر ان يملكه
 في يوم بعينه فاقى ذلك الم
 فله ان يسطر ان يملكه
 محذور في يومه وكذا فارجح
 ان يملكه فله ان يملكه
 ماله فله ان يملكه
 والله اعلم **مسألة**
 ولم يرضى على ان يملكه
 ام لا قال ان كان
 العنه فله ان يملكه
 العلم ان يملكه في يومه
 وسبب من يملكه في يومه

سبب يدل على فعل غيره فاذا اتى بك كالقول تولد مع ميمه انه فعل
غيره والله اعلم **مسلمه** واذا حمل جمال لسان شيئا فليقله بعض الظالمين
واخذ من الشيء وطلب منه لقله فقله لجمال عنده واوصل الى زيد ثم
طلب منه عوض ما فله فانه يلزمه تسليم ما دفعه اليه اذ هو ذكرا وان
لم يلزمه لقله واخذ الظالم الا ان زاد فله باقل من اوما هو خذ من حاز
ون فله بالكثر مما هو خذ لم يلزمه ذلك لزيادة والله اعلم **مسلمه** الزاطي
وقم بعث الى رجل ابريل له متاع وكان ذكرا اجل في بلده فقله فلما قدم
اجمال اليه لم يرسل معه شيئا يجب له كراء المتاع ام كراءه ذاهبا وارجعا
فالان كان المتاع مجهولا فليحمل بقدر متاعه ان كان مما لا يمكن الرجوع
في مسير الى ما استاجر فليعند قدر عنايه ذاهبا وان كان استاجر على
ان ياتيه شيء معلوم والاجرة معلومة فيجب ان يكون له الرجوع ما
استاجر به ويسقط عنه بقدر عمل المتاجر على عمله والله اعلم **مسلمه**
قلت لدايت ان قال المرسل لجمال انما شرطت عليك ان لم تأت بالمتاع فلا
شيء لك وان تأت به فلك الكراء وقال لجمال انما شرطت على القول فقل له
منهما ما قال فيجب ان يكون القول قول جمال وفي الاصل لو شرط عليه هذا
الشرط لم يبطل هذا الشرط عنه والله اعلم **مسلمه** ومنه وفي الذي
يقاطع رجلا على ان يحمل كبراء معلوم الى بلد معلوم على سفينة في البحر
فثبت ربح منع المسير الى ذلك البلد ان يكون هذا رجلا ولا حدهما الرجوع
ام عليهما انظار الى البيت **مسلمه** قال اذا كانت المقاطعة على ان يحمل
في يوم بعينه فجاء في ذلك اليوم حبت لا يبعد من اجله على كواب البحر الميرة
فمنع من الاستاجر ان اخذ درهم منه وان كانت المقاطعة ليست
محددة في يوم كذا وكذا فارجوان في ذلك الاختلاف بين المسلمين في بعض قال
ان هذه اجرة مجهولة لا يدري في يوم يحمل وبعض قال ان هذه اجرة ثابتة
مادام يمكنه العمل ليس لاحدهما نقصها فان نقصها المخرج من اجرة ثابتة
والله اعلم **مسلمه** ومنه وفي العامل اذا حضر وادار ان يترك عمله
ولم يرد منه شيئا في شريكه ان يقبل له ان يحكم على العامل ان يتم عمله
ام لا قال ان كان العمل عجزا مع عوف فالرجوع في ذلك اختلاف قول له
الرجعة وقول لا رجعة له ويجوز على العمل حتى تمت واما الشريك فيجب على
القيام به مع شريكه فالرجوع اذا كان تركه ضررا على شريكه والله اعلم **مسلمه**
وسالني رجل عن رجل اوصافه فزعم ان له لسان يقول في رثه قال

تلف البند
فانما في التسمية
بسمهم بنات
دعواكم في
الملك
لمسكن
مداولة يكون
في رضاء
النصل
انا اعلى
خز او
لها،
لما وجد
الاعلى
بر
من على
تاجر
او
تاجر
شد
له
وهر
الحق
ذوان
يد
التفتة
لكا
رد
ن
صاغ

ان كان الرجل يزرع ذرة او امرا وشعيرا واشياء هذا الخشب مما يخصصه فليس
ليرجعته فارضه حتى يخصصه بزرعه وان كان يزرع بقلا او قثا او
موزا او مانا واشياء هذا مما يثبت ثمره اذ الرجعة في أرضه نظرا لكان
الرجل قد اكمل قدر ما غرس فيها وعنى وانفق على البذر بصرته ثم هو بالخيار ان شاء
فباع شجرة ما رزح الرجل ان شاء ترك الشجرة وقوة قيمته وحكم على صاحب الارض
ان يرد عليه قيمة الشجرة وان لم ياكل منه بقدر ما انفق وعزم قبل لصاحب
رد عليه قيمة ما عزم وانفق وامسك ارضه وان قال استعملنا اخر
شجرة ولا تترك له قيل له ذلك لك وليس لك غرامة ولا عا ولا عا على
مسئلة وراسخو رجلا فارض غصونه كان في حوزة الاجر لاختلاف
والداع له **مسئلة** على الحسن السبياني عن رجل اذهب لرد دينه اقال
فلقطه اوانافه اعطيت غنمة درهم ايت هذا انك لقطه وهو حلال
ام لا قال لا يثبت ذلك لقطه لان غنم اداء اللقطة ويندوا بها
ويحفظها ولا يجوز لهاخذ لك عليها والداع له **مسئلة** في رجل سال
رجلا يطرح لثوبه النسيج بعد بكرة يعطيه ويرفع اليه البكرة فلما طلب اليه
ثوبه قال ان النسيج الذي طرحت عليه فبكرة يتركه على الذي طرح اليه
الثوب ان عني لم يخذ بطرح البكرة ام لا قال نعم ما وصفت فان كان الذي
يطرح الثوب باخذ على طرحه كراء فعلى ما وصفت فهو صام من الثوب
وان كان لا ياخذ خارجا فاما هو امين فالقول فزرع يمينه حتى يغم خاتمة الاثم
باب في الشفعة وحكامها **وما يجب فيه وما لا يجب** في القسم
واحكامه وما يجوز منه وما لا يجوز **وما لا يجوز** في بيع شفعته وقادركه
الصلاة وهو حديث وبقول وغباط وقد في البرية حتى فزالت القناسة
تخص ع كانت فكر ست عركا ست فتعنه انقوت شفعته بذلك ام لا
قال ان الشفعة لها دية الغرض فاخرج رجلا من الارض احد الوصلة
او الوساوس بطلت شفعته هذا اذا كانت الغرض قد حان وقت
قادتها عليه والداع له **مسئلة** ومنه ولا يشترى مالا بما يه لا دية
وثوب وكعة وسيف فاخذ الشفعه بالشفعة انتمت بالشفعة على
هذا الثوب او الكعة او السيف محمولا ومعناه ام لا قال لا يعقبى ب
تكون في مثل هذا الشفعة ويكون على الشفعه قيمة العوض ان ادركت فان
لم تدرك فقيمة المال والداع له **مسئلة** ومنه وفيما يشترى مالا بزرعه
ثم استحق منه بالشفعة يكون النزع لزمه اذ استحق المال بالشفعة
كان النزع صغيرا او كبيرا قال في النزع لكان النزع غير مدرك

فوق السقف المائل المشقة
ومرر يمين يمت شقة
قال اني كنت لاف
الشره وقول بطلت
تتر شقة والدم اعلم
الشفقة فقال المشقة
بالشفقة فقلت اية اية
ان تظن شعقي والاص
الشفقة هو المذبح وع
والاص للام قال ان كان
والاص عليه **حلم**
رجل اخذه الرجل المشقة
لمشقى اقم اسن ساق
اقية نباح ليرة فيها
ذكر قال ان كان
لير طرول ولا ساقية
الرجل راع الما ساقية
دم المشقى فلم اقبل
عليه فارجل او من هذا
نوره الما ساقية بدون
يصل شقته المشقة
عليها والى المشقى تتر
نعم ونحن شقها ما لن تتر
بعد الشرة قال المشقة
ها والى المشقى في
فما جند وعلا دام الما
الاص والمشقى ما يشق
بدون لانك شقة
نتر الما على شرة الما
لان طبع الما على
فان بعد لخط

۱۹۱ فی الضم و حکا فواو نجا ی - فیه ما لا یجب فی القسم و احکامه و ما یجوز منه و ما لا یشاء

فهو على استحقاق المال بالشفعة والمزارع عنان وغرامته وامد علم **مسألة**
 ومنه وفيه من بيعت شفعة بيع خيار ولا ردها بالشفعة المذكور لا
 قال ان في ذلك اختلاف اقول ليس عليه طلب شفعة حتى تنقضي مدة
 الخيار وقول بطلت شفعة فان تم البيع فهو له وانقض البايع لم
 تضر شفعة وامد علم **مسألة** ومنه وفيه من يشترى ما لا يقبله جازع
 بالشفعة فقال المشتري قد استقال اياه البايع قبل ان تاخذت
 بالشفعة فاقلته اياه وقال الشفيع لم اعلم ما ادعت بل انت تريد
 ان تبطل شفعتي ولا اصد في ذلك قال عندي عدي بطلت
 الشفعة هو المذموم وعبد الصخرة اذا قال لم قبل طلب الشفيع بمطلب
 من البايع للاقالة ان كان وقع هذا من بعد اخذ الشفيع شفعتي
 وامد علم **مسألة** ومنه وفيه من يشترى ما لا وساقية المال فقال
 رجل فاخذ الرجل الشفعة فاجل مضرة الساقية التي في ماله فقال
 المشتري اني لم استر الساقية التي في ماله واشتريت مال فقط والساقية
 باقية للبايع ليس لي فيها حق وهو مكتوب للمشتري في صك البيع كنه الحكم
 في ذلك قال ان كان المشتري حين اشترى هذا المال شرط على البايع
 ان ليس له طريق ولا ساقية فليس للشفيع شفعة وان كان صاحب
 المال حين باع المال ساقية التي في ماله الشفيع لم يطلب الشفيع شفعة
 ادعى المشتري في لم قبل الساقية ولم اشتريها واقر البايع انه باعها
 عليه فارجوا ان ومن هذا اختلاف اقول للشفيع شفعة اذا كان المشتري
 تبرأ من الساقية بعد ان طلب الشفيع شفعة فارجوا ان يجوز فيه قول
 انه يبطل شفعته الشفيع والمال وممت في الساقية اذا كان البايع قد
 اقر عليها وانكر المشتري اشتراها فاجاب ان كصوابه وامد علم **مسألة**
 ومنه وفيه من يشترى ما لا تدرك الشفعة فيه بطريق فاشتراه الا ان لا طريق
 له بعد اشراء قال المشتري للبايع اعطني عطية منك في بعض ثمن فاعطاه
 اياها وقد نوى المشتري بفعل هذا بطلان شفعة الشفيع ايسر
 ذلك فيما بينه وبين ادم لانه قال ان كان وقع هذا البيع على اعتقاد
 من البايع والمشتري انه يشترى المال بلا طريق وعلى ان يعطيه طريقا
 بعد ذلك لانه شفعة الشفيع فعندي ان هذا لا يجزى من ان كان
 اشترى المال على شرط انه لا طريق له على الشفيع ولم يكن من البايع وعد ولا
 قولان بعطية الطريق بعد البيع وانما هو ظن المشتري ان يعطيه منه
 الطريق بعد ذلك عطية بلا ثمن ولا يدري ان يسمح له ام لا فمد ليس

محمد بن طاهر
 اوصاف او
 فادرك ان
 بالارضاء
 حال الاذن
 صاحب
 الخارج
 لم يرد
 خلاف
 ارفال
 جلال
 هذا
 سال
 السليم
 السيد
 بالذي
 شوب
 من الامور
الفصل
 في ذكر
 في الحاشية
 ماله
 سيلة
 ر
 من
 في
 من
 في
 في
 في

عليه اثم والله اعلم **مسألة** ومنه وفي جليل حضرة عند الحاكم تطلب احدها
شفقة من مال يدا الاخر قال الذي يده المال ان لم اشترا المال وانما اعطاه
صاحبه عطية واخرى تعليمه وقال الشفيع بل المشتريه منه بكذا
كيف الحكم في ذلك قال ان لم يدرى في الشفقة هاهنا اذ كان الذي
يدعى العطية ان اعطاه اياه صاحبها بغير عوض متقدرا ولا متأخر
فان لم يدرى منه فعدت ان لفظ العينة محلف بالله ما على هذا الطالب
حق في المال لعل في الذي اعطاه اياه فلان فلان لعل في من قبلا يتك
ان ياعده على ووجبت له في الشفقة بمطلبها والله اعلم **مسألة**
ومنه وفي علم بيع شفقة وهو جيب ومشتري شفقة في المسجد
الشفيع ان يذهب يقتل رجلا منه ثم يدخل المسجد لياخذ شفقة
ام يتيمم بالتراب ويدخل المسجد قال عندنا على قول لا يجوز
الدخول في المسجد لمحب فلا يطل ذلك شفقة وانما مكنان يرسل اليه
احدا يخرج له من المسجد فلا يدا با غسل عندك والله اعلم **مسألة**
ومنه وفي رجل قال في صحته وفي مرضه مالي هذا لفلان وفلان وبني
فلان وفلان كيف قسم بينهم قال على هذا اللفظ يكون لفلان وفلان
وبني فلان نصف المال ولفلان نصف مال ويكون النصف الاول في اشر
القول لفلان وفلان وبني فلان على عدد ردهم وهذا على قول من يحل هذا
اقرارا وعلى قول لا يجعله اقرارا يكون في المرض غير ثابت وفي الصحة ثبت
بالاقرار لكن يكون عليه الاقرار ولفلان اقرارا عليه ثبت بغير اقرار والله اعلم
مسألة ومنه في المال المشترك اذا قسمه غير شقة والشركاء وجاء الى
بعض الشركاء وقال له هذا نصيبك في المال لفلان في قبضه من ان حكم ذلك
النصيب الذي قبضه شركة بغير الشركاء حتى يعلم ان كل شريك قبض حقه
من هذا المقتسم ومخلص له هذا القاسم من نصيبه بوجه من وجوه الخلاص
وان كان القاسم نفقة وسعة قبض نصيبه حتى يعلم انه لم يصل احد من
الشركاء ان لم يصل اليه نصيبه والله اعلم **مسألة** ومنه اذا اقر الامام
او الحاكم رجلا ان يحضر القسمة بين ورثة الهالك والرجل يعرف الورثة
ولا ما خلف هالكهم يجوز ان يحضر ويجازي بالقيام سها ام لا قال
ان كان هذا الذي اقر الامام ان يحضر القسمة لم يكن قسمهم على سبيل الحكم
واطمان قلب الامام وان هذه أموالهم خلفهم عليهم هالكهم بنوا ابناء
الناس ولم يترتب في ذلك وكان له بصرف قدره بالصلية والمقرقة بين جدها
وردها لم يكن عليه باس عندك في الخصومة هؤلاء ليحضر بالقيام سها

جيدا

جيدا اذ اعلم من ان
يصون الاموال
عنا عبيدنا لاجل
لا يعرفون الاموال
فيه فعدوا من ردهم
انما هو ذلك ويكون
للمرسل اليه ولم يدر
في التيمم بغير اقرار
من طلب الشفقة او كرم
اذ لم يدر ان يكون
في طلب شفقة حكم
في رده ان يكون رده
ان كان حكمه والله اعلم
ثم العلم من الشفقة في الشفقة
بعض الخلق وبعض لم يدر ايا
به الله اعلم ان قال
ان تاملوا بعد ذلك ولم
عسوان يكون حائرا وعلى
ان تاملوا بعد ذلك ان قال
غير ثابت والاحراز على ما
ذلك لكونه رده على النصيب
وهو مع التامل في ردها
وردهم من ان يام
تطلب ان يدرى من ردهم
بالقول على ردهم هذا المال
انما هو من اموالهم
هذا قال في ردهم على
الحاكم ان لا يدرى من ردهم
بغير بعضه على بعض
على ردهم من ان يام

جيتا اذا علم قسم من اقسامهم على ذلك وكذا السهام لان هذه عادة الناس لا
 يقسمون الا ما اوتواهم والقسمة بينهم فيها بالخيار والايام ويوجد
 عن ابن عبيد ان جابر للثقات ان يختاروا القسم الاصل للقيام ولو كانوا
 لا يعرفون الاموال ولا الايتام والله اعلم **مسألة** الحسن الجردان المال اذا كان
 بينه فطعة حرام يرقم الورق للمال فوقع لبعض الشركاء سهم من المال الحلال
 ان جابر ذلك ويكون حلالا ولا يضر ذلك ومن عيبه ولو وقع له السهم
 الحرام سلم الى اهله ولم يرجع الى شركائه بشئ مما في ايديهم والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ عمر سعيد مذهب جليله وطالب الشفعة اذا كمل المكاتب كلام وهو
 ما تبطل الشفعة او كمل غير المكاتب وهو ما لا تبطل شفعته اه لا قال
 اذا لم يتوان او يكمل وهو ما لا تبطل شفعته قال السالمى اخرج
 في طلب شفعته فكل احد كلامه من غير الشفعة بطلت شفعته ولو كان
 في مريض الا ان يكون من مسلم واجب عليه ان يرد شئ من الكلفة لمريض
 ان يمان يتكلم به والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عيسى سعيد مذهب جليله وفيه
 فتح الفصل بين الميمل والمفقير اذا كانت الترخيم عندهم وكان قد ادرك ثمة
 بعض الفحل ويعتزم بذكر ايلحقها الفخر ويكون مثل البيع هو غير البيع ويجوز
 فيها التمايم اه لان قال ارجوا ان القسم مثل البيع وما يجب الا ان بعد لذلك
 وان تماموا بعد لا يدرك ولم يتلف احد منهم حصته قبل التمايم فانه اعلم
 عسى ان يكون جابزا وعلى ما حفظناه ان القسم في التمايم للمدرك جابزا
 وتدخل الجملة ان تمامه ثم وان نقضه انتقض اما غير المدرك فالقسم فيها
 غير ثابت ولا جابزا على ما عناه وهو غير التمايم البيع العاسد المحرم ويؤيد
 ذلك الخبر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال وفراجا فقد ارتقى
 وهو بيع التمايم قبل ذلكها والله اعلم **مسألة** الفاضل في ما بين
 ورثة بعض من ايتام وبعض بالغين وعلى احد المبالغين دين مستقر قاله
 فطلب الدين لهم الدين قسم للمال الذي بين من يطلبوه وبين شركائهم
 الببالغين على قسم هذا المال اذا كان فيهم ايتام لانه اذا قسم بلغ قسمة اكثر من
 ان يباع مشاعا ام لان قال ان زعموا رجل من الحاكم وحكم الحاكم بقسم
 هذا المال فيجوز له الحاكم على القسم ولكن القسمة تكون ان كانت من قبل
 الحاكم ان يامر الحاكم عدولا يقسمون هذا المال مياوزون بين السهام ليشلا
 بين بعضهم على بعض فاذا استوت السهام ضرب عليهم بالسهام فاذا كانت
 على هذا لم يكن لا يتام غير واذ بلغوا ولو باع صاحب الدين نصيبه واما

للمعدوم
 ما اعطاه
 من كلفة
 لا كان ذلك
 متاخرا
 الطالب
 فراق بطل
مسألة
 ليعود
 شفعة
 يجوز
 من البيع
مسألة
 ويمن
 ولا
 في الفحل
 هذا
 من
 من
مسألة
 ل
 ذلك
 قد
 (هم)
 من
 عام
 ورثة
 من
 من
 رعا
 ما

اذا لم يضرب بالسهم وغيره لا يتم في القسم اذ ركوعه واما على القسمة الاولى فلا
 غيرهم وحاز لصاحب الدين اذ جميع نصيبه في الدين ولكن ضرب بالسهم للحاكم
 لا يكون الا بعد صحة الميراث عند حكمه وكذا في السهام وصحت المال له لا بالملك
 وصحة الورثة والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الشفعة اذا كانت بين
 عدة من الناس فسبقهم واحد عليها واستقع ايجب له هذا اذا استشفع عدة
 ام يكون له نصيبه في المال قال اذا استشفع اذا كانت تستحقها عدة انفس
 كلهم سواء فسبق واحد منهم فاخذها كانت له دورا صحابه وان استشفعوا
 كلهم في وقت واحد ففي ذلك اختلاف قولنا كونهم على عذر ومنهم وقول
 على قدر سبها ومنهم في المال انما استوجبوا به الشفعة والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي رجل هلك وخلف ورثته يتامى وبالعين وخلف لهم مالا وسوقا واولاد
 الباقون قسم ما خلفه لهم فكل لليتامى والارزولة الامام وكلوا او طواه
 ليختاروا لهم سبها ما رضى الباقون بذلك فاخاروا لهم سبها ما بقي ما
 بقى من السهام واولاد الباقون ايدفع كل واحد نصيبه لصاحبه ايجوز للكات
 ان يكتب بينهم على هذه الصفة ام لا قال اما القسمة في الاموال التي بين
 اليتامى والباقيين فان كان اقام لليتامى وكلوا في مقامه مشتركين حكم
 من حكم المسلمين امارا وقاض والفقاسم لهم بالخيار فعندك ان لليتامى
 حجتهم الا بالمعوى فنقض القسم واما الباقون اذ رضى كل واحد منهم بسبهم
 واقرؤا لهم علون به عجا هلين فعندك ان اكثر القول ليس لهم نقض ذلك
 ولكن كما لا تعلق ولو كانوا غير عالمين به وفي بعض القول رجوان لهم نقض ذلك
 لان القسم معتل بخيار اليتامى فيه واما ان يكتب لكتاب مدافعتهم لبعضهم
 بعض فلا يصح ذلك عندك على هذه الصفة والله اعلم **مسألة** ومنه وفي
 رجل بيعت شفعه وتوانا عاخذها بعد العلم جهلا منه ثم اخذها بعد
 ذلك وحكم له بها الحاكم وحازها واستغلبها سنين كثيرة ثم علم ان شفعته
 غير جائز لتوانيها عنها وعن ظلمها واشتغالها بالبيعها عاخذها ايجب
 عليه ردّها ببيعها ام ردّها وردها ما استغفل منها قال فيما عندك ان
 هذا الشفعيع معتد على المشتري بها لانه في هذه الشفعة بعد ان بطلت
 وعليه عندك رد الشفعة وعقلها وان كان امر عاذا بالخيار عندك لصاحب
 المال ان شاء قال له خذ مما تركك ولان شاء اعطاه فيمنه عاذا وما الصلاح
 الذي هو غير العاذا الباقية مثل السفى وصلاح الارض فعندك ان له حكم
 له شيء على صاحب المال ان يجعل لا يبيع في ارتكاب المحرم اذا كان المترك

محدث

عند من عاذا به له والله
 ساقى والفقير لا ينافي
 الحاضر من ما خلفه ابو
 قديس واما ما خلفه
 ثم لا لا لا لا لا لا لا لا
 هذا الشفعى في الورثة في
 مودع الباقى في الورثة في
 ويكون الغالب مثله في
 اذ اقرؤا له الباقى في نفسه
 واخذوا ماله من غير ان
 رجوان سبهم بالكل والاراض
 عاذا عاذا عاذا عاذا عاذا
 اسم الفصل هو الذي وعده
 قال ذلك من المالك ان
 لم يبق له من حق في الحكم
 محرم الله اعلم **مسألة**
 او العرف والاراض هو ثابت
 له الصلوات لم يكن له نصيب
 في العاذا من العاذا في الكا
 عاذا عاذا عاذا عاذا عاذا
 با عاذا عاذا عاذا عاذا
 وهذا البيت من قبله
 وكان سكره جازي عاذا عاذا
 البيت محسوسا بالعاذا عاذا
 الحاج ان يسكن جميع البيت
مسألة وعندك في العاذا
 عاذا عاذا عاذا عاذا عاذا
 عاذا عاذا عاذا عاذا عاذا
 نصيب عاذا عاذا عاذا عاذا
 ان القسم له ولو كان لا لا لا لا
 من ذلك انما يطلب الباقى

عنه من غير ان يعلمه والى العلم **مسألة** وعنه ومن مات وترك ورثة يتامى والاعيان وابنائها لا تخرج من ابيه الا ان يشاء الله فاقسم الاولاد الحاضرون ما خلفوا به وهم ولم يرفعوا المغائب سهماً وقالوا ان اخانا قد مات ودعاوا مخلصاً يوفهم ما شئوا من حبل شيفا وسلم الفمن الى المنادى ثم اراد المخلص من ذلك في السيف قائماً على كونه فقال ان كان صحيح عند هذا المشتري الورثة فيهم غائب لمحق في الميراث فظاهر الحكم وهم يصح موتاً لا بدعوى الورثة ففي ذلك اختلاف قول الميت لم يصب الحاضرون ويكون الغائب شريكه في السيف وتكون بطل البيع كذا فعلى هذا القول اذا رجع الى الميراث فبعضه منها فذلك وجه من وجوه الخلاف في هذا السيف وباخذ ما سلمه العلامة ان كان سلمت ما سلمه **مسألة** وعنه وفي رجلين بينهما طلاق ولها ارض فاحدهما انفسها ها **مسألة** وعنه وفي مجاورة اهل معناه الا للغة والميراث بينهما **قال** فيما عدا ذلك من ارجاء قسم الاصل هو الميراث وعليه الصحيح ان كان الذي اقر بضم المجاورة **قال** ان ذلك متصل للوان كان ادعى المجاورة فبذلك اقر بما قسم وسكت لم يقبل ذلك منه في الحكم **قال** اذا ادعى القسم لم يقبل منه دعوى المجاورة **مسألة** وعنه ومقاسمة اب الصبور والصبيته في الاصول او العوض والبركة اهو ثابت اذا قسم واختار بينهما كان نفقة وغير نفقة لم يصح ولم يكن له صواب القسم **قال** ان قسم الولد لشركاؤه ولد جابر على قول جابر الدخول في الكفاية والشرع فالورثة والى العلم **مسألة** ابن عبيدان في رجل مات وترك بيتاً وترك احد بنيه وبينما واحداهما بالعا وزوجه اربعة ما الغول في سكن المبالغ منهم ذلك البيت **قال** اذا كان يصح للمبالغ وهذا البيت ممكن فذكر سبعة اجداع عمداً او مثلاً خيراً لم تكن على اجرة وكان سكنه جائز على قول ان كان لا يصح لغير البيت مقدار ذلك كان البيت محبوساً بالفقارة ويقسم ما يتوعد بالاجرة **قال** وقال ليس للمبالغ ان يسكن جميع البيت الا بالفقارة والقول لا وجازين والى العلم **مسألة** وعنه وفي المشاع اذا اراد اهل شتمه ولم يقع لبعض الشركاء نخلة اجبر على بيع نصيبه ام لا **قال** اذا لم يقع الا لاسهم موضع نخلة فالشركاء يجبرون على بيعه على اكثر القول **مسألة** وعنه **مسألة** الصبي يملكه الوفاة الورثة اذا كان فيهما احد غير بالغ ان لم يطلب القسم اذا قسم له ولو كان طالباً وحدهم كان نواتها ما اوصياها فلا حد تمنع من ذلك اذا طلب المبالغ الوصول الى صفة شركاءه والصبي يقوم

على عيها فلا بأس فيما احرته كل منهم غير انهم هالكه على لم يصح معه باطل
او هم فيه فيخرج على قياده فيما يؤخذ عوضه بالانقاص والمال لا يبقى
على ما هو به من الخلل وكذا في فوضه صحت باطل الغنمه يكون على راي
ولا يبرى فسله بالعوض فسادا وعنوان يذهب في راي الى ان كلاهما
على انفراد في الاباحه والحجر قائم فلا بد لا يتعدى الى غيره فلا يحرمه لانه غير
داخل فيه ولا ما راجع له بل الخلل على حاله ويحرم كذلك حيث يكونان فهما
على حالهما وما لم يصح حرمة في انواع المباحات في الاجتماع فلا يجوز محرم
على فرد من حقه فاناه من حرمة لانه على صله حتى يصح فسادا المقضي
للقلم وما اختلف فيه من شيء بالوأي في موضع الرأى فخر ان يدان فيه راي
لانهما يحل فيكون لمن راي حوان ويحرم فيحرم على راي حرمة وعلى كل
في اراد ان يعمل بشئ منها فيمنع من راي لتقييدات ان يكون فيه مظهر النفس
يعمل بما يراه اعدا غير راي به فيه فينظر في هذا كله ولا يوجد في شيء منه
الا بعد له واعلم **مسألة** وعنه ومنه يكون بشئ في شيء من الاموال
غايبة او اعجم او يتما يجوز ان يملك من عند من هذا المال وكذلك ما عذره
فيه بقرس شجر او فسل نخل او زرع او قطع شئ ام لا قاله قيل فانه
لا يجوز حتى يصح انه مال بعد ضمه على وجه العدل لاخذ سهمه والافضل على
حاله لا يشترط وقيل يجوز ان يملكه اذا احتمل ان يكون مال بعد الضم
على وجه ما يجوز له حتى يصح المنع والرجوعان يخرج نحو هذا مع الامين على
قول وقيل فيه بالاجازة من يد المشرى على حاله لم يصح انه باق على حاله
والشركة ولكن لا أقوى على العمل به مع غيره ابد وان كان من قول المسلمين
لان الاول يشبه ان يكون خروجه بمعنى الحكم والثاني على التوسع والطمأنينة
واين موضعها على هذا والعين وان كان لم يعلم انه من هذا المال ولا يصح معه
الا من قول بعد ان صار في يده انه مال فيه من انصيب لم يحرم عليه في قولهم
حتى يصح معه ظلم لاحد من شركائه واما ان يسا عدم على شئ مما يخرج
على وجه اصلاح فلا بأس به في قولهم ولا ضمان فيه لا لسبب يكون به
ثبوت في الحكم وما خرج عن هذا في غيره مما لا يجوز في المال الا باذن من
قطع او عرس او فلع ونحو فالامر فيه راجع في التيمم الى من يلزم من وصق
او وكيل ومحتسب لغة ان لم يكن حاكم عدل من المسلمين او يكون في حكمه
مكشاه لعدم او يكون هذا المحتسب في موضع ما لا يجوز يكون له قاله
بالعدل هو اولي منه فيجوز له فيها يكون صلاحا في نظر لمبصر والا فحكم كذلك

في موضع ما لا يكون والمبالغ والاصحاء سواء قال المبالغ امر في ما لم يدأ الى
 من يقوم فيه مقامه ويكون هذا الشريك نكته او عين ما منه فطمن نفسه
 فيما يفعله واذا او بطمن الى صباه فيجوز له ان لا يوسع دون الحكم الملقى
 بوجوب المنع او يصح معركته في نفسه والله اعلم **مسألة** الصبي ولا
 يلزم سائر الورثة اخراج عين الایتام الا ان يتفقوا عليه ويجوز القسم وغير
 ان يجزوا عنها للایتام والیتامی حجهم ولا فرق بين اشاعتها في وقت
 الهالك الاول وبين مصادرها بعد الهالك الثاني وقال في المبالغين
 نقض هذا القسم قبل بلوغ الایتام كما عليهم بعد بلوغهم اذ لم يكن جريه حكم
 حاكم والعين ربع العشر ان تقفوا عليه والله اعلم **مسألة** ومنه اذا قسم
 الورثة الباقون والایتام مالا او اراد المبالغ العجز بالجهالة المذكورها عليه
 يمين قال في قول المبالغ به جاهل حصته مع عيونه ويقوم الحاكم ويكفي
 للایتام في تخلف شجرهم وقول العين عليه وان زاد النقص بلجاهل لم يمسب
 العلة التي عليه لشركا في الایتام بقوله ذلك وقول ليس له ذلك وانما المحنة
 عليه للایتام بعد بلوغهم والله اعلم **مسألة** ومنه في قسم الاموال
 بين المبالغين والایتام بالخيار على قول ارجح على نظر المصالح هل للمبالغ
 العجز قبل بلوغ الایتام اذا اجتزأ بالجهالة وهل عليه عيونه قال في النقص
 ولا علم عليه من ان المحنة عليه قبل التيمم فله ان يثبت للنقص ولو لم
 يدع جهالة وقول النقص لا بسبب النقص لليمين وهذا موضع الخصم من واه
 اعلم **مسألة** الشيخ مسعود رمضان واذا كان ماعون او صبيغة فقامها
 الورثة الباقون بالنقص وشركا وهم الایتام واجتهدوا في قسما هل يحسن
 ذلك ام لا قال لا يجوز بغير اقامة وكل للایتام في قض نصيبهم والله
 والله اعلم **مسألة** ومنه في اوصي ينصيب وماله لزارة فروع واراد
 الورثة القسم فان القسم في الوفاة في اختلاف واكثر القول له لا يجوز
 في الحكم ونزكته ما عا اسلم والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى ان
 مقاسمة الاعمي للمبالغ لشريكه في الماء ثابتة جائز وغيره وكل دواقا
 في الاصول فلا يحسن ذلك غير ذلك له وغير ثابت والاقتضا تنقض ولما اثير
 في ذلك والله اعلم شريكه نصيبا ومات الاعمي والشريك ولم يعمل الاعمي
 قبل ذلك فحقا في اختلاف واكثر ما عرفت لا يرد اقله عن المفاصل واخراج
 بالهوان قال المؤلف الذي عرفنا او مقاسمة الاعمي للمبالغ العاقل
 لشريكه في الاصول من غير وكل منه في ذلك اختلاف اذ لم يغير الاعمي القسم

ان ذلك ليس بهام وكله
 وهو جريه ولو كان
 فيه من غير ذلك عند
 حدود هذه الامور
 عليهم القسم اذا كانت
 الاعمي في الاصول لا يوكف
 وكله والمسلم اذا احتج
 بالقسم الذي قام به شر
 من كلفه ولا يعلم في ذلك
 غير ما في الامور وغيره
 في الاصول وغيره وكله
 القسم وقت خبره بوجه
 او كونه في قول القدر على
 قال الناصب والمعدية
 نصيبا ومات الاعمي
 القسم على اختلاف
 وقول في قول الزوايا
 اوقات الاعمي والشريك
 في الامور وقول في الامور
 بقول الاعمي في القسم قبل
 وكله في الامور في الاصول
 القسم اما مقاسمة الاعمي
 في الاصول لا يرد الا بصره
 الطرف الاصل في القدر
 كتب في كتابه ويجوز في
 المبالغ في الماء وغيره
 نسوة في الماء وغيره
 عيونه في الماء وغيره
 وكله في الماء وغيره
 في الماء وغيره

ان ذلك ليس محرم ولكن يدخله النقص بطريق الجمالة وقولنا يجوز ولا يثبت
وهو محرم محرم ولو كان هذا الاعنى قد يقع فيه هذا كما لا يخفى فاسم شركه
فيه وعينه وكما منه وكذلك لا يثبت عليه القسم وعينه وكيل ولو اقر الاعنى بوفية
حدود هذه الاموال ومعرفته جازها رها من رها قل ذهاب بصحة فلا يثبت
عليه القسم اذا كانت الاصول مما يزيد وتقصير اكثر ما عرفنا اننا يجوز قيامه
للاعى في الاصول لا بويل منه بقاسم لشركه وثبت عليه جميع ما لا يخفى
وكيله واسمها اذا تحت وكان الاعنى لو كيله واما اذا غتر الاعنى
والقسم الذى قاسم به شركه ورجع فيه وهو محرم فلا يرجع ولا يعز على
شركه ولا يعلم في ذلك خلافا اذا رجع في حياته وصحة عقده لان القسم منه
عجز جاز ولا ثابت وعينه وكيل وهو على اصله واما اذا قاسم الاعنى شركه
في الاصول وعينه وكيل ورضى بقسمه واقام سين رصيا بقسمه ثم عزم من
القسم وثبت عزمه بوجه رجوع الحق وكان قد استعمل المال غلة قليلة
او كثيره فقضى الغلة عليه بخلاف اكثر ما عرفنا ولا يرد الغلة الا للثابت
قال الناجح والمنعقد جميعه واخراج بالضم ان اذ ان تلف شركه
بضمها وامانت الاعنى والشريك ولم يغتر الاعنى قل ذلك ففى اثبات
القسم عليه خلافه فلو ان القسم بدر كماله النقص بطريق الجمالة
وقول طريق الزوال ولا يثبت القسم عليه وعينه وكيل ولو ان تلف الشريك بضميه
وامانت الاعنى والشريك لان اصل القسم عجز جاز ولا ثابت لا بويل
فلا اعنى وقولنا ان تلف الشريك بضميه وامانت الاعنى والشريك ولم
يغتر الاعنى فالقسم قل ذلك فقد ثبت ولا يرد كماله النقص وهو اكثر القول
وكذلك مع الاعنى في الاصول وعينه وكيل فما خلافا على ما قد مر ذكره في
القسم واما مقام ساقمة الاعنى لشركه الماء ففى ثابته جاز وعينه وكيل على
اكثر القول لانه لا يصير بالعين ولا يوقف عليه والاعنى **مسألة** قال
المؤلف الاصل في القرض الذى يغلبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يكتب في قلع ويخجل في بنادق وطريق او شمع او ما كان من معناه وتكون
البنادق منسا وبذ ويكتب في كل فخذ اسم رجل ثم يعطى الرجل الذى لم يحضر
تسوية القرض فيطرحها في كل على الاصول المضممة فمن وقع سهمه اسم
على شئ فبوله والاعنى **مسألة** ابو سعيد عن ذلك يوزع في البدو
ويكون لشركه في الزرع فبدو سهمها وبدو شركاه في القسم الحب فيمتنعوا
ولم يحذر من يصفو منهم في ذلك الموضع هل لان القسم ولا خذا الذي لم يترك

في معنى قولهم والله اعلم **مسألة** على الشيخ عبد الله بن هلال وعمر بن دينار بينهما ما اطلب احدهما الى صاحب القسم فاني واجه عليه برجلين من الصالحين فلم يفعل هل يجوز للمسلم ان ينفقوا الرجل ويكافئ نفسه حصته قال لا يجوز اذا كان الرجل حاضرا وانما يجوز في ذلك للمسلم اذا كان الرجل غائبا حيث لا تتألف المحبة واذا كان حاضرا فامتنع عن ذلك حتى يفعل ما يطلب منه من الحق فان لم يكن احد حصته لم يكن شركيدان يقسم الارض ويزرع حصته ولكن يزرع الارض كلها ولو لم يكن شركيد ثم يقسم الثمرة ويأخذ من ثمر الثمرة ثم يسلم الى شركيد حصته فيعمل المونة الا ان يحجبه شيئا الى الزرع وذلك لان او عن المزارعة ويزرع هذا وفعل كما وصفت لك وكذلك الغنل والثمار وخدمنا العبيد ان ان يقاسمه الفحل لا المأزر ولا العبد سكن المنزل بقدر حصته وخدمنا العبد بقدر حصته **قال** سئلت عن رجل اراد ان يملك الارض ويقيم مقامه ان اشترى شركان يقاسم ان يقسم له ويكافئ باسم له جاز ذلك فلا يكون على الشكاء ضرر كما قيل ان يبيع ماله ويقضى عما يملك اذا فاجزى الحق وخيف الضرر وكذلك لان يبيع من اشترى عن الزرع لسانه وامشاه وذكر والله اعلم **مسألة** وسألت عن رجلين في مال يجعل احدهما نصيبه والآخر الاكثر من بينهما الفقهاء سبوا كيف الحكم بينهما في ذلك **قال** ثبت على المزيل للملك الى الفقراء ما فعل ويكون الشريك الاخر شركا للفقراء **قلت** كيف السبيل الى اخذ حصته **قال** يرفع على شركيد الاول الى الحاكم حتى يحكم بالمقاسمة وقض للفقراء وحفظا غلهم عليهم كان ثقتا ويعبر بقره **قلت** لو كان وليا على مال لا يملكه والاولاد الحاكم على ولايته **قال** لا ولا يترك المال كان اليه فهو على ولايته وان يسلم الى من سبقه ممن يرضى له الفرض والحفظا على ما يسلم اليه وماله ولا يكون اخراجه الى مال من يملكه بل لا يتركه عليه وعند والده اعلم انه سبيل هذا الرجل عند الحاكم سبيل وكذا الايام واوصيا المولى اذا كان ثقات بغيرهم على ولايتهم وان كانوا غير ثقات ولم يبن منهم خيانة ادخل الحاكم معهم من حفظ عليهم والثقات وانبتهم على ما هم عليه والولايت وان ثبتت خيانتهم حلقتهم بذلك الولاية وارحل فيما من يقوم بها والثقات والله اعلم **مسألة** وقيل في جلاعات والرسول في بكل واحد منهم شئ من المال فادعا احدهم ان المال يقسم انما مدام احدهم من بينه خيلا فله ذلك ماله يصح القسم فاذا فرض جميع الاولاد وجاء نسل اخر فاجزا ان المال مشاع لهم يلقى الى قوله وان ثبت لكل واحد منهم ما في يدك ان تقوم

يبتة انه مشاع الى اليوم ن واذا علم ان المال قد قسم فادعيا بعض الورثة
 شيئا من المال في بدعيه لم يقسم فعليا لئلا يثبت انه لم يقسم وان لم يعلم انه
 قسم وادعى بعض الورثة انه قد قسم دعى المدعى باليمين ان المال قد قسم
 وادع علمه **مسألة** وللغاصب اخذ الكراء على القسم بين الناس الا ان
 يكون له امام والقاضي قد نصب وعذر له من قبول الغاصبة بين الناس
 وازاح غلظه من بيت ما للمسلم اذا رأى ذلك من مسلم المسلمه واذا
 عارضه لم ير للغاصم ما كان من غناه اجته فطلب اذليل كان دليلنا
 عليه وجعنا على اعجاب ذلك قول الله تعالى وانما ملين عليها واجر
 قاسم الامام على الصغير والكبير والذكور والاناث واكثر المصيب
 والاقليل سواء في الاجرة لانهما كانا حسان القليل شد حسا با منصيب
 الكثير وانما الاجر على عدد احصا بالارض والدار وادع علمه **مسألة**
 قال ابو محمد بن زياد يقسم بين اليتام والاعيان الثقات والناس
 ولولم يكونوا اولياء في الدين وكذلك في الشهادات على الاموال والمقوق
 والبيع ولولم يكونوا ثقات اولياء ولولا كانوا قومنا ان الحاكم يحكم
 بشهادتهم والبلد علمه **مسألة** ابن عجلان والاموال اذا كانت بين
 بالعين ويتام وشملت الاموال بالخيار لا بالسهم واختار المسلمون لليتام
 ثم اراد الحاكم ان يقض القسم قبل بلوغ اليتام ففي ذلك اختلاف قل
 للبالغ المنقض اذا اراد المنقض وقول لم يكن للبالغ نقض قبل بلوغ اليتيم
 ولا بعد اما المنقض لليتيم بعد بلوغه اذا اراد المنقض هذا القول اجب ان
 واما اذا كانت القسمة بضر ب السهم فلا نقض لليتيم بعد بلوغه ولا تكون
 القسمة الصحيحة الا بضر ب السهم والقسمة بضر ب السهم لا تكون الا بعد
 ان يصح عند الحاكم موت الميت ومعرفة نصيب الورثة وان القسمة تخفى
 بينهم حكمي كذا فاذا صح هذا عند الحاكم او الحاكم ان تغدوا السهم ثم تطرح
 عليها السهام فاذا حكم لليتيم شيئا من الاموال بضر ب السهم فلا نقض له بعد
 بلوغه واما القسمة بالخيار فقد اجازها المسلمون على نظر الصلاح
 لليتام وللايتام الخ لا بعد بلوغه واما اذا كان في الاموال بيع خيار متقدم
 وقسم الورثة الاموال فيها بيع جهار متقدما فالقسمة منقضية اذا اراد
 احدهم الورثة انتقض ولو كانت الغداء مشروطا على الجميع وكذلك اذا ظهر
 بيع الخيار بعد القسمة ففي القسمة انتقض اذا اراد احدهم الورثة انتقض
 واما اذا ارادوا تمام القسمة ويكون فله بيع الخيار على الجميع وكان في
 الورثة يتام ورأى المسلمون صلاحا لليتام في تمام القسمة فجاز ذلك على

نظر الصلاح

نظر الصلاح وادع علمه **مسألة**
 كان في بيت من بيت ما للمسلم اذا رأى ذلك من مسلم المسلمه واذا
 عارضه لم ير للغاصم ما كان من غناه اجته فطلب اذليل كان دليلنا
 عليه وجعنا على اعجاب ذلك قول الله تعالى وانما ملين عليها واجر
 قاسم الامام على الصغير والكبير والذكور والاناث واكثر المصيب
 والاقليل سواء في الاجرة لانهما كانا حسان القليل شد حسا با منصيب
 الكثير وانما الاجر على عدد احصا بالارض والدار وادع علمه **مسألة**
 قال ابو محمد بن زياد يقسم بين اليتام والاعيان الثقات والناس
 ولولم يكونوا اولياء في الدين وكذلك في الشهادات على الاموال والمقوق
 والبيع ولولم يكونوا ثقات اولياء ولولا كانوا قومنا ان الحاكم يحكم
 بشهادتهم والبلد علمه **مسألة** ابن عجلان والاموال اذا كانت بين
 بالعين ويتام وشملت الاموال بالخيار لا بالسهم واختار المسلمون لليتام
 ثم اراد الحاكم ان يقض القسم قبل بلوغ اليتام ففي ذلك اختلاف قل
 للبالغ المنقض اذا اراد المنقض وقول لم يكن للبالغ نقض قبل بلوغ اليتيم
 ولا بعد اما المنقض لليتيم بعد بلوغه اذا اراد المنقض هذا القول اجب ان
 واما اذا كانت القسمة بضر ب السهم فلا نقض لليتيم بعد بلوغه ولا تكون
 القسمة الصحيحة الا بضر ب السهم والقسمة بضر ب السهم لا تكون الا بعد
 ان يصح عند الحاكم موت الميت ومعرفة نصيب الورثة وان القسمة تخفى
 بينهم حكمي كذا فاذا صح هذا عند الحاكم او الحاكم ان تغدوا السهم ثم تطرح
 عليها السهام فاذا حكم لليتيم شيئا من الاموال بضر ب السهم فلا نقض له بعد
 بلوغه واما القسمة بالخيار فقد اجازها المسلمون على نظر الصلاح
 لليتام وللايتام الخ لا بعد بلوغه واما اذا كان في الاموال بيع خيار متقدم
 وقسم الورثة الاموال فيها بيع جهار متقدما فالقسمة منقضية اذا اراد
 احدهم الورثة انتقض ولو كانت الغداء مشروطا على الجميع وكذلك اذا ظهر
 بيع الخيار بعد القسمة ففي القسمة انتقض اذا اراد احدهم الورثة انتقض
 واما اذا ارادوا تمام القسمة ويكون فله بيع الخيار على الجميع وكان في
 الورثة يتام ورأى المسلمون صلاحا لليتام في تمام القسمة فجاز ذلك على

نظر الصلاح وجاز ذلك للمولى للمجانبة تمام القسمته على نظر الصلاح للقيام
والإدعاء **مسألة** ومنه وفي فاس تقاسمو المولا بينهم ولم يخص
كل شركاء ولا حضر بعض منهم وقسموا الأموال ومات بعض الشركاء
الذين لم يحضر ولم يظهر منه تغيير في المات وقدر على شركائه أقسم
قسموا وان لم يزلوا سهم كلهم بغير منه رضى ولا انكار ثم غيّر بعض الشركاء
الذين حضروا القسم بعد موت فمات **مسألة** وأحصى أنهم جاهلون
بما قسموا وأن القسم كان بغير حضور جميع الشركاء وأن الهاك الذي
خلف هذه الأموال عليه حقوق وصدايا لم ينفذها الوصي وإنما باقية في
مال الهاك كى ما تروى في هذه القضية هي ثابتة في الحكم لا **مسألة** قال إن
القسم لا يصح إلا بحضور جميع الشركاء أو وكلائهم فإذا قسم الحاضرون
الأموال لغيرهم وبين شركائهم الغائبين فلا حضركا وهم الغائبون
وعرفهم سهامهم ورضوا بسهامهم وتمتوا القسم فالقسم ثابت وإن
كان لم يكن فالغائبين رضى ولا تمام للقسم فالأموال مشاعرة بين ورثة
الهاك وكذا كان أن على الهاك ديون وصدايا لم تنفذ ولم يعزل
الورثة شيئا مما لاقضاء ديون الهاك وإنفاذ وصاياه فالقسم لا يثبت
إن كانا لشركاء الغائبون رضوا بسهامهم حتى حضر منهم مات أحد من
الشركاء ثم غيّر بعض الشركاء في القسم في رضى له ففى ذلك اختلاف قول إذا كان
القسم معتلا وجوب لجبايته مات أحد المتقاسمين فإن القسم ثابت
إن لم يكن على الهاك دين وقول إن القسم لا يثبت موت أحد المتقاسمين
وكان على الهاك ديون وصدايا لم تنفذ فقول إن القسم ثابت ويسلم كل
واحد من الورثة قسطه من الدين وقول إن القسم لا يثبت إذا كان على الهاك
ديون وصدايا لم تنفذ وهذا القول اجت إلى وأسد عليه **مسألة** ومنه
وهو يحمل ثم أيوب على الأموال والأرضين على الأصول والفلج على الفلج
آخر والجوان على العوض والرقوق لا قال إذا كان الورثة بالغين ورضوا
أن تحمل الأفلج بعضها على بعض في القسم وأن تحمل أيوب على الأموال فجاز
ذلك وإن لم يرض الورثة بحمل الأفلج بعضها على بعض فلا يجوزون **مسألة** وكذلك
إن كان في الورثة إتمام وكان حمل الأفلج بعضها على بعض وحمل أيوب
على الأفلج فينصالح للقيام بخارج ذلك على نظر الصلاح وأما الجوان والرقوق
والدوات فيباع جميع ذلك ويقسم ثمنه وإذا أراد أحدها باخذ شيء من ذلك
بالتنفيذ ذلك وإن تراضوا للورثة وكانوا بالغين وحملوا الرقوق والعوض
والدوات على الأصول فلا قول إن ذلك لا يجوز في الأدعاء **مسألة**

على
في
في
ظن
اد
تضم
ج
بعد
مع
خفي
الابد
كون
الان
بين
بحكم
فوق
ناس
سنة
او نصيب
صيب
واجر
كان دليلا
بهم واذا
والناس
والا
فقر لهم
فعلهم انه
الفرقة

ومنه وفي اناس قسموا مالا ويا بشا لحد الورثة سهم في كل مال وجعلوا مال
 ولم يكن متصلا بطريق ولم يقع بين الورثة بشرط في الطريق ولا ذكروها
 عند القسم هل تعتد طريق صاحب الطرف في المال لا علمه قال اذ لم
 بشرط طوا عند القسم طريقا ولم يكن لصاحب الطريق طريقا فاقسم مستقص
 واسد اعلم **مسألة** ومنه في امة ماتت وتركته بيننا وفرت اولادها ولم
 يقسم بينهم هذا البيت اذ لم يصح لاحدهم سهم بكيفية لكسند وفي الاولاد لم
 يحنون ويحتاج الى نفقة وكسوم اللقائم يبيع سهم هذا المحنون ونفقة
 عليه ويحوز للكان ان يكتسب سهم هذا المحنون ام لا قال ان كان
 عند هذا الرجل المحنون احد من برته اعني يرث هذا المحنون اذ ماتت
 فنفقة هذا المحنون على ورثته كل منهم على قدر ميراثه من ورثته وان لم
 يكن عند هذا المحنون احد من برته فحاز ان تناف حصته هذا المحنون من
 هذا البيت نفقة وكسوم وحاز للقاءم بالامر المدخول في هذا فان
 كان عند هذا المحنون بيت سواء هذا البيت المشترك فحاز ان تناف حصته
 هذا المحنون من هذا البيت المشترك ولا يلزم ورثة هذا المحنون نفقة الا ان
 يستقر من حصته من البيت المشترك اذا كان عند هذا المحنون بيت
 بكيفية لكسند واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي مال بين ثلاثة باع احدهم
 نصيبه على المسيب مع خيار ومات وترك ورثته ما فطلب الورثة الباقي
 من الثلاثة القسم فيجوز قسمته على قولين فيجوز القياس على المسجود والبيتم
 وعلى قول لا يجوز القياس فيجوز الورثة على القسم واما يجوز لبايع لو كان
 حيا لا يدخل النص على شركائه وما دام معنلا يبيع الخيار لم يجز قسمه
 على كل حال واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي قسم ماله بين ورثته في حياته
 ففي ذلك اختلاف واكثر القول ان قسمه ليس بجناح الا ان يجوز لكل احد سهمه
 في حياته الاب فيكون منزلة العتيقة واما اذا كان يجوز الاب المالا
 الى ان مات فقسمه ليس بجناح على ورثته واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي باع
 مالا لرجل وانكر المشتري الشراء والبايع مقرر لم يطلب الشفع وشفعه هل
 باخذ هذا المال بالشفقة ويسلم الثمن الى البايع والمشتري ام كيف الحكم
 في ذلك قال اذا اقر البايع بالبيع فالشفقة باخذ شفقه والمشتري
 فانكر المشتري الشراء فان الشفع يسلم اليه الثمن وان لم يقر المشتري بالشراء
 فقول الشفع يسلم الثمن الى الحاكم واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي
 اداة التي يطلب شفقة لها فخره اخرى فمالت عند طلبها الشفقة
 اخذت شفقتها من ثلاثة بنت فلان والتمن كالتن هل الحق هذا المفظ

شفقتها

شفقتها المذوق قال اقا
 فان من هذا المفظ لا
 المشتري اخذت هذا
 الا ان من المشتري الى
 المشتري مال ومائة
 هذا ليس شفقة فيه
 ما يوقد العذوق والفقو
 وطلان فلان فمالت
 حازت اواسا في غير جاز
 المشتري لا شفقة المشت
 ومنه وفي مال في طلب
 شفقة من باع يدها ام
 والمقسم واما في الشفاعة
 والمقسم ولم احظ في كتاب
 لان يزود واما ما عاين
 فانه شفقة في المقسوم
 ومنه وفي مال في طلب
 وفي المال ان اشترى من
 بواه فلا شفقة في هذا ولا
 لم يفتقر والزمه به على
 فلو كان هذا لا يترك الشفع
 الا في حق على المظفر
 ومنه وفي مال في طلب
 ولا يتم شرطان في طلب
 القسم لغير الشفع اذ لم
 به من غير مالا شاعا
 على غير شفقة بغير الج
 اخذ شفقة من غير عند
 الشفع وذلك بقوم مقاد
 والوا في هذا سواء والوا
 قال غير اذ اعلم مع

شفعتها ام لا ه قال انا قول المرأة اخذت شفعي فلانة والتمس كالتمن
 فارحوا ان هذا اللفظ لا يبطل الشفعة وارحوا ان جازمه واما اذا قال
 المشتري اخذت هذا المال قياسا بما لا يرد في رايه فالقول قوله
 الا ان يصح بالبيينة اذا لم يصح بغيره فحينئذ لا يقبل قوله واما اذا صح
 ان قياسه بما لا يرد في رايه ففي ذلك اختلاف قولنا لا شفعة في
 هذا وليس للشفيع فيه شفعة وقول للشفيع في المال بقدر ما لم يرد
 بما يقوم له الدور والقول الاول اكثره واما اذا قال الشفع استشفعت
 وفلان بن فلان فهو ثابت وهذا اذا صح ان الشفعة بمشاع او طريق غير
 جازر او سابقه غير جازر واذا كان المشتري بذلك اذ لم يصح بالبيينة ولم يقر
 المشتري فلا شفعة للشفيع بقوله لا شفعة **مسئلة** **مسئلة**
 ومنه وما في طلب الحاج لمثل الهند والسند وارسوا اليمن ويبعت
 شفعته من عان يدرها ام لا قال امان خلف البحر فلا يدرك شفعته
 في المقسوم واما في المشاع فيدركها الا للحاج والغاري فان يدرك شفعته
 في المقسوم ولم يحفظه فقاين فالحج نفسه ارجح بالاجرة وكذلك الزبدان
 لان بن زور وما يوم عاشورا الذي جاء في الارزاق قام الحاج الى عاشورا
 فانت شفعته في المقسوم هو يوم عاشورا والشهر المحرم والله اعلم **مسئلة**
مسئلة ومنه واذا اقر رجل رجل الزنحى فاذا شفع يدرك شفعته
 في هذا المال وان اقر له ماله ولم يقل حق واقر له وقال الحق وليس له
 بوفاء فلا شفعة في هذا ولكن اذا اقر له بحق له في الزكاة او من ضمان
 له الفقراء واقر له به على ان على المقر قضاء دين المقر وانفاذ صاياه
 ففي كل هذا لا يدرك الشفع في هذا المال شفعته لان الشفعة يجب اذا كان
 الاقرار بحق على المقر له وهذا بحق له المقر غير المقر والله اعلم **مسئلة**
 ومنه وبيع مال افا شفعه شفع ثم غير البائع بجهالة بطلت الشفعة
 واذا قسم شريكان مالا فغير احدهما وشريكتا بغير الخان باع شريكه غير
 القسم فلغير الشفعة اذا صح غير والله اعلم **مسئلة** ومنه وورثا كان
 بينه وبين احد الماشاعا وبيع شريكه لصيه على جاز ثم قدر الشريك
 على اخذ شفعته بموت الجار او ضعفه فلا شفعته لما ذالم كشيده على
 اخذ شفعته بالسيرة عند بيع المال والله اعلم **مسئلة** وقيل ان رسول
 الشفع وكيله يقوم مقام ذالم يتوانا الرسول او الوكيل ومعنى الامر
 والوكالة في هذا سواء والاختلاف في وكيل الشفع اذا كان للشفيع عند
 ه قال غير اذ اعلم ببيع شفعته وهو معا فاصح وصار يطلبه كيلا

حوله
 ذكر
 وها
 اخذ
 من
 شفع
 اول
 ذالم
 لا والاول
 من
 وشفع
 ان كان
 اعات
 ان لم
 من
 وان
 ع حقة
 ان
 است
 او
 في
 الشفع
 في
 في
 قسم
 بيان
 من
 قال
 في
 هل
 حكم
 في
 في
 في
 في

فقد تشاغل عنها وتبطل شفعتها عندها **مسألة** وإذا علم **مسألة** وفيه رجل
هكك وترك زوجته حاملًا وترك ورثته انزل بقسم المال حتى تضع حملها
ويعرف ذكره وانثى وقول بقسم ويكون لكل سهم ذوات كالتن في رجل
سافر الورثة نصف سهمه وان كان ذكرا كان له سهم والقول بالاول هو
المعقول به والله اعلم **مسألة** وإذا علم الرجل بيع شفعتها في البيل
فعليه ان يشهد بالبيل بالزعة ويطلب اذا اصره وكذلك المرأة اذا عت
بيعت شفعتها بالنهار فعليه ان تشهد بالنهار في بيع شفعتها ويطلب
بالليل وان لم يفعلها وصفت بطلت شفعتها والله اعلم **مسألة**
في مدة احضار الدرهم قال قوم الاجل في ذلك بقدر ما يحضر اليمن وقال
قوم الاجل في ذلك ثلاث ايام وقال قوم يومان وقال قوم يوم
وقال قوم بقدر ما يصل الى البيت ويرجع وما اجمع من الحائس والكثير
منهم فيقولون بالثلاث وبما اخذ والله اعلم **مسألة** ومن شتر في
لحسن الارض اذا اجرت هل يحق الشفيع فيها الشفعة قال لا الا ان
يكون شريكا في حقه من الزرع في شتره وان اقرها بالاجر
التي اخذها المستأجر والله اعلم **مسألة** الصبي في رجل ادعى على اخيه
باع علي فلان مالا فبطلت شفעתه فانكر خصمه ذلك فحرم المبيع عن البيعة
واراد المدعي في البتة ما عليه اليمن المدعية عين له قال عليا امين
انما اشترى مالا ولهذا فيه الشفعة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
جيب ربه لم اذا اراد رجل ان يبيع مالا شفعة لرجل فشره قبل البيع
وطابت نفسه وقد علم يقينه هل له شفعة اذا باع على غيره بماله
والعلم بالقيمة قال قوله ذلك لان ذلك قبل البيع والشفعة تستوجب
بعد البيع وتستحق وقول ليس له ذلك والله اعلم **مسألة** ومنذا المبيع اذا
غير في البيع بطلت شفעת الشفيع اكون هذا الغير من المبيع قبل ان
يحكم بالشفيع بالشفعة ام يكون بعد الحكم يكون اذا غير المبيع قبل
الحكم وبعد سواء في اجازة بطلانها قال انما لا يبطل الشفعة
اذا صح عند الحاكم ان لا الشفعة ويستحقها وقيل ذلك لان الغرض بطل
الشفعة والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يكون شفيع المشاء او في
الشفيع في المقسوم ولو سبق في طلب الشفعة قال قوله ان شفيع
المشاع اول ما ينظر وقولهما ساق هو اول والله اعلم **مسألة**
وقال في مالين لا يمكن ادم او في ملكك من ضمان عليه فيه شفعة ام لا قال
فيه اختلاف اذا كان له سجد وان كان الحق عن معلوم فيه اختلاف
قوله في الشفعة وقول لا شفعة فيه وقوله فيه الشفعة ما لم يفعل وليه

ابو ناه اوقفه اكثر من
عده الموقوفه وان كان
حق كونه لغير الورثة
انما خلاف من يضره
شتر شفعتها لئلا يوافي
قال قوله قوله اذا لم
على خذ في تلك البيلة
والقوله اذا اشترى على
الشتر لئلا يوافي خذ
ان يطلب شفعتها باللا
بعد علم ويطلبها اذا اصر
ومن شرط المار في مال
قال لشره وله بذلك
الشفعة من الشفعة
في مال الخراج لرجل هل له
المشترى فلهما وان كان
مسألة عن الشتر فانه
الشفعة على خذ ان
مساويفه في الجور
ان يقول انهم لها
سائر الاموال ومعه
ان باع نفسه لغيره
وساير غيره لغيره
قال يخرج من الاموال
وقال بعد ما اشترى
وفكر اذا انزل الاموال
الشفعة قلت فلو اشترى
لنفسه ومنه على ان
ويطلب شفعتها لغيره
باع في ماله واموال غيره
وقال في ماله واموال غيره

لدي بقاء او حقه اكثر من هذا قلت ديف صفة نفقه اذا كان للز نفومه
عنه انما يقول بالكثر مركز ام حتى يعرف العدم من ففته كذا قال
حتى يكون يعرف العدم من ففته قلت وكم عدد من نفومه قال
اثنان عدان من بصردل وذكر السيد اعلم **مسئله** الزوجي ودلعي
شترى شفته ليلاد امكته اخذها فلم ياخذها ان طلع الشهر هل نفوته
قال قوم نفوته اذا لم ياخذها ايلا حين ففته ولم يشهد شاهد عدل
على اخذها في ذلك الليله حتى اصبح فاخذها بالنهار ونفوتها يدركها
ولا نفوته اذا شهد على اخذها بعد ان علم ببيع شفته ليلاد ولولعي
المشترى ليلاد فلم ياخذها منه ليلاد وهذا على قول من يقول ليس على الرجل
ان يطلب شفته بالليل لكن عليه ان يشهد على اخذ شفته بالليل
بعد ان علم ويطلبها اذا صبح وهذا القول الاخر هو اكثر السيد اعلم **مسئله**
وفر شرط للشرطي في مال اشتراه فاستحق منه بالشفعة هل للشرطي
قال لا شرطي له بذلك فاذا دركها الشفيع فاشترى للمشترى لما اول
المستوجب منه الشفعة والسيد اعلم **مسئله** واذا شرط المتبايعان
في مال الخيار الى اجل هل يدركه الشفيع قبل عامه قال ان كان الخيار
للمشترى فله طلبها وان كان للمبايع اوها فلا يطلبها حتى يصح البيع والسيد اعلم
مسئله عن الشيخ ناصر مجيب واذا طلب احد الورثة القسم بالتاليف وطالب
الاخر كمالا على حدة ان يطلب التاييف او في حصة اخرى ان كان الاموال
منساوية متعاقبة في الجودة وعلى فسخ واحد وان كانت على افلاج فلا الا
ان يتفقوا على فيها تجايز الا ان يكون شئ من الامواله فصل بين على
سائر الاموال ومعه وف عندا هل البلد ان ليس له مثل في سائر امواله فله
ان ياخذ نصيبه والمال الجيد ونصيبه والمال الرديء والسيد اعلم **مسئله**
وساله عن رجل اشترى دارا فباع ابوها ما بنصف منها ثم استحقها الشفيع
قال يطرح عن في الابواب لاذ اشترى ابوها ولو كانت نخل انثرت
في ملك بعد ما اشترىها كانت للز انثرت فيه ولم يكن عليه فيها نفقة
وذلك اذا كانت الابواب مستهلكة فان كانت موجودة فهي مردودة الى
الشفيع قلت قاله اشترىها بن فسح ابوها بنفها كله قال هي
للشفيع وليس عليه شئ لان هذا قد استوفى منها والسيد اعلم **مسئله**
وسأل عن شفعة الغايب فقال هو له حتى يعرض على وكيله فان اشترىها والا
باع لمن يشاء واما الوالي فليس من ذلك شئ والسيد اعلم **مسئله** عن علي
وعن رجل اشترى راضا بعرض فليس على صاحب الشفعة الاعراضا مثل ما اخذ

[illegible]

ومصاحبه وان كان عرضا عما شرط فليس له ان يعطى الا ان يدرهم وانما علمه
ومسألة ومن قبل الشفعة كيف نزل بها لها قال اذا علم ان الذي
شهد البيع او المشتري لم يطلب فقد بطلت قلت فان رجلا علم ان الذي
انتهى عن بيعه ان شفعته بيعت هل يكون ذلك علما قال لا بدلت
فان رجلا خرج المؤخره فقال لرجل ان قد اشتريت شفعه فلم يصدقه وعسى
ان يكون حقا قال لا يثبت عليه ذلك حتى يعلم هو بالشره قال عيبر
الذي معنا ان لا يثبت عليه ذلك في دفع الثمن لا يثبت عليه من غير ان يثبت
قضى الثمن ولعل السامع لا يفهمه بالبيع ولا يصح البيع ولكن اذا علم بالشره
كان عليه ذلك حتى يطلب الشفعة والرجحان ليس عليه دفع الثمن الا ان
يصح البيع فان طلب اليه المشتري ان يكون الثمن على يدي عدل بعد ان يرد بالشفعة
فان كان ذلك حجة عليه ونبتل به شفعته وانما علمه **مسألة**
وقال في الرجل يعطى الرجل من شفعته له شيئا للبيع له يكون شفعته ان
ذلك لا يجوز الا ان يكون عطاه قبل ان يعطى الشفعة على البيع كان له ما
اعطاه وكان الشفعه شفعته ولا شفعة هذا وانما علمه **مسألة**
وفي الرجل يعطى الرجل من مال الشفعة في بيع ماله فينفقه ويترك
عطية الثمن حتى يدخل على الشفعه من غير ما اخذ بالعتا ان ذلك لا يجوز للسامع
ولا للمعطي وهو امر عليه رجحان ولا نقية من عدل حتى يرد ما اخذ الا ان لا يقدر
ويتركه من وجوب الرجوع فلا يكلف انفسا الا وسعها وكذا لا يجوز
للسامع ذلك وهو الثمن وعليه ان يجتنب الشفعه بذلك الذي قد احتال عليه في الثمن
فان حله في ذلك وامراه منه جواز ذلك بسعه وان لم يرد من ذلك كان
مع عليه ان يرد عليه ما زاد عليه من الثمن بذلك التمس ويرجع الى مثلها وانما
اعلمه **مسألة** وقيل فيمن شهد بغيره بحق وهو يرضى ان ليس للوارث
خيار في ذلك ويكون هذا في سبيل الاقرار حتى يقول بحق عليه او حتى يرد ذلك
يقول ليس الشفعه في هذا الشفعة في الحكم الا ان ان طلب ثمنه الشفعه بالعدل
ما يعلم انه شهد به هذا المانع من عليه فله ذلك عليه فان لم يجلف وجب عليه
تسليم الشفعة في بعض الفروع الا طلبها في وقت ما يجوز لطلبها وانما علمه
مسألة وذكر في الرجل يبيع من رجلا اشتري شفعته لم يرد ما جميعا في
البلد كيف يضع صاحب الشفعة فعلى ما وصفت فاذا بلغ صاحب الشفعة
بيع شفعته فعليه ان يطلبها من رجحان ما علم وان لم يطلبها من رجحان ما علم طلعت
الشفعة وقيل ليس عليه ان يطلب في الدليل اذا علم ببيع شفعته وهو ضعيف
يخاف فوها ولم يجد احد يختلف عليها فهذا يشهد شاهدين على اخذ شفعته

وان لم

وان لم يجد شاهدين
ان اقامت له شاهدا فانه
احد الشاهدين ولا يثبت
منه من ارفع الناس وانما
شفعة وانما علمه
صاحب الشفعة ان ما
الشفعة لم يطلب شفعه
عليه ان يطلب بطلت شفعه
البيع في ذلك وعلى من يكون
على الشفعة يجلف لغيره
البيع ان المشتري يختلف
من رجحان ما علم ويجلف ما
بالبيع ان البيع هاهنا
او يرد اليه البيع يختلف
مسألة وفي الرجل يبيع
بالسجل من رجل اخر
الى السجل من رجل اخر
او يبيع من رجل اخر
ان يخرج الى السجل في يوم
فيه شفعة فان كان في
ذلك فيه الشفعة وليس
خرج اليه المشتري في طلب
بالد حتى يرد عليه شفعته
تسليمه حكم السجل في الوقت
او يبيع من رجل اخر
فيما كان له من السجل
الطلب ان يرد ما علمه
خلفه وان شاء فله ان
فيما علمه حسب علمه
وان كان فيه انفسان من
يعملان على الشفعة

مسألة علمها ونه وإذا اشترى الشفيع أنه باخذ الشفعة له وغيره فليس
 له ذلك ما ان يأخذها كلها بنفسه أو يبيعها كلها للمشتري وإن طلبها الشفيع
 ثم والاهما غير من قبل ان يحكم له بها فلا يرى ذلك حتى يعطى عنها لا بد له
 حكم له بها وأجل فلا بد له من ذلك ما ان ياتيها في اجلها بطلب شفيعه والله اعلم
مسألة وإذا اشترى رجل غلاما وهي شفعة لرجل فوفقه بعض الغل فطلب
 الشفيع شفيعته فان كان المشتري قطعها طرح عن الشفيع بقدره من
 ما قطع منها بغيره من الغل ولا خير ما بقي من الغل القام به من حصة
 الغل المقطوعة وإنما يكون للغل المقطوع قيمة وقايعة وقايعة وان كانت
 الخراج فقت مائة غير المشتري كان الشفيع الخراج ان شاء اخذ القايعة
 مع أصول هذه القايعة وحذوها ما لم يكن الاول وان شاء تركها وان
 كان المشتري فلا يرى من حذوها أو كرها أو غيرها طرح عن الشفيع
 ما ارتزاه منها والله اعلم **مسألة** ابو المؤثر وعمر بن حنبل اشترى شفعة رجل
 فلم يطلبها في الوقت ثم طلبها من بعد واجتمع ابناء غا وغف على طلب شفيعته
 تقيعة وخوفا خافوا على نفسه والمشتري وكان سلطانا او فرج من
 السلطان وعمر بن حنبل عند السلطان مغرور وهذا السلطان جابر فما ارى ان
 تقبل له حجة لا ادعاه عند الدعوى الا ان يكون المشتري سلطانا جابرا
 معروفا بالمجور ويجهد على طلب اليه حقا وكان عليا ان يشهد بدينه
 عند سبانه تراعى شفيعته وان لم تنفعه الا التقيعة على نفسه فهي ما امن
 اخذ شفيعته فالأحرز المينة على ما وصفت كذا حوت ان يبدى كاشفها
 والله اعلم **مسألة** وعمر بن حنبل ما لا شفعة لرجل فطلب الشفيع شفيعته
 فقال البائع اني استئنت على المشتري اني متى جئته بالدرهم فلي مالي
 واقر بنك المشتري فان كان قد علم ذلك قبل البائع والمشتري واحدهما
 قبل ان يطلب الشفيع شفيعته فان قوله ثابت وان كان لا يعلم ذلك منه
 فان قوله ذلك ليس بشيء بعد ما طلب شفيعته وللشفيع شفيعته والله
 اعلم **مسألة** وعمر بن حنبل ما لا شفعة لرجل فطلب الشفيع شفيعته والله اعلم
 يفصل فيها الفاسل بين ان طلب الحفاسل الشفيعه فله ذلك ولو لم يفصل
 لا يشترك والله اعلم **مسألة** وعمر بن حنبل ما لا شفعة لرجل فطلب الشفيع شفيعته والله اعلم
 شفيعه فلما باعها اراد الاسبان باخذها للمشتري بالشفعة قال
 لوليت يأخذها بالشفعة وأطلبها حين وجب البيع فان لم يطلبها في ذلك
 الوقت فلا شفيعه له **مسألة** قال عمر بن حنبل ان ولجبة البيع والمبايع مسألة
 للمشتري والشفعة ولا شفعة كان والد او وكيل او مولى او حاكم والله اعلم

اعلم

اعلمه **مسألة** وأما العلم
 والرجح الشفيع المشتري
 الذي على سائمة في الغل
 والشفيع لا يرى على الغل
 هذا في الغل لا كانت
 والاكات الشفيعه اساس
 ان الخراج وان طلبوا
 ما لم يحكم له بها ولو كانت
 الشفيعه من اجلها في الغل
 ما لم يعقد شاة اذا طلب
 فلم يطلبه في البيع ان
 والفقير في بيعه والله اعلم
 في ذلك دون الشفيع والله
 كان الشفيع او في الغل
 كان له ذلك دون الشفيع
 به والشفيع والاشد اعلم
 اخذها القايعة فان كان
 شفيعته وان كان حريص
 ولا يشترى ارضا على ان لا
 طلب الشفيع شفيعته
 لولا كان قد امره قبل
مسألة والفقير بن حنبل
 شفيعته كانت الشفيعه
 الحال الذي تضاوا واخذ
 قال ابو سعيد رحمه الله
 واحدا من الشفيع شفيعته
 الشفيعه بطلب المالك
 السليم بن عبد الملك فانه
 شفيعته وان طلب شفيعته
 يوصله درهم الا ان لم يوصل
 شفيعته كان له خراجها في

اعلمه **مسألة** واعلم انه ليس لاحد ان يشترى مالا بشفعة شفع الا بامر
واجب الشفع المشتركة في الاصول ثم بعد ذلك ما شفع بالتضار مثل
الذي عليه سابقة في المال وطريق غير جائز او طرح الميارب ومجاري المياه
في الامطار اذا جرت على المنازل واحتفاء الخندق على الحدس بين الدارين ونحو
هذا في الفصل اذا كانت تقاسير في المياه المشتركة والاعلم **مسألة**
واذا كانت الشفعة اناس عد كالم فيها سوله فمن سبق اليها فهو اولي بها
اذا اخذها وان طلبوا جميعا فمضى بينهم على الفرس ولو طلب واحد قبل واحد
ماله يحكم له بها ولو كانت الاموال قل واكثر واعلم **مسألة** واذا صار
الشفعة من واحد الى واحد قل ان يعلم صاحبها بكل ذلك فالاعلم فطلب اخذها
بائى العقد شاء اذا طلب فزجهن ما علم وامان كان علم بالبيع الاول
فلم يطلب فله في البيع الذي طلب فيه كالمثاني والثالث وفور اخذها
في الذي في يد واعلم **مسألة** واذا باع الوالد شيئا فاراد اخذ كان
لذلك دون الشفع واذا باع الوالد شيئا فاراد الوالد اخذ ما باع والدم
كان الشفع اوله والولد واذا باعت المرأة شيئا فاراد الزوج اخذ ذلك البيع
كان لذلك دون الشفع وكذلك اذا باع الرجل شيئا كانت زوجته اولي
به من الشفع واعلم **مسألة** وفراشترى شفعة الاخر واجتمع الله
اخذها الغائب فان كان الغائب حيث لا نال المحنة او صبي فليس الشفع
شفعة وان كان حيث نال المحنة اجتمع عليه واعلم **مسألة**
وفراشترى امرضا على ان يسره على صاحب الشفعة طريق ولا سابقة ثم
طلب الشفع شفعة وقد اشترى المشتري على هذا الشرط فلا شفعة
لها اذا كان قد ابراه قبل البيع فان ابراه بعد البيع فله شفعة واعلم
مسألة واذا قضى رجل رجلا من الدخلى له عليه في محنة وطلب الشفع
شفعة كانت له الشفعة وان كان الحق غير معروف ولا مسمى فعليه قيمة
المال الذي قضاه واخذ شفعة بقيمة تعد وله واعلم **مسألة**
قال ابو سعيد رحمه الله في رجل اشترى شفعة لرجل وغيرهما ثمن
واحدان للشفع شفعة برأى العدول في قيمة الشفعة وهي ان صاحب
الشفعة يطلب الحاكم ان يوصله الى اخذ شفعة بالقيمة او جماعة
المسلمين ان عدم الحاكم فان جعل ذلك فلم يطلب حتى خلا ثلث ايام فاته
شفعة وان طلب شفعة وفوتها العدول ولم يجد الحاكم الذي
يوصله ودفعه الاخر ولم يوصله الحق على معنى الظلم فمضى قدر على اخذ
شفعة كان لما اخذها في الحكم فان طلب شفعة البه فقال قد اشترى منها

الاول

فوقه فليس
طلبه بالشفع
الاول والاول
فلا بد اعلم
في طلب
فقد مضى
في حرر
وان كانت
ما القاضية
افان
ففيه
رجل
شفعة
سنة
وان
شتر
يكن
ما من
شفعة
شفعة
والى
هما
فمن
الله
ش
سل
باب
ك
لمة
ر

بشرنا عرفنا هو ولم يحمل بينهما وبينه فلم يطلب الاخر الا قبل ان ياتي اول
 الى الحكم ليوصل الى واحد حقة فلا شفعة له عندنا اذا انقضت ثلاث ايام
 والى علمه **مسألة** والشفيع اذا اتى شفيعه اخر النهار قبل الغروب
 وسلم المزمع يوم بلع غير ذلك اليوم الذي اتى فيه شفيعه بدر ك
 شفيعته ام لا **قال** قد فاتته شفيعته وكسرت احد الامور شفيعته
 اجل تسليم المزمع الا ثلاث ايام فاليوم الذي علم فيه بيع شفيعته
 من الثلاث ايام اذا كان ذكر قبل غروب الشمس والى علمه **مسألة** ومن
 بيعت شفيعته فاشترها وبهاها مسجدا يصلي فيه ثم جاء الشفيع يطلب
 فلا يدرك لان فيه وفيه يدرك شفيعته والى علمه **مسألة** واذا كان
 رجلا من بينهما دارا فاحدهما صاحبه بيع شفيعته حقه فباعه يطلب
 منه الشفعة فلا شفعة له لان هو الباع فلا يجوز له ان يشفع عن نفسه
 ما باع وقولنا نرى بالشفعة حين ما قبل المشتري ابيع كان له ذلك وهو قول
 حسن والى علمه **مسألة** وجدت ان الشفيع الا يطالع الفجر كان عليه طلب
 شفيعته لا وعده لان لما يصلي صلاته ثم يخرج في طلب شفيعته ولا
 يتأجل غير ذلك فلا سبأ بدوام الدنيا ولا في امور الاخرة والى علمه **مسألة**
 واذا لم يجد الشفيع صاحب الشفعة في منزله فلابس له ان يطلبه من غير
 منزله لان بيعه بعد ان وقع غير من المدة التي هو فيها والى علمه **مسألة**
 وعجز رجل شاجر رجلا يتيما لا دار ولا زوج له ركا او حرج له لم يولد ولم يظفنه
 قد سماها فماله طلب الشفيع في ذلك الشفعة **قال** هو له يرد على
 هذا قيمة ما يعني فيه **قال** ابو سعيد هذا قول حسن وقولنا ليس ام
 فيها شفعة لان هذا يخرج على غير عوض واغاله عما والى علمه **مسألة**
 وسئل عن يتيما باع مال رجل ولما نرى باع اليه شفعة لرجل اخر
 على هذا الشفيع ان يطلب الشفعة اذا علم بيع اليه ثم قال نعم عليه
 ذلك يشهد حتى ما علم ان كان بلغ اليه ثم علم هذا البيع فانما يطلب
 شفيعته **قلت** له وبيع اليه ثم يبيع على الشفيع **الطحاوي** في
 قال نعم هاهنا يثبت والى علمه **مسألة** وسأله عن يتيما باع مالا
 هل لمن شفعة ان اتى من مشركه على فساد بيعه **قال** لا يجوز حتى
 يصح بيعه **قلت** فان باع من مشركه ثم قام ببيعته باععه ببعده
 من ادم قد ثبت البيع عليه **قال** بل مردود الى صاحبه الاول ما
 كان عند الناس صحته بذلك والى علمه **مسألة** وما شترى شفعة
 فارسل الشفيع رجلا وقبله ولم يطلب هو لنفسه فمولى يقوم مقامه

انما

اذا لم يتبين المولى ولو
 لما نرى يطلب
 تكون ردة او ردة
 والى علمه **مسألة**
 ويحذف في خلاف
 وهو سبب ولا شفعة فيه
 المشرك في خلاف
 يبيع عنهم ثم خرجت لما
 والى علمه **مسألة**
 وطعن بعضهم ثم غارت
 من المولى الى ان يباع
 بقاى ولا يضمن والى علمه
 ففماها بغيره ثم خلت
 به الا ان ياتي المولى
 قال نعم هذا اذا لم
 قوله ان ذلك مكره ان
 مديا والى علمه **مسألة**
 فيها ما انقسم على ان يقع
 يباع ويضم شفعة وتكون
 يبعده وذلك في الامور
 ان ذلك على وجه فاما ما
 ذكره من ان الناس كان
 الشك فان انقسم فيه بان
 ذلك اختلافه واما ما كان
 كمال فلا يضمن والى علمه
 فاما ان يضمن فليس له
 في هذا القول ان يضمن
 انقسم في ذلك انما هو
 من ذلك ما يضمن
 يكون ما يضمن
 انما انقسم وهو لا يعرف

اذ لم يتوان الرسول ولتونا فاقبلنا او كثر ما بطلت الشفعة وقول ليس
للك بواحد في طلب شفعته ولا يرسل فيها وعلمت بطلها لان
كلوا مرة او مرارا لا يستطيع الخروج وخالفنا لا يستطيع ان يصير
واحد علم **مسئلة** وسالته عن مائة مال رضا بارض وما ماء
وتخاذ بخل وبالقمة وغير القيمة على ثاق او فاض قال جائز
هو بيع ولا شفعة فيه واحد علم **مسئلة** والقصة جائز في الامر
المشكوك في خلاف اهل الحق فيما يستحق كل واحد منهم في الاول
بقدر سهمه من حصة الميراث حكمه بذلك الشيء ثم الثاني في سهم الثالث
واحد علم **مسئلة** وعن رجل مات وخلف ياتى وفيهم اخ بالغ
فطلب ان يقسم لهم ما تركه لثباتي في القسم بالعدل واحد علم **مسئلة**
وعن لو كل هل لك بفاسل وليس لك يقاين ولا يقسم بالخير **وقول**
يقاين ولا يقسم واحد علم **مسئلة** وعن رجلين بينهما ارض وتخل
فسيها بينهما ثم اختلفا فقال احدهما قسمناها صلا وكل واحد ما في
به الا ان ياتي المدي ان قسمه مائة بينه على اذعان قسمه المائة
فالسبع هذا اذ لم يبق بالقسمه بغير استثناء مائة متصلا فالقول
قوله ان ذلك غير فان اقر بالقسم وسكت ثار اذ ان قسمه مائة كان
مديا واحد علم **مسئلة** وكل ما لم يقسم في الاموال التي تقسم ويحكم
فيها بالقسم مما يقع فيه موضع على احد الشركاء فغير قول ان احدهما ان
يباع ويقسم منه وقوله يستغل شعا غير مقسوم ولا يجوز ان على
يبعه وذلك في الاموال خاصة واحد علم **مسئلة** واعلم ان القسم في
الاملاك على وجه فاما ما كان في الاملاك مما يكال ويوزن بالاجزاء على
ذكر منه بين الناس وكان مما لا يتفاضل ففاضل يخرج فيه في القياس بين
الشركاء فان القسم فيه بالوزن والكيل ولا يكون ذكر بالقمة ولا علم في
ذلك خلافا واما ما كان في الاموال لا يتفاضل في القياس عليه وزن ولا
كيل فلا رضى والنخل والمياه والدرر والاشجار وزونات السوق النافذة
فاما الارضون فقد قيل ان القسم فيها بالقياس على الزيادة والنقصان
في تفاضل الارضين بالنظر الى القيمة وذكر اذا كانت ارض راحا وقد قيل لا يرضى
القسم في ذلك الا بالحوال ونحوها بعض على وجه القياس والسبع على الارض
والشركاء بعد مائة كل واحد من الشركاء ما باخذ ولا يشت ذلك بالقسم لان
يكون بالخيار واختار شيئا قد عرفه وقد يكون ذلك ثابتا في وجه الحوائج
لان ذلك قسم وهو لا يعرف ما يقع له فوجاه ما يقع له من ذلك لما

أمر بالاصل
فأنفذوا به
الفرج
بهم ك
منه
عندهم
عنه
الآن
طلب
نفس
هو قول
طلب
ولا
له
عن
الحق
ار
عد
عليه
ب
سدا
حق
ه
ها
لكن
م

الخلة على ساقية غير جارية كانت الشفعة التي ترفع تخللات وزلا والى
 تخللة واحدة فلا سفل ولا قاستها وتكون الشفعة في هذا الموضع المضمرة
 بها من ساقية والذي يكون عليها طريق والساقية اول من صاحب القياس
 فلا كان على واحد طريق وعلى واحد ساقية كلاهما شفعة وان اهما سبق
 كانت الشفعة له • وكذا كان اشترى واحدهما واشترى غيرهما فطلب
 جميعا كانت الشفعة بينهما واحدا علمه **مسألة** قال ابو عبد الله الشفعة
 على عدد السهام لا على عدد من ترس اهلها • وقال الشيخ عزم الشفعة على
 عدد الال يست على عدد السهام وذكرنا حب الوان ابطال بعض
 الشفعاء شفعة ولم يصر ذلك لما في من ذكره غير واحد علمه **مسألة**
 عن الشيخ موسى بن عيسى في الاحمال ان الشفعة في حيا جليل احمال طالب
 الشفعة منها واحالة الرابع وثلاث بينهما فذكر كحس اجابيل يترك فيه
 الشفعة ما كان ذلك من ذلك فلا يترك فيها لانها نصير ساقية قائدا جازلا
 واحد علمه **مسألة** وقيل اذا ارتفع الحاكم رجل طلب الشفعة واخر
 او دار فاقام شاهدا على المشتري ان اشترىها بألف درهم فاسد
 ينبغي الحاكم ان يبطل شهادة الشاهدين ويقول للطالب ان شئت فخذ
 الشفعة مما قال المشتري الا انهما واحد علمه **مسألة** الزامني وفي شركاء
 في عمل واحد اخرجهم فم من غيرنا عز ووا واحد اخرجهم ان تبطل ويقيم بعضها
 عنها واراد اخرجهم ان تحرف وتقيم طبيا واراد اخرجهم ان تبطل وتقيم غير
 كيفما حكم في ذلك • قال لا يجبر الشركاء على طبائنها ولا فيها عز ووا الا
 ان يتفقوا واما في قسمتها عز وطبا فيترك ذلك الى المسلمين بخلاف الاحكام على
 وزير بينهم الاصلح ولا يرد الاصلح لان بعض الغل يطبها الصلح فترها وبعضها
 ترمها اصلح وترجها • وعنه في كل موضع فان كانت للجزم والربط فالجزم
 عندك اول لان في حصادة اقل عنها وحصاد الطب قبل العناء اكثر والله
 اعلم **مسألة** ابن عبيدان وكيف صفة سبعة جزوع العار وسبعة
 الجزوع الخراب التوقع فتم لم يزل اذالم يصح له قدرها • قال الخراب
 ما ينال الجزعين وبوجه وجواب الشيخ عبد الله محمد بن القرن قال صفة
 ذلك ما بين الجزعين مسقطا جزع لتكون اربعة عشر جزءا واحد علمه
مسألة ومنه وسبع الخيارات بعد التهمة في الشك • يكون انلا فامنع
 ان تقض لاه قال يختلف في ذلك • واما الاثبات فليس بالثلاث
 واحد علمه **مسألة** ومنه واذا كان القسم بين بالغين يضرب السهم
 او الخيار لا يقض بالجها لزام لاه قال اما اذا كان بالخيار فثبات الشفق

فيه وان كان بالسهم فله
 ومنه وفيه على شريك
 قال عيسى بن حمزة
 الخا كان من احد ابطال
 هذا الفصل المحذور
 الا جعل الوصية في جميع
مسألة ومنه وفيه
 هل يعدل في قسمته
 ما لم يزل الشك كانه يصله
 الجمع الا ان يجمع
 موضع واحد علمه
 الخا انما القسم وتصل
 قال قوله كذا عار
 وقوله كذا عار
 خطا واراد ان لا يفرق
 منها ان كان
 عوضا والشفعة على وجه
 منها والشفعة ان كان
 ان يوزن في مكان الرد
 او وان كان لا يعرف عدد
 واحد علمه **مسألة**
 فعدله اشبهت عليهم
 شوا وان كانت في مال
 فكلها اهل وان كانت في
مسألة ومنه وفيه
 الشك في القسم والشفعة
 الخا انما يجرى قال
 وان طلب الوتر والقسم
 انقسم وتقيم المال وانما
 الذي يقسم قالوا وانما

فيه وان كان بالسهم فللمدعي كماله فيه جعته اذا احتسبه ولا بد علمه **مسئله**
ومنعه وفي غير عليه شركه في القسم فادعوا التفت والمال شيئا كيف الحكم
قال عليه ان يحضر القسمة على انه تلف قبل الغير والاعلمه ليس
الحاكم ان يرسل احدا يظن الحشى والاعلمه **مسئله** ومنه وفي رجل في
ماله لقطه المسجد وفرن معلوم هل الورقة قسم هذا لما قال نعم
اذا جعلوا الوصية في جميع المال يخرج كل واحد منهم بقدر ما يورث والاعلمه
مسئله ومنه وفيه له نصيب مع ايتام ومسجد وبيع في وكيل ومخرب
هل بعد اخذ نصيبه من بيعه فاصل وعلمه قال ان كان في يد غيره جاز ذلك
ما لم يقل للشركاء انهم بصله نصيبه وان كان غير ثقة حكم ما يقتضيه منه
الجميع الا ان يتم معان كل واحد منهم قبض حقه او وضع نصيبه للمسجد في
موضعه والاعلمه **مسئله** عن التيمم معور في رمضان واذا علم المبيع
المال بعد القسم وفصل وسبق وجدة ثم بلغ اليهم وعيما يجب هذا
قال قول له قيمة عماره وحاسب بما استقل قول له فصل ما بين القيمين
وقول له قيمة صرمة ان لم يكن من المال والاعلمه **مسئله** الغاملي وفيه
خلفا درهم لدا وغيره في درهم عنده امانة سهو امه ما الوجه فاخذها
منها ان قال اما ان كان يعرف عددها ولم يعرف جودها فيجب ان ياخذ
عوضها فراضعها على وجه القياس ويقبض جميع الامانة ثقة بعد اخذ
منها وللثقة ان يردها عليه ليكون معاونة وان كانت لغيره فيجب
ان يعوض فيها مكان الردى جيدا وياخذ الردى نفسه ان كان رداه لا يملك
اوم وان كان لا يعرف عددها فيحتاج او ياخذها استيقن ويترك ما شك
والاعلمه **مسئله** ومنه وفي وكيل يتيم قاسم لها اخنها في مال
فبعد مدة استتمت عليهم بخلة وكلهم يدعيها قال انما خلفوا ولم يجد
شهودا فان كانت في مال التيمم في لها وان كانت في سهم احد الضعوم
فحكمها لها وان كانت في وعب بين المالكين في بينهما نصيبان والاعلمه
مسئله ومنه وفي اموال شاعرة باع احدهم منها نصيبه ببيع الخيار فطلب
المشتري القسم وان الشراكاء هل يجرون وطلب ذلك الشراكاء وان لم يبيع
الخيار هل يجرون قال ليس المشتري بالخيار ومقامه الا ان يوكفه من الاصل
وان طلب الورثة القسم وان هو انتفق البيع وجبر البايع ان يسلم له ما
اخذ منه ويقسم المال والاعلمه **مسئله** واذا اخذ احد الشريكين في البيت
الذي يقسم قاله وبيع من نصيبه جزءا قليلا وصار لا يقسم وطلب وله

ذلكم جملة الميت وقال لا يحكم بيعه لان الضرر جاء وقبل الشراء على
 شيكركم الاخر وله بيع وقبل البعد واما ان مات احد الشريكين وصار لا يقسم
 على اقل سهمها فانه يحكم بيعه لان ضرر جاء وقبل البعد فافترق المعنى واسد علم
مسئلة عن الشيخ جمعة راجد لا زكوى وفي اخيه من شهما مالا او نسيها او
 اختصا في شيء فقال نذر المسحور او غير فقد وجدت عن بعض الفقهاء ان
 هذا نذر لا يثبت واقول على سبيل النظر ان كان وقع ذكره في سبيل
 الطاعة والتقرب الى الله فهو ثابت وجائز اذ هو طاعة لله وان كان لاجل
 صلاح نفسه والآخر فلا ينعى كل واحد منهما الى ما يجوز له عند الله من فعل
 جائز ونظر في غير ذلك خارج من معنى طاعة الله عن العيصية ولا يجوز ولا
 يثبت واسد علم **مسئلة** عن الشيخ احمد بن محمد اذا خشي في الميت تخلفه
 مما وقع له من اقسام الصلح له ما لم يقع في ذلك فلو كان تخلفه عن البايعين من
 العترة الجاهلة قال تخلف في ذلك والذي يعمل عليه اذا نظر في بعد التفت
 وقال الميت للصلح له لبقية تخلفه واسد علم **مسئلة** الشيخ عبد الله
 بن القرب وهو الولد الصغير والبايع العترة فاسم له في بيعه قال
 اما الصبي فثبت عليه ذلك ولا غيره واما البايع فلما لعنه في ذلك واسد علم
مسئلة وبأي سبب يجب الشفعة وتستحق وتغلب قال يجب
 بالبيع وتستحق بالطلب وتغلب بالاخذ واسد علم **مسئلة** واذا قال
 الشفيع للمشتري قد ردت يا ابي او يا ربي في الشفعة التي اشترى منها
 كم الثمن فان كان يستدل عليه بعير شتمه ولا دعوى لادها تزويا فاخاف
 ان يكون هذا شتما لا عن طلب الشفعة فان كان لا يستدل على مخاطبته
 الا بذلك فارحوا ان ذكر جائز واسد علم **مسئلة** الزاملي وفر علم جل يانه
 اشترى شفعة فلم ياخذها منه لانه لا يحسن اللفظ فوقف بغيره ذلك هل
 تقوته قال له ذلك ولا يلزمه التعليم لاخذها الا بعد قيام الحاجة وهو
 العلم بها وان كل احد في غيرهما بطلت ولو كان مائلا اليها وقولا بتبطل
 اذاله ليكم صاحب الشفعة واسد علم **مسئلة** وعند وهل يجوز اخذ الشفعة
 مع الكاثة قال جائز ذلك في بعض القول واسد علم **مسئلة** وعند
 وهل المشتري عين على الشفيع انه يطلبها حين ما علمه قال ان القول
 في ذلك قول الشفيع مع عينة الا ان يصح المشتري ان نوا ما تبطل واسد علم
مسئلة عن الشيخ جمعة راجد وزناج مالا على جماعة صفقة ثم علم الشفيع
 وقدم مات احدهم قال لا يدرى كحقه لاجبا فيهم دون مائة
 وكذا في زناج على والده والاجنب فان يدرى كحقه الاجنب دون والده وتول
 لا شفعة في ذلك لانه شريك والده اعلم **مسئلة** ومنه واذا بيع

ما يعتزل

معناه فانما الشفعة
 الشفعة والبيع غيرها
 ان يمتد والاطلاق
 او يمتد كان صاحبه
 ياخذها على اكثر
 كان اشترى عاينا فانه
 انما شفعة والده
 فخرج من الشفعة ان
 فيها قال هذا الشفعة
 حليا وادجها ولا يضر
 وفي الشفعة فيما كان
 بعد على غير هذا الشفعة
 ومنه هل تبطل الشفعة
 على الطاعة هل لو ردت
 فلا شفعة لو ردت دون
 ولا ياء ولا نوب وان
 فلو ردت ان يبطل انك
 لم يرد في شفعة ولا طلب
 على المطالبة وقال
 شفعة في ثمة وان
 وان مات ولم يمتح المط
 انك اشترى ما اشترى و
 الصبي لم يرد في الشفعة
 الشفعة حسب ما في علم
 كان في الشفعة في
 بمن على الشفعة واسد
 لا يعرفه في شفعة
 منها انتم على هذه الشفعة
 دخول الخيل بعارها
 هذا المرأة نفسها اذ لم
 لا اعلم انما بالزناج

معتزلة فأنزل على الشفيع ثم غيرتمه أحد المتأخرين بالجملته وقال تبطل
الشفعة والباع جميعا وكان ذلك مقتضا لباع الجار والله اعلم **مسئلة**
ان عيادات والمطلب صاحب الشفعة شفيعه عند الولي والاعمال
او قسرين كان صاحبه حاضرا او غائبا **قال** اذا كان المشتري حاضرا فانه
ياخذ هاهنا على اكثر القول وفيه قولان ياخذ شفيعه عند الحاكم واما اذا
كان المشتري غائبا فانه ياخذ هاهنا عند الحاكم او يشهد بشا هدى على
انزع شفيعته والله اعلم **مسئلة** الصحيح ولا يشتري ما لا وهو شفيعه
ليخرج فريضة المشتري ان الشراء له ولا خيه وان اخاه فريضة كيف الحكم
بينهما **قال** لهذا الشفيع شفيعته اذا اخذها على وجهها وطلبها في موضع
حلها واجبها ولا يضر موت مشتريها والله اعلم **مسئلة** ومنه
وفي الشفعة فيما كان يورث مثل الحب والتمر اذا كان لا يورث كلا يقسم او
بعد هل يجوز فيه الشفعة **قال** في ذلك اختلاف والله اعلم **مسئلة**
ومنه هل تبطل الشفعة بموت الباع او المشتري والشفيع اذا مات
على المطالبة هل يورثه ماله **قال** اذا مات الشفيع على غير نصيب
فلا شفعة لورثته ويوجد في موضع عن بعض الفقهاء ان الشفع لا يورث
ولا باع ولا توهب وان طلب الشفيع شفيعته ثم مات وهو في بطائنة
فلورثته ان يطلبوا ذلك الشفعة رجوع وان مات المشتري والشفيع
لم يورث في شفيعه ولا طلب لم يكن له شفيع ولم الشفعة ان مات المشتري
على المطالبة **وقال** الشيخ جيب اذا مات المشتري وقد اخذ النفع
شفيعته فريضة وان مات الشافع بطالب في ثوبها اخلافت
وان مات ولم يصح المطالبة فالشفعة باطلت **قال** السب وان
انكر المشتري ما اشترى والباع ما باع هل عليهما عيب **قال**
الصحيح ليس على المشتري عيب الا انكر لا لو اقر ولم يرد محقق **وقال**
الشيخ جيب فالعيب عليهما اختلاف ومتى ما صح ذلك حكم بالشفعة واذا
كان في يد المشتري لم يجد ان يكون عليه عيب وان لم يكن في يد غيره فلا
عيب عليه للشفيع والله اعلم **ومنه** وفي رجل طلب شفيعته فامراة
لا يعرفها وهو يسأل عنها ثم انكر ما سألها نفسها واخذ شفيعته ثم تنقبت
منها انتفت على هذه الصفة وكذلك ان طلبها واخذ وهو داخل منزل المات
يدخل المنزل بعينها واخذ شفيعته ام يقف على الباب **قال** ان سأل
هذه المرأة نفسها اخاله بعينها ولا تبطل شفيعته لان هذا خارج الشفعة
واما اذا لم ياذر المشتري شفع في ادخول عمر في بيته فانه يقف على

الذئب على
 وحشاه الضمير
 فاعلم عاراً
 ففها ان
 بيل
 ان لا اكل
 من فخل
 بجوز ونا
 تحل
 من مر
 الشف
 الدم
 عذرة
 حب
 قال
 خاف
 جسته
 من اذنه
 هل
 هو
 بطل
 غفقه
 صه
 قول
 عاف
 نفع
 روت
 مع

الباب وبقول بقدر ما يسمع المشتري أخذت شفعتي من فلان وفلان
 وموضع كذا كذا انتم فاذا سمعته المشتري كان له حجة وعليه ما ادعى
مسألة وعندنا اذا ادعى المشتري ان هذا الشفعين نوانا عن اخذ
 شفعته او تحدث بحديث بعد علم بالشفعة هل عليه عينه قال
 اذا ادعى المشتري عليه اليقين والبداهة **مسألة** عن الشيخ هل لا بد له
 التزوي واذا لم يوجد الثقات في البلد ويريد بعض الناس ان يقسموا بين
 ايتام هل يصح القسم اذا خرج على وجه العدل ان يقسموا بين ايتام هل يصح
 القسم قال لا لم يوجد الثقات وصح القسم ممن يحسن القسم من غير هذه
 والناس اذا وقع على وجه العدل مع عدم التحتم والحاجة اليهم في ذلك لان
 هذا ما يلزم القياس من قدر عليه والحسن النظر فيه مع لزوم ذكره عليهم فذلك
 جائز والمقاسمة للايتام لا تكون الا بوكلاء بقا موت للايتام يحسنون
 النظر وهم يؤمنون على ذلك **قال** الشيخ جاعل جيس مثل قوله في جوارحه
 لا يحسن في النظر موافقها جاء في الاثره ولكنه على هذا خارج في معنى
 الجايز لا الحكم في موضع الظاهر عليه والواسع فهم وانما كذلك في هذا
 الموضوع ضرورة اليه مع خوف المقره ورجاء المصلحة ولو كان يعبر وكيل
 اذا خرج القسم فلا يصل النظر فمد على وجه العدل والامير لا جوع في غمابه
 بعد ذلك الى مرضى اليتم بعد الملوغ قال الله والا انقضه ولو كان له في
 المقاسمة وصح ويحل اذ لم يكونا ثقات المسلمين والبداهة **مسألة**
 وعندنا اذا ابنى حل باحتساب ليتم وكان لليتم مال مشترك بينهم
 وبين ايتام واجاب هل هذا المحتسبان يقض حق اليتم ولو كان وكلاء
 الايتام والا عياب القاصير لحقهم غير ثقات ام لا يجوز ذلك وتوكلوا في
 ولو خيفت لصير على مال اليتم وهل يجوز هذا المحتسبان يشترى للايتام
 من علة ما له مالا اصلا **قال** لا يبين في ان لمات بقاءهم في اصول ولا
 عروضا للايتام لا يحضره وكلاء الايتام والا عياب وهم الوكلاء الثقات
 المأمونون في قبض حقوق الايتام والنظر فيها وما كان غايب وكل احد من
 الناس جاء بمقاسمة من وكلاء الغايب اذا كان الغايب ينظر بنفسه
 ويكيل الغايب بعد عينته لا يكون الا ثقتا للايتام **قال** الشيخ
 جاعل جيس فعلى ما عرفت في حق هذا اليتم من هذا المال مشترك اذ لا
 يمكن قبضه الا بعد القسم له وفي قول في قسم المال اذا كان فيه شركة ليتم
 لا وصي له ولا احد من الغايب ولم يكن له وكيل من نفسه اقامه له في ذلك

ان لا يجوز

ابراهيم في الحكم الا بوكلاء
 من اهل العدل من ابراهيم
 الثابت في الحكم وامام
 الذي يصح قبض في الحكم
 ان كان كان يترتب في
 ايتامه وان كان يترتب
 الا على من يترتب على عدل
 عليه مقدر لربعة ايتام
 على هذا المقصود في القام
 على هذا في معنى الجايز
 وخرج على وجه الصلاح
 كان في ايتام على كذا
 ايتامه ونقل بعض ايتام
 وهو على ايتام عليه
 اصلا ولا يحتاج في قسمه
 الاصول والمال لا يحضر
 مع الاحتساب لليتم في
 ما يدعى له ولا ايتام عليه
 من ايتام لم يقض له
 على حق الاصل ولا الاصل
 في عموم الخطاب والعدل
 له حق في الاحتساب له
 ولهم مع القدرة على رد
 في حق ايتام ولا باس عليه
 يكون له في ذلك وقوله
 مقاسمة كل واحد من نفسه
 غير من حوله ان يترك له
 هذا المعنى هو الذي لا بد
 عليه من الاحتساب على ذلك
 على ما ذكرنا ولكن الغاي

انه لا يجوز في الحكم الا بوجوه ثلثة وقيل حتى يكون مع نفسه ولما يكون ترك
مظاهرا لعدم العلم به فتر بعدله وخروج القسمة له هناك على الوجه
الثالث في الحكم واما في معنى الجائز فالام ان تلك القسمة لهذا المال على الوجه
الذي يصح فيثبت في الحكم لعدم العدول وقلة النقائص فبين ان ينظر في
اخر فان كان قرضه في قسمه وانه لا صلاح فيه ترك بحاله ولم يوص
للقسمة وان كان يرجى في قسمه فالصلاح اكثر تركه وكان اولئك
الوكلاء ممن اوصى على عدل ما بدخل فيه من قسمه وقبض او انفاذ ولم تدخل
عليه قسمة ليهية اهم بدخلون في شئ مما لا يجوز في ترك ولا باس
على هذا المحتسب في المقاسمة لهم ولا في قبض حق في احتساب لهم البتة
على هذا في معنى الجائز ولولم بكل ذلهم القسمة اذا وقع القسم على عدل
وخرج على وجه الصلاح في النظر وخاصة اذا كان في تركه ضرر وان
كانوا ممن لم يوص على ذلك او شئ لم يحل الدخول في ذلك لانه على قسمه في
احرازه وينقل قبضه لانه في تركه على محذور مما به وعلى احد هم له
وهم بحال لا يرضون عليه فاعانده على صياحه واما الذي يكون ثابتا على
اصل ولا يحتاج في قسمه ان ينقل عنه مكانه ولا ان يخرج من موضعه مثل
الاصول والمنازل في نحوها فامر اوسع في دخوله معهم في القسم له على
معنى الاحتساب للجميع في القسمة على وجه العدل وكان ممن يصعد
ما بدخل فيه ولا ائمة عليه في شئ اذ لم يكن هناك فاما الاحد من الشركاء
شئ ولا يجوز له ولم يقصد الا عانة هؤلاء والوكلاء في مال الاحد والى الشركاء
على شئ من ابطال ولا دلالة عليه لان الحق جحد بنفسه ولدخوله مع القدر
في عموم الخطاب والى باقية اقسامه لى ارايتنا في ما يقتض على هذا يجوز
لدخول حق في احتساب له في مال جواز القسمة في الجائز لحق اقسامه له بالعدل
ويجوز مع القدر عليه وزوال المانع وكل شئ موجب لعدم ومع المحذور
فيجب له تركه ولا باس عليه في ترك مال والى البتة في العجز او شئ مانع
يكون له المانع في تركه وقوله في وكيل الغائب صحيح ان كان ماله باجازه
مقاسمة كل من وكله بنفسه وجاهاله ولو كان غير ثقة واما وكيله
غيره ممن يجوز له ان يوكله ليعده عنه فلا يكون الا ثقة كالتيمم والعدل
هذا المعنى هو الذي اريد وعلى ظاهره فيجوز له ما يجوز فيه تركه بلحق
عليه ولكن لا يحل على ذلك لان الغائب على الظن انه ما في العرق لا ليدل
به على ما ذكرنا ولكن الغاظة قصرت عن الوفاء بالعمى كما ينبغي مكانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في ذلك غير له قال ان هذه المرأة النقص والغير وان طالت المدّة ولا تغل
في ذلك حد الا بعوت احدها وصحة انها سقت هذه الارض وجرها فان
اسقتها او عمرها فليها البيت العا دكن انها جازلة بذلك وادام بيع عليها
ذلك فليها اليمن ما تدعيه من مال واداعلم **مسئلة** الغافري حين اقر
لزوجته مال فمما شفعتها رجل يحق عليه ما فطل الشفيع شفعتها وقال
ان المرأة المقرها ليست زوجة المقر اذ لا يد بطال الشفيع قال علي طالب
الشفعة البيت ان المرأة غير زوجة المقر فاذا اقر بيته وكان لا اقر بحق
عليه ما فعدت ان لما لشفعة لا لا اقر به من غير الشفعة وقول اذا مات
بايع الشفعة بطلت وقول لا تبطل واداعلم **مسئلة** ومن اذا طلب
الشفيع شفعتها لم يحاكمه وقال الشيخ اخذت شفعتي من فلان فان
كان يتدلى على محاطبة الحاكم بغير قول الشيخ فانه يحق في الاثر ان يخاف
عليه فوات شفعتها مثل هذا وان كان لا يستدل على محاطبة الحاكم الا
بذلك غير جائز لا تبطل شفعتها هكذا جاء الاثر وذكر قول فلان اخذت
شفعتي منك واذا قال اخذت شفعتي منك تدعي العيني على الفاء فعدت
انها تبطل في الحكم واما اذا اخذت الفاء اخذت شفعتي فعدت
انها تبطل واذا ادعى الدال في الفاء فعدت انها تبطل في الحكم واداعلم **مسئلة**
ابن عبدان واذا جاء اخذ شفعتها عند عامل الولي اتبعت له
ام لا قال اما لفظ اخذ الشفعة فان الشفيع واخذ شفعتها من عبد مختار
يقول فلان اخذت شفعتي منك كمال الثمن واما اذا علم الشفيع ببيع شفعتها
فتوانع عن اخذها فان شفعتها تبطل واما اذا اخذ شفعتها عند عامل
الولي فحايز واداعلم **مسئلة** فممن وذكرنا ان رجلا هلك وخلفا يتاما
وزوجتين واموالا وان الايتام قد احتاجوا اليهم للشفقة وارادت احد
الزوجتين القسم وابنت الاخرى واذا ادعى شي وقال الايتام للشفقة هم
وكسوتهم ان المرأة الخات عن القسم لا تجوز على القسم لان القسم لا يثبت
اذا غير الايتام بعد بلوغهم ولا الايتام يعطون غنا عند المعاشرة
فان اجل هذا لا يجوز ميراث الايتام على القسمته واما ان كان جميع الورثة
بالعين فانهم يجزؤون على القسمته اذا طلب احدهم القسمته واداعلم **مسئلة**
الصبي وهل قبل ان يولد كغيره من الناس في القيام عقاسمة
مال والاولاد الصغار وغير ذلك وان ارعهم الى الحاكم مثل ايتام قال لم
اعلم ذلك وانما الولد له في مال ولد ما يحاكم في النظر ونحو الولد من ولد
والمناظره فيها يوافق المصلحة واما براءة نفسه فليس له في عامته قول
المسلمين لا يبرأه واما براءة غيره فليس له لا ولا ان فقال مر قال

يجوز من دونه لغرم وبراءة وبراءة وقالوا قال لا يجوز له ان يبرئ غيره من امرش
 اولاد واهل بيته **مسألة** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يبرئ غيره من امرش
 احدها على طبعها فاقى بشرط ان يبرئ ما يبرئ به كيف يبرئ وقال ان كان
 حاضر في البلد ولم يطلب اليه لم يبرئ منه ذلك لان كل من صدق عليه وان
 كان غائبا واشهد شهودا اذ اطعمها لاخذ العوض من يبرئ يبرئ ذلك والله اعلم
مسألة ابن عبيد ان اذ كانت مديرة بعلافات شتى لا احد منها سهم
 قليل وكان يبرئها فبقيت في ذلك المكان لا يجوز ان يبرئهم ان ياكل منها اقل
 من حصته من غير ان يبرئ الباقيين لان لا يبرئهم وقال اذا اخذ منها اقل
 حصته واقل فبقيت بعض المسلمين من خارج لم يبرئهم وقال وقال ان
 الذي يبرئ من مديرة فكون لشركاء من ذلك حصته والله اعلم **مسألة**
 ومن ان قسم الاصل جائز ولو كان فيه مديرة على القول الذي يعمل عليه فان
 كانت المديرة مديرة في بين الشركاء وان كانت غير مديرة ففي ذلك خلاف
 واكثر القول لكل واحد من الشركاء ما وقع له في سهم المديرة اذا كانت غير مديرة
 والله اعلم **مسألة** ومن في شركاء بينهم حيلة واحدة فقسموها
 فلا سهم وسوزها فثلاث حيليات فوقع الحيلة المتق سطة لرجل
 وشريك الحيلتان من عللا ولا يفسر فاشتقوا في سقي كيف تروى وقال
 قال بعض اذ لم يقع شرطا بين الشركاء عند القسمة في السواق فالقسم مقس
 وهو لو حسمه وقيل فالسواق تكون كما كانت من قبل والله اعلم **مسألة**
 الراضى في رجل مات وخلف ورثة يتاموا بالعين فطلب احد الورثة
 بالباقيين قسم ما خلفه اهلها من الاموال والاراضي في شركاء البايعون
 وقالوا لا تقسم قبل بلوغ اليتامى هل يحكم عليهم بالقسم بالخيار اذ لا يقسموا
 جميعا قال اذا طلب احد الورثة القسم ورفع امره الى الحاكم فوجب للحاكم
 الورثة على القسم وانقسموا فيكون من قبل اهلها ان يامر الحاكم عدلا يقسم
 الاموال التي خلفها اهلها من ميسا وون بين سهام المتلايين بعضهم على
 بعض فاذا استوتبت السهام ضرب عليها بالسهم فاذا كانت القسمة على هذا
 لم يكن تلايتام غير اذ لا يهوا ولكن ضرب السهم للحاكم لا يكون الا بعد
 صحة الميراث عند من على كذا وكذا من السهام وصحة الحال انه لما كان وصحة
 الورثة واما القسمة بالخيار ففي الحكم لا تثبت على الايتام الا على نظر
 الصلاح فان وقعت القسمة بالخيار فاذا بلغ الايتام والارادوا العير
 فلم يبرئ ولا يحكم على الورثة بقسم شئ لم يكن في الحكم ما يتا والله اعلم
مسألة الصبي ومزواني وكلنا كذا منا تار من مالنا بطر او غيرهما في الوقت

جرح

يجوز من دونه لغرم وبراءة وبراءة وقالوا قال لا يجوز له ان يبرئ غيره من امرش
 اولاد واهل بيته **مسألة** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يبرئ غيره من امرش
 احدها على طبعها فاقى بشرط ان يبرئ ما يبرئ به كيف يبرئ وقال ان كان
 حاضر في البلد ولم يطلب اليه لم يبرئ منه ذلك لان كل من صدق عليه وان
 كان غائبا واشهد شهودا اذ اطعمها لاخذ العوض من يبرئ يبرئ ذلك والله اعلم
مسألة ابن عبيد ان اذ كانت مديرة بعلافات شتى لا احد منها سهم
 قليل وكان يبرئها فبقيت في ذلك المكان لا يجوز ان يبرئهم ان ياكل منها اقل
 من حصته من غير ان يبرئ الباقيين لان لا يبرئهم وقال اذا اخذ منها اقل
 حصته واقل فبقيت بعض المسلمين من خارج لم يبرئهم وقال وقال ان
 الذي يبرئ من مديرة فكون لشركاء من ذلك حصته والله اعلم **مسألة**
 ومن ان قسم الاصل جائز ولو كان فيه مديرة على القول الذي يعمل عليه فان
 كانت المديرة مديرة في بين الشركاء وان كانت غير مديرة ففي ذلك خلاف
 واكثر القول لكل واحد من الشركاء ما وقع له في سهم المديرة اذا كانت غير مديرة
 والله اعلم **مسألة** ومن في شركاء بينهم حيلة واحدة فقسموها
 فلا سهم وسوزها فثلاث حيليات فوقع الحيلة المتق سطة لرجل
 وشريك الحيلتان من عللا ولا يفسر فاشتقوا في سقي كيف تروى وقال
 قال بعض اذ لم يقع شرطا بين الشركاء عند القسمة في السواق فالقسم مقس
 وهو لو حسمه وقيل فالسواق تكون كما كانت من قبل والله اعلم **مسألة**
 الراضى في رجل مات وخلف ورثة يتاموا بالعين فطلب احد الورثة
 بالباقيين قسم ما خلفه اهلها من الاموال والاراضي في شركاء البايعون
 وقالوا لا تقسم قبل بلوغ اليتامى هل يحكم عليهم بالقسم بالخيار اذ لا يقسموا
 جميعا قال اذا طلب احد الورثة القسم ورفع امره الى الحاكم فوجب للحاكم
 الورثة على القسم وانقسموا فيكون من قبل اهلها ان يامر الحاكم عدلا يقسم
 الاموال التي خلفها اهلها من ميسا وون بين سهام المتلايين بعضهم على
 بعض فاذا استوتبت السهام ضرب عليها بالسهم فاذا كانت القسمة على هذا
 لم يكن تلايتام غير اذ لا يهوا ولكن ضرب السهم للحاكم لا يكون الا بعد
 صحة الميراث عند من على كذا وكذا من السهام وصحة الحال انه لما كان وصحة
 الورثة واما القسمة بالخيار ففي الحكم لا تثبت على الايتام الا على نظر
 الصلاح فان وقعت القسمة بالخيار فاذا بلغ الايتام والارادوا العير
 فلم يبرئ ولا يحكم على الورثة بقسم شئ لم يكن في الحكم ما يتا والله اعلم
مسألة الصبي ومزواني وكلنا كذا منا تار من مالنا بطر او غيرهما في الوقت

يخرج عندك اختلاف في اجازة قسم المال الهالك وان يكون على كل واحد
والورثة قدر ما يوجب الوصية **مسألة** قال قسم الاصلين بالورثة ولم يصف
فيهم مائة الوصية **مسألة** قلت له وعلى الورثة ان ذكرا او ان ذكرا
الشركاء غير ما يبين ولم يخرج ما يوجب من ذكرك عند بقية شركائهم
اولهم بل لا ينبغي ان يميز من غير ان يكونوا سائمين ولا يميزهم ما يوجبهم **مسألة**
قال اذا خرجوا اواحدهم جاز في بعض القول وان اواحد فعل ما يبين
ما يوجبهم وقول جميعها والله اعلم **مسألة** وفي طالب الشفعة اذا قال
اخذت شفعي فلان بن فلان والمال المستحق ولم يقل كذا لثني اهذا
لفظا قارم لا **مسألة** ان هذا اللفظ قارم وانزع جازر والمشتري تحت
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ فاصرح في خذ من مائة مشترك بين
منزلين باع احدهما جازي الميزان فله صاحب البيت الاخر الشفعة لاجل
الميزان المشترك بينهما وليس لاحدهما فيه جذوة **مسألة** قال قول لا الشفعة
من قبل الميزان المشترك وقول لا الشفعة فيه وقال الشيخ سعيد قول لا الشفعة
في الجذر نفسه **مسألة** وقول في البيت وقول حتى يكون عليه جذوة وقول
يكن عليه جذوة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عبد الله محمد القرن والوصي
الليثي اذا اشفع له بلخفاق مثل سابقه وطريق واحالة ولم يرض
ها بعد بلوغه كيف الحكم **مسألة** قال اذا رضى لها فريده والارثت الوصي والله
اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى اذا سلم احد الورثة ما يوجب من وصيته
ها كذا فلما اقيم على شركائتي قسم المال الذي خلفه ها كذا اذا كان الشركاء
كلهم بالعين وكان المال يقسم بينهم وليس فيهم ضرر على الشركاء فلهذا
وجاز لما انصرف في سهمه اذا سلم ما يوجب من وصيته عليه من الوصية **مسألة** واما اذا
تبقى شيء من الحقوق وابته الورثة في شيء من المال الذي خلفه ها كذا ما يلحق
للمحقوق في قبضها وما يوجبها للمال فيها اختلاف قول جواز ان يسلم من
الورثة ما نأبه من وصيته ها كذا اكل عليه ما نأبه من مال الهالك **مسألة** وقول
لا يثبت للورثة ان ياكل ما نأبه من مال الهالك الا ان يفرج جميع الحقوق
والوصايا عن الهالك واختلف في كفاية الكاتب في المال الباقي الذي ليس
فيما وراق منه من قول جازر وقول ان يوقف عن الكفاية والله اعلم **مسألة**
والوصي لليتم اذا كان لم يشرك في مال بينه وبين ابيه فقول بكل لليتم وكذا
ويقال هو لنفسه وقول بكل لنفسه ويقاسم لليتم **مسألة** واما الحاكم فلان
بكل لليتم ويخرج ان ليس له ذلك لانه يشبه حكم نفسه ويوجع ذلك لغيره

فان
خلفك
رجل
سنة
رشد
نور
مقلو
تلك
التي
هذه
من
من
من
من

المسلمين اذا اراد احدهم من اهل الملة ان يحضر في عيد قسم مال بين ايتام ووالدين
فحضر من حضر منهم واختر للبيت من قسمه المال وله يكن وكل ثمة يقضي سهم
اليتيم بلزم واختر السهم شئ اذا قبضه غير ثمة ام لا **قالت** جابر بن عبد الله
في ثمة الاملاك الحضور عند القسم واختار من الاسهم للايتام ولا يلزمه التقصير
للايتام ولا يضر حضور من قسم للايتام كان القاصن ثمة او غير ثمة ولا يعلم
مسألة الغنيمة جاعلة تجس بحرصي وفي رجل قسم ما في ظهره بين اربعة
ثم يقول كذا وكذا انما في غير حصتي ولا شهود لا يقولهم وكل كذا فان لم يوجد شقي
وولقد لهم من يوردهم من غير حصتي كذا فاعتادوا ان يوردهم ولخلاص هل
تجوز النوبة ام ما اذا يلزمه وهو من كلهم وكذلك فعله بنفسه **قالت**
ان كان وقد هذا القسم على خلاف السنة الثابتة في هذا الموضع وادبر كلهم
بالقول عاقلون على شئ من القوم ولم يكن فيه فلا يمكن ارجاعهم ثم يرد واحد المنع
لهم ولا ينصرف في املاكهم على هذا وفي جمع ما كان من املاك احاد وان كان من
من لا يمكن ارجاعهم من وقف او يتيم او مجهول او معتوم او جردا ذلك على سبيل القباض
لم يخرج على نظر المصالح فلا اختلاف ويكون على بعض القول جابر **قالت** واما
في الحكم فلا يثبت على حال ابدان وان تكن القسمة لا يخرج لها والباطل لم
تكن في القاسم تجزئ لا ارباب الغير وكان على كل من القوم مما ان ما تلف على غير
غير حتى لا ضمان عليها الا ما اخذ على غير من الماء باطلا الا ان يكون بمن
يوجد قسمة فيه فمن هنا كذا على حسب القياس من غير اخذ ما عمل على قسمة
ذلك الذي لا يخرج له والباطل وكذلك كان في منزلة التجزئ في الظاهر
في القباض او الحكم فكانت لا باحتة لذلك والفقير لم منه وعلى ذلك القول
عمل الناس في هذا فانه يكون القول في هذا كالقول في المعنى وان كان ذلك
على وجه الحكم فالقول فيه كالقول في الحكم بغض اهل بيت في ضمان ما يلزمه
فيما لضمان ويكون في مال او في بيت المال في مواضع ما يكون في بيت المال
ما يلزمه من ضمان في حكم وفي تفصيل هذا من المعنيين فيسعد القول وان
لم يكن كذلك وكان المتولى هذه القسمة من يريد على الناس في هذا وجعل
بغض مال ويحيط كلا من القوم غير الذي لم على غيره وجه الحق كان عليه
الجميع عما دخل منه والرجاء بدل وهذا ما يشهد به ان ما اشد
واصلاح ما عتق ولا تجزئ به الترتيب بغير هذا ما قدره وعلى كل من القوم
الرجوع الى الحق ولا يجوز لهم العمل بشئ من الباطل ولا القول بالرجاء
والضمان لما اخذ كل منهم من مال غير باطلا ان كان في ذلك ما يدين
بغيره منهم كما قلت لرفاذا دعا هذا القاسم بعد سنين كثير

وقيل القسمة على غير وجه العدل له بين وجه شوقها عليه إذا ما عثر بها بعد علمه
 بذلك الآن برضى بتركها أنكر عليه من مذهب عن شركا تمكن ذلك ما له منع من ذلك
 مانع وان كان له ذلك الماء الذي وقعت القسمة عليه لا أنزله ببعدها عرف
 كل واحد من الورثة ما له من النصيب وتركها لهما لكرمهم ورضي به فثبت عليه أنه
 يكره على شركائه فيما يذهب عليه ليكن له على شركائه فيما يذهب عليه من غير رجوع
 إلا أنه يقع يوم القسمة أم لا سي ولا في المصلحة أم لا التمس أم في ذلك وقد ماتت
 في الشبهة بعد القسمة الصحيح والرضي الخارج من بين على موات على هذا محجة في
 ما لا يراه بعد ليست محجة بدو هاهنا نظري لدعواه فان تكن له محجة سمع لها
 وتكون له محجة عليهم إذا ما خرجت في حال فوجب المحجة عليهم من غير أن يعمل
 أو غير هاهنا واجب في حال في الأحوال وإذا علمه **مسألة** وعنه ورسول عن
 المال المباع إذا أخذه الشفع والمشتري بالشفعة وفي المال المغن عن غيره قال
 إن كان الشراء قد كان والتمتع مبركته وأما دخلت والشرط في البيع فأخا فيها
 قيل للشفعة إذا رجعت للشفعة في الأصل وإن كان البيع والتمتع غير مبركته
 فذلك إذا وقع الانتفاع وبعد البيع فلم يشتري وقيل للشفعة ما لم يأكلها المشتري
 فان أكلها أو أدها قبل وجهه لم يدرى يجمع الغرم عليه ولا أعلم في ذلك اختلافاً
 وإذا علمه **مسألة** وعنه وهذا الغرم الذي يطبع له إذا ساء عند شتمه الأصل
 يكون الذكر والذكر لا يفي فيه سواء أم لا ذلك مثل حظ الأنثيين قال إن هذا الشيء
 غير لازم على الماغبى ولو ورثة وإن تترع عليهم شيء وما له على وجه الظاهر منهم
 لهم فذلك إياهم ويكون فيما بينهم على ما جحدونه إلا ما كان فيه من حق لبيتائى في الأصل
 فهو على ما يكون عليها الميراث في قسمه لا غير ذلك وإذا علمه **مسألة** عن الشفع
 عامر بن عبد السعالي وأما الذي زرع أيضاً وقعت له بالقسم ولما بلغ الأيتام
 غيرهم القسم فإن كان هذا الغير ورثة وقد أدرك الزرع فالزرع لمن زرعه على قول
 بعض المسألة وإن كان الزرع لم يدرى فالزرع لورثة الزرع ولزراع بزره وغيره وعنه
 وإذا علمه **مسألة** القسمة بعد موت من لا في رجل وصى بثلث ماله للمسجد معروف
 بعد نفاد وصيته ثم مات الوصي وباع بعض الورثة حصته للمال وطلب
 المشتري والورثة قسم المال ليجوز لها عن المسجد وكذلك في بقا سوا ذلك أم
 لا ويكون القسم بالخيار أم بضر القسم قال في ذلك اختلاف بين المسلمين
 قول المال ليجوز القسم إلا أن يوصى الوصي بقسم ما وصوه المسجد وقول أنه
 جائز أن يقسم سهم المسجد بعد أن ينظر جماعة المسلمين الأصح للمسجد وإن القسم
 الذي اختاره للمسجد هو أصح وأوفر ويكون القسم بالخيار بعد انقضاء جماعة إذا كان
 أصح وأوفر ولا يكون القسم في حال المسجد بضر القسم لأنه لا يجزى لجماعة على القسم

وادعاه **مسألة** الفقيه محمد بن أحمد واليتم إذا طلب النقص والإدراج العبر ولم
 يصح منه جواز النقص ولا استعمال ما وقع له بالقسم فله العبر في ذلك وقوله
 معقول أنه لم يرض بذلك ولو بلغ وسكت شمله هو في سبيل البيع وادعاه **مسألة**
 الفقيه محمد بن أحمد إذا قال قولاً شافع مع غيره أنما استشفع
 وحسن ما علمت شفعته ولا يحتاج إلى بيعة في أخذ شفعته بل البيعة على المتبرع
 إذا شافع علم ببيع شفعته فلم يستشفع وحسنه وتوانا عن أحد شفعته
 وادعاه **مسألة** ومنه وعن يركا في مال يوليا من العبر وفيهم غائب
 ووقع القسم فيه منهم سوى سهم الغائب لم يقبل فيه وكل ووقع القسم في ذلك
 بالجار بعد ذلك بلغ نصيب الغائب وذلك لما لم يرضي به في دين الغائب
 واشترى أحد الشركاء الذي قام فيه شركاؤه فوقع القسم في المال المذكور بعد
 الشراكة وانتهى واشترى هل ثبت هذا القسم ولا يجوز فيه لأحد الشركاء المتضمنين
 نقصان لاه قال إن هذا قسم جائز وقامت بعد تمام المشتري منه وليس لأحد
 الشركاء المتضمنين نقص هذا القسم لأجل سهم الغائب في هذا المال الواحد
 الشراكة فيه بأشياء الصحة ورضي بالقسم وانتهى على نفسه قبل أن ينقص
 شركاؤه القسم فقد ثبت هذا القسم ولا غير في أن غداً النقص قد زالت من
 هذا المال بسبب بيع السهم الغائب منه وادعاه **مسألة** عن أبي جعفر المحسن
 لليتم كان ثقباً وقبر ثقبه هل لئن أخذ شفعته في الماشع والمخافين قال
 إذا كان المحسن ثقبه فله أخذ شفعته اليتم من شركائهما بالوجود الجائز من
 المشترك وعلى المشترك كما يجب فيه الشفعة بالمضار وما إذا كان المحسن
 غير ثقبه فليت متبناً فاصبر حيس لم يجبه لأخذها فليس وان تهاولم
 يأخذها القوت اليتم بعد بوعه قال **مسألة** فاما الماشع فاما إذا بلغ طلبها
 أدركها وادعاه **مسألة** الصحيح ويشترك لا يتام إذا قسموا الأصول
 ولم يدخل معهم أحد في الثقات ولم يكن له نصيب فله تميزها ويرجوان سهم
 لم يكن أصلاً وقع لا يتام بل يرجوان سهم لا يتام أصلاً الذي تمكن سهمه
 والأكثر منه ويصح والتصر في فدام لاه قال لا يصح القسم فيما لا يكال ولا
 يوزن إلا بخصه عدلين فصاعداً في قول أبي سعيد وعن الحسن بعد
 وأشهر بالعدلين غير صاحب الأموال والأوصياء والوكلاء وادعاه **مسألة**
 الشيخ فاصبر حيس وفاروق يخلون في مال ورجاء ماله ولم
 بيعتهما فلما مات لم يخرجهما لورثته واستعملوا ماله شيئاً في الخلعة أكثر من
 غلته هذه الخلعة من أصول لهماه وكان شهماها خلفها لهماه قبل إخراج
 تلك الخلعة واستعملوا غلته قبل إخراج الخلعة وتغيرها كانوا عاملين بالوصية لها
 أوجاهلهم قال إن أصبح لورثته سهم ما لهذا لاه قبل إخراج هذه الخلعة

وتنزههم

وتنزههم عن هذه الخلعة
 القاتل وتغيرها في ذلك
 سهمه لورثته لورثته
 قدر سهمه لاه قال
 وفيه عند علي الجار
 الزيادة في الجار
 الخلعة وتغيرها لاه
 ادعاه **مسألة** الرامي
 في هذا الشيء الماشع
 بالبيع قال فإذا كان
 سبب الشفعة وذلك
 أن ليه طر يقا لاه
 روي في الجار خاتمة
 وقال في لاه خاتمة
 يتفق في سهمه وادعاه
 ماله لاه بطلت وان
 اشعها لا يعطى لها
 يتم ويبلغ فلا علم أن
 الباع وهذا المال حقه
 به ولا يخلو لاه
 ليس له وحدث في قول
 تركا كس الخلف
 فاعلم أن لاه الثاني
 فضل الشرائع لورثته
 استحق من ميراثه
 مقدار ما استحقه
 الشريك فيه وسلم
 القيد من خلفه
 فالوجود في المال
 فابطلها بما كان
 يتم العلم به عما ذكر

[illegible]

حاضر في البلد وان كان يحتمل له عدم العلم بذلك لا مكانه في النادر فلم يرعاه
 به لان النادر لا حكم له في هذا وان لم يزايد الشفع في حق شفعة فيقال
 فيها الشفعة من بيع النذر حتى استوجبها المشتري المتأخر فيها لم يطلب
 الشفع شفعة بعد ذلك فيها لم يحكم لها على ما رجوا المتأخر ما قبل وان
 ادعى عدم علمه بالبيع الواقع ما نذر فيها لم يقبل منه تلك لدعيه لانه محكوم
 عليه بالعلم على التغلب كما قدمنا ذكره ووضحنا اوجه والنداء عليه **مسألة**
 ومنه وفي رواية بالعين افسدوا ما لا وفيه يفسد منها هذا المال عند الحاجة
 اليها وفتت في سهم احدهم ولم تشط عند القسم بشره بقيمة المال واراد
 بقيمة الورثة يسقون من هذا البيرو ومنعه من رزق فتت في سهمه اكثر الورثة قد
 ماتوا وبعضهم فرباع حقه بعد القسم واراد المشتري ان يسقى من هذه البيرو
 مثل العادة الجارية الرجعة فيها ام لا قال لم يحضر في حفظها سالت
 عنه فرأى وفيما عند علي ما يقع ان ليس لساير الشركاء في ذلك المال بعد
 ثبوت القسم فيه على وجهه سقى حصصهم منه فذلك البيرو ولا ثبوت حجة
 لهم على ما من وقعت في سهمه دونهم مع تقدمه الشفيع منها فيما مضى قبل
 قسمه حتى يشترط ذلك حين القسم والا فلا سبيل للتغيير ما قدمه على القسم
 ويحق فيها الاتفاق والهي حتى انقضى من اهلها من انقضى مع انتقال ملك بعض من
 مال الى مالك يبيع صحيحا وثبوت ميراث من هالك الى هالك غير تغيير ولا
 اظهار ذلك منهم في ذلك لا نداعلم **مسألة** الشفعة احد مدلا وفيه باع
 ما لا لفلان في اجل اربعين الف قطع ثم استشفع ذلك المال شفع فنقض البائع
 او المشتري ذلك البيع لعلته يجب لها النقص مثل جهتها فيها وبيع خارجة
 متقدم لها في ذلك البيع فنقض بعد ان استحققت الشفعة بالشفعة ام لا قال
 نعم للبائع والمشتري فنقض ذلك البيع بالجهالة او بالبيع الجار الذي فيه ولو كانت
 ذلكا بيع قد استحققت شفع قبل تنقذه قال غير موفرا قول ان الشفعة
 ثابتة ولو بعد ان حلا ذره قال المؤلف ان كان قد حكم بالشفعة حاكم
 عدل قبل النقص ثبتت الشفعة وبطل النقص وان لم يكن قد حكم بالشفعة حاكم
 حتى نقض البائع او المشتري بطلت بطلت النقص وطلب
 الشفعة والنداعلم **مسألة** وفي ان القسم والبيع والقباض اذا كان فيه
 على النقص مثل ان ابيع الجار وجماله ثم تلف جزء من ذلك ثبت جمعه
 ولم يكن فيه نقض وهذا الثمر القول والنداعلم **مسألة** ابو عبيد الله وفي
 مال مشترك بين بالغين ومسجد هل يجوز قسمه قالت يجوز قسمه على قول
 فوجبه القياض لما لا مسجد واليتم وعلى قول لا يرى ذلك له بجبر وارث فلا قلعه

على المسجد

على المسجد على قبة
 وقال الشفيع
 للمحرم والمشتري
 للمحرم والمشتري
 حين مطلبه
 شفعة وان
 في هذا اقل
 رجوعا وان
 اوشك ان
 حكم في
 اشهدناه
 ومنه في
 بيان وفي
 ويبيع واد
 ان عبيد الله
 او لو طام
 وبسبب ذلك
 والنداعلم **مسألة**
 شفيع هذا
 قال في
 فغير واد
 على ذلك
 في شفعة
 بها يخرج
 والنداعلم **مسألة**
 طهرا من
 فغير من
 ولا يجوز
 قال في
 مشترك بين
 العذر لغير

على السجود على قمحه بل يجبر على ذلك من خلفه في حياته لا بعد ادخاله علمه بالضرورة
 وقال الشيخ عبد الله بن محمد اذ اختلفت الاموال والاعمال اذ كان فيها التكرار
 للسجود فالتكرار لا يجبر واخبره وفيه قولان جاز في قمحه اذ كان صلاحا
 للسجود وادله **مسألة** فان كان هذا الشفيع قلوب شفعته في
 حين مطلبها بعد ان قامت عليه بحيث يعلم الشهادة وصحة الشهادة وحكم لسه
 بشفعته وانترع شفعته ثم استحقها ثم جمع الشاهدين واحدهما او شكاه
 في شهادتها فحضره الحكم والشفعة وليس كشاهدين جعلا اذ وقع الحكم فان
 رجعا وما وان جمع احدهما غرضه المأل على بعض القول كانت الشهادة لم تخرج
 او شك الشاهدين قبل ان يقع الحكم او رجعا في ان يترع الشفيع شفعته او
 حكم لزمها فقد نقصت القضية ولا شفعة الا ان يجمع الشهادة فان تكررت
 اشهد له بالمال حقة فان ادعى الشفيع ميسره كان له ذلك وادله **مسألة**
 وعن جلاله شفعته ولم يركل حاضر في القصة والذي لا اصل له في رواية غيره
 بهان وقد لا يركل حتى يصاحب المال فان كان لا يركل ويكلا جاز الا ان يركل
 ويعطى ويأمر ويهين فليس له ان يركل فلا شفعة للغائب وادله **مسألة**
 ابن عبيد ان كان هؤلاء القوم اقاموا الاموال ولم يفرغوا صياها لهما ولم
 يعرفوا لها ما يوجبها ثم مات احداهم هل في ذلك نقص في مال قولنا لا نقص ثابت
 ويملك كل واحد منهم سهمه من الدين وقولنا ثبت قبل قضاء الدين ولا يحجب ذلك
 وادله **مسألة** في المثنى يبيع الخيار بالشفعة اذ يبيع شيئا مما يملك
 شفعته بهذا المال الذي في يد ام لا شفعة اذ كان بعد ان تنقضي مدة الخيار
 قال في ذلك اختلاف وكثر القول بالشفعة له وادله **مسألة** الشيخ فاص
 نجس وفر اذ يبيع مال هذه شفعة لاحد فقال قولنا بالشفعة انما يبيع
 ما لي بكذا فقال كد بعه ولا اذرة في فيه فلما باعه اراد اخذ به بالشفعة التي
 فيه شفعة علمه هذه الصفة له قال اذا طلبها عن جبر علم يبيع ما له ذلك
 فيما يخرج عن يده وما في قول فناء المبيع ويوجد على الصبي في ذلك اختلاف
 فيما يخرج عن يده وما في قول فناء المبيع لا شفعة عنه فقهه هل عليه
 وادله **مسألة** بنت لاشد وفيها علم يبيع شفعة عنه فقهه هل عليه
 طلبها من جبره وان لم يطلبها من جبره ما علمه غير لغة تبطل شفعة له لا قال
 فقهه غير لغة تبطل شفعة الا اذا كان الخبز من مثله يبيع فهو محتمل بغير فقهه
 ولا غير فقهه وادله **مسألة** في طاب في سهم على الحاكم او صحبه به
 قال في اختلاف وادله **مسألة** ناصر عيسى جدار ومحمد
 مشتركين بين بيتين باع احدهما البيتين بدينه لصاحبه المال الاخر شفعة لاجل
 العاد المشتركين بهما وليس لاحدهما جبره قال في اختلاف قول الشفعة

فیلم برعنا
نقد فیما له
المطبوع
الذی وان
محکوم

الحاجز

الأدب

المير

ت

محمد

الحمد لله

11

24

(2)

4

2

2

5

;

وقيل الجذر المشترك وقول لا شفعة فيه قال الشيخ سعيد قول لا شفعة
في الجذر نفسه وقوله البت وقول حتى يكون عليه جذوع وقول ولو لم
يكن عليه جذوع والله اعلم **مسألة** اذا غير البائع أو المشتري بعد ما اخذ
الشفعة لم يخرجه العير والله اعلم **مسألة** الصبي واشترى ثلاث قطع
ولاحد في واحدة فيمن شفعة واراد ان يأخذها وترك الاخريتين ولم يرض
المشتري قال في القدر قال وقال المسلم لان يأخذ القطعة التي استحقها
بالشفعة وقال من قال لم يرضه ذلك وانما للخيار ان شاء اخذ جميع وان
شاء ترك الجميع والله اعلم **مسألة** ومنه ولا قرار اذا كان فيهما زفير
الشفعة في واحدة اذا كان مسحقا فلما الاختلاف في مال يسم قال من قال
لا شفعة فيه وقال من قال في الشفعة بقيمة المال واجب ان هذا حسن
قال في القول والله اعلم **مسألة** ومنه ولا يطلب الشفع شفعته ثم اراد من
الصالح في ذلك ودخلوا في معنى الصلح ولم يرض الشفع مما اراد منه المشتري
ولا المشتري بما اراد الشفع ولم يفتق صلحهما وهكذا الشفع بشفعة
قال لا حفظ في هذا شيئا وعندنا ان اشتعنا بالصالح بطلان فيه
للشفعة وقد قالوا ان مطلب الميمن مبطل للشفعة في بعض القول وهذا
اشد لان خارج فانه هو او الميمن سبب فيها والله اعلم **مسألة** ومنه
وان نقص الميمن القسم بعد بئونه وباع احد من الباع سهم فباع سهم للبائع
حصته من ذلك المال الذي باعه ذي المشتري وان لم يرض له شيء فيه رجوع
المشتري على البائع ما سلم من الميمن وقول لا يثبت هذا البيع الا بعد الاتمام
في القيمة والله اعلم **مسألة** على الفقيد من ان خلفان من الله في مائة
وترك ورثتيه في البايعين وترك ما لا وسمعا في المبدان ورثه فلان فتمول
ما تركها لهما ورجونا كل واحد عن قسمه ويستغله ولم يعلم ان القسمين
وقعت على العلام لا هـ وهل يجوز الاكل من يد بالة او يعطية او بيع ام لا هـ قال
فيما عند رجب ان لا ياكل من ذلك جائز لان كلاه في مائة هـ اذا
احتمل فيه حقه ولم يصح باطله ولولا ذلك لكانت الا و الله اعلم **مسألة**
قلت له ذلك كد فممن عمل الرجل ثم وجده عند رجل اخر حتى يربح ويغير ويغيره
ملكوا ولم يعلم هذا المبتلى في وجه انتقل اليه وما جدد لا وحاضرا وعائيت
هل محل الاكل من هذا المال يبيع او يعطية ام لا هـ قال سفيان والاولى سواء
لنقارب بعضها والله اعلم **مسألة** وعندنا اذا مات ميت وترك ورثته
بلغا وابنا ما و اعياها واشتم في الملقم ماله من ورثته الحاضرين المبايعين
ورقاسم للغائبين والايام وحاز البايعون حصصهم على ما ارادوا في حصته

احد في البايعين
حجوز على الوجه
لنا ذلك هـ قال
الواقع فيه هـ
فيمن احتاج
معاملة الناس
الرجوع على وجه
على ذلك ولو لم
وارج من يرض
فخرج في مرض
الشركة بضم
ولا يجوز احد
مسألة في
بهم مخرج
قد عرفت ان
احدهم لم يرض
فأشبهه
والله اعلم
فأخذ واحد
العمر كذلك
بناء الرجل و
غيره مخرج
عمر فلا يرض
العامة بولان
نظرهما فان
لوان شئت
والارض فان
ولم يرد الا
الضرة عليه و
ذلك في مال

احدة الباقين بشرأ وهما وغير ذلك ان يتفق على صحة القسم حينئذ لم يمتد
جزي على الوجه الخارج ام يجوز له الاقدام على ذلك حينئذ لم يمتد القسم بين
لنا ذلك قال فاذا حاز الوارثة ما خلفها لكونه كل منهم ما خلفه بالقسم
الواقع فيه ولم يمتد من واحد منهم تغيير في ذلك فكل اولى بما فيه وحاز الوارث
فيما كان محتاج الى ذلك بشرأ او غير من سائر النجوع للدخول التي تجري عليها
معاملة الناس من بعضهم لبعض وليس على الدخول التخصيص عن حقيقة القسمة
اندرى على وجهه ام لا ما له يمتد فيما يقتضيه لان معاملة الناس لا زالت
على ذلك ولو لا ذلك لكانت لتمام الدخول على الناس في معاملاتهم بل لا بد من
وارحم من ان يفتق على عار ما قد وسعهم لغو له تعالى وما جعل عليكم في الدين
فخرج اى مضيق والى العلم **مسند** وعن ابي محمد على الحكم ان يحكم بين
الشركاء بقسم امواتهم اذا طلبوا ذلك اليه وليس له ان يتوز القسم فيما بينهم
ولا يجبر احدا من الناس على ذلك وعليهم طلب من يتوز القسم بينهم والى العلم **مسند**
في جماعة شركاء اقتسموا ما لا بينهم من غير ان يدخل فيه معهم المسكون
بهم من معرفته فلما غرور القسم حصص جماعة من المسكن واستبدواهم اهتم
قد عرفوا عدلهم فاقسموا بينهم ورضوا كل واحد منهم بسهمه فبعد ذلك نقص
احدهم اتم القسم له لاه فالذي عرفت ان القسم اذا كان فيما جملة ما تقتضيه
فاقة الشركاء واقر واعرفته ما لكل واحد منهم ورضوا به ثبت ذلك عليهم
والى العلم **مسند** الزاملى وفي رجلين تقاسما ارضا بينهما نصفان
فاخذوا حصصهم وبقي فيه بيتا فبعد ذلك غير الذي لم يكن واشتد لهما
الغير وكذا كان كانت ارضا وفضل واحد قسمه وغير الاخر كيف الحكم والذي
بناء الرجل وفضله قال على معنى اسمعته فلا توارى الارض تقسمه كاتفا
غير موعود ولا تدخل العارة في القسم فان وقع سهم صاحب العارة فيما
عمر فلا يتبع صاحب بيتي وان وقعت عارته في سهم شركاء غير صاحب
العارة بين ان ياخذ قيمة عارته ويبقى ان يطلع عارته فان خسر عارته
نظر فيها فان كان في قطعها ضرر وخسارة الاخران يدفع لقيمة عارته قيل
لما ثبت فادفع اليه هذا النصيب بعارته واخذت هذا الخراب
فلا ارض فاذا اجاب الى ذلك واجاب الاخر الى هذا فصيل ذلك وان في الاخر
ولم يرد الاقلعها جبر على اخذ قيمة عارته اذ لم يرض بشريكه فقلعها وقيل
الضرر عليه والى العلم **مسند** ومنه واليتيم اذا بلغ واقام زمانا ثم غير بعد
ذلك في ما بينه وبين شركاء كانوا شريكة قبل ولوعه بالغير لا قال

ان كان حين بلغ مع علمه بالقسم فلا غير لم يردى بعد ذلك لان يكون غير من
طريق الجمال اذا ارعاهما الوجه الذي يجوز له العير والعدو **مسئلة**
وعز وجله شفعة عرفة صاحبها انه باعها لزيد فصر الى زيد فانترعها منه
فقال له اني لما اشتريتها هل كان يتصرف في الشفعة ما فصر انباها ويكون
التمن دينا لمكرا الشراء الذي عرفت ان الباع اذا انزل بيعه كان لصاحب الشفعة
ان يترعها فان قر المشرى في المبيع لم يمتنع وان لم يكن كان هذا احد شفعتي
واحسب ان الحق يلم للبائع والله اعلم **مسئلة** وعن ابي رزيم مال
او غير ذلك وهو لا يصير عدل القسم والذين يقتسمون يصرون القسم وفي المال
حصة لبيهم وغائب هل تسعدان بغيرهم وبحسبهم ويصيرها يقع
لبيهم والغائب والنق يلم القسم غير **مسئلة** قال اذا لم يصير القسم ولا يستدل
عليه اذا اوقفه عليه غير ولم يكن القسام يؤمنون على القسم لم يحجب ان
يدخل في احدى القسم بمعنى الحكم به ولا الشهادة عليه ولا القسم له وان
حضر على وجه ما يصير حاسبه او ما يصير ما يستدل به او يكون في حجة الواجب
بلاد خولته احدهن الوجوه ولا غيرهما ما يكون قاطعا لجهة احدا الشراة
فارحوا ان لا يضيغ عليه ذلك والله اعلم **مسئلة** واما علة الباع بالغين
فقد قيل الاصح العين استحق القسم ولو كان غريبا لغين وقالوا ان ثبت
عليه ولو كان يمين غير انه قد روي ذلك فلا خيار له والخيار يكون للصبي اذا
بلغ وقد قيل في الغين باختلاف فقالوا قال العشر وقالوا لا يتغاف
في مثله والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد واذا علم الصبي بيع شفعتي هل له
اخذها اذا بلغ **مسئلة** قال لا اخذها في المشاع ما لم يتوان ولا يصير **مسئلة** واما
في الحقايق قالوا القول لا شفعة لبيها والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله
والاباع احدهما لا شفعة غائب وصوب اذا بلغ الد شفعة اخامات الباع
قال ان الشفعة لا تخطل عوت الباع بل تخطل عوت المشتري او الشفيع
واما الصبي اذا بلغ وكان المشتري جازما لشفعة في المشاع واما في القسم
فلا شفعة له وكذلك الغائب خلف الجهر والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل
للرجل ان يطلب شفعتي بالليل ام لا **مسئلة** قال يطلبها بالنهار وان طلبها في الليل
فذلك جائز واذا طلع الفجر صلى السنة والعرضة وطلب من بعد ذلك قال
لا يصلي السنة ولكن يصلي العرضة قلت له وهل يرفق جماعة **مسئلة** قال
ان يقيم قليلا في ابيز والاله يرفقهم وقلت له وقد ذكر المرأة تطيل الشفعة
في النهار ام لا **مسئلة** قال المرأة تطيل في الليل وان طلبت في النهار تجايز **مسئلة**
قلت له وان اردت ان تطيل في الليل صلى المغرب قبل ام فزعه **مسئلة** قال

شفي الغريم

تفصل المرفقة
يشفعه شفعة
واخذت الشفعة
من جبهه
وقول فزعه
فصل المرفقة
القسم والليل
المرفقة
المرفقة
مما بالاورث
اذا كانا
بيع طرف لم
يرفعوا اليه
الشفعة
وارادوا حتى
لصاحبه على
له على صاحبه
مسئلة ومنه
فلا اراد احدا
قال فزعه
وبمع اختيار
البيع على الباع
ومنه وفيمن
لارباب وامان
ان داخل الباع
فلكل اختلاف
لان لا قاله
مسئلة وفيمن
تبعه تحت ام
في الاجازة
بعد ان وجب

[illegible]

والى علمه **مسألة** وعنهم درهم وقال له رجل لها ان لا يقتر فلا يكون قول
 الواحد صحيح ولو كان نقرة وجازت لصاحب الدرهم ان يشتري بدرهمه
 الا ان يشهد شاهد عدل ان هذه الدرهم لا يقتر فحينئذ لا يجوز له ان
 يشتري بها واحد علمه **مسألة** عن ابي بصير عن محمد بن عبد الله بن
 المنادي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يعرف رجلا من وزيد في غنمه لاجل رجلا يكون ذلك واسعه له حضرت
 المال ولم يحضر له **مسألة** قال في ذلك اختلاف قولنا ان زيادة بعد عند
 الميزان هي معلومة يجوز اخذها بطريقين احدهما وقيل ان الزيادة هي
 ثمن بيع مستحق ما استحق وبعض قال لا يكون شيء منها حق يكون غنمه
 معلوما فالزيادة شيء غير معلوم وان كانت هذه فالحكمة لا تكون الامور
 على ان هيته بخلاف الاجزاء مختلف في جوانبها وزعم قوم ان الزحمان لا
 يكون جائزا حتى يعتدك لبيان الميزان حتى الطالب ثم تكون الزيادة منفصلة
 وبعض يقول ان الزيادة محل يجوز ان كان ذلك متعارفا بين الناس والدليل
 على هذا القول ما اعطاه ابا عبيد بكر ومعلوم ان الزيادة غير منفصلة
 ولقولنا علمه السلام لصاحب السراويل ان يبيع واداعى **مسألة**
 ومنه وفي رجل اشترى مالا من رجل فاقتر جميع ورثته بجزمه اثبت هذا
 الاقرار ويكون قاطعا فحينئذ يزيد نقض البيع بدعوى جهالة ام لا **مسألة**
 فعلى قولنا بجزم الاقرار للورثة يبرئ هذا الاقرار فلا يكون حجة لزوال النقض
 على قولنا بقولنا ان الاقرار للورثة لا يبرئ من النقض واما على قولنا
 فلا يبرئ جواز الاقرار للورثة لا يبرئ من النقض في وادعاه ومعرفة من يبرئه ويبطل
 الاقرار بهذه الحجة فلا يبرئ هذا الاقرار ولا زوال العلل والنقض والادعاء **مسألة**
 ومنه ومن باع سلعة نصف ثمنها فقل نصفه نسبة او باع نصف سلعة
 بنقد ونصفها شيئا يجوز ذلك له **مسألة** قال في ذلك اختلاف وتعجبوا ان
 يبيع النصف من السلعة ويعرف ان هذا النصف الذي يبيع بنقد وهذا
 النصف الذي يبيع شيئا والى علمه **مسألة** ومنه ومن باع مالا بثمن
 قبل بلوغ اليتم وعلم يبيع ماله ولم يبيع محل المشتري هذا المال ويجوز لمن
 اكل من عند ام لا **مسألة** قال ان كان بيع هذا المال يوجد يجوز بيعه منه مثل
 نقرة او اسوة الميتة او في ذلك على ما كان الذي ورث منه هذا المال وشي
 من وجوه الحق وبيع بعد البيع وعلم هذا البيعة هذا المال كان له وبيع
 في حال يته وبيع وله يغير وله ينكر وله تمنعه من ذلك فحينئذ فارجوا ان
 البيع تام وجاز ان يشتري كل واحد وكل واحد منهما وشراؤه وعنهم والى علمه

مسئلة الشيخ محمد عزرا كان البيع بالسوم فلا يلزم من زيادة على ذلك شيء وان كان البيع بالنقد فلم يزد على المصاعف والدرهم **مسئلة** الصبحي ومن باع لاحدا لم يزد على ما المشتري متاعا وخرج مما في صفاته ولا رضى من وجدته ما هي كان كما عند البايع وله عليه طرح متاعه من عليه ما لم يرد عليه من التلف فقول له اذا راي العيب ولم يصرح متاعه عليها بالخال والحين فقد ثبت عليه البيع ولا غير بعد ذلك والزم من العيب **مسئلة** وقول اذا كان هذا المشتري وجد هذا العيب هذه الباتة في صفاته ولا رضى لم يجد احدا يضمنه على متاعه وخاف عليه التلف فذلك عذر ولا ينعى ذلك من العيب وعليه كراء استعاضها والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وفي شترى صا فيها فاسل تغل وغيرهما بالجمالة بعد ردها وسوا فيها وعقبت رها وجبت ان لم يعلم البايع بنقصه الذي يستحقه من هذه الارض والميراث فلا يضمنه التجميع ذلك غير **مسئلة** قال لا غير جميع ما ذكرت او بشي منه على الاقرار اذا رضى الجمالة ان طلب منه البايع البين فليكن البين قلت وان كان قبل العيب خلطها حذر هذه الارض التي اشتراها بارضه تغل عجلها يكون هذا انقلا ولا غير له بعد ذلك **مسئلة** انكوا قول ليس له يرضى على هذه الصفة قلت فان قلنا منها بصرها وقوة منها قوتها وسلم فيها او غيرها يكون هذا انقلا ولا غير له بعد ذلك **مسئلة** انكوا قول ان هذا التلف وليس له يرضى الله عليه **مسئلة** الزامل في رده وفي شترى من رجل جانية ثم اراد المشتري ان يبيعها بالنقد وقال له انك تفسك وكلمه في ذلك يرضى له **مسئلة** اهل الحكم فلا يمكن بيعها من قبل البيع ولا عند البيع خارج ذلك وامافي الخلط والحكم فان كان بينهما اهل حسن ظنون لم يشرى منه بالنسبة لبايعه بالنقد قدره فاحد بعضهما بعض ذلك فلا يحق في ذلك وان لم يرض هذا كلفه فلا يرضى بذلك انما كلفه واما ان يكلل المشتري بالبايع فحكمه ذلك فلا يرضى الله عليه **مسئلة** ومن وقر رجل شترى دابة من رجل وابعها لرجل ثم اراد البايع الاول ان يغير البيع بوجه يجوز له ان يبيعها لرجل البايع الثاني بايعها لرجل ثرى هذا جازم **مسئلة** قال ان كان العبر من قبل عيب في الباتة فلا غير للبايع الاول لغري وان كان العبر من قبل بيع فاسد لا يجوز لرجل الاول ان يبيع دون ان يرضى ذلك ولو باعد المشتري وان كان حاله تحضر الدابة عند البايع وقد عرفها من قبل فلا غير له بعد ما باعها المشتري والله اعلم **مسئلة** وقسمه فيمن يبيع ميراثه فقلان وهو مشاع غير مقصور ايجز هذا البيع ولو كان على غير ميراث **مسئلة** قال ان كان الذي يبيع عليه نصيبه يحاق منه انظم لشركائه ولا

بقدر ون على الامتناع وظلمه فلا يجوز ان يبيع عليه ولو كان شركاً بقلها
 وان كان في شركاً بدينهم او غايب فقول لا يجوز ان يبيع نصيبه الاعلى الشقة
 في ثقتة وقول لا يجوز على ادى الى تخاف منه الظلم على الايام والاعياب ولو كان
 غير ثقة في سائر امور واما المبلغ الحاضر من جائز لم ان يبيع نصيبه على الذي
 لا يقدر ان يتقدر عليهم ولو كان غير ثقة وحيد لم يجز له ان يبيع ان يقاسم
 شركاءه ويبيع نصيبه غير مضاع **مسألة** ومنه وفي بيع مال
 على جمل وليس قليلاً او كثيراً ثم ادعى الحكماء بالمال ويشترى منه وطلب الغير
 الداعي في الحكم وفيما بينه وبين الله ام لا قال اما اذا ادعى الحكماء من
 ائتمنا بغيره فهو مقبول في الحكم حتى يصح على المدعى انه عالم بالمال كان مشتركى
 او بالبيع واما فيما بينهما وبين الله ان كان المدعى بالجملة منها عالم بالمال
 فلا يبيعه ذلك وان قلنا لم يشترى يبيع او اقرب للاحد فبالبيع لم يكن
 للمبايع غير الجملة في اكثر القول في سمعنا ان بعض اشياخنا كان يبيع او يشترى
 بالانفراد خوفاً على المبيع ويكتب له نفسه والى **مسألة** ومنه
 وفيمن يزل في السوق على سلعة في يد الدال ووقف عنها هذا الرجل وصارت
 مع غيره ثم رماها الدال على وجه البيع يجوز له اخذها ام لا قال
 ان كان يقطن في غيره قد زل على السلعة في الدال لم يجز له ان يقبلها والدال
 لان حكمها قد صار للغير على الا ان يستأذنه في ذلك وان كانت له فاداة تمكن
 انها فكتب الدال لم يكن عليه باس اذا كان في عا دة الكذب والى **مسألة**
 ومنه وفي بيع الحضر للمشير بك غير الشريك ام لا قال مع الحشر قبل ذلك لا
 يجوز لمن اشتراه ليعتد كما ان يدرك وهذا لا يجوز ومنه لما تمت واما
 ان يسل الشريك الى شريكه ما عا في زعمه وعزم ويرى انهما لشريك محضته
 ومختاراً ياها فعلى ان يجوز ذلك على بعض القول والى **مسألة**
 ومنه وفيمن يشتري حماراً في السوق وقيل له ان يجره وذلك يقول لا يقبل قوله في
 الحكم لا يجوز له زعمه ام لا قال لا يجوز له زعمه الا ان يقبله لبايع اذا كان بيعاً
 ثبات الا ان يجره بالينة العادلتان ذلك الحب لغير البايع فيجوز له زعمه
 على صاحبه ويجمع عليه في الفرض اذا كان البايع اخذ على سبيل المغرر للمعارة
مسألة ومنه وفيمن يشتري ما لم يجره لبايع من غير ثقة وغير
 حاجته اليتم ونفسك بالشراء الى ان يبلغ اليتم وعلم ببيع ماله ولم يغير عليه
 اجل له فيما بينه وبين الله ام لا قال اما فيما بينه وبين الله فلا يجعل له يسوق
 اليتم بعد بلوغه حتى يصح عنده ان اليتم رضى بالبيع واما في الحكم فابطل اليتم
 وعلم ببيع ماله فسكت ولم يغير ثم غير من بعد بلوغه فقول لا يقبل منه الا ان

يجوز حتى

بقدر ون على الامتناع وظلمه فلا يجوز ان يبيع عليه ولو كان شركاً بقلها
 ومنه وفيمن يشتري حماراً في السوق وقيل له ان يجره وذلك يقول لا يقبل قوله في
 الحكم لا يجوز له زعمه ام لا قال لا يجوز له زعمه الا ان يقبله لبايع اذا كان بيعاً
 ثبات الا ان يجره بالينة العادلتان ذلك الحب لغير البايع فيجوز له زعمه
 على صاحبه ويجمع عليه في الفرض اذا كان البايع اخذ على سبيل المغرر للمعارة
مسألة ومنه وفيمن يشتري ما لم يجره لبايع من غير ثقة وغير
 حاجته اليتم ونفسك بالشراء الى ان يبلغ اليتم وعلم ببيع ماله ولم يغير عليه
 اجل له فيما بينه وبين الله ام لا قال اما فيما بينه وبين الله فلا يجعل له يسوق
 اليتم بعد بلوغه حتى يصح عنده ان اليتم رضى بالبيع واما في الحكم فابطل اليتم
 وعلم ببيع ماله فسكت ولم يغير ثم غير من بعد بلوغه فقول لا يقبل منه الا ان

بغير جن علم وقولك البيع باطل حتى يحدده اليقيم بعد بلوغه والاعلام **مسئله**
ومنه وفي الشراء سبعة من بعد ذلك حتى يخرج بدله لزم ولم يعلم مدوه
قبل الشراء ولم يرض به بعد علم انه منه نور فحينئذ لم يرضه على البيع اذ هو عيب
لانا لسوف في عاداتها نعلم ان كيد البغوي ومن علمها من كيد البغوي ولم يخبر
ها عند البيع فهو عيب غاش وحقيق بالعقوبة ان نعلم على ذلك والاعلام **مسئله**
ومنه وهل يخرج عند كيد جوار المتمامة في البيع المستقضة والاحكام
المستقضة بغير نطق باللسان اذ لم يكن ذلك واكثر ايضا لو كانت لتلك الاجاز
او انما يعمد بين وكل المسجد واجاره ام لا **قال** اما المتماجات اذا
كان كل واحد منهما بمكدره وكذلك لو خردوا لاجر فلا يضيغ عليهما ان تاتيا
بغير كلام الا اجازات قلب كل واحد منهما برضى صاحبه وامان كان هذا البيع
لمسجد والاجر فلا يخفى جواز المتمامة على المسجد لا على نظر المصلح له
فان كان هذا البيع والاجر بين مسجد من كان مستقضا في جميعه فان بيع
بيعا قابلا وان كانت اجرة فجزا في نظر العود والاعلام **مسئله** ومنه وفي
اشترى عبد اميا من عبد غيره وهو في يد والاصح عند عود يترك
ابعد شرا منه واستخراجه ويعد عياله انما يبيع عن نفسه ويعلم ان
يسال بعد بلوغه ام لا **قال** اما في الحكم فلا يجوز عند شرائه واما في
الاطمانه الا اجازات قبله ان بعد فقد جاز شرا المسلمون على الاطمانه
وكن كما استخراجه واما بعد فكل ان يبلغ على عقده ولا يخفى ذلك ويجوز
عقده عيذان فان كان العبد باعفا فان سلمانه بعد هذا الحسن وان لم
يسال فحينئذ يرجع والاعلام **مسئله** ومنه وفي شري جويته اذن
وحب على جريتها بلذ فان كانت مكتوبة برى ما فيها فالت والارز
ففي ذلك اختلاف قول يثبت عليه جري واحد اذ لم يخرج متغيرا ايا الصرع وقول
يثبت عليه كله وقول يثبت عليها اكل منه وما لم يكلمه يثبت **وقول** ان
كان باع عليه ما في هذه الجويته والارز وكل جريتها بلذ فان كانت ما لم يخرج
متغيرا وبخفي هذا القول وان كان الارز غير ظاهر عند البيع فالباع فاسد
الا ان يماه بعد ظهوره والاعلام **مسئله** عايش عبد له عمره ثلاث
المائة وادامه يطلب الزيادة ولم يبيع وزاده حينئذ فله ان يزداد الاجر
عما زاد الا ان يكون بناه على مال يقيم او مسجد او شئ بالالحاكم فليس له الا ان
يرد عيب فلذلك **قال** انظر حضعا في شيخ عبد له عمره ثلث مائتي
ان يرجع اذ انما له والاعلام **مسئله** ان عيذان يبيع ما لا احراما ويشترى

ق. بلها
 على الحق
 وروايت
 على الحق
 باسم
 العالم
 الغير
 من
 الحسني
 مال
 يكن
 قري
 عند
 ريت
 لـ
 كن
 دلا
 قبا
 قد
 ف
 قبا
 ك
 لواف
 ر
 م

بقيتمته ما لا آخر وبأدنيه قولاً أنه يكون حرماً هذا لما لا يشتريه بفقره
 العلم وقد كان بآدم بدخله الاختلاف قولاً عوض المحرم حرام وقولاً
 يكون حرماً وانما علمه **مسألة** الزامية فمن اشترى ما لا يحل له علمه
 غير علمه لا يبيع بوجه يجوز فيه الغير فان قلت هو حرماً وانما علمه بالغير
 وقبل المحاكمه **قال** اذا كان البيع منقضاً بالجهالة فعلمه ينقض المبيع له
 فلا يضر ان لا يبيع بعد النقص ولو لم يتحكما وانما علمه **مسألة** ابن عبيد اذا
 اراد احداث بيع فمراحملا اعلم ان يحترمه وقد كل تحت والقطر وقد كل
 ثم ليطاط والردن منه اذا نقي منه الزين والاربيع الدون من قطن وحيت
 اعلمه اعلام بذلك لا **قال** في ذلك اختلاف قول علمه لا علمه في جميع ما ذكرته
 وقول ليس علمه اعلام وفي موضع غيره وما اذا كان الترخا ساحتلته فعلى
 البايع ان يحترمه اذا كان المشتري لم يضر جميع الترخا وانما علمه **مسألة**
 ومنه وما البايع بلفظ ذلك حسن ويحتمل في الاشياء كلها وان لم يضر
 لفظ بيع وانما وقع مثل بيع المسألة فلا يجوز ذلك وهو جلالاً لم يقع من
 احد المتبايعين نقض البايع اختياراً فانه لا يكون البايع الا بلفظ وانما علمه **مسألة**
 ومنه ان الزوجه للعديب **وقد** كل اختلاف والشيء والاضلع
 عيب **والنقل** في اسنان العديب والرد عيب والعشائيب والجنون
 والبول في الفرس عيب والسرقة عيب والصرع عيب والعبد اذا كان ولد زنا
 فهو عيب وقول ليس عيب والغش في العديب ويجذب في ثلاثة ايام
 والسرقة والا باق عيب ولو كان في الصغير والمصرع عيب وشرب الخمر عيب
 وبحل الامتنع عيب واما في الدواب فيلن يمتك **قال** اننا سمعنا والاربع
 في اسنان عيب والحصف عيب ويظن في ذلك رجوع وانما علمه **مسألة**
 ومنه وهل يجوز بيع ما لم يضر لا نقاذ وصاياه ام لا **قال** يجوز اذا باع
 بعد السعر ولو رثه اخيراً اذا اراد فله فلم يكن بعد موته وانما علمه
مسألة ومنه ولا اذ باع وحل رجل زنا وما لم يضر واشترط على المشتري
 ان يرد عليه ما لما وارثه اذا ايسر فاعطاه درهماً ثبت هذا بشرط ام لا
قال قولاً ثبت مثل هذا اذا اخلف المشتري فيه قولاً ثبت وانما
 اعلمه **مسألة** ومنه رجل اشترى عبداً ولم يزوج ولم يعلم بها المشتري هل
 يكون عيباً يرد به العيب **قال** لا لان المشتري ان شاء اطلق زوجته
 العبد ولا شئ عليه وضد فاما في ما لا يبيع الا ان يشتري عليه البايع وبغيره
 وانما علمه **مسألة** الزامية والاعلى ادبايع بينا او ما لا او شئاً او الحيوان

وعز وجل

وغيره وكل ما يكون
 عن الانه
 وبقي هذا العلم
 وبقي في
 في النقص وانما
 وبقي هو الذي
 البايع كان عيباً
 اعلمه **مسألة**
 جازاً كان في
 وانما علمه
 او عيباً وانما
 فيه ما في علمه
 فلا علمه
 ومنه علمه
 ما بعينه ولا
 خلاف العلم
 وقع على العديب
 انما علمه
 لا علمه
مسألة ومنه
 الذي في
 بالعلم
 الاول
 وشئاً
 البايع
 البايع
 ابن عبيد
 ان يبيع
 فانظر
 وانما علمه

وعبر وكل يكون حلا للمشترى له لا قال ان بيع الاعبي غير ذي كراهة المني
عنه الا ان بعض المسلمين جعله من البيوع المتقضات ليس في كراهة عندنا ما
ويجوز هذا القول وبعض جعله من البيوع المحرمات وبعض جعله من بيع الغير
وبعض فرق بين الماصول والعروض فجعله من المتقضات في العروض ومن المحرمات
في الماصول فاعلم **مسئلة** الصبي اذا علم المشتري ان السلعة له الدلال
واجب هو فلا خص من بينها وانما الخص من بينه وبين غيرها وان لم يعلم انها
لغيره كان خصا فيها ولما ان ينادى على سلعته ولا اعلام عليها لم يدر
اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن باع بقرعة وشروط ان في بطنها ولد يكون البيع
حايثا كان في بطنها ولد اولم يكن **قال** هل باع غير ثابت اذا نفقه احداهما
وان تناماه ثم **قال** الربيع هذا البيع لا يثبت اذا شرط انها عسل
او عقوق والى اعلم **مسئلة** ومنه اذا اشترى حلا لا من رجل واحد
فيه سابقة لمال اخر وحضر يتر واخذ منه ثوبا ثم اراد نقض البيع بالجهل لثمن
فلا اعلان هذا يمنع نقض البيع والى اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى
من رجل ثوبا رجا مصوبا غير مكمل واراد احدها فنقض وادعا انه جاهل به
ما يعرف كذا ولا وزنه انه ذلك **قال** في ذلك خلاف قول عالم يخرج الاسفل
خلاف الاعلا فابيع ثابت وقول ثبت من ذلك الخبر جري واحدا كان البيع
وقع على الجريته وذلك ثبت في الثمن ما وقع عليه البيع ان وقع على شيء من
الامان ولا يثبت بيع الباقي وقول لا يثبت هذا البيع وهو بيع منقضى
لاجل جهالة والمبايع والمشتري المنقضى وهو قول حسن عندي والى اعلم **مسئلة**
ومنه وفيمن اخفى على رجل ذلك من حيا او قتل اقضاء **مسئلة** ثم
اذا لذي قضى الحق ادا منه بالدين وكان تحت والتمزيع وفاكلا يجوز ان يفعله
بالكيل والاولام يكلمة ثابتة **قال** في ذلك خلاف قول جمهور في قوله بالكيل
الاولاد ارضى به وصنفه وقول كمال ثابت والى اعلم **مسئلة** ومنه
وفيمن اشترى حلا ثم اقر من اداة ثم ظهر حلا بغيره خلافا لما اشترى بمتقضى
البيع ام لا **قال** اذا كان البيع صفقة واحدة ففي ذلك اختلاف قول ان
البيع منقضى وقول ثبت بيع التجدد وسقط الرضى منها والى اعلم **مسئلة**
ابن عبيدان واذا امر احد حداث يشترى له شيئا فجمع الاشياء ابلز من الامر
ان يعلم الثمن الى المامور ام لا **قال** اذا قال المامور اشترى لي من فلان كذا
فانه يلزم الاخر الثمن لفلان واذا لم يقل الاو للمامور اشترى لي من فلان
واذا قال اشترى من كذا فان الامر يعلم الثمن للمامور ولا شيء عليه غير ذلك
والى اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى مالا من رجل ببيع القطع

وباع المشتري منه بعضا وكله بيع قطع او بيع خيار بالنقص البيع بعذر ذلك
اذ طلب النقص واذ اجماعه الام لا قال اما اذا باع ببيع القطع او باع
منه بعضه فلا عير له بل كما لو باع الا باع ببيع الخيار ففي ذلك اختلاف
قول لا عير له بالجملة وهذا على قولين يقولان ببيع الخيار ثلاثه وقول
الابن بالجملة وهو على قولين يقولان ببيع الخيار غير ثلاثه قال **مسألة** عزم
ان يبيع الخيار غير ثلاثه في كل قول واحد **مسألة** ومنه رجل
خلط حبوا بمختلفه شيئا منها دون بعضه ضيق الا وعينه ولمعنى غير ذلك
الا انه لم يرد بذلك الغش عليه اعلام اذا كان اساسه يمتد على غير الغش وهذا
فيما يختص فيها خدلا لا يعرف واما ما كان يعرف من بعضه بعضا خلط
ففي انه لا يلزم من اعلامه ومجربته ان اذا اراد الغش ثم رجع عن بيعته انه
لا اعلام عليه وان لم يرجع حتى اتم البيع فلا تخير في التوبة بطلا اعلامه وان
اعلم **مسألة** الصبي والمراهق يتردد في ما حدثا بين معلوم على شرط
ان يبايع شيئا بين معلوم على شرط ان يبايع شيئا بين معلوم وبابيه
ذلك ايضا ان كل اثنين يكون كلاهما من البيعين باطلين ويكونا من الرادين
لا تسع فيما عدا هذه ام فيه اختلاف قال ان قال على ان تاخذ مني غير
حت بكذا وكذا ففي انهم يجعلونه فاسدا في الراد او قول البيوع والمشرط ثابت
وقول منقص **مسألة** الزام في رجل اشترى من رجل من غش سلعة
يجوز ان يشترى منها شيئا ويبيعه للناس من غير ان يعلم ام لا
قال اما عليه الاعلام لغشه هو وليس عليه عذر اعلامه بغير
ويبيعه كما اشتراه الا ان يكونا فاعلم على الغش **مسألة** **مسألة**
ابو سعيد اذا باع او رغب مالا يعرف ان له الرجعة في الهبة والبيع ولو
وصف له ذلك وقد قيل انه اذا وصف له فوهبه بعد الصفه او باعه
ثبت عليه ولا يجبي هذا في الاحكام واما فيما يحل له بحرم فلا اح
الرجعة بعد معرفتها للصفه **مسألة** **مسألة** الغا في ان يبيع الايون
على مريضهم من ادب كل لا يجوز وان يبيع على محضهم الذي يريد ادوا
يجوز وعندك ان كل لا يجوز وان يبيع السم على اللقمة الذي يخاف
من ان يضربه احدا لا يجوز وان يبيع النبي على من يخاف من ان يخوفه
ويجعله شهوة لا يجوز وان يبيع السم والنبي لا يجوز وان يبعده شيئا
من قيمتها يرد على فراغه منه وان هذه الاشياء كلها ظاهرة وان
يبيع المؤمن البشري حرما لا يجوز وان يبيع من غش وان يبيع العبيد
على اهل الخلاف فلهذه المسئلة لا يجوز قال **مسألة** عزم لم يمتد على غش

بيع الن على زيد بدينه فوقع على ذكره الشيخ الغافري وانما فعله لئلا لها
لشائها عن الفقيه بن الصبحي والحروصي فيما ينسب مؤثر عنهم وقد استحسن
ذلك من قولي الظهور عليه وانضاح فضله لا اعلم حتى نرجع منها ولا
دليلنا باحتمالها وقد اوضحنا في تحصيلها فيما اثره ما به كفاية لمن
المد عليه بالهدية في حسب طالعها واما ما ذكره من بيع العبد على اهل
خلاف فكذلك لم يرجع على باعه لانه هل فله وهو كونه لهم بالاسلام
وقد وجدنا رخصة على اهل العلم في بيع ذكره فيهم على ما شذ عنهم وهم اهل الشك
دون فاتهم من العبد فاذا ثبت جواز ذلك فيهم فما وجه هذا التشديد ذلك
مما عارض اعتراض على الشيخ فيما قاله واما احتمال ان عرقه او اوضاحا
لمعناه واهل علمه **مسئلة** ومنه والاباع احد من اهل داره وساربه
ثم رجع به اليه وقال انه معيب فقال البايع لا اعلان هذا الورس لذي بيتك
ايما قال لقول قول البايع وكذلك اذا وافا احدا من داره وساربه رجع اليه
ما حكمنا او بعضها او قال هذه في ربحك باقية فقال المولى لا اعلان هذه
الدارهم من دارهم التي وفيك ايها الفاعل بقول واهل علمه **مسئلة**
ومنه ولفظ العبد في الدار او المان لا الجاهل فقد نقصت شئ من هذه الدلائل التي
استبرئتها فلا بد ان لا يوجدت بها العيب لعلنا في قديمنا في
استبرئتها ولم يعلم في فلاذ هو هذا العيب واهل علمه **مسئلة** ومنه من ردت
عليه داره في شئ اراده وقيل له فيها صفرا وروفا في نظرها بدينهم
واشترى بها سلعة وهو يعلم انها قد ردت عليه في موضعين فلا بد وقيلها
منه البايع وهو لا يعلم منه انه لا يعرف نقد الدارهم هائلا قال نعم
اذا كانت هذه الدارهم فلا خذت منه وهي خارجة عن جمل الفصة الى حد
الجديد والصفير الخاص فهو قد سلم وانما لا يجوز ان اذا كان صفرا خالصا او جديدا
لا تخاطبه شئ من الفضة واهل علمه **مسئلة** الصبحي يجزي لمن قصد
البيع ان ياتي باعاضه وذلك لا الاشياء ينصرف حكمها بين الهبة والاقراء
في اجل عهده قلنا على من قصد البيع ان يسميه على حده والهيبة على حدة
والاقر على حده ومن قصد البيع فواقع الصفقة على الهبة فيقبل هو
بيع وقيل هو هبة واهل علمه **مسئلة** ومنه ويختلف في رابعه بالغين
الفاصول الاصح ذلك في البيع عند البايع واهل علمه **مسئلة** ومنه وسالته
عن باع ما لا يدور بشرط الا كان على المشتري هل ثبت هذا الشرط والبيع قال
مع انه يختلف في ذلك اذا كان من شرطه ان يعلن فيقبل متى جاء بهتم الى

بعد از
 اربع
 مختلف
 و غرض
 در محل
 بر دیگر
 و هذا
 خلط
 اند
 اند
 وسط
 ایست
 اند
 است
 •
 است
 لو
 م
 م
 ن

وقت وقتها واما ما خرج لفظه فخرج الوعد فذكر الى المشتري والوفاء
 بالعهد فخرج المأمور والاعمال **مسئلة** ومنه وفراطينا غللا او غللات
 غنمهم كانت وقاله اطلبك هذه الغللة او الغللات اذا ادرى كرا تولة او تاquam
 لاه قاله في جواب ذلك وقوته اختلاف الاعداء **مسئلة** ومنه ولا يلحق
 الرغوا في شري جبولان فزاد عند البائع قبل قبضه او بعد اذ اراده البائع ان يرض
 منها نعام او غلا فزاد ولو كان نريا تحت ايها تان برضعت ولم يجعلوه مثل
 الثمار وما ابتعت الارض من المرموع غير المدركة والاعداء **مسئلة** ومنه ولا
 يلزم المساجد ولا على كرام الرغوا اذا رضى عليها الوكيل والمحاسب واجب اذا
 اخطا فادخلوا الرغوا على المساجد ولا يمكن ارم ان يلزم المساجد ذلك ولا يمكن
 ارم لاهما فصد الحق فاخطاه وكذا كل الوالى ولا مام اذا فعل ذلك فاعلم على
مسئلة ومنه وفي بيع مال اليتيم اذا كان على غير حوائجك فالما مال له
 والعهدة على المشتري في قول الفقهاء ومنه من لا يوجب في الشراء القاسد روى
 غلة وانما روى الاصل والاعداء **مسئلة** ومنه وفي بيع عديم يشترى له شيئا
 ويصرفه بعض الخمر لما يشترى له وهذا معناه الخلاء وفي عارة المشتري لا يجب
 عليه ثمن الشئ وهذا في السؤال لاه قاله قولنا هذا والاستيعان على الغير فذكر
 ان المأمور غنم ما اشترى به ان يوطئه وليا يراء الامر الخ من الاستيعان والخل
 المأمور فلهذا قلنا ان هذا راجع الاحسان وفعل الكرم والا فلا يشترى على
 السبيل الحق وهذا لا يستغنى عنه الاخوان والاعداء **مسئلة** ومنه ومن
 اقرب بيع ماله ثم رجع باعته اخرى فان كان الاول قد احرز هذا المنافع وكان
 ابيع صححوا فليجوز للبائع وان لم يكن فلا يثبت ابيع الا باحرار ولو كان من
 الاصول وقولنا يصفق ابيع في الاصول موحدة للبيع وكافيه عن الاحراز
 والاعداء **مسئلة** ومنه وفيمن يراى على بيعه هل يجوز لمان يعاتب
 ويترامنه عليها البقعة عن الزبون طلب الخصومات الما يراى به فقيد ولم تكن
 قاله ليس هذا وفعال السلب ولا يخرجه عليه مسلعة بذلك اذا لم يخرجه هذا
 زابديع ويكرهات التي وكذا في قول من يراى منه لا يراى من نعم هذه
 السلعة اذا اشترى باجمعيها ذلك يكرهات التي وراى في الشبهة لا يحكم لانه
 ان ترك هذا اخذ هذا وزابديع هذا يخصص في مجامع الناس والاعداء **مسئلة**
مسئلة ومنه ومن وكل في بيع باع بالمدار او وعدت بحول لمان ياخذ
 لنفسه مثل ما يبيع لغيره قاله هذا لا يقرى في الزاى واكثر ما جاء عنهم حوال
 ما يكال ويوزن على بعض القول والاعداء **مسئلة** ويجوز الزام في هذه المسئلة
 ليس لان يبيعها على نفسه وانما اذا اخذها بوكل وكلا وبار وكلا بوكل وكلا لا
 يعرف هو اذا كانت مالا يكال ولا يوزن وان كانت مالا يكال ولا يوزن فدان ياخذها

منها يبيع

مثلا يبيع لغيره
 يبيع في ما كان
 قاله هذا لا يبيع
 القول والاعداء
 ومنه والعهدة
 عليه ولا يوجب
 الوكيل الشئ من
 الرغوا في شري
 فزاد عند البائع
 قبل قبضه او بعد
 اذ اراده البائع
 ان يرض منها
 نعام او غلا
 فزاد ولو كان
 نريا تحت ايها
 تان برضعت ولم
 يجعلوه مثل
 الثمار وما
 ابتعت الارض
 من المرموع
 غير المدركة
 والاعداء
مسئلة
 ومنه ولا
 يلزم المساجد
 ولا على كرام
 الرغوا اذا
 رضى عليها
 الوكيل
 والمحاسب
 واجب اذا
 اخطا
 فادخلوا
 الرغوا على
 المساجد
 ولا يمكن
 ارم ان
 يلزم
 المساجد
 ذلك
 ولا يمكن
 ارم
 لاهما
 فصد
 الحق
 فاخطاه
 وكذا
 كل
 الوالى
 ولا
 مام
 اذا
 فعل
 ذلك
 فاعلم
 على
مسئلة
 ومنه
 وفي
 بيع
 مال
 اليتيم
 اذا
 كان
 على
 غير
 حوائجك
 فالما
 مال
 له
 والعهدة
 على
 المشتري
 في
 قول
 الفقهاء
 ومنه
 من
 لا
 يوجب
 في
 الشراء
 القاسد
 روى
 غلة
 وانما
 روى
 الاصل
 والاعداء
مسئلة
 ومنه
 وفي
 بيع
 عديم
 يشترى
 له
 شيئا
 ويصرفه
 بعض
 الخمر
 لما
 يشترى
 له
 وهذا
 معناه
 الخلاء
 وفي
 عارة
 المشتري
 لا
 يجب
 عليه
 ثمن
 الشئ
 وهذا
 في
 السؤال
 لاه
 قاله
 قولنا
 هذا
 والاستيعان
 على
 الغير
 فذكر
 ان
 المأمور
 غنم
 ما
 اشترى
 به
 ان
 يوطئه
 وليا
 يراء
 الامر
 الخ
 من
 الاستيعان
 والخل
 المأمور
 فلهذا
 قلنا
 ان
 هذا
 راجع
 الاحسان
 وفعل
 الكرم
 والا
 فلا
 يشترى
 على
 السبيل
 الحق
 وهذا
 لا
 يستغنى
 عنه
 الاخوان
 والاعداء
مسئلة
 ومنه
 ومن
 اقرب
 بيع
 ماله
 ثم
 رجع
 باعته
 اخرى
 فان
 كان
 الاول
 قد
 احرز
 هذا
 المنافع
 وكان
 ابيع
 صححوا
 فليجوز
 للبائع
 وان
 لم
 يكن
 فلا
 يثبت
 ابيع
 الا
 باحرار
 ولو
 كان
 من
 الاصول
 وقولنا
 يصفق
 ابيع
 في
 الاصول
 موحدة
 للبيع
 وكافيه
 عن
 الاحراز
 والاعداء
مسئلة
 ومنه
 وفيمن
 يراى
 على
 بيعه
 هل
 يجوز
 لمان
 يعاتب
 ويترامنه
 عليها
 البقعة
 عن
 الزبون
 طلب
 الخصومات
 الما
 يراى
 به
 فقيد
 ولم
 تكن
 قاله
 ليس
 هذا
 وفعال
 السلب
 ولا
 يخرجه
 عليه
 مسلعة
 بذلك
 اذا
 لم
 يخرجه
 هذا
 زابديع
 ويكرهات
 التي
 وكذا
 في
 قول
 من
 يراى
 منه
 لا
 يراى
 من
 نعم
 هذه
 السلعة
 اذا
 اشترى
 باجمعيها
 ذلك
 يكرهات
 التي
 وراى
 في
 الشبهة
 لا
 يحكم
 لانه
 ان
 ترك
 هذا
 اخذ
 هذا
 وزابديع
 هذا
 يخصص
 في
 مجامع
 الناس
 والاعداء
مسئلة
 ومنه
 ومن
 وكل
 في
 بيع
 باع
 بالمدار
 او
 وعدت
 بحول
 لمان
 ياخذ
 لنفسه
 مثل
 ما
 يبيع
 لغيره
 قاله
 هذا
 لا
 يقرى
 في
 الزاى
 واكثر
 ما
 جاء
 عنهم
 حوال
 ما
 يكال
 ويوزن
 على
 بعض
 القول
 والاعداء
مسئلة
 ويجوز
 الزام
 في
 هذه
 المسئلة
 ليس
 لان
 يبيعها
 على
 نفسه
 وانما
 اذا
 اخذها
 بوكل
 وكلا
 وبار
 وكلا
 بوكل
 وكلا
 لا
 يعرف
 هو
 اذا
 كانت
 مالا
 يكال
 ولا
 يوزن
 وان
 كانت
 مالا
 يكال
 ولا
 يوزن
 فدان
 ياخذها

مثل ما يبيع لغيره على بعض القول والله اعلم **مسألة** ومنه ومن وكل في
 بيع شيء يباع بالذراع أو عدداً غير ذلك ان باع لنفسه مثل ما يبيع لغيره
 قال هذا لا يبيع في الرأى وأكثر ما جاء عنه جاز ما كان ويوزن على بعض
 القول والله اعلم **مسألة** ومنه وفي وكل ما ينام اذا اشترى به ما لا يخيار
 بينه المخلد لا للتصل في بيعه في الماله وقيل ماله **مسألة** وقيل لا يركب
 عليه ولا عليه وليس يعاصب والبيع مردد على هذه الاقوال وقيل لا يترتب
 الوكيل الضرع ومنه ما بالدين عمله خلا في آناه او فوئى حرجها انزعج فالحلال
 او لم على قول والله اعلم **مسألة** ومنه والذات الصفة المتباينة قبل ان
 تنقل يكون زوال المبيع ام المشتري **مسألة** قال في ذلك خلاف ما لم يفسد بهما
 وما يفسد بهما زاد حرجا بعد الشراء والله اعلم **مسألة** ومنه وقال مسعود
 لا يبيع مال الاحياء فمن يزد الاموال ولو اذ يبيعه فاوله على ظاهره والمكاتب
 اصح في جميع الاشياء هكذا قال ابو سعيد والله اعلم **مسألة** ومنه ومن
 ليحقة في بيت او مال او شيء به ولا يملك اعم هل يحق له ان يبيع حصته على
 شريك له او غير ما هو اذ له فيه **مسألة** قال بحوزة بيعه ويصح لاحد
 الشراكة بالله اعلم **مسألة** ومنه وفي باع بيته او فريسته وما جدد فلا
 يقدرا ثلث الفحل المفقود له الباب الخارج والله اعلم **مسألة** ومنه ان
 بيع الجواهر والشجر ويجوز بيع مختلف فيه بعضه بجمله او غير ذلك مما يمتد
 وبعضه بجمله فخرنا الرق والله اعلم **مسألة** ومنه خالف في البيوع المتقصد
 القان لو اتممت اذا مات المشتري قبل الاتمام فقبل موته توت البيع وقبل
 لو رثا لبيع ما للبايع ولو رثه المشتري ما للمشتري والله اعلم **مسألة**
 ومنه وما يعق ما قبل ان يبيع على ما استت او على ما عقدت **مسألة** قال معي انه
 لم ي قول في قول ان البيوع على ما استت اذا ما تخاطب المتبايعان للبيع
 والشراء وتا رجا عليه قبل عقده البيع لها وعليه ما وعلى قول من يقول ان
 البيوع على ما عقدت فلا يثبت ذلك الشرط حتى يتسارطا عند عقده
 البيع وواجبه وقد وجد ان البيوع على ما استت في الحلال والحرم وعلى
 ما عقدت في الاحكام والله اعلم **مسألة** ومنه والبيع يثبت بواجبة
 البيع ولا يلزم عندنا في قول من يقول ما لم يفتقر قالوا لا فرق معاصفتها البيع
 والله اعلم **مسألة** ومنه والبيع اذ رده المشتري الثاني يجب فلا للمشتري
 الا ان يرد على المبيع الاول كذلك اعياناً حافظاً فيه خلافاً لقول اذ
 باع مقدراً وجد على نفسه **مسألة** وقولنا ان تنقص البيع فلا راد انقص بالثالث
 والله اعلم **مسألة** الامام فخر رحمه الله اطلب منه الاقالة فقد بطلت دعواه
 في اعيان الا ان يجد عيانه فيقوم به عليه واما اعيان الاول فلا سبيل

لما اقيم به لان طلب الاقالة عرض من على البيع بعدما ذاع لعيب والنداء
مسألة الصبي ومن غيرهما اشتراه ثم طلب الاقالة قبل المحاكمة
 بعد ان غير فقوله بطل غيره وقوله لا يبطل على الاختلاف في الاقالة قوله
 بيع ثان وقوله فصح البيع والنداء **مسألة** ومنه وفلشترى كتابا
 وروى لهاك ووجد في الكتاب مكتوبا ان هذا الكتاب لفلان فلان
 الهاك وما تالوصي قال ان يسل عن الكتاب اسلم فبهم الكتاب لو روى الوصي
 انه نوريته الهاك ولم يقر الوصي انه لهماك **مسألة** قال فيهما عندي ان يسل فبهم
 الكتاب لو روى فلان اشتراه منه حتى يصير بالبيعة العادلة ان ذكر الكتاب هو
 لهماك فلان بن فلان في وقت شرائه ولا اعتبار بالكتاب ان فلان فلان
 كان بخط المكتوب له او بخط غيره ولو صح انه كان لهماك لان لا ملاك
 تنتقل من بايع المشتري ويمكن ملكه شراء او هبة او عطية او اقرار من
 الهاك لاول والنداء **مسألة** ومنه واما الشراء الذي من ثلثة انفس
 فلان يستقبل احدهم ويرد على احدهم ان شاء ذلك والنداء **مسألة**
 ابن عبيد بن حماد ان ضايع الثوب لا باس بها الا ان كان يقصر او لشراء
 فزيد غلطا في صفحة فذلك لا يجوز **مسألة** واما صفحة السيف لا باس بذكر
 نوصيها فاعوان اذا لم يستر شيئا لعيب والنداء **مسألة**
 ومنه ويمنع بيع مكوك جب بر او ذرة او تمر مكوك مثله بلان زيادة نسيئة في
 بعض القول ولعل صاحب هذا القول يرى ان هذا غير بيع والنداء علمه
مسألة ومنه وبيع اغيره مثاخر العوض فجاز للمشتري ان يعضيه
 القن ولو لم يقل ان صاحبه اوم يبيع ذلك واذا باع شيئا من الحيوان فاذا
 قال ان صاحبه اوم يبيع ذلك فجاز للمشتري ان يعضيه القن في موضع
 اخر عنه وحياتر للمشتري ان يشتري من البايع العوض ولو اقر بها اغيره ولو
 لم يقل ان صاحبه اوم يبيعها واما الحيوان فحاشي يقول لصاحب امره
 يبيعها رجع **مسألة** واما اذا باع شيئا من الاصول فلا يشتري منه ولا يقضي القن
 حتى تصح لو كانت في البيع والقض والنداء **مسألة** ومنه وشراء
 السمن من اصحاب الدواب الذين في المواضع التي لا يكتب فيها اختلاف
 واكثر القول انه حاشي والنداء **مسألة** الدامني فهو له ما دخل
 وشجره فاذا كان بطيه حلة وقد ادركت ثم الغل يسر ولم تدرك ثم الشجر
 كيف النقط والوجه الجازي في ذلك وماذا يعرف درك الشجره قال اذا
 ادركت الغل ولم تدرك ثم الشجره فليس هو ان يظنيه الشجره والغل اذا كان
 الشجره يدرك لان يشتري عليه فله وجبه فان كان في مال شجره
 قليل فجلت نفسه ان يظنيه الغل بعينه وشجره شجره جاز ذلك

ولما ذكرنا القن

واما ذلك الذي في قوله
 عدهم الاقالة قبل المحاكمة
 في القاس يكون على
 واما الاقالة الاصل
 المروي واما الاقالة
 فله لم يسل فلان
 وقال في الجواز عدهم
 القن والنداء **مسألة**
 البيع بطاينة واما
 فقوله على اختلاف
 وجعل ان كان القن
 المشتري غير واحد
 بعد ان يسل منه شيئا
 والشعره غير بيع
 فرب رب رضى او غير
 والبايع والمشتري في
 للجهاد ان قوله لا يجوز
 وهو جازي في العوض
 شرا المفسر فليس
 فله رضى والنداء **مسألة**
 ذلك اختلاف قول داود
 فيها وقوله وقول اذا كان
 طاه بغيره فله وقوله
 والشايع فله الغنم وقوله
 وما كان خلافا في قوله
 في قوله وهو على ذلك
 انما ما يجرى فيها الرواية
 ايضا ما قد روى عن بعض
 منه وانما يحلف ولا يقضي
 كان لو كان جاز هذا لما

وأما درك التين فهو إذا نضج. وأما درك الأما فهو إذا اصفرل التين لا يجوز
عندهم الأما نضج لأنه ليس بثمر واحد وإنما الأما فانه عندنا ثمر واحد
والقياس يكون مثل النخل وأما درك اللوزي قول إذا حل الماء وفول إذا اصفر
وأما الزمان إذا حل الماء وفول عن الزيادة فهو درك والناضج عندهم مثل
اللوزي. وأما الأما الذي نضج بعوضه إذا صار عذيق عن الزيادة إذا
نضج لم يعد وندر كبر الحادق فهو عذيق وراكبه وإذا اطناه المال حملته
وكان فيلنحار غيره من النخل مبركة وإنما ما على ذلك ثم وإن تناقصه
انقص وأما علمه **مسألة** على الشيخ أحمد إذا زاد المثلث ولا ينقص في
البيع بلجمالة ولا غير هذا هو النقصات حتى يبيع بالبيعة أو بالبيع قد
نقص البيع قبل انقضاء المشتري وإذا نضج الثلث والغير في وقت واحد
وجعلهما كذا لنقص أو في الثلث وعلى البايع بين علمه بما يعلم بالثلاث
المشتري قبل غير وأما علمه **مسألة** ومنه ولا ينقص المشتري بالجمالة
بعد انقضاء منه شيئاً أو قطع نخل أو شيء أو نزع صر كان يوم الشراء
وانتفع على غير بيع أو عطية ولو كان جاهلاً به أو شئ منه أو فيه علة فغض
فربب رهن أو غير في كثر القول وأما علمه **مسألة** وزناج أو رضا
والبايع والمشتري في المبدفكاً مقدار عشرين سنة ثم إن البايع احتج
بالجمالة أن قبله لا يكون له حجة حتى يبيع له بيعة فأنباع هذا المال
وهو جاهل به أو يوم هذا وأما علمه **مسألة** وفيما يرى فوجد فيه
شئاً أو الخسف فليس له رده إلا أن يكون خادراً أو لا يعرف بكثر الفساد
ثم ليرده وأما علمه **مسألة** وما التين عن الطباء متى حل فغاسق
ذلك اختلاف قول إذا وقت في الخلقة فضحة واحدة وقول حتى يشبع
فيها ويكثر وقول إذا كان في الحايطة خلقة واحدة قد نبتت لوها حان
طباء يجمعها. وقول لا يجوز طباء الحايطة حتى يكون طباء الأغلب منه
والشابع هو أخضر وقول يجمع طباء الحايطة ما كان قد نبتت فيه انضج
وما كان خللاً بها فإنه ينقص بالقيمة ولا يبيع أطباء عليه لأنه ما
نرى عنه وهو على ذلك الحال وقيل إذا حل في هذا الطباء وبيع بمسك
التم ما يجوز ما أو ربه وأبيع ببيعهم ومائتين صغرة وعشرة ودرهم
أيضاً ما قد نرى عن بيعه ووقع عليه واحد مسك كذا وقول حتى يكثر يعرف
منه ولا يخسف ولا يفسد منه إلا اليسير وأما علمه **مسألة** وإذا
كان الوكيل جاهلاً بالمال لحان له مال الغنم جمالة أو كلب ولو كان

[illegible]

صاحب المال عالما بالمال كان صاحب المال اعنى وغير اعنى وان كان الوكيل عالما بالمال فلا غير لصاحب المال ولو كان جاهلا بالمال والى العلم **مسئلة** الصبي عي جده في البيعة اذا كان له من كل بخلة عذق وعرف عذقه وادار طناها ولم يرض لم يثبت المال بطنهما الا الا من انفق ان يرضه ذلك لئلا تدخل المصرة في ملكه ولا يوقف المصرة على شريكه ولا يبطى الا بعد الشقة او الامين ولا يوقف من بينهم وما قيل في البيع فمثله في الطنا والكره والى العلم **مسئلة** ومنه ومن له حق على رجل فطالب به فقال ما عذري لا وفيك كن يا يعنى لا وفيك يجوز ذلك لا **مسئلة** قال اذا باعه على ان يوفيه بخلة لا اختلاف والى العلم **مسئلة** ومنه ومن انقض دراهم ذاتى ترى لها شيئا هو باع معه وادار الخالص لا اعطاه دراهم مثله ولم يجز له ان يشاء وقول له مثل درهم ولا خيار له في الشراء والى العلم **مسئلة** ومنه واذا كانت دروت مكران عند العرب فمكرهة اللحم لزم فاصبها الاعلام كما وكذا فاشا الضمان **مسئلة** وكذا في ما طعن في السن وجميع الدواب والى العلم **مسئلة** ومنه والشاة العجا اذا كانت حبيصة اللحم لا اعلم ان يجرها بغير اذنها كما ذكرنا لان تكون في بيضة البدن والى العلم **مسئلة** ومنه وفيما عرفت ان الكرم في البعد عيب واخاف ان يجوز رده اذا خرج على معنى الصياح والتمتد من مال شتره وعرف منه ذلك وكذا في المرأة عيب الاعراف منها ذكر في مال زوجها لان هذا الفعل منها سبب لذهاب مال زوجها ولا اقول رده في التزويج وليس كل عيب في المرأة يورده نكاحها والى العلم **مسئلة** ومنه ومن ملك شيئا في الدواب فلم ينصفها فان الحاكم يجبر على بيعها على ما من في الناس كما يجبر زوج المرأة على طلاقها اذا لم ينصفها وامتنع عن اداء لانزها والى العلم **مسئلة** ومنه والابنة اذا كانت كثيرة الصياح مفارقة لعجزها فعند ان هذا عيب لها اذا لم يعمل المشتري ومن كانت بقرته وطلب الحجة في دفع اذها من كثرة الصياح كان له حجة وكذا في المسجد والذى من نوع فلان العلم **مسئلة** ومنه ومن اشترى شاة وقبضه فباعه وهو مال له في الجارية من النقص والاعام ففعل منه ما يصلح من سقى وسما ولم يرضه في نفسه هل يثبت عليه ذلك **مسئلة** قال معي لا يثبت عليه ذلك لانه فعل فيه فعل الماشى الماكي لهذا الشراء ولو لم يفعل منه ما ينقصه من نفسه او تلفت بعضه وقد استحسن ما ذكرته واحسب انه لا يبعد وجوب ان

النقص

المنقص في المشتري ان فقه
والبيضاء ليست برجوع
رجوعا في الوصاية وما كان
عنده من رجوعه لم يرد له
قال نعم ويكون عليه
في اساقية من الغزاة مكره
حقا فله قلت له
نعم والى العلم **مسئلة** عن
انقض اذا كان مثالا لاص
كان مع حاد او فقه وجمعة
النقص من رجوعه لم يرد له
قلت انفق البيع ثبت البيع
لا يثبت ولو كانت ابياع
في بيع الصداق لا يرد وماذا
في بيعه والى العلم في ذلك اختلاف
الا على شرطه وكان له عيب
وقول يجوز ذلك لا يرد له
يجوز رده الله وسببه لعل
العلم **مسئلة** الصبي
قال في بيع في وقت معلوم
المشتري كما هو الحال قال
عند علم السيل بعد فانية
عند صاحب هذا القول ولا يرد
المشتري رجوعا كما على ان العلم
سنة ما عدهم فقال قال
الا على ذلك فان طلب الباطل
الا على رجوع ما عدهم من الباطل
البيع من رجوعه وان لم يرد له
رجوعه قالوا ليس هذا من رجوعه
عن شرطه في بيع الغزاة لم يرد له

النقض لهذا المشتري لأن فعله زيادة في الشراء فيه ولذا قيل إن الزيادة
 والوصايا ليست رجوع والنقصان رجوع فيما وقيل ليس الزيادة والنقصان
 رجوعا في الوصايا وقيل كلاهما رجوع والله أعلم **مسألة** على الشيخ
 عبد الله محمد بن شهاب المدائري وهل يجوز شراء الكتب التي أغصها البدر
 قال نعم وتكون عند من تزعمها غير من النقطة ويجوز الفزاة منها
 فيما سألني جواز الفزاة وكنت أقيم وأمر هذا وصي به وفي صفة أن لا
 حق فيه **قلت** لم يجوز له أن كنت الوصية في حاشيته قال
 نعم والله أعلم **مسألة** على الشيخ عيسى سعدات بيع الاعني في
 اختلاف اذباع شيئا لا اصول ومات قول له اذما ماتت يبع
 كان بيع جبار أو قطع وحجة صاحب هذا القولان بيع الاعني يدخله
 النقض طرقي بخلافه لا ارجح من الزيادة وأما ان مات أحد المتبايعين
 قبل ان ينقض البيع ثبت البيع على أثر القول وفي بعض القولان بيع الاعني
 لا يثبت ولو مات الباع والمشتري لا نصل البيع عن جاز ولا كانت
 فهو على أصله لا ولا **وأما** اذ رجع الاعني في البيع وهو حي - فلا الرجعة
 في البيع والله في ذلك خلافا والله أعلم **مسألة** اختلف في بيع
 الاعني بشرائه وكما به وعطيته وبأنه قول يجوز ذلك كذا لعز وجل
 وقول لا يجوز ذلك لا يוכל وهذا كذا ما قيل واخص ما قيل في الاعني
 يجوز بيعه الماء وبيعه لطلاق زوجته بغيره وكذا على ما وجدته والله
 أعلم **مسألة** الصحيح وفازت تسمى مالا قطعيا واشترط للبائع
 الاقل في البيع الوقت معلوم هل على المشتري الزكاة في الدرهم
 لمشتريها هذا المال قال لا أعلم عليه زكاة في مثل هذا لان الاقل
 عند بعض المسلمين بضع فأنبه وقيل الحافض للبيع نفسي عب الزكاة
 عند صاحب هذا القول والله أعلم **مسألة** وبأنه من رجل مثله
 اشترى من رجل متاعا على ان ائتمن عليه الى خمسة اشهر ثم ردهم والى
 ستة بالف درهم فقال قال الملبوس ليس للبائع الاقل الثمين والعدد
 الاجلين **قلت** فان طلب البائع نقض هذا البيع من قبل ان ينقض بعد
 الاجلين ويرجع باخذ متاعه المذكور قال نعم وان تناهما هذا
 البيع فهو جائز وليس هذا محرم وقد قال به المسلمون ولم يقولوا انه
 حرام قالوا وليس هذا من الشراء الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن شرطين في بيع ان لا يجوز ان يبيع الرجل رجلا متاعا او مالا لا يكدره

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والاول اكثر والاعلم **مسألة** ومنه ومن اشترى ماء من رجل فباعه بغير
خدم العلم وجري واراد الباع الغير بالجملة انوى لما لعمر وان كان اشترى
قد اختلف في هذا الماء شيئا هل يكره الباع بالغير قال اما بعد التلّف
والاشترى فلا يعير للبائع على القول الذي فعل عليه واما قبل التلّف قول
الاعلم بالبائع فابيع لان الماء خلاف غيره فليسوعات لا يعير به بالجملة
وقول فيه بالغير بالجملة وهو كغيره فليسوعات والاعلم **مسألة**
ومنه وفي رجل دخل في بئذ من نخل وزرع ومكث شهرا وشرب من واراد
بيع عيانه من هذه البئذ من نخله هذا البيع وبئذ ام لا قال اذا كان
البيع لصاحب المال فانه ذلك على قول ودان بشرط العمل مع عيانه
لصاحب المال لا يعطيه صاحب المال ما اتفقا عليه من النخل واما البيع
لغير صاحب المال ولا يعير بغير ذلك فلا يجوز والاعلم **مسألة** العاقر اذا
اشترى احد بيتنا ونظره من خارج ولم يخطر اخله واراد بيعه شركته بالجملة
بداخله فان له ذلك ثم له ذلك ثم له لا شك في ذلك ولا ريب والاعلم **مسألة**
على الشيخ واشترى خلف المنيح رحمه وفي الانسان اذا اراد ان يشترى شيئا من
الاسواق والمالوات وعينها وخاف ان يقع في شيء فباع المال لاجد او
الاغنياء ويعير ذلك هل احسن له ان يسل عنها انما في مكان فخذ ان يقع
في الشبهام بشترى ولا يسل عنها قال ان اردت ان تبيعها فاعلم انك لا تشترى
من عند من يبيع منه الشراء انك تشترى فلو لم يبيع من الذين يشترى ويندوا
يباحون الباع فيها بما يبيعها به ونحوه يبيع وفعلا من ثم يبيعون له ادهم
الغايت في المعرفة باصول الدين وهم له نهاية في التفرقة عن الشبهات والاعلم
مسألة على الشيخ فاصبر عيسى رحمه وفي رجل اشترى ما الاخراس يبيع
القطيع واطناه المال المدة ثم اراد واصله الا قاله فاذا اقاله لم يكن
قيمتا لطنا الهام الماشترى قال قول الا قاله بعه فائتد وعليه القول
القيمة القليلة وقول الا قاله فيه وعليه هذا القول يكون ذلك للمقال وكلا
القولين صواب فيما يخرج عن هذا والاعلم **مسألة** ومنه واذا اشترى
الجملة ما اشتراه وانكر الباع قال القول في ذلك فلو لم يبيع منه وعلى الباع
البيعة ان اشترى في علم يرد ذلك المال وحقوقه واذا اشترى في المعرفة
ثم ادعى الجملة بعد ذلك فيخلف خلاف قولنا ان عليه قديم بذلك وقول
يقبل قول بدو دعواه الجملة به والقول الماول اكثر والميم ان تكون فيما يعجز
مخرج المال وفيه قول حيث يكون الحاكم يحلف على صفة المان ما يعرف من ذلك
ولغضا الميم في ذلك يحلف بالاعلم غير علم يرد هذا المال وحقوقه وان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

رد المبيع على الباع حلف الباع ان هذا المشتري عالم بهذا وهذا المال
وحقوقه ولا يدري عليه **مسئلة** المصحح عن رجل باع ارضاً بينة قيل له ان ذلك
البيت معقور فبقي بيعه قيل انقصاء اجل تعادله باختلاف بعض اجار وانته
وبعض لا يجيز ذلك لعدم التقص وتعدر الوصول الى جوهر المبيع **مسئلة** وبعض يفت
البيع اذا كان المشتري يعلم باجل الفعالة ويجعل المشتري من الفعالة بقدر
ما بقي من الشهر وبعض يقول ان البيع موقوف الى مضو اجل الفعالة فان مضت
مدة الفعالة وقضى المشتري وتم بيعه بقض المدة والبيع ولا المشتري
تستأبى وان نقص احداهما انتقص وان كان البيع للمقنعة فوقيت
لان بدع فيه بسوطه واما ان قاله بصر ان ذلك البيت معقور فباعه في ذلك
والمشتري حرم ولا يقبل قول الباع ولا المدة في فيه بالفعالة وتبرع بجزء
ولا يبيع بما قيل له انه معقور ولا يدري عليه **مسئلة** عن الشيخ فاصبر عن
رجل باع دفيئاً عطاء احدنا وقال له قل لا حد له لاني لا ادري عليه
وبعض فقال له لما مولاه اعطاه ولا لا فنادى عليه وسوى كذا على
شورك فلم يعزم صاحبه على بيعه اليه عناء الدلال فنهى ما **قال**
قول عليه للدلال جزء المثل وقول لا شيء له عليه لا يخرج في التعارف فيما بينهم
ان لم يبع شيئاً فعلا ارجع له من قبل ذلك **قلت** اذا قال الدلال نفسه
بيته والدلالة **قال** اذا طاب نفسه بذلك فلا شيء له عليه ويبرأ
بذلك ولا شيء له عليه **قلت** فان قال صاحب الشيء ولا الرسول ان عزم
على البيع ثم بدله لوقوف فقال لا لوقوف قبل ان يبلغ الدلال باقار
المبيع الرجوع فيه على هذه الصفة ام لا **قال** له ذلك على هذه الصفة
فيما عذنا ولا يدري عليه **مسئلة** ابن عبيدان لم يشتري من رجل شيئاً بالدين
درهم ثم قضاه هذا الالف حيواناً وحقاً او شيئاً من الوصوف ثم انتقص هذا
المبيع فادار الباع ان يرد على المشتري ما قضاه من العروض فكنه المشتري ذلك
وقال لا اريد الا درهم **قال** اذا قضى المشتري الباع هذه العروض كلها لا يرد
وقال من ماني بعته اياه كان على الباع ان يرد على المشتري ما اخذ من العروض
وليس عليه ان يعطيه درهم واما ان قال له قضيت هذه العروض وهذا الشيء
بكذا لا يرد من المثل الذي على كك ولم يقل ان قيمته ابيع افلا كان على الباع رد
التم درهم **قلت** عليه **مسئلة** ومنه في رجل اشتري عاصد بدينار
وكان في هذا العاصد شجرة سد وشمع ثمن واستأصاحب هذا العاصد
اعني الباع هاتين الشجرتين ما دامتا قائمتا العين ثم قطعهما ونظر بعد
القطع لمن نوا هذا النظاره **قال** اذا نظرت هذه السدرة والشمعة فالصل

فمنها

وطصاحب السدرة والشمعة
هذه السدرة والشمعة
المشتري لا يدري عليه
والكاية جازم وكذلك
قال اصبح ان يبيع الماء وط
وكي لا يفتق من ادراكه
في ما خرج بعد فوسح
في الماء والصف وها
في الصفة الصحيحة
في الجوارات والادوية
كان سحر في كتاب الحياة
وبعضه ويرى من هو
واما ان قاله الكتاب الما
بعضه ويرى من هو
تجده على من السكون في جميع الاعا
بعضه ويرى من هو
تجده على من السكون في جميع الاعا
بعضه ويرى من هو
تجده على من السكون في جميع الاعا

في صاحب السدرة والتبنة وعليه صرف ذلك عن المشتري هـ واما اذا نظر
 هذه السدرة والتبنة فالمراد من الاصل هو صاحب الاصل وهو
 المشتري والسدرة علمه **مسألة** ومنه ان البيع في هذا اذا كان بابا جازيا
 والكاتب فيه جازية وكذلك الاقرار والوصية والسدرة علمه **مسألة**
 قال الصبي ان بيع الماء وطاء جازية في قول اصحابنا وجاء في آثارهم جواز
 وكذا حفظنا عن ادراكهم وبعضهم كرهه وعنه يروى عن بعض
 فوجنا جازية وهو حسن لا يخرج من الحق لما فيه من علة الجعالة والزيادة والنقص
 في الشتاء والصيف وهكذا قال ابو سعيد بن جعفر في مفاصل الحق واكثر
 قول اصحابنا جازية وطائفة لا تملك ولا دليل على جبرهم الا ملاك
 في الصفقة الصحيحة وان كان مما دخل فيه الاختلاف لجعالتهم فهو كغير
 والمجولات ولا دليل على جبرهم المجولات بالخبر ولا فرق بين ما
 كان منسوخا في كتاب الحياة الذي جمعهم وغيره منسوخا اذا كان جازيا
 ومنع ويبرق ويدفع من هو في يد ويدعيه فلا تكبر من كماله في وقت
 واما فائدة الكتاب انك انما تدعى ارباب الفقه وقلته بعدتهم وقلته بعدتهم
 ببيع او حوزة الا فالفقه واحد ولا يبين لفرق كذا وقال ايضا ان ترك التكبير
 حجة على من لا تكبر في جميع الاملاك فلا اصول والعروض الا في الاشياء المشتركة
 بين الباعين والغائبين وكما قضى العقل فانه لا يثبت عليهم ويثبت على من
 تقوم عليه الحجة ان كان يتمتع بصبه والا فبقرينة الله علمه **مسألة**
 وفي رجل اعطى رجلا سلعة ببيعها له فاختلف صاحب السلعة والمأمور
 بالبيع فقال المأمور بالبيع او تقي انك ببيع هذه السلعة بعشرين درهما
 وقال صاحب السلعة ان كان يبيعها بثلاثين درهما فالقول في هذا قول
 صاحب السلعة وان قال المأمور بالبيع لم يحد ثا ببيع هذه السلعة
 بثمان مائة وقال صاحب السلعة بحد ثا ببيع هذه السلعة بكذا
 وكذا فالقول في هذا قول المأمور والله علمه **مسألة** ان عبيدا اذا باع
 نصف هذا الجراب ونصف هذا الثوب بنقد ونصفه ثاخير ففي ذلك
 كراهية وليس بحرام واما اذا باع هذا الثوب وهذا الجراب بكذا لا يدين
 فضة نصف الثوب بنقد ونصفه الاخر الى اجل فجاز ذلك وليس في ذلك كراهية
 والله علمه **مسألة** ومنه اذا اشترى رجل من رجل ما لا يملكه
 قاسم المشتري مثله هـ في ذلك الما لم اراد الا غير لادعائها لغيره لانه لا يملكه
 في ذلك ان ترى القسم اتلافا ولا يجبر له بعد المفاصلة هـ قال لا غير الجعالة

هذا الما
 لعل ذلك
 من اجازة
 بعضه
 فانه
 المشتري
 يوافق
 في ذات
 غير حجة
 من حرج
 في علمه
 كذا على
 ما بينهم
 نفسه
 يبرق
 لا يبرق
 بانها
 حجة
 في هذا
 ذلك
 لا يدين
 يبرق
 الثوب
 ذلك
 في علمه
 ذلك
 في علمه

الشيء منه ولا البسط في شيء من هذا إلا أن يعلم فيكون الحلال الذي لا يشبهه
فيكون وقال بعضهم يعني بالأغلب فإن كان أكثر ما هو حراما لم يجر الشرع منه
حتى يعلم أن الجميع والحلال وإن كان أكثر ما هو حلالا أجاز الشرع منه حتى
يعلم أن الجميع وحراما ولا يعلم **مسألة** ابن عبيدان وهل يجوز شراء
قبيح الفتنة إذا كان لم يكلل شاة مع عدم هذاريها لا يجوز فيه المتناهم
قال إذا كان الشرايع بين البائع والمشتري على أن يجره المشتري ولم يقع
بينهما شرط على أن يتركه إلا أن يزد ويقيم مشايبه فهذا البيع المنقصة ولا
يكون ربوا ولو زاد الوقت بعد البيع ويجوز فيه المتناهم وإن كان الشرايع بينهما
على أن يتركه المشتري إلا أن يتم متبايعا فهذا ربوا ولا يعلم **مسألة**
الراهلي وفي جليل متابعها سعة في البيع والشراء فقال البائع كان بيعا في
شهر صفر وقد حلت الدرهم وقال المشتري كان بيعا في شهر جمادى الأولى
ولم تحل درهم على بعد القول قول منهما قال وفيه اختلاف
قول القول قول المشتري مع مینه ويجوز هذا القول ولا يعلم **مسألة**
وعن رجل اشترى من عند رجل ثوبا بعشرة دراهم فجاءه البائع يطلب دراهمه
فاجترى فقال المشتري قد أوفيتك أباها فقال البائع ما أوفيتني
الاكنا وفيه كراه قال إذا كان المشتري الشراء والتمس فعيده البيعة إذا اختلف
الوفاء وإن أقر بالشراء ولم يذكر عددا التمس فالبيعة على البائع وعزل منه
لزم خصمه البائع إذا أكره وعجز المدعي عن البيعة ولا يعلم **مسألة**
ابن عبيدان وفيما اشترى حيا بكميل جري أو أقل وأكثر ثم باعه وكيل
فأبىه وفضل الحب عن الكيل الأول تكون هذه الفضلة حلالا لم يدخلها
شئ والكراهية والحرمة قال إذا كانت هذه الزيادة مما يحتمل
أنها اختلاف الكيل فيجوز للمشتري أخذه وحلاله وإن كانت الزيادة
مما لا يحتمل من اختلاف الكيل بل يحتمل فيكون حراما فإلغاط فإن هذه
الزيادة تكون للبائع الأول ولا يعلم **مسألة** سألت أبا القاسم عن
بيع بيعا ولا يعلم أن البيع الحائض أو المحتمل فوافق الجارة أو التحريم
ما حله في الوجهين **مسألة** قال لا يجوز له أن يدخل إلى ما يعلم حرامه
فإن فعل فوافق الجارة كان آمنا وإن وافق المحمي كان متماضعا **مسألة**
قلت وكذلك إن تكلم بكلام فلم يعلم أن الكلام المحظور أو المباح قال
ليس له أن يكلم إلا بما يعلم باحتتم والكلام فإن تكلم ووافق الجارة كان
آمنا وإن وافق المحمي كان متماضعا ولا يعلم **مسألة** الصبي ومن

[illegible]

له على أحد شيء فلا تراه من قيمة شيء باعها إلى أجل غير واجب وإرادته عليه
 الدارهم لم يبيع شيئا فالأصل على ذلك الدارهم يجوز ذلك ويكون حلالا لا ماله
 قال إذا باع له مال بكذا وكذا درهم فحمله عليه إلى أجل الحق الذي له جاز
 له ذلك وإن باعه وأتقى حال وقاصصه بخفضه عن تواضع منهما ولم يكن الحق
 المتقدم حالا جاز في بعض القول وبعض لم يجوز بعض كرهه ولا يعلم **مسألة**
 ومنه وفيه باع ماء وأرضا بدين معلوم ونقص المشتري بالجباله هل له
 ذلك وإن ثبت النقص في شيء دون شيء واختلفا في الدين ولم يجدوا من يقو
 ذلك هل يحكم فيه بالدلاء كل شيء على حدة ليعلم عن كل حدة أم لا قال
 في ذلك اختلاف قول يسري أن يرد لا الجميع أو يسكت الجميع وقولهم إن يرد
 ما دخلت الجباله ويقوم الباقي بالقيمة على ما يراه العدول وعلى العدول
 ذلك إذا دعوا فإن لم يمكن العدول تقويمه أوله بوجدوا في ذلك الموضع
 فورد عليه في مجامع الناس على ما يوجب الشرع ولا يعلم **مسألة** وقته
 وفيه من عدل درهم ثمانية ودراهم حدة يجوز أن يخطبها ويوفيهما وإراد
 إذا كان من يوفيه بنقل محمد بن محمد وجردها أو كانت هذه الدارهم هل
 يقبلها وهذا بوجهها وإذا قال له سلكها فإن سارت والاردها يجوز
 مثل هذا أم لا قال أما حط الدارهم الحدة بالزينة ففي حله ذلك خلافا
 وأما تسليم الدارهم على أن يورد عليه ما إذا فشايرها ذلك والقول قول
 القاضى ولعلهما يختلف في قول قوله بعد أن غاب نهما وأما أخذها
 بلا استثناء ولا شرط ثم رجع القاضى بربدها فإذا لم يعلمها المسلم
 أنها درهم لم يقبل قوله ولا أعلم في ذلك خلافا وبينهما الإيمان وإسلامه
مسألة ومنه وأما جرح عند الملة يبيع ما لها ولم تقترع غير عند فحدث
 أنه جرح لهذا الصبي هذا المال الذي اشتري له إياه وجعله وإن بطل شرط
 هذا رجع الصبي على من اشتري له ما أتى ولا يعلم **مسألة** ومنه وفي الملة
 إذا توفي عنها زوجها وتركها أيتاما وكان عندها صدق مكتوب فيه
 خمسة أباريق فخطبها فخطب خطبه وكان الذي خلفه في المال قد ماتت لأبيه
 وحضر جماعة وباعوا لها بحقها ذلك المال عند وجود الحكم بغير بين أجل
 لها ذلك ويجوز للمكاتب أن يكتب عليها في ذلك المال بيعا أو قرضا قال
 لا يبيح قضى الجماعة ولا قضى الوصى بغير بين وفي ذلك اختلاف في ثبوت
 البين ولا يبيح بيع هذا المال ولا الكتابة فيه ولا يعلم **مسألة** ومنه
 وفيه اشتري ما لا وشرط عليه البائع إذا قدرت على الدارهم أن تقبلي وكان

على البائع

على البائع دون مكتب أحد
 المشتري البائع ودون مكتب أحد
 هذا باعنا أم لا والله وإرادته
 البائع على البائع وإرادته
 الأمانة وإرادته الأمانة
 وإرادته الأمانة وإرادته
 أو ترحم الدارهم في حدة البائع
 كان نهما وإرادته عليه في خلافا
 من البائع الأمانة أم لا قال
 الشرع عليه وفي الأمانة
 وتجهزوا في المشتري فلهما
 بوجه ثانية عدل من دون
 قضى بثلث الشرط ولا يعلم
 أو البائعون فلهما المال المشتري
 فوردوا في البائع شرع في قيمة
 وأما البائع فورد في البائع
 اختلافهما ولا يعلم **مسألة**
 وبطل شرط فورد عليه
 الدارهم أم لا قال إن الكتب
 غلبه وبطل شرط فورد
 فلهما الخطأ والفساد في البائع
 خارجا عن الخطأ الذي يورد في
 غيرهم فلهما بيع المشتري
 وبغيره المشتري لا يجوز في ذلك
 ذلك الكتب في هذا البيع عند البائع
 وطالبه بغير البيع فلهما الخطأ
 من مال والأمانة فلهما الخطأ
 قال في اختلاف الأمانة بطل
 وذا في المشتري فلهما الخطأ
 الأمانة والأمانة فلهما الخطأ

على البائع ديون وكتب احد طرفي الدين
بعدماء ما له ثم اقال
المشتري البائع وادخل عليه فاقبته باز يدفع البيع الاول تخمين لا يثبت يكون
هذا بيعا فاقبته ام لا واذ كان ثانيا ان يكون مخصوصا للملازمة والدرهم
المباع بها الزيادة او لا سواء ويكون المشتري بعد ما اقال ولو في الدين بالدرهم
الاول والزيادة اذ كان عليه له دين من غير قيمة المال وكيف لا يخبر المشتري
او البائع يكون ولو في الدين بماسلمه ويكون اول المال حتى يستوفي حقه
ام ترجع الدرهم في حقه البائع ويكون هو الدين شرعا اذ ثبت واذ
كان رهنا واقام عليه في فله الرهن او يبيعه يكون المسترهن ولو في القيمة
من سائر الدين ام لا قال في ثبوت هذا البيع اختلاف ودخل هذا
الاشطاع عليه وفي الاقال قولان قول من يبيع ويشتري ببيعة فاقبته فعلى قول
من يجعلها شيئا او المشتري في القيمة ما استمرى قبل الدبوت ورجعها
بيعة ثانية فله بعد الدبوت الا ان يبيع له ويشترط قيمته في المال نفسه
فمساكين يثبت الشطاع واما غير البائع مما باع كاذن ببيع خيار او قطعيا فاقبته
او في الدبوت بغيره المال المتزوع منه واما غير المشتري في بيع القطع والخيار
قول هو الغرض ببيع في قيمة المال وقوله هو اولي ولعل هذا اكثر القول عندهم
واما الرهن فاولي به الرهن ولا يدخل عليه الدبوت في حياة الاصل ولا اعلم فيه
اختلاف او لا يعلم **مسئلة** المحققين اشتري كتابا ولم يعرف بقرائة وادبوعه
رجلا يعرف بقراءه فوجد به غلطا وركم وغير منه بسبيل الجمل من هذا الغلط
الغير لم لا قال ان اكتب لا تخجل من الغلط والنسيان واذ كان هذا الكتاب
غلطه ونسيان غير في الغلط والنسيان فلا علم له بغير المشتري في غير
بذلك الغلط والنسيان الذي يكون فيه غيره فراكبته واذ كان هذا الغلط
خارجا عن الغلط الذي يوجد في غيره فراكبته فله في نقض البيع اذا خرج في التعارض
عن غيره واما البائع الذي يجب فيه الغير شيئا في العيوب اذا باع المشتري
وغيره المشتري لا خير بذلك العيب ورجع الى المشتري الاول قال اصح ان
ذلك العيب في هذا امتناع عند البائع الاول وادعا المشتري الاول ان لم يعلم به
وطالب فيه نقض البيع فله ذلك على قولك والى العلم **مسئلة** عن الشيخ حبيب
بن سالم والالتلاف للاولاد بطلان العيب مثل التلاف لسائر الناس ام لا
قال فيه اختلاف واكثر القول عندنا لا العيب والى العلم **مسئلة** ومنه
وفاشتري شيئا فاصل او عرض وادان بغيره وكان قد ساءم ببيع او طلب
الا قاله والنسيان اشتراه منه ايبطل غيره منه بذلك قال في ذلك اختلاف

والاولاد عليه
حلالا لامه
لم يجر
ولم يكن
مسئلة
الاولاد
هذا من قوله
قال
ان يورث
الاولاد
لوضعه
وكتب
لو اراد
هذا
يعود
الغلط
قول
خبرها
لم
في علم
هذا
منه
في الملة
مسئلة
يطلب
بن
مسئلة
وكان

والله اعلم

[illegible]

والداعية **مسألة** ومنه وفي رجل استقعد ما لا يستعين به رجل ثم باع المقعد ذلك المال ففي ثبوت القعدة اختلاف في نفسها هل يحل بها الزامه أيضا اختلاف والمشتري إذا لم يعلم بالقعدة أيضا انقض البيع وإن علم بالقعدة في نفسها اختلاف والداعية **مسألة** ومنه وشراء الصفيح الخوازيق بسنة في اختلاف قول جلال في قول عمر وعلي ثور وميقول في النقد جلال وكذلك شراء الفضة بالغوازي سبعة مثله والداعية **مسألة** ومنه وفي رجل اشترى شيئا وكله لا يمكنه ومنه ما رواه أبو حنيفة ومحمد بن عبد الوكيل غيرهما من أن انت اشتريت واشترى ذلك ثوبي فقلت لا يلزمكهما ذلك إلا الرجل المشتري ولو كيل هو الصانع فيما اشتراه وبذلك عمل أهل الفقه والمسلمة والداعية **مسألة** الغافري ومن اشترى ما نافر سوق ووجد حاصلا النقص أم لا قال إن كان للبازر فليس له نقض وإن لم يبق له للبازر والنقص وكذلك كسح إذا وجد غصنا والجوز والنارجيل وأمثالها إذا وجد فاسدا وإلا ردة في وقت لا يمكن حدوث الفساد فيه والداعية **مسألة** الذهب وزجاج ما لم يخلط وكان هذا المال قطعتين متصلتين ليس بينهما فواضع من سوق ولا جدره أو كان بينهما ساقية جانب أو عرجان أو ذراع أو باع أنه باع له قطعتين منه وذراع المشتري نراشتري الجميع وأقل الباع أنه باع له ما لم يخلط وإن جبيع هذا المال استحق بهذا الاسم القول قول منهما قال إذا كان هذا المال كله قطعة واحدة واسمه واحد فالقول في ذلك قول المشتري مع غيره أنه باع هذا المال كله وإن كان هذا المال قطعتين متفرقتين بينهما فواضع من سوق وجرف وغير ذلك فالقول في ذلك قول الباع مع غيره أنه ما باعها هذه القطعة وهذا المال والداعية **مسألة** ومنه وفيمن اشترى دابة فولدت عنه وأنفق ولدها يبيع أو أكل وغيره ثم بان له عيبها كان باع قبل البيع ولم يعلم به ولا ردها بانك العيب الذي ذكره أم لا قال إذا كانا تلاف ولدها بسبب منه كان تلاف يبيع أو أكل منه فله ردها عليه ويقع ما أنفق من ولدها ولما ماتت يرد من ولدها ومن غير تلاف منه فلا يلزمه قيمته وعليه ردها بعينها قال الشيخ يختلف في النقص والداعية **مسألة** ومنه وهو راحي بنفسه التقير أم حتى يحكم له بالغيره قال الرازي يصح بنفسه التقير في الغير إذا راجب له الحاكم الغير والداعية **مسألة** ابن عبيد كان وأدار سم حرد للذئب وهو

[illegible]

ينادي على بضاعته وإلا دار الحج فليس للحاج . قال المؤلف هذا يختلف
فبعد العلماء فيه من قال بالحج ومنهم من قال لا حج له ولا يحجوا بالحج
لدى ذكره والله أعلم . **مسألة** ومنه وإذا اشترى حرام من حرام مائة موزة وقال
لكنها بائنة قد بيعت على مائة موزة من أرز من أرز . فكذلك لا بد من هذا قال المصنف
نعم وقال المشتري قبلها ما نكف أم المشتري البائع أن يبيع مائة موزة يحل
للمشتري من تلك المائة موزة إذا كان لم يقضها ولم يبعدها لم لا قال
في ذلك اختلاف . قول الأثرع البائع وهو أكثر القول وقول الأثرع للمفسر
وقول الأثرع المشتري إذا نه البائع والله أعلم . **مسألة** الصبي ولا يشترى
فأحد شيئا ممن معلوم على شروط ما بعد شيئا ممن معلوم وما بعد
ذلك أيضا بذلك فمن يكون كلا البيعين باطلين ويكونان الرضا والرضا البائع
فيما تنسأه أم هذا لا يبيع فيما تنسأه أم هذا اختلاف . قال فان قال
له علم أن تأخذ فقيرت . فكذلك فعل هذا يجعلونه فاسدا والرضا وقول
البائع والشروط ثابت وقول من يقض الله أعلم . **مسألة** رجل اشترى مائة
موزة ممن يقول في بيعه وشراؤه أن يطل بكذا وكذا على وجه العرة والكتب
منهم من قال أنه في قوله ولا يحرم عليه فمنهم من قال هو من تقاوت الثمن
ومنهم من قال لا يبيع من يقض أن كان قائما بعينه من وإن كان قد تلف . **مسألة**
فمنه والله أعلم . **مسألة** وهو أن يشتري حراما على رجل الدين
بفقد أو يشترى قال لا ولو كان من العرض وباعه بدينه لا يبيع ما لم يقض
ولا يحج ببيع ما لم يقض من الدين وقضى عليه السلام عن ذلك . قلت فان
باعه جميع ما له بغير الدين . قال لا ورأى أنه يدخل فانه يطل
ويكون كله فاسدا إذا كان فيه دين والله أعلم . **مسألة** سئل أبو سعيد
عن رجل باع على رجل سلعة عاتية درهم وقال ان تحبها عيكك إلى شهر هل أنت
هذا البيع إلى الشهر . يوم وقع البيع قال معي أنه يشتري ذلك ويكون العدة
ثلاثين يوما . قلت فان وقع البيع حين غرة الهلال لا قبل ولا بعد كانت
المدة إلى انقضاء الشهر وفا انقضت . قلت هكذا عرفت . قلت فان كان
البيع وقد علم الليل . قال عندي أنه إذا فات من الليل شيء رجع إلى حكم
الأيام . قلت فان وقع البيع في آخر ساعة من الليل بعد وقت الهلال
وبعد طلوع الليل في آخر تلك الساعة هل تكون المدة بعد الأيام ما لم يكن في
أول الليل . قال معي أن المدة تكون بالعدة بالليل والأيام والساعة مله
تكن في حين وقتها لهلال ودخول الليل وقت ما يحل الإفطار للصائم والله أعلم .

[illegible]

ماخذ ما يصح والله اعلم **مسألة** وقيل كل عتاق جازر عليه اذا كان المبيع
 والمشتري عارفين ما يتبايعا عليه كان المبيع حاصلا وغايبا فالبيع ثابت
 لا ينقض الا ان يوجد الغائب متغيرا او ناقضا او زائلا كما كان عرفا
 فلما ان ينقضا **مسألة** وقال من قال اذا كان البيع فيه عيب فاحش كان مردودا الى
 العدل في السعر ان رضى المشتري والناقص للبيع **مسألة** وقيل لا يبعد ما العيب
 الفاحش **مسألة** قال مع لم احدث ذلك شيئا **مسألة** ومعنى اذا كان فيه زيادة في
 الثمن العشر والعشر عندي قليل **مسألة** واذا كان المبيع بمن لا يتبايع به بقا من الناس في
 الزيادة والنقصان كان عندي غيبا وينقض البيع على معنى من يقول بالنقض
 وهذا عندي عيب فاحش **مسألة** قال عيب العيب في الاصل والعشر في الفروض
 الربع هكذا جاء الاثر **مسألة** قال المؤلف قد مر بعض اشياء المتاجر من العيب
 في البيع انما كان سوى عشر درهم بيع بدرهم فهو عيب فاحش برز ذلك البيع
 على قول من قال به **مسألة** واماما ما كان بسوى عشر بيع بنسعة فليس ذلك عيبا فاحشا
 لان الناس يتعاينون في سواهم اكثر من ذلك والله اعلم **مسألة** الصبي
 والبيع في الحياء المفقود في توبه اختلاف وعلى قول من لا يقبضه في رجوع
 البائع بعد موت المشتري واختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه ومنه الكتاب
 يجمع معانيه فيكون الجدل واختلاف الخطا وتوكل في واقعة المقتدر
 قال كبر الفعالة عيب وكثرة الدفع عيب والرضا الضعيف عيب وتفاوت
 الخط عيب اذا كان يرجع بخط فلان معروف فيوجد فيه خطا في دفع
 ولم يعلم به قبل الشراء وما نقص حروف الكلام او غلط فيه في الكلام او بدل
 بنقطة على حسب ما عدى اذا كان في الاصل نهد بلا عيب حاله طيات رد
 البيع بكل مخالف في الكنية لا يبعد على هذا الذي ذكرناه والله اعلم **مسألة**
 وما تناسل في العبد والحيوان من الغلظة وفي الاصل قال **مسألة** فراجع اصحابنا
 ان ذلك في الاصل لا في الغلظة والله للبايع باي بيع كان فاسدا ومنقصا والله
 اعلم **مسألة** وفيمن يترأس على سبعة يترأسها ولا رغبة له فيها هل
 يضمن الزيادة التي احدثت على زراين على زيادة قال هو ضامن له
 والله اعلم **مسألة** ابو سعيد وهل يجوز بيع العبد والعصير بغير ثمن
 خمر قال لا يعرف غلظة تمنع بيع العبد والعصير لانه حلال ولان المشتري
 مخاطب ان لا يفعل ذلك فان وقع الصفقة على شرط ذلك بطل البيع وحسن
 الشرط على قول وقول يثبت البيع ويبطل الشرط والله اعلم **مسألة**
 ابن عبيدان وفيه اشتري ماء من رجل فاسم الله الله هل هذا لغو قال قول لا
 غير ليعبد الله وهو الاثر وقول للغو ويختلف ايضا فيه فيل اختلف

لأنه

لأن الله خلاف غيره والله
 قبل الجار والمشتري عالم
 كان المشتري جاهلا بقت
 مات فله اختلاف وقول
 والمشتري بخلافه ولم
 فله اختلاف قال الله
 وفيه فلا يجره وعلمه
 والله اعلم **مسألة**
 رخصا فوجد باطنه جارا لا لا
 ذلك الموضع ارضون بخلافه
 والله اعلم **مسألة** ان
 في ما عدى فلم يبقه ها
 ابو الجار من بيع منهم قال
 قد مر بان يجره من رخصا ما
 منه عدى ذلك فلا يجوز بيعه
 من رجل الزمان في بيع معروف
 هل المذكور قال قول ان بيع
 باه لا يجره وقت رد وروى
 على المشتري ما لا يجره جاز
 على البايع وكذا في اشتراهما
 في بيع من غير المشتري قال
 ولا المشتري العبد والحيوان
 وهو ثابت لا يجره ولا يجره
 رجلا ولا يجره ما لا يجره
 الله سبحانه على ما لا يجره
 الله سبحانه على ما لا يجره
 الله سبحانه على ما لا يجره
 الله سبحانه على ما لا يجره

لأن الماء خلاف غيره والعدل علم **مسئلة** ومنه وفيما يشترى مالا من قبل الخيار والمشتري عالم بذلك هل يثبت بيع القطع فيه قال ان كان المشتري جيا فلا يثبت بيع القطع في هذا المال وان كان المشتري قد مات فيه اختلاف وقول يثبت وقولا لا يثبت والعدل علم **مسئلة** ومنه ويشترى بخلاف واحد ولم يعلم جنسها فلو اخذ فلما اتمت فاطم على كلها فلو اخذ هل يرجع قال الصبي ان كان فاطم ابلد بيع فلو اخذ فلو لا يعرف هو فلا يرجع وعليه ان يسأل وان كان لا يعرفها اهل البلد فلو اخذ له الغير والعدل علم **مسئلة** عن الشيخ جيب بن سالم ومن باع لآخر ارضا فوجد باطنها جبلا لا يصلح للفصل الدرع له قال ان كان في ذلك الموضوع ارضون بخلافها وجدته كذلك لارض مخالفة فلا يرجع والعدل علم **مسئلة** ابن عبيدات وفي رجل هلك واوصى بوصايا في ماله على ذلك فلم ينفذها وقت الوفاة المال لا يجوز ان يشتري منه او بالخيار من يبيع منهم قال ان كان بقي من نصيب البايع فمال الهاك بغد ما يبوذ من وصايا الهاك وجوبه فعي بخلاف ذلك وان كان لا يبقى منه بغد فذلك فلا يجوز بيعه والعدل علم **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى من رجل ثوبا من فيه معروف فغير منه بدعواه لجهالة فيه بالوقت هل له ذلك قال قولان بيع الماء لا غير فيه وقول اذ لم يعلم مزاى باع ولا معنى وقت ردوده فكم من الغير والعدل علم **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى مالا من رجلين او اكثر ثم مات احد البايعين الماخر الجاهلة على الباقيين وكذا اشترى واجاعة من واحد فمات احد منهم واراد البايع الغير منه ببقية المشتري قال يختلف في كلا الوجهين قول ليس لبائع ولا المشتري الاخير الجاهلة من الباقيين في نصيبهما اذا كانا بيع جملة واحدة وهو جات في قولهما ذلك والعدل علم **مسئلة** عن الشيخ ناصر مجيب رحمه الله وفيما يشترى مالا من رجل لقطع وكتب له في صدق ابيع ضمانا ان لا يسحق منه وجه حق فاحد هذا المشتري لآخر حق عليه انقبت هذه الضمانات لمحال على البايع الاول له قال يخرج في بثوث ذلك بطلان يخرج الاختلاف بالزنى والعدل علم **مسئلة** ومنه ومن باع مالا بشرط الخلاء والمشتري والضمان ان يكون حصوتا معا رضي فيه بئنه وبين البايع والمشتري قال ارجموا عليهم ما يكونان خصمين في ذلك البايع والمشتري والعدل علم **مسئلة** ومنه والخلاص والمشتري يشان في الاصول وغيرها ماله

[illegible]

قال قول يثبت الشئ في قيمة المبيع ومثله في الاصول والحيوانات
والعروض وما يدرك بالحواس وكذلك الخداع وقيل يثبت في الاصول خاصة
وقيل يثبت في العروض ولا يثبت في الحيوانات وقيل يثبت الشئ ولا يثبت
الخداع وقيل بشرط الشئ وبطل الخداع يثبت عليه لان يثبت عليه
ثم رد عليه ثم رد عليه ثم قيل لا يثبت الشئ ولا الخداع وليس الا بقاء
العين والاصل علم **مسألة** ومنه وهل يثبت في غير الادا قال انه
جاء به لم يعرف عدد جذوعه ولا عرض جذوعه ولا طول مزرعته ولا
عمق اساسه ولا علو جذوعه قال لا يجوز له ولا غيره ان يجمع ما ذكرت
الا ان يقول انما جاء به هذا الميث ويجزوه وحقوقه فللمغير منه مع يمينه
والاصل علم **مسألة** ومنه ومن عثر مع الحاكم من مال اشتراه نسيته من
رجل بدعواه بجملة فلما وجبت عليه اليمين قال فابى لم يبيع لا تخلفه
فاقر قال ان قلت مدة عنه فلما طلبها منه لم يبيع طلب هو ثبات البيع
المحتمل ام لا قال قول يحتاج الى بعه ثانية وقول يجوز له اذا
رضى بالبيع والاصل علم **مسألة** التاملي وهل يجوز بشرط الا قاله عند
صفقة البيع قال ان هذا الشرط لا يثبت وقول انه يقتضي
البيع وقول ان البيع ثابت والشرط باطل وانما يجوز بشرط الخيار في البيع
اذا كان الما قبل والاصل علم **مسألة** ومنه وفي رجل باع ما لا اذ فيه
بيتر وكنت لرفا لك المال بمقدور وحقوقه مع نصيبه من البيتر ولم يقل من
البيتر في هذا المال ولا غير كيف تزي قال لا يحكم له على هذا اللفظ
بشئ حتى يصح انما يبيع اراد هذه البيتر او غير ان كان جيا فله ان يبعده **مسألة**
ومنه واذا وقع البيع في الخلعة ونحوها صرح من حكمه انه لا يملكه قال ان
البائع منه للبايع وغير البايع يقع لها الا ان يباع بمقدورها وحقوقها فيكون
كله متبعا لها والاصل علم **مسألة** عن الشيخ مسعود رمضان واذا جاء
رجل مفتر فزيع ما لا اذارة من تزويج ولم يحسنوا اللفظ واذا لم يعنى
هل يجوز ذلك قال اذا كان متقيا لما قاله يقتضي معناه انها
غير بائنين بما وقع من البيع والتزويج جاز ذلك ووقع الغير والاصل علم **مسألة**
ومنه وفيمن اشترى ما لا وفيه شئ من عطل النقص وانتفع بها
يمنع الغير هل عليه ثمن المبيع انما اقرت بالحاجة عن النقص قال لا
يمن عليه وقد جاء في النكاح على الولد ولسان الناس والاصل علم **مسألة**
وزباع ما لا وفيه خلعة لم يسجد اصلا او حيا لا ولم يعلم بها البايع او علم بها

ولم يعلم

ولم يعلم المشتري قال قول
وعلى البائع من ذلك الا ان
لا يجوز بيع من قبل المبيد
وقول البائع وقيل لا يجوز
ان علم **مسألة** ومنه وهل يثبت
عند البائع هل يثبت البيع
وانه علم **مسألة** ومنه
يت قال ان المبيع لا يجوز
الا ان لا يملكه منه ليقدره
وعليه وان سكت ورفقه
حتى يبيع وقيل يثبت عليه
ان لا يملكه من المبيع
ويجوز في مال رجل باع
مما قال لا يجوز لان
انما هو بغيره ومنه عن ذلك
فيمر اصل فيهمز وقيل لا
منه على ما علم من غيره
قوله لا يملك لان المالك لا يملك
والقول لا يملك النقص ان لم يبيع
هو عليه عن المبيع وقول
به وهو لا يجوز انما جاز ان
على ذلك والاصل علم **مسألة**
لمست للمالك هل له ان يبعدها
الشئ وعلى البايع وقيل عليه
لا يملكها وقول البائع عليه
انما هو بغيره وانما علم
ما لم يملكه من غيره
ان يملكها وقول البائع
وعليه عليه وانما علم
ما لم يملكه من غيره

ولم يعلم المشتري فقال قال قول فيه النقص وقول لا نقض لا يدرك بطريق أو ساقطة
وعلى الباع من شري ما أدركه المشتري. وقال الشيخ جيب من أعلام
لأحد وفيه معنى من الغل المحذور وغيره لم يحرم عندنا بيعه فوق أو لمشتري النقص
وقول بعت البيع ويقوم الغل بالطاعة بالقيمة وبسقط الطمان وأما
اعلم **مسألة** وممن باع ميتا ميتا عند رجل ولم يتغير قبل بعت
عنده الميت هل بعت البيع ويتم بيعه قال أبا البيع فأمر وفات
والبايع أعلم **مسألة** وممن باع أرضا ذباغ ما لم يوكّل بفرض الغنم هل
يبعث قال إن لم يكن لا يجوز بيعه لأن الغنم فيه حق الوارث حتى يرض
الأهل لأنه منه لنقصه ونقصه من زكاته بنقصه ويجوز أن يقرب منه
وما عليه وإن سكت ورثته الباعون بعد موته فقول هو منقضى
حقه بوقوع وفاته بعت عليهم. وأما اليتيم منهم فلم يقضه بعد بلوغه
إن أراد ذلك وعليه رد الثمن والبايع أعلم **مسألة** وممن لم يخلد
وفيعة في مال رجل فباعها على آخر فوعت فباعه رب المال أن يخل
مكاتها قال لا حاجة لأن كانا شترها على أنها وفيعة وإن لم يعلم
أنها وفيعة ومنعه عن ذلك يحكم حتى يرد على باع عليه فصل ما بين
قيمة أصل وقيمة وفيعة والبايع أعلم **مسألة** وممن باع نضال بيع
فقال باع ولم يحضر الثمن حتى عشت ثلاثة أيام كيف ترى. قال
قول له لاجل ثلاثة أيام كانا شترها فان لم يحضر فانه يحسن والنقص يأمر
ولعل قولنا بطل النقص أن لم يسلم الثمن بعد الثلاث فينظر فيه. وقول
هو عليه بمنزلة الدين وقول هو متعلق في المال ذالم يقدر الباع فباع
به. وبعض لا يجعلها جلا أن لم يحضر الثمن عند النقص والافايع تأمر
على حاله والبايع أعلم **مسألة** ومن اشترى مالا من غيره ثم صحت بطلانها
ليست للبايع هل في قيمتها وعليه رد ثمنها قال لم يتمها إذا لم يشترط
الشري على الباع وقول عليه رد الثمن المستحق وينبغي ما الباع وقول
لا يبعدها. وقول ليس عليه رد ثمنها فيها أمرت بعد وعليه رد ثمنها
التي فيها يوم الشراء والبايع أعلم. الشيخ ناصر عيسى وفيه باع ربع
ماله ولم يقبل هو سهم فباعه أسهم كيف حكمه قال قول ثابت إذا
باع ربعه ماله وقول لا يثبت حتى يقول سهمها فباع ربعه سهم لأن بيع الثلث
الموت والأقل من الباع من والبايع أعلم **مسألة** أو ساعد الما مال إذا
وقع البيع عليها هل يكون ذلك قضاها. قال قولان بيعها قبض
لها وهو الأكثر وقول حتى يسلم ويبرأ اليدها وقول ما على الباع التجديد

[illegible]

ما خرجت نسبة ولم يقطعا ثمنه فاحل الاجل فالبايع ان ابعت من حق
 هذا على كذا وكذا وانما المشتري هل يجوز ذلك قال لا اذا وافاه الثمن لذلك
 الساعه فاجاز وان تأخر الوفاء فلا يثبت ذلك الثمن ولمحت من اجرة والده
 اعلم **مسئله** ومنه وفيه من اشترى حرام ثم فرض فخرى شيئا ورغب وكان
 قد جعل له بدل ويخبره عليه كراهه الى بلدا بايع ام لا قال ان كان معروفا
 انه يشترى للمحل او بشرط ان يجلد وعلمه بانه لا ينقض البيع فان البايع
 باخذ جرده وان لم يكن كذلك فعلى المشتري جملته الى البايع وفي موضع اذا حكم
 بنقض البيع فان ثبت المتاع باخذت من والده اعلم **مسئله** ومنه وفي
 رجل بايع رجلا ثوبا ثم سار عنه ولم يوفه ثمنه وهو لا يوفيه كيف يصنع فقال
 ان كان قد ارسل الثوب فمن معلوم حكم الثوب المشتري وان لم يبع فيه
 بينهما واجبة قبل لصاحب الاول وفي موضع اذا كان لا يوفيه حازه
 يبعد واخذ قيمته من والده اعلم **مسئله** ومنه وما صنفه بيع ما ليس بمحل
 وهو حرام له لا قال صنفان بيع المحل للرجل شيئا يعطيان على البيع
 ثمن مقطوع وليس هو في ذلك فذهب بشتره له من غير خبر هذا في المشتري
 وان جدد له يباع بعد ان صار له في بيعه قال بيع بات وعندنا التوبة تجزى
 في ذلك والباع اعلم **مسئله** ويوجد في الاثر ان ربا ع سمعنا حيا وخطبه
 المشتري في سمعه الطاهر ان على بايع السمى من سمى المشتري والاولى فيها
 باعه لا نهو فسد من صاحبه على نحو هذا وجدت في آثار المسلمين قال
 غير ذلك هذا اذا لم يعلم البايع المشتري بنجاسة السم الذي باعه عليه قبل
 البيع والباع اعلم **مسئله** ومنه وفيه باع ما لا امر وضاع وعجز هاتم نقض
 احد التبايعين بوجه بوجوب النقص ثم انقر البيع بعد ذلك هل يتم قال قول
 ان الاقام هو انما بات بايع الاول وقول هو يحتاج الى بيعة بعد شفعه
 وكذلك التزوج والباع اعلم **مسئله** ومنه وفيه يخطب الذم بالذبح
 ليأكله هل ان بايع ما ضل من غير اعلام قال نعم وليس هذا والعش
 والباع اعلم **مسئله** ومنه وفيه جاء ليشترى شيئا واجر فلم يجد فاخذ
 من سلعة وبيته ليوفيه مثل ما بيع هل يجوز له قال لا يصح عند
 المتأمنه والباع اعلم **مسئله** واذا كان المتاع لصاحب الدكان ويخلف فيه
 غيره بيع له واشترى احد منه مات صاحب المتاع فهو بالخيار وان شاء سلم
 الى ذمائه ثم ورثه الهالك وان شاء سلم الى ذمائه له واما الاصول فلا يخفى
 ولا التسليم حتى يفتح الوكالة في انقضائه اعلم **مسئله** ان عذر ان لا لا

باع شيئا لغيره واخذ الثمن وزاف منه شئ ولم يجد المشتري ليعده عليه لم يرد
 بسلام له قال لا يحكم على صاحب الشئ ان يأخذ الثمن قبل ان يرد على صاحبه
 فان لم يوجد الغرم على الدلال على اكثر ما حفظناه وان قال المسلم انما انا
مسألة القاضي ناصر سليمان والدلال اذا اراد احد من ابيه ولم يأخذ
 له زيفا واجتهد في تحاشف مطلقه قلت المحذور له **قال** ياخذ
 زيوته ولا يرد وان مطلقه برز اوم الى المسلم ولا يعلم **مسألة** ومنه
 وفي رجل اشترى عذرا لئلا يمتها ثم شرب منه غولا وحبته قبل ان يرد كان
 قد قبضه منه ولم يقبضه هل يرد **قال** ان هذا البيع لا يثبت على
 اكثر قول المسلم والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل اشترى له
 شيئا او بياعه قلت لاراضيته بكذا وكذا فخذ فلما وصل اليه ضربه
 في نفسه ولم يعمل الرسول هل يرد بعد ذلك **قال** لاراضيه فليس يرد
 الا بوجه يجوز له رد **والله اعلم** **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى في
 الخضر على الشئ كبحر لم له **قال** في ذلك اختلاف وعلى غير الشئ
 لا يحكم والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جيب بن سالم وفيه جاء الزناجر وقال
 لاراد مني انك فلان لتبايع بك فاكلم لاراد ما اذبحا الرسالة فيه وصدة
 على ذلك ثم قال فلان لم يعمل فيك ولا ارسلت فلانا اليك هل يصح
 من على الرسالة **قال** ان مدعى الرسالة هو ايضا من القول قول المتعا
 عليه ومع يمينه للرسول لا يطلب منه اليمين اذ لم تكن مواطاة بين المدي
 عليه وبين التاجر مدعى فانك انت بريء منك شيئا اعطاه او بيرة على ما
 تعاطيا عليه فان كانت بينهما مواطاة هكذا فالضمان لا زولم في اكثر القول
 وفي بعض القول لا يثبت على هذا المتعا عليه وهذا مواطاة شئ حتى
 يحكي للتاجر شئ يثبت في الحكم على هذا المرسل والضمان بالمواطاة قول
 الحوازي والله اعلم **مسألة** وسالته عن اشترى بخلة هل لاراضها
قال اذا اشترىها جميع حقوقها كانت لاراضها وان بايع الغل بلا
 ارض لم تكن لاراضها واختلاف بعد ذلك **قال** قوم يكونون وشيعة ومنهم من
 نقض البيع **قال** قوم البيع جائز ونقض ارضها وبجملها وارض الغنم قلت
 فالصحة التي تحتها من **قال** ما كان في جذعها لصاحب الخلة وما كان
 في الارض بائنا عن الخلة لصاحب الارض اذ لم يشتريها بارضها وانما اشتراها
 بارضها اذ جميع حقوقها فما كان منصرف في وقت البيع فليس له النقص فهو لبايع
 حتى يشتريه المشتري وما كان صغيرا فهو للخلة **قلت** فان وهبها
 او اقربها او ورثها **قال** الاقرار والميراث يكون بارضها والله اعلم

التلخيص

فلو كانت له ما وهب له فان
 قالها المخلصة لما ارض الله
 يقول المخلصة ولما ارض الله
 قال ليس عليه ان يقبل زيفا
 قال لا ارض الله ان يقبل زيفا
 في البيع فكان جوابا قويا
 في البيع من الجوان والماله
 عن الشيخ ناصر عيسى في رد
 ارضه على الشئ في ذلك ما روي
 جده المصنف في رد الجاهل
 عن بيع السقف في البيع في
 المخلصة لا يحيط بجميعها والله اعلم
 اعطى رجل رجلا له لاشترى له
 عن كذا بطله عن كذا في
 عادة وقد روي عن جده المصنف في
 يشترى لئلا يكون وجرا
 اذا اشترى رجل ارضه من الغنم
 الا ما شاء الله ارضه من الغنم
 اخبرني عن ابي جعفر في بيع
 راعا الوصل اذ كان لا يقبل
 بعض السهم ارضه في ذلك مع
 الحسن في الغنم هذا الحديث
 بعد البيع ولم يرد المشتري
 فليس له رد **قال** الشيخ
 في الاصل انه لم يقبله من الغنم
 فلو كان على هذا لكان له
 من الحب والقر والذرة ان لم يرد
 عليه من الغنم من الجاهل في البيع
 في رد الجاهل في البيع في
 لئلا يكون وجرا في البيع

فلا يثبت له ما وهب له فان قال قد وهبت لك هذه الخلفة ولم يذكر الارض
فاما لما اخلفته بلا ارض والى الله اعلم **مسئلة** وعلى الرجل ان يدبر شرا له ما
يقول له فقه وليما وغيره وليما لا يشترط فيه فانه مما روي عن علي بن ابي طالب فيه حصته
قال ليس علي بن ابي طالب واحد ولا قبل الا فراتين علي بن ابي طالب ولو كانا علي بن
فادعيا انفسهما لم يقبل ذلك منهما والله اعلم **مسئلة** وسالته عن العن
في السوء فكان جوابا قويا ما روي ان اذ اخرج العن الفاحش كان اذ رافق
جميع السوء من الجوانب والاموال والقسم وهو رايه وقال بعض الرايع وقال
بعض الرايع يكون العن ورايه الاول **مسئلة** قال التامع حفظت عن من
ادركته ان العن في ذلك ما دون السنة فاذا مضت السنة بقت السبع وليس
بعد الحول للبايع في زيادة المبيع حجة ولا غير والله اعلم **مسئلة** وسالته
عن بيع السفن في البحر وهي في المكلا هل يجوز فاجاب انه يجوز لان
النظر لا يجتمع بجميعها والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ هلال بن عبد الله واذا
اعطاني رجل درهم لا اشتري له ورسا فاخذت له ورسا وحسبت نفسي
عن كل ربعه عن عياني في اخذها قرضا او كذا واولي الله اعلم بل ان هكذا
عادة معرفة عند تجار الورس ما يلزم في ذلك رايت ان كان هذا الورس
يشترى قليلا وكثيرا وجدا وضعيفا وكان عادة يخلط ما قبل ما يلزم في
اذا خلطه وهذا الضعيف في كونه لا انتم في الرايع انصاف ولا يدرك
الا ما شاء الله يشترى من جنس واحد ما يلزم في مثل ذلك **مسئلة** قال
اخذ زيدا على الوجه بالمعروف في عادة التجار والمعطي لم يذكر ذلك فليغير
واما الورس اذا كان لا يمكن عز كل شيء بعينه كقوة انواعه فقد قال
بعض الحكماء ان الضعيف في ذلك مع اعتقاد التعريف بذلك انما يعيب دخول
الحسن في الضعيف لهذا العذر عند من يجهل ذلك وان باع شيئا بعينه تعريف
بعد السعر ولم يعرف المشتري عن ذلك فلا اثم الا ان الضعيف شيئا وان عرفه
فليعرفه بذلك **مسئلة** قال الشيخ انه نهان جاعد عيسى فاذا كان مما يعينه
في الاصل لا انتم لم تقصد به عظم ولا توفير لثمنه فلا بأس عليه واما
تعريفه على هذا فعلة فيه فيخرج فيمنع على قيام معاني ما جاء فيها يشبهه
مثل الحب والتمر والذهب ليس عليه ذلك وان عرفه من غير ان يري ذلك
عليه بالدين حسن القول في الراي يلزمه اذا كان قد خلط الجيد مع
الردى لا اقول انه خارج والمصوب والنظر وانه لا يبعد ان يخرج فيه ان
يكون عليه اذا كان غالب على الجيد وان كان الراي ولو قيل انه لا يلزمه

[illegible]

حتى يسال الكان وجها ايضا وان كان له رديما الغش له والتوفير لثمة ثم يرجع
 الى وقت ابيع كان عليه ان يعرفه واما وجمة اختلاف الواه فان كان مما
 يقع به الفرق في الفرق بين الحرد والجزاء والقوة والضعف فقد مضى القول
 في حكمه على خطه وان كان مما لا يقع به فرق في ذلك ولا في القيمة فلا بأس عليه
 على حال وان كان مما يختلف في كل هذه المواضع فلكذلك في مواضع ما لا يعرف
 فيما بينه مما لا يقصر على معرفة فتمت له لانه على الخصوص من ان لا يسبب
 واما في مواضع ما يعرف بها فيما بينه فيعاب مع العلم به على خطه من
 على ما قد مضى فانظر فيه والى قوله بعد لا بأس في جوارفاته ينبغي ان يرجع
 فيه لنظر وما اخذ فلا يخفى على عناه فلا بأس عليه في ذلك المكن في الاصل
 على وجهه لا ينقطع ولم يزد على حجة المثل لان ذلك على ما مضى ان يشترى له
 في الحكم اذ لم يكن يعرفه لا ينقطع في ذلك ويقضى له به عليه اذ اخذ والله اعلم
مسألة ومنه وفي شراء البقر وبيعه بالخبر ما يربط بالامانة يجوز
 ام لا قال اما يبيع في جدي عن بعض شيئا تخاف المتاجر من انه يحجر على
 المتهمين باستعماله للقنوق وعندي انه مكرور يبعده على اهل هذه الصفات
 واما يبيع على علمه المتهمين فجاز ذلك على ما ارجوا اذ كان له وجه في استعماله
 على غير هذا المعنى المكرور وقال السالك الشيخ ابو نهان جازع جليل ما يبيع
 بالوزن فلا يبين في المواضع وفي الربط التي هي غلافة مجهولة ومع المتأمن
 فلا بأس به ويحجر يبعده لمن يجرى على الشرب المستحقة قول المتاجر من فروع لا
 اصر له معونة نظر ولا قياس وكان في الاقوى على العمل به وان كان به قيل وكان
 التاويل له فلا هل العلة بغيره فلا يسلم فان لكل في الرواية نظر او قال المكره
 على ارجح من القنوق فلا خطية ديننا وان كان على الصحيح في الاصل لا وجه
 له وكان في الضعف اذ لمعان يطول بها الخطاب فيتمتع والله اعلم
مسألة عن الخوازي وعن رجل اعطى جلا ثوبا بالرفق لبيع هذا
 الثوب بالنقد فباعه الاجل بنسيئة والتوب يسوى بالنقد عشرة دراهم
 فباعه هذا بعشرة دراهم فباعها صاحب الثوب فباع الثوب فباعه
 انه باعه بالنسيئة فاني عليه ذلك وقال الباقى انا اعطيك ثمة الساعة
 كما يسوى وانا اخذ من الرجل الدرهم اذ جاء الاجل فما نقعا على ثمة بالنقد
 ووزن ثمة ايجز له هذه الدرهم ثغلي ما وصفت فتعهم جازي لذلك
 لانه ضمن للثوب لما خالف فيه ما صاحبه والله اعلم **مسألة** من
 كتاب النضر وعن الاجلاب يلقبها المشتري حتى يحل ان يشتري منها اذ
 دخلت سمد ونزول كما تكون على اسوق بحيث يسمع اصواتها اسوق عند

المنارة

المنارة قد كلك جئت
 عند الخزانة ثم اذنا ليع
 ولم يزل الخزانة ذكر
 وظهور في المال وكان
 البت اذ كان فيه بقر
 وقول على ما علم
 الله على النفس السبع
 في اذ يظن شجر هذا
 الشجرة اذ لم يكن له
 بلية الله لا يقبل له
 بالبيعة العاقل ولو لم
 واذ طلب اليه من
 بانه عز وجل ما حشر
 استراة من ثلث اذ
 بغيره من جواه اذ
 الذي لا يدر منه من
 منه ولا يدر منه من
 يوم نصف الا ان يكون
 من العنقر في ثمة البقر
 بالنية لانه لا يصر على
 كان يصر على ثمة واحد
 خطاب ربوي نصف البقر
 من ثمة رجل على جلا سبعة
 ان ثمة بالنقد وقال الباقى
 ورجل البقرة فقال له حفظ
 السبعة من ثمة البقرة
 بقر ثمة والنسيئة لم يكن
 والعلم والاعلم
 بعض او قول على ما علم
 مما ذكره فان لم يكن
 في الخوف على الباقى

على السبعة وزياد أحد الناس عليها ولم يوجه إليها ساعة زيارته ثم أراد
أن يعطيها إياها وورد عليه فقها لا نزيد فقال الأخر لا يدها فقول قبي
وجت عليه وقول لا تج عليه وأما علم **مسألة** وأدعية المشرى مما اشترى
وما لا اله الاك وغيره بوجه يحيى لم يثبت العبد الحي اومع وكل الغائب
اومع الباع بنفسه ام الامع الحاكم فقط **مسألة** قال الشيخ ناصر جاز عند البائع
اذا كان الباع عالما بالغيب وعن الشيخ سعد بن يحيى العنبري كل اذا شارك فيحتاج
للعام وعند عن الشيخ عبد الله بعده والاختلاف على ما حسن العبد مع
الحاكم فان لم يكن حاكم جماعة المسلمين الذين يقومون بحجته وأما علم **مسألة**
الصبي يخرج عندك الاحداق في بيع الحرف والتميز البسر والنياب
وغير ذلك الا ان المشرى علاه ولم يضر أسفله قال لا يضر في الاختلاف
اذا لم يحضر على ذلك وأما علم **مسألة** الزمان واذا وقع الاتفاق على المن
بكذا وكذا في السمن وعلى الكوكب وهذا الحديث بكذا وكذا في مثل هذا في الاختلاف
فيعض قال ان نقض البيع يثبت عليه مكو واحد ومن واحد وبعض يثبت عليه
ما مال وورث والمباي في فيه الرجعة وبعض قال البيع ثابت وبعض قال
منقضى وبعض قال ان قاله ابا عبد الله السمن كل من فقه بدمه فهذا ثابت
وان قال قد بايعت كل من فهذا السمن بدمه فهو غير ثابت وأما علم **مسألة**
منه اذا لم لا اذ اذ في بيع رجلين ولم يبيع مع أحدهما قبل صاحبه
كان المالك بينهما نصفين وأما علم **مسألة** ومنه فيمن اشترى حيوان
مثلا زينة او عبد فزى في موضع فراجعه يباص لا يبيع ما هو فكه
لجل ذلك وغير البيع منه وازاة اهل المعرفة بعتله فقالوا انهم يكرهونه
لجل ذلك ولا يرونه بيعا فنه هذا ولو كان صحيحا الرضا انه هذا
انتم انه فيه غمراه قال اذا كان هذا البياض في نظر العبد وراهل المعرفة
بأمان العبد ينقص منه منه فهو عند غيب يورده اليه عودا بوجه
الموتى وراهل بالبعبوب وأما علم **مسألة** ومن باع فقتله غل
ولم يشترط على البسدم وقد حملت فيرجع عليه حصته البسدم من الثمن
وان كان لم يتحل كان له ان يباع عودا بياض وأما علم **مسألة** عن الشيخ
علي الرافعا لا تزكوي ومن في ماله تحلة لمسي او غيره هل لمان ببيعده
على حمار او ضار قال جازي لمز كلان هذا غير شر كره فما لم يل محاور
ولو كان شر كرهه لم يجر وأما علم **مسألة** الصبي يخرج عندك
من محاور قول المسلمين فيما كان من البيع مجهولا يتم عند التامر وينتقص عند
المنافعة لئلا دام يقع فيذ عام بالكلام فقول من انما حق ينقصه احدى

لنوروك
عليه السلام
الذي
يعجب
وعلى
يبس
جدها
بحكم
فنه
قسم
أها

تنا
من
كتم
ار
من
لها
رف
ل
ل
م
ط
إ
ر

وقول غير تام حتى يتم والكلام كانا عالمين بالنقض وجاهلين واحدهما علمنا
 والآخرة جاهلا وبسيع العالم منهما العسكر فنهى ما لم ينقضه الآخر ولو لم يعلم
 بذلك قال فاحسب ان قيل ذلك والله اعلم **مسألة** ابن عبيد بن رافع
 وقف واقف على عيب في شيء من البيوع ولم يعرف انه عيب فلما اشتراه
 علم انه عيب فادار رد البيع بذلك لعيب الذي له ما يلزم فيه لم يكن له
 ذلك عندني والله اعلم **مسألة** الزماني في رجل اشترى مالا من رجل يبيع
 قطعاً ورفاه الثمن وبكاتبته عجل لبايع وادعى الجاهل ان ابى للمشتري
 ان يتمك بالمال ويبيعه عنه ويبيعه بيعاً منقطعاً ام لا قال ان
 كان يعلم ان ليس هذا البائع في هذا المال غير مجمل له ولا يجره فادرك فيما
 بينه وبينه وان كان يعلم ان البيع ينقض بالجهالة لم يكن له رد ذلك اذا
 نقضه البائع بالجهالة والله اعلم **مسألة** ابن عبيد بن رافع في رجل اشترى
 دابة ثم طلب ردّها بعيب وجد فيها فقال البائع للمشتري انت
 عرضتها ببيع او طلبت حتى لا قال نعم فعلت ذلك قبل
 ان اري عيبها قال القول قولهما قال فارجعوا القول قول المشتري
 والله اعلم **مسألة** وعند رافع ابن عبيد اذا ظهرت به علة الخنث ا يكون عيباً
 يرد به البيع قال نعم هو عيب اذا لم يكن حاداً عند المشتري والله اعلم
مسألة الشيخ سليمان بن محمد بن ملاح قد قيل ان البائع اذا باع ماله ببيعاً
 صحيحاً فاشاء له بطل البيع في بطل البيع على ما كان في قوله قال لا يحرم
 لما بين يدي ثابتة على المشتري الا ان يحوز ويبيع عليه بعد حوز المشتري
 للبيع ونضره فيه وهو لا يغير ولا ينكر فحينئذ يكون حوز حقه عليه
 فظاهر الحكم والله اعلم **مسألة** الصبي وعن المنادي على السلعة بمحمسة
 واربعة دينار فيقول له رجل اطرح بان يعين هل يحوز قال فان كان
 الذي قال له مطاعاً يخاف منه فلا يحوز له ولا للطارح المنادي وان
 كان غير مطاع فحاز بالمشتري والمنادي اشترى وغار وان باع بدون ما اعطى
 فيه وفيه النقض والله اعلم **مسألة** الزماني في رجلين باع ومشتري
 اتفقا على شيء مما يكال او يوزن المتكلم والمكوك كذلك من الثمن فخرج
 البائع للمشتري ما اتفقا عليه لوزنه او كيله فلما هم البائع باكيل والوزن
 قال المشتري للبائع ان ارضيت بهذا فاعطى كذا مكوك او من ورضيا جميعاً
 على هذا يجوز من هذا ونقط على جميعهما لا يجوز لهما ولا أحدهما لا ات
 اصلهما بعضهم باكيل والوزن وما خلاصه فعل هذان كانا حزين ومات
 أحدهما قال على ما سمعناه وانما بالسلمة اذا اشترى وزناً فلا تأخذ
 حراً او هذا عندني مخبره حوز جمل الغرم والخلاص عندني على حوز وقعت عند

الفضل

الفضل ان قال لو زنت
 لها بالحق المصنف بعض
 وزجوان فيه فلا بد ان
مسألة ابن عبيد بن رافع
 ان ردت المنة لم يبيع
 المنة والله اعلم **مسألة**
 فاحسب ان قيل ذلك والله اعلم
 انهم هذا الشرع عند البيع
مسألة الشيخ جابر بن
 الاخير من ردة كماله
 ما علة ذلك لعل في
 والآخر من ردة كماله
 من ردة كماله
 ليضرب فيها من بيعها
 لم يرد بها من ردة كماله
 فلا بد ان كانت لا يجوز
 من ردة كماله في الامانة
 كان كونه فيه كماله في
 الصبي ان بيع هذا المكوك
 ماله وان كان ما سبقه او
 به فقول عليه السلام
 كان في رجلين باع ومشتري
 كان في المشتري ولف
 اعرف **مسألة** ومن ردت
 المنة من ردة كماله
 هذا البيع ونقضه
 من ردة كماله
 ومن ردة كماله
 ان ردة كماله
 هذا يختلف في ردة كماله
 ومن ردة كماله

الغضلة ان فضل الوزن فعلى البائع وان زاد فعلى المشتري وبمعنى الاحتياط
 لهما بالحل لبعضهما بعضا ردت السلعة لانهما حتى توزن او تكال
 وارحوا ان فيه قولان انما لا تختم عند التمامة والله المبيع المستقضى والله اعلم
مسئلة ان يبيع له اذ اشترى احد بخلة ليصنعها جزءا فزكها الى
 ان ثمرت اذ الثمرة للبائع الا ان يمتد البائع المبيع للمشتري ويرضى فيكون
 الثمرة له والله اعلم **مسئلة** ومنه اذا باع رجل بكرة واشترى على المشتري
 انها عشرة اكنة وكذا شره اوله ببيعها عشرة المشتري غير ان الله قال
 اذا صح هذا الشرط عند البيع فلهما العير اذ لم يكن كاشرا للبائع والله اعلم
مسئلة الشيخ جعفر بن محمد بن عيسى وسئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل
 لا يعرف ثمنه فاشترى ثوبا من رجل لا يعرف ثمنه فاشترى ثوبا من رجل لا يعرف ثمنه
 ما عليه من ذلك الحقوق والضمائم فيهما اجماعا للمسلمون انما هذا فيه
 والاموال الحرة شراها اقل ثمنها من ثمنها او اقل ثمنها من ثمنها او اقل ثمنها
 متفرقة لم يبيع لها مشتري فلهذا ما عند اهل البلد وان باعها بجلية رتبا
 لينقص ثمنها عن بيعها متفرقة الا ان لم يرض عن ثمنها في ذلك الوقت
 لم يزد اربعا بل في الزيادة ايجي من ذلك ما لا رغبها في بيعها **مسئلة** قال
 فلا بأس اذا كنت لا تتجول معرفته فله الحق ولكن لا يجعلى ان يبيعه باقل
 من قيمته وليس له في الا ما يكون له من قيمة يوم البيع له فيما عدى ويبيع
 كان يكون فيما كالحاكم في بيع ما لا يرضى لو فاء ما عليه والله اعلم **مسئلة**
 الصبي ان يبيع هذا المذكور على رضى زيه وهو في يد شيئا ثلث فن
 ماله وكدن كذا ما سقط من الثمن له وان كان في يد المشتري فثلث فن
 يده فقول عليه الضمان وقول لا ضمان عليه وهذا اذا كان الخيار للبائع وان
 كان في يده المذكور فهو بمنزلة زيه لانه على من نادى وعرض للبيع وان
 كان الخيار للمشتري وثلث فله فله من ضمان ولا اعلم فيما خلا والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وان قال صاحب ثياب ابيعك جازي وكذا وكذا من
 الدارهم على ان تبيعني جئت بشي والى الله وبقاها على ذلك بعض اجاز
 هذا البيع وبعض نقضه وبعض فسد واما ان قال احدهما صاحبه عتي
 متاعك بكذا ولم يكن بينهما الا هذا فلا اراد بيعا وان تناسا على ما يجوز
 وسعها والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن باع جاز او غل شيئا بجوز لم
 ان يشتره من عند المشتري له فابن اذ لم يكن ثم شرط بينهما **مسئلة** قال
 هذا ما يختلف فيه ويحجب الشيخ ابا سعيد جواز والله اعلم **مسئلة**
 ومنه ولا خيار رجل جتا شيئا ثم اشتراه البائع او غيره في الحال او بعد

انما هو شبه ان يكون مخوف وادخال الضرر على الشريك لا اعلم من وجه
 سواء واذا ثبت المنع لم يرد هذا من تحققة التهمة في ذلك وظاهر استحسان
 عليه فيه لم يبعد ولم يحكم عليه بالتحققة ولابد بالاعانة وكان حكمه
 لجهالة ان يلحقه بها في المنع لمعان لتحققة في مثل هذا وما ولا اعلم في
 البيع ان باعها الا انما ثبت مع ثبوت الاثم عليه ولو لم يكن الا المنع على
 حاله لشرع ما لا يترك ما لا يجوز له وكذلك في المحقق به في البيع
 وفي امثالها واما حالها في النظار كما ثبت الالبلاء والظهار على فعلها
 وان كان غير جائز من فعلها ان يفعلها والبيع وامثالها على هذا فاعلمها
 ويكون الضمان عليه لما يظلمه المتاع منه من نصيب الشريك فيما قيل واذا
 ثبت الضمان عليه فيه فاما هو فادعى معه ولا يصح عليه من قول الشريك
 نفسه لان خارج على معنى الدعوى واما تقوم له بغيره فغيره ادعى معه
 وخرج من تقوم له بغيره ولا يغير في حكم الظاهر وثبت عليه ويلزم منه
 اذا قامت التحققة عليه بما يوجب الضمان عليه من احد الوجهين على معنى هذا
 القول وان صدق في ذلك ولا سيما اذا اطاعت في قول فليدرك في ذلك
 كنت لا اعرف نصا في البيع على الجاهل والمتمم الا المنع والتمس لما يظلمه
 المتاع مع ما يشبه الاتفاق في المصريح به في المستقل والمنتهى
 كذلك والذي يلحقه بسباب التهمة فيها فاني لا ابعده وان يكون داخل
 تحت الاختلاف على معنى اقتباسه له ولغيره في البيع عيدا لم يجد من
 الشريك ولا المأمون الثمن وفي الضمان على حال وليس هذا كانهما ولا
 كانهما ولا المأمون والمعين واما يشبه الطالب لاخذ حقه منه والمستتر سلك
 بالمبايع فيدلي به الى ذلك مال من الخصمة والمحق في المشترك فاما وقد
 اجاز والدان يستعين بالجبانة على ما لم يقدر على اخذ حقه منه من
 اعوانهم الا انهم ولم يلزم موع الذم احواله الاستعانة ضمان ما يفعل
 الجبانة على سبيل التعدي في المتع ظلمها ولو خاف عليه ذلك منهم اذا
 كان لم يزد في شكايته منه عليه ولم يقصد لانفس المبيع الاخذ حقه
 على هذا القول لا على قول من يقول بالمنع وكان في الشبهة ان يكون مشتملا
 لهذا ان لم يكن البيع الى الا باحتراز فرب اذا عرض البيع لبيع مع الامكان
 على من يملكه او الشراء او على لو كمل الوصي والمحتمل لم لا يملكه
 على راي من اجاز الشراء لم ينظر في الصلح منهم لمهما ابوا او الشراء
 لما فيه من نصب او اهمها كسوم في الثمن المدرك لم يغير في المعروف فيما

من الناس

من الناس من يفتنه
 حصوله من كل الناس
 ان على الغالب على ما
 وكذلك ان لم يملكه
 الشريك او الامين وال
 الا ان من الاتباع وال
 يوم على راي من راي
 والسند عن النبي صلى
 العلم واذا زاد اليه
 ومعه عليه المتاع
 وانما يكون الضمان
 لا يظلم الا من
 العلم وترك المسوق
 فانه لو اراد ان يظلم
 السلطان على الامور
 والادعوى في القول في
 ظلمتك هذه اذا ما
 والنسب اوردت
 على هذا التهمة والافان
 التوى على ما في الحقة
 لم يزد ولا كافي في نفس
 الشريك والعقد المبرور
 عنه من ذلك كما ان
 الضمان الا ان لم يملك
 بالامر والظلمة في وقت
 يشتمل على اوجه من الادلة
 ثبت ولا ان يملك الادلة
 غشامة ومثله في الحقة
 ادعاءه ومثله في الحقة
 مخرج من الناس من

بين الناس قيمة ولو كان لعذر المأمون اذالم يجد المأمون وانما تعذر له
حصول الأمن كله في الشريك والمأمون بعد التعرض وعلى غير تعريض لا يمكن
او على القيام على راي في منع فالشراء لما كانت المنع في موضع يتوعد
وكنه ان لم يمكن لعذر التعرض على هذا الحال لان المنع لم يبيع لغير
الشريك او الامين والا متناع منهما والشراء الا باقل من ثمنه وكسالة او
الايق في الاتباع وامساو المنع لم يبيع على هذا ولشريك اذا كان لا يمكن
امره على راي من يرضى بالمنع عين الضمير ولا اضطر في الاسلام في الاجتماع
والسند عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف في ثبوتها احد بعلم واحد
العلم واذا جاز له البيع لم يجز ان يجوز له ويكون عليه ضمان لما يظلمه
ويتعدى عليه المتناع منه له على الشريك في النصيب الذي له في المتناع
واما يكون الضمان والا فله على راي عدي فظلم لا نأخذ مخاطب نفسه ان
لا يظلم لا غير فالناس واما على القادريين فالناس انصر له بالمنع عن
الظلم وتترك المسوعة له على فعله الباطل واخذ لا يذنبه وانظر في هذا
فانه لو اومر ان يظلم الشركاء له لكان الاختلاف في تضمين الا واذالم يكن
ذا سلطان على المأمور كملك مع رعيته والعبد مع سيده والصبى مع
والده وخرج القول في بعض القول انه لا ضمان عليه واما الضمان على من
ظلم فكيف هذه اذالم يأمور ولم يورد ذلك منه واما طلب اخذ حقه به
والتمس احد وجبت بحقه لما اعدم الوجود له في الشريك والامين فكأن
على هذا لا الضمير ولا الضمير ولا اقول بالمنع لم يبيع لان رعا يتولد بالمنع
التوى على ماله في الخصمة فيه ولا توى على مال امرء مسلم ولا يجوز الضمير
لمؤمن ولا كافر في نفس ولا مال واما هو الا انه اذا عدل بالشفص الذي له عن
الشريك والغير الى غيرهما من الخونة الكفر الفحشاء والمجبولين من الناس وغير
عذر وهناك كانه في سلب الضمان ولكنه لا يعزى في الاختلاف في لزوم
الضمان الا لانه ولو كان المراد في النفس ظلم الشركاء لمعنى القياس فيه له
بالاثر بالمظلمة كما يثبت كذا لانه اشدد في نفس الماداة بلا اولان الامر
يشتمل على اوجدين الاداة مع التسليط واذا ثبت هذا في الحق 2 ابيع
ثبت في الامثال المحققة به في المنع ولا شك في المنع في البيع وما هو في المعنى
مغايبة ومثله في الامور التي هي الضرورة الهامك كد على غير الشريك والامين
اذا ما اعدم الوجود لذلك في الشريك والامين ما يصبى ان لو كان لا
مخرج للبني والناس سواه على حال لا سيما في المساقاة بالثأر والمشاوذة

والافتراق ومواضع السعة الضيق وما في ذلك من الموضوع هذا في البحث
لما كان على وجه البطلان المحض خرج منه وإنما وصفت هذا الرأي بمعنى كنه
لأنه يقطع على أحد وجهي أنه في هذا يوجب البراءة فمنع ما احتل في
الرأي يخرج وكيف لا تصاك لاحتماله وقرعاً في لاث قولاً للاجازه لبيع الشقص
في المشاع على الشريك والشريك على العموم مطلقاً لم يستثن في القول قايماً
محمولاً ولا على غير ذلك وإذا ثبت ذلك في البيع كذلك في المشبهات في المعول
مثله فانظر فيه وفي جميع ما أئناك به ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصلوب
فان في غاير منه نورا وجوه خارجة عن الصلوب فانظر فيه واندرج وانا
استغفر الله جميع ما خالف فيه الحق وفي بيتي ان بان في ما تامل شيء منه لا عزم
والادوم ان شاء الله والى التوفيق والله اعلم **مسألة** ومنه وعن الطائفتين
في المضاري وهما الاجرة والاقرضيس اذا كانتا محترقتين في ثيابون الاموال
والمركب وكل ما يذهب من اطلاقه فلا تعارض فيما ينهب منها خاصة اذا كان عديم
في حفظ الناهية يجوز ان لا يشتري شيئا من المراكب الممنونة قال السمر
جامع بن جعفر في ملكين من ملوك اهل الترك يقابل بعضهم بعضا وهما اصل المسلمين
يجوزون في بلادهم لا يصلح للمسلم ان يشتري واحد منهما ما احاب وصاحبه
من فريق الفريقين جميعا وفي سنة قبل ان اعد علمها عن محمد بن موسى بن محمد بن
واعلم ان السنة حوت وصحت اذ اهل الشرك اذا جازب بعضهم بعضا شرا ذلك
الساجدين عند الفقهاء فانظر فيما نقلته ثم لا تأخذ من ذلك ولا بد **مسألة**
مسألة ان يبيد ان اذا كان في المال شيء من الخلل مدركا وبعضه غير مدرك
فقال بعض انه جاز ان يطحن المال كله ويكون للفظ على طناء بجميع الذي ادرك
والذي لم يدرك اذا ادركه وقال بعض انه يطحن المدرك وحده ويطحن الذي لم
يدرك اذا ادركه وحده والله اعلم **مسألة** ومنه وفي بيع ما يكال ويوزن اذا
لفظ المشتري على البائع بهذا اللفظ واشترى من البائع كذا كذا فرسلة وكذا
كذا جريا فلما استوجب له ثوب ولم يكمل وقال للبائع عليه ان الذي اشتريته
منك على كذا كذا هل ترى هذا جائزا ام لا قال في ذلك اختلاف قيل ان البيع
مالم يكمل ولم يوزن الرجح للبائع وهو اكثر القول وقولنا ان البائع البائع البائع فهو
جائز والله اعلم **مسألة** ومنه اذا اشتري احد ما لا يبيع القسط ثم اراد
نقصه بوجوه الوجوه التي يجوز بها النقص عليه كذا الغلة التي استعملها
ام لا اذا كان قد عزم على المال كثر في الغلة التي اخذها ولم يغيره وقال
في ذلك اختلاف قول عليه كذا الغلة وقول لا تزر عليه في الغلة وهذا القول
الاخير ارجح الى ذلك وان عرفه عماره مثل قبل او ناء ثم غير قبل ان

يستغل أهل الرقبة عارة قال نعم لم زدك والى علم **مسئلة** ومنه
وصاحب الثور إذا جاز له غير وأتلف الآخر الدابة التي جاز لها يجب عليه
أن يردّها بعينها أم القيمة **مسئلة** قال عليه أن يردّها بعينها أن قدر عليها
وإن لم يقدر عليها فعليه قيمتها والله أعلم **مسئلة** ومنه وإمارة قال لا يرد
درهم من مبلغ هذا المال ما يريد ومعين منه ولم تقل إخصام غير متقن
يجب به لها غيره **مسئلة** قال لا يردّها إلا أن تقول إخصام غير بالجملة على
أكثر القول والله أعلم **مسئلة** ومنه وإذا كتب المكاتب أو فلان بن فلان
أنه علم بهذا البيع غير جاهل به ولا بشئ منه **مسئلة** قال في ذلكا خلا ف
وأكثر القول أن هذا اللفظ لا يبطل به الغير حتى يكتب أن علم بهذا البيع
وحدوده غير جاهل به ولا بشئ من حدوده والله أعلم **مسئلة** ومنه
وإذا جاز لرجل برة وشروط لها تخلف كل يوم كذا وكذا وإن طبعها كذا
وكذا فغير المشتري وأذعائه وحدها بخلاف ما شرط له البايع كيف الحكم
في ذلك **مسئلة** قال إذا بايع على ما عليها تخلف في المستقبل فما وصفه ولم
يكن كذلك في المستقبل إذا بايع متقضى وإن بايع على ما كانت كذا ولم
يبايعه على ما في المستقبل قال بيع عندي فالت على أكثر القول والله أعلم
مسئلة قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله إن جاء الأمر وحفظنا ذلك عن
أخذنا من الرجل الذي قد رحل درهم شئ من الطعام مما يكال أو يوزن
ولم يسمها ذلك سلفا وإنما قصد به للشراء إلا أن الحث لم يكن حاضرا وكذا
غيره من الطعام فقالوا إن هذا من البيوع المنقضة فإن تناه على ذلك تفر
على ما دخل فيه بعد أن يطر البايع والمشتري ما يتفقان عليه ويقع العنق
على ذلك ثم **مسئلة** واختلوا فيمن علم ذلك وحده لم يبايعين فقال من قال
لا يقضى هذا البيع إلا حتى يعلم صاحبه أنه متقضى فإذا علمه كان ذلك جليبا
لا شك فيه وإن تأممه حتى يقضى ذلك البيع منه ولم يعلم أنه متقضى فقد
أخذ بما هو في ظاهره لا مما جاز ولا ينبغي له أن يكتمه ما يكون عنده أنه لو
كان عالما به لم يتم له وإن هذا شئ يشبه كتمان العيب في المبيعة ولا
تقول إنما أخذ حراما ولا ظلم إلا أن يعلم أن صاحبه جاهل بما يلزمه وما له
وعليه في هذا البيع فهذا عندنا الغش المعتبر إذا علم جهل صاحبه ما
دخل فيه ما خذ على وجه الاعتام وما له فهذا إذا أخذه على هذا كان عليه
حرثا معناه أن يعلم أن ذلك الأمر كان كذبه نقض لو نقضه ولا يحكم عليه
بتكليفه إذا كان قد تأممه حين العنق إلا أن هذا أحسنه الله على
بعض منه على ما شئت إذا كان مع هذا أن لو علمه بأن المتقضى وأما إذا

كان تأممه

كان تأممه حين العنق
لم يقضى عليه
أن يتأمله
القولان
له وقال
ماضي
في ذلك
وهذا
بعضه
وإذا لم يرد
المستقضى
نقدنا
ليس لنا
لهذا القول
ليس من
هو علم
الأسهل
حتى يعلم
كان عليه
الاجماع
وهو نفس
المشتري
نقض
حكمه على
الأحكام
حكمه على
أحد
في ذلك
وهو علم
على
القولان

كان قائمه حين النقض وكان معه على جهالة بذلك ولكنه لو كان عالما بالنقض
لم ينقض عليه ولطمان قلب هذا الوجه الصفة فيملا حيا ولا شبهة فيه
ان شاء الله واما اذا فنضه على غير متامة حين النقض فملا عليه في بعض
القول ان يرجع يتامه فان لم يتامه رجع عليه ماله وقضه ماله الذي عليه
له وقال وقال ان كان في قضه على ذلك ولم يرجع عليه بنافض فيترك
ما مضى صحيحا يستأنف وقال وقال ولو قضه على غير متامة الا انه
قد سلم ذلك وعين يحين على السبيل الذي كان عليه النقض مما كان بينهما
في هذه متامة فيسلم ماله على الناس الذي كان بينهما اذ لم يغير ذلك ولم
ينقضه والذي هو سطره ان تكون المتامة عند النقض له فان لم يتامه
وجعل ذلك ولم يرجع عليه فيترك ما مضى ما يستأنف واختلوا في البيوع
المنقضة التي لا بد حل فيها الرثا وانما هي وجوب النقض كان الاجماع على
نقضها ان لو نقضت وكان الاجماع على متامتها ان لو اعتت فقال المر قال
ليس للبائع ولا المشتري ان يفسد هذا البيع ولا يعلم صحة قائمه ولا طبيب
لذا علم النقض فيه الا ان يتامه صاحبه فيه لم يذكره وقال وقال اذ هو
ليس مطر من الرثا واذا علم صاحب منقضه كما علم هذا ويحتمل طيبة نفسه
مع علمه ومتامته ان لو علم صاحبه بما قد رطل فيه من ماله وجار عليه وجعل
السبيل الى قضه فان هذا علم هذا المذهب جازي لمن فسك ما بيع منها
حتى يعلم من صاحبه نقضه فان كان من صاحبه نقض بوجبه عليه الاجماع
كان عليه ان يسلم اليه ماله ويكون حاكما على نفسه له لانه يحكم عليه
الاجماع في المسئلة كان محججا وان كان في هذا بيع اختلاف المسلمين
ويمنع بعض المسلمين فلو وقع النقض في الباع قبل ان يعرضه لشرائه لم يكن
للمشتري ان يجبر الباع على قضه لانه متمسك بقوله المسلمين في غير محجج ولا
مقطوع عنده ما تمسك باحد قول المسلمين او يحكم عليه بذلك حاكم عدل يجوز
حكمه على الرعية او امام منصوب او قاض امام قد جعل له الامام انفسه
الاحكام وجعل له في ذلك ما جعل لنفسه واختيارت الراي فانه اذا
حكم عليه الحاكم بشئ كان عليه السمع والطاعة ولم يكن له مع الحاكم توسع وراء
احد المسلمين لان الحكم بالراي هذا الحكم واجب وعلى الرعية السمع والطاعة
له في ذلك والراي يحكمه ماله يخرج حكمه من كتاب الله ورسالة رسول الله
ومن اجماع المسلمين واما ان حكم عليه بذلك حاكم من غير ان يكون له السمع والطاعة
على الرعية بالقرض فليس عليه في ذلك حجة لانه احد الرعية وليس له حجة على
الرعية الا ما يكون فيه حكم من كتاب الله ورسالة رسول الله واجماع

المسلمين ما كان هذا الخمر محجوا كما قال لقائم عليه بهذا الحكم من قام عليه
وقد رآه أقام عليه حجة عليه وكان هذا على وجه الانكار لعدله وكل من
قد رآه على الانكار ما يكون له بعد الانكار والفرق على الانكار لعدله وما يحسن
عليه وكان هذا على وجه الانكار لعدله وكل من قد رآه على الانكار ما يكون له بعد
الانكار والفرق على الانكار لعدله على وجه الانكار لعدله وإن كان قد صار
اشتري في قبض ذلك الشراء فليس له عليه حجة في تسليم ما قبضه من مال
الانفاق مع شيء من قول المسلمين وكان يقول كما مضى الحجة في مال الباع
مالم يسلم واسد اعلم **مسألة** حفظ ابو عبد الله في المشتري جارية من رجل
او اشتري ما لا ثم محمد المشتري الشراء وطلب الباع اليها الثمن فحضر
واشركه ان لم يشتر منه شيئا فاذ لم يكن عند الباع بيعة وحلف المدعى
عليه الشراء فانه يجبر على ان يبرئ الباع من ذلك البيع ان كان اشتراه منه
واسد اعلم **مسألة** ابن عبيدان والشراء والصبيان الذين يطوفون في الخمر
او السوق كيف الشراء من عندهم قال **مسألة** في ذلك اختلاف قال عمر قال
ان الشراء فلا صبيان لا يجوز ولا يثبت **مسألة** وقال بعض اهل جواز الشراء
منهم في الاسواق والمواضع المعروفة ما يبيع وجاز لي يشتري منهم ان
يقبضهم الثمن على هذا القول الاجم واسد اعلم **مسألة** العقيقة مما يوزن
خلفان في رجل اعطى ولا العقيقة يبيعها له فاعطاها له لا لغيره يبيعها
له فحلفت ذلك اليوم عند الله لا لا الا وهو ماتت عند الزوج ان يكون معها
على الدلالة الاول لم يسلم عليه فحلفت ان لا يت اخا لها وعلمها صاحبها عند
الدلالة الاخر لم يكره عليها ان يكون المقول سواء ام لا **مسألة** قال علي حسب
ما عندنا من الجواب عما سالت عن ان كان الدلالة لا ولا اعطاه العقيقة
صاحبها واجز على ان يبيعها فلا يرى ان ان يدفعها الى غيره فلا دليل
الا برك صاحبها وقد كان ينبغي ان يبررها اليها فاذ لم يجد سبيلا ان
يبيعها ولا يعطيها غيره حال نفعه من ذلك حيث اوماتت بعد نزع منه
ضماها فكل ذلك سول في حكمها لان موثقا لا يجزأ عنه ضماها بعد ان لم
وليس سكوت صاحبها بعد وقتها مع الدلالة الاخر تارك للسكوت
ما يدا على سقوط الضمان عنه فيما بين لنا اذ لم يظهر الرضا بذلك من
فعله ونعمته لمع حجة عقله لا لا يدعي ما عنده في سكوته وقد قيل ان
الحقوق لا تطعن سكوت اهلهاعنها واسد اعلم **مسألة**
العقيقة جاعد خميس قلت لما ذاك اشتريت شيئا نداه وعنده الدلالة
وهو مثل عوال وشيئا والشح وعده على ثم ان رجعت اعده في جدت

فيه زيادة لمن يكون هذه الزيادة للدلالة على صاحب السعة وانما اعلم ان هذه
السعة ليست للدلالة على ان لم اعرف ذلكها او ارجع هذه الزيادة اذا قال
الدال هو لا يجوز ان يقضه الزيادة اذا كان غير نقد ام لا وان قال
هكذا نقضه اصدق في ذلك ام لا قال لا يجوز ان يقضه في ردع
اياها لنفسه مع العلم من كانها لغيره في الحكم واماردها اليه على هذا فهو
ما يختلف فيه والدال نكس نفعها انما لغيره لا لقوله جاز انك لا تقبل اقرار
الاها في الحكم لا حتى يصح انما لغيره واقراره لغيره شي مما في يد حكمه لاجابه
في الحكم عليه ويجوز ان يدفعها اليه على معنى ان الدال الذي اخذها منها
خصوصا في موضع ما يطمئن الى صدق دعواه اياها بعينه معاوضة عن له
حجة فيها وان كان لا يجوز والاختلاف على حال فان الاطمان مع قول ارجان
في الحكم له كما هو نوع زيادة لذلك فانظر فيه واسد علمه **مسئلة** الفساحد
مرددين يشترى شيئا في الاصول او في ابيع الذي اشتراه لولده او لغير
ولده بجزء منه مثل عشرة اقاله اكثر واقرعنا لا حتى يتم ان بعد ذلك انترج ما
اقرعه لولده من ذلك المبيع واقرعنا لا حتى بما اقرعه به منه وان كان في هذا
المبيع علة نقض مثل حق او جهالة واراد النقص في اشتراؤه بعد تلف للبعض
منه والجميع اليه الذي كان لا قال ان اذ ارجع للمشتري الجزء الذي
اتلفه مما اشتراه بوجه من رجوع الشرع وكان في المبيع الذي اشتراه علة
نقص مثل جهالة او رهن فله النقص لعلته النقص وكذلك لبايع النقص ايضا
لان علة النقص قائمة العين اذ علة اثبات المبيع بطلت برجوع التلف
اليه ثابتة ولا يتغير الاختلاف هكذا حفظته من جواب الفقيه محمد بن سليمان
بن مفرج بخط يده وبذلك كما عمل واسد علمه **مسئلة** البني عار محمد السعال
فمن اشترى عشرة ارباب في الصدق يجوز ان يبيع من ابيع عن حق لرد عليه
والا ممن في موضع الاول ام لا يكون قضا الاول ببقلي من مكانين وما اصفته
الوجه الجازن قال فاذني عدي وحظته عن بن عبيدان ان اذ اقبضت
وقبضت اذ قبضت من موضعين وان لم يكن نقل من موضعين ووضع
يد عليهن فيكفي في ذلك كما سمعت واسد علمه **مسئلة** ومنه وفي جماعة
اشترى كواشي ثلث سمن واقرع من صاحبها بجزء من ثلثها او ثلثها او ثلثها او ثلثها
واجماعا وصاحبه وقسم بينهم ولا رعي وزيد ولا لما ان باع قال
فاذني عدي ان كانت الزيادة والاختلاف المياض فاتها للمشتري وان
كانت الزيادة كثيرة مما تكون في الغلب فاتها للبائع واسد علمه **مسئلة**

فام عليه
كل من
ما حجت
الزبد
صار
فما له
لباع
زهر
فده
دعا
مند
الطيرة
قال
لراء
ان
ما بين
وما
انها
معه
بب
لعبه
بن
ث
م
م
و
ث
ث
ب

ملازم قال رجل البيوع لم يطأ فلما خرف صاحبه إلى المشتري يعني أنه لا يطأ
 فقبل عليه فقال له ما لأدعي من الرب على غير التمسك علمه **مسألة**
 الشيخ رحمه الله بعد كسفي وفي الدال إذا كان ينادي على السلعة من
 أحد الناس قال لعندي أو كبير أو سيرا يشت عليه البيع هكذا الزبون
 رايت ينادي على سلعة بأربع آرايات فزاد أحد قال له قاصر شاخته
 ثم بعد ساعة رجع الدال وقال لم يبعك وكان عادة الناس الداليل
 والتخار هذا البيع يجوز هذا لا قال عليه معافي ما جاء في آثار المسلمين
 إذا كان مثل هذا الكلام هو المتعارف بينهم في المزايدة وعلى ذكر جرت العادة
 بينهم فيما بينهم وبغير فائدة من بعض إذا قالوا حينئذ لك الدال المقصود
 للمزايدة على سلعة التي ينادي عليها فأجران ذلك ثابت على المزايدة
 وقفت السلعة التي ينادي عليها عند علي وأبديتها فيما بينه وبين الله
 وأما في معاني الأحكام فأما رجوعها إلى الحكم فلا يكون الحكم إلا بالقول الصريح
 الثابت في أحكام الظاهرة وعلى الوجه الآخر فقول الدال الذي باع
 السلعة باق لما نادى عليها ثم هذه الحالة لا يجوز منه إلا ما يخرج من محج
 الكذب ويجوز له من زيادة ولا يعرف هذه الحالة منه والتوجب على أهل
 العبد الأكرام عليه حق ينادي بالصدق ويرجع إلى الحق وأما المشتري
 إذا اشترى السلعة بأكثر مما هو له من حالته فحالة الحق في المداينة
 التي لا يجوز منه أن يسأل سلعة فلا يصدق عليه ذلك والله أعلم **مسألة**
 الشيخ أحمد مرداد وأما الذي باع لغيره ما لا بد له قال من بعد أن يبيع
 أن فيه تخلف من رجل أو مسجود أو فقير فلا يغفل قوله في ذلك ولا يجوز
 شهادته في هذا إلا أن يقر بذلك وأما المشتري والله أعلم **مسألة**
 الشيخ أو سعيدان بيع المصوب جائز وقائ في أكثر قول السلي في ذلك
 العظيمة فيه جازم وثابتة بعد الاحتراز لمعظم لأن ذلك المصوب هو
 ملك له ولا تصرف فيه من قبله بالبيع والعظيمة ولا في الاحتراز هو
 الشيخان أبو محمد عبد الله بن محمد بن تركة وأبو الحسن على هذا السبب في أن
 المصوب لا يجوز قبل البيع ولا يشت وأن كان في ذلك نقض لما عدا من
 والنقض إليه وكذلك لا يجوز له فيه ولا العظيمة ولا إلا باحة لأجل
 المنع والله أعلم **مسألة** ومنه ولو باع رجل على رجل بخله على مشورة
 زيد فوقع الخلفه من قبل أن يشتر على زيد ما كان من مال المشتري لأنه
 كان متعلقا عليه فماها السبب أبيع والمشورة يخرج عدي يخرج
 الجار قال غيره المشورة على الشيء فإن فعلها تباعا على مشورة

فلان

فلما فذلک اقبلت
بروحه وبنت واعلم
واخبره عن وفاته
هکذا کما یسکون
واحد واخذ من المذموم
واما الیه فذکر واداه
فان احسن الیه
الذین السبع واما
رفاعه فلو لم یکن فی
عمره هذا الی سبع
والسحق او یزدق الیه
للمتق بالشر فی ذلک
مخزن او اما اذا ما
الحال الحد للمعق فلا
وملکه المحقق هو
عمره وذلک المذموم
کان کما لم یبع الیه
عن ثوب الشری واما
الیه فلا یخرج من المذموم
فی ذلک اربع واصل
عن الصالح الوضاح
فبع الذنوب وقال الحسن
وقال ما کان عمره ولا فیه
وحد دانک ما قال اذا
قول للشری قلت عمره
الذموم ما لیس ویکون
موقفاً عن جواب الیه
والعقید والغانیه بالقیصر
قلت وان کان علیه
اسمه الیه علی جماعه

فلان قد نكح بيئت وانما بيعا على ضاه فان ضوحا لبيع بيئت وان لم
 ير ضوحا بيئت واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ جمعة ارجع فيمن باع مالا او سلعة
 فاختلعا عند الوفاة المشتري والبايع يقول اشتريت ببلدك والبايع يقول
 بعث بك ببلدك هذا يدعي زيادة النقد والثاني يدعي نقصا ما يلزم كل
 واحد من النقد والمدة يدعي منهما قال ان البايع والمشتري مدعيان جميعا
 فاما البايع فمدع زيادة الثمن والمشتري مدع نقص الثمن وعلى كل منهما البيئة
 فان حصر البايع البيئة ثبت له دعواه وكذلك المشتري وانما حضر جميعا
 البيئة انقص البيع وقال وقال القول قول من كان البيع في يده وقال
 وقال القول قول المشتري وعلى البايع البيئة واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ
 عمر سعيد بعد ان ابيع اذا وقع في المال المحدود والمعين وجب فيه التمسك
 والاستحقاق برز عن البيع او برز عن المستحق منه هذا اذا لم يضمن البايع
 للمشتري بالشئ في الاضام بالشئ فعليه للمشتري في اكثر القول والمعلول
 به عندنا وان اما اذا باع مالا لفلان في ملكه باضا فله ان نفسه ليس هو هذا
 المال المحدود والمعين فلا استحقاق عليه فيما استحق منه لان ما عده ماله
 وملكه والمستحق منه هو ملكا غيره وقال الشيخ جمعة ارجع اذ باع ماله
 عين محدود والمسئوب اليه ودخل الاحتمال في السهم المستحق منه لانه
 كان كما لم يبيع الا ما يملك ويستحق من هذا المال وضعف هذا الوقت
 عن ثبوت الشئ واما اذا اخذ وعرفه وهو مال في يد يعرفه ويشب
 اليه فانه قد خرج من الاحتمال ودخل البيع في جميع المال وكان الشئ ملزما
 في ذلك لانه ابيع ودخل في جميع المحدود والمال واسد اعلم **مسألة**
 عن الشيخ صالح بن رضاء وهو مشتري ورجل راء فان البايع قال اني مغير
 في بيع الدابة وقال المشتري قلت غيرك ثم بعد ذلك تمسك البايع بالثمن
 وقال ما انا مغير ولا قصت الدابة وقال المشتري انا قبضت غيرك
 وحددنا بك قال اذا كان ابيع ثابتا فلا ينقص قوله اني مغير ولا
 قول للمشتري قلت غيرك حتى سلم الدابة الى البايع ويقضها فيكون حينئذ
 الربيع مالم لا يكون صحيحا واسد اعلم **مسألة** عن المشتري مالا
 موقفا لشيء من اجواب البر ولا يدري وجه بعد ذلك ارجع على البايع
 بالقيمة والغانم بالقيمة وحددها قال فقال ارجع بالقيمة اختلاف
 قلت وان كان يعلم هل يرجع على البايع بشئ قال لا يرجع بالقيمة
 الا سلمها اليه على وجه البيع ولم يستحقها منه من وجه الرجوع وعليه الرجعة

علوصاحب المال قال وحتى البائع المعتصم فيه اختلاف فواليس عليه
 رد العلة واكثر القول عليه ذلك والله اعلم **مسئلة** الصبي يبيع ببيع نصف
 ماله لفلان في بيع خيار وقطع ثم باع بعد ذلك سهما فلان بعتهم اسمهم وهذا
 المال فاحتمل المشتري الثاني انه اشترى ببيع جميع المال وهو نصف المصنف
 البائع في البائع واحتمل البائع انه باع له ربه سهمه ما الحكم قال القول قول
 البائع والمشتري يحتج بين القصر والاعانة والله اعلم **مسئلة** وقيل اشترى
 كتابا مثل النبيان بعض النسخ فيها زيارات ويظنه في النسخ ذوات الزيارات
 فوجد ما فضل الزيارات او بعضها الذي غير منه قال لا غير في هذا
 على الشيخين ناصر سليمان وسعيد زشير وقال الشيخ عبد الله بن محمد
 زشير نقض بالحكمة بلا اختلاف اذ له يجد له ذلك قلت وان وجد
 قطاعة منكسرة قليلا ولم يفض لها الا غير قال ان ذلك يجب وليس
 الغير على الشيخ ناصر سليمان وعبد الله بن محمد والصحيح والله اعلم **مسئلة**
 واقلعت في القديع يرد به ام لا قال نعم عيب الا ان يكون بعد
 في جده فله يحتج قلت له والاول لا من عيب يرد به ام لا قال
 قول هو عيب وقول هو ليس عيب وقول ان كان من لا يجوز ان يعرف بينهما
 ولا يستغنى عنها فليس عيب والله اعلم **مسئلة** واذا نه ريت المتاع
 المبيع بعينه قبل ان يرجع المشتري هل يتم البيع قال نعم ولو رجع
 اذ انه هو وتمسك المشتري وفي رجوعه قبل ان يتم البيع اختلاف والله اعلم
مسئلة الشيخ مسعود رمضان ورجل باع على رجل الا اصلا
 ولم تقع بينهما واجبة ولفظ اصحهم وسيل المشتري للبائع الفهم وجزا المشتري
 المال ومات البائع وبقي المال في يد المشتري يجوز ذلك ويكون حلالا
 وان كان البائع حيا كله سواء قال اما في الاحكام فتحقق نعم واجبة
 البيع واما في الجائز والاطيان فاذا لم يرجع البائع حتى مات احدهما
 فذلك جائز وهذا يسمى بيع المسالمين ولا يحرم في الجاهل والله اعلم **مسئلة**
 الخاسر في شرط ان يبيع ببيع يبيع ام لا قال ان كان الشرط المدة
 معروفة صار البيع بيع خيار وان لم يكن في مدة معروفة انقضى كله والله اعلم
مسئلة ابو سعيد رجل اعطى رجلا ثوبا يبيعه له على غير مصاع
 الثمن هل يلزم ضمان فقد اختلف في تسليم الثمن الى البائع مسلعة عن
 ضمان التخير بين له او البائع وصاحب السلعة وقيل لا يجوز التسليم
 الى البائع فاذا لم يجوز للبائع فاشترى مثله فان قبض بلا حجة فزنته
 فلا يبرأ من الضمان عندي وان كان يبيعه باجرة على البيع فعلى ما مضى من

الاختلاف

الاختلاف هو وان قل
 احسن المذهب ان لا يبرأ
 الاطراف العنان والدين
 او سلعة فاعلم ان البائع
 والمال له والله اعلم
 ماله فعلى اهل الحق
 المصنف وعلى اهل الحق
 في خارج على معنى
 المصنف والله اعلم
 المصنف والله اعلم
 البائع وعلى اهل الحق
 لا يخرجها وهو لم يقبل
 العروض والمجون والله اعلم
 البائع وعلى اهل الحق
 ان يبرأ من ذلك ام لا قال
 يعرفها الا انها يجوز
 يبيعها اشترى وان لا يبرأ
 على اهل الحق والله اعلم
 في بركة البائع ورجل
 عبد الله بن محمد والله اعلم
 الى سلمان الطحال لم يبرأ
 لا لم يبرأ مع العيوب
 العيوب فانه باع في نظره
 حده من المشتري خاصة
 فيها او الجوز لا انما
 على ان يبيع العيوب الخسرة
 البائع على ان يبرأ من العيوب
 بعد عن البائع وليس على
 البائع على ان يبرأ من العيوب
 بذكر انما عيبه لا يبرأ
 يجوز ان يبرأ من العيوب

الاختلاف وان وقعت الاجرة على بيع الثوب وعمل الدرهم فلا عاقل
احدا لزم ضمان اذا صح التسلف وان لم يصح عنه الادعاء فعلى من يعمل
بالاجرة ضمان وانما علمه **مسئلة** الشيخ احمد مفرج وعز جلاله قد دأب
او سلفه بما فيها يجوز له ذلك ام لا قال **فمن** جاز له ذلك لم يعرف
للمرجع وانما علمه **مسئلة** الصبي والامير يبيع ما ليس بهد وعن من يبيع
ما لم تضمن اهو مخير ولا يبيع في ذلك ابيع الا التردد والرجوع ام تسع فيه
المستأجر ويحل البيع بعد ما لم يفت القول فيه قال اما بيعه مالا يملك
خارجا عن بيعه فيقول في بيعه او يبيع في بيعه او يبيع في بيعه
المعذور ولا علم فيه خلافا واما بيعه ما لم يضمن في بيعه او يبيع في بيعه
القبض لانه قال في البيع لا يبيع قبل القبض وقد اختلف في استحقاق
البيع وقيل هو للبايع لان له يخرج وضمنه وفي المشتري سبب البيع وقيل
لأنه جميعا وهو للمقارن واشتد فيما يكال وبوزن واخره الاصول واوسطه
العرض والحيوان وانما علمه **مسئلة** الشيخ هلال بن عبد الله احمد و
الزوي وفي مشتري السلعة او ممتلكها او ماله لا يضمن في بيعه او يبيع في بيعه
ان يعرف ذلك ام لا قال اما اذا كان في العيوب الظاهرة فلا يلزم ضمان
يعرفها لانها تخبر عن نفسها عند البيع واما العيوب التي تخفى ان
يعرفها المشتري وان لا يعرفها قول يلزم من بيعها وقول لا يلزم من
عن ان يبيع بعد علمه واما الخفية التي لا يطلع عليها المشتري الا بالتقص
فيلزم ذلك عند البيع وذلك عموما في السلعة والاخر على المشاهدة والنظر
عند هذا الامر وانما علمه **مسئلة** الفقهاء من اختلف في جواب منه
في ضمان الباطن لم يحفظ من العيوب التي يرددها البيع في العيب
لان لم يذكر مع العيوب التي تضمنها الامر وعندنا ان هذا يرد في النظر
العدول فان راى في نظره عيبا يورده البيع فالباطن فيها نوى مما يمكن
حدوثه عند المشتري خاصا اذا مضى بعد الشراء والمدة ما يمكن حدوثه
فيها والموجود في الاثر انما يمكن حدوثه في العيوب عند المشتري فالبينة
عليه ان يغير ما يبيع المحكي حدوثه معه ان ذلك قد علمه عندنا به والا فعلى
الباع من علم ان ذلك العيب لم يعلمه في العدد من البيع ان طلبه عند المشتري
بعد تحقق البينة وليس عليه غير ذلك مما بان لنا وانما علمه **مسئلة**
الشيخ جعفر بن محمد بن فضل احمد في بيع بعض الدرهم او ان يشتري له
بذلك شيئا معينا او يقرضها قابضها حاجته دعت اليها ثم ايسر بعضا
اخر ان يشتري بالعوض ما امر بشرا به بلا اقرضه من قبضه الدرهم سابقا

او غلطان لا يسرف ثمرها وثمره بقيته تخلف ماصرت بسراكلها ايشت هذا
الطباء ام لا قال ان الخلل اذا ظهر اليسرف اكثرها جاز الطباء في جميعها
اذا اطباء النكاح ذكر منها والذي لم يذكر اذا ادرك وهو اكثر القول عند والده
اعلم **مسألة** ومنه وفي كل طنما لا يخل وشعر جذا المطلق الخلل واخذ من
ثمره الشجرهما استطاع واجتهد في ذلك وتحويل المال ونفق في الشجر شي
يسير لا يسل عنه اجل لصاحب المال اخذ كان مدركا او غير ائمة الشجر
قبل الطباء او بعده ام لا قال اما ما ائمة بعد الطباء فليس للمطفي
فيديو **مسألة** واما ما ائمة قبل الطباء فانما دخل في اسطر الطباء وهو
غير مدرك لم يثبت ذلك لان يشترط قطعه من ساعته وان كان مدركا
ثبت للمطفي ولم يجز اخذ بعد تحوّل المطفي لا باذنه او بدلا لثاوتعارف
وان لم يدخل ذلك في شرط الطباء ولا اخذه واغنا اطباء المال هكذا
والمال المدرك فالطباء عند جمهور فان تمام عليه ثم وارتقاه
انقص وفي تعارف الناس اذا تحوّل المطفي في المال وفي شي يسير في
الا شجار مما لا يرجع صاحبه اليه فلا باس على صاحب المال على اخذ والده
اعلم **مسألة** الشيخ جاعل عيسى وفي رجل محشوم وله قدر من الناس
راي شيابايع بالنداء كوفف كان او غير وفف فراين عليه فجاء رجل
آخر فلاس عليه قال الرجل الاول المحشوم على زعمه يجوز له ذلك او
يجوز عليه ذلك الشيء قال ان كان ممن يدري فيترك الربون من اجل ذلك
ولم يجوز له والده اعلم **مسألة** ومن اشترى ثوبا ونقد الثمن ولم يتقدم
ثم ورد ببيع ينسب اليه البائع ويقول ليس هو ثوب ويقول المشتري بل هو
ثوبك ان البينة على المشتري ان يشوبه وعلى البائع ان يبين ما يعلم ان يشوبه
الا ان يكون جعل الخا فان المشتري يصدق في مدة الخياره وقال من
قال ان كان البائع قد اخذ الثمن فالقول قوله وان كان بقي الثمن شي
فالقول قول المشتري والده اعلم **مسألة** الزماني في الناح اذا كان
بصف سلعة غلامها وبنته تحضر وعنده ولم يعهد على كذب ائمة
قال اذا كان محبرا بصفة سلعة لها فحسب كذا لان جناسها مختلفة
منها جذا ومنها اوسيا ومنها ردي فكذا لا يصدق عليه وان كان قصد
الى المدح فلا تخفى عليكم ما جاء في الذم للمادح والذم عند البائع والشري
والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن اشترى شاة واخذ لبن حها فذبحها
فوجد بها سمكة الدر تحمها الى بايعها ام لا قال لا لم يعلم انها سمكة حتى

في جذا
الشراها
جاء
سأط
كره
قولها
مسألة
والان
الشري
وتشتر
در كذا
المالكين
شربة
راعا
شتر
ه
يحي
طفي
تخلف
بعد
منه
منه
ت
لو
س
ب
ع
ن
له
له

حتى يرضيها وحين علم لم يرضها فعلى ما سمعنا فلا تشر في مثل هذا ان لم يرضها
وعليه نقصان قيمتها بين صحبة معبودة ومذمومة معبودة تكون القيمة
على نظر العبد ولا اهل المعرفة بذلك فان جاءت قيمتها بمذمومة مثل قيمتها
فلا ضمان على الناجح ولا على غيره صاحب الشاة في القيمة وانما ذلك ان
تعد عند المسكن فالرجوع فيه الى قول الغارم مع عيبه والله اعلم **مسألة**
ويسأل عن الرخ المشرك اذا غرى بعضهم بعضا وشهر عندي ذلك يجوز لي
شراءه الرقيق من ذلك النساء ام لا قال الذي وجدته ان كل اهل قرية لا يأمنوا
مع اهل القرية الاخرى فسيأمن بعضهم بعضا لال وذلك في اهل الحرب
ولا اهل السلم لا في وجدته من كان مقيما في قرية امناء لم يجرى شراء ما عندهم
والله اعلم **مسألة** وفي رجل يبيع بقره فيقول يخلب صاعا او اثنا
قيمة فيبشر بها المشتري ولم يكن شرطا الا ان يرضى فيها ثم يحكم به هل
للمشتري يقض البيع ام لا قال لا يقض فيه والبيع قائم وانما هذا خبره
والله اعلم **مسألة** وما عمل في الحيلة الجان بربكان يبيع جارية فيرضيها
بالخل ويطلبها ثوبا باعالية فلا باس بذلك لان ظاهره ولكن كل ان زاد بيع
فرضه فيرضى بالسر العالي فلا باس بذلك والله اعلم **مسألة** واذا
سألتني احد سلعة ليشتريها ولم تكن عندي يجوز لي ان اشتريها لابي بعد
اياتها ام لا قال لابي من شره ما ذكرت لاتباعه والوجه الذي يفسد
البيع اذا قطعا الثمن قبل ان تكون السلعة عند البائع والله اعلم **مسألة**
اذا كان المارح لسلعته يريد ان يدين بثمنها ولا كانت على مذهب وهو كاذب
في مذهب فلا يجوز في ذلك وزاد في ثمنها فعليه ان يمازج المشتري عن
قيمة متلبها ويوجد في الاثر انه ملعون في الزاباع مدح بالكذب وانما يشتري
دم بالكذب والله اعلم **مسألة** الشيخ هلال واذا اشتري ثوبا مفضوبا
وعند غاصب له ما يلزم ما رايت اذ لم تكن اصل المسامحة منه وانما كان
مغيبا وسأورد على ذلك فقال له لانا عجبك فاشتره واعطاهم هو منه
لان مقدمه قال انما اشترى اذا اقر به فزيد انه مفضوب ولم يبين
في هوله فلا بأس ما لو قوض عنه البقية في باب الاحتياط والترك للشبهات
وان دخل راحل فيه على هذا المعنى فاليق به التخلص للمفقير احتياط على دينه
وتزها في مذهبه واما الحكم فلا وجب عليه حقا بانما في هذه المقاتلة
يبقى فله والله اعلم **مسألة** الشيخ جاعد عيسى لم يرض ما تقول في هذا
قال فالذي عندي فيه اذا اقره فزيد انه مفضوب واحتمل صدق
اذا لم يصح كذبه وكان ممن يجوز ان يرض عليه لم يحتجنا به في الحكم وجهد الحرام

والفاع

في الظاهر على ان لا يرضى
في حقه على الظاهر
كان في الظاهر كذا ما لم
فعله كذا ما لم يرض
منه بعد الرضا ولم يرض
في حقه على الظاهر
منه وكان على خلاف ذلك في
الباطن الا على احد من
غيره لان في حقه ما
على سائر اهل الحلال
الوفى عنه او لا
خارج عن ذلك في الحكم
المعقوب على ما لم يرض
الا على المأخوذ او لا
احتياط على ما لم يرض
هو الا في حقه او لا
من غرضه حتى يحضر
هذا فان كان قد دخل
جاء له على ان يرضى
منه في اقله موقوف
مفاد من ذلك في حقه
التخلص منه بوجوه
فوقه وليس عليه ان يرض
فيكون في حقه على ما
لا يرضى به كذا ما لم يرض
لم يرض به في حقه
فعله لم يرض على ما لم يرض
على ان كان من حقه
فعله لم يرض على ما لم يرض
ولا في حقه او لا

في الظاهر على ما ادعى لا ونا ب الورد تنزهها ولولم يبين قوله في الاصل وكان ذلك
 في جملة عليه في الظاهر وعلى جميع من قامت به عليه كذا المحقق باقره وذكر لو
 كان في الباطن كاذبا ما لم يصح معه كذب وهو اعلم بنفسه فان كذا باقره
 فعليه كذب به ولم يقدح ذلك في اثني حرمه عليه ولا على صحة معه كذب به ولما
 وصح معه كذب ولم يصح معه كذب به فهو حجة عليه فيما معي وإلا لا كان خارجا
 فيه على معاد الصلح في نظري وما أدلة من عقلي فكري لا واثق لا اعلم فيه
 غيره وكان على خلافه في هذا وفيما يأتي به فمحم في مثله اذا كان اسم المعضوب
 لا يقع الا على ما احدثه على وجه التغلب جواز الا ان يقع الا مشترك
 فيه في لسان قوم على ما قد عرفه في شيء غير الماخوذ على وجه المظالم فاحتمل
 على لسانهم وجهها في الجلال على ما قد عرف به فاجتهد ان صح ذلك ويكون هناك
 الوقوف عنه اولي واحسن تنزهها وتوكل على الله واثق وعاد وان كان غير
 خارج في الجلال في الحكم بعد حتى يصح حرامه ان ثبت هذا في لغة قوم وكان
 المقترع من تكلم بلسانهم فيصير والا فالمعضوب في الاموال لا يطلق فيما تعلم
 الا على الماخوذ فلا بد به على وجه الغلبة ظاهرا ولما ثبت مما ذكرته في
 احتياطنا لئلا يكون يستحي في في الجلال كذا في لغة انا في الاصل
 هو الا ولغيره واذا اقرته فهو في بدء المعضوب فهو حرام ولولم يبين
 من غضب منه حتى يصح ما يجحد ويجرحه الى الاحتمال بما لا شك فيه وعلى
 هذا فان كان قد دخل فيه وحصل في ضمانه ولم يعرفه به وايسر من معرفته
 جاز له على قول بعض المسلمين ان يعرف في الفقهاء صدقة تخزيه وحللا صاغ
 نفسه و قيل انه موقوف بحاله حتى يصح ربه فيسلم اليه والى من يقوم
 مقامه من وكيل في حياته او وارث او وصي بعد مائة او يحضر الموت قبل
 التخلص منه فيوصي به على اصفته وان كان لا يعرفه ولم يعلم به حتى اشتراه
 فهو له وليس عليه ان يصدقه حتى يصح معه قوله فيه بغير ممن يقوم به المحقق
 فيكون في بدء معنى الامانة لا هله فان كان هذا قد تلف في ما لمثل
 لا مما يدرك بالوزن فان تعذر عليه السوء فالقيمة وان كان هذا القاييم
 لم يدخل في شراء بنفسه قبل العلم به ولا بعد ولكن شاوم اساعه فيه
 فقال لهم بعد العلم به اشتروه ان عجبكم وعلى ذلك اخذوا فلا اقرى على تركه
 خالصا ان كان فزان به الا لان اذن لهم بشراهم وامهم به ان عجبهم
 فكيف لا يضمن ما عجز ذلك في اذنهم على عيال او فكاكه لا يخرج له في حق
 فلا اذن اذا كان لمطاع فيهم وكانوا لا يقدرت على تركه لو اذن لهم ياذن لهم

في الظاهر على ما ادعى لا ونا ب الورد تنزهها ولولم يبين قوله في الاصل وكان ذلك
 في جملة عليه في الظاهر وعلى جميع من قامت به عليه كذا المحقق باقره وذكر لو
 كان في الباطن كاذبا ما لم يصح معه كذب وهو اعلم بنفسه فان كذا باقره
 فعليه كذب به ولم يقدح ذلك في اثني حرمه عليه ولا على صحة معه كذب به ولما
 وصح معه كذب ولم يصح معه كذب به فهو حجة عليه فيما معي وإلا لا كان خارجا
 فيه على معاد الصلح في نظري وما أدلة من عقلي فكري لا واثق لا اعلم فيه
 غيره وكان على خلافه في هذا وفيما يأتي به فمحم في مثله اذا كان اسم المعضوب
 لا يقع الا على ما احدثه على وجه التغلب جواز الا ان يقع الا مشترك
 فيه في لسان قوم على ما قد عرفه في شيء غير الماخوذ على وجه المظالم فاحتمل
 على لسانهم وجهها في الجلال على ما قد عرف به فاجتهد ان صح ذلك ويكون هناك
 الوقوف عنه اولي واحسن تنزهها وتوكل على الله واثق وعاد وان كان غير
 خارج في الجلال في الحكم بعد حتى يصح حرامه ان ثبت هذا في لغة قوم وكان
 المقترع من تكلم بلسانهم فيصير والا فالمعضوب في الاموال لا يطلق فيما تعلم
 الا على الماخوذ فلا بد به على وجه الغلبة ظاهرا ولما ثبت مما ذكرته في
 احتياطنا لئلا يكون يستحي في في الجلال كذا في لغة انا في الاصل
 هو الا ولغيره واذا اقرته فهو في بدء المعضوب فهو حرام ولولم يبين
 من غضب منه حتى يصح ما يجحد ويجرحه الى الاحتمال بما لا شك فيه وعلى
 هذا فان كان قد دخل فيه وحصل في ضمانه ولم يعرفه به وايسر من معرفته
 جاز له على قول بعض المسلمين ان يعرف في الفقهاء صدقة تخزيه وحللا صاغ
 نفسه و قيل انه موقوف بحاله حتى يصح ربه فيسلم اليه والى من يقوم
 مقامه من وكيل في حياته او وارث او وصي بعد مائة او يحضر الموت قبل
 التخلص منه فيوصي به على اصفته وان كان لا يعرفه ولم يعلم به حتى اشتراه
 فهو له وليس عليه ان يصدقه حتى يصح معه قوله فيه بغير ممن يقوم به المحقق
 فيكون في بدء معنى الامانة لا هله فان كان هذا قد تلف في ما لمثل
 لا مما يدرك بالوزن فان تعذر عليه السوء فالقيمة وان كان هذا القاييم
 لم يدخل في شراء بنفسه قبل العلم به ولا بعد ولكن شاوم اساعه فيه
 فقال لهم بعد العلم به اشتروه ان عجبكم وعلى ذلك اخذوا فلا اقرى على تركه
 خالصا ان كان فزان به الا لان اذن لهم بشراهم وامهم به ان عجبهم
 فكيف لا يضمن ما عجز ذلك في اذنهم على عيال او فكاكه لا يخرج له في حق
 فلا اذن اذا كان لمطاع فيهم وكانوا لا يقدرت على تركه لو اذن لهم ياذن لهم

به وان كان في حق غيره من اطاعة له هنا كذا يحتمل غير الامر والاذن وذلك
 كما تنوع في الابداء في ظلم من التعريض لا تلافه اذا كان لا على قصد خلاصه
 لا هله وحفظه لهم وان كان على ذلك امر قصد فيه فلا يجوز ان ياتى
 عليه حتى يوصله الى هله او يخرج من غير ان ياتى به ولو قيل انه فانه لما كان
 عليه على هذا من قوله لا اقل يخرجوه والخ في الدنيا وان كان لا يعلم به هو
 وهم بامر يعلمون فالضمان عليهم دونه الا ان يكون ممن يحكم عليه وعلى
 اتباعه بالبقى في خروجهم فهو ايضا نه احي لا ينفذ لشي فيه على هله
 ونفسى بخلاف في التماس عدله من ثلث المسلمين في عهد لا نظر الله لموقف
 فانظر وايد ولا تقبلوا منه الا بالحق ولا تتجهوا بالكيه عليه ما احتمل في
 الراى يخرج فانزى المسلمين فيه منسوخ من عرفه وبصره بخارجهم وارجوا
 ان لا يكون خارجا في القياس مما قالوا في امثال الله **مسند**
 الصبيح والمشتري بما عزم صفقة على اعتقاد الرضا وغير اعتقاد
 فقال من قال للمشتري بغيره وهو ضامن للمالك وقال من قال للخيار لصاحب
 المال بين المشتري وبين المشتري به وقال من قال ان كان المشتري حسيه فضا
 على نفسه فهو له وان كان له يحسبه فعلى ما مضى من الاختلاف واما
 البيع ففيه ايضا اختلاف وقال من قال للربح للضامن وقال من قال الربح
 لصاحب المال وللضامن انهاء وقال من قال ان كان حسيه فضا على نفسه
 فالربح له وان لم يكن حسيه فضا فالربح لصاحب المال وللضامن انهاء
 وقال من قال ان كان مما يكال ويوزن ويحس فيه بالمثل فالربح للضامن
 وقال من قال ان كان مقتصبا فالربح لصاحب المال وان كان دون ذلك
 فالربح للضامن وفي جميع ما ذكرت يختلف في وجوب العنا للضامن هذا
 ما اعتدى في هذا والله اعلم **مسند** ومنه وفي املة قبضت جلاذ ارم
 لبشترىها ثوبا او غيره فاشترى لها ثوبا فاته لها فقالت له هذا امر
 بل يرد خير امره فقال لها امرتي ان اشترى لي كذا مثل هذا واشترىته لك
 فخذ به متى فابتعها خذ ولا ريت دولهمها فاشترى في ذلك ما الحكم
 بينهما قال اذ اتم باقرارها وببينة انها اقرته لبشترى لها ثوبا
 فاشترى لها ثوبا او غيرها الا ان يصرها احدت لرجلها فالحال فحينئذ
 لا يلزم الامر القول قول المأمور بك لم يحد له وبينهما الا بان ولا ذكر والله
 اعلم **مسند** ومنه ما بيع بدينار بعبد ثلثا بدينار فبينة وسلفا
 لا يخرج جواهره والخ والله اعلم **مسند** ومنه وفي رجل اشترى
 ثوب خضرج من السوق فادركته ودرهمها في القضا ويقصر واعطاه

اجرة لثمن بغير ذلك
 وهو القضا ان الحكم
 ثوبا او ثوبا او ثوبا
 له ذلك والله اعلم
 منى واطرها فعلى
 ومنه وفي رجل اشترى
 وكان عند احد من بني
 والسنة ولم يجره با
 وفي ذلك القضا واما
 لا في اشترى منه الله
 القضا في بيع ثوبا
 في القضا في بيع الحكم
 والله اعلم **مسند**
 والمالك اشترى واحد
 وبينة السكت
 ما لم يثبت احد لغير
 ثابته وبينة حجة
 فحكم ولا ريت من
 الباع عاقل لم يصر
 وقال من ادعى لاجل
 ثابته ولا ريت لغير
مسند ومنه وفيهم
 شروها لاجل الماينة
 لوانه من غير حجة
 لبشترى في كذا
 الجميع ولم يعلم لبشترى
 وبطاعة عليه لم يصر
 فبينة هذا المال فلهذا
 ولا ريت لغير الماينة
 قبل موت الباع

اجرة ثم يتيقن بعد ذلك ان الشئ صبيغة واراد رده الى بائعه وطلب والمبايع
اجرة القضاة اجمع عليه باخرة القضاة ام لا ه قال في لم أحفظ في هذا
شيئا وارحو انما يثبت على البايع شئ فارجل القضاة اذ ارده المشتري يجب
له فيها الرأى والله اعلم **مسألة** ومنه ومن باع ماله او بعضه ولم يشترط
مسق ولا طريقا فعلى ما كان عليه من قبل من المسق والطريق والله اعلم **مسألة**
ومنه وقصر الفلوس الصفر اذا بطل وكان بطل له لعله من جهة الامام
وكان عند احد منهم شئ فلما ان علم بابطال الصفر اشترى وعند احد شيئا
من السلعة ولم يخبره بابطال الصفر ولعل البايع ليس عند خبره من ذلك لعله
رضي بذلك الفلوس واخذها ثم علم بابطال الصفر فربما رضى بها وقال
للذي اشترى منه السلعة ان الصفر قد بطل واريد فلوسا غير هذه
الفلوس يجوز للحاكم ان يخبره ان يسلم لغيرها ه قال لصاحب السلعة
نقد البلد يوم الحكم بالوفاء وقون يوم البيع ولا يلزمه ان يأخذ فلوسا
واسما علم **مسألة** ومنه وفيمن باع مال الخبة البيهمة ويقال لا غير بين
والمال اشتراه احد بعد فانه البيهمة او لا يعرفه يجوز هذا البيع والشراء
وبعضنا السكوت عنهما ام لا ه قال يسعد السكوت والاعضاء
ما لم ينجس احد البيهمة وبطل منك نقض البيع واما اصل البيع غير
ثابت والبيهمة محتملة في نقض البيع بعد بلوغها اذا وقع البيع للحكم
فجاءكم ولا راي عز وصي فيما يجوز والله اعلم **مسألة** ومنه اذا كان
البايع عاقلا متميزا وعثر في بيعه وطلب نقض البيع لاجل العثر فقال
وقال برذا البيع لاجل العثر اذا كان العثر الخس والرب وقال عز قال البيع
ثابت ولا يرد بها العثر ه وقال عز قال ثبت البيع بعد البيع والله اعلم
مسألة ومنه وفيمن اشترى مالا مائة لا رية تخل عليه بعد نقضه
شهر فلما حل اجل المائة وصل ولذا البايع الى المشتري يريد ان يقضها
لوالده من غير صحة وكالذ وسلمها المشتري له وسلم الولد صك المائة
للمشتري الذي كتبه للبايع ولم يطالب البايع في حياته المشتري في قيمة
المبايع ولم يعلم المشتري ان قيمة المال وصلت البايع الاظنا منه لان له
يطالبه ما عليه له من قيمة المال ثم مات البايع وورثه ولد القابض
لقيمة هذا المال هل يبرى المشتري من قيمة هذا المال بعد موت البايع
ولا ضمان عليه للمبايع او وارثه فيما بينه وبين الله قال في من تداخلت
قبل موت البايع قبل ان كان القابض ثقة او غير ثقة وقيل براء اذا كان

القابض ثقة ولا يبرأ إذا كان القابض غير ثقة وهذا الاختلاف إذا لم
 يطالبه البايع ولا اشترى القابض عنه وأما إذا مات البايع وورثه القابض
 وحده ولم يخلف ديناً يستغرق ماله فلا وصاية بغير ثقت ماله فيها فانه
 يبرأ ولا يبين في فيه اختلاف وعالم يكن هكذا فعلى الاختلاف الذي قرناه
 والله أعلم **مسألة** وممن باع نصف نخلة لفلان ونصف ذاته
 أو نصف سيفه لفلان وما أشبه هذا البيع انما يلتزم بهان ونقضا
 أو نقضه أحدهما بغير هذا البيع أم لا **الجواب** قال جمهور هذا
 البيع وثبوته وقال من قال بنقضه وبطلانه فعلى هذا القول ان اختلاف
 قرأ عليه ويكون لا حرج في ذلك وقال من قال باع وتقسم قيمته ولم أحفظ فيه
 أكثر من هذا ولعل الذي لم يبلغني أكثر مما بلغني والذي لم أحفظ أكثر مما حفظه
 والله أعلم **مسألة** الشيخ جيب رحمه الله إذا أظن السلطان شيئا أو مال
 بيت المال في أحد منها غير رضى المستطفي بذلك لا موال اختلاف قول
 بغير منع الذي جعل السلطان لغيره في مال الله يد ولا يتم بعده **مسألة** ونحو
 مع الذي جعل السلطان إذا وكل في مال المساجد ولا يتم ولا العياب
 ثابت كذلك الأجر التي جعلها للوكيل ثابتة فهذا لا يجوز أن يخذله في الأموال
 شيئا غير ذلك المستطفي والمستطفي ضامن في مال الله ولا يخطئه عنه تسليم
 الثمن للسلطان لأن تسليمه ليس بحجة وإن كان المستطفي غنيا فهو رخص
 للآخر وأما إذا كان فقيرا فهذا أشد لأنه ليس ضامن فيما استطاعه من
 السلطان لأنه هو أصل الفقير والله أعلم **مسألة** أحمد مداد وإذا حو
 خال باع غير في مال الذي باعه واتفق المشتري في يوم واحد لم يعلم بما
 قبل صاحبه قال العيزولي وعليه ميم ما يعلم بالاختلاف المشتري قبل غيره والله
 أعلم **مسألة** وفي رجل اشترى من رجل دابة وغير منها وثبت لها العير
 بوجهها ثم أوكاد لبيع فاسدا عليه من الغلة على البايع ولم يقيد بالطعام
 أم لا قال في ذلك اختلاف والذي يجب في القول لا يلزم المشتري دة
 غلة ولا يجب له طعام لما يتلانا غلة بالضم وقول عليه من الغلة ولم
 قيمة الطعام والله أعلم **مسألة** ابن عبيدان وإذا اشترى رجل من رجل
 ما لا يتام وكان هذا المشتري للدينام وكلما أو محنسا والبايع يعلم ان
 هذا الشراء للدينام ثم غير البايع فبيع هذا المال للغير هل يكون
 المشتري للدينام خصما للمكان وكلما أو محنسا أم يقيم لهم الحاكم وكلما إذا
 لم يكن لهم وكلما لا يكون البايع موقفا في أحد بلوغ الأيام أم كيف ردك
 قال إذا كان البايع يعلم المشتري يشتري للدينام فلا يكون المشتري خصما
 بل يقيم لهم الحاكم وكلما يخاصمهم وإذا قام المشتري مخاصمهم فذلك وفق

عندي

عندى ولا وقت الخصم
 وإن كان البايع لم يعلم
 أعلم
 يكون باعاً بغيره
 ثم قال إن كان
 من قول من لا يتام
 في جاز أن ترها
 على ذلك وإن كان
 هذا الاختلاف
 التي تخفى بها
 والله أعلم
 هذه الدابة وإذا
 شيئا غير من
 إلا أن يعلم أن
 انفق والله أعلم
 إذا كان المتبايعان
 ففصل الثمن حيث
 وأما بيع الصبي إذا
 له مكانا معلوما
 والبيع من وجه
 يجب أن يحمل على
 الأثر ما حال المشتري
 البايع فإن كان
 غير ذلك لم يلزم
 كان المشتري
 بل يقيم لهم
 اشتري من رجل
 المشتري فإدى
 يكون القول
 الغير فغير الصبي

بثابت ولكنه موقف الى حد بلوغ الصبي فان قبله صار تلافوا وان لم يقبله
 لم يكن تلافوا وان مات الصبي قبل ان يبلغ لم يكن تلافوا وبيع حصص
 المال تلافوا واصله **مسألة** ومدة في رجل اشترى حرا من ثلث
 المتاع مثل ارضا وعبر كذلك كذا مثلا مثل ما يبيع فباع الرجل بها مختلفا فطلب
 البائع الثمن على حساب البيع العالي والى المشتري الا الذي اخص كيف الحكم
 قال ان هذا بيع غرنا فان تناهما على شئ فالتمن والا فلا يبيع سبعة
 والمشتري حرا وان كان سلفا والى البائع الثمن واصله **مسألة** ومدة
 وفي الذم يبيع حرا او غيرهم اليهم الى مدة فلما جاء الاجل استوفوا بحقه ثم اؤ
 حتى يحضر ذلك ويكون حلالا لم يكن شرطا له قال اذا استوفاه
 جنس ما باع فقبل اختلاف بعض احاد وبعض لم يجز واصله **مسألة**
 ابن عبيد ان اذا كان المقتض قبل البائع فذره المشتري فاقبته في المال ولا يشك
 اهل الدين المنطلق في المال اذا كان البيع خيارا او قطعا وان كان المقتض
 وقبل المشتري ففي ذلك اختلاف والتفتيح الخادم وذلك ان المشتري
 اولي في اهل القبول المنطلق كان البيع خيارا او قطعا ويكون ذم المشتري
 متعلقة في المال ولا يشك كما لبيان في ذلك واصله **مسألة** ومدة
 واما اذا اخذت الضرر بعد البيع وكان قبل البيع في المال وفصله في المال
 فقال بعض المسلمين لا غير اذا ارادت البعير وقال بعضهم لا غير ذلك واصله
مسألة ومدة ان المشتري اذا اشترى السلعة علمها به بالخيار ثم عرض
 هذه السلعة على البائع فقال بعض المسلمين ان ليس للمشتري رد هذه السلعة
 لانه قد عرضها للبائع وذلك يكون رضى منه قال بعض المسلمين
 ان جاز له رد هاتما لم يبعها واصله **مسألة** الشئ سعيد راجد
 مباركا كندى ومن سخر كبا فاراد بيعه وكان به نسيان ايجور كنام لاه
 قال الذي حفظناه نقلا من شيوخنا اننا اذا كان النسيان يخرج من عاكة
 النسيان واما ان يبيع حامعا او حرا فاكذوا وهو باق فلا واصله **مسألة**
مسألة الزام على رجل اشترى مالا من رجل وفي المال حصص لبيتم وكان
 البائع لا يجوز له بيع مال البيتم فلما بلغ البيتم قام في ماله وقد عرف هذا الاجل
 المان لم يسمدا وصل منه فضلا ما يجب هذا الرجل قبل عاكة هذا المال
 وفصله كان هذا المال لاه قال اذا كان المشتري لم يعلم هذا البيتم
 في هذه الارض فقام ان المشتري قبل الارض وعرفها عاكة ثم بعد ذلك
 فصل للبيتم في هذه الارض حصصا شصيب البيتم لم والمشتري فبمته فله
 وحكم ولا يحرم من ذلك لانه ليس بغاصب وان كان هذا المشتري في المان
 هذا البيتم في هذه الحصص واشترى المشتري على ذلك فاقطع البيتم فله الخيار

اوشله

ان شاء الله تعالى
 محمد بن علي بن ابي طالب
 رحمه الله تعالى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة بغداد

ان شاء المشتري ان يطلع فله وان اراد ان يعطيه فله والله اعلم
مسألة السعي في البلد الذي فيها المظن فاشترى منها ما لا
ولم يعلم بعلة المظن واراد ان يعير هذه العلة في الا حفظ في هذا شيئاً من كل
واراه علة فوجب القضا لها تنقص الثمن ويكرهها فكريها والناس يبيعون
ذلك المثل المعروف في هذا البلد الذي لا يعلم مشتريها بما اذا طلب تحت هكذا
باعتدلى واراه والله اعلم **مسألة** ومنه في الذي يعمل البلوج ويحط بالشيء
بالسكّر قصد منه لاصلاح صنعته اذ لم يدر به عشا في المعاملة ولا كتمان
عيب في المعاملة المباحة وكانت الشيعة لا تقوم بنفسها الامعاجنة
فلا اقول ان هذا حراماً لا يجوز على هذه الصفة وعندنا قول الذي لا يبرر
به لغش وانما يبرره اصلاح ما لا يقوم بنفسه الا يعير ولا يبرر ان يبيعه
مكتوماً جازاً وهذا عند أهل الصنعة معروف بقيمته وعند عامة المشتريين
وهو ظاهر عندهم في اللون والطعم واما الاعلام عند البائع فلا بد منه ولو
اتخذ من هذا البلوج الحلوى جاز ذلك ولم يزم البائع الاعلام ان البلوجها
مخلوط ببعض عند عمله ويجوز للصابغ ان يلم الغضنة والذهب بلحامه
فاذا كان يعمل بنفسه ولغيره بائنه وان عمل ذلك لبيعه جاز له وعليه
ان يعلم المشتري ان فيه زوال الحماه كذا وان لم يعلم ذلك احتاط على نفسه وان
اخرى بالحماه ولم يحرم بالوزن فمداها بالبحرولات في ثوبه اذ لم ينقصه
احدها اختلاف وهذا لم يصح على الغضنة الا بذلك والله اعلم **مسألة**
الزامل في المشتري اذا اراد ان يحكم في المال اشتراه قوله مقبول حتى يصح
استعماله به ويحضره منته وبما يبيع فان الى البائع بيته تنطل دعوى المشتري
والا فعلى المشتري حين ان اراد ان يبيع غيبه فان خلف له اولى بمرءه غيباً
حكم عليه بتسليم الثمن واما قولنا في مغترب الجاهل هكذا ولم يقل ان اشتراه
الذي شرهته فلا ن وهو المال المسمى كذا فمدا عند دعوى غير ممنوعة
لها فوجب حكماً على احد الناس بعينه والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن
عمر رحمه الله واذا وقع الشرط والاستثناء عند عقد البيع كان لما يعير بالاستثناء
والشرط الا ان الشرط في البيوع ينقضها الا ان يقع والمشتري قبل الغير فانه
لا عيبه هكذا جاء عنه في الاثر والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن
اذا تنقص الباع سبباً يحجب القرضه من قبل البائع او المشتري وجب
المشتري رد ثمنه على البائع في جميعه ان يكون القول في ذلك قول العام وهو
الباع اذ قال انه باعه بكذا باق ماله المشتري لان المشتري يدعي الفضل
ولا ادعى الفضل فعليه البيعة العادلة على صحة دعواه هذه وان كان الباع

و ان لم يقبله
مع حصته
من رجل شاف
مختلفا فطلب
في كل حكم
لما يسهل
ومنه
فمنه او
سواء من

لولا إني
 التقى
 شقري
 رزقني
 ومنه
 الخاب
 ولله علة
 ثم عرف
 في السعة
 بلساني
 يدبر
 م لا
 عاكفة
 له
 كان
 الإجل
 ال
 اليتيم
 ذلك
 له
 ب
 الخابر

بين البائع والمشتري ثابتا ولم يكن مختلفا فانقص بسبب خيار ولا بسبب
 شيء موجب فنقصه من طرف العيوب والجهالات او لبيع الفاسدة ان
 لو نقصناه او احدثها وانما هو ثابت وقد اختلف البائع والمشتري في الثمن
 فقال البائع بعته كذا وكذا وقال المشتري اشتريته منه بكذا اقل مما
 قاله البائع ففي ذلك اختلاف قول كلاهما مدع ويدعي كل واحد منهما ما يثبت
 على صحة دعواه وان حلفا انتقض البيع وقول القول قول مزبذع المبيع يثبت
 البائع فالقول قول المدعي على المشتري المبيته على صحة دعواه وان كان يثبت
 المبيع فالقول قول المدعي على البائع المبيته على صحة دعواه وهو كقول
 مهنا واسد اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل اشترى زوايا فلاح التي
 لم تكن بحري ما وهاهم غمر غرامة فخذ منها ثم غير بالجزء المنحك له المغير
 اتيه منها بعد شيء مما سلم له فخذ من الغلة قال اذا غير المشتري فلا فائدة
 احكم لمشيء من قبل المخذمة وان كان المغير من قبل البائع فليثبت غرامته
 بنظر العدول واسد اعلم **مسألة** ومند وفي من اشترى دابة ثم ردّها بحجب
 وكان قد استعملها كثيرا او غير هل البائع كرهاها ويحاسب المشتري بالغلة
 ام لا قال لا في ذلك اختلاف قال من قال من المسلم اذا غير المشتري
 فغلبه رد الغلة ويحاسب بما اطعمها وقال من قال لا يحاسب وقال وقال
 لا رد عليه في الغلة لان الغلة بالعمان ويجوز في هذا القول واسد اعلم **مسألة**
 ومنه ان بيع الدواب والعبيد اذ لم يكن حاضر عند البيع فانما البيع منقوض
 اذا اراد احدهما التناهي عن النقص ولو كان من فضل البائع والمشتري عاريين فالبينة
 او العبد واسد اعلم **مسألة** ومند وما بيع المملوك فلا يجوز الا باورسيته
 ووزايعه وهو عالم به انه مملوك فقد ضيع ماله ولا حجة له على سيد العبد
 واما ان يابعه وهو غير عالم به انه مملوك فان وجد سلعه بعد بيعها واقام
 عليها البينة العادلة فلا بد باخذ سلعه وان تلفت سلعه فلا حجة
 له على سيد العبد الا ان يكون استيذا من العبد في التنازع فالبائع حقه
 على اكثر قول المسلمين واسد اعلم **مسألة** الخواشدي واذا اشترى مشتري
 من يجوز مشاؤه شركه منقضا فاقترعنا وابع عليه ولا فقال بعض المسلمين
 انما يكون هذا اتلافا وقال بعضهم يكون اتلافا ولا غير فيه بعد ذلك وهو
 اكثر القول واسد اعلم **مسألة** الصبحي وفي من باع لرجل عبدا وسلم المشتري
 للبائع الثمن ثم غير البائع بعد ايام من بعده لعبد بوجوبه لرجل غير فاجب
 الحاكم للمغير ورجع البائع المشتري لرجل الذي سلمه له من قيمة العبد فقال
 المشتري ليست هذه وادعى اني سلمتها لكذا فقيمة العبد من القول منهما

قالوا

قالوا لم يحفظ في هذا
 قول البائع انما هو لرجل
 العبد من قول البائع
 بالمعنى ان كان له كذا
 ومنه وادعى البائع ما
 وفي النظر البائع ما
 يثبت وادعى البائع ما
 المال عاينه اذ لم يصح
 حجه على نفسه واما في
 واجب التي حفظت
 الوصف اختلاف
 والادعي وادعى وفدا
 فيمنع او رجع فحالات
 البائع والادعي في
 البائع ام المشتري
 اكثر مستند من ادعي
 مستند من ادعي
 هو المشتري هو قال
مسألة ذكرت
 قوله فاخذوا منهم
 الشراء او في السور
 فخذوا او لا في الخ
 فخذوا منهم ومنك لا بل
 ودفعوا اليهم من فخذ
 ذلك فان كان في ثلث
 سنة وينقص به
 به فقلت انما
 الا ما يجرى عليه
 لم يجرى ولا قامت
 النوع فقلت انما
 يجوزون ولم يشهد

قالوا لم نحفظ في هذا شيئا وعندنا المشتري وراهم حوالا البلد ولا يقبل
 قولنا بايع انما دارهم المشتري لاها صارمت في ضمانه وانما دارهم **مسألة**
 لعده من حجاب له لومات ريت المال بعد ان باع ماله وادوا المشتري المتفق
 بالجملة كان له ذلك في بعض القول وقولنا رجعة له وانما دارهم **مسألة**
 ومنه واذا باع البائع ماله للمشتري كذا وفي المان بيت ولم يذكر في اللفظ الكا
 وفي الظن ان البائع باع المال ما فيه هل يجوز للمشتري حوالا المال بما فيه من
 يثبت وآبار على الاطمانه قال عندنا ان يجوز لهذا المشتري حوالا
 المال ما فيه اذ لم يصح هذا البائع بغيره وقد سلم البائع المال ما فيه لان تسليم
 حجة على نفسه واما في معنى الحكم فعندنا انه لا يثبت المقام ولا البتة
 واحسب ان حفظت وكاب المنهاج في يثبت المقام واليه على هذا
 الوصف اختلاف ولعل معنى صاحب الكتاب اذ لم يصح هذا البائع تسليم
 ولا رضى او باع وقد مات في القرب من ذلك وانما دارهم **مسألة** الصبي
 فيمن باع اربع غلات متواليات من ماله وبيع كل غلة من هذه الغلات
 المباحة من الارض اقل من سبعة عشر ذراعا او اكثر من تكون هذه الارض
 للبائع ام للمشتري وهل في ذلك اختلاف قال ان كان الذي يبيع
 اكثر من ستة عشر ذراعا فكل غلة ثلاث ذراع وان كان الذي يبيع اكثر من
 ستة عشر ذراعا فكل غلة اقل من ذلك ففي ذلك اختلاف قال من قال
 هو المشتري وقال من قال لكل غلة ثلاثة اذرع والباقي للبائع وانما دارهم
مسألة وذكرنا ان كان الحيد او غيره من اهل الظلم قد غاروا على
 قوم فاخذوا لهم غما او ابلا او متاعا فحازوا به الى سوق المسلمين فاعواف
 النداء او في السوق قلت هل يجوز للشراء من عندهم والمشتري لا يعلم
 بهذه او لا بل التي اخذوها ام غيرها فاذ كان ذلك ثامرا ان هذه هي
 تلكا نعم وتلكا لا بل فلا يجوز ذلك عندنا لان الشراء تقوم مقام الصفة
 ومداقعة اليقين من مخاضات الفاسقين وان كان لا يعلم ذلك ولا يشعر
 ذلك فما كان في بئنا ناس كلهم من سلطان او غير ففي الحكم جازر المشتري
 منه وينتفع به **مسألة** واما في الاطمانه فذلك ان البائع والمشتري
 به وقلت ان المشتري منها احد ونقد الثمن ولم يعلم انما خصصه بعينها
 الا ما يدخل قليلا منها تلك الغنم والابل والمتاع واما في **مسألة** فعندنا ان اذا
 لم يعلم ولا قامت عليه حجة بذلك فلا يضيع ذلك عليه في الحكم واما في
 الورع فذلك ان له ومعنى انما اذا شعر منهم هذا الغنم الذي مثله هذا الذي
 يبيعونه ولم يشتر هذا بعينه وهو منه فلا احتساب ان يدخل في هذا

قالوا لم نحفظ في هذا شيئا وعندنا المشتري وراهم حوالا البلد ولا يقبل
 قولنا بايع انما دارهم المشتري لاها صارمت في ضمانه وانما دارهم **مسألة**
 لعده من حجاب له لومات ريت المال بعد ان باع ماله وادوا المشتري المتفق
 بالجملة كان له ذلك في بعض القول وقولنا رجعة له وانما دارهم **مسألة**
 ومنه واذا باع البائع ماله للمشتري كذا وفي المان بيت ولم يذكر في اللفظ الكا
 وفي الظن ان البائع باع المال ما فيه هل يجوز للمشتري حوالا المال بما فيه من
 يثبت وآبار على الاطمانه قال عندنا ان يجوز لهذا المشتري حوالا
 المال ما فيه اذ لم يصح هذا البائع بغيره وقد سلم البائع المال ما فيه لان تسليم
 حجة على نفسه واما في معنى الحكم فعندنا انه لا يثبت المقام ولا البتة
 واحسب ان حفظت وكاب المنهاج في يثبت المقام واليه على هذا
 الوصف اختلاف ولعل معنى صاحب الكتاب اذ لم يصح هذا البائع تسليم
 ولا رضى او باع وقد مات في القرب من ذلك وانما دارهم **مسألة** الصبي
 فيمن باع اربع غلات متواليات من ماله وبيع كل غلة من هذه الغلات
 المباحة من الارض اقل من سبعة عشر ذراعا او اكثر من تكون هذه الارض
 للبائع ام للمشتري وهل في ذلك اختلاف قال ان كان الذي يبيع
 اكثر من ستة عشر ذراعا فكل غلة ثلاث ذراع وان كان الذي يبيع اكثر من
 ستة عشر ذراعا فكل غلة اقل من ذلك ففي ذلك اختلاف قال من قال
 هو المشتري وقال من قال لكل غلة ثلاثة اذرع والباقي للبائع وانما دارهم
مسألة وذكرنا ان كان الحيد او غيره من اهل الظلم قد غاروا على
 قوم فاخذوا لهم غما او ابلا او متاعا فحازوا به الى سوق المسلمين فاعواف
 النداء او في السوق قلت هل يجوز للشراء من عندهم والمشتري لا يعلم
 بهذه او لا بل التي اخذوها ام غيرها فاذ كان ذلك ثامرا ان هذه هي
 تلكا نعم وتلكا لا بل فلا يجوز ذلك عندنا لان الشراء تقوم مقام الصفة
 ومداقعة اليقين من مخاضات الفاسقين وان كان لا يعلم ذلك ولا يشعر
 ذلك فما كان في بئنا ناس كلهم من سلطان او غير ففي الحكم جازر المشتري
 منه وينتفع به **مسألة** واما في الاطمانه فذلك ان البائع والمشتري
 به وقلت ان المشتري منها احد ونقد الثمن ولم يعلم انما خصصه بعينها
 الا ما يدخل قليلا منها تلك الغنم والابل والمتاع واما في **مسألة** فعندنا ان اذا
 لم يعلم ولا قامت عليه حجة بذلك فلا يضيع ذلك عليه في الحكم واما في
 الورع فذلك ان له ومعنى انما اذا شعر منهم هذا الغنم الذي مثله هذا الذي
 يبيعونه ولم يشتر هذا بعينه وهو منه فلا احتساب ان يدخل في هذا

الذي يفرق بقله انه علم منه على حق ان الظنون واما في الحكم فلا اوجه عليه
 حكم الظنون ما لم يعلم ان هذا بعينه من ذلك وشهر معروف ذلك وانما علمه
مسألة واذا دفع البزاز ثوبا الى الرجل وقال اذهب فانه هكذا فان صلح
 له ما يعتد به او تلف ان لا ضمان عليه وان قال له هذا الثوب بكذا
 وذهب اراه اهد فان صلح له ولا رد ثم تلف قبل ان يصل الى اهله وبعد
 رجوعه منه فالثوب له لا حرم وان سلم له ثلثا فثوب على ان كل ثوب
 بعينه في درهمه على ان يريده اهله فان صلح له اهد فذلك ثوبا وتلف الثلاثة
 فهذا في قولان منهم وقال يلزمه ثوب واحد وقال اخرون يلزمه
 ثلثا لانه في ضمانه لم يردھا الى صاحبها وانما علمه **مسألة** وفي شقوى
 بيضا او باديحيا فاكس في وقت فوجد فاسدا فانما يلزمه ثوب ليس
 لانه لا يتوقع به محال وعندنا انما ادخا في اوجده من الا يוכל وان كان
 يتوقع به ثوب الاكل كان له فضل اي من القيمة من سالم ومكسور فان غاب عنه
 ثم كسر ثم علمه لانه لا يقبل قوله وانما يريده حلف لانه لا يعلم به
 بيضا ولا باديحيا وهو يعلم به عشا وكفه اياه وانما علمه **مسألة** لو اشترى
 اذباغ المال ولم يدرك المقام ففي ثوب المقام اختلاف وان كان قد علم المقام
 عن طريق زور فلا اجف في العرش شيئا وعل اهرش ليسه عما في المقام
 والاقرار بالبيع والوصية والجعل سواء في الدخل والخارج وانما علمه **مسألة**
 فيمن يوصي بغير ان يريده ثوبا حلت ان يلا حرام لانه لا يريده الا بغيره
 وانما علمه **مسألة** فيمن في بيعه وشرايه يقول انه طلب كذا وكذا على وجه
 الغرة ولكن لم يرد من قال انه اتم في قوله ولا يجوز عليه الثمن ومنهم من
 قال يرد نقاوت الثمن ومنهم من قال البيع منقضى ان كان قائما بعينه رد من
 كان قد تلف رد قيمته وانما علمه **مسألة** الصبي ان باع جرافا او باعه
 جراب فخرج اذ باع ما باع واكل ما اكل ووجد لبيا في عجا المرد ما بقي امر
 يكون ذلك ثابتا فان تلف نفسه ولا رد في بيعه ذلك **مسألة** في ذلك اختلاف
 قوله رد وعلمه مثا اكل وبيع وقوله لا رد لانه لا يتلاف وانما علمه **مسألة**
 ومنه وهل اجاع المسلم على الاموال لانه ما علمه يذهب هو ولا رد **مسألة** قال
 هذا ما يختلف فيه بعض اهل الاما وعلمه لانه با وانما علمه **مسألة**
 ومنه وفيمن باع ما لا اوعى او عصى او حوّل واراد المشتري قبضه وقتك به
 البايح حتى يوفيه منه او باع ما يفي منه وتلف **مسألة** قال يحيى ان يتلف ما يفي
 من قيمته وفيه اختلاف **مسألة** قال زعمال المشتري وقال **مسألة** قال
 مال البايح وقال وقال ان كان مما يكال ويوزن من مال البايح لا
 بيع ما يوزن ويكال لا يصح قبل كبله ووزنه والعلّة للبايح وفيه اختلاف

وهو المنقذ

وقيل بغيره وانما علمه
 الذي لا يصدق على
 هو كذا في الثمن وقيل
 احد الثمن وقال
 البايح ان خلاف
 البايح في قوله
 عند كمال الرجوع
 في البيع انما اعظم
 المشقة بذلك قالوا في
مسألة ومنه رد من
 يبيع ويبيعه ولا يعلم
 قال ارضي الجميع في
 ولو دفعه فانه لا يرد
 نصف ثمن الصفقة
 البايح لانه في ضمانات
 اعد **مسألة** ومنه
 في قول اخرون في
 البايح انما يرد على
 فاستقر عليه الثمن ان يرد
 وقوله في قوله لا يرد
 فيه ما علمه **مسألة** قال
 ولم يرد بطلان البيع
 بالعدا انما يرد من
 انما يرد من الثمن
 في علمه ما يفي
 قد يفي في ثمنه
 فلان في المال لا يرد
 هذا البيع لم يرد
 دفعه من مال البايح
 وانما علمه **مسألة**
 جاعل مال البايح

وقيل للفقراء والاعدام **مسند** والاتلاف الذي يثبت البيع وبطلان الغير
ان ذكر في الاصول على اكثر ما حفظناه وسمعناه وقامه من اختلاف فقهاء
هو كمال الاصول وقوله هو موافق لها الا ما يبال ويوزن والغير فلا يعلم
احد من الفقهاء قال ان اتلافها بطلان نفس البيع والعدم **مسند** عن
الاعلام من ان خلفان يمين اشترى خادما منه حتى انه يصر فقير من المشتري
يبعث له غيره **له** قال له يحضر حفظ اعتماد عليه في السر انه عيب وفيها
عندي حسا ما ارجو ان اسرقه اعظم واستدبر ما ان يعوب في التوردها البيع
في العبد لانها اعظم ضررا من غيره وهذا اخص من صرف قبل البيع ولم يعلم
المشتري بذلك فاذا غير البيع منه وجب ما علم فيهما ان لا يغير والعدم
مسند ومنه وفيه ما عسا لا لاخر واعطاه صدك البيع وفي المال في بدايعة
يجوز وينبغي وبالكذا ان مات ولم يعلم ما بينهما بعد ذلك بل هو حكمهما
قال اذ بقي البيع في بدايعة يجوز ومنعه وبالكذا في حال ان مات
ولم يتم مطابقا والمشتري فيه على ما بعده حاله انما من غير عذر في امر المطالبة
فعل في هذه الصفة فلا اقوى على ثبوت حجة المشتري في ذلك لم يبع بغير
الباطل لان قد مات وماتت حجة وكل ما عانى به عالم يصح باطله والعدم
مسند ومنه فين اشترى خادما منه الى ان يبعه فذهب فذهب
منه محل اخذ منه من حيث لا مال له قال فاذا كان البيع معلقا بالشرط
المجهول فلا اقوى على ثبوت عليه رجوع الخادم ما لم يتركه بغيره ولا
فاشترى عليه الفهم فتمت له ان تلف على يده والعدم **مسند** ومنه في مات
وظهر صدق بيع في مال له ولولده والمال في بيع الخادمات ولم يطلعه المشتري
فيه ما الحكم منه **له** قال فيما عذر اذ بقي المال في بدايعة الى ان مات
ولم يصح مطابقا والمشتري فيه وجب الباع فلا اقوى على ثبوت بيعه
بالصدق انما ظهر المشتري بعد موته بل يجوز والمنع اقوى بتوفاه الصكوك
لانا الصكوك تبقى والاملاك تنتقل والمقول قول من في المال مع ميمه ما لم
يصح عليه ما ينقض قوله والعدم **مسند** وغيره واذا قال اتياع للمال المشتري
قد بلغ في فيه فلا ان كذا فين فقال المشتري قد اشترته بذلك علم ما يبعك
فلان فما زال ما رواه عنه ثم صح انما يبلغ بعه اقل ما قال ابيع ابنت
هذا البيع ام لا **له** قال اخص بيعه علم ما يبعه فلان واشترى المشتري ذلك
صح من بعد ما يبيع وقع بخلافه فيما اتجه انما يجوز في نفس البيع انما لا يقضه
والعدم **مسند** وغيره قال فيما عذر انما قول المشتري مع ميمه انه
جاهل بالمال الذي اشتراه ولما عذر به انما حتى يصح عليه واستعلا للمال لا

[illegible]

بوجوب علمه به لانه يمكن استغله حالهما لانه بواستطاعة غيره وعلى المشتري
درا العلة على ما اراد انما شهر ما قيل فيه لانه حتى نقض البيع منه والى علمه
مسألة وعنه فمن باع ما له على بيع جبار ولم يحسن المشتري وبقي استغله
الباع حتى اراد رفع الجار منه هل عليه رد ما استغله لاه قال نعم
عند اذا كان من المشتري لما لم يبيع الجار الاصل لا العلة في يفتد ووقعت
واجبة البيع على ذلك بينهما فهو بيع صحيح والعلة بيع للاصل وحكمه للمشتري
وبقي المال في يدا الباع غير خارج في البيع اذا كان صحيحا مع اعتراف الباع
ببيعه فيما اراد ان يبيعه **مسألة** فمن اشترى ما لا مخرج له من المال اعياها
تجاهه في غراب بقرب المال ادعى المشتري دخوله في البيع وادعى الباع خروجه
ما الحكم فيه قال اذا كان هذا الخراب الذي صح فيه التنازع هو متصل بالمال
الواقع فيما يبيع فغير قاطع بينهما في القواطع فهو داخل فيه وتنع له في البيع الواجب
حقه شرط الباع حين البيع ربيحه ذلك وان كان بين المال والخراب تنوع
في القواطع التي تحجبها فالباع غير واقع عليه في ظاهر الحكم وحكمه ما كدر حتى يشترطه
المشتري والى علمه **مسألة** السيد يمنان خلفان قال ان بيع الاعمي غير
قائت عليه لا بوجوه كان جبارا او فظيا فاداهم ينقصه الاعمي وانتهى فحق ثبوت
النقص للباع باختلاف وان نقصا الباع بعد تلاف الاعمي فلا يقرى على ثبوت
النقص حتى يقرى ان يراى نقص بيع الاعمي طريقا لهما لانه وفيما اراد ان هذا
القول انظر والعمل به اكثره واما على راي موله فاسد الاصل فعلى قاده لم ينع
فيما المتأتمنة ووجه كل منهما الى ماله والى علمه **مسألة** ومنه فمن باع ارضه
على اخر بيع جبار وقتعه هاهنا الباع حين وقوع البيع بعنه باطل القبض اعني
هذا البيع والتقدم لاه قال ان وقوع واجبة البيع في الارض بقصور مقام
القبض فتعدو بايعا فمشتريها على ما انفق عليه بعد قيام البيع فيها جازان
لم يكن شرط البيع بينهما على ذلك لان الوقت المزموع في الارض ان وقع البيع
فيما قبل البيع حله فهو غير داخل في البيع او حكمها حكم غيرها فيما عدى
لان فيه الزيادة معا وقع عليه والى علمه **مسألة** وعنه فمن اشترى ما لا لاه
وبقي في يده يحسن ويتعدا ان مات فادعاه ورثته انه له هل ثبت له
محموع اياه ام هو باق في لاه على صلبه بقر لنا ذلك قال فادعاه شراف
لما لم ياشتره لانه فقار في يده بعد صحت شرائه لها لاجل ملكه
وفيما مد لا يخرج من ملكها حتى يصح انتقاله اليه بوجوه من الوجوه او بتعيين ملكها
لنقصها واعلمها فلم يغير دعواه تلك ولا صح منها كغيره عليه فيثبت يكون
حكمه لانه ترك الكثير حتى كما ان اظهره كحجة المشتري وما لم يصح ذلك
فالقول فيه على ما تقدمه ان حكم المال لاه لان الاقارب يعينون بعضهم بعضا

في قيام امره

في قيام امره على ما
بين الناس خصوصا بين
دعوى باع ما له
لانه ما لم يراى
القبض عليه لم ينع
فما اعلى في الجار
وقد قيل في الاقالة
انقصه المدة ولم يرض
في ردها واذا لم يرض
لها التمسك به وقد قيل
الشارة والى علمه
في وجوب الغير
ذلك ما ذكره الشيخ
استدعى في الرجل ان
الاشارة تغلب
داخل جبارا
عليه لانه لم يرض
بمنه فقلت له
قال لا اعلم ان عليه
ان يرضى ان يرضى
منه لانه ما كان
وقد قيل في الارض
منها على الجار
منه لانه لم يرض
اجل تعداها لغيره
رضا واخره من
رضا لانه لم يرض
مأس لانه لم يرض
منه لانه لم يرض
منه لانه لم يرض
منه لانه لم يرض

وعلى ذل فأنه تم فليس للشتر ولا لغيره المال الذي اشتراه على ذلك بيع ولا
غيره لأن المسلم على شتر وطه ما له يجلد الشتر حراما أو محرما حلالا أو على
دأى فلا يطلما فأنه لا يكون الحكم فيه على ما مضى لأننا لا نأبى البيع والمال
حكمه راجع إلى ما بعده وليس للشتر في هذا سبيل على كلا الوجهين وأما علمه
مسألة وعنه وسالته عن ما عا ما لا يعبر وأشترط الأقاله هل ثبت
هذا الشتر والبيع أم لا قال إذا كان شرط الأقاله معلقا ببيع فقد
عرفنا في ثبوت البيع مجرى الاختلاف وقد قيل في ثبوت البيع على
شتره وهل سلطان له لأجل الشتر المعلق به وعلى نحو ذلك يوجد عن
الصالح وأما علمه مسألة وعن بيع للعبد وهو يعلم أنهم عبيد
وهو يبيع في جنه أو في السوق فعلى ما وصفت فإذا كان مبررا لنفسه
للبيع فهو بائنه فلان يبيع للعبد والصبيان ولا يملكهم عن شتر وان
كان مبررا لنفسه للبيع ولا يعرفه فأنه لا يبيع للعبد ولا للصبيان
حتى يملكهم أو يملكهم وأما علمه مسألة قال محمد محبوب عن
رجل باع لأخيه جارا بعشرة درهما وأعتز به سيفا بعشرة دراهم ثم رده
لجاره بربوب فيهما درهم الشتر فأمره من جارا وأما باع برده السيف
بعينه فباع به وقبضه وطلب من الصقالة فلم ير ذلك أبو عبد الله
فقال لا يعبده فكيف لا يكون السيف لما عتزه قال يكون السيف
بعينه وإن لم يقدر عليه فقبضه لأن الصلح لما بعته فاسدة فأنقض
ذلك كله لأن يكون شتر منه السيف شراء بعشرة دراهم قلت
وكن كذلك شتر ثيابا فقصصها ثم أنقض البيع فلا يكون له ثواب القضا
قال نعم وعن أئمة غيلان وسبح ربه عن رجل اشترى ثيابا
بمائة درهم فأعطاهها عشرة أجرت ثم أدرك في الدابة وردها
بعب قال لا يبرئ الدابة من ثمنه ولكن قال في الشفع وأما علمه مسألة
قال محمد محبوب كل المستحق من الدابة هو في حكم عبيد مرقه ودر
ما استعمل وإن عزم غرامه من حب لماعزمه قال غيره لا يبرئ الدابة
إلا المقتضب والمحذوف قال أبو بكر عليه وسلم الخارج بالضمان والخارج
ما استخرج من غلال الموال والضمان ما ضمن من سلامة الشيء إن تلف في
يد المضمين ما نه ويدخل في هذا الاختلاف في المال المستحق وما يورث بالبيع
وعنه ذلك وأما علمه مسألة وعن رجل اشترى من رجل حلاب فترى على يده
بلعق فخرج قتر فأكله هل يلزمه قال نعم في ذلك باختلاف
فقال من قاله يلزمه الشتر وقال من قاله يلزمه فئمة ذلك وقال بعض

انه يلزمه مثل ذلك ان لا ينفذ في مثل غيره وانما علمه **مسئله** وفيه قد مر
 بطعام من بلد الى عمان فبلغه لعلنا ببلد فاراد على طعمه فليذكر وليس
 للسلبان منه اما ينعى من يشترى به محل اذا خاف الضيق وروايت معرجت
 وزيد عن فلان ببيعته متى شاء وحل جيت شاء وانما علمه **مسئله**
 عن رجل اشترى من رجل سلعة بدينار فباعها بدينارين فباعها بدينارين
 فان اراد ان يعطيه بدينارين فله ان يبيعها له فذكره قال معي انه قبل ذلك ومع
 ان بعضا يقول انه لا يجوز له ان يبيعها لغيره الا بغيره لانهم يشهدون ذلك بالعرف
 والصرف لا يجوز الا بحاضر والغول الاول يخرج عن ذلك انه مضمون وان يقضيه
 مما عليه قلت وكذا اذا كان البيع بشئ من العوضين مقدرا الى اجل
 هل يجوز ان ياخذ بدينارين او بدينارين او بدينارين او بدينارين لا قال معي
 انه اذا كان بشئ بدينارين بالصفحة او بدينارين بالصفحة او بدينارين بالصفحة
 من العوضين لا يجوز له ان يبيعها لغيره الا بغيره لانهم يشهدون ذلك بالعرف
 ان ياخذ بالصفحة او بدينارين بالصفحة او بدينارين بالصفحة او بدينارين بالصفحة
 لا يجوز له ان ياخذ به غيره وبعض لا يجوز له ذلك وانما علمه **مسئله**
 ومما لا ينعى عن رجل هلك وخلف مالا وورثته بلغوا فيه مائة مائة مائة مائة
 الورثة الباقين شيئا من المال هل يثبت ببيعته اذ لم يبقوا الباقون قال
 معي انه لا يثبت على رضى الباقين ولا يترك تكبير فيما تلمزم به المحجة من ترك
 التكرار وعلى كل المحجة في ذات نفسه فيما يلزمه قد قلت له فثبت على
 الباقين ترك التكبير قال معي انه قبل يثبت عليهم ترك التكبير وقيل
 لا يثبت الا ان يرضوا بذلك قلت فهل عليهم ايمان المشتري انهم ما رضوا
 بالبيع وبلغ اليهم ونقض البيع هل ينقض المال كله قال معي انه
 اذا كان البيع صفقة فقد قيل في ذلك باختلاف وقال معي ان ينقض
 كله لان الصفقة معلولة بدخول حصصة اليتم وقال معي ان ينقض
 حصصة اليتم وحدها ويثبت حصصة الباقين اذا ثبت البيع عليهم برضي
 منهم او بحجة تثبت عليهم ذلك قلت له فهل على اليتم عين المشتري
 انما رضى بالبيع بعد بلوغه قال هكذا عندي ان عليه اليتم ان طلب
 منه ذلك قلت له فان كان المشتري قد استعمل في المال غلة هل تكون
 الغلة للمشتري قال هكذا عندي ان الغلة له ايضا له المال لانه لو تلف
 المال كان ضا منا لخصصة اليتم قلت له فان استحق بعد ثبوت البيع له
 هل تكون الغلة له قال الغلة عندي ان استحق المال ويقاصى المشتري

كل بيع و
 طاعة لا وعلى
 المال
 العلم علم
 ان يثبت
 ان يبيع
 مع على
 قد عن
 لم يغير
 نفسه
 وان
 بيان
 عن
 فذكر
 نصف
 لانه
 سيف
 نقض
 ان
 انقضا
 بانه
 ها
 ان
 ردد
 لانه
 ان
 في
 ب
 م
 م
 ن

ولم يبيع أحدهما قبل صاحبه كان المالك بينهما نصفان وأما الذي عثر
 فيجب أن يرد الغلة على صفة هذه وأما علمه **مسئلة** ومنه وفي رجل
 اشترى من رجل شيئا من المتاع مثل زراعير كذا كذا كذا مثل ما يبيع فباع
 الرجل بها تحت لفظ طلب المبيع القبيح على حساب البيع الغالي وأما
 المشتري لا الذي أرخص كيف الحكم في ذلك **مسئلة** قال إن هذا بيع غير ثابت
 فإن تناهما على شيء فالتش والافلا بيع سلعته والمشتري إذا لم يكن كان
 سلم إلى المبيع المتش وأما علمه **مسئلة** ومنه والعبد إذا باع بعد أحد
 شيئا بل لا يبيعه أو يبيعه بغيره لا يبيعه وأما السيدان سلم ذلك ولم
 يأت بعد الوفاء ما يلزم العبد في ذلك **مسئلة** قال إذا لم يبع أحد من
 ذلك وأبكر السيد للآخر والحق لم يلزم السيد ذلك بغير صحة والدين يكون على
 العبد حتى إذا عتق وما ولا يلزم السيد حتى يفتنه عده إذا أكر الرضى
 بذلك لا بالصحة أن يرضى له أو أدرك له وأما علمه **مسئلة** الشيخ عبد الله
 بن عثمان وفي رسم العبد هو عيب أم لا **مسئلة** قال أما الوسم على الصداق
 وبهية فليس هو عيب وأما الوسم الذي في العلق فهو عيب يرد به البيع إذا
 كان الوسم قبل البيع وأما علمه **مسئلة** ابن عبيدان ومن وكل رجلا ببيع
 له ما لا يملك له شيئا فباعه بعروض فلم يرض الموكل بهذا البيع أثبت أم لا
 قال أنا لو وكلت لأرباع مال من وكله بغيره نسيته ففي ذلك اختلاف
 بين المسلمين قال من قال ببيع الوكيل جائز بالنقد والنسيئة وقال من قال
 لا يجوز ببيع الوكيل بالنسيئة إلا برضى من وكله والغول لا وراحت إلى أن
 يبيع الناس بالنقد والنسيئة وأما إذا باع الوكيل بعروض فالتأ الغول لا يثبت
 على موكله وقال من قال ببيع الوكيل مال من وكله بعروض جائز والغول
 الأول واجبات وأما علمه **مسئلة** عن أبي محمد إذا قال المبيع للمشتري
 للمالك فكما لم عرف ولم يكونا عند البيع تقاررا على المعرفه فالقول قول
 المبيع مع مبيته وإن قال المبيع أنا بعت كذا هذا البيع وأنت غير عارف
 به فقال المشتري بل أنا عارف به قال القول قول المبيع مع مبيته والله أعلم
مسئلة وعن رجل باع غلاما وعلى الغلام قبض وعمامة وخفان قال
 المبيع القبيص والعمامة والخفان لي وقال المشتري بل هو لي قال أبو عبد الله
 إذا كان الذي عليه لباس مثله فهو للمشتري إذا لم يستثنه المبيع وإن كانت
 الثياب وبإدخاله لغيره فله المبيع إلا أن يستثنى المشتري وأما علمه
مسئلة وجميع ما اشترى للمشتري مما يقدر عليه من الثياب والحديد
 والأمتعة إلا نظر إليها المشتري ولم يقبضها وهو على مقدره وقبضها فخطبت

حقها كانت
 معني
 وان شاء
 فبذلها
 قال
 ليه بوجه
 لا مال
 فلا ينظر
 أحدهما
 فخطبت
 على المشتري
 نفس
 إذا عارفا
مسئلة
 عليه
 ما من
 سرج
 ومال
 ولو كان
 لا يرد
 سلمه
 سيرة
 بيه
 في
 ت
 في
 ر
 ل
 د
 إذا
 ن

فوقه مال المشتري اذا كان المشتري على مقدرة فربضها واما اذا كان المشتري
لا يقدر على قبضها مثل رائدة لا يقدر على قبضها الا حتى يطرحها والذئبة تافس
ثم تلفت في ذوقه مال البائع حتى يسلمها اليه البائع فان قال المشتري لبائع
دعها انت برئ منها فهي مال المشتري والذئبة علم **مسألة** وكان
معها البطح والرمان والازرق ونحو هذا يريد بيعه يجعل البكر فوق
الصغار فلا يكون غشا وهذا يزيد المنافع اذا كان المشتري يقف على الجميع
ويراه وكذلك الجارية بينهما سيدها المبيع فافترقها وضبط شعرها
ويكحلها لتزى لها حاسة جميلة واذا خاصية اللون ولا يكون هذا الفرس
كذلك عن محمد محبوب **هـ** وقال غيره جائز للرجل ان يترقب الجارية اذا اراد
بيعها والفرس بينهما بالتمام والسرج العالي ومن ترك الحمل بالاناء الحسة
والرجل الحسن اذا اراد بيع ذلك والعش هو تغطية الصورة واظهار الشيء على
غيرها هو به مثل الثمر يكون لو بين احدهما اجود فحصل الاجود فوقاً وكذلك
نحت اذا فعل به مثل هذا ويسقيه الماء او يجعله في المكان الذي لم يزر
وما يباع بالوزن فيجعل فيه مثل هذا الثقل **مسألة** ويجوز
بيع الفرس على مقتضاه ولا يجوز على غيره وقال محمد محبوب فقول بين
السلف والقرض وباع الذهب والفضة بالبطء وهو حاضر والى اجل
فلا يجوز ذلك بنقد ولا نظراً لا الذهب والفضة هي امان الاشياء وليس
الاشياء هي امان للذهب والفضة وجاز ذلك ان يقول قد بعته لك هذا
بحري بدينار ولا تقول بعته لك ديناراً هذا بحري والذئبة علم **مسألة**
ان جميع البيوعات اذا افر المنياعان عرفته جاز بيعه لا الحيوان فلا
يشتريه الا حتى يحصرا فلا وقعت صفقة بايع عليه وهو غائب فللبائع
والمشتري نقضه واذا وقع البائع وقبض الحيوان مشتريه وجاز ومنعه
ونصرف فيه وعلم بذلك البائع ولم يغير فقد اشت البائع ولا رجعة لاحدهما
والذئبة علم **مسألة** ومن اشترى شيئا مثل الخبز والنا رجل وكسره فالتفت
فوجد فاسداً فانه يرد على البائع فضل ما بين الفيتين سالماً ومكسوراً
لان الخبز والنا رجل الذي لا يت فيه له فيه وينقص به فان غاب به
ثم كسره لم يلزم البائع لان ذلك مما يحدث وانما لا يعين البائع حلف الله
ببيعهم حوله وانما رجلا ولا يعلم به عيانه فيكتم اياه والذئبة علم **هـ**
باب لا والروا والسلف والمضاربة والفتراض **وما يجوز**
من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك
عن الشيخ صالح بن سعيد اللمني وفيمن اتفق هو ورجل على ان يدفع اليه كذا جري

حت بكذا لا ريب على ان
 القول به يذهب الى ان
 حلا لا له قال ان
 فليس له ان واحد شي
 الى وجه المصادفة وان
 هذه القوم والراعي فهو
 من غير ما اذا قلنا ان
 يجره من هو بيدي
 يجوز وان علم
 لا يكون السلف
 بل هو الحرف في
 من حان وان علم
 كل الموزع منها يوم
 فمعه ما قال ان
 بل انفسه فلا يجر
 على ما تفت وفي
 من نوران المصادفة
 غير ذلك اكل وبوز
 الح والقر وغير ذلك
 يكون اذا لم يجره
 الح اذا كان من
 يكون الخ بينهما
 فيها عينا يجوزها
 حها الكفر بالخ ومنه
 ريت وهو لا كثر
 مات احدها والمصا
 فلان ان يكون قض
 ومنه ومن
 جولاها مضادة
 يجوز ان يجوز
 القول به

اذا رجعوا الى نصف الزرع بعدت الزرع فهذا لا يحرم عندك اذا لم يتناقصا ولو لم
 يقبض صاحب المال ماله والى ما علم **مسألة** وسالت عن المضارب ورب المال
 اذا اشترى أحدهما من الآخر شيئا ما هو مضاربة بينهما فعلا فكل يحمل عنه واراد
 الخلاص يلزم مدته لم لا **قال** ارجوا ان لا يلزمه شيء وانما كراهية ذلك في
 الاثر ان يشترى رب المال الزمالة وان يشترى المضارب من نفسه لنفسه
 ويقتل ذلك الذي ذكره رب فارجوا ان لا يضيع عليه ذلك والى ما علم **مسألة**
 عن الشيخ عبد الله بن محمد بن عثمان وفي رجل اعطى رجلا دراهم مضاربة ثم ان المعطى
 ارسل عنده المعطى وهو صاحب الدراهم من تلك الدراهم ليشترى لها سلعة
 ليبيعها يدخل في ذلك كراهية لم لا **قال** لم علم فيه كراهية واما الذي هو موجود
 في الاثر وليس له ان يبيع على رب المال ولا يشترى من رب المال بالدراهم التي
 للمضاربة لان ذلك ماله ولا يجوز ذلك وان دفعه الى رب المال دراهم
 فالمضاربة واخذ منها ما وطعها كان ذلك رب المال وصارت المضاربة
 متاعا لا يجوز به المضاربة وتنقض وكذلك اذا اشترى من نفسه فاما اشترى
 ماله فيه حصته وحصته الشريك مجهولة لا تعلم كم انقص البيع فلهذه الجهات
 والمضاربة لا تجوز والعروض مخرجه مجهولة لا يطرق الربوا والى ما علم **مسألة**
 ومنه وفي سلف رجلا فيهما درهمين كل واحد منهما بكذا متقا لا فاضة الى
 اجل كذا بنيت هذا السلف ويجل ام لان **قال** ان كان هذا النوع معروفا
 كيد لم يضر ذلك عندك وان كان مجهولا لم يحز وفي كتمان عليه بعد حوله
 اختلاف في تخيله وتخرجه والى ما علم **مسألة** ومنه وفي معطى رجلا
 دراهم مضاربة ثم اراد ان يجعلها للخردين عليه عن صاحبه صاحب الدين
 يجوز ذلك ام لا **قال** اما في معنى الحكم فانما لقرنها وتم المقر ولها
 فعل المقر فيها جاز ذلك في الحكم واما فيما بينهما وبين مدته في عندنا على حالها
 حتى يقبضها الذي له الدين واما المضارب ان يضارب فيها بعد ان
 يقبضها منه ويدفعها اليه والا فليس له ان يضاربها الا بالاول وليس للذي له
 الدين ذالم يقبضها ان ياخذ منها والى ما علم **مسألة** وسالت عن الزمان وفي
 المضارب اذا اخذ دراهم بالمضاربة من عند الناس شيئا يجوز له خلط جميع
 ما اخذ من جميعه من نوع مشورة لهم ام لا **قال** لا يجوز له خلطها الا اذا كان
 ارباعها فان خلطها بغير رايهم ضمن حتى يوصلهم فان وقع ربح في مواهم
 بعد ان خلطها فالربح عزله لا يابس الاموال ولله هو قدر غنايتهم
 عندي والى ما علم **مسألة** ومنه وفيمن اخذ دراهم من عند انسان مضاربة
 فاشترط عليه ان يضمن عند كذا الدراهم يحل هذا الشرط لانه بعد القبض

امر يتقبل

ام يتقبل المضارب ويملك
 عليه جدا **قال** اما
 بعينه او يملك من
 ربحه واما العدم
 والقبض على ربحه
 عن الشيخ سليمان بن محمد
 صاحب الزمالة **قال**
 والمضاربة فاما لا
 دخلت في هذه
 فيها او صلح فلهما
 ان شاء الله على قول
 انما هاتمت وان
 الزمان بين مدته
 وصارت بينهما
 جميع ذلك درهم
 له ذلك انما
 يكون حظه هذا بقدر
 والهادي بل الناس
 بل سواه فان كان
 في عندنا جاز له ان
 سليمان بن محمد
 او على كراهية منه
 ذلك الغير وذلك النوع
 في ذلك او على كراهية
 مجهولة لا يجوز ان
 فيكون على العدم ولا
 عن غير رايهم من
 ويستعمل من ربحه
 في يوم ام لا **قال**
 اما ان لا يضمن

يردها الى صاحبها وجعلها في دراهم المصاريف وتساها ما يربح في امر على
قول واصدا علمه **مسألة** اوسعها اختلف في نفقة المصاريف والمال
فقبل له نفقة بالمعروف شرط اوله بشرط وقيل لا نفقة له الا ان يشترط
فان شرطه كان له نفقة شارى نفقة فاقمة وقيل بشرط اوله بشرط
فد كبحر حو حشر شرطه شارى نفقة فاقمة وقيل ان كان سنة البلدان له
النفقة في المصاريف فلا نفقة وان لم يكن كذلك فلا شيء له واصدا علمه
مسألة الصحيح في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط
يشترط في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط
وتعذر اولها صمد بالذي لم يربح ورأس المال فاكس اختلاف في قوله
في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط في المصاريف ان يشترط
فقال بيننا بقوله اوبقاص صمد بالذي لم يربح ورأس المال فاكس اختلاف في قوله
هل يجوز له ان يعطي رجلا رأس مال في بيع بينهما او يبيع له ميثاق وهو يعلم
انه يبيع في البيع ونعم اذا اشترى قال جاز وان اراده بفعل كذا كثر
عليه بلسانه وليس عليه علم الغيب ولو كان لا يجوز ان يعطي غير الثقات
من مخاف منه ما ذكرت لم تخبر مشاركتي في بيع ولا البيع والشراء وغير
الثقة وبعض الفقهاء قد يترك الشراء عن ذكره وشركته وحده في البيع والشراء
ولو كان ذلك لا يجوز مشاركتي ورأس المال قد ذهب له باخذ لهما مكان
المحلل ورأس المال واصدا علمه **مسألة** على الشيخ احمد بن زيد عن رجل احد
من عنده رجل درهم للمصاريف له فيها بنصفه ونحوها ومصاريف له فيها فابيع
والشراء فلم يبيع له منها زعم بل خسر فيها يكون القول قول الذي مضارب
فيها في الخسارة ام لا قال القول قول المضارب في الخسارة في هذه المصاريف
لانما يبيع فيها فانما يربح صاحب الدرهم يمينه في ذلك فعليه يمينه على
كتاب الله قد خسر في هذه المصاريف التي مضارب له فيها كذا وما خسر فيها
واصدا علمه **مسألة** ومما في المصاريف لا يجوز الا ما للدرهم والذباير
في اكثر القول وكان في المصاريف بدها وعرض مقومة بالذباير فبده مضافة
منقصته لا تثبت الا بالمتماثلة وانما هذه المصاريف لم ينقصها فليس
ذلك محرم وهو خلاف مع المتأمنه واما المصاريف اذا جعل له فاعطاه
رأس المال المضارب ان يفعل في ماله ما شاء واراد وجعله وصية بعد ماته
ويقبل في ماله الذي عنده بالمصاريف ما دام مسافرا به ما شاء ثم مات
الذي لم فلا يجوز للمضارب ان يتخير في مضاربه بعد موته ومضارب
لان تلك المصاريف قد انتقلت لورثة المضارب وقد بطلت باحتد فيها

يعرفه على صفته هذه والعلامة **مسئله** وسالته عن محتاج الى دين
لعبا عند حاجتنا وبذر زرع ارضه ولم يقدر للرجاء بحسن وجوابا بحسين
قال اخذ البذر وبذر زرع ارضه واخذ الحراب ويحييه عباده فاذا كان وقت
القضاء سلم يحيى بذرجه ورجاءه ويغفر له ويقول لما قبلا لا املك عند ولا
املك فاذا اخذت انت قد ميزت وصارت الزمان ديناً عليه لا برأه
لهمنا الا ان يؤد بها قال الخلف ويسحب لان يعلم يوم القضاء ان
الزاد حرام لا يحل له وهي من الزاد الحرام يظل ابن حلال قبل قوله فاب
ورجع الى الحق فلما افضى وان لم يفعل فقد برئ الذي عليه الحق هكذا عند والده
اعلم **مسئله** عن الشيخ ناصر محمد بن عيسى عن جده عن جده عن جده عن جده
قصه مضاربة ثم ان الرجل المضارب لما ضارب هاربا لا رنة قصته
ولم يعلم المضارب رت المال خارج حتى ضارب هاربا فانه وراثة وراثة
حتى خرج منها قدر ثلثها ثم لا رنة قصته ولم ياذر له رت المال ان يضارب
فيما لم يزل الرجل المذكور في رت المال لا قاله قاله فاذر عند رت كان
صاحب المال حتى المضارب ان لا يضارب له في هذه الدراهم بعينها فخرج
فيها فليس للمضارب ان يضارب بها ويحكمها وان لم يجد له حدا فلا اعلم بها
بمنعه والمضاربة هافق بوجه واسر المال على حاله لان يقسم الزرع ثم يقسم
بها فانية فان راس المال يكون على معنى ما جرت به العفة وان خرج بالبحر ولم
يقسمها ففي ذلك اختلاف قولنا ان راعى على حاله لا ور وهو انما يقول اذا
يقسمها والعلامة **مسئله** عن الفقهية بنت لاشا ان السلف لا يحل للرجل
على انما يقول بزرع من مال الهاك بغد حقا فاذا كان في مال الهاك وفاء وبترك
الرجل على السلف فاذا دخل الرجل السلف شترى له او حتى من سلفه وقضا
اياه وان لم يكن في مال الهاك وفاء رفع لصاحب السلف بقدر ما يقبضه
من مال الهاك فاذا حل الرجل شترى له من سلفه ولا اعلم ان الموصى ان يعطيه
دراهم والعلامة **مسئله** ومن سلف من رجل سلفا اسره وقرأ فلما حل
الاجل لم يجد من ذلك يقضى ما عليه الا عند صاحب السلف فذهب اليه ووافقه
على من شترى او سر من سره على ابيع ولم يشترط في ذلك شرا فقاما معا عليه
ومن رجل ولا وزن يكون بينهما فلما ان قطعا التمس قال المتسلف للمتسلف خذ
من حقلك ومعا على كذا يجوز له لا قال ان هذا لا يجوز حتى يكمل الحب كيلتين
او رونا البسر حتى يرق للشره وقرع للقضاء ولم يكن بينهما شرطا بل اطلقا
ولم يكن ابيع الذي عقده نظره بل كان نقدا وفي النقد اختلاف ايضا قول
ان ابيع من سلف للمتسلف بسبيل سلف لا يجوز نقدا كان او شيئا

فأمر على
بالمال
أن يشترط
بشرط
أن لا
والله اعلم
بذوات
علمه فنهى
في قوله
الحق
بالدليل
ويعلم
ذلك
است
وعبر
كان
جدا
جامع
رب
لضاد
هي
ما
بابر
ضاف

وفوق النقد يجوز وبالنسبة لما يجوز ونحن نذكر ذلك وأصله **مسألة**
 ابن عبيد الله ولا يعطى آخر سلفه وقال له بعضا وكل نصف الزوج فهذا لا يثبت
 إلا أن ينفذ ذلك **مسألة** وإذا سلم رجل رجله لغيره مضاربة بجوزي وأخرج وكنتهما
 المعطى على نفسه في زوجه فلا يجوز لصاحب المذلة لهم أخذ الزوج والله
 أعلم **مسألة** وقبله بفقهاء المضارب وكسوته على نفسه وأقاما
 يعني المال نفقته عنه فذلك له **مسألة** وكذا كل ما اشتراطوا كسوة وغيرها
 وقولان كانا المضارب يعمل بمده في المال فيكون له أن يأخذ أجر ذلك وأما
 كراء المنزل والذئبان كانت له فلا بأس أن يأخذ كراء ذلك كما يكون لغيره
 والله أعلم **مسألة** وإذا عطا رجلا ما لأعضائه ولم يجده في حقه فذهب
 الرجل فربح به فذهب الزوجة فلا يلزمه شيء وإن اشتراط صاحب المال
 على المضارب لضمان النقض المضاربة وكان الزوج كله المضارب والله
 عليه وأصله **مسألة** ابن عبيد الله فمن عليه شيء وسلفه لقطن
 واشترى من عند سلفه قطنا وأراد أن يوفيه أياه فلا يأخذ الأوزن
 ثان وإن كان رجل هار قطن سلفا وقال هذا رجلين فبهما هار قطن
 قد وزنه كل قبل السلف صدقه ورضيه فلا يجوز رفض السلف إلا
 بوزن والله أعلم **مسألة** ومنه من فاقض مال فيه شبهة والي تفت
 إلى اليوم ومكنا فجازها اليوم أناس وفي أيديهم إذا أخذ عن ذلك المال
 مالا فلا مملوك الصحيح كيف يكون حال القياض يكون مثل المشكوك فيه
 إذا هو عوض منه أم لا **مسألة** قال المال الصحيح جائز ولا شبهة فيه ولو
 أخذ عوضا عن المال المشكوك فيه وأرجوا أنه لا يخرج فلا اختلاف أنه لا يجب
 ذلك وعن الشيخ ناصر عيسى أن الشك لا يحرم الأصل حتى يصح ما هو عدل
 ويعسر أن لا يحرمة من خا ولا وإن لم يعرف فلا بأس بذلك وفي بعض القول
 أن لذات بأخذ الحلال يعرف لصاحب الحرام في القسم أن كان حرمته بجدة
 إذا رضى صاحب الحرام والله أعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر عيسى وفي رجل
 أيتيم أعطا رجلا درهم الأيتيم يضاربهما بنصف الزوج أيحى المضارب
 ربح ما قوطع عليه ويجوز للوكيل فعله هذا أم لا **مسألة** إذا خرج ذلك فخرج
 الصلاح فلا يضيّق ذلك عليه على قول وإن تلف من شيء فعليه جمانه والله أعلم
مسألة عن الشيخ سليمان بن محمد وملاذان السلف لا يجوز للمال بالدرهم
 والذئبان يوزن معلوم ونصف الخبز أو التمر معلوم ولا يجوز للمال بالدرهم
 بالعرض جازن السلف بالذهب والفضة ولو لم تكن مضاربة إذا كان يوزن
 معلوم كل متقال منه بكذا في الخبز والتمر والله أعلم **مسألة** ومنه وإذا اشتد

المضارب

المضارب لله الله المضارب
 وحصل فيهما مضارب
 وكل مضارب
 عن الخبز فليس مضارب
 عليه زوجة بعض
 أو غيره بعض شذوذ
 له دون قدر بعض
 والاختلاف السلف
 وإذا جعل على المضارب
 بغيره مضارب
 على ذلك أن تضارب
 في ذلك بعضه
 الله **مسألة** الماشي
 ذلك وهو لا يجوز وهو
 ذلك ولا يفرق ذلك
 في السلف والاختلاف
 أن يكون ذلك التمر أو
 الظلمة لا والله
 الله السلف
مسألة عن الشيخ ناصر
 والأصله
 والله أعلم **مسألة** ومنه
 من على سلفه المضارب
 في الخبز ذلك والله أعلم
 بغيره مضارب
 على غير المضارب
 ما لا يجوز عليه
 أن يبيع ما يبيع
 المضارب
 معروف
 الله الله
 السلف

المضارب بدلا لهم المضاربة مسلفة ومات قبل ان يبلغها فان بيعت وحصل ثمنها شيء فالزوج فانه بينهما على ما وقع واشترط بينهما في ذلك ونصيب المضارب يدفع الى ورثته على قدر ميراثه والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عيسى بن سعيد رحمه الله في أحد السلف والمتسلف جنس ما سلف عليهما او وجه بعض رضى المتسلف اذا لم يجد المتسلف جنس ما سلف ووجه بعض شد في ذلك وقال لا يجوز له الا اخذ جنس حقه وبعض اجاز لدرون حقه وبعض اجاز لمن ياخذ افضل من حقه ويورد فضل القيمة واختلاف السلف بينه وبين الاخذ يرضى له جائز والله اعلم **مسألة** ومنه واذا جعل على المضارب فالزوج كذلك لا رية فصدة **نصاب** الدرهم وما بقي فيهما نصفان فمعه عند مضاربه ومنقصته وللشريك ان تناسما على ذلك وان نقصاها فللمضارب عتاقه ولا ضمان عليه ان وقع نقصان من قبل يمينه وشرا ثوبا اذا كان محتجدا في نظر الصلاح لصاحب المال والله اعلم **مسألة** الراعي ان قولية السلف قبل حمله يختلف فيها قولون بين ذلك وقول لا يجوز وهو مثل بيع الدين واقا بعد محله قبل قبضه فلا يجوز ذلك ولا يعمل في ذلك اختلافا والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز الشرط في السلف وفي القعدة كانا السلف او القعدة حبا او قرضا او قبطا على ان يكون ذلك التمر واجبا والقبض والملا الغلاينة ويكون الوفاء في البلد الغلاينة ام لا قال فيهما يجزي في الاول على ما جاء في ذلك فلا خلاف ان السلف تنقضي اذا وقع فيه هذا الشرط وكذلك القعدة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله وفي اعطاه درهم ببيع المضاربة والادمنه ان يشته في ذلك شيئا ان لا يجوز ذلك في اكثر اولى فقهاء المسلمين والله اعلم **مسألة** ومنه ومنعده شيء من الدرهم والادان يدفعها الاخر من اجله مثل السراج وغيره على سبيل المضاربة على ما يتفقان عليه فالزوج فانه في ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه يجوز فضل السلف في حمله برضى المتسلف على قول بعض فقهاء المسلمين والله اعلم **مسألة** عن الشيخ علي بن سعيد المحمدي رحمه الله ان المضارب اذا دفع لدرهم لم يضارب بها ولم يقع عليه فيها شرط في بيع الحاضرة والسيئة فلم يضارب بالدرهم ان يبيع بالحاضرة والسيئة والله اعلم **مسألة** ومنه واذا قال المتسلف للمتسلف منه اعطيتك هذه الدرهم في كذا وكذا جريا او اجتجب به معروف او في كذا جريا بغير معروف او في شيء من اليد ولا حتى تنقضي ايدى الناس في كل معروف منها الى اجل يتفق عليه في الايام والا شهر او اثنين بعد ورت الدرهم فهو جائز وحلال ولو لم يكن في السلف

ذكر ان كل درهم في كذا فالحق او التروان وزنها السلف على غرضه المتسلف
 وعند عقد السلف علمه بوزنها وصدقه على ذلك الا وثق المتسلف المتسلف
 فعلى حكم الاطمئنان لا يصدق لانه يوجد في آثار المسلمين اجازة السلف بالدرهم
 عدلا وغير وزن لها وانما يجزئ ان توزن الدرهم عند مقاطعتهم والسلف
 وان كل درهم في كذا الجنس الذي يوفى فان فيه السلف مع معرفة مائة
 سلف وان سوان يعلمه وزنها عند عقد السلف واعلمه بوزنها بعد
 ما عقد السلف بيوم او ايام وانما فعلى قول اجازة المسلمين السلف
 بالدرهم عدلا ولا وزن فلا اقول انه غير جائز واما على قول لا يجوز السلف
 بالدرهم الا بوزن لها عند السلف فلا يجوز معه ما ذكرت وانه **مسألة**
 الصحيح جدا انه الذي سلف في مزاوت برولم يذكره وراى الاجناس
 والبر والتمزاجاس كثير كيف يوزن ذلك قال اما التمر الا لافوال لا يجوز فيه
 اختلاف واما الحث فقد قلناه جائز ولا يحد بمسائنا والداد علمه
مسألة ومنه وزقايض المدرسة واخذ خيلها واعطاهما خيلا من
 عند ضعفه وعنه صلاحها في نظر العلم والقباض ليس على يد بعرف
 ذلك من تقسم على ذلك لا يجوز له ان يستغل هذه الخيل الزلم بقدر على درهما
 تكون الشهمة في الخيل التي اخذها المقايض لم يمتح معه ذلك ولا شهمة
 على المعلم قال اذا كان المال قائم العين فمرد ذلك الى حكا المسلمين
 عليهم تغيير ذلك ورذاصل المال على صلا الاول وان لم يقدر المعلم على
 ردح فالحاكم هو القادر وانت ايها الحاكم عليك منع الزور ورذالها
 فان لم يحصل لهذا المال ردح بوجه والوجوه فلا اقول بتغيره عليه بله
 وهذا غزلة الفصاض لما في المدرسة والا انتصارها حتى يرد المال على صله
 اشد اعلم **مسألة** ومنه والسلف بافلسوس من الخناس فيها اختلاف
 بعض قال ان الفلوس من المنقود وقال بعض انها فاعروض فعلى قول
 من جيز بها السلف انها تكون بالوزن واهد اعلم **مسألة** ومنه وفي
 السلف اذا وزنه من قبل السلف وقبضه المتسلف المتسلف على
 التصديق فلا يعد هذا من الخناس وان كان قد جاء فيها لاختلاف
 وكذا كل كلما كالمستسلف وكذا ذكره سلف على قطب ايضا فاستوفاه
 وراى منها فخرج منه المستسلف فلا احفظ هذه المسئلة بعينها وان
 اقول فيها فاسا على غير هذا ان لا يعود والجواز اذا طابت نفس المتسلف
 وان رده فهو حوط واهد اعلم **مسألة** ومنه واذا كتبت السلف خطا
 من جيز خطه وانبتته في مال واخذ منها وحل الاجل ووافى المتسلف
 غير ما يكون حراما م حلاله قال لا يجوز له ان يخذ السلف ولا

الاشات

الاثبات فيه واما اعلام ذلك فلا اخفا انما يحرم السلف والاعلم **مسئلة**
 الشيخ راشد سعيد رحمه في رجل اعطى رجلا سلعة لبيعها له فباع
 منها شيئا بقدر شيئا بنسبة وجاء الى امره قال اني كنت بكذا فلما اني
 احل معلوم فان عجزك ذلك والا اعطيك فقدرت عجزك والدين في يجوز
 انك لم يقدر قوله قال تختلف في بيع مردك في نسبة فقوله بنسبة
 وقوله لا يثبت فعلى قوله بنسبة فقد مضى ذلك وثبت وليس للبايع اخذ
 فارجع عن النسبة على المقدر على قوله لا يثبت فهو ضامن له وادارضى
 له صاحب السلعة بذلك فلا يبيع فيه ربه ولا يعلم **مسئلة**
 يجوز صلح في رجل اعطى رجلا درهمه فقدرتمه لسماء وبقيارطان بان
 يكون اذا سمد النوح بكذا وان قال له مثل ما يبيع الناس يكون في مثل هذا
 البيع شبهة ام لا قال المقيمة على السلام بمنزلة القرض ولا يكون
 بيعا حتى يتاما عليه بعد حضوره وكذا ان كان بائعا ولا يعلم **مسئلة**
 وقال اذا اتت على الدرهم في يد المضارب افترس السلطان وسرق ثم لم
 يأت له صاحب المال ان يجعل ما بقي اولى يستتر في ذلك وعمل هو الدرهم
 فانزل من المال يخرج عند القسمة على راس المال واذا لم بعد ان علم ان المال
 قد تلف منه شيء فاما يكون راس المال ما كان باقيا في المضارب
 قال عبيد ولو اذن له حتى يقض منه صاحب المال ثم يرد اليه يعمل
 فيه فيمنه يكون راس المال ما بقي في المضارب والاعلم **مسئلة**
 الزامني وفيه اعطى رجلا راس مال مضاربة فضاربها سبى كثير
 وقد عرف رتب الدرهم ان المضارب ياخذ راس مال كثير فليس في الناس
 شئ في اثار رتب الدرهم ان ياخذ راس ماله ويحرم فطلبه في المضارب
 فانه بدرهم وقال له هذا حق لما اخذه منه امل حتى يعلم ان كل ذي حق
 فله راس المال واصل الى حقه قال اما اذا جاء بدرهم واكثرها
 درهم جاز لما اخذها ولو علم انه بدرهم لم يلغى وان فتح معدن ذلك
 الدرهم فالدراهم المخلوطة لم يلغى وكان المضارب غير مسئول عن بعض معدن
 اخذها حتى يعلم ان كل واحد وصلح حقه فله الدرهم المخلوطة والاعلم
 اعلم **مسئلة** وفي المقاصص والحل في هذا اختلاف فيقول يجوز على
 حال وفيقول يجوز على حال وفيقول يجوز المقاصص ولا يجوز للحل والاعلم
مسئلة اختلاف فيما يكون به راس المال مضاربة فقال لا يثبت
 ذلك ولا يكون حكما احكام المضاربة الالاءة لدرهم والدين وسائر ذلك
 والذهب والفضة والكسور وسائر الامتعة فلا يكون راس المال مضاربة
 قال فقال تكون الدرهم والدين والذهب والفضة والكسور ولا يكون

من حصره في السلف
 السلف بالسلف
 السلف بالزعم
 لعنه بالسلف
 يعرف مسد
 من وزعها بعد
 السلف
 يعرف السلف
 مسد
 الأجاس
 العجوز
 لا علمه
 بخلاف
 بل عرف
 على رجا
 لا الشهمة
 السلف
 يعرف
 لفظ المر
 بديه
 على الصل
 قتال
 على قول
 وعرف
 على
 راف
 سؤا
 هاو
 السلف
 سخط
 السلف
 لا

سأذكر ذلك في الامتعة • وقال في المال كون المضاربة بالزهرهم والدنانير
والذهب والفضة وسائر ذلك في الامتعة مما يدرك لها المثل وبحكم فيه
بالمثل مثل الحنك والتمرا والكيل والوزن والقطر وأشبه ذلك وجميع ما يدرك
بالمثل في الاحكام ولا يرجع الى القيمة في الامتعة لا في النخل والوزن والكيل
والدنانير وغيره عليه قيمة كل شيء في الامتعة والذهب والفضة ولا يكون
غير قيمة له في الاحكام والدينار • **مسألة** اختلف في رتب المائنة المضاربة
هل اجازة وليس له اشتعا فاجاز ذلك واجاز ولم يجز ذلك اخرون وهو اكثر
ما نعمل به وكذلك ما نعتد به لا يكون راس المال الا درهم ودنانير عشرين
والاختلاف في المشاركة والفقر في ذلك مثل المضاربة وما جاز به المضاربة
اجازان بشارك به ولو اختلفت النعمان من ذلك والدينار • **مسألة** اذا
اشترك جلدان في نخاع احصوا حصة كل واحد منهم والآخر في غير هذا اختلف اصحابنا
في ذلك منه فزاد جازا وجميع كل واحد منهما الى راس المال في اخذه او زاد
المفاصصة ويقسم الفضل • وقال بعضهم ان هذا لا يجوز لان الشراكة
لا تكون الا في مائة متساوية فحسب احدهما ذهب وذهب منها وما حصل
فلهما والدينار • **مسألة** وقيل في الشراكة لا تكون الا درهم كل واحد منهما
كلها واحب ان بعض يقول ان الدرهم والدنانير كلها نصف واخر ليسها
والآخر نصف اذ هي محمولة على بعضها بعض في الزكاة والمشاركة اذا كانت على
شيء واحد وعرض على درهم وعرض في مستغنى لان بينهما الشراكة • وما
الشراكة بالادان في جوارها اختلاف اجازها بعض ولم يجزها اخرون
والدينار • **مسألة** والشراكة بعين الدرهم والدنانير اذا كانت من جنس واحد
هل تساوي مال كل شريك اذا احصاه وكان مضبوطا بالكيل والوزن مثل
الحبوب اذا كانت من جنس واحد متساوية في القدر والقياس وما جرى هذا الجرى
قال في ذلك جاز ويكون ما لا يمازاد فلها وما نقص فعليهما • قلت
هل تجوز الشراكة فيما لا يتساوى مثل الحبوب بالقياس وبغير هذا في الامتعة
التي لا يقضى بالكيل ولا بالوزن قال • قلت فان تشاركوا في هذا
بالقيمة وكانت القيمة هي الجامعة لما بين المساوية لها قال لا يجوز
والدينار • **مسألة** وكذا شريك في مال مشترك لا يجوز في المضاربة اذا
كان الذي يبيع الذوق قال ابو سعيد نعم فذكر مشاركة ولا يبقى حرام
في المضاربة ولو كان البيع يلبس المسلم وبعض ترك ذلك اذا كانا جميعا يعملان
كل واحد منهما على انفراد وبعض لم يكره ذلك لان يكون هو الذي يبيع اهل الذوق
او لا يبقى حرام هذا كراهية كره ولا يبين له هنا كراهية له الا ان يعلم
ذلك والدينار • **مسألة** واذا اختلف المسلف والمستلف في الوقت الذي
يجل فيه السلف فالقول قول المسلف وعلى صاحب السلف البيعة بقتنه

محل الوقت

محل الوقت وان اختلفا في مال
من جهة الدينار والوقت
اختلفا في مال الدينار والوقت
السلف يكون المسلف والحق
وان شاء الخدمس على ان يركب
لا يجوز حتى يصح رضا معا
فما كان اذ كان بعض بعض
ونقد ان يقول ان السلف هو
المستوفى بوجه النوع والاسرار
اعرفه • **مسألة** ورأس رجب
على القولين قال السلف
وعلى القولين ان السلف هو
السلف جازي بكونه بعض
فان يكون بعضه حتى يقتدر
المستلف والدينار • **مسألة**
جائز ولا يرد عليه فلا ريب
في التمسك به في كل موضع
والسلف جازي بكونه بعض
الصنف والحق ان السلف لم يجز
واذا كان بعضه جازا كان في ذلك
مسألة والسلف جازي بكونه
صالحا فان كان السلف جازا
ان لا يكون مستغنى الا ان يكون
مستغنى في نفسه بغيره فاف
وغيره من السلف جازي بكونه
بعض السلف جازي بكونه بعض
قال بعض ان السلف جازي بكونه
بعض السلف جازي بكونه بعض
وغيره من السلف جازي بكونه
بعض السلف جازي بكونه بعض
وغيره من السلف جازي بكونه
بعض السلف جازي بكونه بعض

على الوقت وان اختلفا فقال المتسلف لم تجعل لنفسك أجلا وقال السلف
بل قد جعلنا له أجلا وهو وقت كذا فانقضى قول السلف وعلى الذي في البيهقي وان
اختلفا في الاجل فقال احدهما ان الوقت كذا وقال الاخر اني قل ذلك فانه يفسد
السلف ويكون السلف بالخيار ان شاء صبر الى الوقت الذي اراد له
وان شاء اخذ من علمه ان يحكم له به **مسألة** ومن سلف الى قاهر
فلا يجوز له حق يسمى وقتا معلوما فان سقى الى القبض او الى الصيف او الى خريف
فقد اختلفا حان بعض ونقضه بعض وقال اجل مرة السلف فلا تارة
ونظفان يقول قد اسلفتك هذه الدراهم كل درهم كذا فارجع اليه سقى او انقضى
المسمى من عمره **أنوع** فالأنواع التي يجوز فيها السلف الى وقت كذا ولعله
اعلم **مسألة** ومن سلف رجلا ولم يدر اين يذهب فاقض من يملكه المتسلف
على اكثر القروض ان قال السلف اعطني مائة اسلفتك فلا يحكم عليه بذلك
وبعض قال اذا لم يكن القبض موضع معروف فسد السلف وقال آخرون
السلف جائز ويكون القبض حيث يحكم عليه كما ذكره يند **وقال** غيره ان السلف
ثابت ويكون القبض حيث عقد يند **السلف** وقال زهير ان يكون القبض من يملكه
المتسلف **واذا علم** **مسألة** ومن سلف رجلا دراهم علمها ان كانت
جائزة ولا يرد عليها فلا ارضاء **وقال** اجماع المسلمين ان يجوز ان السلف
في الأصول ويجوز ان يرضى الموعود في اجل معلوم **واذا علم** **مسألة**
ومن سلف رجلا دراهم يذم ويترفع وجعل الاجل في الذمة الخاصة والبراءة
الصيف والتميز الى القبض ولم يجعله شرط معا فبعض يعقبا ولاه متقضا
واجاز ذلك بعضهم اذا كان الى ذم المالك **والصيف** التروا الى القبض **واذا علم**
مسألة ومن سلف رجلا على ثوبين وقال اني شرط ان لا تمدهم بلعق قبلت
صرفا فانه لا الاستمضاء الا ان يقول بلعق صرفا وان كان يجب ان يقال
ان لم احد معك جلبا اخذت منك خمسة اجرة فمدها عندي لا يجوز وان كان
بغيره قال ان لم تمدهم بلعقا فقت وان لم يكن قش فدراهم فمدها لا يجوز وعندنا
وقد يخلل الموعود في شرطه **واذا علم** **مسألة** وكان عليه سلف فانسى
وعند السلف جاره لم يدر ان يقبضها اياه فلما قبضه قال اقض مني حقك
قال احب ان يجلد من يرضى للبايع ثم يقبضه اياه **وبعد** ذلك قلت فان لم
يجعل دفعه اياه فرائ القضا جائزا **وقيل** لو علم انه يريد ان يقبضه جائز
ولو وجد الحب عند غيره وعلم انه يريد ان يقبضه ان ذلك جائز **ان** لم يكن هناك
شرط بالنقد او بالنسيئة **فلا** **وقال** زهير ان يجوز ذلك بالنقد والنسيئة اذا لم
يكن شرطا ولو علم وقال زهير ان يجوز ذلك ولو كان على شرط اذا كان بالنقد او
النسيئة **فلا يجوز** **واذا علم** **مسألة** رجل سلف رجلا ثم ولاه رجلا اخر
اعطا **باس** ماله يجوز ذلك **لا** **قال** قد روي ان ذلك جائز واجازته

اذا كان ولادة ذلك السلف قبل محله واما اذا حل فلا يجوز حتى ينفصل لان
 السلف في السبع والتولية في السبع جائز ولا يعلم **مسألة** متى علم
 الحسن واحد بوجوده في موضع ان السلف اما يتخير قبل التولية قبل محله
 ولا يتخير بعد محله وفي موضع آخر لا يتخير من التولية والحق ان لا بعد محله
 فما نفقه من ذلك قال الذي عرفت انه لا يجوز فيه التولية والحق ان لا بعد
 محله فهذا الذي نفقه وما خذ به والله اعلم **مسألة** ومن سلف رجلا
 يتصرفان فادان في يعطيه بلعقا او بلعقا فادان يعطيه صر فان فقد
 قالوا ان يعطيه من ذلك النوع الذي لا سلف فيه وان ساهله في ذلك النوع
 وقال من قال ان جعله في الخل من السلف واعطاه هذا ما اراد بطينة نفسه
 في ذلك جائز والله اعلم **مسألة** واذا قال السلف زدره لم يخرج فقال
 زدرها على فلم يردّها حتى انفقوا اجل السلف ثم جاء بالدرهم وقال اني ابيع
 فان السلف لا يثبت ومن سلف رجلا فلا يجوز له ان يخذ منه رهنا
 بسلفه مع عقل السلف والله اعلم **مسألة** ابن عبدان وفي رجلين
 اراد ان يشتري في بضاعة وكان احداهما عنده بضاعة وليست مع صاحبه
 او معها اكليهما هل يجوز ان يقوما بها لئلا يكون شرك بينهما قال اذا
 قوم كل واحد منهما بضاعته بالقيمة وجعلها درهمين واشترى فمدا عقلت
 في الاحكام وان تناهما على ذلك لم يحرم وان كانت مما كان يجوز وجعلها
 وهو من جنس واحد جاز ذلك على بعض القول والله اعلم **مسألة** عن النبي
 هلال بن عبد الله في امرأة قالت اجعل عتيك هذا لما يسيل المضاربة
 وهو غير حاضر ومتعلق به في ذمة قد صار فيها عليه لها شيء والزوج على
 هذه الصفة اعني صاحبة المال وان لم يكن لها شيء واعطاهما هذا الرجل شئنا
 من عندنا اتا دفع المال الذي عنده بسيل المضاربة فان كانا لم يصحوا عليه
 في حال قولها ضارب لي به او اخذ بسيل المضاربة فلم يرد عليها او على من
 يفهم مقامها وبأخذه بعد ذلك فالزوج له الحق عليه وان كانا لم يرد
 فضاير به بعد ذلك لا في المضاربة فانتة على سنة المضاربة في مثل ذلك
 في ذلك الحال في باب الواسع على ما رجوا **مسألة** الشيخ جعفر بن محمد
 قد قيل في المضاربة بالمال المضمون انما لا يتخير عن غير قبض منه ورثته
 او من يقوم فيه مقامه ودفع لمك ذلك وان كان في الاصل ما يتخير من المضاربة
 وعلى هذا فالزوج المضارب ولديه راس المال لا غير كما قال في جوابه فان
 دفع اليها شيئا من عند موضه وطينة نفسه لا عني شيئا فلا بأس به
 ويخرج في بعض القول في الزرع انه يكون ثوبت المال لان ذلك على ذمة المضارب
 اجر مثله وان كانا لم يرد فضاير بها مختلف فيها على غير قبض لها
 وكذا في ذلك على قول اخر جازها في مضاربة وعلى قول اخر يجوزها

فالزوج

في الزرع والحق ان لا يعلم
 المضاربة متى علم
 بينهما مضارب
 على ما كان في
 في المضاربة
 والحق ان لا يعلم
 ان ثبت من مضارب
 وبعثه لئلا يكون
 المضاربة متى علم
 السبع متى علم
 ومحمد بن ابي
 الورقة في المضارب
 بالمال لا يجوز
 ما ذكره في ذلك
 اخذته من اهل
 المعالي في مضاربة
 السلف فيها
 المضاربة
 عليه
 في مضارب
 ولا يجوز
 والحق ان لا يعلم
 المال لا يجوز
 ذلك وفي
 على الجمل
 فليس له ان
 المضاربة
 من المضاربة

فأخرج زرعها وللعامل أجر مثله والعامل على سوا ذلك لم يذكر ما يكون له من الزرع وهذه
المضاربة وعلى عدم الشطر آخره معلوم من ذلك فإن خرج لزمته ولزمه أجر مثله وقيل
بينهما نصفان والأول هو الأصح في قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله وأما الثاني فإنه لا
عليه ما قاله في زرع على الغنم وقيل أنه يكون له ما عليه الناس في الاستئجار
في المضاربة فإن اختلف ما هم عليه في ذلك الموضع فعلى ما كان عليه الأكثر
في الاستئجار فيما قيل في ذلك الحال كما قال **والعبد عليه مسد** ومنه وإذا
أخذت من رجل بضاعة فبذلها وكذا قوما فإن كان بلا ثمن في سبيل المضاربة
وبعها فبذلها وكذا قومان ولم أحضر الثمن وزاد في عشرين حويل وبضائع بسبيل
المضاربة شيء زاد له ثم يدى وأكثر بضائع ودراهم لم يخص هذا بخلاف هذا
أبيع شيء أو ثوبا وإذا تناهت في هذه المداخل وغيرها واستبقيت منه وكل حق
وضمان وتبعه لم يمتد له وأما في جميع ما كان فلما إن سرت عنه عرفني بخطيبه
وأما غيره هذا لبراءة بالتسليم وأما غيره فثبت وقيل إن أخذ من رجل خطأ
وعهد له بأمر في جميع ما لم يمتد له إلا أن مات فلما إن ماتت أحضرت جميع
الأورقة البالغين وقلت لهم مثل قلت لها في أخذها لكم بعد وخطأ
بالألف لا تحصى ولم أقدر أحصى فإن منى وقد دفعت لكم هذه الدرهم عن جميع
ما لم يمتد لها لكم وأما في وقولوا مني الدرهم تكون هذه براءة في عن جميع ما
أخذت مني ما لم يمتد له **قال** أما ما ذكرت من قبل هذه المضاربة على
المعاذ التي وصفتها في غير جازع والمضاربة للمضارب ولصاحب المال
السلعة منها المبيع بما على المضارب وكل سلعة باعها صاحبها وأما
المضاربة له على ما بين مضمون عليه فلا يجوز له أن يضارب بذلك الثمن المضمون
عليه إلا بعد القبض وكل سلعة باعها باها فليس له إلا عنها فإن مضارب
بشئ مضمون عليه فإن خرج له والبر أن أخرجه على غير يقينة فإنه يعلم ما ربح
ولا يرجع بعد البراءة وكذلك ذكره في قوله إذا قبلوا البراءة منكم وهو على ما بين
ويجوز والخلاص بينهما وهذه المضاربة **قال** الشيخ جعفر عيسى إن
كما في أخذ هذه البضائع على غير وجه البيع وأما قوماها كما بين لمعرفة الناس
المال أو كان على وجه البيع ولكن على شرط المضاربة بها في نفس عقد البيع وعلى
ذلك وقع فيما بينهما فالبائع فاسد والبضائع في كلا الأمرين زرعها والمضارب
بها أجر مثله ويخرج في نفس القول حوله البيع وشئ به وطلان الشرط يعني هذا
فليس للبائع إلا أن يسلّم له ما كان زرع فهو المشتري وإن كان ذكره ووقع
المضاربة بالثمن بعد البيع وبثوبه لم يجز على غير قبضه ودفعه فإن تجزئه
بومثل المشتري فإن خرج له والحزن عليه والبايع ليس له شيء غير الثمن الذي دفع

بدليله ويخرج في بعض القول انه يكون ذلك لرب المال لا بد عن ذلك في التمس
 فكان ويكون المضارب على هذا اجرم مثله وهذا هو الصحيح في نظر الشيخ ان
 سعيه جرمه وان كان لا اساس في البيع لها اغا هو على وجه المضاربة
 الا ان نفس العقد له فكان سالما من شرطها اخرج في محنته وضارب من قول
 المسلم اختلاف وعلى قولنا من بطله فالضارب لزمها والمضارب لها اجرمته
 فان لم يرد عليه على غير وجه جازي بعد المعرفة فغيره ردها وعلى قولنا من جرح
 فلم يشترط ما يكون من الزم وعليه ما يكون وضارب والبايع ليس له غير
 الثمن الذي باعها به فان لم يرد عليه شيئا والبيع المعنى المبرط فمقدار بوله وما
 الذي عطاها والرد لهم اياه على انوا سعي في المضاربة من خارج ومختلف
 في القول بل منها لانها تكون على هذا فقصه لها وادوم من غير الغير يعني الامانة
 فيه وان كانت الدبر لم يوافقها من يد وباع من يد غير قدر رقت عليها
 في البضائع صفتها ليس لها انك على ما ذكرته فالبايع فاسد على حال البضائع
 والرد لهم لزمها والبيع والخسار عليه والمضارب في هذا الموضع على عما
 اجرمته والحل في هذا الموضع مما لم يرد مال ولم يكن على وجه الرد اجازي
 اذ لم يكن على تيقته ولا جبا مع شرط على قول ومختلف فيما كان من شرط
 الرد لا وقع على الوجه الحازي وقيل فلا رجعة فيه بعد ثبوته ويكون فيما
 فيها للاختلاف على قول وكذلك البراءة وما على هذه الصفة فلا يثبت في
 ثبوتها مع الرجعة فيما لانها موضع لم تقع منه على شيء بعد ولا فقه يعلم
 يستوفي فيه جميع ما لزمه في تحريمه او ما ياتي عليه من شيء يرجع فيها في المخل
 بل هي واقعة على وجه الاختلاف لا يدرك ما التفت هذا من حاله ولا ما لزم له
 من شيء يرجع فيها في المثل او القيمة وما دخلت بها لانه في هذه الرجعة وان
 لم يرجع عليه حتى مات فلا يلزمه شيء من ذلك لو رثته لانه يترحق يرجع عليه
 فيما ارى اذ قبل براءته ومختلف في ثبوتها على غير قول منه لها بالقول
 ولعل يكون مع الفقيه عليه وان يرجع فلا الرجعة بالمجتهلة وكذلك الحل وقد
 دللنا على ان الشيخ لو سعيه جرمه على صواب هذا النظر فافهم ويخرج
 في هذه البراءة على قول الشيخ ان الحسن انه يبرأه على حال وان جرمه من غير
 فيها فليس له عليه على قول شيء والقول ببراءة البايعين من الرد لا على
 هذه الصفة كذلك ولا ثبت الرجوع في بطله من جهة له عليه اذ لا يتبعه
 لانه كما يكون من عليه لم في مثل هذا على قولنا ثبت الكفاية ويخرجها
 الا على قول ولا يثبتها حتى تقوم به المحنة وعندها هو الاصح والاوّل
 في هذا على معنى الاطمان لانه مشايخ والعلم به في هذا للموضع ابرأ للقلب
 وانزه من الرد والا فالاصل هو الثاني والحكم على الاصح في الكتابة انها

لا شيء

لا شيء الا على هذا وان عدل في هذا
 وحده وان عدل في هذا
 ويكن في الرد هذه الدائرة
 سبيل المضاربة غير البضائع
 والسعي في كونه العلم ان البضائع
 ان البضائع وقع المضارب له
 المضارب واسمها في الحكم
 والمضارب كونه الحد في البضائع
 البضائع على الاوّل من المخل
 على ان البضائع وحده وان
 به من ابرأ من المال لا يتسبب على
 ضيق من هذا الا ان الاصل
 حازر رجس مثل قوله في هذا على
 وعندها انك لا في العلم عليه
 للمضارب المضاربة فذلك ان هذا
 احواله وان لم يوافقها من يد
 اعلم ان البضائع والمضارب على
 رث المال في نفسه ابرأ من المخل
 الفصل في العقد ولا بعد الدخول
 على حساب المردود الزم والمضارب
 نفس البضائع في المخل الا ان البضائع
 الذي رجس البضائع حتى يرجع
 لمعنا العاقل بالراضى والبايع
 وروى من هذا والمضارب في
 ما لا يتسبب من البضائع البضائع
 على ان البضائع من البضائع
 على ان البضائع من البضائع
 البضائع من البضائع من البضائع
 البضائع من البضائع من البضائع
 البضائع من البضائع من البضائع

لا تسمع الا عبرها وان عدل في هذا الزمان لقلنا هاهنا العلم بملايين البورى والله اعلم
مسألة ومنه واذا اعطى رجل حلا مالا ولم يقل له سبيل المصارفة
ولكن قال اخذ هذه الدراهم او دونك هذه الدراهم بصفتها اذينة ونبتة على
سبيل المضاربة يعني لغرض الجوز وان كان لا يجوز بغيره الحاقه فلهذا القاسد
والمنقص انك في العلم ان يصير رواه قال اذا عرف مرصا في ذلك الحال
في التسليم وقع ليضارب له بها في الاضمانة على ما هو معروف من تلك
المضاربة واسم وما في الحكم حتى بين الشرط الواسع في ذلك والقاسد
والمنقص انك في العلم ان قال الشيخ جاعده جيس مثل قوله في هذا كله قلت
للشيخ ههنا اذا توسع الحال كانت مضاربة صحيحة فلما ان الوقت الذي
يتحاسب الشركاء فيه وجدوا ربحا وجعلوا بينهم قسرا المال ولم يتضاروا
به مثل اقسا المال واستسوم على هذا البناء ما يلزم من فعل ذلك قال لا
يضيق من هذا اذا كان الاصل صحيحا قال الشيخ في الواسع وقال الشيخ
جاعده جيس مثل قوله في هذا على الاصل الصحيح وقد ردنا الامر على جواز في الحكم
وعندنا انه كذلك لا في الاعلم علت شمع من ترك الزبح بعد معرفته فوق راس
المال المعنى المضاربة ولو كان هذا لا يجوز في الحكم كان كما حصل ورجح انه يجوز
ادخاله في راس المال المعنى المضاربة ولو كان هذا لا يجوز في الحكم وهذا شيء لا
اعلم قيل المحاسبة والمعرفة ما كان في الزبح ولا بعد ما على هذا ما لم يحجم عليه
رب المال وفي نفسي انه لا يحتاج في ادخاله الى قبض ورده مع ثبوت صحته
الاصل في العقد ولا بعد الدخول فيه الى تمامته لان ذكر من ادفعهم ليس بزيادة
على حساب المعرفة الزبح والخسران اذ ليس ينقص له على قيمة ولا عول ولا
نقص لا هو شيء يحتاج الى ان تاتي بسبع معه الدخول فيه بدروجه على
الزبح وطيلة نفس حتى تجوز مع تركه معها في الواسع دون الحكم ادخاله
لمعنى الاجمالة بالرضى والاستدلال بالترك له في المال انه لذلك الحال ان
لوسع مثل هذا في المضاربة في الجاهل بدون الحكم وكان في القائل انما في
بالواسع ذكرنا وما اشبهه فربني فان الواسع في الدرس في الزبح على اطلاقه
يحتاج جمع ما حرم على معنى الصواب في الحق فارج وان كان قد يبطق
على ارادة المصنوع به على ما جاز في غير ذلك فان ما حرم عن مطابقة الواسع
ليس بشيء يحل الباطل ولا عار له به الجاهل في غير الحكم والى هذا فيه الباطل اميل
اذ هو الاثر سلبا في المعنى لان على غير هذا المعنى لم يرد في هذا الموضع
على ما قلنا الاول محذور وهو المحتمل بالمعنى على ظاهره جواز ذلك في الحكم
والجاهل كما مر فيه من قولنا ان التصريح في اجتهاد هذه الزيادة على قولنا عا

[illegible]

النظر وإن لم يفسد في الأمر فإني لأحفظه عن أحد أهل الصلوة ما
استندت لمعناه من قومه على ما ذكرت فوجوه كذلك إن صح لا في على
هذا وأمرهم فيه لا إرادة خارجي رأس المال في المضاربة ترك الشك فيه
فيه بعد المعرفة على غير ذلك ولا يخرج فيه ولا يثبت فيه فثبت ولا يرجع
فيها ولا شيء منع فلا جاز فيهما وعلى هذا ليس هو في على أصله بل في ذلك
لوجوه في القصد ولا شيء في الواجب لا أساس تنقله بحدوثه في غير أصل
ما كان عليه المهر على حصوله لا يجوز المضاربة به مع رأس المال في الحكم
يجوز في الواجب حتى يقض ويرد عن لا يعلمه وأليس المهر من قومه فيها
أنه لو ذهب شيء من رأس المال كان الرجوع به في ما لم يرد على هذا الأمر
ولواق عليه فاستغنى قبل ثبوت الاتفاق على ما لا يخفى إلا بعد كمال رأس المال
ولو أن الخسران على غير المهر قد كان فإن ضم قبل أن يسوق ربح المال رأس
ماله ما لم يجر على الأمر فثبت فيه القسمة يدل على أن ذلك كله يعني
رأس المال قبل ذلك ونحن نقول في رد وقال لا أنعم رجوع بالسؤال عن
حكمة هذا المال أي شيء في هذه الجملة يكون الرجوع وأي شيء رأس المال وكل بعد
على هذا شيء واحد حتى يجوز المضاربة في الحكم في رأس المال دون الرجوع ولم
يسمح إذن على ما يجوز ويكون فابتنوا على لم تبطل المضاربة بنفس حدث
الرجوع فيه غير يقض جازيها ولا رجوع بالحق عنها ولا انقضى أجل مسمى فيها
وعلى هذا كما نلاحظ في سبيل إلا أن يجبرها في رأس المال والحكم يرجع إلى
الأقارب بجواز إدخال الرجوع معه كذلك على هذا ضرورة عدم جواز صحة معونة
الرجوع أي جزمه بكون على هذا الحال أو بطلان عمله لأجل ذلك فيأتي بحكم
لا يرد في قول أحد فيها أو يرجع إلى بطلانها في الرجوع فيبطل على قوليه في
رأس المال وإن لم يثبتها فيه لا ينكح بعد شيء واحد فلا معنى لأجازتها
في شيء دون شيء وعلى قول الرعي في قسمة الرجوع إذا علم أنه قد حصد فوقع
كذلك إذا جاز فادفع ذلك لم يجر على قولنا في شركه في رأس المال في ذلك
إلا بآية ولم يجر أن يكون مضاربة حتى يقضه ربح المال فيرد إليه على
ذلك ويختلف فيه إذا فعل به مع رأس المال أو مع على هذا لا على شيء ورد ذلك
عليه معنى ذلك على قياس معاني هذا الواجب فوقه يجوز في قول الرعي
هذا محض في نظرنا وفيه فإني قد رأيت فيه فإني لا أرى المسلم يطالع
عسى أن يطلعه على شيء مصرح به من قومه في هذه المسئلة فانظر فيه لا تبع
صوابه فإني على قياس الرجوع عن جميع ما يفتقر إلى بطلان الأخذ بما لا يرد
إلا في عمله والوقوف على شكله فما أقول به على ما لا بد له **مسألة**

دعوت و دعا

[illegible]

ومن هذا يجوز لاحد ان يشترى او يستقرض عندئذ مشارك بسبيل المضاربة
اذا كان له مال من غير المال الذي اخذه من غيره بسبيل المضاربة دون ذلك اذا قال
رجل اعطيك هذه الدراهم لتعطيني دهنين فلهما اتفاقا فلهما او تمنني دهنين
اسع من هذا الجوز فذلك وان لم يجزها لزمهما وقال لا يضيّق القرض
على هذه الصفة ولو كان زعم المال المضارب به الا انما اذا اراد ان يعطيان بدين
مثلا اخذوا ان تقاصصوا قبل الزم فلا باس واما الدرهم فلا يجزى
فبين هذا الفعل والحل في مثل يكفي ما لم تكن زيادة قال الشيخ
في هذا القرض قال الشيخ جاعل تجسس فعلى ما عدي في هذا ان لا باس
عليان يشترى عنده مشاركة بسبيل المضاربة ولا ان يستقرض من مال لا يحل
عز ما نفع منها فيما ارى كالا ولا على احد منهما هذا المستقرض من ذلك ولا
هذا المقرض له ايضا اذا لم يرد به جزء من عدة لزم اما زعم المال المضارب به ففي
جوازها الاختلاف والقول بالاجازة هو الاصح في قول الشيخ ابو سعيد رحمه الله
واما اعطاء الرجل الدرهم فانه على هذا في ظاهره فلهما تجسس بمعنى العطينة
لا القرض ولكن على ذلك لا تجوز وقبل جوازها اذا لم يرجع عليه بها حتى وفا
لا بشرطه وان كان ملاك هذا فلهما القرض فهو على المعنى الملاية وهو قوله
في شرطه المند ما يختلف بالزاد في جوازهم فتقول يجوز وقول يكن وقول
لا يجوز به وقول ربع ان كان مما يجزى به المقرض في شرط البلد النفع
لا يجوز والا فهو جائز ونحن به في القرض على هذا القول لكن الزيادة قوله في شرط
البلد مشلن يخرج فيه على ارادة القرض به ولو انما قصر في شرطه عليه مع ما تقدم
في زيادة وفيه قول خامس ان يكون بمعنى البيع وعلى هذا في بيع الدرهم مثلهما
ما ادرهم في النسبة لا يجوز على حال وعلى قول من يجزى شرطه المشل في القرض
يسبق في شرطه البلد على ذلك لارادة الاثنية الاولى فاما على زيادة الوجه الثاني
بقولها او تمنني دهنين فكان اقرب اجازة مما قبلها اخرج معنى القرض علما
ارادة لانه لما لم يقع على شيء معين في القرض جاز ان اصله الذي في علمه
من شرط البلد وكان هذا كانه لا شيء لانه يقع على شيء فيما يخص في اذا كان
في صرف البلد شيء غير الدرهم او الدنانير والفقوس وغيرها وعلى قول من
صحح بمعنى ابيع فابيع على ما اقبل لا ينفذ في غير معلوم فان كان قد
اتفها المشتري لها لم يرد من المثل على الباع في هذا الموضع لان الدرهم مما
يذكر فيها المثل او وزن فان رضى الباع بعينه ما باعته على الصفة فلا باس
على قول وقول لا يجوز على ان يخرج على به بمعنى القرض في ذلك حكمه
فرد على المثل في باصرف على ما قيل فيه فلا حجة والمعنى وكلمة وقول لا يسلم

[illegible]

وان كان ليس في صرف المثل الذي شرطه شيء من الدارهم والدينار خرج فيه
مثل لو اقضت شرطه على شلن وكان على قول من يقول فيه انه يبيع
لا يجوز الا في حق اذا كان من المعلوم في غير الدارهم ان الدارين وهما في البيع معنى
احدهما ان لم يقع على شيء منهما وانما في الامعاء ان بيع العصفرة والذهب جديهما
والاخر او بشيء قريب عما في اجل باطل على حال في قول المسلمين ان لو وقع على
شيء منها لا يند على وقوعه لا على الحال اما ان يقع على شلن من الدارهم او غيرهم
فالصرف من الدارين وكذا بعد على هذا فيما يركى عن واقع عليها في المنظر على هذا
ولا على احدهما وعلى قول من يجعله على هذا فضا فقد صحت في القول فيه والله
الموفق للصواب والله اعلم **مسألة** وفي غيرهم وفي رجل اخذ من عند رجل
درهم بسبيل المضاربين واشترى من سلعة وماع فيمن واشترى ما
شاء الله والريمان ثم ادراهم باخذ من عند فاعطاه سلعة غير المال الاول
ويؤ في غير هذا المال من حقه هل له ذلك **قالت** الشيخ جاعل جيس
فالذي عندي في هذا انهما يخرج فيه فيلحقه معنى الاختلاف واما فيه
الذي وجاز عليه من بحران يدان به وكان على فلا ادان يجعل فيه شيء ان
يكون ناظرا في ذلك لنفسه حتى ياخذ بالعدل والى را جوا في هذا
ان لا يكون عليهما فيه باس اذا كان رب المال قد اذن لمن يسله من مال
المضاربين لما اشترى لنفسه فيجعل فيها والا فلا يحق ان يفعل ذلك
لان قد اشترى لنفسه فهو له وعلى تسليمه من ذلك المال لنفسه هناك فلا
بدون بلحقة على من ما سلم فيها يكون فيه من الزرع معنى الاختلاف والله
اعلم **مسألة** وهل يجوز مشاركة البانيان في غيرهم من اهل القبلة الذين
غير ثقات واذا احتسب ليقيم وكان لم يدرهم هل له ان يعطى درهمهم
البانيان بسبيل المضاربة وان لم يجوز ما يدر من في الزرع الذي اخذ من
عند وفي البيعة **قالت** اما مشاركة البانيان فمكروه لانهم لا يتقون
الزروع وضروب الفساد في البيوع وكذلك من لا يؤمن من اهل القبلة
والاختلاف في جواز ذلك موجود بعض احوال وبعض لم يجوز وبعض كره واما
فيما مضى ما لم يعلم باطل شيء من ذلك فله ما اقر له به **واما** البيعة فلا يعطى
من مال من لا يؤمن عليه امانة او مضاربين **واما** في الفقه فلان حصل
له ذلك **قالت** الشيخ جاعل جيس كل هذه الاقاويل ثلاثة ما قد قيل
به في مشاركة اهل القبلة فاهل القبلة على ما وجدناه في جامع الشيخ
ابن الحسن في القول بالكوامية هو الاكثر اذا كان الذي يؤمن على حجاب
الحكم واكل مال الناس بالباطل هو الذي يلى ذلك او شيئا منه يعيب به
عنه والحال لما يكون على يديه فالزبح حتى يصح معه جرمه هو الاصح وان

كان الذي

كان الذي طهره لاثون اوله لا
بما كبره وان كان غير خارج
جذبه عند ان في هذا الاختلاف
على ما قال في هذا الاختلاف
والدينار كره ولا يبيع
على غير درهم على كل حال
والدينار عند جيس والمضاربين
والزروع والمضاربين على الزروع
عليه والله اعلم **مسألة**
يدخله او كان تحت يده واخذ
اخذوا على نفسه **قالت**
عنه امانة والسبب في هذا
والمال صاحبه واعناه المثل
على ذلك ان اولى الفقه من هذا
في اختلاف ولم يصح في وجه
قالت الشيخ جاعل جيس
المضاربين فقد صحت في قول من
ما يجوز في مذهب اهل القول
فله جرمه والزرع المقيم وان
عليه وهو قول الجمهور فكانه
فيه الاختلاف في موضع ما لو
يدخله في الغصب لا يجوز فيه
الزرع لانه ولو كان في ذلك
له ان كان له وان كان لا يشترى
ولم يرد على قول من قال ان
بالكل الزرع فانه لا يرد
على القول على قول من قاله
ونحوه فله على هذا القول فيه
والسبب في ذلك ما مر
وجوز على بعض القول في بيع الزرع
والزروع والمضاربين في باب

كان الذي يليه المأمون وانما لا يغيب به عنه ولا بشيء منه فالأصح حواشيها
بذلك المهيبة وان كان يخبر خارج على ما جاء به لا ثم لا اختلاف واما ابو سعيد
رحمته فقد قال علموا ما وجدناه في هذا عند بعض اهل حكي من ذهب اهل القول
على ما قال في هذا من الاختلاف على مواضع الكراهية في رد على اهل الخلاف
في الدين انكم لا تراهين له حرام بعينه حتى يعلم والقول ما قاله ولا يزيد
على قوله ولا يحدسه على كل حال فانظر في ذلك وقول في مال اليتيم انما يعطى
ولا يؤمن عليه صحيح والمضاربة مما لم يختلف فيها فقبل لا يجوز فيل جائز
والربح له والخسران على الوجه والامرين او فعل ذلك وقيل الربح له والخسران
عليه والاصل **مسألة** ومنه وفيه اخذ مال اليتيم عن الربح اخذ من
يدفعه او كان تحت يده واخذ بنفسه دون قرض من مقرر له لانه ما اخذ
عقد ضمانا على نفسه وقال ان يخرج من البيع متعدد با في ذلك كان
عنده امانته او سبب على الغصب قول الربح له والضرمان عليه وقول الربح
لوال الصاحبه ولعماء المثل ما ما واخذ شيئا بنفسه فغيره ان يقدم بينه
على ذلك المال ثم اوفى المبيع بهذا المال فالربح له على ما رجوا والمعنى الثاني
في هذا اختلاف ولم يصرف في جميعه والا حيا او في ما استعمل في الدين
قال الشيخ جاعده جيب ان كان اخذ هذا المال من زيد ليقع على سبيل
المضاربة فقد مضى القول في حكمه يذكر ما فيه ولا اختلاف فيما مضى ان كان
ما يجوز به في مذهب اهل الحق وان كان مما لا يجوز ان يعطى مضاربة
فلذا جوبت له الربح لليتيم وان كان على وجه القرض فالربح له والضرمان
عليه وعلى قول لا يجوز فكأنه شبه ان يخرج منه لمصلحة معنى ما قبل
في هذا الاختلاف في موضع ما واخذ من يبيع او من يديع او من يهدى لا على
منه القرض ولا الغصب فحريه فربح فقبل الربح له والضرمان عليه وقبل
لربح له ولم يمانع من ذلك وقول ربع ان كان اشترى على نفسه فالربح
لما كان له وان كان اشترى بالمال في صفقة ابيع فالمال والربح لربه
لرعا في وعلى قول خامس ان كان المال من النقد او مما يدرك فيه المثل
الكل والوزن فالربح له وهذا القول مما قد حكاه الشيخ ابو سعيد رحمه
عن القوم على انما تقدم من هذا الاقوالين وقال فيه بان حسن فانظر فيه
وتدبر فانه على هذا قوله في هذا قد صار خلافا في جملة مذهب اهل الحق
في السلم وفي حديث ما رآه المسلمون حسنا فهو حسن عندنا
ويخرج على بعض القول في ابيع اذا كان وقوعه بذلك المال ان يكون فاسدا
والبيع لربه وللقوم في باب التصدق على الورثة من المورث في هذه المسئلة

[illegible]

لا يجوز ولا يثبت ولا يصح وبغيره في قوله لبيت شركي مشكلا ولا خذ فيه
بالطمانينة لا أقوى عليه في هذا الموضع من جهة التباين والغالب والورثة
وكذلك مع كراهية البلع وما لم يصح الرجوع على هذا فيكون بعدل في قضه
منه ولو رثته بعدد ولو كان هو المقترب فكذلك لأن ذلك كله رافض على
هذا المعنى وقوله ليس هو لا يزيل عن ملكه ولا عن ورثته من بعده في
موضع ما يثبت بونه وإن كان فيه قضه منها جميعا ولم يصح معاشره
لأحدهما أو جمع معاشرته لما فيه في الحكم لما حاق بها من غيرهما ولو أحدهما
منهما ومزجات قسمه لورثته لا يحتمل تنقله وإن كان في الورثة إيتام
خرج فيه من قول المسلمين لا يجمع الشركاء والياقين ومزاج في ذلك مقامهم
مع أوصياء الإيتام وأولادهم وسلاهم وكذلك كان في الورثة غائب
وكان له وكيل بنفسه على حال كان له لأحواله هذه أوصال له
وإن كان في حكمه أو مزاج في قامة لمعنى ذلك مقام الحاكم حتى يكون ثقة
فإن لم يكن فلا وصيا للباقي وأوصياء ولا أحد من أولاد أو غائب من
الشركاء على ما ذكرته رجع آدم إلى الحاكم حتى يقيمهم وثقات المسلمين
وكلاء فيه دفع اليم والحج ما عليه له والبيت من بني وإن عثر عليه لا امر حتى يكون
على مثل هذا وإلا لأن يقسمه بين من كان لهم على هذا فلا يقولوا جازله ذلك
دون غيرهم إذا رآه له الرافض في موضع خلاص واستدل عليه بعينه
أو ما مال إليه مع الضعف عن معتد لا عدد وعندهما هل تحت في أعباء
وتجوز فإن كان ذلك لدى عليه ما يكال أو يوزن يعطاك واحد من الياقين
حقته وما كان للإيتام فليحفظه لهم حتى يدفعوا إليهم بعد بلوغ على وجه
الحق أو يخرج به بالعدل فيما يكون لهم من المصالح أو يسلّمه إلى أولاد أو وكلاء أو
الأوصياء الذين هم أهل ذلك والغائب أن كان له وكيل يحوز له أن يسلّم
إليه ولا في حفظه حتى يورثه إليه أو في نفوقه فيه مقامه وإن كان لها لا
يدرك قسمه بالكل أو يوزن كان له في الواسع على قولان يبيعه ويقسمه ثلثا
وقبل أن كان مما عاكس قسمه بالقيمة جازله وإن كان لبيت وصى ثلث في
أقضا ما له جازله تسليمه إليه وإن كان أنما جعله وصيا له في قضاء ديونه
وإنما وصاياه لا غير وقال أنه باق عليه شيء من الديون أو الوصايا فلا
باس عليه في دفع ذلك إليه في الواسع وأما في الحكم فحتى يكون غارل الحاكم بالعدل
والمسلم لا يعلم **تسعة** ومنه ومن عليه جازله حتى لا تكون له ذريرة
أو حوزة ولم تقسم بين الورثة ليتخاض هل لأن صرف ذلك محمد بايت
أو غارل له قال أنما من جمعهم في ذلك على رأيا لا أخذ والفتن

جمع ما یونکو
 ما بعض رجلا
 شوی نفسه
 بعضها بعض
 من حاران
 ما حکم او
 بقا الصواب
 از اراد
 در علم
 غنما
 احدها
 بنده کان
 مهمما
 سالان
 لهرامان
 اخذ
 فاعفی
 من
 بزی
 خذوهم
 عدوا
 ان هذا
 هو
 فیس
 الحق
 فی
 امر
 در
 حق

وكانوا في

[illegible]

وكذا فصرح وهن في مكي فصاحبه دكلى الحركه والار ايا حق وهن في
ومكي كيه فاسمهن دكلى ونظر ايسن تم قال وكلى لرجل ثلث هذا القس
لكذا وكذا بغيره قد قطعها انا واياه قال بسير عنده وكلى وقبل ان
يرى التمشرك لما قيل المشتري ذلك ما يلزم مني في مثل هذا قال
ما ابيع للشي قبل الوقوف عليه والعهده فلا يجوز لانه مجهول وما بعد
الوقوف عليه جائزه وما ما ذكرته فالعقد الاول لا يجوز التمسك به
لان وقوعه على مخالفة السنة وما اذا تمتا جميعا بعد ما قصد وكلك كان
ثقتا ومخرجه فذلك جائزه وما اذا افتقرتما على البيع الاول والمصاعه
لصاحبها المشتراة لدون اخذ السلعة على غير الوجه انما ثبت التمسك الذي
اخذ صاحب السلعة على غير الوجه للمصاعه عليه بالبيع الفاسد
وجوز للرجل منهما بعد ذلك المصاعه قال عمر اذا تمتا بعد
ذلك واخرتما فبعضهما بعض ينقض البيع وفاسد وثنا رافق قد بريا والمتامه
على قول قال الشيخ جعفر عيسى ان كان مع الوكلاء في القبض قد وكله
في البيع ايضا او امر به فابيع جائز كان الوكيل نقدا واولا فكله سواء
وان كان اما وكله في القبض دون البيع لم يجز الا ان يمتد ذمى وليس
يقطع التمسك منها على هذا التفرق فواصر قبل ان يتفقا عليها وينظر اليه مما
يفسد البيع ويجوزهما اذا اتفقا ورضيا به وعلى هذا من سواد الوكيل هو الذي
كان من البيع هذه القواصر بعد الوقف عليها والنظر فيها منها اليها في حضرتها
بالقيمة التي ذكرها منها اعني زكها والمشتري لها قد قطعها فيها من غير
ذلك لعقد بيع جرى عليها منها وعلى هذا فان موضع العقد الاول في هذا البيع
معلوم ما ذكره فاني لا اراه على ظاهره ما في سوال الديك وهل القطع ثمتها ما يجب
عقد البيع كليل لو كان ذلك منها واتفاه لجاز على الرضى في الكرافل وويل
لا يجوز القول في بيع مثل هذا مجهول لا ثابت باننا نماند خلد اعلته بالنقض
من له بالحق بقصد وان قيل فيه بان لا يجوز في كثير من الاشياء اعلم على ذلك
بثبت ولا يمتد مع النقص لانه لا يجوز وطريق احترام الذي لا يبيع الدخول
فيه كن كلى الرضى ولا يجوز هذا المتامه ولا عليه هنا كرهوا الاجتهاد ولو كان
عنى ذلك مجهولا لكان بيع هذا التمسك غلاما فاسدا على حاله لا يمكن
بجهالة اذا كان لا يرى وان دفع على طرفه فتم مجهول وجواز عند المسلمين
موجود ما لم ينقض البيع فله بلجها لانه بقصدته ويخرج في بعض القول انه اذا
وقف على هذه القواصر وعرف طيها وعرضها واشترها منه على ذلك
على انما يرفع معرف وانما خرج له ان البيع ثابت اذا خرج كذلك ولا اذا

حق حقد حق
من حقد من
فلان له غنمه
من الحقد
معاً موله
شيء غير
من حقه
أن يعطى
أول ما منه
شئ الرجوع
له عزمه
لأنه لا يها
محولاً
بهم إلى
عزيم
ما لا يرى
في أعظم
صاحب
في ذلك
كذلك
حادث
العلم
ما في
والفحص
لأن
قلت
هذا
نك
كل
كل

عبد عننا قد فلا تبين قوماً والمعايض الذي في البلد عارف بالغيث في المال
الذي خذ منه من الغريب في الحال لأحد أفرادهم فما ترى شيئاً في هذا الأمر الذي
وقع على هذا الرجل والمداسة والغيب القضيعة على هذا العرب هل طرأ نوع
وجع الحكم واجبله من وجع الشرع في إخراج ماله وأجل الضرر الذي وقع عليه
أم لا قال الذي عنده من هذا العرب لمعايض محمد في بعض هذا القياض
أجل المداسة الخارية فيها بيه وبزله وفي الحال والحكم وأما في هذا الحكم
أن كان وقوعه أقر بما الذي أخذ به وقوعه الأقر على غير سبيل الغياض
والخافلة فلا ريب من جهة وأن كان له نوع على سبيل قول البلد فهذا لا يطل
محمد فيها عندي وأن وقع هذا الأقر بآيات وحكم الحاكم بتبنيوه عليه ما خفت
أن ينجح هذا الغريب بالغيث الذي أصاب هذا البلد الذي طلب منه نظر الإصلاح
وانقاذ البلد بين التقاضى فخطأ في ذلك واعتقد والخياف والنجور
فلا أحب لهم إلا الخلاص مما أصاب هذا الغريب من غيظ بادخاله عليه ولا يملوا
عن الحق أن كنته متدينين وأما في الغيب أخاف أن لا تنفع مجادلان كانت
الأصل غير ثابت وأن حكم الحاكم بنبوت الاحالة لم يعد صحيحاً في زمان الغي
المتابع على حسب ما عندي في هذا كلمة الله أعلم **مسألة** ومنه وفيمن
حضر بين اثنين في قياض فقال كذا أقرت يا فلان أن زد في هذا القياض فأكذ
لبيت المال قالت نعم فإن كان هذا على سبيل الخطأ والوجه لا يطل
عند الله وإن كان على سبيل النذر في الغريب أو الله فلهذا في جواب أوفاء
به وإن كان غاب الأمر في هذا فلهذا كوك مؤثبات والله أعلم **مسألة**
ومنه والأدهان جنس فلا يجوز بيع بعضها ببعض وكذلك الأولاد في جميع
ذلك اختلاف وقال بعض أهل الرأي لا يجمع عليه إلا في بيع وشرب وينفذ
والقدس في الذهب والفضة وقال أبو سعيد لا يجوز بيع حجر بحجر
كسنة وعنه ما في المأكول والمشرب والنقد يختلف فيه والله أعلم **مسألة**
ومنه وفي الثياب بعضها ببعض وهو من جنس واحد يختلف فيه قال
أبو سعيد في بعض الأقول لا يجوز زكواختلف صنوه وقال في الأقول لا
اختلف صنوه ولا يجوز زكواختلف وقال في الأقول لا يثبت ثوب
بلا زيادة قال أبو سعيد رحمه الله إذا زكوا ثوب ثوب جاز في ثوب
ثوب وكذا لا يعد ما في الأثار اختلف وفي الخير والإصلاح والقيمة أقله
والله أعلم **مسألة** ومنه وبيع العلف قبل ذلك وألف وتمة القرط
وما أشبهه مما لا يؤول إلى الجرح على الإجماع أنه الزكوا وما الإجماع فيما يؤول
ويشرب والله أعلم **مسألة** ومنه ويجوز بيع مكوكت براورقة أو
قمر مكوكت مثله بلا زيادة **مسألة** في بعض الأقول وأهل صاحب هذا القول

من المقصود
محمد بن عبد الله
بن علي
ان لم يقم
بشيء
عليه ان
يسأل الرجل
على ما
يهدف
لان

الافاق
لسم
وكذا
والله

—

پستری

میں

لا

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

طال

1

2

✓
59

5

2

—

41

—

1

يرى ان هذا غير صحيح وانه يستحيل قضا وهذا قل ما قالوا به والعل على غير
 وانما يستعمل في هذا خطأ قال به او فعلة والله اعلم **مسألة** وفيه يبيع
 اللاب من الغضنة كذا وكذا فليس محاسبا شيئا بجعل له لا قال لا يجوز ذلك
 على قول من يجعل الغنوم الحاس من المقتور وعلى قول من يجعلها عوضا فلعلة
 يجوز ذلك والله اعلم **مسألة** ان عبيدا وفي رجل سلم رجل راهاهم
 يضاربها نصف الزرع فاشترى لها خيلا او مناعا وربها المحرم
 فتلفت فقال صاحب الدار لهم انهم يامون ان يركبها البحر يضر له حقة ام
 لا قال تختلف في ذلك فلو لم يسهل ان يركب البحر يضر له من لا يضر
 من غيرها وقول جابر في ذلك اذا كان مثل تلك البضاعة يضرها في البحر
 ولا ضمان عليه فيها ان تلفت على هذا القول وقول اذا كان المضارب هاهنا
 يركب مناعا على ما في قول من يركب البحر يضر له يستأجر صاحب المناع والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر مجيب في المضارب اذا اقتصر حرره من مضاربه
 او وجد في داره مضاربة شيئا رايها فاحذره لنفسه وعوض مكانه لطيب
 منه هل يجوز ان يفيض ذلك ثقت دون رها ثم يرجعها اليه قال انه يفيض
 ريت الدار ثم تلك الدارهم دون الثقت ويعرضه بكن ويصحبه وانما يجوز
 تفيض الثقت اذا كان المقتول لا يملكه او والله اعلم **مسألة** وهل للمضارب
 ان يضارب بما اخذ له ذلك الدارهم وما يربح فيها وقع بعدة ومارع فيها
 فهو بينهما على ما اتفق عليه من قبل ومن بعد وقول ان الزرع يحتاج الى امر
 ثان والله اعلم **مسألة** ان عبيدا وفيهم له حصة اخرهم فربسلفا على
 رجل ثناء بجوابه مكنوا بجعل لها حقه منه عن حقه جازا ام لا قال
 جاز لاصحاب السلف ذلك اذا رضوا به والله اعلم **مسألة** الصبي والمسلم
 الى الغنم او الى الصبي يجوز ام لا قال قول ان يصيب مدقة واحدة
 مدقة شيئا من السلف اجلا وقولا يقتلانه وان لمدة الاشهر والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر مجيب وفيه يد مال وقد قابض به رجلا
 وحات ثم ادعاه هكذا المال رجل ونزل الخمين تركان في يد فزرها عليه
 فحلف المدعي واستحق كيف الحكم بينهما قال تلزم مدقته مما
 تقوم له ادول لا تنسك به من فوقي به والله اعلم **مسألة** الشيخ
 صالح بن وضاح رحمه الله وما تقول في طنا النجاة قال قول يجوز على
 المتأتممة وقول لا يجوز والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد عفر رحمه الله
 وفي سلف اخر سلفا وصفي على المتسلف فحين وارث من هاهنا وضاع
 الرهن وذهب غيره هاهنا ذهب حق السلف قال ان حق الضمين قد
 ذهب وحق السلف على من ضمن له والله اعلم **مسألة** الشيخ حبيب بن سالم

رحمه الله

ورحمه الله في ما عده سلا
 على ان يملك السلف من
 سلفا من ذلك حتى يدره
 بشيء مما اراد السلف
 انه راجع ورجع بينهما
 انما السلف وانما
 ما اتفق عليه من معلوم
 جازع لا غير بما اخذ
 بقدر السلم او اكثر او اقل على
 بحلف قده والله اعلم **مسألة**
 في رجل وطب الذي لا يفرق
 مثله وجنى من الارز غير الج
 في السلم فحق اياه وعوض
 كل جنس واحد على هذا
 وفيه يبيع رجلا ما لا مال له
 في بيعه وضاحه هل لا يفرق
 وان شئت لم يفرق لئلا يملك
 اليه وان تلف المبدل فأكبر
 عليه ان يفرق فقول عليه لئلا
 ونوعه فلهما الشراء في المص
 سدره وما كان في قول عليه
 انما السلفا وفي جلات
 له في رجل وقال ان هذا
 من مضاربه وان يبيعها
 اعلم رحمه الله وان يبيعها
 العاقل اذا قام به له او غيره
 رجعت من هذا الحد او له
 في ان يفرق هذا الحد او له
 في ان يفرق هذا الحد او له
 في ان يفرق هذا الحد او له
 في ان يفرق هذا الحد او له

قال هذا جائز في المضاربة وخصوصا اذا لم ينقض احدهما او ان
تناقضا رجع الاجير الى الجاهل او مثلا وانما الشراء والمضاربة لم يمت المالك
فانه مختلف فيه واما لغرض المضاربة اذا قال يمت المالك للاجير هذه الذرية
مضاربة او معاملة او معاوضة على ما قد اورد من يمت في حق بيتي على
كذا واورد عليه **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله وفيه حق على الآخر ولم
يقضه منه واذا زله يبيع فيه ويشترى ولم يرضه كذا هل يحل له قال
هذا غير جائز وارجوا التبرؤا **قلت** والامانة هل يجوز ان يتحول
مضاربة في غير شخص قال انها لا يجوز حتى تقتضى فيما قبل في بعض اثار
المسلمين هل لا تقدم اجازة ذلك من قول بعض المسلمين واورد عليه **مسألة**
الشيخ حبيب بن سالم وشراء الصغار بالغوا في نسيئة فيه اختلاف قول
الحلال وقول حرام وعلى قول من يقول لا يفتد حلال وكذا شراء الغنمة
بالغوا في نسيئة مثله واورد عليه **مسألة** الراعي والكي كيف اذا اراد ان
يباع به سلعة بكذا وكذا على ان يشتري منه سلعة بكذا وكذا يجوز ذلك
ام لا قال على ما سمعته في الاثر اذا شرط ا عند البيع ان يمت هذه
السلعة كذا وكذا على ان تستوفي السلعة الغلامية على كذا فهو لا يجوز
المسلمين اجماعا في ذلك ولا يجوز فيها الماتمة في اكثر لقول **واما اذا**
رجعنا هذا البيع حتى حضرنا السلعتان وابعده هذه هذه فذلك جائز
واورد عليه **مسألة** ابن عبيدان وما نقول في السلف يجوز ان يسلف
الرجل في مثل الاخشاب والابواب والخدوع والاحجار على صفته معروفة
بوزن او ذراع **وقال** في ذلك اختلاف على ما حفظته في آثار المسلمين والذين
يجوز ذلك يكون الخدوع على طول معلوم وعرض معلوم وكذلك الاخشاب
والابواب والاحجار واورد عليه **مسألة** سئل الفقيه جمن من خلفان
عن رجل هلك وعنده ايتام وليس له وصي ولا وصية وادعاه ايتام
محتوف على سبيل المضاربة واظهر واصكوكا يجتنبونها على ما يدعون
وشكوا في ذلك اهل الكان يسلم لهم من مال لهاك وهو لا يعلم بحقوقهم
ولا وصي لها يجزيه ان يسلم لهم من مال لهاك شيئا ام لا **وقال** فيها
عندي على ما وصفت ان مثل هذه الدعوى فلا يمتنع عن صمو عن على لهاك
اذا لم يأت بها على وجهها لان ما اخذه لهاك من ائمه مضاربة في
ليس حقا عليه في ذمته وانما هي امانة عند المضارب لها ومع ذلك
يجوز نقلها واداءها وتلقاها اذا لم يتحجب عنها بعد موت الهاك التي كانت
فيها منى مما يجزى لاختلاف بين الفقهاء في حكمها فتم وقال هي مقدمة

٩٠

على الدين وقيل على ما وافق
وجاء في بعض النسخ
تلقاها ايتام من غير نص
في حكمه من بيتي لهاك
فليس في حقها لهاك
اخبره الذين عليه بعد وفاته
فقلت ان كان ذمته ايتاما
كي يمت له قد يمت
فاما اذا اراد المخرجون ان يمت
عليه فليس على بيتي له
عنه من غير ان يكون
قال ان من يمت له غيره على الزرع
وعليه من ان يمت له
كذلك في حق المالك اذا قصده
او دفعه هذه التحليل انما لا
كان السلف في ثبات الاضطرار
بكل وزر خوف الزيادة
التي هي لها الحق واما اذا اخذ
فقد في الحق فله ذلك ولو اخرج
فمنه ان يكون فيه من الزرع
السلف يقول ان ما اخذ فله
واورد عليه **مسألة** الشيخ جاز
طلب من مال المضاربة فغيره
شيء من ماله على من يمت له
رسا في مالها كما يدعون في
عن دينه من شرطه وانما كان
المالك على الاضطرار
شاهدا على من يمت له من قوله
عبدان انما يمت له من قوله
عنه في ذمته كذا يجوز لهاك
الشيخ عليه رضاع وفي قوله

على الدين

على المديون وقد قيل بهما وفي قول ثالث بدورها وهذا بعد صحة قضائها
وجها لهما ونحوه في بعض الأقوال أنه ليس على قاضها شيء من قبلها لاحتمال
تلفها فزيد من غير تقصير منه في حفظها ومرت هذه الألفا وبذلك حكمنا
فما حكم من رضى شيئا منها ثبت فيها وماله يصح قصرها لك لهما شي هدي عدل
فليس للذئبي حجة في مالها كغيره فلو لا يقيه عليه • وأما الصكوك التي
أظهرها المدعون عليه بعد وفائه فلا يمين في أنها بما يحكم بها في هذا المعنى
خاصة إذا كان ورثته أيتاما ولا يرى لأخها كالمسئلة في مالها أن لم
يكن وصيا من قبله قد صحت وصايته أو كذا في قول الحاكم ثبتت ركة لثمة علم
بها ما ادعاه المدعون ولم يعلم قامت بها الصحة أو لم تقم وليس للمدعين
عليه حجة على ما يمينه وأبعد علمه • **مسند** الصبي ومضارب
بديلهما من فزاديت يكون زوج الدرهم له أم لصاحبها الذي أخذت منهم
قال أن من أعتقه العبيد فكل من أعتقه فكل صاحب الدرهم ولدت له عتاه
وعليه ضمانها أن تلفت وأبعد علمه • **مسند** وعنه ومضارب أنسا فإ
كذا كذا في قولنا إذا قضيه قال له من عليه السلف خذ هذا الدرهم فغير وزن
أوجدت هذه النحلة أنا أرفع كذا وأرفقت مما على كذا الآية وإن
كان السلف غير ثابت إذا قضاه بجو فيه كذا في قولنا • قال لا تأخذ إلا
بكيل ووزن خوف الزيادة المحجورة التي لا تحوز في السلف وحلها لهما لئلا
التي يجب لها النقص • وأما إذا أخذت من حجر وفا وهو قدر جفة في النخل ومثل
حقته في الجنس فنقول له ذلك ولو أخذ عذروفا أو شحارح ومقدار في فقير
من عيانت يكون فيه شيء من البسر والعسق وقول ليس له ذلك • وأما إذا انقض
السلف فنقول له أن يأخذ بقيته ما شاء وقول لا يأخذ إلا القيمة وحدها
وأبعد علمه • **مسند** الشيخ جاعد عيسى الخوصي وفيه إنا أنسا
يطلب منه ما لا مضاربة لغيره بشرط على أن لا يملكه الرجل المظلوب ولا يصابه
شي من مضمون عليك فقبل الشرح وضمن ما مال وأخذ الرجل المظلوب له
وسأفه إلى بلد كان مديونا فيها فلما وصل ما مال أخذ المال غراما وقضاة
عن دينهم أنزى الشرط والضمان فأتين على أن الطالب للمال وجهه صاحب
المال عليه أن على الأخ المسأفه • قال فعلى هذا فذلك يأخذ ما له من أمتا
شاء على معنى ما عرفناه من قول المسلمين في ذلك وأبعد علمه • **مسند** ابن
عبدان إذا أعطى رجل رجلا دراهم مضاربة بحرق الزرع وكتبها العطاء على
نفسه في ذمته فلا يحوز لصاحب الدرهم أخذ الزرع وأبعد علمه • **مسند**
الشيخ صالح ومضارب وفي رجل عنده نخلة أراد وعند أخيه نخلة هلالا

بالبيع الا ان يطيب لنفسه اشئ من عهده فذلك طيب ان شاء الله وما
سقط المشتري من مال المضارب لعذر بعد ان عقد الشئ على نفسه فهو له
ضامن ان البيع لا يتعديه ولا يصر ان يشتريه منه الزمان لو كان
عقد الشراء بينه فذلك يكيف وهو عقد على نفسه فاني لم نسليم عنها مما
هو اولى فيه مما قد ضمنه هو وصار محكوما له به دون صاحبه هذا ما لا
رجوا حازه له ولا اعلم صحة المضاربة بها على هذه الصفة اذ هو لا يخرج
الا بالدرهم والداني لا بالامتنعة واذا حل بعضها بعضا فيها فلا كانت
بينهما اقل من ذلك ولم يدرك ان رجوعه على امله فلا اقول بحرمته عليها ما
بعد وقوع البرأين بينهما اذ اوفا على شئ معلوم ووجه جائز ولا بد علم
مسألة ومنه وعي رجل عتار جلا درهم بسبيل المضاربة ووقفت
عند المضارب ما شاء الله من المدة بضاربها ثم ان الذي له الدرهم
حدث به جنون انتفى المضاربة عن علي اصلها ام تبطل بسبب ذلك وان
قلت تبطل لانها وقفت عند المضارب بضاربها وان قلت تبطل
ضامنا لما يتعديه فيها على ذلك وان كان ضامنا ذكات عليه ديون
تستغرق جميع ماله واكثر واقلس يكون ذلك الضمان داخلا في جملة ما
عليه من الحقوق وان قلت داخلا معهم واقلس ذلك المضارب في بلد
غير ذلك البلد التي صار عليه الضمان فيها لا اهل ولم يعلم اهل ذلك الضمان
بافلاسها لاجدا والزمهم منه ولم يبق معه شئ من بعد افض اهل
الحقوق حقوقهم في البلد التي اقلس فيها وان كان باقيا معد شئ وهو
اصل مال وصح فيها ثبات لاحد اهل الحقوق يكون ذلك الضمان في الذي
بقي فيه الاثبات ويخاصصه فيه بما يبقيه ام صاحب الضمان يرجع
بحقه على جميع ولد حق على المضارب وقضه منه وقال على حسب
ما عتدى فلا يرى ثبوت المضاربة بذكره بوجردوث الجنون بل حال
تغير عقده بسببه وان كانت في بدوها ثابتة الاصل فانها منقصة
لتغير العقول ان كان حاله كذلك فلا يثبت منه نقض ولا اتمام اذ لا يخرج
عليه الاحكام وان بقي المضارب على المضاربة بها كما كان فلا يرى فيما
تلف منها الضمان على يدك لاجل تغير تعديه في حال غيره بغير وجه
موجب لرجوع ذلك فيه ومما حقه تغلق الضمان عليه بذلك فيلزمه الخلاء
منه مع سائر الديون الصالحة عليه اذ هو جعلها لا يخرج لها منها لاسنواها
بعد صحة تغلقها عليه في الحكم اذ هو حق كسائر الحقوق وليس عن اقدم منه في الاداء

فما لم يرد
عبر الحسب
وكانا في
منه لم يكن
الغزل
لله المنة
رب المال
انتم من
المصدر
ال فانه
لسون
موان
وعلى
الحرف
كاتب
وغزة
احسن
وب
والطريق
طرية
يكن
واحدة
فيها
على احد
ذلك
يوم

النقض بها بعد الاقلاف هو غير مسموعة منه لان التلاف بعد الشراء على
 الصلح فلا يقبل منه النقض بعد في الحكم وهكذا يكون حكم القياض حكم
 البيع اذ هو اشبه به في حكمه والبرهان على ذلك قوله تعالى وليك الذين اشتروا
 الاصل للذين باهوا يستندوا بما هدى ضلالتهم فما ائتم الا استدلال شراء
 والا استدلال والقباض بمعنى واحد والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ محمد رزق
 في حرامات وترك شيئا من الحارات وقد كان يعرف بوزايع الامانات
 ويأخذ رؤس الاموال المضاربة في الحارات ثم انما هي وعز وصيته على
 ما وصفت بجميع ما في يدك لو رتبته حتى يصح انه فيه لاحد من مال ووجهة
 وزعم ان لم يمتد راس مال وامانة فليس له ان يأخذها وترك حتى يعلم انهما قد
 ترك وان لم يرضع من يدك وان هو هذا فيما كان يجوز له اخذها ان لم يمتد احد
 فان منع احد يحتمل حتى فلا تحل للمكاتب على ذلك الا بعد ان ترضع لم يمتد
 لشهدان هذا فيما ترك الميت ويدينون شيئا من ذلك بغيره معروفة او تعلق
 معروف بشهدون عليه بعينه والله اعلم **مسئلة** الزايع في رجلين
 تقاضيا اموا لا بينهما وكان احدهما شريك بينهما فاقبلت احدهما شيئا من المال
 الذي له بالقباض ثم غلب الاخر الجاهل وان اجمعت عند شريك بينهما كيف
 الوجه في ذلك قال ان كان هذا المقاضى شريك بينهما والا موانع شاعرة
 بعينه وبين البيتين فقايط بها وفيها سهم ايتم فالبضاض عندى باطل في الحكم
 لا يشترط اقل من المقاضى الا لا باطل في الاصل على القول الذي يعجبني وقول
 بقيت نصيب الشريك للمقاضي ونصيب البيتم راجع اليه وانما يعجبني القول
 الاول والله اعلم **مسئلة** وعند في السلف بقبض لا ثبات كما يقضد
 الرهن اذا كان في عقد السلف ام لا قال على قول من يجعل صلاح لا ثبات
 او لم يها هو متعت له فيه ولو لم يقض على الميت ربه فعندى من غير الرهن
 وعلى قول من يقول هو ومساو له في ان شرع لم يكن عند الرهن والله اعلم **مسئلة**
 الشيخ سعيد راجد الكندي على ما حفظته فافار المسلم
 ان المضاربة اذا كانت اصلها صحيحا وعقدها صحيحا على ما ياوره المسلمون
 ولم يخالف المضارب فيما يجب عليه في المضاربة حتى صارت دراهم
 المضاربة في يد الناس وان اذ صاحب الدرهم اخذ درهم بالربح وعند المضارب
 فلا يجوز ذلك اذا كانت عين الدرهم لا تدور اعطاه راس المال اعني اذا عطا
 المضارب عنده من غير درهم المضاربة ضاعته دراهم المضاربة فلما ن
 يرجع يأخذها من عند الذي اعطاه اياها ولا يجوز له العطية ايضا فيها وهو
 اكثر القول فيما عندى وقيل اذا كانت حاله وقيل له صاحب الدبوت
 للعطائت وقيل حتى يقضها منهم لانه ان يجتالوا فيها فاعز هذا

وفاء ولا
 بعض ديكت
 الشريعة
 بعد الشرائع
 غير وان
 رواجها
 المليون
 في القمار
 بعض
 بعد
 محرم
 ذلك
 على علم
 سبيل
 ذلك
 به
 يد
 طاب
 مقام
 بيع
 من اذ
 احدا
 شيخ
 في
 في
 في
 ت
 به
 منه
 عليه

واحد علمه **مسألة** الشيخ ابو نهان جاعده عيسى ما بعد في مسائل
 وممثل ما استجد قائل كما لا يجوز بيع بعضه بعضا فلا حاسا يكون
 المتفق عليه يكون بيعه محققا بقصد او شيا من في النسبة دون المقدور ان كان
 سواء فما وجه تحريمه واصله وان لم يكن سواء وكان الحجر في النسبة دون
 المقدور يكون ربوا كما جاء في الاثر فقصص المتبايعان التاجر وله بفصله
 ام لا يكون سواء وهل يفسد ذلك ما ورد في الاثر فحوا زبيع الخضر قبل ذلك
 اذ لم يشترطنا خبرها الى ذلك فاجرها المشترى ولم ينكر عليه لما بيع ام بينهما
 فرقها قال فالذي عندي في هذا القول في كونها صلحا عما كان جردا وشرا
 على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فكانا صرحا على وجه البيان فحمل احدهما
 في القلن وما عداه فلهذا الاجناس من جهة القياس فعلى قولنا جازا
 فلاننا في كل معلول عندنا جوازها ان تجزى في معلولاتها الامناع في
 شئ من جوازها فافق على شئ منها في المنع اخرى لا يختلف بالذات
 في اخرى لوجود الاتفاق في الازالة وعدم الاتفاق على العلة الموجبة لعمدة
 كون الحزمة لا جرم فهو في محل النظر ليه توقع بصر فيما خرج عن مقتضى
 النسبة ولا يخرج فان المنع في الاجماع او على رأي في موضع الاختلاف
 بالراي فيها اما هو في بيع مرجحة النوع وبصفة الزيادة في موضع الزيادة
 في النسي منها وان لم تكن هناك ففي ذلك قولان احدهما كذا في بيع الجوز
 ان يطلق عليه في النسبة له فيصم فيه وان لم يكن ثم زيادة فهو على زيادة
 في هذا الموضع حكيمته **وفي الاول عينية** **والقول الثاني** فيه بانها لا تخلو
 لعدم الزيادة فيما تاجر وكذا المنفعة لنفسه المقتضى في تحريمه لعدم كون
 انعقاده **وعسى** في هذا ان يكون **لا** في الاول لا ينافر بليه فيما يجوز عليه ان
 يسماه فيصم فيه ولا باس على حاله في الاصل في اسم لم يجرعها الى معنى واحد في
 الحكم وهو المتع جملها لا عين على حال لا يصح معه غير لمنعه في جمل فتمت
 المتبايعان التاجر او لا فلا فرق بينهما عند وجود المنع بينهما ولا بين
 في هذا انهما يقياس بالخضر قبل ذلك في موضع عدم الشرط اقلها يجوز
 لان لم يبقها الاختلاف بالراي في جواز البيع وتحريمه لان المنع فيها اما هو
 مرجحة ما بها يحدث في الزيادة في نفسها على وجه يكون ابيع فيها لها
 من بقدر وشية وان لم يكن مثلها في انواع حسمها ولا شك في ذلك فلا يترك
 ولكن مرجحة التاجر في ابيع لاحد مثلين في انواع فانها يقتضي في لخاص
 ان يكون غير واقع في اليد محققا في نفسه فهو في الناسي لا في المقدر
 شئ على حال ومع التاجر لها فكان في واقع في نفس الامر فيتمتع لا غيرها فهو
 في الحقيقة غير واقع على شئ لان كل واحد من مثلين في ذاته معدوم وان

وحدها لصفة ذوقه على
 يدان في راسه ليس في
 في النسي
 قال فاعلم
 وقال في موضع الاختلاف
 ان ذلك لا يملكه **مسألة**
 ما بين ان يجرعه واحد علمه
 صنف جردا صنف واحد السلف
 في سلف في شئ ام لا قال
 ان سلف في سلف
 السلف واحد علمه **مسألة**
 في سلف موضع معتق ما بين
 اعلمه **مسألة**
 الرضا احدهما في سلف
 واحسب انهما يجوز ذلك
 لا في ما وقع ابيع على العيب
 معناه ان يرد النسبة وان
 يتركه ولا يرد الا في الزيادة
 لا في الزيادة معناه ان يرد
 في ربيع ما جرى في مختلف في
 ان قال في الزيادة في الزيادة
مسألة وان كان الشئ ما لا
 يرد فيه عمنه فلا يرد في
 على كون عمنه فلا يرد في
 الا على كون عمنه فلا يرد في
 وان لم يكن عمنه فلا يرد في
 اولى من عمنه فلا يرد في
 في موضع عمنه فلا يرد في
 عمنه فلا يرد في
 في موضع عمنه فلا يرد في
 عمنه فلا يرد في
 في موضع عمنه فلا يرد في

وحيد بالصفة وهو غير معلوم فكيف يصح فيه ان لا يكون كذلك وفي هذا ما
 يدل على فروق ما بين الامرين الموجب على حمل كل واحد من مابين الحكمين لا الزيادة
 والاشتباه نفسه على الزيادة فيه بعينه او مما يكون بدلا منه وارجح الاول منهما
 قال فالمرجع هو الامتياز واحد والاولا والآخر من انواع الحرام في دين الاسلام
 وعلى رأي في موضع الاختلاف ما نرى فان كل منهما طرفا متعلقا به
 في ذلك والاولا علم **مسألة** والآخر لا يجوز له في السلف حتى يحل
 له لا باس انما يحل به والاولا علم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن محمد بن
 سلف بجلا سلفا وحل سلف **مسألة** صاحب السلف يجوز له ان يوتي
 في السلف كرامة شيئا لا **مسألة** قال اذا تمت السلف وحل فلا باس عندك
 ان يقض السلف والمتسلف شيئا بعد شيء ان يستوفي جميع ما عليه
 السلف والاولا علم **مسألة** على عقيدته مما يشق ان يفهم الا ان الشرح
 في السلف فموضع معين مما يجلد داشت بطلانه فلما سلف در راه اوله
 اعلم **مسألة** وعن جليل بنابا على كسور غايه عند احداهما هذا
 الذهب الحاضر وهذا الغضه الحاضر التي هما عارفا ان هذا يختلف فيه
 فاحب ان يقض بغير ذلك وبعض لا يجزئ وارجو ان لا يتعدى احاد فيه
 لانما وقع اجمع على اخاب المعروف بهذا الحاضر المعروف بهذا الحاضر
 معناه بذا بيد لا شبهة وان كان باع هذا الذهب الحاضر والغضه الحاضر
 بكذا وكذا دها او دينا او فريز ان يكون بذا بيد هذا عندك بيع يضعف
 لانه لا يقع معناه بذا بيد فان لم يقض فاحق او فاه الثمن الذي باعه بذا بوجه
 والوجود فارجو ان يختلف في هذا قال في الامم يجوز له ان يقض فاحق بوجه
 الثمن وقال في الامم لا يربط بالبيع لم يقع على عود بذا بيد والاولا علم **مسألة**
مسألة واذا كان الشيء مما لا يجوز له باع نظره فاعى نظره على ان يبد
 بيد ثم ذهب عنه قليلا ثم في يده بالثمن فكلما يبد على ان يبد بالثمن بذا بيد عليه
 هل يكون هذا بذا بيد بوجه الثمن الذي باعه به والاولا علم **مسألة**
 الزاوي عن السلف اذا شرط ان يقض من موضوع معروف هل ينقض السلف
 والاولا بل بشرط هل يكون ان يقض من هذا السلف ام من هذا المتسلف قال
 ارى في مثل هذا يجوز الاختلاف ولكن القول الذي يحجب اذا شرط ان يقض السلف
 من موضوع معروف فهو منقوض ويجوز القول بان يقض السلف حيث
 عقد السلف اذا امكن قبضه وان كان عقد حيث لا يمكن قبضه فنقض يكون
 من هذا المتسلف فهذا الذي يحجب اما جاء فيه الاختلاف والاولا علم **مسألة**
 عن جلال بن ارجل سفا فيه جليل بن ذهب او فضة فتعقد بعض الثمن وتاخ
 بعضه وتعت صفتا ابيع على السيف وجليته هل ينقض هذا ابيع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ام لا قال انه قد قيل انما انقذه بقدر ثمن الجليته مع صفقة البيع انما البيع
 تام ومع ان بعضا يقول انه فاسد حتى يقصد بالانقذ فطعنا ثمن الجليته
 ويجوز هذا وهو على الحسن والله اعلم بهذا وغيره **مسألة** الفقيه
 مينا بن خلفان في رجلين اخذ درهم مضاربة ورجل شركته تذازل حصد
 الشريكين تركها على سبيل الايهال في بدصا حصد ولم يتعرض لها ولم يزل
 الثاني يضارب فيها حتى قدر انهما اقلاف بعضها على يد ايضمان فاتفق
 منها جميعا ام الضمان على مضارب فيها دون من لم يضارب **قال**
 فعلى ما وصفت حسب ما قصصت ان هذا الرجلين شركتان في المضاربة
 بتكليف لهما لم يسأل أحدهما الا فادرس من مضاربهما صاحبه خلافا لما روي
 المضارب له فيها لان ان صح نقصان فيما تفرجه عما في الاصل فاقب
 اخشى لزوم الضمان عليهما جميعا الا ان لا يجاوز ذلك مقدار نصف الناقص
 ويكونان فيه مشتركين حسب اشتراكهما في المضاربة فيلزم لكل منهما
 نصفه فهذا التمهيد والنقصان في اقيام بما التزمه وهذا يتعدى
 ومخالفته فيما تفرجه واما النصف الاخر مما صار في يد المضارب فكلما
 وضمان الناقص سامان خصوصاً اذا لم يكن منهما ما يوجب عليهما اقل النقصان
 وايضا فان المضارب به مسلط في النصف من قبل زبيل الدرهم اذا اشركت بينه
 وصاحبه تقتضي ذلك فلا يخرج النقصان فيه مع اجتهاده واجتناب تقصير
 فهو برئ وسلم والضمان ان نشاء الله حسب ما بان في ارجوان يكون
 كذلك والله اعلم **مسألة** ابن عبدان وهن بجوز القياض غلة تخرق بعلقة
 تخرق واحدها بر بدصا حصد شيئا من الدرهم ام لا **قال** اذا كانت التخل
 مدركة وكانت في مال واحد فخر ذلك وان كانت في اموال متباينة فيجوز
 ان يستطير كل واحد فخصا حصد بالثمن والله اعلم **باب ١٨** في
 بيع الخيار وما جاء فيه واحكامه وابطحاه رفته وما يجوز من ذلك وما
 لا يجوز وما اشبه ذلك الزامني ومزاج مالا لا يبيع خيارا في حديث
 موت حتى تنقضي مدة الخيار على هذا اللفظ ما من المتباينات واحدها
 او جميعا **قال** ان هذا البيع عندى منقضى فان تناهما عليه ثم وان نقضاه
 انقضى فان مات البائع ولم يقض في المقصود رفته قولان قول لهم
 وقول لهم ولكن كان مات المشتري واباع فلا يجلو ولا اختلاف
 والآخر القول انه ثابت اذا لم ينقضه حتى ماتا والله اعلم **مسألة** عن رجل
 محدد عرجا له وفي رجل باع ماله سبع خيار رجل لا وكالة لا ختمه وهي بمنه
 وانقضت المدة يجوز للرجل ان يرد ذلك الذي نقضت منه للبائع ام لا **قال**
 الموجود في المسجد يجوز ان يرد ذلك المسجد على البائع ويحل الكيتم مثله

لله ليس

الله ليس به اوفى **قال** الله
 ولا من يبيع لانه اصل الشراء
 على هذا الاصل لكل الباعين
 مائة على كل واحد من ورثه
 الباع في فقه المشتري
 الباع ورثه الباع والله اعلم
 حار رباب والبدصا حصد
 الشريكين تركها على سبيل
 الثاني يضارب فيها حتى
 منها جميعا ام الضمان على
 فعلى ما وصفت حسب ما
 بتكليف لهما لم يسأل أحدهما
 المضارب له فيها لان ان صح
 اخشى لزوم الضمان عليهما
 ويكونان فيه مشتركين حسب
 نصفه فهذا التمهيد والنقصان
 ومخالفته فيما تفرجه واما
 وضمان الناقص سامان خصوصاً
 وايضا فان المضارب به مسلط
 وصاحبه تقتضي ذلك فلا يخرج
 فهو برئ وسلم والضمان ان نشاء
 كذلك والله اعلم **مسألة**
 تخرق واحدها بر بدصا حصد
 مدركة وكانت في مال واحد
 ان يستطير كل واحد فخصا حصد
 بيع الخيار وما جاء فيه واحكامه
 لا يجوز وما اشبه ذلك الزامني
 موت حتى تنقضي مدة الخيار
 او جميعا **قال** ان هذا البيع
 انقضى فان مات البائع ولم يقض
 وقول لهم ولكن كان مات المشتري
 والآخر القول انه ثابت اذا لم ينقضه
 محدد عرجا له وفي رجل باع ماله
 وانقضت المدة يجوز للرجل ان يرد
 الموجود في المسجد يجوز ان يرد
 الله ليس

لانه ليس بينهما فرق • قال الناصح وعلوما حفظناه ان اليتيم في مثل السجود
 ولا فرق بينهما الا في اصل الشراء لليتيم والسجود لا يجوز في الحكم الا على نظر الصلاح
 فعلى هذا لا بأس لو كمل اليتيم ان يرد ما اشترى لليتيم فلا مانع من الخيارات اذا انقضت
 مدة بيع الخيار قبل بلوغه ورضاه بالبيع لان الخيار لم يرد بعد بلوغه في نقص
 البيع وانما هو في غير المشاع لان البيع متعلق بصفة المشتري ما لم يبيع
 اليتيم ورضى بالبيع والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفي رجل باع ماله ببيع
 خيار وعاب في البلد بطيخا او غير سني ثم غير هذا البيع بالخيار في هذا
 المشتري وكان المشتري قد انقضى ما قار او بيع او هبته لسجود او غير هله
 غير بالخيار ان انقضت به المدة او لم تنقض قال ان كان هذا المشتري
 انقضى بعد انقضاء المدة قبل ان يقع فيه الغير فلا بيع بالخيار فلا ينقض له
 وان كان لا غير وقع قبل التلف كان له الخيار بالخيار ان كان فيه جبا سني
 انقضت به المدة او لم تنقض الا ان يكون هذا البيع حاضرا وعلم بتلف هذا
 فلم ينكر على المشتري ذلك فذلك عليه حجة وعندنا انه لا غير له بعد ان علم ولم
 ينكر على المشتري وان لم يكن حاضرا في البلد كان القول قوله مع يمينه ما علم
 بهذا التلف ورضى به والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفيمن باع حيا او قرا او
 غيره ذلك سنة بالكثر من ثمنه الحاضر ويشترى به اصلا او المشتري ببيع الخيار
 ويكون بيع الخيار وبيع السلعة في يوم واحد ويحل اجل احدهما قبل الآخر
 يجوز ذلك ام لا • قال اذا لم يكن بينهما شرط او با يبعد هذا الثمن والحب
 على ان يبايعني به اصلا وكان عقدا ببيع الثمن والحب بدرهم قبل عقد البيع
 الخيار فذلك جائز • وكذا ان يبايعه بالخيار قبل بيع الحب ولم يدخل الشرط
 على ان يبايعه بالدرهم حيا او قرا او سلا او بشرط ان يفسد البيوع لم يصدق
 عليهم ذلك • قال الناصح وقول اذا كان الحق اجملا ولا يجوز له ان يشتري
 به من هذا الذي عليه الحق اصلا ببيع الخيار قبل محله وبيع القطع وخاصة
 اذا لم يرض بالخيار ولم تنطبق نفسه بذلك وقول اذا باع بطنه من نفسه
 وغيره مطلب وصاحب الحق جاز ذلك وقول ان صاحب الحق يشاء من
 حقه من الذي عليه مع طيبة نفس من عليه الحق جاز ذلك وهو منزلة من يعمل
 في اخذ حقه قبل محله هكذا حفظنا والله اعلم • **مسئلة** عن الشيخ احمد بن محمد
 رحمه الله وفيمن اشترى مالا بالخيار ثم اتت على الخلة حاجته وخرج اخشى
 ولم يبق فيه شيء من الخمل يكون فله على صاحب المصلح على المشتري •
 قال الذي احفظه في هذا ان الصر على صاحب المصلح اذا فسد المهر من
 وفدا صاحب المصلح كما صرم ينقلع ويحول ينقلع ويرد ترابا موضع

البيع ان البيع
 هاتين الخلتين
 الفقيه
 لا حد
 لم يزل
 ما عطف
 قال
 في الصلوة
 فالمراد
 في الف
 النقص
 هما
 سني
 كذا في
 في القدر
 في سنة
 في يوم
 يكون
 في هذه
 في الخمل
 في حق
 في
 وما
 في
 في
 في
 في
 في

والذي لا يتحول له قيمته **قال** الناسخ وفيما معنى ان ليس على صاحب الاصل
صحة فسل ما ان باع سبيع الحيار ولا يحكم عليه بين كل المشتري وان فسله
المشتري بطلية نفسه فالحيار له لانه داخل سبب فاذا فسل صاحب المال
ماله ان شاء فقلع ما فسله من الصم وهو رزنا ما كان التراب الذي اخذه
ان لم يكن على صاحب المال صم وان شاء فبتمت يوم فسله **وان** انقضت
بالمنة ولم يقدر صاحبه فقد فسل ماله وليس عليه ولا له هكذا حفظنا
واستدل به **مسألة** عن الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الله في امرأة باعته
مالها ارجل ثم ماتت المرأة وكعد مدة سبعين حج في المال الذي اشتراه فزهره
المرأة بيع خيار المسجد والبيع لم ينقض فقالت المشتري لو رزنا المرأة ما
شرطت على ما كنتم هذا البيع الحيار الذي للمسجد ولم يجر لو رزنا المرأة بطلية
بالاعلاما المشتري بهذا البيع الحيار والبيع الحيار لم يجر فيه حرم المسجد فكل
جائز فزهره ما اشترى الى يومه هذه **قال** اذا صح هذا البيع الحيار في
هذا المال المرأة الهاكمة للمسجد قبل ان يبيع على هذا المشتري بالقطع
فقد ارجع هذا المشتري بالقطع الذي اشتراه هذه المرأة البتة لان البيع
الحيار ثابت في ذلك والمال للمسجد والحيز على المسجد ليس بحجج ورجع
المشتري بالقطع بما سلمه من الغداء على ورقة الهاكمة الباعية في مالها الذي
ومرئيه منها لان ذلك استحقاق على الا ان يجر بالبيعة العادلة او يحجز
خطا ان امرأة شرطت عليه فداء هذا البيع الحيار وبايعته اصل هذا المال
فحينئذ لا يرجع بذلك فداء على الورقة مما تركته في المال واستدل به **مسألة**
الزامل وفيه المشتري من رجل ببيتا ببيع خيار فاقدهما البيت وادار المشتري
بنيانه وعارضة ليحجز الباع على ذلك ويكون التراب الذي جردع ومسطوح
للباع ام المشتري **وقال** ان تراب الحيار والمسطوح حكمه عذرى حكم البيت
فان تمت البيع للمشتري فهو للمشتري فان كان اخذه الباع رزقيته على
المشتري فزاد ما مثله وما جبر الباع على بناء البيت فلا يجوز عذري واستدل به
مسألة ومنه وفي رجلين بينهما مال وبايعاهن بخلعة ببيع الحيار فقاما
ذلك المال ووفقت الخلعة في سهم واحد منهما ثم مات احدهما فاحتج بحق
منهما ان الغداء عليهما جميعا فيقبل قولها ان كانت الخلعة في سهمه ام لا -
قال ان كان للمشتري هذه الخلعة بالحيار قام عليهما بحجة الغداء ونقض البيع
فحكم لبيعتين هذه الخلعة وصح انها باعاعليهما هذه الخلعة وصحت براءته
اليها فبين هذه الخلعة بركة ففرض مستفاد فعندك انه يحكم بالحق على
المشاييعين اليهما وان كانا حدهما استفتي مالها ارجح ذلك وان كان
المشتري لم يقم عليهما با لغداء ونفسك بالبيع فلا يجوز كورقة الهاكمة على

فداؤه

فداؤه الحيار حتى يجر الحق
صحة فسل ما ان باع سبيع الحيار ولا يحكم عليه بين كل المشتري وان فسله
المشتري بطلية نفسه فالحيار له لانه داخل سبب فاذا فسل صاحب المال
ماله ان شاء فقلع ما فسله من الصم وهو رزنا ما كان التراب الذي اخذه
ان لم يكن على صاحب المال صم وان شاء فبتمت يوم فسله **وان** انقضت
بالمنة ولم يقدر صاحبه فقد فسل ماله وليس عليه ولا له هكذا حفظنا
واستدل به **مسألة** عن الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الله في امرأة باعته
مالها ارجل ثم ماتت المرأة وكعد مدة سبعين حج في المال الذي اشتراه فزهره
المرأة بيع خيار المسجد والبيع لم ينقض فقالت المشتري لو رزنا المرأة ما
شرطت على ما كنتم هذا البيع الحيار الذي للمسجد ولم يجر لو رزنا المرأة بطلية
بالاعلاما المشتري بهذا البيع الحيار والبيع الحيار لم يجر فيه حرم المسجد فكل
جائز فزهره ما اشترى الى يومه هذه **قال** اذا صح هذا البيع الحيار في
هذا المال المرأة الهاكمة للمسجد قبل ان يبيع على هذا المشتري بالقطع
فقد ارجع هذا المشتري بالقطع الذي اشتراه هذه المرأة البتة لان البيع
الحيار ثابت في ذلك والمال للمسجد والحيز على المسجد ليس بحجج ورجع
المشتري بالقطع بما سلمه من الغداء على ورقة الهاكمة الباعية في مالها الذي
ومرئيه منها لان ذلك استحقاق على الا ان يجر بالبيعة العادلة او يحجز
خطا ان امرأة شرطت عليه فداء هذا البيع الحيار وبايعته اصل هذا المال
فحينئذ لا يرجع بذلك فداء على الورقة مما تركته في المال واستدل به **مسألة**
الزامل وفيه المشتري من رجل ببيتا ببيع خيار فاقدهما البيت وادار المشتري
بنيانه وعارضة ليحجز الباع على ذلك ويكون التراب الذي جردع ومسطوح
للباع ام المشتري **وقال** ان تراب الحيار والمسطوح حكمه عذرى حكم البيت
فان تمت البيع للمشتري فهو للمشتري فان كان اخذه الباع رزقيته على
المشتري فزاد ما مثله وما جبر الباع على بناء البيت فلا يجوز عذري واستدل به
مسألة ومنه وفي رجلين بينهما مال وبايعاهن بخلعة ببيع الحيار فقاما
ذلك المال ووفقت الخلعة في سهم واحد منهما ثم مات احدهما فاحتج بحق
منهما ان الغداء عليهما جميعا فيقبل قولها ان كانت الخلعة في سهمه ام لا -
قال ان كان للمشتري هذه الخلعة بالحيار قام عليهما بحجة الغداء ونقض البيع
فحكم لبيعتين هذه الخلعة وصح انها باعاعليهما هذه الخلعة وصحت براءته
اليها فبين هذه الخلعة بركة ففرض مستفاد فعندك انه يحكم بالحق على
المشاييعين اليهما وان كانا حدهما استفتي مالها ارجح ذلك وان كان
المشتري لم يقم عليهما با لغداء ونفسك بالبيع فلا يجوز كورقة الهاكمة على

فداء هذه الخجلة حتى يصح الحى منها ان على هالكهم فداء هذه الخجلة بقدر
نصيبه منها وتكون الخجلة الحى منها الذى وقعت في سهمه واسداع علمه
مسئلة ومنه وفيه اشترى ما لا يبيع الحيار واستعده سنين ثم غير منه
بعد ذلك ما يجوز له منه العير في الحكم فقل ان تقضى فدية فلما غير
طالبه الباع برذا الخجلة اعليه رذا الخجلة على هذه الصفة ام لا **قال**
ان اذا كان الحيار المشتري فاكثر القول بمدار كعليه في الخجلة • واما اذا
كان الحيار الباع وغير المشتري فاكثر القول بمدار الخجلة • وقول لارذعليه
واما برذا الخجلة الغاصب • وبوجد على الشيخ عيسى سعيدا ذا غير المشتري
وجب عليه رذا الخجلة وان غير الباع فلا رذ على المشتري في الخجلة واسداع علمه
مسئلة ومنه وفيه عنده ما يبيع الحيار وقد استعده سنين او لم
يستعده اراد ان يفاى به احد الناس او يحيله لاحد الناس فاقام الشتره
هو يجوز ذلك ام لا **قال** اما الاحالة في بيع الحيار المشتري فاقول والشيخ الذى
اشترى به فقد جازها المتأخرون في الاشياخ في جواباتهم وان قد الباع
بالعين الاول فزاد العين المشتري الى الحيار له واما ان يبيع ما يسوى لارذ
يعنى لارذ منه عندي حيلة ولا يجزى وهكذا حفظ على الشيخ مسعود
بن رمضان انه لا يبيع مثل هذه الحيل واسداع علمه **مسئلة** ومنه في البيع
الحيار اذا عقد بالذهب اعني بصل السبع كان بالذهب يجوز الخجلة بالفضة
على صرف ام لا **قال** ان في الذى كذا الخجلة حاز ذلك وان لم يرض لذى
للخجلة وكان الذهب موجودا اعطاه ذهبا وان لم يكن الذهب موجودا
حاز ان يعطيه بالصرف فضة واسداع علمه **مسئلة** عن الشيخ عيسى سعيد
وفي الخجلة المباعه بالحيار اذا سقطت لمن تكون حذمتها وحذمتها وضمتها
وليها **قال** ان الحيار في ذلك المشتري ان شاء اذرت في ذلك الباع ويكون
عقد الباع له تاما كما عقده وان شاء اخذ ذلك بالعين فاذا اراد الباع ان
يفدى خجلته طرح عنه من العقد بقدر ما اخذ المشتري من قيمته الجدة والخص
الطيب والليف والجذب وان لم يقبل الباع خجلته حتى صارت اصلا لى
المشتري ولا يرد شيئا من قيمته ذلك واسداع علمه **مسئلة** قال الصبحي من
تاقل كتاب خزائن الاحبار في بيع الحيار ونظر فيه وجد فيه مسائل
جدة ومعاني كثيرة من جهة بصل منها الدليل • ويعوم فيها الفهم للبعيل •
وقد انققت كلمته وشهرت مقالته بحوار الخجلة وحل التمرق لهذا المشتري
بالحيار • واقول ليس له علنا ذالم بقصد الشراء ولم يمكن الحل والعقد قبل
الاحلال الذى جعله • فان قصد ومكث العقد فقله خجلته وجوز من الخجلة
بالضمان الذى لوبه كما قيل في ضمن مغللا كان له ما غل • ومن تزوج صبيته

[illegible]

ومن دفعنا شترنا رضا وماء بيع الخبز الزائدة معلومة فكل السيل النعم ويس
ويحتاج الزعامة كثيرة فعلى تكون عند خدمة الكسب قال لا أحفظ في هذا
شرا وحسب أن بعض المسلمين يجعل ذلك على المشتري الزلما لغلته والندوة **مسألة**
الشبهة يقتضيه وإذا كسب السيل النعم فخدمته على صاحب الأصل لا على المشتري
بيع الخيار وكذا على الفاعل رد ولا يقتضيه رد الباع **مسألة** الصبيحت
وذلك لا يتم إذا اشتريه ما لا بالخيار وبنته للغلته لا للأصل قبل علمه
رد الغلته وماله وقيل بمرامه وقيل لا رد عليه ولا عليهم لا يبيع بها صبي
والبيع مردود على عرف الأقاويل وقيل قام وبنته أو كمل انصرع وبشبهها
بالدين عمدا خلا في آراء ونقول أحدهما بخرم فالخلال ودعى قول الباع علمه
مسألة ابن عبيدان وإذا باع الرجل ماله بيع الخيار ثم أوصى به لرجل
فقولنا الوصية في ذلك باطلة لأن المال مبيع بيع الخيار ولا تختار الوصية
في المال المبيع بيع الخيار وقولنا الوصية في المال لم يوع بيع الخيار فائنة
والذين قالوا أن الوصية في المال لم يوع بيع الخيار فائنة أن الغداء يكون من
مال الموصي وقولنا الغداء يكون على الموصال والذي أقول به أن كان
الموصال يتخلل في المال لم يوع بالخيار عن عمدك أم في خياران شاء يغدق
التخللات التي أوصى له ههنا أو ذاك أو أن شاء ترك التخللات للورثة ولا
يجب أن يكون الغداء على الورثة وإن كان الموصي له بالتخللات من غير عمدك أم
مثل المصحود واليتم فأنه يظن بها الصلاح في ذلك بين الغدق وماله وبين
ترك التخللات للورثة وإن كان هذا الرجل أوصى بتخللات وماله ماله معلوم
أو بآل معلوم أو لرجل باع تلك التخللات أو المال مع الخيار فقولنا بيع الخيار
في هذا المال والتخل لا تلاف وتقبل الوصية وقولنا بيع الخيار ليس فلا فائ
وعلى هذا القول لا خيار الذي تشتت به الوصية يكون الغداء وماله الموصي
وإن كان هذا المال موهوبا فأنه مغبوضا ثم أوصى به أو شيء منه لرجل فأت
الغداء وماله الموصي لأن الرهن المقبوض غريم بيع الخيار وكذا إذا باع الرجل
ماله ببيع الخيار ثم أقر به أو شيء منه لرجل فإن الغداء يكون على من أقر به
واختلف المسلمون في الغداء في مثل هذا الذي شرجه نك إذا كان الموصي
أوصى بتخللات أو أقر بتخللات وماله فقولنا الغداء يكون بالمعاش بحسب
تحتاج جميع المال ويجب على تخللات الموصي ما ياتون بها والغداء وقول
أن المشتري لا يحكم عليه بتفريق الغداء وهذا القول لا يتوافق العلم **مسألة**
الزاعمي وفيه شترى مالا مرعا قتل بالغ حتى بيع خيار نصف منه أو قبل
أو مدة معلومة فأنقضت المدة فأراد أن يبيع فله أن يبيع على المشتري
حوز هذا المال ويبرعه والنصف فينه على هذه الصفة فيما بينه وبين حذام لا

عقل المر
لدا بيع
لهم دار
كاسلا
وساير
ارضاع
ان لا
زوال
تلف
مفيد
سم
مفيدة
مده
ان
لمن
يون
قول
ناله
بيع
لهم
باع
عا
يد
نقري
ل
اجد
عا
لدا
عا

قال ان مسلما في بيعه عند عقده من الخيارية والنيات الفاسدة التي
صحت لنفسه لا يبيع بها ولم يكن قصدهم الا بيع الخيار الذي اخذ منه ورسوله
وجعل الخيار مائة عسى ان يبيع بغير ماله يرجع في البيع ولم يكن بينهما الا
قصدا لاصل عند نقضاء المدة فمما عدى خلال المشتري ان يفسد ما اذا
لم يكن للبايع سبب موجب ليقض البيع ويبلغ في البيع فمما عدى
احد خلاف لانما يجوز مالا با نقضاء المدة بعد موت بايعه لان اصل
المبايعات اهل هذا الزمان جيل على اهل الزمان الا ان شاء احد من اهل النقوض
في بيع الخيار ولما علم **مسألة** وعنه واذا بيع مالا لقطع وفي بعض
تخلف بيع خيار قبل ادخال اصل تلك التخل في البيع للمشتري بالخيار عجز على
المشتري بالقطع والبايع في نقض هذا البيع وتجب له رد المثل له في
في ذلك اختلاف قولنا ان بيع القطع فيما هو مباح بالخيار الا ان يرضى له
بيع الخيار وقوله هو ثابت وبيع الخيار ثابت فيه فان فدى قبل ان تقضى مدة
الخيار صار اصلا للمشتري وان لم يقد حتى تقضى المدة صار اصلا للمشتري والخيار
وقولنا يبيع بالقطع كان نقض البيع الاول صار للمشتري بالخيار رد المثل
وهذا القول لا يجوز عليه فيما عدى **مسألة** على الشيخ سليمان رحمه
مما عدى رجوعه في بيع تخلف او مالا لا يرد في فسخه بيع خيار المدة معلومة
ثم للبايع فدا تخلفه او ماله رد فذلك بعض التخل لمن يكون حكمه اخله المدة
المال وكيف يفسد ذلك قال فان كان الفداء من البايع ورفع الخيار ماله
بعد ذلك كما لمالك فاعلنه عذري على هذه الصفة المشتري والذي هو غير
مذكور للبايع وامامه ما قد ثبت في فسخ التخل للمشتري فان كانت التخل
العادة وتعارف اهل البلد ما يتخذ من تركت في التصرف وما كان فدا التخل
محصدة طيار تركت الى ان يحصد طيارا وان كانت ما يصططوط والتمزق الخيار
لصاحب الثمن ان شاء حصدها طيارا وان شاء تمزقا وليس لصاحب المال
ان ياخذ حصداها قبل ان يحصدها لانه لا ضرر ولا اضرة في الاستلام
ووجودان هذا لذكر في ذلك اذ اضمم فدا التخل بيع قاريينات او صوم رطبات
عليه ما يوجد في الفار اختار من الله عليه **مسألة** ومنه وفي رجل باع مالا
او بيتا لارثة فسخه بيع خيار المدة معلومة وكان في المال المبيع دس
صغير وكبر حازت من فسخه فدا التخل لمن يكون حكم هذا الصدمه قال ما كان
الصدمه قبل البيع فقد قيل ان كان الصدمه فيجب له الفصل في المبيع عندي
حتى يسترطه المشتري اذا كان لبيع قطعا وما كان في الصدمه مذكور ولا يصح
للعرض من عند المشتري بالخيار اخذه اذ كان للبايع وانه حينئذ ان ترك
وصار مالا صلا با نقضاء المدة فمما عدى ماله وليس عليه رد ذلك الا بايع
وان رفع البايع الخيار ماله قبل ان يقضى مدة الخيار فقد قيل ان على المشتري

الخيار

الخيارية ما اخذه من فسخه
المدة فقد قيل ان على البايع
وكذلك ما اخذ من فسخه
فيكون على البايع ما اخذ من فسخه
البايع وعلى المشتري ما اخذ من فسخه
الا ان يرضى طيب النفس
فقط وان انقصت المدة
الخيار فدا نقضه وبيع الخيار
ان كان في بيعه فسخه ولم يفسد
المدة على من كان له ولم يفسد
صارت بيعه مالا لا يصح له فسخه
ولما عدى وجب على البايع
وان لم يفسد المدة بيع الخيار
فالجواب ان هذا المثل لا يصح
ما نقض المدة فليس له ولا
كان له فسخه على البايع فمما
رد له المدة فسخه لا يبيع له
ليس عليه ما لا يوافق بنا
انما عدى ان لا تقضى
عمره فدا التخل المباح بالخيار
والطبع هو البايع الا ان يرضى
الضرر وكذا لو كانت اذ اخذ
للضرر ان يرضى المشتري
واحد قوله **مسألة** على
وكان لعل ان يرضى باع ماله
فيمر عليه فسخه فمما عدى
منه الخيار فدا التخل المباح
التي انما عدى فسخه فمما عدى
البايع ان يرضى فسخه فمما عدى

على المبيع قاطع الغنل والا شجار قيمة الغنل والا شجار التي قطعها وقبعة
بلا ارض ولا يد علم **مسألة** ابو سعيد محمد بن محمد بن يحيى في معاينة قول
اصحابنا في العبد اذا كان المبيع فيه بالخيار انه كان للمشتري فاصدر فيه عليه
في الغنل وان كان الخيار للمبيع كان الزكاة عليه لان صاحب الخيار عكلا اذ
والتمام وقال حر قال الزكاة على المشتري ولا على المبيع لانه لا يملكه المبيع
لثبوت الخيار فيه للمشتري ولا صار ملكا للمشتري لثبوت الخيار فيه له ولكنه
ان ملكه بالمبيع واختره هو المبيع كان عليه زكاة اذا اختار واذا رزق كان
الزكاة على المبيع لانه على ان كان للمبيع حينئذ وهذا القول على هذا
المعنى محكي اذا كان الخيار للمشتري **مسألة** وما اذا كان الخيار للمبيع المحقق
ان تكون الزكاة عليه على حال لانه لم ينقل عن ملكه ولا ان الخيار له وهو
يشبه المالك ولا يد علم **مسألة** ومنه وما لم يقطع المبيع على مبيع
ما اتفق عليه وانما قصده على ان يباعا عليه اذا رزق او اذا نظم والا
اتفقا في المبيع مضمون فيه وان قطع المبيع والمثل على ان ينقطع
او هو فيه بالخيار او يجره او شرط فيه معنى من المعاني فهو مضمون اذا
نلف في يده ولا يد علم **مسألة** قال المؤلف اما رزق الخيار بالغنل
الخامس وعقد المبيع قصته لا يجوز وقول ان ذلك جائز وان كان العقد
قصته او ذهبها او الاور فاخذ **مسألة** وانما اذا كان العقد فلو ساوتيا او تمرا
او شيئا او المتاع او العرض فيجوز رزق الخيار عنه بالذهب والفضة لان
الذهب والفضة اتمان للاشياء وفيه اختلاف وهذا فاخذ ولا يد علم **مسألة**
ومنه وفي المال المبيع بالخيار اذا ذهب غنله وفسله المشتري
بالخيار وقوله اصل ما لم يفسد الحكم في هذا الفصل هو ثابت في الارض
ام هو المفد منه واخذه **مسألة** قال فان كان الفصل فمال المبيع بالخيار
فله عرمانا ساو من يفسله ويسقيه اذا كان قد فسله با م صاحب
الاصل وان فسله هو مبيع او عرمان او ولد فليس له عرمانا واما ان كان
الفصل من غير المال وكان با م ربت المال بالخيار فالفصل ان مشا
فقتض فسله ويرزق با م مثل ما اخذ الفصل وان شاء اخذ منه فرب المال
وان كان فسله بعرا ربت المال والفصل من غير المال بالخيار ربت المال
ان شاء قاله اقلع فسله وان شاء اعطاه من فسله هو يوم فسله وقول
لمصرم مثل صفة يوم فسله وقول لم يمت يوم الحكم وقول لم يمت
صوم يوم فسله وقال من قال ان كل فسل ينقل فله فسله والذي لا
ينقل فله فتمته على صاحب الاصل ولا يد علم **مسألة** ومنه وروا ايضا
بيع خيار او قطع وفيها رزق ان الشراء صحيح والاربع فيه اختلاف منهم من لا

بها للاصل

بها للاصل ولا كان الزرع لم
حيث شرطه المشتري وقول
كراهية الارض الى ان يفسد الزرع
مخارجه من المشتري مشا
البيات هذا رزق الخيار كما كان
الخيار في العبد والاربع لا رزق
الخيار ويكون المبيع قد رزق
مع انما انقطع الخيار فالفصل
رذاع ولا يد علم **مسألة**
لا رزق فقهه مع خيار المودة
الاسل كسب واخا فله
كما اذا جاز ان يكون الارض فله
المشتري ان يبيع ارضا
اذا اختار اها او ليس بثل
فقد قصته رزق من الخيار ان كان
الاربع وان كانت فله
المسألة بالخيار ان يبيع
ما لم يمت من المشتري فله
على الاصل والاصل للمبيع لا للمثل
المال بالماء بالخيار وكان فسله
وقت وقطع وقطع وبر وروى
المبيع قاله المبيع او ولد او كان
المشتري بالخيار ثم اذا رزق المبيع
والفصل من غير المال
قال اما اذا كان الفصل فله
الاربع ان يبيع ارضا
غير يوم فله من غير المبيع
فارسات او رزق يوم فله
فله وانما فله المثل
المسألة فله المثل فله
ممن من رزق وفيها اختلاف منهم من لا

المحل للمقدار منه والقول لا ولاحت التي ان يكون المدرك من المبادات المقدار
منه وعمل المدرك للمقادير هـ واما صفة ذراك لم فهو اذا استوت حد وزر
واما صفة ذراك الاما اذا ادرك من شجرة الاما سبع فكم تلك الشجرة
المقدار منه وهن كما تفزع على كثر القول هـ واما صفة ذراك الميوز قول
اذا درج فيما ماء وقول اذا ذهب منه الشخاخ وقول اذا اصفر وقول اذا
صار ابيض للصيف هـ واما ذراك الخوخ اذا نضج اوصار ابيض للاكل فكل صفة
ذراك هـ واما صفة ذراك الماشاي والاشاي فقول اذا صار ابيض
للاكل وقول اذا ذهب منه الشخاخ وقول اذا اصفر واما الوقت فذكر
اذا بلغ الخبز هـ واما ذراك العظم اذا استوت زوسه ولم ين له قمر هـ
واما ذراك القطن اذا كثرت فيه القش وفي بعضه فذكر ذراك هـ وقول اذا صار
في حدان لو يست القورة لم يفسد سرها هـ واما صفة ذراك الدخان اذا كثرت
وجفت في الشمس صار ابيض للبخار هـ واما ذراك الزرع اذا صار لزوع بسرا
فقد ادرك وهو المقدار منه وان كان لغايس هذه الاشجار المشتري بالخيار
فلا فلامه الباع ط لم يد في عناية وقيمة فسله فله قيمة الشجرة والخلة
يوم غرسها هـ واما العن فان كان هذا المشتري بالخيار لم يست اعره على قلبه
هذه الشجرة او قطع هذه الفسلة وعلى غرسها وصح ذلك فلما لاجت واما
اذا نزل ذك هو بنفسه او مملوكه فليس له عناية وان نزل ذك وله الصبي
ففي ذك اختلاف وكن كل حاله يدخل في المانع اما لا وسفاه هو بنفسه
وينتبه فليس له فاما العن هـ اذا فلامه الباع قبل ذراك الثمر واما الزرع
اذا كان زرع المشتري بالخيار فله الباع ما لم قبل ذراك الزرع فالزرع
بالنصف وهو على حساب الاشهر فان مضى من ذك عمر الزرع نصف
او ثلث او ثلثان وربع فكم لما مضى من الاشهر المقدار منه وهو المشتري بالخيار
وما مضى من عمر الزرع فهو للمقارن ويقسم الحث بينهما على هذه الصفة
ويكون البذر محسوبا بينهما على قدر حصصهما وكن تلك العن ان التي تقهر
على هذا الزرع فني بينهما بالمحاب واما اذا زرع المشتري بالخيار ان
ثم فلما الباع ما لم واشتجار المشتري بالخيار والباع في هيس الوقت ويزرع
الخيار في ذك المشتري بالخيار ان ساء ان ياحد فلما الباع يزرع او قيمة
بذر او ان يهيس فته فان زاد المشتري اخذ لقيمة او بذر وكرم الباع
ان يهيس لم يزرع او قيمته فلا يحكمه فيحكم على الباع ان يسلم له بذر
او قيمة بذر واما علمه **مسألة** عز الشجر احد مدار واما العبا والوان
واللوا والنا ربح والسدر اذا ادرك بعضه من الغدا فهو كله للمشتري

بالخيار

المحل للمقدار منه والقول لا ولاحت التي ان يكون المدرك من المبادات المقدار
منه وعمل المدرك للمقادير هـ واما صفة ذراك لم فهو اذا استوت حد وزر
واما صفة ذراك الاما اذا ادرك من شجرة الاما سبع فكم تلك الشجرة
المقدار منه وهن كما تفزع على كثر القول هـ واما صفة ذراك الميوز قول
اذا درج فيما ماء وقول اذا ذهب منه الشخاخ وقول اذا اصفر وقول اذا
صار ابيض للصيف هـ واما ذراك الخوخ اذا نضج اوصار ابيض للاكل فكل صفة
ذراك هـ واما صفة ذراك الماشاي والاشاي فقول اذا صار ابيض
للاكل وقول اذا ذهب منه الشخاخ وقول اذا اصفر واما الوقت فذكر
اذا بلغ الخبز هـ واما ذراك العظم اذا استوت زوسه ولم ين له قمر هـ
واما ذراك القطن اذا كثرت فيه القش وفي بعضه فذكر ذراك هـ وقول اذا صار
في حدان لو يست القورة لم يفسد سرها هـ واما صفة ذراك الدخان اذا كثرت
وجفت في الشمس صار ابيض للبخار هـ واما ذراك الزرع اذا صار لزوع بسرا
فقد ادرك وهو المقدار منه وان كان لغايس هذه الاشجار المشتري بالخيار
فلا فلامه الباع ط لم يد في عناية وقيمة فسله فله قيمة الشجرة والخلة
يوم غرسها هـ واما العن فان كان هذا المشتري بالخيار لم يست اعره على قلبه
هذه الشجرة او قطع هذه الفسلة وعلى غرسها وصح ذلك فلما لاجت واما
اذا نزل ذك هو بنفسه او مملوكه فليس له عناية وان نزل ذك وله الصبي
ففي ذك اختلاف وكن كل حاله يدخل في المانع اما لا وسفاه هو بنفسه
وينتبه فليس له فاما العن هـ اذا فلامه الباع قبل ذراك الثمر واما الزرع
اذا كان زرع المشتري بالخيار فله الباع ما لم قبل ذراك الزرع فالزرع
بالنصف وهو على حساب الاشهر فان مضى من ذك عمر الزرع نصف
او ثلث او ثلثان وربع فكم لما مضى من الاشهر المقدار منه وهو المشتري بالخيار
وما مضى من عمر الزرع فهو للمقارن ويقسم الحث بينهما على هذه الصفة
ويكون البذر محسوبا بينهما على قدر حصصهما وكن تلك العن ان التي تقهر
على هذا الزرع فني بينهما بالمحاب واما اذا زرع المشتري بالخيار ان
ثم فلما الباع ما لم واشتجار المشتري بالخيار والباع في هيس الوقت ويزرع
الخيار في ذك المشتري بالخيار ان ساء ان ياحد فلما الباع يزرع او قيمة
بذر او ان يهيس فته فان زاد المشتري اخذ لقيمة او بذر وكرم الباع
ان يهيس لم يزرع او قيمته فلا يحكمه فيحكم على الباع ان يسلم له بذر
او قيمة بذر واما علمه **مسألة** عز الشجر احد مدار واما العبا والوان
واللوا والنا ربح والسدر اذا ادرك بعضه من الغدا فهو كله للمشتري

بالحجارة لا تفرغ واحدة وان لم يدرك بعضه حين الغلاء فهو كالمبايع لان
 ثمة هذه الاشجار تنجح في السنة مرة واحدة وهو يبيع واحدك انخل ومما تفرغ
 الاشجار التي تنجح بطنا بعد بطن وهو مثل اللبن والفرع والبطيخ ومثله
 فما اردك منه فهو للغدا منه وما بقي غرغرة تلك الاشجار الذي هو غير مدرك
 فهو للغدا وبين الذي يحكي بطنا بعد بطن والذي يحكي بطنا واحدة فب
 اللعب اذا صار في كرتي سبعة عما قد عرف في الغلاء وحكمه مثل حكم الخلاء
 واللاموراد كما اذا درج في الماء وقول لا ذهب منه الشحاح والمورقول
 اذا اخفقت افلا حجة وقول اذا صار يصلح لطبخ اللحم قال المؤلف وقول
 اردك للمموني اذا صار يصلح للغير وقول اذا صار يصلح للصنع وقول
 اذا اصغر قول لا غير ما قيل فيه واما اللعب فقول اذا حلا وصار حلا
 وقول اذا درج فيه الماء والاسود منه اذا اسود ولا تفرغ اردك اذا حلا
 والناظر درك اذا صار فيه ماء ما يصلح للاكل فان كان لا يصلح للاكل فهو
 للفاخر وقول لا كراصفاءه واللبن والامباح في بطنه ويحفر ويصلح
 للاكل والزمان اذا درج فيه الماء وصار يصلح ان يسبب الماء في العلو منه
 اذا حله وقول ان درج الخوخ اذا نضج وصار يصلح للاكل فلك صفقة
 دركك واما اردك القطر اذا كثر فيه المقتش واقعي بعضه فقد درك وقول
 حتى يصير في كل شئ من مقتش ثم يصير جميعه للغدا منه لانه بطن واحد
 واما الخوخ اذا نضج بعضه فهو لمسته في كلان مرة ثمرة واحدة وان لم يعلم
مسألة يسئل المؤلف عن رجل له مائة من اصاب بالخير رجل اول
 بيت مباع بالخيار في الضمان والى من تخلص الضامن قال ان كان الذي
 له من الغلة فاسكن فهو للمشتري بالخيار وان كان الذي له من الغلة فلا يصلح
 في تخلص منه الى البايع قيل له مثل اذا قال ان قطع خوصا اقطع
 نخلا او كرا واخذ ثوبا او شيئا من جدار البيت او العار فهو الاصل ويتخلص
 منه الاصل وان قطع والخمار او سكي المنزل واخذ خوصا ما بئسا
 او فضلة ما بفضل على قول جعله من الغلة فهو من الغلة ويتخلص
 منه المشتري بالخيار قلت له فان ربحا من الغلة الاصل او من الغلة في
 الاصل هل يجزئه ذلك قال معي بما ذكرنا من الضمان من الغلة على ما وصفت
 لك فلا يجزئه اذا ربحه من الاصل ويتخلص منه المشتري واذا كان الضمان
 من الاصل فاذا جدد في المال مثل فضل او جداره في ذلك ما يكون صلاحا في
 الاصل فهو خلاصا له تنقضي المدة قلت فان له من قباع فضي المدة ولم
 يتخلص منه حتى انقضت المدة وصار المال صلاحا للمشتري ثم ارد ان يخلص
 ما اذا بيعه قال هو مثل الاول والاول في ذلك عندي وقيل غير ذلك واما علمه

ن
ع
ج
ق
ف
ر
م
ت
ب
ل
ز
و
ح
س
ص
و
ا
ق
خ
ط
ك
د
ذ
ر
ز
س
ش
ه
ض
ظ
ع
غ
ف
ق
ك
ح
ج
د
ذ

مسئلة ومنه وفهم نفع البيع الخيار من حاله وقد عرفت ان المنة وقوله بذكرها
 الفادى وحكم بالمنة المشتري فالحق فطلب الفادى اخرج المنة من محله
 المذكور لانه قال في ذلك اختلاف قول على المشتري ان يقطع منة من
 نخل الفادى وقوله لا يجوز ولا تقطع المنة الا بعد دواها وادان حلاها
 وهذا فخذلات في قطعها قبل ادانها ضار والى عليه السلام يقول لا
 ضرر ولا اضار في الاسلام والى عليه **مسئلة** الصبي وهل المشتري
 يبيع الخيار بيمينه على ما حدث في الدرداء باطلا من قبل او غيره ام ليس له
 بيعه وانما الخبز للبايع وهل وقت يثبت يكون البايع حاضرا او غائبا قال
 لم اجد في هذا نصا في المشتري وله ما يختلف فيه على ما يشبهه والبايع
 الخبز على ما حدث عليه حديثا والى عليه **مسئلة** ومنه واذا ذهب
 المال للبايع بالخيار بحاجة من سبل وسلطان وصار خرابا على من يكون
 ضله وتجان واذا كان على المشتري هل له قيمة عمارته وعناه وجمعه حاقم
 اذا فسخ البايع ومنه ام لا قال في جوابه است المشايخ بعض قال على
 المشتري وبعض قال على البايع وان ثبت على المشتري وقد البايع فلا يبعد
 ان يكون له عناه والى عليه **مسئلة** وفي رجل هلك وخلف جميع ماله
 مبيعا بيع الخيار الى مدة لم تنقضي وخلف ودفعة اقاما وبلغا يجوز
 بيعه شيئا بيمينه ما الهالك لعدله باقى في مال الهالك وكان في ذلك الصلاح
 للبايع ام لا قال في جوابه ذلك على نظر الصلاح للبايع ولا يتم ولا يوزن
 البائع والى عليه **مسئلة** واذا اختلفا في الخيار والمدة القول قول
 المشتري في نقضها وفي قول قول البايع انكذلك واليمين على المشتري
 بالزيادة والى عليه **مسئلة** الصبي واذا مات الرجل عليه حقوق وقضا
 ولم يبع خيار واحتاج الوصي لبيع الخيار لا نفاذ وهما بالهالك هل
 للوصي رفع الخيار لا نفاذ وصاها الهالك هل للوصي رفع الخيار من البايع كان
 محمولا للوصي النقص ولم يجعل له البايع خيارا ما الحيلة فيما ذام ليغنياء
 ما عليه من غيره قال اذ لم يجد سبيلا الى رفع الخيار اشهد على ثناء الدين
 والوصايا ما شاهدت انهما في مال الهالك وان كان للوارث سبل الى رقة
 الخيار عجيب ان يكون هو القام بذلك والا حتى يصير الخيار اصدلا وقال
 الشيخ حبيب سأل ان كان محمولا للوصي اقصاء الديون ولها لك خيار
 في بيعه للوصي نقض الخيار وقوله نقض الخيار ولو لم يجعل للمالك خيار
 وعلى قول من جعله ثلثا فامتز لما رضى فهو للوصي وعلى قول من جعله ثلثا
 فالنقص للورثة قلت وان كان على الهالك حق ولا مال له مبيع
 خيار واصل ما ليسوى زيادة كيف يفعل الوصي قال الصبي اذا باع الوصي
 هذا المال عا فله بيع الخيار فيكون ذلك في بعض القول اذا رضى المشتري وقال

الشيخ حبيب

الخبز وسأله ما له
 القول لم يبق عليه خيار
 شيئا على ان يكون ذلك على
 ما روى عن الخيار بيمينه
 البائع المشتري وقال
 البائع البايع فانه يكون
 ومنه ومنه انما يثبت
 على بيعه ان لم يكن في
 اختلاف قولنا انما يثبت
 عن النقصا او انما يثبت
 مع شواذ اهل العلم ومنه
 والاستسقاء ما جعلت له
 احادته ونحوه اختلف فيه
 بيع الصبي من اهل العلم اختلف
 لا يثبت فيه لا الخيار وهو
 يبيع بيمينه ما لا مال له
 عليه بيع الخيار وامه تقضي
 ذلك لم يترك فانه القول ان
 الزوج انما يبيع ويكون الوصي
 الا شهر فله ان يبعه بقدر ما لا
 والحقوق والاربع بقدره الا ان
 حصار وكان كل الخبز من يديه
 ومنه ومنه قولنا في رقة
 على كذا القول والمقول من اليوم
 من كذا القول والمقول من اليوم
 العود وظاهر القول قول
 البائع على ان يبيع عليه كذا
 نقضه او لا وهو انما يبيع
 البائع انما يبيع عليه كذا
 وهو انما يبيع عليه كذا
 هذا ما لا سبب في انما يبيع

الشيخ حبيب بن سالم يباع أصل المال فقلت له وكان في ما يبيع خيار فباع
أصل ما قد لم يبعه مشتري الأصل وأراد المشتري الخيار فنقص البيع مما لم يبع
شرط الخيار يكون ذلك على ما يبيع أجبره على فلاشتري الأصل قال الصبي
وأما ما رفع الخيار رتب فمرد وسلم ليما لم يبعه ولعل بعض الأبرار يسلمهم الثمن
إلا إلى المشتري وقال الشيخ حبيب بن سالم ينقص البيع إلا إلى المشتري
إذا فاده الباع فانه يكون جميع المال اشتري الأصل واقتطاعه **مسألة**
ومنه وفي جلاله اشتري بيتا ببيع خيار ونقصت به المدة ثم أحال البيت المال
أبو نعيمه إذا لم يكن فيه صلاح لدرونا لم يبعه قال في جواز بيعه
اختلف قولنا الأصول المقر بها البيت المال منزلة الوقت لدرونا وقول
منزلة الوضوء أو لا في حتى يجعل بقاها مؤتلا ويحب في مشاوره الأماهر
مع مشاوره أهل العلم ومن بصر الصلاح فإن رواها ببيعها أصل البيت
والاستغلت لما جعلت له ما لا يعلمه **مسألة** المحبان بيع الخيار
أجازته وبثوته اختلف كثير فعلى قول من يثبت ويجوز منهم فلي
بيع أصله من أصله اختلف قولنا يجوز له أن يبيعه قائمه بالقطع
لأنه ليس له في الخيار وقول يجوز له أن يبيع أصله بالقطع وهو القول
باليوم عندنا فإذا باع أصله لأحد فان مشتريه أن يبعه من هو
عنده بيع الخيار ما لم تنقص به المدة فإذا فاده من عند بيع الخيار وفيه
وزع لم يدرك قاله القولان المأثور بدو فله وهو الذي يقوم ببقية
الزرع الحصاده ويكون الزرع بين المأثري والمفداه شركة على حساب
الأشهر فله المفداه بقدر الأيام والأشهر من عرف الزرع إلى وقت النماء
والمفاد في الزرع بقية الأيام والأشهر التي قام الزرع في يده مفداه إلى
حصاده ولكن تلك الغرامة بينهما بالخصص على قدر الاشتراك فله المفداه غرامة
وبدو مدع قمارات فدى منه والمفادى غرامة مفداه إلى أن حصص هذا
على أكثر القول والمعمونه اليوم وأما الغرامة واختلف فيها فإن كانت
تدرك مع وقت العدول فعلى ما تنقص العدول وإن كانت لا تدرك مع وقت
العدول ونظرهم في القول قول المأثري منها في الذي تدركه مدع عليه ميثمه
الما يعلم أن غرامة عليه أكثر وكذا وكذا وكذلك دعاؤهم في البينات إذا
تقارنا فهو الذي ساء فله قدر غرامة لا ليس بغاصب وأما لفظ نقص
البيع إذا قال المشتري للأصل قد رتب الخيار والمال الذي اشتريته وفلان
وهو المال الغلاف ويدرك صفته وحدوده وهو الذي اليوم في يدي فلان فباع
الخيار بالسبب الذي استحق في هذا البيع وشرط الخيار وقد اخترت
هذا المال على دراهم وهي هذه وأصل العلم **مسألة** الصبي وأما الذي مال

بيع الخيار وذهبت ارضه بدين في جواب بعض المشتري ان على بايع اصلاح
الارض وفي بعض الجوابات لا شيء تجلده ولمد رفع الخادرات شاء وفيمن الارض
على الباع هذا في جواباتهم واولادكم المسمى واما الذي عند صغيره فان
الذهاب فما المشتري ان لها في يد مضمونه فيها دينه وهكذا فانك المسمى
المتقدمين كيان المشرع والمصنف ويعمل بعد ذلك القولين ان شاء ولا فلا
يجل اهما حتى يصح عدل لا عدل منهما واولادكم **مسئله** وفيمن باع
ماله على مسجد او غيره بيع خيار واولادكم المسمى ويجل اهما في ذلك ام لا
قال اذا كان البيع للسحر والليتيم فلا يلزم وكما هو رذيلة واولادكم
مسئله مداد محمد بن مرقان ماله رجل اخر بيع خيار له حقه حسن سنة
او اقل وكذا دينا او قص منه ذكر المسمى هل يكون الخيار في ذلك الباع خاصة
ام المشتري ام كلها جميعا قال هو الباع خاصة دون المشتري على القول
الان يقع شرط الخيار في الباع والمشتري وقول المشتري فيه تجار ايضا
ولم يشرطه كالباع في الخيار واولادكم **مسئله** ان عبدان في
رجل اشترى ماله بالبيع المباشر اذا اشترى نفس هذا البيع بالماله وكان
على بايع دون تحب طاماله ولم يلف ماله لوفاء دينه هل يكون هذا المشتري
الذي نقض البيع كسائر الذين ام هو او ضمن بفهمه المار قال اذا كان
النقص قبل الباع فذاهم المشتري فاقته في المال ولا يشاركه هل الدين
المنطلق في المار كان البيع خيارا او قطعا وتكون ذاهم المشتري متعلقة
في المار ولا تشارك له في ذلك واولادكم **مسئله** وفيمن
اشترى عبدا او دابة او شاة او عرض على ان الخيار لا يحمل المتبايعين الى
ثلاث اشياء او اقل واكثر ما اصاب هذا البيع موت او مرض او تلف فماله
فيكون وهو يجوز له رده وهو يرضى ام لا قال اذا كان الخيار للمشتري
والمبايع فيه وتلف الشيء في يد الباع فانك القول لا يلزم المشتري شيء
وان تلف الشيء في يد الباع مع الخيار فلا يفسد الباع شيء ولا يلزم المشتري
شيء للمبايع واما اذا اصاب المباع شيء او عتبه جاحدا وحدث بمعي
عند المشتري فليس للمشتري رده على الباع الان يتخلصه من ذلك العيب الذي
حدث به معه على القول واولادكم **مسئله** وفيمن باع ماله
بيع خيار مع شربة ماء او ماله من فحل ويجزف واحصاه المجزف على الترتيب
منها قال اذا كان الماه معلوما فلا يحكم بالترزف على احد منهما وان كتب له
بشره ماء والغلبة للعلاف فعلى الباع ان يتحال في سقي هذا الماه كان
بترزف وغيره وقوله لا يحكم على الباع بالترزف وما يلزم سوات الخيار
اكثر هامة وقياسات واولادكم **مسئله** وفيمن باع ماله

[illegible]

يقضى ماله من عند رجل باع عليه بيع خيار عاثر لا رتبة فاعطاه خمسين لارتبة
وقال اخذ مني هذه الدراهم الآن اوفى كبر بقتة الدراهم واخذ المشتري الدراهم
على هذا القول ووقف البائع عن الغناء واراد اخذ الدراهم من المشتري التي
دفعها اليه وقال المشتري انما اخذت مني الدراهم لانك قاضي ما الحكم في ذلك
قال اخذ مني المشتري سقن الخيار فلما باع اخذ الدراهم وان كان المشتري
رضي بسقن بيع الخيار مثله ببعض الدراهم على ان يكون الدراهم في خدمة البائع
كانا لبيع الخيار فلا تسقن اخذ نفسه البائع بلفظ ورضي المشتري على هذه
الصفتة ليس للبائع اخذ الدراهم والسد عليه **مسئلة** وعندنا ان القسم والمحال
المشتري ببيع الخيار تسقن واما اذا اتم الوريث القسم فلا يقول انه لا يجوز
والقول قوهم والقسم **مسئلة** واما فداء بيع الخيار فانه يفرق بعوت المشتري واذا
اراد البائع ان يقضى واحدا لورثة يقدر نصيبه من الميراث فذلك جائز ولا
يفرق ببيع الخيار بعوت البائع اذا كان المشتري حيا ولا يحكم على المشتري ان
يقضى عليه الفداء والسد عليه **مسئلة** ومنه وفي رجل باع على رجل لا يبيع
الخيار الى اجل ولم يكن بينهما بقتة واختلفا في المدة قال البائع ان المدة لم
تسقط وقال المشتري ان المدة فلا تسقط فالقول قول المشتري وعلى البائع
البينة انهما لم تسقط **مسئلة** وكذا اذا ادعى البائع ان له باعك هذا المال ولكني تركته
في يدك اثباتا فقال الاخر هو عندى ببيع الخيار فالقول قول من ادعى ببيع
الخيار وعلى من ادعى الاثبات البينة والسد عليه **مسئلة** ومنه واما الذي
اشترى ماء ببيع الخيار فمضى البيع على المشتري بالخيار ولم يلزم الشئ
صاحب الاصل **مسئلة** واما اذا اجرة البائع على المشتري في خدمة الكس في المشتري
عن الخدمة فاستاجر البائع على خدمته فيجب ان تكون الاجرة على المشتري
بالخيار وان خدم البائع العمل بالاجرة فغير ان يحج على المشتري فلا يلزم المشتري
اجارة خدمة هذا العمل والسد عليه **مسئلة** ومنه وفي رجل اشترى مالا من رجل
ببيع الخيار فاستعمل سنة او سنتين ثم ان المشتري حال ذكر الشراء لرجل
آخر واقر له واراد المحال له او اقر له به ان يقضى ما اجل له واراد المحال له ف
ذلك واراد اخذ الدراهم هل يكون للمحال له غير بسبيل الجاهل ولا اخذ الدراهم
البائع ام لا قال اما فكل في ثبوت الغير للمحال له فان كانت هذه الاحالة
على وجه البيع او على وجه القضاة يحق عليه وهو كذا فله نقض ذلك بالجاهل
ويكون نقضه على ما حاله لا على البائع الاول وركز العقلة له **مسئلة** واما المشتري
الاول وان كان له نقض بالجاهل فالحال له عندى ان يقض ذلك بالجاهل
اذا رجع اليه المال وعلى القول الذي يعملون به انما انقضت جهالة فعليه
رد العقلة التي استعملها بنفسه والتي ردها عليه المحال له والسد عليه **مسئلة**

بقوله اخذ ولا يضيغ عليه ذلك والله اعلم **مسألة** مثل المؤلف عن رجل باع
 قطعة ارض له بيع خيارين قطعه له واحلف المبيع والمشتري في حدود القطعة
 ومكتوب في ورقة البيع وحدها الشرق بخلة الفرض التي على اهل وحدها
 الغرب ارض بني فلان وحدها السهبي فاختلته التي على الاحالة وحدها
 العشي بخلة الاما الكبيرة فقال المشتري الشجرة والخيلتان لي وهما من
 المحذور وقال المبيع ليس للمحذور وذلك خارج منه ما في الحكم في ذلك قال
 معان في هذا اختلافه قال في المحذور داخل في المحذور المبيع وقال في المحذور
 خارج والمبيع وهو المبيع وعندنا ان المحذور كان في جسد المحذور فهو داخل
 في المبيع واذا كان في غير جسد فهو خارج منه والمحذور يختلف والمحذور
 يختلف فان كان هذا المبيع ارضا والمحذور دخلا في الخلة خارجة والخلة
 وان كان في المحذور ارضا والخلة دخلا او خارجا فهو خارج ايضا لقوله تعالى
 ثم اتوا الصيام الى الليل فالليل غير داخل في النهار لانه غير جنسه وقال
 سلام في حق مطلع النحر غير داخل في الليلة لانه غير جنسه **مسألة** وقال
 واما قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واصبحوا برؤوسكم وارجلكم
 الى الكعبين والمرفقان والكعبان داخلان في الاطراف والغسل المجمع اجماعا
 لانه من جنس اليدين والرجلين وقوله صلى الله عليه وسلم العورة والسرقة الى الكعبة
 ففيها وبها اختلاف قول كلاهما فالعورة وقوله ليسنا والعورة وقوله
 السرقة من العورة وليس الكعبة من العورة والسرقة من الكعبة والعورة والسرقة
 ليست من العورة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ صالح بن وضاح ومما اشترى
 ما لا يبيع خيار ماء معلوم واراد المشتري ان يبيعه فيمنعه في هذا اختلافه
 قول الامام فان يخرج فضله الماء والمال المرفق وقول جمهور الخادم يعمل على
 انه لما اشترى اول اول الفاضل له فيما اشترى والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
 احمد مخرج وعن رجل اشترى بيع بخلة بيع الخيار وخلفها عليه ولها قري
 ضعيف فامر بعد مدة طويله فطلبه المرفق ولم يعلموا بحاله يوم عقيد
 البيع فلم يكون قال هو للرهن الا ان يبيعه فاشترى بعد **مسألة** المؤلف
 ان كان ناشرا لارض فهو كالمالك وان كان ناشرا فخرج الخلة متصلا بها
 ظاهر ارض الارض فهو تابع للخلة وهو المشتري بالخيار والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ صالح بن وضاح وعمن باع مالا يبيع الخيار وادعا الجاهل بحقه
 البيعة عليه ما لم يبيعه على المشتري والمبيع عارف ماله غير جاهل به **مسألة**
 اذا ادعا احدهما الجاهل فهو مدع والبيع ثابت حتى ياتي ببيعه دلالة
 تشهدان هذا باع مالا يعرف وان المشتري اشترى مالا يعرف فيجوز
 ينتقض البيع قال المؤلف قد قيل هذا وقال في القول قول فادعا

للمباينة بينهما مع عبثه وعلى المتكررا لبيئته انهما غير جاهله بقول هكذا حفظنا
 واعداعه **مسألة** عن الشيخ احمد مداد رحمه الله وفي رجل باع مالا لرجل يبيع
 خيارا لورثة معلومة وقد جرى الحكم فيه على المشتري بغير غش ببيع الخيار
 والمدة بعد له تنقضي فادعى بالخواتم باخذ حقه من البايع وجاز اليه وان
 كان البايع مات وجاء المشتري يطلب درهمين لورثته البايع واخرج بخمسة
 ببيع عتقا قاضا ورعى خطبه فاقبل ورثة البايع ذلك كبيع الحكم قال
 في ذلك فلا تفاويل في قول الاصح ببيع الخيار عطاء قاضي وقامت بدليته
 فابيع ثابت وحوزه ليس بشيء الا ان يدعيه البايع انه قد باعه بعلم المشتري
 وهو حاصر لا يعتد ولا ينكر فيكون المال لورثة البايع وتنتقل حصة المشتري
 وقول الاصح الاكل والحوز والمنع بعلم المشتري فلا حجة للمشتري الا ان يقيم
 المشتري عبثا ان البايع اكل ذلك المال بعبادة او طعنا او هبة ثم ولا يجوز
 البايع حجة اذا صح الاكل بعلم المشتري ولا يحتاج الى الادعاء وانما الادعاء
 على الاجراء وقول اذا قام المشتري لبيئته ان يبعه باق ببيع الخيار ثبت
 ذلك ولم يكن حوز حجة وكان والدي يحكم بالقول لا واليان ما في الاوراق
 هي ثابتة من بيع الخيار اذا كانت المدة لم تنقضي حتى يبعه ورثة البايع ان
 هلكهم فقد فلا ذلك اليه وكان يقول لورثته ان المشتري البيعة على ما في اوراقه
 لتنفذ اموال الناس واما اذا مات المشتري وكان البايع حيا فلا اوراق
 قائمة عليه حتى يصح العقد هكذا وجدته في اقاويل المسلمين والعداعه **مسألة**
 عن الشيخ شافير رحمه الله لا زكوى وعز حله ببيع خيار في مال بالغ درهم
 اراد ان يوكبه رجلا آخر فاخذ منه ثمانية درهم وبيع المولى المولى لاسدس
 حبت بما لقي درهم يكون هذا ثابتا وعلى صاحب الاصل ان يقدى مائة جملة
 الالف لا له قال نعم عليان يقدى مائة بالغ درهم لانه قد قضاه عوضا
 بالما بيني واعداعه **مسألة** قال المؤلف وعند من مال ببيع الخيار واحاله
 لرجل آخر باكر مما اشتراه ثم حاله الثاني لرجل ثالث باكر مما اراد صاحب
 الاصل ان يقدى فانه يقدى بما باع والثالث يرجع بزيادة على احوال الثاني
 والمجمل الثاني يرجع بزيادته على المشتري الاول هكذا حفظنا واعداعه **مسألة**
 بوجه بوجه لما لعنه فانه البع بعد عتق ورضي بما اتم ببيع ام لا
 قال في ذلك اختلاف قولنا طبع قد انفسخ ويبع عليه ثابته ان اراد
 وقبل النعام اثباتا لبيع الاول وبالاول فاخذ واعداعه **مسألة**
 عن الشيخ احمد مداد رحمه الله وفي هذا ما لعنه باوع او بعز مائة علم
 البايع ورضي عنه اراد ان يبعه الممنوع واحتج ان يبعه وقال لا يلزم علم
 عز الممنوع لانه عز سبب واعداعه **مسألة** عن الشيخ محمد فضالة ان عقد

[illegible]

السبع والاحاديث تكون على ضربين الاول ان يعقد فيه ولكن قد اذاع البيع الحيار
او وقع في بلد يكون قد اذاع على ضربين الاول ان يعقد فيه ولكن قد اذاع البيع الحيار
مسئلة ان يبيد في وقت واحد اذاع البيع الحيار او وقع في بلد يكون قد اذاع على ضربين
بيع الحيار في مال الهالك اذاع البيع الحيار او وقع في بلد يكون قد اذاع على ضربين
على ان يبيد في وقت واحد اذاع البيع الحيار او وقع في بلد يكون قد اذاع على ضربين
مال الهالك ينفق بيع الحيار الذي باعه الهالك وليس عليه ذلك وليس للمشتري
ان يشتري في الوقت الذي باعه الهالك في الوقت الذي باعه الهالك في الوقت الذي باعه الهالك
وحاف ان يكون على ما لم ينقص به مد الحيار وطبيع الى الحكم ان يبيع
مال الهالك ينفق بيع الحيار الذي باعه الهالك وليس عليه ذلك وليس للمشتري
مال الهالك ينفق بيع الحيار الذي باعه الهالك وليس عليه ذلك وليس للمشتري
ومن ان يبيع الحيار في السفينة في خلاف ذلك القول انه جائز ولا يخرج من
الاختلاف بيع ربح السفينة او يصفها وما اذا اشترت السفينة بالبيع الحيار
فان على صاحبها اصلاحها على الترتيل وبسبب اشتري بصلها وتكون
القائمة زاجرة في بيع الحيار ولا بد للمبايع وهذا وان اذاع البيع الحيار في
فدرك له واسد اعلم **مسئلة** ومن ان يبيع الحيار في وقت واحد اذاع البيع الحيار
المشتري حاضر في بلد فعليه ان يشتري بنفسه البيع ولو نفق عند حاكم
محكم والمسلم ان لم يعالج حتى ادرك الترتيل في الترتيل والزمه المشتري وان
كان المشتري غير حاضر فعليه ان يرسل كتاب الاول والحكم وان لم يرسل
لكتاب الاول والحكم حتى ادرك الترتيل في الترتيل والزمه المشتري وان
كان كتاب الاول والحكم وبعده الكتاب بعد ذلك الترتيل فيقول ان الترتيل في
وقول المشتري وعليه هذه الاول الترتيل في الترتيل فيقول ان الترتيل في
البيع قبل ذلك الترتيل فيقول الترتيل في الترتيل فيقول ان الترتيل في
سلك المحجة ولم يعلم المبايع بنفسه البيع حتى ادرك الترتيل في الترتيل فيقول ان الترتيل في
الصحيح والاول اذاع بيع الحيار او وقع في بلد يكون قد اذاع على ضربين
وما عثر على شيء واحد وهو عتقة وادان بكتبه لادع الاول وكان
الكتاب مطلقا على البيع والاثبات قال اذا كان البيع الاول معاجلا او
اشتاغا بغير الكتاب ان يكتف قايمة وان كان الاول بيع قطع فلا يجوز للكتاب
ان يكتف قايمة الا ان يقر المشتري انه ليس له فيه حق وان لم يقر بغير الكتاب
ان يكتف قايمة واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيما يبيع مال البيع الحيار على آخر
ولم يشتري الحيار للمبايعين في الحيار للمبايعين في فروغ الحيار والاحجار للمشتري
ادام يجعل له المبايع ذلك ولعله لا يتغير الاختلاف ان يكون المشتري للمبايع
واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ سلمان بن محمد بن عمار في رجل عده شيء لغيره مالا
تجبه لكونه الا انه انفق منه على الاصل كقوله وسكوته غير ان يشتريها

اصلا بيع خيار المدة خمسين الف سنة زمانا كان لما عني المشتري نقض البيع
في هذه المدة ام لا ولم يبق في ظاهر عنده متى زاد لهم الا انه معني في المدة
او السراح فكيف قيمته لعولده وفي يومه عولده ستمائة الف يجوز ان يعطى
وهو لا يقرأه ام لا قال ان كان شرط الخيار المشتري في بعض البيع وقت
وقت اراد اخذ حقه فالباع اخذ فليس له عند اخذ ما كان مرجعه الى
فقرء المسلم لان هذا مستغن عنه ما له اذ هو بلفظه سنة الا ان تقضي
مدة البيع الخيار ويصير بذلك صلا فحينئذ يجوز له اخذ ما كان مرجعه الى
فقرء المسلم لان له كلفه عكس ما له سنة كاملة لعولده وعولده لم يضره عولده وان
كان يملك شيئا من الحيوان او السلاح او الائمة فاضلا عن جد العارة ومنفق
بغيره عنه فيجب ان يكتف بالثمن وان لم يكتف به اخذ ما هو مرجعه الى فقرء المسلم
خاصة اذا كان قيمة ذلك يصير لها غنى وادب اعلم **مسألة** على الشئ
حيث من سالم واذا كان في علي رجل درهم وقال ان اترك بحقك الى يوم
كذا والا فاني للفلاح هو كذا سبيل البيع ايتم هذا البيع ويكون جائزا اذا
كان في مئة ويجوز بيع الخيار في الاصول والبيع فيها بالخيار جائز ولو في مدة
ذلك بيع ويشترط باطلان وكثير القول بالخيار والبيع اعلم **مسألة** الصبي
وقد اشترى مالا او مائة بيع الخيار لم يجز وهو وكيله ومات وكل غير
ورأى نقض هذا البيع اصله هل له نقضه على ما يعاد اذ هو حي وان جاز
نقضه هل على السجدة كما استعمله وقال هذا لو كان نظرا بصلي
المسجد وما له فان دأى تركه اصله ونقضه فهو النافذ في ذلك مع مشيئة
الصالح والمسلم ولا ركز على المسجد ما أصيب له من علة هذا المال
والماه ولا على المشتري واليد اعلم **مسألة** ومنه وهل يخرج عندك فيمن
اشترى شيئا على ان الخيار لاحدهما الى مدة ان واجازة النقص من لم يجعل
له خيار منها اختلاف لان علي الخيار قال هكذا قبل فيه باختلاف
واكثر القول بغير جعل له الخيار فقلت وهل يخرج عندك من خارج قوله
المسلم فما كان في البيع موهولا يتم عند المتاعمة وينقض عند المتاعمة
اذ لم يقع فيها عام بالكلية فقولنا نعم حتى ينقضه جديا وقولنا
نعم حتى يمات بالكلية كما ناعا لمين بالنقض واجاهلين واحد هاهنا والآخر
جاهلا ويبيع العالم منهما التمسك به ما لم ينقضه الاخر ولم يعلم بذلك
قال فاحب اليه قيل ذلك وذلك انه قيل ينزل الماضى ويصل المقتل والله
اعلم **مسألة** على الشيخ صالح بن وضاح وقد اشترى مالا بالوكالة لئيم
او مسجدا ومدة وانقضت المدة عند لئيم او المسجد هل للوكيل ان يرد المال
على الباع بعد ذلك قال نعم لان المشتري ضامن ويحكم عليه بذلك

والله اعلم

والله اعلم
وربما كان الخيار
البيع
عليه
وعولده
الملك
طلب
هل له
والسنة
حقه
في هذا
بعد
لو كان
الاراد
فقد
البيع
والله
على
اشترى
له خيار
واكثر
وقد
نقضه
المسجد
الصالح
المسلم
اشترى
له خيار
واكثر
المسلم
اذ لم
نعم
جاهلا
قال
اعلم
او مسجدا
على الباع
ويعاد

والاسم **مسألة** وزاد ما له بالخيار المدة ثم غاب خبره الى بعض اصحابنا
 ورفع منه هذا الخيار واشهد على ذلك وعلى رفع القدره واراد ذلك ثم قدم
 الى يده بصحة ذلك وقد انقضت مدة الخيار ولم يشتري بعد ذلك سنين هل
 عليه رد ما لم **مسألة** قال ان هذا مال قد خسر فيه رفع الخيار ورجع الى ما بعد
 وعلى هذا رد الغلة التي اكملها بعد انقضاء المدة ان خسر رفع الخيار قبل انقضاء
 المدة لان ذلك ما لم يغير فخطاؤه مضمون والاسم **مسألة** الصحيح ان
 طلب المبيع بالخيار لم يشتري صرف الصبر المدة عن العمل بل عن ان يضرها
 هل له ذلك نعم في قول من يراه والغلظة واما من يراه والاصل في ذلك بيع
 والمشتري حجة والاسم **مسألة** على الشيخ حبيب بن سالم وفيه ايرادان يبيع
 حقه ونصيبه من المبيع بالخيار وهذا المالك يبيع شركاء وامتنع احد الشركاء
 عن ذلك المالك قالوا نحن لا نقدر حقه ونصيبنا بل اقره استمر ملكه لا اجل
 بعته بنفسك هل يجب لهم ذلك **مسألة** فلا يلزمه هو ان يبيع حقوقهم
 بل كل على نفسه اذا ارادوا الفداء وان لم يريدوا الفداء فلا يلزم ذلك وان
 اراد ان يبيع هو نصفه ونصيبه وذلك مال فله ذلك وقيل ليس له حدهم
 فداء الا ان يبيع الفداء للجميع في جميع كما وقعت صفقة اشركه في الجميع
 للجميع والاسم **مسألة** ابن عبيد بن وهب اشترى ما لا مباعا من رجل
 بالخيار والمشتري عام بذلك هل ثبت بيع القطع فيه **مسألة** ان كان المشتري قد مات فيه
 حيا فلا يثبت بيع القطع في هذا المال وان كان المشتري قد مات فيه
 الاختلاف قول ثبت وقول لا يثبت والاسم **مسألة** واذا شرط المتبايعان
 في المال الخيار لا اجل هل يدركهما الشفعة قبل عامه **مسألة** قال ان كان الخيار
 للمشتري فله طلبها وان كان للمبايع او لها فلا يطلبها حتى يبيعها **مسألة** والاسم
مسألة ابن عبيد بن وهب اشترى ما لا مباعا من رجل ببيع الخيار ورفع ماء
 لسقيه فبلغ كذا وكان المال ثمعا متصاعا لنقص النهر ونزل عن المال وبقى
 لا يبعدا ليرتقى من الماء ولم يجد لشربه جيلدا الا ان يركب ويحفر المال هل
 للمشتري ان يصرف هذا الماء حيث اراد اذ لم يتفقا على جزم وعلى ذلك جزمه
 قال ان هذا الماء يقع ويرجع فعدله هذا المال والاسم **مسألة**
 الشيخ حبيب واذا وصي الموصي بمال فخلان ورضاع عليه له ثم بعد ذلك باع
 الموصي بالخيار وهلك على من فداء هذا الماء **مسألة** قال قولنا فداء هذا الموصي
 وقول من مال الموصي له والاسم **مسألة** وزاد ما لا يبيع خيار ثم باعه
 على رجل اخر اصلا **مسألة** قال فالذي يبيع في الاثر اذا وقعت صفقة البيع على
 جميع المال وجب للمشتري الخيار رد اياه ببيع الخيار حاله وان وقعت صفقة
 البيع على اصل المبيع ببيع الخيار فلا حجة للمشتري ببيع الخيار على مشتري الاصل
 ويعد المشتري ما يقبض متى اراد ما لم يقبض المدة **مسألة** قال ان انقضت مدة

وغيرها وقصدا ببيعها ان يكون خيارا لا فطعا فقال المشتري يا ما اريد شراء
 خيارا فبدرج كثيره ورجوب الزكوة والاختلاف في علمه وغير ذلك بل
 اشتري منه ما لقطع واذا اردت انت او رزقك الرجوع فيه فاما اجعل لكم ذلك
 ابيع ذلك ويحكم الدخول فيه ويكون خلا لا ويسل المشتري ورجوب الزكاة
 في غنمه ام لا قال قول احكامه على ما جرى عليه الناس من حكم
 الخيار وقول حكمه حكم العقد وهو على ما وقع فيه من بيع القطع والله اعلم
 ووافى في الخيار بالامر ولا يري باع لاحدهما او ما لا يبيع خيارا
 ويريد رفع منه خيار عند القيام كان ولا يري ان يباع له على كذا ولا يمكنه
 حاضرا او غائبا ان لا يبيعه او لا يبيعه على القيام ولما ان يرفع خياره عند
 ما يري في الغنم ويردعه بخير ما قد قرأه وادعه ببيع خيار ولا يبيعه منه اذ لو
 ارتفع اقر له بذلك ان ابيع قطعاً كما قال القول قوله ويكتب له على الصنف الذي
 ارادها وان لم يرد القيام المسلمة من قبض الدارهم فيه ابيع المكتب لما يبيعه
 ان قد احتضرت كذا ولم يقصدها منه وقصدها بنفسه قال ان ابيع اذ
 اقر باع اصلا لم يبيع خيار فقد اختلف في قول قوله في الخيار مع قوله ما يبيع
 فعلى قول من يرى تصديقه لم يحكمه في قبضه ولم يرضد بغيره مع الحاكم
 في قبضه لم يردعه ويحجى في الوجهين ان كان المشتري لا يقوم عليه الحق
 ان يقيم له وكل وسمع وعوى يريد على غيره ويوصل الحاكم كل ذي حق الحق
 فهو كما قال قوله مع غيره اري عليه ما له وركان عليه البينة طالعها
 عليه والله اعلم **مسألة** الفاضل في جواب له وان لم يرد المشتري بغيره فلا
 في المال وكره المبيع هل له ان يفسد الامكان ما وقع في المثل
 قال ان كان المالك يبيعها بالخيار على قول من اشتهر واجاز فلا يفسد
 فيه المبيع زيادة ولا المشتري الا على ترافض منها خوف تولد الضرر واجدها على
 صاحبها والله اعلم **مسألة** والذي عنده مال يبيع خياره رجل وهكذا رجل
 عن دين يستغرقه حاله هذا المشتري بالخيار جميع حقه هو والدين شرع
 وبما يصهره في ايام لا قال هو قدم والدين ان اذ اراد اوفاء ما له وعنده
 فلم يفته واما ولد ففاضل والله اعلم **مسألة** الشيخ صالح بن وضاح
 وهل ثبت العتيقة باصل المبيع بالخيار للمشتري به وغيره اشتريه قال
 ثابت ذلك اشتريه اذ اخرجت واما الغير مشتريه فلم يثبت الرجوع لفاء علمه
 المختار فيه والله اعلم **مسألة** النازلي والاقبال المشتري بالخيار ان قد خلا
 للزرع مثمر وقال المبيع ان قد خلا له عشرة ايام ان يكون القول قول المبيع اذ
 رفع الخيار من ماله وفيه زرع اذا وجب له حساب لاشهر ام لا قال لا يخفى
 ان يرد ذلك في نظر البعد ولا يعرفه وان لم يعرفه فيجوز ان يكون القول قول
 هذا قول المزارع ان الزرع له كذا وكذا والله اعلم **مسألة** ومنه اذا باع رجل مالا

بيع خياره اقرانه للمشتري بعد ان باعه اجوز اقرانه في هذا المال وبثت
للمشتري لاه اذ ثبت اذ لم يثبت اقرانه هذا المقر هذا المقر وجاز وكل
المشتري والمختار للمشتري بعد ان باعه اجوز عليه ان يرد المال على المشتري
كان في بيعه بيع خياره وبثت منه وكيف خلاصه قال اقرانه هذا المبيع
للمال بالخيار بعد ان باعه بالخيار لا حد معين وهو من قبل كان في بيعه لا يفسد
المشتري الا ان يفسد ذلك ولا يفسد لاحداث بيعه للمشتري باقرانه المبيع له بعد
ان باعه بغيره فان باع احد بغيره واخذ عنه المشتري لم يفسد منه
المشتري لان المشتري لم يفسد له ولا يفسد له **مسألة** ومنه يعلم ما سمعته
فرا لا زمانا فاصح بيع خياره في مال رجل خطأ وبكم خطا مسلمون بعد ان
مات المبيع والمشتري وكان المال بغيره المبيع المان مات ففي اثر ما جاء في قوله
انهم لا يملكونه لان الاورق بقي والا ملاك تنقار واوجز انه جاء في بعض
فرا قوله ان حكم الصيغة ثابت حتى يصح انتقاها وخو المبيع لا يثبت له حصة
في المال وان كان المبيع حيا والمشتري مات فلا يفسد حق المبيع ولا يثبت
له حصة بذلك وبكم بالمال للمشتري يكون بيعه حتى يصح ان ينقل المبيع
واحد عليه **مسألة** ومنه وزابع بيع خياره مات المبيع او المشتري
انكوت لورثتهما بالخيار كما كان لهما ان يكون لورثة المبيع وورثته للمشتري
قال خياره اختلف على ما سمعته من الاثر قول بورث وقول لا
بورث فعلى قولنا يقول الميراث لا يورث من مات هاهنا منهم كان الخيار
للمالك ولم يشرط له لورثته بطل خياره بعد موته كما ناورثه المبيع او
المشتري واحد عليه **مسألة** ومنه وما نقول في اخلة المبيعة بيع
الخيار اذا مرت ثمرة فتمتة وثمر اخر وادركت الثمرة القديمة قبل وقت
فداء صاحب الاصل يدرك الثمرة المورثة له اتمام تديري بعده قال اذ كانت
هذه الثمرة خاوت بعد الثمرة الاولى وعرفت الثمرة ففسد مالها لانكون
المشتري بالخيار على معنى جوابات المناظرين اذ لم تدرك قبل الفداء والله
اعلم **مسألة** على الشيخ سعيد ابراهيم الكندي رحمه الله وفي المال لا يبيع
بالخيار بعد ماله صار كمال لم يسو ادره ان يبيع فكيف اخذ الزكوة من
هذه الدراهم **قال** في ما اذ صار له بسو دراهم العقد خراجية تمت
لما ورخص له وكان الخيار للمشتري ولو اجمعوا ففسد الزكوة في جميع دراهم
المعقود بها بيع الخيار اذ كان عند المبيع ما يوفيه اذ اذ راع المشتري من الخيار
وان لم يكن مع المبيع والمال ما يوفيه ان لو رغب من الخيار وكان مقبلا او
مات ولم يخلف بجمع او كان الخيار للمشتري ففقد في معنى ان يقول المبيع
بالخيار فاسوى يقوم بعد ابدول فمن وسطا فيفسد زكوة ما فوه واحد عليه
مسألة الا ان قيل قلت له واذا باع ما لا يبيع خياره انفسد كمال ففسد
اعني المبيع حتى انفسد كمال يكون ماضيا بعد بيعه للمشتري ام لا **قال**

الحكم

ان حكم الفسل للارض فان كانت الارض مائة بيع خيار وفسل فيها البايع فحكمها
فصلها فحكمها الا ان يصرح المشتري بغيره ان يفسل نفسه والارض عليه
مسألة ابن عبيدان وفي الذي يشتري نصف مال رجل بايع الخيار ولا ربح
المشتري في البايع ان يقسم له الاصل نصفين فاقبل اذ كان البايع لم يكتسب على
نفسه سقي هذا المبيع واذا المشتري في البايع ان يقسم له المال يسقي نصفه
قالوا يا بعض المسلمين لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وقولنا يجوز احدى على السقي
وكذلك لا يجوز احدى على القسم وهو كقولنا لا بد له **مسألة** ومنه في رجل
مات وصحت عليه ديون يسوع خيار وعنده ايتام يجوز للوارث ان يبيع يسوع من
فصلها عليه ولبيع الخيار لا بد ان كان شيا قديما ومنه في حكمه قال
ان لا يربوا اذا كانت صاخرة عند الحكم جائز ان يوفوا من مالها ان كان عدل ولا يوفوا
واما البيع فالمشتري الاول وفي الثاني في اختلاف قولنا في بيع الاول وهو كقولنا
وقولنا كالمدين وهو انظر واحد علم **مسألة** ومنه في رجل بايع المسجد
مخلة بيع الخيار ثم وقعت الخلة اهل لوك فسل صرته مكاهام على البايع
اذا اشترى في ذلك قال في ذلك اختلاف قولنا يلزم البايع فسل صرته وذلك
على المشتري ومنه قولنا على البايع في القول الاول كثير والارض عليه **مسألة**
ومنه ورجل اقتعدا بصاحبة عليه بيع الخيار فقام المقعد بحبس الارض ويطبقها
لغيرها فتألم الاراد ان يبذرها فادها صاحبها فزالمه بونه عليه وطل المقعد
ما عزم فبسيها وقلزها فقال الذي اقتعد ما عزم لك شيء وكان شرط القعد
الى سنة قال في ذلك اختلاف قولنا عزمه قولنا عزمه قلت لاروجب
له بقدر عزمه ان يكون على الفادى ام على المقدامة قال على قولنا على المقدامة
وهو المقدامة والارض عليه **مسألة** الصبي واشترى مائة درهم ببيع خيار
واحتاج اليها لخدمة كبس طعنه وسمام وصار وبيع سبيل الخمر ما يلزم
المشتري وما يلزم البايع قال في الاحتفاظ في هذا شتا وتعل بعض المسلمين
يجوز وجوب الخدمة على المشتري لاجل استحقاق الخلة وهذا المبيع والمسلمين
هذا بقية وانما نقض البيع ثبت على المشتري الغرم وزعمنا ان الغرم كثير
ما يستعمل وانما قولنا قولنا المسلم ومنه في هذا على المشتري ولو لم يات
يرجع به على البايع عند المناقضة والارض عليه **مسألة** ومنه ويجوز نقض
بيع الخيار من غيرهما لانه قال فيما عدا ان نقضه لا يصح الا بوجه تنقض
به يسوع القطع والارض عليه **مسألة** ومنه ومن اشترى مخلة ببيع الخيار خمس
وعشرين نخلة فقتل ثم احالها لآخر عشرين نخلة اشترى ايجل المشتري احد النخات
اذا دفعها له ام هذا بوجه قال ان احالها المشتري في احد ديون ما اشتراه
يسوع قد في بعض جوابات المشايخ ترخيص ولا اعلم انهم ذهبوا الى حكم الربوا وعل
الذي لم يبلغني كثيرا بلغني والارض عليه **مسألة** ومنه وفي مخلة مبيعة بيع
خيار المسجد وطاحت بجوز في فسلها فمال المسجد اذا امتنع صاحبها عن فسلها
قال انما الحكم فلا يجوز فسلها فمال المسجد وفي الواضع على ستم ان

كان في نفسها صلاح **والله اعلم** **مسألة** ومنه وفراوضي بوصايا وحقوق
وهكـل وخلف مالا يبيع الجيار كيف يفعل به وصيه ولا اذا اشترع صا ولا مال
الماع ولا خيار ان يرفع الجيار ويسلم له درهم لهذا الوصي ولا نقادها وصي هذا
الهاك كيف تزي **2** وهذه الوصية **قال** اذ لم يكن للمالك مال سوى
هذا الشيء فلا حجة على الوصي **2** انما زاد ما على الهاك ولا حجة للوصي في رفع
هذا الباع على ما عندي **فان** قد صاحب المال ما لم يملكه اذ لم يرفع هذا الوصي
منها ما على الهاك وان لم يقد صاحب المال حتى صار صلا للها لكان نقاد الوصي
حينئذ ما على الهاك فزاله **والله اعلم** **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن شهر
المداوي وفيه لرحق على رجل فقال له ائت ما لك بيع جيار حتى نللا بدخل على
فيمد ما لك ويدهب حتى اذ لم يوف ما لك ما عيبك **قلت** لم زدك ولم يكن
يبيعه في بيع الجيار شراء الاصل **فاما** اذا كانت حقة ايسعد ذلك ويكون اولى
به من بقتة عرف ما به **قال** فقد جاء الاثر عن السيد الجباريع على ما
استفتي في الخلافة **وعلى** ما قد قدمت في الاحكام **فان** اذا كان في اصل
بيعة المشتري وضوء معنى الاثبات لا معنى لشراء فيكون كذلك ويكون اسوة
بين لبيان على الاصل الذي استسعى عليه **واما** الحق فقدره وقدر عيانه **والله اعلم**
مسألة ومنه وكذا في كذا في بيع الجيار في مدة بيته لا يريد شراء
اصلها بما يريد استغلاله ثم بدله في قلبه ويرغب في شراء اصله هل يسعه
اخذ عليه بعد ان عزم على شراء اصله وكذا كان كان يقدر قبل ان يشر
اصلته ثم بدله ان يريد اخذها هل يحرم عليه غلته **قال** ان يرجع عن بيعه وعزم
على الشراء للاصل لم يكره الما ولا وقتها انقضت هذه الجارية ان يريد تنكح
القيمة فذلك لا يبيته **وكذا** كان يرجع عن بيعة الشيء للاصل لا لخلل العقد
وهو متعلق على بيعة المشتري **والله اعلم** **مسألة** وعن رجل عده مال
بيع الجيار فارجح صاحب الاصل ان يقد له ولم يرفع من عليه بالذهب
فقال الذي يبيع المال كذا وكذا مثقالا ليقبض الحكم بينهما **قال** فالحق الا ان
بيعتة على دعواه ثبت له والا فاقول قول صاحب الاصل فادعي على صاحب
الاصل **والقول** على المشتري ببيع الجيار مع عيبه **والله اعلم** **مسألة** وعن رجل
عنه مال يبيع الجيار هل يجوز لاحد ان يشتريه من عنده صاحب الاصل من
فذلك الما وبطله اليه **قال** الصرم كالباع لما دام بشرط المشتري
بيع الجيار بما لم يشترط منه والصرم الذي لم يبيع الصلاح فلا يشترط الا
ما لم يشتري ببيع الجيار **والله اعلم** **مسألة** ابن محمد بن قتيبة قال
بالخيار على رجل ان يشتري شيئا من لخل **اخلفا** فقال المشتري هذه الخيارات
وقال الباع بل هذه القول قولك فمدها **قال** ان القول قول المشتري ليعاها
وعلى البايح ليست العادة فما يدعي من الخيارات ان مات البايح واجمع
ورقمات هاكها كان يستعمل هذه وهذه فقال المشتري لا فان القول
قول المشتري مع عيبه وعلى ورقة البايح البينة العادة فما يدعي من **والله اعلم**

مسألة وهذا وجه واحد في جعل
 نسبة المال إلى السوي فأنما
 السوي مع القيمة قال
 الشيخ عليه السلام في
 الجواب عن قوله عليه السلام في
 قوله تعالى وإذا كان منكم
 فقير فاعطه منكم مما رزقناكم
 لا تسرفوا عليه فإنه ينفق
 على نفسه قال
 الشيخ عليه السلام في
 قوله تعالى وإذا كان منكم
 فقير فاعطه منكم مما رزقناكم
 لا تسرفوا عليه فإنه ينفق
 على نفسه قال
 الشيخ عليه السلام في
 قوله تعالى وإذا كان منكم
 فقير فاعطه منكم مما رزقناكم
 لا تسرفوا عليه فإنه ينفق
 على نفسه قال

مسألة ومنه وجعل باع بضيقاً له من مال مبيعاً على رجل مبيع خيار ثم أراد الباع
 قسمة هذا المال ليسوى تمناً أكثر من ماله وهو غير مفسوم له ذلك لانه اذا ان
 المشتري بيع الخيار **مسألة** قال لا يجزئ المشتري الخيار على القسمة قبل ان يقسم الباع
 البيع للخيار وان علم **مسألة** ومنه وفي رجل باع ماله بيع خيار واراد المشتري
 او ورثته احواله على خر وحج عليه الباع المذكور لانه قال حازر المشتري
 او ورثته احواله بيع الخيار اذا كانت الاحالة لم ينظر الباع وان علم **مسألة**
 الفقهاء عند هذا قال قد قيل ان فداء بيع الخيار يكون بنقد البلد يوم الفداء
 لانه لم يجد عليه عند البيع ديناً وامهلو ما فلتان يفدى بدينه بل يوم الفداء
 خاصة ولا ينظر الى دينه بل يوم البيع وقول الفقهاء في بيع الخيار يكون
 بنقد البلد يوم بيع البيع للخيار وان علم **مسألة** ومنه وبيع ماله لغيره
 لرجل آخر بيع القسط وكان في ذلك المال بيع خيار متقدم لغيره واراد المشتري بالقطع
 ان يرفع الخيار من ذلك المال بما فيه فالدائن يقطع ذلك ما عليه الباع ومن ذلك
 المال كله ذلك ولو كان الباع ذكراً ذاباع الباع اصله لغيره في بلد وكان
 فيه بيع خيار متقدم لغيره المشتري بالقطع لم يكن فدا ذلك البيع خيار على الباع
 ولا يقطع عليه من فاصل ذلك المال ان كذا على المشتري خاصة دون الباع
 اذ هو مشتري منه اصل ذلك المال وبين ذلك في الاول من هذا حفظه وقار
 المسلم وان علم **مسألة** ومنه ورجل باع لرجل ماله بيع خيار وقضى الباع
 في المشتري منه وجاز المشتري الخيار ثم ان الباع باع لرجل آخر بيع خيار وقضى
 في المشتري بالقطع منه ولم يقم على الباع في فداء البيع الخيار الذي فدا ان مات
 الباع ثم علم على ورثته الباع في فداء البيع الخيار في ذلك المال الذي اشترى
 بالقطع المذكور لانه قال فان كان المشتري بالقطع في هذا المال عند علم
 ببيع خيار المتقدم فيه قبل ان يشتره من باعه وسلم له الباع الثمن اشتراه منه
 ولم يطلعه في هذا البيع المتقدم فدا ان مات الباع بلا مطلب فلا مطلب
 له في فداء المال على ورثته الباع لانه الباع قد مات ومات حجة عليه وفداء
 ماله اذا اراد ذلك وان كان المشتري لم يعلم ببيع الخيار الذي في هذا المال
 الذي اشتراه من الباع الا ان مات الباع ثم ان الباع باع لرجل آخر بيع خيار متقدم لغيره
 فعليه فداء ذلك البيع خيار من ذلك ويرجع بذلك الفداء على ورثته الباع فيما
 خلفه هاهنا لان ذلك قد استحق عليه في هذا المال الذي اشتراه بالقطع والله
 اعلم **مسألة** ومنه ان نقصان الفداء في الصرف على الفداء لرفع الخيار
 من ماله وكان كذا زيادة الفداء في الصرف هو له لان الفداء منه لم يقض الفداء الذي
 له من هذا البيع الخيار ولذلك لانه لم يطلعه على الفداء المرفوع عند التقاضي من ماله
 الفداء لانه لو تطلعت تلك الدائنة المرفوعة من عند الامين كانت التفتت
 مال الفادى اذا الامين حين الفادى في وعلى الفادى بدتها المشتري بالخيار
 وقد انسخ البيع الخيار برفع فاعان الدائم عند الامين حيث اند رفع بها الخيار

والمشتري على أكثر من رجل مسلم والمعمول به عندها وسواء كان لمشتري حاضرا أو
 غائبا وعند علمه مرفوع بخيار أو لم يكن عنده علم فهو سواء في نقصان صرف
 القداء وفي إرجائه وتلف القداء وإذا علم **مسألة** وإما إذا كان الغادي يبيع
 الخيار ليس بشريك فيه ولا فدا برأي أحد الشركاء ولا برأي زميله يبيع الخيار ورضي
 المشتري بالخيار هذا القداء وقبض من الغادي من العلم ففي ذلك قولان قول
 أن هذا القداء في هذا البيع الخيار جائز وثابت وهذا نفس هذا البيع الخيار
 من ذلك الحال ولا شيء للغادي في علمه ولا في ذمهم بل في ذمها لا بد من وقوع
 حاله حتى يبيع ذلك الخيار وقول أن القداء في هذا البيع الخيار لا يجوز
 وهو محال لمشتريه ولا ينقص من ذلك البيع الخيار والغادي أن يرجع على
 المداينة بذمهم التي سلمها له وعن الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
 لما لم يجر باء لا يجوز له حرم الألفاظ **مسألة** وإذا علم **مسألة** ومنه أن قلاء
 بيع الخيار لا يغيرت بعت المشتري بالخيار وللبيع الأول وثمة من بيعه القداء
 في هذا البيع من نصيب واحد من المشتري على قدره برأيه كان غنيا أو فقرا أو أكثر
 ولا يجرم القلاء بعدا فترى بعت المشتري بالخيار ولو وقع ذلك البيع بعد
 موت المشتري بالخيار لا حد وثمة بالقسم والافترس فهو مقرر على أصله
 الأول وهو ما مات المشتري وأما العلم **مسألة** ومنه فبين ما لا يخلو في
 بيع خيار وقبض من المشتري منه ثم مات البايع وخلف ابنه بالغوا بينهما
 ثم أم الباقية فلهذا البيع الخيار سهمه وسره أخيه البيعة من ذلك المال من عند
 المشتري هل يجوز له هذا القداء ويحل لما كل مرة نصيب من ثلث البيعة أم لا
 قال نعم يجوز له قلاء هذا الماويل ويحل له أكل ثمنه لا من شرك ولا من يبيع
 بغاصب ولا من يطلع به هو داخل في القداء بسبب شركته والله أعلم **مسألة**
 الشيخ عبد الله بن محمد بن القزويني عن رجل عنده ما يبيع الخيار في مدة خمس سنين
 ثم أتته باع البايع الآخر مبيع خيار في مدة سنة أبصر أصلا للثاني ويكون له
 الخيار ويثبت هذا البيع بعد مضي المدة قال أن الذي يجمعني وأكاد
 المسلم لا أدركه علم شيئا خارا من علم الله وبه كانوا يعملون أن بيع الخيار جائز
 عندهم ولا يجر فيه بيع فاني قطعوا خيارا من باع ولا ولا لا أن يخرج من
 تلك البيعة بوجوب بطلانها ولا فالتمس ترك المال والتمس هذا البيع في هذا
 المال وعن الشيخ أحمد بن محمد أنه إذا انقضى البيع الثاني صار أصلا للمشتري الثاني
 ولم الخيار كما كان لصاحب الأصل في بيع الخيار في البيع الأول وإذا علمه
مسألة الفقه جمعة بعد لا يكون في المشتري ولا في البايع وهو ما ع
 بالخيار والمشتري يعلم ذلك ثم أن المشتري بالقطع ترك المال في بيعه المشتري
 بالخيار حتى انقضى مده زالت عهدة وأراد بعد ذلك أن يبعده فاني
 عليه ذلك المشتري بالخيار أن يجد وروى عن المال لهذا المشتري ثلثي أن
 يرجع على البايع لم يأخذ درهمه لغوات جعته وما للم لا **مسألة** قال أن

فمن

في هذه المسألة القول بالتحمل
 في قول البايع تلف حائل ومعه
 الخيار لا يجر فيه ولا فدا برأي أحد الشركاء ولا برأي زميله يبيع الخيار ورضي
 المشتري بالخيار هذا القداء وقبض من الغادي من العلم ففي ذلك قولان قول
 أن هذا القداء في هذا البيع الخيار جائز وثابت وهذا نفس هذا البيع الخيار
 من ذلك الحال ولا شيء للغادي في علمه ولا في ذمهم بل في ذمها لا بد من وقوع
 حاله حتى يبيع ذلك الخيار وقول أن القداء في هذا البيع الخيار لا يجوز
 وهو محال لمشتريه ولا ينقص من ذلك البيع الخيار والغادي أن يرجع على
 المداينة بذمهم التي سلمها له وعن الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
 لما لم يجر باء لا يجوز له حرم الألفاظ **مسألة** وإذا علم **مسألة** ومنه أن قلاء
 بيع الخيار لا يغيرت بعت المشتري بالخيار وللبيع الأول وثمة من بيعه القداء
 في هذا البيع من نصيب واحد من المشتري على قدره برأيه كان غنيا أو فقرا أو أكثر
 ولا يجرم القلاء بعدا فترى بعت المشتري بالخيار ولو وقع ذلك البيع بعد
 موت المشتري بالخيار لا حد وثمة بالقسم والافترس فهو مقرر على أصله
 الأول وهو ما مات المشتري وأما العلم **مسألة** ومنه فبين ما لا يخلو في
 بيع خيار وقبض من المشتري منه ثم مات البايع وخلف ابنه بالغوا بينهما
 ثم أم الباقية فلهذا البيع الخيار سهمه وسره أخيه البيعة من ذلك المال من عند
 المشتري هل يجوز له هذا القداء ويحل لما كل مرة نصيب من ثلث البيعة أم لا
 قال نعم يجوز له قلاء هذا الماويل ويحل له أكل ثمنه لا من شرك ولا من يبيع
 بغاصب ولا من يطلع به هو داخل في القداء بسبب شركته والله أعلم **مسألة**
 الشيخ عبد الله بن محمد بن القزويني عن رجل عنده ما يبيع الخيار في مدة خمس سنين
 ثم أتته باع البايع الآخر مبيع خيار في مدة سنة أبصر أصلا للثاني ويكون له
 الخيار ويثبت هذا البيع بعد مضي المدة قال أن الذي يجمعني وأكاد
 المسلم لا أدركه علم شيئا خارا من علم الله وبه كانوا يعملون أن بيع الخيار جائز
 عندهم ولا يجر فيه بيع فاني قطعوا خيارا من باع ولا ولا لا أن يخرج من
 تلك البيعة بوجوب بطلانها ولا فالتمس ترك المال والتمس هذا البيع في هذا
 المال وعن الشيخ أحمد بن محمد أنه إذا انقضى البيع الثاني صار أصلا للمشتري الثاني
 ولم الخيار كما كان لصاحب الأصل في بيع الخيار في البيع الأول وإذا علمه
مسألة الفقه جمعة بعد لا يكون في المشتري ولا في البايع وهو ما ع
 بالخيار والمشتري يعلم ذلك ثم أن المشتري بالقطع ترك المال في بيعه المشتري
 بالخيار حتى انقضى مده زالت عهدة وأراد بعد ذلك أن يبعده فاني
 عليه ذلك المشتري بالخيار أن يجد وروى عن المال لهذا المشتري ثلثي أن
 يرجع على البايع لم يأخذ درهمه لغوات جعته وما للم لا **مسألة** قال أن

في هذه المسئلة اقول لا تختلف عنهم من جعل له ذلك ومنهم من جعل له ذلك
 لانهم هم الذين اختلفوا فيه من جعل البيعة الثانية هي نسخا للبيعة الاولى
 والاول واختاروا البيعة له لما ان باعها ما يقطع بعد الخيار وان كان المشتري
 بالخيار لا ادراكه ولا يتقضي باقضاء المدة وان كان المشتري لم يعلم بالبيع
 الخيار فلما اراد بيعه على البيعة على حاله وادعى **مسئلة** الشيخ صالح بن
 وضاح ورجل تقوى هو ورجل على بيع مال بالخيار فاعطاه التي وشارع
 اجبر تحت بالف وعقد على المال ثلاثا لالف فانتقص البيعة بسبب وقال
 اما ان كان النقص قبل البيع فلم يدر المشتري ثلاثا لالف كما عقدت عليه
 وان كان النقص من قبل المشتري فاما لم يفرق وفيه حجة بسبب المدعي
 النقص وادعى **مسئلة** واذا باع ثلاثا لالف فاعطاه بيع خيار على رجل واحد
 او كان لبايع واحد والمشتري وجعته ما حكم لعداء الذي يعرف قال
 اذا كان البيعة من هؤلاء الثلاثة الشراكا صفقة واحدة فلا يجوز لعداء من
 المشتري الا حصة واحدة وان كان ابيع منهم متفرقا في اراهم ان يفرق
 نصيبه فله ذلك ولا اهل الفرق بين البيعة والمشتري في ذلك وادعى **مسئلة**
 الذي في اوله رجل واحد باع بوجه عام وهو عند بيع الخيار ثم صار له بعد
 اصلا ومات ابنت ذلك المال ولا ادعى موت ابيهم قال ان لهم
 قيمة المال وهي التي اشترى بها البيعة الخيار ادايت اذا اقر او وصي واحد لادهم
 التي اشترى بها هذا المال ابنت له قال ان مثل هذا لا يثبت للمقر والموصي
 له ادايت اذا لم يبق البيعة وصار اصلا للمشتري ما الذي يكون للموصي له او المقر
 بالمقر له بالذاهم قال عن ابن عبيد ان يكون للموصي له او المقر بالمقر له
 قيمة المال وهي التي اشترى بها البيعة والخيار وادعى **مسئلة** الشيخ ناصر بن جريس
 والفخذ المعاصرة بالخيار على من شرطها قال لا نعلم على احد منهما واكره
 انها بسر الغلبة قلت وان كان لا يحكم به على احد وكان الشراء للمسجد هل
 يجوز ان يشترط من مال المسجد قال ان خرج ذلك مخرج الصلاح لم يكن
 المغلظة على قوله قال بذلك فلا يصح ذلك على التام بالعدل في ذلك وفي
 ما له قلت وان وقعت لمن جدعها وجزعها وليعها وزورها قال
 لبايعها تذكر فلا يصل قلت وان كان الخيار لوكيل المسجد واخذ اخذه بالقيمة
 ليكون خطا من المبيع اذا فله ما يبعه اشترى قيمته فيما يتعد من جسد المبيع
 المشتري فما المال قال هكذا عندنا على قولنا ثبت هذا في نظر الصلاح لا حكم
 قلت وان لم يدر المشتري والبايع ان يشتري قيمته ذلك صرمة ويخرج منه
 على ضلها وكرم صاحبه هل هما جميعا المنع والاحد هما قال لا يحكم على
 احدهما بشئ في مثل هذا الا عن قرأ منهما فيما قيل عن بعض المسلمين وادعى **مسئلة**
 وسالته عن الاقرار باصل المبيع بالخيار يجوز له قال في اختلاف
 والكتاب يجوز ان يكتب ذلك والحاكم يحكم بما اراد فيه وادعى **مسئلة** سئل

العقيدة من حيث خلاف عن بيع الخيار كيف صغته وهل فيه خلافا لا وما
 يجوز منه وما لا يجوز وما جعل منه وما يحرم وكيف صغته بيع الاقالة وحكم
 العلة في هذا المبيع للبايع ام للمشتري اذ لا يثبت وقوع العقد في هذا البيع
 الخيار على البايع ام على المشتري فيل انقضاء مدته قالوا لا اختلاف
 في بيع الخيار وجوز ان لا يثبت العقد بين الطرفين المتناهيين وفيهم في ذلك كلام طويل
 واحتجاج كثير قد تعلق كل فريق منهم بما يؤيد بطلان منه والصحيح من القول
 على ما عرفت في مومات الخيار انه اذا كانت فيه المتبايعين مسلمة من
 الفساد في ذلك وكان المراد المشتري فيما اشتراه اثباتا لبيع فيه فاصله به
 لان قصد بذكر العلة فقط وكذلك البايع اذا لم يدخل في هذا البيع الا
 على ما عرفت وسعه فلا كان كذلك فهو بيع جائز ولا يشبه فيه ولو كان بيعه
 باقلا من غنمه لم يثبت المتبايعين ذلك اذا تمته البايع على نفسه وكان محدث من
 يثبت عليه ما تمته فاشته لان لا يتصرف في ماله وان يبيعه بما شاء والاراد
 واذا ثبت بيع الخيار على ما عرفت وصحته بثبوته فالبيع مع علة للمشتري ولا
 ارى لبايع العلة حجة لانها لا تمنع لكامل دليل قوله عليه السلام لا يجوز بالحق
 وكفى به حجة في ثبوت العلة للمشتري مما كان الشراء عنه فاسد وما هو المراد
 المسئلة في بيع الخيار فيحيي فيها الاختلاف بين الفقهاء الاسلاف فهم في الاجماع
 على اشتري ماله ببيع مبيع اصلا لا لا بايع متى رغب الخيار لم يجعل له من
 المبيع فخرج درهما اليه يكون على هذا الراي عند شبه الدين وبعض وجهها
 على البايع دون المشتري باستحقاقا لبايها بالبيع الواقع وخاصا اذا كانت
 الخيار لم يحول لبايع دون المشتري لانه لا سبيل له في رد هاتين اذا تمسك لبايع
 عليه المبيع ولم يحجبه الى ما اراد منه وما المبيع المعين بشرط الاقالة فهو فيهما
 ارجوا غير مقرر بثبوته من معنى الاختلاف خلال شرط الاقالة العارض على المبيع
 وعلى ما عرفت بشرط وقوع العقد فيهما التي سلمها المشتري فاما المبيع قبل وقوع
 الاقالة يختلف في وجوبها فعلى الراي الذي لا يثبت الاقالة شيئا للمبيع فيوجبهما على
 المشتري فلا ينفق الاصل لهما ولما انفسح البيع ردت اليه وعلى الراي الذي
 رها بيعه ثابته فيرى وجوبها على البايع كونه لا يخلصا ردت فيهما وتماثلت
 الى ملكه بالبيع المتقدم وان كان مشروطا فيه لا قاله فتشعبا المبيع والاصل في
مسئلة الشيخ حبيب بن سالم واسع الخيار يصير اصلا اذا انقضت مدته واذا
 مات البايع والمشتري فبيعه اختلاف واكثر القول يصير اصلا ويموت احد
 المتبايعين فيما اختلاف قوله يصير اصلا وقول هو على حاله وهذا هو اكثر القول
 واعلم **مسئلة** الشيخ لا يشتد بعدد وبيع ما لم يبيع خيارا على ما عرفت
 البايع وحلف ورثته فيهم الحاضر والغائب ولا يملك لهم وخاف ان يحاصر ان يدب
 هذا المتاع بالخيار اصلا واراذا ان يدب سبب حصته في بيعه واحسانا منه
 للغائب واليتم لئلا يدب ما هو اصلا يجوز لمن يبيع هذا المبيع ان يفاد على هذا

العقود

لنقول انه قال اذا كان
 على الخفاء وان كان قابلا
 سببه وبيعهم المبيعون
 لئلا يسلطوا على سلف مالهم
 عن خياره مع خياره
 السلطان هل ثبت عليه
 لئلا يسلطوا عليه كما لم يسلط
 على خياره في هذا المعنى
 منه على هذا المبيع وخياره
 لئلا يسلطوا عليه ولا يسلطوا
 سلفه من خياره ماله المبيع
 بعض خياره في حق بعض
 رد العلة فيقول ان ليس له
 له رد ما ياتي ان كان قد جدد
 او اوفى منه وجده على
 في وجوب رد العلة ان كان
 وامان واختاره الخيار
 به وهو من خياره ولا يرد
 اراد رد العلة هذا فانهم
 بطلان العقد الثاني على
 ما عرفت انما استعملوا قبل ذلك
 رجع على استيفاء مع خياره
 على هذا المعنى في رد العلة
 ارادوا ان يسلطوا على خياره
 مع رد خياره لا خياره
 للمدعي في عقد بيع المبيع
 وامان في العقد مع خياره
 للمدعي في العقد مع خياره
 على خياره في العقد مع خياره
 على خياره في العقد مع خياره

المعنى لاه قال اذا كان مشتركاً حاضر من جميع عليهم ما ان يقدروا جميعاً او يسلطوا
 على الغلبة وان كانوا غائبين فمفعول الى المستحقين ان يتخلص له
 سهمه ويقيم لهم المسلمون ويكاد اذا كان لا تساهم بحجتها ان يسلط لغيره او يسلطه
 لغيره لا لغيره بغيره ماله سبب غيرهم وعناء المشتري ولا لغيره **مسألة**
 عن رجل باع ماله ببيع خيار وضع ما يجب الاصل على نفسه بكذا وكذا ودينار للخارج
 السلطان هل ثبت عليه الضمان قال لا يثبت قلت فان ضمن بكذا وكذا ودينار
 لغيره المبيع عليه ضمان ببيع الخيار والا اساس انه للخارج هل ثبت عليه قال
 يخرج عن ذلك في هذا المعنى الاختلاف والذي اميل الى ان فيه الاضطرار لجميع ما يوجب
 منه على هذا المبيع فخرجهم ودرهم وفيمنته الى كذا درهم وفيمنتهما فهو عندك على من
 الضمعة يقرب والاشارة والله اعلم **مسألة** الفقيه ومنا خلفان ان سأل
 سائل عن مشتري ماله ببيع الخيار فاستعمله مدة فالتسليم في بعد ذلك فوقع عليه
 بعض التجار فخشوا بغيره هل المشتري بذلك عزم لاه وان ثبت له لغيره فله
 رد العلة فيقول ان ليس له غير محد وث لا شيء اوقع من بعض الظلمة يدعوا
 له رد الخيار ان كان قد جعل له ذلك حين البيع قبل ان يفسد ومدة المحدود في
 او بغير منه بوجه لغيره وان غير منه وثبت غيره وحكم له به على ما يعبر
 فلو وجب رد العلة التي استعملها قبل غير اختلاف كان الخيار له والمبيع ووجه
 واما قبل ما خشا الخيار فله رد العلة عند الحاجة بين البايع والمشتري مع بقاء المال في
 بيع ولم يرد خيار ولا غير يصح له قبل ذلك على المبيع ولا على المشتري بل قد سلم
 ان اراد على هذا فان وقع البايع الخيار منه ورجع بذلك قبل ان يفسد ومدة فلا
 يبطل عنه المشتري بل له على البايع ما عزم في الفصل من قيامه وعما ولا يحاسب
 بالغلط التي استعملها قبل ذلك لان الخيار با الضمان والله اعلم **مسألة** الشيخ جعفر
 عن غير من اشتري بيع خيار بثلثي ثمن الاصل او اقل يجوز ان يستعمل الخيار
 على هذا المعنى حرام عليه قال ان كان ماله ماله بالغلط فالخيار له وان كان
 اراد به الاصل فالاختلاف في تحليلها ونحوها والله اعلم **مسألة** الشيخ جعفر
 مفرج عن رجل باع لرجل ماله ببيع خيار فمعه بعد ذلك رسل الدينار عند رجل جاعته
 الدينار ولم يقبض منه بيع الخيار فاعترض المالك بغيره لاه قال نعم عند الحاجة
 واما في الحكم فلا يثبت له وهذا بيع الاسترسال المسالم ويطلب فيه ما جاء في
 المسلم والله اعلم **مسألة** مثل الخلف عن عند ماله ببيع الخيار من رجل ولد
 عليه درهم في الذمة ومات والده الاصل عليه ديون الناس لغيره هو درهم ببيع
 الخيار كيف حكم في ذلك قال مع ان البيع للخيار باع بعد ان يطلب هل الحقوق
 حقوقهم في وقتها ولا فمن بيع الخيار لم يجمع ما على ذلك في ديون بغيرها بينهم
 ما بقي عن وفاء بيع الخيار قلت فان قال زيد ببيع الخيار انا او انا اخذ
 حتى اوفى الذي في الذمة لان يدين ببيع الخيار قال قد علمت انك لا تدريهم
 المتعقبة في بيع الخيار هي حق ان توفى قبل اديان فان فضل شيء كان درهم الاخرى

لم يشتريه من غيره فخلد بيع الخيار قال نكلا لدرهم ليست في ملكك ولا تنق
 لدرهمية فيها وقبل له ان يوصي في الخلل اني اشتريها خياره قال وتلك
 الخلل ليست له عليك ولا يوصي الا في ملكك والخيار في الدرهم والخلل في اصحاب
 المال وليس له في ذلك شيء فقبل له كيف يصنع يوصي في ملكه **مسألة** ما علم
 احد من الناس ان الذي يرفع دراهم عند قاض يفتقنها البيع الخيار فقبلت
 الدرهم من عند المدين على ان يكون ثمنها قال ان بيع الخيار من ذلك المال
 قد انقضى برفع الخيار فلو اذنا اليه بما فيه من الدين فابره وحضرها ورفعهما عند
 عدل فاستمر ولو قبلت تلك الدين في المرفوعة عند الامين صرف او غضب
 وعلى الغاري بدل تلك الدرهم التي رفعها الخياراها تلفت من بدلها منه سلمها
 المشتري له عندئذ ذلك البيع وتلك الدين في رقبته خاصة دون ذلك المال
 ويحكم عليه بتسليم ذلك ولا يرجع تلك الدين في ذلك المال ولا يعود فيها البيع
 الخيار فانية تلف تلك الدين فابره عند الامين لا البيع الخيار قد انقضى منه
 برفع الخيار بما فيه من الدين مع محضرها ورفعهما عند عدل والقاضي قال
 الشيخ على ان القاسم لا يركب في مال الغاري ان شاء اعاد الدرهم لنقص البيع
 الخيار من المدين شاء لم بعدها وكان البيع بحال المشتري لا سدا عنه **مسألة**
 ان اتي في رجل باع على رجل نصف حشيشة بمسكن البيع الخيار فادعى صاحب
 الخيار ان جعل الحشيشة مثل شرع او غيره فلا لانه فاق صاحب الاصل وقال لا
 اسلم شيئا من الغرامة والحشيشة لا بد لها من ذلك اجبر على ذلك ما له قال
 يجزي ان يفتح المشتري على البايع ان يسلم هو ما يوجب في الشرع او تسلط المشتري
 ان يسلم ويوجب له ذلك في درهم بيع الخيار اذ ان على البيع المتقدم اذا كانت
 لا تضل الا بذلك والله اعلم **مسألة** سعيد احمد انكسرت واذا نقض البايع ماله
 بالخيار والمشتري عند المولى ولم يعلم المشتري وكان رفعه قبل ان يركب التمر انزى
 البيع يفتق هذا وتكون الغلة لصاحب الاصل لا ينفذ نقض البيع عند المولى
 ورفع التمر عند الا انه لم يفتح على المشتري عرفنا ذلك قال في هذا الذي
 ذكره اختلاف قال من قال انه ينقض البيع فيكون التمر للبايع على كل حال
 وقال من قال لا ينقض وتكون التمر والمال للمشتري وقال من قال ان كان المشتري
 في البلد ولم يعلم فاعلة المشتري وان كان المشتري غايبا فاعلة للبايع اذا نقض
 البيع عند القاضي ورفع دراهم البيع عند القاضي وهو موضع داي واجتهاد
 والله اعلم **مسألة** بن عبيد ان قد بيع الخيار لا يثبت الا بتسليم جميع
 الدرهم ولو نقض درهم واحد مائة في الغداء الا ان يرضى المشتري بنقص البيع فان
 البيع ينقض وان ادعى البايع الذي نكلا للمشتري فان لم يرد البايع المدين من
 المشتري لم عليه ان يرضى بنقص البيع بغير احضار جميع الدرهم والله اعلم
مسألة ومنه في رجل باع لرجل نصف ماله بيع خيار ولم يكتب البايع على نفسه

من قال المسلم اذا تلف في يده فلا يرجع علي بايع بشئ وان كان الخيار المشتري
 وتلف الشئ من يد البايع فقال نعم قال ليس له على المشتري شئ لان الشئ تلف
 من يده وقال نعم قال يلزم المشتري الثمن ولو تلف الشئ من يد البايع لان الخيار
 المشتري والله اعلم **مسألة** الصبي اذا وقع البيع الخيار على صرف قلبه حين
 القداء الا صرف يوم القداء ونقص وجعل الاول وصار لا يتعامل ما العول في
 القداء مما يكون وما الذي قيل فيه من الاختلاف في جميع ذكره قال اكثر
 القول نعم على الصرف الاول الذي وقع عليه بايع وقد قيل يوم القداء وعندى
 الاول والاكثر ولكن اذا ارادى عليه ضمير قبل الصرف يوم سلوكها ولا ضمير ولا ضمير
 في الاسلام هكذا روى عن النبي عليه افضل الصلوة والسلام **مسألة** ومنه
 ومراعى ما لا بيع خيار وتلف بعض تحله بموت او عجزه والاذا بايع فداء الباقي
 بغيمته وان جعلا عن شئ ما تلف والى المشتري لان يفتدى من الجميع او يترك
 ما يحكم فيه **مسألة** قال نفلى ما ذهب الى مثل هذا بعض المشايخ المتأخرين ان
 ليس للبايعين بيع اذا ارادوا القداء ان يفتدى بائع وبينهما الاحكام واما
 ما في الاثر المتقدم انما اذا تلف شئ من يد المشتري فلا خيار فيه وقد
 ثبت اصلا والله اعلم **مسألة** والمشتري ما لا واحد بيع خيار بكله وكذا وان شرط
 بينهما ان لا ينقص احدهما البيع في مدة كذا وكذا سنة اثبت هذا الشرط والبيع امر
 لا **مسألة** قال ثبت شرط الكا عده وعند صفقة البيع الخيار فيما اصلا بهنهم
 فيه والله اعلم **مسألة** على سجد الرمي ومشتري التحل بالخيار اذا اراد جلاوها
 قبل ذلك كان للبايع ان يبعده لان لان يفتدتها قبل ذلك والله اعلم **مسألة**
 عن السيد مهنا بن خلفان فمن عليه لاخر درهم معد ودره فبايعه عما ما لا
 على ماله وبقى المال في يد البايع وانفقوا على ان يكون للمشتري على كل جولة
 ثلاثون قرشا عوض الغلة وكنت له ذلك خط وشحور خطه ومكنا على ذلك نشر
 تناكرا بعد ذلك كيف الحكم بينهما وما ثبت للمشتري على البايع مما انفقوا عليه
 بين لنا ذلك **مسألة** التحل فيما عدا ان ليس للمشتري الخيار الاغلة المال
 ان يشره وبقى المال في يد بايعه لا ارى لها البيع فيه بذلك بعد صحته
 ووقع واجبه بينهما لان بيع المان صح ثبوته بوقوع الواجب عليه وفيه يتحول
 بها من ملك بايعه الى مشتريه والقول في الغلة قول البايع لانه امين فيها **مسألة**
 قلنت اكرهت والفتاوى التي كتبها البايع على نفسه للمشتري لكل سنة
 تدور من قبل الغلة لا ارى وجه ثبوتها لان ذلك شيئا ما بالزوال المحم الذي لا يبيع
 واكتب جملة فضلا على العالم بحرمته اذ هو اشدر مما عظم ما والله اعلم **مسألة**
 وعنه قال اعلم المشتري بالخيار شفعه في المال الذي اشتراه بالخيار اذا باع
 صاحبه بالقطع وانما لم يدر بعد ما يبيع منه ما من صاحبه في بعض ما قيل وقد قيل
 ليس له بيعه حتى يبرفه الخيار منه قبل البيع ثم بعد ذلك يبيع على من شاء
 والمشتري فيه بالخيار فيه كغيره بعد رفع الخيار منه والله اعلم **مسألة** الزام

وفي جرح رفع الخيار ماله وكان المشتري قد زرع فيه زرعاً وصار للزرع قدر
مدة شهرين أو أقل وأكثر من يكون الزرع منهما وهل يكون المشتري مبيعاً من زرع
أو غيره أو بينهما بحساب الأشهر قال علماؤنا سمعنا من الأئمة أن الزرع يكون
للفقار والمقدّم على حساب الأشهر وتكون الثمن على كل واحد منهما بقدر
نصيبه من الزرع وأما علمه **مسألة** ومنه وإذا أزال البائع بالخيار رفع الخيار
من ماله وكان المشتري غالياً تخاف البائع أن تفوته علة ماله فرفع بمحض
أناس أو يخصصه وإلى البائع رفع من الخيار إذا جازاً ثم رفعه قبل ذلك المدة ماله
قال علماؤنا سمعنا من حواشيهم أن كان هذا الغائب حيث تنال المحرم
فيجوز عليه وإن كان حيث لا تنال المحرم فرفع البائع الخيار من ماله عند حاكم
وحاكم المسلمين بالثمن الذي يابعه قد جاز ذلك وكانت له العلة إذا كان
قبل ذلك المدة وأما علمه **مسألة** ومنه وفي جرح المشتري يتابع خياره
أبست فإذا اراد المشتري البائع أن يجر له عليه فلكم له قال لا يجر على
البائع بذلك إلا أنما تاجر عليه المشتري أما أن يعوله إياه أو يوازن لحان
الجر ويكتب له على مع كراهية المقدم فيه فارجوا أنه في جوابات بعض
المشايخ أنه لا بد له من أحد هذين لأن لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ويجوز
أن يجبر غريمه فإن فعله البائع وفيه شيء من جرح المشتري كان المشتري
للمخار إن شاء أخذ جرحه وإن شاء فمحمده وإن لم يبق من جرحه شيء لم يكن له على
البائع شيء من جرحه البناء وأما علمه **مسألة** ومنه والمشتري بالخيار
أعطينا به ما كان ساهماً وإذا كان له خدمة الغريم مثل الشجر وهذه السبل
والهريس والشرائط للتخلل والمصارف للفقير قال أما الشرائط والهيوس
فليس عليه شيء من ذلك إلا أن تطيب نفسه بذلك وأما كبس الغريم وصار جرحه
فيجب أن يجر على البائع فإن شاء أن يفرق ماله ويرفع الكبس عنه أو ياذن
له في رفع الكبس ويجب له غريمه في بيع الخيار وهذا إذا كان الكبس لا يستقيم
الخطأ إلا بأخراجه وأما الشجر فعندنا أنه على المشتري الذي هو رب الغريم
وأما علمه **مسألة** ابن عبيد بن رافع إذا اشتري جرحاً ماله أو ماله ببيع الخيار
على أن تكون خدمة الغريم وكبس غريم على البائع بالخيار أن يكون هذا ميعاً
جائزاً وقالوا قال في ذلك اختلاف بين المسلمين فقال من قال أن البائع والشرط
ثابتان وقالوا قالوا لا باطلان وقال وقال في البيع ثابت والشرط باطل
ونعني أن له يتأجر على البيع وهو مستقص وأما علمه **باب** في الرهن
وأخذ ماله وأما ما جاء فيه والقرض والصراف وما يجوز من ذلك
وما لا يجوز وما أشبه ذلك هو الرهن في الرهن إذا لم يكن شرطاً لأجل
معلوم الحق الرهن أن يبيع ما في يده والرهن ويستوفى حقه ويترك له الفضل
بغير رهن وإن غاب الرهن وأما ما يجوز به ذلك وهل ثبت للرهن أجل
أم لا قال لا يجوز بيع الرهن إلا بعد التجر على صاحبه إلا أن يبيع به

الملك

الملك على غيره عليه وإن لم
تلكه لعدم القيمة أو لعدم
ما يملكه له أو لم يملكه له
على غيره من جرحه أو جرح
أمر أو قال المقدس لغيره أو
قال هذا الرهن أو الرهن
قال كل واحد من مستوفين
وأما علمه **مسألة** ومنه
بعض علماؤنا بحساب الوشاة
سنة في الرهن كذا الرهن
الرهن أو الرهن على غيره
أن قال حرم حاكم
وأما علمه **مسألة** ومنه
بعض علماؤنا بحساب الوشاة
سنة في الرهن كذا الرهن
الرهن أو الرهن على غيره
أن قال حرم حاكم

وهذا اذا بايعه الد شنه بغضتها ولم يحترق للدشنة غنا وحدها والاعمال **مسألة** ومنه وفيه ما ومردحلا على شراء سلعة وتعدا لم يتفقوا عليها
سمع الذي يريد الشراء بزيادة عنها في السوق او بعين فلما سمع بذلك رجع اليه
وزاد فيها واخذها عنده بدون ما سمع من غيرها ولم يعلم بذلك كون هذه
خزينة ولا يسعه فيها منه وبين الدلالة قال ان على المسلم ان يبيع له
المسلم ولا يجده فان كان الموضع الذي سار فيه يعلو سه فلا يغير ذلك الذي
قلب في المصروف وعن ان يقلب في هذا وفي هذا لم يلق عليه باس في هذا
وان كان اخاف المصروف قد قلب في جميع الا ان هذا لم يعلم قلب المصروف
لم يحترق عند ان يجده حتى يعلم ان المصروف قد قلب وكذلك السلعة عند
ملا هذا واسد علم **مسألة** وفي جعل عليه رجل ما يتردهم ومعه فيها من
وعليه ما يتردهم لارها فيها فاعطاه ما يتردها واقل واكثر ولم يشترط
عليه فيها شرطا اختلفا فقال الازهر انما سلت ابيك المائة التي فيها الرهن
فاكثر ذلك المهر في فقال عرفا القول قول المراهق مع يمينه وقول نعم فاسلم
الحق بين المائة التي فيها الرهن وبين المائة التي ليس فيها رهن وقد كان كان الحق
اقل واكثر واسد علم **مسألة** عن الشيخ جعفر لرحل لا زكي جملته وفي الرهن
المقصور اذا حال المهر في قلب يده حال الما يذهب الرهن فاجامه ضامه
على الجمل قال لا يجوز ذلك الجمل ولا الحيا له على العلم في ذلك وان تلف
ضلي الجمل ضمان ما زاد عن حقه لم يترده على ذلك قال المؤلف هذا اذا
لم تكن الا حادثة راى في الاصل وان كانت راى في الاصل فلا ضمان على الجمل
ولا على الجمل له وذهب الرهن فاجامه وان لم يعلم حال الرهن لغير الجمل ضمان
ذلك على الجمل ولا ضمان على الجمل له هكذا في اسد علم **مسألة** عن الشيخ احمد
رملا وفي رهن بطله فضة بالثوبين واربعينها عشرة واربعا فادعا المهر في اها
نفت وزعمه وجعل يملها هو قبل قولنا ما قال ان القول قول المهر
مع يمينه الا لطله قد تلفت وزعمه وما خانه فيها وتلف المهر فاجامه ما كان
على المهر في قيمته انطله على اكثر القول واسد علم **مسألة** عن الشيخ ملا در علم
رحله وعين رجل رهن اتم واغنها عند رجل كنداريا واصفة واحدة ثبات
الامة الكبيره وبقيت الصغيرة قال لا الرهن جملته ما عني به الرهن وقال الازهر
بل قد ذهب الكبيرة بما يوتها والرهن وعلى من الصغيرة كيف الحكم في ذلك
قال في من الجوان خلاف قال في لا يجوز فيه **مسألة** في رهن الرهن بوث في
ما في الرهن ولا يبرأ منه الا بتسليمه وهو اكثر القول ولذي يجوز تقوه الامة الكبيرة
يوم موتها ولا المصغير ثم يقيم جملته منهما على جملته فيتم ما زاد ذلك ان
قيمة الكبيرة التي ماتت الدربار وقيمة الصغيرة حامية ديار والرهن عليها
تسعى بديار كان ان القسط بينهما فالكبيرة التي ماتت ذهبت بثلثي الرهن فالمصغير

[illegible]

بقى عليها ثلث الرهن وقلت والقول قولهما فبعد وان القول قول رضى البد
 وهو الرهن والبدنة على الرهن في قيمة الاصلين والبدنة **مسألة** على الامام
 عبد الوهاب المغربي وذكر في رجل ارهن رجلا جارية وبنتا ولدت له اولاد وهي
 عنده ثم ارهن الجارية ثوبين هل للرهن ان يحبس الاولاد ويكونوا عتقا لهم في
 الرهن ام لا قال ان الامة الميتة تقوم بقيمة ويقيموا لها بقيمة ثم
 يقسم على قدر تلك القيمة بالخصم فما اصاب قيمة الامة من الدين ذهب
 بموت الامة وما اصاب قيمة الولد من الدين فالولد رهن منه حتى يعكف الولد
 والبدنة **مسألة** سئل المؤلف عن رجل رهن ابنته او عبدا فاضا به رجلا ورده
 او عكفه من العلل على ذروءة قال ان الدواب على الرهن بمنزلة النصف على
 قول من اجاز رهن الخيل **مسألة** وذكر في علف الدواب وطعام العبد وهو جدد
 على او حيفتان كانت قيمة الرهن بقدر الحق رهن على الرهن وان كانت القيمة اكثر
 من الحق فالدواب بين الرهن والرهن بالفسخ والحساب والبدنة **مسألة**
 عن الشيخ ابو القاسم وعن رهن بطلاق زوجته في بديل حتى يعطيه له الى
 اجل بشرط صاحبه على الزوج ان كان له ناسخ يحق اليه كذا طلقت زوجته
 هل يكون لان يطلق ولا حق له وبه ان الزوج فليحق له لا يجوز للرجل ذلك
 قال نعم يجوز ذلك ونطلق المرأة الا بطله الا بطله فحقه بقدر صدق
 المرأة اقل من حقه في الزوج بالفضل على ذلك بقدر ما يريد حقه على الصدق
 وان كان لصدق اكثر من حقه فقد بطل حقه ولا شيء له ولا عليه وكذلك ان
 كان صدق المرأة مثل حقه فصدق المرأة على زوجها وان ماتت المرأة قبل
 ان يطلق الرهن فقد ذهب الرهن بما هذا الا ان يكون الصدق قل من حقه فانه
 يبيع الزوج بالفضل وان يطلق الزوج المرأة بطل الرهن وكذلك ان حرجت
 منه محرمة وكذلك ان مات الزوج قبل ان يطلق الرهن بطل الرهن والمرهون
 يرجع بحقه في مال الرهن وكذلك ان فقدت المرأة فان يطلق الرهن قبل مضي
 اربع سنين فقد بطل حقه وان لم يطلق حتى يمضي اربع سنين بطل الرهن
 وكان له حقه في مال الرهن وكذلك ان فقد الزوج فكما وصفنا في فقد المرأة
 وليس للمرأة في هذا اولى لان صدقها على زوجها والبدنة **مسألة**
 وانه رهن ببدلته اعتقد الرهن فالعتق جائز ويرجع عليه الرهن بحقه
 وان باعها او هبها فسد البيع والهبة على قول من راي رهن الحيوان جائزا و
 لم يره جائزا فانه يحجر ما صنع فيها اذا كان بغير رهن وعن بعض قومنا ان
 عتق الرهن فاسد وكذلك البيع والهبة والصدق والاجماع على انه ممنوع من
 ذلك وكذلك ان رهن الزرع يدخله الاختلاف وكذلك الضرع والتمرة التي هي
 غير مدركة مثل الحيوان فيها اختلاف والبدنة **مسألة** سئل المؤلف عن

استعمال الرهن بغير ارضه **قال** لا يجوز ذلك وان استعمله بغير ارضه
 وضاع فبطلت ضمان ما نقصه ولا يذهب الرهن شيء وقيل له فان كان
 استعماله بارضه **قال** ان كان ارضه باستعماله بغير عقد الرهن فبطل
 اختلاف قول لم يستعمله وقول ليس له استعماله فعلى القول الاول لا خلاف
 الرهن ذهب عما فيه وعلى القول الاخر فبطل ضمان الرهن كله وبسقطا عند بقائه
 في الرهن من ذراهم **وان** كان بينهما شرط فبطل الرهن اومع عقد الرهن وان عهده
 على ان يستعمله فقط فلا يجوز ان يستعمله لانه ليس له حيلة والعلة من
 الرهن لا يجوز وهذا عندك يشبه معنى النوا ولا نه كسطين في بيع وهو شرط
 باطل ولا يتغير في الاختلاف **وانما علم** **مسألة** اختلف في الرهن اذا كان
 يتجزأ بغير ضمان فاهن شي من الحق وسلم الذي عليه الحق شي من الحق فقال من
 قال اذا كان الرهن يتجزأ باكمل والوزن والبقسم وطلب المهرض باخذ من
 الرهن بقدر ما ارى من الحق ان له ذلك **وقال** الرهن كله ما فيه وما بقي من
 الرهن فالحق متعلق به حتى يورث الحق كله **واما** ان كان الرهن لا يتجزأ باكمل
 والوزن ويتجزأ بالبقسم يجوز بغير كيل ولا وزن ولا ضرر يخرج في نظر
 العدول فقد اختلف في ذلك ايضا ولكن القول بمعنا كما مضى في الباب الاول
 واذا كان الرهن شيئا واحدا لا ينقسم ولا يتجزأ الا بالضرر مثل السيف والوس
 ونحوه ولا يمكن المهرض اخذ شي منه ولا يعلم في ذلك اختلافا واذا استثنى المهرض
 على الرهن تسليم الرهن بوجه والوجوه وقد رهنه فلم يسلم المهرض اليه ولا
 يطلب المهرض منه فيحق المهرض بينه وبينه منعها باه ولا دفع المهرض الرهن
 الى المهرض فاني قضيه فالرهن بحاله على حيلته والقول فيه على الاختلاف **واما**
 اذا طلب المهرض الى المهرض تسليم الرهن اليه بعد ان بعد به وقد رهنه على تسليمه
 اليه فمنعه ذلك بوجه والوجوه التي ليس له فيها عذر لان ضمان حيلة الرهن
 ولا يعلم في ذلك اختلافا لان ضمان جميع الرهن **واما** ان كان منعه بوجوه
 وصحة عذر المهرض في تسليمه اليه فبطل بحاله على حال الرهن والقول فيه على
 الاختلاف **واما** اذا سلم المهرض الرهن الى المهرض فاني قضيه بغير عذر له في ذلك
 وجه لا يستطيع قبضه ولا يمكن في قبضه وعذر المهرض عن قبضه وعذر الموكلة
 في قبضه فاذا كان هكذا فلابد ان على المهرض وان تلف فلا يتلف حق المهرض
 ولا ضمان عليه فيه ولا يعلم في ذلك اختلافا وان كان للمهرض عذر في قبض الرهن
 فالرهن بحاله ولا ضمان على المهرض ولا يبطل الرهن ويكون الرهن بحاله والقول
 فيه على الاختلاف **وقال** من قال ولو سلم المهرض الى المهرض حقه ثم لم ينفقه
 عن قبضه فلا شيء على المهرض ان تلف الرهن **وانما علم** **مسألة** سئل
 ابو سعيد رحمه الله عن رجل رهن عند رجل دينا واذا لم يستعمله هل يجوز
 ان يستعمله **قال** معنى ان يختلف فاطلاق اجابة الاستعمال للرهن بما

الرهن فقال قال لا يجوز
 القصة ان يكون
 ذلك خارجا عن ذلك
 ذلك وليس يجوز
 قول لا يجوز للمهرض
 يجوز استعماله فبطل
 سئل ابو سعيد رحمه الله
 عنه فقال المهرض
 المهرض ان لم ينفقه
 سئل ما الذي به من عذر
 واحد قال عذر ان
 بولان مع عذر وان
مسألة سئل عن المهرض
 الحق في الرهن
 ان يكون الفضل للرهن
 الرهن في حقه على
 فلا يكون من ضمان المهرض
 يسقط فله رهنه
 معاونه في الرهن
 والرهن بقدر الفضل
 لم يورث في نفسه ولا على
 عن المهرض في رهنه
 الوضوء الذي يخرج في الرهن
 ركنه وان كان من عذر
 الحلف له الرهن فبطلان
 عليه ان الرهن في الرهن
 القول والاراهم بعض
 ويخرج عن عقد الرهن
 كله وتكون مثل المهرض
 حقه قال سئل عن رجل
 سأل عن رجل رهنه
 فان استعمله لانه كان

المسترهن وفي هذا الرهن من قبعة الدين ام لا قال اذا كان الراهن بالمرهن
عارفين بالرهن جازي ذلك اذا كان الحق مع وفا ولو لم يكن الرهن جازيا اذا
قبض المرهن الرهن وكان على المرهن ديون تحيط بجميع ماله فالمرهن ولو بحققة
في الرهن في جوع الراهن ولا علم في ذلك اختلافا **مسئلة** وما بعد موت المرهن
ففيه اختلاف قولان المرهن اول بحققة وفي الرهن في جوع الراهن رهنه
وقولان المرهن وسائر الدين سواء والقول الاول لا وجب الى ه ولما اذا
كان الرهن غير منقوض وكان الرهن في يد صاحبه فان كان المرهن مال
فصاحب الرهن ولو بحققة في رهنه وان لم يكن المرهن مال فذو الرهن وسائر
الدين سواء **مسئلة** ان صاحب الرهن ادى في جوع الراهن ولو لم
يكن للمرهن مال وكل قول للمسلمين صواب **مسئلة** ومنه ولا
تلف للرهن بحرق وسرق او غرق من مال من يكون اذا تلف في يد المرهن
قال اذا تلف في يد المرهن فانه يذهب عاقبه على اكثر القول والمعول
به عندنا **مسئلة** ومنه وفيما مر عند رجل صوغة او اداء
بذره معلومة ثم ان المسترهن احواله ذلك رجل وتلفت الصوغة
بدا محال عليه هل يكون الضمان على المرهن الاول ام الثاني قال اذا
كان المرهن الثاني عالما بان الصوغة او الاءاء لعينه او رهنه اعده تعليمه
اذا تلفت اذالم يكن المرهن الاول رهن الاءاء او الصوغة باذن فله ذلك ودافا
اذا كان المرهن الثاني لم يعلم بالصوغة والاءاء لعينه او رهنه فالضمان على
المرهن الاول **مسئلة** ومنه واذا جعل الرهن على يد فقير هل
يكون رهنا كان ذلك فطلب الراهن والمرهن قال قول يكون رهنا
كان ذلك باو المرهن ولم يكن باوم وقول لا يكون رهنا الحق يكون باو المرهن
وقول لا يكون رهنا كان ذلك باو المرهن ولم يكن باوم ويجوز القول الاوسط
والعدل **مسئلة** ومنه ولا يقبل قول المرهن ان الرهن لعينه ما اذ هـ
الابا هـ وعدل والعدل **مسئلة** وفارهن عند رجل سيف بدهم
معلومة واعطاه صاحب السيف الذل وطالبه بالسيف وقال
المرهن اعطيتك يا **مسئلة** فحق ذلك اختلاف واكثر القولان القول قول صاحب
السيف والعدل **مسئلة** واذا قال الذي في يد السيف انما اشتراه
اصلا وقال صاحب السيف نذر رهني رهنا فالقول قول الذي في يد
السيف انما اشتراه اصلا **مسئلة** وما اذا قال انه اشتراه ببيع الجهاد الى مدة
وافقت المدة فقولان القول قول المشتري مع ميسره لانه في يده وقول
ان القول قول صاحب الاصل لان الذي في يده قد اخذ باصله ليدعي وانما
ان يكون القول قول من في يد السيف والعدل **مسئلة** وفارهن رجلا
فقير حجت فانه يجوز ليدان ياخذ منه قيمته درهم على ما يتفق عليه وان كان

رجل

المرهن على رجل فقير حجت
المرهن بدهم انما اشتراه
جهدا والاعانة
الغنى في بيعه بدهم
على السيف صلح
واسرعه في ذلك
سائر الرهن
التياب وقال في
رجله وداست
تعلق في ذلك
في الرهن والعدل
ثم انما جعل الرهن
الرهن المرهن حقت
وان كان في ذلك
الاباين ولكن اذا حقت
حقك على المرهن
انما هو بعد ان دفع
يقول ان يظلم من
فان يظلم من يده ولا يده
وقد اساء والعدل
لصاحبه بدهم ما
فوق درهم وقول
وغيره فانه كفت
ذلك وقال في الشطر
اخر حقت المسترهن
قال فانما هو صاحب
يسكنه او لا فقير لم يره
او لا ان الرهن ان
يجوز له ما جده في الرهن
فلا الرهن انما اشتراه
منه فانه رهنه لم يره
ان يظلم من رهنه لم يره
على ما قاله في ذلك
الاعانة في ذلك

الرجل إلى رجل فغيرت حجة له فقد قبل ليس له أن يأخذ بقية ذلك القفيز
العرف بينهما أن القرض معلوم منضمته في الذمة بصفة معلومة قد عرفها
جميعا والآخر لم يتفق عليها ولا لها موصوفة بكل النفع المعروف به على
الحسن وهي مضمونة بصفة وبمع الصفات عرجا في الذمة **مسألة**
عن الشيخ صلح بن وضاح وأما الذي جاء في ما أورد وضاح به من الرجل
واستقر به فلا يخفى الرجل إلا داخل القرض لأن الثياب حاضرة بيعت
بسر الرجل والرجل وفاء وكان هذا قد استوفى قبل الأجل شيئا في ذمة مشتري
الثياب وأما في الذمة فلا يباع والذمة **مسألة** عن الشيخ أحمد مخرج
رجله وسألت عن رجل يبيع ما أقرضه يعلمها ويأجلها وأردت فداء
فعلوه بعداء قال على لزوج أفراد الأمان في بيته أنما هي منها وضمت
هي الذمة والذمة **مسألة** وإذا كان عند رجل من رجلين أو رجلين فلكل ذلك
ثم إذا بعدا لا يكره أن ينفق فأنضم ما له وأما **مسألة** وإذا دفع
الرجل إلى رجلين حقه طلب منه فله بدفعه إليه حتى يهدى فهو له لأنه
وإن كان حيث دفع إليه حقه لم يطلب منه ثم أقرض الرجل بضاعة لم يزمه
الأيمن ولكن إذا أقرض الرجل على الرجلين أو رجلين فله أن يدفع إلى أي
حقه كان على الرجلين أو رجلين على الرجلين أو رجلين فله أن يدفع إلى أي
انضام من بعد دفع الرجلين حقه وعلى الرجلين يطلب رهنه لأن الرجلين
يقول لم يطلب مني رهن فادفع إليه قضاء فان كان الرجلين رهن وخبره أنه
فلم يقدر يصل إليه ولا يطلبه فينبغي أن يدفعه إليه وأن لم يفعل فإياه أعا
وقد أساء والذمة **مسألة** إن عيذان وفي أهل الدين إذا جاء أحد منهم
لصاحب يريد أن يأخذ سلعة فلم يكتفي في ذلك الوقت وطلب احتجاج من يدينه
فوزم دمه بقا وفي بيته ليحسمه في وقت يمكنه أن يقبض بعهده سلعة
ويؤديه فوزه كيف توى هذا القرض وقال إذا لم يكن في القرض شرط فخذانه
ذلك وأما على النظم فلا والذمة **مسألة** الصحيح وفي رجل رهن عند
آخرين فسلعة المستقرين سبقت لها البيت أنهم مؤدونه على يكون بناؤه
قال بناؤه على صاحبه وإن بناه المستقر طاعة رخصة من قبل كذا البيت
يسكنه أياه بقدر لقرض قلت وإن أو صاحب البيت أن يدين يدينه ويقبضه
أو يارث المستقرين إن يدينه وفي هذا صاحب البيت حاسبا بقا رهنه
بحكم عليه بأحد هذه الوجوه أم لا قال لا يحكم على أحدهما بالساء وإن شاء
فدال الرجل فعلى أن شاء والذمة **مسألة** وعنه وفي رجل قرض من رجل رهن
من يفته ثم رجعت لم يحاكمت فقامت فذهبت من يفته عليه على كل الوجوه
إن يعطيه فيعامل ما اقتضاهم بقدر ذلك اليوم أو كان يشتري منه شيئا وأما **مسألة**
بحاها ما حكى في ذلك قال أما القرض ففيه اختلاف فلو لم يكن عليه
ألا ما اقتضى ولو لم يكن عليه بقدر يوم الوفاء وأما الشراء فأرجو أن عليه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بعده وانقضت المدة كيف الحكم قال ان تحت بقاء الاثبات في محارفا الحمار
 المستتر ان شاء دون على ما بعده وان شاء سلم درهم الاثبات ورجع بها
 على المبيع وان رضى المرحى بيعه وضمنه على ان اخذ عوضه او سقى حقه وقدمه
 عليه بثلث عليه ولا غش فيه في ذلك والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان ومن
 ارهن عند رجل صيغة او اناه بدرهم معلومة ثم ان المارهن احالها لرجل اخر
 وتلفت عند المحال له ايضها الاول والثاني قال ان كان المرحى الثاني
 عالما بان الصيغة لعينه فله رهنها عليه فغلبه صحتها والا فالفان على الاول ان
 كان رهنها لعينه فله رهنها والله اعلم **مسألة** وفارهن ثلثة بحق لم يدر اخر
 حالها مبيع اصلها قال ان في ذلك اختلافون يجوز بيعه وما خرد صاحبها
 بفدائها وقول يكون المبيع موقوف الى ان يفد بها وقال لا يجوز بيعه على حال
 ولا التصرف فيه فيها بوجه من الوجوه وهو قولنا لا يجوز بيعه بحسب ما
 اعلم **مسألة** على الشيخ احمد مخرج وفي رجل ارهن رهنها بحسن ذرها وهو
 يسوقا في ذلك وبث بعد ان مات فلا رى عليه او رثته فبلغ اربعين درهما
 قال لا يابى الا بزيادة عليه ما بقي والله اعلم **مسألة** على الشيخ محمد بن عبد الله بن
 واذا غاطل اذ رهن في الغداه هل المرحى بيعه واخذ حقه منه قال لا يجوز
 بيعه الا ان يشهد عليه الشهود ان لم يبق والا فهو وكفى بيعه وصرفه ان
 كان صوغا في نفسه يجوز له والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل ارهن صيغة
 تسوي ما في ثلثة عينة لثلاثة فادع المرحى انها سرت من عينة الحكم بينهما
 قال لا نقول قول المرحى انها سرت مع عينة ويذهب المرحى بما فيها اذا كانت
 الخواطر في ثلثة الصيغة على القول وقول يتراوان الفصل وقول يرجع
 المرحى بثلثة حقه على المارهن والله اعلم **مسألة** عبد الله بن محمد بن حماد
 واذا فادع صاحب الرهن به ولم يقضه حتى تلف على ويكون قال يكون
 لقضه على المارهن اذ لم يطلب اخذه واما ان قال المارهن هو ضاع فقول ان ادفع
 اليك الغداه وقال المرحى ضاع بعد الغداه فالارهن هو المادى لان المرحى أمين
 والقول قوله ونجس اذ لم يقبل المارهن حقه فمستع هذا تسليم المارهن
 والله اعلم **مسألة** على الشيخ عبد الله بن محمد بن قاروني **مسألة** في الصيغة واذا رهن
 ارجل معلوم ثم انه فادى بها رجلا من ارجل باع ولم يجمع عليه ثم ان رجلا
 فادى بها ثانيا فلتف في ذلك حكم ذلك قال سلم المرحى الاول فتمتها
 الذي ارهنه اياها وسيقتطع ما سلمه المارهن والا فله ما تعادى الاجرة اذ
 ذهب منه شيء ويذهب المرحى ما فيه والقول قوله مع مية انها ذهبت
 وما خاتمه فيها ولا ثمة اياها والقول في فتمتها ثمة الضامن مع مية والله
 اعلم **مسألة** واذا سلم المارهن الى فتمتها المرحى فبطل الرهن فلم يقضه
 قولنا مخرج والمارهن وصار ودعة ولا شيء عليه فيه وقول هذا حاله حتى

ف

[illegible]

يقضه منه ثم يردعه اليه والله اعلم **مسألة** الصبي فترضى من رجل درهم
 الى اجل ايجي وهذا القرض له **قال** القرض جائز الى اجل وعجل الى اجل وان طلب
 مقضه قبل اجله ففي الحكم به اختلاف وكذلك ان اعطاه افضل حبه بالشرط
 اختلاف بين المسلمين والله اعلم **مسألة** على الشيخ ائمة مفرج رجل ائمة فترضى
 الماء انما يترور بها تربع ويوما يوم بجوز له **قال** لا يثبت ذلك لانه
 مجهول ولا يضبط فان دخل ذلك واخذ المثل بلا زيادة منه جاز ذلك وان
 رجعا الى الحكم كان لصاحب الماء قيمة مائة والله اعلم **مسألة** العاوي وفي
 اقرض احد امرئحت فاعثر الخت هل لها ان تاخذ عنه القيمة بما سوى **قال**
 جاز اذا سلم للقيمة في وقتها ذلك واذا فتر قاعلي غير تسليمها بطلت ورجع
 قرضه كما كان والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان واذا فتر صاحب الهن رهنه
 ولم يقضه فادع المترض ثلغه لا يقبل قوله بعورما اخذ حقه له **قال** في ذلك
 اختلاف بين المسلمين في اكثر القول لا يقبل قوله ثلغه بعورما فداه صاحبه
 وقيل يقبل والله اعلم **مسألة** الشيم ناصر عيسى فبين رضى على اخر وترك
 وعجل الحق عند رضى شيئا والصلاح او لا وفي امانة ذلك على رضى من
 غير حفظ باللسان ومات وعجل الحق وخلف عليه ديونا تحيط بما له يكون
 اولي به ولا يشارك له **قال** ان هذا يكون مشرا بين المديان على هذه
 الصفة والله اعلم **مسألة** واذا اقرض مشترك مشركا خرا واخذت ربه اسم القرض
قال لا يحل له ان ياخذ ذلك ولا ثمنه الا ان يكون قرض عنه ثم اسم وهو باق
 في بيعه فهو حلال له **قال** سلم لثمة رضى يقول عليه ان يسلم قيمة ذلك الى رضى فترضى
 وقول ليس عليا لان يحكم عليه بذلك حاكم فلا باس عليه واختلفوا في جواز ذلك
 عليه بذلك والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان في رجل رضى على رجل سيفا فترضى
 عليه فلما طاب له فترضى اذ فلاس فقال له رضى السيف الذي ارهنته على
 حتى فقال ان السيف انما ارهنته عليك ليس هو لي وانما هو لفلان هل
 يقبل قوله **قال** لا يقبل قوله ان السيف لفلان بعورما ارهنته والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي رجل اقرض رجلا درهم الى شهر ثم احتاج هذا الرجل الى درهم هل له
 ان يطلب المقترض فيما اقرضه اياه قبل حلول الاجل له **قال** ادب ان احتاج
 عند الحاكم واذا اقرض المقترض الى اجل وانكر الاخر ذلك اعلية ميم في ذلك **قال** لا
 قال **قال** في القرض الى اجل وقار **قال** في المسلم لا اجل في القرض فعلى هذه
 الصفة جائز لئلا ياخذ ربه موقما اراد وهذا القول يجمع وقد تك
 على هذا القول لا يمين على القرض اذا اذاع المقترض ان القرض الى اجل والله اعلم
مسألة الصبي في رجل يردى رهنه سيفا بسبع مائة وذكرا له
 مات سنين وخلف ابنين وبنات ايجوز لئلا اناولى على السيف لاعرف
 قيمته وهل فيه حيلة **قال** اذا قدرت على تحته فلا بد منها وان
 قدرت على الحكم فلا بد منه وان تعدد جميع ذلك فيه عك هذا السيف مختلف

في جوارحه

في جوارحه والله اعلم
 ايجوز ان ياخذ رهنه
 رهنه الله اعلم
 بالاختلاف والله اعلم
 في رضى المقترض
 العاوي وفي
 هو رضى المديان
 استقر في رضى المديان
 هو رضى المديان
 ان يقرض المسلم
 الهن على رضى
 عند رضى صاحب
 وقول هذا في الموت
 خاص في الموت
 في رضى المديان
 على رضى المديان
 صاحب رضى
 على رضى المديان
 اربع اشياء المديان
 بلغة عليه في
 لئلا رضى فلان
 بقوله رضى فلان
 التي رضى فلان
 في رضى فلان
 من رضى فلان
 ملك رضى فلان
 السيف رضى فلان
 وقول رضى فلان
 ذلك رضى فلان
 ما عجل رضى فلان
 المديان رضى فلان
 رضى فلان
 ما عجل رضى فلان

[illegible]

۴۵

تلف
ب
اعرف
براه
علمه
نک
فی حقه
قال
فضل
هلله
علی
فانحنی
زکر
عبد
ش
المؤمن
حرمه
ور
مجن
دو کر
سید

ليس لها وكل ولا وصي وان لم يقدر على حكم يحكم له بالذي له والحكم او
الحجة التي تقوم لها بها الحق والحق عند الحاكم ولان يحكم لنفسه بما يحكمه الحاكم
والحكم في ذلك وليس له ان يحكم لنفسه على جهة بشي مختلف فيه عند اهل
العزل والصلح وانما اعلم **مسألة** ابن عبدان والافاقات امرأة ان لها حيا
اربعين احدى يحق عليها له فارق لها شي وانكرها شي الغول فوله منها
قال اما في ذلك فاقول قول الرازي ان عليه كذا وكذا وان له اربعة وامه التي
الرهون فاقول قول الرازي ان كذا وكذا واعلم **مسألة** ومنه واذ كان
رجل بعد رجل شاة والصرف في ذلك اليوم مع اهل البلدا شاة اثبات
وتلاوت في شاة قلوب من بعد فلعول فلا بين فاساطع مرض في لائق الا ان
باخذ اثنين وتلاوتين الذي كذا له قال اذا كان عليه شاة فانه في
شاة لا لا الصرف وانقص اما ان كان ليرك كذا فاساطع فانه في شاة
لا لا الصرف وانقص واعلم **مسألة** قلبي في من يزوي والاخر في زاني
فطلب من زاني في من يزوي واخذ من الذي بارك فاقبته وامر من يفض
من يزوي وامر من يفض من يزوي يحكم في ذلك له ويكون ذلك ما دله
قال الذم عن الذي فرض من بلد واشترط الفضا في بلد اخر يختلف في ذلك
قول يجوز وقول لا يجوز ذلك وقد اختلف في اقرب اذ في نفعاً بعد عقد الفرض
فقول يجوز ذلك وانما جاز في النفع عند العقدة او بالعقد فنكح يجوز وهو
قال ابو الفيا قيل ولا اعلم في ذلك اختلافاً فاعلم **مسألة** العقد بعد مردل
اذا نازى السلطان ان اللاري يركب وكذا دنيا او الصدية بكذا وكذا دنيا او
وتعالم اهل البلد يدك ورضا وبنت ذكرك في الناس وجازت المعاملة بعلمه
اهل البلد حاز في الحكم في رفاعه عليه دنائير وجت عليه في ذلك انما بيع
واجرة او صداق او وصية بدنا في معاينة اهل البلد التي هي خارج بينهم في
المعاملة بتلك الدناير الواجبة لما لم او بينهم او سواهم سواء هكذا حفظته
في جوابات الاشياخ ولا اعلم في ذلك اختلافاً وليس هذا كاستعير ولو كان
هذا كاستعير لم يحل المعاملة بما سعه عليه السلطان لا بزيادة او نقصان
وقد حفظت الاختلاف بين الفقهاء اذا نازى السلطان بتخديد دنائير
في اللاري او الصدية وكانت الدناير على احد لوجع قبل مناداة السلطان
فقد قال صالح بن وضاح انه يحكم لصالح الدناير الواجبة قبل مناداة
بصرف دنائير اهل البلد يوم توجب قبل مناداة السلطان بقلب الصرف
وكذا حق وبيع وجب بعد مناداة السلطان بقلب الدناير في حكم لم صرف
مناداة ومعاملة اهل البلد يوم الوفاء وقال عبد الله مردل في الفقهاء
ان يحكم في الدناير بما ملكت اهل البلد يوم الوفاء كانت تلك الدناير وجبت
الارض لان يكون ديناراً مع ما باشره من ثمنها وديار في كذا **مسألة** في

فہرست

2012

[illegible]

اهل
 لها
 منها
 الشئ
 ان
 ان
 في
 لو
 ان
 قبض
 ساوله
 في
 عوض
 وهو
 لدار
 باط
 فاعلم
 بيع
 في
 ظم
 ان
 بان
 نابر
 طان
 اداة
 صرف
 صرف
 لغيره
 حقه
 فله

الفصل الحق على ما كتب والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن
 ابراهيم بن شهاب بن ابيان رهنما مقبوضا واشترى له ببيع الخمار وبيع الحيوان ثم
 مات ا يكون النسيج كالعلة المال ويكون كشيء ببيع الخمار ولا شيء للمرهن
 ام بينهما فرق قال اما الرهن المقبوض في الحيوان المحبوس عنده فلا يجوز
 وان مات في يد المهر من رجع به الى الرهن فالنسيج هو نسيج الدواب والنبات
 والله اعلم **مسألة** الرامي اما اذا ذهب الرهن كله والذي يجزي في القابيل
 ان كان الدين قل من الرهن او قدر قيمته فانه يذهب عما فيه وان كان الدين
 اكثر من قيمة الرهن فنزل الرهن الفضل على الرهن وذهب الحيوان فيه اختلاف
 ويجزي في ان لا يجوز ان لا يكون لا مقبوضا ونسيج الحيوان غير ممكن لانه
 يجزي ويذهب وان ذهب بعض الرهن ذهب في الحق فذهب اذا كان الحق بقدر
 قيمة الرهن فان كان اكثر من قيمة الرهن فذهب منه بقدر ما ذهب وقيمة
 الرهن في ذلك اذا كان فالحق عشرين درهما والرهن سوي عشر دراهم فذهب
 والرهن نصفه فانه يذهب من حق الرهن عشرة دراهم والله اعلم **مسألة**
 ابن عبيدان في رجل تزوج امرأة واشترى متاعا واقرض محي او اوصا او صابا
 في عنده يلزمه نقدا لبلد الذي اشترا او اقرض او اوصى مات في يده ارق
 بغير ام تقديده قال يكون نقدا لبلد الذي تزوج او اقرض او اوصى واشترى
 وان اقرض ابيع الخمار فان يكون بصره يوم الوفاء على اكثر قول المسلمين
 والله اعلم **مسألة** الصبي وما تقول في كل الغائب واليتيم اذا افترض
 من مالها درهم وانجزها ورزق فيها هل يكون هذا الرزق لها ناعليها ام حقا على
 اليتيم والغائب قال في ذلك اختلاف قال من قال الرزق مضمون
 عن تركه لس المال وقال من قال هو امانة في يد المقتصر وقال من قال هو
 المقر لان الخارج بالضممان يعني الرزق والله اعلم **مسألة** عن السيد الفقيه
 جينا من خلفان فمى وجدها كدهم ارجس لا يترك ماها مكتوب اعلم لازما
 ان يقرأها ليعرف ما فيها ام يكون سالما يتركها قال اما طر بوالقروم
 فلما علم ما يجب اعلمه لاطلاء علوما في تركه ارجس ليعلم ما فيها الا ان يتطوع
 بذلك فذلك لا بد لانهما عليه قلت لمدان قراها ووجدت مكتوبا لافاس
 او شى من الوقيات خطه كاتب واحد بلا اشتها فيه ولا يعرف المورث
 انها على حاله ولا اوصى عليه بانفادها يلزم ما نفادها على هذا ما لا قال
 ان قراها ويترك مكتوبا كما حقوق خطها ولم تقم به فمجت في معنى الحق ليس
 عليه شى من ذلك اداء ولا اعلام للمورث والله اعلم **مسألة** وعنه ومن
 ان لا يدخل بيت غيره واخذ منه شيئا برز عليه ومات المقر واذا بعد ذلك
 المذخور بعتنه انه اخذ عليه شيئا غير اقرضه ان لم يذم له دعواه ام لا بالمحب
 فعلى ما وصفت حسب ما في سواك قد قصصت فلا يبين له ثبوت مجته
 المدعى على من دخل بيته فما ادعاه عليه في حياته بدعواه مع عدم صحة ما

فان كان

وكان على المدعى
 عند ذلك ان يثبت
 وعند الرهن في الا
 وعلى من يقرأه فانه
 ولهم ما فضل بعدهم
 الذي وعلى من يقرأه
 بالسؤال على ما هو
 حكمه عند المسلمين
 الفادى على هذا
 الدينان المطلقة
 فانه قد ثبت
 فلو كان من يقرأه
 يقول انما رهن مال
 والى القول فانه
 به علة والقول
 راد على **مسألة**
 وكان به حجة فثبت
 الاصل في دراهم
 ام لا له الحق حسب
 وان كان سبي وقع في
 لا على اليد والفضيلة
 السيد على ما ارجح ان
 التي قصصها السيد
 حاله ان لم يجر فانه
 نقدا والمسلمة كالحا
 الحارس في هذا الحيوان
 في الاوقات واما
 الزماني من رجل فله
 يقول انما رهن مال
 للشيء بغير ان يذم
 الاخذ في القول
 القول فله ان يجر
 والحقيقة والشرع

التلميذ وفيمن كان معه الامانة مثل الخبث والفر وغير ذلك تخاف من ان يتلف
 ايسرته ان يبيعهم ويحمله وراحمهم يريد بذلك حفظ المال الذي ائتمنه ام لا
 قال ان كان الذي ائتمنه غايضا عنه وخاف عليه ما ذكرت باعده وحفظ
 عنه وقد اختلفوا في الضمان تلف المتني منهم وضمنه وعنه فله يضمنه وراثت
 الشيخ رحمه الله تعالى ان يبيعه ويحفظ عنه ولم ان اوجب عليه ضمانا في ذلك
 قال الناصح وقول ليس له بيعه ولو خاف صبا عنه فاكل سوسا وغيره وان
 تلف اوصاه وغيره يضمن منه فعند ان ليس عليه ضمان على هذا القول والله
 اعلم **مسألة** ومنه وفيمن اخذ الحمار والعقير والحصير وعند الناس العارية
 فيطلب الى الناس ايجاله ان باخذ ذلك منهم ولم يعرفهم الذي يصنع بذلك
 اعليه ضمان اذ لم يضمن شيئا وذلك ام لا **قال** اذا لم يضمنه ذلك الشيء
 معروف واذا استعاع لم يضمن به ولم يستعمله بعينه يستعمله فختلف منه
 شيء فلا ضمان عليه ولو كان استعاعه شيء معروف ولم يزل ما استعاع
 لعينه ولا يصير ولا يستعمله لعينه استعاع له هكذا جاء الاثر واستدلوا
مسألة ومنه وفيمن هدى الى هدية فقبضها منه وقبلتها عير في له
 ضمان ام لا **قال** ان اكانه عتقها او افضل منها اكانه حتى ماتت ولم يمت
 يكون على العارية الجارية بغير ائتمنها ان كانت عارية لم يضمن المكافاة في
 لا يضمن له المكافاة اوله يضمن وان كانت عارية لم يضمن المكافاة في
 لم يضمن له المكافاة في اوله يضمن وان كانت عارية لم يضمن المكافاة في
 رد العارية الذي جاء بها اليه من عند صاحبها فضاقت فلا ضمان عليه وكذلك
 ان رد هامة بقية وان رد هامة مع غيره فختلف ضمن هكذا وحده في الاثر
 واستدلوا **مسألة** ومنه واذا جعل الامانة مائة في صندوق او غيره من
 الاوعية دون المشرط غير انه في موضع يضع فيه ماله وقبله مطمئن بقلته
 الخافه على مائة فيه فخرجت العارية في بلد من بلد من قلة المصروف الا انه حدث
 حدث اخر من النواذر فذهبت امانته ايضاً فمن على هذه الصفة ام لا **قال**
 اما الصنف وقال الذي توضع فيه امانته لا يسقط له حمل مجرد الا ان سمعت
 انه الذي لا يقدر الحمل ان يحمل ولا يبلغ الى الحد الا امانته منه لا يكسر مثل
 الحانق الذي يقدر على اخذ الامانة منه لا يكسر ما او قتل وذكرك اذا
 كانت الامانة من جنس ما يوضع في الصادق لان الامانة ليست سواء وكل
 جنس منها لم يوضع فالأوضع الموقوف امانته فيها يجوز فيه مثلها ولم يحملها
 لم يضمن الاضاعت واما التبدل الذي لا سرقة فيه يحسن الظن باهله فلا
 عند ذلك لمن ترك امانته في غير جنسها اذا ضاعت في ذلك واستدلوا
مسألة ومنه وفيمن جاء به هدية من صديق او رجم فلم يكافه هدى
 اليه خوفاً ان يعود هدا به بعد ذلك عليه ما رجمه به من هدية ولا كافا
 ان كان لم يرد له شيء من نظره ان لم يرد له الا لطلب المكافاة لم يجزى

ذلك المكافاة فان كان
 له ومنه وفي
 يقول ان كان السبع
 مائة قبل ان يرد
 انما اها القطة التي
 ياتي بها من ان لم
 الغنم وان لم يرد
 على فله الحكم وان
 يسرى ما لم يرد من
 على ان يرد كذا
 ضمن ما رده من
 المكافاة عليه
 هذا القول ان
 المظن لم يضمن
 المكافاة في مال
 او ردها او ردها
 ان يرد من ان
 تلف العير في
 فورا ان السهم
 يطول السهم
 احب ان الضمان
 يلزم الضمان
 جاء او سيد مثل
 جاء او رجل
 من الصدوق
 عن زائدة عن علي
 بعته وروى عن
 سته وروى ان
 سته قلت ان
 حمل ان يرد
 انفسه على الغنم
 هدية رجمه
 اختلاف قوله
 يدع البطارق

لئلا يكافاة فان كان يريد ان يثبت المبدء عنده فير عليه هديته وانما علمه
مسألة ومنه وفي صيغ اوع على لفظ لارينة فضة او قطعة ذهب كيف
 يفعل من كل اوع اسبعه ان يحفظه ذلك الى ان يبلغ ويدفعه اليه او يصرفه في
 مناسفه قبل بلوغه او المتعاقب عنه ونكره في يد من يقبل ما لا ارينه **قال**
 ان حقها النقطة المتقطعة الصوفان كانت لها علامة فعرفها جعلت في
 يدك يعرفها وان لم تكن لها علامة جاز فوقيها على قول في بيت المال وفي
 الفقهاء **و** وان لم يصحها النقطة لا بقول الصي فحكمها المنصبي لا لاقيل لقراره فيها
 على نفسه والحكم والدة اعلم **مسألة** الصبي فمن استعار حليا لزمه وهو
 يسوي ما يئز لارينة فارهه تحسب لارينة ولم تقع شرط ولا المعبر والاستعير
 على ان يرهه كذا وتلف مريد المهرن ايضه المستعير للمعير ام لا **قال**
 يضمن ما رهنه من القيمة وقيل لا ضمان عليه لانه اخذه لذلك وقيل في بعض
 المقالات عليه جميع قيمته او مثله وهذا خارج عن حكم الامانة عند صاحب
 هذا القول ان صح **مسألة** وسالته عن اعطى عطية وقيت مع
 المعطى ولم يظهر والمعطى قول حتى مات احدهما كيف حكمها **قال** قد قيل
 انها للمعطى ما لم يخرج من ملكه لقولنا وقيل انها للمعطى ما لم يرجع المعطى
 او يرها المعطى وقيل ان موت احدهما رجع على العطية وانما علم **مسألة**
 ابن عبيدان فيمن اعاد رجلا تقفا وشرط عليه ضمان اذا اخذ منها وتلف عند
 فقيل لا تقع من عند المستعير اعلم ضمانا ام لا **قال** ان في ذلك اختلاف
 قولان المستعير يلزمه الضمان لاجل الشرط وقول الضمان عليه لان المسلمين
 يطولون الشرط والمدخل خلافا للاحكام الاصلية وهذا القول الاخير
 ارجح الى ان الضمان على المستعير لان بيعه غير او يتلفه عمدا لمحتسب
 يلزمه الضمان وانما علم **مسألة** سبل الخوفا عن وجع طير مثل جحر او
 حمام او صيد مثل غل وطي فاخذه ووجع فيه ان ضرب تقوا وعبره ثم
 جاءه رجل وقال يا ضربت ذلك يكون حكمي منها **قال** الس قول
 من يبيع الصيد ويكون هذا الصيد حكم حكم النقطة ويجب على اخذه السؤال
 عن نية فخره على قدر قيمته فان كان قيمته درهمان عرفه شهرا وان كان
 قيمته درهمين عرفه شهرين وان كان قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا عرفه
 سنة **و** قولان النقطة تعرف ثلاثا يامر قلت او كثرت وقول تعرف
 سنة قلت او كثرت **وقال** ان الطير والصيد اذا وجد في جحر او
 جبل او ضرب تقوا فانه يعرف يوما او يومين ثم يعرف ثمنه ويدفع الصيد
 بنفسه على الفقهاء فان لم يكن فيه علامة صا بدخل لا خد من وجع
 حتى وجع **و** اما اذا ارعاه هذا الصيد والطير وان علامة نفى ذلك
 اختلاف قولانه لا تدفع اليه لان يكون المثل ذلك ثقت **و** وقوله انه
 يدفع اليه اذا ان علامة واجبان القلب القول ولو لم يكن ثقة **وقال**

يتلف
 ام لا
 حفظ
 ان كانت
 في ذلك
 من وان
 بواحد
 العارية
 بدلك
 شق
 من
 ستعان
 عله
 لم
 من
 قول
 في
 كفاة
 اذا
 كذلك
 الاثر
 من
 غلة
 حديث
 —
 تحت
 بل
 اذا
 وكل
 لبا
 خلا
 رعا
 قدر
 —
 الجني

وقال لا يدفع بدعواه حتى يصح باليمين العادلة انه له هـ واما اذا لم يعلم
وقال انه ضربه في يد اوجلد وغير ذلك ووجدت الصيغة حيث ما وصفه
بها فقوله ان صفته ضرب علامة وقوله انما ليست بعلامة هكذا قيل
واسد علمه **مسألة** ومنه وفي وجد سنورا وكل صيد وغير حامل
طير مثل حمام وغيره لا يخذل من ذلك السنورا والكلب ويجوز له ان يخذل
حتى يظن له وهل له كذا الطير فاوجه جواز كانه ان كلب او السنور
مربوب او لم يكن مربوبا هـ قال هـ اما اذا كان السنور والكلب غير مربوب
ووجدت الصيغة حيث وصفها من وجدها وتحرك بعد ذلك فهو حلال
وتوكل وان لم يتحرك بعد الفتح في حرام ولا توكل هـ واما اذا كان السنور او
الكلب مربوبا ففي ذلك اختلاف قولنا ان الصيد لم يستنور او الكلب وقوله
ان حكم هذه الصيغة حكم اللفظة ان كان قيمتها درهماء فتشترط ان
كان قيمتها درهمين عرفت شهرين وان كان قيمتها ثلاثة دراهم فصاعدا
عرفت سنة على اكثر القول هـ واما ان كان قيمتها اقل من درهم فليس عليه
ان يعرفها ويعرفها او غيرها على الفقهاء وجهه ذلك هـ وان كان اللفظ يقهر
لجواز لئلا ينتفع بلفظته على قول واكثر القول ان حكمها حكم اللفظة وبما
عن زهابها او يمين فان وجدها ربا والا فرب عنها او يمينها على الفقهاء
واسد علمه **مسألة** ومنه وفي رجل شتر في رجل واحد فيها لا مدفون
مستور ميبا عليها يكون حكم هذا المال لفظية ام غير ذلك هـ قال في ذلك
اختلاف قولنا له للبايع وقولنا له للمشتري اذا تم البايع والبيع ورضى به
وقوله انه بمنزلة اللفظة واللفظة فيها اختلاف قولنا ان اللفظ اذا كان
فقيرا فهو احق بها من غيره وجاز لئلا ينتفع بلفظته ما لم يصر بها غنيا وقول
لا يجوز له ان ينتفع بلفظته ويعرفها او يمينها على الفقهاء فان كان قيمته
اللفظة درهماء فعليه ان يعرفها شهرين وان كان قيمتها درهمين عرفها شهرين
وان كان قيمتها ثلاثة دراهم فصاعدا عرفها سنة على اكثر القول وقولنا لا اكثر
وقيل ان ابا نوح لفظا ما لا يعرفه ثلاث سنين ثم جازي صاحبه فرفضه
اليه فان ما اللفظ اللفظة بعد التعريف فانه يعرف قيمتها على الفقهاء وان
اراد ان يعرفها بعينها جازي لم يذكر الا انه يقوم بها باليمن فان صحدها بعد ان
عرفها الا الفقهاء فانه يختار بها بين الاخر والآخر فاختار الاخر فله ذلك وان
اختار الاخر فله ذلك وتلزم الفرق للفظ الصفاة وقولنا لا يلزم لانه من قيمتها
على ما جاء به لا لا وكل قول المسئلة صواب واسد علمه **مسألة** سئل الشيخ
حاجه جعفر عن عنده مال جعد للفقراء في قولنا فاجت الخ لا ص منه فاعطاه منه
رجلا لصبي بطن ان ذلكا لرجل ما يوت على مال الصبي ثم بين له من بعد
جاءته وعرف ان تلكا لفظية لم تكن له خلاصا فليمة فاحدها من هي
في يد واراد ان يوليها على الصبي الى موضع لا يشك فيه انه يكون له خلاصا وطولية

المذكور

الذكر كما لا غلب
القيمة من غير ذلك
على الصبي وغيره
يكون له ما يشبه
وكرهنا الا ان يكون
في هذا النوع
احاطت التي دنا لا
والاجاز للفقهاء
رسول الله صلى الله
فان كان القاضي
التي على الصبي ام
عن هذا النوع
من اربعة امانات
التسليم يكون
الحق على الرجل
قوله لم يزل
اذ كان هذا الذي
ولا بد من علم
بذلك ان امانات
اللفظ في باطن
قال حكم اللفظة
الحال في المال
جعلت المال
مثل غيره اما
ولم يخلعها
الاعطاء
قال ان الفقهاء
والعلماء
امانة وان
وتلزم
والا امانات
معلوم

المذكور له قال - فالذي عندي في هذا ان عليه الرجوع فيه ويجوز ان يحول
 الرجوع ممن يجوز له على راجح الجان في موضع ما يكون تسليمه له على راجح الجان
 به الى الصبي اذ انقضض على معنى الاحتياط في موضع جواز القرض ولا
 يبين لي انهما يشبه العطيّة ان لو كان زما لا يعطى او عزم في ماله او يده
 وكل وجه الافتراق بينهما في امثلية لا انضم معها العطيّة ه وان قيل ان مثلها
 في هذا وما اشبهه ويجوز عليه في الراي ما جاز عليها لم اقل لقائل المذعي لجواز
 اخطات الحق دينا لان هذا موضع راى ويجوز فيه القول بانراى لاهل الراي
 ولا جواز لمثل هذا القول فيه ونحن يعلمون شيئا زائدا على ما يرضى من زيد
 رسول الله في دفع الى زيدا كاجاز له والقول في شرح المسئلة بطوله قلت
 فان كان القارض للصبي المتقدم ذكره منها او مجهول الحال اكده سواء في اجازة
 القرض على الصبي ام بينهما في ذلك قال - لا اعلم فرق بينهما والذي عندي فيهما
 على هذا انهما على سواء في ذلك ولا يعلم في مسئلة ابن عبيدان وفيه عليه رجل
 حتى او عده امانة ثم ارسل له ذلك عند رجل ثقة واكثر من الحق او الامانة ذلك
 الفيدم يكون الامين مخلصا لمن عليه الحق والامانة قال - اذا كان اصل هذا
 الحق على هذا الرجل لهذا الرجل من قبل بن عليا ومن قبل من في الحق فلا يقبل
 قوله ان سلم الحق الى زيدا اذا تكلم الابا بيمينه العادلة على اكثر القول ه واما
 اذا كان هذا الحق الذي عنده لهذا الرجل امانة وارسل اليه بالقول قول الامين
 ولا يمينه عليه وانما ذكر له الحق او الامانة القرض فاليمين في الامين
 بذلك الحق او الامانة لا للمؤمن والله اعلم في مسئلة ومنه وان وجدت
 القطعة في ما طر لا رضى فقال - وقال حكمها لاصحاب الارض وقال من
 قال حكمها القطعة واكثر القول لها القطعة ه وان كانت للقطعة فكنوز
 الجاهلية فحكمها لمن اقطعا على كل حال وعليه فيها الحق للمفقر ه وان
 جعل لبيت المال تجايز والله اعلم في مسئلة الصبي في الذي يعطى من ماله
 مثل شجرة اما اوجر وموزا وغيرها التي يصلح للفصل اعطاه ليقوله ذلك
 ولم يقلعه وعاش (2) المال امانا ثم لم يتج على ذلك اعطاه ومات
 المعطى انما هذه الاشجار لاصحاب المال ويكده الصبر هو مثله ام لا ه
 قال - اذا قرض المعطى العطيّة وقبلها او وقف عليها في له جبي ومات
 والله اعلم في مسئلة عن الشيخ عيسى سعيدان الامين لا يجوز لمان يقرض
 امانة وان اقترض منها وردا للمقرض الرضى فان ترك المردود في الدين الاول
 وتلف جميع فقوله ضمن جميع وقوله ضمن ما اقترض والسلامة في ترك القرض
 ولا امانة سلم والله اعلم في مسئلة ومنه واذا عجز رجل شيئا الى وقت
 معلوم فليس له ان ياخذ في ذلك الوقت الا ان يثا المستعجر ذلك الدليل عليه

خلاصة
 وصفه
 قبل
 فاسلا
 في هذه
 سنود
 وب
 لاله
 ورا
 قوله
 ان
 عد
 الجدير
 فقول
 حال
 فقراء
 فزما
 ك
 س
 ان كان
 وقول
 من
 وان
 فها
 شيخ
 فنه
 فند
 هي
 بليغة

قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وهذا عقد كان بينهما في نفس
 العارية فيجب عليه الوفاء كما أراه فان عاين العمل حل فلان يأخذ بردها
 متى شاء والله أعلم **مسألة** سئل المؤلف عن المتقاضي ما له في قيمة قليلة
 قد ردهم أو نصف درهم أو أقل أو ما من الخارجة من المبدع مثل الطريق أو غيرها
 أو في المبدع أو في مسجد أو طريق القرية كان ذلك ما له علامة يعرف بها أو لا
 علامة له احتاج إلى تعريف بميزة اللقطة التي يرجع إليها زها م هو
 بميزة المباح **هـ** قال في ذلك اختلاف فقولك اللقطة إذا كان قيمتها
 ثلاث دراهم فصاعدا عرف سنة وإن كان قيمتها درهمين عرفت شهرين من
 وإن كان قيمتها درهما فما فوق عرفت شهرا وقول تعرف ثلاث أيام قلت أو
 كثرت وقول تعرف ستة قلت أو كثرت وقول تعرف سنتين وقيل إن المباح
 القطع ما لا تعرف ثلاث سنين ثم جاء صاحبه فربعه عليه وقال **هـ** قال
 في اللقطة ما لا يرجع إليه ربه ولا يطلبه وصار في هذا التلعب والذهاب خارج
 للمدعي ولم يشترط صاحب هذا القول أن في المبدع أو في مسجد أو في طريق
 القرية كان غنيا أو فقيرا وذكره على القضيبي والعصبي والسبكي في الطريق
 والسبكي وافقته وما كان مثله يستدل أنه لا يرجع إليه ربه ولا يخرج نفسه
 مثله فلا شيء على من لقطه مثل ذلك ومثل السقا والنعل في طريق مكة ولا
 يرجع إليه صاحبه وقولنا ذلك في الطريق والأماكن الخارجة من البلد وما
 الذي في البلد أو غيرها فعلى اللقطة يعرف ويشهد وبشكل اللقطة ولو كان
 قيمتها أقل من نصف درهم لا غاما فإن ردها دفعها إليه وإن لم يرددها
 فزقت على الفقراء فإن كان الملقط له فقيرا قال من قال إن يأخذ من لقطته
 بقدر ما لا يكون به غنيا وقولها موقوف حتى يصح ردها أو يطعم **هـ** وقول
 إن اللقطة تكون لبيت مال المسلمين فكذلك قول حسن وهو جازي **هـ**
 وقال **هـ** قال إذا كان اللقطة قيمتها لا تزيد قيمة أو شاة قيمة وليس لها
 علامة أو دراهم لا غلا في قيمتها تعرف بها فجزها فلا تعريف فيها وتوصل
 إلى قولها فإن ردها أو إلى اللقطة لا حل في ردها جزا لاختلافها في ردها بعد
 إن فزقت على الفقراء أو وضعت في بيت مال المسلمين خير ردها بين الأحرار والفقراء
 واختلف الفقهاء فيه هل عليه وصية لها فنقول عليه توصية كانت لها علامة
 أو لم تكن فزها **أ** إن تنفع بها وقول لا وصية عليها تنفع بها أو فزها على الفقراء
 كانت لها علامة أو لم تكن وقول عليه توصية إن كانت لها علامة ولو لم يكن
 لها علامة لم يكن عليه وصية وإذا تنفع بها كانت عليه توصية والله أعلم **هـ**
مسألة ابن عبيد بن رافع أخطأ في أو متاعا خاف عليه الضياع
 وأتلفه بجور لم أن يبعه ويحفظ عنه إذا لم يعرف له ربا وإن باع على
 وجه الاحتساب وضاع الثمن من يده فزعت له به من التلصص يكون صامتا
 أم لا **هـ** قال جازي لم يبعه وحفظ عنه على قول وإن تلف الثمن فقول عليه

الغرض

الغرض أن يقول لا ضمان
 السهم لأن اللقطة
 وإن ردها كان جازيا
 لغيره من ذلك وقد
 على الاحتياط إليه والله
 بالوجه فإن أمانة
 في الأمر جازي اعتبار
 على وجه الاحتياط
 يسعه ذلك على الوجه
 وقال الجوزي على وجه
مسألة وهذا
 منه وليس على قول
 الحق الذي عليه الحق
 ووجه مطالبه فإن
 وأما في الموضع الجوزي
 لصاحبه خذ له عليه
 زائرين خذوا له أو
 وقال الأماكن العبد
 وجد في منزله أو
 واستأجره أو باليس
 للصلوة فيه ولا يضمن
مسألة وقول
 بهما البينة وإذا كان
 صحيحين فإن لم يكن
مسألة سالت
 العارية لأجل الذي
قال في اختلاف
 وقال الجوزي كان
 يكن فزعت للجوزي
 فاختلقت رجع
 لا يثبت له ضمان
 بغيره فزعت له
 القول لم الخادم
 القول لا التلصص

الصفان وقول لاهمان عليه والساعلم **مسألة** عز الشيوخ في عداهم محمد
السوئي ان القطعة اذ لم يكن لها وعاء وكاه لم يكن على اللقطة التعريف بها
واخذها كان جائزا وكدن كل كل من ربه ضمان لم يعرفه وهو فقير واخذ
لقته جائزه وكذا وقد قال بهذا القدر بعض المسلمين ولا يصدق على راجح به
عند الاحياج واليد والساعلم **مسألة** قيل الشيخ ناصر بن عيسى عن الامين متى
لم يرضه ضمان اما منه قال اذا ضمتها او اتلفتها او عرضها للشف او خالف
فيها او خالفها امتد بها او وضعها في غير موضع حفظها وكذلك المضارب
عالم غير اذا خالف او رتب الخالي ووضعها فيها لا يسعه او ضارب به فيما لا
يسعه وكذلك الوكيل اذا باع على غيري وكذا الوصي اذا باع ماله بغير
رؤي او الوصي على غيري وفي تلف الخ من وكذلك المحتجب وراشيتهم والساعلم
مسألة وما الذي يترك حقا عليه ويعطيه فاذا قال له ذلك فقد رتب
منه وليس عليه قول لان في بيع اذ كان في الصحة وقول لا تترك صاحب
الحق الذي عليه الحق فان قال الذي عليه الحق قد قبلت فقد رتب وان لم يقبل فقلت
ورجع يطالب فيها ترك له ذلك وهذا اذا كانت القطعة والترك في الصحة
واما في المرض فلا يجوز وما الزجران فليس عليها قول اذا كنت ترك احدهما
لصاحب حقا لم عليه او اعطاه اياه فليس عليه قول وهو له ان هذا قال او غير
في الدين اذا ترك لما واعطاه في الصحة وانما عليه ان السوا اذا اعطاه احدهما الاخر شيئا
من ماله اذا كانت القطعة في الصحة واما في المرض فلا يجوز وحفظ على الصبي انه
وجد في مشرع ان الزوجين كفهما في العطية عليها القول والساعلم **مسألة**
واسعاده رتب اليه فحاز له الصلاة بذكر التوب وفرق بين رتبها على
لدا صلاة فيه ولا يسعه نسبة لان المصطرقت في بعض غير ذلك والساعلم
مسألة وفرق بين القطعة في بيت فيها العلامة عام وبقاياها في بيتها طلب
فيها البينة واذا كان مع رجل لقطعة فانه يوجب علامته على الباقي بعلامتها
محبوبة فان لم يكن ثقة فزيد الى الاولين فيقسمها بينهما وعليهما والساعلم
مسألة سالت ابا سعيد عن رجل هل يجوز لاحد ان يستقر في عنده
العائنة اذا علم الذي يستقرها عنده انها عارضة كان ثقة او غير ثقة
قال قد اختلف في ذلك قال من قال يجوز في ذلك كان ثقة او غير ثقة وقال
من قال لا يجوز كان ثقة او غير ثقة وقال من قال يجوز اذا كان ثقة وان لم
يكن ثقة فلا يجوز قلت فانما يستعدها على احدهما الا قالوا بل شيء يعمل
بها فتلقت من عنده في ذلك العمل هل عليه ضمان قال معي انما على قوله لا يجوز
لا يثبت به الضمان اذ لم يبقه وعلى قول لا يجوز فهو ضمان من عنده اولم
يبتعه قلت لم فعلى قول من رزعه الضمان سئل الوهاب العارفين
الاولم الى الذي استعده من عنده اجزاء قال معي انما صاحب القصة
الاول والا الشيء بعينه فانه يخرج معي ان له الخيار ان شاء سلم الى هذا

Oxytropis

فانفس
ووردها
فقليلة
ناردها
او لا
هو
منها
من
او
بانوح
فانوار
يق
من
فه
لا
اما
كان
سا
لطة
ول
ها
ل
فور
م
فقاء
يك
ع
س
ب

وان شاء سلم الى هذا قال ابو المؤثر ليس لاحد ان يستعير من المستعير
الا ان يكون المستعير ثقة ويقول قد اذن لي ان اعير بعضي من اهل علمي
مسألة عن الشيخ نحوه من الفضل الخليل وما عندك فيمن يستعير المسحاة
منهم قال لا ان يكملها الى من يعينه على ذلك قال لا ان يعير يعلم ذلك ان لا ضمان على
كان المستعير ممن يعمل له ولا يعمل هو يبدد وكان المعير يعلم ذلك ان لا ضمان على
المستعير وهذه عادة الناس في المسحاة والديانة وغير ذلك من يجري بين الناس
والعامة ولا يعلم **مسألة** الصبي ومن عنده قراعة للاحد فاقاه من له
القرآن فقرأ عنده فاعطاه قراة من المذايع فاعطاه اياه كذا يريد منه على
هذه الصفة وان جله ان لا يخلط ويكون ما اخذاه له قال لا يخلط الا ان
يعا سلم فاما تذا له يعلم انه ما له كان التسليم دفعة او دفعت الا ان
يخرج سؤاله من عنده من القراة في جمع الاطمان والافوضاض وهكذا
ان كانت الامانة غصبا وان خلط انه سلم اليه ما لم يخلط عنده لانه
قد سلم اليه بعينه وان خلط انه قد يرى ما امانته التي فيها اليد حيث فيها
عنده فقال في موضع اخر لم يحفظ الخادم في الامانة شيئا وعرفت في اللزم
ان ليس له ذلك حتى يعرف ذلك ولا كان ينبغي منه ذلك الا بعد التعريف منه
له بذلك لان هذا منه يقارب الغرم والخدعة والمؤثر لا يكون كذلك وقد
قال عز من قائل ان الله باكم ان تؤذوا والا حانات الا اهلها وقال عليه
السلام اذا الامانة الى امرئ منك ولا تخن في حياك وهذا كما يقرأ في الامانة
اهلها فانه يبرأ منه الا ضمان علم **مسألة** وماله عن المستعير اذا باع
عاريته فقدر صاحبها على اخذها من المبيع لم يملك قال ليس له ذلك عنده
حتى يجمع بين المبيع والمشتري فيقوم بينهما وماخذ دابة فثبت له ذلك
عليه في الحكم او فيما بينه وبين الله في الجائز قال في الحكم وفيما بينه وبين
الله لان الحكم لا يحكمون الا ما له وعليه وقال عز من قائل يهديها الى المشتري
اذا اذله وان لم يرد لم يكن له اخذها الا ان يجمع بينهما فثبت له ذلك
وقد صح انها ذمتهم قال لا لا امانته بسبب قلت فان عصبها
البائع وباعها هل يكون سواء قال عز من قائل ان ذلك ليس سواء
وان اخذ دابة له ليس له سبب مثل المبيع وقد بلغني او حفظت
ذلك عن الشيخ عبد الله ان ذلك كله سواء لانه عمن لم يملك معي فزله والله
اعلم **مسألة** اجتمع اهل العلم ان الوديعة اذا كانت دراهم فاختلطت
بغيرها او خلطها غير المودع ثم تلفت ان لا ضمان على المودع عاد واخلطوا
اذا خلطها المودع في ماله من جنسها فقول بعضهم وقول الا يضمن وان
خلطها بغيرها لم يضمن الا بغير جنسها من واهما علم في **مسألة** ابو سعيد
اختلف عنده في القطة فقال بعض ان الاقطاض من علي وجدا خذها

اذا ضاعت

ان ضاعت قبل ان يملك
ما ضاعت قبل ان يملك
على الخادم وهذا
مسألة ومن في الدابة
قلت لا يضمن له
كان الخادم وجب عليه
في حجره الناس فليس
ذلك قال معي الله
والله اعلم **مسألة**
من عتقه من ان المستعير
الرجل سواك يكون
القول للموثر في ذلك
المعير اليه العاد
المعير والشيء على المعير
ان كان المستعير لم
يعا له يملك عا
المعير ولا اختلف
قوله الا ان
على قوله في القوت
واحد في اوما
فلا اختلفت في او
بعضها في قوله
كل يوم اذ لم يرد
اخرى واما قوله ان
ففي قوله المداير
واما ما ذكرت في
ما اخذ من ذلك كان
جاءت لان ما وجد
عنده من ذلك فاعلم
وقا له ان ذلك
فبعضه او لم يملك
وكان خذها من
وكان خذها من

اخصاعت قبل ان ينقذها هـ وقال بعض انه اذا اخذها على غير وجه الاحتسا
لها فصاعت فعليها الضمان وقول الضمان عليه على كل حال وعندك ان هذا
على الظلاق وهذا عندك اذ هي لفظة وهو من لا يجوز له ذلك واسد اعلم هـ
مسألة وسنة في البقعة اكثر ما قيل انه يبيعها ويتصدق بثمنها على الفقراء
قلت لم يغير له يبيعها ابتداء او يعزله هـ **قال** معنى قد قيل ان ما
كان له بيع وجب عليه بيعه فلا يكون الا بالابتداء اذا كانت ابتداء وان لم يكن ابتداء
ففي جملة الناس هـ قلت لم يغير له ان يخذها يبيعها **عنه** عـ
ذلك هـ **قال** معنى انه يختلف في ذلك واكثر ما عرفت انه يبيعها ويصرف عنها
واسد اعلم هـ **مسألة** عن الشيخ فاصرحمى حماد وعي رجل عار من جلا سوار
من قبضة ثم ان المستعير ارهنت زوجته وما من الرجل المار من المستعير واذا
الرجل سوار ا يكون فداوم على المعير لم يزل لها كل المار من لسوار ومن
القول قوله في ذلك هـ **قال** ان صححت العارية والمعير في هذا السوار لهذا
المعير بالبيعة العادلة او باقل من مائة من المعار لهذا السوار فداوم فمال
المعير ولا شيء على المعير والعادلة وذلك حين ما ارهنت المعار فقد ضمن للمعير
ان كان المستعير لم يعلم ان ذلك بيد المعار عارية وانما عندك انك وان كان
يعلم انه يقد عارية اخذها وهذا فلا شيء له وقد ختم ماله وهو مردود على
المعير هـ واذا اختلف المار والمستعير في القيمة للرجل فالقول عندك
قول المار ان يكلد مع يمينه واسد اعلم هـ **مسألة** الصبي في بيع البقعة
على قول من قال تعرف سنه او سنة ا يكون ذلك كل يوم او ما حد ذلك واجمع
من يشدوها او يبيعها منها ام على منقطها **قال** اما صفة التعريف
فلا احفظ فيه شيئا والذي عندك انه يشدونها في جماعة من الناس حيث
يرجوها الى الوصول الى مستحقها ويجب ان يعرفها عند من رجوا المستحقها
كل يوم اذا لم يكن قد عرفها عليه وقد عرفها عليه فلا يجب عليه اعراضها مرة
اخرى واما اجرة الشاذي لها فلا احفظ في هذا شيئا ايضا وانما شيئا من ادى
ففي اجرة المنادى اختلاف فواضنها وقول على منقطها واسد اعلم هـ **مسألة**
واما ما ذكرت في المحرم ما كنت سالت عن الغاصب ان يوزن من مال له مثل
ما اخذ فذلك اذا كان الغاصب غايبا او هالكا ولم يكن مع المدين بقتد
جازا لذات يخذ ولا يخذ الا من يرضى وليس ان يخذ عداينة فيغير من يرضى
عند من يرضى يفعل ذلك مما لا يحل له ويحكم عليه بتخفيفه من ذلك عرفناك
وفانك افدناك واسد اعلم هـ **مسألة** وعي صبي سرق سرقة من بيت قوم
فصنعتها ولم ياكلها هل عليها اذ لم يعلم ان يتخلص من تلك السرقة **قال** في
ذلك اختلاف قول لاشي عليه وقول لا اذ كان بعد البلوغ فعليه اللطاس
من ذلك واسد اعلم هـ **مسألة** الصبي من فرأى هدية الى رجل ومات

المبدء قبل ان يصل الى المبدء اليه فبقية ثباتها وبطلانها اختلاف لما هدت
اليه لمن هداها اختلاف كثير واكثر ما عرفنا انها للمبدء ماله بقضها فراهيت
اليه او من يقوم مقامه باقر او بولكا لزم منه له والله اعلم **مسئلة** ومنه
وعن رجل في يد امانته واموال اليتيم لا يجد من يحفظها عنه ويجري له بقضها
اياها هل ترى ذلك عذرا له عن تكلمها وهذا مما تزل من عليه من ام لا قال
ان لم يحفظ في هذه المسئلة شيئا ولا يبعد هذا من الديون لانه يتنبيه امانته
يصير مديونا والمديون ساقط عنه فرض الجمار لا قال من حقوق العباد
ولها من حقوق الله حتى اجتمعوا على واحد سقط عنه احدها وثبت لاجل
عليه منها وان قالوا اجمعوا الا من شاء امدان الحقوق العباد او من حقوق
الله وكل الحق لله ولكن هذا حكم الله وليس لاحد اعتراض على الله بل الحق والعدل
له فلهذا الذي حضرنه في الجهد في الله اعلم **مسئلة** انما على وفي لا عند اذا
قالت انها لقطت شيئا من الاموال او شيئا من اشياء او الفلوس
كيف حكم ذلك المملوك من هو هل تصدقها في ذلك انها لقطته بقولها
قال لا تصدق عليها في يد هاتي حكم لانه سيدها واما في معنى الاطمان
فذلك الى سيدها والله اعلم **مسئلة** والعدد قولانه علامته ويجوز دمج
اللفظة التي انذرت في عدد هاهنا وقول ان العدد ليس بعلامته والله اعلم
مسئلة الصبي وعلى قول جمهوره في مثل الامانات الى المبدء الذي
قص منها ولو كان غير ثقة فاذا ارسل بك امر من قبض منه غير ثقة وسال ان
يقض منه هل ينقض الشيء الذي قبضه منك فقال نعم ايها هذا يدك او
حتى يصح عنه ان هذا الشيء قد بلغ قال اذا وصل الى من في يد الشيء
برك المرسلا ان شاء الله والله اعلم **مسئلة** ابن عجلان ومن امن رجلا
درهم ليعطيها رجلا قد ضاعها الى غيره ثم دفعها الالمين الثاني الى غيرها فوجدها
فانقضه فاذا امن الالمين الاول على امانته فقه فقه قولان قول يلزم
صاحت فعليه الغرم وان امن على امانته فقه فقه قولان قول يلزم
وقول لا يلزمه وهما قولان محمد بن حبيب وموسى بن علي رحمه الله والله اعلم
مسئلة ومنه ومن نظر في شيئا من اشياء او لا وعينه او السلاح او غير
ذلك ونقله من موضعه او رفعه من الارض على سبيل الغفلة او ليجعل له ثم تركه
في موضعه ايلزم ضمان ام لا قال اما اذا قبضه او رفعه من موضع نظر
تركه في موضعه في وقته ذلك فقه اختلاف قول لا ضمان عليه وقول
عليه الاضامن وهو اكثر القول اذ كان ذلك الموضع غير حرر الا ان يصح ذلك
الشيء الذي اخذ اخذه صاحبه فحينئذ لا يلزم ضمان واما اذا قبضه
احدا غير ثقة فعليه الاضامن الا ان يصح ان صاحبه قبضه وقول لا ضمان
عليه وهو اكثر القول والله اعلم

كانت عن

كانت عن الممانعة
لاختلاف ما في القول
الامانة او في
بقضها على الله
لنقض هذه الامانة
والاجل اربعة على
ومن دفع ثلث على
وت ثم ايد بها على
الامانة في الممانعة
ان جاء في الممانعة
والحق في الممانعة
الممانعة لا تستقر
وقول يستلزم
الاجل ان دفع ثلث
منها في الممانعة
فيها والله اعلم
عليها التلث والامانة
اذا كان في الممانعة
في الممانعة في الممانعة
بغير ضمانها فلا فرق
صاحب الممانعة اذا
انها لا يخرج من معنى
اذا كان في الممانعة
لها سبب فثلث الممانعة
والامانة اذا كان في الممانعة
في الممانعة في الممانعة
ذلك اختلاف والحق
والله اعلم ومن دفع ثلث
منها في الممانعة
الامانة في الممانعة
السبب في الممانعة
الغفلة في الممانعة
سبب في الممانعة

كانت عنده الامانة ثم جاء رجل اخر فقال ان صاحب الامانة ارسلني
 لاختلاف الامانة التي له عندك او الحق الذي له عليك فصدقنا الامين وسلمنا له
 امانته الرجل فجاء الرجل بعد بطلب امانته اوحقه وقال ان لم او فلا نا
 بغيرها هل تبع هذا الامين الرسول لان كان هذا الرسول ثابتا على اقراره
 لخص هذه الامانة والحق **قال** قولنا الامين لا يبيع الرسول لخص حقه
 ولما بينا اجتمع على الرسول وهذا القول عند **مسئلة** واصلها
 ومنه وفيمن ظاهرت عليه دابة فثبتت عنده قدر شرا او اقل واكثر ولا جاء لها
 ريب ثم انما عاين كيف يفعل منها **قال** الذي يعجبني ان كانت هذه
 الدابة فيها ليس يقطع هذه الدابة ويكون بالثلثين له الا ان تصير اليه
 ان هذه الدابة لاخذ من السلطان كانت هذه الدابة ليس لها لم يحل له بل
 والبقى المذكور فيجب ان يرفع امواله الى ولاية المسلمين ان ما يرفع يطمع هذه
 الدابة فلا تستفرغ طعمها قيمتها حينئذ يبيع هذه الدابة في قيمتها ما
 وقول يستلحقها الدابة او يستعملها او يطعمها **قال** وهذا القول الاخر
 احب الي وعلني قول من يقول ان لما يبيع هذه الدابة فاذا باعها وفضل
 من طعمها من ثمنها فيكون في يده امانة الخ ان يعرف زها فيسلب ما فضل من
 قيمتها والى **مسئلة** ومنه وفي رجل اهل بعل اثنى بامانة فالتفت وخاف
 عليها التفت والى **قال** فالتفت عليها الخ الى نوري **قال** فالتفت عليها
 يكون الكراء على الامين ام على صاحب الامانة على كل حال وقد نكر ان تلفت
 في الطريق ايمن لها الامين ام لا **قال** لا يمكن وكلا في الامانة والتفت عليها
 بعين صاحبها فلا اقدر احكم بالكرى على صاحبها وان كان وكلا فالكراء على
 صاحب الامانة اذا نظر الصلح لخدمته وان كان الكراء صلا حاليه فارحوا
 انها لا يخرج من معنى الاثارة ان يكون الكراء على صاحب الامانة على كل حال
 اذا كان يري عليها الامين واما ان يحملها الى بلد يبرجواها السلامة وكان الحامل
 لها ميتا فالتفت فلا ضمان عليه على اكثر القول **مسئلة** ومنه
 والامين اذا خاف على امانته ودفنها في الارض واشهد عليها شهودا وعد ولا فلا
 ضمان عليه ولو تلفت ومنع وجع واما اذا دفنها ولم يشهد عليها عد ولا ففي
 ذلك اختلاف واكثر القول ان ضمانا **مسئلة** والى **مسئلة** الشجر احد صدار
 وفي رجل عنده دله امانة ليقيم او يسجد ولا احد من الغائبين واقرضها الامين
 واراد ردّها براءه بالضم ان اذاد فاع ما استقرض اليه عنده ودفعها اليه
 باللائحة الامانة بغير ثمنها ام لا **قال** براءه في المسجد واليقيم وما
 اشبه ذلك ولا يبرأ من قرض امانة حتى يفي بها ائتمن العقلاء لان ما لا يائتمن
 العقلاء ليس قرض امانة فاما بغير ثمنه او وكلا ولا يبرأ من الدين الذي عليه
 بسبب قرض امانة حتى للعقلاء على هذه الصفة **مسئلة** والى **مسئلة**

قال
 امانته
 العباد
 لا يجب
 عقوب
 والعلاء
 انما اذا
 غلب
 لها
 من
 من
 علمه
 من
 الى
 او
 شق
 بجل
 جرحها
 و
 س
 لم
 غير
 توك
 ف
 ل
 ن
 م
 هان
 او

عن الشيخ فخر بن سعيد رحمه الله في مثل صالحة الانعام اذا لم يجر لها ربح من ربحه
 ما صنعت خلاص هذا المثلثة قال ان صالحة الاول ما تفرق بغيره فانه يخرجها
 من البلد الى موضع لها فيه ربح فيشترى منه ويشتد على سلاحتها ويحلي مبيعها واقفا
 الصان والمعرف فيبيعها ويحفظها فان جاء لها ربح دفع اليه فنها وان
 لم يجر لها ربح دفع منها على الفقراء وان جاء بعد ذلك خسر من الاجر والعزم
 والبداء علم **مسألة** ومنه وفي الاطلاق المخصوصة هل يجوز الشرب منها
 ام لا قال جاز وانما علم **مسألة** ابن عبيدان وفي رجلين سافر
 الى مكة المشرفة فرض احدهما وعند ذلك الرجل المريض نضاعة او غيرهما فاتباه
 هما وهما على فرس وركب المسافر فكارى عليهما ذلك الرجل الصحيح اناسا
 عنده او معروفين بالحيانة ولم يجد عندهم هناك ولم يخرج معهم فيقال لها
 لا يمكن ان يكون وجوههم وقود او لم يمكنه كان ذلك باول المريض ثم يغادره فوجدها
 ناقصة كثيرا ومات ذلك المريض ايمن القارة لما تلف منها ام لا قال
 اذا كاري هذا الرجل على هذه النضاعة اناسا باوصاها فلا ضمان عليه
 فان لم يكن باولها فغلبه الضمان قلت ما اخذ منها من العشر من ربحه
 بعد موت زوجها ولا يقدر هذا الامين ان يمتنع والذى باخذها عنه راتب او غير
 راتب من راتبه عليها انما اخذ من هذه النضاعة العشر بغير راتب ولا يقدر
 هذا الامين على الامتناع قال لا ضمان عليه وان سلم هو العشر منها بعد
 خوف عليه ففي الضمان عليه اختلاف وان سلم منها على الخوف على نفسه فغلب
 الضمان والبداء علم **مسألة** ومنه وفي رجل اراد على رجل اشتري منه سلة
 وانفق الثمن ولم يقبضه مائة ولم يرجع اليه درهم قال الاخر بل فضنتي
 هذه الدرهم لا اشتري له من فلان او من فلان او من السوق فبلغت يدك المشتري
 القول قول من بينهما قال اذا قال الذي قبض الدرهم انما عطيني هذه
 الدرهم لا اشتري له من فلان او من السوق وانكر صاحب الدرهم فغلب الذي قبض
 الدرهم البينة انما هو صاحب الدرهم ان يشتري له من فلان او من السوق
 وكان لا يقبل قول صاحب الدرهم انما اشتري من فلان فقبضه الدرهم مائة
 اذا انكر وعلى هذه الصفة يلزم للذي قبض الدرهم ردّها الى صاحبها وان لم يعلم
مسألة ومنه وفي رجل كتب لرجل الاخذة مادام الممور حيا ثم هلك
 الممور هل تقبض هذه المأخضة ام ترى النورثة تحجب قال ان المأخضة اذا مات
 الممور قبل الممور قول تبطل المأخضة بموت الممور وقول ان المأخضة قائمة الى
 اجلها والبداء علم **مسألة** ومنه وفي رجل استعار من رجل سقي الارض ولا سقي
 لها قبل غرس فيها نخلا واشجارا ما يعيش في الارض مثل الاما وما اشبهه
 ولم يكن بينهما شرط ليعرس فيها ولا ليعرس عما ولا الى وقت معلوم وعاشت
 النخل والاشجار ما شاء الله من الرعيات ثم اراد المبيع الرجوع في العارية ذلك

يكفي

في كل واحد من هذه الامور
 لا بد من العلم بالامور والاداء

امان

فعلية تعريفا شرا وان كان قيمة ادرهم فعليه ان يعرضها لشهرين وان كان
في قيمتها فلا اثر درهم فصاعدا فعليه ان يعرضها سنة فاذا ما عاها بعد المقيس
فانه يفرق عنها على الفقراء وان لم يعرضها بعينه فحائز ذكر الا ان يعرضها
التمن فان صحرت هذين المعلنين بعد ان فرق عنها على الفقراء او اعطاها
الفقراء فانه يحترق بين الاخر والآخر فان اخارا الاخر فله ذكر وان اخارا الاخر
فله ذكر بغير ما لم يفرق الضمان ووقول لا يلزم ما لم يفرق الضمان لا بد من فرما
بالاثر وان لم يعرف المصلحة هذين المعلنين وتركها في موضع حرر في ذكره ولا
ضمان عليه ان تلتفت النعلان لاننا من ولسنا علم **مسألة** ومنه ومن
وجدي بنيه الذي يسكنه او في فاسه او فوق الارض فحريته او غيرها
ما يملك مثله ولم يحفظ ان ذكره له ان تصرف مثل ماله ولو لم يعرضه ان لم
ام يعطيه الفقراء ام غير ذلك وقال اذا كان صاحب البيت يملك مثله
فحائز له على قول وقول انه يعطيه الفقراء وكل قول ليس صوابه محمول
به وجائز الاخر به وفي موضع عنه وان استقرت فزده الدرهم قلبه
فكوت بمنزلة اللقطة ولسنا علم **مسألة** ومنه رسالة عن واحد
في بنيه شيئا من الالمانية ولم يعرف له شيء ولا فرضها ثم استقصى صاحب
البيت وتركها في البيت وبعدها على ما لم يجدها ابنيها ام لا وقال ان كان
يدخل بينه الامين ويترك الامين فليز من الضمان والضمان للمفقراء وان كان لا يترك
بينه الا الامين فلا ضمان عليه ولسنا علم **مسألة** ومنه وفيه عجل علينا
حوائرنا بحسن الانفاق بذلك المعلن ولا يجزها ثناء الذي عجل به والاعمال
منه يعرض اعطاه صاحبها ولا يجوز له ان يفتصب وطعمه زائد القادر وما
المعلن **مسألة** ذكر ان ابا بعلور قال لا يجوز له ان يعطي في المال للمعسر
فصوابه رخصة المعطى **مسألة** ومنه رسالة

فانما جمع احد ما الذي يجب فيه قال يجب عليه اسوال عن صاحبه ان عرفه
ولا فرق منه على الفقهاء وانما علمه **مسئله** عن الشيخ حبيب سالم واذ كان
ابن علي جرحه غضب ذكرا الرجل الا اذا رابعه فادراك فذلك الذي اهرم
بعينها وان يعرف فاما من الغضب فبعد اختلاف قولهم انك اخذ من
عنده لانه هو الضامن واكثر القول جائز واما ان اخططت في ماله ولم
يعرفها بعينها فالكرا القول جائز واما ان كان الغضب باقيا بعينه لم يحرم
الاستيفاء منه وفيه اختلاف وانما علمه **مسئله** عن الشيخ ناصر عيسى
ونعريف اللقطه هل يكفي في كل جمعه رقم قال نعم قلت وهل يجوز
القطه قال اذا كان لا يستدل عليه باسمه ولم يعلامة مثلا ان يقول لقطه
فلان جاني صاحب بضعه فتركه ولا يضر عليه ان يجري القطه وقد اشد
قلت وهل يتصور ان تقطعه على حوصه كذا قال لا وان كان خالفا في ذلك
منه **مسئله** عن صاحب جرحه **مسئله** عن صاحب جرحه ان يسلطه ان يسلطه
بعد ذلك ان يوصى له ان يسلطه ان يسلطه ان يسلطه ان يسلطه ان يسلطه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

من وان كانت
 بها بعد الميعاد
 الا ان لم يقرب
 او اعطاه
 ان اخار العزم
 فان لم يفرقها
 فزجرها بفرقة
 ومنه ومن
 بين او غيرها
 يستهلك مثل
 صوابه معقول
 الذي لم يفسد
 الذي عن واحد
 يستحق باصاف
 وان كان كان
 وان كان لا يجل
 تحت طينها
 وان كان لا يجل
 على القاطر وما
 في الالاء للعضة

هذه فقام المزمع ان ينهاها

وان كانت ذابرة او صبي ينهاها وقول لم ينهاها لان علم حفظها الى حينه قاله ويكون
 يسيله فيها كسبل الحاكم وعليه ان يوصى بالحق لا بالصفة وليس اعلم **مسألة**
 وان قال الامين رقت الوردية وانكرها **مسألة** قاله وقول قول الامين هم عينه
 الا ان يكون رقتها اليه بمينة فعليه المينة فيما ادعا وليس اعلم **مسألة**
 وان انكر الامين انه ليس معه وردية فاقام عليه بمينة فلما حرك عليه بها عابسية
 ان لا يصور اخذوها منه كيف احكم **مسألة** قال اما ان شددت المينة بها امرقت
 فلما ادري انكرها فيه فقد برئ منها وان كان بعد هذا الوقت فهو ضامر لانه
 كان لها عا صبا حتى امرقت وليس اعلم **مسألة**

مسئله وطن و نژاد الامين

ما شئنا من ان كان
 ما عينا بعد ان
 ترك ذلك الامور
 انفسه او افعال
 ترك وان كان له
 الصانع لا يتركها
 مع حرجها بتركها
 ومنه ومنه
 فحينئذ لو عجز
 ولو لم يتركها
 الموت فلكم منه
 لم يتركها
 هذه المذاهب فليس
 سائر عن واحد
 انه استغنى عن
 ام لا قال ان كان
 قوله وان كان له
 فحينئذ لو عجز
 بل من ان كان له
 من ذلك ان كان له
 غير ذلك ان كان له

• **مسند** واذا قال الامين رفعت الوردية وانكرتها فاصواب قول الامين
 مع يمينه الا ان يكون دفعها اليه بيمينه فليكن اليمينتة فما ارعها والى ادعاء
 • **مسند** واذا انكر الامين انه ليس معه ودية فقام عليه يمينه فلما حكم
 عليه بها جاءه بيمينته ان اللصوص اخذوها منه كيف الحكم • **قال** ان
 شهد باليمين انه سرق من قبل الوقت الذي انكرها فيه فقد ردت منها وان
 كان بعدها الوقت فهو ضامن لان كان لها غاصبا حتى سرق والى ادعاء
 • **مسند** وفي الامين يدفع الاما نزل الى واقفها او الى وارثه فيصح ان كان لها
 غاصبا او يصح له وارث اخر قول بيمينها لان دفعها اليه يملكها فيه • **والحق**
 في الامور لا يترك بل الضمان ولصاحبها الخيار في مطالبتها بين ضمانت في يد
 وبين المنفعة لها • **وقول** لا ضمان عليه لان الامين لم يكن متهما ولا متعديا
 قلت فان قال الامين اني ان اسلمها الى زيد او ان اصدق بها هل يصدق
 قال لا • **والحق** ان يصدق اليه قلت فان قال زعمها او ان يسلّمها الى زيد فقال سلّمها
 له فانكر زيد قال ليس على الامين ضمان • **وقول** ان ضمان الا ان يقيم بيمينته
 فان لم يدره بين انه ما خذ فيها وقد فعل فيها ما اوعى والى ادعاء • **مسند**
 وفرضت اما ان يتركها لئلا يتخاصم فيها • **قال** قول له ذلك لانها اخذت
 من عند وحرره • **وقول** ان زعمها هو خصم لان المنازعات تكون للمالك والوكيل
 والامين لا مالك ولا وكيل والى ادعاء • **مسند** ومزاد ودرج مع هاتك
 يعرف مكانها على اخذ زعمها لئلا يتركها عوضها • **قال** لا الا ان يعلم ان
 المالك ينفقها او تعدي فيها • **قلت** فان ترك اخذها من مع اخر فانكر اياها
 هل له ان ياخذ عوضها • **زعم** ان المالك هو من قال قال نعم لان ياخذ حقه
 زعم من ظلمه الا ان يعلم انها ضاعت فلا يحل له اخذ مثله من مال • **قال**
 قال عجز الا ان يعلم انها ضاعت • **بعض** من الامين • **وكن** ان طلبها منه
 فتمنعها فمنعه منها ولا عدل يعرف فضاقت كان لان ياخذ عوضها من مال
 تعدي الامين ولم يتعد والى ادعاء • **مسند** • **وقيل** ان اللصوص ومعدمات
 فعلى ان يحارب عليها فان قهر ضمن وان فلانفسه فها ضمن ولو خاف
 القتل فان غلب عليها او احدث وهو غاي لم يضمنها • **وقول** ان يقاتل
 عليها ما لم يخف على نفسه او ماله فان خاف فلا يؤذي نفسه او ماله
 التلف والى ادعاء • **مسند** عن الشيخ ناصر عيسى ورفاهه احد بني
 وقال له بلغد فلا يا وهو له فقال له انكره فتكره معد قرضه منها ولم
 يقضه وبيته الى من يقوم من محله ذلك وما خذ فقام من هناك وبني
 ذلك الشيء ورجع اليه بعد ذلك فلم يجد وثقت عليه ضمانه له • **قال**
 اذا لم يقضه الترمذ ولم يقضه ولم يرضه لالتلاف فلا ضمان عليه
 والى ادعاء • **مسند** ومنه ومنه في موضع بيمينها لم يتعد عرفها

ان زعمها او ان يسلّمها الى زيد فقال سلّمها

انما ليست لما نذكر به ردها الى الموضع الذي اخذها منه برفعه عن الشئ
 صالح بن سعيد وقال ولوله يكن في النسخة بعينها الذي اخذها منها اذا كان ذلك
 الموضع وقلت وهل يوجد من قبض شيئا وتركه مكانه لئلا يضمن عليه ولو
 كان في تركه مضرة ولا يؤمن عليه ويبرأ منه قال يوجد هكذا من غير
 شرطان من قبض شيئا ورد في مكانه لئلا يبرأ منه ولا يدعى عليه **مسئلة**
 ومن عنده امانة لاخر فارم ان يحرقها بالنار ويلقيها في البحر ففعل فلا يضمن
 لانه فعل فارم وقول يضمن لانه فعل ما لا يجوز له فعلا اذا علم عليه فيضيع
 ماله فلا يحل له ان يبرأ به غيره فلو كان لا يضمن لانه كان اذا لم يتركه او
 يقطع منه جازحه لم يضمن ولا يدعى عليه **مسئلة** عن الشيخ فاصبر عيسى في
 رجل غيبته في يد شئ لغيره من ابلع او يئتم مثل ورثته فيها حق وغير ذلك
 فماذا يملك الشئ قد اخرج في حرقه وقضته لغيره لانه رده عليه واكون كافي
 قد قبضته منه اذا كان من قبض فبرأ او كنت انا فوقه فخلته وترك هذا الشئ
 تحت النخلة وقال في اذاه طحت فخذ هذا الشئ فاخذته فقال ولا يجوز
 رده ولا يكون الرد اليه على هذا كما لو رد الى اليد التي قبض منها وان تركها لمكان
 الذي قبض منها قبضته منه فانه يبرأ منه على تولد قلت وانما ما في
 ذلك في حجر قبضت فطاح ذلك الشئ في الارض من حجر فقال لا بأس
 ولولا ان اذاه تقبضه قلت ومن رده في يده لم يبرأ من قبضه احد منهم
 فاخذها احدهم وردها الى الرجل الذي ردها هل يبرأ من قبضها اذا ردها
 على من ردها ها قال في اختلاف قول يبرأ وقوله لا يبرأ ولم يقل في الاول
 لاختلاف ولا يدعى عليه **مسئلة** ابن عبيدان وغرا عبي جلا درهم وقال له
 انما اقلان او سلمها عني في كحل فلان جماعة ثم انما اقرضتها وحلها
 بدرهم ولم يلمها موبر عوضها هل يحزمه العوض يبرأ قال لا لم تكن
 الدرهم التي سلمها انقص فلما درهم انما اقرضتها فلا يلزم شيء وقول لا يجوز
 له ذلك حق على فان سلم له عوضها مثلها بوى منها ولا يدعى عليه **مسئلة**
 ومنه وفيمن من قبضه فاعطاه ما فاته من ماله ولم يملكه مع اعطيه عزمها
 ام لا فان عزمها يسعد ان يكون مضطعا لانه قال ان ترك امانته في
 حفظ فلا يلزم شيء الا ان قلت فان عزمها تركها فلا يكون مضطعا لانه ولا يدعى
 عليه **مسئلة** ومنه وراقت من راجعها ففقدته من الموضع قال
 اذا شترى بدرهم الامانة بعينها فاكتر القول ان الميراث الميراث وانما ترك
 على ربه وسلم من الامانة التي فاكتر القول ان الميراث الميراث ولا يدعى عليه **مسئلة**
 واخذ عارية من منزل غيري بدلته من عليه هل يضمن ان تلفت قال نعم
 فانما اختلاف في منها فان قلت قول المستعير مع عينه اذ لم يكن بينه وبينه ولا يدعى عليه
مسئلة فلا يستعير رادته او اوجها الى بلد فتعدي الى اخرى تعطيت
 الدابة هل عليه ضمانا وكرك ما نقله عليه ها قال قول عليه الكرى وضمانا الخلية

جها

جها لا يضمن
 والقيمة للضمان
 عند قبضه وهو قال
 ذلك ردها واعطاه
 جها كانه جها
 كان في يده ان يستر
 ولم يملكه الا بغيره
 ان الله ان لم يترك
 من واعطاه جها
 من جعله ملكا
 بالامر فان غصب
 ردها فاستقر له
 جها لانه ما لم يترك
 قلت فان جها
 فالحق الان للضمان
 ضما ولا يدعى عليه
 وادعى على ربه
 ان كان ربه الضمان
 صوته وانما عليه
 الله وانما عليه
 اوضاع عند متى
 تقبض منه ولا يملك
 وذلك اختلاف فان
 سئل او هل رجع من مال
 ما جرت به عادة
 ويصل الى الميراث
 في ذلك قال له ذلك
مسئلة عن الشيخ
 وجها عند رده
 لانه لم يترك له
 قال انما الضمان
 ذلك انما الضمان

جميعا لا تخاف مضمونة في يد ربه وغلقتها ربهها وقول لها ان عليه والكرى لا ضمان
 والغلقة لها ضمان وعليها اتيانها الى ان يودعها الى ربهها على كل حال فان حبسها
 عنه بغير عذر وهو قادر على ادايتها فلا علفون له ولا مؤنة وان كان مرعوضا فلم
 ذلك في غلقتها وما فضل منها فله ربهها وان نقص فلا شيء له على ربه الدابة الا ان
 يحكم له عليه حاكم عدل للعذر في حكم عليه بالنفقة لها على ربهها قلت فان
 كان فيها لبن واستعرا وصف او وروى قال له هل ضمنه قال عليه نعم ان يلف
 اوله يلف لا يضمنها وهو فيها ببقته وما قبله الدابة في ضمانه فانها
 لان التلف وان لم تلفه حتى تلف وهو لا يقدر على ربه للعذر فلا ضمان عليه
 فيه والله اعلم **مسألة** وفي استعارة دابة الى قرية فزيت دونها فتركها
 مع واحد يجعل فملك قال ان جعله والضمان على المستعير حين طرحه من
 ياح الرعيه فان غضبت منه وخرج لم يضمن وهو خصم في الطلب والله اعلم **مسألة**
 وفي استعارة دابة ليركب دابة ما الذي يحرم ان يجعله عليها قال لان
 يجعل عليها ما لا يضمنه وما يعينه من طعمه وما يثبته بالتعارف لا حمل ما يتعاضد
 قلت فان سخرها منه غاصب هل عليه طلبها وردها قال نعم ان ربحي
 فكما الا ان ينفذ من ربه الى الهلاك ونحوه لم يضمن وان تركها مع القدره
 ضمنها والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل استعار صوغا من جبل
 وارهنه على زوجته حقا ومات ولم يخلص ما لا يخلص الحكم في ذلك قال
 ان كان ربه الصوغ اعلم ان الاستعارة رهنه ورضي به فالقضاء عليه والآلة
 صوغه ولا شيء عليه الا صحت الهايمة او اقرت المسترهنه ورضي به فالتلف
 عليه بذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وفي استعارة كذا با كبير منه فذهب
 او ضاع منه شيء من غير عقد هل ضمنه قال اذا اخطا في المباح من غير
 تضييع منه ولا مما يخرج والتعارف بما يستعمل منه ففي لزوم الضمان عليه
 وذلك اختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وفي استعارة حمارا لرجل عليه
 سماد هل يرجع والمال راكبا عليه قال لا لوم عليه ولا حرج اذا امتثل فيه
 ما جرت به عادة الناس والله اعلم **مسألة** الزمان وفي رجل جعل في ماله حمارا
 ومصل على الفم ورضي الناس في استعماله هل لو ارتبه من بعد موته الرجوع
 في ذلك قال له ذلك ماله يبيع ان الهالك جعله ذلك سبيلا والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ ناصر مجيب وان ذك يبيع من الجوز الاختاب وعينها
 ويصير حدة فلا يعرفه ولا ينقطه في غير واخره الوالي في الحقيقة ليست المال
 لانه يأخذ بفول من قال ان يأخذ المال ويجوز له ذلك ولو كان له نفقة فلما خذ نفسه
 قال اذا النقطه من يستحقه في الفقراء فتركه له اولى بما عندنا وما ماله
 ذكرت فلا تخافوا اجازته من الاختلاف ومن يقطع عنه خله يرد عليه والله اعلم

هذا من الشرح
 فيها اذا كان ذلك
 ضمان عليه ولو
 من ربه ان يغير
مسألة
 جعل له عليه
 اعز عليه ضيع
 او من يضمنه
 ناصر مجيب في
 ما على من يضمن
 عليه ويكون كال
 ترك هذا الشيء
 فقال لا لا
 ان يتركها لكان
 وانما قال
 فقال لا باس
 ليربها او يبيع
 فرفضها الا ربه
 ولم يعلق الا ان
 دراهم وقال له
 ضمها وطعمها
 لا لا لم يكن
 شيء وقول
مسألة
 ليكن امره عليه
 ترك امامته في
 ضمها لانه والله
 لمن الوكيل
 الدارهم وانما
 والله اعلم
 فقلت قال نعم
 من يضمنه والله اعلم
 اجري فطقت
 ليكن في ربه الخالة

مسد وورقها المقطعة بعد تعريضها على الفقراء او على الدواب والاعيان
 يوصي بجمعها لرفعها لاه قال قولوا وصية عليه ها وقول يوصي ان يوصي
 وجعلها اعطاه فما لم يجمعها ان لم يجمعها لاجه قلت وفرد عاها بعد
 تعريضها وتفرقها وجاء بعلمها هل يصدق قال لا الا بالينة واعها
 ظهرت مع الناس ويلي ان يملها او وصفت له فان صدقها واصح عليها
 بينة فالقوله في جمعها قول لا لفظ الا ان تقول البينة ان يجمعها اكثر وان
 كانت النقطة لم تظهر مع الناس فليعلم يصدق وكذا ان كان نقته في
 الخلاء لا في حكم ولو ظهرت قلت وان جاء رجل بعلمها الصبيحة
 ودفعها اليه ثم جاء آخر بعلمها وادعها قال قد يرى منها ولا تنزع الا ان
 الا ان تخرج البينة افعالها فيغير فيها اللاف فياله وقول لا شيء على اللاف ولو
 صحت البينة واما ان جاء بعلمها اثنين ولم يكن بعد دفعها لاحدها فانه
 يقسم بينهما ويعلمها وقول لا يدفع لاحدهما الا بصحة الا ان يدفعها
 فيها يصح واسم اعلم **مسند** وهل يكون اجرة الدال عن بيع النقطة منها
 قال لا اذا اعطاه الفقراء بملأها اخرى عنه واسم اعلم **مسند**
 والموزن والعدة ها علمنا النقطة ام لا قال تختلف في ذلك قلت
 وتعرف النقطة كل يوم الا كل جمع قال لاحد في ذلك الا على ما امكن
 وجاز في جميع الناس في حقوق وغيره واسم اعلم **مسند** عن الشيخ احمد
 مرندا وهل للوارث ان يفرق النقطة وارثه وورثه ادا كان باقا
 قال جائز ذلك على قولنا اذا كان هالكه عرفها سنة او اكثر ولم يجد لها رقا
 فان صح رقا ضمنها ذلك وقول لا ضمان عليه لان فرقها فالاشه وان لم
 يصحها رت فقول لزم الوصية عليه فيها اختلاف واسم اعلم **مسند**
 ومن قضى لعقيد رطلهم فلم يدر عليه قال ان قضى له فلي و ان كان
 ليس له البطله يخاريع جسمها لرورها الى قبضها منه وقول اذ لم
 يعرفه فقربا على الفقراء واسم اعلم **مسند** ابو سعيد صدق السر والعلانية
 ايها افضل قال الا فضل من ذلك ما كان امر القبله واسم اعلم **مسند**
 ومن طلب الى امره ثانيا فاعطته فباعه ثم عثر بعد ذلك فابيع
 ثابت ولها عليه عوضه ما دلت على قوله جعلها الرجعة بطيئة وقول
 لرجعتها ايما اعطته ولو طلب اليها واسم اعلم **مسند** ومن وجد في خلد
 رجلا ومعه عذوق او مخبل او راي في ذرية فيا ميقط عا قايما هل يخذ
 العذوق منه قال ليس له في حكمه لان القدر يرق رجعت وجدا لا ان
 يراه فيقطع منها فيا خذ بعينه فان خجل منه فنش العذوق ومضى في
 منزلة النقطة اذا كانت مسروقة قلت له فان قيل بما ادركه ان
 العذوق من ذرية او خلدته هل يحل له اخذها قال جائز ما لم يرتب في قوله

اوكن

اوكن بعد الصبيحة
 هذه الدابة او
 ولت ان يصدق
 استوفيا على
 وكان الدابة
 والركاب او غيرهما
 في الاخذ هذه الدابة
 وتبين الدابة
 في الاخذ هذه الدابة
 ام يكت خلاصه
 على سلاسلها عند
 ومنه وفي رجل عذر
 عليها وليس بمعصا
 ذكره في هذا الحكم
 وفي ان سوسن
 له رجل غيرهم احده
 ولا هو صاحب المزم
 معناه والمعنى
 عليه وذلك اذا رقت
 في هذا مثل قولنا ان
 والمعنى هو لا لا
 فيكون على الطاعة
 معصيا ان يكون
 على علم في ذلك
 ان عرف والا كان
 يكون من كل علم
 اذ في هذا الموضع
 وكذا القول
 في امره على هذا
 في امره المطاع
 في ذلك في قوله
 الطوبى فيما ذكر

حاله واقام المستحل فاذا تاب الى الله من قبل ان يعذب عليه فيوجد به
 ويحكم به عليه فيورثه فلا شئ عليه وان كان وارثه بذلك فارجع او رجعة معهم
 على حفظه وقد صار على اخذهم له في ايديهم مضمون الا اهل له على خلافه ولا
 المعونة على ظلمه او كان ذلك منه على غير ارادة شئ فيه فلا ضمان عليه في صحيح
 النكاح على قياس ما استشهد به من صحاح ما جاء في الاثر عن الشيخ وسعيد وغيرهم
 فيمن وقع على رجل ما لم يعلم انه سرقة فله بعد ما اخرج من موضعه وصار في
 ضمانه كغيره الا في الاثر ما شبهه من الاعانة على هذا الحرام ومعنى الضمان
 وانما تضمنه هذا الشيخ رحمه الله ما وجد من تقدمه في هذه المسئلة فاحسن
 ويدرر مع ما ابلغ على واضح ما وليد واقوى فتدبر في هذا العالمين من العجب
 اقول ان اثار الدالة على شدة انوار وحدة عزه و صفاء بصيرته خرافة الله
 على ما اظهره للناس في العلم وينتهجوا ولا يجدونه على ذلك كثير اوصلى الله على
 محمد النبي والرسول **مسئلة** ومنه ولا تقرب رجل قوما تكاد تقع بينهم
 فتنة في شئ معصوب فاصلي بينهم ان يتحلوا فيه عند حاكم غير عدل اصيل
 بينهم على ان ياخذ كل واحد منهم شيئا معلوما ما اذا يلزمه قال ان قدر
 هذا الرجل ان يكلف لفنة بينهم تجاوز ولم لا اخرج في ذلك واما ان يارحم بقسم
 المعصوب ياخذ كل واحد منهم شيئا من ذلك فلا يجوز له صلح غير حاكم واما الضمان
 فلا يبين الا اذا لم يقع اطلاق منه شئ من ذلك سبب ذلك وكان عارفا لا يراه
 وكان مطاعا في ذلك واما اذا لم يكن مطاعا فارجع المسلم من دينه ومن
 ذلك قال الشيخ جعفر رحمه الله ان كان في هذا الصلح امرهم ان يتحلوا فيه
 الى حاكم غير عدل ولم يورثه اطلاقه ولا المعونة عليه على ظلمه لا قدر ان الزم
 غير التوبة لانه في نفس لزوم الضمان عليه على هذا حتى يكون ممن يطاع ويصح
 تلفده على يد الحاكم الذي اوصى ان يتحلوا اليه بسبب امر وهو محال فتدبر
 على مثله ولا يات منه في الاثر في هذا الموضع ان يضمن ولكن اراجع فلا ينظر
 والمتن في عدل الاثر والذي عتق فيه الا ان لا يسلط في الضمان اذا تلفت
 بالحاكم وكان وارثه ذلك من وهابه هناك وهو به يعزل كذا ولو كان عند
 حاكم عدل لم يسلط على غير وصفتي من العرفية مع الحاكم ولا رجاء في الوصول
 به الى تزعمه بل بينهم ولا تضديله وكان على هذا المعنى وهذه الازالة الفاسدة
 وان كان رجاء تزعمه فليذهب الى اهلها عن بدلتها في ظلمه باس عليه اذا كان مما
 يحتمل الوصول اليه بما يكون هناك فلا سبب الموجبة للرجاء في ذلك وان
 كان على غير ارادة شئ فلا اقول انه يلزمه من ضمانه شئ وان كان في صحاح
 امرهم ان ياخذ كل واحد منهم شيئا معنى حفظه او لعينه به فساد فيه فلا شئ
 عليه اذا كان هاديا كذا تزعمه بل فساد ولا نقص ولا اضرار لانه على اخذهم
 لئلا يزعجهم من حفظه لزمه الى اهلها وان كان وارثه بما اطلاقه والمعونة

له على ذلك عليه
 ما يدل على امره
 كان عليه على
 والاولى ان يكون
 فله من اهلها
 باطل ولا ازالة
 وعلى في الغرض
 من امر على حال
 الا في ضمانه الى
 الا حاكم يكون
 الشئ في غرض
 كان في ضمانه
 الاما كان باقي
 لا في ضمانه
 على ضمانه
 هم كانه يشبه
 فلا يجوز له ان يورث
 الغرض في اهلها
 فارجع الى ضمانه
 في دينه ولا يورثه الا
 قال القدر له او يورث
 والا في ذمته الى يورث
 بسببه من اهلها
 او من غير اهلها
 العلم امره على هذا
 بل ان كان على ضمانه
 فانما ضمانه في ضمانه
 واخره ما جاز في
 وضوحه على كل
 لا ازالة في ضمانه
 كان ما اطلاقه في
 موجب لضياعه ولا

لهم على ذلك تغليب القيمة ولا اقدر ان ابريه والضمان اذا كان مطاعا وفي الاثر
 ما يدل على انه موافق ولكن في كل حال هو الضمان على البعض وضمانه وان
 كان غير مطاع نفى لزوم الضمان عليه لا ماعلا لا يسعد في هذا الموضوع في اختلاف
 والاقول بالاراء التي تقول بغيره فقولوا ضمان عليه واما القيمة فلا بد منها وان تولى
 قسمه فيما بينهم نفسه فاعطاك واحد منهم جزء مع علمه به على قصد
 ابطال الزيادة فاستدعواهم معهم وفي الاثر مشترك وبضمانه فحينئذ لان من
 جعل في المعصوب مثل هذا على سبيل الاتهام كما يدعي بغيره فهو له
 صام على حال فان ازال الخلل لم يرد له الى اهلها فان لم يغير عليه ورجع
 الا في ضمانه الى مثل القيمة كان عليه الجميع ان لم يكن الشراء او اموالهم
 اواحدهم يكون عليه اهلها ما بقي وعلى كل واحد هؤلاء القوم الداخلين على
 الشركة في غضب هذا الشيء ضمانا كله وقيل ليس عليه الا قطعه وذلك ان
 كان بينهم المستعمل ما ارتكبه ذلك ثم تاب الى الله تعالى منه ثم يكن عليه غير ذلك
 الا ما كان باقيا فيه فانه يرد له وما لم يرد فهو له في معنى الضمان سواء
 لا في قيمتها فايد ايضا وان كان مرام في قبضه منهم فبغيره غيرا سليما وكان
 على قبضه المعونة ثم على حفظه وعلى غير قبضته بعد ان صار ضمانا له نصرا
 لهم فكأنه يشبه النجرح في ضمانه لزومه وشوته عليه فيما حضر في قوله
 فلا يجبر له ان يرد الى المسلم اليه وقبضه منه مع علمه بما هو عليه من
 الغضب له اذ اهلده وعلى قول من اجاز ذلك في الامانة لا على معنى الاستحقاق
 فارجو للسلامة في الضمان على قبالة اذ اجمع على قبضه له معنى ذلك
 فيه والا وهو الاكثر فالقول بان له لا يجبر له رد ابيه بعد المعروفة باوم فيه
 قال القبط له وبعده الا على قول لبعض اهل العلم وكلمة وقول المسلمين
 ولا فرق في رد الى المسلم اليه على هذا بعد ان يحرم معاناة غيره بغير ان يكون
 بتسليمه من اهلها او من جماعة ولا شركاء وقد ولا رد اليهم بغير ان يكون جملة
 او متفرقين بالرضى وان سلمه او شيئا منه لغيره فدفع اليه او كان له شركة في
 الدفع لم يرد له على هذا ضمانا سلمه كذلك لا في اياه عليه هناك وفي هذا ما
 يدل على ضمانه ان قسمه على كل واحد منهم شيئا غير فضل لهم على حاله
 فان قسمه فانيهم بقولا وما يشبهه من غير فضل له وهو في الاصل على غصه
 واهله مما يحتاج في حفظه على قبضه الخوازة وفي قبضه الخزانة ان النقل
 في مواضع الخوف عليه فيها المواضع الامن لانه مما ينقل فكأن في الضمان
 لا الا به حرج في المعنى فلا اعر وقد مضى القول فيما مضى في المطاع وغيره وان
 كان مما لا يحتاج في اعراره الى النقل المعنى فحفظه وكان تركه في مكانه غير
 موجب لضياعه ولان هاجد على اهله بسبب ما كان والترك له ورفع

[illegible]

اليد منه على حال وكان الخلاص منه لا يحتاج الى التفرق منه بالاعلام لاهله
او من يقوم فيه مقامهم بتركه في موضعه فلا يضر لغيرهم هؤلاء ولا الاخر
به لمعوق حفظه معنى في قصد ولا خوف على المطلاع ان يكون في ضمان
ما عليهم يحققه من الضمان والنقص والفساد بسبب دخوله في ضمانه والافرنه
لهم ليس ياله وان يحق الاختلاف على هذا بالاول او ما اشبهه وكان غير مطلاع
وعلى فعله على حال لا يثبت لا يندفع له في الا ان يخرج عن اسباب المعونة
لهم على ظلم اذا كان ذلك شئ لا يجوز ان لا معنى له الا على قول من يرى عليهم
على دخولهم فيه واخذهم لم يحفظه لمعوق ضمانه حتى يبلغ اهله او من يقوم
فيه مقامهم بحجة الاعلام بالتزك او يعلم من هؤلاء كون الرجوع الى الله تعالى في
ظاهر الحكم له فليس ان يكون هناك رجب في ضمانه لمعوق حفظه حتى
لخلاص خوفه عليه بلا مضرة فيه وقد مضى القول في ضمانه ما لقول وما اشبهه
في معنى من شئ انه في حكمه يكون في هذا المعنى مثل الامر ولو قيل فيه بان الضمان
عليه وان كان لا يجوز له فليس عليه شئ غير التوبة لم يعرفه في الصواب
اذا كان في الضمان على ضمانه لم بالقول لم يكن له منه شئ غير التوبة لم يعرفه
في الصواب من يقض له ولا بسط اليد فيه بشئ يلزمه به الضمان ولا قصد
لمعونة على ظلمه ولا انظاره ولا شئ في الفساد له ولا شئ منه لان ذلك من قوله
ليس يزيد في ظلمه ولا في الاخذ لم بالقصص في اهله ولان حفظه لا يرجع
او لمك اشراكه فيه الا ان يكون على ضمانه لا بد من ضلوه عن اصل ما هو عليه
من قبل او ضار بشئ منه ولكل اميل في الضمان اليهم بترك المطلاع في قوله في
جميع ما يلزم فيه الضمان لاهله من شئ ما يكون فيه لما كان منه في الاسباب
التي لا يخرج له في المعونة لهم على ظلمه او على شئ من جميع ما يحققه لذلك من
الفساد والضمان او التلق لم او لم يتولد عنه ما يكون وضمانه تبعاً له بسبب
ما كان منه فيه ولا المعونة لهم التي لو لاها كان في الحال سالماً منها وان كان
ذلك والمتولد منه في الغلات والانتاج لا بد وان يخرج فيه معنى الاختلاف
في ضمانه على زهابه من غير تنقيب له فانظر في هذا كله ضا وافق الحق فاشبه وما
خالفة ما بطله وانما عاين اعتره على كل من بلغ اليه هذا غير في هذه المسئلة
ان لا يجعل ابطع فيه ولا العمل عليه حتى يرجع النظر ويطلع الاثر على
البلغ ما قدر في التماس عليه وان لم وجه يخرج به على ما في الصواب او لا
قبل ان يبطله او ياخذ به فيستعمله ومما اشكل عليه قبل ثم دخل في القول
فيه يكون حتى يصح منه عدل او يصح له بطله فافانما التمس في هذا الوضع
لا بقائه فيه واضلوع في حكمه انما لا يقدح في وسال عنه من لم معرفته واقدر
عليه من فقهاء المسئلة لا سيما فيما اورد من القول بمعنى الاختلاف في تحججها
في ضمانه على ضمانه في الحراز الى نقله من مكانه على قصد المعونة

ثم

لم في حفظه لاهله
على قصد شئ اذا
وعلى القول في
آثاره ان كان
مطلقاً لضعف
المكدر في قوله
الذي في ضمانه
عن القضية منهم
الملك الشراكه
فانظر لاشبهه وفيها
تلك النظر بالعلم
والتمتد الاعلان
فيهم في الحق المطلاع
واصله فيهم وان
هذه وان رجوع
فيه على مطلق قوله
اذا كان على وجه
او من يقوم مقامه
التي في نقاشه
مع الحجاب على انفس
على عدم ذكرها في
عقل الرجوع الى الحق
الاصل في حراز
وعلى كل حال لا يضر
الضمان من الرسل
وايد في النظر الى هذا
الرجوع في ضمانه على غيره
على عدم اعتدائه لهم
والمعونة في ذلك مع
الضمان من قوله في
الاصول في حراز
كان رجوع الى

لهم في حفظه لاهله بعد ان صار في انهم مضمون عليهم لا للمعنى التلاوة او
 على قصد شيء اذا عطا وهذا الشيء على علمه باوم كل واحد من قصده منهم
 وهو الا انهم يشاء واما اعطاهم من هذا شيء على غير ارادته
 اخرها ذكرته وان كان في نفسه انهم خارج والحق قائل انهم في ارادته
 اعطاء الضعيف بصري وقصور نظري والذين جاء به الاثر في الشيء وسعيد
 المذكور في جوابه فيما اراد بالفاظه في جامع جواباته اقاله بعد من
 ادعى الضميمة لم حار طعن بلا مرجح من بين الفاعلين والزم على
 بعد التقطيع منهم لجهان ما اخذ من جمع ماسله لكل واحد من دعاه من
 اولئك الشكر فيه على علم منه باوم على الاطلاق لمجمل واما علم بالصواب
 فانظر واقبه وفيما ذكرته انما مفصلان فان الرجوع الى الصحيح الاثر اولي من
 تكلف النظر بلا علم ولا بصريحه انما هذا الشيخ المذكور لان له اليد الطولى
 والمثلية الاعلا والبصيرة النافذة فهو من الجاهل على ما ظهر له في المدار
 فشر في الفن العقبى قلده دمر من عالم بلوغ رباني ما اغر عليه واقرى فهمه
 واصفى نظره ووضح اثره في العالمين لمور يستضي به ليدنه في ربه واهله
 وهذه وليرجع الى ما في غير من القول على هذا الجواب اذ قد بقي لنا ان نقول
 فيه على مطلق قوله وقوله فيه في كلف الفتنة بينهم انه جائز فانه صحيح
 اذا كان على وجه يجوز في الدين والاراء ولم يكن فيه ضرر على احد من المسلمين
 او من هو في ذمتهم والمشركون وفي نفسان في موضع الفتنة عليه لازما لا
 ان يبقى فيه تقاة في ماله او دينه وعلى عدم المانع لغير الفتنة على الدين
 مع الحوق على النفس والمال فما جاز على حال الا ان يكون في كلف لما بينهم ضرر
 على احد من ذكرنا فممنع ويكون التردد على ما هم به وعليه الفتنة ان لم
 يقبل الرجوع الى الحق ثم اولد ولما عصى في افتراء الاشهاد ان يكون راحت
 الاضطرار واما خيف ضرره فاما عصى في حرجه وخيف من جهنم اخرى
 وعلى كل حال فاسع في الفتنة بين من عصى منهم على التالف والاحتماء ويقع
 الضرر باحد المسلمين او مركبا من اهل العبد ولا سبيل اليه ونزع الشيء المقتضى
 فابديا لظلمة الى هذه جائز لا يمنع ونما اراد في مواضع على قدر ولو خيف
 ان يجرى بينهم على نزعه فابديا من اختلاف وفرقة وضرر وشتم فيما بينهم
 على وجه الموعود لهم وظلم والتلاذ على من هو لاجل الصلح وكف الشتم لا يجوز
 ومن فعله كذلك مع علمه واعطاه ولا واحد منهما شيئا ثم هو في الاثر في الشيخ
 اني سعيد من علمه فيما اراد ما يدل على صواب هذا الظاهر على جواز ترك
 في الصلح بين هؤلاء القوم ما جاز ان ينظر في ذمتهم قبل الدخول في رجل
 الاصل في قول اللاحق والاحقر من علمه ان كان من اهل النوازل لا في العلم
 بانه لا اثر في ان كان دفعه ولكن في ان كان لا يوقر قوله وهذا

مكتبة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

واما اذا ماتت فعليه الحق فان الامين يعلم الوقت الذي لم يلحقوا به فلهما **مسألة**
 الشيخ جيب سالم وفي رجل والاربعة اوجاهه مسافر الى بعض القرى وبزول واحد
 من اولادها واكرمهم وسالوا عن اصحابه فقال كذلك رجلنا والدرات كذلكنا وارطهم
 ان اعطوهم فلان واصحابه فلان ادر كذلكنا والدرهم كذلكنا والتموا عن اكلها من
 الولد لهذا الرجل وكان في ذلك فضيلة كثيرة هل هذا الرجل باخذها من فضل من
 تزاد والدرهم له بعد موتهم ام له ولا يصح له شرع فيهم وان قبض على ان يعطي
 المعطى العظيمة على اهلها ولا يصح له شرع فيهم وان قبض على ان يعطي
 اصحابه منها او ضلله هذا لما تحتاجون فما فضل جائز لك اخذه وان كانت
 هذا المعطى في الامانة على انه له وما شاء منه اعطى اصحابه وبزاد وعين
 تجازي اخذه واداعلم **مسألة** ابن عبيدان وفي رجل استوفى من رجلين
 درهم معلومة على ان يفرقه وجدها زائفة ولم يكن خلط فيها من درهم فلا اعلمها
 بالزيادة اذ دعاها كل واحد منهما لدرهون صاحبه كيف حكم ذلك **قال** ان
 هذه الزيادة تكون عنه منزلة اللقطة فانفق هذان الجوان فيها على
 شئ دفعها اليهما وان لم يتفقوا في موقوفة الى ان يتفقا واداعلم **مسألة**
 ومنه ومطلب من زوجته صداقها فاعطته وارادت الرجعة اهاذ كدام لاه
 وان هلك ولم تخرج فما اعطته زوجها يكون برأ عنده **قال** اذا لم
 ترجع عليه الى ان هلك فافكر القول انه جائز لان يكون في هذا القية فعليه
 رد العظيمة واما اذا رجعت فعليه في الجوع فلها الرجعة واداعلم **مسألة**
 واحد مدادك علامة تدفع اللقطة **قال** قبل واحدة وقبل اثنتين
 وقبل ثلاث وقيل لا يجوز الاثنا هدر عدك وقيل اذا دعاها فيجزى عليها
 اليه ولو لم يات بعلامة مع اطمئنان القلب واداعلم **مسألة** ومن
 تعرض لصيانة الابل والغنم كيف خلاصه **قال** في ذلك جاء الاختلاف
 والصان اذا علم بضياعها اذا اطلقها بعد قبضه لها فبعض وسع له ان
 يشهد ويردها الى مكانها وذلك خلاصه ولو ضاعت وبعد فلا عليه في هذا
 القول وذلك في صيانة الابل واما صيانة الغنم فعليه حفظا وان وجدها
 ضالة وهو يقدر على حفظها فلا يترها لتضيع في اكثر القول وقد قبضها
 فلا يطلقها بعد قبضه لها واما اذا لم يجدوها بما في لقطة **مسألة** الانقاع
 اذا كان فقرا او عروا او مريضا او غفرا واداعلم **مسألة** النهم صالح
 بن سعيد وفي رجل اعطى زوجته مالا فقبلته واحزنته هل له العير فيما لم يملك
 او الرجوع **قال** ان كان جاهلا بالمال ومخدوع فلا بد من الاختلاف
 وجواز العير فيما لم يملك واداعلم **مسألة** ناصر حميس والمرأة اذا عطت
 اولادها مالا او حيا ولم يحرم لهم اب ورجعت عن عظيمها قبل موتهم

قال ولا أعلم لها جمعة . وقال الشيخ سعيد العبطي للا ولا دم قبل
 اقيم ثابتة على اكثر القول وليس لها جمع . وكلمة مجزلة واحراز الصبي ليس شيء
 كان لها ولا يعرف على اكثر القول لان يكون باذن ابيه والله اعلم . **مسألة**
 الشيخ عبد الله محمد بن علي المكي وفي الذي لعظ لقطه وهي حرفه فلهذا ولم
 يعرفنا ثم تلفت من عنده فالذي تحفظه فرائدا صاعدا ان اللغات فلاته
 فمنهم ما جاور ومنهم ضامن ما زور فاما الما جاور هو الذي اخذ اللقطه ورفضها
 احتسابا لاجنه المسلم فاذا اخذها على هذه النية وعرضا كما وصف الاثر
 في تعريفها ولم يعرفها احد وترها في موضع ما من حيث ما اريد المسلمون بنية
 ان يقتلوا امرها المسلمون في اللقطه ثم سرفت فلا ضمان عليه وهو مجور
 على نية المقدمة واما الضامن من غير ثمر فهو الذي لعظها ورفضها على سبيل
 السبوت وفعل بها ما امر المسلمون من تعريف وحفظ ثم تلفت من عنده فلهذا
 عليه ضمان من غير ثمر . واما الضامن الما تومر والذي اخذ اللقطه على سبيل
 الظلم والاعتشام ولو جاء صاحبها لم يعطه اياها فهذا ما حفظه فرائد
 اصحابنا والسائل يعرف نية يوم لعظها ويحكم نفسه وان استباح على
 نفسه فلا جرم لم يعرفها فوجب ذلك لانه قد قصر في التعريف والله
 اعلم . **مسألة** راجعاً الشيخ سالم عيسى عبطية المارة زوجها صاحبها
 او ما لها عطل او غير عطل فقال له الصديق ولو عطل ما امرني
 بنية والله اعلم . **مسألة** من عيذان واذا استعار رجل عارية ورجل
 فاعادها رجلا اخر بعزل ذن صاحبها يكون الضمان على من منها . قال
 ان كان المستعير الثاني عالما ان العارية ليست للذي اعاد اياها فعليه الضمان
 وان لم يكن عالما فلا ضمان عليه والضمان على فراغ اذا تلفت والله اعلم .
مسألة الشيخ ناصر عيسى فيمن ليا من موات او غير موات اجر عليها
 رجلا لينظها فوجد الاجرة في باطنها فيها جاهليا او سلا ميا لم يحكم
 قال قولان كان جاهليا فهو بمن وجده وقول انه لو لم يدرى الارض وقول
 ان كانا مستاجر على اجر فهو المستاجر له وان كان لم يستاجر عليه وانما
 استاجر لينظله غير ذلك فهو بمن وجده وقول انه لمن وجده كان فارض
 موات او غير موات مبرومة او غير مبرومة . وقول ان كانت مبرومة
 فهو لربها وان كانت غير مبرومة فهو بمن وجده وفي كل هذه الاقوال الخمس
 مثل القسمة فيما يجب فيها خمس وان كان ظاهرا كان بمنزلة اللقطه اذا وجد
 في موضع مباح وان كان سلا ميا فقوله انه لاخر سكن ذلك الموضع وقوله
 انه بمنزلة اللقطه وفي اللقطه قولان كان الاقط لها فقوله اخذها
 وان لم يكن فقوله فيهما في الفناء وقوله انها تجعل في عز الدولة وقول

انها موقوفة

انها موقوفة
 الصبي بها الاجرة
 فيه قول الاخر
 اعلم . **مسألة**
 والانس بها الاجرة
 ان باع ذلك وانقطع
 يحرم ذلك ويحرم
 وكل شيء فذلك وان
 احسنه وانما
 الاخرى في ذلك
 ما قام به العبد
 تلفت ما جاور
 بعضه لم يدرى
 فاحصه لاجره
 وسلم ما عليه
 اعلم . **مسألة**
 ولم يدر ذلكها
 قولان قول من يحكم
 محكوم على مال
 فلهذا واختلف
 ضامها على الحاكم
 القول لها دور
 به في الحرب
 ان يضمن
 على الحاكم
 الحكم المبرور
 يقول في ذلك
 لهاك فلهذا
 استأنف لم يدر
 اعلم . **مسألة**
 فيمن ليا من
 ما جاورها

له وفي جواز تسليمها الى الغاصب اختلاف اذا لم يعلم هذا المشتري زحاوله
 الثمن الذي سلمه الى هذا الغاصب محكوم عليه لربه اذا صح ذلك فقلت
 وان اكل شيئا من هذه السلعة قبل ان يصح معها لا يبرئها او بعد ان صح معه
 اغتصابه هل يسعه ان يبدل المثل فيها ويطلب الخصاص الكل على وجه
 التخيام يلزم من هذا اكله قال لا يكلف ما لا يطبق وعليه مثل ما اكل منها
 او منه ان اختلف المثل وعليه التوبة ان كان اكله بعد ما صح معه الغصب والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مداد في الصحيحين في اعطى شيئا ولم يحجز واقر
 به للذي اعطاه اياه او لم يجز ذلك قال لا يحفظ فيه شيئا والعطية
 لا تنتقل في المعطى بل لا يارز كما في اللفظ **واما** ان اقرها لغير المعطى فارجوا
 ان لا اقرها يقوم مقام الاقرار والله اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد مداد
 وفيمن سافر الى بلد لم يدر خطها بعد الا انك المدة فيعطى اليها بما يسلم شيئا
 الدارهم التي يسماها سرورة فيعطيهم جاء او خوف كلام يوزيد او يطيب
 نفسه اخذ هذه الدارهم او ما يشترى بها من المأكولات على الوجه كذا ام لا
 قال قد قيل ان المرء يسلم ما لا يقبضه عن عرضه وماله ولد في ذلك
 الاجر ان اخلص اليه في ذلك من طلب المصانعة وسلامته لنفسه **واما** الاخذ
 لذلك اذا كان اخذ له خوف كلامه واتقاء شيئا فلا يطيب له عند ذلك
 وقد قيل ان من الناس من ياكل با نقاء فليس له شرع وان كان تسليمهم
 ذلك بطيبه انفسهم فلا بأس بذلك اذا اخلصت في ذلك مينة الاخذ والمأخوذ
 منه فاذا صار لهم ذلك بوجه يستحلونه فلم ان يصرفه فيها شافا واذا اوط
 من صنف المأكولات ما لم يحده لهم في ذلك حدا او شرط عليهم بشرط فيكون
 ذلك على ما يابا وهم ان يجعلوه من صنف المأكولات او غير ذلك وان كان ذلك
 منهم على وجه الحاجة والضرورة فلا يجوز ذلك عندنا وهو من صنيع السفهاء
 واهل الجهل والله اعلم **مسئلة** الشيخ حميد بن سعيد واذا اقر دافع الامانة له
 لغيره قبل المدفع او بعد من حكمها حتى الدافع او المدفوعة له او المقر لها او
 ما تراه قال اذا كانت الدافع المقر لها لغيره فلا خيار للامين وهي
 المقر لها ولورثته وما دام المدفع المقرحيا فالخيار للامين في ذلك ان شاء
 سلمها المقرح لها او ورثته وان شاء سلمها للدافع ويكون شاهدا عليه
 باقرارهما والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر بن سليمان في امرأة اعطت ولدا
 لها صبيا عتيقة وانحلته فخلها ثم ماتت ابنا هذا قبل بلوغه اثبت له
 هذه النحلة ويكون لورثته جميعا احررها للمربع اولم يحجزها للحد وهل
 للمرأة رجوع في هذه العتيقة بعد موت ابنتها كان بلفظ ثبات اولم يكن
 قال ان النخل العتيقة فارق الصبي للصبي قولنا اذا احرز لدا بوع فذلك

ثابت

ثابت على قولنا
 ثبت احرز له وفي
 وأهل الصبي ثابت
 واما الرجوع في العتيقة
مسئلة الزمان
 ان يك ان هذا النخل
 فيها جرد من احرز
 حان ان يحرر الصبي
 ويترك ان يستعاض
 او يثبت في جرد
 الكاينة والاشهاد
 ملكه تسليمه في ذلك
 او في التسليم والحد
 والارز والارز اعلم
 وتلق بعد ما اقر
 وقوله لا يضمن الام
 جسد وغيره اما
 ثم يضمن منه الخطا
 قال قد قيل يجوز
 لغيره لغيره اعلم
 في العتيقة رجل يملك
 له جرد من احرز
 ان حكم الشيخ في المرسول
 حاله فلا بد في هذا
 وكيف لا يكون كذا
 غيره فان كان القرط
 او لم يملك له ماله
 هذا المسافر المرسول
 او غير ذلك من هذه
 ام لا قال في المرسول
 حان ان يحرر الصبي
 فان بلغ عنها ويؤ

ام ان رتبة المرسوله . قال فهو المرسول له معه لا الى المرسول اليه وقد مضى
 في القول ايدى عليه لان الحكم به في كل موجب لجميع اخائه وعالم يخرج بعد
 هذه في حياته فليبره بعد وفاته الى امره بسلكه معه فانه لا الورثة
 المرسول اليه فكيف يدفع اليهم ما ليس لهم لا عن امره ولا باذنه ولا على
 ما يجوز في الامانة من ذلك . قلت له وان قول المرسول عندى قبل ان يبلغ
 المرسوله لم تكن هذه الرسالة لورثة المرسول المرسوله وكذا ان
 تمادت عن ذلك بعد ان بلغه عن جومات المرسول كيف القول في ذلك قال
 في لورثة المرسول بعد وصيته بوجهها او دينه ولا يجوز له في قول المسلمين
 ان يدفعها بعد موته الى من سلبها اليه في قوله واعد اعلم **مسألة** ومنه
 ومن قبض في احد شيئا هل فيه بعد ان اقرب به لغيره بعد قبضه فله ما و
 قبل ان يرد اليه وان لم يكن معه في حين على حال في منزلة القدر والامير
 وليس له ولا عليه . قال فالاختلاف في جواز في كلا الوجهين وان كان
 الاول ظاهر والثاني ترخيصا فالراي لازم له ما فيه تشديد في كل من
 قلت له وما معنى ايدى في قوله في القبض والرد قال نفسي في الرد
 منها ان يكون هو الانسان لا المارحة وحدها على لانفراد في هذا المكان
 فيصح عنه فلا يردان وليس كذلك لانه باق على كل قبض عنه وان يكن
 فيه فهو في جواز يد وان خص به كرها فله على ما هو في هذا في الغالب على
 اوهاه . قلت له فان لم يرد احد او ارسل به رسولا فاعطاه اياه ايعا
 بذلك ام لا . قال فبذلك انهما لا علم عند احد منه بدله لا يجوز ان يكون
 فيه على ما في الاولى من قول في راي جاز عليه فان جاز له في رايه
 لا دليل على ما فيه من ان . قلت له فان قلنا الشئ من يد على ما به يصعد
 فتعد عليه الخلاص في رايه به لا يجوز عندى ان يتخلص من ذلك الى من قصد منه
 على ما في قصده . قال قد قيل في غرضه ان لا يجوز له ان يسلم اليه ولحال
 هذه لانه غير العين التي قبضها منه ولا اعلم انه يختلف في هذا حكمه فيحسن
 عندى على هذا في مضموننا جواز ادائه لمن عليه لا عن رايه في غير قبض
 ولا من مخالفت الى غير ما قاله اهل البصر ولنا درونهم في الراي لما في من قلنا
 النظر والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان واما ان اخذ اللقطة او تركها فله ذلك
 جاز فان نقدها محتسبا رعاها جاز وان تركها فله بعد ورهله
 على الاملى واما الصبيان فالعطية لهم فائدت بغير اجاز في اكثر القول الا ان
 عطية الصبي من ذلك في اكثر القول لا تثبت له والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان
 اذا كان المستعير من عمله ولا يعمل هو يدينه وكان المستعير يعلم ذلك ان لا ضمان على
 المستعير على هذه الصفة التي وصفها كذلك كان الاجراء ثقات وغير ثقات

اذاعاب

اذا عاب
 رسول الله
 فكم اسقى
 وورثه
 ذلك من الظهور
 انقله واما الذهب
 ابن عقيب
 يكون صاحبه
 شاء اخذ من
 بمقتضى العصب
 في هذه الفروع
 فله ان يرضى
 الارض في يده
 لم يكن له
 وجرها في
 السكون
 بعض من
 اهل ان قال
 واما في الحكم
 في الحكم
 يكون ان
 من رضاه
 قال
 اعلم
 بعد ما علم
 على ما قاله
 على ما قاله
 عند ما قاله
 انما هو
 نقضها
 الامير
 العلم

اذا غاب واذا هم على غير ضيق منهم والى علمه **مسألة** سن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغضب شيئا بأكال ووزن مثل الورق والذهب والطعام وغير ذلك مما يبقى في ايدي الناس فاستهلك ان عليه مثل ما اغضب وذكره جده ووزنه وميكله وهذا قول بعض وقول كثير من الفقهاء ان تلف الغاصب من ذلك لا يطعمه وغيرهما ياكل ووزن فان شاء اخذ مثله او قيمته بغير التلف او اما الذهب والفضة فله مثل ذلك لانه هو القيمة واختلاف العلماء فيما اغضب شيئا من الثياب والفرش فاقصد او ابلاه او شقته فقال قابلون صاحبه بلجأ وان شاء ضمنته ذلك واخذ قيمته ثوبه وسلم له وان شاء اخذ ثوبه وما انقصه والقول الاول اصح والقول قول الغاصب في قيمة المقتصوب الا التلف ما يعضد مع يمينه ووزن اغضب جفا فزعمه في رصنه فالزرع له وعليه ضمان الحيت وقيل اغضب فسله فزعمها في رصنه فالجبار صحت الفسلة ان شاء فسلها وان شاء اخذ قيمتها لان الحيت تسلك الارض ولا يغدر صاحبه للوصول الى غيره له والفسلة قايمة العين وما كان قايمة العين لم تكن المضمومة الا في عينه وما تلف من مضمون بالبدل والقيمة ينقص البدل وغيرها وفوز القطن وغيره فلا اشجار حكم حكم الفسل لا البذر وكذا بذات المسكر وابداعه **مسألة** الشيخ عاوم محمد السعالي في هدايا النساء لبعضهن بعض من يوت أزواجهن اذا كن غير نقاس يجوز الاكل المتورع من هذه الهدية ام لا قال قال في معنى عذري انه يجوز على الاطمنة انما اذا اطمان القلب وسكن واما في الحكم اذا عرف ذلك انه من عند امرأة اخذته من بيت زوجها فلا يجوز اخذ في الحكم والاخذ بالاطمنة جائز وذلك اذا كان الشيء مما حرت به العازة بين جيران فيها وانه ما لم يخرج والعازة والى علمه **مسألة** الشيخ مسعود بن رمضان وجدت ان لاعرق ولا عرق لالعرق الغاصب ما معنى هاتين اللفظيتين قال لاعرق ما فسد وزرع ولا عرق له اي لا عا ولا مؤنة ولا اجرة والله اعلم **مسألة** الفقيه مهتابي خلفان وسبل عن رجل من بني جلد درهم ولم بعد لها عليه وقبضها الامين منه وكتب فيها وصلا على قولها انها كذا وكذا درهما على ما قاله وجعلها في حوزة فبعد مدة طلب الموقن الامين مخافة نقصانها على ما ذكرها صاحبها له ووجد هاتما العذر ووردها اليه وقبضها منه وبعثت عنده ما شاء الله فزلمة ثم رجع الموقن على الموقن قال لاني تركت الدرهم التي امنتك لها وجدتها ناقصة حقا اعطيتك اياها واريد منك نقصانها ابي على الامين اقامها قول الموقن حجة عليه في دعواه ويلزم الامين مئين اذا طلب منه مئتا ما خاها ولا تقصر في حفظها اما اذا يجب الحكم في ذلك قال قد ناقضت مضمون صفتك ومقتضى قصدك في

روى
 ج بعد
 من رتبة
 والى
 من المبلغ
 اذا
 ذلك قال
 سليمان
 ومنه
 يد او
 الامين
 ان كان
 في العين
 في الرق
 كان
 كان
 على
 يد
 يكون
 الاقرب
 منه
 من رصنه
 والحالة
 فيعين
 فيقصد
 فقلت
 فذكر ذلك
 الا ان
 بعد ان
 بها ان
 فالت

على نفسه ونقله الى فيما عليه فهو عبده ويحرره عنه وان كان اشتري له العبد بعين
ذلك المهر وقوله يحرقه غيره قول اخر لبعض الفقهاء قلست قال اشتري
جارية ما لم يصرق ويطيبها هل يكون وطئ حلالا لا قبل ان يرد المال او بعده
فالجواب فيها مثل الجواب في الثاني قبلها وايداع علمه **مسألة** الفقهاء من ان
خلفان في رجل ابت في وصيته كل مملوك يبقى بعد موته فهو حر لوجه الله ثم من
بعد اشتري خادما اعطاه ولد في حياته ونفق في الرجل يثبت عطاه المأدوم
لولده في حياته ام يصير معتقا مثلها بقية خلاصه الموصي يعتقه بعد موته
قال فلا يبرأ من دخول المملوك الذي اعطاه ولد في حياته منع حمله مما لم يكن
الباقيين الى بعد ما تدرجهم الوصية معهم بالحرية انما خرج من ملكه بتقديم
العطية فيه لولده المعطى اذا كان بالاعا فخرج عليه بها ولم يصح من رجوع
فيها على ابي وزاد له ذلك فعلى هذا من حالها فلا ارى الا بشوكتها وايضا فان
الموصي لم يخلص خادما مما لم يكن بعينه فبمع المنصرف فيه وانما هي مجردة بالباقيين
منهم بعد موته وهم يجهلون ان لا يبرأ من رجوعه حتى يمنهم وتلك ان لا يبقى منهم احده
ثم ان شوت حكم الوصية بعد موته لا قبل ذلك على ابي اشتري ما عرفت فيها قوله واعلم
فقد تأكد بالذي ذكرته من رجوع العطية وخرجت بها من حمله مما لم يكن
وشوت الوصية بعد صحتها بالباقيين منهم بعد ما تدرجهم الوصية على الموصي وان كان
مجهول ان ادهم غير معلوم بل ان الوصية قائمة بالمولد على ما ارجوا انه اكثر القول
واما ان كان الولد حيا فعطية الاب له في حال صباه غير ان يتر على ما ارجوا انه
اشهر ما قيل الا لا اراد له واذا لم تثبت العطية فيكون المملوك لنقل اعطاه
ولد الصبي في حياته حكمه مما لم يكن بالباقيين لما في بعد ما تدرجهم وخرجت من ملكه
بالعطية المتقدمة منه لولده اذ لم يصح شوكها وكذا ان كان لولده المعطى
بالاعا ولم يصح من ادهم حقه حتى مات ولد على غير رجوع فيما اعطاه ابا
فيكون سبيلا سبيل عطية ولد الصبي لان العطية لا تقع الا بالاحراز على
اكثر القول ولعلهم يتفرقوا باختلاف في شوته للولدا لانه ولو لم يجرع اذا
لم يصح رجوعه فيه في ما تحت ما ست على غير رجوع او مات الولد لان المعطى
وقيل موتها حدها على هذا رجوع عن العطية والاعطى باطلا لا لجنحة العطى
فيه وايداع علمه **مسألة** وعطية الولد لا ولا له الصغار لا تثبت في اكثر
القول لان يكون اعطاهم عوضا عما اعطى اخوتهم لباقيين فيجب ان يكون
الجاء لاختوتهم لباقيين ان ماتوا وانما اعطوا لهم ذلك وان ماتوا اخلطوا المال كله
وهموم وسائر الورثة لهم نصيبهم فزاد الى الذي خلطه المالك ولا تدخل عليهم
عطية الاولاد الصغار ولا اولاد الباقيين اذا سمي ذلك عن عوض مائة
اعلم **مسألة** ابن عبيدان واذا مات المعطى قبل ان يجرع المعطى
هل تثبت العطية فيما يجب **مسألة** قال قول لا تثبت العطية الا بالاحراز

وقول آخر

وقول آخر
المعنى وانما
اشترى رجل املا
هل عليه شبهة
من ذلك فقال
وقعت الصفقة
بذلك وعلى قوله
الطمان كانا غير
الرجوع وتضمنها
في قول بعض
بعض القول على
وايداع علمه
الغير منهم
وهو الاكثر وقوله
وردا اذا اشتري
ذات رجوع ما
ولا يكون شاة
فقال في هذا
المال وانما العتق
من ذلك ام لا
او اقل او غير ذلك
من ذلك فقي حوا
فيه وايداع علمه
الرجوع وكافة
حمله الفقهاء على ذلك
هذا من غير ما قال
عليه ذلك فلا
حجب من ان لا
ولا ياتي خاتما ولا
بالباقيين ان
لا تدرجهم الى
اعلم وايداع علمه
فوق على اوجه
فقال ما تدرجهم

وقول ثبت بعلمه العطاء وقول ان مات احدهما ثبت وقول ثبت عود
المعطي والانت عود من المعطى والى العلم **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله واذا
استقرى رجل مالا اصله حلالا بدرهم معصومة ثم اراد اخاصها بان يتخلص
هل عليه شبهة في هذا المال او على ورثته من بعده اذ لم يعلم ان هالكه يتخلص
من ذلك مقال اذا اشتراه لنفسه ونقد الدرهم المعصومة في المال لم يرد ان
تعت الصفقة بما فيها من عند السيد اربع موضع وقوعه على مخالطة الحق
تذكر وعلى ثوبه لا هل الدرام **مسألة** ان كانوا بالعين او خرج خرج الصلح
لهم ان كانوا بالعين في نظر العدول ولا ان يكون ثلث نصف
الدرهم ونحوها بالاختلاف والى العلم **مسألة** الشيخ احمد بن محمد في من دفع
في ثوب مفصوب انما لا ريب الثوب بنش الغرة ويأخذ بقوله قال لا
ينش الغرة على ثوبه بعض الثوب من جعله عليه ورثته فيه وقوله لا ريب
والى العلم **مسألة** وفلاؤه من دفع عشرة دراهم فخرها حقارت
الفرع ثم نقضت حق رجعت الى عشرة وذهبت قول له حجة المال ما بلغ
ومن اذا جلد بشف ما لا يعي ما لم يزد قال علي بن يقطين ان رب المال ان
دلت رجلا بشف ما لك فان حصل لك شاهد غيري شهدت عليه مع الحاكم
ولا يكون ثامنا والى العلم **مسألة** وفي رجل له ثوب فاطمعه او غيره
فقال له هذا مال فلان او من هذا المال ومن هذه القرية وانما عوف ان ذكر
المال ونكلا القرية فلان غير هذا الرجل الذي يريد ان يعطى الحق فاما اخذ
من عند امه لا قال يجوز ذلك وقد ورد به الاثر لانه يمكن ان يفسد شره
او اقل او غير ذلك واما اذا كان صاحب ذلك المال ميتا وقال وصيته هذا
من مال فلان ففي حوائج اختلاف كانا لوصي ثمة او غير ثمة فلذلك يختلف
فيه والى العلم **مسألة** الشيخ جاعد بن محمد بن عبد الله بن هبة في ما بها المهدى
اليه وكافاه بثمنها مع زيادة بعض الدرهم على ذلك ما لم يزد والى العلم **مسألة** او ما حوز
جعله للفقراء على يد اذ كان المهدى فقيرا ولم يتيقن من حرجه اعطاه ذلك ان
هذا من عند مكافاة له وهذا لا حل فيه واما اعطاه اياه حجة واحدة ايضا
عليه ذلك قال لا يبين ان ذلك باسا والى العلم **مسألة** الشيخ
جيب بن امان الامين صفته هو الذي يورث كل ذي حق حقه حافظا لامانة
ولا ياتى خائنا ولا يكون امين الخائين وصفته لا يكون امين الخائين ان
ياتى لمخائنته والامين يعرفها انها خائنة ومالم يكن كذلك فليس هو امين الخائين
لان يجوز له ان ياتى لشركاءه او مجموعي وليس امين الا يعرف كيف يورث
امانة والى العلم **مسألة** ومن وضع مع رجل شاة فاذا دعا الى حمله
فلم يحمله او وضعه بجارية فلا ضمان عليه وان لم يدعها الى حمله فعلى هذا ان
نقل متاعه من منزله او تحول الى موضع اخر او تحول هذا الذي وضع معه حث

انما مضروبو

يحول مناعه وان دعاها الى حمله فلا ضمان عليها اذا تحول ذلك المنزل وليس
 عليها ان يحول منه واصدا عليه **مسألة** واذا اعطت المرأة زوجها شيئا من
 صداق او غيره عطيها اليها من غير كراهية منها لذلك ولا تقيده فلا رجعة لها
 عليه في ذلك فان ادعت هذه المرأة انها اعطته بعير طيبه نفسها وخافه
 لما سألها كان لقول قولها وعليها اليمين بما ادعت وما فيها بينهما وبين اهل
 اعطته عند السؤال ونفسها طيبته بذلك لم يكن لها رجعة ولا تحمل لها ما ائتمنت
 وانما ائتمنت عند المطالبة انها كانت راضية عند اعطته وانما غير محبوب
 والآن رجعت فيما اعطت لاجل السؤال انه لاحق لها وما ان اعطته من مالها
 بعير سؤال لم يكن لها عليه رجعة واصدا عليه **مسألة** قال ابو محمد والامانة
 اذا لم يتبين المؤمن فختلف فغير خلاف لم يكن عليه ضمان واصدا عليه **مسألة**
 الفقيه ممان خلعان واماماسا لتعذر قبل المشتري اذا اشترى ضمانا
 هل يحوز التصرف فيه ويجوز بيعه بقوله منه مع علمه بذلك والتسليم من
 عطاه او بيعه او غيره ما وقرئ ان هذا ما يختلف الحكم فيه فان كان هذا
 الامين عقدا لشراء بالامانة نفسها فهو متعده فيها وضامن لها بل صاحبها
 محيترين قولنا ايضا **وكذا** في اخذ الامين ضمانا على رجل لا يصدق فيه
 وقبل ان يتنازع الحكم لم يشتره وهو اولى به فزجعه لان ان لم يقبله كان له
 ردعه عليه وتثبت له درهم وان تلف قبل ان يعرف اختياره تلف من مال
 المشتري الامين لا ضمان للمؤمن فعلى هذا يشبه عند ان يكون للعوطا
 والمشتري قول ذلك والتسليمه خصوصاً مع العلم بذلك من صار اليه بالتصريف
 الواقع فيه وما ان صح فيه ذلك بعلم المؤمن وجال ما يكون لما لا اختيار فيه
 فلم يحسن ثم اختاره من بعد فاحاف ان لا يكون ذلك لانه بطل حجة بسكوته
 عن طلبها اذا لم يكن له عذر بعد نزبه على ما ارجوا بلا حفظه في ضبطه ويجعل
 بعلمه وان كان لشراءه فالامين يصدق على نفسه لا على درهم الامانة ثم
 اخذ درهم الامانة بعد ذلك لم يضمن ما اشترى بوجه جائز وغير جائز فلا اعلم
 في هذا الموضوع للمؤمن خيار فيه وما يكون حكمه في شراءه فلا خلاف اعلم
 والتصريف فيه على هذا الحال جائز له ولغيره ممن مره اليه بوجه فلا وجوب قبوله
 والتسليم به ولو علم ان الامين وافق ما اشتراه ويكون الشراء لم يتصرف
 فيه معاشاء ولا دفعه لا ما بان في معنى ما سالت عنه ووجه الفرق فيه
 على ما اوضحناه فلا فرق للافتراق معاشه واصدا عليه **مسألة** الشيخ
 محمد بن ممدادات الامين لا يجوز له بيع امانته ولا قسمها على الورقة اذا كان
 في الورقة ايتام او امر لا عقل له وانما الوجه في ذلك ان يقيم لبيته او لا
 عقل له حاكم وحكام المسلمين وكذا اذا لم يكن لها وصي من قبل ايها الشخص
 قسم الامانة ان كانت مما تنقسم بالكيل والوزن او حصص بينهما الشخص
 مما لا تنقسم بالكيل والوزن فيبقى حق البيته او امر لا عقل له وان كانت

الورقة

في

الوقت بلغا عقلا وأمره ببيعها أو قسمها جزاء ربيعها وإلا سلمها إليهم كالم
 وأما إذا كانت الأمانة في مندوس كبير لا يقدر السارق على حملها إلا بعد ساعد
 على حملها فهو عند عجز الملائمة إذا كان مقفولا ومفتاح القفل عنده ولو لم
 تقفل المفتاح نفسها وإن كان الصندوق قد عثر على حمل السارق فغير مساعدة
 له فغير على حمل فليس هو عند موضوع حفظ للأمانة إلا أن يكون الصندوق
 في موضع مقفول يقفل والمفتاح عند الأمين ومع ذلك من عليه وثقا است
 المسلم ولم يكن ذلك الموضوع مفتوحا في عيبه الأمين وأما إذا كان مفتوحا
 وبجانب من يمينه فلا يؤمن فإذا كان ذلك كذلك فهو مقصر عند في حفظ الأمانة
 فإن ضاعت أو ضاع شيء منها فإخاف عليه ضمان ما تلف منها بسبب تقصير
 وأما علمه **مسألة** وجاز تسليم كل شيء إلى اليد التي أعطت وبإزاء فقص
 ذلك إلا أن يبيع عند النقص غضب ذلك الحق فيه مع اختلاف قول المحققين
 منه إلى إيجابه وقوله لا يتسلم إلى من قبضه وأما علمه **مسألة** الصبي
 ومن وجد في العمل ساقا دميته وهو قد تم منه تركه العمل فوجد حديد بطلته
 ذهب لم يكن هذه البطلته قال إن كان هذا الصوغ مرفوعا إلى الجاهلية
 فهو في لفظه وفيه تحس وإن كان مرفوعا إلى المسلمين فإنه من لفظه البطلته وأما
 العلم فأورد به أن يدفن وأما علمه **مسألة** الشيخ سعيد بن أحمد يشارك
 الكندي في التأخر إذا كان يطرفه كثرة الناس فلفظا أمره وحصره درهما يكون
 هذا للتأخر لم الفقير لم كيف ذلك **قال** على ما حفظناه فلا فرق أن كان
 الذي لفظه من حانوته في موضع مباح للمدخلين فيه فهو من لفظ البطلته
 وهو وغير سواء وإن كان في أوجيته وقفه فهو له وإن كان هذا اللافظ فقرا
 حاز له أخذها بعد نفعها على ما يجب على من يقول بذلك وهو أوجب إلى
 وأما علمه **مسألة** الصبي من كان في أرضه بقعة لغير لا يعرفها المرحوم
 وإن كانت محتلطة بأرضه فعليه أن يخرج مرجع أرضه ولا ينتفع منها شيء
 وقال قال يخرج في أرضه مقدار البقعة التي هي لغير ويحتاط في ذلك فإن
 وجد الحاكم أخرجهما حكم على ما رواه الحاكم وجوب الزرع وأما علمه **مسألة**
 وعن امرأة تركت لزوجها صداقها فلما حضر الموت أوصى لها صداقا فإن كانت
 تركته عطلت منها لهما ثم أوصى لها به في مرضه أورثه لهما فهو لهما وإن كانت
 تركته لم يخرج مطلب وطابت نفسها ثم أوصى لها به أورثه عليها في مرضه
 فذلك لا يجوز لها لأنها لا ورثة ولا يجوز لها في صحة ولا عرض ولا عطية عند
 الموت وأما علمه **مسألة** أبو سعيد عن المساج في الأطلاق والتمار هل يجوز
 للفقير الفقير فقال **قال** إذا كان له قيمة وكان غنما له ما لا يرجع إلى مثله
 فهو للفقير والفقير وما يرجع إلى مثله ولم يكن به صفة يعرفها فهي للفقير
 ودول الغني ويوجد عن ابن عبيدان وأما الزوج الخارب فلا يجوز أخذه لعنف ولا

صاحبها فيها يحى بهذا الذي عرف المسرفة في بدال سارقان يكتم ذلك لانه قال
 ان سائل فعلين ان يجمع وان طلب منه ان يشهد مع الحاكم بشهادة ان ماله
 فليس عليه ان يجمع وحيث الوجوب والامانة **مسئلة** اصبح وزاعما
 رجلا ايضا فظلم المعطى بعضها ورجع اليه في الجانب الاخر ورجع المعطى
 حتى عطيته التي رجعت فيما لم ينطله لعدم لاه قال يقع في ان هذا التراب
 اجرا لا باقى منها والامانة **مسئلة** ومنه للمريض اذا اعطى وارثا واجبا
 شيئا من الموضعين عليه وما است اوجبى يكون هذه العطية منزلة القضا
 ويجرى فيها ما جرى في قضاء المريض فيكون خارجة عن عطية المريض التي لا
 تنبت في الموضع كيف ذكره قال هذا قضاء في المرض ويجرى فيه ما جرى
 في المريض ونقصه وانما هو الاصح المريض وكذلك يجري لا اختلاف في الامارات
 ورجع المال للوارث تقول للوارث ما لهما لك فلا ينقض والتمام وقول ليس
 للوارث ينقض والامانة **مسئلة** من متبقة فتدعى سالت ابا القاسم
 سعيد بن رضى وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية زاهد الى
 من يملك المصارى قبل اسلامه وقد اهدت اليه ما يرام وله امرهم على
 ما بلغنا وقيل ذلك فان يكونوا او نكحوا فيما اخذوه متعدين فيما اتفقوا
 فقد قبل منهم الجارية فزاد بهم واغنا حل الملك منى لدمه وظنق اساءوا لهم
 في بئى دمهم فزاد حتى يصح لرق فقد قبل رسول الله ذلك من فراغ طاعة عن
 حكم الله ولم يسل عن كمال ذلك ولا كيف صحه رقما ذله بعد حرمته ولا التعدي
 فيه **مسئلة** قال ولوان رجلا قال رجل اعطى ذاكنا ركب عليها
 الفارس وكذا فركب عليها وطلب منه الكراء انه يحفظ ان عليه الكراء
 ما لم يكن قال له اعرفي وعمر تصدق على رجل شئ فقال خذ هذا فكلوا
 خذ فاشترى به طعاما فكلوه فاذا تصدق به عليه ومكنا ياه حازل ذلك
 صار اليه ان يفعل فيه ما شاء وان قال اشترى هذه الدراهم كذا وكذا فكله
 او اكتسبت لي كذا لا ما اوم لان الامر لغيره معنى في ذلك والامانة **مسئلة**
 عن الفقهاء من ان خلفان وفي امرأة طلبت فراولهاها التزويج فامتنعوا الا
 ان تعطيهم شيئا فمال فاعطتهم على هذا الشرط هل ثبتت هذه العطية
 وما رجع فيها لاه الجواب لا ادري ثبوت هذه العطية منها ولا ولياها
 على الشرع عليها الا ان يزوجهما بكنفها الا بذلك وليس على ذلك اجر ولا لهم
 ان يمنعوا عن تزويجها بكنفها خصوصا اذا كان ما مؤنا عليها وما للتقصير
 فيما يجب عليه لاه فاذا لم يصح ثبوت العطية على ذلك فلا شك في جواز التزوج
 في تلك العطية من غير ثبوتها فيها عندك والامانة **مسئلة** وعنه ان
 الحد ليس هو كالحقة لانه في تزويج امته ابنه بل هو كغيره من سائر الاولياء

وان لا
 على العطية
 على علم
 العطية
 في مرضه
 في الزوجة
 على علم
 عطية
 عطية
 ما بعد
 اوله
 عن الزوجة
 صاحبها
 مسئلة
 ما قبل
 الزوجة
 كانت
 قد ك
 بومها
 شيئا
 مد و
 سنة وار
 بقوه
 من الخص
 ين
 الف
 ما ار
 ما وك
 زوات
 مات
 فقال
 سليمان
 وعن
 وطلب

كان جاهليا لم يكن قالسان كان المال الذي وجد في الكثر محصوا ومسكوا
وكان الكثر غير جاهلي فقول حكم لصاحب المال ان كان يسكنه بنفسه وان
كان يسكنه غيره فحكم لمن يسكنه ان ادعاه الساكن في ذلك الوقت وان لم
يدعه فحكم لمن كان يسكنه فله وقول حكم من زلنا للقطعة كان مسكونا
او غير مسكون وان الكثر جاهليا وكان عليه علامة اهل الكفر فقول هو
لمن وجد ويخرج خمسة لبيت المال كان ظاهرا وابطنا كان في مال يسكنه احد
اوله يسكنه احد وقرره لمن سكن في الموضع الذي وجد فيه هذا الكثر
المجاهلي فعملوا ولم يذكر ابطنا ولا ظاهرا وقول ان كان باطنا فلي وجعه وان
كان ظاهرا فعلى محمد بن يحيى ان يكون غنرنا للقطعة وابداع علم
باعدل الاقوال **مسئلة** افراملي واما في امر فلا تثبت عطية لوارث
واما لغير لوارث فغير اختلاف بعض انزلها غنرنا الوصية وانبتها لم
الادخولت من الثلث وبعض اطلبها وابداع علم **مسئلة** وقيل فمن اهدى
لجل فادعاه انه انما اهدى له ليكافيه على ذلك فقال عز قال ان يقول قول
في ذلك مع ميمنه ولعل على المهد علي بن برز علي بن هديته او يعطيه فتمتها فان
كانت الهدية قائمة فعيلان برصيه ولو شاء واضعاف فتمتها فان كانت
قد تلفت فانما عليه فتمتها سواء كان اهدى غنيا او فقيرا كان المهد اليه فقيرا
او غنيا وقول عز قال يعتبر ذلك فان كان مثل المهد في العرب والمعارف
بيننا سارنا عهدا للمهد اليه ليكافيه مع وفاء من ذلك كان عليه في الحكم
ان يكافيه على ما قبل وقد قيل ان كان ليس مثل ذلك وليس ذلك معروف
فيما بيننا فليس عليه حكم مكافاة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اهدى
الكم يدا فكاوه عليها فان لم تجدوا فأتوا عليه وقال عز قال ان لا يحكم
عليه على كل حال ويستحب لمان يكافيه وابداع علم **مسئلة** عز الفقير اخل
لفظ لقطعة والادارنا اخذها لنفسه المذكور لم يفضل لذلك اذا كان فقيرا محتاجا
وابداع علم وما لنوفيق **هـ**

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

غنت القطعة الثالثة وكتاب باب الآثار والمجاهد واحكامها
 وفي المداير وما جاء فيها وفي الصوم وانشائها وفي الامامة والقاضي
 والوالي والشارع وفي الاحكام والديانة والدين والدينون وصيغها
 والامانة وفي الصلوة واحكامها وفي الدينون وصيغها
 وفي الصلوات والامانة والدينون والدينون وصيغها
 الصلوة والمخلصة والمفضل وفي الطهارة وصيغها
 وفي الطهارة والاحكام والفقهاء وصيغها وفي الشقة
 واحكام القسم وفي البيوع وصيغها وفي الزهراء
 واحكامها والامانة والوديع والعارية والقطعة
 والسرقة والعصب وغير ذلك مما ذكره
 وكان عامه يوم شادس شهر شعبان من
 سنة ثمان مائة الف الف الف الف الف الف
 مقسم الصوفي ركة تمامه
 في سنة ركة السراجل
 عند الامام محمد
 الصوفي قاسم
 في سنة ركة
 في سنة ركة

حُرِّمَ التَّبَعُ وَانْقَضَا وَفَعَلْنَا مَا وَجَبَ
 رَحِمَ اللّٰهُ مِنْ قَبْلِ وَرَعَا مَنْ كَتَبَ

در حکایت
القصص
القصص

مغارة المدحمة. عند بقعة الرعدة. غاصد الأرباب الخوف. فوارق

لي في ابتداء مدحك يا غريب ذي سلم
 يا الله من في شرفي طلقوا واطفى
 ورفعت بصوتي في ارضي ورفعت
 ورفعت لهم هذا الذم على فحري
 يا سعد ما ترى من سعد يطرقني
 هل ترى في عيني ان يحسوا عذري
 فافاض مني فاطا القلب اذا سمعا
 يا معنوي فهدوني نحو رهم
 واستطردوا خلد من عندهم فلكست
 وكان غرض القوي يا نعا فذري
 واستخاروا العيني متى في حاربي
 والبيش هار لي بالجد حين راى
 فابلههم بالوقوف السليم من حاربي
 وما ارونو النقا تا عند نقرهم
 انقروا في فتاوت في شما يلههم
 قالوا انرى لك حاربا بعد قتيبا
 فالجنى البشر والتغير مع قصر
 فوحش بملوا السرى وقد حفصوا
 نزهت لفظي عن خسر فلههم
 حذر والى مماع العذل وانزعوا
 وزاداهم عند اعدائي وذي
 ليلى في ملو زعيم شقي اى

وَمَا مَنَعَتْ إِذِ ارْجَوْا سُعُورَهُمْ • وَقُلْتُ يَا إِلَهَ الرُّسُلِ أَتُظْلِمُ
هَؤُلَاءِ الْعُذْرَةَ نَعَمْ • وَجَدْتُ قُلُوبَهُمْ قَدِ انْزَعَتْ وَرُزِقَتْ
قَالَ الصُّبْحَةُ قُلْتُ صَبْرِي مَا يَرَا جَعَلِي • قَالَ اخْمَلْ قُلْتُ مِنْ تَقْوَى صَدْرِهِمْ
تَوْشِيحُهُمْ مَلَأَ ذَلِكَ السُّعُورَ إِذَا • لِقَوْهُ طَبِيعَتُنَا بَشَرَهُمْ
شَهِدْتُ أَظْلَمَ أَقْوَالِي وَإِنْ هُمْ • أَهْمُ الْوَسْطَى إِذَا فِي صِفَاتِهِمْ
أَعَاوِلُ النَّاسِ فِي حَيْثُ الرَّقِيبِ قَدْ • إِذَا انْشَبَطَ أَمَلِي بِقُرْبِهِمْ
وَأَقْبَهُ مَا طَالَ تَدْلِيلُ الْبَقَاءِ بِهِمْ • يَا عَاذِلِي وَكَيْفِي يَا إِلَهَ فِي الْقِسْمِ
خَشِرْتُ إِنْ خَرِبَ فَرَحُ امْنَعِ اعْطَانِي • قَوْفُ اجْنُدْ شَرَفُ قَوْلِي شَرَفُ
يَا عَاذِلِي أَنْتَ مَحْتَوِي لَدُنِّي فَلَا • تَوَارِبُ الْعَقْلِ قَوْفُ اسْتَعْدِ حِكْمِي
جَمْعُ الْكَلَامِ إِذَا لَمْ تَعْنِ حِكْمَتُهُ • وَجُودُهُ عِنْدَ هَلِ الْغُفْرِ كَالْعَدَمِ
إِنِّي أَنَا قَصَبُهُمْ إِنْ أَرْمَعُوا وَنَاوَا • وَجَزَعُ نَسِيمِ الْإِثْرِ عَيْنُهُمْ
الْمُزَاحِمُ بِصَدْرِ الْمَذْجِ لَهُمْ • الْمَاهِذُ إِذَا صَبَرُوا وَكَمْ الْمَرْءِ
قَوْلِي لَهُ مُوجِبٌ إِذَا قَالَ اسْتَفْهَمَهُمْ • نَسَلْتُ بِنَارِي نَوْمَ قَدَرِهِمْ
وَكَمْ مَغْرَضُ مَذْجٍ قَدْ هَجَوْهُمْ • وَقُلْتُ سُدُّوا عَمَلُ الْقِيَمِ وَالْهَمِ
عَفْتُ الْقَدَرِ قَدْ لَمْ يَسْتَنْ بَعْدَهُمْ • الْأَمْعَاطُ أَغْصَانُ بَذْرِ سَلَمِ
طَابَ الْبَقَالُ تَنْشُرُ بَعِثُ السُّعُورِ لَنَا • عَلَى الْبَقَاعِ عَمَلُ فِي ظِلِّهِمْ
يَكُلُ بَذْرِ بِلَالِ الشَّعْرِ خُسْدُهُ • بَذْرِ السَّمَاءِ عَلَى السَّمَاءِ فِي الظُّلَمِ
وَأَفْتَرِجْنَا حَا هَلَا مَعْرِفَةٍ • فَلَنَا ابْتِرَافُ بِلَا مَعْرِفَتِهِمْ
لَمَّا الْكَيْفِي خَذَهُ الْغَنَاءُ حَضْرَتُهُ • قَالَ الْعَوَادِلُ يُعْضَا إِلَهُ لَدُنِّي
ذَكَرْتُ نَظْرَ الْمَلَأَى وَالْحَبَابِ لَهُ • لَا عَمَلُ الظُّلَمِ بِقُرْبِهِمْ مِنْهُمْ
وَقُلْتُ بِرَدِّ قَوْلِي مَوْجِبُ كَيْفِي امْتَلَأَهُ • بِالْمَوْجِ قَالَ قَدْ اسْتَمْتَعْتُ وَأَرَمُ
وَأَسْوَدَ الْحَالِ فِي الْغَمِّ وَجَسْتِهِ • لِي مُنْذَرٌ مِنْهُ بِالتَّوْحِيدِ لِلْعَدَمِ
يَا نَفْسُ لَا تَقِ عَنَائِي قَدْ لَمْ يَجْلِي • مَتَى وَلَمْ تَقْطَعْ أَمَلِي وَصَلْتِهِمْ

وَمَا مَنَعَتْ إِذِ ارْجَوْا سُعُورَهُمْ
هَؤُلَاءِ الْعُذْرَةَ نَعَمْ
قَالَ الصُّبْحَةُ قُلْتُ صَبْرِي مَا يَرَا جَعَلِي
تَوْشِيحُهُمْ مَلَأَ ذَلِكَ السُّعُورَ إِذَا
شَهِدْتُ أَظْلَمَ أَقْوَالِي وَإِنْ هُمْ
أَعَاوِلُ النَّاسِ فِي حَيْثُ الرَّقِيبِ قَدْ
وَأَقْبَهُ مَا طَالَ تَدْلِيلُ الْبَقَاءِ بِهِمْ
خَشِرْتُ إِنْ خَرِبَ فَرَحُ امْنَعِ اعْطَانِي
يَا عَاذِلِي أَنْتَ مَحْتَوِي لَدُنِّي فَلَا
جَمْعُ الْكَلَامِ إِذَا لَمْ تَعْنِ حِكْمَتُهُ
إِنِّي أَنَا قَصَبُهُمْ إِنْ أَرْمَعُوا وَنَاوَا
الْمُزَاحِمُ بِصَدْرِ الْمَذْجِ لَهُمْ
قَوْلِي لَهُ مُوجِبٌ إِذَا قَالَ اسْتَفْهَمَهُمْ
وَكَمْ مَغْرَضُ مَذْجٍ قَدْ هَجَوْهُمْ
عَفْتُ الْقَدَرِ قَدْ لَمْ يَسْتَنْ بَعْدَهُمْ
طَابَ الْبَقَالُ تَنْشُرُ بَعِثُ السُّعُورِ لَنَا
يَكُلُ بَذْرِ بِلَالِ الشَّعْرِ خُسْدُهُ
وَأَفْتَرِجْنَا حَا هَلَا مَعْرِفَةٍ
لَمَّا الْكَيْفِي خَذَهُ الْغَنَاءُ حَضْرَتُهُ
ذَكَرْتُ نَظْرَ الْمَلَأَى وَالْحَبَابِ لَهُ
وَقُلْتُ بِرَدِّ قَوْلِي مَوْجِبُ كَيْفِي امْتَلَأَهُ
وَأَسْوَدَ الْحَالِ فِي الْغَمِّ وَجَسْتِهِ
يَا نَفْسُ لَا تَقِ عَنَائِي قَدْ لَمْ يَجْلِي

يثبت من ذوق الغيرة يسمى إن لم ير ساء عنهم قسمي
 ومن عداقته الشيب في قلبه حسن الخلق المختار من شيعي
 محمد بن النجاشي الأمين الواثق السؤل خير في إظهارهم
 عين الكمال كمال العين في سنة يا عكس طرف من الكفا عنه عني
 ابتدع المديح لدا وصف المديح وفي نظم المديح خلاصة
 كريت مديح خلا في الزائد الكرم ابن الزائد الكرم
 ومنه في كلامي بعثته لو لم يكن ما مني يا علي الأمام
 فعلمه وأمر الزهد فأسبه وحلمه ظاهر عن كل محترم
 ووسع العدل منه الأرض فاحتج بحلته لا عند من العدل والديم
 أرايه تمت لا نقص ينحليها والوجه مكمل في غاية العظم
 قالوا هو المديح في القبول يظهر في ذلك نقص وهذا كل القسم
 وأشوق لأرب له بلا كذب شطرنج في قسم تطير من زمرة
 والمديح في التمر كالعز وصرار له فقل لهم من كواشيتهم بزمهم
 ودر شمس الضحى للقوم خاضعة وما يوسع تلميح برلكهم
 سنان قد استهوا شين في فيه لنا بستم وعطا كالرف في الذيم
 له انصاحهم في مديحه بالقة شنف عا يا طيب النعم
 وإن ذكرت زمانا صاع وعري في غير خصيل مديح حسن فالتدني
 نوار المديح في وصفه شنف منها الصفا فاستأوى في شمم
 بالغ وقل خلا بالور للوحي والشهب قد مدت في غير الذمم
 لو شاء اعرف من ناواه مدله في البر عز منج فيه منظم
 بلا غلق إلى السبع البطاق مدي وعاد الليل لم تحفل بصحبهم
 سهل شديد لم يا مغنيين عدا تالف في العطا والدين والعظم
 لا ينفي الخير من انجابه ابتداء ولا يشين العطا يا من والتامر

والعز في السيرة افعال اليه وكثر . حب الانام بوز غير منصرف .
هذه تاديبه وازداده عظما . في مهدة وهو طلق عظيم .
تخوذ وادب بوز ورحب . لم يستحل ان يعكس ثبات القدم .
ما واصل العز دخلت بوزمة . جدي وعقد لسان بعد ارضي .
من اعندي فعند ان يشا كلد . لحكمة هو فيها حذر مشقم .
جمع الاعادي بضم يفرقه . فالحق للاسرو الاموات للضم .
سناه كالزوان ابدا اطلاق وحى . والعزم كالبرق في تفرق جمعهم .
ومن اشارته في الحرب كد فرم . الانصار يعق به فازوا بضرم .
توليد نصرته من ابطاله . ما السبعة الشب ما وليد ملهم .
قالوا طول الجاد السيف قلت . لئلا السن تكتي عن الكرم .
اكرامه وعطايا . راقته . سحبة ضمن جمع فيه ملتئم .
ايجابة بالعطايا ليس عليه . وسلب المن منه سلب محتم .
هذه تسمية حالي به صلحت . حيا وميتا ومبعوثا مع الاسم .
او جزر وسلا ذلك لا يات عن مدح . فيه وسلا مكر يا فاصد الحرم .
بلحجر ساد فلا يند يشاركه . حجر الجبابرين الواضع للقيم .
تضرع ابواب عذب يوم يغتهم . بقاء بالفتح قبل الناس كلام .
فلا اغترض علينا في محبت . فهو الشفع ومن رجو يعصم .
وما لنا ورجوع عن حماه بلح . لنا رجوع من الاوطار الحشم .
تربت الحيوات السلام له . واليت حق الجاد الحق في الام .
محمد احمد المحمود منعت . كل الحمد تبيين اشعارهم .
ووصفه لانه قد جاء تسمية . فانه حسن حب اقرارهم .
ابدا اخلاقه ابدا ع خالفه . في رغب الشعراء فابح هاهم .
والخير مائله والعقوجا ورة . والعذر جاسه في الحزم والحكم .

الحق محضر جميع الانبياء به فالجزء ينعو بالكتاب للعظم
 ويتم ويصير بروف من قبل الله وانظم حنايتك عقدا غير منقسم
 يسر لادب على لقمان حكمته ويات ترشيدته في نور والقلم
 به العصا امرت عز الصاحب موسى وعلمه قد بحث عنوان محرم
 كذا الخليل ستم بهم الدعاء به اصاهم ونحي من حشر دارهم
 شملني بظن مدحني فيه مستظم ياطب مستظم فيه ومستظم
 والله العزالي ان يمدني كفوفهم فاقموا نيتك من جهم
 وفي الوعي زاد فوالس القاسكار من العبد في محل النظم بالكلية
 واودعوا للثريا اجسامهم فقلت شكوى يخرج الى العفان والرحم
 والبعض ما توافي التوفهم واظروا والشم قد قتلهم عند موهم
 وكلما العروة حلد لس مذبذبا تعقيد ادرى بعفهم
 وفدة باخترع سائر الف مذبذبا برفسه وراس كل كمي
 وصحة بالوجه البصر يوم ري كرفسوا من بدو في ربح الظلم
 ولا يظفهم والسيف من اجسامهم من حسن اتاعهم
 كما اهاهم احدثا ومهددة ونومها وارزانه في سبي فهم
 هذلة تراد ايضا محافهم في كل عتوك من بطش فهم
 ما العودان فاح نزلوا شدا يوما باظيب من تفرع وضعهم
 من ذابناهم من ذابناهم من ذابناهم في حلية الكرم
 تعيد فضله من ذابناهم علما وروفا وشوقا عند ذكهم
 نعم وقد طاب نعل الشيم لنا لا ندمر في آثار ترهم
 تعطف الجرم ايدوا المذنبهم والجرم ازال في ابواب صفحهم
 تحمون مستدعين العفو اظروا ويحفظون وقاهم حفظ ذهم
 طاعا ثم ظهر بعضيان قد هم له اعلو فحانسه مذكهم

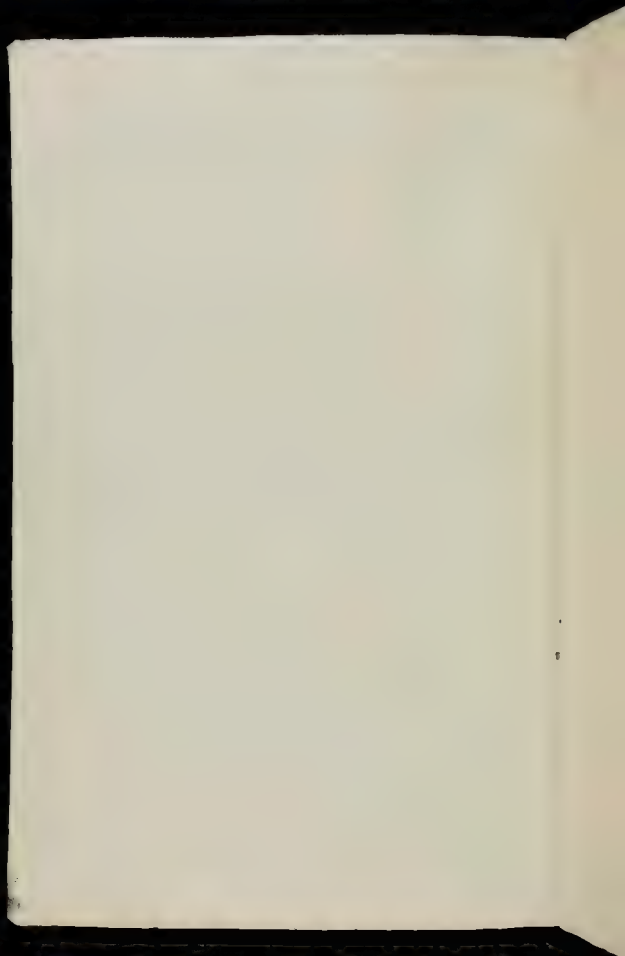
في معرف

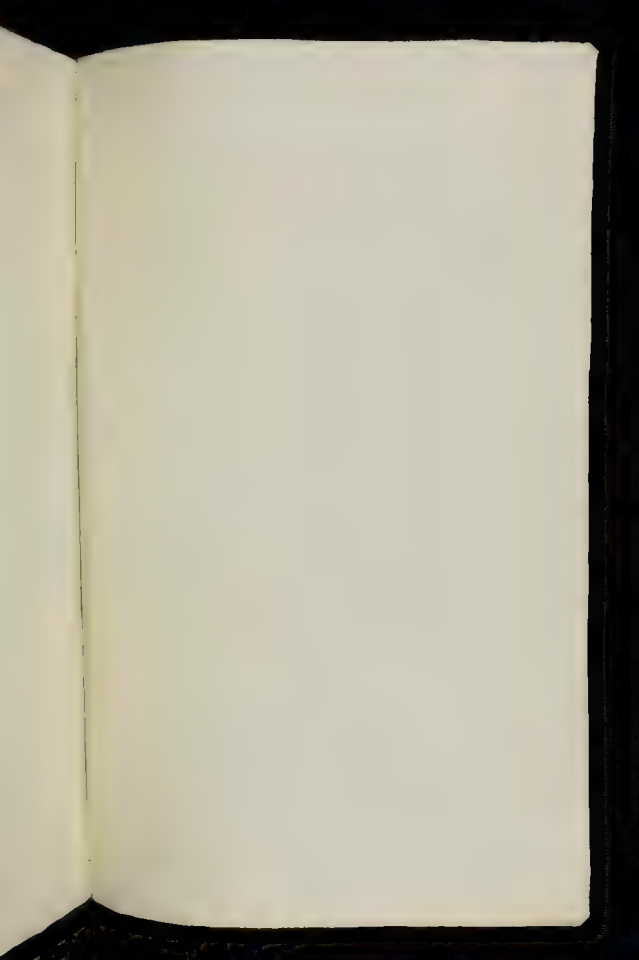
في معرض التماس ان رمت المذبح فقل لا عين فهذه سوي الكرم وفهذه
 هم معشر سوا جود اسفاه حيا فاحضر العشر في اكافارهم
 نورا لبقا لذي التور من نالهم ولما على تساع في عليهم
 جمعت مؤلفا فيهم ومختلفا مذعوا وقصرت على اوصاف شجرهم
 فغير مناج ان كثر بعد من في سبوق جليهم مع مؤصلتهم
 نعم ترصع سفري واعنت همي وكرم ترفع ذري واعك غمي
 سحجي ومنطوي قد اظهر حكمي وضرت كالعلم في الغرب والعجم
 تسميط جوهرة بلعي يا خسر ورشف كونه برزوي اجل طي
 لان مذبح رسول الله ملتم في فيه ومذبح سواه ليس من لرون
 اذا تراوح داني والقررت له بالمذبح فرب وتعالى من النعم
 ورئت في كلبي عزيت من قسي اذيت من حكمي خلت كل في
 في المعاني جنود في السديع وقد عزيت منها المذبح فيه كل كمي
 فهو الجار الى الجات ان عزيت يونه بقول سابع النعم
 تالف اللفظ والمعنى مذحبه والجسم عند ريع الزج لمزج
 واللفظ والنون في اوصافا متلفا فما يكون مدعي غير مشج
 والنون رصع مع المعنى تالف في منجه فاق بالذبح في الحكم
 واللفظ باللفظ في التأسيس مؤلف في كريت سكا في المذبح سمي
 فمكن بقي لا في خفية حصلت لكن مذحبه قد انارت سمي
 وقد امت وزال الخوف متحذفا نحو العدة ولم اخف ولم اضم
 واحضر سور عيشي حين ذبحه بياض في من زرق العدة حتى
 وفلت ياليت غوي يعلمون بما قد نلت في الخطوف بافتابهم
 يارب سهل طوعه زيارته فقل ان تعزوني شدة اهرمو
 حتى يبت بدعي في محاسنه حسن ايمان واسدواني حجازهم

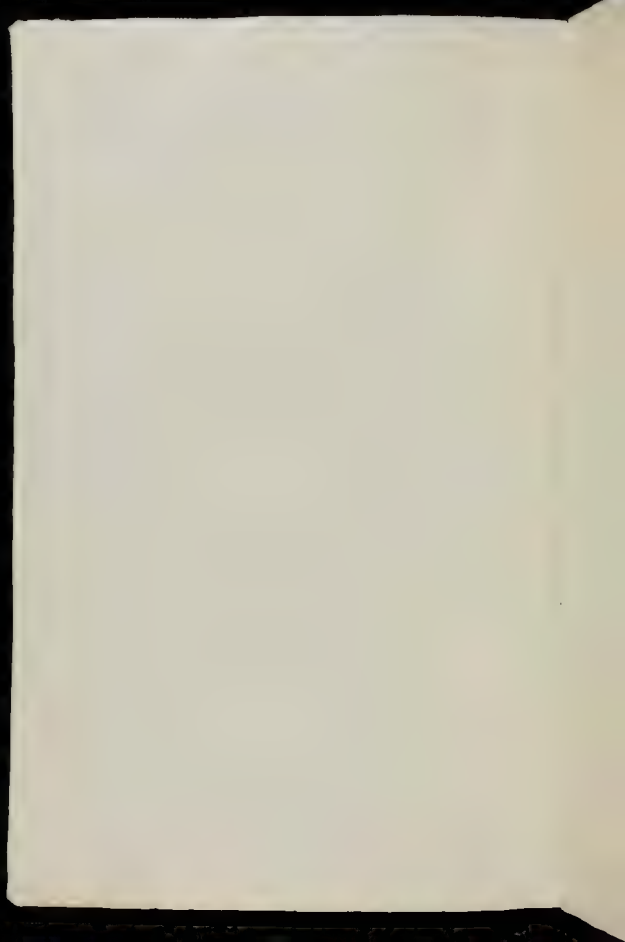
وقد عرّضنا في شوق والدروع لها على ما رخصت في صيغة العزم
 فإن أوقف عظمه في محضه لم اختر من بعدهما من كبد مختصه
 وفي مراعاة ما اذعن من طلبه إن لم اصرح فلم اخرج الى الكلام
 وقد صرح عقد ينافي في مناقبه وإن منه ليعجز غير سحرهم
 ثم ما واه أنواع البديع به لكن تزيد على ما في بدعهم
 حتى يندلج به ارجوا التحاكم من دار الخيم وهذا حسن تحت مسمى
 الأنواع البديعة التي شملت علمه القصيدة الغر على الترتيب برأى الاستعداد
 الجاس المطلق والمركب الجاس المنفرد الجاس المنديل واللاحق الجاس العام
 والمعرف الجاس المحض والمخوف الجاس المفضل والمقلوب الجاس المعنوي
 الاستعداد الاستعداد الهزل الذي يراجه الحجة المقابلة
 الاقتضات الاقتضات الاستعداد الكف والشدة المطابقة التواضع
 التخيير الإيهام رسال المثل التكملة المراجعة الترجيح تشابه الاطراف
 التغاير التذليل التعويض الموارد الكلام الجامع المناقضة
 رد الجرح على المصدر القول بالموجب الذم في معرض المدح الاستثناء التخيير
 التقييم تجاهل العارف الأكفاء رعاية الظيرة التمثيل التوجيه القسم
 حسن التخلص الاطر العكس التزديد التكرار المذهب الكلاوة المناسبة
 التوسيع التكميل التفرقة التطوير التشبيه التلميح تشبيه شيئين بشيئين
 الاستحسان التفصيل التوارد المبالغة الاعراق الغلو ائتلاف المعنى
 مع المعنى نفي الشيء بإيجابه الإيغال التهذيب والتأديب ما لا يتحيل
 بالانعكاس التورية المشاكسة الجمع مع التقييم الجمع مع التفرقة الاشارة
 التورية الكناية الجمع السلب التقييم الاجازة الاشتراك
 التصريح الاعتراض الرجوع الترتيب الاشتقاق الانفاق الابلاغ
 المماثلة صرخة والحاقة بالكلية التزديد الترجيح العنان السهم
 المقلوب التبليغ الارذاف الابلاغ الاشارة سلامة الاختراع التفسير
 حسن الابلاغ الموارد الايضاح المقدم النسق التعدد التعليل
 التعطف الاستدعاء الطاعة والعصيان المدح في معرض الذم البسط
 الاتساع الجمع المؤلف والمختلف التعريض التزريع الجمع التسمية

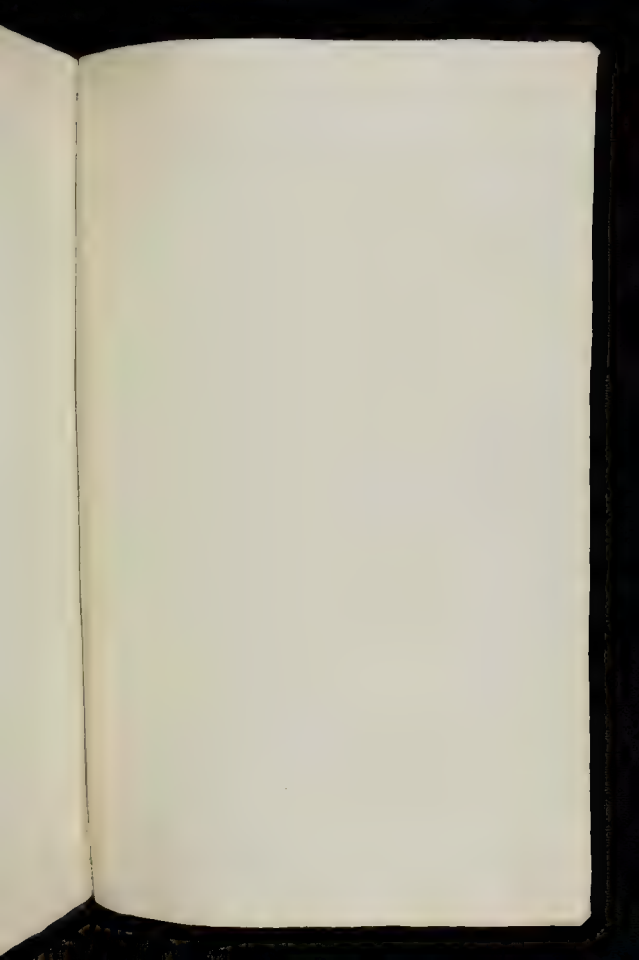
الالتزام المراجعة والتحسين والتحسين المجازة اختلاف اللفظ مع المعنى
 اختلاف اللفظ مع الوزن اختلاف المعنى مع الوزن اختلاف اللفظ
 مع اللفظ التمييز الحذف التدرج الاقتباس السهولة
 حسن البيان الإدماج الاحتراس براعة الطلب العقد المماواة
 حسن الختام ثم ما حدثت بعد العلم الفقه عظامه يوم سبحة

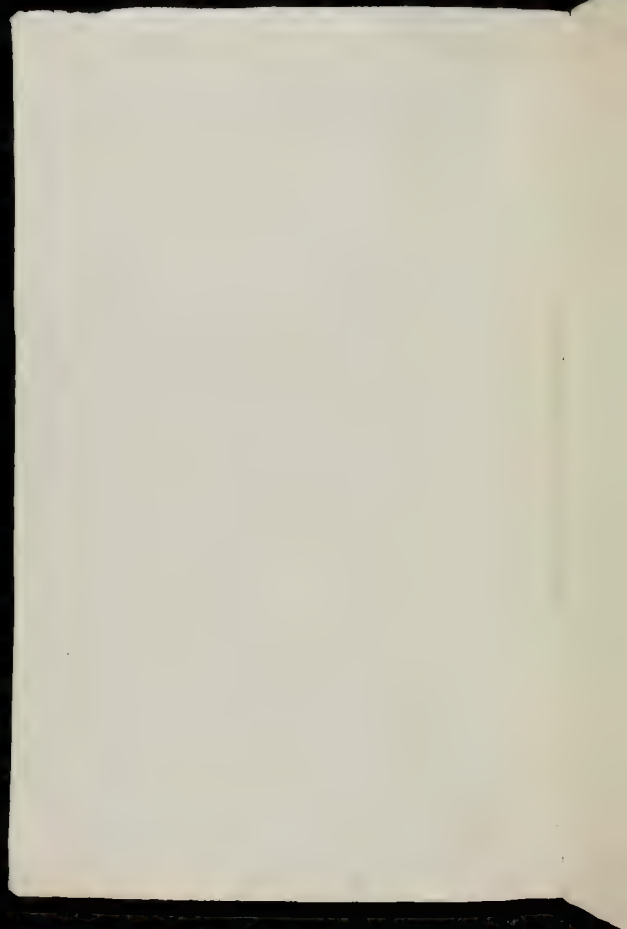


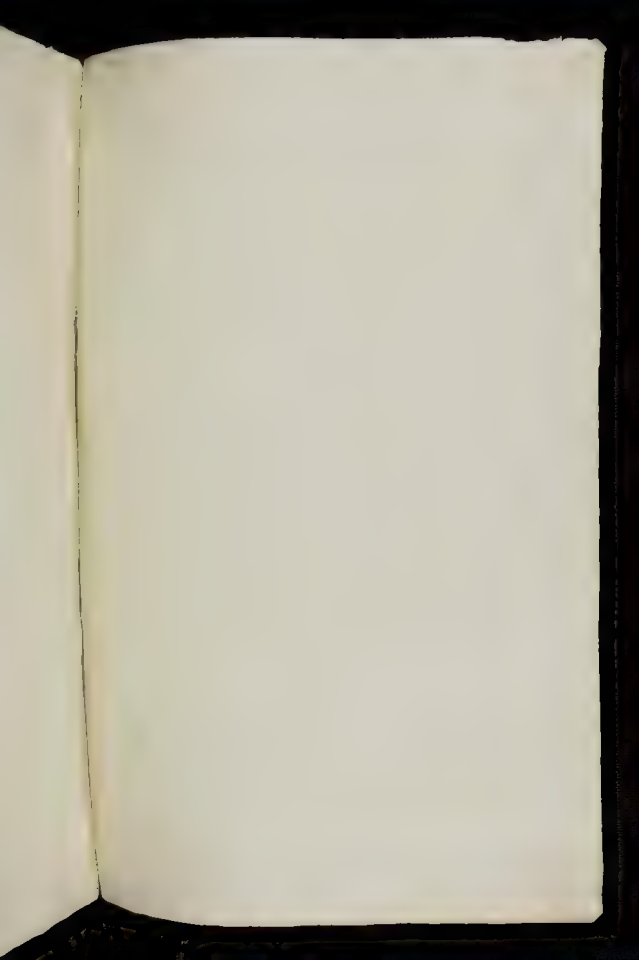


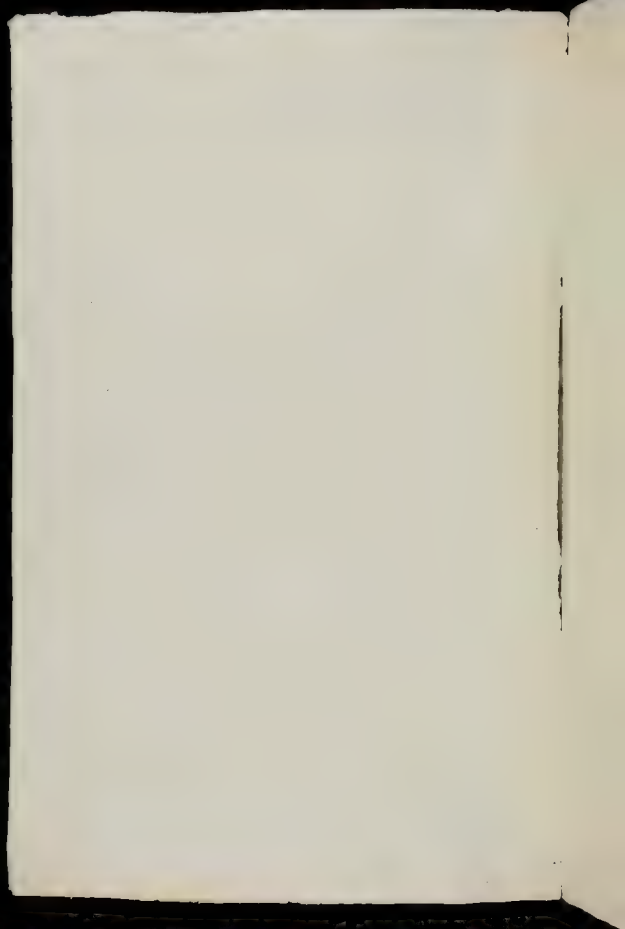


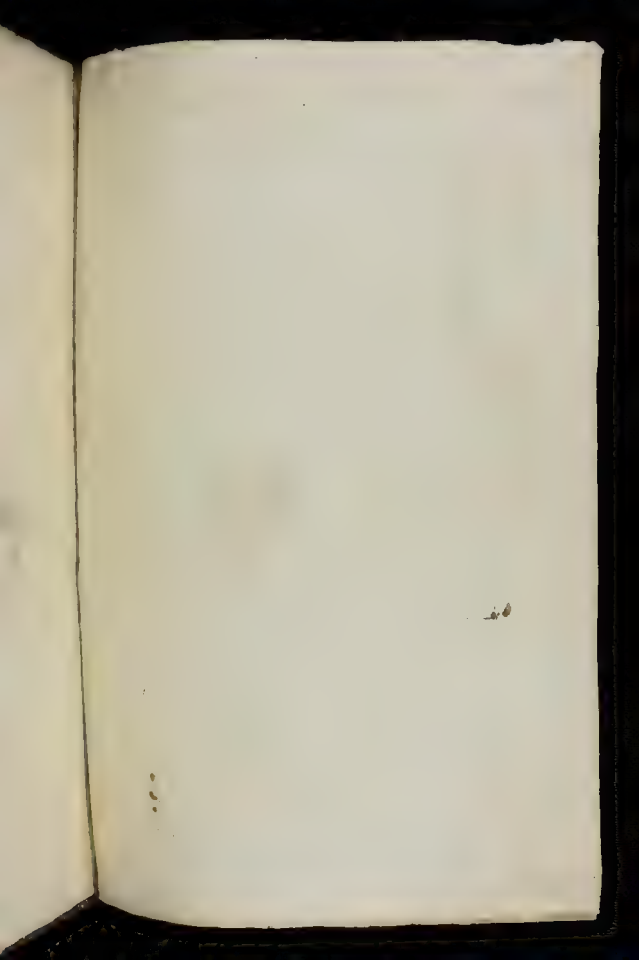


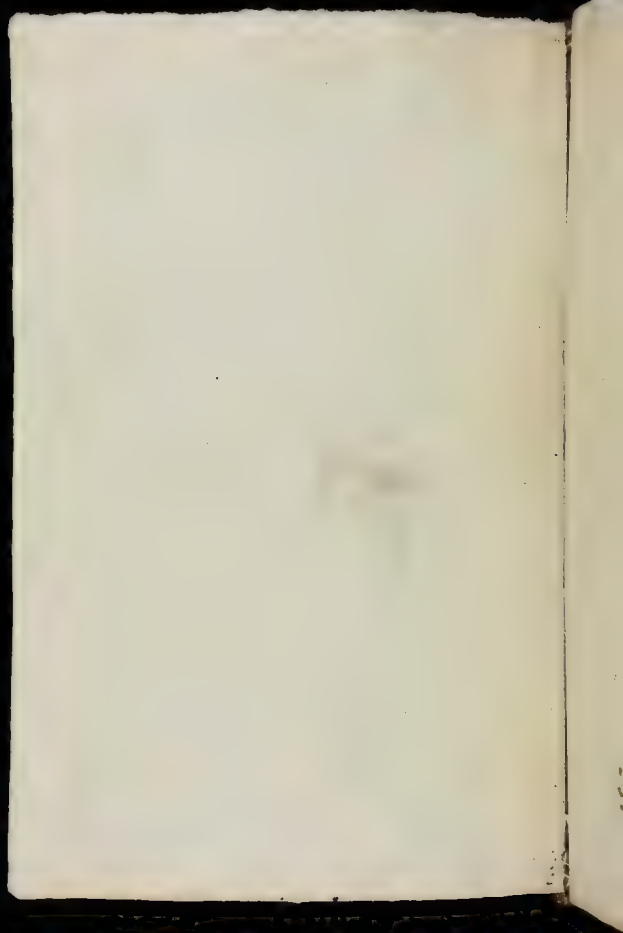


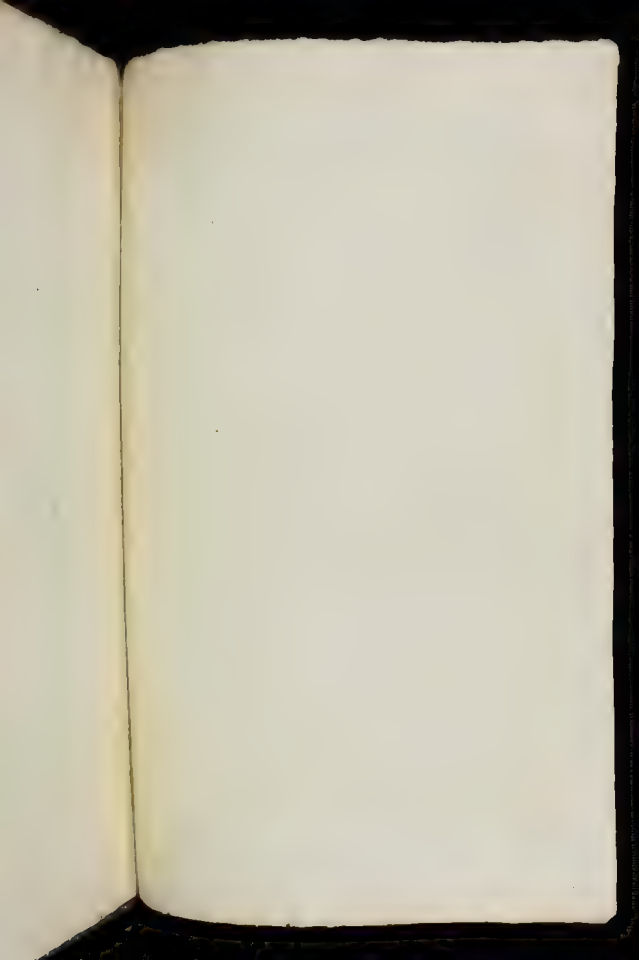


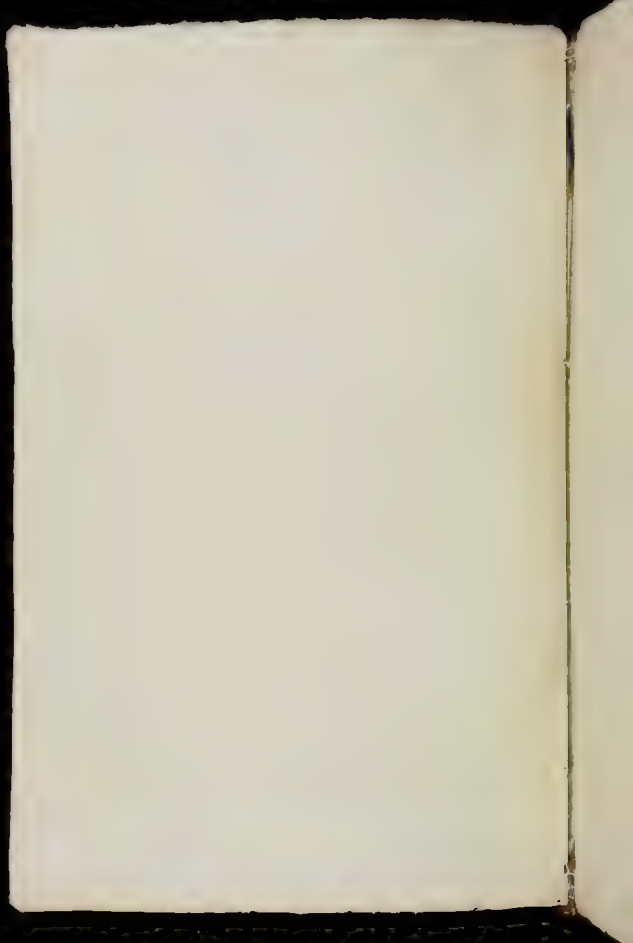


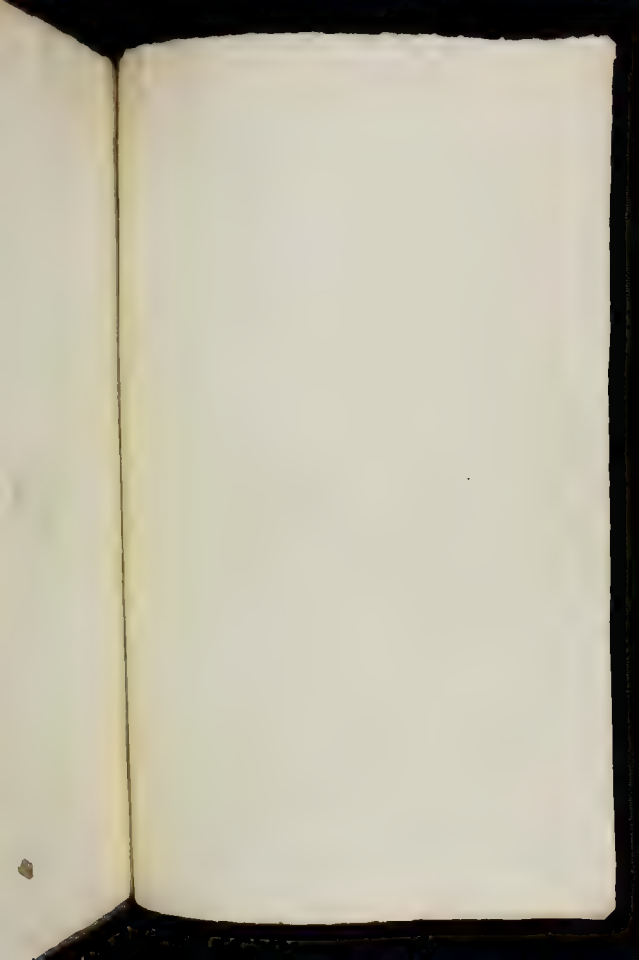












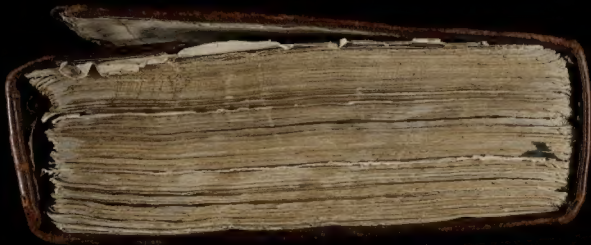
le

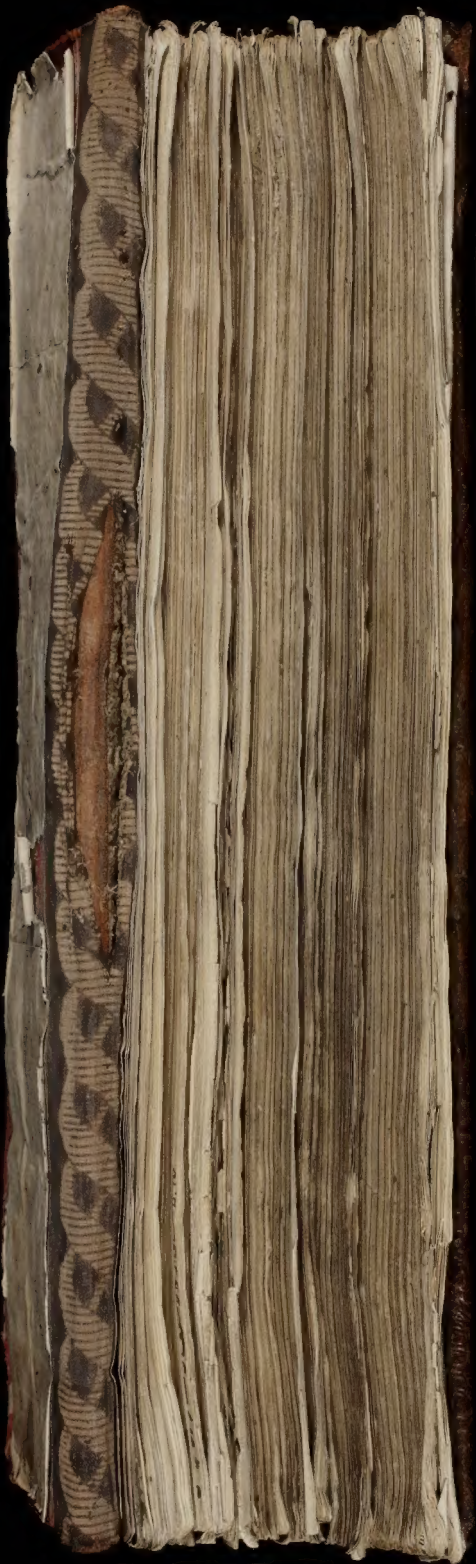






الكتاب الثاني في الفقه







Ms. orient.
Fol. 2198

Arab